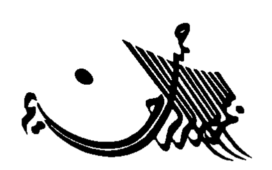

سلسلة رسائل وبحوث جامعية
١
الحركة الكردية المعاصرة
ابو على الكردى
منتدى اقرأ الثقافى
الطبعة الثالثة
دار التفسير
عثمان علي



الحركة الكردية المعاصرة

الحركة الكردية المعاصرة

دراسة تأريخية وثائقية

١٨٣٣-١٩٤٦

عثمان علي

الطبعة الثالثة

١٤٣٢- ٢٠١١



اسـم الكتـاب:	الحركة الكردية المعاصرة
تـأليف:	عثمان علي
النشـر:	مكتب التفسير للنشر والاعلان / اربيل
خـط الغـلاف:	احمد عبدالرحمن
الغـلاف :	أمين مخلص
الطبعـة:	الثالثة ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م
عـدد النسـخ:	١٠٠٠ نسخة

رقم الايداع في المكتبة العامة (٢٠٦) سنة ٢٠٠٣

التفسير
للنشر والاعلان
اربيل – شارع المحاكم – تحت بناية فندق شيرين بالاص
ت: 00964 66 25 18 138
موبايل: 22 51 460 750 00964
www.tafseer-pub.com
tafseeroffice@yahoo.com

المحتويات

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ ۚ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾

صدق الله العظيم

[آل عمران: 140]

كلمــة تقديـــر

لم يكن تأليف هذا الكتاب ممكناً لولا رحمة الله سبحانه وتعالى ثمّ دعم الإخوان في المعهد العالمي للفكر الإسلامي في واشنطن، وخاصة الأستاذ البروفسور جمال البرزنجي الذي يعدُّ بحق جندياً مجهولاً في خدمة الشعب الكردي.

كما أقدِّر وأثمّن دور البروفسورة ألبرتين جويدة الأستاذة المشرفة على رسالتي للدكتوراه التي تعدّ جزءاً من هذا الكتاب. كما أقدم شكري وامتناني للأستاذين البروفسورين روبرت أولسن وجيم رايلي لموافقتهما على الإشراف على رسالتي وتقديمهما لي الكثير من النصح أثناء إعداد هذا الكتاب. ويسعدني أن أسجل هنا بالغ التقدير النصائح الثمينة التي قدمها لي الأستاذ البروفسور بيتر سلغليت وسماحه لي باستعمال ملفات نيودلهي للإدارة البريطانية في الهند، خاصة ملفات كردستان التي كانت بحوزته.

ولا يفوتني أن أعبر عن شكري الجزيل للباحث الكردي الدكتور محمد الهماوندي الأستاذ في جامعة صلاح الدين، لإبدائه لنا نصائح كثيرة وقيمة وكتابته المقدمة الشيقة لهذا الكتاب.

كما أثمّن دور الأستاذ مسعود لاوه، والشيخ صبغة الله، والأخ الأستاذ صدر الدين عبد الرحمن، والأستاذ صباح شنكالي، في القيام بالتصحيح اللغوي اللازم.

وأخيراً، وليس آخراً، فإنني مدين للصبر، ونكران الذات اللذين أبداهما أهلي أثناء عملية إعداد بحوث هذا الكتاب، خاصةً المرحومة والدتي وأخواتي، وبالتحديد أبو بوتان وعائشة وأولادي. أرجو من العليّ القدير أن يجزيهم عني كلَّ الخير، ويقبل هذا العمل المتواضع مني صدقة، لتشفع لي يوم الحساب.

تقـــديم

إنه جدير بالباحثين والدارسين الكرد سواء في الداخل أو في الخارج الولوج إلى الدراسات القانونية والتاريخية والسياسية والاجتماعية، وعلى وجه الخصوص تلك الدراسات، المتعلّقة بدور العلاقات الدولية والسياسية الخارجية، ومدى تأثيراتها الموجبة والموجعة لحقوق الكرد، وكردستان، فلا مناص لنا نحن الكرد (يتامى المسلمين) والعالم من العلم والثقافة والدراسة بغية التعرف على موطئ أقدامنا في هذه الكرة الأرضية، وهذا العالم المتغيّر المتطوّر، وهذا شرط مسبق لكيفية المشاركة الإيجابية في حركة الأحداث والتحولات الداخلية والإقليمية والدولية. ومن أجل تحديد مراكزنا في فترة المنعطفات والمتغيّرات التاريخية التي تتفتح في العالم الآن، وتحديد مواقع الآخرين سواء كانوا أصدقاء أو أعداء لنا.

لنعترف أنّ التحالفات الدولية والعلاقات المشبوهة دفعتنا إلى مقاعد المتفرجين والمنتظرين، ونحن الحاملون للسلاح للدفاع عن حقوقنا المشروعة، والعاملون في جانب من تلك الأحداث والوقائع، والتي يجري فيها التوافق والتحالف غالباً ضدنا.

قبل أن تدفعنا سرعة التحولات والتطورات الدولية والإقليمية والداخلية إلى خارج الحلبة تماماً، ويكفينا المضيّ دون وعي وعلم في اتجاه معاكس. عسانا نستطيع الانطلاق والعمل في المستقبل على علم وبصيرة من الأمر، أو بشكل أقل عمىً وعشوائية وجهل من السابق، وليحل الوئام والوفاق القومي بدلاً من الصراع المسلّح بين الإخوة، وهذا هو هدف كل حركة سياسية حزبية وعسكرية قومية عادلة، ورجاء كل عمل ثقافي ودراسي أن يحسن في تصوير

الذات والغير؛ فإذا ما أردنا احترام ذاتنا وإرادتنا، فلابد إذن من حسن المجابهة وكفاءة العمل والأداء.

وكفانا غلق العقل واعتقال الفكر، من خلال غياب حرية التعبير أو تقييدها وافتقاد النقد الصحيح للحاكم والحكومة والحزب. فمصادرة الرأي الآخر بدعوة أنه ذو صبغة سياسية معينة يسارية على حساب الإسلامية، أو الإسلامية على حساب اليسارية، أو اليمينية؛ وأمام قفل الباب وغلق الشباك يبدو أن الإعلام الكردي رغم تفتح زهرة الديمقراطية، وعبق رحيقها، ونشر هذه الوردة التعددية السياسية فلا يزال لونها الزاهر في جانب منه مغلقاً على نفسه، يدور حول فلك السياسية الحزبية والحكومية، حيث تصر الحكومتان الإقليميتان على أن يكون الإعلام الحكومي من صميم اختصاص الحكومة الحزبية، لتراقب كل كلمة قد تشتط بعيداً من توجهاتها الأيديولوجية.

ولأنها تدرك أن هناك علاقة وثيقة وحميمة بين الإعلام والثقافة وبين الرأي العام، فهي تريد أن تصوغ هذا الرأي حسب الأيديولوجية الحزبية، والحل هو تحويل هذا القول من تسييس الثقافة إلى تثقيف السياسة في كردستان، وهو العلاج الشافي لكثير من مشاكلنا الثقافية والحضارية.

وهذا المؤَلف كأيّ دراسة علمية موثقة لا يخلو من النقص، لكن أقول بثقة تامة إنّه سيكون حدثاً يفجّر العقل الأكاديمي الكردي وسيثير النقاش الحضاري في الوسط الثقافي الكردي والعربي، فمؤلفه مؤرخ قدير وجامعي كفيّ، فضلاً عن أن الكتاب يملك وثائق تاريخية مهمة، وذات قيمة علمية تنشر لأول مرة. ولكن ما يؤسف له عندما جرى تقديم هذا المؤَلف لدار نشر ذا صبغة حكومية متقدمة، أن الزميل المسؤول رفض نشر الكتاب بلطف شديد وبقول غريب، مفاده أن هذا الكتاب يتميز بالصبغة الإسلامية؛ وطبعاً هذا بناء على رأي الخبراء، وعندما علم مؤلف الكتاب الأمر كتب لي في يوم 24 آب 2002 ما يلي:

«أما بالنسبة لمقيّمي الكتاب فحبذا لو أطلع على آرائهم. ولكن لا يخفى عليكم ـ رغم أن إعلام كردستان وأدبيات الأحزاب الكردية تتكلم باستمرار عن

بناء المجتمع المدني - إلا آن الكثير من المحسوبين على أهل الفكر (إسلاميين وعلمانيين) تحركهم العقلية الأحادية الظلامية. والغريب أن يثير بعض الكتاب الكرد كل هذه السلبيات عن الكتاب وعن شخصي، رغم أنني دافعت وبحق، يشهد الله، بدون أن يكون رياء لأحد عن التراث المشرف للعائلة البارزانية. وأنني لن أغيّر موقفي هذا سواء أوافق الأخوة في حكومتهم أو دار النشر التابعة لهم أم لا. إنني بصدد إعداد الجزء الثاني وسيكون لي نفس الموقف من التراث البارزاني. ولكن أليس من حقِّنا أن نقرأ هذا التراث قراءة إيجابية مختلفة عن الآخرين».

هذا وأقول أخيراً بتواضع ورجاء من الأخوة المفكرين والباحثين والدارسين الكرد هو أن الأمر والواجب يستلزمان رصّ الجهود وتكريس الوقت لاستكمال وتطوير هذا النوع من الدراسات نحو الشمول والعموم، إذ الحاجة ملحة، لأن تتضافر جهود الجميع للإسهام بفكرهم وعِلمهم في المستجدات، والاجتهاد في بلورة سياسات تناسبها للحال والمستقبل، وعرض هذه الدراسات والأبحاث على الأحزاب والتنظيمات والحركات السياسية والعسكرية الكردية في جميع أجزاء كردستان. وهي دعوة مخلصة لهم أن يبدأوا بالبحث والتحري والتقييم بدلاً من أن يتحدثوا عنها، لأن الصورة لا تكتمل بدونها، والغرض لا يتحقق بالبعد عنها.

إن ظروف العالم الجديد الذي يتشكل في الوقت الحاضر بفعل الثورة العلمية والصناعية والمعلوماتية ووسائل الاتصالات التي كانت آخرها الأقمار الصناعية والإنترنت هذا من جانب، ومن جانب آخر، ما حدثت من التطورات السياسية والدستورية في المنظومة الاشتراكية وحصر الأنظمة الديكتاتوريةِ في العالم نحو الديمقراطية والتعددية الحزبية، تفرض تناقضات جديدة ناهيك من أن أبعاداً ومعادلات دولية غير مألوفة ستعيش شعور العالم تحت ظلالها في هذا القرن، والله الموفق..

الدكتور محمد الهماوندي

30 آب 2002

مقدمة المؤلف للطبعة الأولى

نأمل أن يكون هذا الكتاب الجزء الأول من «دراسات عن الحركة الكردية المعاصرة: 1833 ـ 1975». إذ يتناول هذا الجزء الفترة 1833 ـ 1945 ونرجو من الله سبحانه وتعالى أن يمكنني من إعداد الجزء الثاني في المستقبل القريب.

يعدّ القسم الأكبر من هذا الجزء ترجمة عن الإنكليزية (مع إضافات قليلة) من رسالتي للدكتوراه التي قدمتها لقسم الدراسات الشرق أوسطية في جامعة تورنتو ـ كندا عام 1993. والكتاب بصورة عامة، يعتمد على دراسات وثائقية عديدة التي اعتمدنا فيها بصورة عامة على أرشيف وزارات الخارجية والمستعمرات والحرب ـ المحفوظة في دار الوثائق العامة (Public Record Office) والمتحف البريطاني في لندن، وملفات نيودلهي للإدارة البريطانية في الهند، وخاصة ملفات كردستان، وعلى بعض الوثائق العثمانية بالنسبة لأحداث فترة ما قبل الحرب العالمية. وقد أدرجنا بعض النصوص المترجمة لبعض هذه الوثائق ذات العلاقة، لمزيد من الإفادة.

وقد انتهجنا في كتابنا هذا المنهجية التحليلية، الشمولية والكرونولوجية التي تأخذ في الاعتبار العوامل السياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية، في صياغة الحدث التاريخي، كما اعتمدنا منهجاً نقدياً في كثير من القضايا التاريخية التي يعدها بعض الباحثين من المُسلَّمات والتي نقف عندها، وننظر إليها بنظرة جديدة (Revisionist).

وعلى الرغم من قناعتنا بالمنهجية الإسلامية في التاريخ إلا أننا لسنا بصدد التنزيل القسري للرؤى الإسلامية على أحداث التاريخ الكردي. فالمنهجية

الإسلامية في التأريخ شمولية وتعتمد الموضوعية، وتقف عند الحدث من أجل كشف السنن التاريخية (القوانين الموضوعية) والعبر منه.

إن ما نطرحه من رؤى وتصورات ليس نهائياً وقاطعاً، ولكننا نطرح ما نراه حقائق تاريخية، أو فهمناه على أنه من الحقائق. ولا شك في أنّ رأينا يتحمل الخطأ، كما يحتمل رأي الآخرين الصحة والخطأ.

وبما أنَّ القسم الكبير من البحث هو في الأساس ترجمة من اللغة الإنكليزية التي قام بها بعض الإخوان مشكورين، لذا يحتمل أن تغيب الوحدة في تهجئة أسماء بعض الأعلام والأماكن. وقد يكون هناك بعض الأخطاء الأخرى، نأمل من القراء الأفاضل أن يكونوا أصبر من الصبر، فيكتبوا لنا التصحيحات والاستداركات لكي نتفاداها في الطبعة القادمة، إن شاء الله تعالى.

يمكن قراءة هذه البحوث التي نشرت أساساً على شكل دراسات منفردة في بعض المجلات الأوروبية والأميركية الأكاديمية (الجامعية) بصورة مستقلة. ولكننا حاولنا قدر الإمكان إعطاء نوع من الوحدة والترابط بين البحوث من خلال تبيان الأنماط المتكررة في التاريخ الكردي. وليس هذا الكتاب دراسة تقليدية تتابعية، فمثلا لم نتطرق إلى أحداث ثورة درسيم وثورة آرارات لا لسبب عدم أهميتها، بل لأن في النية إعداد بحوث تفصيلية عنها في المستقبل. وهذه الدراسة تتناول الأحداث من منهجية خاصة تأخذ بالاعتبار أهمية الأحداث فى كردستان ضمن سياق أحداث العالم الإسلامي..

وقد حاولت في هذا الكتاب النظر بنظرة نقدية إلى نتاجات بعض المؤرخين الكرد الذين يتناولون التاريخ الكردي بمنهجية غربية ـ استشراقية وتقويمها.

نأمل أن يكون هذا الكتاب دراسة يفيد منها الباحثون والقراء ذوو المستويات الثقافية المختلفة.

والله من وراء القصد.

عثمان علي

تورنتو ـ كندا

مقدمة المؤلف للطبعة الثانية

إن الاهتمام والنقاش الملفت للنظر الذي إثارته الطبعة الأولى من الكتاب في الأوساط الأكاديمية والثقافية داخل والعراق وخارجه، يشجعنا على نشر الطبعة الثانية منه. وهنا أسجل امتناني وتقديري للإخوة في المعهد العالمي للفكر الإسلامي في واشنطن، الذين ساهموا في إعداد هذه الطبعة، خاصة الأساتذة الكرام توفيق العوجي ورياض اليماني.

وفي الوقت الذي اعبر عن تقديري للعاملين في مؤسسة التفسير لنشرهم الطبعة الأولى من الكتاب، فإني ألفت نظر القراء الكرام إلى أنه قد عُمل على تفادي الأخطاء المطبعية واللغوية والخلط في الحواشي الذي وقع في الطبعة الأولى. كما أدخلنا بعض التنقيحات والإضافات في المتن والحواشي، وأعدنا النظر في بعض التحليلات التي وردت في الطبعة الأولى.

إن سقوط نظام صدام حسين في العراق (2003) دفع المسألة الكردية مرة أخرى إلى واجهة الأحداث، ويظهر أن الكرد ولأول مرة منذ تأسيس العراق يمتلكون ثقلاً كبيرا في صناعة القرار ورسم مستقبل البلد. وأن اللوبي الكردي المنظم والمؤثر في الخارج، ورغبة تركيا في الدخول إلى الاتحاد الأوروبي ستمكن الكرد في تركيا من تحقيق المزيد من المكاسب القومية. كما أن مكسب الفيدرالية للكرد في العراق والفضائيات الكردية العراقية تترك آثارها الواضحة على الكرد في إيران. لذلك ستشغل المسألة الكردية في العقد القادم حيزاً مهماً من اهتمام صنّاع القرار والمختصين في الشرق الأوسط.

إن الكثير من المسائل التي تثار حول عراق ما بعد نظام صدام حسين،

وبالتحديد دور الكرد، سبق وأن طرحت للنقاش من قبل الدوائر المعنية بعد الحرب العالمية الأولى وفي المرحلة التأسيسية لبناء الكيان العراقي في عشرينيات القرن الماضي. وهذا ما نتطرق إليه بإسهاب في أربعة فصول من هذه الدراسة.

وتبرز أهمية هذا الكتاب فيما يقدمه - للمختصين والمهتمين بالمسألة العراقية والمسألة الكردية - من فهم للأبعاد المهمة للقضية الكردية في مراحلها التكوينية في الشرق الأوسط. والله من وراء القصد.

تورنتو ـ كندا 2007

الفصل الأول

الكرد في الصراع الروسي ـ العثماني

أدّى الكرد دوراً مهماً في الصراع الذي كان دائراً بين الدولة العثمانية وروسيا في القرن التاسع عشر. وإن فهم طبيعة هذا الدور مهم لفهم مكانة الكرد ودورهم في الصراعات الإقليمية اليوم. ولذا جاءت هذه الدراسة كي تحاول إعطاء مميزات هذا الدور والعوامل المؤثرة فيه.

يبدو أن كلاًّ من الدولة العثمانية وروسيا القيصرية حاولتا ضم الكرد إلى جانبهما طيلة فترة الصراع، كما حاول الكرد استغلال الصراع الدائر بين هاتين الإمبراطوريتين لإعادة استقلال الإمارات الكردية الذي أنهاه السلطان محمود الثاني، في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

ولفهم دور الكرد في الصراع سنحاول إعطاء دراسة موجزة عن العوامل الفاعلة في المجتمع الكردي في القرن الماضي. وقد كان لبريطانيا ـ باعتبارها قوة عالمية ثالثة ـ دور بارز في الصراع العثماني ـ الروسي، لذلك كان من المفيد كذلك شرح الأسباب المؤثرة في الموقف البريطاني المؤيد للدولة العثمانية في الصراع الأخير مع روسيا، وفي جهود العثمانيين لقمع الانتفاضة الكردية، ومن ثم نعرج على دراسة دور الكرد في الحروب الروسية ـ العثمانية خاصة حروب الأعوام 1827 ـ 1828، حرب القرم 1854، وحرب 1878 ـ 1887.

الصراع الروسي ـ البريطاني داخل الدولة العثمانية

مع بداية القرن التاسع عشر اشتد الصراع الروسي ـ البريطاني في الشرق

الأوسط ووصل إلي مرحلة دقيقة، فالمكاسب التي حققتها روسيا القيصرية في حروبها مع كل من إيران والدولة العثمانية أثارت حفيظة بريطانيا، التي كانت تنظر بعين الشك إلى الأطماع الروسية التقليدية في الوصول إلى المياه الدافئة في الخليج الفارسي (المسمى أيضاً بالعربي).

عدت بريطانيا هذا التوسع الروسي، باتجاه الجنوب، تهديداً لمصالحها في الخليج، وتصوّر الإنكليز أن الهدف الأخير للروس ليس الخليج ذاته ووحده، بل السيطرة على هذا الممر المائي الإستراتيجي، المؤدي إلى المستعمرة المهمة في شبه القارة الهندية. ومن الجدير بالذكر أن إيران كانت قد مُنيت بهزيمة ساحقة أمام روسيا، واضطرت في اتفاقية كلستان عام 1813 إلى التخلي عن مناطق در بند، وقرباغ، وشيروان، وباكو، وداغستان وأبخازيا، وإن اتفاقية تركمنجاي الموقعة في العام 1828 بعد الحرب الروسية ـ الإيرانية عززت المكاسب الروسية في مناطق القفقاس، وأضافت إليها مناطق يريفان ونخجفان[1].

ولم تكن المكاسب الروسية داخل الدولة العثمانية أقل أهمية من تلك التي حققتها في المناطق الإيرانية. فبعد الهزيمة الكبيرة للقوات العثمانية أمام قوات محمد علي باشا في مصر (1805 ـ 1848)، والتي أدت بالنتيجة إلى سقوط معظم الولايات الشرقية في أناضول ووقوعها بيد قوات محمد علي باشا، شعر السلطان العثماني بأن عرشه مهدد في استنبول، وأجبر على توقيع اتفاقية أنكيار أسكلسي في عام 1833. وأصبحت الدولة العثمانية بموجب هذه الاتفاقية بمثابة محمية روسية، وكانت للاتفاقية السابقة الذكر تأثير كبير في تأجيج الصراع البريطاني ـ الروسي من أجل النفوذ داخل الدولة العثمانية، لذلك تحوّل كل من بالمرستون رئيس الوزراء البريطاني وستافورد كانينغ السفير الإنجليزي المتنفذ لدى الدولة العثمانية إلى ألدّ الخصوم للروس[2].

---

(1) G. Lenczowski. *The Middle East in World Politics* (Cornell University Press, 1980), pp. 38-39.

(2) *England and the Near East*, (London: Frank Cass and Company Ltd., 1964). p. 74.

كما يستحب الإشارة هنا إلى أن الصراع الروسي - الإنجليزي في الشرق الأوسط إبّان هذه الفترة كان مرتبطاً بمعادلة توازن القوى في المسرح الأوروبي، حيث شعرت بريطانيا بأن حصول الروس على مناطق نفوذ ومستعمرات في خارج أوربا سيقوي نفوذهم على المسرح الأوربي، وسيخلّ بمعادلة توازن القوى التي أرادت بريطانيا أن تكون راعية لها، وأن تحتفظ بقوتها المتمثلة بالمستعمرات وردع الآخرين من الإخلال بهذه المعادلة؛ لذا أصبح الحفاظ على الدولة العثمانية، ومنع الروس من الزحف جنوباً باتجاه المياه الدافئة (الخليج والمحيط)، من أولويات السياسة البريطانية طيلة القرن التاسع عشر.

المجتمع الكردي في القرن التاسع عشر

إنّ الجغرافية السياسية وطبيعة المجتمع الكردي مكّنت الكرد من أن يؤدوا دوراً مهماً في الصراع العثماني - الروسي، حيث كانت كردستان مسرحاً لمعظم هذه الحروب؛ لذا من المفيد والضروري تحديد المناطق الكردية داخل الدولة العثمانية.

هناك نزعة بين الباحثين الغربيين في وصف المناطق الكردية داخل الدولة العثمانية بالإشارة إليها بمصطلحيّ «أرمينية» أو «كردستان».

ويبدو أن المصطلح الأول كان أكثر استعمالاً في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، إذ استعملت أرمينية للإشارة إلى المقاطعات ذات الأغلبية الكردية في ولايات أناضول الشرقية وبالتحديد ولاية وان، وبتليس، ومعمورة العزيز، وأرضروم، وسيفاس ودياربكر.

أما مصطلح كردستان فكان يستعمل في الأغلب للإشارة إلى ولاية وان، ودياربكر، في جنوب شرق أناضول ولاية الموصل (شمال العراق)، ولكن في النصف الثاني من القرن الماضي كونت الدولة العثمانية ولاية سميت بـ (كردستان) وشملت معظم الولايات ذات الغالبية الكردية في جنوب شرق أناضول (كردستان تركيا).

فكردستان تشمل أيضا لمنطقة الممتدة بين جبال طوروس الممتدة من «أدنه» إلى الحدود التركية الإيرانية غرب بحيرة أورمية، ومعظم الأقضية

والنواحي الواقعة في شرق أرضروم تسكنها غالبية كردية. وأخيراً تكوّن بلاد الكرد أيضاً شريطاً ضيقاً داخل جمهورية أذربيجان وأرمينيا لامتداد الحدود التركية بين هاتين الدولتين[3].

يتبين من هذا العرض أن الكرد يسكنون معظم الحدود التركية ـ الإيرانية، والحدود التركية مع روسيا، إن هذا الموقع الجغرافي أعطاهم أهمية سياسية في صراع الدولة العثمانية مع كل من روسيا وإيران.

امتاز الحكم العثماني في كردستان في الفترة الممتدة بين القرن السادس عشر والثامن عشر بوجود الإمارات الكردية المستقلة، وكان الأمراء الكرد يحكمون هذه الإمارات حكماً مستقلاً في أمورهم الداخلية وبطريقة وراثية. ولكن السلطان محمود الثاني، وتحت تأثير مستشاريه الغربيين وضمن خطة الإصلاحات، قام بالقضاء على تلك الإمارات، ووضع إدارة مركزية عثمانية (معظم عناصرها من الموظفين الترك) محلها، كما ساهمت التنظيمات (الإصلاحات على الطراز الغربي) التي طبقت في الدولة العثمانية في الفترة 1839 ـ 1876 في تثبيت مركزية الدولة والقضاء على سلطة القيادة الكردية التقليدية.

ولكن هذا الوضع ولّد فراغاً أمنياً، لأنه لم يتمكن الموظفون الترك والجندرمة (قوة الشرطة العثمانية)، بسبب الفساد المتفشي بينهم وجهلهم إدارياً وسياسياً بالواقع الكردي من حكم المنطقة الكردية حكماً سليماً. أضف إلى ذلك عدم معرفة خصوصية كردستان، التي لم تعرف حكم الإدارة المركزية الحكومية ولم تستسغه؛ لذلك عاشت المنطقة فراغاً أمنياً، فكثرت فيها حوادث السلب والنهب والمعارك بين القبائل أنفسهم، وبين الكرد والأرمن الذين كانوا يسيطرون على غير يسير من تجارة المنطقة الكردية. كما ازداد ظلم طبقة الآغوات (رؤساء العشائر) واستغلالهم للفلاحين وعامة الناس.

ولم يكن أمام عامة الكرد من سبيل أو ملاذ يلجأون إليه في هذه الظروف

---

(3) Foreign Office. Historical Sec. *Armenia and Kurdistan* (London: HMO, 1920).

الصعبة غير شيوخ الطرق الصوفية المنتشرة في تلك الفترة انتشاراً كبيراً في المنطقة، خاصة طريقتي النقشبندية والقادرية. وبذلك بدأ شيوخ الطرق الصوفية يمارسون نفوذاً سياسياً، فكانوا يحظون به عند رؤساء العشائر فضلاً عن سلطتهم الروحية، فأصبحت التكايا مراكز الدعوة الصوفية، تؤدي دوراً مركزياً في حياة الكرد. وكان شيوخ الطرق الصوفية يدافعون عن مصالح الفلاحين ويحاولون الحد من استغلال الآغوات واستبدادهم فأصبحوا محط أنظار الكرد بسبب دفاعهم عن مصالحهم عند الحكومة العثمانية وعند الإدارة في المنطقة الكردية التي كانت تحاول فرض الضرائب التي ترهق كاهل الفلاحين وتفرض الخدمة الإلزامية بالقوة[4].

إنّ هذا العرض الموجز للمجتمع الكردي في القرن التاسع عشر يبيّن لنا حقيقتين أساسيتين:

أولهما: كان عامة الكرد خاصة قيادتها التقليدية غير راضية عن الحكم العثماني، وذلك لقيام الأخير بالقضاء على النظام الخاص الذي كان سائداً في كردستان لقرون عديدة، ولفرضها بالقوة على الكرد إدارة تركية غير كفوءة وغير نزيهة.

ثانيهما: إن ضعف الإدارة العثمانية وحالة فقدان الأمن، وانتشار الظلم انتشاراً واسعاً، والذي كان يمارسه الموظفون والشرطة التركية أو آغوات الكرد هيأت الأرضية الصالحة لظهور الطرق الصوفية وشيوخها واعتبارها ملاذاً وطمأنينة.

وكان لهذين العاملين دور كبير في التأثير على الموقف الكردي أثناء صراع الدولة العثمانية مع روسيا، كما ستتبين فيما يأتي.

الكرد في الحرب الروسية ـ العثمانية (1828 ـ 1880)

إن اهتمام الروس بالكرد يعود إلى بداية القرن السابع عشر، ولأسباب

(4) David McDowall, *A Modern History of the Kurds* (London: I. B. Taurs, 1996), pp. 6-8.

عدة كان في مقدمتها خطة قياصرة الروس في التوسع داخل ممتلكات الدولة العثمانية وإيران. وإن قصة هذا الاهتمام وردت، وبشكل تفصيلي، في كتاب (كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى) لمؤلفه كمال مظهر، طبع ببغداد 1984م، وكتاب (الرحالة الروس) لمؤلفه ب.م. دانتسيغ ترجمة وتحقيق معروف خزنة دار، 1981. ومن الجدير بالذكر أن الرحالة والدبلوماسيين والكتاب الروس تركوا العديد من الدراسات الاجتماعية والسياسية، التي وضعتهم في مقدمة المهتمين بالدراسات الكردية. ويكفي أن نشير هنا إلى أن فلاديمير مينورسكي والباحث الروسي اليهودي لازاريف وإيفانوف يعدون من شيوخ المستشرقين في الدراسات الكردية.

ولكن اهتمام الروس بالكرد ازداد في مطلع القرن العشرين، وذلك لأن المكاسب الاستعمارية التي حققوها داخل الدولة العثمانية وإيران وضعتهم في حدود مباشرة مع الدولة العثمانية، خاصة في أناضول الشرقية، إذ تقطن فيها أغلبية كردية على الحدود.

ففي عام 1826 أقدم السلطان محمود الثاني، وبنصيحة من مستشاريه الغربيين في البلاط العثماني، على ارتكاب مذبحة بحق الإنكشاري (الجيش التقليدي العثماني)، وكان لذلك الإجراء أبعاد مدمرة، لأن هذا التصرف جاء قبل أوانه أي قبل أن يقوم السلطان محمود بإعداد الجيش العصري البديل. وهذا مما أدى إلى وجود فراغ عسكري على الحدود الروسية ـ العثمانية. وفي معركة نقارينا في اليونان عام 1827 دمرت القوات المشتركة البريطانية والفرنسية الأسطول العثماني مع أسطول محمد علي باشا، وبذلك أخلى السبيل أمام القوات الروسية للتقدم داخل الدولة العثمانية حيث استطاعت خلال السنتين 1827، 1828م من السيطرة ـ وبدون مقاومة تذكر ـ على معظم المدن المهمة في شرق أناضول وخاصة مدن قارص، وأرضروم وبايزيد.

يبدو أن القوات الروسية لم تلق أيّ مقاومة من القبائل الكردية التي تميزت بموقفها الحيادي من القوات الروسية القليلة العدد، والتي دخلت المناطق الجبلية الحصينة والوديان العميقة، ويعزو الباحثون موقف الكرد هذا إلى جهود الأمير غراف باسكوفيج نائب الملك في القفقاس والقائد الأعلى للقوات الروسية

هناك، إذ وضع باسكوفيج خطة لاحتلال أناضول الشرقية وضمها إلى الإمبراطورية الروسية. وكان ضمن تفاصيل هذه الخطة إعطاء اهتمام كبير للقبائل الكردية الحدودية ومحاولة دراسة أحوالهم اجتماعياً وسياسياً، وكسب ودهم عن طريق عقد تحالفات ثنائية دفاعية بينهم، وإعطاء المناصب الفخرية والهدايا والنقود لرؤساء العشائر المتنفذة، ومعاقبة بعضهم معاقبة شديدة وحرق قراهم وسلب ممتلكاتهم ونهبها ليكونوا عبرة لغيرهم. وكان لباسكوفيج هذا معرفة جيدة بالمجتمع القبلي الكردي إذ حاول استغلال تناقضاته لصالحه؛ وفي برقية له في تشرين الأول من عام 1829م كتب باسكوفيج ما يلي: «إذا لم نستطع أن نكسب ود الكرد فإن كل مكاسبنا في المعارك الجارية ستتعرض للخطر؛ لأن هذا الشعب الشجاع يملك خيرة مقاتلي الشرق، وإنّ بإمكانهم أن يقطعوا خطوط اتصال قواتنا الخلفية، ويمكن أن يهاجمونا من جميع الجهات وإلحاق أفدح الخسائر بقواتنا»[5].

ولكن العامل الهام الذي مكّن باسكوفيج من بناء شبكة من الصلات الوثيقة مع رؤساء العشائر القوية على الحدود، هو سياسة السلطان محمود الثاني مع رؤساء الإمارات الكردية. فقد مرّ سالفاً أن السلطان قضى على معظم الإمارات (18 إمارة). وقد استطاع باسكوفيج إقامة علاقات مع هؤلاء ووعدهم بأنه في حالة تمردهم على الدولة العثمانية وقبولهم السلطة الروسية فإن الامتيازات السابقة[6] ستعاد لهم.

ويبدو أن باسكوفيج كان واثقاً من صلاته القوية مع رؤساء العشائر الكردية الحدودية؛ لذلك أراد في عام 1828 أي بعد بدء العمليات الحربية بتشكيل قوة من المرتزقة الكرد الموالين للروس قوامها عشرة آلاف فارس. فاقترح الموضوع على القيصر الذي وافق على تشكيل تلك القوة، وسمح بصرف مائة ألف قطعة

---

(5) M. Van Bruinessen, *Agha, Shaikh and State: On the Social and Political Organization of Kurdistan* (Utrect, 1978), pp. 293-294.

(6) Wadi Jwaideh *(The Kurdish Nationalist Movement: Its Origins and Develpoment)* unpublished ph. D. Dissertation, Syracuse Univ. 1960, pt. 1, pp. 213-214.

ذهبية لتغطية مصروفات تلك القوة المشكلة[7].

إلا أن تشكيل تلك القوة الكردية الموالية لروسيا بإشراف باسكوفيج لم تتحقق لأسباب عديدة؛ يعود العامل الأول في فشل ذلك المشروع إلى وجود قناعات غير عملية وموضوعية عند باسكوفيج، حول مدى التأييد الذي كان يحظى به الروس، وخاصة شخصه، مع رؤساء العشائر الكردية؛ هذا من جانب ومن جانب آخر، فعلى الرغم من الوعود العديدة التي قطعها رؤساء الكرد لباسكوفيج، فإنهم لم يتجرؤوا على التمرد العلني ضد الدولة العثمانية، وأن كثيراً منهم احتفظوا بعلاقات ودية مع الطرفين. كان موقف رؤساء العشائر الكردية في أثناء هذه الحرب (وكما سنرى في الحروب القادمة) موقفاً براغماتياً، يتلخص بمراقبة الأوضاع في البداية، ثم الانحياز الكلي إلى جانب المنتصر[8].

إن هذا الموقف البراغماتي هو حصيلة التجارب المريرة التي تعلمها الكرد في خلال القرون الماضية، في أثناء الحروب الصفوية (إيران) والعثمانية. إلا أن الأمير باسكوفيج يقدم سبباً آخر لفشل مشروعه، السابق الذكر، في تأسيس القوة الكردية الموالية للروس. إذ يعتقد أن مؤامرات الدبلوماسيين الغرب ودسائسهم، وخاصة الإنجليز والفرنسيين، بين الكرد هي التي حالت دون إقدام الكرد على الانخراط في القوة التي أراد الروس تشكيلها. يذهب باسكوفيج إلى القول إن هؤلاء الدبلوماسيين قاموا بمساعٍ مكثفة لإقناع الكرد بأن الروس سينسحبون من المنطقة الكردية، وأن السلطاتِ العثمانية ستعود إلى المنطقة، وستحاسب بشدة كل المتعاونين مع الروس[9].

لم تكن جهود الأمير باسكوفيج بين الكرد دون ثمار، بل استطاع الروس تشكيل قوة كردية موالية لهم في يريفان، وكان معظم أفراد هذه القوة من

---

(7) ن. خالفين. **الصراع على كردستان**، بغداد: مطبعة الشعب، 1963، ص42 ـ 43.

(8) مظهر، كمال. **كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى**، ترجمة: محمد الملا عبد الكريم، بغداد: دار آفاق عربية للطباعة والنشر، ص43 ـ 44.

(9) P. Aviarov, Osmanli,Rus Ve lran Savas larînda Kürtler trs. From Russian. Muhammed Varli, (Ankara: Sipan, 1995), pp. 172 - 3.

اليزيديين الحاقدين على الدولة العثمانية. وكان لهذا الفوج دور واضح في المعارك التي دارت في المنطقة الحدودية. وكما أن الروس أفلحوا في فرض الحياد على معظم القبائل الكردية. كما أن نداءات السلطان العثماني المتكررة للكرد لمقاومة الروس الغزاة وطردهم لم تؤد إلى اندفاع الكرد بشكل ملموس لمساعدة القوات العثمانية في أثناء العمليات الحربية[10].

ويكفي هنا أن نشير إلى أن قوة روسية صغيرة استطاعت في تموز 1828 أن تدخل مدينة بايزيد على مرأى ومسمع القوات الكردية التي لم تكن تقل عن ألفي فارس، ولم تقاوم الاحتلال الروسي.

إن ما حدث في بايزيد كان مثالاً لما حدث في معظم المناطق الكردية. ويوجز (ت. والن) و(ب. مولتيف) الموقف الكردي من الحرب الروسية ـ العثمانية (1828 ـ 1829م) في الفقرة الآتية:

«رغم أن الكرد بصورة عامة بقوا عاملاً غير موثوق به طيلة الحرب إلا أن حيادهم أعطى الأمير باسكوفيج الفائدة التي حظي بها نابير لغزوه الحبشة (أثيوبيا) بعد أربعين سنة. حيث نرى أن في كلتا الحالتين استطاعت قوة احتلال صغيرة الحجم، نسبياً، أن تدخل عمق أراضي العدو بعد أن ضمنت حياد القبائل الذي كان من الممكن أن يشكل خطورة كبيرة عليها»[11].

الانتفاضات الكردية والصراع العثماني ـ الروسي ـ الإنجليزي

إن الانتفاضات الكردية التي حدثت في النصف الأول من القرن التاسع عشر توضح لنا جانباً آخر من الصراع العثماني ـ الروسي، وكيف أن الصراع الروسي ـ البريطاني أثر في هذه الانتفاضات بطريقة سلبية.

كانت انتفاضة ميركور (1832 ـ 1836م) في كردستان ـ العراق تحدياً كبيراً للدولة العثمانية، إذ أراد الأمير السوراني ميركور (محمد باشا الرواندوزي) أن يوحد الكرد جميعهم داخل الدولة العثمانية وإيران تحت حكمه. وكان (ميركور)

---

(10) P. Wallen, *Caucasian Battlefields* (Cambridge University Press, 1937), pp. 36-37.

(11) نوار، سليمان. **تاريخ العراق الحديث**، القاهرة: دار الكتاب، 1968، ص201.

رجلاً سياسياً وعسكرياً ومصلحاً من الطراز الفريد، في القرن التاسع عشر. وتعد انتفاضته أول انتفاضة كردية في التاريخ المعاصر، استهدفت جمع شمل الكرد في دولة مستقلة. وهناك العديد من الدراسات التي تناولت مختلف جوانب هذه الانتفاضة، وأسباب إخفاقها. فيما يخص هذا المقال، نحب أن نورد هنا المساعي البريطانية المكثفة التي ساعدت الدولة العثمانية على قمع الانتفاضة، ولما بدأت الانتفاضة تهدد الدولة العثمانية باستقلال الأجزاء الكردية منها، بدأ الدبلوماسيون الإنجليز بنشاط محموم، وعلى مستويات عدة، لإنهاء هذه الانتفاضة. إذ كان المقيم البريطاني في بغداد (دبليو تايلر)، و(آ. بوسبو) السفير البريطاني في استنبول يرسلان العديد من البرقيات، إلى القناصل البريطانية للاتصال بقادة الكرد وإقناعهم بعدم تأييد جهود (ميركور) في تحقيق استقلال كردستان. وكما أن الكابتن شيل، والقنصل البريطاني في أورمية قد كُلّفا بمهمة التنسيق بين القوات الإيرانية والعثمانية، وذلك لتوجيه ضربة مشتركة إلى قوات ميركور، لإجباره على تسليم نفسه للسلطات العثمانية، مقابل ضمان حياته. وقَبلَ ميركور هذه الوساطة، وانتهت الانتفاضة بتسليم قائد الانتفاضة نفسه لرشيد باشا قائد القوات العثمانية المكلفة بإنهاء الانتفاضة الكردية(12).

وفي صدد بيان الدوافع البريطانية في دعم الدولة العثمانية، لقمع الانتفاضة الكردية، يجمع الدبلوماسيون الإنجليز على أنهم كانوا خائفين، من أن استقلال كردستان ستكون خطوة كبيرة لانهيار الدولة العثمانية، وتفتتها، لن تستفيد من ذلك غير روسيا؛ لذلك فإن الأطماع الروسية في الدولة العثمانية هي التي دفعت بريطانيا لدعم العثمانيين، في قمع الانتفاضة الكردية(13).

وإن انتفاضة الأمير بدرخان 1842 ـ 1847 في شرق أناضول (كردستان تركيا) مثال آخر، يبيّن كيف إن الصراع الروسي ـ البريطاني للهيمنة داخل الدولة

---

(12) Lieut. Col. J. Sheil, *«Notes on a Journey from Tabriz Through Kurdistan Via Van, Bitlis, and Arbil to Sulaymaniyah, in July and August 1836» Journal of Royal Geography Society, Vol. 3, December, 1836.*

(13) *Letters from Persia, R. Taylor to Court of Directors, oct. 21, 1831 cited in J. Malone, U. S. A 1975, pp. 4.*

العثمانية ترك أثره البالغ في العلاقات العثمانية ـ الكردية. لقد كانت لهذه الانتفاضة أسباب إقليمية ومحلية، كما أن هناك عوامل ذاتية، أدت أخيراً لإخفاقها، والتي تناولتها العديد من الدراسات الحديثة. ولكن سنحاول هنا فقط عرض البعد الدولي وبالتحديد الصراع البريطاني ـ الروسي.

كان قائد انتفاضة بدرخان باشا أميراً لإمارة بوتان، واستطاع ـ بفضل شخصيته القوية، واستقامته، وتقواه ـ أن يفرض قيادته على معظم رؤساء الإمارات والقبائل الكردية، فأراد بدرخان أن يقود الكرد في التحدّي للسلطان العثماني، الذي حاول فرض الإصلاحات الغربية في كردستان باسم التنظيمات. وفي عام 1847م دخلت الانتفاضة الكردية مرحلة، انضوت إليها معظم القبائل الكردية داخل الدولة العثمانية وإيران. ويبدو من التقارير التي أرسلها المسؤولون الإنجليز، داخل الدولة العثمانية، أن الحكومة البريطانية كانت قلقة جداً من تبعات هذه الانتفاضة. إذ كان الدبلوماسيون الإنجليز يعتقدون أن الروس يقفون خلف هذه الانتفاضة، فقد صرّح أحدهم عن هذا القلق بالقول: إنه في حالة نجاح انتفاضة بدرخان ستحرم الدولة العثمانية من 76 فوجاً من أفواج الفرسان الكرد الذين يشكّلون عماد القوات العثمانية في مواجهة الروس[14].

ومن أجل الحيلولة دون حصول ذلك، وحرصاً على وحدة الدولة العثمانية وعدم تفكّكها أوعز الإنجليز إلى الدبلوماسيين في مواقع الأحداث، بتقديم كل أنواع المساعدات الممكنة للدولة العثمانية، لإنهاء التمّرد الكردي. وأخذ المدعو نمرود رسام مساعد القنصل البريطاني في الموصل على عاتقه دعم الدولة العثمانية، لإنهاء الانتفاضة الكردية، وقام الرسام بدعوة المار شمعون الذي كان الرئيس الدنيوي والروحي للطائفة المسيحية الشرقية المسّماة بـ(السريان أو النسطوريين) أو الآشوريين الذين كانوا يسكنون في منطقة حكاري التي كانت تابعة لنفوذ بدرخان. وطلب الرسام من المار شمعون عدم إطاعة بدرخان، وإيجاد مشاكل بين المسلمين والمسيحيين حتى يتحّين للدولة العثمانية

(14) نوار، سليمان. **تاريخ العراق الحديث**، مرجع سابق، ص199؛ وانظر:
F. O. 78 / 957, Rawlinson to Adington, June 14, 1853.

والدول الغربية فرصة التدخل في أمور كردستان بحجة حماية المسيحيين.

وكان المار شمعون أداة طيّعة بيد الرسام، فبدأ بإشعال الفتنة بين الآثوريين والكرد، وتمرّد هو على سلطة بدرخان. وحين قام الأخير بحملة تأديبية ضد المار شمعون وأنصاره، بدأ الرسام بكتابة تقارير مضخمة عن الوضع في حكاري، وعن ضحايا الآثوريين المسيحيين، لكسب الرأي العام الغربي، ولممارسة الضغط على الدولة العثمانية، لإنهاء الانتفاضة الكردية. ونتيجة لهذه الحملة الإعلامية أرسلت كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا مذكرة إلى السلطان، يطلبون إليه قمع انتفاضة بدرخان، و إلاّ فإن الدول الغربية ستتدخل لإيقاف ما أسموه بـ«مذابح المسيحيين»؛ لذلك أرسلت الدولة العثمانية قوة كبيرة للقضاء على الانتفاضة[15].

إن انتفاضة بدرخان أُجهضت بفضل الدور البريطاني، وكان ذلك جزءاً من الصراع الروسي ـ البريطاني داخل الدولة العثمانية. إنّ هذه الانتفاضة تبّين لنا أنّ الصراع الروسي ـ العثماني كان له بعدٌ ثالث وهو الدور البريطاني، وأن دور الكرد في هذا الصراع قد تأثر به هو الآخر بهذا البعد.

(15) S. A. Waheed. *The Kurds and Their History* (Lahore: Univ. Book Agency), pp. 143-144.

الفصل الثاني

دولة مير محمد السوراني

يُعدّ محمد باشا الأمير السوراني (والمعروف أيضاً بمير كور) - الذي حكم كردستان الجنوبية (كردستان العراق) في الفترة ما بين (1828 - 1836م) - أكبر رجل دولة كردي في القرن التاسع عشر. كان مير محمد يشكل خطورة كبيرة على الإمبراطورية العثمانية، لا تقل كثيرا عَن خطورة محمد علي باشا في مصر.

وهذه الدراسة تسلط الضوء على شخصية مير محمد، وتحاول تقييم بعض الحوادث التي وقعت في عصره. فالإمارة السورانية هي إحدى الإمارات الكردية العراقية التي حكمت المنطقة الكردية المحصورة بين الزابين في كردستان الجنوبية وكانت - كشقيقتيها الإمارتين البوتانية والبهدينانية إلى الشمال والغرب، والإمارة البابانية إلى الشرق - تتمتع بالاستقلال التام عن الدولة العثمانية، وتعطي للسلطان العثماني الولاء الرمزي، لكونه يمثل الخلافة الإسلامية.

يرجع بعضهم نسب مؤسس هذه الإمارة إلى عائلة بغدادية[1] . . . ولكن البحوث الحديثة حول تاريخ الإمارة أثبتت أنّ أصل مؤسس الإمارة يعود إلى عائلة كردية من منطقة هوديان شمال غريب راوندوز[2].

---

(1) البدليسي، شرف خان. **شرف نامة في تاريخ الدول والإمارات الكردية**، الترجمة الكردية، ص 273.

(2) Kendal, *«Kurds under the Ottman Empire» in People without a Country- (London: 1980); pp. 27-28.*

وانظر: زكي، محمد أمين. **تاريخ الدول والإمارات الكردية** القاهرة: 1937، ص400-402.

حكومة مير محمد السوراني

في العام 1828م أصبح مير محمد باشا أميراً، ووصلت الإمارة في عهده إلى أوج قوتها، فاستطاعت أن تمدّ سلطتها إلى خارج حدودها التقليدية، فاحتلت مدينة أربيل وطردت البابانيين من رانية وكوي سنجق كما استطاع مير محمد أن يوسّع رقعة إمارته، شمالاً وغرباً، إلى منطقة بهدينان حيث أخضع دهوك، عقرة، سنجار وعمادية، كما استطاع أن يحتل لفترة وجيزة مدينة الجزيرة ونصيبين وماردين (المناطق الكردية التي تقع في تركيا حالياً). وفي عام 1835م اتجهت قواته شرقاً لتحتل المناطق الكردية في إيران واستقبله أهالي كردستان إيران كمحرر لهم[3]. لذلك يعدّه بعض الكرد رجلاً ذا مقدرة وقائداً كردياً لكل كردستان.

ويؤكد كلّ المؤرخين الذين تناولوا تاريخ الكرد في هذه المرحلة أنّ مير محمد كان رجلاً ناجحاً سياسياً، إدارياً وعسكرياً، ومن الطراز الأول. فمعاركه العديدة لإخضاع عشائر برادوست القوية في شمال راوندوز، والتي لم تخضع طيلة الحكم العثماني لايّة سلطة، والحملة الناجحة التي قام بها مير محمد لإخضاع الإمارة البهدينانية، على الرغم من وعورة بلادهم والحصون المنيعة فيها، كحصن عقرة وعمادية وسنجار، دليل على مهارته العسكرية. أظهر مير محمد عبقرية عسكرية نادرة حين رفض أن يورّط قواته في حصار غير مجدٍ لمدينة الموصل، والذي كان من المحتمل أن يستنزف فيه قواته، كما استنزفت قوات نادر شاه قبله بأربعين عاماً، وأظهر الأمير السوراني ألمعية عسكرية فائقة، حين استطاع أن يقهر قوات الصدر الأعظم العثماني محمد رشيد باشا في معركة (حرير)، التي وقعت عام 1834م، على الرغم من أنّ القوات العثمانية كانت متفوقة على القوات التابعة للأمير، من حيث العدّة والعتاد، وأكره محمد رشيد باشا على أن ينسحب ليلاً من ساحة المعركة، بعد أن ترك غنائم كثيرة للقوات الكردية[4].

---

(3) Kendal, pp. 27-28.

(4) موكرياني، حسين حزني. **ميرانى سوران**، هه ولير، 1962، ص83-84.

لم يكن مير محمد رجلاً عسكرياً يحب سفك الدماء، ولا محباً للقوة والسيطرة، بل كان قائداً ذا همّة وروية وطموح، عدّ نفسه أكثر أهلية لقيادة المسلمين الكرد من الدولة العثمانية التي بدأ الفساد ينخر في كيانها، وأصبحت أسيرة القوى الغربية، خاصة روسيا القيصرية وبريطانيا، وكان يرى في محمد علي باشا في مصر قائداً جديراً بالاحترام والتقدير والتقليد.

بذل الأمير محمد جهداً كبيراً لتأسيس دولة عصرية في كردستان تكون ندّاً للدولة العثمانية والدولة الإيرانية، ولأجل أن يترجم طموحه على أرض الواقع، قام ببناء جيش عصري مؤلف من عشرة آلاف فارس وعشرين ألف مقاتل من المشاة. وقد حرص مير محمد على أن يتمتع جيشه بقدرة قتالية عالية، وقد جرى تدريبه على أحدث سبل التدريب، كما زوّد بأحسن أنواع السلاح في زمانه، وأقيمت لأجله مصانع الأسلحة التي أنتجت ما لا يقل عن 200 مدفع[5].

في عام 1833م زار الدكتور روس، الطبيب الملحق في القنصلية البريطانية ببغداد، مير محمد في راوندوز (عاصمة الإمارة السورانية) وكتب عن سفرته يقول: «إنّ مير محمد كان متلهفاً للسماع منه الطرق العلمية لمكافحة الكوليرا في إمارته»، يقول الطبيب البريطاني إنّه انبهر بالمعرفة والحلم السياسي اللذين أبداهما مير محمد تجاه القضايا الدولية التي ناقشها معه. ويشير فريزر جيمس الرحالة البريطاني الذي زاره في راوندوز في العام نفسه إلى ما لمسه من الكفاءة في الأجهزة الإدارية داخل كردستان الجنوبية، ويقول: إنّ عدالته وحزمه كانا كفيلين بتطهير أجهزة الدولة العثمانية آنذاك، ويشيد فريزر أيضاً بالتنظيم الذي لاحظه في الجيش، والتطور النسبي في حالة العمران والزراعة[6].

يوعز الباحث الكردي الدكتور كاوس قة فتان، في دراسته عن إمارة سوران، سبب بروز نجم مير محمد إلى عدة أسباب منها:

1 - حصانة المنطقة (راوندوز وأطرافها).

---

(5) كيندال. مرجع سابق، ص27.

(6) J. B. Fraser. *Travels in Kurdistan* (London N/P), pp. 135-136.

2 ـ كانت الإمارة السورانية خاصة راوندوز على مفترق الطرق التجارية، الأمر الذي أعطى مير محمد قوة مالية وسياسية.

3 ـ كانت الدولة العثمانية في النصف الأول من هذا القرن في ضعف تام، بحيث إن محمد علي باشا في مصر احتل سوريا والأجزاء الجنوبية الشرقية من تركيا. فلولا تدخّل القوى الأروبية لكان بإمكانه أن يحتل استنبول؛ لذلك لم تكن الدولة العثمانية في موقع تحدّي مير محمد.

4 ـ إنّ الضعف الذي دبّ في كيان الإمارة البابانية التي كانت لمدة قرنين من الزمن أقوى الإمارات الكردية، أجبر الحكومة العثمانية على أن تغض النظر عن توسعات الأمير، على أمل أن تقوم الإمارة السورانية بما كانت تقوم به في السابق الإمارة البابانية، لكونها الرادع في كردستان الجنوبية، لمحاولات إيران من أجل إلحاق المنطقة إلى الدولة القاجارية.

5 ـ كان ولاة بغداد يرون في الإمارة السورانية قوة، لتوازن قوة الإمارة البابانية التي كانت أحياناً تهدّد بغداد.

6 ـ كانت الإمارة الكردية المجاورة تعاني مرضها المزمن، ألا وهو التناحر الداخلي؛ بَيْدَ أنّ الأمير محمد استطاع بدهائه وحزمه أن يخلّص الإمارة السورانية من هذا التناحر، فوضع جلّ جهوده نحو التوسع الخارجي[7].

وإن كنا نتفق مع الأستاذ قة فتان في كثير من النقاط، إلا أنّنا نرى أنّ من الأولى إعطاء الأهمية الكبرى، هنا، لشخص مير محمد، أكثر من عامل آخر في ظهور هذه الدولة الكردية.

أسباب سقوط الإمارة السورانية

إنّ أسباب سقوط الإمارة السورانية بحاجة إلى وقفة وإعادة نظر؛ فمعظم

---

(7) انظر: د. كاوس قه فتان. **جه ند ليكولينه وه يه ك له ميثرووى:** بابان، سوران، بوتان ـ بغداد 1985، ص24 ـ 48.

الباحثين، خاصة الكرد في هذا المجال، يعتقدون بأنّ السبب الأساسي لسقوط دولة مير محمد كانت الفتوى التي أصدرها ملا ختي، وهو عالم ديني كردي، إذ أفتى بتحريم محاربة القوات العثمانية لكونها قوات خليفة المسلمين. وإنّه مما يؤسف له أنّ هؤلاء الأساتذة الأفاضل لم يقفوا مع هذا الادعاء (الفتوى) وقفة إمعان ونقد، بل نقلها بعضهم عن بعض دون تمحيص. وكاد الجميع أن يقبلها، وكأنّها حقيقة تاريخية ثابتة.

إنّ الأستاذ حسين حزني موكرياني - الذي كان بين عائلته وعائلة ملا ختي صراع - هو أول من أورد هذا الرأي، بصدد الفتوى وفحواها: إنّه في عام 1836م كان جيش مير محمد في أوج قوته، بعد عدّة معارك مع القوات العثمانية؛ ولكن ملا محمد ختي أفتى بعدم شرعية محاربة الكرد للقوات العثمانية التابعة لخليفة المسلمين، فأجبر ذلك مير محمد على الاستسلام للقوات العثمانية المهاجمة، وأُرسل الأمير إلى استنبول، وبعدها اغتيل، وهو في طريقه إلى راوندوز؛ وانتهت الإمارة السورانية بموت الأمير، بعد فترة قصيرة... نقل الباحثون الكرد عنه هذه الرواية، بدون نقد، باستثناء الدكتور قه تان الذي لم يقتنع بها كما سيتبيّن فيما سيأتي، فالأستاذ موكرياني رغم مقامه العلمي وخدمته الجليلة للتاريخ الكردي، ورغم ثقافته الدينية، كان من الجيل الأول الذي تأثر بالأفكار القومية الغربية (العلمانية) التي تطالب بفصل الدين عن الدولة، كما استاء كثيراً من تسلط الطورانيين الترك على الدولة العثمانية في 1908، واستخدامها لخدمة أغراضهم العنصرية، وقمع الشعوب الأخرى خاصة الكرد؛ لذلك نراه يتخذ موقفا مُعادياً لعلماء الدين ودورهم في الإمارة السورانية[8]. ويبدي الأستاذ موكرياني أيضاً موقفاً معادياً وصريحاً من الدولة العثمانية، ويصفها بالتركية.

إنّ الدولة العثمانية أيام صراعها مع الإمارة السورانية (1828 - 1836م) لم تكن دولة قومية تركية، فالجيش وقادة المقاطعات والإدارة كانت بيد المسلمين الأوروبيين (أعضاء الإنكشارية) والعرب الكرد، ولم تتحول الدولة إلى دولة

(8) ميراني سوران. مرجع سابق، ص83.

قومية تركية إلا بعد الانقلاب الذي قامت به جمعية الاتحاد والترقي في 1908؛ لذلك قد لا نكون منصفين إذا أعطينا الصراع العثماني مع الإمارات الكردية قبل القرن العشرين صبغة قومية ونعدّها صراعاً تركياً ـ كردياً؛ ففي حقيقة الأمر أنّ الجيش الذي كان يحارب مير محمد تحت إمرة الصدر الأعظم، كان معظم قواته من العشائر الكردية من منطقة سيواس، ماردين، دياربكر ومنطقة بهدينان، وحتى القائد العام نفسه لم يكن تركياً[9]. وحتى عن تأثير الفتوى المذكورة على القوات الكردية يعطي الأستاذ موكرياني رأيين مختلفين: ففي ص 84 يذكر الأستاذ أنّ تلك الفتوى رفضها معظم قادة الجيش السوراني والأهالي الذين أقسموا اليمين على الحرب حتى الموت، وفي ص 86 يدّعي الأستاذ أنّ فتوى ملا محمد ختي كانت لها آثار سلبية في إضعاف معنويات الجيش والأهالي، الأمر الذي أجبر مير محمد على الاستسلام... لماذا لم يسلم مير محمد نفسه للجيش العثماني انصياعاً للفتوى في أول الأمر، ثم يعود الأمير ليخضع لأمر الفتوى بعد عدّة أشهر؟... الجواب عن ذلك يكمن في التطورات اللاحقة، حيث شعر مير محمد أنّه ليس هناك جدوى من القتال كما سنبيّن.

ونحن نتفق في هذا الرأي مع الدكتور قة فتان، حيث يكتب: «ليس من المعقول أن تسقط إمارة قوية كهذه (إمارة سوران) بمجرد تأثير فتوى، فالأمير محمد قرر مع نفسه عدم جدوى مقاومة القوات العثمانية، ولم يكن للفتوى ذلك التأثير في صنع قراره»...[10]. وفي رأي الكاتب أنّ القول بقبول الفتوى عاملاً أساسياً لسقوط الإمارة السورانية استهانة بقدرة هذا القائد الكردي الحكيم، وحنكته الإدارية والسياسية. وإنّ الفتوى استغلها معظم الباحثين العلمانيين، للنيل من دور العلماء الكرد؛ باعتبارها دليلاً تاريخياً على كيفية استعمال الإسلام وتشريعاته لقهر الكرد أنفسهم، فنذكر على سبيل المثال لا الحصر، ما كتبه الأستاذ علي سيدو كوراني في صدد تعليقه على مسألة الفتوى المذكورة في تأثيرها على مستقبل الإمارة السورانية؛ يقول الأستاذ كوراني:

---

(9) زكي، محمد أمين، **تاريخ الدول والإمارات الكردية**، مرجع سابق، ص414.

(10) جه ند ليكولينه وه يه ك له ميثرووى، ص56.

«ومن المؤسف جداً أن يجد من يتتبع تاريخ الكرد أنّ بعض رجال الدين يسيطرون على رجال السياسة، ويكون بعضهم سبباً لنكبتهم؛ ليس لأنّهم يقصدون ذلك، بل لأنّهم كانوا ينساقون انسياقاً أعمى؛ فهذه إمارة تتسع هذا الاتساع، ثم تنقرض، دون أن يظهر عليها الهرم، أو يحول دون تقدمها قوة من القوى، إلاّ اللهم فتوى شيخ مخدوع»[11].

علينا أن نقف هنا وقفة سريعة مع الرأي المذكور آنفاً للأستاذ كوراني (الذي تعلّم في الجامعة الأمريكية في بيروت، وأصبح فيما بعد سكرتير المجلس التشريعي الأردني الهاشمي)، ونحب أن نلفت القارئ إلى حقيقة، وهي أنّه ليس هناك في الإسلام «رجل دين» و«رجل سياسة»، فالإسلام هو دين ودولة. . . وأنّه كان من الأولى بالأستاذ كوراني أن يمعن في مسألة الفتوى، قبل أن يتسرّع ويستعملها، ويعمّمها قاعدة على الدور السلبي المزعوم لعلماء الدين في كردستان. نعم إنّ علماء الدين هم بشر لهم نفوس أمّارة بالسوء، ولا ينكر أنّ بعضهم وقفوا مع الطغاة ومع القوى الرجعية، وخانوا قضية الشعب المسلم الكردي؛ ولكن هل الخيانة والخطأ مقتصراً على علماء الدين، دون سواهم؟ فالتاريخ الكردي مليء بنوابغ من علماء كردستان، الذين قادوا الحركة العلمية والثقافية فيها، ودافعوا دفاعاً مستميتاً عن قضية شعبهم[12].

ولنفترض أنّ الفتوى المذكورة كانت العامل الأساسي لاندحار مير محمد، ولكن مع ذلك لا نستطيع، بأيّ حال، أن نعمّم تأثير ذلك على الإسلام وعلمائه، لأنّ الأمير أو الحاكم في الإسلام هو الذي يتحمل تبعات قراره بعد أخذ المشورة. يجب إذا، في هذه الحال أن نلوم مير محمد، وليس العالم ملا محمد ختي، ونحب أن نعيد إلى الأذهان أنّ حرب مير محمد مع السلطان العثماني، كانت حرباً شرعية؛ لأنّ الأخير أخلّ بالعقد الذي التزمت به الدولة العثمانية في القرن السادس عشر، مع أمراء الكرد؛ فبموجب هذا العقد وافقت الدولة العثمانية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للإمارات الكردية، مقابل

(11) كوراني، سيدو علي. **جولة في كردستان الجنوبية**، القاهرة 1930، ص134.

(12) زكي، محمد أمين. **ناوداراني كرد وآية الله مردوخي**، علماء وأدباى كرد طهران، 1985.

تعهّد أمراء الكرد أن يعطوا الولاء الرسمي للخليفة، وعدد معين من المقاتلين الكرد للجيش العثماني في حروبها الخارجية[13].

إن قيام السلطان محمود الثاني بإرسال قواته ضد مير محمد دون أن يذكر هذا الأخير عصيانه على الخليفة، قد أخلّ بنصوص العقد؛ وبما أنّ الخلافة في الإسلام هي عقد بين المسلمين والخليفة (بعكس البابا أو أباطرة الروم والفرس الذين يعدون أنفسهم ظلّ الله في الأرض) تتحدّد شروطها بالقرآن (الكريم) والسنة (الشريفة) والعقود الشرعية، فبإمكان كلّ مسلم محاربة الخليفة إذا أخلّ بعقد شرعي[14].

يبدو أنّ سقوط الإمارة السورانية كان نتيجة حتمية للظروف الدولية التي استجدّت بعد 1833م في العالم الإسلامي، فالسلطان محمود الثاني القوي وذو النزعة المركزية، كان مصمّماً على تثبيت قوة السلطة المركزية في كافة أنحاء الإمبراطورية، وأنّه استطاع أن يحقق بعض النجاح في هذا المجال؛ فالإمارات التركمانية في الأناضول قد أزيلت قبل العام 1830م، وفي العام نفسه استطاع جيش الخليفة أن ينهي حكم الإمارة الجليلة في الموصل، وكذلك أن يحدّ من نفوذ إمارة المنتفك القوية في منطقة الفرات الأوسط، وأزيل حكم المماليك أيضاً في بغداد؛ وفي عام 1833م وقعت اتفاقية كوتاهيه بين السلطان ومحمد علي باشا في مصر، وأعطى ذلك السلطان فرصة للتفرغ لمهمة كبرى، ألا وهي إخضاع مير محمد الذي أصبح قوة تهدّد السلطة العثمانية.

وضع العثمانيون خطتهم على أساس أن يزحف كلٌ من علي رضا (والي بغداد) بجيشه من الجنوب إلى أربيل، ومحمد بيرقدار (والي الموصل) بجيشه من الغرب، وتتحرّك القوات العثمانية ـ والكردية الموالية للحكومة تحت قيادة محمد رشيد باشا من منطقة بهدينان باتجاه راوندوز؛ وبعد سلسلة من المعارك سقطت معظم قلاع الإمارة السورانية، وأصبحت راوندوز محاصرة من كلّ الجهات؛ لذلك قبل مير محمد بالفتوى الصادرة من ملا محمد ختي، على أمل

(13) بدليسي، شرف خان. **شرف نامة**، مرجع سابق، ص136-137.

(14) عثمان، محمد فتحي. **من أصول الفكر السياسي الإسلامي**، بيروت: 1988.

أن «يحصل على عفو من السلطان»، ويرجع إلى بلاده أميراً... فكرّمه السلطان، ولكن الوالي في بغداد دبَّر مقتله في طربزون، خوفاً من عودته إلى كردستان ليتحدّى سلطته[15].

كان للقوى الخارجية دور أساسي في حسم الصراع لصالح العثمانيين، حيث عُدّت بريطانيا، آنذاك، من دعاة الأمر الواقع، ورأت في توسّع نفوذ مير محمد خطراً على توازن القوى في الشرق الأوسط، لذلك أرسلت المبعوث البريطاني (ريجارد وود) إلى راوندوز، ليحثّ مير محمد على الخضوع للخليفة؛ كما استعملت بريطانيا نفوذها مع إيران وروسيا، لكي لا يدعما الإمارة السورانية في صراعها مع الإمبراطورية العثمانية، وقد توّجت جهود بريطانيا، في هذا المجال، ببعض النجاح؛ فالأمير محمد حين استسلم كان يعتقد أنّ الضمانات التي وعد بها ريجارد وود بحصوله على العفو له من السلطان واقعية، كما أنّ إيران أرسلت 10,000 جندي لمهاجمة القوات الكردية[16]، وأنّ القوت الإيرانية التي هاجمت كردستان؛ كانت تتذرع بحجة قيام مير محمد بمهاجمة الأراضي الإيرانية، ويؤيد المزاعم الإيرانية هذه الأستاذ (قة فتان)، ولكن الحقيقة تثبت وجود مؤامرة دولية يقودها الإنكليز للحفاظ على الإمبراطورية العثمانية، التي أصبحت «رجلاً مريضاً»؛ بيد أنّ تفتتها كان ينذر بولادة تعقيدات دولية قد لا تكون لصالح بريطانيا، وقد تقوّي نفوذ روسيا المتعطشة للأراضي العثمانية.

أدّت العوامل الداخلية أيضاً دورها في الإسراع في نهاية حكم مير محمد، إذ كانت القيادة الكردية إقطاعية التركيب، وإن خضعت هذه القيادة لأمير راوندوز رهبة ورغبة، فإنّ مصالحهم الآنية، الفردية الضيقة، جعلتهم يتحينون الفرص لإعلان التمرد على أمير راوندوز؛ فبدلاً من أن يحاول الاخير كسب ودّهم، فقد حاول اغتصاب إماراتهم بالعنف، كما أنّ الاستعمال غير المحدود للعنف تجاه العامة والحروب المستمرة أثقلت كاهل الناس، مما خلّف الأجواء

(15) نوار، سليمان. **تاريخ العراق الحديث**، م. س. ص108.

(16) المرجع السابق، ص106-107.

المؤاتية للقوة العثمانية لأن تكتسح الإمارة، وتسقط القلاع الكردية واحدة بعد الأخرى بسهولة[17].

موجز البحث

إنّ الأمير محمد كان قائداً عسكرياً وإدارياً في آن معاً؛ وإنّ هذه العبقرية العسكرية والإدارية التي اجتمعت في شخص هذا الأمير تدحض رأي بعض الشوفينيين من العرب والترك والفرس؛ الذين يرون أنّ الكرد يعوزهم رجال من ذوي الحنكة السياسية.

وإنّ سقوط إمارة سوران التي وحّدت أجزاء كبيرة من كردستان، كان بالدرجة الأولى، حصيلة تآمر القوى الكبرى، بالتعاون مع القوى المحلية، وبالأخص بريطانيا الحريصة على بقاء الوضع في الشرق الأوسط على حاله، وذلك من أجل استغلاله لصالحها. ولم تكن فتوى ملا ختي ـ التي يستعملها البعض لتحقيق أغراض سياسية ـ ذات أثر يُذكر.

(17) قه فتان، مرجع سابق، ص53-54 .

الفصل الثالث

حكومة بدرخان الكردية
والصراع الكردي ـ الآشوري
1843 ـ 1847

ينتمي الأمير بدرخان عبد الخان إلى السلالة العزيزية البدرخانية، التي كانت تحكم إمارة بوتان لأكثر من خمسمائة سنة، وكان موقع هذه الإمارة في المنطقة المحصورة بين بوتاتن صو (أحد روافد نهر دجلة) غرباً، ونهر دجلة شرقاً في جنوب ولاية الموصل - في المنطقة المعروفة اليوم بمدينة الجزيرة في كردستان في تركيا - . كان مؤسس هذه الإمارة هو عبدالعزيز بن عمر الكامدي الذي يعدّ من أحفاد القائد المسلم الشهير خالد بن الوليد. إلاّ أنّ بعض الكتاب الكرد المعاصرين يرجعون أصل العائلة البدرخانية إلى قرية أزيزان الكردية، القريبة من مدينة جزيرة ابن عمر. ويعتقد المؤرخ الروسي فلاديمير مينورسكي بأنّ أصل العائلة يعود إلى القبائل اليزيدية الكردية التي اعتنقت الإسلام[1].

استطاع الأمير بدرخان لعوامل تتعلق بشخصيته الجذابة، وبفعل الأحداث الدولية والإقليمية والمحلية المساعدة توحيد العشائر الكردية، الساكنة داخل الدولة العثمانية والإيرانية في دولة فيدرالية كردية، بحيث امتدت سلطة هذه

---

(1) البدليسي، شرف خان. **شرف نامة في تاريخ الدول والإمارات الكردية**، ص320؛ وانظر:
Noel Diary, pp. 1-2, Hartmann, «*Djazirat B. Omar*» Encyclopedia of Islam.

الدولة جنوباً إلى ضواحي مدينة الموصل، وشرقاً إلى مدينة سنندج في إمارة أردلان الكردية في إيران شمالاً، إلى مدينة وان في جنوب شرق تركيا، وأبواب مدينة دياربكر.

شخصية الأمير بدرخان

كان الأمير بدرخان شخصية قيادية من الطراز الفريد، إذ جمع في شخصيته الجذابة مقومات القائد السياسي والإداري، ويكتب الدكتور وادي جويدة في أطروحته للدكتوراه عن القضية بإسهاب عن شخصية الأمير بدرخان، إذ يقول: «إنّ الأمير كان له «كارزماتية الشخصية» الجذابة والتاريخية. وليس هناك أيّ شك في أنّ بدرخان أعظم شخصية تاريخية كردية»[2].

ويضيف الدكتور جويدة قائلاً: «إنّ الأمير بدرخان كان له اعتقاد راسخ بأنّ الله اختاره لقيادة المسلمين الكرد نحو الوحدة وتحريرهم من ظلم حكام العثمانيين»[3].

يبدو أنّ الإسلام باعتباره عقيدةً وديناً كان له الأثر البالغ في شخصية الأمير بدرخان، يقول المنصران (المبشران) مستر رايت ومستر بريد الأمريكيان اللذان قضيا أكثر من شهرين في ضيافة الأمير بدرخان ما يلي: «إنّه رجل تقي يقضي الكثير من الوقت في العبادة والذكر، ونراه أحياناً، حتى في وضح النهار، وأثناء ممارسته لواجباته كمسؤول دولة، يغرق في الذكر والعبادة»[4].

كان للعلماء دور بارز في حكومة بدرخان الكردية، ولم يحكم بدرخان في مسألة من المسائل إلا بعد استشارة العلماء في إدارته.

يكتب الباحث والرحالة والدبلوماسي الإنكليزي هنري لايارد الذي زار

---

(2) W. Jwaideh *(Kurdish Nationalist Movement)* Syracuse Univ. 1960, pt. 1, pp. 184.

(3) Ibid., p. 185.

(4) Missionary Herald, XLII No. 11. November 1846, pp. 379, Letters from Mr. Wright and Mr. Breath.

مدينة جزيرة ابن عمر (عاصمة إمارة بوتان) في سنة 1843م؛ أنّ الأمير «واقع تحت تأثير علماء الدين وسيطرتهم»، وأنّ حرب الأمير بدرخان مع الآشوريين كانت ـ حسب رأي لايارد ـ بسبب تعصّبه الديني وسطوة علماء الدين عليه، ويذكر من هؤلاء المقربين إلى بدرخان عالماً اسمه الشيخ طاهر[5]. ويبدي المنصّر الأمريكي دكتور جرانت الذي زار دولة الأمير بدرخان العديد من المرات رأياً مماثلاً، إذ يقول: «إنّ الأمير بدرخان كان محاطاً بطبقة من العلماء وشيوخ الطريقة الذين يحظون باحترامه الشديد»[6]. ويتجلى الدول القيادي للعلماء في حكومة بدرخان الكردية في البيان الذي أصدره مؤتمر علماء كردستان المنعقد في منطقة أرومية (كردستان ـ إيران) بعد سقوط الدولة الكردية بقيادة الأمير بدرخان، حيث حمّل البيان المذكور الآشوريين وأعداء الإسلام من المنصرين مسؤولية هزيمة الأمير بدرخان[7]. حرص بدرخان أيام حكمه على كسب ودّ الجماهير الكردية، وذلك بتحقيق الرفاهية العامة داخل دولته، ولأجل تحقيق ذلك انتهج بدرخان نهجاً مشابهاً لسلوك الكثير من القادة التاريخيين، خاصة الخلفاء الراشدين وصلاح الدين الأيوبي، وذلك في حرصه على تطبيق العدالة الاجتماعية بين رعاياه. قام الأمير بدرخان بتوزيع الأراضي على الفقراء من الفلاحين، كما أزال الكثير من الضرائب التعسفية التي فرضتها الحكومة العثمانية على كاهل الفلاحين. . . يقول المنصّر الإنكليزي مستر رايت: اعتاد الأمير على عقد اجتماعات دورية في مدينة جزيرة ابن عمر، ويحضر فيها الفقراء والمحتاجون، ويعرضون مطالبهم مباشرة على الأمير الذي يعطي كلّ ذي حاجة حاجته، وكل ذي طلب طلبه. وقد شجّع الأمير الأمراء الكرد الآخرين باتباع المعاملة نفسها مع الجماهير. لذلك شاع بين الناس اعتقاد بأنّ «الله (سبحانه وتعالى) قد أرسل إليهم بدرخان لينقذهم» من الظروف الاجتماعية

---

(5) H. Layard. *Nineveh and Its. Remains* (New York: 1850), p. 183).

(6) (Missionary Herald. *Letter from D. Grant XXXIX*, No. 11, November, 1843, pp. 434).

(7) (British Documents on Foreign Affairs, *the Ottoman Empire* 1860-1880 (University Publications of America) 1984, p. 291. *Telegram* No. 113, June 2/ 1848).

والسياسية المزرية التي خلفتها الإدارة العثمانية في كردستان[8].

وكان بدرخان صارماً وحازماً في تطبيق القوانين الإسلامية الخاصة بالحدود (العقوبات) داخل إمارته. يبدي الزوار والمنصرون الذين زاروا دولة بدرخان دهشتهم وإعجابهم، بالحزم الذي اتصفت به شخصية بدرخان. يقول مستر رايت «سافرنا عدّة أميال في كردستان، ولم نلحظ إلا الأمن والاستقرار والازدهار في الحياة الاقتصادية، وكنّا ننام أحياناً في العراء غير خائفين من اللصوص والقتلة الذين سمعنا بوجودهم داخل الأقاليم العثمانية». ويضيف مستر رايت: «المرتكب للجريمة في هذه البلاد لا يفلت اليوم من العقاب الصارم». وقد خلت منطقة كردستان من المحسوبية والمنسوبية والفساد التي تعبث بباقي أجزاء الدولة العثمانية. ويختم مستر رايت قوله: «في أحد الأيام كنا مع الأمير بدرخان وجلب أمامه سارق، فبعد أن ثبتت إدانته أمر بقطع يده اليمنى فوراً. وهذا سرّ الأمان»[9].

كما ينقل الباحث الروسي ن. خالفين عن ج. ديتللو الذي زار إمارة بوتان أيام حكم الأمير بدرخان قوله بوجود الأمان والاستقرار التام في المنطقة. وينقل عن السيد ديتللو الملاحظة التالية: «بإمكان الصبي أن يسير في مملكة بدرخان وضح النهار، وفي يده الذهب بدون أيّ خوف». أدّى ذلك إلى هجرة الكثير من الكرد إلى إمارة بوتان، وكان الأمير بدرخان يقوم، في العادة، بإعطاء كلّ مهاجر قطعة من الأراضي الزراعية، وبالمقابل يدفع المهاجر ثلث قيمة المحصول إلى بيت المال، كما يشترط عليه أن يملك فرساً وسلاحاً، ويكون على أهبة الاستعداد للدفاع عن الإمارة، وبذلك شكّل الأمير مجتمعاً مكتفياً بذاته من الناحية التمويلية[10].

كما اتّصفت سياسة الأمير بدرخان مع أمراء الكرد بالحكمة وبُعد النظر، إذ كان الأمير مدركاً أنّ للأمراء الكرد مكانة خاصة في نفوس أتباعهم في إماراتهم،

---

(8) Mr. Wright, p. 381.

(9) Ibid., pp. 381-382.

(10) ن. خالفين. **الصراع على كردسان**، الترجمة الكردية، السليمانية: ص77-79.

وأنّ محاولة إلحاق هذه الإمارات بدولته، بالقوة، كان من الممكن أن تؤدّي إلى حرب أهلية، وتضعف الجميع، وتقوي الخصم (السلطة المركزية في استنبول)، ومن أجل ذلك حاول كسب ودّ رؤساء العشائر والإمارات الكردية بالهدايا، ودعوته لهم إلى عاصمة دولته، وعقده معهم اتفاقية سميت بـ«الحلف المقدس».

يروي رايت أنّ الدول الكردية كثيراً ما يتسارعون إلى جزيرة ابن عمر، لتقديم الطاعة والولاء والهدايا إلى الأمير بدرخان، وكان العلماء ورؤساء العشائر يرون الشرف الكبير في حضور مجلسه. وقد استطاع بدرخان كسب قلوب رؤساء الكرد بسمو أخلاقه وشجاعته وكرمه(11). وبذلك استطاع بدرخان تأسيس حكومة فيدرالية تخضع لها معظم المناطق الكردية، الواقعة ضمن الدولة العثمانية والدولة الإيرانية بدون إراقة الدماء. وقد امتدّ نفوذ هذه الدولة الكردية جنوباً إلى أطراف مدينة الموصل ودياربكر، وشرقاً إلى مدينة سنندج وشمالاً إلى وان.

العوامل الإقليمية في ظهور بدرخان

شهدت الفترة 1816 ـ 1847م من تاريخ الدولة العثمانية تغييرات جذرية في تركيبتها الإدارية والعسكرية والسياسية الخارجية، وكانت هذه التغييرات بمجملها عاملاً مساعداً لظهور الأمير بدرخان، وساهم في ذلك السلطان محمود الثاني (1803 ـ 1839م) الذي سعى لتحويل الدولة العثمانية إلى دولة مركزية قوية على الطراز الغربي، وذلك بإلغاء نظام اللامركزية، وترسيخ سلطات الأجهزة الحكومية المركزية داخل الأقاليم. فاقتضت هذه السياسة إلغاء نظام الإنكشارية الذي كان عماد الجيش العثماني لعدّة قرون. وارتكب السلطان محمود الثاني خطأً قاتلاً، عندما جاء أمره بتدمير القوة الانكشارية قبل تطوير جيشه الجديد المسمى بـ(القوة المحمودية المنصورة) والذي أسسه على أسس غربية. لذلك خلق ذلك الفعل فراغاً عسكرياً استغله الكثير من ولاة الأقاليم لإعلان استقلالهم، وقيام الروس باحتلال أجزاء واسعة من الدولة العثمانية في آسيا

---

(11) Mr. Wright, p. 381.

الوسطى ومنطقة قفقاس. ظهر في الفترة 1812 ـ 1839م محمد علي في مصر كقوة إقليمية تتحدّى السلطة العثمانية، وظهرت قوة المماليك في العراق، وانفصلت ولايات شمال أفريقية عن الدولة العثمانية أيضاً.

كما تركت هذه التغيرات في الدولة العثمانية آثارها في كردستان، ففي عام 1838م خاض إبراهيم باشا قائد جيش محمد علي باشا الوالي المصري حرباً ضد القوات العثمانية في بلاد الشام والأناضول الشرقية؛ إذ هزمت القوات العثمانية على يد القوات المصرية. علماً أنّ الدولة العثمانية لم تملك قوة كافية لمواجهة قوات إبراهيم باشا، فطلب لذلك من الأمير بدرخان تجهيز جيش للتصدي لقوة محمد علي، غير أنّه تبيّن لبدرخان والأمراء الكرد ضعف الدولة العثمانية، وضرورة أخذ زمام المبادرة بأيديهم للدفاع عن كردستان، وذلك بتوحيد قواهم[12].

وقد تركت التغييرات الإدارية داخل الدولة العثمانية التي سمّيت بالتنظيمات آثارها السلبية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الكردية؛ ففي الفترة 1812 ـ 1843م، أرسلت الدولة العثمانية جيشاً جراراً بقيادة الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) السابق، رشيد باشا، ومحمد إينجه بيرقدار باشا الوالي المعين لكردستان، من أجل إنهاء حكم الإمارات الكردية في جنوب وشرق الأناضول وولاية الموصل. فاستطاعت القوات العثمانية القضاء على إمارة بهدنيان سوران وبابان في شمال العراق، كما أحكمت القوات العثمانية سيطرتها على المناطق الكردية في كردستان تركيا بحيث لم تبق قوة كردية ذات شأن يذكر إلا قوة الأمير بدرخان في إمارة بوتان. لذلك كان من الطبيعي أن تتوجّه أنظار أمراء الكرد في جميع كردستان جميعها إلى الأمير بدرخان لقيادتهم ومساعدتهم من أجل إعادة نفوذهم داخل إماراتهم. علماً أنّ قرار السلطان محمود الثاني (ومن ثم سلطان عبدالمجيد وعبد العزيز) في القضاء على الإمارات الكردية ذات الحكم الذاتي؛ كان مخالفاً للعرف الذي ساد داخل الدولة العثمانية، لأربعة قرون مضت.

---

(12) Noel Diary, p. 129.

من الجدير بالذكر، أنّه في عام 1516م، وقّع الأمراء الكرد والدولة العثمانية على اتفاقية مكّنت الدولة العثمانية بموجبها من إلحاق كردستان الكبرى سلمياً بممتلكات الدولة العثمانية، مقابل احتفاظ الكرد بإماراتهم وحكوماتهم ذات الحكم الذاتي. وأدّى اختفاء الإمارات الكردية ذات الحكم الذاتي إلى تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية للسكان في المنطقة. فقد عيّنت الدولة العثمانية مسؤولين وموظفين من الأتراك الفاسدين وغير الأكفاء لإدارة المنطقة. وكانت سلطة هؤلاء غالباً ما تقتصر على المدن، أما منطقة الريف الكردي فتركت بلا سلطة ولا قانون؛ لذا أصابها الخراب والعبث. تعرض الفلاحون الكرد فيها إلى الاستغلال المزدوج من قبل الموظفين ورؤساء العشائر الكردية[13].

وقد أدّى تطبيق سياسة «الالتزام» في جمع الضرائب من الفلاحين إلى تدهور ملحوظ في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في كردستان، فبموجب هذه السياسة كانت الدولة العثمانية تقوم على تأجير عملية جمع الضرائب وإسنادها إلى ملتزمين. إذ يقوم هؤلاء الأُجراء بالاحتفاظ بنسبة معينة من هذه الضرائب لأنفسهم، مقابل خدماتهم في جمع الضرائب للدولة. وكانت كمية من الضريبة ترهن سنوياً إلى هؤلاء الملتزمين الذين كانوا غالباً من الأغنياء، أو المسؤولين السابقين في الدولة. امتاز هؤلاء الملتزمون بالفضاضة والجشع غير المحدود، إذ كانوا يحاولون جمع أكبر كمية ممكنة من الضرائب والمحاصيل من الفلاحين، الذين كانوا يعيشون في حالة من الفقر المدقع. ومن لم يستطع دفع الضرائب؛ فكان يضرب أو تؤخذ أمواله عنوة، أو يضطر إلى ترك مزرعته، وهذا ما أدّى إلى تدنٍ شديد في الزراعة.

كما ظهرت في القرن التاسع عشر داخل الدولة العثمانية سياسة مدمّرة أخرى، ألا وهي سياسة تأجير المناصب الحكومية الإدارية؛ إذ يقوم أحد أعضاء المؤسسة العسكرية، بشراء منصب حكومي، في إحدى المقاطعات العثمانية،

---

(13) M. Van Bruinessen. *Agha, Sheikh and State Uterecht*. 1978, p. 221; an Bruinessen, pp. 226-227.

ولمدة سنة أو سنتين، وفي الغالب يقوم أحد التجار في استنبول بدفع ثمن الوظيفة، بدلاً من صاحب الوظيفة، ثم يقوم الموظف الذي اشترى منصبه باتّباع الأساليب القاسية والاستغلالية لجمع الضرائب والرسوم الحكومية، وذلك لدفع قسم منها للحكومة، وقسم منها للتاجر الذي ساعده في شراء المنصب، ويدّخر الجزء الآخر من أجل الإثراء الشخصي. وبما أنّ طبيعة عمل هؤلاء الموظفين كانت مؤقتة، لذلك لم يهتم هؤلاء الموظفون بحالة الناس الاجتماعية والاقتصادية، وقد تمخّض عن ذلك انخفاض شديد في مستوى الحياة المعاشية، واختلال في مردود الزراعة والتجارة، وتكرار حالات المجاعة والكوارث والأمراض. وكانت حال المناطق الكردية أسوأ ما يكون خلال هذه الفترة[14].

لهذه الأسباب، لم يكن من الغرابة أن يتجه الكرد وأمراؤهم إلى بدرخان لقيادتهم في هذه الظروف العصيبة، أضف إلى ذلك أنّ الامير بدرخان كان يعدّ العدّة لتكون إمارته مقر التحدّي للسلطة العثمانية، منذ زمن.

بدأ الأمير بدرخان منذ الثلاثينيات من القرن التاسع عشر بتأسيس مقومات الدولة العصرية، وذلك بتأسيس مصانع للأسلحة والعتاد وبناء المؤسسات التعليمية، وإرسال الطلبة إلى الخارج للتزود بالخبرات الفنية[15]. يذهب معظم الكتّاب الكرد المعاصرين وقسم من المستشرقين إلى القول بأنّ حركة بدرخان كانت حركة قومية تهدف إلى تحرير كردستان من النير القومي التركي الممثل بالدولة العثمانية؛ والملاحظ أنّ الكتّاب الكرد بنوا تقييمهم لحركة بدرخان بصورة رئيسية على الملاحظات التي وردت في الكتيب الصغير الذي كتبه الأمير جلادت بدرخان (حفيد الأمير بدرخان) باسم القضية الكردية ماضي الكرد وحاضرهم في العشرينيات من القرن العشرين.

علماً أنّ الأمير جلادت لم يكن مولوداً في أيام ثورة جدّه، وأنّه قيّم

---

(14) جليلي، جليل. **من تاريخ الدول والإمارات الكردية في الإمبراطورية العثمانية**، دمشق: الترجمة العربية، 1987، ص116-117.

(15) شيركو، بيله ج. شيركو. **القضية الكردية**، بيروت: 1956، الترجمة العربية، ص50-52.

الأحداث برؤيته القومية[16]. إلا أنّ الدكتور وادي جويدة الذي أعدّ دراسة وافية عن حركة بدرخان لا يشارك الكتّاب الكرد في الاعتقاد بأنّ حركة بدرخان كانت حركة قومية، ويرى أنّها كانت حركة تقليدية ذات أهداف إقليمية محدّدة؛ ويشاركه في هذا الرأي الأستاذ الباحث مارتن فان برونسن في بحثه القيّم عن الكرد.

يرى الأستاذ برونسن أنّ حركة بدرخان تقع ضمن الحركات التي قامت في القرن التاسع عشر في الأقاليم العثمانية، خاصة الكردية منها، وجاء ذلك بفضل جهود النخب التقليدية للدفاع عن مصالحها، المهدّدة من قبل السلطة المركزية. ويذهب برونسن إلى القول: «ليس هناك في المصادر المكتوبة أيام بدرخان أيّة إشارة إلى وجود أهداف قومية لحركته»[17].

يميل كاتب هذا المقال إلى رأي الأستاذين جويدة وبرونسن في التأكيد بأنّ حركة بدرخان كانت نتيجة لمحاولات الدولة العثمانية إزالة الإمارات الكردية ذات الحكم الذاتي. والآن بعد ظهور الوثائق الروسية والعثمانية الخاصة بالقرن الماضي، ليس هناك حتى الآن أيّة إشارة مكتشفة، في هذه الوثائق، تؤكّد وجود هذه النزعات، حتى في الوقت الذي كان بدرخان الحاكم الفعلي لمعظم كردستان العثمانية، لذلك استمر اسم السلطان يذكر مع اسمه في خطب الجمعة في معظم الدول والحكومات الكردية، ذات الحكم الذاتي، والتي قضت عليها الدولة العثمانية في اتفاقية 1516م بين أمراء الكرد والعثمانيين. وفي عام 1846م مثلاً، صرّح الأمير بدرخان للمنصرين الأمريكان أنّه لا زال يحترم السلطان العثماني ولم يخل بوعوده معه[18].

إنّ مثل الأمير بدرخان في سعيه لبناء دولة عصرية مستقلة في كردستان كمثل والي مصر محمد علي باشا، ومثل داود باشا المملوكي حاكم العراق. ففي جميع هذه الحالات يحاول هؤلاء الولاة المستنيرين والأكفياء بناء قوة

---

(16) شيركو. **القضية الكردية**، مرجع سابق، ص50-60.

(17) Van ruinessen, pp. 226-227.

(18) Wright, pp. 381.

إقليمية مستقلة فعلياً ـ وإن لم يكن اسمياً ـ عن سلطة الدولة العثمانية؛ ولكن كما لا نستطيع أن نعدّ محمد علي باشا الألباني (ويقول بعضهم بأصله الكردي) رائد القومية العربية، وكذلك لا نستطيع أن نعدّ داود باشا القادم من قفقاس رائد العروبة في العراق، وكذلك فالحال نفسها مع الأمير بدرخان.

أسباب سقوط حكومة بدرخان

هناك عدّة أسباب لسقوط حكومة بدرخان الكردية، ولعلّ الصراع بين الكرد والآشوريين كان العامل الحاسم والمباشر وراء ذلك، وأدّت بريطانيا والمنصرون الإنكليز والأمريكان والفرنسيون دوراً ملحوظاً في تأجيج هذا الصراع وتحريكه، وذلك من أجل إيجاد أعذار للتدخل العثماني ـ البريطاني، لإنهاء حكم بدرخان المستقل في كردستان.

الصراع الكردي ـ الآشوري

سكن الآشوريون (النسطوريون) والكلدان مع الكرد في ولاية حكاري وبوتان وولاية الموصل لمئات السنين، وامتازت العلاقات بين هذه الشعوب بالاحترام المتبادل والسلام. فالشعب الآشوري شعب عريق وحيّ وشجاع، وله طبيعة الشعوب القبلية الجبلية المولعة بالحروب؛ لذلك يرى بعض الباحثين أنّ الكلدان هم من القبائل الكردية التي تنصّرت. ومهما يقال في أصل هذه الشعوب التي سكنت تلك المنطقة لمئات السنين، فإنّ أوجه التشابه بينها عديدة.

أعطى الحكم العثماني الآشوريين والكلدان نوعاً من الإدارة الذاتية. حكم الآشوريون منطقة حكاري ومناطق تياري وتخوما وأشيتا، وهم طبقة ثيوقراطية نصرانية، متكونة من (أبونا وكاشتياس)؛ وكان على رأس هذه الطبقة الثيوقراطية المار شمعون، الساكن في منطقة جولة مرك. علماً أنّ السلطة الدنيوية في هذه المنطقة كان من المفترض أن تكون لرؤساء العشائر الآشورية الذين يسمون بـ(الملوك).

وكان هؤلاء الملوك بمثابة الهيئة الإدارية الحكومية في المنطقة، إذ يقومون

بجمع الضرائب، وتنفيذ أوامر الدولة العثمانية، أو الأمير الكردي الحاكم في المنطقة[19].

شهدت بداية القرن التاسع عشر توسعاً كبيراً في نفوذ الحكومة البريطانية، داخل الدولة العثمانية. وجاء هذا التوسع كجزء من الصراع البريطاني ـ الروسي لحفظ توازن القوى في أوروبا. وإثر سلسلة من الحروب الروسية ـ العثمانية، توغلت القوات الروسية في المناطق المحاذية لكردستان تركيا، وتغلغلت في عمق كردستان إيران، وفي منطقة أذربيجان الغربية. وبدأ الروس يهدّدون المصالح البريطانية، في مضايق الدردنيل والبوسفور، والمصالح الاستعمارية لها في العراق والهند. لذلك أصبح دعم الدولة العثمانية من أجل الحفاظ على وحدة أراضيها، أحد أهم أركان السياسة البريطانية في الشرق. ونظراً لأهمية كردستان الاستراتيجية في الصراع الروسي البريطاني حاولت كلتا الدولتين إيجاد مواقع قدم لهما في المنطقة[20]. فحاول الروس التغلغل في المنطقة الكردية من خلال إيجاد صلات وثيقة مع الأرمن، وتبنّي الإنكليز بدورهم اليزيديين والآشوريين[21].

ترجع بدايات الصراع الكردي ـ الآشوري إلى بداية الأربعينيات من القرن التاسع عشر، وذلك حين أرسلت الدولة العثمانية الجنرال محمد باشا بيرقدار للقضاء على الإمارات الكردية، وبالتحديد حين جهّز والي كردستان جيشاً للقضاء على إمارة بهدينان الكردية، في عمادية (شمال العراق). وكان لأمراء بهدينان نفوذ واسع داخل كردستان كذلك، فهبت الإمارات الكردية ورؤساء العشائر لنجدة الأمير إسماعيل أمير العمادية، فطلب الأمير بدرخان والأمير نورالله بيك في حكاري من مارشمعون، باعتباره تابعاً إلى نفوذ أمير حكاري

---

(19) الشاوي، عبد العزيز. **الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها**، الجزء الرابع، القاهرة: 1980، 1830-1834. وانظر:

Major Fredrick Millingen. *Wild Life Among the Kurds*. London. 1870, pp. 272.

(20) مظهر، كمال. **كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى**.

(21) Wigram and D. Lambeth. The Cradle of Mankind Life in Eastern Kurdistan London, pp. 144-148.

تجهيز جيش من القوات الآشورية لنجدة إمارة بهدينان ضدّ الدولة العثمانية، إلا أنّ مارشمعون كان واقعاً تحت تأثير مساعد القنصل البريطاني في الموصل المدعو رسام. وبما أنّ الحكومة البريطانية كانت تساند الدولة العثمانية للقضاء على الإمارات الكردية المستقلة، رفض مارشمعون أوامر أمير حكاري في إرسال قوات لمساندة القوات الكردية، وهذا ما أثار حفيظة الكرد ضدّ الآشوريين[22].

ومما زاد في حدّة الصراع بين الآشوريين والكرد وصول المنصرين الإنكليز والأمريكان إلى منطقة حكاري، ففي عام 1838م، وصل المنصر الإنكليزي المدعو مستر بيكن مع المنصرين الأمريكان، ودعا الآشوريين علناً إلى التمرد ضدّ من سمّوا بـ(الكرد المتعصبين). كما أدّى مساعد القنصل البريطاني (رسام) دوراً تحريضياً كبيراً، وذلك لدعواته المتكررة الدولة البريطانية للتدخل، وإعلان الحماية البريطانية على حكاري لحماية الآشوريين. كما أن ازدياد عدد المراكز التنصيرية أعطت الآشوريين وخاصة المارشمعون في عام 1841م نوعاً من الثقة، لأن يطلب الحماية البريطانية علناً.

كما شهدت الفترة 1841 ـ 1843م عدّة هجمات متبادلة بين الكرد وأنصار المارشمعون، أثارت هذه التصرفات المحرّضة الأمير بدرخان، ولكنه حاول، قبل اتخاذ أيّة إجراءات رادعة، استشارة والي أرضروم الذي كان يشرف إدارياً على حكاري وبوتان. وأبلغ الوالي المارشمعون بعدم التدخل في الشؤون السياسية الدنيوية التي لا تدخل ضمن صلاحياته، وترك الأمور الدنيوية لطبقة الملوك. إلا أنّ مارشمعون رفض أوامر والي أرضروم، واستمر في اتصالاته مع مساعد القنصل العام الإنكليزي في الموصل، كما استمر الآشوريون في التمرد على سلطات الأمير الحكاري. وفي 1843م حين كان المنصّر بادجر في منطقة تياري، وصل رسول من الأمير حكاري يطلب من المارشمعون، زيارته لبحث المسائل الخلافية، إلا أنّ ابن أخ مارشمعون قال بالحرف الواحد، وفي حضور

(22) Jwaideh *(Kurdish Nationalist Movement)* Syracuse Univ. 1960, pt. 1, p. 192-93.

مارشمعون، لرسول أمير حكاري: «نحن لسنا خاضعين لكم وإنّ ديارنا الآن هي ملك هذا الرجل» مشيراً إلى بادجر[23].

وبعد أن تبيّن هذا التمرد الصريح من جانب المارشمعون وأنصاره على سلطة حكاري، طلب أمير حكاري من الأمير بدرخان مساعدته للقضاء على التمرد الآشوري. فأرسل الأمير بدرخان أحد رجاله المدعو زينل بيك مع قوة عسكرية إلى أشيتا، فقامت قوات المارشمعون بمحاصرة القوة الكردية في القلعة الموجودة في المدينة، ودام الحصار عدّة أيام، وكاد المحاصرون داخل القلعة يموتون من الجوع[24]. لذلك شكّل الأمير بدرخان جيشاً كردياً مؤلفاً من 26,000 رجل، شاركت فيه قوات من كلّ الإمارات الكردية لتأديب مارشمعون المتمرد. ولكن الجيش الكردي كان تحت أوامر صارمة ألاّ يمس أيّ آشوري لا يقاوم، لذلك لم يتعرض الآشوريون الساكنون في منطقة تخوما لأيّ أذى لأنّ رؤساءهم الروحانيين والدنيويين رفضوا الانضمام لتمرد مارشمعون، وكافأهم الأمير بدرخان[25].

كانت الحكومة البريطانية على علم تام بالتمرد الآشوري والتخطيط له، وكذلك بالإجراءات التي اتخذها الأمير بدرخان لتأديب الآشوريين. لذلك حاولت الحكومة البريطانية الضغط على والي ولاية الموصل المدعو محمد باشا كريتلي، للدفاع عن الآشوريين، ولكن دون جدوى. كما ضغطت الحكومة البريطانية من خلال العقيد شيل ضابط الوحدة التجسسية في الشرق، على السلطات الإيرانية للحيلولة دون مساعدة الكرد في إيران الأمير بدرخان، في الهجوم على مواقع المتمردين الآشوريين. ولكن، لأسباب غير واضحة، لم يتدخل والي الموصل لصالح الآشوريين، فاستطاعت القوات الكردية دخول

---

(23) J. Joseph *The Nestorians and their Muslim Neighbours* (Princeton University, 1961) PP. 54-56.

(24) British Documents on Foreign Affairs. *Ottaman Epire* 1860-1880. P. 282; Enclosure. No. 169. August 2. 1844.

(25) Jwaideh *(Kurdish Nationalist Movement)* Syracuse Univ. 1960, pt. 1, p. 199-200.

معقل مارشمعون الذي هرب إلى الموصل، واحتمى بالقنصلية البريطانية هناك[26].

تتحدّث المصادر الغربية عن وقوع مجازر رهيبة في الأرواح والممتلكات بين الآشوريين، ويقدّر الباحث البريطاني هنري لايارد عدد القتلى بعشرة آلاف قتيل وجرح المئات[27].

وكما تحدّثت الرسائل القادمة من المنصرين الإنكليز والأمريكان عن حدوث حالات النهب والخراب في الكنائس والمزارع، وسبي النساء، وقتل الأطفال، والقساوسة، بيد من أسمتهم «الكرد المتعصبين»، في الوقت الذي حدّد الأمير بدرخان ضحايا الطرف الآشوري بألفي قتيل، فضلاً عن وقوع عدد مماثل من القتلى والجرحى في الجانب الكردي، إلاّ أنّ مارشمعون اعترف بوقوع خمسة آلاف قتيل وجريح في صفوف أنصاره[28].

في الوقت الذي لا يمكن أن نستبعد في الحروب القبلية كالتي دارت بين الكرد والآشوريين وقوع الكثير من الضحايا من الطرفين، وخاصة في الطرف الآشوري المنهزم، إلاّ أنّ رقم عشرة آلاف رقم مبالغ فيه كثيراً، ولأسباب سياسية، علماً أنّ عدد الآشوريين في المنطقة في تلك الفترة لم يتجاوز 60,000 نسمة، ودارت المعارك بأسلحة بدائية، وفي منطقة جبلية وعرة جداً، ولمدة لا تتجاوز شهراً. كما أنّ الآشوريين، كما أشرنا، كانوا منشقين على أنفسهم، ولم تحدث الحرب إلا في منطقة تياري الصغيرة. لذلك نميل إلى رأي الأمير بدرخان أنّ عدد القتلى والجرحى ينحصر بين 2,000 إلى 3,000، وإنما بالغ الإنكليز والمنصرون في ذكر عدد الضحايا من الآشوريين، لإثارة الرأي العام الأوروبي ضدّ الأمير بدرخان. وهذا ما حدث فعلاً، فقد تدخل ممثلو القوى

(26) British Documents on Foreign Affairs Ottoman Empire 1960-1880, pp. 271; *Vice Consul Rassam*. July 29, 1843; Sir Canningtin. No. 108. August 26. 1843.

(27) H. Layard. *Nineveh and its Remains*, pp. 156.

(28) British Documents on Foreign Affairs, *Ottoman Empire* 1860-1880, p. 282, Enclosure No. 169, August 2, 1844.

الأوروبية في استنبول لدى السلطان، وطلبوا منه التدخل لوقف المذابح ضدّ الآشوريين[29].

أرسلت الدولة العثمانية فورا وَفداً حكومياً بقيادة كامل باشا إلى الأمير بدرخان مطالبة إياه بوقف المعارك وتسليم الأسرى الآشوريين. ففي لقاء بينه وبين كامل باشا، دافع الأمير بدرخان عن موقفه، مؤكداً على أنّ الآشوريين هم الطرف المعتدي، بإيعاز من المنصرين ورسام، وأنّ حملته ضدّهم كانت حملة تأديبية، لاعتداءاتهم المتكررة على القرى الكردية المتاخمة للمناطق الآشورية. كما أحسن بدرخان معاملة الأسرى الآشوريين، وسلّمهم إلى كامل باشا، ما عدا بعضاً منهم ممن دخلوا الإسلام. وأقرّ رسام بحسن معاملة الأسرى التي أبداها بدرخان[30].

ورغم أنّ الأمير بدرخان قد طوى، من جانبه، صفحة الحرب؛ إلا أنّ الإنكليز استمروا من خلال جهود رسام والمنصرين في نشاطاتهم، لإثارة الفتنة بين الآشوريين والكرد، ولذلك فقد حصلت في تموز 1846، بعض المعارك في منطقة تخوما، بين أنصار مارشمعون الذي هرب مرة أخرى إلى الموصل محتمياً به، وبين قوات الحكومة الكردية. وضخّم المنصرون والقناصل الأوروبية، في المنطقة، الضحايا في الطرف الآشوري، وذلك لتشجيع حكوماتهم على الضغط على الدولة العثمانية، للتدخل لإنهاء حكم الأمير بدرخان؛ إذ أشارت الصحف الغربية إلى وقوع آلاف الضحايا في الجانب الآشوري؛ ولكن الوثائق البريطانية السرية التي نشرت حديثاً، تشير إلى حدوث خمسمائة إصابة، فقط، في الجانب الآشوري[31].

---

(29) British Documents on Foreign Affairs: *Ottoman Empire* 1860-1880, p. 227; Telegram No. 194. September 1, 1843.

(30) British Documents on Foreign Affairs: *Ottoman Empire* 1860-1880, pp. 279-280; Enclosure No. 169. August 2, 1844; Telegram No. 126-17. 1844. Sir Cannington.

(31) British Documents on Foreign Affairs: *Ottoman Empire* 1860-1880, p. 288; Mr. Wellesley No. January 1847.

دور الدولة العثمانية في الصراع

يميل معظم كتاب الكرد إلى الاعتقاد بأنّ الدولة العثمانية كانت متورطة مع الإنكليز في إثارة الآشوريين ضدّ الكرد؛ إلاّ أنّهم لا يقدمون دليلاً على ذلك من المصادر المكتوبة، أيام الصراع؛ وإنما يبنون اعتقاداتهم هذه، استناداً إلى ما ورد في كتاب (القضية الكردية) لمؤلفه بيلج شيركو (جلادت بدرخان)؛ (انظر: جليلي: من تاريخ الإمارات الكردية ص 31 ـ 130). ولا يستبعد الدكتور جويدة احتمال تورط الدولة العثمانية في الصراع الآشوري ـ الكردي، إلاّ أنّه أيضاً بدوره لا يستند إلى أيّة وثيقة تاريخية، وأنّه بنى اعتقاده بتورط الدولة العثمانية، على مجرد ظنّه أنّ الحكومة المركزية كانت تريد إضعاف الطرفين (الكردي والآشوري) من أجل تثبيت سيطرتها على المنطقة، وكان هناك اعتقاد راسخ في الأوساط الأوروبية، وخاصة عند الإنكليز، أنّ الدولة العثمانية متورطة في التآمر مع الكرد ضدّ الآشوريين. وقد أشار السفير البريطاني إلى تورط الدولة العثمانية مع الكرد في قمع الآشوريين. كما يعتقد المنصر الامريكي دكتور كرانت بتورط والي الموصل مع الكرد أثناء معارك 1843م بغلق حدود ولاية الموصل مع ولاية حكاري؛ الأمر الذي سهّل للكرد معاقبة أنصار مارشمعون[32].

ليس هناك في الوثائق البريطانية المنشورة أيّ دليل قاطع على وجود تواطؤ بين الكرد والدولة العثمانية، ويظهر أنّ الشكوك البريطانية في هذا الصدد كان مبعثها عدم اتخاذ الدولة العثمانية أيّ إجراء لإيقاف المعارك بين الآشوريين والكرد. ولكن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: ما مدى قدرة الدولة العثمانية على التأثير في أطراف الصراع؟

ليس هناك أيّ شكّ في أنّ الدولة العثمانية كانت مستاءة من الحرب الآشورية ـ الكردية، وذلك لأنّها كانت خائفة من تبعاتها. ففي حزيران 1844م، قال كامل باشا مبعوث السلطان إلى بوتان، للأمير بدرخان: إنّ استمرار الصراع سيعطي

(32) *The Missionary Herald XXIX. No.* 11, November 1843, pp. 435-37; British Documents on Foreign Affairs: Ottoman Empire 1860-1881, p. 273; Telegram. No. 208 October 1. 1843.

حجة للتدخل الغربي في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية. وقال مبعوث آخر من الدولة العثمانية للأمير بدرخان: «إذا لم تترك هؤلاء الآشوريين وحالهم، فإنّ بريطانيا ستطلب من الدولة العثمانية إما محاسبتك أو أن تترك الإنكليز يحاسبونك. اعلم أنّهم (الإنكليز) قادرون على الوصول إليك، لأنّهم سبق وأن حاربوا الصينيين الذين يعيشون خمسة آلاف ساعة بعيداً عن بريطانيا»[33].

لذلك لم يكن للدولة العثمانية أيّ دور في إثارة الصراع الكردي الآشوري، وكان للصراع جذور محلية، كما كان للمنصرين الإنكليز والأمريكان الذين كانوا يعملون بتوجيه من بريطانيا (وليس الدولة العثمانية) دورٌ مباشر في تفجير الصراع. ولكن لماذا حرّض الإنكليز الآشوريين على بدرخان؟ يعود ذلك إلى عدّة عوامل؛ وفي مقدمتها رغبة بريطانيا في القضاء على أيّة محاولة إقليمية رامية إلى الاستقلال عن الدولة العثمانية. لأنّ الإنكليز كانوا خائفين من أن ذلك سيؤدي إلى تفكك الدولة العثمانية، التي كانت في تلك الفترة واقعة تحت تأثير النفوذ البريطاني المباشر. لذلك ساعدت بريطايا الدولة العثمانية في قمع حركة محمد علي باشا والي مصر، بالأسلوب نفسه الذي أجبر العثمانيين على شنّ حملة على الأمير بدرخان[34].

كان هناك اعتقاد عند الدوائر الرسمية الإنكليزية بأنّه من السهولة التعامل مع المسؤولين في استنبول وفرض الإرادة الغربية عليهم، إلاّ أنّ ذلك غير ممكن مع أمير كردي مستقل في منطقة جبلية محصنة. فكتب هنري ليارد تقريراً قال فيه إنّ القضاء على الإمارات الكردية المستقلة، سيساهم في جهود بريطانيا للتغلغل اقتصادياً وتجارياً في منطقة كردستان[35].

(33) British Documents on Foreign Affairs: Ottoman Empire 1860-1880, p. 279; Mr. Stevens, May 18. 1844; Enclosure No. 126, June 17, 1844, Sir Canning.

(34) British Documents on Foreign Affairs: Ottoman Empire 1860-1880,. p. 279; Mr. Stevens, May 18. 1844; Enclosure No. 126, June 17, 1844, Sir Canning.

(35) British Documents on Foreign Affairs: Ottoman Empire 1860-1880, p. 290; Lord Crowley. No. 360. October 17, 1847. Memorandum on Kurdistan by H. Layard Enclosure.

ولكن هذا لا يعني أنّ الدولة العثمانية كانت غير راغبة ببسط سيطرتها على كردستان، وإنهاء حكومة الأمير بدرخان المستقلة، أو من استغلال الصراع الذي نشب بين الآشوريين والكرد لصالحها.

في الحقيقة إنّ حكومة كردستان المستقلة تحت قيادة الأمير بدرخان كانت تهدد الدولة العثمانية في الصميم.؛ إذ كانت قوات الفرسان المهمة التابعة للدولة العثمانية تستند بصورة أساسية إلى المقاتلين الكرد في منطقة حكاري وبوتان. وشكّلت العشائر الكردية الساكنة في هذه المنطقة زهاء 40 كتيبة من كتائب الفرسان التابعة للدولة العثمانية. وكان هناك عشرون كتيبة أخرى مؤلفة من أبناء العشائر الكردية في مناطق قبائل الحيدرانية، الجبرانية، ميران، دودري، كحان اتروشي وميللي. لذلك كانت كتائب الفرسان الكردية تشكل عماد القوة العثمانية، في مجابهة إيران وروسيا القيصرية[36]، ولكن لم تكن الدولة العثمانية هي المحرض الأساسي للصراع.

هجوم القوات العثمانية على إمارة بوتان

بعد بدء المعارك بين قوات الأمير بدرخان والقوات الآشورية المتمردة، وتناقل الأنباء التي تكلمت عن الفضائح والمذابح المزعومة ضدّ الآشوريين، ثارت ثائرة أوروبا، وطلب ممثلو القوى الأوروبية من الحكومة العثمانية التدخل الفوري؛ وإلا فإنّ مصالح الدولة العثمانية وعلاقاتها مع الغرب ستتعرض إلى الخطر الشديد. وتحركت الأساطيل الأوروبية تجاه المياه العثمانية، من أجل ممارسة الضغط على الدولة العثمانية لاتخاذ موقف ضدّ الأمير بدرخان لصالح الآشوريين. ففي 27/ 10/ 1846، طلبت الدولة العثمانية إلى القائم بأعمال السفارة البريطانية، في استنبول، إبلاغ حكومته أنّ الدولة العثمانية عازمة على القضاء على دولة الأمير بدرخان الكردية، إلاّ أنّ طبيعة كردستان والظروف المناخية، ووجود زهاء 60 ألف مسلح كردي تحت إمرة الأمير بدرخان، أجبرت الحكومة العثمانية على تأجيل حملتها على كردستان إلى السنة القادمة،

(36) Sheikh Waheed. *The Kurds and Their Country*, (Lahore 1958), p. 144.

وذلك لتمكين الحكومة من اتخاذ الإجراءات اللازمة لحملة كردستان. قال الصدر الأعظم العثماني لممثل بريطانيا بأنّ حكومته قد أرسلت ناظم أفندي، أحد المسؤولين العثمانيين، إلى الأمير بدرخان وذلك لإقناعه بإيقاف المعارك فوراً[37].

ومنذ ربيع 1847م، بدأت الدولة العثمانية تأخذ استعداداتها لبدء العمليات العسكرية في كردستان، خاصة بعد أن رفض الأمير بدرخان تلبية دعوة السلطان بالسفر إلى استنبول، للتباحث في مسألة الحرب الكردية ـ الآشورية. قاد عثمان باشا، قائد قوات الأناضول الحملة بنفسه. وهاجم الجيش كردستان من ثلاث جبهات (من الشمال والجنوب والشرق)، وكان الجيش العثماني جيشاً جرّاراً، يشارك فيه خيرة قادته؛ أما الأمير بدرخان فقد أخذ استعداداته للدفاع عن كردستان، وكبّد القوات العثمانية في أرضرومية خسارة كبيرة. إلا أنّه سرعان ما علم أنّ الأمير يزدان شير قائد قواته وابن أخيه، قد انتقلا بمعظم قواتهما إلى جانب الدولة العثمانية، فأسرع بدرخان والقوات الكردية للدفاع عن جزيرة ابن عمر؛ ولكنه اضطر فيما بعد إلى أن ينسحب هو وقواته إلى قلعة أروخ. تقول المصادر الكردية: إنّ بدرخان قاوم القوات العثمانية لأشهر عدّة، إلاّ أنّ نفاد عتاده وانتشار الأمراض أجبراه على الاستسلام. وتؤكّد الوثائق البريطانية رأي المؤرخ التركي لطفي في أنّ أمد المعارك كان قصيراً وحاسماً، ولم يستغرق أكثر من شهر[38].

بعد أن استسلم الأمير بدرخان لقائد القوات العثمانية، التزم عثمان باشا بوعده فأكرمه، وأرسله مع أتباعه إلى استنبول. وبعد ذلك التقى السلطان، وسمح له الأخير بأن يصحب مائتين من أتباعه ويذهب للعيش في قبرص. ويقال: إنّ إكرام السلطان له في القصر أثار استياء الإنكليز، ودفع ذلك بعض

(37) British Documents on Foreign Affairs, *Ottoman Empire, 1860-1880*, pp. 259-284; Mr. Wellesley No. 101, October 27, 1846.

(38) British Documents on Foreign Affairs: Ottoman Empire 1860-1880, p. 360, October 17.

المسؤولين الإنكليز للاعتقاد بأنّ بدرخان والسلطان كانا متفقين من قبل على شنّ الحرب ضدّ الآشوريين(39).

وفي جزيرة قبرص أدّى الأمير بدرخان وأنصاره دوراً مهماً في القضاء على التمرد القبرصي المدعوم من بريطانيا واليونان، فأكرمه السلطان في 1856م، ومنحه لقب ميرميران (أمير الأمراء). وفي عام 1866م، سمحت له الدولة العثمانية بالعودة والسكن في دمشق حيث توفي في سنة 1870م، ودفن في مقبرة الصالحية (قرب دمشق) في نفس المقبرة التي يرقد فيها رفيقه في الجهاد السلطان صلاح الدين الأيوبي (انظر: سون، ص 129).

الخلاصة والدروس

1 ـ كانت حركة الأمير بدرخان ردّ فعل لمحاولات السلطة العثمانية المركزية القضاء على رغبة الكرد الاستمرار في إدارة شؤونهم الداخلية، ولم تكن حركة قومية، وفي ذلك عبرة للدول المتقاسمة لكردستان في الكف عن محاولة فرض المركزية الإدارية في كردستان.

2 ـ كان الأمير بدرخان شخصية إسلامية كردية متنورة، يريد بناء دولة تطبق فيها الشريعة الإسلامية، ويحتل فيها العلماء (المختصون في العلوم الشرعية) موقع القيادة. وهذا دليلٌ آخر على مساهمة الإسلام والشخصيات الإسلامية في الدفاع عن المصالح الكردية.

3 ـ كانت حربه مع الآشوريين والمنصرين والإنكليز العامل الحاسم في القضاء على الدولة الكردية. ومما يؤسف له أنّ الآشوريين أدّوا الدور السلبي والحاسم نفسه في القضاء على حركة سمكو في كردستان ـ إيران، وحركة شيخ محمود وشيخ أحمد.

■ ■ ■

(39) E. B. Soane, *To Mesopotamia and Kurdistan, London*, p. 156; Layard Nineveh, pp. 188.

FO 195/228

إلى سعادة سفير حكومة بريطانيا العظمى/استنبول
تقرير حول زيارة بدرخان في مقره بالجزيرة:
10 تموز/1844

تركت وقت الغروب في يوم 25 حزيران سالكا الطريق البريدي العام، ووقفت فقط لتغير الحصان في سميل التي تبعد 12 ساعة عن الموصل. ووصلت الجزيرة بعد 32 ساعة من السير، وكان ذلك في مساء اليوم التالي. كانت الطريق في حالة ممتازة، وكنا نقطع 4 أميال في الساعة. وقد وقفت في محطات الاستراحة، وكنت آمل أن أستطيع القيام بإحصاء ـ خلال الطريق ـ عن عدد النصارى الذين تحولوا إلى عبيد، خاصة أثناء وجودي في مدينة الجزيرة. وفي مساء اليوم التالي تركت مدينة الجزيرة عابراً نهر دجلة في الضفة اليسرى، ودخلت المناطق الداخلية متوجها باتجاه الشرق. واصلنا السير مدة إحدى عشرة ساعة ونصف، وكنا نسير في وادٍ منخفض يرتوي من نهر رسول صو. كان عرض الوادي هنا 40 ذراعاً، وبعد أن عبرنا النهر واصلنا السير مدة ساعة أخرى باتجاه الشرق، وبعد هذا المسير بدأ اتجاه الوادي يتغير فجأة باتجاه الشمال، وكنا نسير وسط ممر ضيق له ضفاف مرتفعة بنحو 100 قدم، وبما أن هذه المنطقة هي بمثابة المفتاح إلى المنطقة التي يسيطر عليها بدرخان، دعني أعطي تفاصيل المنطقة التي استطعت رؤيتها جيداً بفضل نور القمر، وقد وصلنا إليها في الساعة العاشرة ليلاً.

ففي اليمين من الممر، يمكن مشاهدة قصر بدرخان المبني فوق قمة صخرية على مرتفع 50 قدماً، يهيمن القصر على جانبي الممر، ويبدو للناظر أن الرافدين الموجودين في الممر بين الجبلين يلتقيان في نهاية الممر. يقال إن القصر يتسع لما بين 900 و1000 شخص. يسكن المتسلِّم (منصب شبيه بمنصب متصرف، والمقصود هنا هو بدرخان ـ المؤلف) ومائة من المسلحين معه في القصر. يقع المدخل في الجانب الشمالي، وهناك ممر صخري وعر جداً، يكاد يكون من المستحيل السير عليه، وهو المؤدي إلى المدخل؛ إن هذا القصر يعود أصلاً للمير سيف الدين، ولكنه في الواقع يقع تحت سيطرة بدرخان، وكان حصناً منيعاً، وشكّل تحدياً كبيراً لقوات محمد رشيد باشا التي جاءت لإنهاء حكم الإمارات الكردية. حاول محمد رشيد باشا، مرتين، عبور الممر المؤدي إلى قصر بدرخان، ولكن دون جدوى؛ وتكبدت قواته خسارة كبيرة. وفي المرة الرابعة استطاعت قوات محمد رشيد باشا تجاوز الممر، ولكن بعد إسالة الكثير من الدماء، وقد أُجبر المير سيف الدين على الهروب إلى بغداد وبدرخان إلى الجبال المحيطة. علماً أن هناك سلسلة من الجبال الصخرية ذات الحافات الحادة التي تحيط بالقلعة من الخلف. وهناك نقطة بارزة في أحد هذه الحافات المرتفعة التي يحرسها دوماً رجال بدرخان،

ويستخدمونها لإعاقة طريق العدو بدفع الصخور الكبيرة باتجاه الممر. وفي الجانب الآخر من الممر هناك برج مراقبة بني على قمة جبلية، إذ يمكن للمرء، منه، مشاهدة مناطق كبيرة من مدينة الجزيرة وما حواليها؛ وبناء هذا البرج يمكّن الأمير بدرخان من مراقبة ما يدور حوله. وحالما تخرج من الممر، يبدأ الوادي بالتوسع تدريجياً، ويتحسن الطريق وتبدأ بعض التلال الصغيرة بالظهور، ومن ثم يأخذ الوادي منحنى باتجاه الشمال مؤدياً إلى دير غلة محل إقامة الأمير بدرخان الشتوي؛ ويقع قصر الأمير هنا في الجهة اليمنى من الوادي، وحيث يتسع الطريق هنا بحوالي 80 قدماً، ومن هناك توجهنا إلى القرية.

تسكن في القرية دير غلة، حسب ما قيل، 250 عائلة، 190 منها من الكرد والباقي من النصارى من الأرمن والسريان. ويقع قصر الأمير في مكان مرتفع نحو 100 قدم في الجانب الأيمن من النهر؛ والقصر مصنوع من الأحجار، وله منظر بهيج؛ ولكن حالما تدخل القصر تفتقد هذا الجمال. فعندما تدخل القصر ترى باحة، سعتها 80 قدماً مربعاً وغير نظيفة. هناك إسطبلات للحيوانات في الجهات الثلاث من القصر في الطابق الأرضي. بنى فوق الإسطبلات غرف للخدم وهناك غرفة كبيرة مطلة على النهر، وهي صالة لاستقبال ضيوف الأمير (سلامليك).. يقع الحرم (سكن أزواج الأمير وأهل بيته) في مكان مرتفع من باحة القصر. وهناك شرفة في الجزء الداخلي من القصر سعتها 15 قدماً، مبنية من الحجر والطين تحيط بالقصر من الداخل، بنيت بطريقة يمكن لحراس الأمير من حاملي البنادق استخدامها للدفاع عن القصر أثناء الهجوم.

على الرغم من أن الطريق إلى الجزيرة طريق حجري ووعر، إلا أنه ليس من المستحيل السير عليه بالعربات. رغم أن قصر الأمير بني بطريقة يمكن بها الدفاع عنه بالبنادق الا أنه غير مهيأ للدفاع عنه من المدافع؛ مع أنه ليس هناك مكان مرتفع يطل على القصر.

يقع قصر الأمير سيف الدين باتجاه 100 شمالاً وبني بطريقة مماثلة لقصر بدرخان. وهناك ثلاث بنايات حجرية قريبة بنيت لأقرباء الأمير، وبقية البيوت تعود للقرويين.. وكما في المناطق الأخرى الخاضعة لسلطة الأمير بدرخان يمكن ملاحظة الازدهار والأمان والسعادة في وجوه القرويين، وهذه صورة مخالفة للشقاء المنتشر في الموصل.

وفي الصباح الباكر من يوم 28 تركت دير غلة، وبدأت مسيرتي باتجاه المناطق الزراعية المنخفضة، على ضفاف نهر رسول صو وعبرت النهر في عدة مناطق. سرنا 9 ساعات وسط الغابات الكثيفة في الوديان الواقعة بين الجبال المرتفعة، واضطررنا طوال المدة إلى أن نبقى على ظهور الخيل، نظرا لوعورة المنطقة، وقطعنا فقط 15 ميلا، التي هي طول المسافة بين دير غلة وجبل ميرجانداغ، حيث وجدنا معسكر الأمير بدرخان.

كان معسكر الأمير متكوناً من نحو مئة خيمة سوداء مقسمة إلى ثلاث مجموعات. وكان القسم الأمامي يسكنه أتباع الأمير وخدمه، أما القسم الواقع في الوسط فكان محل

سكنى بدرخان بيك والأمير سيف الدين، والقسم الأخير (الخلفي كان محل لسكن أزواج وأهل بيتهما (الأميرين). ففي هذا القسم كان هناك 10 إلى 20 خيمة. وهذا دليل على أن يكون أهل بيت الأمير كبيراً. وحال وصولي إلى المعسكر نـزلت من الحصان، ودخلت خيمة مخصصة له، جاء ديوان أفندي مبعوثاً من الأمير بدرخان، وأخبرني أن الأمير سيلتقي بي في الساعة التاسعة ليلاً.

وقد استقبلني في الموعد المحدد في خيمة صغيرة بيضاء، لها ستائر من القماش الأحمر، ومفروشة بسجاد مصنوع من الحرير العثماني. وحين كنت أدخل الخيمة من أحد الأبواب، دخلها الأمير بدرخان والأمير سيف الدين من باب آخر. والأمير بدرخان رجل وسيم، طوله ستة أقدام وأذناه بارزتان، ويملك شارباً خفيفاً، وليس عنده لحية. أما الأمير سيف الدين فقصير القامة، وله ملامح الشباب، يبدو في العشرين من عمره، مع أن عمره أكبر مما كان يبدو عليه.

ومن الجدير بالذكر أن الأمير سيف الدين قاد قبل 10 سنوات جيشاً لمقاومة قوات محمد رشيد باشا، الصدر الأعظم السابق. وكانت ملابس الأميرين جميلة، وتوحي للناظر بالغنى والوفرة التي كانت موجودة في الإمارة. ويرتدي الأمير بدرخان حزاماً غالياً، وكانت قبضة الخنجر الذي يحمله مرصعاً بالأحجار الثمينة. أثناء اللقاء وقف زهاء مئة من الحراس على باب الخيمة.

انتهى هذا اللقاء بالمجاملات والحديث عن المواضيع المختلفة، وفي اليوم التالي زارني الأمير، وحال جلوسه ألمحت إلى مسألة النصارى، ففي حديثه عن الموضوع أعطى لي تصوره التالي عن الأحداث المأساوية:

كان مار شمعون، سابقاً، الرئيس الروحي للنصارى السريان الخاضعين، لإمارة بوتان؛ ولم يكن له أي دور في الأمور الدنيوية للطائفة. علماً أن الدنيوية كانت بيد طائفة من الأشخاص الذين يُدعون هنا بـ«الملوك»، وكانوا على علاقة بي. وإذا وقع في السابق خلاف بين داخل الطائفة السريانية أو بين السريان، وأبناء القبائل الكردية الخاضعة لنا، كان يحسم بطريقة ودية، بدون تدخل أحد.

وكان الملوك يتعاونون مع قريبي نور الله بيك، ولم يكن بينه وبين الآشوريين خلاف. ولكن في السنتين الأخيرتين بدأ المار شمعون يتدخل في السياسة تدخّلاً قوياً ويخبك المؤامرات ضد الأمير نور الله بيك، وحسب ما فهمنا أن المنصّر الأميريكي مستر جرانت هو الذي حرّض المار شمعون، وقام بتزويده بالمال لإثارة المشاكل، مع الإشارة إلى أن المنصّر المذكور قام بتشييد بناية كبيرة على مكان مرتفع في أشيتا؛ وفي هذه الأثناء دخل أنصار المار شمعون منطقتنا، وقتلوا اثنين من أفراد القبائل الكردية؛ وحسب العرف السائد في المنطقة، قمنا باعتقال وقتل المجرمين من السريان للثأر لدماء الكرديين، وبالمقابل قام السريان بقتل أربعة أشخاص آخرين، فقمت بشن حملة ثأرية عليهم، وقتل 8 من السريان.

وبينما كانت هذه الأحداث جارية جاءني نور الله بيك، رئيس منطقة حكاري، مطالبا مساعدتي لتأديب النصارى السريان، لقيامهم بالهجوم على عدة قرى كردية ونهبها في منطقة جولميرك؛ ولّبيتُ طلبه، وبعد إخضاع السريان المتمردين هناك، غادرت المنطقة تاركاً فصيلاً مسلحاً في آشيتا تحت إمرة زينل بيك، ولكن حال مغادرتنا المنطقة قام المسلحون السريان بمحاصرة الفصيل الكردي هناك، وقطعوا عنهم الماء والمؤن، لمدة 9 أيام. رغم أن زينل بيك قد استسلم، إلا أن العديد من رجاله قد قُتلوا؛ وبعد التزّود بالماء عاد زينل بيك إلى القلعة وأرسل إليّ مطالباً النجدة. بعثت قوة قوامها 26 ألف رجل لرفع الحصار عنهم، وتأديب السريان. لذلك كما ترى، فإن النصارى هم الذين سببوا هذه المأساة لأنفسهم، ببدئهم الحرب. فالجولة الأولى من الحرب لم تكن ذات أهمية، لأنني فقدت من الرجال والمؤن بقدر ما فقده السريان. وحدثت الجولة الثانية من الحرب نتيجة خيانتهم لزينل بيك. ففي هذه المرة، سمحت لبعض أفراد القبائل بقتل السريان ووقعت مذبحة، وفي الحقيقة لم يكن باستطاعتنا لجم غضب الجيش الذي أهينت كرامته وكبريائه.

أنا متأسف للقيام بالحملة التأديبية ضد النصارى، دون إشعار السلطة المركزية، ولم أتوقع تدخل الدول الأوروبية لصالحهم. وبما أن النصارى يشكلون منذ زمن عنصراً متمرداً على الدولة، فإنّ الحكومة المركزية اعتبرت مسؤولية إخضاعهم مسألة موكلة إلّي ضمن القانون...».

فلما انتهى بدرخان من حديثه، قلت له إن الأحداث الناجمة عن حملته على السريان، ولّدت حالة من القلق في الأوساط الأوروبية، خاصة بريطانيا؛ والحكومة البريطانية حريصة جدا على ضرورة إعادة جميع السريان إلى ديارهم. وقلت: «وقد زرت السلطان، وهو أيضا حريص على أن نحصل على دعمكم في هذا المجهود... إن الخطوة الأولى الضرورية، في هذا المجال، هي إطلاق سراح جميع الأسرى السريان...». رد بدرخان قائلاً: «إن كامل أفندي أخذ معه ما تبقى عندنا من الأسرى». قلت: «هذا ليس صحيحاً، وأنه ليس هناك أدنى شك في أنه لا يزال هناك حسب مصادرنا بعض الأسرى في الجزيرة». قال بدرخان: «إن ما تبقى من الأسرى قد اعتنقوا الإسلام». فرفضت ذلك قائلاً: «كتب الكثير من الأسرى نداءات تطالبنا للتدخل لإنقاذهم من الأسر، فلو كان اعتناق هؤلاء للإسلام طوعياً لما كتبوا لنا للتدخل لصالحهم. وإذا لم يعتنق هؤلاء الأسرى برضاهم، فلن يعدّوا مسلمين حقيقيين بحكم الدين والقانون».

وبعد نقاش مستفيض في المسألة جرى الاتفاق على السماح لي برؤية كل أسير سرياني اعتنق الإسلام، والمكوث عنده مدة ساعة وإذا أقر ـ أي أسير ـ أنه لا يزال مؤمناً بالنصرانية سآخذه معي، وإذا تبين أنه فعلاً اعتنق الإسلام سأتركه وشأنه. وقلت للأمير وفق معلوماتي لا يزال هناك 9 أو 10 أسرى من السريان عنده وعند الأمير سيف الدين.

ولكنه أضاف أن هؤلاء الأسرى حالياً مسلمون، وأنه لن يسمح لي بأخذهم. ثم أضاف ضاحكاً «لذلك وجدت أنه ليس هناك فائدة من الإصرار على هذا الطلب حالياً، ولكن قد نصل إلى نتائج إيجابية في المستقبل في حالة متابعة الموضوع». وقررت ترك الموضوع، والانتقال إلى موضوع آخر، وهي مسألة الأموال المنهوبة.

قلت ليس عندي أي شك في أن الأمير بدرخان سيقوم بتعويض السريان، حتى يستطيعوا بدء حياتهم من جديد. سألني عن نوع التعويض الذي كنت بصدده، فأجبت بأن السريان يطالبون بـ180 ألف رأس من الغنم، ومليون بياسترة (العملة العثمانية ـ المؤلف). كان رد الأمير هو أنه فعلاً قد نُهب عدد كبير من الأغنام، ولكن لم يكن بقدر العدد الذي ذكرته له. وقال ليس من المعقول أن يكون عند الطيارى (قبيلة سريانية ـ المؤلف) هذا العدد من الأغنام. ولكن مهما كان الأمر، قال الأمير: إن معظم الأغنام المنهوبة قد أكلها الجنود الذين كانوا جياعاً، ولم يكن عندهم شيءُ آخر، ليعيشوا عليه أثناء إقامتهم سبعة أشهر في بلاد السريان، لذلك فهو ليس في موقف يستطيع أن يعوض النصارى.

وفي إشارته إلى الأموال المسروقة، علّق الأمير قائلاً: «كيف يسمح المارشمعون لنفسه وهو رجل دين من أن يقوم بهذا التضخيم والمبالغة في تقدير الأموال الضائعة. وإن كل ما عثر عليه من الأموال كان أصلاً مخبوءاً في جرتين في بيت ملك إسماعيل، وقام الأمير بتوزيعه بين أتباعه المسلحين. جرىَ إعادة جزء من المجوهرات المسروقة من الكنيسة إلى قس في ديز، وأرسل حوالي 1000 مسلح من حاملي البندقية، وعدد من البغال، لإعادة المجوهرات المسروقة». قال الأمير: «إن نصيبه من الأسرى كان 230 أسيراً، وأعاد ما استطاع إعادته من الأسرى إلى ديز فوراً»، وصرخ الأمير بدرخان قائلاً إن النصارى يستطيعون إعادة قوتهم مثلما استطاع هو أن يعيد قوة إمارة بوتان، بعد الضربات المدّمرة التي لحقت به على يد محمد رشيد باشا. . . وقال الأمير: «إن القبائل الجبلية لها القدرة الفائقة على النهوض إثر الهزائم».

كما شكوت من تصرفات زينل بيك في أشيتا، في أثناء قيادته للجيش الكردي هناك، وكذلك من قيام الكرد بمصادرة أراضي السريان. أما بالنسبة لتصرفات زينل بيك فعلى الرغم من اتفاق الأمير بدرخان بأنها كانت خاطئة، وسببت ذلك طرده من المسؤولية، إلا أنه يعتقد بأن هناك الكثير من المبالغة في ذلك. كما رفض الأمير الادعاء القائل بمصادرة الكرد لأراضي السريان. وقال: إنه ليس من الصعوبة بالنسبة إليّ من أن أتأكد بنفسي، بزيارة المنطقة الجبلية، للوقوف على الحقيقة على أرض الواقع. وقال الأمير إنه يتحداني أن أجد أرضاً سريانية قد سرقها الكرد. ثم أضاف «وجد المارشمعون حليفاً قوياً (المقصود بريطانيا ـ المؤلف) لذلك يعتقد بأنه يكسب المزيد من خلال تضخيمه للأحداث». ويضيف الأمير بدرخان: «فمثلاً يقول المارشمعون بأن عدد القتلى هو 4000 شخص أو 5000 شخص، والحقيقة أن عدد القتلى لا يتجاوز 2000 قتيل».

قلت للأمير: إن هدف زيارتي هو أن أقوم بالمصالحة بينه وبين المارشمعون، وأبدى الأمير استعداده للصلح. وقال إنه مستعد أن يرسل بعض الهدايا إلى المارشمعون ليكسب قلبه. وأكد الأمير بدرخان بإصرار، أنه لا ينوي أبداً مضايقة السريان، ولن يدعم أمير حكاري ضد السريان ولو بمسلح واحد، وحاولت أن أعرف فيما إذا كان عند الأمير شعور بأن أمير حكاري ينوي الهجوم على السريان، وكان رد الأمير بأن ذلك الشعور احتمال وليس يقيناً، وعلق قائلاً: «إنه في حالة عودة السريان إلى مناطقهم سيقوم هو وكامل بيك بمصالحة حقيقية بينهم، وبين الأمير نور الله حكاري... وإن هذه المصالحة ستبنى على أسس وضعها الباب العالي، ويكون من الصعب أن يخترقه أي من الطرفين.

كما عرضتُ للأمير بدرخان الشكاوى التي سمعتها من النصارى، في أثناء وجودي في الجزيرة. وشملت تلك الشكاوى الإهانات المستمرة التي يتعرض لها النصارى، نحو قيام المسلمين برمي الحجارة على كنائسهم، وبيوت العبادة والمصلين، في أثناء أداء العبادات. وفي بعض الأحيان لم يستطع النصارى فتح كنائسهم مدة شهر، خوفاً من مضايقات المسلمين المستمرة لهم. نفى بدرخان أن يكون له علم بهذه المضايقات، ووعد باتخاذ الإجراءات الكفيلة بوقفها في المستقبل.

حمل الرجل الذي رافقني في السفر رسالة، من الحكومة في الموصل إلى بدرخان.

وقد أشرت، أيضاً، إلى مقتل الراهب السرياني في طور عابدين، وموقف بدرخان منه الذي اكسبه سخط الدول الأوروبية. وقال الأمير: «إنه سمع أوّل مرة بالجريمة لما كان في دياربكر»، وأضاف: «لو بقيت مدينة مدياد ضمن المنطقة الواقعة تحت نفوذه، لقام بتنفيذ حكم العدالة ضد القاتل». وقال بدرخان: «إن القاتل في هذه الحالة كان سريانياً، وكان الرجل المذكور يعمل لصالح أقرباء رجل باسم صلاح، الذي كان في السابق الرئيس الدنيوي للسريان، وكان لصلاح نزاع مع الراهب المقتول، وسبب هذا النزاع هو إرسال صلاح إلى سجن دياربكر حيث مات هناك، وقام أقرباء صلاح بالانتقام من الراهب، وذلك بقتله». ولكن علمت من مصادر أخرى أن الأمير بدرخان هو الذي دبّر اغتيال الراهب، لأن الراهب المذكور كان ينوي الذهاب إلى دياربكر، وإعطاء تقرير عن حجم الأموال التي نهبها الأمير من أهالي مدياد، وكان ذلك السفر مخطط له بمناسبة خروج مدياد من سلطة الأمير بدرخان. إن وجود هذه الشبهة مسألة في غاية الأهمية، لأن الأمير بدرخان يهتم كثيرا بمسائل الأمن والاستقرار في الأراضي الخاضعة لسيطرته.

واشتكى الأمير بدرخان لي عن حرمانه مدياد التي سبق أن منحت له في أثناء حركة التمرد التي قادها، والتي كلفته الكثير من الرجال. علماً أن بدرخان قد فقد مؤخراً سلطته حول مرزان وسعرت أيضا؛ ويعتقد بدرخان أن كامل أفندي الرجل المهذب والحكيم، هو الذى كان وراء كل هذه الخسائر التي لحقت به. يقول بدرخان: «إن كامل أفندي

وعده المساعدة على أن يكون رجلاً عظيماً في الإمبراطورية العثمانية، بدلاً من أن يفي بوعده حاول بكل السبل تقليص نفوذه»، ويضيف بدرخان: «أصبحت الآن فقط أميراً لبوتان» وإنه مقتنع بهذا، وإنه سعيدٌ «بما عنده فقط، لو عرفت الحكومة قيمة الخدمات التي قدمتها لها. فقبل أن تخضع كردستان لحكمي كانت الإدارة أسوأ ما فيها، ولكن الآن بإمكان المرء أن يسافر بكل أمان وثقة، وهو يحمل أكياساً من الذهب في يده.

إنني ملزم أيضاً بإرضاء رغبات الباشوات في بغداد وأرضروم ودياربكر، وإذا تقربت كثيرا إلى أحدهم سأكسب عداء الآخرين، يقولون إنني متمرد، وذلك لرفضي زيارة محمد باشا، والي الموصل الشرير، الذي أدّى دورا مهما في الإساءة لسمعتي عند السلطان. ولو قارنت وضع الناس الساكنين في إمارتي، بوضع الناس الساكنين تحت حكم الباشوات الآخرين في الموصل ودياربكر، لعرفت من هو الخادم الحقيقي للسلطان، أأنا أم الباشوات المذكورون؟».

اعترفت للأمير بأن هناك فعلا الأمان والاستقرار في إمارته، وذلك إنجاز مشرّف، وإن الوضع الاجتماعي للناس في إمارته جيد، قياساً إلى الآخرين، ويمكن لكل زائر أن يلمس ذلك.

وأضاف بدرخان: «كنت في السابق أدفع فقط 400 بياسترة ضريبة إلى والي دياربكر عن إمارة بوتان. ولكن جرى إلحاق بوتان بولاية الموصل، وقام الوالى محمد باشا برفع كمية الضريبة أولاً إلى 500 بياسترة ثم 1000 بياسترة، ثم 1400 بياسترة. أدفع لهم حاليا 1000 بياسترة. أفرض على الناس ضريبة مقدارها 7٪ من قيمة المحصول السنوي التي نادراً ما تكون كافية لدفع الضريبة التي أدفعها لباشا الموصل. وقد تضرر المحصول الزراعي كثيراً هذا العام، نتيجة وباء الجراد الذي أدّى إلى انخفاض قيمة الضرائب التي تجمع في بوتان إلى الثلث. كما وجهت لي تهمة تشجيع الناس على الهروب من المناطق الخاضعة للباشوات الآخرين، والاستقرار في بوتان، هل هذه تهمة سيئة؟.

أمرني شريف باشا بإعادة 200 عائلة من أهالي زاخو، الذين هربوا قبل 3 أو 4 أشهر من ظلم الوالي محمد باشا في الموصل، واستقروا عندي. وطلبت منهم العودة إلى الموصل، ولكن حال وصولهم إلى هناك قرروا العودة من جديد، لأن شريف باشا طلب منهم أن يدفعوا له ضريبة أربع سنوات كانوا فيها عندي في بوتان. هل تعد هذه مسألة غريبة، وغير متوقعة، وما ذنبي في كل هذه الأمور؟. أنا متأكد أن الحكومة لا تعرف كل هذه الحقائق، ولكن ستعرفها يوما ما، وحينئذ سيكون عندهم موقف مني...».

وفي بداية الحديث قال بدرخان بيك: إنه لا يتكلم التركية، وتحدث معي من خلال مترجم، ولكن بعد أن بدأنا نخوض الحديث في المواضيع التي مرّ ذكرها، اندفع بدرخان وانسجم مع المواضيع، وبدأ يتكلم التركية، واستغنينا عن المترجم الذي لم يكن جيداً أساساً.

يبدو أن بدرخان غير متأكد من موقف الحكومة العثمانية عنه، أعتقد إذا قامت الحكومة العثمانية بممارسة بعض الضغط على الأمير بدرخان، فإنه سيضطر إلى أن يدفع التعويضات للسريان، وهو قد يضطر مثلاً إلى إطلاق سراح الأسرى الأربعة الذين يحتفظ بهم الآن بحجة اعتناقهم الإسلام. إن قبول الأمير بدرخان بفقدان سيطرته على مدياد وهيزان، على الرغم من تأييد أهالي هاتين المنطقتين له، واستعدادهم لمقاومة قوات السلطة المركزية، فيه دليل على أنّ الأمير بدرخان غير عازم عزماً قوياً على تحدي السلطة المركزية. ليس هناك أي شك في أن بدرخان رجل طموح وراغب بأن يحتفظ بنفوذه الحالي، على رؤساء الكرد، ولكن كل ما يرجوه حالياً هو أن يعطي له المسؤولون في السلطة المركزية بعض الاعتبار.

أما فيما يتعلق بالشؤون الأوروبية، فإن بدرخان جاهل كلياً بها؛ فسألني مثلاً عن أي الدولتين أقوى فرنسا أم بريطانيا؟ أي منهما لها علاقات أكثر ودية مع الدولة العثمانية؟ قاد بدرخان جيشاً كردياً في معركة نـزيب ضد إبراهيم باشا (ابن محمد علي باشا في مصر - المؤلف) التي انتهت بنتائج مؤسفة للدولة العثمانية. وهذا ما دفعه إلى أن ينظر إلى محمد علي باشا بكثير من الإعجاب. ويعرف بدرخان جيداً بأن القوات البريطانية هي التي هزمت قوات محمد علي باشا في سورية. لذلك ينظر الأمير بدرخان إلى بريطانيا بعين الاحترام والإعجاب، ويعتبر تدخل الحكومة البريطانية لصالح السريان خسارة سياسية كبيرة له.

اعتقد أنّ من الممكن أن نثق بوعود بدرخان بعدم القيام في المستقبل بالتعرض للسريان بسوء، ولكن على الأخير اتخاذ الحذر والحكمة للحيلولة دون القيام بأي عمل استفزازي من شأنه إثارة المشاعر الدينية عند المسلمين الكرد.

في خلال اليوم الذي كنت فيه في المعسكر عند بدرخان، لاحظت وصول العديد من المجموعات المسلحة إلى المعسكر، وحين سألت عنهم أخبرني أتباع بدرخان أن تلك القوات هي أصلاً من المعسكر، ولكنها كانت في إجازة. ولكن تبين لي فيما بعد أن الأمير قام بترتيب وصول هذه الجماعات إلى المعسكر، في أثناء وجودي هناك، من أجل إشعاري بقوته؛ إن هذه المشاهد شكّلت بالتأكيد عندي انطباعاً، ولكن لم يكن بقدر ما كان اندهاشاً بالمظاهر البدائية التي كانت ظاهرة على هذه القوات. ففي جانب من المعسكر ترى وقوف زهاء 300 مسلح بزي عسكري موحد، وكان الزي عبارة عن سترة غامقة وسروال أحمر وقمصانٍ ذات ذيول متدلية.

وفي الجانب الآخر يمكن مشاهدة قوة عسكرية أخرى مساوية في العدد، ولكنها كانت ترتدي سراويل زرقاء ذات أردان. وكان الجميع واقفين وواضعين أيديهم على خناجرهم التي كانت تحيط بقبضتها السبح الخاصة للذكر، لأن معظم جيش بدرخان يتكون من المتعصبين الإسلاميين الذين يتّبعون المذهب الشافعي. وفي تصور الشافعية أن أتباع المذاهب الإسلامية الأخرى ليسوا أكثر إيماناً من الكفّار والمشركين إلا بقليل...

وإذا أراد احدٌ إتّباع المذاهب الأخرى، فعليه قبول عقاب الفلقة الصارمة، وذلك لتطهيرهم من الذنوب(*).

التقيت في اليوم المصادف 30/6/1844 ببدرخان، ووعدني وعوداً صارمة بأن لا يدع مجالاً لأحد لمضايقة النصارى في بوتان وحكاري والكنائس الواقعة في الجزيرة، كما وعد بإرسال الأسرى حالما وجدهم، وطلب مني بدرخان أن أزوره مرة أخرى، قبل مغادرة الدولة العثمانية؛ وبعد أن شكرته على حسن ضيافته لي، طلبت منه الرخصة لمغادرة معسكره، وقبل أن أغادر المعسكر رجعت إلى المخيم الخاص بي، وحال وصولي إلى هناك دخل علي رجل ووضع 10 آلف بياسترة قرب قدمي، وقال إن هذا هدية من الأمير لي. أعدت له الكيس المملوء بالمال، وتصور الرجل أنني أعارض قبوله، لأنه كان قليلا فأمر بزيادة المبلغ إلى 15 ألف بياسترة، وبعد ذلك تحدثت مع ديوان أفندي، فقلت له أرجو أن يبيّن لبدرخان أن طبيعة عملي تمنعني وبشدة من قبول الهدايا من هذا النوع، وآمل أن لا يعد ذلك إهانة له. ثم تركني ديوان أفندي للتحدث مع الأمير بدرخان، وعاد حاملاً اعتذار الأمير، وقال إنه عرض ذلك المبلغ عليه، لأنه أصبح إعطاء الهدية عرفاً في المنطقة، ولأن كل المسؤولين الذين يزورونه من استنبول يقبلون الهدايا من النوع الذي قدمه لي. . . وبينما كنت لا أزال في المعسكر، أهداني الأمير بدرخان حصاناً كردياً فقبلت ذلك، على أمل بيعه وخصم المبالغ التي صرفتها لشراء بعض الهدايا لبدرخان وحرمه، لأن ذلك يعد عرف المنطقة.

عدت إلى مدينة جزيرة بالطريق نفسه، وعلمت هناك، من المصادر السريانية، أنه لا يزال هناك 29 رجلاً وامرأة سريانية في الأسر. فطلبت من المتسلم (المسؤول الحكومي العثماني ـ المؤلف) أن يجلب لي هؤلاء الأسرى، وبعد فترة جاءوا بهم. كان الأسرى يسكنون في 25 بيتاً مختلفاً. فكان أحدهم في بيت إسماعيل باشا الآميدي واثنان في بيت التسلّم، واثنان في بيت القاضي، وجرى توزيع الآخرين على بيوت الملالي على أساس أسير واحد لكل ملا؛ ولذلك كان الأسرى في بيوت أعيان المدينة. كان اثنان من الأسرى طفلين، قالا لي: إنهما أصبحا مسلمين، وقررت على م أن اقبل شهادتهما وان اتركهما، وقلت للمتسلم أن يهتم بهما، لأنه قد يطالَب بإعادتهما في المستقبل. وكان 27 من الأسرى نساء وأولاداً وبنات، وقالوا: إنهم نصارى وجرى تسليمهم لي فأخذتهم مستقلين بقاربين مصنوعين من الجلد، وغادرنا الجزيرة عبر نهر دجلة باتجاه الموصل، حيث وصلنا إليها في الرابع من شهر تموز.

ا.ر. دبليو. ستيفن

نائب القنصل في الموصل

(*) هذا التصور وهمي، وهو نابع من خيال قائله - المؤلّف.

Irade Mesail-l Muhimme 1266

24/مارس/1847

عطوفة سيدي،

عقد مجلس الوكلاء الخاص اجتماعه يوم الخميس، إذ اطلّع على الرسالة الواردة من الباشا والي أرضروم عن أحوال وان، وعلى الرسالة الواردة من الباشا والي ديار بكر عن بدر خان بك. وجاء في رسالة والي أرضروم أنه على نحو ما أخبر به سابقاً، فإنه أرسل الفرمان العالي بالصفح عن أهالي وان، مع شريف آغا، وهو من وجوه وان. ولدى وصول الآغا المذكور إلى هناك، وجد تعاملاً حسناً في البداية من خان محمود، لكنه بعد ذلك أوضح أنه أعطى العهد وأقسم اليمين لدى بدرخان بألا يتصرف خلافه، وأنه سيستأذن من المذكور في كيفية التصرف. وفيما عدا تيمور زاده فإن الأهالي المذكورين أعربوا عن شكرهم للعفو والصفح العالي. حتى إنه قال لهم: إنه لن يتبع المذكور، مما حداهم على أن يبلغوا محمود خان بذلك، فأرسل عدداً من الأكراد والفرسان والمشاة فهاجموا منزل شريف آغا، فأضطر للفرار إلى أرضروم. وبالأمس أرسل خان محمود أخاه، مع مجموعة من البغاة إلى ناحية أخلاط، فأخرج رشيد بك الذي هو قريب لشريف آغا من قرية فربوح، كما أبلغه بأنه سيشن هجوماً على بدليس، مما حدا قائمقام العساكر النظامية في القضاء المذكور، محمد بك على اصطحاب ستة طوابير من العساكر النظامية وقطعة مدفع والتوجه إلى القرية المذكورة. فأضطر ألف من الأكراد الذين لم يقدروا على المقاومة إلى إخلاء القرية والفرار.

ونظراً لحلول وقت إخراج العساكر النظامية السلطانية المحتشدة في جهات موش، فقد أرسلت ثلاث طوابير مرتين. ومع أنه جرى التنبيه بتجنب القيام بهجمات ضد خان محمود، وضد جهات وان، فإن الفريق أحمد باشا قائد العساكر السلطانية في موش رأى عدم التسامح تجاه ما يقوم به خان محمود المذكور من أعمال الفساد والفتنة، مع وجود كل هذه القوات العسكرية، وأن خان محمود لن يستطيع مقاومة الجيش، فلا سبيل أمامه، والحالة هذه، إلا أن يلوذ بالفرار، ويتجه نحو وان للاحتماء بقلعتها، وأن من المناسب قطع الطريق على خان محمود، بتفريق جمعه والعمل على استتباب الأمن في وان؛ فتحرك الفريق المذكور نحو موش.

ومع أنه كتب إلى دولة الباشا مشير إلى الجيش الهمايوني بالإذن له بالعمل على هذا النحو، لكن الرد من هذه الجهة كان بمثابة التوصية. فالمعاملة التي لقيها شريف آغا المذكور تؤكد سوء الحالة الأمنية هناك، فكان من المهم واللازم فرض النظام هناك. ولكن تقرر تأجيل هذه العملية إلى ما بعد الحصول على النتيجة المطلوبة في موضوع بدرخان بك، على النحو الوارد في المناقشات السابقة والإرادة السنية المتعلقة بها. فلم يبق ما يجب عمله إلا أن توجه العساكر النظامية السلطانية، صوب القرية المذكورة،

كضرورة من جهة الحفاظ على البلاد. وإذا كان هناك بعض البغاة الذين حادوا عن جادة الصواب، فالذي يبدو للعيان هو أن المصير الذي ينتظرهم سيكون الخسران المبين بمنّته تعالى وبعزم حضرة مولانا السلطان. أما فيما يتعلق بموضوع مهمة الفريق المشار إليه المعين قائداً على جهات موش في تأديب خان محمود والتنكيل به، فإن القائد الذي له التصرف المطلق في القيام بالعمليات العسكرية، في هذا الموضوع، هو مشير الجيش الهمايوني، فالتدخل فيما يعد له هذا المشير، سيؤدي إلى تشتت العمل.

ونظراً لأن العمليات العسكرية التي ستقوم بها الفرقة الموجودة بجهات وان، والتي ستتحدد على وفق المعلومات الحربية والمكانية لدى المشير المذكور، فقد رأى المجلس أنه من المناسب إبلاغه بآراء الوالي وأفكاره المشار إليها، واستخراج صورة من الرسائل المذكورة إليه، كي يتصرف على النحو المطلوب، والكتابة إلى ذلك الوالي في ضوء ذلك. كما أن مفاد رسالة والي دياربكر المشار إليها هو أنه كتب ورقة لمشايخ الخالدية الذين يثق بهم بدرخان بك بطلب إجراء النصيحة، فكان جوابهم أن الأمير المذكور إذا لم يبادر إلى طلب العفو والصفح فإنهم ومؤيديهم من الأهالي سيصرفون وجوههم عنه، وأن كلامهم له كان مؤثراً. فما ذكره المشار إليه وما وصل من استخبارات تدل على أن الفرقة دبت بين المذكور وأعوانه؛ وهذا من آثار النجاح والتوفيق لحضرة مولانا السلطان.

وبناءً على ما تقدم، فقد رأى المجلس تكرار الكتابة إليه، وطلب استجابته لعفو السلطان. وجرى رفع الرسالة المذكورة للمقام العالي. وعقب ذلك وردت رسالة من عطوفة والي بغداد، جاء فيها أن طائفة الأكراد يرتبطون ببعضهم ارتباطاً معنوياً، وأن جهات بغداد مليئة بالأكراد، فإذا تحرك هؤلاء الأكراد، في خلال العملية العسكرية المزمع القيام بها ضد الأمير المذكور، فيرى إرسال قوة كافية من العساكر النظامية إلى جهات أربيل لإبقائهم تحت القوة الجبرية.

ويقدر المجلس ما جاء في هذه الرسالة التي تضمنت بعض الملاحظات المتعلقة بإنهاء الدافع وراء مشكلة الأمير المذكور، فضلاً عن اشتمالها على الغيرة والوفاء للسلطنة. ولكن نظراً لجهة الاختصاص فقد تقرر إرسال صورة من هذه الرسالة إليكم، كذلك إلى مشير الجيش الهمايوني المذكور، وكذلك إرسال جواب شكر للوالي المشار إليه. وقد أعدت هذه التذكرة لبيان إجراء اللازم على النحو الذي يراه المشير المذكور. كما سيصار إلى تنفيذ المنطوق السامي الذي يصدر في هذا الشأن.

■ ■ ■

معروض إلى المقام العالي 9 جمادى الثانية سنة 63 / 24 مارس 1847
من العلماء والصلحاء والأئمة والخطباء والوجوه والأعوان
والأهالي والرعايا بمدينة وان المحروسة.

غني عن البيان أن القهر والظلم والتعدي التي تعرضنا له نحن العبيد الفقراء لم يبق لدينا ما نستطيع تقديمه وإعطاءه للخزينة الجليلة، ولن نتمكن من أداء ما تعهدنا به. وعدم القيام بإيفاء تعهدنا لم يحملوه على كوننا فقراء ومعدمين، بل نسبوه إلى العصيان أعاذنا الله منه، فكل مأمور يأتي إلينا يقوم بتخويفنا، ثم بتهديدنا بأنه سيضرب رقابنا ورقاب أهلنا وعيالنا بسيف السلطان، ونهب كل ما لدينا. مما زاد الخوف والرعب لدى هؤلاء الأهالي الفقراء. ولتحسين واردات الولاية المذكورة أرسل قائمقام موش عطوفة شريف بك، وهو من أمراء المدينة وأسرها الشريفة، دولة الدفتردار أفندي ووكّله وكالة مطلقة، فعاملنا معاملة طيبة ومشفقة، ونحن نثق بالأمير المذكور، فهو رجل مجرّب يعرف أحوال هذه المنطقة.

ولم يستطع الأهالي أن يقولوا له إن الفقر بلغ منا مبلغه بحيث إننا لن نقدر على أداء خمسين ألف قرش في العام، بل تعهدوا بدفع مبلغ ثلاثمائة ألف قرش على شكل أقساط، اعتباراً من شهر تشرين الثاني من عام اثنين وستين عن وان نفسها، وأقضيتها، والنواحي التي يديرها خان محمود بك، عدا بدل التمتعات الميرية. ليكون الدفع على قسطين، ونرفع إلى مقامكم هذين المعروضين رجاء عدم تكليفنا بتكاليف أخرى.

(توقيعات عدد كبير من الأهالي والوجوه والعلماء)

■ ■ ■

Lrade Mesail - l Muhimme 1266

إلى مقام الصدارة السامية.

(28 مارس 1847)

من الواضح والمعلوم أن في حال التنفيذ الصحيح للتدابير المقررة لإزالة مشكلة سيّئ الصيت بدرخان بك، بقوة حضرة مولانا السلطان، لن يقدر الأمير المذكور على المقاومة، وسيضطر إلى طلب الأمان من الدولة العلّية، أو الفرار إلى إيران. لكن الأغلب في هذه الأمور أخذ جانب الحيطة. ذلك أن هناك طريقة أخرى لإزالة هذه المشكلة، بعون الله تعالى. فلا داعي للبيان لدى مقامكم العالي أن طائفة الأكراد تتشكل من القبائل المتنوعة، والمحل الذي يوجد فيه الأمير المذكور بتمامه وثلثي مناطق العراق إذا تطلب تقسيم صنوف أهاليه هم من الطائفة المذكورة.

وليس ببعيد عن الملاحظة أن العلاقة العرقية فيما بينهم تجعلهم مثل الجسد

الواحد، إذا تعرض جزء منه لشيء تداعت له سائر الأجزاء الأخرى، فيتحدون مادياً ومعنوياً. حتى إننا إذا وضعنا أحمد باشا السليماني ورسول باشا الراوندوزي في قدر واحد وسلقاً بالماء المغلي فترة طويلة، فمن المحال أن يمتزجا. لكنهما ما أن علما بتوجهي إلى السليمانية في العام الماضي، حتى انقلب الشقاق والخلاف بينهما إلى وفاق واتفاق. ثبت ذلك من أقوال أناس يعدّون من المقربين عند هذين الرجلين، ومن المطلعين على أسرارهما. فعلى نحو ما ذكرت، أعلاه، فإن أطراف بغداد تعجّ بالأكراد، وعلى الأخص فإن ألوية السليمانية وكوى وحرير وراوندوز دخلت ضمن دائرة الطاعة منذ وقت قريب، والخبيث رسول باشا، المتنفذ السابق في راوندوز، ينتقل في تلك الجهات، وسعدون شيخ العبيد وصفوف شيخ جربه السابق ليسا ضمن دائرة الطاعة، ويضيّقان على أطراف بغداد والموصل، وبينهما وبين الأمير المذكور تفاهم واتحاد. وفي المنطقة قوة كافية من العساكر، فإذا تمردا بتحريض من الأمير المذكور، طالتهم يد التأديب والتنكيل؛ وبذلك أمكن قطع الطريق عليهما، ومنعهما من دعم الأمير المذكور، من جهة، وتخفيف العبء على العملية العسكرية التي يزمع جيش الأناضول الهمايوني القيام بها، من جهة أخرى.

ويمكن توجيه قسم من القوات النظامية الموجودة عندي إلى الأماكن اللازمة؛ ومن اللازم توجيه بعض من هذه القوات إلى أربيل، وهي إحدى أقضية بغداد، وعلى مسافة اثنتي عشرة ساعة من الموصل؛ ثم إن الأمير المذكور، مهما جمع من القوات فلن يقدر على المقاومة أمام العساكر السلطانية بعون الباري، والقوة القاهرة لحضرة مولانا السلطان؛ ثبت ذلك بالتجربة أيام المرحوم رشيد باشا. خاصة، وأنه يعلم علم اليقين بأنه سيهزم أمام طابورين من العساكر إذا كانت الأرض سهلة؛ لذلك فسينسحب إلى الجبال الوعرة عندما يرى اقتراب القوات منه.

وحتى لو تمكّن من جمع مزيد من الأكراد حوله، فسيضطر بعضهم إلى النزول من الجبال، لجمع محاصيلهم أو لرؤية أولادهم وعيالهم. والأفضل من سوق العساكر دفعة واحدة نحوهم، هو السيطرة على القرى والقصبات والمعابر والممرات وإبقاؤهم في الجبال محصورين، فلن يستطيعوا بطبعهم البقاء هناك فترة طويلة، فينزل بعضهم طالباً الأمان والبعض الآخر يتفرق إلى أماكن أخرى؛ كما لن يبقى أمام الأمير المذكور إلا طلب الأمان أو الفرار، فتتحقق المصلحة بكل سهولة. وبعد ذلك يمكن تعيين متسلّمين للأماكن التي كانت تحت سيطرة الأمير المذكور، شرط إقامة القوة الكافية من العساكر في الأماكن اللازمة لضمان عمل البريد، والمحافظة على أبناء السبيل.

رجاء الإطلاع. والأمر لحضرة من له الأمر والإحسان.

13 جمادى الثانية سنة 63

والي بغداد

الفصل الرابع

حركة الشيخ عبيد الله النهري

(1880 ـ 1883)

دراسة في العوامل الإقليمية والدولية المؤثرة فيها

تعدّ حركة الشيخ عبيد الله شيخ طه النهري النقشبندي نقطة مضيئة في تاريخ الكرد وكوردايه تي. فهي من جانب نقطة تواصل مع حركة مير محمد السوراني في رواندوز، وحركة بدرخان، ويزدان شير، يكونها رد فعل لسياسة الإصلاحات والتنظيمات العثمانية التي أدت إلى مركزية السلطة وتتريكها، والقضاء على السلطة الكردية المحلية ممثلة بالإمارات. ومن جانب آخر يمكن عد حركة الشيخ عبيد الله النهري حلقة من حلقات الجهاد التي قام بها شيوخ الطرق الصوفية وأتباعها، إبان الهجمة الأوروبية في القرن التاسع عشر على العالم الإسلامي، وهي على شاكلة حركة الشيخ عبد القادر الجزائري في المغرب، وحركة الجهاد في قفقاسيا بقيادة الشيخ شامل، وحركة الشيخ عثمان دان فيدو في نيجيريا.

لم تستطع حركة الشيخ عبيد الله، مثل باقي الحركات الكردية الجهادية الصوفية الأخرى، أن تحقق أهدافها، على الرغم من أنها كانت تحوز تأييداً شعبياً ساحقاً للمسلمين الكرد، لأنها اصطدمت بالمصالح الاستراتيجية للقوى الأوروبية في الدولة العثمانية والقاجارية الإيرانية. وكانت هناك أيضا ظروف موضوعية وذاتية ساهمت في إخفاق الحركة.

إن هذا الفصل هو دراسة في أهداف الحركة (كما وردت في الوثائق البريطانية والعثمانية) والعوامل الإقليمية والدولية المؤثرة فيها.

شهد النصف الأول من القرن التاسع عشر نهاية الإمارات الكردية التي كانت قائمة طيلة الحكم العثماني، والحكم الصفوي في إيران. علما أن الإمارة البابانية والسورانية والبهدينانية كانت تتقاسم كردستان الجنوبية (كردستان العراق). وإمارة أردلان وبرادوست في كردستان الشرقية (كردستان إيران)، وإمارة بوتان وبدليس وعدة إمارات صغيرة أخرى كانت تحكم كردستان الشمالية (كردستان تركيا).

منيت الدولة العثمانية بهزائم عسكرية عدة في بداية القرن الثامن العشر على يد القوى الأوروبية التي كانت تعيش فترة إصلاحات في نظمها الإدارية والفكرية والعسكرية. يقول المفكر وعالم الاجتماع المسلم ابن خلدون: من الطبيعي أن يحاول المنهزم أن يقلّد المنتصر. لذلك دعا دعاة الإصلاح، في الدولة العثمانية، إلى تقليد الدول القومية الأوروبية، في نظمها العسكرية والإدارية التي كانت آنذاك مفرطة في المركزية. لهذا السبب حاول مستشارو السلطان سليم الثاني، ثم محمود الثاني (1808 ـ 1839)، وبعده رجال التنظيمات في الدولة العثمانية التخلي عن النظام الإداري العثماني (إيالات) المتميز باللامركزية، وتحويل الدولة العثمانية المبنية على التعددية الإثنية واللامركزية إلى دولة قومية على الطراز الغربي، فظهرت أولاً ما عرف بفكرة «الوطنية العثمانية»، ثم تحولت هذه الفكرة على يد جماعة الاتحاد والترقي (1908 ـ 1918م) إلى القومية الطورانية[1].

كان من نتائج سياسة الإصلاحات والتنظيمات القضاء على مجموعة من الإمارات، في أقاليم عديدة من الدولة العثمانية فتم القضاء مثلاً على الإمارات المستقلة التي كانت تحكم ألبانيا وأناضول لمئات السنين حكماً ذاتياً، والمعروفة

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول تأثير الغرب في الإصلاحات والتنظيمات داخل الدولة العثمانية، أنظر الفصل الثالث والرابع من كتاب: Lewis Bernard. *The Emergence of Modern Turkey*, (London: Oxford university press 1961). pp. 23-7.

بـ(Dere Bey) وعلى دولة المماليك في العراق، والإمارة الجليلية في الموصل، وإمارة المنتفق في جنوب العراق، ودولة المماليك في مصر وسورية، والإمارة السورانية والعباسية و (بهدينانية) وإمارة بوتان والبابان في كردستان. قام محمد رشيد باشا الشركسي، الصدر الأعظم السابق في الدولة العثمانية، و والي كردستان محمد انجة بيرق دار بمهمة قمع الإمارات الكردية وقام القناصل البريطانية والروسية في بغداد واستنبول والمدن الكردية بتقديم المساندة القوية للدولة العثمانية، لتحقيق هذا المسعى[2].

ففي غياب القيادة الكردية التقليدية المتمثلة بالأمراء الكرد والأسر الإقطاعية الكردية في بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر تصدى مشايخ الطرق الصوفية، وخاصة النقشبندية والقادرية الواسعتيْ الانتشار في كردستان، لقيادة الكرد للوقوف في وجه طغيان حكام العثمانيين والإيرانيين، في الأقاليم الكردية. فكان ظهور حركة الشيخ عبيد الله النهري في منطقة شمدينان (محافظة حكاري اليوم في كردستان ـ تركيا) ضمن هذا السياق التاريخي الرافض لسياسة التنظيمات المبنية على المركزية والعلمانية الغربية. وهي أيضا صفحة من صفحات كوردايه تي، لأنها دعت إلى مواصلة الحكم المحلي الكردستاني. وواصل هذه المسيرة فيما بعد العديد من مشايخ الطرق الصوفية المجاهدة في كردستان، خاصة ملا سليم في خيزان (1913م)، والشيخ عبد السلام بارزاني (1914م)، والشيخ سعيد بيران (1925م)، والشيخ محمود الحفيد في كردستان العراق (1918 ـ 1932م).

فالمتتبع لمناهج وأهداف هذه الحركات يرى فيها بوضوح الربط العضوي بين الدفاع عن الشريعة الإسلامية من حيث كونها منهجاً للحكم والدفاع عن مظلومية المسلمين الكرد[3].

---

(2) نوار، سليمان. **تاريخ العراق الحديث**، القاهرة: 1968 ص 108-114.

(3) انظر الدراسة المنشورة في هذا الكتاب باسم: «**كردستان في ظل حكم الاتحاد والترقي**».

أحداث الانتفاضة

يقول أيمليس كلايتن، نائب القنصل البريطاني في وان، والمتتبع الجيد لحركة الشيخ عبيد الله: كان الشيخ يخطط منذ عودته من جبهات القتال في الحرب الروسية ـ العثمانية (1877 ـ 1878م) لانتفاضة شاملة ضد الدولة العثمانية التي أصبحت في تصوره معرضة للانهيار القريب. فقام الشيخ الذي سبق أن شارك في تلك المعارك الجهادية ضد الروس بالاحتفاظ بالأسلحة التي كانت بحوزة مريديه البالغ تعدادهم 5000 مجاهد وتوجيهها ضد الإدارة العثمانية الفاسدة في كردستان. ولأجل تحقيق هذا الهدف بعث إلى رؤساء الكرد خطابات تحثهم على مساندته في هذا المسعى لإنقاذ كردستان من براثن الباشوات وقمع الضبطية (الشرطة العسكرية) والخلاص من ظلم المأمورين العثمانيين وفسادهم. استغل الشيخ قيام الإدارة العثمانية في تموز 1879 بقتل وأسر مجموعة من أفراد قبيلة الهركي ومعاملتهم بمنتهى الوحشية كشرارة لانطلاق انتفاضته،بعث الشيخ إلى مجموعة من رؤساء الكرد رسالة فحواها بأن الإدارة العثمانية أصبحت غير ذات قدرة في إدارة كردستان وأنه متوجه مع بعض مريديه بعد أيام إلى عمادية (قضاء في محافظة دهوك ـ كردستان الجنوبية) وتحريرها وتحويلها إلى قاعدة لتحرير كل كردستان. ولكن قام الشيخ عبد الله بردكان (لعل القنصل يقصد بريفكان) بإعلام السلطات العثمانية فوراً بالأمر. أرسل والي الموصل كتيبة من القوات العثمانية للدفاع عن عمادية. ولكن ذلك لم يردع الشيخ الذي أرسل ابنه الشيخ عبد القادر، على رأس قوة قوامها 900 مريد. حدثت معركة في أطراف عمادية لم تستطع قوات عبد القادر تحقيق أهدافها، فاضطر إلى سحب قواته تلك، وفي هذه الأثناء كان متصرف باشقالا في جاري يجوب المنطقة الحدودية لجمع الضرائب، أمر الشيخ أنصاره باعتقاله واستعماله رهينةً لضمان إطلاق سراح أنصاره المعتقلين عند الهركيين[4].

يبدو أن السلطات العثمانية سيراً على سياستها التقليدية للحيلولة دون ظهور مركز قوة كردي شجعت قبائل غرب كردستان وحيدرانلو وجهانكير باشا،

---

(4) FO 78/2991 No. 7 September 6, 1879. From E. Clayton to Major Trotter Van.

أحد الرؤساء الكرد المستنفذين في المنطقة على فتح جبهة داخل كردستان ضد الشيخ، ولما أيقن الشيخ أن السلطات المحلية العثمانية في كردستان لا تزال قوية، وأنّ عدم تأييد قبائل غرب كردستان له يشكل عراقيل كبيرة في طريقه، التجأ مضطراً إلى تأجيل الصراع مع الحكومة العثمانية لفترة وبدأ يتظاهر بأنه مطيع للحكومة والسلطان وأنه لم يرسل ابنه إلى عمادية إلاّ لمساعدة العشائر الكردية هناك لتسوية مشاكلها مع الحكومة بطرق سلمية، ولكن القوات الحكومية هي التي بادرت بإطلاق النار على قوات عبد القادر. ويقال أيضا إن الشيخ طلب (20) ألف بياستر (عملة عثمانية) مصروفاً للزاوية الصوفية في نهري. وهكذا جرى الصلح مع الحكومة ووعد الشيخ بزيارة السلطان في ربيع عام 1880 لتأكيد ولائه للحكومة[5].

إلاّ أنّ الشيخ لم يقم بتلك الزيارة. ويمكن أن نتساءل هنا، لماذا يختار الشيخ الهجوم على عمادية كمرحلة أولى في تحديه للحكومة؟ ولماذا يخونه الشيخ عبد الله البريفكاني، الذي كان هو الآخر شيخاً للطريقة الصوفية في بهدينان؟. لعلّ السبب يكمن في وجود أتباع للشيخ هناك، وأهمية المنطقة الجغرافية والاقتصادية..

بعد هذه المواجهة القصيرة مع الحكومة العثمانية قام الشيخ في بداية عام 1880 بتسخير كل طاقاته وتوجيهها لتحرير كردستان ـ الشرقية (إيران) وحاول تحويلها إلى قاعدة لتحرير عموم كردستان، ويعد العدة العسكرية والمعنوية والمادية الجيدة لهذه المواجهة. واستنادا إلى تقرير مسيو كريميان، أحد الشخصيات الأرمنية في كردستان بدأ الشيخ يفكر منذ شهر حزيران 1880م بالتخطيط للهجوم على القوات الإيرانية في كردستان إيران[6]. أدرك الشيخ أنه بحاجة إلى كسب ودّ وولاء رؤساء القبائل وشيوخ كردستان إلى جانبه قبل البدء بعملياته العسكرية ضد إيران. كما أرسل وفوده إلى رؤساء العشائر الكردية

---

(5) FO 78/2991 No. 8, Clayton to Major to Trotter, 10 September 1879 Van.

(6) FO 78/2991 Enclosure. In No. 8. Letter from Monsieur Krimian to the Armenian Patriarch, Van, June 20, 1879, Turkey No. 5.

الكبرى يدعوهم إلى الجهاد وتوحيد كردستان. فاستجاب المسلمون الكرد لنداء الجهاد، فاجتمعت مئتا شخصية كردية من كافة أنحاء كردستان (من إيران وكردستان ـ الدولة العثمانية) في نهري ـ حكاري وشكلوا حلفاً باسم (رابطة رؤساء الكرد). وأدّى الأمير بحري بدرخان (ابن الأمير بدرخان) دورا مهما في الإعداد لهذا المؤتمر، الذي حضره شخصيات ووجهاء الكرد من الشيوخ والعلماء ورؤساء العشائر.

وفي تموز 1880 خطب فيهم الشيخ عبيد الله قائلاً:

«جاء العثمانيون إلى الحكم قبل 550 عاما بطريقة غير شرعية، منذ 400 سنة انحرف العثمانيون عن نهج الإسلام، ومنذ ذلك الحين أصبحت الإمبراطورية ضعيفة وأسيرة القوى الأخرى، وإنها في طريقها إلى الانهيار؛ لذلك ليس هناك أدنى شك في أنّ سقوطها قد اقترب كثيراً. . .

أعزائي، آن الأوان لأن نعطي آذانا صاغية لنصائح أجدادنا، وأن لا نخضع من الآن فصاعداً لظلم الأتراك غير الملتزمين بالإسلام. فإنكم مدعوون للدفاع عن المصالح الكردية وعن العقيدة الإسلامية وعن بلادنا كما دافع عنها دوماً أجدادكم.

في الحقيقة ليست الدولة العثمانية هي الوحيدة في ممارسة الظلم معنا. وإنّ إخوتنا في إيران يعيشون في أوضاع اقتصادية وسياسية يرثى لها، في ظل حكم لا يمت للإسلام بشيء. كما تعلمون إنّ الحكومة الإيرانية منشغلة هذه الأيام بحربها ضد القبائل التركمانية، وأرسلت ما عندها من القوات إلى هناك. وفي حالة هجومنا عليها فإنها لا تستطيع جمع حتى مئة ألف مقاتل ضدنا، وأنّ نصف هؤلاء من الكرد الذين سيلتحقون بنا أثناء المعارك، وسننتصر وسيكون عندنا قاعدة مهمة وغنية للانطلاق ضد عدونا الأكبر وهي الدولة العثمانية»[7].

---

(7) انظر: عه زيز شه مزيني. **جولانه وه ى رزكارى نيشتمانى كوردستان**، الترجمة الكردية ص60. كانت الجمعية الكردية تملك وقت تشكيلها حوالي 4000 مسلح من الكرد ضمن الدولة العثمانية، و200 مسلح من الكرد الإيرانيين. وخلال فترة قصيرة أصبحت لها فروع في كل المدن والقرى في كردستان الكبرى. (انظر: ميرزا عهزيز، ص 12 - 13).

وقالت المصادر العثمانية إنّ الحكومة وزّعت (20 ألف) قطعة ـ من ـ السلاح للمجاهدين الكرد أثناء الحرب الروسية ـ العثمانية ولم تستطع إعادة هذه الأسلحة[8]. كما أرسل الشيخ وكلاءه لشراء المزيد من الأسلحة، من مدن وان و أرومية. كان الإيرانيون يعتقدون أنّ الحكومة التركية فتحت مخازنها من العتاد لأنصار الشيخ بدون قيود[9]. وفي أثناء المعارك غنم الكرد الكثير من الأسلحة والعتاد من القوات الحكومية التي هربت أو استسلمت لقوات عبيد الله. وأكمل الشيخ استعداده للحرب بمفاتحة القناصل الأوروبية، مستخدماً علاقته الجيدة بالنسطوريين والأرمن في كردستان. وكذلك أعلم الشيخ المنصّرين (المبشّرين للنصرانية) الأميركيين في كردستان أنّ حملته لا تستهدف القوى الأوروبية أو النصارى في كردستان الذين كان الكثير منهم تحت حماية القوى الأوروبية[10].

والغريب في الأمر أنّ الشيخ عبيد الله تصرّف كتصرّف الرؤساء أثناء الحروب. فمع إرسال قواته إلى إيران كتب رسالة إلى إقبال الدولة، حاكم أرومية، يعلمه أنّ قواته بقيادة ابنه الشيخ عبد القادر تنوي تحرير كردستان من الحكم الإيراني والعثماني ونصحه بعدم المقاومة. وأنّ قيامه بالمقاومة لن يجدي لأنّ القوات الكردية تطبق عليه الحصار من جميع الجهات. وأنّه يعمل ليس لصالح الكرد فقط بل لصالح الأمن والاستقرار في المنطقة، وذلك من مصلحة الجميع. لأنّه ينوي إشاعة الأمن والاستقرار في المنطقة التي أخفقت كل من الدولة العثمانية وإيران في تحقيقه[11].

---

(8) FO 78/2991. Enclosure in No. 71, September 9, 1879 Abbott to Thomson, Turkey, No. 4, (1880), pp. 100-101.

(9) Jwaideh, pt. 1, p. 238.

(10) Jwaideh, pt. 1, pp. 233-234.

(11) FO 78/2291 Enclosure, No. 5, in No. 61, Precis of letter from Sheikh Obeidullah to lkbal -ed- Dowleh, Governor of Uremia, September 15, 1880 Turkey No. 5, (1881), pp. 49.

وحاول الشيخ أيضاً بمبادرة سياسية لافتة للنظر كسب الأمير عباس ميرزا، ولي العهد الذي كانت أمه كردية وله صلة وثيقة برؤساء العشائر الكردية وعلى خلاف مع الشاه ناصر الدين، بكتابة رسالة له يدعوه الشيخ للانضمام إلى ثورته. ولكن خاف الأمير من أمر هذه الرسالة وسلم حامليها للحكومة واعدموا فورا. (ميرزا عه زيز، ص 82). يبدو إن =

وفي بداية تشرين الأول دخلت قوات عبيد الله كردستان ـ إيران من ثلاث جبهات:

1) القوة الأولى وهي الرئيسية كان قوامها 20 ألف مقاتل يقودها الشيخ عبد القادر الشيخ عبد القادر، وتوجهت جنوب بحيرة أرومية باتجاه سابلاغ (مهاباد).

2) القوة الثانية بقيت في مركهور لتغطية الخطوط الخلفية للقوة الأولى وكان قوامها ألف مقاتل بقيادة الشيخ صديق الابن الآخر للشيخ عبيد الله.

3) القوة الثالثة كان قوامها خمسة آلاف مقاتل بقيادة خليفة محمد سعيد، وتوجهت صوب مدينة أرومية.

والتحق بالشيخ عبيد الله سبعة آلاف مقاتل، وأصبحت هذه القوات تحاصر أرومية. كما انضمت جماهير كردستان إيران برمتها إلى قوات الشيخ عبيد الله التي عدّتها قوة محررة لهم، وانخرطت في صفوفها بالمئات.

وفي خلال أسابيع قليلة سقطت الإدارة الإيرانية في كردستان، وشكّل الشيخ إدارة بديلة لفترة مؤقتة. وليس هناك أدنى شك في أنّ عدداً لا يستهان به من أبناء العشائر انضموا إلى حركة الشيخ عبيد الله من أجل السلب والنهب. فاستغل هؤلاء ظروف الحرب وقاموا بنهب القرى الأذرية، والشيعية، وممتلكات النسطوريين في منطقة أرومية التي سقطت تحت السيطرة الكردية. ولكن وقعت حادثة مأسوية في مياندواب حين تقدمت القوات الكردية بقيادة الشيخ عبد القادر صوب المدينة. بعد أن طوّقت القوات الكردية مياندواب، أرسل الشيخ عبد القادر خاله مع بعض الحرس إلى داخل المدينة من أجل التفاوض على شروط التسليم.

= الشيخ عبيد الله كان ينوي إحداث انشقاق في الحكومة الإيرانية وأضعافها. يقول عباس ميرزا الذي كان على خلاف مع عمه شاه ناصر الدين إن الرسالة من الشيخ وضعته في أزمة فهو من جانب كان يفكر بالانتقام من الشاه الذي أساء معاملته كثيرا ويستغل الفرصة بالانضمام إلى الشيخ ويذهب إلى تبريز ويعلن الثورة ويقود المعارضة السلمية لإسقاط الشاه وبين مسألة الوفاء للدين (ذهب الشيعي والوفاء لعمه). وأخيرا أختار السبيل الثاني واعلم الشاه بالمسالة واعدم رسل الشيخ عبيد الله. (انظر: حه مه باقى، ص 140-142).

أمر حاكم المدينة بقتل الرسل جميعاً والتمثيل بجسدهم. أثار هذا العمل المشين حفيظة الكرد وقاموا بدخول هذه المدينة وقتلوا منهم حسب بعض الإحصائيات الحكومية 300 شخص، من بينهم أطفال ونساء. إنّ هذا العمل الخاطيء مخالف لما عرف عن الكرد من قيم الفروسية النبيلة، وقد استغلّته الحكومة الإيرانية شرّ استغلال، بهدف تشويه سمعة الانتفاضة في الأوساط الرسمية والعالمية وتصوير الانتفاضة كلّها أعمال قتل ونهب وفوضى قبلية. كما استغلّت الحكومة حادثة مياندواب لتصوير الانتفاضة بأنّها حرب شيعية ـ سنية لتعبئة وتجنيد الآذريين والفرس الشيعة ضد الكرد[12].

ويعد حصار أرومية في الأسبوعين الأخيرين من شهر تشرين الأول حدث أهم منعطف في الحرب الكردية ـ الإيرانية. فبعد أن أحكم الشيخ عِبيد الله الحصار على أرومية ولتفادي أخطاء مياتدواب، أعطى لحاكم المدينة مدة يومين لإخلاء جميع المدنيين، وتسليمه المدينة لثلاثة أيام فقط؛ ثم تعهد بأنه لن يمس أحداً بأذى، وبأنّه سيغادر المدينة بعد يومين لاحتلال مدينة تبريز.

كما طلب خليفة سعيد الناطق باسم القوات المحاصرة في 20 تشرين الأول من المنصّرين النصارى، خاصة الدكتور جوزيف بلوم كوجران، المنّصر الأميركي في أرومية، بإخلاء جميع نصارى أرومية المدينة. أعطى لهم الخليفة سعيد الضمان لحياة المدنيين من المسلمين والنصارى وممتلكاتهم وكتب الشيخ عبيد الله إلى علماء الدين من السنة والشيعة يطالبهم بإقناع إقبال الدولة، حاكم المدينة، والقوات الإيرانية القليلة الباقية في القلعة بمغادرة المدينة من أجل تجنب سفك الدماء. وفي 22 تشرين الأول وافق الشيخ بطلب من القنصل وليم آبوت الإنكليزي والدكتور كوجران بالموافقة على إعطاء إقبال الدولة 24 ساعة إضافية قبل الهجوم على المدينة. استغلّ إقبال الدولة هذه المفاوضات من أجل كسب الوقت لأنه كان على علم بأنّ القوات الحكومية بقيادة تيمور باشا القادم من غرب أذربيجان كانت في طريقها لرفع الحصار عن أرومية.

(12) Jwaideh, pt. 1, pp. 263-265;

وانظر: أمين، صالح. **كوردو عجم**، ص171-172.

وفي 24 تشرين الأول وصل جيش إيراني كبير إلى كردستان بقيادة حشمت الدولة، سباه سالار المتقاعد (قائد قوات الشاه). كانت هذه القوة مؤلفة من 20 ألف جندي و20 قطعة مدفعية و12 هاون يرافقهم بعض الضباط من الخبراء العسكريين النمساويين. ومع إنّ قوات الشيخ قامت بمحاولة للدخول إلى أرومية إلاّ أنها تكبدت خسائر، واضطرّت إلى رفع الحصار عن أرومية.

ومن هنا بدأ العد العكسي للانتفاضة الكردية. وأعلم الشيخ عبيد الله ورؤساء الكرد بأن الروس يقومون بدورهم بإرسال قوات إلى نخجوان للاشتراك في المعارك المستقبلية. كما قامت الحكومة العثمانية بجلب عدة ألوية إلى المناطق الحدودية من محافظة حكاري لقطع دابر المعونات والعتاد لقوات الشيخ عبيد الله. ومع اشتداد أوزار الحرب شرع عدد غير قليل من قوات الشيخ من الذين انضموا إليه أصلا للحصول على الغنائم والنهب بالفرار من ساحة المعارك وهذا ما أثَّر في معنويات الكرد. فأمر الشيخ قواته المتبقية بالتفرق. وفي 12 تشرين الثاني 1880 عاد هو مع مجموعة من قواته إلى ناوجيا في نهري - حكاري[13]. وهكذا ذابت انتفاضة تشرين 1880 كما يذوب الثلج في الماء، وانهارت بسرعة مذهلة، كما انهارت بعد مئة عام انتفاضة آذار 1991 في كردستان - العراق.

بعد عودة الشيخ إلى مقره في حكاري قامت الحكومة الإيرانية، مدعومة من بريطانيا وروسيا، بحملة دبلوماسية مكثفة لإبعاد الشيخ من المناطق الحدودية. فقد هددت الحكومة الإيرانية، على لسان سفيرها في استنبول، بأنها قد تضطر إلى دخول الأراضي العثمانية لمعاقبة الشيخ إذا لم تقم الحكومة العثمانية باعتقاله. كانت إيران تطالب بالتعويضات الكبيرة من حكومة السلطان، لكون الشيخ عبيد الله من رعايا الدولة العثمانية. وكان الشاه يطالب أيضا بتسليم المئات من رؤساء الكرد والشيوخ من كردستان إيران، خاصة همزة الآغا

(13) جه مال ميرزا عه زيز، له تاريكى يه وه بو رووناكى، بلكه نامه كانى شورشى 1880 سليّمانى. سه ردم، 1999، ص 166 - 170. كان هدف الشيخ عبيد الله من الهجوم المخطط له على تبريز هو محاصرة المدينة المذكورة واستعمال الحصار كورقة تفاوضية مع الحكومة المركزية. انظر: (Speer, 83).

المنكوري الذي كان أحد أهم قواد عبيد الله، الذي التجأ مع غيره بعد الانتفاضة إلى كردستان ـ تركيا. قدرت الحكومة العثمانية عدد اللاجئين بثلاثين ألف لاجئ، كانوا يعيشون في ظروف يرثى لها[14].

وفي تموز 1881 وبعد ضغط كبير من السفارتين البريطانية والروسية في استنبول، وبعد وصول مبعوث السلطان إلى نهري اضطر الشيخ عبيد الله إلى التوجه إلى استنبول للإقامة الجبرية هناك. وفي طريقه إلى العاصمة استقبله الناس والمسؤولون العثمانيون استقبال بطل وليس استقبال أسير؛ وهذا ما أقلق الحكومة الإيرانية وممثلي الحكومة البريطانية وروسيا في استنبول والتقاه السلطان وأكرمه وخصص له إقامة ومخصصاً شهرياً يليق بمقامه[15]. ولكن الشيخ كان عازما على تحقيق تحرير كردستان فهرب من منفاه في شهر آب 1882 وعاد إلى نهري.

وأثارت عودة الشيخ موجة من السخط في إيران وعند الحكومتين البريطانية والروسية، واتهم هؤلاء الحكومة العثمانية بكونها وراء هروب الشيخ لإثارة القلاقل من جديد في المناطق الحدودية مع إيران، ولكن الوثائق لا تؤكد هذه التهمة. في الحقيقة؛ إنّ هروب الشيخ أقلق الحكومة العثمانية كثيرا وجرت دراسة الموقف واتخذ قراراً فوريا بإلقاء القبض عليه وإبعاده إلى مكّة المكرمة[16].

بعد أن عاد الشيخ إلى نهري توافدت الألوف من مريديه ومن رؤساء الكرد لزيارته وأبدوا الاستعداد للمشاركة في أي مشروع يقوم به الشيخ من أجل

---

(14) ميرزا عه زيز، ص 47 - 49، في آب 1881. وبعد أن أصدر حاكم ساوبلاغ العفو عن همزة ورجاله. عاد الأخير إلى إيران وفي طريقه لزيارة الحاكم في ساوبلاغ وضع لهمزة كمين حكومي بأمر من الحاكم وقتل همزا آغا و 13 من إتباعه. أرسل الحاكم رأس همزة آغا المقطوع إلى الأمير نظام حاكم أذربيجان. (انظر:

FO 60 FO. 60/ 441, No. 2. telegram. From Abbtt to Thomson, Tabreez, Augest 3, 1881.

(15) Speer, pp. 99 - 101, Jwaideh, pt. 1, pp. 243-244.

(16) Y. A. Res Jamadud ula 20, 1298, (April 19, 1881); Y. A. Res / 1299 h. 2258 (August 21, 1882); Jwaideh, pt. 1, pp. 265-266.

تحقيق حقوق الأكراد. ويؤكد المسؤولون المحليون أنهم كانوا غير قادرين على اعتقال الشيخ لأنه كان يحظى بدعم الجماهير، بوصفه عالم دين في المنطقة[17].

وفي نهاية تشرين الأول عام 1882، وبعد أن جرى استدعاء عدة فرق عسكرية من الولايات المجاورة وبعد أن طوّقت نهري من جميع الجهات، دخل الشيخ عبيد الله في مفاوضات مع كامل بك مبعوث السلطان الخاص حول إبعاد الشيخ إلى مكة المكرمة[18]. ألحّ الشيخ كثيراً على السماح له في السكن في الموصل لأنّ طقسها يشبه طقس الحكاري. إلاّ أنّ الإدارة العثمانية رفضت هذا الطلب، لأنها كانت قلقة من قيام الشيخ في الموصل بتدبير انتفاضة أخرى ضدّها. وفي الطريق إلى الموصل حاول الشيخ عبد القادر إنقاذ أبيه من القافلة العسكرية التي كانت ترافق ترحيل أبيه وعائلته، ولكن دون جدوى فاضطرّ الشيخان محمد الصادق وعبد القادر إلى الالتحاق بأبيهما وجرى نقلهم جميعاً إلى الحجاز. ثم توفي الشيخ عبيد الله هناك في عام 1883[19].

---

(17) FO 60/449 No. 40 September 16, 1882 Tabreez, William Abbott to Thomson.

(18) FO 60/449 No. 34 August 29, 1882 Tabreez, William Abbott to Thomson.
صالح ئه مين، ص 191؛ قبل أن يقرر الباب العالي إلقاء القبض على الشيخ عبيد الله، تم دراسة تبعات المسألة بتفصيل في مجلس الوزراء العثماني وكان هناك خوف عند الحكومة العثمانية بأن الشيخ قد يحاول الهرب إلى إيران ويستخدمه الإيرانيون ضد الدولة العثمانية في المستقبل. ولم يتم إلقاء القبض على الشيخ إلا بعد أن حصلت وزارة الخارجية العثماني على ضمان من الحكومة الإيرانية بصدد هذه المسألة. انظر: Y. A. Res. 1298, 20 Jumadel Athani. (April 19, 1881).

(19) FO 60/446. December 7, 1882 Memorandum by Mirza Jawad Khan; Fo 60/449, No. 47 October 4, 1882 Tabreez, William Abbott to Thomson.
يقول ميرزا جواد خان، المترجم في السفارة البريطانية في استنبول، في المذكرة هذه: «بعد سلسلة من المماطلات والمحاولات المتعمدة لتأخير سفره إلى سورية، أخيراً وافق الشيخ عبيدلله على مصاحبة كامل بيك، مبعوث السلطان إلى سوريا، وكان في حراستهم مجموعة من الجنود. وحال وصولهم منطقة شبتان حاول الشيخ عبيدالله تأخير سفره بذرائع شتى منها مرض زوجته وحجج أخرى. وفي الوقت نفسه اتصل الشيخ بابن الشيخ عبد القادر وطلب منه الهجوم على القوة المرافقة له وإطلاق سراحه. هاجمت قوات الشيخ عبد القادر المفرزة العسكرية، وتم قتل واسر جميع من فيها، إلاّ أنّ كامل باشا الذي =

في صدد تقويمه لانتفاضة الشيخ عبيد الله يقول الأستاذ نوشيروان مصطفى (صالح أمين) إنّ الشيخ ارتكب خطأ كبيراً في عدم استغلاله لعامل الوقت ودخول أرومية التي كان عدد المقاتلين فيها قليلاً جداً، وذات معنويات منهارة. ثم يسأل الأستاذ نوشيروان لماذا اختار الشيخ عبيد الله أرومية ذات الطبيعة التعددية الإثنية والدينية مقراً رئيسياً له؟[20] ليس من الصعوبة فهم سبب قيام الشيخ عبيد الله بالتركيز على أرومية، لأنّه كان للشيخ الكثير من الأنصار في المنطقة وكانوا على اتصال به؛ ويدعونه لإنقاذهم من ظلم الحكم القاجاري الذي أصبح لا يطاق. وأنّ الكرد من أيام سمكو يريدون أن تكون أرومية المدينة التاريخية عاصمة لدولتهم، لأنّها كانت أيضاً تهيمن على اقتصاد المنطقة، من الناحية التجارية.

كلّفت الانتفاضة الشعب الكردي والحكومة الإيرانية الكثير من الضحايا والخسائر في الأموال والأرواح. فقد تسببت الانتفاضة في حرق أكثر من 2000 قرية، ناهيك عن الألوف من المشردين من الكرد والآريين. اضطر الألوف من الكرد الإيرانيين من أبناء القبائل التي ساندت عبيد الله إلى الذهاب إلى كردستان ـ تركيا خوفاً من حرب الإبادة التي كانت تشنها قوات الشاه.

صحيح أنّ القوات الكردية هي الأخرى ارتكبت فضائح القتل للمدنيين والسلب والنهب، إلاّ أنّ المتتبعين للأحداث يتفقون بأنّ ما قامت به القوات الحكومية كانت تفوق الأخطاء التي قامت بها القوات الكردية بأضعاف مضاعفة. كانت القوات الحكومية تتّبع سياسة الأرض المحروقة من حرق القرى، القتل الجماعي، حملات السلب والنهب الجماعي، واغتصاب النساء الكرديات[21].

= أصبح أسيرا عند الكرد استطاع أن يغري بعضهم وأرسل معلومات إلى موسى باشا للهجوم فوراً على شبتان، وبعد وصول القوات الحكومية من مناطق عديدة، حدثت معركة قتل فيها من الكرد 200 شخص، واضطر الشيخ إلى الاستسلام قام حسين باشا وبصق في وجهه وشتمه، وقال للشيخ «أنت يزيدي ملعون». «وخنزير»، وقال كامل باشا: «بل إن الشيخ أسوأ من الخنزير». ربط أيادي الشيخ وأرجله بالحبال ووضعه فوق حمار لأهانته في الطريق».

(20) انظر: **كوردو عه جم**، ص171-173.

(21) Speer, 94؛ ميرزا عه زيز، 94، 138، حه مه باقى، ص 11.

وقامت الحكومة بفرض العقوبة الجماعية على القرى المساندة للانتفاضة، من قبيل دفع الغرامات مثلاً 10 آلاف تومان عن شيخ كل قرية شاركت في الانتفاضة[22].

أهداف الانتفاضة

يكتب الأستاذ الدكتور عبدالعزيز الشمزيني (الماركسي)، وأحد أحفاد الشيخ عبيد الله: «إنّ هناك بعض الباحثين الذين أعطوا لانتفاضة الشيخ عبيد الله أسباباً دينية، ويتهمه الإيرانيون وخصومه الآخرون بأنّ حركته كانت تجسيداً لرغبة القبائل الكردية في القيام بالفوضى والنهب، كما أنّ هناك من يعتقد أنّ الشيخ كان يتحرك ضمن مخطط تركي ضدّ إيران والقوى الأوروبية. ولكن لم تكن حركته من أجل أيّ من تلك الأسباب، وإنما كانت من أجل حقيق استقلال كردستان»[23].

إنّ الفقرة المتقدمة والمقتبسة من كتاب الأستاذ الشمزيني تلخّص تلخيصاً جيداً طبيعة الحوار حول أهداف انتفاضة الشيخ عبيد الله. على الرغم من اتفاقنا معه على تحرير كردستان من الحكم العثماني والإيراني كان هو هدف الشيخ، إلا أنّنا لا نستطيع التعامل مع حركة الشيخ كأنها إحدى الحركات القومية المعاصرة والمنطلقة من أهداف استوحتها من الثورة الفرنسية أو من مبادئ ولسن ولينين في حق الشعوب في تقرير المصير، لذلك هناك طبيعة خاصة لحركة الشيخ عبيد الله، ولفهم هذه الخصوصية يجب وضع الحركة ضمن سياقها التاريخي، وهي كوراديه تى كما فهمه شيوخ الطرق الصوفية (النقشبندية والقادرية) في كردستان، لذلك لا يمكن مثلاً عزلها عن الدوافع الدينية التي امتزجت بالطموحات الشخصية للشيخ، وهو الذي أراد أن يؤسس إمارة أو حكومة كردية مستقلة تحت إمرته.

أمّا فيما يخصّ العامل الديني، فيمكن القول إنّ الشيخ عبيد الله جمع في

---

(22) ميرزا عه زيز، **جولانه وه ى رزكارى نيشتمانى كوردستان**، 1985، ص98-100.

(23) المرجع السابق، ص61-62.

شخصيته العديد من الصفات التي يتطلبها المصلح الإسلامي المجاهد. فكان قبل كلّ شيء تقياً ورعاً، وعالماً عاملاً يتوافد على تكيته العلماء، من أنحاء الإمبراطورية العثمانية والإيرانية ليأخذوا رأيه في الكثير من القضايا العلمية والأمور التي كانت تخص المسلمين الكرد؛ وكان له إلمام جيد بالعلوم الإسلامية، خاصة علم الحديث[24].

يكتب المنصِّر الأمريكي الدكتور جوزيف كوجران، الذي حلّ أسبوعين ضيفاً على الشيخ عبيد الله، عن شخصية الشيخ قائلاً:

«كان الشيخ في الثالثة والخمسين من العمر، وكان ذا وقار ورزانة واضحين؛ وكان يرتدي السروال الكردي ويغطي رأسه بقطعة من القماش الأبيض الخاص بعلماء الإسلام في المنطقة. وكان مطّلعاً جيداً على العلوم الإسلامية، ويتحدث بطلاقة بالعربية والفارسية والتركية... وكان متديناً، ويتكلم كثيراً عن الله والإسلام. وله قناعة راسخة أنّه يعمل لتحقيق المصالح الكردية بمشيئة ربانية. ويريد أن يحلّ حكم العدالة الإسلامية في كردستان محل الفساد والانحراف العثماني»[25].

ويبدي ا. ج. آبوت، القنصل البريطاني في تبريز، إعجاباً مماثلاً بشخصية الشيخ عبيد الله مضيفاً:

«إنّ للشيخ عادات ورسوماً مماثلة لعادات الملوك والقادة والزعماء التاريخيين. فمن جانب، عنده الخدم وبلاط كبير ويأكل في بيته يومياً ما بين 500 إلى 1000 شخص، ومن طبقات اجتماعية مختلفة؛ ومن جانب آخر، فهو يحيا حياة يومية بسيطة جداً في مأكله وملابسه. ولا يدخل الكحول إلى مدينة باشقلا (ولاية وان) الخاضعة لحكمه. وهو محبوب في عموم كردسان، وليس هناك في المناطق التابعة لحكمه فساد أو رشوة، ولا يتجرأ المسؤولون القائمون بإدارة الأمور في منطقته على مخالفة القوانين، ويحكم بالموت لمن يخالف

(24) Jwaideh, pt. 1, pp. 220-222.

(25) Speer, pp. 79-80.

تلك القوانين، وهو ذكي ومتلهف لفهم حضارة الغرب والاستفادة منها. وهو على صلة وثيقة بالعلماء في خارج كردستان. وله اطّلاع على الآداب والتاريخ الكردي»[26].

إنّ الشخصية الجذابة (كارزماتك) فضلا عن الورع والاستقامة في الخلق اللذين عرف بهما، أكسبته حبّ الآلاف من مريديه وتقديرهم، وكذلك احترام المسؤولين العثمانيين وعلى رأسهم السلطان عبدالحميد. ويقول المستشرق الإنكليزي (ج. ولسن) في وصف الشيخ عبيد الله ما يلي: «كان أكثر الناس قداسة ونفوذاً، في العالم الإسلامي، بعد السلطان وشريف مكة هو الشيخ عبيد الله»[27].

ويضيف القنصل آبوت: «كان الشيخ متوسط القامة، والناظر إلى ملامح وجهه يتخيل أنّ الشيخ لم يتجاوز الخامسة والأربعين... كانت لحيته الخفيفة مصبوغة بصبغ أسود... إنّ الانطباع الذي تركه فيّ الشيخ عبيد الله هو أنّه كان رجلاً ذا إرادة وتصميم قويين، وله قدرة فائقة في التأثير في الآخرين وتحريكهم من أجل أهدافه...»[28].

فالتواضع والزهد في المأكل والملبس وشغفه لحب الخير للمستضعفين من الفلاحين والمحتاجين الذين كانوا يرتادون تكيته دوماً، أكسبته قلوب العامة. كان الشيخ حريصاً على أن يلتقي بنفسه بالناس ويستمع إلى حاجات الزوار من الفقراء الفلاحين، وفضلاً عن ذلك، كانت هناك دار للأيتام في مدينته يشرف عليها وعلى مصروفاتها الشيخ شخصياً. وامتاز الشيخ عبيد الله بكونه رجلاً عادلاً وصارماً في الوقوف بوجه الظلم، فلم يتردد في إعدام مجموعة من أبناء عشيرته، حين سمع نبأ تعرضهم لإحدى القرى المجاورة ونهبهم لممتلكاتها. فأمر بإعدام المجرمين وكان بينهم قريب له[29].

---

(26) ملحق 3، رقم 8، تبريز، 8 تموز 1880، ميرزا عه زيز.

(27) Persian Life And Costumes (New York:1969), p. 110.

(28) FO 60/441 No. 23 01/1881 Tabreez, Confidential.

(29) Jwaideh, pt. 1, pp. 221.

وأخيراً كان الشيخ رجلاً ذكياً متفتحاً للأفكار الأخرى، وعملياً يتابع أحداث الساعة في العالم الإسلامي وقضاياها، ويراقب عن كثب صراع القوى بين الدولة العثمانية والقوى الأوروبية. فالتسامح والانفتاح على الغير جعلاه موضع تقدير واحترام عند النصارى من الأرمن والنسطوريين في كردستان؛ فكانوا يتوافدون إليه باستمرار[30]. كان الشيخ عبيد الله حريصاً على الإسلام ويؤلمه كثيراً الهجمة الأوروبية على الدولة العثمانية، لذلك لبّى هو وأتباعه نداء السلطان للجهاد ضدّ الروس. ففي أثناء الحرب الروسية ـ العثمانية، (1877 ـ 1878) كان قائداً لقوة كبيرة من المجاهدين الكرد. وفي أثناء هذه الحرب شهد بأمّ عينه فقدان الانضباط والمعنويات عند القوات العثمانية، وازدادت قناعته أنّ الدولة العثمانية ستسقط آجلاً أم عاجلاً، لأنّها ابتعدت من تطبيق الشريعة الإسلامية، وتسلل الفساد إلى جهازها العسكري والسياسي، وأنّ المسؤولين عليها ليسوا في مستوى التحدي للقوى الأوروبية، أصبحت سفارات الدول الأوروبية في استنبول تهيمن على مراكز القرار فيها[31].

وخلّفت الحرب العثمانية ـ الروسية الأخيرة دماراً في منطقة كردستان لأنّها كانت مسرحاً للعمليات العسكرية. وساهم المسؤولون العثمانيون، بزيادتهم للضرائب واختلاسهم واغتصابهم المتكرر لأموال الفلاحين، وتفشي ظاهرة الرشوة بينهم إلى حدٍ كبير في تدهور الظروف المعيشية للناس في المنطقة. فكتب الشيخ عبيد الله مراراً إلى السلطان يشكو له هذه الأحوال ويطالبه باتخاذ إجراءات رادعة، ولكن دون جدوى. وبادر أيضاً في عام 1879 بإرسال ابنه عبدالقادر إلى استنبول ليقدم مشروعاً من طرف أبيه يقترح تشكيل ولاية كردستان الكبرى، وأن يكون الشيخ مسؤولاً عنها، ولكن هذه المبادرة فشلت أيضاً[32].

ومن جانب آخر فإنّ تسلّط القوى الأوروبية على الدولة العثمانية كان يقض مضاجع الشيخ عبيد الله كثيراً، ويستاء منها. ففي عام 1878 فرضت

---

(30) Jwaideh, pt. 1, pp. 233-234.

(31) FO 78/8094 Kochannes, August 2, 1880 E. Clayton Vice Consul at Van.

(32) Enclosure 3 in No. 2, Erzerum, Teleg. No. 27, D. Stewart. 3096 /78

القوى الأوروبية على الدولة العثمانية، التي منيت بهزيمة في الحرب الروسية ـ العثمانية 1877 ـ 1878، اتفاقية برلين التي أعطت في المواد 10 و61 حق التدخل للقوى الأوروبية في كردستان ـ تركيا، لحماية الأرمن ممّا أسمتها بـ «الاعتداءات الكردية» عليهم. أعطت تلك الاتفاقية أيضاً مجموعة من الامتيازات للنصارى في كردستان على حساب الحقوق الكردية، وكان كلّ ذلك تحت ذريعة الإصلاحات، وحماية الحقوق؛ وأصبحت بريطانيا الدولة الراعية للاتفاقية. وكان الشيخ على علم بالأحداث في أوروبا، وأدرك أنّ الاتفاقية هي في حقيقتها غطاء دولي لبناء كيان أرمني في منطقة كردستان. وكان ذلك مطمح روسيا القيصرية وبريطانيا لأكثر من قرن. لذلك عزم الشيخ عبيد الله على مقاومته بكل السبل المتوافرة لديه.

ولم يخف ذلك عن السلطان، فحينما زاره أحد ممثلي السلطان، في تكيته، قال له الشيخ: «ما هذا... سمعت أنكم وافقتم على تأسيس دولة مستقلة للأرمن، ووافقتم على هيمنتهم على المسلمين الكرد، وأنّ النسطوريين في كردستان سيرفعون علم بريطانيا قريباً. إنّنا لن نقبل بذلك، ولن نُدخر وسعاً لمقاومته، وسنسلح رجالنا ونساءنا إن اقتضت الضرورة للحيلولة دون ذلك»[33]. وفي خطبته التاريخية في مؤتمر رؤساء كردستان وشيوخها في نهري، والتي سبق الإشارة إليه فيما تقدم، يقول الشيخ لرؤساء الكرد: «إنكم مدعوون للدفاع عن المصالح الكردية، وعن العقيدة الإسلامية، وعن الوطن كما دافع عنها دوماً أجدادكم».

كان معظم وجهاء الكرد ورؤسائهم يشاركون الشيخ عبيد الله في هذا الشعور، فيكتب حاجي قادر كوبي قصائد شعرية، والتي تعدّ انعكاساً حقيقياً للشعور السائد في كردستان:

خاكى جزير و بوتانيه عنى ولآتـى كـوردان

سه د حيف وسه د مخابنده يكه ن به ئه رمه نستان

---

(33) Jwaideh, pt. 1, pp. 111.

مه سجيد ده بيته ديرهوناقووسيان موئـه زيـن

مه تران ده بيته قازى موفتى ده بيتـه ره هبـان

ترجمة الأبيات:

«إنّ ولاية جزيرة وبوتان هي أرض كردستان، يا أسفاً أنّها ستتحول إلى أرمنستان، وستتحول المساجد إلى أديرة، وسيحل الناقوس مكان المؤذن، وسيكون المطران هو القاضي، وسيتحوّل المفتي إلى راهب»[34].

حاول السلطان عبدالحميد أن يثني عزيمة الشيخ عن الجهاد، وأرسل إليه مفتي وان، وقال المفتي للشيخ: «ليس من الشريعة أن تخرج عن طاعة السلطان». ردّ عليه الشيخ عبيد الله: «إنّ الدولة ابتعدت من تطبيق الشريعة، وإنّ هناك مظالم لا تطاق، وإنّه يرى من واجبه كعالم وكقائد لشعب مسلم التصدّي لها»[35].

أكّد الشيخ لأنصاره أنّ الدولة العثمانية وإيران، قد فرضتا عليه الحرب نتيجة لضغط سفارات القوى الأوروبية عليهما. لذلك فإنّ حربه جهاد مقدس لحماية بيضة الإسلام[36]. أدرك ممثلي القوى الأوروبية الطبيعة الإسلامية لحركة الشيخ عبيد الله. ففي 15 تموز 1880، يكتب وليم آبوت القنصل البريطاني في أرومية:

«أنا على ثقة بأنّ حركة الشيخ مدعومة من قبل الأطراف المحافظة في تركيا، ويجب مراقبتها، لأنّه سيكون لها قريباً أثر كبير. . . وأنّ الشيخ يثير التعصب بين المسلمين، وإذا لم يضع حداً لها فإنّ ذلك سيؤدي إلى الإضرار بالمصالح الغربية والنصارى»[37].

ولـم يـخف الشيخ عبيد الله وابنه الشيخ عبدالقادر الطبيعة الإسلامية

---

(34) حمه باقى، ص96-97.

(35) ن. خالفين. **خه بات له رى ى كوردستان**، 1971، ص167-168.

(36) FO 78/8094 Kochannes August. 2, 1880 E. Clayton Vice Consul at Van.

(37) ميرزا عه زيز، مرجع سابق، ص17-35.

للحركة، فالشيخ يخاطب أنصاره بالمجاهدين. وفي مناسبة محاصرة قوات الشيخ أرومية يكتب في رسالة له عبارة: «بفضل الله وعونه أنّ جيش الإسلام منتصر»[38]. إنّ لهذه العبارة دلالة واضحة عن طبيعة الحركة التي كان يقودها الشيخ عبيد الله.

ولكنّ الشيخ يعدّ بحق رائد كوردايه تى؛ لأنّه كان يحمل قناعة راسخة بأنّ الكرد مظلومون تحت الحكم العثماني والإيراني في آن واحد، وأنّهم يستحقون دولة خاصة بهم.

كتب في تشرين الأول 1880 رسالة إلى الدكتور كوجران يبيّن أسباب تحرك قواته إلى كردستان إيران قائلاً: لا يحمل العثمانيون ولا الإيرانيون نوايا صادقة تجاه الكرد، ويحاولون حرماننا من أبسط الحقوق... يزيد نفوس الكرد على 500,000 عائلة، ودينهم (ولعل المقصود مذهبهم) مختلف عن الترك والفرس ولهم عادات وأعراف خاصة بهم. ولكن جرى تعريفهم لحدّ الآن بالعناد وبعض العادات السيئة. نلفت أنظاركم إلى أنّ هذه الصفات أعطيت لهم بغير حق من قبل الإيرانيين والعثمانيين. فمثلاً نرى أنّ علي آغا الشكاك رجل شقي وهو يؤذي النصارى والمسلمين معاً. ولكن هذا لا يسوّغ أن يوصف كلّ الكرد بالبربرية؛ وإنّ العشائر الكردية لن تتحمل بعد الآن هذه الإساءات، فحملت السلاح لتدافع عن نفسها، ولن يقبل العيش تحت حكم هذين النظامين[39].

نرى في الحديث المار ذكره صدى لفكر كوردايه تى الذي كان يبشر به الشاعر الصوفي أحمد خاني ويواصله حاجي قادر كويي. كما أنّ تأكيد خصوصية الكرد بين جيرانهم نظرة رائدة لشيخ طريقة صوفية، وإشاراته إلى مقومات الدولة القومية: اللغة، والأرض والعادات، هما جديران بالملاحظة. لذلك عدّ بعض الباحثين هذه الرسالة أول وثيقة في الفكر القومي الكردي[40].

---

(38) ميرزا عه زيز، م. س. ص139.

(39) ميرزا عه زيز، م. س. ص 86.

(40) حمه باقى، م. س. ص121-131.

نعتقد أنّ تلك القراءة غير موضوعية لوثيقة صادرة عن شيخ طريقة صوفية لم يطلع على الفكر القومي ولم يتأثر به. ولكن يمكن فهم رسالة الشيخ عبيد الله ضمن إطار كوردايه تى (العمل للمصالح الكردية وليست بالضرورة للفكر القومي الكردي)، كما عرفه شيوخ الطريقة الصوفية. كان الشيخ عبيد الله وبشكل لافت للنظر ـ كما يشهد بذلك القناصل البريطانيون الذين التقوا به ـ مراقب جيد لأحداث العالم وخفايا السياسة الدولية آنذاك. ويعرف أنّ القوى الأوروبية هي التي تملك زمام الأمور في داخل الدولة العثمانية وإيران، فحاول وبكل السبل استمالتهم للمسألة الكردية.

قال الشيخ لممثلي بريطانيا، مراراً وتكراراً، إنّه لا يحمل نوايا عدوانية تجاه نصارى كردستان؛ ففي 2 آب 1880 قال الشيخ لكلايتون:

«رغم أنّني من رعية السلطان إلا أنني أحب أن أكون رهن إشارة بريطانية لأنّني على اتصال بمسلمي الهند وتطورهم في ظل الحكم البريطاني، وإنّني مستعد لتنفيذ أوامر بريطانيا. وإذا توافر لي الدعم من بريطانيا فأنا قادر على إخراج العثمانيين والإيرانيين من كردستان. كما أنّني لا أعترض على تشكيل دولة أرمنية بشرط أن يكون للكرد الحق نفسه؛ وتعهّد لهم في حالة تأسيس الحكومة الكردية فإنّه يحسن معاملتهم ويسمح لهم ببناء الكنائس بكل حرية، ويضمن لهم حرية العقيدة وسلامة ممتلكاتهم»[41].

وكان الشيخ يعرف جيداً أنّ بريطانيا مستاءة من الحروب القبلية الكردية عبر الحدود العثمانية الإيرانية، التي كانت تخلق توتراً في العلاقات البريطانية الروسية، فتعهّد الجيش بإنهاء تلك الحالة وإشاعة الأمن والاستقرار في المنطقة. وخاطب الشيخ عبيد الله القنصل آبوت قائلاً: «إذا لم أستطع إدارة الحكومة بقدرة وكفاءة، وضمان العدالة للجميع فلتحاكمني لجنة أوروبية»[42]. كما خاطب الشيخ عبيد الله الحكومة الروسية باللهجة الدبلوماسية نفسها من خلال قنصلهم في أرضروم. أكّد الشيخ من خلال ممثليه إلى القنصل الروسي

(41) FO 78/8094 Kochannes August2, 1880 E. Clayton Vice Consul at Van.

(42) ميرزا عه زيز، م. س. ص 69-70.

أنّ الدولة العثمانية أصبحت غير قادرة على حفظ السلام في المناطق الحدودية والحفاظ على أرواح وممتلكات الكرد. وقال الشيخ: «إنّ روسيا هي جيران الكرد، وأنّ الكرد ملزمون ببناء علاقات أقوى معها من التي عندهم مع بريطانيا»[43].

أسباب الانهيار المفاجئ لانتفاضة الشيخ عبيد الله

هناك أسباب عديدة لانهيار حركة الشيخ عبيد الله وأهم تلك الأسباب هي صراع القوى الأوروبية من أجل النفوذ داخل الدولة العثمانية وإيران، التعاون الإقليمي بين إيران والدولة العثمانية على حساب الكرد، طبيعة الشيخ عبيد الله وسوء تقديره لقوة كلّ من الدولة العثمانية وإيران، وأخيراً اعتماده على الشيوخ ورؤساء الكرد خارج الطريقة النقشبندية.

يقول الأستاذ صالح أمين: «إنّ الانهيار المفاجئ لحركة الشيخ يعود إلى عدم درايته بحرب العصابات، وقيامه بطلب من رجاله بالعودة إلى بيوتهم. كان من الممكن أن ينسحب الشيخ إلى الجبال الوعرة في المناطق الحدودية»[44].

إنّ عدم لجوء الشيخ عبيد الله إلى حرب العصابات فعلاً مسألة محيرة. علماً أنّ للنقشبندية في ذلك الوقت تراثاً غنياً ومعاصراً في الجهاد، على شكل حرب العصابات. كان الشيخ شامل الداغستاني يقود حرب العصابات لثلاثة عقود (1834 ـ 1859) ضدّ القوات الروسية المحتلة لداغستان والشيشان. علماً أنّ الشيخ شامل كان على صلة وثيقة بالشيخ طه والد الشيخ عبيد الله. وفي هذه الفترة نفسها كان الأمير عبدالقادر الجزائري، ابن رئيس الطريقة الصوفية، يقود جهاداً مريراً في الجزائر في الفترة (1832 ـ 1847) ضدّ الفرنسيين. وهو الآخر شنّ حرب العصابات ولمدة 15عاماً بواسطة مريدي الطريقة. السؤال الذي يتبادر إلى الذهن لماذا لم يقلد الشيخ عبيد الله أسلوب جهاد هذين الشيخين، مع أنّه عاش أحداث هذين المجاهدين وأخبارهما في شبابه؟ فلم يكن الشيخ بحاجة

---

(43) صالح ئه مين، م. س. ص180-181.

(44) كوردو عه جم، م. س. ص174.

إلى دراسة حرب العصابات التابعة للحركات الماركسية حتى يفهم معنى حرب العصابات؛ لأنّ حياتي عبدالقادر الجزائري والشيخ شامل تقدمان لنا أروع تراث في الجهاد على طريق الكرّ والفرّ (حرب العصابات). إنّ ما يميّز حركة الشيخ عبيد الله من الحركتين المذكورتين هو أنّ الشيخ عبيد الله سمح لكثير من رؤساء القبائل من النفعيين، وأصحاب المصالح في الانخراط في ثورته.

ويبدو أنّ الشيخ لم يفهم الطبيعة الاستغلالية والنفعية لهذه الشريحة في المجتمع الكردي التي لا تفكر إلاّ بمصالحهما الشخصية والعائلية، والتي تنحاز دائماً إلى جانب القوي في المعارك. وأنّ هؤلاء الرؤساء لم يفكروا إلاّ بتحقيق مكاسب مادية سريعة ولم يكن لهم نفس الجهاد الطويل؛ لذلك فإنّ هروبهم الجماعي، وانخراط قسم منهم في معسكر العدوّ أدّيا إلى انهيار المعنويات في داخل قوات الشيخ عبيد الله. في حين اعتمد عبدالقادر الجزائري والشيخ شامل على مريدي الطريقة الذين أعطيت لهم المهام السياسية والعسكرية، وأنيطت بهم مهمة الجهاد، وقضى الشيخ شامل على كلّ الأعراف والعادات القبلية المؤذية لأبناء القبائل، ودمّر قوة رؤساء القبائل، خاصة المتعاونين مع الفرنسيين.

وكان هؤلاء المريدون يؤمنون بقدرة قائدهم على خلق المعجزات في المعارك، وتشبعوا بروح الجهاد، وكانوا يربطون أرجلهم بالحبال حتى لا يفكروا في الهروب. علماً أنّ الجهاد الجزائري والداغستاني كان يحدث في بقعة جغرافية لا تختلف كثيراً عن بيئة كردستان وعند شعب له نسيج اجتماعي أيضاً قريب من تركيبة المجتمع الكردي.

كما أنّ الشيخ عبيد الله أخطأ في التقليل من قدرة أعدائه، وبالغ في قدرته الذاتية، وانخدع بوعود القناصل البريطانية والمنصّرين الأمريكيين في كردستان. كما رأينا فيما سبق في الرسالة التي بعثها الشيخ عبيد الله إلى الشيخ عبد الله البريفكاني، يقول فيها لم يبق شيء اسمه الحكم العثماني، وأنّ الدولة العثمانية ستنهار وتُوزّع ممتلكاتها قريباً بين القوى الأوروبية. ولكن تفاجأت قواته في الموصل (عمادية) بمقاومة قوية من قبل القوات الموالية للحكومة. وفجأة أنهى الشيخ الجهاد ضدّ الدولة العثمانية في 1879م، وبدأ يوجه أنظاره إلى إيران.

وهنا أيضاً يمكن لنا من تحليلنا لخطبته ـ المارّ ذكرها ـ في نهري قبل هجومه على إيران، إدراك حقيقة أنّ الشيخ لم يتوقع أن تستطيع الحكومة الإيرانية إرسال القوات الكافية لمقاومة قواته. وكما رأينا سالفاً وضع الشاه أضعاف عدد القوة التي كانت تحارب تحت إمرة الشيخ وبأسلحة متفوقة جداً على أسلحة قوات الشيخ.

أضف إلى ذلك أنّ الشيخ لم يفهم جيداً اللغة الدبلوماسية التي كان يخاطبه بها القناصل والمنصّرون، فوقع الشيخ فريسة للصداقة الظاهرية والخداع اللذين كانا يبديهما الدكتور كوجران والقنصل أبوت ونائب القنصل كلايتون. فبينما كان هؤلاء يبدون التعاطف والاهتمام الظاهري بالشيخ كانوا سراً يبعثون بالعديد من التقارير يبيّنون فيها مدى خطورة الشيخ على السلام والاستقرار في داخل إيران والدولة العثمانية. ووضع الشيخ ثقته فيهم وتوقع أن يقوم هؤلاء بإقناع الحكومة البريطانية بتأييده ضدّ الدولة العثمانية وإيران.

كما أساء الشيخ فهم حقيقة موقف الحكومة العثمانية من شنّه الهجوم على كردستان إيران. علماً أنّ العثمانيين في البداية تغاضوا عن مسألة أخذ الشيخ عبيد الله الاستعدادات للهجوم على إيران. لذلك فهم الشيخ السكوت العثماني عنه، في الهجوم على إيران، بأنّه إشارة إلى تأييد العثمانيين له. لذلك ينقل صالح أمين من إحدى رسائل الشيخ في هذا الصدد قوله: «إنّ الأمور تسير بخير، وصلنا مؤخراً أحمد بيك، مستشار السلطان للقيام ببعض المهام السرية في منطقتنا... وإذا لم يكن هناك نفاق وعدم اتفاق بين أهل كردستان ستنتهي الأمور حتماً بخير. كلّ الحكومات المعنية أعطت لنا الحق وعدّوا العجم هم المعتدين»[45]. وأنّ هذا الاعتماد على المنصرين الذين عدّهم الشيخ عبيد الله من حلفائه هو الذي حرمه من أكبر نصر عسكري في أورومية. إنّ تدخّل الدكتور كوجران والقنصل آبوت في حصار أورومية جاء بتخطيط مسبق مع الحكومة الإيرانية التي سبق أن أرسلت قوات لإنقاذ المدينة؛ يقرّ بهذه الحقيقة مستر سبير الذي كان في أورومية في أثناء الأحداث، يقول: «لو وقع الهجوم

(45) كوردو عه جم، م. س. ص174.

ولم يوافق الشيخ على طلبنا لتأخير الهجوم 24 ساعة لسقطت أورومية ووقعت أمور كنا نخاف تبعاتها»[46].

يعدّ تدخل القوى الأوروبية لصالح إيران والدولة العثمانية عاملاً أساسياً في انهيار حركة الشيخ عبيد الله، إنّ سياسة توازن القوى التي كانت تحفظ السلام في أوروبا (والعالم إلى حدّ ما) في القرن التاسع عشر هي التي قصمت ظهر حركة الشيخ عبيد الله، كما سببت من قبل انهيار معظم الحركات الكردية في القرن التاسع عشر. اقتضت هذه السياسة قيام بريطانيا بمنع روسيا القيصرية من التوسع جنوباً داخل الدولة العثمانية وإيران؛ لأنّ القضاء على الدولة العثمانية أو تفككها كانا يعنيان إعطاء روسيا فرصة للسيطرة على مضايق البسفور والدردنيل والخليج الفارسي.

وكان ذلك يعرض المصالح البريطانية في حوض البحر الأبيض المتوسط والهند إلى الخطر؛ لهذا السبب عدّت الحكومة البريطانية أنّ أيّة محاولة لتعكير جو العلاقات بين إيران والدولة العثمانية هي جزء من مخطط روسي لخلق الأجواء التي تمكّنها من استغلالها لمدّ نفوذها، داخل إيران والدولة العثمانية، على حساب المصالح البريطانية لذلك كانت بريطانيا حريصة على حفظ السلام بين إيران والدولة العثمانية. وكما كانت أيضا حَريصة على الحفاظ على وحدة أراضي هاتين الدولتين، وتنظر بعين الريب وعدم الارتياح إلى الحركات الكردية طوال القرن التاسع عشر، لأنّها كانت تعدّها عامل عدم استقرار[47].

إنّ هجوم قوات عبيد الله على كردستان إيران خلق أزمة عالمية. عدّت روسيا الهجوم جزءاً من تخطيط بريطاني ـ عثماني من أجل زعزعة الأوضاع داخل إيران، لأن الحكومة الإيرانية كانت آنذاك على صلة وثيقة بروسيا. أمّا بريطانيا فكانت تشك في كون الحركة من تخطيط عثماني للتملّص من الالتزامات التي فرضتها عليها القوى الأوروبية في اتفاقية برلين 1878، خاصة الفقرات المتعلقة بالإصلاحات الأرمنية؛ وكانت بريطانيا قلقة من قيام الروس

---

(46) The Foreign Doctor, pp. 83-84.

(47) Jwaideh, pt. 1, pp. 266-268.

باستغلال حركة عبيد الله، لزيادة نفوذهم داخل إيران، وحتى الانضمام إلى إيران في صدّ الهجوم الكردي، واستغلال الروس الفوضى في المناطق الحدودية لضمّ أراضٍ عثمانية جديدة في شرق الأناضول إلى ممتلكاتهم.

حاول ناصر الدين شاه إقناع الروس بأنّ الدولة العثمانية حرّضت الكرد للثورة لخلق أزمة في المنطقة، لحرمان الروس من المكاسب التي حققوها في الحرب العثمانية ـ الروسية الأخيرة ممثلة في اتفاقية برلين، ومن الجدير بالذكر أنّ تلك الاتفاقية أعطت روسيا حقّ الاحتفاظ بالأراضي العثمانية التي احتلتها في الشرق خاصة أرداهان، وقارص، وباطوم. فضلاً عن حقها في التدخل لصالح الأرمن والنسطوريين في كردستان. علماً أنّ الدولة العثمانية لم توافق على تلك الاتفاقية إلا بعد الضغط الكبير الذي مارسه جورج اغناتيف، السفير الروسي في استنبول، والمذكرة التي قدمتها الدول الأوروبية التي خيرت الدولة العثمانية المهزومة في الحرب بين التوقيع على اتفاقية برلين أو مواجهة حرب روسية جديدة عليها وحدها.

كانت معارضة الدولة العثمانية على اتفاقية برلين منبثقة من تجربتها التاريخية في الولايات العثمانية الأوروبية في البلقان حيث تدخلت الدول الأوروبية أولاً بحجة الإصلاحات، ثم قامت بدعم تلك الشعوب بالانفصال من الدولة العثمانية، ونشرت صحيفة «بيرخ» الروسية مقالاً مفصلاً عن حركة الشيخ عبيد الله، ادّعى فيها صاحب المقال أنّ إثارة الكرد في شرق الأناضول ضدّ إيران وروسيا هي سياسة عثمانية معروفة. إذ سبق أن وظف العثمانيون مسألة الألبان واستعملوها للحيلولة دون حصول مونتينغره على الاستقلال[48].

وهناك سبب آخر للمعارضة الروسية القوية لحركة الشيخ عبيد الله، وهو سبب يعود وفق تصور الأستاذ جويدة لاعتبارات الوضع الداخلي لروسيا القيصرية. . . يقول جويدة: «إنّ روسيا قد خرجت لتوّها من حرب ضد الشيخ شامل ومريديه؛ وكانت تلك الحرب مكلفة جداً لها، وعُدّت حركة الجهاد التي

---

(48) ميرزا عه زيز، م. س. ص33؛ «Kurdish Nationalist Movement», pt. 1 pp. 274.

أعلنها الشيخ عبيد الله إحياء من جديد لتراث الصوفية المجاهدة، والتي كانت روسيا تخاف من اندلاعها في قفقاسيا من جديد[49].

وأخيراً، كان الإيرانيون يروّجون شائعات مفادها أنّ الدولة العثمانية التي فقدت ممتلكاتها في البلقان تحاول إثارة مسألة وحدة مسلمي السنة، وتخليصهم من الحكم الشيعي في إيران، والاستعمار الروسي في ولايات آسيا الوسطى وقفقاسيا، وتحاول إلحاق أذربيجان وكردستان من خلال حركة الشيخ عبيد الله، كخطوة أولى ضمن تلك السياسة.

كانت الحكومة البريطانية هي الأخرى قلقة من تبعات حركة الشيخ عبيد الله. ففي البداية كانت الحكومة البريطانية، وخاصة سفيرها في استنبول مستر كوشن، والقنصل آبوت في تبريز، تعتقد أنّ الحكومة العثمانية هي وراء انتفاضة الشيخ عبيد الله من أجل تفادي التزاماتها المنصوصة عليها في اتفاقية برلين. اعتمد المسؤولون الإنكليز في الدولة العثمانية على تقارير المصادر الأرمنية في هذا الموضوع. حيث كتب مسيو كريميان، وهو شخصية أرمينة مهمة في كردستان، تقريراً في حزيران عام 1880، أي قبل شهر من اجتماع رؤساء الكرد في نهري التي أعلنت ولادة جمعية رؤساء كردستان، ذكر فيه أنّ بعض الشخصيات الكردية وبتشجيع من الحكومة العثمانية سيشكلون قريباً جمعية كردية لإثارة المسألة الكردية حتى تضيع المسألة الأرمنية»[50].

ويضيف مسيو كريميان في تقريره:

«ليس هناك أدنى شك في أنّ الحكومة العثمانية هي وراء الجمعية الكردية لإثارة المسألة الكردية للقضاء على المسألة الأرمنية، إنّ هذه الجمعية هي انعكاس للسياسة العثمانية وامتداد لها، إنّ الشيخ عبيد الله يقودها اسماً؛ أما الرئيس الفعلي، فهو بحري بيك ابن الأمير بدرخان بيك المقرب من الحكومة العثمانية. علماً أنّ بحري بيك قد استخدم نفوذه والهدايا والمال حتى التهديد

---

(49) Kurdish Nationalist Movement, pt. 1. pp. 274-275.

(50) Enclosure in No. 6, Letter from Monseigneur Krimian to the Armenian Patriarch, Van June 20, 1880, Turkey, No. 5, (1881), pp. 6.

لترغيب الكرد ليس فقط في الدولة العثمانية، بل الكرد في إيران لدعم الجمعية[51].

وفي تقرير آخر كتبه مستر كوشن بعد شهر من كتابة التقرير الذي مرّ ذكره يقول فيه: «ليس هناك دليل قاطع على تورّط الدولة العثمانية في التمرد الكردي ولكن هناك دوائر سياسية في القصر لها يدٌ خفية في تحريك الأحداث في كردستان». ويؤكّد القنصل آبوت ما كتبه مستر كوشن إذ يكتب: «أنّ بعض الدوائر المحافظة في الحكومة العثمانية هي التي تدعم حركة الشيخ عبيد الله لإثارة التعصّب الإسلامي ضدّ الدول الأوروبية»[52].

أما ميجر تروتر، القنصل في أرضروم، فيقول: «إنّ الادعاء بتورط الكرد مع العثمانيين في حركة الشيخ عبيد الله ما هو إلا ادّعاء بنيٌّ على التأييد الذي تحظى به حركة الشيخ عبيد الله في صحافة استنبول[53].

أمّا مستر ثومسون السفير البريطاني في طهران، فيقدم سبباً آخر للشكوك البريطانية، ويعتقد أنّ الحكومة قد لا توافق على الدعم الذي يقدمه بعض الضباط الصغار لحركة الشيخ سراً[54]. إنّ قيام الشيخ بإرسال رسائل إلى رؤساء الكرد والادعاء فيها بأنّه مدعوم من قبل السلطان كان عاملاً آخر ساعد على وجود قناعة عند بعضهم بكونه مدعوماً من الدولة العثمانية حقيقةً[55]. وقد كتب والي حكاري إلى الباب العالي قائلاً: إنّ الشيخ عبيد الله ينشر هنا بين الكرد ادعاء كونه مدعوماً من قبل السلطان نفسه «ولا يأتمر إلا بأمر السلطان»[56].

اتهمت كلّ من الحكومة البريطانية وإيران الحكومة العثمانية بالتواطؤ مع الشيخ عبيد الله، وذلك لعدم اتخاذ الحكومة الأخيرة إجراءات صارمة في هذا

(51) In No. 6, Letter from Monseigneur Krimian to the Armenian Patriarch, Van June 20, 1880, Turkey, No. 5, (1881), pp. 6-7.

(52) ميرزا عه زيز، م. س. ص 44-45.

(53) Jwaideh, pt. 1, pp. 241.

(54) ميرزا عه زيز، م. س. ص136-137.

(55) المرجع ذاته، م. س. ص134.

(56) Y. A. Res/1299 H Shawal 7 (August 21, 1882).

المضمار، أولاً: لعدم قيامها باتخاذ الإجراءات الكفيلة لمنع قوات عبيد الله من العبور إلى إيران. وثانياً لعدم اتخاذها الاحتياطات اللازمة لاعتقال عبيد الله حال عودته إلى حكاري. يقول الإيرانيون إنّهم طلبوا في العديد من المناسبات إلى الحكومة العثمانية بوضع قدر كاف من القوات في الحدود لمنع هروب عبيد الله وأنصاره الذين تلاحقهم القوات الإيرانية في تشرين الثاني عام 1880. علماً أنّه في آب عام 1880، أي قبل دخول قوات الشيخ عبيد الله إلى إيران بأيام، التقى مستر كوشن السلطان عبدالحميد وبيّن له أنّ معلوماته تفيد بأنّ الشيخ عبيد الله ينوي القيام بحركة مسلحة ضدّ إيران، وطلب إليه اتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع ذلك، ولكن دون جدوى[57]. ولكن الحكومة العثمانية نفت نفياً قاطعاً من جانبها تورطها في حركة الشيخ عبيد الله، وادّعت الحكومة في البداية بأنّه ليس للشيخ عبيد الله دورٌ في الانتفاضة الكردية، وأنّه ليس من الإنصاف إلزام الشيخ بجرم أبنائه وأحفاده. علماً أنّ الشيخ في بداية الانتفاضة أصدر بياناً قال فيه إنّ نواياه سلمية تجاه الحكومة وإنّه ليس له دور بما يقوم به أبناؤه[58]. ويبدو أنّ الحكومة العثمانية حاولت في البداية تبرئة ذمة الشيخ من دوره في الانتفاضة من باب رفع الحرج عن نفسها؛ لأنّ الشيخ كان من رعايا الدولة العثمانية. طلبت إيران والقوى الأوروبية، في العديد من المناسبات، من الحكومة العثمانية اتخاذ بعض الإجراءات ضدّ الشيخ عبيد الله ولكن دون جدوى.

ولكن في المراسلات الداخلية بين الباب العالي والسلطات المحلية في كردستان يصف المسؤولون العثمانيون الشيخ عبيد الله بـ «الشرير» و«الوغد»، و«ذي الأفكار النجسة». ويقولون إنّ حركته ذات تبعات خطرة على الدولة العثمانية. وأصدر الباب العالي بإيعاز من السلطان نداءات إلى الكرد بعدم تصديق الشيخ عبيد الله في زعمه بكونه مدعوماً من السلطان[59].

ولكن يمكن أن نلاحظ في تقرير كابتن كلايتن الصادر في 5 تشرين الأول

---

(57) ميرزا عه زيز، م. س. ص 6-7، 46-47.

(58) ميرزا عه زيز، م. س. ص 110-111.

(59) Res. Y. A 1297/11/9 848 Teleg. August 18, 1880: Teleg. 30 Aylul, 1296, (September 16, 1879).

1880 عن أحداث الانتفاضة أنّ السلطات العثمانية المحلية في حكاري لم تكن في موقف تستطيع فيه منع الكرد في كردستان ـ تركيا من الاشتراك في حركة الشيخ عبيد الله لسببين؛ أولاً: إنّ الشيخ كان يسيطر على أنحاء الولاية كافة في حكاري، قبل الأحداث سيطرة تامة. وثانياً: إنّ قوات الجيش والضبطية العثمانية في حكاري كانت في إضراب شامل؛ لأنّها لم تستلم رواتبها منذ فترة طويلة، وكانت ترفض إطاعة الأوامر. ومما زاد استياء الضبطية والجيش هو وجود غلاء فاحش ومجاعة في المنطقة[60].

يتبيّن من هذا العرض أنّ الاتهامات الموجهة إلى الحكومة العثمانية بصدد دورها في حركة الشيخ عبيد الله كانت اتهامات جدية، ليس من السهولة تجاهلها وأنّها كانت تشكّل معضلة غير يسيرة لفهم حقيقة الأحداث. وتعامل معها المسؤولون الإيرانيون والبريطانيون والروس المعاصرون للأحداث وكأنها حقيقة. ولكن القسم اليسير من الوثائق العثمانية التي اطلع عليها الكاتب في دار الوثائق العثمانية في استنبول لا تؤيد تلك الشكوك حول وجود تواطؤ بين الشيخ عبيد الله والدولة العثمانية.

وقد يجد باحثون آخرون وثائق أخرى في المستقبل تبيّن حقيقة العلاقة بين الشيخ والحكومة العثمانية؛ وأنّ هناك عدّة احتمالات لشرح موقف الحكومة في عدم اتخاذها موقفاً جدياً لمنع عبور القوات الكردية إلى الأراضي الإيرانية؛ أولاً: من المعقول جداً ألاّ يكون عند القوات المحلية في كردستان القدرة على منع ذلك، كما ادّعى أحد التقارير البريطانية والذي سبق ذكره؛ وكما أنّه من المعقول أيضاً أن تكون الحكومة العثمانية من البداية على علم بخطط الشيخ عبيد الله للقيام بهجوم على كردستان ـ إيران، ولكنها فضلت أن تتغاضى عنها، لأنّها كانت وسيلة للتخلص من ضغط الحكومات الأوروبية لتنفيذ بنود اتفاقية برلين، خاصة تلك البنود ذات العلاقة بالحقوق الأرمنية في كردستان ـ تركيا، وشعرت الحكومة العثمانية بالمرارة تجاه الحكومة البريطانية لعدم قيامها بدورها في الحفاظ على المصالح العثمانية في شرق الأناضول، كما اتفقتا عليها سراً

(60) ميرزا عه زيز، م. س. ص41.

في الاتفاقية السرية الموقعة بين الطرفين بعد اتفاقية برلين. والجدير بالذكر أنّ الدولة العثمانية قد أخذت تعهداً من بريطانيا بالضغط على روسيا بالانسحاب من آرداهان وقارص وباطوم في شرق الأناضول. ولا يستبعد أن يكون السلطان عبدالحميد قد اتفق سراً مع الشيخ عبيد الله للقيام بالهجوم على إيران وإلحاق كردستان ـ إيران السنية بالدولة العثمانية، من أجل اعتبارات تنفيذ فكرة الجامعة الإسلامية التي كان يؤمن بها السلطان عبدالحميد، أو من أجل منع الأرمن من بسط سيطرتهم على الكرد، حسب ما كانت تخطط له القوى الأوروبية.

ولكن مهما كان دور الدولة العثمانية الحقيقي في الأزمة، إلاّ أنّ إيران تعاملت معها بكل جدية وهدّدت بعبور الأراضي العثمانية، وإشعال حرب عثمانية ـ إيرانية جديدة، وهذا ما كانت تخافه بريطانيا كثيراً، لأنّ ذلك كان يضر بمصالحها في المنطقة. وقال مستر تومسون إنّ هذا الصراع له بعد عالمي وإنّ القوى الأوروبية لا تستطيع أن تقف موقف الحياد وعدم الاكتراث، لذلك فطيلة فترة الانتفاضة الكردية كان هناك خط ساخن للاتصالات بين بيترسبورغ (عاصمة روسيا القيصرية) ولندن لتفادي وقوع سوء فهم بين الدولتين الذي كان من الممكن أن يؤدي إلى حرب بينهما. واستطاعت القوتان الأوروبيتان، أخيراً، بلورة موقف لاحتواء الصراع، وإجبار إيران والدولة العثمانية على حلّ الأزمة بطرق دبلوماسية وتعاون إقليمي ضدّ الكرد. فكانت إزالة الشيخ عبيد الله من المناطق الحدودية ونفيه إلى الحجاز ثمرة هذه الجهود[61].

أجبرت حركة الشيخ عبيد الله كلاّ من إيران والدولة العثمانية على الإقدام على مجموعة من المساومات الإقليمية، وإنّ وقوف روسيا الحازم والمؤيد لإيران بإعلان ذلك صراحة في أثناء الأزمة بأنها سترسل قوات للمشاركة مع الجيش الإيراني إذا اقتضت الحاجة، وإرسالها قوات إضافية إلى المناطق الحدودية لتكون في موقف تمكّنها من التدخل السريع، عزز من نفوذها عند الشاه. وأعلن الأخير عن تنازله عن بعض المسائل التي كانت مثار خلاف بين

(61) Jwaideh, pt. 1, pp. 280-283.

روسيا وإيران في آسيا الوسطى وقفقاسيا[62].

كما أقنع سفيرا بريطانيا في كلّ من طهران واستنبول الدولة العثمانية وإيران بتوقيع بروتوكول خاص لحلّ الأزمات والمشاكل الناجمة عن قيام القبائل الكردية بغزوات قبلية عبر الحدود. واتفقت الدولتان أيضاً على تفاهم لمنع رؤساء الكرد، من الطرفين، من الحصول على الحماية واللجوء السياسي. وشملت الصفقة توقيع إيران على بروتوكول للملاحة في نهر كارون الذي كانت بريطانيا تطالب به منذ فترة وتعطي العثمانيين امتياز استعمالها للتجارة[63]. واضطرت إيران إلى عدم الإصرار حول تنفيذ بند رقم 60 من بنود اتفاقية برلين الخاصة بإعادة منطقة قوتور من سيطرة الدولة العثمانية إلى إيران[64].

خلاصة البحث

تعدّ حركة الشيخ عبيد الله كباقي الحركات الكردية، ردّ فعل للمحاولات العثمانية باسم الإصلاحات بغية القضاء على الحكم المحلي الكردستاني، وكانت الحركة إلى حدٍ غير قليل أيضاً محاولة للدفاع عن المصالح الكردية في وجه فساد الإدارة العثمانية وازدياد النفوذ الغربي ومحاولة فرض الهيمنة الأرمنية على كردستان.

كما أنّ الحركة استفادت من تراث الطريقة النقشبندية في ربطها بين الدفاع عن الإسلام والمصالح الكردية، وهو ما نطلق عليه كوردايه تى (وليس الفكر القومي الكردي). ويُعَدّ الشيخ عبيد الله بحق رائداً للكوردايه تى، لأنّه وضع خلاص الكرد مع خلاص الإسلام في كفة واحدة. كانت محاولة الشيخ لتأسيس كردستان مستقلة، ومحاولاته المستمرة لكسب تأييد القوى الأوروبية وعلى أسس براغماتية، من ضمنها استعداده لتغيير ولائه من الحكومة العثمانية للحكومة البريطانية، يبيّن عمق إدراكه لموازين القوى العالمية وتأثيره في الساحة الكردستانية.

---

(62) صالح ئه مين، م. س. ص 188، ميرزا غه زيز، م. س. ص31.

(63) FO 60/446 No. 34 Tabreez, August 29, 1882, FO 60/447 memo by Mirza Muhsin Khan, dated 6 Th July 1881.

(64) صالح ئه مين، ص 191 .

كان للشيخ عبيد الله نظرة شمولية للكرد كشعب، ولم يتردد في تأكيد هذه الحقيقة (في طلبها لبناء دولة كردستان المستقلة والمتحدة) بخلاف معظم الأحزاب العلمانية التي لها نظرة تجزيئية والتي تسبغ الشرعية على الواقع المجزأ لكردستان. ويكمن سرّ قوة الشيخ عبيد الله في شخصيته الكارزماتية التي أدّت إلى التفاف الجماهير الكردية حوله، وبذلك أصبحت حركته بحق حركة جماهيرية وكردستانية. ولكن الشخصية الكارزماتية في الحركة الكردية في خلال القرنين التاسع عشر والعشرين أصبحت أيضاً معولاً لهدمها: فحالما انتهى أو أُسر أو قُتل القائد انتهت الثورة معه. لذلك فإنّ الحركة الكردية بحاجة إلى مؤسسات جماهيرية (وليست نخبوية أو دكتاتورية) تستطيع أن تدير الصراع مع الأعداء بأسلوب ديمقراطي (شوروي). إنّ النهج الذي بدأ به الشيخ عبيد الله كان سابقة مهمة في الحركة الكردية، ومهد الطريق لظهور الشيخ عبدالسلام البارزاني والشيخ محمود الحفيد والشيخ سعيد بيران وقاضي محمد وملا مصطفى البارزاني.

■ ■ ■

FO/146

1882/12/7 Letter

«محاولة هروب الشيخ عبيد الله»

يسعدني أن أعلمكم عن نبأ محاولة هروب الشيخ عبيد الله، وأن القوات العثمانية أعادت اعتقاله من جديد، وقد تأكد عندنا أنّ الشيخ واثنين من أبنائه في طريقهم إلى الموصل في حراسة القوات العثمانية، وحتى أستطيع أن أعرف الحقيقة وسط الكثير من الغموض وتضارب الأنباء، قررت إرسال ميرزا جواد خان إلى حكاري، لتقصّي الحقائق والاتصال بموسى باشا القائد العسكري هناك.

إنّ تقرير ميرزا خان الذي تؤكده رسائل موسى باشا ومصطفى باشا (القائدين العسكريين العثمانيين في حكاري ـ المؤلف) يعطي لنا التفاصيل التالية:

بعد سلسلة من المماطلات والمحاولات المتعمدة لتأخير سفره إلى الموصل، أخيراً وافق الشيخ عبيد الله على مصاحبة كامل بيك، مبعوث السلطان الخاص إلى الشيخ، مع مجموعة من الجنود في السفر إلى الموصل. وحال وصولهم إلى شبتان؛ وهي منطقة مأهولة بالقبائل الكردية الموالية له، حاول الشيخ عبيد الله بحجة مرض زوجته وأعذار أخرى التوقف عن السفر، على أمل أن ينضم الكرد في المنطقة للثورة على الحكومة وإنقاذه من الأسر.

وحين تبيّن لكامل باشا أنّ الشيخ عازم على عدم مواصلة السفر إلى الموصل، هدّده باتخاذ إجراءات صارمة بحقه، وهذا ما دفع الشيخ إلى الطلب من رؤساء القبائل في المنطقة باعتقال كامل باشا وسليمان باشا. وفي هذه الأثناء حاول ابن حسن بيك (أحد أتباع الشيخ عبيد الله) في المنطقة قتل كامل باشا بضربه بالرمح الذي مزق معطفه، ونجا من المحاولة بأعجوبة، ولم يصب بأذى. وهكذا أصبح الضباط والجنود الترك البالغ عددهم مئة جندي أسرى لدى الشيخ، وقبل أن يسمع عبدالقادر ابن الشيخ عبيد الله بما حدث في شبتان، ويرسل قوة كردية لمساعدة والده، قام كامل بيك بإعطاء رشوة لاثنين من الكرد في شبتان، وأرسلهما إلى موسى باشا ومصطفى باشا يخبرهما بما حدث، ويطالب بإرسال قوة عسكرية فورا إلى المنطقة، وفي هذه الأثناء بدأ الشيخ عبيد الله يأخذ الاستعدادات لثورة كردية جديدة ويتصل بالقبائل من أجل هذا الغرض. ولكن القوات العثمانية وصلت على الفور إلى المنطقة وأبقت الحصار على شبتان والشيخ عبيد الله...

قامت القوات العثمانية بضرب شبتان بالمدافع وقتلت زهاء 200 من قوات الشيخ عبيد الله. وهذا ما دفع الشيخ عبيد الله إلى إرسال أحد أتباعه إلى خارج القلعة رافعاً الراية البيضاء، ومطالباً قبول عرض الشيخ بالاستسلام. وبعد فترة وجيزة تقدّم حسين باشا

ـ أحد ضباط الجيش ـ باتجاه القلعة وعند خروج الشيخ عبيد الله مطالباً الاستسلام؛ بصق حسين بيك في وجه الشيخ، وسحبه من رأسه بقوة، وطلب إليه أن يقف وسط مجموعة من الجنود لإهانته.

قام حسين باشا بإطلاق سراح كامل بيك، والتفت إلى الشيخ عبيد الله، وشتمه، قائلاً: «يزيدي» و«خنزير»، إلا أنّ الشيخ التفت إلى كامل بيك، وطلب إليه أن يساعده، فقال الأخير إنّه تحمل حتى الآن الكثير من اللوم لكرمه وحسن معاملته للشيخ. وقال للشيخ إنّ تصرفاته مخزية، ولم يكن عنده أدنى استعداد للعفو عنه، وشتم الشيخ قائلاً إنّه أسوأ من الخنزير. وجرى اعتقال محمد الصادق ابن الشيخ، وصادرت القوات العثمانية حمولة من 300 بغل عائدة للشيخ عبيد الله، كما جرى نهب ممتلكات أهل شبتان. واعتقل ابن حسين بيك الذي حاول قتل كامل بيك قبل فترة بالرمح. واعتقل وسجن ملا أحمد، أحد العلماء الذي كان يدرّس أبناء عبيد الله الشرع، والإمام في أحد المساجد في نهري. كما جرى ربط رجلي الشيخ عبيد الله ويديه، ووضع فوق حمار وأرسل بحراسة قوة عثمانية إلى الموصل، وجرى أيضاً اعتقال وهاب أحمد بدرخان، رئيس عشيرة كردية وجموع من اتباع الشيخ. ولما سمع الشيخ عبيدالقادر بما حصل لأبيه اضطر هو الآخر للاستسلام، وطلب إلى أنصاره التفرق، فاعتقل الأخير، وأرسل مع أبيه إلى الموصل. وهكذا عاد موسى ومصطفى باشا إلى وحداتهما العسكرية بعد أن أعطيت مهمة نقل الشيخ وأهل بيته إلى قوة عسكرية كافية لضمان وصولهم بأمان إلى الموصل.

والآن يكون الشاه في إيران سعيداً جداً بسماع الخبر، ويجب أن تعاد الأمور إلى مجاريها الطبيعية بين البلدين. وعليّ أن أذهب إلى تبريز لأقوم ببعض الواجبات هناك.

توقيع/ميرزا جواد خان

■ ■ ■

لقاء تاريخي فريد مع الشيخ عبيد الله النهري

FO60/441

وزارة الخارجية، رقم الملف 60/441

رقم الوثيقة 23، سري للغاية

تبريز 1881/10/1

سيدي ايرل أوف كرانفل

سبق أن أشرت في المذكرة رقم 27 إلى موضوع الشيخ عبيد الله، حيث كان لي شرف المراسلة معكم في العام الماضي حول نفس الموضوع. بسبب وجوده حالياً في استنبول، وبكون موضعه يحظى حالياً بأهمية كبرى في الأوساط السياسية، أردت أن أكتب لكم هذا المحضر الوجيز للقاء الذي جرى بيني وبين الشيخ المذكور في العام الماضي، وسأتطرق فيه إلى النقاط المهمة التي دار الحديث حولها، مع مقدمة موجزة فيها وصف للشيخ عبيد الله وشخصيته، أرجو أن يكون جديراً باهتمامكم.

حين تركت أرومية في العام الماضي ماراً بالمنطقة الكردية عبّر ممثلو الشيخ عبيد الله الذين التقيت بهم، عن استعداد الشيخ لتوفير حماية خاصة لي أثناء مروري في المنطقة الحدودية، لذلك لم أر بدّاً من التوجه إلى معسكر الشيخ لاستلام قوة الحماية المخصصة لي. وكان أيضاً من الأدب واللياقة أن أزور الشيخ شخصياً في خيمته، وأشكره مقدماً على اهتمامه بسلامتي.

يبدو أنّ الشيخ كان يزمع تحويل هذه الزيارة إلى ساعة كاملة من الحوار السياسي، بيني وبينه. وأنا لم أكن مهيئاً لذلك.

ولكن حالما وصلت إلى خيمته أمر بخروج جميع من حوله وبقينا وحدنا في المخيم. أقر بأنني اندهشت كثيراً حين وقعت عيناي عليه، لأنه لم يكن ذلك الشخص الذي أراد الكتّاب الزرق أن يصوروه للناس. ورغم التعب ونوائب الدهر التي نزلت عليه والبادية على وجهه الوسيم، فان نعومة ملامح وجهه والرقة التي تشع من عينيه الزرقاوين الثابتتين تجعلان المرء، وإن لم يكن ذا حس مرهف، أن يبهر بشخصيته الجذابة.

إنّ الإرهاق وآثار المرض الظاهرة على بدنه النحيف لم يستطيعا أن يثنياه عن عزيمته، وهذا يدل على قوة شخصية هذا الشيخ الذي شاهد الكثير، وأصبح له شأن كبير في كردستان، ولكن فمه، خاصة فكّه الأسفل الكبير يوحي أحياناً بالرهبة مقارناً بعينيه الموحيتين بالرأفة والحنان. كان الشيخ متوسط القامة؛ والناظر إلى وجهه يتخيل أن الشيخ لم يتجاوز الخامسة والأربعين، وربما كان عمره أكبر من ذلك بكثير. كانت لحيته الخفيفة مصبوغة بصبغ أسود. وإنّ الانطباع الذي تركه فيّ الشيخ عبيد الله هو أنه كان رجلاً ذا إرادة وتصميم قويين وله قدرة فائقة على التأثير في الآخرين وتحريكهم من أجل أهدافه.

كان الشيخ يتقن الفارسية والتركية، ولكن آثار اللغة الأم الكردية ظاهرة في حديثة، كما كان له اطلاع واسع على اللغة العربية.

أخبرني الشيخ بأنه فرح كثيراً حين وصل أورومية، وعلم بوجود ممثل لجلالة ملك الحكومة البريطانية في المنطقة، أعتبر ذلك فرصة للتعبير عن مشاعره، والأهداف الكامنة وراء غزوه للأراضي الإيرانية، والتي كانت بدوافع نبيلة، حسب ما قاله الشيخ.

فأجبت قائلاً إنني سعيد بالتعرف إليه؛ لأنني سمعت الكثير عنه، ولم أتوقع أنني سأحظى باللقاء الشخصي به، فقد عبرت عن امتناني وتقديري لما أبداه لي من الكرم، خاصة قبوله وساطتي، نيابة عن المدنيين النصارى السريان القرويين الذين نهبهم أنصار الشيخ، وأيضاً قبوله بإعادة الأموال التي نهبت، ثم سألت الشيخ عن برنامجه فأجاب بأنه يريد إعادة تنظيم كردستان وتوحيدها تحت حكمه إمارةً مستقلة. وقلت متسائلاً، وكيف يفكر الشيخ في تنفيذ هذه الفكرة، وليس له حجة في ثورته ضد إيران أو تمرده على تركية؟ فعلق الشيخ قائلاً: «إن الحكومتين الإيرانية والعثمانية أساءتا معاملة الكرد». أما بالنسبة للحكومة العثمانية فإنها لم تقدّر حسن نواياه، وادعى الشيخ أيضاً أن كردستان تحتاج إلى إدارة تحكمها بقبضة حديدية، وليس هنالك شخص يفهم هذه الحقيقة أكثر منه. وهنا قلت للشيخ: إنه مقدم على مسألة في غاية الخطورة. وسألته فيما إذا كان ينوي تأسيس إمارة مستقلة عن الدولة العثمانية، أم أنه يهدف إلى مجرد جمع المناطق الكردية تحت إدارة واحدة من أجل القضاء على الفوضى، وإيجاد نوع من الأمن والاستقرار في المناطق، ويكون هو على رأس هذا النظام الإداري، ومسؤولاً أمام السلطان في ضمان حسن الإدارة وجمع الضرائب؟ فرد الشيخ على هذا السؤال قائلاً: إنّه ليس هناك من يشك في ولائه للسلطان، ولكنه كان لا ينظر إلى المسؤولين في إقليم كردستان بعين الرضى. وإنما هو على قناعة بأنه آن الأوان للقيام بعمل ما لصالح كردستان، فالشيخ يحب شعبه ويرى أن هناك حاجة ماسة في إصلاح أحوالهم. صحيح أنّ الكرد غير متعلمين ولا يحبون الانضباط، ولهم ميل إلى الفوضى، إلا أنّ الشيخ عبيد الله أراد إصلاح هذه الأمراض الاجتماعية، ليضع الشعب الكردي في مكانة تؤهله لحياة اجتماعية كريمة تليق بإنسانيته. ثم أضاف الشيخ قائلاً: يعامل الكرد في إيران معاملة مخزية، من الإعدام والقتل والاضطهاد والقسوة المتناهية، فضلاً عن كل ما يتصوره المرء من سوء المعاملة التي تعد من مميزات الحكم الإيراني في كردستان. ولم تقدم الحكومة الإيرانية على أية إجراءات لاستمالة العشائر الكردية، وإنها قد أثارت ضغينة الكرد إلى حد كبير.

رغم أنني أتفق مع الشيخ في آرائه في هذه المسائل، إلا أنني تريثت واضطررت إلى السكوت. ثم أضاف الشيخ أن منطقة هوجا الواقعة ضمن الحدود التركية، كانت في الماضي، معرضة إلى حملات سلب ونهب من قبل عشائر شكاك، والعشائر الكردية الأخرى في المنطقة الحدودية، ولم تقم الحكومة الإيرانية باتخاذ أي إجراء للحد من هذه

الحملات، وكذلك لم يسمح للشيخ بالقيام بعمل ما للدفاع عن العشائر المتضررة داخل الأراضي العثمانية. أضاف الشيخ أن عشائر الشكاك مصدر قلق في المنطقة؛ ليس للعشائر التابعة للشاه في سلماس فحسب، بل إنها قامت باعتداءات مماثلة ضد العشائر الأخرى في منطقة الباغ (حكاري ـ المؤلف)، فمثلاً قامت بالهجوم على الأرمن ضمن الأراضي العثمانية، وارتكبت جرائم لا يمكن وصف بشاعتها؛ إذ نشرت الخراب في أراضٍ شاسعة من المنطقة الحدودية، وإن الحكومة الإيرانية لم تقدم التعويضات المطلوبة للمتضررين. وادّعت حكومة الشاه أنها بعثت بحملة تأديبية ضد رئيس قبيلة الشكاك، ولكنها في الواقع لم تقم بأي شيء، حيث حصل المسؤولون الإيرانيون في أذربيجان على رشاوى كبيرة من الشكاك، وأعطوا الشاه تقريراً كاذباً مفاده أنهم عاقبوا رئيس الشكاك. ولكن في الواقع أنّ هؤلاء المسؤولين منحوا عباءة الشرف للشخص المذكور، ويعطي المسؤولون في المناطق الحدودية تقارير كاذبة عن استتباب الأمن في المنطقة.

لذلك ادعى الشيخ عبيد الله بأنه عبر الحدود إلى الأراضي الإيرانية من أجل إيقاف هذه المظالم، التي كانت تتعرض لها العشائر الكردية، القاطنة في المنطقة الحدودية. وادعى عبيد الله أيضاً بأنّ له الطاعة الكاملة للسلطان. وبعدها سألت الشيخ فيما إذا كان ينوي توسيع ثورته لتشمل كردستان التركية، وحذّرته من مغبّة هذا العمل ونصحته بإلحاح بالانسحاب من الأراضي الإيرانية، عبر طريق ميركور (ميركهوهو ـ المؤلف) والانسحاب إلى موطنه الأصلي. وردّ الشيخ قائلاً: إنّ كلمة واحدة من الحكومة البريطانية كافية بإقناعه لسحب جميع قواته من الأراضي الإيرانية. ولكنني ذكّرته بأنّ عملياته الحربية وضعتني في موقف لا أستطيع التوسط بأي وسيلة مع حكومة جلالة ملك بريطانيا، أو حتى مع ممثل حكومتي في طهران. وبينّت له أيضاً أنه ليس لي الصلاحية لترتيب وقف إطلاق النار بينه وبين الحكومة الإيرانية، وبصفتي ممثلاً للحكومة البريطانية، في مقر إقامة ولي العهد الإيراني في أذربيجان، عبّرت عن بالغ قلقي واستيائي لغزو الشيخ للأراضي الإيرانية، وقلت له: إذا كان عنده فعلاً شكاوى ضد الحكومة الإيرانية والتركية فإنّ تصرفاته الحالية لن تكون لصالحه بأي حال من الأحوال. وذكرت أيضاً أنه إذا أصر على مواصلة هجومه باتجاه تبريز، فإنه سيلاقي مقاومة القوات الروسية هناك. من الجدير بالذكر أنّه كان هناك وقتئذ إشاعات بقيام الروس بوضع قواتهم على أهبة الاستعداد في المنطقة الحدودية قرب آراس (المنطقة الحدودية الإيرانية ـ الروسية).

وكان رد عبيد الله، هو أنه إذا قام الروس بالهجوم عليه فسيلقي بنفسه في أحضان الحكومة البريطانية. قلت له من الممكن أن يعتمد علينا في الدعم والتأييد، ولكنه يجب أن يعلم أنّ هناك علاقات وثيقة بين الحكومة البريطانية وإيران، وأن بريطانيا لن ترضى بأي حال من الأحوال أن تتعرض إيران ـ البلد الحليف لبريطانيا ـ لأي اعتداء من قبل أي طرف.

ثم انتقلنا إلى موضوع الأرمن، وعبّرت لعبيد الله عن قلقي البالغ عن مصير أرمينيا بالزوال، فيما إذا تمكن عبيد الله من تنفيذ برنامجه في المناطق الحدودية. فقلت له: ماذا سيفعل بالأرمن إذا تم له ما أراد في كردستان؟ وبينت له أن الحكومة البريطانية ترعى هذه الجالية، ولن تقبل ممارسة أي اضطهاد ضدهم، وأن إبادتهم أمر غير مقبول بتاتاً. فرد الشيخ على الفور، بأنه إذا أصبح مسؤولاً في كردستان سيقدم الضمانات الكفيلة على حسن معاملته للأرمن، وإنه لن يكون هناك أي عائق في وجه من يريد من الأرمن الهجرة إلى أماكن أخرى.

اعتبرت هذا الرد غامضاً، لذلك آثرت عدم التعليق عليه، ثم ترجى مني الشيخ وبإلحاح أن أضع مطالبه بين يدي الحكومة البريطانية، وأكد أنه في أمسّ الحاجة إلى الحصول على الدعم المعنوي البريطاني لمشروعه الخاص لتوحيد كردستان.

قلت لا مانع لدي من إيصال ما جرى من حديث بيننا إلى الحكومة البريطانية وفي الوقت المناسب. ولكن يجب ألاّ يدع نفسه ليصبح فريسة أحلامه غير الواقعية وذكّرته بأنّ أحلامه السياسية أبعد بكثير مما يتصوره عن الواقع، حتى ولو وافقت بإيصال مطالبه إلى حكومة جلالة الملك في بريطانيا.

وحينما وصل الحديث بيننا إلى هذه النقطة اعتقدت أنه من المناسب أن أخبر الشيخ، وبلغة صريحة، عن حقيقة موقفي من برنامجه بالكلمات التالية: «أن برنامجكم الذي عرضتموه لي حتى الآن ينتابه بعض الغموض، ولن أستطيع أن أكوّن منه صورة إيجابية لعرضها على الحكومة البريطانية، لأن حكومتي لن تدعم أي مشروع يضر بمصالح حليفتها إيران. وكذلك إنها لن تقدم الدعم المعنوي لأية خطة إذا كان تحقيقها سيضر بمصالح الطائفة النصرانية في المنطقة. وكما أنّنا لا نريد تحقيق المصالح الأرمنية على حساب المصالح الكردية، كذلك فإننا لا نريد تحقيق المصالح الكردية على حساب المصالح الأرمنية... وقلت: إنني شخصياً لن أنسى كرمكم تجاهي، ولكن أحب أن أنصحكم بما يلي:

- أعطِ أدلةً قاطعة على مدى طاعتك والتزامك بأوامر السلطان.
- اسحب قواتك من الأراضي الإيرانية.
- عد إلى موطنك الأصلي في تركية.
- وإذا كنت تعتقد أنّ عندك شكاوي معقولة ضد حكومتك، فقدمها إلى السلطان، وأخبرِ الأخير بخططك أولا، ولا تتوقع، في أي حال من الأحوال، دعم الحكومة البريطانية في توحيد كردستان.
- إسع لدعم الحقوق المدنية والدينية للمسلمين والنصارى على السواء.
- انشر روح النظام والانضباط بين الكرد.

وقلت له أيضاً نحن نهتم بمصالح الكرد بدرجة لا تقل عن اهتمامنا بمصالح الأرمن، تلك هي أهداف حكومة جلالة الملك، التي كان لي شرف العمل لها في هذه المنطقة... ستكون حكومتي سعيدة إذا قمتم بالعمل بموجبها، واستطعت أن تقدم البراهين المقنعة، بأنكم ستعملون على تحقيق أهداف السياسية البريطانية في المنطقة، وبكل إخلاص. وقبل أن أنهي هذه المذكرة اسمح لي أن أنقل إليكم قبل كل شيء اعتذاري لإشغالكم بهذه المسألة، وثانياً لما ورد فيها من المعلومات والعبارات التي قد لا تليق بورودها في المذكرات السياسية، ولكنني رأيت من الضرورة إعطاء وصف لعبيد الله، وذلك لتمكينكم من فهم شخصيته بطريقة جيدة.

حتى الآن لم يحظ أي ممثل من ممثلي حكومة جلالة الملك بالفرصة المناسبة من أجل تكوين تقييم موضوعي لأهداف الشيخ عن كثب، وهو الآن يبدو أنه من الشخصيات البارزة في العاصمة العثمانية، وإن ثورته في كردستان لم تكن بالأمر الهين، ومن المحتمل أن يقوم بدور ما في السياسة الشرقية للدولة العثمانية. مرت سنة على أول لقاء بيننا في خيمته، ففي الماضي كان لي الكثير من المهام التي حالت دون قيامي بترتيب ملاحظاتي وتدوينها، ولكن أخيراً ضغطت على نفسي للبحث عنها، لإعادة صياغتها وكتابتها على شكل مذكرة لسيادتكم، وذلك في ضوء إشارة سيادتكم إلى الموضوع.

لا يخفى علينا اهتمامكم البالغ بمصالح الأرمن، وكما أن العمل من اجل ضمان التعايش السلمي بين الكرد والأرمن الذين يعيشون في المنطقة الكردية هي إحدى أولويات السياسة البريطانية في هذه المنطقة، لذلك أرى أنه حان وقت كتابة هذه المذكرة، على أمل أن تفيدكم في المساهمة في تحقيق هذا الهدف السلمي.

لا أستطيع أن أحكم على مدى صدق أقوال الشيخ عبيد الله، وستشهد الأيام القادمة أثناء إقامته في استنبول على مدى إخلاصه للسلطان. فإن ذلك لا يقلل من ثقله السياسي والديني في كردستان. واعتقد أنه من الأجدر، لحكومة السلطان، أن تمارس دورها من خلال مراقبتها لتصرفاته، والتأكد من نواياه المستقبلية، بدلاً من معاملته بالقسوة. لقد جرى الآن إبعاده عن المنطقة الحدودية، ومن الأحسن عدم السماح له بالتأثير في الكرد، بحيث يؤدي من جديد إلى زعزعة الأمن والاستقرار في تلك المنطقة.

كان من الممكن أن تقوم الحكومة العثمانية بالحد من نشاطه في البداية، ولكنها اختارت على ألاّ تفعل ذلك آنذاك، أما الآن فمن الصعب أن يستوعب المرء على أي مبدأ من مبادئ العدالة التي يمكّن السلطان من معاقبته. وفي الختام أمل أن ينال ما قمت به وما كتبته هنا رضى حكومة جلالة الملك.

المخلص وخادمكم المطيع

وليم. ا.آبوت

القنصل البريطاني في تبريز

وثائق عثمانية

Y.A.Res

1298-5-18/H.1064

صورة مذكرة الوكالة

البرقية التي عرضت على مقام حضرة مولانا السلطان، المتضمنة المشهودات والاستطلاعات الخاصة لسعادة أحمد راتب باشا، مرافق حضرة السلطان الموجود في الموصل عن الشيخ عبيد الله أفندي، المرسلة صورته. تقرر بعد اطلاع مجلس الوكلاء المخصوص اتخاذ التدابير والمعاملات اللازمة، وعرضها بمحضر بموجب المذكرة العليا الخاصة إلى العتبة العليا، وبلفها البرقية المذكورة، وقد أعدت هذه المذكرة لبيان العزم على تنفيذ ما يصدر من الإدارة السنية في هذا الشأن.

18 جمادى الأولى سنة 1898م
و4 نيسان سنة 1897 (16 نيسان، 1881م)
سعيد
صورة مطابقة للأصل

■ ■ ■

صورة الهامش

محضر مجلس الوكلاء المرفق بهذه المذكرة السامية، المعروض على العتبة العليا، اطلع عليه المقام العالي. وعلى النحو المبيّن في المحضر، وافق المقام العالي على أنه إذا أجبر عبيدالله أفندي على المجيء إلى دار السعادة، ولجأ إلى الإيرانيين. تخوّل نظارة الخارجية ببحث الأمر مع سفارة إيران، للحيلولة دون حماية الإيرانيين له، واستخدامه ضدنا، وتبليغ مشيرية الجيش الهمايوني الرابع، وولاية وان، لنشر إعلانات باسم الحكومة السنية في الأماكن اللازمة، تكذيبا لما ينشره الشيخ سالف الذكر.

وصدرت الإدارة السنية بتبليغ المشيرية المذكورة، لبذل المساعي التي من شأنها منع الشيخ من اللجوء إلى الإيرانيين، وأعيد المحضر المذكور إلى مصدره.

20 جمادى الأولى سنة1898م، و8 نيسان سنة 1897م
صورة مطابقة للأصل

■ ■ ■

البرقية المقدمة من قبل أمير اللواء أحمد راتب باشا ياوران

حضرة مولانا السلطان الموجود حالياً في تلك الجهات بأمر همايوني حول ما أجرى من اتصالات، وقام به من استطلاعات بشأن دعوة الشيخ عبيد الله أفندي، جرى اطّلاع مجلسنا عليها مع المذكرة الخاصة بالإدارة السنية الصادرة في هذا الشأن. وتتلخص البرقية في أن الشيخ المذكور أعرب عن امتنانه بالدعوة السنية، لكنه أبلغ عن وجود بعض المحاذير في ذلك. وأنه مع ذلك مستعد للامتثال إلى هذا الأمر.

لكنه في الأصل لا ينوي السفر إلى دار السعادة، بل يناور في ذلك، كي يكسب الوقت للقيام بما ينوي القيام به، ويعزو استعداداته واعتداءاته إلى رأي الدولة العليا وتعليماتها. ولذلك فإنه يخشى من شيوع خبر تلك الدعوة السنية للقدوم، ويتبين لدى الناس أن تصرفاته وما يعلنه أمر مخالف للرضا العالي، فتنصرف بعض العشائر عنه، وأنه يصيبه اليأس والفتور نتيجة ذلك، ونظراً لأن مغادرته كردستان لن تكون لصالحه، فإنه إذا أعطى الأمان من طريق الاتصال بالإيرانيين، فقد يكون هناك احتمال أن يلجأ إلى إيران. ولذلك فإنه ينبغي ضمان عدم تحقيق ذلك بصورة رسمية.

وقد درس المجلس المخصوص ما يمكن عمله بصورة مستفيضة، ويري المجلس أن الروس إلى جانب الإيرانيين مستاءون من تصرفاته وحركاته، وقد أعربوا بصورة رسمية أنهم إذا لم تقم الدولة العليا باتخاذ التدابير المناسبة سيضطرون لملاحقته، ونظراً إلى أن الشيخ نفسه كان منخدعاً بوسيلة من الوسائل، فإنّ إبعاده من هناك بطريقة مناسبة، ووضع حد لمثل تلك الشكاوى أمر واجب، والدعوة السنية تهدف إلى ذلك أساساً بناءً على قرار مجلسنا في هذا الشأن.

ولكن نظراً لتأكد عدم سفر الشيخ إلى دار السعادة برضاه، وأنـه إذا أجبر على السفر فقد يلجأ إلى الإيرانيين، وفي هذه الحالة قد يستخدمه الإيرانيون ضدنا، كما أنّ الشكوى التي كنا نسمعها من الإيرانيين ستنتقل إلينا، وبناءً عليه، فإنه من اللازم والضروري القيام في أول الأمر ببحث الموضوع مع الإيرانيين، لأنّ السعي إلى إبعاد الشيخ عن هناك كان على إثر الشكوى الحاصلة ضده من الإيرانيين، وأنه في حالة إجباره على القدوم و أراد اللجوء إليهم، فعليهم تقديم ضمان رسمي بألاّ يقبلوه عندهم، وإذا لم يعط الإيرانيون الضمان، فعليهم أن يكفوا عن الشكوى.

وحتى في حالة تقديم الإيرانيين مثل هذا الضمان، فسيصبح إبعاد الشيخ عن هناك أمراً ضرورياً، ويكون إجراء اللازم في ضوء جواب الإيرانيين. ونظراً لأنّ الشيخ المشار إليه يدّعي بأنه يقوم بمثل هذه التصرفات برضا الدولة العليا، كي يخدع العشائر التي تلتف حوله، وأنّ الذين يسمعون أنّ تصرفاته هذه لا توافق رضا ولي الأمر يتخلون عنه، كما أن مشيرية الجيش الهمايوني الرابع، وولاية وان، كذّبتا النشرات المذكورة على إثر البرقية الموجهة إليهما بقرار من مجلسنا.

وعليه، يرى مجلسنا أنّ إعلان ذلك بهذه الصورة في كل مكان، سيوقع الخلاف والفرقة بينه وبين العشائر المخدوعة به. وفي حال موافقة المقام العالي يتعين تخويل نظارة الخارجية صلاحية بحث الأمر مع سفارة إيران وتبليغ المشيرية والولاية المشار إليهما لتوزيع إعلانات باسم الحكومة السنية في الأماكن اللازمة، تكذيباً لما ينشره الشيخ سالف الذكر. والأمر في الأحوال قاطبة لسيدنا ولي الأمر.

18 جمادى الأولى سنة98 و5 نيسان 97

(16 نيسان، 1881)

توقيعات

■ ■ ■

جرى طياً عرض مذكرة نظارة المالية البهية وتقديمها بشأن استيضاح ولاية حكاري عما يجب عمله حيال المعروض، الذي قدّمه عبد القادر أفندي ابن الشيخ عبيد الله ببيان أنّ هناك متراكمات عن الرواتب الشهرية البالغة أربعة آلاف وخمسمئة قرش، المخصصة مؤقتاً لوالده عن السنتين ست وتسعين وسبع وتسعين (ثمانمئة وألف)، ويطلب احتساب مبلغ مئة وثمانية آلاف قرش الذي لم يسّدد من المبالغ المطلوبة من بعض أقارب الشيخ المذكور، بصفة بدلات الأعشار ورسوم الأغنام عن تلك السنوات، وقدرها مئة واثنا عشر ألف قرش، كما يطلب احتساب المخصص الشهري له من الخزينة الجليلة مؤقتاً، مدة بقائه بدار السعادة بموجب الإدارة السلطانية في هذا الشأن، وقدره خمسة آلاف قرش المعطى له اعتباراً من شهر آذار عام ثمانية وتسعين. وحيث إنّ أربعة آلاف وخمسمئة قرش المذكور خصصت سابقاً بصفة مؤقتة تكون لاغية باعتبار بقاء الرجل هنا مؤخراً بصفة موقوف، وتخصيص راتب آخر طيلة بقائة هنا، وعليه، فلا مجال لاحتساب متراكمات سنتي ست وتسعين وسبع وتسعين (ثمانمئة وألف) بما هو مطلوب من أقاربه، فضلاً عن أنّ فراره يستوجب قطع راتبه المخصص هنا. وقد نظمت هذه المذكرة ببيان إحالة الموضوع إلى النظارة المشار إليها، كي تقوم باحتساب ما دفع حتى الآن، وقطع الباقي كلياً؛ ويتوقف ذلك على صدور الأمر الهمايوني في هذا الشأن.

7 شوال سنة 99 و9 اغسطس سنة 98

(21 آب، 1882)

سعيد باشا

■ ■ ■

Y.A.Res/1299-H-2258

جرى عرض البرقية الواردة من ولاية حكاري حول فرار الشيخ عبيد الله بدون إذن، وأنّ هناك حاجة إلى إصدار أمر عال لتوضيح ذلك، باسم حضرة مولانا السلطان. ويتبين من البرقية أن الشيخ السالف الذكر قام بنشر بعض الإعلانات لتغطية عودته فاراً، إنّ إشاعة خبر فراره خلافاً للرضا العالي يحد من خداعه للناس من حوله، ومحاولته جمعهم لتنفيذ مآربه. ونظراً لأنّ إصدار أمر عال وإرساله يضيع كثيراً من الوقت، فإن إرسال الأمر العالي برقيا يتوقف على الإرادة السنية لحضرة مولانا السلطان في هذا الشأن. وقد أعدت هذه المذكرة لبيان ذلك.

7 شوال سنة 99 و 9 اغسطس سنة 98

سعيد باشا

■ ■ ■

دائرة رئاسة الوزراء - غرفة البرقيات
حل البرقية المرسلة من ولاية وان

لاحقاً لما بيناه يوم أمس، من أننا نشرنا إعلانات بأن الشيخ عبيد الله يعلن بين الناس بأنه لا يثق ولا يأتمر بأمر الصدر الأعظم، ولا بأمر الوزراء، بل يأتمر فقط بأمر حضرة مولانا السلطان، نريد أن نوضح أن إصدار أمر عالٍ بالإعلان عن فرار الشيخ دون إذن من حضرة مولانا السلطان، ومجيئه إلى هذه الجهة، وأنّ إجراءات ستتخذ بحقه باسم حضرة صاحب مقام الخلافة، منوط برأي النظارة العالية.

9 اغسطس سنة 98 (21 آب، 1882)

محمد حلمي

■ ■ ■

17/53 Y.A. Res
صاحب الدولة

من المعروف لدى دولتكم أنّه سبق أن عرض بتاريخ 7 شوال سنة 1899 الاستئذان بقطع ما سبق تخصيصه مؤقتاً للشيخ عبيدالله أفندي من راتب شهري قدره أربعة آلاف وخمسمئة قرش، وما خصّص مؤخراً مدة وجوده هنا وقدره خمسة آلاف قرش بعد احتساب ما دفع، حتى الآن، وذلك بسبب فراره.

وجاء في المذكرة التي وردت من نظارة الداخلية الجليلة مؤخراً، وعرض على المقام العالي لفاً، أنّه خلال قدوم ذوي المشار إليه إلى دار السعادة، في وقت سابق، صدرت إرادة سنية بإسكانهم في محل مناسب، وإعاشتهم وتأمين مصاريفهم، وبإشراف الموظف المعين جري صرف مئة وسبعة آلاف ومئة واثنين وعشرين ونصف قرشا، خلال الفترة من الرابع عشر من تموز عام سبعة وتسعين وحتى نهاية شهر شباط من العام الذي يليه لإيجار السكن، ورواتب العمال والخدم، والمأكولات والمفروشات، وسائر اللوازم، طلبت نظارة المالية احتساب ذلك من مخصصات الداخلية.

وعلى النحو المبين في الدفتر والسندات الموجودة التي دققتها وصدقتها شورى المالية، فإن أربعة وعشرين ألف قرش من المبلغ المذكور كان على شكل مجيدي ذهب، وواحدا وخمسين ألفا وخمسمائة وسبعة وثمانين قرشا وخمس بارات على شكل مجيدي فضة؛ وواحد وثلاثين ألفا وخمسمائة وخمسة وثلاثين وعشر بارات على شكل مسدس (أو سداسي)، استأذنت محاسبة النظارة لاحتسابه من مخصصات العطايا، نظراً لعدم كفاية يومية الضيوف في موازنة السنة المذكورة. وقد نظمت هذه المذكرة لبيان تنفيذ الحكم العالي، في حالة صدوره بإحالة الموضوع إلى النظارة المشار إليها، لإجراء اللازم على نحو ما أشعرت به.

6 ذي الحجة سنة 99 و7 تشرين الأول سنة 98
(19 تشرين الأول، 1882)
سعيد باشا

■ ■ ■

Y.A.Res/17/53

إلى مقام النظارة العالية

جاء في المذكرة التي وردت من نظارة الداخلية الجليلة مؤخراً، وعرض على المقام العالي لفا، أنّه خلال قدوم ذوي المشار إليه إلى دار السعادة في وقت سابق، صدرت إرادة سنية بإسكانهم في محل مناسب، وإعاشتهم وتأمين مصاريفهم، وبإشراف الموظف المعين جرى صرف مئة وسبعة آلاف ومائة واثنين وعشرين قرشاً ونصف خلال الفترة من الرابع عشر من تموز عام سبعة وتسعين، وحتى نهاية شهر شباط من العام الذي يليه، لإيجار السكن ورواتب العمال والخدم، والمأكولات والمفروشات، وسائر اللوازم، وطلبت نظارة المالية احتساب ذلك من مخصصات الداخلية.

وعلى النحو المبين في الدفتر والسندات الموجودة التي دققتها وصدقتها شورى المالية فإنّ أربعة وعشرين ألف قرش من المبلغ المذكور كان على شكل ذهب وواحداً وخمسين ألفاً وخمسمائة وسبعة وثمانين قرش وخمس بارات على شكل مجيدي فضة،

وواحد وثلاثين ألفا وخمسمائة وخمسة وثلاثين وعشر بارات على شكل مسدس (أو سداسي) استأذنت محاسبة النظارة في حاشيتها للمذكرة لاحتسابه من مخصصات العطايا، نظراً لعدم كفاية يومية الضيوف في موازنة السنة المذكورة. والأمر لحضرة من له الأمر.

21 ذي القعدة سنة 299 و21 أيلول سنة 298

(3 تشرين الأول، 1882)

محمود باشا

■ ■ ■

R.A.Res. 1297.11.9848

جرى لفاً عرض البرقية الواردة من المشيرية الجليلة للجيش الهمايوني الرابع، وتقديمها، حول ما أشعرت به قيادة حكاري ومتصرفيتها، عما يقوم به الشيخ عبيد الله أفندي من حركات واستعدادات للهجوم على الجانب الإيراني وكذلك أبلغته بالأمس (السفارة السّنية بطهران) ولاية وان حول طلب السلطات الإيرانية، بصفة رسمية، لمنع اعتداء الأكراد الذين هم من أتباع الشيخ، في طرفنا على الطرف الآخر، وتأديبهم والإجراءات المتخذة في هذا الشأن، ورأي المشيرية المذكورة. وعلى النحو الذي يبدو لمقامكم العالي من معناها أنّ هناك حاجة لتأمين المبالغ والمؤن وإرسالها إلى الأماكن التي يجري سوق العساكر إليها وجلبهم بهدف منع العشائر، من جهتنا، من المرور إلى جهة إيران، والمحافظة على أمن الحدود، بالإضافة إلى إعلان الحكم العرفي هناك إذا لزم الأمر. وقد جرى إبلاغ نظارة المالية الجليلة ما يتعلق بالنقود والمؤن.

ولمّا كان من المسلمّ به وجوب اتخاذ الحكومة السنية التدابير العاجلة كي لا تحدث أزمة في هذه الفترة على الحدود مع إيران، وكان على الشيخ المذكور تعديل حركاته على إثر نصائح ياوران (مستشار ـ المؤلف) حضرة مولانا السلطان الذي سيتوجه إلى هناك، لكن الأخبار تقول: إنّ رجالاً مسلحين من الأكراد والعشائر، من طرفنا، يتجمعون، وأنّ من الضروري أن تتخذ التدابير القوية لحفظ الأمن، إذا دخل رجال من العشائر الإيرانية على جهتنا؛ ونظراً لذلك فقد بينت البرقية طلب الإذن بإعلان الأحكام العرفية، إذا اقتضى الأمر. وقد نظمت هذه المذكرة لبيان تنفيذ ما قد يصدر من الإرادة السنية بالإذن، للمشيرية المذكورة، كي تعلن الأحكام العرفية لدى الحاجة، وسوق العساكر إلى الأماكن اللازمة، للمحافظة على الأمن في الحدود، والحرص على منع ظهور أية اضطرابات.

9 ذي القعدة سنة97 و1 تشرين الأول سنة 96

(13 تشرين الأول، 1880)

سعيد باشا

Y.A.Res.1297.11.9-848

برقية 30 أيلول سنة 96

(12 تشرين الأول، 1880)

إلى المشيرية الجليلة لدائرة المابين الهمايوني

جاء في الرسالة الواردة إلينا، من قيادة حكاري، أنّ الشيخ عبيد الله أفندي جمع من كوار والأماكن المجاورة لها ومن العشائر في إيران، بالجانب الآخر، ما بين ثمانية وعشرة آلاف رجل وهاجم جهات صاوبولاق وأرومية على النحو الذي بينته في رسالتي السابقة.

كما أنِه يبعث برسائل، هنا وهناك، لجلب مزيد من المسلحين من الأكراد والعشائر ويجمعهم في الجانب الآخر من الحدود في أشتوب بجوار شمدينان، ويجلب المتخيرين والأغوات من جانبنا، كما أن عبيد الله آغا السيداني وعز الدين بيك المقيم في الباق يجمعان بعض الرجال للذهاب فوراً، كما أنّ خليفة سعيد أفندي جاء إلى هرواطية، وصار يجمع الرجال من هنا وهناك.

أضف إلى ذلك أنّ أهالي ناحية كويج التابعة لجوله مرك وسكان سواركان وماسرو التابعتين للباق، ظهرت عليهم علائم الاتحاد مع الشيخ، وسكان الأماكن الأخرى لا زالت تتشاور. وأنّ حركات الشيخ في الظاهر تدل على الهجوم على إيران وضرب شكاك علي خان الذي خرب العشائر بجهتنا، لكن هناك أقاويل بأن هدفه الأصلي هو التحكم بهذه الجهة، ونظراً لعدم وجود طريقة أخرى، فإن هناك حاجة لإرسال قوة عسكرية كافية.

إنّ الأفكار النجسة للشيخ، بداية ونهاية، تؤدي إلى كثير من الأحداث، وإذا كان نشاطه الحالي في جهات إيران فإنه بناء على تبليغ شاه إيران، وردت برقية من سفارة طهران إلى ولاية وان بتاريخ 19 أيلول سنة96 (1نيسان، 1880) قدمت صورة منها إلى نظارة الخارجية الجليلة، جاء في إحدى فقرها أنه إذ لم ترسل قوة عسكرية كافية من هذه الجهة للقيام بعملية تأديب سريعة ضد الكرد التابعين للشيخ، فقد أعطيت القوة العسكرية الإيرانية المتمركزة على طول الحدود إذناً، بملاحقة الشيخ المشار إليه وأعوانه وتأديبهم، وأن المصلحة ستلجئ العساكر الإيرانية أثناء مطاردتهم بعبور الحدود إلى هذه الجهة، وأن المسؤولية في هذه الحالة تقع على ولاية وان.

والبقية هي البرقية رقم2، 29 أيلول سنة 96

(11 نيسان، 1880)

سامح

■ ■ ■

رقم 2، عدد الكلمات 200

إلى مشيرية المابين الهمايوني

إلى رئاسة الوزراء

إلى نظارة الحربية الجليلة

نظراً لوجود الثائرين بجهة إيران، فإنّ تأديبهم والتنكيل بهم يقعان على عاتق الطرف الآخر. ومع أنّ التدابير الواجب اتخاذها من هذه الجهة تقتصر على منع عشائر جهتنا من الاتجاه إلى هناك، وحفظ الأمن من داخل حدودنا، فإن الحملة الكبيرة التي ستقوم بها إيران ستؤدي إلى هزيمة الثائرين، وفي هذه الحالة سيأتون إلى جهتنا إلى جهتنا.

ونظراً للنفوذ الكبير الذي يتمتع به الشيخ، فإنّ أية دعوة من قبله ستؤدي إلى تداعي العشائر الذين هم من جهتنا، مما يؤدي لا سمح الله إلى مشكلة كبيرة لدولتنا، وما يتطلب هو حشد قوة كافية لمنع ذلك، فضلاً عن الحيلولة دون استجابة الأهالي من طرفنا، لأفكار الشيخ تجاه الطرف الآخر، وذلك من طريق زيادة القوات العسكرية بجهات رواندوز وحكاري، وتلبية لهذه الحاجة، فقد جرى هذا اليوم سوق طابور مزود بقطعتي مدفع جبلي بقيادة الأمير آلاي علي شفيق بيك، كما توجه، على وجه السرعة، موسى باشا قائد الفرقة الثامنة بطابورين موجودين في موش، فضلاً عن طابور من العساكر السلطانية إلى هذه الجهة.

كما طلبنا طابورين من الجيش في المركز، كما طلب من المركز أن تكون كتيبة مشاة تابعة للفرقة السابعة مستعدة لجلبها فوراً، إذا تطلب الأمر ذلك، كما جرى التأكيد لقيادة شهرزور وجوب تمركز قوة كافية في راوندوز. وبفضل حضرة مولانا السلطان تتخذ كافة الإجراءات، لحفظ الأمن والنظام. وقد أبلغت نظارة المالية الجليلة بأنّ ما كانت مالية وأن ما تعطيه من النقود جعلها في وضع صعب، وأنها لن تقدر على إعطاء المؤن لعشر من هذه الأماكن، وفي حال تعذر ذلك سيزداد الأمر صعوبة، لذلك طلبنا العمل لتأمين المبالغ اللازمة، وجمع المؤن اللازمة من ولايتي وان وبتليس على وجه السرعة وإيصالها، والإذن بإعلان الأحكام العرفية بتعليمات مخصوصة، إذا اقتضى الأمر، في مواجهة كل الاحتمالات.

29 أيلول سنة 96 (11 نيسان، 1880)

سامح

■ ■ ■

Y.A.Res/2259

نظارة المالية ـ قلم الرسائل

جاء في الكتاب الوارد من ولاية حكاري البهية، إلى نظارة الداخلية المحوّلة إلى الخزينة الجليلة، تحت رقم مئتين، وتاريخ 24 آذار سنة 98 (5 نيسان، 1882)، أنّ الراتب الشهري المخصص مؤقتاً للشيخ عبيد الله أفندي شيخ زاوية الشيخ طه، الكائنة بناحية شمدينان، وقدره الإجمالي أربعة آلاف وخمسمائة قرش متراكمات محسوبة لعامي ستة وتسعين وسبعة وتسعين، وأنّ ابنه عبد القادر أفندي قدم معروضاً طلب احتساب مبلغ مئة وثمانية آلاف قرش الذي لم يسدد من المبالغ المطلوبة من بعض أقارب الشيخ المذكور بصفة بدلات الأعشار ورسوم الأغنام عن تلك السنوات، وقدرها مئة واثنا عشر ألف قرش. وأنّ الراتب المذكور له صفة مؤقتة، وله متراكمات عن السنتين المذكورتين، وبقايا الأعشار والأغنام، مبينة ومصدقة في القيود، وتطلب الولاية إبلاغها بما يجب عمله.

وقد بينا في هامش المذكرة المقدمة بتاريخ 17 كانون الأول عام 95 بأنّه لمّا كان السيد المذكور، وبعض رجاله، وذويه، يحصلون على المخصص الذي يزيد على خمسة آلاف قرش حتى ختام المسألة الحربية على أن يقوموا مقابل ذلك بالخدمات الحربية، وإنه نظراً لانتهاء المسألة الحربية يجب قطع هذا الراتب، كما جاء في جواب النظارة البهية المحرر يوم 11 كانون الثاني، الأمر بإعطاء الرواتب المذكورة فترة أخرى، كما جاء في التعليمات الواردة أخيراً من أنّه سبق أن خصص للسيد المذكور من الخزينة الجليلة مؤقتا خمسة آلاف قرش راتب طيلة بقائه بدار السعادة، وأنّ الراتب المذكور يعطى له اعتباراً من اليوم السادس من آذار عام 98، وهو تاريخ التعليمات، وأنّ إعطاء هذا الراتب له صفة مؤقتة أساساً، وأنّه استبان من الإشعار محلياً بأنّه جرى تسديده حتى نهاية خمسة وتسعين. فإذا لم يجْر تسديد شيء في عامي ستة وتسعين وسبعة وتسعين بعد، فلأنه لم يستند إلى أية إرادة في هذا الشأن، فإنّ تسوية الراتب المذكور على النحو المبين، تكون باحتسابه من بقايا الأعشار والأغنام عن السنتين المذكورتين، ويوافق إرادة النظارة العليا، أفادت بذلك دائرة المصاريف العمومية ودائرة شورى المالية، لعرضه على مقامكم العالي، كي يقوم ببيان ما يلزم إجراؤه من قبلنا. والأمر لحضرة ولي الأمر.

16 رمضان سنة299 و19 تموز سنة 98

(31 تموز، 1882)

منيــر

■ ■ ■

جاء في تقرير سفارة إيران بيان أن الثورة والتمرد اللذين حدثا داخل الحدود الإيرانية؛ مبعثهما تحريض كلّ من الشيخ عبيد الله وحمزة آغا، وأنّه يتعين تأديب العشائر والأكراد المقيمين بجهتنا الذين يجتازون الحدود الإيرانية؛ كما أبلغ شاه إيران سفارتنا بطهران، شفوياً، مثل هذا الطلب. كما جرى التبليغ، أولاً وآخراً، لمن يلزم لحماية الحدود. أمّا فيما يتعلق بتأديب من يجتازون الحدود الإيرانية من أتباع السلطنة السنية فإنّ من العشائر الإيرانية من يقوم منذ وقت بعيد، بممارسة الظلم والتعدي على الأهالي الذين هم في جهتنا، وأنّه يتعين مجازاتهم، كذلك بموجب المعاملة بالمثل.

وإذا وجد من عشائر جهتنا من يوقع الخسائر من الطرف الآخر، فإنّه من المقرر والمصمم إرسال لجنة خاصة لإجراء التحقيق، واتخاذ التدابير التي من شأنها الحيلولة دون إيقاع مثل هذه الأحوال. كما أبلغت نظارة الخارجية سفارة إيران بقرار مجلسنا، لاتخاذ التدابير اللازمة، لمنع من هم بجهة إيران من إيقاع الأضرار والخسائر في أتباع الدولة العثمانية.

إن تزايد الأهمية الطبيعية لحدود الدولة العلية ـ نتيجة التغييرات التي حدثت بسبب الحرب السابقة، فضلاً عن كون منطقتي وان وحكاري مجمعاً للأكراد والعشائر، وكون أكثرية الأرمن بتلك الجهات ـ يجعل منع الشيخ المشار إليه وأمثاله من استخدام نفوذهم بين العشائر، بشكل لا يوافق أوضاع تلك المناطق، ولا مصالح ومنافع الدولة، وظهور المشاكل تبعاً لذلك من مسألة في غاية الأهمية.

كما أن سفير إيران عزا عدم دفع ورفع حركة التمرد والعصيان هذه إلى تحريض الشيخ المذكور. وأنّه ما لم يجْرِ إبعادهم عن الحدود فلن يكون هناك أي أمل بتأمين الاستقرار وضمان الأمن، وأنه إذا فقدت دولته التي يتبعها أمل التعاون من جانب الدولة العلية، فإنها ستضطر إلى البحث عن حل آخر، ملمّحا إلى إمكانية طلب المساعدة من الدولة الروسية. كما أن محتويات البرقية ـ الواردة من مشيرية الجيش الرابع الهمايوني إلى نظارة الحربية، ومن ولاية وان إلى الباب العالي ـ التي جرى عرضها وتقديمها طيا، بشأن حشد الروس لقواتهم في نخجوان والمناطق الحدودية أمر جدير بالانتباه.

وإنّ سوق الروس عساكرهم إلى الحدود الإيرانية لحماية الحدود في الظاهر ودعم الإيرانيين إذا اقتضى الأمر، يهدف حقيقةً إلى الإخلال بالعلاقات بين الدولة العلية وإيران، التي نحافظ عليها بصورة طبيعية، كما يهدف إلى إيقاع الضرر بمنافع الدولة هناك. ومن الواضح أن تكون لذلك محاذير كبيرة بالنسبة إلينا في الوقت الحاضر والمستقبل.

وقد حذر بعض سفراء الدول المحايدة ـ ومن قبيل النصح ـ من ذلك، وأكدوا ضرورة أن تتخذ الدولة العلية التدابير الممكنة، في أقصر وقت ممكن. والمسألة في

وضعها الحالي عبارة عن شكاوى الإيرانيين، ومن البديهي ألاّ يكون هناك شيء يقال قبل التحقيق في ذلك، فمن مقتضى المصلحة تشكيل لجنة تحقيق وإرسالها إلى هناك، والعمل بعد ذلك وفق مقتضى الحال. فضلاً عن أنه يجب إشعار الجانب الإيراني بأن الدولة العلية تنظر إلى هذا الموضوع بمزيد من الاهتمام، وبذلك تحول دون ميل الإيرانيين إلى روسيا، ويستدل على ذلك من قول السفير الإيراني في أثناء الحديث بأنه لم يرسل لجنة التحقيق بعد، ولذلك تأكد اختيار لجنة التحقيق هذه فوراً، وإرسالها كي يكون القول مدعوماً بالفعل.

كما أنّ حيدر أفندي ناظر البرق سابقاً، كان في منصب سفير طهران مرتين، فهو مطلع على أحوال تلك البلاد وعاداتها بصورة تامة، وله القدرة الفائقة على القيام بهذه المهمة. على أن يرفق بشخص آخر من قبل الدائرة الحربية، فيكون المشار إليه كوميسيرا (المنصب أقرب إلى السكرتير - المؤلف) أول، والكمالي أفندي الذي عين بالأمس متصرفاً للعمارة كوميسيرا ثانياً، وتكليفهما بالتحقيق فيما إذا كان هناك من يعتدي على الحدود الإيرانية، على النحو المعروض، والمسارعة إلى منعهم، وإجراء سائر التدابير والمعاملات اللازمة بعد تزويدهما بأوراق الشكوى، وإرسالهما على وجه السرعة. كما تقرر أن يخصص راتب شهري للمذكورين على النحو المخصص لمأموري التفتيش الأول والثاني، الذين يرسلون إلى جهات الأناضول. وتسديد رواتبهما مع بدلات السفر من بند المصروفات الطارئة، والأمر في الأحوال قاطبة لحضرة سيدنا ولي الأمر.

غزة صفر سنة 98 و21 كانون الأول سنة 96

(2 كانون الثاني، 1881)

أختام أعضاء مجلس الوكلاء

■ ■ ■

دائرة نظارة الحربية

نرفع طيا إلى مقامكم السامي صورة حل البرقية الواردة من دولة نافذ باشا مشير الجيش الهمايوني الرابع، الموجود بجهات وان، وتتضمن المعلومات المقدمة إليه من شهبندرية تبريز عن سوق دولة روسيا عساكر إلى نحجوان وإلى الحدود، وسبب ذلك ومقدار العساكر. والأمر لحضرة ولي الأمر.

24 محرم سنة 298 و15 كانون الأول سنة 296

(2 كانون الثاني، 1881)

■ ■ ■

صورة حل البرقية الواردة بتاريخ 14 كانون الأول سنة 96
(1 كانون الثاني 1881) إلى نظارة الحربية

من محمد نافذ باشا مشير الجيش الهمايوني الرابع الموجود في وان على أثر الاستخبار بسوق دولة روسيا قوات عسكرية كبيرة إلى نخجوان والحدود، سئل قنصل تلك الحدود المقيم في تبريز عن سبب إرسال تلك القوات، فورد منه الجواب بأنها لحماية الحدود. وجاء في رسالة شهبندرية تبريز بتاريخ 26 تشرين الثاني سنة 96 أنّه تبين من التحقيقات والمسموعات الأخيرة أنّ القوة المذكورة عبارة عن أربعة عشر طابوراً وبطاريتي مدفع. رجاء الاطلاع.

■ ■ ■

دائرة رئاسة الوزارة ـ غرفة البرقيات
حل البرقية المرسلة إلى مقام الصدارة السامية من ولاية وان

أبلغت شهبندرية تبريز في رسالتها بتاريخ 26 تشرين الثاني سنة96 أنّه تبين من التحقيقات والمسموعات الأخيرة أنّ القوة الكبيرة العسكرية التي استخبر عن سوق روسيا لها إلى نخجوان وإلى الحدود والتي أجاب قنصل روسيا في تبريز لدى السؤال عنها بأن هذه القوات هي لحماية الحدود وهي عبارة عن أربعة عشر طابوراً وبطاريتي مدفع.

14 كانون الأول سنة 96

(26 كانون الأول، 1880)

حسـن

■ ■ ■

نرفع المحضر الذي أعدّه مجلس الوكلاء مع مرفقاته، بشأن التحقيق والبحث في شكاوى دولة إيران، من أنّ ما يحدث من حركات وأعمال تمرد وعصيان ناتج عن تحريض الشيخ عبيد الله وأعوانه، كما تضمّن المحضر اقتراح بتعيين ناظر البرق السابق حيدر أفندي والكمالي أفندي متصرف العمارة بصفة كوميسير أول وكوميسير ثانٍ وإرسالهما إلى هناك، على أن يرافقهما رجل مناسب من الدائرة العسكرية لإجراء التحقيق، فيما إذا كان هناك من يتجاوز الحدود من طرفنا، ومنع هذا التجاوز إذا كان ذلك واقعاً، وبعض الأمور المتعلقة بذلك، وقد كتبنا هذه المذكرة لبيان تنفيذ ما سيصدر من الأمر، والإرادة السنية السلطانية حول هذا القرار.

غرة صفر 98 و21 كانون الأول سنة 96

(2 كانون الأول، 1881)

سعيـد

Y.A.Res 1297-12-7

H-2053

صورة مذكرة النظارة

لا يخفى على مقامكم العالي الأهمية الموقعية لجهات وان وحكاري، وأنّ هذه الأهمية تضاعفت بسبب الاضطرابات التي تحدث الآن في إيران. وكان من الضروري جداً الحرص على استمرار الأمن والاطمئنان في تلك الجهات، وخاصة عدم الإفساح في المجال لتجاوز الاضطرابات التي تقوم بها عشائر الأكراد في الممالك الإيرانية الحدود الخاقانية. ونظراً لعدم تناسب تدابير دولة سامح باشا مشير الجيش الهمايوني الرابع مع هذه الأهمية، فقد رأينا بعد بحث الأمر مع نظارة الحربية الجليلة أنّه من المناسب تعيين رئيس أركانه سعادة الفريق نافذ باشا مشيراً للجيش الهمايوني المذكور، معلقاً على موافقة المقام السامي. وقد أعدت هذه المذكرة، لبيان تنفيذ ما يصدر من الإرادة الجليلة في هذا الشأن.

7 ذي الحجة سنة97 و29 تشرين الأول سنة 96
(10 تشرين الثاني، 1880)
صورة مطابقة للأصل

■ ■ ■

Irade Dahilive

69691

صدرت الإرادة السنية السلطانية بالموافقة على ما عرضه سعادة كامل بيك من كتاب المابين الهمايوني الذي كان بمهمة خاصة في وان، بترقية حسين أفندي عضو مجلس إدارة ولاية وان إلى متمايز من الدرجة الثانية، وأحمد أفندي مدير شمانس السابق إلى الدرجة الثالثة، وتعيينه قائمقاماً على قضاء كوار، ومنح عثمان آغا يوزباشي ضبطية المشاة بولاية وان الوسام المجيدي من الدرجة الخامسة، ونقله إلى قيادة وحدة الفرسان بكتيبة ضبطية وان، وذلك لمرافقتهم للشيخ عبيد الله أفندي أثناء نقله إلى الموصل، وحسن خدماتهم ووفائهم.

والأمر لحضرة ولي الأمر.
19 صفر سنة 300
و18 كانون الأول سنة 98
(30 كانون الأول، 1882)
علي الرضـا

الفصل الخامس

السلطان عبد الحميد
والألوية الحميدية الكردية
1881 ـ 1909

تعدّ فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني (1876 ـ 1901م) مرحلة تاريخية مهمة في تاريخ الكرد، إذ ظهر في هذه المرحلة صراع استعماري مرير على الولايات الشرقية في الأناضول (كردستان ـ تركيا). أرادت الحركة القومية الأرمنية وبدعم الدول الأوروبية خاصة روسية القيصرية؛ إنشاء كيان أرمني في المنطقة التي تسمى اليوم شرق تركيا، والتي تسكنها غالبية كردية، أدى السلطان عبد الحميد والألوية الحميدية التي أسسها دوراً حاسماً في هذا الصراع، وتمخض عن ذلك الصراع حرب أهلية مريرة بين الأرمن والكرد دامت أكثر من عقد.

يحاول الباحث عرض السمات الرئيسية لسياسة السلطان عبد الحميد داخل الدولة العثمانية، ثم يحاول ربط هذه السياسة بسياسة السلطان تجاه الكرد. ثم يتطرق إلى أسباب ظهور التشكيلات الحميدية في كردستان، والنتائج التي ترتبت على تأسيسها.

وصل السلطان عبد الحميد الثاني إلى الحكم، كنتيجة لمحاولة انقلابية دبّرها دعاة الإصلاحات الغربية، داخل الدولة، ضد السلطان القوي عبد العزيز. كان السلطان عبد الحميد من دعاة الإصلاح أيضاً، لذلك عيّن مدحت باشا، الوالي السابق في بغداد، والمعروف بكفاءته الإدارية صدراً أعظماً (رئيساً

للوزارء). كما وافق السلطان عبد الحميد على سن الدستور، وتشكيل مجلس المبعوثان ومجلس الأعيان. يقول السلطان عبد الحميد في مذكراته: إنه بعد فترة قصيرة من حكمه تبين له أنّ مدحت باشا وزملاءه من جماعة دعاة الإصلاح، يريدون فرض استبدادهم على الدولة، وتبين له أيضاً أنّ مدحت باشا، والمتنفذين معه في الحكم، لهم ولاء مطلق للمحفل الماسوني والسفارة البريطانية في استنبول. كما اعتقد السلطان عبد الحميد أن الدستور والبرلمان غطاءين لتدمير ما تبقى من الدولة العثمانية، وفرض القيم اللادينية الغربية (العلمانية) على المجتمع العثماني المسلم، لذلك عزل مدحت باشا (المدمن على الخمر)، كما أوقف العمل بالدستور»[1].

كانت أهم التحديات الداخلية للسلطان عبد الحميد هي ظهور المحافل الماسونية في الولايات العثمانية وانتشارها، وكان أنصار هذه المحافل يعملون تحت شعار الجمعيات الإصلاحية التي تنادي بالتغيير، وإشاعة قيم الحرية والمساواة، ولكن هذه الجماعات كانت في حقيقتها، مرتبطة باليهود والسفارات والقناصل الأوروبية. ورث عبد الحميد اقتصاداً هزيلاً، إذ بلغت الديون الخارجية إثر استلامه الحكم 300 مليون ليرة ذهبية عثمانية. ولم تكن التحديات الخارجية أقل خطورة من تلك التي في الداخل، وقد لخص السلطان ذلك بالقول: «بالأمس قطعوا (الأوروبيون) أيادينا، وذلك بفصلهم بلغاريا وصربيا ومصر عن جسم الدولة، وقطعوا أرجلنا بفصلهم المقاطعات العثمانية في أوروبا، واليوم بإثارتهم مشكلة الأرمن في مقاطعات الأناضول الآسيوية في الشرق يريدون شق بطوننا وإخراج الأحشاء منها لنموت»[2].

وقد صاغ السلطان عبد الحميد إستراتجية طموحة لمجابهة تلك التحديات، فاستندت تلك الإستراتجية إلى:

أولاً: مكافحة الفساد الإداري، والتخلص من البذخ وسوء التصرف

(1) عبد الحميد الثاني، السلطان. **مذكرات السلطان عبد الحميد**، ترجمة وتقديم: محمد حرب، القاهرة: دار الأنصار، ص25-26.

(2) Joan Hqsip. *The Sultan: The Life of Abdul Hamid*. London. 1958, pp. 23-24.

بالأموال، ولتحقيق ذلك أكد السلطان ضرورة إحياء قيم الإسلام الأصيلة في النفوس. فبدأ السلطان بنفسه حيث اتخذ قصراً متواضعاً، وترك الحريم، وأصر على حضور صلاة الجمعة باستمرار، كما حوّل البلاط الشاهنشاهي الكبير الذي ورثه عن أجداده في طوب قابي سراي (استنبول) إلى جامعة العلوم الشرعية والطبيعية، ووظف ما ورثه من الذهب والنقود في إصلاح الأراضي المتروكة داخل الدولة العثمانية. فأصبحت هذه الأراضي تعرف بـ«الأراضي السّنيّة» وتديرها هيئة إدارية كفوءة، وزودت بالمَكَنات والطرق ومشاريع الري، كما أعطى القروض السخية للمزارعين، وخفّف عنهم الضرائب. . . «باختصار»، أراد عبد الحميد أن يجعل إدارة الأراضي السنية نموذجاً لما يجب أن تكون عليه الأجهزة الحكومية الأخرى[3].

ثانياً: إحياء فكرة الخلافة الإسلامية بين الشعوب الإسلامية؛ لم يكن سلاطين آل عثمان من قبل عبد الحميد يعيرون أهمية كبيرة لمؤسسة الخلافة، لذلك عيّن عبد الحميد العديد من الشخصيات الإسلامية في الديوان الشاهاني من العرب والكرد، وكان السلطان حريصاً على بناء أواصر المحبة في كل أنحاء الإمبراطورية. كما أولى السلطان أهمية خاصة بالطرق الصوفية، وقرّب شيوخ هذه الطرق إلى نفسه.

ثالثاً: وضع السلطان خطة اقتصادية لإنعاش الاقتصاد العثماني المنهار، فاهتمّ كثيراً بفتح المدارس والمعاهد العلمية في كلّ أنحاء الإمبراطورية، وأعطى السلطان امتيازات للشركات الأوروبية لاستخراج المعادن. واهتمّ اهتماماً خاصاً بفتح الطرق وخطوط سكك الحديد، ويعد خط بغداد ـ برلين وخط دمشق ـ حجاز من مآثر السلطان.

رابعاً: تعزيز القوة العسكرية؛ استمرّ السلطان عبد الحميد في سياسة عمّه السلطان عبد العزيز في تحديث مؤسسات الجيش وأسلحته، واهتمّ اهتماماً خاصاً بالبحرية العثمانية.

---

(3) علي، أورخان محمد: **السلطان عبد الحميد الثاني، حياته وأحداث عهده**، كويت: دار الوثائق، ص248-251.

خامساً: سلك السلطان في سياسته الخارجية سياسة حكيمة، مستندة إلى مبدأ الحياد، فقد أدرك عبد الحميد أن الدولة العثمانية لم تعد تستطيع وحدها الوقوف بوجه القوى الأوروبية جميعاً. لذلك أراد أن يستغل قوة خصومه في صراع الدولة العثمانية مع الخصوم الآخرين. وكان ذلك سِرّ التقارب الذي حصل بين الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الألمانية في تلك الفترة.

تعرض السلطان عبد الحميد عدة مرّات إلى محاولات اغتيال على يد العصابات الأرمنية والماسونية المتحالفة مع الصهيونية، لذلك أسست الدولة العثمانية لأول مرة جهازاً أمنياً متطوراً. علماً أن السلطان كان تحت ضغط شديد من الصهيونية العالمية للسماح لهم بالهجرة الجماعية إلى فلسطين، التقى تيودر هرتزل رئيس الصهيونية العالمية بالسلطان عبد الحميد، وحاول إغراءه ببيع فلسطين إلى اليهود، مقابل قيام اليهود بدفع كل الديون الخارجية المتوجّبة على الدولة العثمانية، ولكن دون جدوى، فحاول هرتزل أن يرشي السلطان مرة أخرى، فرفض السلطان العرض الصهيوني، وقال لهم: «إن كان هدف الصهيونية العالمية السماح لهجرة اليهود هرباً من اضطهاد أوروبا لهم، فكل أبواب الدولة العثمانية مفتوحة. أمّا إذا كانوا يريدون أن يشتروا مني فلسطين، فإني أنصحهم بأن يحتفظوا بأموالهم، لأن ذلك لن ينفعهم طالما أنا على قيد الحياة، لكن إذا متّ أو عزلت عن الحكم فإن اليهود سيحصلون على فلسطين بدون ثمن»[4].

لذلك اقتنع الصهاينة بأن بقاء السلطان عبد الحميد في الحكم يعدّ عائقاً رئيسياً في طريق اغتصابهم لفلسطين، فنشط اليهود في مسعاهم لإسقاط عبد الحميد عن الحكم، وبذلوا في هذا الإطار جهوداً كبيرة من خلال المحافل الماسونية، للتشهير بالسلطان. وساعدتهم في ذلك السفارات والقنصليات الأوروبية. فبدأت حملة شعواء على شخصه ووصفته الصحافة الغربية بأسوأ النعوت. أعطى لقب «السلطان الأحمر» والمستبد. وجاءت الحرب الكردية ـ الأرمنية، وأحداث الشغب التي وقعت في اسطنبول ضد الأرمن والمصالح

---

(4) بني المرجة، موفق. **صحوة الرجل المريض**، الكويت: مؤسسة صقر، ص 211-13.

الأرمنية لتزيد من التهم الموجهة إلى السلطان، رغم كون هذه الأحداث من صنيعة القوى الخارجية، ولإفشال خطة السلطان عبد الحميد في إحياء فكرة الأمة الإسلامية وإطارها السياسي الممثلة بالخلافة، عمد اليهود والماسونيون والدول الأوروبية المساندة لهم إلى ترويج القيم اللادينية (العلمانية الغربية) وإثارة النعرات القومية والطائفية بين المسلمين.

إلا أنّ السلطان عبد الحميد لم يكن فوق النقد، فهو كما يقول في مذكراته كان قاصراً في بعض الأمور. لكنّه كان رجلاً ذكياً وطموحاً، فأراد بث الروح في الدولة العثمانية التي كانت تحتضر، فجاء متأخراً. وقد اتصف بالسماحة والعفو، وعدم الحزم مع أعدائه، فلم تكن الإعدامات في عهده معروفة كعرف للدولة، بل كان أقصى ما يفعله بخصومه هو السجن المؤقت أو النفي. لذلك سقط فريسة الانقلاب الماسوني الذي قاده حزب الاتحاد والترقي في عام 1908. وبعد أن جاء هذا الحزب القومي إلى الحكم باسم الحرية والدستور بدأت مرحلة جديدة للاستبداد الفعلي في البلاد الإسلامية. إذ أقام هؤلاء القوميون الترك حمّامات الدم للشعوب غير التركية، وورّطوا الدولة في حرب أوروبية (العالمية الأولى) لم يكن للمسلمين فيها ناقة ولا جمل، وسبّب ذلك تفتّت الأمة وضياع العديد من أقاليم دار الإسلام، وفي مقدمتها فلسطين.

الألوية الحميدية: الخيالة الكردية

تطرّق عدد من الباحثين الغربيين إلى مسألة الألوية الحميدية، ولكن دراساتهم تعكس، بصورة عامة، التصوّر السلبي الذي خلفته الدوائر الرسمية الأوروبية حول الألوية الحميدية. فقد كتب الباحث السوفيتي أفيريانوف بحثاً مستفيضاً حول الحميدية، ولكنها كباقي البحوث السوفيتية عن الكرد تعتمد بصورة أساسية على وثائق الحكومة الروسية القيصرية، بيانات الجماعات الأرمنية وتقاريرها. إن أي بحث موضوعي حول الألوية الحميدية يجب أن يستفيد من الأرشيف الروسي، ولكنه لا يستطيع أن يستغني بأية حال عن وثائق الدولة العثمانية الموجودة في تركيا.

ففي عام 1819 أصدر السلطان عبد الحميد فرمانا يقضي بتشكيل الألوية

(الخيالة) من القبائل الكردية في المناطق المتاخمة للإمبراطورية الروسية، في شرق تركيا الحالية. ونصّت التعليمات على أن تكون هذه القوة غير النظامية، بمثابة قوة مساندة للجيش النظامي، في أثناء الحروب. فكان على كل فرد من أي عائلة أن يبقى في الخدمة 23 سنة (ولكن بشكل متقطع) وفق التصنيف الآتي:

1 - الإحضارية، مدتها 3 سنوات؛ وذلك للبالغين من العمر 17 عاماً، ويقومون بالتدريب في مناطق سكناهم.

2 - النظامية، ومدتها 12 عاماً (أيضاً على فترات متقطعة)، وكان ذلك لمن عمرهم بين 20 و 32 عاماً زمن التحاقهم. وكان هؤلاء يخضعون للتدريب بين الحين والآخر، وكانوا ملزمين بالحضور مع كامل عتادهم وأسلحتهم وخيولهم، في خلال 24 ساعة من تاريخ استدعائهم.

3 - الاحتياط ومدتها 8 سنوات لمن بلغ سنهم 33 إلى 40 عاماً، لم يكن هؤلاء خاضعين للتدريب، إلا إنهم كانوا يستدعون للخدمة الفعلية في الحالات الضرورية. وعلى الفارس، في جميع الأحوال بأن يملك حصاناً (أو فرساً). وتقوم الدولة بالصرف عليه أثناء التدريب، بين شهرين إلى ثلاثة أشهر، وكان معدل حجم الألوية الحميدية بين 800 إلى 1000 فارس في كل لواء (فوج)، ويتكون كل فوج من 3 إلى 6 كتائب. وكل كتيبة من 3 إلى 30 فارساً. ويقف على رأس كلّ فوج ضابط خيّال نظامي يختار عادة من أكفأ الضباط[5].

وقد مُنح أفراد العشائر الحميدية امتيازات عديدة، منها العفو من أداء جميع الضرائب والرسوم الحكومية، ما عدا ضريبتي العشر والكودة. وكانت الحكومة تغضّ النظر في عهد السلطان عبد الحميد عن القرى الحميدية التي كانت لا تستطيع دفع الضريبتين المذكورتين، وتُعطى في العادة للفرسان الحميدية أراضي الدولة (الأراضي الأميرية) غير المستغلة بعد إصلاحها، ويستطيع الفارس أن يستغلها طالما وفّى بالتزاماته تجاه الفوج الحميدي الذي

---

(5) مظهر، أحمد كمال. **كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى**، ترجمة: محمد ملا عبد الكريم، بغداد، 1984، ص85-87.

يتبعه، وكما ينص الفرمان الحكومي على أن لا يخضع أفراد الألوية الحميدية (أسوة بالجيش النظامي) للمحاكم المدنية. وقد أولى السلطان عبد الحميد اهتماماً خاصاً بالألوية الحميدية، وجعلها حجر الزاوية في سياسته الرامية إلى إحياء الخلافة الإسلامية. إذ منح اسمه لهذه الألوية إقراراً منه بأهميتها. وعيّن زكي باشا زوج أخته وقائد الجيش العثماني الرابع المتمركز في آذربيجان قائداً عاماً للقوات الحميدية، ولتشجيع العشائر الكردية على الانخراط في صفوف التشكيلات الحميدية؛ وجّه السلطان وعلماء الدين بياناً إلى الكرد يطلبون إليهم الانضمام إلى هذه الألوية، لأنها كانت تدافع عن الإسلام وعن شرفهم وعدّ الانضمام إليها جهاداً مقدساً. كما لعب علماء الدين وشيوخ الطرق الصوفية دوراً مهماً في تشجيع الكرد في الدخول إلى الألوية الحميدية. وفي 1891 عقد في اسطنبول مؤتمر كردي واسع النطاق، حضره رؤساء العشائر والنبلاء فضلاً عن علماء الدين. والتقى السلطان بالمؤتمرين، وذكّرهم بواجبهم تجاه عقيدتهم الإسلامية، وبلادهم التي بدأ يهددها الأعداء[6].

أسباب ظهور التشكيلات الحميدية

يعتقد الباحث السوفيتي اليهودي لازاريف أنّ إقدام السلطان عبد الحميد على تأسيس الألوية الحميدية، كان محاولة منه لتفادي تطبيق البند 61 من اتفاقية برلين لعام 1878م التي أجبرته الدول الأوروبية على توقيعها، علماً أن الاتفاقية المذكورة نصّت على إعطاء الأرمن نوعاً من الإدارة الذاتية، وعلى وجوب قيام الدولة العثمانية بمجموعة من الإصلاحات الإدارية والقضائية، التي ترفع عن كاهل الأرمن «المظالم»، ونصّت فقرة في تلك الاتفاقية أيضاً على وجوب تعهد الحكومة العثمانية بمنع المسلمين الكرد من القيام بما أسمته بـ«الاعتداءات على الأرمن»[7].

إن الترجمة العملية لهذه الاتفاقية كانت تعني إعطاء الأرمن (على الرغم

(6) Steven Dugid «The Politics of Unity: The Hamidian Policy in Eastern Anafolia», *Middle Eastern Studies* 9 (1973), pp. 137-140.

(7) لازاريف. **المسألة الكردية** 1917-1923، ترجمة م. حاجي، بيروت 1991، ص36-39.

من كونهم أقلية في الولايات الشرقية) اليد الطولى في إدارة المنطقة، ومن الجدير بالذكر أن الوفد الروسي جلب بطريركاً أرمنياً إلى المؤتمر الذي عقد في سان استيفانو ببرلين، ورغم أن البطريرك لم يحضر الجلسات الرسمية للمؤتمر، إلا أنّه سمح له بلقاء الوفود، فطلب الوفد الأرمني من الدول الأوروبية استغلال اندحار القوات العثمانية في حرب 1878 مع الروس، وذلك بإلحاق الولايات الشرقية في الأناضول بالمناطق الأرمنية الواقعة تحت سيطرة روسيا القيصرية[8].

لذلك كان عبد الحميد يدرك جيداً أنّ مسألة الإصلاحات في الولايات الشرقية والمسألة الأرمنية كانتا غطاءً تستتر به الدول الأوروبية لبتر جزء آخر من الدولة العثمانية، علماً أن القوة الأوروبية سلكت المسلك نفسه في صربيا، ومقدونيا، وبلغاريا. إذ قام الأوربيون تحت ستار الإصلاحات في هذه الأقاليم بدعم القوى القومية عسكرياً وسياسياً للانفصال عن الدولة العثمانية. لهذا السبب لا يستبعد أن يكون السلطان عبد الحميد قد وجد في الألوية الحميدية وسيلة لتفادي تطبيق القرار. وبتعبير آخر، وكّل السلطان عبد الحميد الكرد في مسؤولية الدفاع عن بلادهم[9].

ويميل الآخرون إلى القول أن السلطان عبد الحميد أدرك أن الأمن والاستقرار لن يتحققا في الولايات الكردية في الأناضول؛ دون كسب ودّ الكرد ورؤسائهم. فالألوية الحميدية وفرت لأبناء العشائر فرصاً لكسب الرزق، وأعادت الاعتبار لرؤسائهم. كما أن السلطان عبد الحميد أوصى زكي باشا بأن يستخدم أسلوب انتقاء العشائر للتشكيلات الحميدية، بصورة تضمن نوعاً من التوازن بين القبائل، حتى لا تكون الألوية الحميدية عاملاً آخر لزيادة الحروب القبلية. وكنتيجة لذلك خفّت حدة المعارك القبلية المزمنة حول الأراضي وثارات الدم[10].

(8) British Documents on Foreign Affairs. The Near and Middle East 1914, Doc, No: 59, pp. 433-437.

(9) Dugid, pp. 139-143.

(10) Ibid., pp. 142-43.

ويميل الباحثون الروس والكتّاب الكرد الذين حذوا حذوهم في منهجية البحث إلى القول بأن السبب الرئيسي الذي دفع السلطان عبد الحميد لتشكيل الألوية الحميدية هو رغبته في استخدام الكرد كآلة طيعة في يده لقمع الحركات القومية للشعوب غير التركية، واتخاذه هذه الألوية كجيش احتياطي للحروب المقبلة للدولة العثمانية مع الروس[11]. ليس هناك شك في أن الألوية الحميدية شكلت بأمر السلطان لردع روسيا القيصرية، من شن هجمات عدوانية توسعية على الولايات العثمانية في الشرق. ولكننا لا نستطيع أن نتفق مع القائلين بأن الألوية الحميدية جاءت لضرب الحركات القومية للشعوب غير التركية، ومن ضمنها الحركة القومية الكردية، لأنّ ذلك يفرض عدة احتمالات غير ممكنة أساساً:

أولاً: إنّ السلطان عبد الحميد لم يكن قومياً تركياً، حتى يفكر في ضرب غيره من القوميات الأخرى، بل كان معظم مستشاريه المقربين من العرب والكرد..

ثانياً: لم يكن هناك آنئذ (1891) حركة قومية كردية فعالة، لا كفكرة بين النخبة ولا بين عموم الجماهير الكردية. ولم تظهر طيلة عهد السلطان عبد الحميد حركة قومية متبلورة بين الكرد، وإنّ إصدار بعض أبناء الأمير بدرخان جريدة «كردستان» في الخارج سنة 1898 يشكل دليلاً على ظهور حركة قومية بين قسم من النخبة المتغربة خارج كردستان، ومن المتأثرين بحركة تركيا الفتاة. علماً أن الجريدة المذكورة كانت تحظى بدعم الإنكليز، وتقوم الأطراف الأرمنية بإدخالها عبر سورية إلى كردستان، لأن الجريدة كانت مناهضة للسلطان، وتتبنى القضية الأرمنية[12].

يميل كاتب هذه السطور إلى الاعتقاد أنّ الدافع الذي دفع السلطان

---

(11) مظهر، أحمد كمال. **كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى**، مرجع سابق، ص73.

(12) Air 20/513 Northern Kurdistan Report, 18-2-1920.

وانظر: جليلي، جليل. **نهضة الأكراد الثقافية والقومية** ترجمة: بافي نازي د. ولاتو، بيروت: دار الكتاب، ص45-46

عبد الحميد إلى تأسيس الألوية الحميدية هو شعوره بصدق وإخلاص الكرد والقدرة العسكرية العالية التي يتميزون بها. فالسلطان سبق أنّ شهد بأم عينه مدى إخلاص الكرد له في أثناء الحرب الروسية العثمانية في 1877 و1878م. وفي أثناء انتفاضة الشيخ عبيدالله النهري في عام 1881م، إذ أدت العشائر الكردية في الحرب الروسية ـ العثمانية دوراً مهماً ومشرفاً في الدفاع عن الدولة العثمانية. ولم يكن انتصار الروس على العثمانيين في هذه الحرب بسبب عدم وجود الحماس الإسلامي في قوات المجاهدين الكرد، الذين كانوا تحت قيادة رؤسائهم من شيوخ الطرق الصوفية، بل كان السبب هو الفساد الإداري في اسطنبول، وعدم وجود التنظيم والتعبئة الجيدة بين القوات النظامية وقوات المجاهدين الكرد. فاستطاع الجيش الروسي الأحسن تدريباً وعدّة أن يحقق النصر عليهم. ولكن المجاهدين الكرد أبلوا بلاءً حسناً في هذه الحرب بقيادة الشيخ عبيدالله النهري، علما أن الأرمن الذين عاشوا في ذمة المسلمين لأكثر من ألف وأربعمئة سنة في سلام ووئام، قد انضموا بالألوف إلى القوات الروسية الغازية التي كانت تنتهج سياسة الأرض المحروقة في زحفها إلى أرضروم[13].

ولم يقتصر تطوع العشائر الكردية في الجهاد ضد الروس والأرمن في حرب 1878 على الأكراد الساكنين في الحدود مع روسيا، فقد ساهم المجاهدون من ولاية الموصل (كردستان ـ العراق) بدورهم أيضاً في الحرب. علماً أنّ الشيخ كاك أحمد البرزنجي وابنه الشيخ سعيد قد أديّا دوراً مهماً في حث الكرد على التطوع للجهاد. فشاركت القبائل الكردية في المنطقة بعدة أفواج في المعارك[14]. فأدرك السلطان عبد الحميد ضرورة الاستفادة من طاقات المسلمين الكرد، وتنظيمهم وتعبئتهم في جيش شبه نظامي، على طراز الجيش غير النظامي المسمّى في روسيا بالقوازق. ووفرت هذه الألوية أيضاً نوعاً من ميكانيكية الربط بين السلطان شخصياً والكرد.

(13) ن، خالفين. **خه بات له رى كردستان**، ترجمة جلال تقي، السليمانية، 1971، ص 141-143؛ Bruinessen, p. 334.

(14) EJ. Edmonds. Kurd, Turks, and Arabs (Oxford University Press).

النتائج والآثار المترتبة

كانت للتشكيلات الكردية الحميدية أثرها البالغ على الكرد من عدة وجوه، يقول الأستاذ كمال مظهر: إن تجربة الألوية الحميدية قد فشلت، ويضيف: «جاء الوليد الجديد هزيلاً، بالطبع... شريراً أيضاً»[15]. ويذهب الأستاذ إلى القول إن تشكيل هذه الألوية كان صفحة سوداء في تاريخ الكرد، لأنها لطخت أيديهم من خلال هذه الألوية بدماء الأرمن، وهذا مما أضر بالمصالح الكردية التي لا تزال تعتبر الكرد «برابرة» وسفاكي دماء[16].

في الحقيقة إنّ سمعة الكرد في الغرب كانت منذ 1843 غير جيدة، لقيام الجمعيات التبشيرية والمسؤولين الإنكليز والفرنسيين بإعطاء صور مشوهة عن صراع الأمير بدرخان مع النساطرة (الآشوريين). إذ قام هؤلاء بنقل تقارير مليئة بالأكاذيب وأشباه الحقائق، عن مجازر وهمية للآثوريين بيد العشائر (الكردية). لذلك امتلأت الصحافة الغربية بالعبارات التي تنعت الكرد بـ«البرابرة» والوحوش المتعطشة «للدماء المسيحيين»[17]. وهذا حال القوى المستعمرة، فإذا لقوا مقاومة من الناس ذوي الكرامة والشجاعة نعتوهم بـ«التعصب» و«البربرية»، إذا وجدوا من يقلدونهم كالقردة في الفكر، ويتعاونون معهم أعطوهم الألقاب الرفيعة كـ«المتنورين» و«المعتدلين» و«الوطنيين».

بخلاف كمال مظهر يجمع الباحثون على أنّ السلطان عبد الحميد قد أفلح في إقناع العشائر الكردية المتنفذة على الحدود الروسية مع الدولة العثمانية بالانخراط في التشكيلات الحميدية. فأصبحت هذه القوة فعلاً قوة رادعة منعت الروس من الإقدام على مغامرات أخرى لاحتلال الولايات الشرقية. كما كان للقوات الحميدية «سجلاً رائعاً، خاصة في معارك بوسنيا وصربيا واليونان. وعبّر هذا السجل بحق عن روح الفروسية والعسكرية العالية التي عرف بها الكرد على

---

(15) مظهر. **كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى**، مرجع سابق، ص88-89.

(16) المرجع السابق، ص282.

(17) H. Layard. Nineveh and Its Remains. (New York, 1850), p. 183.

حد قول الكاتب وحيد الشيخ»[18]. وظلّت هذه القوة غير النظامية في نمو متصاعد إلى بداية القرن العشرين، وكانت القبائل الكردية في تنافس للحصول على شرف الانضمام للألوية الحميدية، لذلك توسع حجم الألوية الحميدية من 40 لواء في عام 1892 إلى 63 لواء في سنة 1899. وقد أدّت الامتيازات الكثيرة وتأييد علماء الدين وشيوخ الطرق الصوفية دوراً مهماً في نجاح التجربة[19]. بما أن الهدف من القوة كان ردع الروس والعصابات الأرمنية المتسللة من الحدود الروسية، لذلك صرف السلطان عبد الحميد الكثير من جهده لكسب العشائر الكردية في كردستان ـ العرق ما عدا العشائر الساكنة على الحدود العراقية ـ التركية التي انضمت إلى الألوية الحميدية[20]، وفي عام 1912 استطاعت حكومة الإتحاد والترقي إقناع معظم العشائر الكردية الساكنة في لواء السليمانية بالانضمام إلى الألوية الحميدية، التي تبدّل اسمها آنذاك إلى «الأفواج الحدودية الخفيفة»[21].

إن من أهم نتائج التشكيلات الحميدية على المجتمع الكردي هو عودة الاعتبار للكرد بصورة عامة، ولقيادتهم التقليدية الممثلة برؤساء العشائر وعلماء الدين. وكانت الدولة العثمانية منذ عهد السلطان محمود الثاني (1812 ـ 1839) قد بدأت سياسة تجاه الكرد تقتضي بإزالة الإمارات الكردية، التي كانت تحكم الأمور الداخلية للمنطقة لمئات السنين، وطرحت بدلاً من ذلك الحكم المركزي المباشر من خلال موظفين ومسؤولين، ممن مارسوا القمع اللامحدود ضد الناس، الأمر الذي أدى إلى حدوث انتفاضات كردية عديدة ضد السلطة المركزية، كان تشكيل الألوية الحميدية التي أعطت الكرد ورؤسائهم المزيد من الامتيازات بمثابة إيقاف العمل بالسياسة الجديدة، والعودة إلى السياسة القديمة. ويورد الرحالة الغربيون العديد من القصص التي تحكي كيف كان زكي باشا

---

(18) Waheed Shaikh. The Kurds, And Their Country, Lahoure, 1958, p. 148.

(19) Bruinessen, pp. 234-235.

(20) S. Longrigg. Four Centuries of Modern Iraq (Oxford University Press, 1925), pp. 310-312.

(21) S. Longigg, Iraq. (Oxford University Press), 1953. P. 49.

والسلطان يحميان الكرد ليس فقط من الروس والعصابات الأرمنية، بل حتى من الموظفين المحليين. فكانت الدول الغربية تطلب بإلحاح، وباستمرار، إنزال العقوبات برؤساء العشائر الكردية وأفرادها، ويوافق المسؤولون العثمانيون في استنبول على ذلك إلا أن السلطان وزكي باشا كانا يرفضان تطبيق تلك السياسة[22].

لذلك يقول فان برونسن ـ الباحث الذي زار المنطقة الكردية في تركيا مرات عديدة ـ إن الكرد لا يزالون ينظرون إلى السلطان عبد الحميد، كالأب الحنون لهم «بابي كوردان»[23].

ومن القادة الكرد البارزين الذين ظهروا في هذه الفترة؛ يورد الباحثون اسم مصطفى باشا ميران الذي كان موضع ثقة السلطان، كان بإمرته عدة ألوف من القوات الحميدية. استطاع مصطفى باشا أنْ يحلّ محل الأمير بدرخان في منطقة بوتان، فلم يستطع الموظفون الحكوميون ولا الوالي العثماني التدخل في الشؤون الداخلية للمنطقة، وكما ظهر إبراهيم باشا الملي، رئيس عشيرة الملي (على الحدود التركية ـ السورية ـ العراقية) قائداً متنفذاً وموضع ثقة السلطان. وأصبح ابراهيم باشا (الذي كانت أمه عربية من عشائر الشمر) الحاكم الفعلي لمعظم المنطقة الواقعة بين أورفة ورقة وحلب ودياربكر. كان إبراهيم باشا قادراً على تعبئة عشرين ألف مقاتل حميدي عند الضرورة. وقد غار القوميون الترك (أو ممن تتركوا من الكرد في دياربكر من أمثال ضياء غوك ألب) العاملين في المنطقة الكردية من سطوة إبراهيم باشا، وحماسه للخلافة الإسلامية، لذلك نظموا مظاهرة في 1894 يطالبون الحكومة في استنبول بإبعاد إبراهيم باشا وقواته الحميدية، من ضواحي مدينة دياربكر[24]. وكما يقول فان برونسن إن سماح الدولة بظهور إبراهيم باشا بهذه القوة والسطوة السياسية والعسكرية، يعد دليلاً

---

(22) Sir Edwin Pear. Life of Abdul Hamid: (New York, ARNO Press, 1973), pp. 226-227.

(23) Bruinessen, pp. 235.

(24) B. Dickson. «Journey in Kurdstan» Geographical Journal 35 (1910), pp. 370-371; Bruinessen, pp. 238.

على أن السلطان عبد الحميد كان يثق بالكرد ولم يهب ظهور مركز قوة بينهم[25].

تركت الألوية الحميدية أيضاً بصماتها على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في كردستان، فقد أمر السلطان عبد الحميد بفتح المدارس العسكرية والعلمية لتطوير القدرة القتالية والإدارية للألوية الحميدية، ففتحت في اسطنبول والمدن الكردية الرئيسية معاهد ومدارس سميت بـ«عشيرة مكتب لري». كانت هذه المدارس تعد أبناء العشائر الكردية التابعة للألوية الحميدية إعداداً إسلامياً، فضلاً عن تأهيلهم علمياً[26]. وقد أدى ذلك إلى التفاف الشباب المثقف والجماهير الكردية بعمومها حول فكرة الخلافة الإسلامية، وظل الكرد من أخلص حماتها ودعاتها، في وقت كان الفكر القومي قد تغلغل إلى حد ما بين الشعوب المجاورة. لذلك لم يكن مستغرباً أن يقوم قواد الحميدية بعد الانقلاب على السلطان عبد الحميد، بانتفاضات عدة لإعادة السلطان عبد الحميد، فشهدت المنطقة الكردية عدة انتفاضات حقيقية مسلحة لصالح السلطان عبد الحميد، فمثلاً ثورة الشيخ سعيد البرزنجي في 1909م، وثورة ملا سليم في خيزان، وثورة إبراهيم باشا في العام نفسه كانت ثورات من أجل الخلافة[27].

لذلك كانت الدول الأوروبية تستهدف هذه الألوية الحميدية أيام السلطان عبد الحميد، وحين وقع الانقلاب كان أول من أقدم عليه الانقلابيون هو إلغاء الألوية الحميدية، وتبع ذلك حملة ضد الضباط الكبار من الكرد في الجيش النظامي، وذلك لأنهم كانوا موضع شك حكومة الإتحاد والترقي. ولكن الحميدية والمدارس التابعة لها قد أحدثت أثرها العميق في المجتمع الكردستاني.

لقد ظل الكرد حتى عام 1925 يسعون للخلافة، فقد قاد شيخ سعيد بيران، أحد أنصار السلطان عبد الحميد أكبر انتفاضة جهادية سنة 1925 مطالبة

(25) Bruinessen, pp. 238-239.

(26) Bruinessen, pp. 239.

(27) Dickson, pp. 371-372.

بإعادة الخلافة. وكان معظم قادة هذه الانتفاضة من ضباط الألوية الحميدية، أو خريجي المدارس الحميدية من أمثال الجنرال إحسان نوري وخالد جبرانلي. يقول البروفسور روبرت أولسن: «إن الألوية الحميدية والمدارس التابعة لها قد أعطتا الكرد القيادة السياسية والعسكرية الكفوءة»[28].

الألوية الحميدية الدم الكردي المراق في الاعتداء الأرمني

يميل بعض الكتاب والقادة الكرد من الاتجاه اللاديني إلى عد الألوية الحميدية وبالاً على المصالح الكردية، لأنها حسب رأيهم أصبحت الآلة المنفذة لإبادة الشعب الأرمني، وأكسبت عداء الغرب و«العالم المتحضر» للكرد. وهذا ما حاول الأستاذ كمال مظهر أن يثبته في كتابه: «كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى».

نورد هنا بعض النماذج الشائعة في الوسط العلماني الكردي، والتي احتواها الكتاب المذكور. يقول الأستاذ مظهر في الصفحة 257: «قام أحد مشايخ الكرد واسمه ملا سعيد بتاريخ 28/ 1/ 1859 بافتتاح مذبحة للأرمن في مدينة أورفة، حيث أمر بإحضار أرمني بريء أمامه فبطحوه على الأرض، وفصل رأسه عن جسده بيده، وحرّضهم على قتل الأرمن، لأنهم لا يخضعون لسلطان الخليفة»، ويسند الأستاذ هذا الخبر إلى دبلوماسي إيطالي في حلب. ويضيف الأستاذ كمال مظهر قائلاً: «كان هناك آغوات أكراد يشترون قوافل الأرمن من الجندرمة، وبعد أن يسلبوا منهم كل ما معهم يقتلونهم... وبعد القتل كانوا يبقرون بطونهم بحثاً عن الليرات الذهبية». يوثق الأستاذ هذه المعلومة بمصدر (كتاب) كتبه فائز الغضين، وهو بدوره ينقل الخبر من المصادر الأرمنية (ص258)، في الصفحة 261 يعزو الأستاذ كمال مظهر الدور الكردي المزعوم في المذابح الأرمنية إلى «التعصب الأعمى» و«أحاسيس الكرد الدينية إزاء الأرمن...، كان الملالي والمفتون (العلماء) ورجال الدين يثيرون ـ وفق أوامر صادرة لهم من الحكومة ـ مشاعر الناس ويحرضونهم جهاراً على قتل

(28) Robert Olson. The Emergence of Kurdish Nationalism and the sheikh said Rebellion (Texas, University of Texas Press), pp. 32-34.

الكفار. . .»، ويستند الأستاذ في سرد هذا الخبر إلى وثيقة بريطانية صادرة من أحد القناصل في الدولة العثمانية. وأخيراً يكتب الأستاذ ما يلي: «إن معظم الأكراد الذين أسهموا في مذابح الأرمن كانوا من فرسان الحميدية، هذه التشكيلة العسكرية التي أنشئت في الأساس للقيام بمثل هذه الأعمال ولإلهاء الكرد» (ص262).

على الرغم من جليل احترامي وتقديري للأستاذ كمال مظهر، إلا أنه يبدو عليه أنه أخذ هذه المعلومات والأخبار ووظفها وذكرها في كتابه، وكأنها حقائق مسلّمة من دون الوقوف عليها، وإخضاعها للمراقبة، والتدقيق والتمحيص العلمي. والمعروف أن الأطراف الأرمنية والكتّاب الروس والقناصل الأوروبية المتعاطفة مع الأرمن كانوا في كثير من الأحيان يلجأون عمداً إلى التضخيم والمبالغة، من أجل إثارة الرأي العام الأوروبي، وذلك لدفع حكوماتهم للتدخل لصالح القضية الأرمنية عند الدولة العثمانية. ومن المؤسف جداً أن يخلو كتاب الدكتور المذكور من ذكر الحقائق المتعلقة بالمذابح المروعة التي ارتكبتها العصابات الأرمنية والقوات الروسية، ضد الكرد في نهاية القرن التاسع عشر، وفي أثناء الحرب العالمية الأولى، والتي يقدرها بعض الباحثين المنصفين من الغرب؛ أمثال الكاتب الأمريكي استفان شو وبإحصائيات ميدانية دقيقة بأكثر من 600 ألف مسلم[29].

يقرّ الكتّاب الغربيون بالإجماع بأنّ الأرمن عاشوا في ذمة المسلمين (الكرد والترك) بسلام ووئام، لمئات السنين ضمن نظام الملة العثماني، وكان السلطان يعطيهم نوعاً من الحكم الذاتي، وكان البطريرك الجريجوري يقوم بمتابعة مصالح الأرمن في استنبول، ويلقى كل الاحترام والتقدير من السلطان العثماني. ولكن منذ بداية القرن التاسع عشر بدأت الدول الأوربية، وخاصة روسيا، تشجع الفكر القومي بين الأرمن، على أمل استغلالهم واستخدامهم كجسر لبسط النفوذ الروسي في شرق الأناضول، كما أنّ استقلال الصرب والبلغار

---

(29) S-Shaw. History of Ottoman Empire and Modern Turkey. Vol. 2, (Cambridge University Press), pp. 202-203.

زادت من تطلعات الأرمن، فساهم التجار الأغنياء من الأرمن والسفارات الأوروبية داخل الدولة العثمانية مساهمة كبيرة في نشر روح العداء بين الأرمن تجاه الدولة العثمانية، لذلك شُكلت منظمتان إرهابيتان أرمنيتان (الهاجناق في سنة 1886 والداشناق في سنة 1890) في روسيا لضرب المؤسسات الحكومية العثمانية، لإجبار الحكومة أو الجيش على القيام بالأعمال الانتقامية ضد الأرمن؛ إذ يجد الغرب ذريعة للتدخل في شؤون الدولة العثمانية.

كانت النشاطات الإرهابية الأرمنية شبيهة جداً بنشاطات العصابات الصهيونية، كمنظمة أستيرن الإرهابية، ففي الغالب تقوم هذه العصابات الأرمنية بالتسلل إمّا من الأراضي الجورجية أو الأراضي الآذربيجانية الروسية، وتقوم ليلاً بمهاجمة القرى الكردية الآمنة، فتحرق بيوتهم وتذبح أطفالهم وتغتصب نساءهم، وذلك لإرهاب أهل القرية المهاجمة وتخويفهم بغية إخلاء أهل القرى المجاورة لقراهم، وكانت هذه السياسة (التطهير العرقي) تهدف إلى إقناع الكرد بترك قراهم وإخلاء الساحة للهجرة الأرمنية إلى ما أسموه «أرمينيا القديمة». في الوقت نفسه كانت العصابات الأرمنية بقتلها للكرد وحرقها لقراهم تريد استفزاز مشاعر الكرد ودفعهم للانتقام من الأرمن، وذلك من أجل تدويل القضية الأرمنية[30].

إن المجال لا يتسع هنا لسرد الملف الكامل لمذابح الكرد على يد الأرمن، ولكن يكفي أن نذكر هنا مثالاً واحداً فقط وهو ما حصل في قضاء ساسون الكردية في جنوب شرق تركية، ليكون شاهداً ودليلاً من شواهد جمّة على اعتداءات أولئك الذين أساءوا إلى الكرد بقتلهم، وتشويه سمعتهم ببث الادعاءات والافتراءات الكاذبة ضدهم، وذلك بتاريخ 1894م حين قامت العصابات الأرمنية، وبإيعاز من الروس في تلك السنة بإعلان العصيان العام، وطردوا مسؤولي الدولة من مناطق سكناهم، وحين دخل الجيش العثماني إلى جانب الموظفين، وقعت معركة قصيرة داخل المدينة وانسحب المسلحون الأرمن، باتجاه الجبال المحيطة بالمدينة، ولكن في طريقهم إلى تلك الجبال،

---

(30) Haslip, p. 218.

قاموا بقتل الناس وحرق ممتلكاتهم في أكثر من 30 قرية. وحين وصلت الألوية الحميدية إلى المدينة، وسمعت بالمذابح في القرى المحيطة قامت هي بدورها بالهجوم على الأرمن، وقتل نتيجة الثأر المئات من الأبرياء من الطرفين. فقامت المنظمات الأرمنية باستغلال الحادث، ونشرت أخباراً ملفقة عن الحادث وعن عدد الضحايا الذين كانوا (20 ألف أرمني حسب الدعايات الأرمنية)، مما أثار الرأي العام الأوروبي، فطالب الحكومات التدخل لإيقاف المسلمين الكرد «البرابرة» عن قتل الأرمن، وشكلت الدولة العثمانية لجنة لتقصي الحقائق، شارك في هذه اللجنة خبراء من الدول الغربية، وجاء تقرير اللجنة يفند المزاعم الأرمنية[31].

واستمرت الحرب الأهلية بين الكرد والأرمن إلى نهاية القرن التاسع عشر، وراح ضحية هذه الحرب القبلية المفتعلة الكثير من الأبرياء من الطرفين. وكان المستفيد الوحيد هو الدول الأوروبية التي لم تكن أبداً تضع أي اعتبار لمصالح شعوب المنطقة، ومن ضمنها الشعب الأرمني.

لذلك فإن الحرب الأهلية الأرمنية ـ الكردية أيام السلطان عبد الحميد كانت مؤامرة خارجية لزعزعة الأوضاع داخل الدولة العثمانية. وقد استدرجت إليها الأرمن والجيش العثماني والألوية الحميدية، وقد قام بعض الباحثين من ذوي الضمائر الحية بإزاحة الستار عن بعض فصول هذه المؤامرة، إلا أن القصّة الكاملة لهذه الحرب المأساوية لن تتكمل وضوحاً إلا بعد فتح كل ملفات الحكومة العثمانية وروسيا القيصرية، لكن الدلائل الحالية تشير ـ كما يذهب البروفيسور فان برنسون إلى أنّه لم يكن عند السلطان عبد الحميد سياسة منظمة تهدف إلى إبادة الأرمن[32].

والسؤال الذي يتبادر إلى ذهننا هو هل كان لدى الأرمن فعلاً نية وإمكانية، وبدعم خارجي، لتحويل كردستان ـ تركيا إلى دولة أرمنية؟ وإلى أي مدى خدمت الألوية الحميدية ـ كقوة ردع ـ الاعتداء الأرمني على كردستان؟

---

(31) Shaw, pp. 203-204; pears, p. 43.

(32) Bruinessen, p. 239, nbn.

في الحقيقة إن المنظمات الأرمنية قديماً وحديثاً لم تخف حقيقة رغبتها في إحياء المملكة الأرمنية القديمة في المنطقة، التي هي بمجملها منطقة كردية منذ مئات السنين.

كما أشرنا إليه فيما تقدم، أنّ القادة الأرمنيين طلبوا من الدول الأوروبية في مناسبات عديدة مساعدتهم لبناء كيان أرمني في المنطقة الكردية؛ ففي العام 1895م مثلاً طرحت الدول الأوروبية على السلطان عبد الحميد الموافقة على صيغة للحكم الذاتي للأرمن في الولايات الشرقية في الأناضول، ونصّت الصيغة المذكورة على برنامج لتنفيذ بنود اتفاقية برلين 1878م المتعلقة بالأرمن. فطالبت الدول الأوروبية وخاصة روسيا وبريطانيا على تعيين والٍ أوروبي (أو عثماني بموافقة الدول الأوروبية)، تكون مهمته إجراء الإصلاحات السياسية والإدارية والقضائية لصالح الأرمن في المنطقة. وتضمنت المطالب الأوروبية أيضاً تأليف لجنة من الأرمن والمسلمين (الكرد والترك) بالمناصفة للإشراف على الإصلاحات. مع العلم أن نسبة الأرمن في المنطقة لم تتجاوز آنذاك أكثر من 18٪ من مجموع نفوس السكان[33].

وفي عام 1912م استطاعت بريطانيا أن تقنع حكومة الاتحاد والترقي الحاكم في استنبول على إحياء صيغة 1895م لتنفيذ الإصلاحات الأرمنية. طالبت الدول الأوروبية بتعيين مفتش عام للولايات الشرقية يساعده على إدارة المنطقة مجموعة من الخبراء الأوربيين، إلا أنّ ألمانيا شجعت السلطان على عدم الرضوخ للضغوط الروسية البريطانية، علماً أنّ المشروع البريطاني المقدم كان مستوحىً من التجربة المقدونية، والتي انتهت باستقلال الأخيرة[34].

كما نوقشت مسألة هجرة الأرمن إلى الولايات الشرقية في الأناضول في السنين القليلة التي سبقت الحرب العالمية الأولى. وأعطي القسم الأكبر من كردستان الشمالية في اتفاقيات سايكس بيكو للروس، على أمل أن تلحق روسيا

---

(33) Pears, pp. 226-227.

(34) British Documents on Foreign Affairs. The Near and Middle East 1908-1914. Vol. 4. Doc. No. 59, pp. 433-434.

تلك المنطقة بأرمينيا الروسية. وفي السنين الأخيرة من الحرب العالمية الأولى، وفي أثناء مؤتمر سان ريمو ومؤتمر لندن 1920م ناقشت دول الحلفاء بإسهاب مسألة الدولة الأرمنية، وكان هناك إجماع بين ممثلي دول الحلفاء على أنّ المنطقة الكردية (فان بتليس وديار بكر وأرضروم) جزء حيوي للدولة الأرمنية، التي كان من المزمع تأسيسها، إلا أنّ دول الحلفاء اصطدموا بواقع مرير، ألا وهو أن المنطقة قد أفرغت من الأقلية الأرمنية في أثناء الحرب. وكذلك أن مصطفى كمال (أتاتورك) قد شكّل من الكرد جيشاً كبيراً، وأنّ الحلفاء كانوا بحاجة إلى وضع مئة ألف جندي في الولايات الشرقية، وذلك لإخلاء المنطقة من الأكثرية الكردية والدخول في حرب مع قوات مصطفى كمال[35].

الخلاصة والعبر

1 ـ أدرك السلطان عبد الحميد بذكائه أهمية الكرد في سياسة الدولة العثمانية في إحياء الخلافة الإسلامية، واستطاع بفطنته وبعد نظره أن يحول الكرد إلى أخلص الدعاة لسياسته، لذلك جاءت ولادة الألوية الحميدية، تجسيداً لتلك السياسة الحكيمة.

2 ـ إنّ التشكيلات الحميدية تركت أثرها في المسلمين الكرد، إذ زرعت وعززت في قلوبهم الإخلاص والوفاء للخلافة الإسلامية، وأعاق ذلك نمو الفكر القومي اللاديني (العلماني) بين الكرد لفترة تاريخية غير قليلة.

3 ـ لو أخذنا بالاعتبار التجربة الصهيونية في اغتصاب فلسطين، وما حدث في بوسنيا لأدركنا خطورة المطامع الأرمنية في كردستان في الماضي والمستقبل، لذلك فإن ما قامت به الألوية الحميدية والسلطان عبد الحميد (مهما كانت نواياه) أنقذ الجزء الأكبر من كردستان من خطر اغتصاب حقيقي (بيد الأرمن وحلفائهم الأوروبيين).

4 ـ على الدول والحركات الإسلامية المعاصرة أن تتجاوز الأطروحات الوطنية

---

(35) British Documents on Foreign Affairs. The Near and Middle East 1919-1939. Vol. 4. Doc. No. 492, pp. 735-737.

والقومية والمذهبية في تعاملها مع المسألة الكردية وأن تتعظ من تجربة السلطان عبد الحميد مع الكرد.

الجدول (1)

عدد نفوس الأرمن في ست ولايات/ 1882م

الولاية	الغريغوريون	الكاثوليك	البروتستانت	المجموع	مجموع السكان	الأرمن (٪)
Erzurum	101 .138	.7306	.9701	109 .838	659 .155	.166
Bitlis	101 .358	.9484	.4981	107 .804	276 .998	.938
Van	.44860	-	-	.44860	269 .860	.322
Diyarbekir	.83346	.9559	.9813	.76960	289 .591	9820
Mamuret ul-Aziz	.17873	.9151	.9714	.06480	481 .346	.616
Sivas	116 .256	.2233	.9941	121 .473	926 .564	.313

الجدول (2)

عدد نفوس الأرمن في الأقضية الرئيسية في شرق الأناضول/ 1882:

الولاية	الغريغوريون	الكاثوليك	البروتستانت	المجموع	مجموع السكان	الأرمن (٪)
Erzurum	.7309	791	329	.85010	.68438	.0428
Erzinean	.68612	-	88	.77412	.50354	.4323
Adana	.6229	348	636	.60610	.66570	.0015
Haqin	.20410	145	682	.03111	.05742	.8545
Kayseri	.25025	765	.3151	.33027	.899130	.8720
Diyarbekir	.08312	.5602	983	.62615	.87026	.8524
Sivas	.46620	.5921	89	.14722	.37588	.0625
Trabzon	.5469	.2091	91	.84610	.563117	.229
Van	.05333	-	-	.05333	.14951	.6264

Source: J. Shaw, History of Ottoman Empire and modern Turkey - Cambridge University Press 1977, P.201.

الفصل السادس

كردستان في ظل حكم الاتحاد والترقي

1908 ـ 1918

تعدّ هذه المرحلة من تاريخ كردستان والحركة القومية الكردية مرحلة دقيقة ومهمة في نمو الفكر القومي الكردي وتبلوره، وستترك آثارها في الحركة الكردية فيما بعد، طيلة القرن العشرين. نحاول هنا دراسة العوامل الدولية والإقليمية والذاتية التي ساعدت على تبلور الفكر القومي بين الكرد. من الضروري أن نضع هنا ـ ولو بإيجاز شديد ـ تطور الأحداث في كردستان في الإطار الأكبر: ظهور القومية في العالم الإسلامي وبالتحديد بين العرب والترك، وتأثير ذلك في الكرد، ومن ثم نتناول معالم سياسة الاتحاد والترقي تجاه الكرد، وردود الفعل التي أحدثتها هذه السياسة في كردستان، وفي معالجتنا هذا الموضوع نحاول اتّباع منهجية تختلف في بعض جوانبها عن منهجية الباحثين الآخرين، وذلك من خلال التمييز بين ردود الفعل العامة وأصحاب الطرق الصوفية، وردود النخبة الكردية؛ على الرغم من التداخل بينها تجاه سياسة الاتحاد والترقي، ولتبيان هذه المنهجية نتطرق إلى نشاطات النوادي الكردية في استنبول، حركة الشيخ سعيد الحفيد، وملا سليم الخيزاني في تبليس، والشيخ عبد السلام البارزاني، وأخيراً نحاول الإجابة عن سؤال طالما حيّر الكثير من الكتّاب والمهتمين بالشؤون الكردية من سنة 1910 إلى 1914. وهو أنه كانت هناك كل المقومات في كردستان لقيام ثورة كردية شاملة بقيادة أبناء بدرخان وتحرير كردستان من الحكم التركي، مثلما حرر البلغار والرومان والقبارصة

أنفسهم من هذا النظام في هذه الفترة. لماذا أخفق الكرد في حين أفلح الآخرون هنا؟. . . وأخيراً نؤكد أن هذه الدراسة لن تحسم الكثير من المسائل التي هي بحاجة إلى المزيد من الدرس والتحليل في ضوء الوثائق التي تعود إلى هذه الفترة، والموجودة في كل من تركيا والعراق وإيران، ولم يصل الكثير منها إلى أيدي الباحثين.

القومية والفكر القومي الكردي في إطارها الإقليمي

يتفق معظم الرحالة والباحثون الغربيون المتخصصون في العالم الإسلامي على أن القومية، كحركة سياسية وفكرية، لم تكن معروفة عند عامة المسلمين، حتى نهاية القرن التاسع عشر، قبل سقوط الخلافة العثمانية، وجاء الفكر القومي من خلال تغلغل النفوذ الأوروبي في العالم الإسلامي. فـ (نابليون) مثلاً، جلب أثناء حملته على مصر مجموعة من العلماء، الذين عملوا على مقاومة الإسلام، لأنه كان أيديولوجية الشعب التي تطالبه برفض الحكم الأجنبي، لذلك قام العلماء الفرنسيون، وبرعاية نابليون شخصياً بإذكاء الحس القومي الفرعوني عند المصريين، ومن هنا ظهرت فكرة مصر للمصريين، وكلّفت «مؤسسة مصر» بالقيام بهذه المهمة[1].

وقامت المؤسسات التبشيرية (التنصيرية) في أثناء حكم محمد علي باشا (1805 ـ 1847م) بنشاط مكثّف لتشجيع فكرة اللادينية وتغريب المجتمع المصري، وأقدم (كرومر) الحاكم الإنجليزي في مصر (1880 ـ 1889م على تنمية الاتجاهات اللادينية، ومقاومة الفكر الإسلامي، بتشجيعه الأدباء والعلماء المصريين من أبناء الأقليات غير المسلمة على ممارسة نشاطات تناهض أفكار الدين الإسلامي، فكتب (جورج انطونيوس) الموظف في السفارة البريطانية في القاهرة كتاب (يقظة العرب) وأصدر اليهودي يعقوب الصنوع مجلة (الوطن المصري) تحت إشراف كرومر. وهكذا بدأ الجيل المتغرب يردد كلمة (الوطن)، وقام النصارى العرب من أمثال بطرس البستاني وسليمان اليازجي

(1) الحصري، ساطع، ص91-92.

وأنطوان سعادة وميشيل عفلق بغرس الأفكار القومية العربية بين المسلمين العرب في بلاد الشام، وذلك من أجل إيجاد كيان بديل عن الإسلام، يكون لهم فيها، وبدعم الغرب، السطوة والقيادة. وظهر في هذه المرحلة العديد من البحوث التي تمجد العصر الجاهلي في سوريا، وتدعو إلى قبلية سورية جديدة ضمن بلاد العرب باسم القومية السورية. وكانت هناك أيضاً دعوات لتمجيد الفراعنة والقومية المصرية، وتؤكد هوية شعب مصر باعتباره شعباً منفصلاً عن الشعوب الإسلامية الأخرى. وكان طه حسين الوليد الشرعي للقومية لهذه المرحلة من تاريخ مصر، حيث سعى جاهداً في كتابه (مستقبل الثقافة في مصر) لإثبات أنّ مصر مرتبطة بأوروبا ولا علاقة لها بالعالم الإسلامي، وقال يجب على المصريين أن يقبلوا الحضارة الغربية بما فيها من سيئات، لأن ذلك قدرهم في التطور، يقول ساطع الحصري ـ وهو من أشدّ المتحمسين للقومية العربية ـ «لم تكن القومية معروفة بين شعوب الخلافة العثمانية حتى الانقلاب الدستوري 1908 على السلطان عبد الحميد الثاني. . .». ويضيف: «نشأت السلطنة العثمانية مشربة بإيمان ديني عميق، متوجه نحو أهداف دينية صريحة، وإنها كانت دولة إسلامية، بكل معنى الكلمة، وإن العثمانيين كانوا بعيدين عن الشعور بالقومية التركية بعداً كبيراً»[2].

كان العثمانيون يعبرون عن القومية بكلمة «الملّة» وكانوا دوماً يقولون الدين الملة وجهان لعملة واحدة، وأنّ التذاكر والسجلات العثمانية كانت تقسم الرعية إلى مسلمين وغير مسلمين من أهل الذمة، ولم يستعمل مصطلح (الأتراك) و(العرب) و(الكرد) في الكتب الرسمية إلا في إطار اجتماعي غير مسيّس على الأغلب، ومن أجل التعريف بالمنطقة من الناحية السكانية، وفي الحقيقة كانت كلمة (التركي) كلمة غير مرغوبة في الأجواء الرسمية والأدبية، وكانت تستعمل للإشارة إلى السذج من الناس، وهي شبيهة بكلمة (الأعراب) بين العرب. وكانت إدارة الدولة العثمانية منذ بداية تأسيسها وإلى نهاية القرن التاسع عشر، بيد ضباط وإداريين من الغلمان الأوروبيين الذين يجندون للخدمة

(2) الحصري، ساطع. مرجع سابق، ص93.

في الجيش والإدارة، وعرفت هذه الفئة بالإنكشارية. وكما تحرّج السلاطين العثمانيون والملل العثمانية الأخرى في أن يكون للكرد القيادة الروحية للدولة العثمانية في مراحل متعددة من التاريخ العثماني، ممثلة بمنصب شيخ الإسلام المتنفذ، والذي احتكرته عائلة البدليسي والعمادي والحيدري لفترات من الزمن، وقيادة الطرق الصوفية كالقادرية والنقشبندية.

بدأت القومية، كحركة فكرية، تؤثر في نخبة من العثمانيين أثناء عهد التنظيمات، 1836 ـ 1876 (فترة الإصلاحات الغربية)، ويقول المستشرق برنارد لويس: «قبل أن يصل الفكر الغربي لم يكن هناك أي وجود للفكرة القومية، بل حتى في بداية القرن العشرين لم يشعر الأتراك أو العرب بأنهم غرباء بعضهم عن بعض فالعرب ارتضوا بأن يكونوا جزءاً من الإمبراطورية العثمانية بسبب الدين المشترك، في حين كان الأتراك يعتزّون بالعرب، ويعدّون الثقافة واللغة العربية من علامات الرقيّ والتقدم». ويضيف لويس: يعدّ «اليهودي أرتر لوملي ديفيد أوّل رائد للفكر القومي التركي إذ ألّف كُرّاساً بعنوان «دراسات تمهيدية« عن تركيا، حاول فيه إثبات استقلالية العرق التركي، وأفضليته على العرب. «وقام كل من فؤاد باشا وجودت باشا (من رجال فترة التنظيمات، ومن رواد الماسونية في الدولة العثمانية) بترجمة كتابات ديفيد إلى اللغة التركية، وهكذا كما يقول لويس «أدرك الأتراك قوميتهم عبر الغربيين»[3].

وفضلاً عن ذلك كان معظم رواد الفكر الطوراني، من غير الترك؛ فأحمد رضا الرئيس لحركة الاتحاد والترقي كان نصفه شركسياً والنصف الآخر مجرياً. أما أنور باشا أحد أبرز قيادات الإتحاد والترقي، فهو ابن رجل بولوني اعتنق الإسلام لفترة ثم ارتد. وإن جاويد باشا وعمانويل قرة صو اللذين يعدان من أهم القيادات العليا في الاتحاد والترقي، واللذين شغلا مناصب مهمة من ضمنها وزارة المالية كانا أصلاً من الطائفة اليهودية المعروفة في الدولة العثمانية بـ«الدونمة». أمّا طلعت باشا، وزير الداخلية والحرب في الدولة العثمانية، وأحد أركان ثالوث الاستبداد في الدولة العثمانية، فكان بلغاريا من أصل غجري.

(3) Bernard Lewis. Islam in History (London 1973), pp. 133-135.

ويعدّ ضياء كوك ألب الكردي، الديار بكري المتترك والمتأثر بالفكر الاشتراكي الديمقراطي، وبفلسفة دوركهايهم، منظّراً للفكر القومي اللاديني التركي. ويعدّ عصمت أنينو، الساعد الأيمن لمصطفى كمال، رائداً للحركة القومية التركية، ومن ألدّ أعداء الإسلام أيضاً كردياً متترّكاً.

كما أن إثارة النـزعة القومية عند الترك ولّدت حقداً على العرب والكرد وبذلك تحققت سياسة «فرق تسد»، وتم لهم هدفهم الذي كان يأملونه ويحلمون به، وهو إزالة الخلافة العثمانية وزرع الأحقاد بين الشعوب الإسلامية. ولكن ما تقدم لا يعني أنّ الكاتب يرى أنّ السلطنة العثمانية كانت في مرحلة من مراحلها دولة الخلافة الإسلامية التي يجب أن نقتدي بها، وننسى انحرافاتها عن الإسلام في تطبيق الشورى والعدالة وإضاعتها الحقوق الأساسية للإنسان المسلم، وإهدارها لثروات الأمة الإسلامية، من أجل إشباع نـزوات السلاطين. ولكن الغرب الذي عرف الإسلام وطاقاته الكامنة في بث النهوض في الشعوب المسلمة، كان حريصاً على القضاء على الدولة العثمانية، ككيان، رغم جميع أمراضها حتى لا تكون إطاراً يمكن إصلاحه من جديد، لوحدة الشعوب المسلمة، فقضت على الدولة العثمانية بالقضاء على مسوّغات وجودها، وذلك بغرس الفكر اللاديني والقومية التركية التي تبلورت في حركة الاتحاد والترقي ذات النزعة المركزية في الحكم، والمعروفة بمحاولاتها لصهر الشعوب العثمانية في بوتقة الأمة التركية التي يدعون لها وإليها.

معالم سياسة الاتحاد والترقي في كردستان

إن الحديث عن سياسة الاتحاديين في كردستان يقتضي منا أن نعرض باختصار الخلفية الفكرية والسياسية للاتحاديين الذين هيْمنوا على الحكم، في الدولة العثمانية، في الفترة 1908 ـ 1918. ففي عام 1908 قامت مجموعة من الضباط العثمانيين المتمركزين في سالونيك في مقدونيا بتمرد عسكري، ثم انضمت إليهم فرقة من البلغار وتوجهوا نحو استنبول؛ لإجبار السلطان عبد الحميد الثاني على إعادة العمل بالدستور الذي ألفه الصدر الأعظم السابق مدحت باشا، بدعم من الدول الأوروبية، والذي عطّله السلطان عبد الحميد في

عام 1878، نظراً لكونه وثيقة أوروبية فرضت عليه قبل عامين، ولأنها لم تكن تصلح لتنظيم الدولة العثمانية المبنية على أساس التراث والحضارة الإسلاميين.

إن الخلفية الفكرية لجماعة الاتحاد والترقي تعود إلى كتابات الليبراليين الترك في عهد التنظيمات، من أمثال نامق كمال (المتأثر بالفيلسوف الفرنسي مونتسكيو) وشناسي أفندي وضياء باشا. وبدأت هذه الأفكار التغريبية تظهر آثارها في مجلة «تصوير الأفكار»، ثم في أفكار جمعية الاتحاد العثماني، وجريدتهم «العثماني»، التي أسسها عام 1893 الدكتور عبد الله جودت الكردي وصديقه الدكتور إسحاق سكوني الكردي أيضاً، وإبراهيم تمو الألباني ومحمد رشيد الشركسي، ثم تحوّلت هذه إلى جمعية الاتحاد والترقي. إن معظم أنصار تركيا الفتاة كانوا ممن درسوا اللغات الأوروبية وآدابها، أو ممن تأثروا بحركة الترجمة من الأدب الأوروبي، أو عملوا في السلك الدبلوماسي، أو ممن تخرجوا في الكليات الحديثة العسكرية والطبية والهندسة في استنبول، إذ كان هناك المنهج الأوروبي والعديد من الأساتذة الأوروبيين[4]. وتأثر أنصار تركيا الفتاة بالفكر الليبرالي الغربي عموماً، وأفكار الثورة الفرنسية بالخصوص: المساواة الحرية، الأخوة. كان أعضاء جمعية تركيا الفتاة لادينيين (عالمانية - والتي تسمى خطأ بالعلمانية)، أي أرادوا تحويل الدولة العثمانية المستندة في دستورها على الشريعة والخلافة إلى دولة قومية وملكية (سلطنة) دستورية ومركزية تحكمها قوانين وضعية، أسوة بالدول الأوروبية. وفي عام 1895 نشر أحمد رضا (المجري المتترك)، وأول رئيس لجمعية الاتحاد والترقي في باريس، وتلميذ بيار لاسى فيات، الذي كان بدوره تلميذاً لأوغست كونت،

---

(4) استعمل اسم Jeunes Turcs «تركيا الفتاة» للإشارة إلى دعاة الإصلاح الغربي داخل الدولة العثمانية لأول مرة في سنة 1867 في جريدة بلجيكية، وهي بلا شك تقليد لاسم بريطانيا الفتاة وفرنسا الفتاة وألمانيا الفتاة التي كانت تطلق على الإصلاحيين الداعيين لإصلاح تلك الدول في القرن التاسع عشر، انظر:

Bemard Lewis. The Emergence of Modern Turkey, pp. 150-152.

زين، نور الدين. **نشوء القومية العربية مع دراسة في العلاقات العربية التركية**، بيروت، دار النهار، 1972-ص86.

أحد فلاسفة الثورة الفرنسية، جريدة مشورت. وكانت هذه الجريدة تروّج لأفكار الثورة الفرنسية في الدولة العثمانية[5].

وكان هناك تيار فكري وسياسي منافس لأحمد رضا يقوده الأمير صباح الدين (ابن الداماد محمود جلال الدين باشا كان من طرف أمه من العائلة العثمانية). وكان هذا أوّل ماسوني من العائلة العثمانية، واشتهر بكونه زيرا للنساء، وبأنه مقامر، وبأنه اختلس بعض الأموال من الناس، فأمر السلطان عبد الحميد بمحاكمته، فهرب مع عائلته إلى باريس وانضم إلى المعارضة. شكّل صباح الدين جمعية باسم «منظمة المبادرات الفردية واللامركزية». أرادت هذه الجمعية نشر أفكار الكاتب الفرنسي أدم وند ديمولنس الداعية إلى تبني الثقافة الأنجلو ـ سكسونية، من أجل أن تحقق الدول النامية التطور الاقتصادي والسياسي الحاصل آنذاك في بريطانيا. ولما كان الأمير صباح الدين من دعاة التدخل الأوروبي في فرض الإصلاحات، داخل الدولة العثمانية، فقد تقرّب منه الأرمن في الخارج، ودعموا مشروعه.

لم تكن جمعية الاتحاد والترقي قبل عام 1909 تنادي بالقومية التركية بل بالملة العثمانية، وكانت تطالب بالدستور والمركزية والقيم الليبرالية للعثمانيين جميعاً. فمثلاً يكتب عبد الله جودت في العدد الثالث من جريدة العثماني مقالاً يقول فيه: «لسنا نأمل التعرض للغة أي عثماني وقوميته. . . ولكننا مطمئنون إلى أنّ حكماً دستورياً ما، لو باشر ممارسة الحكم لجعل العثمانيين كافة متساوين، وحقق للغات القوميات العثمانية التطور والازدهار، وراقت العثمانية العثمانيين جميعاً، من دون استثناء».

عقدت جمعية تركيا الفتاة مؤتمرها الأول في باريس 1902، بحضور فعّال لوفود الأرمن وممثليهم ووفد عربي وكردي وألباني وبتأييد الدول الأوروبية والمحافل الماسونية ومباركتها في سولانيك وباريس التي تكفلت بالاشتراك مع

---

(5) Lewis, pp. 197-199.

وانظر: مالميسانيز، **القومية الكردية**؛ و جودت عبدالله. **مطلع القرن العشرين**، ترجمة شكور مصطفى، ص15؛ والمرجع ذاته، ص194-195.

الأرمن في دفع مصروفات المؤتمر الذي ترأسه الأمير صباح الدين. وفي مؤتمر 1907 أقرت جمعية الاتحاد الترقي في دستورها حق الشعوب في التعلم في المرحلة الابتدائية باللغات المحلية[6].

بعد انقلاب 1908 بدأت جمعية الاتحاد والترقي تتحوّل بسرعة إلى حزب شمولي، أسوة بالأحزاب الماركسية اللنينية والنازية الأوروبية. فرغم ادعائها بالحفاظ دستورياً على سلطان عبد الحميد خليفة، فإنها جردته من أية سلطة حقيقية. وعلى الرغم من افتتاح مجلس المبعوثان (البرلمان)، وتشكيل مجلس الأعيان من أجل إعطاء المسلمين فرصة لممارسة حرياتهم إلا أن الاتحاديين تلاعبوا بنتيجة الانتخابات ليضمنوا الفوز الساحق لأنصارهم. كما أعطى الضباط من أنصارهم معظم المهام العسكرية والسياسية والثقافية. وأنّ كثيراً من هؤلاء الموظفين الجدد كانوا غير أكفاء، وظهرت في استنبول صحف تهاجم الشريعة، وتروّج للإباحية والأفكار الماسونية، خاصة جريدة طنين الرسمية التي كان يصدرها الماسوني (اليهودي الدونمي) حسين جاهيد[7]. وتحوّلت الكثير من المساجد في الثكنات العسكرية إلى مقاهٍ، وانتشرت بيوت الفساد. كما تلقت الدولة العثمانية الكثير من المصائب والهزائم، وازدادت الهجرة اليهودية إلى فلسطين ازدياداً كبيراً، بفضل العلاقة الوطيدة بين الحركة الصهيونية وقيادات جمعية الاتحاد والترقي، وخاصة طلعت بيك الماسوني وزير الداخلية، وجاويد بيك اليهودي، الممثل النيابي عن سالونيك في (المبعوثان) ووزير المالية، وقرة صو، وداود كوهين اليهوديين الماسونيين، وأبرز الكوادر القيادية في الاتحاد[8].

أدّى كل ذلك إلى ظهور استياء كبير بين الجماهير والتفاف الكثيرين من المستقلين حول راية جمعية مستقلة باسم «اتحاد جمعيتي محمدي» (حزب الأخوة المحمدية)، وكان حافظ درويش وحدتي رئيس الحزب وأصدر جريدته باسم (البركان)، وكان هدف هذه الجمعية هو الحفاظ على الدستور والحريات؛

---

(6) Elie Kedourie, «Young Turks, Freeasons, and Jews», Middle East Studies, No. 35, 1973, pp. 92-94.

(7) بر، توفيق، علي، بر. **العرب والترك**، ص84-88.

(8) Elie Kedourrie, pp. 96-97.

والعمل على الملاءمة بين الإصلاحات والإسلام، والحد من استبداد الاتحاديين واستئثارهم بالحكم. كان من أبرز كتاب هذه الجريدة الشيخ سعيد الكردي (النورسي)، وفي نيسان 1909م ثارت بعض الوحدات العسكرية داخل استنبول، ورموا القبعات الأوروبية من على رأسهم، وهتفوا بحياة السلطان والشريعة، ودعوا إلى إبعاد الملاحدة الاتحاديين من المواقع القيادية في الجيش والإدارة والصحافة، وتلقت هذه الانتفاضة دعم العامة من الناس وعلماء الدين، ولكن الاتحاديين المسيطرين على الجيش والصحافة استطاعوا، بدعم وحدات عسكرية من سالونيك، الهجوم على استنبول، وبقيادة الضابط العربي محمود شوكت قمعوا الانتفاضة التي سمتها الصحافة الاتحادية بـ«الحركة الارتجاعية» (الرجعية). واتهم السلطان عبد الحميد بكونه وراء الانتفاضة من أجل تعطيل الدستور والحريات العامة فخُلع من الحكم، ونصب بدلاً عنه محمد رشاد المصاب بالبله سلطاناً باسم محمد الخامس[9].

كان فشل انتفاضة نيسان 1909 بداية لعهد جديد من استبداد الاتحاديين، وبدأت مجموعة من الأشخاص القياديين ـ ذات الأصول الأوروبية والمتتركة من يهود دونمة والمجريين والألبان، والذين احتلوا مواقع قيادية في جمعية الاتحاد والترقي ـ تدعو إلى المزيد من المركزية والقضاء على المؤسسات الإسلامية. فيقول الدكتور ناظم بك الذي أصبح كبير الاتحاديين في هذه الفترة: «إننا نحن العثمانيين لا يمكن أن نترقى إلا إذا نبذنا الدين وراء ظهورنا، وعصرنا العلماء عصرا، نمحقهم به محقاً، وسرنا وراء فرنسا خطوة خطوة»[10]. كما ظهرت الدعوات الصريحة لتتريك الدولة، وإبعاد الكثيرين من قياديي الاتحاد السابقين، من أبناء الشعوب غير التركية. خاصة العرب والكرد، وأغلق المدارس والجمعيات الصحافة العائدة للشعوب غير التركية، فيكتب حسين جاهد اليهودي المتترك في جريدة طنين مقالاً، يقول فيه:

«إن الترك يتمتعون بصفتهم فاتحين، بحقوق وامتيازات سامية، فلا مجال

(9) محمد فريد بك، تاريخ الدولة العليا، ص711-713؛ جريدة **المقطم**، 20 نيسان، 1909.

(10) **المنار**، جزء 4، 1911.

إذن للاعتراف بحقوق متساوية للعناصر الأخرى، وإن الدستور العثماني لا يمكن أن يكون في شكله النهائي سوى دستور تركيّ»[11].

وبدأت الفكرة الطورانية (بان طورانيزم) هي التي تهيمن كأيديولوجية للدولة، وكان أبرز دعاتها ضياء كوك ألب ويوسف آقجرا، وكانت مؤسسة «تورك أوجاغي» (النادي القومي التركي) هي التي تطور مقوّمات الفكر القومي وخصائصه، ويبدو أنّ تحالف تركيا الاتحادية الوثيق مع الألمان عزّز هذه النزعة في الدولة، فخطب ويلهايم (الإمبراطور الألماني) للاتحاديين قائلاً: «لستم بحاجة إلى الشعوب الأوروبية، فبإمكانكم بناء دولة آسيوية متكونة من الشعوب التركية في إيران وبخاري وتركستان وقفقاسيا، وتكون هذه الدولة الطورانية أكثر من 180 مليون تركي»[12].

دور الكرد في الحركة الدستورية

وهذا مما دفع ممثلي الشعوب غير التركية إلى الانضواء إلى راية حزب الحرية والائتلاف بقيادة الأمير صباح الدين والأحزاب والجمعيات المعارضة للاتحاد والترقي. وكان حزب الحرية يدعو إلى الأفكار الليبرالية ويعطي الشعوب العثمانية حق التدريس بلغاتها، ويدعو إلى اللامركزية وكان للعرب والكرد والأرمن وجود ملحوظ فيه. إلا أن الاتحاديين كانوا يقمعون هذا الحزب، وهذا ما دفع هذا الحزب إلى القيام بالانقلاب العسكري في تموز 1912. إلا أن الاتحاديين لم يطيقوا هذا، وقاموا بانقلابهم الثالث 1913، وإنّ الانقلابات العسكرية لجماعة الاتحاديين وسياسة القتل والتشريد والإبادة للعناصر غير التركية في عهدهم يقرب حكمهم من حكم الجاكوبينيين الدموي في فرنسا بعد الثورة الفرنسية، ففي السنين الأولى من حكمهم أبادوا وقتلوا ما لم يقدم عليه السلطان عبد الحميد خلال أربعين سنة من حكمه. علماً أن عادة السلطان عبد الحميد كانت تقوم على نفي خصومه، أو سجنهم بدلاً من قتلهم. ولكن الإعلام الغربي رغم ذلك يسميه بالسلطان الأحمر لأن الكنيسة الأوروبية الداعمة

---

(11) Kutlay, p. 203.

(12) Kutlay, p. 197.

للأرمن وقناصل الدول الأوروبية في الدولة العثمانية والصحافة كانوا يصورونه جلاداً للأرمن. وبعد انقلاب 1913 بدأ عهد ثالوث الاستبداد الماسوني، أنور باشا وطلعت باشا وجمال باشا، واعتلى الكوادر الماسونية معظم المناصب الإدارية في وزارة المالية والخارجية والداخلية. وسارع الكثير من الموظفين والضباط الصغار للانضمام إلى المحافل الماسونية، داخل الدولة العثمانية حتى يتقربوا من ثالوث الاستبداد، وانتقلت هذه الظاهرة حتى إلى المقاطعات[13]. وفي الحقيقة أصبح الانتماء إلى الماسونية عادة، لأبناء طبقة الأعيان والمثقفين في بغداد ودمشق والقاهرة والقدس.

لعب الكرد دوراً مهماً قيادياً، من الناحية الفكري والسياسية، في التمهيد لظهور جماعة الاتحاد والترقي. ولكن سرعان ما سيطر الطورانيون الترك، (أو بالأحرى المتترّكون) على زمام الأمور، خاصةً بعد وصول الاتحاديين إلى الحكم، حيث بدأوا يضطهدون زملاءهم من الكرد الذين نسميهم هنا «كردستان الفتاة»، كان الدكتور عبد الله جودت وإسحاق سكوتي من مؤسسي الاتحاد العثماني الذي تحول فيما بعد إلى الاتحاد والترقي، ويعدّ عبد الله جودت المنظر الأساسي للاتحاديين، حيث كان محرراً لعدة جرائد كانت تروّج لأفكارهم، وخاصة جريدة العثماني ومجلة الاجتهاد اللتين كانتا تصدران في أوروبا أولاً ثم انتقلتا إلى القاهرة حيث كانت الإدارة البريطانية هناك تؤمن لهما الدعم المالي والسياسي. وفضلاً عن الدعوة إلى إطاحة السلطان عبد الحميد، كانت الصحيفتان المذكورتان تركزان ـ بالتعاون مع جريدة كردستان، التي أصدرها أولاً في جنيف ثم القاهرة، مدحت وعبد الرحمن بدرخان ـ على الأخوة الأرمنية الكردية في العديد من المقالات، وذلك لإفشال فكرة التعاون بين رؤساء الكرد المنتمين إلى الألوية الحميدية والسلطان عبد الحميد[14]. وكانت العلاقة بين عبد الرحمن بدرخان باشا والاتحاد والترقى أيضاً جيدة. فكان الأخير يكتب العديد من المقالات في جريدة العثماني، الناطقة باسم الاتحاد. كما لعب الجنرال شريف باشا، ابن سعيد باشا من أهالي السليمانية،

---

(13) Elie Kedourie, pp. 96-96; Shaw, vol. 2, pp. 299-301.

(14) مالميسانيز، ص20-22.

وزير الخارجية العثمانية السابق، دوراً مهماً في بداية تكوين الاتحاد والترقي تنظيماً مالياً في السويد وباريس. وقد وضع شريف باشا اللبنات الأساسية للعلاقات الوطيدة بين الاتحاد والترقي والحكومة الألمانية، والتي ستتطور فيما بعد إلى تحالف أثناء الحرب العالمية الأولى. وانضم السيد عبد القادر النهري إلى فرع استنبول للاتحاد والترقي في سنة 1896، كان له دور قيادي في هذا، وله تأثير مهم في تنظيم علماء الدين في هذه الجمعية. وفي بداية 1900 كشف الباب العالي مؤامرة لاغتيال السلطان عبد الحميد، وألقي القبض على بعضهم من الذين كانوا من مقربي الشيخ عبد القادر النهري. لذلك ألقي القبض عليه ونفي هو وأقرباؤه جميعهم إلى المدينة المنورة، لأن معظمهم أعضاء هذه الفرقة الفدائية المتورطة في العملية كانوا من أنصاره. وكان للكرد أيضاً دورٌ فعال في فرع مصر للاتحاد والترقي وكان أبناء بدرخان يديرون هذا الفرع المهم[15].

حضر حكمت بابان وعبد الرحمن بدرخان المؤتمر الأول للاتحاد والترقي في باريس 1902 ممثلان عن الكرد، وكان للوفد الكردي دور مهم هناك. وحضر عبد الرحمن بدرخان بيك المؤتمر الثاني للاتحاد في عام 1907 ولكن لم يدع إليه الدكتور عبد الله جودت، وذلك لأنه اتهم بالخيانة لوصوله إلى تفاهم مع السلطان عبد الحميد، وتعيينه في السفارة العثمانية في فيينا[16]. كان للسلطان عبد الحميد علاقة خاصة بالعائلة البدرخانية، فكان أفرادها من خدمه الخاص، وممن يقربهم إليه بإعطائهم المناصب المهمة في الحكومة. ولكن في عام 1906 اغتيل رضوان باشا مدير الحرس الخاص للسلطان عبد الحميد، واتهم علي شامل بيك بدرخان عبد الرزاق بدرخان في عملية الاغتيال. فبدأت نكبة البدرخانيين، فقام السلطان بنفي نحو 100 رجل من العائلة البدرخانية، وفي ظروف مزرية جداً إلى طرابلس وفزان في ليبيا. وبهذا العمل أصبح للكرد دور فعّال في الداخل ضمن المعارضة[17]. مما يؤخذ على السلطان عبد الحميد خوفه المفرط على حياته من الاغتيال، وكان أكثر من يثق بهم في حاشيته

---

(15) Naci Kutlay. lttihat Terakki Ve Kurtler (Ankara: Rebun Yayinlari), S,. 82-85.

(16) ماليسانيز، ص17-18، 31.

(17) المرجع السابق، ص 27-28.

المقربة هي العناصر غير التركية، خاصة العرب والكرد فينقل كوتلاي عن السلطان عبد الحميد قوله: «هناك من ينتقدني بأنني مخطئ في الاعتماد على هذا العدد الكبير من الكرد، خاصة أبناء بدرخان، في الإدارة في استنبول، ولكن أنا مقتنع بهذه السياسة»[18].

إن لقول السلطان هذا دلالة على أنه كان هناك تذمر من أفراد حاشيته تجاه الكرد المهيمنين على الإدارة، خاصة في الحكومة وفي «دائرة ما بين» و«دائرة الديوان» و«التشريفات» المهمة، وفي الحكومة المليئة بأبناء البابانيين والبدرخانيين. وإن العناصر الحاقدة والحاسدة كانت تبحث عن فرصة للنيل منهم وهي التي دفعت السلطان إلى معاملة البدرخانيين بهذه القسوة، وهذا ما يؤكده لازاريف بالقول: «إنهم أقنعوا السلطان بخطر الكرد عليه». وهذا ما دفع السلطان إلى التقليل من اعتماده على الكرد في الإدارة، وغلق عشيرت مكتبلريي (المدارس الخاصة بأبناء القبائل والشيوخ العرب والكرد في استنبول والمدن الكردية)، علماً أن خريجي هذه المدارس غالباً ما يعينون ضباطاً وإداريين في المنطقة[19].

تحول الاتحاد والترقي بعد عام 1908 شيئاً فشيئاً إلى منظمة طورانية (بان طورانزم) وبدأت النخبة الكردية تعمل في اتجاهين متوازيين؛ أولهما: تكوين منظمات كردية، وثانيهما: العمل ضمن المنظمات العثمانية المعارضة للاتحاد والترقي. وكان دورهم هنا أيضاً دوراً مهماً، وفي بعض الأحيان كانوا في قيادة

---

(18) lttihat Terakki Ve Kurtler, pp. 203-204.

(19) كيشه ى كورد، ص 189، أسست عشيرت مكتبلري بدعم من قبل السلطان عبدالحميد في سنة 1892 وذلك كوسيلة لخلق الكوادر الإدارية والسياسية بين أبناء القبائل العربية والكردية التي تستوعب سياسة الجامعة الإسلامية، وتعمل لها في الولايات. كانت فترة الدراسة فيها سبع سنوات، حيث يتعلم الطالب فيها بالإضافة إلى العلوم الشرعية العلوم الإدارية والعسكرية واللغات التركية العربية والفارسية والفرنسية، وقد كانت التجربة، استناداً إلى الباحث يوجين روغمان، ناجحة جداً في خلق الكوادر في الولايات ذات الولاء القوي للدولة العثمانية. انظر:

Eugene L. Rogman, «Asiret MektebI: Abdulhamid its school for Tribes (1892-1907,», International Journal of Middle East Studies 28 (1996) 107-183.

تلك المعارضة. وأهم هذه الرموز هنا هو مولانا زادة رفعت، والجنرال شريف باشا سعيد وزين العابدين فاني زادة الرواندوزي، وعبد الله جودت، ولطفي فكري. يعتقد الكاتب الكردي روحات، صاحب سيرة شريف باشا، أنّ «شريف باشا كان من أقوى معارضي ثالوث الاستبداد الاتحادي في تركيا في الفترة 1909 - 1918 وأشجعهم، لذلك تعرض شريف باشا عدة مرت لمحاولات الاغتيال التي دبرها له الاتحاديون. ولم يدخر شريف باشا جهداً من الناحية المعنوية والمالية لتعرية الحقيقة الاستبدادية للاتحاديين، لذلك كانت بمثابة شوكة في أعينهم. في عام 1909 يقدم شريف باشا استقالته من الاتحاد والترقي، ويورد الباحث عدة أسباب لهذه القطيعة:

1) يقال أنّ شريف باشا تعود إلى عدم ارتياحه من الاتحاديين لأنه كان يريد أن يكون سفيراً للحكومة الجديدة في باريس أو لندن، ولم يوافق الاتحاديون على ذلك.

2) ويقال أيضاً بأن أحمد رضا بيك، رئيس الاتحاديين، كان يشك بأمره ودبّر محاولة لقتله.

ولكن قراءة المذكرة التي كتبها شريف باشا، في شرح أسباب الاستقالة تبين وجود خلافات جوهرية سياسية بين تصوره للحكم وتصور الاتحاديين للمسألة، يكتب شريف باشا:

«يجب ابتعاد العسكر كلياً من السياسة والتدخل في الأمور الإدارية للدولة، وأن يعد مجلس (المبعوثان) المنتخب انتخاباً حراً المرجعية العليا في إدارة دفة الحكم، وليس قيادة الاتحاد والترقي؛ من الضروري الإقرار بالخصوصيات جميعها، والتنوع السائد في المجتمع العثماني وإعطاء الحقوق للجميع، وبما أن الجيش هو جيش كل الشعب، فيجب ألا يكون تحت سيطرة حزب واحد»[20].

(20) Rohat. Alakom Bir Kürt Diplomatinin Firtanali Yellari: General S erif Pasa (Stockholm: Apec 1995), pp. 44-45.

ويذكر لازاريف تأسيس لطفي فكري، عضو مجلس (المبعوثان) الكردي والمعارض للاتحاديين «حزب المجدد» وكان هذا الحزب لا دينياً، ويدعو إلى فصل الدين عن الدولة، وإلغاء السلطنة، وكان معظم أعضائه من النخبة الكردية في استنبول[21].

ومنذ خروجه من جمعية الاتحاد والترقي، يبدأ شريف باشا قيادة المعارضة العثمانية للاتحاديين حتى بدء الحرب العالمية الأولى، فيؤسس في عام 1909 في باريس فرقة الإصلاحات الأساسية العثمانية. ويلتف حول هذه الفرقة (الحزب) عدد كبير من منظري تركيا الفتاة من أمثال علي كمال، ومولانا زادة رفعت، وبيرتف توفيق، ورفيق نوزاد، وكمال عوني بيك، وبعد فترة وجيزة تتمكن الفرقة من تنظيم أنصارها في الداخل ويعرف هؤلاء باسم «الجمعية السرية»، وكان رضا نور، أحد قادة حركة الاستقلال والحركة الكمالية، عضواً سرياً في هذه الجمعية وكشف أمره، واعتقل في عام 1910.

وفي سنة عام 1911 انضمت فرقة الإصلاحات العثمانية إلى فرقة الائتلاف والحرية المعارضة في استنبول، ويظل شريف باشا الرئيس الفعلي في الخارج للحزب، ومموله الأساسي مالياً. ويكون الحزب الجديد منبراً لدعاة الديمقراطية في تركيا، ومسانداً للحقوق القومية للشعوب العثمانية غير التركية. وكانت للشخصيات الكردية المعارضة للاتحاديين دور مهم، في الداخل، في تأسيس هذا الحزب. ويعدّ السيد عبد القادر النهري أحد مؤسسي فرقة الحرية. وكان شريف باشا يصدر جريدتها (مشروطيت) الناطقة باسمها[22]، وأخيراً أدّى العلامة سعيد الكردي (الذي عرف فيما بعد بالنورسي) دوراً مهماً في مقارعة الفكرة العنصرية عند الاتحاديين، قبل مجيئهم إلى الحكم وبعده. فطرح سعيد النورسي فكرة الجامعة الإسلامية لتكون إطاراً فكرياً للعثمانية وقال: إنّ ما يطرحه الاتحاديون من الفكر القومي العرقي لا تستند إلى أسس إسلامية، وتخالف قواعد العلم التي تثبت خرافة وجود العرق (الدم) الصافي. وكانت مقالاته تنشر

---

(21) لازاريف، مرجع سابق، ص226-227.

(22) مالميسانير، مرجع سابق، ص50؛ Kutlay, pp. 82-85.

في مجلة (بركان) التي كانت منبراً لمعارضي الاتحاديين[23].

إن الخطبة التي ألقاها ضياء كوك ألب في دياربكر ونقلتها مجلة (بيمان) التابعة للاتحاديين، هناك، تلخص العقلية التي كان الاتحاديون ينظرون بها إلى الحكم في كردستان:

«إن العسكرية واجب ديني مقدس، وهو عنوان للجهاد، ولن يستطيع أن يتفاداه أحد وإن الأعشار وضريبة الأغنام ضرائب شرعية. من الآن فصاعداً، سيكون هناك الصحف والمجلات بلغة الكرد ويدرسون في المدارس بلغتهم وتطبق القرارات والقوانين: القاتل يقتل والفار من العسكرية يحاسب، إن المشروطة ألغت لقب الشيوخ والآغا والعشيرة وإن عشيرتنا الآن جميعاً هي «العثمانية»[24].

الجمعيات والنوادي الكردية: كردستان الفتاة

أدركت شريحة من النخبة الكردية أن الطورانيين استخدموهم كرأس حربة للإطاحة بالسلطان عبد الحميد، على الرغم من أنّ حكم الأخير كان فيه نوع من الإدارة الذاتية للكرد، ولم تكن هناك حملات منظمة للقضاء على هويتهم القومية. وإن الاتحاديين بدأوا الحكم بالحديد والنار وسياسة الصهر القومي لهم، يقول الأستاذ محمد أمين زكي، الذي عاش في هذه الفترة، في مقدمة كتابه «خلاصة تاريخ كرد وكردستان: «لم أكن أعرف شيئاً عن منشأ القوم الذين أنتسب إليهم. . . لا في أثناء دراستي ولا فيما بعد ذلك. وما ذلك إلا لأن كلمة «العثماني» الشاملة للعناصر والشعوب الخاضعة للدولة العثمانية جميعها، كانت قد خدّرت نوعاً ما أعصاب كل واحد منا، نحن أبناء القوميات الأخرى،

---

(23) Kutlay, 140-143.

يقول عبد الرزاق بدرخان في مذكراته إنّه كان على اتصال دائم بشريف باشا ف باريس، وحضر عام 1911 مؤتمراً لحزب الائتلاف الحاكم في باريس، وبموافقة مسبقة من الحكومة الروسية، وبقي هناك ثلاثة أشهر. انظر: بيره وه رى، **عه بلدوره زاق به درخان**، وخر كير ناماده كوردن جه ليل جه ليلى، ص30-31.

(24) مالميسانيز، مرجع سابق، ص34-38

ويؤكد هذا الرأي جميل قدري باشا، الذي عاش أيضاً في هذه الفترة، ويكتب في مذكراته: «إنّ سياسة التتريك التي بدأ بها الاتحاديون، أرغمت العناصر الإسلامية غير التركية في الدولة العثمانية على التفكير في ذاتها، واكتشاف الإجحاف والإضطهاد القومي بحقها، كالعرب والألبان والكرد، ودفعتهم كذلك نحو تأسيس منظماتهم القومية»[25].

يشير الكثير من الكتاب إلى جمعية «العزم القوي لإصلاح كردستان» باعتبارها أوّل جمعية كردية أسسها في القاهرة فكري الديار بكري. ولكننا لا نملك الكثير من المعلومات حول طبيعتها وأهدافها. وبعد انقلاب الاتحاديين في أيلول عام 1908 قامت النخبة الكردية في استنبول من أمثال أمين عالي بدرخان، وشريف باشا، والشيخ عبد القادر النهري بتأسيس جمعية التعاون والتقدم الكردية «كرد تعاون وترقي جمعيتي»، وتضمنت دستور الجمعية تأكيد «نشر المعارف وتطويرها»، ومجلتها، التي كانت تحمل نفس الاسم، واسعة الانتشار في كردستان. كما أسست في الفترة نفسها في استنبول جمعية ثقافية باسم «كرد نشري معارف جمعيتي»، وكانت هذه الجمعية تدير مدرسة في حي طاشنبرلي في استنبول لتعليم اللغة الكردية[26].

أسس الدرسيمليان ملا خضر، الدكتور نوري «كردستان محبلر جمعيتي» (جمعية أنصار كردستان)، وفي السنة نفسها تظهر جمعية الإرشاد في أرضروم. ويذكر كوتلي أيضاً اسم «فقراء برور جمعيتي» (جمعية الدفاع عن الفقراء) في دياربكر[27]. ويشير نائب القنصل البريطاني في دياربكر إلى جمعية باسم «آجيلر» (الجياع)، ويقول نائب القنصل إن هذه الجمعية التي أسسها أشراف دياربكر هي من المستائين من حكم الاتحاديين من أجل خلق بلبلة للحكم الاتحادي[28]. من المحتمل أن تكون منظمة أنصار الفقراء ومنظمة الجياع هي منظمة واحدة.

(25) قدري باشا، جميل. **في سبيل كردستان**، ترجمة: ر. علي، بيروت، 1987، ص25

(26) Kutlay, pp. 134-135.

(27) lttihat Terakki Ve Kürtler, p. 135.

(28) FO 195/2317 No. 9 March 9, 1909 British Vice Consul Diarbekir.

ويشير الأستاذ ملميسانيز إلى جمعية أخرى في استنبول باسم «كرد دوستلك» (جمعية الصداقة الكردية) وكان الناشط القومي الشاعر والأديب كمال فوزي بدليسي سكرتيراً عاماً لهذه الجمعية[29].

وأول عمل قام به النادي الكردي هو إرسال مذكرة إلى كامل باشا، الصدر الأعظم الجديد تطالب فيها بإجراء إصلاحات في كردستان على طراز الإصلاحات الموعودة للأرمن في اتفاقية برلين (1878)، واستطاع النادي الكردي أن يفتح فروعاً له في كل من بتليس ودياربكر والموصل. وكان نادي بتليس أقوى هذه الفروع. ففيما كان عدد أعضاء النادي الأرمني في بدليس 50 عضواً، وأعضاء نادي الاتحاد والترقي 90 عضواً، كان أعضاء النادي الكردي 680 عضواً[30]. ووصل أعضاء النادي الكردي هنا قبل غلقه الآلاف وفق تقرير القنصل الروسي في المدينة[31].

في منتصف عام 1909 أعلن رسمياً عن اتحاد النادي الكردي مع الاتحاد والترقي التركي. ولكن هذا الإعلان كان يخفي صراعاً مريراً، بدأ يظهر بين الاتحاديين والكرد فلم يكتف الاتحاديون بغلق النادي فقط، بل قاموا أيضاً بغلق المدرسة الكردية التي أصبحت بدورها منبراً للمثقفين الكرد في استنبول؛ وكانت هناك نيّة لفتح مدارس شبيهة بها في المدن الكردية، لتدريس العلوم الحديثة واللغة الكردية، كما ألغى الاتحاديون كلمة «كردستان» من التداول وصاغوا عبارة «الولايات الشرقية» للإشارة إلى المنطقة الكردية. هناك تفاصيل للخلاف الذي كان يدور بين النادي الكردي والاتحاديين، في تقرير خاص لنائب القنصل البريطاني في دياربكر في عام 1909، يكتب نائب القنصل قائلاً:

«أقام النادي الكردي في الجامع الكبير حفلاً كبيراً، وذا مراسيم عديدة. حضر الحفل كل الدراويش في المدينة، فحال وصول الدراويش إلى المسجد أخذوا يؤدون قسم الولاء للسلطان عبد الحميد والشريعة. كما قدّم الوالي خطبة

---

(29) Bitlisli Kemal Favzi Istanbul, Firat Yayinlari, p. 15.

(30) Kutlay, pp. 178-179.

(31) لازاريف. **كيشه ى كورد**، ص233-234.

قصيرة، وعزفت الفرقة الموسيقية العسكرية قطعاً مختارة. ثم جرى التوقيع على وثيقة الولاء للسلطان والشريعة المحمدية، فوقعها 3000 شخص من الحضور. ولأجل إعطاء هذه الوثيقة الجدّية والمصداقية دعا النادي الكردي الآغوات والشيوخ في الولاية جميعهم، لهذا اللقاء، وكان عدد الحاضرين يتجاوز 10 آلاف شخص. . . إنّ لهذا الاجتماع مغزىً واضحاً وهو أن النادي الكردي أقوى بكثير من فرع الاتحاد والترقي في دياربكر، الذي بدأ يفقد الكثير من أتباعه هنا. وفق رأي دروغومان (مترجم ـ القنصل الرسمي)، فإن النمو الكبير للحركة الكردية مؤخراً يعود إلى عدم تحمس الكرد للنظام الجديد وإنّ سبب ذلك يعود إلى المرارة الكبيرة التي سببها لهم القانون المدني المطبّق هنا. ليس هناك أي شك في أن الترويج للشريعة يرضي أكثرية الجماهير الكردية الجاهلة»[32].

ويكتب لازاريف عن هذا اللقاء قائلاً: «واتفق أعضاء النادي بعد هذا الاجتماع على تنظيم مقاومة مسلحة، واقتناء السلاح في المدينة، وفي المناطق المجاورة، من أجل إعادة السلطان عبد الحميد»[33].

يقول دجرد سشيان، الذي كان يقوم مقام نائب القنصل البريطاني في دياربكر، عن الموضوع نفسه: «أصبح العداء والتناقض بين النادي الكردي ونادي الاتحاد والترقي مسألة مكشوفة، وكل طرف يصدر بياناً ضد الآخر»، علماً أن الاتحاديين كانوا يتهمون الكرد بالعديد من التهم. وأصدر النادي الكردي مؤخراً بياناً يدافع عن مصداقيته، ويقول إن عمله كجمعية مسألة أقرها الدستور الجديد في تركيا، وكما أن دفاعه عن المصالح الكردية مسألة أقرها الدستور أيضاً. وطلب النادي إلى النصارى في الولاية بالتوحّد مع الكرد في

---

(32) FO 195/2317 Enclosure in Mr. Heard 's Despatch of January 3rd 1909 (Beruit).

(33) لازاريف، كيشه ى كورد، ص، 233-234، يؤكد الباحث الكردي سيامند عثمان الجانب العسكري للمنظمات الكردية التي تأسست في هذه الفترة قائلاً: جرى تأسيس هذه المنظمات على أنماط شبه عسكرية وكان ذلك تقليداً لجمعية الاتحاد والترقي التركي التي أسست بدورها كتقليد لمنظمة كاربوناري الإيطالية السياسية المسلحة «(انظر:
Siyamend Othman, «Kurdish Nationalism: Instigators and Historical Influences», Armenian Review, Spring (1989), volume 42, Number 1/65, pp. 49.

الدفاع، وصدّ العدوان المتوقع من أتباع الاتحاديين[34]. بدأ الاتحاديون بغلق النوادي الكردية في نيسان عام 1909 بعد القضاء على حركة «أنصار محمد»، التي أرادت طرد الاتحاديين وإرجاع السلطة إلى عبد الحميد.

اتهم الاتحاديون النوادي الكردية بمساهمتهم في هذه الحركة[35]. لو أخذنا محتوى تقارير القناصل البريطانية مأخذ الجد، خاصة الوثيقة الواردة المارة الذكر، فليس من المستبعد أن يكون للنادي الكردي دور في الحركة لاسترجاع صلاحيات عبد الحميد الثاني كسلطان. فكتب السيد دكسون، نائب القنصل في وان، عن موقف الكرد تجاه الحركة الانقلابية الدستورية التي قادها الاتحاديون، قائلاً: «إن الكرد بصورة عامة لا يخفون مشاعرهم تجاه النظام الجديد، ومن الواضح جداً أنهم يريدون الشريعة، وليس مساواة والأخوة والحرية التي يطرحها الاتحاديون هنا، والنادي التابع للاتحاديين هنا ضعيف جداً»[36].

إن معظم أعضاء الاتحاد والترقي، في فرع دياربكر، كانوا من المأمورين الترك الجدد الذين عرفوا بالفساد والرشوة، وكانوا مكروهين عند أهل دياربكر؛ وكان ضياء كوك ألب، ابن توفيق أفندي (أحد وجهاء الكرد في المدينة) المعروف بقيّمه الإلحادية ودعوته إلى الطورانية، رئيساً لفرع الاتحاد والترقي[37].

إنّ وقفة سريعة مع محتوى الوثيقتين البريطانيتين المشار إليهما، فيما سبق، تبين لنا أن. . .فرع النادي الكردي في دياربكر كان يتبنى خطين متوازيين: خط الدفاع عن المصالح الكردية، والوقوف بوجه الطورانية، وخط الدفاع عن الشريعة والسلطان عبد الحميد. وتتحدث التقارير البريطانية عن وجود تصور مماثل بين الجماهير الكردية في مدن بتليس، ووان، وسعرت،

(34) F. O 195/2317 Enclosure in Mr. Heard 's Dispatch of January 3rd 1909, (Beruit).

(35) لازاريف، ص227.

(36) F. O 195/2317 No. 12 Diarbekir April 7, 1909 Enclosure No. 3 (General Notes Between Van and Mosul), B. Dickson.

(37) Bitlisli Kemal Favzi Istanbul, 1992, pp. 69-70.

وجزيرة بهدينان ومنطقتها، والسليمانية، وخوي وماكو وسالماس وموكريان. وكان علماء الدين وشيوخ الطرق الصوفية هم الذين يهيمنون على هذه الحركة الواسعة الانتشار، ويذكر مستر بير ترام دكسون الذي زار المنطقة الكردية ولايتي الموصل ووان؛ «أن الكرد يجمعون على ضرورة تطبيق الشريعة، ويعدون النظام الجديد ورموزه ملاحدة»؛ ويقود هذه الحركة في بتليس الملا سليم، ورشيد آغا سليفاني، وعبد الرحمن شرناخلي، والشيخ نوري يريفكاني، الشيخ عبد السلام البارزاني، والشيخ سعيد الحفيد[38].

■ ■ ■

FO 195/2317

13 ـ حزيران ـ 1909، وان

السيد جيرارد لوثر سعادة سفير حكومة بريطانيا العظمى

لي الشرف في أن ألحق هنا لسعادتكم بعض الملاحظات، حول مسائل مهمة، لفتت نظري في أثناء رحلتي من وان إلى الموصل، والسليمانية، والمناطق الواقعة على الحدود الإيرانية ـ التركية. كانت السفرة طويلة نوعاً ما، وفي الوقت الذي تشهد المنطقة تغييرات كثيرة وسريعة، أتوقع أن تكون بعض الأحداث الواردة في تقريري هذا، قد فقدت قيمتها نتيجة الأحداث المتلاحقة.

من الصعب جداً أن أعطي لكم تفاصيل دقيقة عن سفرة طويلة وسريعة، إذ التقيت بأناس من مختلف الشرائح، لكن الحقيقة الجلية التي ألفت إليها هنا أن ذلك الإجماع بين الكرد من أهالي التلال العالية، والكرد الساكنين في المناطق السهلية المنخفضة، وبين الرحل والرعايا والعرب وأهل المدن، على أنهم غير راضيين عن حكم الاتحاد والترقي، وإن قسماً منهم صرحوا علناً بأنهم يريدون تطبيق الشريعة، ولا يريدون أن يؤمنوا بشعار المساواة والأخوة الذي يطرحه النظام الجديد. وليس هناك في ولاية الموصل قضية تسمى «مسألة النصارى»، فإن العدد المحدود من الكلدان الموجودين في المناطق الحدودية بين الموصل وإيران هم أصلاً من نصارى ولاية وان الذين انتقلوا إلى المنطقة مؤخراً، ولا يهمهم شيء غير الاهتمام بمصالحهم التجارية، والتعامل في القروض ذات الفائدة، وأنهم سعداء بوضعهم الحالي.

(38) FO 195/2317 No. 12 Diarbekir April 7, 1909 Enclosure No. 3 (General Notes Between Van and Mosul), B. Dickson.

باختصار إن كردستان غير مهيأة للثورة الدستورية والسبب يكمن في الحكومة نفسها، إن إدارة الحكم في كردستان ليست صعبة، بشرط أن يوجد هناك موظفون أكفاء ونـزهاء، ومخلصون، ولكن مع الآسف لا الإخلاص ولا النزاهة متوافرة بين المسؤولين والموظفين هنا، لو جرى وضع أناس من ذوي الخبرة والكفاءة والإخلاص محل الموظفين غير الأكفاء والفاسدين، وجرى وضع إدارة موحدة وصارمة في جميع المنطقة الكردية؛ لأصبح بالإمكان وضع حد لعبث قطاع الطرق والشيوخ، ولأمكن إدارة المنطقة بالطريقة المرضية.

إن الإدارة الصارمة بحاجة إلى قوة عسكرية مجندة، من خارج كردستان، ومستعدة لفرض إرادة الدولة على المنطقة، بدون تردد، وإذا توافرت هذه الشروط لأمكن تحويل المنطقة من أرض جرداء إلى جنة خضراء، ذات مردود كبير ودائم، والتي يمكن أن تنتشر فيها القيم الليبرالية. إنّ تحقيق هذا الهدف قد يحتاج إلى بناء جيل جديد، يوجد في الظروف الحالية الكثير من الأطفال، في المنطقة، بلا تعليم يجب أن يرسل هؤلاء إلى أماكن خاصة من أجل تعليمهم، أو إلى الأماكن الإصلاحية لإعدادهم إعداداً جيداً. إن وجود هذا العدد الضخم من الشباب، غير المتعلمين، ليس ذنب هؤلاء الشباب، بل المسؤولية تقع على عاتق المسؤولين في الجهاز التربوي.

إن الطريقة المتبعة في محاسبة الموظفين المخطئين في الدولة التركية، بنقلهم إلى كردستان وإعطائهم مسؤوليات في ولاية وان تشكّل عاملاً سلبياً في الإدارة في الولاية. فبدلاً من أن تقوم الحكومة التركية بإرسال وحدات عسكرية حكومية من القوات الموجودة هنا إلى احتلال أراض إيرانية في سالماس وخوي، للترويج للدستور هناك، من الأفضل أن تكلّف هذه القوات بإصلاح الأمور في داخل الولاية نفسها.

إنّ احتلال الروس لتبريز قد يكون السبب وراء الاندفاع الشديد للترك في احتلال خوي وسالماس داخل الأراضي الإيرانية، إنّ ما ألمسه من تصرفات للجنود الترك، في المدينتين المذكورتين، يدفعني إلى الاعتقاد بأنّه ليس هناك من بديل للمواجهات الحتمية بين القوات التركية والإيرانية في المناطق الحدودية.

أكون سعيداً جداً، لو قام سعادتكم بإرسال هذا التقرير إلى دائرة الاستخبارات في وزارة الحربية. وسأقوم لاحقاً بإرسال الخرائط التي أعددتها في أثناء هذه الرحلة.

المخلص لكم

نائب القنصل برترام دكسون

■ ■ ■

FO 195/2317

ملحق في تقرير السيد هيرد، 3 كانون الثاني 1909.

أقام النادي الكردي في الجامع الكبير حفلاً كبيراً، ذا مراسيم عديدة، حضر الحفل كل الدراويش في المدينة، وحال وصول الدراويش إلى المسجد، وأخذوا يؤدون قسم الولاء للسلطان عبد الحميد والشريعة، كما قدم الوالي خطبة قصيرة، وعزفت الفرقة الموسيقية العسكرية قطعاً مختارة. ومن ثم جرى التوقيع على وثيقة الولاء للسلطان والشريعة المحمدية؛ فوقّعها 3000 شخص من الحضور، ولأجل إعطاء هذه الوثيقة الجدّية والمصداقية دعا النادي الكردي جميع الأغوات والشيوخ في الولاية لهذا اللقاء، وكان عدد الحاضرين يتجاوز 10 آلاف شخص. . .

إنّ لهذا الاجتماع مغزى واضح وهو أن النادي الكردي أقوى بكثير من فرع الاتحاد والترقي في دياربكر الذي بدأ يفقد الكثير من أتباعه هنا، وفي الخامس من هذا الشهر غادر حاجي مقصود بيك دياربكر متوجهاً إلى مكة، ووفق المعلومات الموجودة عند روجسيدتشيان، هناك مؤتمر يعقد هناك لنقباء الأشراف في الإمبراطورية العثمانية لمناقشة الأوضاع الجديدة في الدولة العثمانية، ووفق رأي روجسيدتشيان دروغومان (مترجم - القنصل الرسمي) أنّ النمو الكبير للحركة الكردية مؤخراً يعود إلى عدم تحمس الكرد للنظام الجديد وإنّ سبب ذلك يعود إلى المرارة الكبيرة التي سببها لهم القانون المدني المطبق هنا، ليس هناك أي شك في أن الترويج للشريعة يرضي أكثرية الجماهير الكردية الجاهلة.

يقول أعضاء النادي الكردي هنا: إن توجيهات الفرع الرئيسي في القيادة في استنبول لهم كانت بإقامة علاقات إيجابية مع النصارى، ولكن التوجه الإسلامي المحافظ للنادي لا يساعد على إقامة علاقات من هذا النوع.

لم يجر بعد استدعاء الدفتردار من ويرانشهر الذي لم يقم حتى الآن، بتوزيع الحبوب والمواد الغذائية للمتضررين جوعاً هنا، وقد قام مترجم القنصل بلفت نظر الوالي إلى هذه المسألة، ووعد الأخير بإرسال الأوامر الصارمة للدفتردار، بتوزيع تلك الإعانات للمحتاجين، فقبل أن أغادر طمأنني الوالي بأن المعلومات التي أرسلت إلى الدفتردار واضحة وصريحة وطلب إليّ أن أعلمكم بذلك. وكما أشتكى سعادة الوالي، وبقوة، من تصرفات هذا المسؤول الحكومي الفاقد لكل القيم، وعبّر سعادة الوالي عن أسفه لعدم قدرته على إحالته إلى محكمة، رغم وجود الأدلة ضده، لأن السلطة المركزية في استنبول هي التي عيّنت الدفتردار هنا. وهناك احتمال أن يقوم الدفتردار بإعاقة توزيع الحبوب والإعانات، وبما أنّ موسم نثر بذور الحنطة قد مضى، فيعني ذلك بقاء معظم الأراضي الزراعية في ويرانشهر غير مزروعة هذا العام، وهذا مما يعقد ويضاعف مهمة لجان الإغاثة والإعانات في السنة القادمة. هذا، لو فرضنا فعلاً قيام الحكومة بتوزيع الإعانات،

علماً أن قسماً من الثروة الحيوانية ستموت في الشتاء، وسيتعرض قسم آخر للسلب والنهب.

كما ألحق السيد روجسيدتشيان، نسخة من التقرير الموجه من وزير الحربية إلى الفريق (مشير) نائب القائد العسكري في الولاية، وإلى نائب الوالي المؤرخ في 12/كانون الثاني/1908 والتي وعدت فيها الحكومة بإعطاء ألف ليرة عثمانية لكل من يستطيع إلقاء القبض على إبراهيم باشا الملي، كما نصّت البرقية المذكورة على إعلان العفو العام لأنصار إبراهيم باشا الذين يقومون بتسليم أنفسهم، وأسلحتهم، للحكومة. ولكن لا يبدو هناك فرق واضح بين القبائل المساندة للتمرد والقبائل غير المساندة له. وفي الحقيقة عانت القبائل غير المساندة للتمرد الكثير، لأنها لم تكن تملك السلاح للدفاع عن نفسها، وعرض السيد روجسيدتشيان، نسخة من التقرير الذي ادّعى بأنه لم يره، رغم أنه سمع عن التقرير من قبل، وعلّق قائلاً: «إنّ هناك عدة وثائق من هذا القبيل التي لم استطع حتى الآن رؤيتها ومن الممكن أنها سرقت أو ضاعت».

وضع عبد الكريم بيك، رئيس عشيرة ميران ورئيس فصيلة القوة الحميدية في تلك العشيرة رهن الاعتقال، وهو موجود حالياً في الثكنة العسكرية، وبما أن لعبد الكريم الكثير من الأعداء والقليل من الأصدقاء، فإنه من المتوقع أن يلقي أشد العقوبات جزاء لجرائمه الكثيرة.

المخلص دبليو. ب. هيرد

■ ■ ■

مميزات حكم الاتحاديين في كردستان

قام الاتحاديون بإلغاء السياسة المرنة التي كان يتبعها السلطان عبد الحميد مع الكرد، فقاموا مثلاً بإلغاء الألوية الحميدية الكردية وفي أيام السلطان عبد الحميد عيّن الجنرال زكي باشا المقرب من السلطان وسيطاً بين الكرد والحكومة. وكان زكي باشا، حسب رأي القناصل البريطانية في كردستان، يحظى بثقة الكرد لأنه كان دوماً يدافع عن مصالحهم ويقف بوجه الأجهزة الإدارية الفاسدة التي تحاول استغلال الكرد[39].

(39) F. O 195/2317 Enclosure No. 3, 13June 1909, No: 21. From British Vice Consul, Van 15 December 1909 J. Morgan.

ويحول زكي باشا دون قيام الأرمن والآثوريين، وبدعم القناصل الأوروبية لفرض هيمنتهم على المنطقة. مع مجيء الاتحاديين إلى الحكم بدأ الأرمن، وبدعم الحكومات البريطانية والروسية والفرنسية بالمطالبة بالإصلاحات الإدارية في شرق الأناضول. وكان ذلك يعني إعداد قوائم كبيرة عن أسماء المئات من رؤساء الكرد، بكونهم مجرمي حرب ضدّ الأرمن، وإعطاء المئات من القرى الكردية وحقولها الزراعية للأرمن، بحجة كونها أراضي كانت تابعة لهم(40). وأخيراً إعطاء قدر من السلطة الإدارية، ونسبة في التمثيل النيابي، في المنطقة الكردية، وبما لا يتناسب مع حجمهم السكاني، بحجة تصحيح الغبن الذي وقع عليهم، وبضغط من الحكومة البريطانية بدأت الأجهزة الإدارية والاتحادية بتطبيق قسم من المطالب الأرمنية، وساد في كردستان نظام الحديد والنار، حيث اقتيد العشرات من رؤساء الكرد للمحاكمات الصورية وصودرت أموالهم. كما سمحت للعصابات الأرمنية (الفدائيين الأرمن المدربين في روسيا) بإرهاب الكرد وتصفية الحسابات. وفي تقرير للقنصل البريطاني، في وان، هناك معلومات دقيقة عن كيفية قيام لجنة الاتحاد والترقي بتدبير فوز فراميان بابازيان، رئيس أحد العصابات الأرمنية في الولاية، لمجلس (المبعوثان) على حساب المرشح الكردي(41).

وفرضت الحكومة زيادات غير معقولة في الضرائب، على المحاصيل الزراعية والمواشي، في الولايات الكردية، فبدأت الحكومة تطبق حرفياً قانون ضريبة الأراضي الذي أصدره مدحت باشا في عام 1858 في الدولة العثمانية، علماً أن القانون المذكور سبق أن طبق في الولايات العثمانية الأوروبية بنجاح، ولم يكن صالحاً للولايات الآسيوية وكردستان بالتحديد. ومن النتائج السيئة للقانون المذكور هو تدمير نسيج العلاقات الاجتماعية القبلية التقليدية، وتحوّل القرويين من أفراد متساويين في الأمس داخل القبيلة، إلى عبيد وأجراء لرئيس القبيلة الذي تحول، بدوره، من رئيس عشيرة إلى مالك مستغل، أو إقطاعي

(40) Kutlay, p. 159.

(41) F. O 195/2317 No 4 Enclosure No. 2. Despatch, March 13. 1909 British Vice Consulate Van.

مستبد، وما زاد الأمر سوءاً هو أن الحكومة أصبحت في أيام الاتحاديين قوية إلى درجة تستطيع جمع الضرائب الحكومية، ولكنها لم تكن قوية إلى الحد الذي يمنع الإقطاعي من فرض ضرائبه أيضاً. وهكذا أصبح القرويون يدفعون ضريبتين في آن واحد، وسبب ذلك إحياء ممارسة خاطئة ومدمرة سادت في العصر العباسي الأخير في نظام الضرائب، وهو اللجوء و الالتزام. أما مفهوم اللجوء فهو أن يضطر الفلاح لأجل تفادي دفع الضرائب إما إلى ترك قريته مهجوراً، وتسجيل أرضه باسم أحد الإقطاعيين أو أحد المتنفذين، حيث يعمل عنده كأجير، ويساعد الإقطاعي الفلاح بإعطائه الأمان، وعدم دفع الضريبة. ونتج عن ذلك تركيز أكبر لملكية الأراضي في يد الطبقة الإقطاعية. وفرض الاتحاديون أيضاً زيادات على نسبة الضرائب المفروضة على المحاصيل الزراعية والمواشي، فازدادت النسبة حتى تجاوزت العشر في أراضي الملك، وتجاوزت الثلث في أراضي الخراجية (ملك الدولة) المسجلة باسم الفلاحين، وفق قانون الطابو، ففي ولاية دياربكر والموصل مثلاً، رفعت الحكومة الاتحادية نسبة ضرائب الكودة (ضريبة على كل رأس حيوان) إلى خمسة بياستر (عملة عثمانية أقل من الليرة)، وكان ذلك نسبة قياسية، وهذا ما أجبرهم على بيع الحيوانات، وترك الحقول الزراعية. ولم تقف الحكومة عند هذا الحد، بل حاولت قسرياً جمع إتاوات إضافية منهم بحجة أن الإدارة الحميدية لم تستطع أن تجمع قدراً كافياً من الضرائب، أو أن هناك ضرائب مستحقة عليهم، فيجب دفعها فوراً.

أما الالتزام، فهو ممارسة كانت الحكومة تقوم بموجبها بتأجير ضرائب منطقة جغرافية محددة إلى شخص قادر على جمعه من القرويين، يسمى «الملتزم»، ويكون هذا التأجير لفترة محددة، ويقوم الملتزم بفرض أقصى ما يمكن فرضه من الضرائب الثقيلة على الفلاحين من سكان المنطقة، ليدفع حصة الحكومة، ويكون ما تبقى من الأموال له. كان ذلك وسيلة للإثراء السريع، وعصر الفلاحين عصراً[42].

(42) F. O 195/2317, No. 12, April 7, 1909 British Vice Consul; Salih Haider «land Problems of Iraq». Doctoral Dissertation; London University, 1942, pp. 288-291.

وكانت هذه السياسة تعتمد على التخمين المسبق أحياناً، وبصورة اعتباطية، عن المحصول للناتج الزراعي، وكان في كثير من الأحيان تخميناً غير موضوعي، ومبالغاً فيه، وقبل انتهاء الحصاد يحضر المستجير (الملتزم) ومعه مجموعة من الضبطية (الشرطة) ويطالب بالضريبة كما هو مخمن قبل فترة، وإذا رفض الفلاح إعطاءهم ما يريدون فسوف يعذب ويضرب وتصادر أمواله[43]. وكمحاولة من النظام لفرض التتريك والعلمانية على المنطقة الكردية جرى تعيين موظفين أتراك في الدوائر الحكومية والإدارية والشرطة العسكرية (جندرمة)، والضبطية السيئة الصيت. أما بالنسبة للضبطية، فكانوا يتطفلون على المزارعين، ويتصرفون مع الناس كما تتصرف الحيوانات المفترسة مع فريستها، وفي السنين الأخيرة من حكم الاتحاديين كانت رواتبهم قليلة، وأحياناً لم تدفع لهم لعدة أشهر، ولم يكن حال الموظفين أحسن من الجندرمة والضبطية. أما الموظفون الكبار كالوالي والدفتردار (مسؤول الخزينة في الولاية) ومدير الطابو ومدير المال وطابور آغا صي (مدير الشرطة)، فمعظمهم كانوا غير أكفاء وفاسدين، وكان يسود بينهم (البقشيش)، الرشوة، وحازوا على تلك المناصب إما لكونهم من أنصار الاتحاد والترقي، أو حصلوا عليها نتيجة الشراء، في المزايدات العلنية لبيع المناصب الحكومية، المعروفة بنظام الالتزام الإداري. ويقوم الموظف وفق هذه الممارسة بشرائه المنصب بمبلغ من المال، غالباً ما يقرضه إياه أحد التجار في استنبول. وفي أثناء فترة تعيينه في الوظيفة، (وغالباً ما تكون محددة بسنة أو سنوات قليلة) يقوم بفرض أقصى ما يستطيع فرضه من الضرائب على أهل الحرف والفلاحين والتجار، حتى يستطيع دفع جزء منها للحكومة، وجزء للتاجر الذي أقرضه المال لشراء المنصب، ويضع قسماً آخر في جيبه للإثراء السريع، لأنه ليس هناك ضمان بأنه يستطيع أن يبقى في منصبه لفترة طويلة[44].

---

(43) Noel, p. 10.

(44) Martin Van Bruinessen. Agha, Shaikh, and Stat; On the Social and Plitical Organization of Kurdistan (Utrech: 1978), p. 211; Bell, pp54-57.

وانظر: دملوجي، صديق. **إمارة بهدينان**، الموصل: مطبعة الموصل/ 1988، ص68-69، مظهر، كمال. **كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى**، مرجع سابق، ص 83-86.

إن هذه السياسة الإدارية المجحفة أثقلت كاهل الفلاحين الذين كانوا في كثير من الأحيان يعذّبون، مما دفعهم إلى ترك حقولهم وانتشار الخراب والجوع بينهم، وساءت حالتهم الاقتصادية، وكما ولّدت الفوضى الإدارية الجوع وفقدان الأمان والاستقرار في عموم المنطقة؛ وأثار ذلك موجة من الاستياء. فأصبح نتيجة ذلك شيوخ الطريقة كقادة. وأصبح منهج الإسلام الصوفي المبسط كعقيدة ملاذاً وحيداً لعامة الناس، في هذه الظروف القاهرة السائدة في كردستان، ومن الطبيعي والحتمي أن يكون هناك الحنين للعهد الحميدي، وليس من المستغرب إذاً أن يلتف الكرد حول الانتفاضات المعادية للاتحاديين التي قادها الشيخ سعيد الحفيد، وإبراهيم باشا الملي، والملا سليم الخيزاني، والشيخ عبد السلام البارزاني. وكان الجامع بين هذه الحركات، والتي سنتطرق إليها بالتفصيل أدناه، هو: الدعوة إلى قدر من اللامركزية في حكم كردستان، وإلى تحكيم الشريعة، وإعادة حكم السلطان عبد الحميد، بدلاً من الحكم الاتحادي، وإلى تحكيم الشريعة بدلاً من القوانين المدنية التي لم تلائم الواقع الكردستاني المسلم، والتمرد على الواقع الصعب الذي أفرزته السياسة الاقتصادية والإدارية الخاطئة والفاسدة المتبعة في كردستان، باختصار ولدت هذه الممارسات الخاطئة الأرضية لظهور كوردايه تي كإطار ذات محتوى إسلامي.

ولكن النخبة الكردية بصورة عامة في خارج كردستان وبعض الأفراد في داخل المدن الكردية كان لها تصور آخر للإصلاح. وامتاز هذا التصور بكونه لا دينياً، وليبرالياً، ومتأثراً، مثل خصمها التركي داخل الاتحاد والترقي، بالفكر الغربي حتى الثمالة.

ففي عام 1910 قام الطلبة الكرد في استنبول بتشكيل منظمة هيفي (هيوا) القومية، وأصدرت أولاً مجلة (روزي كرد)، ومن ثم (هه تاوى كرد)، وأصبحت المجلة والمنظمة ملتقى الكرد من مختلف المهن والأعمار، وكان أبرز الأعضاء في المنظمة، خليل خيالي وجميل قدري باشا وممدوح سالم وعبد الله جودت. تكتب المجلة (روزى كرد) في افتتاحيتها: «لا بد من الاعتراف بأن الكرد مقطوعون منذ زمن عن الحضارة، وأنهم حتى الآن، بعيدون عن العلم والثقافة، ومحرومون من العلم والمعرفة، وإنّ المجلة ستعمل

على نشر الفكر والحضارة الأوروبيين، وتعمل من أجل بعث التراث القومي»[45]. ويكتب خليل خيالي في مقال آخر ما يلي: «فالشعب الكردي منذ عهود ما قبل الإسلام كان يملك أدباً غنياً ولكن بعد دخوله في الإسلام، وبالأخص في فترة حكم السلاطين العثمانيين ونتيجة التعلق الشديد بمبادئ الإسلام والانقياد وراء الخلافة، نسي هذا الشعب الكثير من ذاتيته». وفي مقال آخر في المجلة نفسها يدعو عبد الله جودت إلى كتابة اللغة الكردية بالألف باء اللاتينية، لأن أصوات الحروف في اللغة العربية - بزعمه - غير ملائمة، ولكن يرد عليه إسماعيل حقي بابان زاده في العدد الثالث قائلاً إن الدعوة إلى تغيير الألف باء الكردية إلى حروف إفرنجية (لاتينية) في كتابة اللغة الكردية، غير ضرورية أساساً، لأن الحروف العربية، بعد أن أحدثت تغييرات بسيطة في وضع الحركات والعلامات عليها، يمكن أن تخدم الكرد كما خدمت الفارسية، إنّ تغيير الحروف العربية سيؤدي إلى قطع الكرد عن الحضارة الإسلامية[46]. التي هي ملك الجميع، ولا يمكن قبول هذه «الجناية» الجريمة ضد الشرع.

وفي مقال آخر بعنوان «زمن أجدادنا وزماننا وزمانك أنت» يدعو الكاتب فيه صراحة إلى التخلي عن الإسلام، لأنه - حسب رأيه - أدّى إلى تقسيم الكرد، «عندما ظهر المسيح عليه السلام فإن الكرد والمسيحيين كانوا شعباً واحداً، ولكن بعد أن ظهر دين محمد صلى الله عليه وسلم في الدولة الآشورية اعتنقه بعض الآشوريين وذهبوا إلى الجبال، وتشكلت لغتهم وسموا (بالكورمانجيين) أمّا الذين بقوا في السهول فسموا المسيحيين[47].

وفي عام 1912 انقطعت مجلة (روزى كرد) واستمرت تحت اسم آخر (هه تاوى كرد) وكانت محتوياتها تدور حول المواضيع نفسها التي كانت تنشر في (روزى كرد).

كان عبد الرزاق بدرخان قد درس الأدب الفرنسي، وانبهر بأفكار الثورة

---

(45) **روزى كردستان**، عدد 6، 1 حزيران 1329 (1913).

(46) **روزى كردستان**، عدد 3، 1 أغسطس (آب) 1329 (1913م)

(47) جليلي، جليل. **نهضة الكرد الثقافية**، مرجع سابق، ص110-124.

الفرنسية والإصلاحات التي تمت في القرن التاسع عشر في روسيا، والتي أدت إلى الثورة في عام 1905، وكان يعتقد أنّ بإمكان الكرد أخذ هذه الإصلاحات وتطبيقها على الواقع الكردستاني، لذلك قام في عام 1913 بتأسيس جمعية كردية باسم «جهانداني» في مدينة خوي، وصرح أن من أهدف جمعيته إرسال الشباب الكردي إلى روسيا للتعلم، ولنشر اللغة الكردية بالحروف اللاتينية «ليتسنى للكرد الاطلاع على الثقافة الروسية الطليعية»، وانضم المنصّر والمستشرق الفرنسي المعروف في المنطقة مسيو كاريت إلى المدرسة التي أسسها عبد الرزاق. وكان على التلاميذ في هذه المدرسة أن يتعلموا الأبجدية السريالية الروسية، ويرتدوا الزي الإفرنجي[48].

وفي البداية ساعده سمكو مساعدة مالية ومعنوية، وكما ساعده علماء الكرد بجمع تبرعات الزكاة من الكرد، وتخصيصها لشؤون الجمعية والمدرسة، مع العلم أنّ عبد الرزاق بدرخان، في هذه الفترة، كان يعمل مع السلطات الروسية التي سبقت أن احتلت آذربيجان وكردستان منذ قيام الثورة الدستورية في إيران (1907)، على أمل تأسيس حكومة كردية تحت إشراف الروس، كان عبد الرزاق يعرف جيداً أن الروس يطمحون إلى ضم آذربيجان وكردستان، فأوصاهم بأن خير وسيلة لتحقيق ذلك هي من خلال التغريب، وفرض الثقافة الروسية عليهم، لذلك دعم الروس جهوده مالياً، وطلبوا من القبائل الكردية الموالية لهم التعاون معه. وكان عبد الرزاق ينوي فتح مدارس أخرى، على طراز مدرسة خوي، على طول حدود الدولة العثمانية مع إيران وروسيا، ولكن علماء الكرد المسلمين أعدّوا ذلك خطوة نحو التنصير، ونشر الأفكار اللادينية في المنطقة، فثاروا عليه، واضطر عبد الرزاق إلى مغادرة المنطقة[49].

ويقول الأستاذ محمد رسول هاوار، صاحب سيرة سمكو: إن إغلاق المدرسة في خوي يعود إلى وجود خلاف بين سمكو وعبد الرزاق حيث كان

---

(48) المرجع السابق، 142-145.

(49) م. س. لازاريف، **كيشه ى كورد**، ترجمة، د. كاوس قه فتان، بغداد: مطبعة الجاحظ 1998، ص530-531.

الأخير يريد أن يصرف أموال الجمعية التي جمعت أساساً للمدرسة من أموال الزكاة لشراء الأسلحة، لمحاربة الدولة العثمانية، واعترض سمكو على ذلك قائلاً إن أموال الزكاة أمانة، ويجب أن تصرف للمدرسة فقط[50]. ويبدو أنه كان هناك حتى الآن بعض الخلاف بين سمكو وعبد الرزاق حول طبيعة العلاقة مع الروس.

إنّ نظرة سريعة على أهم محتويات مجلتي (روزى كرد) و (هه تاوى كرد) اللتين ذكرناهما سالفاً، والتي كان يكتب فيهما رواد الفكر القومي الكردي، توضح لنا عدة حقائق؛

أولاً: إن الفكر القومي الكردي ينظر إلى الأوروبيين والحضارة الأوروبية كالمثل الذي يجب أن يقتدي به، القوميون والكرد كغيرهم من القوميين من أبناء الشعوب التي استعمرها الغرب، ينظرون إلى ذاتهم نظرة دونية، لذلك فهم يصفون أنفسهم بالمتخلفين ويصفون أسيادهم الأوروبيين بالمتحضرين. وهذه النظرة فيها إلغاء قسري لكل ما قدمه الشعراء والكتاب الكرد من المساهمة في الحضارة الإسلامية بصورة عامة، والتاريخ والتراث الكردي بصورة خاصة.

ثانياً: أسوة بالفكر القومي العربي والتركي، نرى في الفكر القومي الكردي حنيناً بل تلهفاً إلى إحياء كل شيء جاهلي، وتفضيله على كل شيء إسلامي، وإنّ ادّعاء بعضهم بأن ألف باء العربية غير ملائمة لكتابة اللغة الكردية هي موضع خلاف ونقاش، حتى بين المختصين اللغويين من التيار العلماني، علماً أن الحجة نفسها وردت على لسان المستشرقين اليهود والقوميين الترك، ومن قبل على لسان بعض المستشرقين والكتاب اللادينيين الذين كانوا حول مصطفى كمال، ورضا شاه، وكذلك من قبل على لسان دعاة اللادينية في الدول الإسلامية الإفريقية كالصومال مثلاً، وملك آمان الله الأفغاني الموالي للإنكليز. فالمسألة سياسية وحضارية تهدف إلى تجهيل الشعوب المسلمة بإهمالها تاريخها وحضارتها وشخصيتها، حتى تصبح دمى وهياكل فاقدة للوعي والتاريخ والهوية، ليسهل تغييرها وانقيادها، ولتتحول إلى تابع ذليل للغرب.

---

(50) حمه رسول هاوار. **سمكو ئيسماعيل ناغاي شوكاك**، استوكهولم: ابيك 1995، ص168

الحركات الكردية ضد الاتحاديين

شهدت كردستان في الفترة 1909 ـ 1914، أشد المواجهات الدموية بين الكرد والاتحاديين، ولكن لا يمكن فهم أسباب حدوث هذه الحركات وفشلها في تحقيق أهدافها إلا إذا وضعناها في إطار العلاقات العثمانية ـ الإيرانية، والصراع الروسي ـ البريطاني ـ الألماني، حول الهيمنة والنفوذ داخل الدولة العثمانية وإيران. والحقيقة فإن موقع كردستان الجغرافي مكنّها من التأثير والتأثر إلى درجة غير قليلة في هذه الصراعات، وإن كتاب لازاريف «المسألة الكردية» يغطي هذا الموضوع تغطية جيدة، ولكن لا بأس أن نذكّر القارئ، بإيجاز، ببعض معالم هذه التفاعلات الدولية.

كان النظام العالمي في القرن التاسع عشر، وإلى بداية الحرب الكونية الأولى، نظاماً مبنياً على توازن القوى في أوروبا بين القوى الأوروبية الكبرى. وكان للإمبراطورية البريطانية دور مركزي في حفظ هذا النظام، والحيلولة دون ظهور قوة عالمية، تنفرد بالعالم. ومنذ القرن التاسع عشر أرادت الإمبراطورية الروسية التوسع على حساب الدولة العثمانية أولاً في البلقان، ومن ثم إلى أناضوليا، وكما كان للروس رغبة عارمة في الوصول إلى مياه الخليج الفارسي، وكان ذلك يقتضي احتلال إيران وأرمينيا وكردستان، وعدّت بريطانيا هذه السياسة التوسعية الروسية تهديدا لإمبراطورية الهند البريطانية.

وكما كانت بريطانيا تعدّ التوسع والهيمنة الروسية في إيران والدولة العثمانية إخلالاً بتوازن القوى في أوروبا. وفي بداية القرن العشرين ظهرت ألمانيا قوة منافسة للروس والإنكليز في المسرح الأوروبي، وفي الشرق الأوسط، وهذا ما سبب وصول بريطانيا وروسيا إلى التحالف الثنائي في عام 1905، وحسمت هذا التحالف الكثير من القضايا الدولية، وحددت مناطق النفوذ داخل إيران، كما اتفق الطرفان على على عدم الإخلال بوحدة الأراضي العثمانية، وفي عام 1909 انضمت فرنسا إلى التحالف الثنائي. ومنذ ذلك الحين دأبت القوى الأوروبية الثلاث المذكورة على التعاون في تقسيم النفوذ داخل الدولة العثمانية، وتجنب الصراعات، أدرك السلطان عبد الحميد أن الروس

والإنكليز يخططون للتقسيم المنظم، وذي مراحل للممتلكات العثمانية، فبريطانيا كانت تحتل مصر وقبرص، وروسيا تشجع الانفصالية في الممتلكات العثمانية في أوروبا الشرقية، وفرنسا تحتل أجزاء من شمال أفريقيا، لذلك حاول السلطان إدخال ألمانيا غير الطامعة في الأراضي العثمانية منافساً للنفوذ داخل الدولة العثمانية. وتمخضت جهود عبد الحميد بتوقيع العديد من الاتفاقيات بين الدولة العثمانية وألمانيا وكان امتياز خط سكك الحديد بين بغداد وبرلين أهم المؤشرات في مدى تقرب الألمان من العثمانيين[51]. كانت الحكومة البريطانية تنظر إلى التحالف العثماني - الألماني بقلق شديد، لأن توسع النفوذ الألماني في أناضول الشرقية والعراق كان يهدد المصالح البريطانية الاقتصادية والأمنية في العراق والخليج. علماً أن حقول النفط في جنوب إيران أثبتت أهميتها للإمبراطورية البريطانية، وكما أن خط بغداد خانقين للتجارة كان يحمل سنوياً (3250000) باوند استرليني، ففي عام 1913 صرح اللورد كرزن، أحد أبرز الدعاة إلى التوسع والهيمنة البريطانية في المستعمرات.

في مجلس اللوردات البريطاني: «إن 90 تقريباً من التجارة الذاهبة إلى بغداد إما هي تجارة بريطانية أو تجارة تأتي من الإدارة البريطانية في الهند وفي بغداد، لنا حضور تجاري منذ أكثر من 100 عام، ولن نقبل من أحدٍ، تهديد هذه المصالح»[52].

عدّ الروس التقارب العثماني - الألماني خطراً على مصالحهم أيضاً، ومنذ عام 1905 حاول السلطان عبد الحميد، وبدعم ألماني، التوسع باسم الجامعة الإسلامية في آذربيجان وكردستان، وعدّ الروس أي توسع عثماني في إيران وأرمينيا وآذربيجان خطوة لتحقيق حلم سلطان عبد الحميد، في إثارة الشعوب

---

(51) E. M Earl. Turkey, Great Powers and the Baghdad Raiway Company (New York: MacMillan Company, 1923).

والسلطان عبد الحميد. **مذكرات السلطان عبد الحميد**، ترجمة وتقديم محمد حرب، القاهرة: دار الأنصار، 1978.

(52) House of Lords, Parliamentary Debates, 5th Session, 2, (1911), pp. 586-587.

الإسلامية في آسيا الوسطى باسم الجامعة الإسلامية، ضد الروس. ولهذا السبب حاولت روسيا الوقوف - وبكل قوة - ضد أي توسع عثماني في إيران[53]. لذلك اقتضت هذه السياسة إعلام السلطات الروسية في قفقاسيا برصد التحركات العثمانية في الحدود الإيرانية - التركية.

في عام 1905 احتلت القوات العثمانية معظم أراضي كردستان إيران وأجزاء من آذربيجان، ولما وصل الاتحاديون إلى الحكم واصلوا السياسة التوسعية داخل إيران[54]. وفي الفترة 1907 - 1911 كانت السلطة الإيرانية مزعزعة في عموم إيران، وفي آذربيجان وكردستان، بالتحديد بسبب الثورة الدستورية هناك. فاستغل الاتحاديون هذا وبدأوا يخططون للتوسع أكثر داخل إيران. ولعب ضباط الألمان دوراً مهماً لتسهيل إلحاق كردستان إيران بالدولة العثمانية. وبدأت الدولة العثمانية في عام 1906، تدعم سلار الدولة (ولي العهد الإيراني) المعادي للشاه، والموجود بين القبائل الكردية لإطاحة الشاه، وفرض حكومة إيرانية موالية للألمان في طهران. فلم يكن الروس ولا الإنكليز راضين عن التوسع العثماني في إيران والذي عد توسعاً لصالح الألمان، لذلك حاولت الدولتان الحفاظ على السلام والاستقرار في كردستان بكونها منطقة حدودية مهمة، وشجعت كلاً من إيران وتركيا على عدم السماح للكرد في إثارة المشاكل بين الدولتين. كما أقدمت روسيا على احتلال آذربيجان عسكرياً؛

وبهذا أصبح للروس دور فعال في المنطقة الحدودية[55]. ولكن على الرغم من وجود الاتفاق الثنائي بين روسيا وبريطانيا حول المحافظة على الاستقرار في الحدود العثمانية - الإيرانية إلا أنه كانت هناك حالة من عدم الثقة وصراع خفي بين الدولتين، خاصة بين المسؤولين أو القناصل العاملين في

---

(53) لازاريف، مرجع سابق، ص177-178، 203-205.

(54) المرجع السابق، ص325. وانظر:

F. O 195/2317, (Report on Frontier Question in Around Urmia and Salmas), 13 June, 1909, British Vice Consulate, Van.

(55) British Document on Foreign Affairs (BDFA). The Near and Middle East, Vol. 17, pp. 383-385.

المنطقة الحدودية، لكسب ود رؤساء الكرد واستخدامهم أداة لتحقيق مكاسبهم السياسية، ولتوطيد نفوذهم في المنطقة. لذلك ينقل لازاريف من القنصل الفرنسي قوله «إذا زار القنصل الروسي آغا كوردي في المنطقة الحدودية بين إيران والدولة العثمانية، فإن القنصل البريطاني على الفور يزور نفس الآغا»[56].

وامتاز موقف القبائل الكردية ورؤسائها في تأييد الطرف القوي في الصراع. فنرى مثلاً، سمكو يغير عدة مرات ولاءه لإيران والدولة العثمانية والروس. وتميزت العلاقات بين الروس والكرد، بصورة عامة، بعدم الثقة بين الطرفين، وكان ذلك إلى درجة كبيرة يعود إلى السياسة التقليدية الروسية بعدم الثقة بالكرد والاعتماد على الأرمن والأثوريين لتحقيق المصالح الروسية في المنطقة، ولم تتغير هذه السياسة حتى عام 1907[57].

حركة إبراهيم باشا الملي

تعدّ حياة إبراهيم باشا مثالاً نموذجياً لظهور سلالة كردية، ووصولها إلى الحكم وسقوطها بفعل الأحداث الدولية والإقليمية، وكذلك تعد حياته مثالاً صارخاً للقوة التي كان الكرد يتمتعون بها في العهد الحميدي، ولما آل إليه وضعهم في ظل حكم الاتحاديين: إن إبراهيم باشا هو أحد أحفاد أيوب باشا الملي، رئيس عشيرة ملي الكبيرة. وكان موطنهم في المنطقة الواقعة بين دياربكر جنوباً باتجاه الحدود السورية التركية، وكانت مدينة ويرانشهر في جنوب دياربكر مركز هذه القبيلة التي كانت في القرن الثامن عشر، إمارة كبيرة، يقودها تيمور باشا، وتخضع لها العديد من القبائل الكردية والعربية الرحل في ولاية دياربكر ووان وبادية الجزيرة وحلب، وهذا ما أجبر السلطان العثماني في سنة 1791 على إرسال حملة ضده بقيادة سليمان باشا الكبير (والي بغداد) إلا أن تيمور باشا صمد في قلعته لفترة، ثم دخل مع الجيش العثماني في حرب كر وفر، وفي 1800 صالحه السلطان العثماني، وعيّنه والياً على أورفة ثم سيواس. وفي أثناء حملة إبراهيم باشا ابن محمد علي باشا على سوريا 1823 تحالف

---

(56) لازاريف، مرجع سابق، ص 157.

(57) Bell, p. 41.

تيماوي باشا حفيد أيوب باشا مع الجيش المصري، واحتل ماردين واستردت إمارة ملي بعض قوتها، ولكن بعد انسحاب القوات المصرية أسر عمر باشا والي دياربكر على ماردين محمود بيك والد إبراهيم باشا، وهرب الأخير إلى الخديوي إسماعيل والي مصر الذي كان في استنبول، وطلب إليه التدخل لدى السلطان عبد العزيز (1861 ـ 1876) لإطلاق سراحه، وكان عمر إبراهيم باشا آنذاك سبعة عشر عاماً فقط، إلا إنّ المنية عاجلت محمود بيك، وأصبح ابراهيم باشا الذي كان لايزال شاباً وزوجته خنسة خانم من عشيرة طي في قيادة ملي، واستطاع إعادة مجد الملي في فترة وجيزة[58].

وينقل الدكتور أحمد عثمان أبو بكر الوصف التالي عن مارك سايكس الذي حل لفترة ضيفاً على إبراهيم باشا:

«كان إبراهيم باشا طويل القامة نحيف البنية وذا وجه كردي صميمي، وله عينان نافذتان، وذكيتان، تلمعان تحت جبين عال، فم واسع. . . أفصح الباشا خلال الحديث عن معرفة دقيقة بشؤون أوروبا وأحداثها، ومنها علاقة إنكلترا بايرلندا وغيرها من المعلومات التي دلت على أنه يتلقى معلومات من مصادر عدة، إضافة إلى الجرائد التركية التي يحوز هو منها على الأعداد الكثيرة بطبيعة الحال. وكان الناس الذين يحيطون به ينتمون إلى العناصر والمذاهب التي تحفل تركيا بها. . . كان إبراهيم باشا شخصية عجيبة حقاً، فكان هو بلا شك قائداً طبيعياً للرجال، يمتاز بقدرة عظيمة على ضبط النفس، كما هي صفات أولئك الرجال الذين اختبروا الجوانب الأكثر قسوةً واضطراباً في الحياة. . . ففيه نرى صفات الورويك الإنكليزي (البارون) من ذلك الطراز الذي لا يجدون لأنفسهم، قريباً، مكاناً، حتى في تركيا، فنرى فيه البارون الإقطاعي والمستبد الشرقي ورئيس الرحالة، ففي معسكره بين الخيم لك أن تتخيل بعض أوجه الحياة في معسكرات تيمور وأتيلا، وفي صعوده إلى السيادة هناك بعض ملامح نجاح العثمانيين الأوائل، ففي قوته وضعفه تكمن بعض ميزات ومعايب ميرداد»[59].

---

(58) أبو بكر، أحمد عثمان. **أكراد الملي وإبراهيم باشا**، بغداد: مطبعة دار الجاحظ، 1973، ص32-35.

(59) المرجع السابق، ص41.

وبعد الحرب العثمانية ـ الروسية (1878 ـ 1877) بدأ نجم إبراهيم باشا بالظهور واللمعان، وفي سعيه لبناء إمارته اتخذ سياسة مبنية على القواعد الثلاث التالية: مصادقة القوي، إرضاء الضعيف، وإرهاب الأضعف للخضوع له، فشكّل مثلاً حلفاً مع طائفة الشركس المقيمين في رأس العين، وبهذا أضاف عدة مئات من خيرة المقاتلين الشرق إلى القوة الحميدية التي كانت تحت إمرته، ثم بدأ سياسة العصا والجزرة مع القبائل الكردية والعربية الساكنة بين ديار بكر وأورفة. إذ قتل وشرد البدو والعشائر العربية في البادية كالعنزة والشمر، ولكن تزوج من بنت شيخ طي العربية المتنفذة، وبذلك أفسد مشروع القبائل الكردية والعربية المنافسة له، خاصة البرازي، وكما قطع الطريق على خصومه من أعيان ديار بكر والموصل وأورفة وحلب المتربصين به، لأنه كان يهدد مصالحهم الاقتصادية، ويفرض عليهم ضريبة الحماية على القوافل في المنطقة، والتي كانت هذه العشائر ترفضها. واستناداً إلى تقارير القناصل الروسية والإنكليزية في المنطقة كان إبراهيم باشا الحاكم الأوحد في ولايات ديار بكر وحلب وأورفة وماردين. وكان الموظفون والإداريون يعينون بعد موافقته عليهم، ولا يتجرأون على معصيته[60]. مع العلم أن إبراهيم باشا كان يقود خمسة ألوية حميدية من مجموع 7 ألوية، وكان ذلك قوة عسكرية كبيرة، إنّ كل لواء حميدي كان يتكون من 1000 و1200 فارس، لذلك أعطاه السلطان عبد الحميد لقب أمير الأمراء، وكانت له علاقة خاصة بالمسؤولين في قصر يلدز (مقر السلطان) ودائرة ما بين المهمة[61]، أضف إلى ذلك أن إبراهيم باشا كان ثاني أغنى رجل في الدولة العثمانية بعد السلطان، لذلك جمع بين الإرادة السياسية والقوة العسكرية والاقتصاد القوي لبناء إمارته[62].

بخلاف ما يشاع عنه لم يكن إبراهيم باشا رجلاً متعصباً، فإنه كان يقرب إليه الأرمن واليزيديين والعلي اللهية في درسيم، إذ شجع الكثير من هؤلاء على

---

(60) لازاريف، مرجع سابق، ص184.

(61) Şevket Beyşanoğlu. Diyarbekir Tarhi (Diyarbekir: Kültür Ve Sanat Yayinlan, 1996), Cilt, 1. pp. 747-748.

(62) أبو بكر. **أكراد الملي**، مرجع سابق، ص48.

الاستيطان في ويرانشهر والقرى المحيطة بها، والتي كانت في ازدهارها كبير، حيث بنى 400 قرية مزدهرة في أطراف ويرانشهر. وامتد نفوذه إلى بعض القرى المحيطة في أرزنجان.

وبخلاف ما يقال عنه من كونه قاطع طريق وإنه يفرض الضرائب على القوافل وينهبهم. فإنه كان حريصاً على الأمن والاستقرار في منطقته وهذا ما دفع العديد من الناس من جميع أجزاء كوردستان إلى التوجه، أما إلى السكن والاستثمار في المنطقة الخاضعة لسيطرته أو أخذ نصيحته. فيكتب الدكتور أحمد عثمان نقلاً عن بهجت الأثري عنه قائلاً: «فلما انتشرت أخبار عدالته وصولته في مدائن رها (أورفا) وماردين وديار بكر صار أبناء المسيحيين والمسلمين يتقاطرون أفواجاً، مع عيالهم، إلى قضاء ويرانشهر مركز الماسوف عليه، ويسكنون ويتاجرون فيها آمنين على أموالهم»[63].

كانت العلاقة بين إبراهيم باشا والسلطان عبد الحميد وثيقة جداً، وكانت تلك العلاقة قوية إلى درجة أنه كان هناك ارتباط مباشر بين السلطان وإبراهيم باشا. فعدة السلطان من أقرب المقربين له، وكان «يسميه ابني إبراهيم باشا». وكان الموظفون الترك والأشراف في ديار بكر ألد أعدائه، فدبروا له المكايد العديدة للنيل منه دون جدوى. فمثلاً قام هؤلاء بدفع الناس إلى التظاهر ضده، واحتلال مكتب الوالي في 1907، ودائرة البريد مطالبين الحكومة بوضع حد لحملات النهب والسلب التي تعرضت لها القوافل التجارية بين حلب وديار بكر، على يد فرسان الحميدية التابعة لإبراهيم باشا، على حد زعمهم. فأرسل السلطان عبد الحميد لجنة تحقيقية برأت بعد التحقيق في الأمر ذمة أنصار إبراهيم باشا، فأكرمه السلطان بالمزيد من الهدايا والألقاب. واتضح فيما بعد أن أعضاء الاتحاد والترقي السري، في ديار بكر، بقيادة ضياء كوك الب هم الذين كانوا يحرضون الناس ضد إبراهيم باشا وذلك لوجود صلات وثيقة بين إبراهيم باشا والسلطان عبد الحميد[64]. ويقول القنصل البريطاني: بعد أن سيطر

(63) أبو بكر. **أكراد الملي**، مرجع سابق، ص49.

(64) Beyşanoğlu. Diyarbakir Tarihi,celt. 2. sayfa,. 748.

الاتحاديون على الحكم، وطردوا السلطان عبد الحميد، أصبح القضاء على إبراهيم باشا «نجم يلدز والولد المدلل للسلطان» من أولويات سياستهم[65].

لم يكن إبراهيم باشا كما يتصور البعض آلة بيد السلطان عبد الحميد، لممارسة الإرهاب ضد الأرمن ومناوئيهم بل كان يعمل لبناء حكومة كردية مستقلة برئاسته، وتدين الولاء للسلطان. فمثلاً خاطب السير مارك سايكس الخبير البريطاني الذي كان يزور المنطقة في 1908 قائلاً: أنتم ساندتم شيخ الكويت لإعلان الاستقلال، لماذا لا تدعموني أنا أكون في الموقف نفسه. علماً أن الكرد مستعدين للعمل معكم، وأنا مستعد لمصاحبتكم إلى بريطانيا لشرح الموقف لملك بريطانيا»[66]، كما رفض إبراهيم باشا أن يرسل قواته الحميدية إلى اليمن، لقمع حركة التمرد هناك، وهدد بالتمرد إذا فرض عليه هذا الأمر. واستناداً إلى تقرير القنصل الروسي في ديار بكر فإن الكرد بصورة عامة كانوا يكنّون الحب والتقدير لإبراهيم باشا، أكثر مما كانوا يكنونه للسلطان عبد الحميد نفسه[67].

لما جاء الاتحاديون للحكم، وأعلنوا الدستور، خمسة وحدوا من صلاحيات السلطان كان إبراهيم باشا في طريقه إلى دمشق لتأديب القبائل التي كانت تخلق مشاكل حول خط سكة الحديد، من سورية إلى الحجاز. فلما سمع إبراهيم باشا بالخبر شعر بالمسؤولية للدفاع عن الشريعة والسلطان، فأعلن الثورة، وأراد تحويل سوريا إلى قاعدة للتحرك ضد الاتحاديين، وجمع حوله خمسة آلاف فارس حميدي. وأكمل المسيرة من حلب إلى دمشق، إذ استقبله أهل المدينة بحفاوة كريمة.

وخلال أيام وقعت المنطقة الممتدة بين أرزنجان ودير الزور تحت سيطرته. ولكن الحكومة حرّضت عليه العشائر العربية كما هاجمت قوات

---

(65) FO 881/ 9458 J. No. 11693.

(66) Cabinet 27/206 (British Desiderata in Turkey in Asia Minor) Report. Appendex iv, March 15-1915, pp. 101.

(67) لازاريف، مرجع سابق، ص183.

اتحادية كثيرة ويرانشهر، فقرر الرجوع. لذلك أرسل خبراً لأولاده بالزحف بقواتهم الحميدية، وأسلحتهم للانضمام إليه خارج ويرانشهر. وبعد معارك كبيرة في منطقة قريبة من ويرانشهر انسحبت القوات الحكومية بعد أن تركت وراءها 300 قتيل وجريح. وحين وصلت إمدادات كبيرة من عدة ولايات للقوات المنهزمة اضطر إبراهيم باشا إلى الانسحاب، والتوجه إلى الجبال المحيطة بمنطقة سنجار للتحصن فيها، وكان يتوقع دعم حلفائه من اليزيدين. ولكن هؤلاء خانوه فاضطر أن يعود باتجاه أورفة، واصطدمت قواته في منطقة تسمى عبد العزيز بجحافل القوات الحكومية التي كانت تلاحقه. وتوفي إبراهيم باشا، وفق بعض الروايات، إثر نوبة قلبية، ووفق روايات أخرى نتيجة إصابته بالديزانتري، وهناك من يقول إنه قتل في المعركة أو سمم في ظروف غامضة، وبعد موت إبراهيم باشا استسلم خمسة آلاف فارس من قواته[68]. ونستسمح القارئ عذراً هنا لاقتباسنا فقرات طويلة من مخطوطة الأستاذ المغفور له العلامة بهجت الأثري، والتي وردت في كتيب د. أحمد عثمان أبو بكر الوارد ذكره.

إن المرحوم إبراهيم باشا الملي كان ثاني رجل غني في الشرق بعد السلطان عبد الحميد، وكان ذا صولة وسطوة على جميع عشائر العرب والأكراد الملّين في ما بين النهرين وكردستان وفي كل عام كان يرسل برجاله إلى قصر يلدز السلطاني، بهدايا نظير سمن ودهن وتبغ وذهب ما يثمن بمئتي ألف جنيه (ليرة). . . أمّا النظار (المقصود بهم حكومة الاتحاد والترقي التركية)، فكانت رغبتهم الحصول على فرصة تمكنهم من الاستيلاء على خزينة المرحوم لكي يقتسموها فيما بينهم ويملأوا بطونهم من الذهب الرنان، ولكن حب السلطان عبد الحميد للمشار إليه (إبراهيم باشا ـ المؤلف) جعله يسميه ابناً له في الرسميات والخصوصيات، مما كفاه شرّ أولئك السرّاق. . . إنّ الاتحاديين بعدما صدّقوا الميزانية، وخصصوا لذواتهم ما سرقوه من بيت المال. . . حينئذ تذكروا أن إبراهيم باشا الملي لم يتعرضوا ومقتضى وظيفتهم لاغتصاب ما بين يديه من الأموال الطائلة، فقرروا، فيما بينهم، إعدامه ومحو عشائره، فأوعزوا إليه بأمر

---

(68) مظهر، كمال. **كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى**، مرجع سابق، ص97-98.

عبد الحميد حتى يذهب مع ثمني مئة فارس من فرسانه للمحافظة على الخط الحميدي الحجازي.

وأما سعادته (إبراهيم باشا ـ المؤلف) فلكونه مختصاً في السياسة ولا يأمن شر الحكومة، فإن فطنته دلته على أن يأخذ بصحبته خمسة آلاف خيّال رماحة، فاجتازوا جميعاً أراضي وايران شهر ومدينة الرها وجرابلس، فلما دخلوا مدينة حلب أستقبلهم الوالي ورجاله وأعيان البلدة استقبالاً فائق الوصف... وكان قلبه يدله على أن وراء الأكمة ما وراءها ولم يمر على دخوله الشعباء خمسة عشر يوماً، حتى تلقى رسالتين من نظارتي الحربية والداخلية تطلب سرعة سيره إلى دمشق، وأجريت له حفلة ولملاقاة كالسابق!... وأما سفيرا الدولتين صاحبتي الفخامة إنكلترا وفرنسا في الأستانة فقد أخبرا حال اكتشافهما المكيدة التي دبرتها الجمعية لإتلاف المشار إليه ـ قنصليتيهما في الشام بالشفرة التلغرافية لكي يبوحا له (إبراهيم باشا ـ المؤلف) بالسر المكنون... وثاني يوم قصد إبراهيم باشا داري القنصليتين الكريمتين وعندها كاشفاه عن بغض الجمعية له ونواياها الدنيئة بحقه... أخذ يفتكر بخط الرجعة إلى وطنه وعشائره والاستعداد للحرب والدفاع مقابل القوة التي سيجردها الاتحاديون، فأرسل إلى ويرانشهر شرذمة من خيالته، وأوصاهم أن يخبروا أنجاله عن نوايا الدستوريين والاستعداد للخلاص من شرهم، حيث كان عنده في ويران شهر مستودع مملوء من الأسلحة والجبخانة. ومكث هو وابنه إسماعيل بك في الشام أربعة وعشرين يوماً... ولكي تطمئن الحكومة بأنه عازم على امتثال أمرها أمر لأربعمائة من خيالته من الأكراد بالذهاب إلى الحجاز بعد أن أخذ لهم ولسائر رجاله بندقيات (ماوزر) من الحكومة، وعند منتصف الليل فإن القنصلين المشار إليهما أرسلا له خبراً بأن الوالي والمشير غداً سيدعونه مع ولده لدار الحكومة لأجل شرب القهوة وعندها سيقبض عليهما، فعليهما إذا توجها إلى هناك أن يستصحبا الجند جميعهم مسلحين بظهر الخيل... خرج مع ولده وفرسانه الذين كان عددهم أربعة آلاف وخمسمائة خيال... وبارحوا الشام جميعاً... ولما وصلوا إلى القرى التي في شرق حلب تعرض لهم بدرخان بيك وجنوده القليلو العدد، وأقسم لسعادة الباشا أنه سيكون أكبر مساعد لدى الحكومة بشرط تسليم السلاح، فلم يعبأ بكلامه بل

داوم السير ووصل لمسكنه، وعبر نهر الفرات ومر على الرها.

وفي الطريق تعرض له عشائر البرازية والجيش وصار بينهم وبين معسكره معركة... فساروا بالجزيرة إلى أن وصلوا عيالهم المخيمة خارج ويران شهر التي كان ضمنها أربعة آلاف من جنود الأتراك جاء ألفان منهم من سيواس وألفان من ديار بكر يطلبون القبض على البيكات عبد الحميد ومعمو وخليل وعبد الرحمن أبناء الباشا وإظهار الذهب الموضوع في صناديق الحديد... فدارت رحى القتال بين الطرفين... مناوشات طويلة دامت خمسة أيام ولياليها أجبرهم فيها على تسليم السلاح والخروج من البلدة... فخرجوا منكسي الرؤوس مغلوبين بخسارة أربعمئة قتيل، وبعثوا الرسائل إلى والي ديار بكر يطلعونه على نتيجة حربهم. فخابر (الوالي ـ المؤلف) الجمعية (الاتحاد والترقي ـ المؤلف) التي أعطت أوامرها على لسان البرق إلى القواد العسكريين الذين توجهوا بجنودهم الخمسة والثلاثين ألفا مستصحبين معهم خمسة وثلاثين مدفعاً... فلما باشروا بالهجوم صار ملتقاهم مع أنجال الباشا المستصحبين ستين ألف مقاتل عند نهر الجرجب الواقع بين ويران شهر والنبي أيوب، وعندها صوبوا عليهم المدافع الآنف ذكرها فصارت معركة هائلة فيما بينهم دامت النهار كله، وأسفرت عن إتلاف نفوس كثيرة من الجهتين....

وذهب الفرسان نحو الشرق، وساروا يومين متماديين والجنود يتعقبونهم، فوصلوا نهر زركان الفاصل بين قصر حسين وتل أسود على طريق جبل سنجار.. هناك عارضهم في الطريق شمر المحمد وشيوخه العاصي... فدحروهما وداموا في مسيرتهم يومين آخرين وصلوا بهما نهر صيفية الواقع ما بين تل أسود والحسجة، وهناك توفي الباشا... فصار طريقهم (طريق جيش إبراهيم باشا المؤلف) على تل أسود والخاتونية إذ كانوا مصممين على إدراك جبل سنجار والاستحكام فيه، ولكن عشيرة اليزيديين تصدوا لهم وقاتلوهم، فأخذوا بالتوجه شمالاً إلى نصيبين ووصلوا إليها.. التف حولهم العساكر بمدافعهم وأجبروهم على التسليم»[69].

---

(69) أبو بكر. **أكراد الملي**. مرجع سابق، ص 48-56.

لو فرضنا أن محتوى هذه المخطوطة صحيح، فهناك عدة أسئلة تطرد نفسها: لماذا يعود إبراهيم باشا من سورية بهذه العجالة، ولا يحول سورية المهمة إلى قاعدة لانطلاق حركته؟ ولماذا يقوم القنصلان البريطاني والفرنسي بإعلام إبراهيم باشا قائد الحميدية المعروف بولائه للسلطان عبد الحميد، بمؤامرة الاتحاديين لاعتقاله في دمشق؟

بعد وفاة إبراهيم باشا تعرضت العشيرة الملية إلى الكثير من الدمار، فنهبت قوات الاتحاديين ممتلكات إبراهيم باشا الكثيرة من الذهب والنقود المودعة في صناديق مخفاة تحت الأرض، كما صودرت أكثر من 15000 راس غنم والمئات من البغال والحصن. وشرد أهله في المنفى في مدن مناستر وسولانيك واستنبول. كما جرت محاكمات صورية لأبناء إبراهيم باشا، وزجوا في السجون، وسمم ابنه عبد الحميد في السجن. وانتهز الأشراف والتجار في ديار بكر وحلب وماردين وأورفة الذين تضرروا من سياسة إبراهيم باشا هذه الفرصة للعمل على الانتقام من أبناء إبراهيم باشا وسجلوا دعاوي ضدهم.

وفي آذار عام 1909 وبإيحاء من الاتحاديين قامت العشائر الكردية كراكاجي وبرازي والعشائر العربية صاية وشمر وعترة وجري بتكوين قوة مقدارها 10000 شخص، وهاجموا بها قبيلة الملي ونهبوا قراهم، وجري اسر ابناء إبراهيم باشا مرة أخرى، وأخذوا إلى السجن وحوكموا أمام محكمة عرفية. يبدي نائب القنصل البريطاني في ديار بكر استياءه البالغ من هذه الاعتداءات ويطالب المسؤولين بوضع حد لها، وكما يدعو إلى توزيع الإعانات لتفادي المجاعة في ويرانشهر.

بعد وفاة إبراهيم باشا ظلت خنسة خانم زوجته تقود بقايا العشيرة، وتكتب التماسات إلى الدوائر الرسمية والقناصل الأوروبية تلتمس فيها بإخراج أبنائها من السجن[70]. وفي عام 1912 يظهر المدعو ابن إبراهيم باشا (الابن الأكبر لإبراهيم باشا) في بيرجيك على رأس 4000 فارس حميدي، وقائداً من القادة الكرد الأقوياء المعارضين للاتحاديين. يصف السيد فونتانا القنصل

---

(70) FO 195/2317 No. 12. Diarbekir, April 7, 1909, British Vice Consul.

البريطاني في حلب ابن إبراهيم باشا الملي بكونه أكثر ثقافة وحكمة وقدرة من إبراهيم باشا الأب في قيادة الكرد[71] وبعد الحرب العالمية الأولى كان محمود بن ابراهيم باشا أحد أهم القادة الكرد وكان مرشحاً عند بريطانيا لرئاسة الدولة الكردية في حالة تشكيلها[72]. ويعتقد نائب القنصل البريطاني في ديار بكر أنّ وفاة إبراهيم باشا واندحار حركته أعطت دعماً معنوياً كبيراً للسلطة الاتحادية في كردستان، وأزال تحدياً كبيراً للنظام الجديد في تركيا[73].

إن الوثيقة الثالثة التي نشرها بايشان أوغلوا في كتابه تاريخ ديار بكر المشار إليه عن عارف أفندي برزنجي زادة، ممثل الاتحاديين في ديار بكر وعضو مجلس المبعوثان عن المدينة، والذي سبق أن اشترك مع القوات الحكومية في الهجوم على إبراهيم باشا في ويرانشهر، تؤكد مصداقية ما جاء في مخطوطة الأثري في كثير من الأمور. ولكن تختلف عن الأثري في مصير ما حصل لثروة إبراهيم باشا. وإن عارف أفندي يدعي بأن القوات العثمانية وجدت في ويرانشهر مع إبراهيم باشا وثائق تؤكد تورطه مع الإنكليز والإيطاليين والفرنسيين، في تمرده ضد الحكومة. هل هذا تأكيد غير مباشر لادعاء الأثري بدعم القنصلين المشار إليهما فيما مر بنا لإبراهيم باشا. ولكن حين أرادت السلطة المركزية من المسؤولين الحكوميين في ويرانشهر إرسال الوثائق المزعومة إلى استنبول، نفى المسؤولون في ويرانشهر وجود هذه الوثائق. ادعى عارف أفندي بأن سبب ذلك يعود إلى تقصير من الوالي سليمان باشا، وتجاهل الأخير إرسال تلك الوثائق إلى استنبول[74].

أقول: إن اتهام حركة إبراهيم باشا بالتآمر مع الدول الأوروبية المذكورة ضد حكم الاتحاديين، هي ليس شيئاً جديداً في تأريخ الحركة الكردية. علماً أنه أن عارف أفندي كان يبدي شهادته هذه في مجلس مبعوثان العثماني بعد قيام

---

(71) FO 195/2445, Kurds, Aleppo, December 1, 1912, Enclosure, in cosul.

(72) Brueinessen.

(73) FO 195/2317, Enclosure No. 12. Vice Consul Diarbekir, April 7, 1909.

(74) Şevket Beyşanoğlu. Diyarbekir Taihi, 2 celt (Diyarbekir: Kültür Ve Sanat Yayinlar 1996).

الدول الأوروبية المذكورة باحتلال جزيرة كريت، ومساعدة شعوب البلقان على الانفصال عن الدولة العثمانية. لذلك كان هناك استياء عام داخل الدولة العثمانية ضد الدول الأوروبية، وكان عارف أفندي يريد أن يوظف هذا ضد خصومه الذين اتهموه بسرقة أموال كثيرة، في ويرانشهر، واتهم عارف أفندي خصومه بكونهم من أنصار، إبراهيم باشا، وفق إفادة عارف أفندي كان هناك مليونا ليرة ذهبية وما قيمته مليون ليرة من المجوهرات في خزينة ويرانشهر، وقد استطاعت خنسة خانم وأولادها إخفاءها قبل وصول القوات الحكومية إليها، مع الآلاف من الأطنان من الحبوب والمواد الغذائية المخزونة في 150 قرية من أطراف ويرانشهر والتي نهبتها العشائر العربية المشتركة مع القوات الحكومية، في الهجوم على إبراهيم باشا[75].

ولكن الأثري يؤكد بأن كل شيء نهب، كما أنه ليس من المتوقع أن يقوم الوالي سليمان باشا الحاقد علي إبراهيم باشا بإخفاء وثائق الإدانة المهمة ضد إبراهيم باشا. أضف إلى ذلك أن حركة إبراهيم باشا وقعت في وقت كان هناك شهر عسل في العلاقات بين بريطانيا وفرنسا والاتحاديين، ولا يتوقع منهم دعم إبراهيم باشا المتهم عندهم بقتل الأرمن. فضلاً عن ذلك فإن المصادر العديدة المشار إليها آنفاً ـ ومن ضمنها المخطوطة والوثيقة ـ تقدم أرقاماً متفاوتة في عدد المقاتلين من الطرفين، وكذلك في عدد القتلى والجرحى. وإنّ المؤلف تصفح معظم الوثائق والمراسلات البريطانية، ذات العلاقة، فلم يستطع أن يحدد بشكل قطعي طبيعة العلاقة بين الإنكليز وإبراهيم باشا.

لو أردنا أن نقيّم حركة إبراهيم باشا، لكان من الضروري الإشارة هنا إلى كون حركته تعبيراً عن رفض الكرد للقيم العلمانية التي كان الاتحاديون يرغبون في فرضها في كردستان بدلاً من الشريعة الإسلامية وحكم السلطان عبد الحميد. فوجود الألوية الحميدية مكنت الكرد من مقاومة جهود الحكومة لفرض المركزية والتتريك في كردستان، لذلك لم تكن هذه الألوية موجهة ضد الحركة الكردية بل كانت أداة مهمة لتمكين الكرد ومنحهم درجة من الحكم

---

(75) Beyşanoğlu, pp. 752-754.

الذاتي. وأن إبراهيم باشا وبعده معظم قادة حركة آزادي (1923 ـ 1925) وفق إدعاء أستاذي البرفسور أولسن وفان برونسن من الألوية الحميدية التي أفادت الكرد كثيراً بإعطائهم القيادة التاريخية (السياسية والعسكرية) المعاصرة[76].

كما أن هناك الكثير من أوجه الشبه بين حركة إبراهيم باشا وحركة الملا سليم (1913)، وحركة الشيخ عبد السلام البارزاني (1908 ـ 1914) وحركة الشيخ سعيد بيران (1925) وحركة الملا خليل المنكوري، بكونهم جميعاً حركات جمعت بين الدفاع عن الشريعة ومظلومية الكرد وكما كانت جميعها حركات قادها علماء الإسلام، وشيوخ الطرق الصوفية، وبطريقة ارتجالية، وارتكزت جميعها على شخص القائد، فبانتهاء القائد انتهت تلك الحركات كما سنبين فيما سيأتي من البحث.

■ ■ ■

الوثيقة رقم 1
(مقتبس من كتاب بيشان أوغلو ص 447)
التماس (عريضة)
إلى غازي أدهم باشا رئيس دائرة الكتاب في القصر
(قصر السلطان عبد الحميد)

قبل تأسيس الجيش العثماني النظامي، كان أجدادنا يخدمون الدولة ـ أدام الله ظلها ـ بصفة سباهي (القوة العثمانية الخيالة ـ المؤلف). وكانت عشيرة الملي في تلك الفترة رعاة يعيشون حياة دون الكفاف.

بعد إعلان التجنيد الإلزامي، بدأنا نخدم جميعاً في الجيش بصفة جنود، قسمٌ منا يخدم حاليا بصفة جنود مكلفين بالخدمة الإلزامية، والآخرون متطّوعون في مراتب مختلفة من صنوف الجيش، ويخدم بعضنا الآخر بصفة جنود احتياط (رديف). لذلك فإنّ أبناءنا يخدمون الدولة بصفات مختلفة، وفي المعسكرات المنتشرة في كافة أنحاء الدولة. وكان أجدادنا ونحن وأبناؤنا خدماً، ولا نزال وسنظل جنوداً أوفياء للدولة. إن الإخلاص والتضحية في سبيل الدولة العثمانية يسيران في عروقنا، ويختلطان بدمائنا الجياشة لحب

---

(76) Robert Olson. The Emergence of the Kurdish Nationalist Movement (Austin: Texas Univ Press 1989. p. 211; Bruinessen, pp. 179-278.

الوطن، ولم يزدهر هذا الوطن إلا بهذه الدماء، وفي وقت الحاجة سنظل نحن وأبناؤنا جنوداً أوفياء للخدمة.

ولكن كانت عشيرة الملي دوما منشغلة بالنهب والسلب، وخِدْمتهم في الجيش أصبحت وصمة عار على العسكرية العثمانية. لأنّ الطائفة التي تعيش على السلب والنهب، وتستعمل السلاح المودع عندها أمانة من الحكومة الشاهانية ضد العساكر

النظامية، وهي ليست إلاّ طائفة عاصية غير مؤهلة، لأن تحمل لقب الجندي وشرف العسكرية.

إنّ إبراهيم باشا الذي يتظاهر عندكم كجندي مخلص، كان شاهداً ومؤيداً لقيام عشيرة شرقيات اليزيدية المتعطشة لدماء المسلمين بقتل ضابط (يوزباشي) وعشرين من فصيل الخيالة التابع لأورفة في عام 1321م.

كما أن حسين قونجو (أحد أنصار إبراهيم باشا الملي) من عشيرة دينان، سبق أن قتل سبعة جنود من القوات النظامية في ماردين في عام 1318م. إن جميع هذه الجرائم مسجلة في سجلات الباب العالي العسكرية. كما جرى تسجيل الاعتداءات التي وقعت قبل يوم على مفرزة من الجندرمة، إن هذه الاعتداءات الشنيعة غير مقبولة عند الشرفاء.

إن إبراهيم باشا هو عدو للأمن العام، وهو أيضاً عدو الشيوخ والسادات والعلماء، وعامة الشعب، وجيشه الخاص لا يتبع سلسلة المراتب المعروفة في الجيوش، وليس له أي نظام يتقيد به، فهو - في المستوى الأخير - مجموعة من اللصوص، لا تتردد في استعمال السلاح ضد عامة الناس والعساكر النظامية.

لهذه الأسباب يعد إبراهيم باشا حامي الجاهلية بل هو أسوا من أبي جهل. وإن عدم إرسال إبراهيم باشا أيا من أبنائه إلى مدرسة العشائر دليل على تخلفه الفكري، وعدم تقديره للعلم والثقافة، وإنّه غالبا ما يعين أبنائه قبل أن يبلغوا التاسعة من العمر قوّادا عسكريين على جيوش كبيرة، وهذا دليل آخر على مدى تخلفه.

إن علماءنا وأشرافنا وشيوخنا مستاؤون جداً من تصرفات إبراهيم باشا التي تهدد السلام والاستقرار في المنطقة، في ولايات أورفة وديار بكر وماردين. إنّ الاحترام غير اللائق الذي يحظى به إبراهيم باشا، هو محل سخط وعدم رضى المواطنين المخلصين، وهذا ما يدفع إبراهيم باشا إلى التمادي في تصرفاته العدوانية.

لذلك نحن الجنود، وأبناء الجنود، والأناس المستنيرين نطلب منكم لكونكم قائداً «سامياً» لجيشنا المقدس أن تتخلصوا من إبراهيم باشا وأولاده لإنقاذ سمعة الجيش وشرف الأمة.

توقيع 250 من أهالي ديار بكر

ومنهم ضياء كوك إلب. سنة 1907م.

وثيقة رقم 2

(مقتبس من كتاب بيشان أوغلو)، جزء2، ص 752

حديث عارف أفندي برنجي زاده نائب ديار بكر في المجلس الوطني التركي 1908م عن حركة إبراهيم باشا الملي:

أعلن إبراهيم باشا الملي العاصي، المعروف في ولاية ديار بكر بالمتمرد، بعد أسبوع فقط من إعلان الثورة الدستورية، في الدولة العثمانية التمّرد (23 تموز 1908 ـ المؤلف). لماّ أعلن الدستور، كان إبراهيم باشا في طريقه إلى المدينة المنورة، فبعد أن رفع راية التمرد عاد إلى مدينة ويرانشهر، وحاصر الجيش العثماني النظامي الموجود في المدينة، وحاول القضاء عليه. حين سمع أهالي ديار بكر هذا الخبر أصابتهم دهشة بالغة. وكما أصدر وزير الحربية العثماني نداء إلى تجنيد الجيش الاحتياطي فوراً في ولاية ديار بكر.

وبما أن أعداد قوات الاحتياط كانت مسألة ضرورية، وذلك لضيق الوقت وعدم وجود الوسائل الضرورية من المال والعتاد والملابس. وبما أن القوات النظامية كانت محاصرة في ويرانشهر، كانت هناك حاجة ضرورية إلى اتخاذ إجراءات فورية وعاجلة. وبناء على رغبة أهالي ديار بكر قام الوالي، وبتكليف من القائد العسكري في الولاية، بالطلب من جمعية الاتحاد والترقي/ فرع ديار بكر، وكلفت أنا شخصياً بشرف الإعداد للهجوم المرتقب على قوات العاصي إبراهيم باشا. جرى الاتفاق على أن يكون مركز ناحية ديرك الذي يبعد 8 ساعات من ويرانشهر مركزاً لتجمع القوات الحكومية التي استخدمت للهجوم على إبراهيم باشا. . . وقد ساعدني على تحقيق هذه المهمة الأشراف والأفندية في ديار بكر، واستطعنا بما كان لنا من الهمة العالية ـ وخلال يومين فقط ـ جمع قوة مسلحة من قوات الاحتياط والمتطوعين البالغ عددهم 2000 مسلح. وأرسلت دفاتر النفوس والمضابط الخاصة للمتطوعين إلى دائرة التجنيد. وإن النسخة الأصلية لهذه الأوراق وفق علمي ومسوداتها موجودة في دائرة الأوراق في الولاية. وبعد أن اطلّع عليها المسؤولون جرى إصدار قرار بإرسال القوات الاحتياطية وقوّات المتطوعين والضبطية، مع العتاد اللازم إلى ديرك.

وبعد أن أصدرت وزارة الحربية هذه القرارات جرى تجميع نحو 3500 جندي متطوع واحتياطي في ديرك للهجوم على ويرانشهر. كانت هذه القوة مشكلة من 800 فارس حميدي التابعة لكتيبة 47 المؤلفة من أبناء عشيرة طي، و200 متطوع من الخيالة من عشيرة أضناور، و2500 جندي من ديار بكر وديرك. وبما أنه لم يكن هناك أموال في خزينة ديرك، والحبوب المتجمعة في الخزينة كأعشار لم تبع بعد، فقمت بترتيب فوري لقيام متعهد رسمي لشراء تلك الحبوب، علماً «أن السلطات الحكومية قالت لنا: إن الأموال النقدية تصلنا لاحقاً من ماردين، ولكنها طلبت منا أن نقوم بترتيب أمورنا، لحين وصول تلك المبالغ.

ورغم ذلك لم تصلنا ولو إقجة واحدة من ديار بكر، ولكن كل هذه الجنود المحتشدة كانت بحاجة إلى من يهتم بأمرها من الناحية المالية. قررت أن أتصدّى لهذه المهمة بما أتيت من عزيمة، وحتى حصلت على بعض الصدقات من الناس لهذا الغرض.

ووصل فيما بعد الفريق أمين باشا إلى ديرك، وبعد يومين وتحت ضغط القوات النظامية الحكومية اضطر العاصي إبراهيم باشا من الهروب من ويرانشهر والتحصن في قصر حسين قونجو (قرية تبعد عن ديرك بنحو أربع ساعات)، ثم قام الفريق أمين باشا، وبما يملك من القوات النظامية التي كانت تحت أمرته، بشن هجوم على قرية ديشي القريبة من قرية هلالي. وكتب من هناك رسالة إلى إبراهيم باشا يطالبه بالتسليم، وإعادة جميع الأسلحة الحكومية التي كانت في حوزته. رد إبراهيم باشا على الرسالة قائلا: «إنني مستعد للمثول أمام المجلس (البرلمان) في استنبول لمحاكمتي، ولكن لست مستعداً لتسليم الأسلحة». وبعد ساعتين من استلام هذا الجواب تحرك إبراهيم باشا مع 1000 من المسلحين التابعين له من ويرانشهر متوجها إلى سنجار.

وبعد يومين وصلت قواتنا قصر قونجو المشار إليه أعلاه، كما قام الفريق أمين باشا بإرسال فصيلين لحماية 100 خيمة يزيدية التي كانت على بعد ساعة من هلالي. ولكن غارت القوات الحميدية (الفصيل 44) التابع لعشيرة قرة قاج والآلاف من المسلحين العرب من عشائر الشمر والعنزة على ويرانشهر وحواليها بأمر من وزارة الحربية، فنهبوا ممتلكاتها من الأغنام والحيوانات الأخرى. وفي اليوم التالي قامت قوات الاحتياط من ماردين وديار بكر بنهب خيام اليزيدية المذكورة أعلاه، والتحق بهم الكرد على أمل الحصول على الغنائم.

ولكن قام الفريق أمين باشا على الفور بجمع قادة تلك الوحدات العسكرية، وطلب إليهم إعادة الممتلكات المنهوبة وأعاد قسماً من الأموال والخيول الثمينة إلى أصحابها.

قمت بإعطاء القوات النظامية المؤن والغذاء من صندوق الإعاشة الخاصة للخبز، وبعد أن تسلمت منهم الوصولات عدت إلى ديرك. وهناك عقدنا اجتماعاً مع قادة 10 فصائل من القوات النظامية والقوات الاحتياطية و4 من الخيالة النظامية من العائدين من ويرانشهر.

إنّ الجنود هم المسؤولون عن منع النهب، وإعادة الغنيمة، كما أنّ العسكر هم الذين يجب أن يحاسبوا من أقدم على السلب والنهب، ولست مسؤولاً عن ذلك.

وبما أنني قررت إعادة الغنيمة، فإن كان هذا شيئاً مؤسفاً، فقد كتبت بحكم وظيفتي إلى قلم الولاية عن الحادث. وبعد أن وضعت لنفسي وكيلاً هنا، رجعت إلى ديار بكر. إن هذه العملية استغرقت 20 يوماً. وأرسل قلم الولاية في 16 أيلول 1908 نسخة من تلك

الأوراق والوثائق باللاسلكي إلى وزارة الداخلية. وبأمر من وزارتي الداخلية والحربية جرى إرسال العديد من اللجان، لأجل استرداد الغنائم (من الحيوانات والأموال) التي سلبت ونهبت.

ولو كان لي دور في أخذ الغنائم، لما تجرأت على تقديم الشكاوى ضد الضباط والآغوات الكرد الذين كانوا يشتركون في السلب والنهب.

بعد عودتي من ديرك بدأت الانتخابات لمجلس (المبعوثان). فحصلت على 42 صوتاً من مجموع 58 صوتاً لانتخابي بأكثرية الأصوات للمجلس، فتوجهت إلى دار السعادة (استنبول). وبعد انتخابي جرى تسجيل مجموعة من الشكاوى ضدي، وكان قسم من المشتكين من المتضررين الذين أخذت الإجراءات الحكومية بحقهم، في أثناء خدمتي في رئاسة البلدية في ديار بكر، إلى شهر تموز من العام الماضي. والقسم الآخر من المشتكين يعود إلى الذين شاركوا معي في الهجوم على العاصي إبراهيم باشا الملي، ثم فشلوا في الحصول على الأصوات اللازمة في انتخابات (مجلس المبعوثان). ولم أر من ضرورة في الرد على هؤلاء بشكل مكتوب، لأنني لم أرد أن أهبط إلى مستواهم. وتركت حق الرد على افتراءاتهم إلى الوقت المناسب، ومن الطبيعي أن يتوحّد المفسدون وذوو النفوس الضعيفة في محاولة النيل مني.

وفي صدد حديثي عن «الضيوف في الجزيرة وكيفية معاملتهم»، الذي أدليت بها إلى مجلسنا، سبق أن أشرت إلى عثورنا في ويرانشهر في مقر إبراهيم باشا الملي على مجموعة من الوثائق التي تشير إلى وجود ارتباط بين الباشا المذكور ورموز الاستبداد (المقصود ـ أنصار السلطان عبد الحميد) والقوى الأوروبية المحتلة لجزيرة كريت (إيطاليا وفرنسا وبريطانيا)، وإنني في حينه طلبت إلى الوالي سليمان باشا في ديار بكر بضرورة إرسال هذه الأوراق إلى الحكومة المركزّية، إلاّ أنه مع الأسف لم يقم بواجبه في هذا الشأن. فالوالي لم يكتف بهذا التقصير فحسب، بل في جوابه على طلب مجلس (المبعوثان) لمرات عديدة بإرسال تلك الوثائق، كتب قائلا: «ليس هناك أي وثائق من النوع التي يشير إليها عارف أفندي». وطلب من مجلس الإدارة وأهالي ويرانشهر بكتابة مضابط بهذا المعنى. ولكن لكونهم أصدقائي ورفاقي لم أر من الضرورة الرد على تلك المعلومات التي هي أساساً مخالفة للحقائق العامة.

كان قائمقام ويرانشهر، قدري أفندي، قد حصل على تلك الوثيقة كما يقال، ولكن لا نعرف أين تلك الوثائق الآن، والكل يشهد بنزاهتي وبراءتي. فقد اتهمني الفريق أمين باشا والوالي وقاما بكتابة تلك الاتهامات إلى وزارة الحرب والداخلية، ولكن دون جدوى. علما أن وزير الداخلية السيد حقي بيك، قد عيّن كوال على ديار بكر رجلاً عسكرياً مستبداً، ولم يكن ذلك التعيين عملاً صائباً، ويمكن للمرء أن يعرف حقيقة ما جرى في مداولات مجلس (المبعوثان). لا يمكن إخفاء الحقيقة إلى الأبد، والمعروف

للجميع أنني لم أذهب إلى ويرانشهر، وبقيت طيلة وقت العمليات في الريف، ولكن أترك الرأي العام الحكم على هذه الافتراءات. كما أنني مستعد لأن أواجه كل تلك الافتراءات أمام محكمة.

من الجدير بالذكر أن الوالي سليمان باشا قد عاد بعد عشرة أيام من حركة إبراهيم باشا الملي... استنادا إلى المعلومات التي صرّح بها ممتاز أفندي إلى اللجنة الحكومية المكلفة، كان إبراهيم باشا يملك - قبل حركة التمرد الذي قام بها - مليوني ليرة ذهبية ومجوهرات ثمينة تقدر قيمتها بمليون ليرة. وكانت اللجنة الحكومية المؤلفة من رجال القانون والماليين قد زارت ويرانشهر وبقيت هناك 50 يوماً، وكانت مصروفاتها اليومية 500 قرش يومياً.

ولكن قبل وصول الهيئة التحقيقية إلى ويرانشهر، استطاعت خنسة خانم (زوجة إبراهيم باشا الملي) وأولادها الثلاثة إخفاء المجوهرات والليرات الذهبية. من الجدير بالذكر كان هناك 150 قرية مزدهرة في أطراف ويرانشهر اشتركت جميعها في حركة التمرد، وامتلكت كل قرية لوحدها ما مجموعه 40 ألف كيلو من الحبوب والأكل المجفف، وكان من المتوقع أن يضاف إلى ذلك 150 إلى 180 كيلو من المحصولات الجديدة في وقت الحصاد. ورغم طلب المتصرف والقائمقام في ويرانشهر إعطاء الحماية الحكومية لتلك القرى فإن الوّالي لم يقم بذلك.

لذلك قامت العشائر العربية والكردية المعادية لعشيرة الملي بالهجوم على تلك القرى، ونهبت الأموال الموجودة فيها، فأصبح فجأة أهالي تلك القرى جياعاً، وبلا بذور لحراثة حقولهم الزراعية. وقامت الحكومة بإعادة قسم من المحاصيل المنهوبة، لكن المنطقة كانت لا تزال منكوبة وتعيش أزمة حادة. ومما يؤسف له أنّ الوالي لم يقم بزيارة ويرانشهر رغم كونها على بعد 20 ساعة فقط من ديار بكر. ولو قام الوالي بتلك الزيارة لادّخرت الحكومة الكثير من الأموال، ولم يكن هناك فرصة لتوجيه كل هذه الافتراءات ضدي، وإلى هذا ألفت نظر الصدر الأعظم حسن حلمي باشا وأنهي كلمتي.

ضياء كوك إلب

■ ■ ■

الشيخ سعيد الحفيد

كان ظهور الشيخ سعيد الحفيد كمركز قوة في كردستان العراق أيام السلطان عبد الحميد دليلاً آخر على سياسة اللامركزية التي كان يتبعها السلطان عبد الحميد تجاه الكرد، بصورة مخالفة لسياسة عصر التنظيمات المتبعة قبله،

وسياسة المركزية المفرطة التي حاول الاتحاديون بعده فرضها على الكرد. لسنا هنا بصدد إعطاء عرض تفصيلي للأحداث التي أدت إلى ظهور الأسرة البرزنجية (السادات)، وتلك التي واكبت الشيخ سعيد الحفيد واغتياله في ظروف لا تزال غامضة، لأنّ دراسة الأستاذ الفاضل محمد رسول هاوار المسماة «شيخ محمود» المستندة أساساً إلى بعض المخطوطات ومذكرات المعاصرين (خاصة مذكرات الشيخ رؤوف ابن شيخ محمود، وكتاب كه نجينه ى مه ردان للشاعر وفائي) للشيخ سعيد وابنه الشيخ محمود هي دراسة شاملة، وتحليل يتصف بالموضوعية. ولكننا سنحاول هنا تسليط مزيد من الضوء على الأحداث، وسنعرض بإيجاز الأسباب التي دفعت الاتحاديين إلى نفيه إلى الموصل، ثم اغتياله هناك في ضوء بعض الوثائق البريطانية والعثمانية ذات الصلة بالموضوع، والتي نشرت مؤخراً، وننشر للقارئ الكريم بعض هذه الوثائق في نهاية هذا القسم من الدراسة.

إنّ الشيخ سعيد هو حفيد كاك أحمد الحفيد العلاّمة ورئيس الطريقة القادرية، وهو من أسرة السادات البرزنجية التي يعود أصلها إلى الأخوين الشيخ عيسى وموسى، ويعتقد السادات بأنهم أصلا من سلالة موسى الكاظم. وترك الشيخ سعيد عدة أولاد ومنهم ولده الشيخ محمود الذي أدى دوراً بارزاً في الحركة الكردية في النصف الأول من القرن العشرين، وسنبيّن ذلك في الفصول القادمة من هذا الكتاب. أدى الشيخ سعيد دوراً مهما في تعبئة الكرد وقيادتهم، أسوة بشيوخ الطريقة الآخرين في كردستان في حروب السلطان عبد الحميد مع الروس، خاصة حرب 1876 ـ 1878م. فأكرمه السلطان بقطع بعض الأراضي السنيّة (الحكومية) في لواء السليمانية له. وفي عام 1899م استدعي إلى استنبول على إثر نزاع بينه وبين الطالبانيين، وفي أثناء إقامته هناك وعلى عادة السلطان عبد الحميد في التقرب من شيوخ الطرق الصوفية في الدولة العثمانية، قرّبه السلطان إلى الحاشية وصودف أن مرض أحد أبناء السلطان عبد الحميد فدعا له الشيخ، وشفي من المرض. ويقال أيضاً: إن السلطان كان يعيش دوماً هاجس الاغتيال، وكان يلبس دعاء (الطالسمان) المعروف عند الكرد بـ«كولـه بند»، الذي أعطي له من الشيخ سعيد، والذي أنقذه حسب اعتقاد السلطان من عملية

اغتيال خطرة تعرّض لها السلطان على يد العصابات الأرمنية في مطلع القرن العشرين، وكما كان السلطان قد سبق أن أعطى الشيخ سعيداً نقاط الشفرة السرية الخاصة للاتصال به، وكان السلطان على اتصال به خاصة أثناء الأزمات، ويطلب من الشيخ سعيد الدعاء له[77].

إنّ هذه المكانة الخاصة التي كان يتمتع بها الشيخ مكنّت السادات قدراً كبيراً من النفوذ السياسي، ليس في لواء السليمانية فحسب، وإنما في ولاية الموصل قاطبة أيضاً. فمثلا توسط الشيخ سعيد لدى السلطان في أثناء وجوده في استنبول بإعطاء لقب «الباشا» لحاجي محمد الصابونجي الموصلي، أحد الأعيان وعضو مجلس الرئاسة في بلدية الموصل. أمّا في لواء السليمانية فتصفه التقارير البريطانية والعثمانية بكونه «الحاكم الفعلي وبلا منازع لفترة طويلة». وصحب النفوذ السياسي للسادات نمواً مطرداً وسريعاً في القوة الاقتصادية لهم، لأن السلطان كان على الدوام يمنحهم الهبات بشكل قرى زراعية تابعة للدولة. فضلاً عن ذلك، استغل السادات (أسوة بشيوخ وأعيان وآغوات كردستان الجنوبية) نظام الطابو لتسجيل الأراضي باسمهم، وشراء تلك الأراضي من الفلاحيين. كما خصص السلطان مخصصاً سنوياً للزاوية القادرية للشيخ سعيد مقداره (000.40) ليرة ذهبية في الشهر. وجرى إعفاء الممتلكات والأراضي التابعة لهم من الكثير من الضرائب والرسوم. وبذلك أصبحت عائلة السادات أرستقراطية، فضلاً عن كونها عائلة ذات نفوذ ديني كبير[78].

بعد مجيء الاتحاديين إلى الحكم في نهاية عام 1908م أصبحت حياة الشيخ سعيد في خطر، كما أنّ وجوده في السليمانية كان يعرقل سياسة الاتحاديين في فرض المركزية على كردستان وإنهاء نفوذ الإسلام والعلماء والشيوخ ضمن الدولة العثمانية، كخطوة لفرض العلمنة. كان للشيخ سعيد الكثير من الأعداء في لواء السليمانية وفي مركز المدينة أيضاً. فالتقت مصالح

---

(77) F O. 195/2317, (Report on Affairs In Sulaimani) 10 Janury, 1909, B. Dickson; F O. 2308 No. 2 Janury 14, 1909, B. Dickson.

انظر: هاوار، ص144-147.

(78) Za. 1311/102 21/03/311; Y M T V. 278T07 Lef, 30/03321.

هؤلاء (أعداء الشيخ سعيد) مع مصلحة الاتحاديين للتخلص منه. وكان في مقدمة هؤلاء الخصوم الموظفون والقادة العسكريون الترك من أمثال فهمي أفندي قائد الحامية العسكرية والمدعو الدكتور ضياء اللذان كانا يريان في الشيخ سعيد العامل المعرقل في فرض إرادة الدولة في المنطقة، وكان هؤلاء جميعاً يهابونه كثيراً ويرونه سلطة بديلة لهم وحامياً للكرد من سياساتهم التعسفية، ولكنهم كانوا يعرفون صلات الشيخ الوثيقة بالسلطان فلم يجرءوا على التصدي له، ولا حتى مناقشته، ولكن مراسلاتهم مع الباب العالي تتقطر غضباً وحقداً عليه (كما سيتضح ذلك جليّاً من الوثيقة المدرجة أدناه).

ويأتي تجار السليمانية والأعيان في المدينة، في الدرجة الثانية، من حيث العداء له. فكان هؤلاء أيضاً يحقدون على الشيخ سعيد، وذلك لكونه منافساً لهم في الجاه والثروة. فضلاً عن ذلك فإنّ كثيراً من الموظفين الصغار في دوائر الدولة، كانوا يتقربون إلى الشيخ سعيد كثيراً على أمل أن يحميهم الشيخ بسبب طغيانهم وظلمهم للناس. وهذا مما أساء إلى سمعة الشيخ كثيراً، بحيث إذا ارتكبت أية حادثة للقتل أو النهب كان ينسب هذا الأمر إلى رجال الشيخ. لذلك كان هناك نوع من الاستياء العام بين التجار ووجهاء السليمانية وأعيانهم، الذين تضررت مصالحهم نتيجة سياسات الشيخ[79].

ويأتي الآغوات والشيوخ الكرد المنافسون في الدرجة الثالثة من حيث العداء للشيخ؛ فقد كان للشيخ بعض الأعداء بين السادات أنفسهم، وكان عدد هؤلاء كبيراً يحاولون كسب العشائر والمريدين والسيطرة على الأموال التابعة للطريقة القادرية. وفي هذا الصراع يلجؤون إلى المسؤولين الحكوميين لكسب دعمهم على حساب الشيخ سعيد.

وحدث بين السادات وشيوخ الطالبانية صراع أيضاً على النفوذ. ففي عام 1311م قاد الشيخ سعيد هجوماً كبيراً على قرى الطالبانية وأحرقها. وهذا ما دفع الشيخ علي الطالباني إلى تسجيل شكوى ضد الشيخ سعيد، عند السلطان عبد الحميد الذي دعا الشيخ سعيد إلى استنبول، فمكث هناك الشيخ لفترة. أقدم

---

(79) هاوار، ص203-204.

أنصار الشيخ على شن هجمات على القرى الخاضعة للطالبانيين وأحرقوا بعضها وقتلوا الساكنين فيها.

أمّا ألدّ أعدائه فكان حافظ محمود باشا الجاف. وكان النزاع بين الشيخ سعيد ومحمود باشا يتمحور حول نقطتين أساسيتين؛ إحداهما: أن القسم الأكبر من الجاف كانوا لا يزالون حتى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من الكوجر (الكرد الرحل)، ففي أثناء مرور قافلة الجاف في شهرزور قرب الحدود العراقية ـ الإيرانية عبر أراضي القبائل الكردية، كانت تدمر الحقول الزراعية وتتلفها. وثانيهما: كان محمود باشا يفرض ضرائب كثيرة على أفراد قبيلة الجاف لكونه رئيس عشيرة وإقطاعياً. وبما أنّ قسماً من الجاف (خاصة الروغزارية) كانوا من مريدي الشيخ سعيد اشتكوا عند الأخير. وقام الشيخ سعيد بنقل شكواهم إلى المسؤولين الحكوميين، فاستاء محمود باشا من هذا الفعل كثيراً، وكان جوابه: «قل للسادات أن يهتموا بأمور صلاتهم، ولا يتدخلوا في شؤون الآخرين»[80]. وفي برقية له إلى الباب العالي يشتكي محمود باشا قائلاً:

«لكن الشيخ سعيد وشقيقه النقيب طلبا مني المساعدة في الصراع والنزاع والفتنة، والفساد ـ الذي وصلت أخباره إلى هناك ـ بينهما وبين شيوخ السليمانية. ويدعي الشيخ بأنني عندما كنت محبوساً بدار السعادة نلت العفو السلطاني بمساعدة منه وأنّه في حالة عدم مساعدتي له، مقابل ذلك، سيعمل على تقديم معروض للمابين الهمايوني، كي يبعدوني عن هنا، ويهدد بأنه سيطلب من آخرين الكتابة أيضاً في هذا الشأن. إنّ هؤلاء المشايخ منذ القديم كانوا محتاجين إلى عطفي وعطف آبائي وأجدادي، وتربية هؤلاء الذين لا يزيدون هم وذووهم عن مئة أسرة لم تكن ذات بال وتتوقف على إرادة سنية...»[81].

ولكن الإدارة العثمانية في كردستان أيام السلطان عبد الحميد كانت تساند الشيخ سعيد في هذا الصراع، واتهمت محمود باشا بخلق المشاكل والبلابل من

(80) هاوار، ص203-204.

(81) صورة حل البرقية المشفرة الواردة من ولاية الموصل: Y. MTV. 114/31.

أجل الحصول على رئاسة قبيلة الجاف، لكي يحل محل أخيه كقائمقام لكل عنبر[82].

لهذه الأسباب حين استلم الاتحاديون الحكم وحدّوا من صلاحيات السلطان عبد الحميد، فتح خصوم الشيخ سعيد فرع الإتحاد والترقي في السليمانية، وعيّن محمود باشا الجاف رئيسا للفرع. وطلب من الشيخ سعيد الانضمام إلى الفرع إلا أنه اعتبرهم ملاحدة وأعداءً للشريعة، ورفض الانضمام إلى الاتحاديين.

وبدأ فرع الإتحاد وبالتعاون مع المسؤولين الحاقدين على الشيخ سعيد يخططون لنقله بكل السبل من السليمانية. فقبل شهر من إبعاده إلى الموصل، جرى اعتقال ابني الشيخ سعيد (الشيخ أحمد والشيخ محمود) بحجة عدم دفعهم ديون حكومية مترتبة عليهم. وجرى كتابة الكثير من المضابط باسم أهالي السليمانية يشكون فيها من تجاوزات الشيخ سعيد المزعومة، ضد أهالي السليمانية وعدائه للنظام الاتحادي. وقبل إبعاد الشيخ سعيد بثلاثة أيام نظم أعداؤه تجمعاً أمام السراي، وأجبروا الناس على توقيع المضابط التي تطالب الحكومة بإبعاد الشيخ من السليمانية، وسادت في السليمانية الفوضى لمدة ثلاثة أيام، وانتهت بإبعاد الشيخين من المدينة إلى الموصل. وتبيّن بعد التحقيقات التي تلت مذبحة السادات بأنّ متصرف اللواء وبعض خصومه من المسؤولين والتجار في السليمانية قد بعثوا بـ 1500 ليرة عثمانية رشوة للمسؤولين في الموصل. فطلب الباب العالي نقله إلى الموصل، بحجة عدم كون السليمانية مكاناً آمناً له. فجاء المدعو إبراهيم أدهم، رئيس قوة الخيالة في السليمانية طالباً إلى الشيخ سعيد مصاحبته إلى الموصل.

وبعد إبعاد الشيخ سعيد كان هناك العديد من الملاحقات للسادات وأنصارهم في السليمانية ومصادرة أموالهم. وتصف مضبطةُ حررت في السليمانية الوضع فيها بعد رحيل الشيخ سعيد عنها: «مع كل الأسف إنّ المسؤولين الحاليين في لواء السليمانية متكونين بصورة أساسية من الأشخاص

---

(82) المرجع السابق.

غير الكفوئين والانتهازيين، ومن أصحاب الأهواء الفاسدة؛ وفي كل خطوة يخطونها لا يقصدون إلاّ مخالفة الشريعة وقيم الإسلام والقوانين المرعية، وليس لهم همٌّ إلاّ الإثراء وبكل السبل الممكنة»[83].

ففي شهر كانون الأول من عام 1908م وصل الشيخ سعيد مع أبنائه، وخاصة الشيخ محمود وأحمد وأفراد حاشيته وخدمه إلى الموصل ليستقر فيها ضيفاً على الحكومة، ويسكن في بيت مخصص له من قبل محمد حاجي باشا الصابونجي. وكان البيت المذكور يبتعد عن السراي حوالي 40 ياردة فقط. وبعد مضي أربعين يوماً في الموصل يقتل الشيخ سعيد إثر فتنة وفي ظروف غامضة. نستميح القارئ عذراً في إيراد تفاصيل القتل المروية في كتاب الضحايا الثلاث، وفي مذكرات (زيوه. ر)، وكتاب شيخ محمود عن رسول هاوار المشار إليه آنفاً، وفي تقرير للقنصل البريطاني في الموصل. فما عدا الاختلافات البسيطة في تفاصيل الحادث تتفق تلك المصادر جميعها في الكيفية التي اغتيل بها الشيخ سعيد. ولكن لا بأس من سرد الحادث هنا.

في 5 كانون الثاني عام 1909م وبينما كان الشيخ محمود وأخوه الشيخ أحمد وشاب آخر اسمه بهاء الدين عبد الله، كلهم شباب في مقتبل العمر، جالسين في بيت مصطفى بيك، وكانت المناسبة هي العيد، فحسب رواية صاحب كتاب الضحايا الثلاث يخرج بهاء الدين (ولكن حسب تقرير القنصل البريطاني في الموصل يرسل بهاء الدين أحد الفرسان الكرد لجلبها وهو سكران إلى البازار، وتحدث هناك بينه وبين امرأة موصلية (يقال إنها كانت عاهرة) مشادة كلامية، وتكون ذلك بداية لتجمع الموصليين للانتقام لشرف المرأة المهانة. فيحاول الفرسان الكرد (أصلاً من كركوك كانوا هناك لمهمة) إطلاق النار على المتظاهرين، وتحدث معركة بين الفرسان الخيالة الكرد والجندرمة

---

(83) جه ند به لگه يه كي ميژوويى «وه ركراوه له توركييه وه: مسته فانه ناريمان» 2-2، رامان، دهوك، كوردستان، 2001م؛ نشرت مجلة الإرشاد، (الصادرة باسم الاتحاد والترقي فرع بغداد) عدد 19 نيسان 1325 مجموعة من الادعاءات المضادة للشيخين، ولخصت المجلة رأيها بالقول بأن القضاء على الشيخين كان ضرورة من أجل تصفية رموز الاستبداد (أنصار السلطان عبدالحميد).

الموصليين، وينتهي ذلك بقتل 10 من الجندرمة (التقرير البريطاني 30 ـ 50 شخصاً من الطرفين).

وفي اليوم التالي طالب علماء الموصل والموصليون باستسلام جميع الفرسان الكرد ومحاكمتهم. وبعد مقاومة بسيطة تستسلم قوات كركوك للحكومة. ولكن الوالي يرفض معاقبتهم. ويطالب الجمهور المحتشد بالشيخ سعيد وأبنائه، ويرد عليهم الوالي: أنتم تعرفون أين هو فاذهبوا، افعلوا ما تشاءون. ويقوم الموصليون بالتجمع والتظاهر تحت قيادة أحد الأشقياء المدعو أبو جاسم، وتهاجم دائرة الضبطية، وتحرق الملفات الحكومية. وفي اليوم الثالث يهاجم أبو جاسم والموصليّون على البيت الذي كان فيه الشيخ سعيد ويحاصرونه. ويبدي الشيخ قلقه للوالي إلا أنّ الأخير يطمئنه على حياته. وفي هذا الأثناء يُقتل الشيخ أحمد (ابن الشيخ سعيد) وأحد حرّاس الشيخ. ويستدرج الشيخ سعيد البالغ من العمر 80 سنة إلى الخروج من البيت، وبيده المصحف الشريف، ويرافقه مجموعة من الجنود الحكوميين السائرين خلفه، ويكون مقصده كوناك مسكن الوالي ومقره (وحسب الروايات الأخرى دائرة السراي)، الذي كان على بعد فقط 40 ذراعاً من البيت الذي كان فيه الشيخ، ولكن الحرس يرفضون فتح الباب، وفي هذه الأثناء تقع حجرة (صخرة) كبيرة على رأس الشيخ ويفارق الحياة على أثر ذلك، ويقوم أبو جاسم وجماعته بالهجوم على أتباع الشيخ ويقتلون 17 منهم، وتنهب بيوتهم[84].

إنّ الظروف التي رافقت استشهاد الشيخ سعيد لا تزال يكتنفها بعض الغموض. فمن المسؤول عن قتله؟ هل قتل بإيحاء من استنبول أم قتل بمؤامرة من فرع الإتحاد والترقي أم من المسؤولين في الموصل؟ هل قتله أبو جاسم وجماعة الغوغاء بدون إذن من أحد؟ يحاول هاوار في دراسته المفصلة عن الموضوع تغطية جميع هذه النقاط، ولكنه في الأخير يرجح مقتل الشيخ سعيد

---

(84) F. O 195/2310, No. 2 Janury14, 1909, British Vice Consulate, Bell, p. 43, Edmonds, pp. 77-78.

وانظر: الغلامي، عبد المنعم. **الضحايا الثلاث**، الموصل: مطبعة الموصل 1952، ص33-37؛ هاوار، ص 148-151.

على يد علي سعيد بيك رئيس أركان الحرب في الموصل الذي قام باستدراج الشيخ سعيد بالخروج من بيته والتوجه إلى السراي، في حين رتب علي سعيد بيك الأمر مع الحرس في السراي، بعدم فتح الباب للشيخ لإعطاء الفرصة الكافية للثائرين القتلة لذبح الشيخ وأفراد عائلته وحاشيته. وينقل هاوار عن مذكرات الشيخ قادر الحفيد عن علي سعيد بيك اعترافه بهذه الجريمة، وبأنه أقدم على ذلك بتوجيه من الاتحاديين[85].

يستند كل من هاوار والشيخ قادر على روايات مسموعة عن اعتراف علي سعيد بيك بكونه المهندس الذي خطط لعملية الاغتيال، ولكن هذا الأمر لا يزال بحاجة إلى أدلة مكتوبة؛ إما وثائق عثمانية أو بريطانية، أو اعترافات مكتوبة من المشتركين مع علي سعيد بيك لأجل حسم النقاش. علما أنّ علي سعيد بيك قد أنكر في مناسبات عديدة أن يكون له دور في الاغتيال. ومن الجدير بالذكر أنّ تقرير القنصلية البريطانية يثير عدة تساؤلات عن دور المسؤولين في الحادث، وذلك بإعطاء الوالي الاطمئنان والضمانات غير الحقيقية للشيخ سعيد. ولماذا لم يفتح السراي؟ وأين كان الوالي حين كان الغوغائيون يحاصرون بيت الشيخ؟ وينقل تقرير القنصل عن الوالي قوله لجماعة الغوغاء: «افعلوا ما تشاؤون مع الشيخ». ولماذا لم يبادر الوالي الذي كان على مقربة 80 ذراعاً فقط من بيت الشيخ وتحت إمرته 800 جندي إلى حماية الشيخ[86]؟ هذه أسئلة معقولة، وتبين أن اتهام شخص واحد داخل الجهاز الإداري في الموصل بكونه المتورط الوحيد في الجريمة لا يحلّ اللغز الذي يحيط بالمذبحة.

ومن الجدير بالذكر، أن الوالي قد أخبر الشيخ سعيد يوماً واحداً فقط قبل الأحداث بورود برقية من استنبول تبرئ ذمته، وأنّه بإمكانه العودة إلى السليمانية اعتباراً من الغد. هل كان ذلك تمويهاً من الوالي أم كان هناك فعلا نية لإطلاق سراحه؟ وهل علم أعداء الشيخ بهذا الأمر، فعجلوا بتنفيذ خطتهم للتخلص منه؟ هل كانت هناك مراكز قوة داخل الأجهزة الإدارية في الموصل تؤيد فعلاً

(85) هاوار، ص 171،، 151

(86) F.O. 195/2310, No. 2 January 14, 1909, Vice Consul Mosul.

الاتحاديين، وكانت لا تزال تؤيد السلطان عبد الحميد الذي كان، حتى تلك الفترة، هو السلطان، وإن جرى تقليص سلطاته؟ يشير هاوار إلى احتمال كون المذبحة ضد السادات في الموصل مؤامرة لإيجاد أرضية لطرد الوالي زكي باشا الحلبي، لأنّه لم يكن من المقربين إلى الاتحاديين(87).

ولكن ينقل هاوار عن عبد المنعم الغلامي صاحب كتاب الضحايا الثلاث وعزت كاكه ى (سكرتير الشيخ سعيد الشخصي)، والشيخ قادر الحفيد ابن الشيخ سعيد بأن تصفية الشيخ سعيد كانت جزءاً من مخطط الاتحاديين، لضرب ما أسموه برموز الاستبداد، وبعبارة أخرى للقضاء على أنصار السلطان عبد الحميد(88). وهذا ما يميل إليه المؤلف.

وفي شهر كانون الأول من عام 1909، وبعد تحقيقات مطولة في ملف المتورطين في المذبحة أصدر الوالي الجديد رشيد باشا أمراً باعتقال 140 شخصاً لمحاكمتهم. وتظاهر علماء الدين في الموصل لإطلاق سراح 100 شخص كانوا لا يزالون رهن الاعتقال. واستمرت التحقيقات أشهراً عديدة. علماً أنّ الشيخ عبد القادر النهري قد تدخل لدى السلطات لضمان العدالة في المحكمة. فقررت المحكمة تبرئة السادات، وحكمت بعد أشهر عدة من التحقيقات بسجن 50 شخصاً لمدة 3 سنوات وإعدام 13 شخصاً. ولكن الاتحاديين في استنبول لم يوافقوا على القرار الصادر من المحكمة، وبقي شخص واحد فقط في السجن(89). كما يشير ميلكي يونغ، نائب القنصل البريطاني، بالطريقة «المنحازة» التي غطت بها صحف الاتحاديين في استنبول المذبحة ضد السادات في الموصل، والتي كانت معظمها ضد الشيخ سعيد. إنّ إلغاء قرار المحكمة الذي كان لصالح الشيخ سعيد، والأسلوب الذي غطي الحدث به يوحيان بتورط الاتحاديين على المستويات العليا في المذبحة (90). وقد كان هناك عداء صريح يبديه وباستمرار الضباط الإنكليز، من أمثال ميجرسون وأدموندز تجاه الشيخ

(87) هاوار، ص 203-204.

(88) شيخ مه حمودى قاره مان، ص 147-150.

(89) F.O. 195/2312, No. 37. Milke Young, Vice Consul Mosul, December 19, 1909.

(90) F.O. 195/2310, No. 5. Milke Young, Vice Consul Mosul, February 6, 1909.

سعيد بصورة خاصة والسادات بصورة عامة. ويصف برترارد دكسون، نائب القنصل البريطاني في وان، الذي زار السليمانية في عام 1909 الشيخ سعيد بكونه: «أشرُّ عجوز في الدولة العثمانية، وأنّ له باعاً طويلاً في النهب والسطو بالقوة على أموال الناس، والخبير في الحيل وممارسة الابتزاز والتهديد. . . ، وهذا أقل ما يوصف به هذا الرجل من الشناعة»[91]. ورغم هذا الموقف البريطاني المعادي للشيخ سعيد، إلاّ أنه ليس هناك في الوثائق البريطانية ما يوحي بتورط الإنكليز في مذبحة السادات، بل إنّ جميع الأصابع تشير في هذه التقارير إلى تورط المسؤولين الحكوميين. كما أن الفرضية التي قدمها لازاريف في احتمال تورط الإنكليز في المذبحة، رغبة منهم في عزل القوميين العرب لا ينسجم مع السياسة البريطانية التي كانت تدعم العروبيين في بلاد الشام والعراق.

أدى استشهاد الشيخ سعيد إلى حدوث موجة عارمة من الغضب بين الكرد في جميع أجزاء كردستان. فقد أثار قتل الشيخ البالغ من العمر 80 سنة وبهذه الطريقة البشعة، والذي كان في تصور الكرد أقدس رجل في الدولة العثمانية، المشاعر الكردية العدائية ضد الدولة وضد الموصليين بالتحديد. فثارت ثائرة عشيرة الهموند الموالية للشيخ سعيد، وطبق مسلحوها الحصار التام على المراكز الحكومية في السليمانية. وفي كركوك اجتمعت العشائر الموالية واتفقت على خطة لتشكيل جحفل من أبنائها للهجوم على الموصل، ثأراً لما أسموه بشهيد الكرد (الشيخ سعيد). وانقطعت الاتصالات بين كركوك والسليمانية مما جعلت حياة الجنود والموظفين الحكوميين الترك في خطر، وأبرق الوالي في الموصل إلى متصرف السليمانية بترك المدينة فوراً والتوجّه إلى كركوك. كما أبرق متصرف كركوك إلى الوالي في الموصل قائلاً: إنه في حالة عدم ضمان وصول الشيخ محمود بسلامة إلى كركوك، فوراً، فإن حياة الموصليين في كركوك ستكون في خطر[92].

---

(91) F.O. 195/2317, (Report on Affairs In Sulaimani) 10 June, 1909, B. Dickson.

(92) F.O. 195/2317, (Report on Affairs In Sulaimani) B. Dickson, 10 Janury, 1909.

وكانت الإدارة الاتحادية على وشك السقوط الكلي في كردستان، وكان الجنود الحكوميون في لواء السليمانية يرمون أسلحتهم، ويحاولون الوصول إلى كركوك، ويعزو تقرير لنائب القنصل البريطاني في الموصل الانهيار المفاجئ للإدارة البريطانية في كردستان إلى كون معظم المسؤولين العسكريين في ألوية كركوك والسليمانية ومدراء النواحي والأقضية تحت نفوذ الشيخ سعيد. ويضيف القنصل قائلا: «وإلا كيف لا تستطيع قوة مقدارها 4000 من التصدي لقوة صغيرة لا تتجاوز 400 من الهموند»[93]. فأقدمت الحكومة على اتخاذ إجراءات حاسمة وسريعة. وبعد أن أعلنت عدم مسؤوليتها عن الأحداث في الموصل، وعدّها نتيجة لاستفزازات أنصار الشيخ سعيد، وضعت قوات الجيش الرابع والسادس العثماني في حالة تأهب تام، كما قامت بتغير الوالي زكي باشا الحلبي وعُيّن محله رشيد باشا. فقام الوالي الجديد بمصاحبة الشيخ محمود الذي كان في حماية أحد المسؤولين الحكوميين الكرد في الموصل إلى لواء كركوك والسليمانية.

وحال وصول الشيخ محمود وأعضاء وفد السادات الذين نجوا من المذبحة في الموصل، استقبلهم الكرد استقبالاً حافلاً في السليمانية، وحتى الطالبانية الذين كانوا من أعداء السادات التقليديين تحركت عندهم الحمية الكردية واستقبلوا السادات في بيوتهم. ومن هناك تحرك الوالي مع السادات إلى السليمانية، وعقد فيها اجتماع جماهيري كبير للوالي والسادات، فحضرته كل الوجوه البارزة في المدينة ما عدا أعداء الشيخ سعيد الذين قاطعوا الاجتماعات، كما أقدم الوالي الجديد على نقل المتصرف ومعظم المسؤولين الكبار في السليمانية.

إنّ حضور الوالي وبصحبة السادات إلى السليمانية، وإعطاءه وعداً بمعاقبة المتورطين في مذبحة السادات في الموصل، كانا بمثابة رد اعتبار رسمي للسادات، وهذا ما أقلق خصومهم في السليمانية[94]. كما أنّ مذبحة السادات

(93) F.O. 195/2310, No. 19. Teleg. British, Vice Consul, Mosul, October 17, 1909.

(94) F.O. 195/2310, No. 19. Teleg. British, Vice Consul, Mosul, October 17, 1909.

قد مهدت الأرضية للشيخ محمود ليصبح قائداً في كردستان الجنوبية. إن الليونة التي أبداها الاتحاديون تجاه الأحداث في كردستان من قبل نقل المتصرف، واعتقال المتورطين في المذبحة في الموصل، ومحاكمتهم، لم يكن دليل النوايا الحسنة تجاه السادات أو الكرد، بل كان دليل إدراكهم بأنّ للسادات شعبية كبيرة في كردستان وأنهم كانوا بحاجة إلى تهدئة الأوضاع هناك، لأنه لم يثبت بعد حكمهم في كردستان. وخير دليل على ذلك ضربهم قرارات المحكمة في الموصل عرض الحائط فيما بعد.

باختصار فإن استشهاد الشيخ سعيد الحفيد، هو مثل استشهاد إبراهيم باشا الملي، وهو صفحة أخرى من صفحات المواجهات الدموية بين الكرد الراغبين في الحصول على الحرية ثم الحفاظ على نوع من الاستقلالية المحلية للحكم والإدارة الاتحادية العازمة لفرض المركزية عليهم. كما أن عدم رضوخ الشيخ سعيد للاتحاديين يعد صفحة من صفحات الولاء والإخلاص والوفاء من الكرد لشريعتهم الإسلامية الغراء، وسلطانهم عبد الحميد الثاني.

■ ■ ■

وثيقة 1

31 Y. MTV 114

على إثر ورود برقية محمود باشا الجاف بتاريخ 3 كانون الأول سنة 310 (15 كانون الأول 1894) بأن بعض أرباب الفساد يتخذونه ذريعة لممارسة أعمالهم، وأنهم إذا طلب منهم التفصيل فهو مستعد لتقديمه، جرت الكتابة إليه لبيان حقيقة الحال بالتفصيل، فوردت من جانب المشار إليه البرقية المؤرخة في 1 كانون الثاني سنة 310 ذكر فيها أنه بسبب النزاع، والمنافسة المستمرة بين شيوخ السليمانية طلب الشيخ سعيد وأخوه نقيب المساعدة منه مبطناً ببعض التهديدات، وأن أعمال الفساد التي يقومون بها بدأت تسري على العشائر، مما يؤدي إلى الفوضى في إدارة اللواء. عندها طلبنا صورتي البرقيتين من مكان الإرسال، وبعد الإطلاع عليهما طلبنا إلى ولاية الموصل إرسال برقية مشفرة ببيان الرأي.

ويتبين من جواب الولاية ومن البرقيتين المذكورتين أن الباشا المذكور يسعى إلى زيادة أنصاره من جهة، وإلى اختلاق الشكاوى ضد أخيه عثمان باشا رئيس عشيرة الجاف وقائمقام كل عنبر حالي، من جهة أخرى، كي ينتزع منه رئاسة العشيرة ومنصب القائمقامية، ونظراً لبيان أن استمرار هذا الوضع قد يؤدي إلى أن يتحول الأمر إلى مسألة سياسية، وللحيلولة دون ذلك فإننا نرى إخراجه دون ضجة من ولاية الموصل، بتعيينه قائمقاما على إحدى الأقضية في ولاية بغداد، كي لا يكون هناك مجال لوقوع أعمال مؤسفة. والأمر في الأحوال قاطبة لحضرة سيدنا ولي الأمر.

5 شعبان سنة 312 (30 - 01 - 1895)

و18 كانون الثاني سنة 310

ياوران أكرم حضرة مولانا السلطان درويش

■ ■ ■

وثيقة 2

Y.MTV. 114\31

إلى حضرة درويش باشا الياور الأكرم لمولانا السلطان
ج 7 كانون الأول سنة 310 (19 كانون الأول، 1894م)

ما قصدته من برقيتي السابقة هو بيان استعدادي مع أخي وأولادي وعشيرتي لبذل النفس واعتبار ذلك فرضاً، تجاه التكريم السلطاني، الذي أحظى به منذ خمس سنوات، وأنني وآبائي وأجدادي ملتزمون بالخدمة في هذه الحدود للدولة العلية الأبدية. لكن الشيخ سعيد وشقيقه نقيب طلبا مني المساعدة في الصراع والنـزاع والفتنة، والفساد الذي وصلت أخباره إلى هناك بينهما وبين شيوخ السليمانية.

ويدعي الشيخ بأنني عندما كنت محبوسا بدار السعادة نلت العفو السلطاني بمساعدة منه، وأنه في حالة عدم مساعدتي له مقابل ذلك فسيعمل على تقديم معروض للمابين الهمايوني كي يبعدوني عن هنا، ويهدد بأنه سيطلب من آخرين الكتابة أيضاً في هذا الشأن.

إنّ هؤلاء المشايخ منذ القديم كانوا محتاجين إلى عطفي وعطف آبائي وأجدادي. وتربية هؤلاء الذين لا يزيدون هم وذووهم عن مئة أسرة، لم تكن ذات بال وتتوقف على إرادة سنية، لكنهم الآن ازدادوا شططاً، فهم يفكرون في طلب الحماية بالإضافة إلى أنّ مواصلتهم إيقاع الفتنة والفساد وانشغال طابور من العساكر بمنعهم من الفساد، وتحريض بعض الناس عليهم، تغاير الرضا العالي.

وقد عرضت هذا الوضع على مقام الخلافة العالي عندما كنت بدار السعادة بواسطة أمين بك أحد قرناء السلطان، وبحضور الباشا والكاتب الأول. كما أنّ سوء الأحوال بالعراق معلوم لدى المسؤولين الذين زاروا تلك المناطق. إنّ ما يوقعونه من أعمال الفتنة والفساد سرت إلى العشائر الأخرى التي قاموا بتحريضها، مما أدى إلى سوء الأحوال في الإدارة العامة للواء. وهناك أمور كثيرة تحتاج إلى شرح وإيضاح، لا يمكنني بيانها بسبب عدم وجود مفتاح الشيفرة. كما أن تأخير جواب البرقية كان بسبب مرضي. رجاء الإطلاع.

1 كانون الثاني سنة 310

(13 كانون الثاني، 1895)

رئيس محمود جاف

■ ■ ■

وثيقة 3

Lrade - hususi

Za 1311/10222

قصر يلدز الهمايوني
رئاسة دائرة الكتابة

الزاوية الشريفة التي يشرف عليها الشيخ سعيد أفندي حفيد أحمد أفندي الكاكا السليمانية، ورد من محلها محضر، بطلب استثنائها من ضرائب الأملاك والأراضي والأغنام والرسوم. ولما كان المرحوم المشار إليه أحمد أفندي من السادات الكرام وأهل الحظوة، عمل في حياته على نشر العلوم وإجراء شعائر الطريقة، وبذل المساعي لمنع توسع مذهب الشيعة في تلك الجهات، وبناء عليه قام بخدمات جليلة للدولة والمملكة.

كما أنّ حفيده الموما إليه الشيخ سعيد أفندي يسلك مسلك جده المشار إليه، ويسعى لاستجلاب الدعوات بالخير لحضرة مولانا السلطان، مستجمع المجد والشرف، وهو في معرض التعهد بمضاعفة الجهود لنشر العلوم وتعليم الأحكام الجليلة للدين المبين، ومنع توسع مذهب الشيعة في تلك الجهات.

ويرى حضرة صاحب مقام الخلافة أنّه من المناسب معاملة عائلة المرحوم المشار إليه والزاوية المذكورة باللطف أسوة بأمثالهم. ولكن كي لا يكون هناك خلط وتشويش في المعاملة المزمع إجراؤها واستغلال لهذه المعاملة، فقد كان التصريح والبيان بأن المقدار السنوي لضرائب الأملاك والعقارات والأغنام والرسوم المتعلقة بالموما إليه الشيخ سعيد أفندي وإخوته والخاصة بالزاوية الشريفة ثمانية وعشرون ألفا وخمسمائة قرش.

ومن مقتضى الإرادة السنية لصاحب مقام الخلافة الصادرة في هذا الشأن، بحث الأمر لدى مجلس الوكلاء المخصوص الموضوع، وعرض نتيجة البحث على العتبة العليا، وأرسل المحضر المذكور لفا إلى مقام الصدارة السامية.

والأمر لحضرة ولي الأمر.

28 ذي القعدة سنة 311

2 نيسان 1894) و21 أيار سنة 310

رئيس دائرة الكتابة ثريا

■ ■ ■

وثيقة 4

Lrade - Hususi, 16. S. 1323.

قصر يلدز الهمايوني
رئاسة دائرة الكتابة

التذكرة الخاصة لمقام الصدارة المرفوعة بتاريخ 7 صفر سنة 323 (12 نيسان 1905) الحاوية تقديم البرقية الواردة من ولاية الموصل حول ضرورة جلب الشيخ سعيد أفندي السليماني وولديه إلى دار السعادة، وإبعاد عدد من المشايخ نظراً لاستعانة مشايخ السليمانية بعشائر السليمانية وكركوك في الهجوم على الهمونديين، بهدف أخذ الثأر.

ونظراً لعدم وجود أدنى شك في أنّ ما حدث هو نتيجة لسوء إدارة الموظفين المحليين، وأنّ ولاء الشيخ سعيد أفندي وصدقه يتطلبان الاهتمام بتأمين حمايته وزيادة محبته ومحبة الأهالي المسلمين المحليين، فإنّ مقتضى الإرادة السنية لحضرة صاحب مقام الخلافة القيام ببعض الوصايا للولاية، أو تحديد من يتطلب تغييره من المتصرف والوالي وعرض ذلك. والأمر لحضرة ولي الأمر.

19 صفر سنة 323 (24 نيسان 1905)

و11 نيسان سنة 321

رئيس دائرة الكتابة تحسين

■ ■ ■

وثيقة 5

MV. 84.35

محضر خاص باجتماعات مجلس الوكلاء

تاريخ 24 شوال سنة 312 و9 نيسان سنة 311

(20 نيسان، 1895)

خلاصة: اطلع المجلس على تذكرة قيادة الجيش بتاريخ 14 شوال سنة 1312، وبلفها البرقية الواردة من مشيرية الجيش الهمايوني السادس، عطفا على إشعار قيادة الموصل من أنّ الولاية لا تهتم بأمر إصلاح ذات البين لدى أحفاد المرحوم الشيخ أحمد كاكا بالسليمانية، وأن الوقوف إلى جانب الجائر، ومعاملة المفتي السابق معاملة سيئة يؤديان إلى حمل جمع غفير من الناس السلاح على طول الحدود مع السليمانية، كما يؤديان إلى تدخل العشائر الإيرانية الذين هم من أهل السنة، وأنهما سينتجان أضرارا سياسية.

وجرى دمجها مع البرقية الواردة بتاريخ 24 آذار سنة 311 بتوقيع السيد حسن وغيره من السادات البرزنجية بالسليمانية المتضمنة بعض الإفادات حول الموضوع.

القرار:

لما كان صرف المساعي لتأليف ذات البين ورفع وإزالة الخلاف، الذي ظهر بين بعض السادات بالسليمانية من مقتضى الإرادة السنية، لحضرة صاحب مقام الخلافة، فقد أجريت التبليغات المتكررة إلى ولاية الموصل، واستدعي قسم منهم في بعض الفترات إلى الموصل وتمت مصالحتهم. ولكن نظراً لإشعار قيادة الموصل سالفة الذكر بظهور بوادر حمل جمع غفير السلاح على طول الحدود مع السليمانية. ومندرجات البرقية الواردة من السليمانية المؤيدة لذلك، مما يؤكد على أن الخلاف لم يُزَل نهائياً، ونظراً لعدم جواز استمرار هذا الخلاف بينهم فإنّ المجلس يرى ضرورة إجراء التبليغات المؤكدة والمؤثرة لولاية الموصل، كي تتخذ التدابير الحكيمة التي من شأنها رفع وإزالة الخلاف الواقع كليا، وعدم حدوث ما هو مغاير للرضا العالي.

توقيعات

■ ■ ■

وثيقة 6، وثيقة 7

Lef 3 الصفحة الأولى

إنّ الشيخ سعيد أفندي حفيد الشيخ أحمد أفندي كه السليماني هو رئيس السادات في هذه المنطقة. ويعد نفسه زعيما على عشائر الجاف، الموجودة في هذه المناطق وغيرها من العشائر المذعنة لأوامره، لارتباطهم بالعقائد الموروثة من زمن المرحوم الشيخ أحمد أفندي، وأنه يومئ للحكومة السنيّة، ويشيع بين العشائر التي ليست تحت طاعته مثل عشيرة هموند وغيرها بأنّ أمراً منه حين الحاجة إلى القرى المجاورة للسليمانية، وكذلك للسادات المقيمين بالسليمانية نفسها وعلى العشائر التي مرّ ذكرها يكفي لوضعهم تحت السلاح، وتشكيل قوة كافية للتمرد، وأنّ القادة والمتصرفين وسائر الموظفين المدنيين والعسكريين القادمين إلى السليمانية يرفضون قبول عروضه غير المشروعة التي من شأنها الإضرار بخزينة الدولة، وتتعارض مع القانون والأصول والنظام يتعرضون لافتراءاته وتزويراته التي لا أصل لها، ويجعل الأهالي الذين هم تحت طاعته شركاؤه جزئيا أو كليا في نهب أموال الحكومة، واستيلائهم على الأملاك العامة.

ويقدر الشيخ سعيد على خداع المقامات العليا فيسعى إلى عزلهم أو نقلهم إلى أماكن أخرى، وبذلك يجعل الجميع يخشونه ويضطرون إلى التحرك على النحو الذي يرضيه. وأنه أعلن حكومة أخرى بحيث يستطيع من خلالها تحقيق أي شيء يريده، بل وأكمل حكومته السابقة بحيث يمكن القول: إنّه أصبح الحاكم بلا منازع.

كما استطاع الشيخ المشار إليه نوال مرحمة وشفقة حضرة مولانا السلطان دام ظلّهُ وخليفة المسلمين وفخرهم كافة والعثمانيين بخاصة. فنال مخصصات له ولأهله بلغت قريباً من أربعين ألف قرش شهرياً بالإضافة إلى تعيين التابعين لهم موظفين بفضل نفوذه، وبواسطتهم كان يأخذ منهم من الحاصلات ما يبلغ سبعة أو ثمانية رواتب، لا يجعلهم يسلمون إلى الخزينة إلا النزر اليسير، كما يحرم بإعفائه من ضرائب الأغنام الإدارة العسكرية، وغيرها ممن يلزم الصرف عليه من المصروفات الضرورية، وحتى في زمن الأعشار يعامل على هذا النحو، فيعرض لواء السليمانية للفقر والحاجة. ثانيا: عند لجوء الحكومة السنية إلى تأديب المتنازعين من الأهالي فيما بينهم، فإنه لا يلبث أن يمد يد نفوذه وقدرته، فينتزع المتهمين من يد الضابطة، ومن حكم العدالة، ومن المعاملة السياسية، كما يحمي القتلة، ويجعل الحكومة مكتوفة اليدين بتقديمه آلاف الشهود، وطلب كتابة محاضر فيزيل هيبة الحكومة لدى العامة، ويزيد من هيبته.

ونجاح الشيخ المذكور بهذه الطريقة يجعل الجميع مقتنعين بقدرته على إلصاق الاتهامات والافتراءات بحق الموظفين المدنيين والعسكريين، ويثبتها عن طريق شهود الزور، فيعمل على إذلالهم، عن طريق الحكومة، وأنه قادر أيضا على تخليصهم من يد الحكومة حتى في أكبر الثورات التي يقومون بها مما زاد ارتباط الناس المعنوي به أضعافا

مضاعفة. حتى إنّ الأهالي المساكين صاروا يعترفون بأنّ عدم ولائهم للحكومة، واستعدادهم لأن يكونوا عبيدا للشيخ يرجع إلى خوفهم منه.

وكان الشيخ المشار إليه اشترى بعض الأراضي التي باعتها الحكومة دون طابو، خلال نفي الهموند، ولما فر الهموند من منفاهم وعادوا إلى أراضيهم وبدأوا بزراعتها، فإنه بسبب الأضرار التي تعرض لها، صار يفكر في لصق بعض الافتراءات بهم، وفي هذه الأثناء وجد بغيته عندما قتل سيد نوري ابن السيد حسن الكاني كوالي، فصار يطالب بديته، ووصل الأمر إلى مقام حضرة السلطان. فجهزت مفرزة لملاحقة زوراب وهدايت من فرقة صفروند التابعة لعشيرة هموند، وبدأت الملاحقة الجدية، لكن وعوده للتابعين له حسب النسب من السادات، ومن هم تحت حمايته من أهالي السليمانية نفسها، المعروفين باستمرارهم في السرقة وكافة أنواع الفساد، وبعض المعروفين بالخسة والدناءة من عشائر الجاف وروغزاري والكاملي بالسلطة والمال والسلاح والعتاد وبالمنهوبات التي يحصلون عليها أثناء القتال، استطاع خداعهم وإقناعهم وجمع نحو ألف من الفرسان والمشاة، وأرسلهم بقيادة الشيخ محمود إلى قرية واريكلي التي يملكها على بعد أربع أو خمس ساعات من السليمانية، كما أرسل إلى نفس القرية قوة من نحو مئتي رجل، جمعهم الشيخ سعيد مدير قره طاغ وهو أحد أقربائه ومعروف بقيادته للبغاة في لواء السليمانية، ويبدو أنه مصمم على الهجوم على الهموند وإحراق قراهم، فبادرنا إلى الاتصال بمتصرف السليمانية، وعرضنا الموضوع برقيا على نحو ما جرى، وأجريت الاستعدادات لمنعهم ودفعهم على النحو المطلوب.

لكن النصيحة التي قدمتها المفرزة العسكرية التي وصلت من (جم جمال) بقيادة البكباشي مصطفى أفندي إلى قرية داريكلي للشيخ محمود أفندي لم تلق القبول، ونظرا لعدم كفاية المفرزة للقيام بتنفيذ ذلك بالقوة الجبرية، ولدى عودة المفرزة إلى جم جمال لزيادة عددها، وأخذ المدفع الموجود هناك، حدث اشتباك مع عدد قليل من الهموند بقرية (بكه جاني)، وقتل في هذا الاشتباك الشيخ نجم الدين شقيق السيد نوري الذي قتل في وقت سابق، واستطاع البكباشي مصطفى أفندي لدى عودته من جم جمال من الفصل بينهما وفض الاشتباك.

ولما وجد أن الشيخ سعيد أفندي السليماني لم يأبه بالتبليغات الواقعة منه، واستمر في جمع قواته اضطر إلى استخدام القوة، وأبلغت الولاية الجليلة في برقيتها المرسلة إلى الباب العالي بتاريخ 17 آذار سنة 321 بأنه لم يكن هناك بُدّ من استخدام القوة لإدخالهم دائرة الطاعة، وأطلع مقام الصدارة السامية على مضمون البرقية. ولما كانت هذه الصورة غير متوافقة مع الرضا العالي، وأنّ استخدام السلاح كان خارج نطاق صلاحيته، وأبلغت الولاية الجليلة البلكباشي مصطفى أفندي بالعودة فورا إلى جم جمال، وأنّ الرضا العالي يقتضي سحب هذه القوات، وإجراء الوصايا الحكيمة لمن يلزم وتحقيق المصلحة بالحسنى، وتأمين الأمن، والهدوء.

ومن جانب آخر فإنه بمقتضى رحمة حضرة مولانا السلطان دام ظلّهُ لمن هم في التابعية العثمانية جملة بلغت الإرادة السلطانية من قبل رئاسة دائرة الكتابة الهمايونية بتاريخ 21 أيار سنة 321 بعدم إفساح المجال لسفك دماء المسلمين، وطلب تفريق ذلك الجمع فورا، وإذا كان له أي طلب عليه أن يذكر ذلك برقيا، وأطلع الشيخ المشار إليه على هذه الإرادة وتبلّغها، وأُفهم بلغة مناسبة أنّ العمل بما تنص عليه هذه الإرادة حرفياً، هو من مقتضى الطاعة والولاء.

لكن المشار إليه على العكس من ذلك لم يفرّق الجمع بل عمل على إضافة عشائر بيشدر وشوان وعشائر شيخ بزيني لزيادة عدد هذا الجمع، لكنه لم يُوفق ولله الحمد. ولكن ظناً منه أنه بهذا الجمع يملك القدرة للقضاء على الهموند، أو القبض عليهم جميعا مع أسلحتهم، قام في اليوم التالي من تبليغه المباشر بالإرادة السلطانية بالهجوم من داريكلي، واستطاع نهب ثمانية من قرى الهموند، وهي: صورتكه، والله قولى، ولازيان، وسرجاوه، وتكيه، وفلاشكزن، وجولمك، وأحمد رش، واستباح مزارع تلك القرى لبهائمه وأحدث خسائر جسيمة فيها.

ولمّا سدّ الجمع المذكور طريق بازيان اضطر الهموند إلى اللجوء إلى قريتي بير بادي ومظفر قرب قضاء بازيان، ولجأوا إلى القوة العسكرية في مركز القضاء، وأبلغوا متصرفية السليمانية وقيادتها عن طريق قائد بازيان الأمير آلاي توفيق بك عن استعدادهم لتلبية طلبات السادات، وأبلغنا الشيخ المشار إليه بذلك، لكنه لم يوافق على ذلك كما هو مبين في الجواب المقدم لفًا، ولم يكتف بذلك بل قدم تفسيرات عجيبة لمنع العساكر السلطانية وعمل على إساءة سمعة الأمير آلاي توفيق بك بشتى أنواع التزوير والافتراء. وكان يستعد للهجوم على جمجمال يوم الخامس والعشرين من شهر أيار عندما تقدم نحو أربعين نفراً من الهموند إلى الطريق لمواجهة فرسان العشائر من الروغزاري وكلالي، وأصيب في القتال رئيس الروغزاري، وجرح آخرون، واضطروا إلى الرجوع من حيث أتوا، ثم لجأوا إلى السادات، وقامت القوة المهاجمة بإطلاق نيران كثيفة تجاه الهموند.

لكن هؤلاء الفرسان الأربعين وقفوا في وجه هذا الهجوم غير المشروع، ونظراً لمهارتهم الحربية وعلمهم الجيد بتضاريس المنطقة التي تعد مكانهم ومأواهم، استطاعوا صد الهجوم وتشتيت جموع المهاجمين. وفي هذه الأثناء تقدم أفراد القوة المتبقية من الهموند الموجودون بقريتي بيربادي ومظفر، ويقدر عددهم بمئتين وخمسين نحو مكان القتال، وما أن رأوا تقدم هؤلاء نحوهم حتى تركوا مواقعهم الحصينة، ودب الرعب والذعر في قلوبهم أمام الهموند، الذين لم يزد عددهم على ثلاثمئة على أكثر تقدير، وانسحبوا إلى قرية داري كلي، فطاردتهم قوة الهموند التي كانت تشتبك معهم قبل ذلك، وبقي القسم الآخر في محله.

وهزيمة المهاجمين من قبل الهموند الذين لا يشكلون سوى واحد على خمسة أو

أقل، نابعة من عدم تقدير الشيخ سعيد أفندي قيمة ما ناله من الإرادة السلطانية وعدم تفريقه للجمع، وتصرفه خلافاً للرضا العالي. وذلك من كرامات حضرة مولانا السلطان دون أي شك. وعندما رأى الشيخ المذكور الجاف وسائر العشائر أمام قصره في السليمانية، بعد أن ولوا الأدبار أمام الهموند، وسمع من هذه العشائر بأنهم كانوا معرضين للرصاص، بينما لم يعمل السادات شيئا لنجدتهم، وأنه أرسلهم للقتال كي يقضي عليهم أسقط في يده، فشعر بالندم لعدم إصغائه لإرادة السلطان من جهة، وبفقدان مكانته ومهابته أمام الناس. ومع ذلك ادعى بأنه غلب بقوته هذه العشائر المهاجمة تنفيذاً للإرادة السلطانية، مع أنها ردت على أعقابها وهزمت شر هزيمة. وبادر بعرض ذلك على العتبة العليا على النحو الكاذب. وطلب إرسال قوة عسكرية لحماية المزروعات في داريكلي التي تتخذ منها نقطة انطلاق ضد القوة المهاجمة للقرى التي يملكها السادات بموجب الطابو والقرى المجاورة كي لا يقوم الهموند بإحراقها وإتلافها.

وقد بينت لقائد بازيان وقائمقامها بأن الهموند لن يجرؤوا على الانتقام من الشيخ شخصياً، لكنهم سيطلبون من الحكومة منع التعديات والمظالم على النحو المطلوب، ووردت معلومات إلينا في هذا الشأن، لكن قيادة الفرقة أبلغت في جوابها برقيا على الاستئذان بأنّ مثل هذه الحملات العسكرية لا تخلو من محاذير، ولم تعط له قوة الحماية التي طلبها. ومع ذلك فقد بقي ابنه الشيخ محمود ومدير (قره داغ) الشيخ سعيد في المحال المذكورة مع بعض مئات من الأشخاص.

يتبين من الأحوال العمومية التي سبق عرضها؛ أنّ الشيخ سعيد أشاع لدى الدوائر العليا بأنه، أولاً، بالقوة المعنوية لمشيخته يستطيع أن يجمع الناس، وبشكل عام العشائر المتنوعة داخل لواء السليمانية، ويجلبهم إليه بأمر منه، وأنّه يتغلب عليهم في النقطة التي يريدها، وأنّه يملك القدرة على تحقيق أي عمل يريده، وأنّه بتوجيه الافتراءات والتهم الباطلة يستطيع وصم الموظفين العسكريين والمدنيين، وأنه وفق في ذلك، ولديه نماذج منها.

كما بث الرعب والخوف في أهالي السليمانية بشكل عام وجعلهم ينقادون لأمره، كما جعلهم في نظر سيدنا السلطان من أهل الانقياد والطاعة لتكون له مراتب ومزايا الشرف، يستطيع بذلك القيام بمزيد من أعمال المظالم وجلب المنافع الشخصية. لكنه في الوقت نفسه وخلافا للرضا العالي والقوانين، ارتكب جرائم عظيمة، مثل تسليح قسم من الأهالي وسوقهم نحو قسم آخر منهم ليعملوا فيهم القتل والحرق والتخريب والنهب والسلب وبذلك خالف الطاعة التي يدعيها لمولانا صاحب التاج والسلطان.

وواقع الأمر فإنه لم يكد يجمع من القبائل والعشائر نحو ألف رجل إلا بشق الأنفس، مما تبين بشكل لا يخفى على أحد أنّه لا يملك القدرة التي يدعيها، وأصبح خجلا مطرق الرأس بالهزيمة التي تعرض لها. وجملة القول فإنّ تلك الأحوال المبينة في هذا المعروض يوقع الضرر في القوة المالية.

يرجى مراجعة المؤلف للواء السليمانية وانضباطها، ويمنع ولاء الأهالي المطيعة للحكومة وقبولهم لأوامرها وإجراءاتها. ومن واقع وفائنا الصادق وولائنا لحضرة مولانا السلطان، فإنّنا متأكدون من وجوب إبعاد الشيخ وأبنائه وذويه من اللواء، بأية صورة من الصور. والأمر لحضرة من له الأمر.

30 أيار سنة 321 اللواء 23

متصرف السليمانية

امير اللواء احمد توفيق

صالح سالم

■ ■ ■

FO 195/2308

سعادة. ا. ج. لوثر

سفير حكومة بريطانيا العظمى ـ استنبول

14 كانون الثاني 1909 موصل

سيدي:

يشرفني أن أبعث إليكم تقريراً عن الأحداث التي وقعت هنا في يومي الثلاثاء والأربعاء المصادفين للرابع والخامس من هذا الشهر. علماً أنّ المعلومات عن الكثير من الحقائق المتعلقة بهذه الأحداث قد سبق أن بعثناها لكم في تقاريرنا السابقة عن الموضوع. ولكن لا يزال هناك بعض الغموض حول الأحداث، لأنّ الناس هنا صنفان: صنف مع السادات، وصنف ضدهم، من الصعب أحيانا الحصول على المعلومات الموضوعية، وغير المنحازة.

ولكن يبدو أنّ الأحداث وقعت على النحو الآتي:

في اليوم الخامس المصادف ليوم الثلاثاء كان الشبان الثلاثة: الشيخ محمود وأحمد بيك (ابن مصطفى) وبهاء (ابن حاجي عبد الله) جالسين في شرفة بيت مصطفى بيك المطلة على الشارع. رأى بهاء بيك إحدى المومسات الموصلّيات بين زحمة من الناس فأرسل إليها أحد الفرسان الكُرد لجلبها إلى البيت. وكان في ذلك اليوم الطقس جميلاً، والمصادف للثالث من أيام عيد الأضحى. علماً أنّ النسوة الموصلّيات كن يمشين في منطقة الميدان القريب من البنك العثماني وفي منطقة من أكثر مناطق الموصل ازدحاماً.

وقع نظر بهاء على المومس التي كانت تسير وسط مجموعة أخرى من النساء، فطلب بهاء إلى أحد الجنود الكرد التابعين للفصيل الرابع من كتيبة 45 الخيالة القادمين من كركوك جلب المومس إليه، فطلب الجندي الكردي من المومس مصاحبته إلى البيت،

فرفضت وحاول الفارس الكردي سحبها بقوة، فبدأت الأخيرة تصرخ بأعلى صوتها، وبدأت النساء الموصلّيات الأخريات بالصراخ أيضاً.

انتشر الخبر بسرعة بأن الجنود الكرد التابعين للفصيل الرابع الخيالة القادمين من كركوك يقومون بإهانة وانتهاك حرمة النساء الموصليات. فأدى ذلك إلى احتشاد مجموعة من الموصليّين إلى مكان الحادث، وضربوا الجندي الكردي، وأصيب إصابات بالغة. وصلت مفرزة من الجيش إلى مكان الحادث، ومما زاد الأمر تعقيداً هو قيام الشبان الكرد الثلاثة المذكورة أسماؤهم أعلاه بإطلاق النار من الشبابيك على الجمهور المحتشد. ولما سمع أفراد الفصيل الرابع الخيالة ما حدث لزميلهم، هرعوا إلى مكان الحادث لنجدة صديقهم. وفي الوقت نفسه ازداد عدد المحتشدين من الموصليّين، وبهذا ازداد عدد المسلحين في مكان الحادث، لأنّه نادرا ما تجد في الموصل بيتا بدون سلاح..

حين تبين للفصيل القادم من كركوك بأنّ عددهم قليل قياسا إلى الجمهور المحتشد، انسحبوا إلى ثكنتهم العسكرية وتحصنوا فيها.. علما أنّ الثكنة العسكرية عبارة عن بناية قديمة وتعيسة، وليس لها طابق علوي ويشرف عليها البنك العثماني وبناية دائرة البلدية والأبنية المجاورة الأخرى. أخذ الجنود والموصلّيون المسلحون يتخندقون في الأبنية المطلة على الثكنة العسكرية للخيالة الكرد الكركوكيين، وبدأ إطلاق النار. استمر إطلاق النار لمدة ثلاث ساعات، وكان إطلاق النار مستمراً أثناء زيارتي للوالي ونائب القنصل الفرنسي، ولكن يبدو أنّ هناك حالياً وقفاً لإطلاق النار بعد عودتي إلى القنصلية.

وفي المساء استسلم الجنود الكركوكيون ووُضعوا في المعسكر رهن الاعتقال.. تراوحت أعداد القتلى في اليوم الأول بين 30 ـ 50 شخصاً، وكان من بينهم عدد من النساء والأطفال. وفي وقت مبكر من الظهر تدخل الوالي وقائد الحامية العسكرية، ولكن لا نعلم شيئا عن طبيعة المباحثات لحد الآن. الواضح أنّ قائد الحامية (وكان معه 850 جندياً تحت سيطرته) والوالي، فضلا في البداية عدم اتخاذ موقف جدي قبل أن يسيطرا على مجرى الأحداث.

وحين وصلت إلى الحامية وجدت أنّ الوالي والقاضي وأمير اللواء أنيس بيك (قائد قوة الخيالة)، والنقيب راشح بيك، والنقيب سعيد بيك (ضابط أركان الحرب في الموصل)، والملازم ناطق أفندي وعدداً من العلماء ووجهاء المدينة، من القادرين على اتخاذ إجراءات للسيطرة على الموقف، مجتمعون في صالة داخلية قريبة من المعسكر وليس لهم حيلة وقوة لاحتواء الأزمة. وإنّ ضباط الجندرمة يقومون بحراسة الغرف التي يسكن فيها الخيالة الكرد المعتقلين، والتي كانت تبتعد فقط 400 متر من الحامية، حيث شهدت الأحداث الدامية. وبعد أن سمعت طرفا من النقاش غير المثمر، الدائر بين الوالي والعلماء طلبت من الوالي أن يسمح لي بمغادرة المكان، ولكن قبل ذلك رجوته اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية أفراد القنصلية البريطانية في المدينة، وبيوتهم، ومقر شركة اللنج.

وعلى الرغم من عدم وجود أي خطر على المصالح البريطانية إلاّ أنني طلبت من الوالي اتخاذ الإجراءات الكفيلة، لأنّ هناك فوضى تسود في المدينة. ولكن رغم ذلك قام الوالي بإرسال قوة من الحماية اللازمة للقنصلية البريطانية والفرنسية، ولم يكن هناك حاجة لاتخاذ إجراءات مماثلة حواليْ شركة اللنج، لأنها كانت بعيدة عن مكان الأحداث. عدت إلى القنصلية بعد ساعة من غروب الشمس، وكان هناك هدوء تام في المدينة.

وفي صباح اليوم السادس من كانون الثاني 1909م المصادف ليوم الأربعاء علمنا أنّ الجنود الكركوكيين قد سلموا أنفسهم ليلاً، وأنهم رهن الاعتقال في الحامية. وبعد ذلك سمعنا خبر وصول وفد من علماء الموصل لزيارة الوالي مطالبين إياه بتسليم الجنود الكركوكيين لهم، بحجة أنّ هؤلاء قاموا بانتهاك حرمة نساء الموصل. ولكن الوالي رفض ذلك، وظل قابعاً في مقر إقامته. لذلك شعر الجمهور الذي كان يرافق الوفد بالإحباط والغضب، وتوجه أفراده بقيادة أحد الأشقياء المدعو أبو جاسم للهجوم على البيت الذي كان يأوي الشيخ سعيد وأهله.

هناك فقط مسافة 100 ذراع بين مقر إقامة الشيخ ومقر الإدارة الحكومية في المدينة. لذلك من المتوقع أنّ المسؤوليين الحكوميين كانوا يراقبون الأحداث من الدائرة.

قام الحشد الغاضب الذي يرفع الراية الخضراء، ويضرب الدف، وبقيادة أبو جاسم بالهجوم على بيت الشيخ سعيد. وقامت هذه الجماعة بتحطيم باب البيت وتبع ذلك ارتكاب أفظع جريمة. وفي أثناء اقتحام بيت الشيخ كانت هذه الجماعة تلوح بالخناجر والسكاكين التي كانت بيدهم وتهتف بشعار: «عاشت الغيرة، عاش أبو جاسم».

قُتل 13 شخصاً من حاشية الشيخ سعيد داخل البيت، وطعن ابنه الشيخ أحمد الذي كان على مقربة أذرع من البيت. خرج الشيخ سعيد البالغ من العمر80 سنة من البيت رافعا القرآن بيده، وتوجه إلى مقر الوالي القريب، وكان يصطحبه في هذا المسير بعض أفراد الضبطية الذين بعثهم الوالي لحماية الشيخ. كان الشيخ واقفاً قرب باب المقر الحكومي حين ضرب بحجارة على رأسه ومات على الفور. قامت جماعة الغوغاء بالتمثيل بجثث الموتى من أتباع الشيخ وانتزاع ملابسهم.

واستطاع فقط الشيخ محمود وثلاثة آخرين من مجموع 53 شخصاً ـ ممن رافق الشيخ في سفره إلى الموصل قبل شهرين ـ من النجاة بدون إصابة. كان هناك خمسة أشخاص من أنصار الشيخ الذين اختبأوا في بئر قريب، وحينما اكتشف أمرهم قتل اثنان منهم وهرب الباقون. جرى نهب جميع المواد الموجودة في بيت الشيخ خاصة السجادات والفرش والساعات الجدارية والمرمر، وبعض المواد الثمينة. وانتزعت الجماعة الغوغاء حتى الأسلاك الحديدية الشائكة الموجودة في البيت.

بعد ذلك توجه جماعة الغوغاء باتجاه المخزن القريب العائد إلى الصابونجي السيئ

الصيت، ونهبوا محتوياته بحجة أنّ الصابونجي حصل على الجاه والثروة من خلال توسط الشيخ سعيد له عند السلطان عبد الحميد، الذي أعطاه لقب الباشا. من الجدير بالذكر أنّ الصابونجي كان سابقا هو الوسيط بين الولاة في الموصل وزعماء الكرد. ويقال إنّ النساء الموصلّيات قمن بنهب كل الحنطة والحبوب والصوف من محتويات المخزن التابع للصابونجي. علما أنّ الصابونجي كان خارج المدينة في أثناء وقوع الأحداث، وإثر عودته عزل نفسه في بيته ووضع 30 حارساً لحماية بيته ليلاً.

تجاوز مجموع القتلى 70 شخصاً، وقسم من هؤلاء من النساء والأطفال، ولكن من الصعب تحديد عدد الضحايا من النساء، لأنّ العوائل ترى أنه ليس من اللائق بأن تعترف بأن نساءها كنّ في الخارج أو الأماكن العامة. لذلك أقيم عزاء سري للقتلى من النساء، ولم تستطع البلدية من الحصول على الإحصائيات عنهن. أما فيما يخص القتلى من الرجال فنأمل أن تكشف لنا البيانات المقدمة من المستشفى وسيلة لتحديد عددهم.

كان قتل الشيخ حادثاً مخزياً وفظيعاً، ومن الغريب أن تحدث في مدينة مسلمة، وفي أيام العيد. ولكن ليس من السهولة إلقاء اللوم على رجال الموصل الذين هبوا للدفاع عن شرف نسوتهم، ولا يمكن أيضاً أن نلوم الجنود الكركوكيين الذين دافعوا عن بني جلدتهم في وقت الشدة، لأنّ مدينة الموصل عربية الطابع، ويعد وجود الكرد فيها غريبا.

أمّا فيما يتعلق بالأحداث، فإنها كانت نتيجة منطقية وحتمية للتباينات العرقية العميقة، ولوجود السلاح بوفرة في حوزة تسعة أعشار الناس في المدينة. هناك بعض اللوم قد يقع على عاتق السلطات المدنية والعسكرية لعدم قيامها باتخاذ الإجراءات الفعالة للسيطرة على تلك الأحداث، بل قامت باتخاذ بعض الإجراءات غير الفعالة ثم عادت إلى ثكناتها العسكرية، تاركة الأحداث لتأخذ مجراها بالطريقة الخطرة التي اتخذتها وانتهت إليها. يقال حين تدخّل الوالي أطاعه الجنود الكرد إلاّ أنّ الموصلّيون رفضوا الانصياع لأوامره، ووقفوا إطلاق النار ورموه بالحجارة، ويقال حتى إنهم أطلقوا النار عليه.

إنّ إلقاء المسؤولية على عاتق المسؤولين مسألة مثيرة للجدل وسط أجواء متوترة، ولقد كان هناك خلاف حاد داخل المدينة بين من وقف مع الشيخ وبين من أيّد قتله، ـ ما عدا الأوروبيين الساكنين في المدينة الذين وقفوا موقف المحايد ـ من الصعب أن تسمع من أحد رأياً موضوعياً عن حقيقة ما جرى.

ولكن أحداث اليوم السادس من شهر كانون الثاني هو بخلاف اليوم الخامس منه، إذ لا يمكن عدّها أحداثاً عشوائية. فالجنود الكركوكيون قد استسلموا، وقبل قيام العلماء بزيارة الوالي كانت الأوضاع هادئة لمدة 12 ساعة. إنّ تدخل العلماء في مسائل الضبط العسكري لا مسوّغ له إطلاقا. فتدخلهم هذا ساعد على زيادة حدة التوتر التي أدت في نهاية الأمر إلى الانفجار من جديد، حين قام بعض الغوغائيين بقيادة (أبو جاسم) إلى رفع الراية الخضراء، وضرب الدفوف والتوجه إلى بيت الشيخ سعيد وفي أجواء مشحونة

جداً. والحقيقة إنّ هذه الأجواء هي التي مهدت للمذبحة الثانية في اليوم الثاني من الأحداث في بيت الشيخ سعيد.

حالياً من الصعب جدا إعطاء تفاصيل الأحداث بشكل قطعي لأن هناك بعض الأمور لا تزال بحاجة إلى تفاصيل أكثر، كما أنّ هناك الكثير من الشهادات المتناقضة خاصة بصدد الاتصالات التي كانت جارية بين علماء الموصل والوالي، ومن هو الطرف الذي أعطى الضوء الأخضر لقتل الشيخ سعيد... الخ. هناك مثلا من يدعي بأنّ الوالي قال للعلماء افعلوا ما تشاؤون. وعلى إثره طلب العلماء من الناس القيام بالهجوم على بيت الشيخ سعيد. إنّ هذا الأمر حتى الآن مجرد إشاعة غير مؤكدة عندنا. ولكن المؤكد عندنا هو أنّ الوالي والسلطات العسكرية والمدنية لم تقم بالواجب على صورتها المفروضة التامة، وأطلقت يد الغوغاء حرة تفعل ما تشاء في الأحداث. وأيضا مؤكد عندنا أنّ العلماء هم الذين قادوا الغوغائيين إلى بيت الشيخ سعيد.

وقعت هذه الأحداث في مكان قريب جدا من السراي وعلى بعد فقط 40 ذراع من مسكن القائد العسكري في الموصل. وليس هناك سبب واضح لحد الآن للهجوم الذي وقع على بيت الشيخ سعيد، علماً أنّه قد سبق، وأن نفي من السليمانية إلى الموصل نتيجة تصرفات أبنائه الاستبدادية التي أصبحت لا تطاق في السليمانية. (أنظر البرقيات في الفترة تشرين الثاني - كانون الأول).

وفي أثناء هذين الشهرين كان الشيخ يعامل باعتباره ضيف شرف، وأعطي له مكان مرموق للسكن في أحد بيوت الصابونجي، وكانت الحكومة قد بثت في مسألة إعادته إلى السليمانية. ويقال إن الصابونجي تمكن قبل ثلاثة أيام فقط من مقتله من إقناع الوالي بصرف 80 باوناً استرلينياً، والتي سبق أن خصصت للشيخ قبل سنين من قبل الدولة العثمانية. علماً أنّ السلطان عبد الحميد كان يكّن له الكثير من التقدير، ويبرق إليه في مناسبات كثيرة مطالباً إياه بالدعاء له.

قدمت حتى الآن عدة فرضيات للأسباب الغامضة لمقتل الشيخ، وتقول الفرضية الأولى منها أن الغوغائيين جاءوا إلى بيت الشيخ لا لقتله، بل فقط لاعتقال ابنه الشيخ محمود، لأنه كان أحد الشبان الثلاثة الذين أطلقوا النار على المتجمهرين من أهالي الموصل، من شرفة بيت والده الشيخ سعيد قبل يوم، وهذه الحادثة هي التي سببت الأحداث الدامية. ولكن الشيخ محمود استطاع الهروب دون أن يصاب بأذى، ويعيش الآن علنا في الموصل، في المقر الرئيسي للحكومة يستقبل هناك العديد من الزوار ويودعهم، وكأنّ ليس هناك أي دليل بأنّ جماهير الموصل تطالب باعتقاله، لهذا السبب فإنّ هذه النظرية لا تقدم أسبابا مقنعة للأحداث. كما أنّ أهل الموصل لم يكن عندهم أي خلاف مع الشيخ سعيد.

ولا يمكن اعتبار الحدث مجرد مصادفة، لأنّ الشيخ بقامته كان واضحا للعيان،

ويقال إنّه كانت هناك مجموعة من الضبطية ترافقه في أثناء مقتله، وإنّه لم يقتل إلاّ بعد وصوله إلى باب المقر الرئيسي للحكومة. إنّ قتل الشيخ بهذه البشاعة وفي وضح النهار، وهو رجل طاعن في السن، وشخصية دينية مرموقة، ومن سلالة النبي (ﷺ) ـ والقرآن بيده ـ في مدينة متعصبة للدين والأخلاق كالموصل أمرٌ مدهشٌ للغاية.

لذلك فإن الأحداث تلمّح إلى احتمال كون مقتل الشيخ أمراً مدبرا مسبقاً، أو هو رغبة من قبل بعض الأطراف استغلال الفوضى في المدينة، لتمرير مخططهم وقتله. ويمكن أن يكون السبب في مقتل الشيخ هو ورود برقية من استنبول قبل يوم واحد فقط من مقتله تبرئ ذمته، وتسمح له بالعودة ثانية إلى السليمانية. فأعداء الشيخ سارعوا إلى قتله، قبل أن تتهيأ له الفرصة للعودة.

وهناك فرضية أخرى تقول إنّ مقتل الشيخ سعيد كان جزءاً من مخطط وجهاء الموصل لخلق بلبلة في المدينة، من أجل توريط الوالي والتخلص منه، وإنّ هذه الفرضية تحمل الصواب.

وربما ستتجلى الأمور وينكشف الكثير من الغموض، ونجد الأجوبة الكافية الشافية للعديد من التساؤلات حول حقيقة ما حدث في يومي الخامس والسادس من شهر كانون الثاني عام 1909م. لماذا تفشل الحكومة التي كانت في حوزتها 850 جنديا داخل مدينة الموصل في الحيلولة دون قتل 70 شخصاً، وخلال يومين من الأحداث. علما أنّ كل حدث قد استغرق ساعات عديدة وكان بإمكان الحكومة لو أرادت أن تتدخل وتسيطر عليها، فهل كان ذلك نتيجة ضعف الوالي أو ضعف القائد العسكري في المدينة أو محاولة من الأخير لإخراج الوالي لأنه كان العدو اللدود له؟ وستدرك الحكومة المركزية خطأها القاتل في عدم إدراكها الطبيعة المحافظة لمدينة الموصل.

كما أنّ تعيين زكي باشا والياً على الموصل خطأ آخر من الحكومة لعدم وعيها واهتمامها بمشاعر أهل الموصل. والشيء نفسه يمكن أن يقال عن الطريقة التي جرى فيها اختيار أعضاء فرع الاتحاد والترقي في الموصل، والتي أضرت بقضية الاتحاديين، لأنّ للموصل طبيعة تختلف عن باقي أجزاء الدولة العثمانية، إن تعيين مسؤولين من ذوي الأفكار الليبرالية استفزت مشاعر أهل الموصل، وكان من الممكن تجنب ذلك. ومن الغريب أن تقوم الحكومة بإطلاق يد العلماء في الأحداث، وأن تؤيد في اليوم الأول الطرف الفلاني من الصراع، وفي اليوم الثاني الطرف الآخر.

قبل خمسة أعوام أقدم العلماء المسلمون في الموصل على خلق حالة مماثلة من الفوضى، تمخضت عن إزاحة الوالي نوري باشا من منصبه. وفي خريف عام1906م قاد المدعو أبو جاسم بحملة مماثلة انتهت بنقل الوالي مصطفى بيك. وفي 6 تشرين الثاني الماضي حدث شيء مماثل، ولكن لحسن الحظ انتهى هذه المرة سلميا. ولكن ليس هناك في تاريخ الموصل الحديث حدث مماثل لما حدث قبل أسبوع. إنّ مدينة الموصل حاليا بيد أبي جاسم الذي هو آلة بيد العلماء.

هناك شعور بأنّ أي خلاف بين مسلم ونصراني سينتهي بطريقة مأساوية. إنّ الجو المتوتر الذي يسود المدينة هذه الأيام يضيف عاملاً آخر من عوامل عدم الاستقرار وفقدان الأمن في المنطقة، حيث إنّ أهالي الموصل خاصة التجار منهم يجلسون أمام محالّهم والبنادق في أيديهم. وكما كان هناك الكثير من إجراءات الحماية لبيوت أهل الجاه والأغنياء. إنّ قيام الغوغائيين بقتل شيخ له مكانة مقدسة عند الكثير، وبهذه الطريقة الوحشية له مدلولات كثيرة، ففي المستقبل قد تكون الضحية من المسلمين أو من النصارى.

ليس بالإمكان في الظروف الحالية التكهن بتبعات الأحداث داخل الموصل في الأقاليم المجاورة، ويبدو أن كل شيء مرهون في المستقبل بمدى قدرة الحكومة على فرض سلطتها بقوة، وهذا ما لا نلاحظه حاليا في الموصل. ولتأكيد المصداقية للحكومة لا بد من اتخاذ الإجراءات التالية:

- نقل قائد الحامية العسكرية، وتحويل الحامية إلى مكان آخر.
- محاكمة المتورطين في الأحداث، وإنزال العقاب الصارم بالمجرمين.
- على الأقل إبعاد 6 من علماء الموصل المتورطين في الأحداث.
- تعيين والٍ قوي.

إنّ هذه الإجراءات الحازمة ستزيل من الأذهان القناعة المؤسفة التي تولدت عند الكثير بأنّ مقومات الحكم القديم قد سقطت، وليس هناك بدائل لوضع مقومات جديدة. نظرا لما يسود حالياً في الموصل من أوضاع، وبما هو معروف من موقف القبائل المجاورة، لا أرى بديلا للمقترحات التي ذكرتها أعلاه لتثبيت السلام والاستقرار في اللواء.

المخلص لكم

ميلكي يونغ

■ ■ ■

حركة ملا سليم الخيزاني في بدليس 1914م

شهد شهرا آذار ونيسان عام 1914 في منطقة كردستان الشمالية ثورة عارمة يقودها علماء الطريقة النقشبندية في بدليس، وكان من أبرز قيادييها المّلا سليم والشيخ شهاب الدين والشيخ سيد علي، وانتشر لهيب الثورة من خيزان إلى بدليس، كما كانت تحظى بتأييد الكرد في باقي أجزاء كردستان، وأعلنت مراكز الطرق النقشبندية والعلماء في كردستان تأييدها للثورة. وهذا ما أقلق الحكومة الاتحادية كثيرا، وأرسلت عدة فرق عسكرية لقمع الثورة، وبكل سرعة حتى لا ينتشر لهيبها بسرعة، لأن الكرد كانوا لأسباب ذاتية وإقليمية ودولية مهيئين للثورة ضد الاتحاديين.

إنّ أهداف ومسببات هذه الحركة لا تزال بحاجة إلى تسليط المزيد من الضوء، نحاول هنا اختبار الفرضيات التالية:

1) إنّ الثورة كانت حركة رد فعل محلي لاعتقال القوات الحكومية الملاّ سليم.

2) كانت الحركة من تخطيط الروس لإيجاد ذريعة للتدخل في شؤون المنطقة، واحتلال كردستان الشمالية.

3) كانت ثورة الملاّ سليم جزءاً من مخطط الحركة الكردية، ممثلة بالنوادي الكردية في استنبول وحركة أبناء بدرخان وشيوخ الشمدينان.

لم يترك قادة الثورة في بدليس أية مذكرات، ولم تقم بعد أية دراسة ميدانية عن الموضوع. كما لم يستطع أي باحث بعد من الوصول إلى الوثائق العثمانية، لذلك نأمل أن يكون ما نتطرق إليه في السطور الآتية مقدمة للباحثين الآخرين من التطرق إليه بتفصيل أكثر.

أما بالنسبة للفرضية الأولى التي تعتقد بعفوية الثورة فهذا ما تؤيده إلى حدّ ما الوثيقتان اللتان أعدهما نائب القنصل البريطاني في كردستان في أثناء الثورة واللتان ننشرهما الآن، وهما:

الوثيقة الاولى:

FO 195/2458

رقم (8) بدليس 16 نيسان، 1914

سعادة السير لويس ماليت، سفير الحكومة البريطانية/ استنبول

في ضوء تعليمات سعادتكم وصلت إلى بدليس في 11 نيسان. وأحب أن أؤكد بأن المعلومات التي أرسلتها لكم في التقرير رقم 7، التي زودني بها الوالي هي إلى حد بعيد صحيحة.

منذ عدة أشهر يقوم الملا سليم بتحريض الكرد في ناحيتي وخيزان وقارجغان على التمرد على الحكومة. وقد وجد الملا سليم آذانا صاغية عند بعض الشيوخ خاصة الشيخ شهاب الدين، وأحد أبناء سيد علي، ويعد هذان الشخصان أهم الشخصيات في المنطقة. علما أنّ الشيخ شهاب الدين هو أحد أبناء الشيخ جلال الدين خيزان وسيد علي هو ابن أخيه. يبدو أنّ سيد علي كان يؤدي دورا مزدوجاً، فمن جانب كان يقوم بإعلام الحكومة بالاستعدادات الجارية للتمرد ضد الحكومة، ويقوم سرا بدعم التمرد.

استناداً إلى المعلومات الواردة إلينا، كانت الاستعدادات تجري على قدم وساق منذ فترة لإعلان الثورة ضد الحكومة، وانتقل تأثير هذه الاستعدادات إلى المناطق المجاورة. إلاّ أنّ السلطات الحكومية لم تدرك خطورة الموقف إلى شهر آذار، حين أصدر الوالي مظهر بيك أمراً إلى قائمقام قره صو لاعتقال الملا سليم وجلبه إلى بدليس. بينما كان الملا سليم رهن الاعتقال وبمعية 40 من قوات الحكومة هاجمتهم قوة مؤلفة من 200 من الكرد، واجبروا القائمقام على إطلاق سراح الملا سليم.

وبعد ذلك الحادث، بعدة أيام، أرسل الشيخ شهاب الدين مذكرة إلى الوالي يطالب فيها بإعادة تطبيق قوانين الشريعة في كردستان، ونقل الموظفين الترك المفسدين من المنطقة، لأن حكمهم أصبح لا يطاق، وهم وفق تعبيره، كفار، لأنهم يفرضون على الناس ضرائب عديدة لا تطاق. وحذر شهاب الدين الوالي بأنه في حالة عدم استجابته لمذكرته، فإنّ المجاهدين سيقومون بالزحف على بدليس، ويعتقلون كل الموظفين ويسلخون جلودهم ويملأون بطونهم بالقش.

بعد استلام الوالي مظهر بيك هذا الإنذار، أقدم على اتخاذ مجموعة من الإجراءات الرادعة. فبما أنّ القوات الحكومية التابعة للبتاليون 101، لم تكن كافية للتصدي لخطر الثوار الكرد، وجد الوالي نفسه مضطراً إلى إرسال برقيات عاجلة إلى كل من موش ووان وأرضروم، يطلب فيها إرسال المزيد من القوات لمساعدته. كما أرسل الوالي وفداً من وجهاء المنطقة إلى خيزان لحل الأزمة بالطرق السلمية، والطلب من المجاهدين الكرد التفرق، وعدم القيام بأعمال تخل بالنظام. رغم أنّ الوفد قد أخفق في وساطته بالوصول

إلى نتائج ملموسة، إلاّ أنه أعطى الحكومة الفرصة لكسب بعض الوقت لحين وصول المزيد من القوات إلى الولاية.

وفي 24 آذار أقيل مظهر بيك من منصبه، وحل محله عبد الخالق بيك، متصرف سعرت السابق والياً. وبعد أربعة أيام بعث الكرد مذكرة أخرى إلى الحكومة، ولكن وصلت في حينه أربعة فصائل حكومية أخرى إلى بدليس. أمر الوالي الجديد بمهاجمة الثوار الكرد الذين كانوا على مقربة ساعتين فقط من جنوب بدليس. فبدأت القوات الحكومية الهجوم على مواقع الثوار في نيسان في ظروف مناخية صعبة جداً. كانت هناك عواصف ثلجية، وبعد عدة مناوشات غير حاسمة اضطرت القوات الحكومية إلى الانسحاب إلى داخل بدليس. ولكن الكرد واصلوا ملاحقتهم للقوات الحكومية في تلك الليلة حتى وصلوا إلى الأحياء الخارجية للمدينة. وفي الثاني من نيسان كان هناك 3000 من الثوار الكرد من المتمركزين على التلال المحيطة بالمدينة، وقسم منهم استقر في الأحياء الشرقية من المدينة. وفي أثناء عبورهم من داخل الحي الأرمني أخبر الثوار الكرد الأرمن بأنهم لا يكنون لهم العداء وأنّ حربهم موجه ضد الحكومة فقط، وليس هناك أي خطر عليهم. مع العلم أنّ الملا سليم بعث برسالة إلى الرئيس الروحي للطائفة الأرمنية في بدليس يطمئنه بأنّ أنصاره يهاجمون الحكومة وليس لهم شأن بالأرمن.

إنّ ظهور الثوار الكرد فجأة، وبهذا العدد الغفير داخل بدليس، شل من طاقات السلطات الحكومية العسكرية في بدليس، وأنّ المسؤولين والموظفين الكبار ومن ضمنهم مدير الشرطة قد اضطروا إلى الهرب من المدينة تاركين الموظفين الصغار ليواجهوا الثوار الكرد كما أنّ 70 الى80 من الجندرمة في بدليس لم يكونوا موضع ثقة الحكومة لكونهم من الكرد المتعاطفين مع الثوار. وصل 10 أشخاص من قوة الشرطة المحلية إلى القنصلية، وهم في حالة من الرعب والهلع، وسلموا أسلحتهم وقد آواهم الأرمني العامل هناك. ولكن بعد الحديث مع ممثل القنصل في بدليس أرسل تلك المفرزة إلى مركز الجمعية التبشيرية الأمريكية في المدينة.

وفي هذه الأثناء أخبرني الوالي بأنّ الوضع وصل إلى مرحلة حرجة جداً، وأنّه لا يعرف الموظفين العاملين تحت إمرته جيداً، وأنه يشك فيهم ويشك بقوات الشرطة، لكونهم من الكرد وينتمون إلى الدين نفسه. وقد تمركزت القوات الحكومية المؤلفة من خمس فصائل مشاة، والتي تملك 4 رشاشات واثنين من المدافع الجبلية القديمة، ومجموعهم 900 مقاتل في مواقع عدة لحماية القلعة في مركز المدينة، والبنايات الحكومية، والثكنات العسكرية، وعلى التلال الغربية المواجهة للأحياء التي يسيطر عليها الكرد..

بدأ إطلاق النار في حوالي الساعة السادسة فجراً، واستمر كل اليوم ولحين قدوم الليل. واستعمل الكثير من العتاد في هذه المواجهة، ولكن الخسائر من الطرفين كانت

قليلة، حمل 300 شخص فقط من المجاهدين الكرد السلاح العصري، وكان البقية يحملون السيوف والسكاكين والبلطات. كان أملهم السيطرة على مراكز العتاد في المدينة، وتسليح أنفسهم من السلاح الموجود هناك. انضمّت مجموعة من أهالي بدليس إلى الثوار، ولكن لم يكن ذلك بقدر ما كان يتوقعه الملا سليم، ظلت أكثرية السكان تراقب الأحداث كي ترمي بثقلها مع الطرف الذي سترجح كفته في الحرب. وقد أدّى السلاح الرشاش الذي كان بحوزة القوات الحكومية الدور الحاسم في هذه المعركة. إذ أجبر الثوار على عدم التقدم داخل المدينة، وحرمهم من الاتصال المباشر مع أهالي بدليس، وبهذا منع الأهالي من الانضمام إلى الثوار.

وكذلك لعب السلاح المتفوق الموجود عند القوات الحكومية دور في رفع معنوياتهم التي وصلت إلى أدنى حد لها. علما أنّ القوات الحكومية كانت في حالة يرثى لها، فلم تكن مدربة تدريباً كافياً، وكانت تطلق النار بطريقة عشوائية. فلو أقدم الثوار على التغلغل في المدينة ليلاً، لأصبح من الصعب جداً على الحكومة مقاومتهم، لأن القوات الحكومية كانت فاقدة لروح المقاومة.

وفي حوالي الساعة الخامسة بعد الظهر، وبعد أن تبين للملا سليم أنّ قواته لم تحقق تقدما ملموسا لحد تلك الساعة، وأنّ أهالي بدليس لم يندفعوا للانضمام إلى الثوار كما كان متوقعا، أرسل الملا سليم طلباً إلى القنصلية البريطانية يلتمس فيه منهم حمايته داخل القنصلية، وبعد أن أخبرته هذه القنصلية بأنها غير قادرة على منحه الحماية، ذهب إلى القنصلية الروسية وأعطي الحماية هناك. كما عمل السلاح الرشاش على دك مواقع الثوار، ونشر الهلع بينهم، بحيث اضطر العديد منهم حفاظا على حياتهم إلى ترك مواقعهم، كما احتمت مجموعة منهم بالكنيسة الأرمنية، وفي الليل طلب الملا سليم من قواته الانسحاب.

لو أخذنا في الاعتبار كمية العتاد ونوع السلاح المستعمل وطول المدة التي دامت فيها المعارك لأدركنا بأن عدد الضحايا لم يكن كثيراً جداً.. كانت خسائر القوات الحكومية 8 قتلى و16 من الجرحى، ومن الصعب تقدير خسائر الطرف الكردي، لأنهم كانوا يحملون قتلاهم وجرحاهم معهم، ولكن لم تتجاوز إصابات الكرد 60 إصابة. ووصلت الإصابات بين المدنيين نتيجة للقصف العشوائي الذي كان يقوم به الطرفان إلى 4 قتلى و18 من الجرحى.

وفي اليوم التالي أخذت القوات الحكومية مواقعها على التلال المحيطة بالمدينة، واتخذت بعض الإجراءات الاحتياطية للدفاع عنها في حالة هجوم الثوار عليها. وحرّكت الحكومة الجزء الأكبر من قواتها، باتجاه مدينة خيزان. كانت القوة الحكومية المهاجمة على خيزان بقيادة إحسان باشا، قائد الفرقة 34 وكانت هذه القوة متكونة من أربعة مدافع جبلية و8 أسلحة رشاشة. ووصلت قوات حكومية أخرى من المناطق الأخرى، ولكن

الثوار أخلوا قراهم، وأرسل القرويون نساءهم وأطفالهم إلى المناطق الكردية الأخرى، وقادوا حيواناتهم ومواشيهم إلى المناطق الوعرة.

وفي 14 نيسان عادت القوة الحكومية المهاجمة إلى بدليس، ما عدا قوة مدينة وان التي بقيت لمدة في خيزان، وجلبوا معهم 8 أو 10 أسرى، من ضمنهم سيد علي وأحد أبنائه. لم تقرر الحكومة بعد فيما إذا كانت ستحاكمهم أم تحتفظ بهم كرهائن لردع الثوار الكرد من الإقدام على أي إجراء ضد الحكومة.؟ ولا يزال شهاب الدين قائد الثوار طليقا، وقد يهرب إلى إيران.

تصرفت القوات الحكومية بشيء من الحكمة، فلم تقع هناك حالات من السلب والنهب في القرى الكردية المهجورة، وحتى تكية الشيخ شهاب الدين لم يمسّها أحد بسوء.

يعتقد المسؤولون الحكوميون والعسكريون الذين تحدثت معهم أن القادة الكرد هم المسؤولون، وأنّ القرويّين بصورة عامة أناس جهلاء، وواقعون تحت سطوة القادة الدينيين ولا يمكن أن يكونوا مسؤولين عمّا حدث. ولتوضيح مدى تخلف الكرد يكفي أن نذكر مثلا هنا، أنّ الكثير منهم كانوا يعتقدون أنّ الملاّ سليم له القدرة على تحويل رصاص الجنود إلى الغبار فورا، وأنّه بصلاته ودعوته من الله يستطيع أن يخرب المدافع الموجودة عند القوات الحكومية. وتأمل الحكومة باتخاذها سياسة اللين وتجنب اتخاذ الإجراءات القاسية لمحاسبة القرويين، وأن تكون موفقة في أن تقنع القرويين بالعودة إلى قراهم، والاشتغال بأمور الزراعة في حقولهم.

ويتحمل الوالي السابق مظهر بيك المسؤولية في انطلاقة الانتفاضة الكردية أيضا؛ إذ أنذر مرات عديدة بأن الكرد على وشك القيام بثورة ضد الحكومة، فلم يقدم على اتخاذ الإجراءات الإيجابية الكفيلة بمنع وقوعها. وتعتقد الحكومة أنّ الثورة الكردية كانت حادثة مفاجئة وعابرة ومعزولة، وقد قمعت، وأنّه ليس هناك أية خطورة لتكرارها في المستقبل. ولكن يعتقد الكثيرون أن الثورة في بدليس كانت جزءا من تخطيط كردي لثورة شاملة في المنطقة، ووقعت الأحداث في بدليس قبل أوانها وموعدها المقرر في بداية شهر مارس.

إنّ اعتقال الملا سليم ورغبته في الانتقام من الحكومة هما اللذان دفعا أهالي خيزان إلى إعلان الثورة قبل الموعد. لذلك أصبح التمرد حالة منفصلة، ولم تحظ بتأييد المناطق الكردية المجاورة لها. كان من المتوقع أن يقوم الكرد الساكنيين في خويش وومودكان وجقور بالهجوم على بدليس من الغرب، ولكن فشل هجوم جبهة خيزان دفعهم إلى إلغاء هذا الهجوم المرتقب. ولو قام هذا الهجوم من الغرب وتزامن مع الهجوم من خيزان لسقطت بدليس بلا شك. ليس هناك دليل على تورط عبد الرزاق في هذا التمرد.

يسكن عبد الرزاق حاليا في إيران، وكان له دور في العام الماضي في محاولة

التمرد بين القبائل الكردية بزعامته. أمّا الملا سليم؛ فزار استنبول عدة مرات، ويقال إنّه كان على صلة بمعارضي الحزب الحاكم حاليا في تركيا، ويقال إنّ المدعو عظيم بيك المتورط في اغتيال محمود شوكت باشا مختفٍ في منطقة خيزان، إلاّ أنني لم أر أحد ممن تحدثت معهم يشير إلى وجوده في المنطقة.

على الرغم من أننا لسنا متأكدين من تورط المعارضة في استنبول في تمرد خيزران، ولكن هناك مؤشرات تدل على وجود أيادٍ كردية خارج خيزان لمن قاموا بالتخطيط للثورة. ولو حقق الهجوم على بدليس أهدافه، لأعلن الكثير من الكرد تضامنهم مع الثورة، وكان من الممكن أن تتحول الثورة إلى تحدٍ كبير للحكومة. لو اتحد الكرد فقط في ولاية واحدة لأصبح من الممكن أن يشكلوا خطورة جدية للحكومة. إنّ الفصائل العسكرية الحكومية في المنطقة الكردية في حالة سيئة جداً، إذ تعاني من نقص في الضباط والمؤن والعتاد والتدريب، وعدد الجنود الذي هو في تناقص شديد. ونادرا ما يصل عدد الوحدة العسكرية إلى أكثر من 250 جندياً. وإنّ القوة الاحتياطية هي أيضا بدورها في تناقص، وفصائل المدفعية محدودة جداً هنا، والخدمات التي تحتاج إليها هذه الفصائل تكاد تكون معدومة.

إن الوضع في هذا الجزء من تركيا يتطلب من الحكومة إعطاءه الكثير من الرعاية والاهتمام. رغم إنّ معظم القبائل الكردية حاليا غير متورطة في تمرد ضد الحكومة، إلا أنها لا تحمل مشاعر الود تجاهها، وإن أبناءها يطيعون الحكومة لأنهم مجبرون على ذلك. إنّ النظام الضرائبي الجديد للحكومة غير معقول، ويثير استياء الكرد بصورة عامة، خاصة نظام الضرائب المفروض على الحيوانات، وبالتحديد على الأغنام، فإنه موضع عدم الرضى عند الكرد، وهم ينظرون إلى الموظفين الحكوميين فقط كجامعي الضرائب ليس أكثر.

إن مستوى المعيشة للكرد تدهور قياساً إلى حالة الأرمن، ويعيش معظمهم في ظل نظام إقطاعي، وتحت سيطرة رؤساء العشائر. وإن على الفلاحين العمل لمصالح الرؤساء، وليس هناك فرص لتحسين مستواهم المعيشي. علماً أنّ الثروة هنا تتركز في يد رؤساء العشائر والشيوخ. وطالما استمرت الأمور على هذا الحال، ستكون هناك مؤامرات بين رؤساء العشائر وحالات التمرد مستمرة، لأنّ الكرد سيطيعون رؤساءهم الذين قد يكافئونهم بهذه الطاعة، ولن يفقد الكرد أي شيء في حالة عصيانهم المستمر ضد الحكومة، لأنّه ليس هناك شيء تستطيع الحكومة تقديمه لهم. إنّ إرسال قوة عسكرية تأديبية صغيرة لقمع ثورة كردية، في مقاطعة ما لن يوجد حالة من السلام والاستقرار، لأنه حالما يُقمع التمرد هنا ستظهر بقع أخرى للعصيان في محافظة أخرى. يبدو أنّ الطريق الوحيد لتحرير الكرد هو كسر ربقة العبودية التي يفرضها عليهم رؤساء، وتوزيع الأراضي على أبناء القبائل.

إنّ الولاة الحاليين في كل من وان وبدليس يدركون تمام الإدراك ضرورة اتخاذ بعض الإجراءات اللازمة لتحسين المستوى المعاشي للكرد، مثل بناء الطرق وفتح المدارس في قرى المنطقة، ويعد ذلك من أولوياتهم. ولكن ليس في حوزة هؤلاء الموارد المالية اللازمة لتنفيذ هذه البرامج، إذا لم تخصص الحكومة لهم تلك الموارد. لذلك فإن تخصيص الموارد المالية الضرورية، وتحديد سلطة رؤساء العشائر، من أهم مستلزمات الاستقرار وتطوير المستوى المعاشي لأبناء القبائل.

إن الرسالة التالية المرسلة من الملا سليم إلى مرخص بدليس (القائد الروحي للنصارى) تؤكد أن الثورة كانت موجهة كليا ضد الحكومة، ولم تكن ضد الأرمن: «لا يخفى على سعادتكم أننا أقدمنا على حشد فدائيي الإسلام هنا، ولكن نعلمكم بأننا لا ننوي أبدا الشر للشعب الأرمني، وأصدرنا أوامر صارمة بهذا المعنى لأنصارنا في المنطقة. ونطلب أن تصدر أنت أوامر أيضا لأتباعك بأن يقفوا موقف الحياد، وأن لا يتدخلوا فيما يجري من الأحداث من حولهم، وإذا رأى أحد من أتباعك أحدا من الثوار الكرد فليتظاهر وكأنه لم يره. إن وجودنا هنا لمسألة مختلفة كليا ولا تمت للأرمن بصلة...».

في الحقيقة إنّ العلاقات الأرمنية الكردية حاليا في أحسن أحوالها. إنّ الملاّ سليم وأربعة من زملائه موجودون حاليا في القنصلية الروسية التي هي تحت مراقبة الشرطة والجنود الترك الشديدة. وقد أعلمني مستر م. شيلكو، القنصل الروسي هنا، أنه استلم من السفارة الروسية تعليمات تطلب مني تقديم الحماية للملا سليم وأصدقائه، لحين تتهيأ لهم الفرصة المواتية للهروب.

وضعت مؤخراً كل من بدليس وخيزان وناهي تحت الأحكام العرفية. وأخبرني القائد العسكري في المنطقة أن المحكمة تلقت أوامر بمحاكمة المتورطين في التمرد فورا. ولكن لحد الآن لم يلق القبض بعد على قادة التمرد، ما عدا سيد علي، الذي لم يشارك أصلاً في الثورة.

المخلص لكم وخادمكم المطيع

السير أيان سميث

نائب القنصلية بدليس

■ ■ ■

الوثيقة الثانية

أرضروم

6 ـ مايس ـ 1914 ملحق رقم 12

سير

يشرفني أن ألحق مع رسالتي هذه مقتبسات من رسالتين بعثت إلى هذه القنصلية من قبل (ريفرن) مي نارد المنصر (المبشر) الأميركي القائم بأمور نائب القنصلية في بدليس، والمؤرخة في 13 و30 نيسان. وإنّ هاتين الفقرتين المقتبستين من الرسالتين المبعوثتين إلينا تكمّل المعلومات الواردة إلينا في التقرير الذي بعثه الملازم أيان سميث في ملحقه رقم 8 المؤرخ 16 ـ نيسان. وقد لاحظت خلافاً بسيطاً بين المعلومات الواردة في التقريرين. ففي حين يزعم مي نارد أنّ الكرد المسلحين الذين التجأوا إلى نائب القنصلية احتفظوا بسلاحهم، يزعم أيان سميث أن هؤلاء المسلحين قد سلموا أسلحتهم قبل الدخول إلى نائب القنصلية. وإنّ المعلومات الواردة في تقرير ميني نارد بشأن اعتقال الشيخ شهاب الدين على الحدود الإيرانية لم تؤكد بعد.

■ ■ ■

اقتباس من رسالة 3 ـ نيسان 1914

تقع كنيسة كافرون في المنطقة المنخفضة التي تطل عليها التلال باتجاه الثكنات العسكرية والأسواق؛ وقد التجأ يوم أمس (2 نيسان) نحو 200 كردي، وقد حارب هؤلاء الحرب الوحيدة التي تستحق الذكر في هذه الثورة، وكانت رؤية الكرد وهم يحاولون توجيه نيرانيهم تجاه القوات الحكومية مسألة مثيرة. وقد استطعنا من موضعنا رؤية الثكنات العسكرية والكرد من وراء التلال. كان الكرد الفلاحون يلبسون الملابس الرثة ومعهم سلاح بسيط وقليل. فيقوم أحدهم بالصعود إلى قمة التل ويضع إصبعه على زناد سلاحه، ويطلق مجموعة إطلاقات عشوائية، ثم يهرب من موقعه. واعتقد أن هذه الإطلاقات لم تصب أحداً من الجنود أو المدنيين. كانت قلة من الموجودين في الكنيسة يحملون السلاح. ولكن صوبت القوات الحكومية ضدهم وابلاً كبيراً من النيران. وقد حدث نوع من التراشق الخفيف بالمدافع الرشاشة، وأصيب جزءٌ من الجدار كما سمعت. وسقطت بعض القذائف في الساحة المفتوحة من الكنيسة، فقتل إثر ذلك 7، وأصيب آخرون. وكانت البناية هدفا لقصف مكثف ومستمر. وفي حوالي وقت الظهر دخلت القوات الحكومية مسكن المفتي الذي كان يبدي التعاطف سراً مع الثوار، ويحتمل أن ذلك وقع إمّا بطلب من المفتي للحماية أو لكونه أكره على قبولهم في مسكنه. علما أن المسكن المذكور يقع على خط مستوٍ مع بنايتنا، وليس بعيدا من سورب كفرك.

وتعرض الثوار الكرد في كل الفترة ما بعد الظهر إلى القصف الآتي من الجهة اليمنى، وبالتحديد من الثكنة العسكرية ومن مسكن المفتي. وفي المساء اشتد القصف الوارد من بيت المفتي حدة وكثافة. كان موقع الكنيسة في محل منخفض، ولم ندرك تماما بأننا واقعون في مرمى القصف القادم من بيت المفتي إلاّ في الساعة الخامسة، حينها أصبحت الكنيسة والمدرسة وبيتنا هدفا لقصف مركز، وفي كل دقيقة كانت تسقط طلقة رصاص واحدة. وفي وقت مبكر من عصر ذلك اليوم قمت بوضع بعض الأحجار أمام النوافذ الشمالية لصالة الجلوس، وذلك لتجنب وقوع الحوادث، فحين دخلت الغرفة، وكنت أتحدث مع زوجتي جاءت طلقة باتجاهنا فاجتازت زجاج النافذة، ولكن الأحجار الموضوعة من الداخل صدّتها، وفيما بعد اكتشفت وجود طلقة أخرى في نفس المكان.

كما مرت إحدى الرصاصات النافذة في غرفة النوم، وصد الحائط المواجه لها الرصاصة القادمة، وقد احتفظت بالرصاصة الأخيرة كتحفة. وتوقف القصف في حوالي الساعة الثامنة والنصف، ويبدو في حينها أن المسلحين الكرد قد هربوا من الكنيسة، كان ذلك تجربة صعبة ومثيرة للأعصاب. وكان هناك الكثير من الأحداث المهمة، ولكن أتذكر واحدة أو اثنتين منها فقط.

وفي وقت مبكر من هذا اليوم قصف الكرد مركز الشرطة الموجود في الحي الذي نحن فيه، وكان القصف آتيا من تل شربيل المطل على المركز. وقد هرع الشرطة فوراً خوفاً إلى مركز القنصلية الواقعة في الجهة الأخرى من الشارع قرب مجمعنا، وقد سمح موسى وجريجور لهم بالدخول إلى القنصلية. وحين علمت بذلك، لم أسمح بأن تتحول القنصلية إلى مركز لإيواء اللاجئين، فقد كان هؤلاء يجلبون الشرطة إلى مديريتنا تحت ستار توفير الحماية لنا. وكان من بين اللاجئين المحتمين بالقنصلية ضابط شرطة و10 رجال من قوات الشرطة، علما أنّ الوالي قد سبق أن أعارني 4 حراس لحمايتي. لذلك أصبح عندنا 14 مسلحا تسليحا جيدا، وكانت تلك قوة لا يمكن الاستهانة بها.

صحيح أنهم كانوا لاجئين عندنا، ولكن كان من الممكن استخدامهم لحمايتنا في وقت الضرورة. فأعطيت الأوامر الصارمة للمسلحين عندنا بأن لا يطلقوا النار على الكرد، إلاّ في حالة قيام الثوار بمهاجمتنا أولا. وفي حوالي الساعة الرابعة بعث إلينا القادة الشيوخ الثلاثة، ملا وآغا وفقير [مريد الشيخ ـ المترجم] كوفد يطلبون منا أن نستقبلهم في القنصلية، ونعطي لهم الحماية، وكان الشيوخ الثلاثة الرئيسيون الذين طلبوا الحماية هم كل من سيد علي السَّيِّئ الصيت في خيزان، والملا سليم الذي اعتقل لأنه كان يقوم بدعاية ضد الحكومة، ولكن جرى إطلاق سراحه من قبل أنصاره بالقوة وهو في الطريق إلى بدليس، والذي سبق أن كتبت إليك عنه في 9 آذار، وشهاب الدين الذي كان من المؤمّل أن يكون هو الحاكم في حالة انتصار الثوار. وقلت لهم «أنا قنصلاً، ولكن أنا فقط مسؤول عن دفع حساباتهم المالية ومسؤول عن إدارة شؤون البناية [نائب القنصلية ـ

المترجم]. ولا أستطيع أن أرسل برقية إلى استنبول لأسأل عن رأي السفارة البريطانية حول رأيهم في الموضوع، لأن خطوط الاتصال مقطوعة [هكذا كنت أعتقد]، وإذا دخلتم في حماية الحكومة البريطانية، فإنها ستقول إنها غير قادرة على ضمان حياتكم، لذلك ستكونون في رحمة السلطات المحلية داخل المدينة، لهذه الأسباب ففي حالة دخولكم القنصلية سيجعل حياتكم في خطر أكثر مما أنتم عليه من الخطر الآن».

إنّ الكرد الذين دخلوا المدينة كانوا بصورة عامة غير مسلحين، أو يحملون السيف لكونه السلاح الذي حمله محمد (ﷺ - المؤلف) في تدمير أعدائه، وكانوا يرجون من الله (تعالى) أن يعطيهم النصر لأنهم كانوا ضحية جهلهم والخطب الرنانة للشيوخ، ولم يدخل سيد علي وشهاب الدين بدليس على الإطلاق. ومن البداية أكد الثوار الكرد أن حربهم موجهة ضد الحكومة وأعطوا الأمان والإطمئنان للمسيحيين. أعتقد أن ذلك كان تكتيكا من قبلهم في تحييد الأرمن في الصراع، لأن الأرمن كانوا بصورة عامة يملكون السلاح، وكان بإمكانهم أن يطلقوا النار على الثوار من نوافذ بيوتهم، فيسبب ذلك الكثير من الأضرار في الصف الكردي، لذلك كان الحي الأرمني مثل الحي الكردي في بدليس، المنطقة الآمنة لتنقل الثوار.

شخصياً كنت أعتقد أنّ الحي الكردي كان أمينا بالنسبة لي، وجاء 11 شخصا من الثوار يطلبون الدخول إلى بيت جار كردي لنا، واستخدامه كمركز للهجوم على القوات الحكومية، ولكن جاري الكردي أبى ذلك، لأنه كان يخاف من أن يجعل من مسكنه هدفا للقوات الحكومية لإطلاق النار عليه. لذلك عبر هؤلاء الكرد من تحت نافذة بيتنا، ويمكن مشاهدة الكثير من الثوار يمرون من خلال الحي الأرمني. وقد قتل على الأقل 3 من الجندرمة والجيش يوم أمس (2 نيسان). ويحتمل أن تكون الإصابات لحد الآن بين الكرد نحو10 قتلى وعدد من الجرحى.

تقوم الحكومة حاليا باعتقال كل كردي تقع عليه عينهم، سواء أكان من الثوار أم لا، جريحاً أو غير جريح.

■ ■ ■

اقتباس من رسالة مؤرخة في 30 نيسان 1914

«إنّ الوضع هادئ جداً في المدينة، وإن قوات الحكومة تقوم بجولات في مناطق الثوار، وتجلب الكثير من المعتقلين إلى مدينة بدليس. يصل عدد المعتقلين لحد الآن حسب اعتقادي نحو 100 شخص. وعلمت من مصادر موثوقة أنّ المعتقلين يتعرضون للضرب بأسلوب وحشي جداً. . . ويضرب كل معتقل بين 100 إلى 150 جلدةِ، ويقوم طبيب عسكري لفحصهم بين وقت وآخر للتأكد من أنهم لا يزالون أحياء، ويتحملون المزيد من الضرب. وقد ألقي القبض على الشيخ شهاب الدين في يوم الأحد الماضي، هذا ما أخبرني به الوالي حين اتصلت لتهنئته بمناسبة ذكرى تسنم السلطان العرش. علماً أن شهاب الدين هذا كان من المفروض أن يكون حاكماً في حالة نجاح الثورة. ولا يزال الملا سليم لاجئاً في القنصلية الروسية، وسمعنا أن بعض أنصاره حاولوا الهروب من القنصلية، ولكن دون جدوى. ليس من المتوقع أن يعين قنصل في بدليس، أليس كذلك؟ في رأيي أن الظروف الحرجة التي تسود المنطقة لا تسمح بذلك».

المخلص خادمكم المطيع جداً

ج. ايج. ماينهان

نائب القنصلية البريطانية

■ ■ ■

ملحق 11

وان - 16 - مايس - 1914

إن هناك قدراً من العفوية في انطلاق حركة الملاّ سليم، فحسب الوثيقة الأولى كان من المفروض أن تنطلق الانتفاضة في شهر نيسان كجزء من ثورة كردية شاملة في العام نفسه. ولكن لم تحدد أية من هذه الوثائق ولا أي مصدر آخر هوية الطرف القائم بالثورة الشاملة. وإذا كان هناك ارتباط من هذا النوع فمن الصعب جداً أن لا يكون القنصل البريطاني مطلعاً عليه، لأن الأخير كان على اتصال وثيق بكل القوى الكردية آنذاك. علما أن الوثيقتين المذكورتين تطرقتا بالتفصيل إلى الأحداث.

يعتقد مكدّول أن الانتفاضة جزء من مخطط روسي لخلق البلابل للدولة العثمانية، ويشاركه في هذا الرأي بعض الكتاب الترك. ويستندون في رأيهم هذا إلى التجاء الملا سليم ورفاقه إلى القنصلية الروسية، ورفض الروس تسليمهم للسلطات العثمانية[95]. وتوضح الوثائق المنشورة أعلاه أن التجاء الملاّ سليم إلى السفارة الروسية لم يكن عن تخطيط سابق، وإنما جاء بعد عدم تلقي الثوار الدعم المطلوب من القبائل الكردية (وحتى من أهل بدليس نفسها)، وتذكر الوثيقة الأولى أن الملا سليم طلب أولا الحماية في القنصلية البريطانية، وحين رفض طلبه هذا، قرر الاحتماء في القنصلية الروسية. علماً أن القناصل البريطانيون كانوا يراقبون تحركات زملائهم الروس بقدر كبير من الاهتمام. لذلك فإن الوثيقتين المذكورتين لا تدعمان النظرية الثانية أيضا، كون الحركة من تخطيط الروس. ولكن عدم وجود ذكر للدور الروسي هنا لا يعني عدم تورط الروس في المسألة بتاتاً.

وفي صدد تقيم الفرضية القائلة بتورط الروس في الانتفاضة نحب أن نورد هنا أولاً رأي لازاريف، الذي يستند في دراسته للمسألة الكردية المشار إليها فيما سبق إلى الوثائق الروسية. يقول لازاريف بأن المسؤولين الترك اعتقلوا الملا سليم في منطقة قريبة من خيزان التابعة لبدليس، ولكن استطاع مريدو

(95) The Kurds, p. 101; Jwaideh, p. 328.

الطريقة النقشبندية إنقاذه، وسبب ذلك حدوث انتفاضة شملت جميع ولاية بدليس، وفي فترة قصيرة وصل عدد الثوار إلى 8000 مجاهد، وزحفوا إلى بدليس واحتلوها مطالبين «بتطبيق الشريعة وإزالة حكم الاتحاديين الترك الذين كانوا في تصور الكرد مستبدين، وغير قادرين على الدفاع عن أرض الإسلام ومتهاونيين مع الكفار». ويضيف لازاريف قائلاً:

«في بداية انطلاق الانتفاضة اتخذ الاتحاديون موقف الترقب وعدم التدخل، وكانوا يأملون أن تكون حركة الكرد موجهة ضد الإصلاحات الأرمنية، ولكن سرعان ما تبين لهم أنّ الانتفاضة موجهة ضدهم، فحاولوا قمعها بكل قسوة.. وفي منتصف آذار استطاع الثوار الكرد تحرير جميع ولاية بدليس، وأصبحت مدينة بدليس مطوقة من جميع الجهات. وهذا ما أجبرهم على التفاوض مع الثوار، ولكن دون جدوى. قامت الحكومة، وبتوصية من طلعت باشا وزير الداخلية، بتبني موقف أكثر تشددا، وجرى تغيير الوالي، وزجت قوات إضافية من أرزنجان في المواجهة مع الكرد. واستطاع الكرد دحر هذه القوات أيضا. وفي 3 نيسان استطاع الثوار دخول المدينة، ودارت معارك ضارية بين الطرفين. واضطرت الحكومة إلى جلب قوات كبيرة من موش.

وقع من الثوار 60 قتيلا، وكانت إصابات الترك 4 قتلى. والتجأ الملا سليم وثلاثة من أتباعه إلى القنصلية الروسية في بدليس. ومارست الحكومة أبشع أنواع التنكيل بالثوار، وأعدمت معظم القادة، واعتقلت العشرات. إنّ سبب هذه الوحشية يعود إلى شعور الحكومة بخيانة الكرد. ولكن هذه الوحشية لم تثن من عزيمة الكرد؛ فصعد الملا رسول أحد القادة إلى حبل المشنقة قائلاً: «إننا سعداء بأن موتنا سيقرب نهاية ظلم الترك» في كردستان. إن التنكيل الفظيع بالكرد، وإعدام قادتهم خاصة الشيخ بهاء الدين (الصحيح شهاب الدين ـ الكاتب) الذي كان من أكثر شيوخ كردستان قدسية، أثار مشاعر الكرد، وكانت هناك نداءات في كل زاوية من كردستان للثورة ضد الترك»[96]. وهكذا ليس هناك في زاوية لازاريف المقتبسة أعلاه ما يؤكد وجود دور روسي في حركة الملا سليم.

---

(96) كيشة ى كورد، ص340-341.

لم يكن الروس وعبد الرزّاق من المخططين للثورة، وإنما كانت حركة الملا سليم جزءاً من ثورة شاملة كردية، كانت تخطط لها الأطراف الكردية ـ وفق ما ورد في الوثيقة الأولى ـ. ليس هناك في الأدبيات المكتوبة المحدودة عن الحركة تفاصيل عن طبيعة العلاقة بين الأطراف الكردية وشيوخ خيزان. ولكن يرجح أن يكون هناك نوع من الارتباط بين أبناء بدرخان والملا سليم والشيخ شهاب الدين والشيخ سيد علي. كان عام 1913 ـ كما سنبيّن بتفصيل أكثر فيما سيأتي لاحقاً ـ عاما للتحرك الكردي المخطط له ضد الاتحاديين.

إن علاقة شيوخ خيزان بالحركة الكردية المعارضة للاتحاديين يعود إلى عام 1908. ويعتقد باسل نيكتين، الذي كان قنصل روسيا في كردستان في هذه الفترة، أن الملا سليم عضواً في جمعية التعاون والترقي الكردي[97]. وهذا احتمال وارد جداً، لأن مركز بدليس لجمعية التعاون والترقي الكردي كان أقوى المراكز في كردستان، ويدعمه أساساً علماء الإسلام وشيوخ الطرق الصوفية هناك، كما سبق أن أشرنا إليه أعلاه. علما أن الجمعيات الكردية في استنبول كانت تتخذ التكايا والمراكز الإسلامية والمساجد أماكن لها في كردستان، لأنها كانت أكثر السبل فاعلية لنقل فكر (كورداية تي) إلى الجماهير الكردية.

كما تشير الوثيقة الأولى إلى خطة لقيام الكرد بهجوم من الغرب على بدليس، ولكن ذلك لم يتحقق، وهذا دليل على أن الثوار كانوا على تخطيط مسبق مع الكرد في المناطق المجاورة. ويذكر تقرير لنائب القنصل البريطاني المكتوب في 7 كانون الثاني1914 قيام كل من مدحت بيك وحسين بيك وعبد الكريم بيك من أبناء بدرخان بزيارة إلى شيوخ الكرد ووجهائهم، ومن ضمنهم شيوخ بدليس، لحثهم على تحرك شامل ضد الاتحاديين. وبعد فشل الثورة والقضاء عليها، طلب طلعت باشا إلى الحكومة الروسية تسليمه عبد الرازق بدرخان، ومعاقبة سمكو، لتورطهما في حركة بدليس[98].

---

(97) Kutlay, p. 162.

(98) F.O. 195/2447/45; Kutlay, p. 170.

لذلك ليس من المستبعد أن يكون هناك اتفاق مسبق بين الشيخ شهاب الدين والملا سليم وأبناء بدرخان والشيخ عبد القادر النهري. وتنوه الوثيقة الأولى بزيارة الملا سليم إلى استنبول مرات عدة، والتقائه بالمعارضة السياسية الموجودة هناك. غير أن حركة الملا سليم انطلقت قبل أوانها كما أشارت إليه الوثيقة الأولى، ولكن هذا لا يعني وجود ساعة صفر متفق عليها بين شيوخ خيزان وأبناء بدرخان، وإنما كان هناك على الأرجح اتفاق عام بينهم.

أمّا بالنسبة إلى أهداف الانتفاضة، فهناك إشكالية شبيهة بتلك التي أوجدها الباحثون الغربيون والروس والعلمانيون من كتّاب الكرد، حول طبيعة حركة الشيخ سعيد بيران (1925) وأهدافها، التي سنتطرق إليها في فصل آخر. فيقول كوتلاي، الذي يستند بدوره في هذا الرأي إلى جليل جليلي: إنّ حركة الملا سليم «كانت إسلامية الإطار ولكنها قومية المحتوى»[99]. إنّ هذه قراءة علمانية (غربية) غير موضوعية لجهاد خاضه شيوخ الطرق الصوفية للدفاع عن عقيدتهم. ولم تكن هذه الازدواجية بين الانتماء الإسلامي و(كوردايه تي) معروفاً عند الجيل الذي عاش أيام الشيخ شهاب الدين والملا سليم والشيخ سعيد بيران. كان الإسلام و(الكرداية تي) عندهم وجهين لعملة واحدة. وسبق أن أشرنا فيما سلف إلى تقرير برترام دكسون، القنصل العسكري البريطاني الذي زار كردستان في عام 1909، والذي يشير إلى وجود استياء واضح في عموم كردستان من السليمانية إلى وان نتيجة تنحية السلطان عبد الحميد، وتحجيم الاتحاديين دور الشريعة الإسلامية. ويؤيد لازاريف رأي مستر دكسون[100].

إن الوثيقة الأولى تبين بوضوح مطالب الثوار التي تتمثل في:

---

(99) Kutlay, p. 162.

ولكن قدري جميل باشا (سلوبي) يعطي انطباعا عن حركة الملا سليم الذي لا يؤكد ماذهب إليه كل من كوتلاي والدكتور جليل جليلي. فيصف سلوبي الحركة قائلاً: «لقد وقف الملا سليم ضد الأفكار التقدمية التي أحدثتها الحرية المعلنة... وقد ثار ضد الحكومة سنة 1913 في ولاية سيرت بعد أن وقّع اتفاقاً مع بعض العلماء والعشائر... وبسبب عدم اكتراث الحلفاء بالحركة، اقتصر نطاق انتشارها بين العشائر القاطنة في منطقة هيزات، ولم تكلف الحكومة مهمة القضاء عليها من قبل حكومة تركيا الفتاة جهود كبيرة...». (انظر: **في سبيل كردستان**، ص34).

1) طرد الموظفين الترك الفسقة من ولاية بدليس.

2) إعادة التطبيق الكامل للشريعة الإسلامية.

إنّ سوء الإدارة كان الهم الأكبر للشيوخ ولعامة الناس. ينقل مالمسانيز (في ص63 ـ 64 من كتابه المذكور أعلاه) عن السيد مصطفى دوران، ممثل أرضروم في المجلس الوطني التركي، في عام 1923 قولاً نقله الأخير بدوره عن الملا سليم القائل قبل إعدامه:

«أيها الترك إنكم ستشنقونني، أشنقوني، ولكن ألا تستحون من الإدارة التي تحكمون بها بلدنا؟! أُعطيتم كل هذه الأراضي، ووهبتم هذه وتلك من البقاع، وإنكم على علم جميعا بطبيعة إدارة ذلك العهد. إنكم لن تقولوا إننا كنّا مقصرين في ذلك. ماذا يضر، أعطونا أيضا بدليس، ماذا الذي يضر؟... أيها السادة أعطونا أنتم بدليس، ثم ضعوا سيطرتكم علينا، فإن لم نقم بإدارتها أفضل منكم فاضربوا حينئذ رقابنا، وخذوها مجدداً..».

وفي ص 60 من الكتاب نفسه ينقل مالميسانيز عن كاروسا سوني، مؤلف كتاب (العلاقات الكردية ـ الأرمنية)، قوله: إنّ الملا سليم قد سبق أن التقى

---

(100) F.O. 195/2310, No. 2, January 14, 1909. Vice Consul Mosul, No. 12 Enclosure No. 3;

لازاريف، ص319. واستنادا إلى رواية نائب القنصل البريطاني في وان حين وضع الملا سليم وقواته الحصار على بدليس لأرسل مظهر بك، الوالي العثماني رسالة إلى الملا سليم يطالبه فيها بالقدوم إلى مركز المدينة لمناقشة أهداف الثوار، ولكن ملا سليم رفض إرسال الوفد المذكور إلى الوالي، وألحّ على طلبه بتسليم الوالي ودخول المجاهدين بكامل أسلحتهم إلى المدينة. كان الملا سليم في الواقع، حسب رأي القنصل، لم يرد السيطرة على بدليس، ولكن كان يريد إشعار الاتحاديين بقوة شيوخ خيزان. أقيل مظهر بك من منصبه وحل محله سيرت عبد الخالق واليا جديدا، وبإيحاء من أنور باشا وزير الداخلية، الذي أصر على استعمال الحسم العسكري مع الكرد، قام الوالي الجديد بتشكيل قوة شعبية قوامها 800 مسلح من أهالي بدليس للدفاع عن المدينة وبوصول التعزيزات العسكرية من موش ووان اضطر الكرد إلى الانسحاب باتجاه خيزان ولاحقتهم القوات التركية. انظر:
F.O. 195/2310, British, Vice Consul Van, 22 march 1914; F.O. 371/2330, British, Vice Consul, Van, No. 7, April 4, 1914.

بالراهب وارطان، عضو اللجنة المركزية لحزب الطاشناق الأرمني وغيره من الشخصيات الأرمنية قبل الثورة، واتفقوا على أن تكون أهداف الثورة:

1) إنّ هذا البلد إنما يخص الكرد والأرمن.

2) إنّ تتمتّع كردستان بحكم ذاتي واسع.

3) تتكوّن إدارة كردستان من قبل الأرمن والكرد.

إنّ الرواية هذه تحتمل الصدق في رأينا لسببين؛ أولا: تتفق مع ما أورده نائب القنصل البريطاني في وان (الوثيقة الثانية) عن وجود نوع من التفاهم بين الأرمن والكرد قبل الهجوم على مدينة بدليس وفي أثنائه، سيرا على نهج الشيخ عبيد الله، وقادة الحركات الكردية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أصرّ الملاّ سليم على كسب الأرمن (أو ضمان حيادهم في الصراع مع الاتحاديين). وتتفق هذه السياسة للملا سليم مع خطة الجمعية الكردية في إعطاء كل الضمانات لنصارى كردستان بأنّ التحرك الكردي يستهدف خلاص كردستان من الظلم، وليس إبادة النصارى. ولكن رغم ذلك ينقل كوتلاي عن فيروز أحمد المؤرخ التركي قوله: إن الأرمن كانوا مستائين من الطبيعة الإسلامية لحركة الملا سليم، فأيدوا الحكومة أثناء الصراع، وحملوا السلاح داخل بدليس للدفاع عن المؤسسات الحكومية (Ittihat Ve Terraki P.) وهناك جانب اقتصادي أشارت إليه الوثيقة الأولى، ويتعلق بقيام الاتحاديين بزيادة الضرائب على المواشي في كردستان؛ فكان ذلك مسألة في غاية الأهمية، لأن المجتمع الكردستاني كان آنذاك مجتمعاً زراعياً، وتعد الثروة الحيوانية عصب الحياة الاقتصادية فيه.

وأخيراً لا يمكن أن نتجاهل حقيقة كون التكية النقشبندية في خيزان مركز قوة داخل المجتمع الكردستاني، وكان الاتحاديون مصممين على إزالة كل مراكز القوى التقليدية داخل الدولة العثمانية، وبناء دولة قومية غربية مفرطة في المركزية. وبعد إعادة الاتحاديين سيطرتهم على ولاية بدليس، قاموا بحملة إبادة فيها، أصابت الثوار والمدنيين القرويين في آن واحد. كما أعلنوا الأحكام العرفية في الولاية وظهرت دعوات تطالب بغلق جميع مراكز الطرق الصوفية في

كردستان، أو ربطها مباشرة بوزارة الأوقاف[101].

هناك تشابه لافت في طبيعة الظروف التي أحاطت بحركتي الملا سليم والشيخ سعيد بيران وفي أهدافها. فيقود الحركتين كلتيهما شيوخ الطرق الصوفية النقشبندية، وتنطلق كلتا الحركتين من مبدأ الدفاع عن الشريعة الإسلامية، بعد تعرضها لهجمة هوجاء على يد العلمانيين الترك. كما جمعت الحركتان الفئات الوطنية الكردية مع شيوخ وعلماء الإسلام في حركة كوردايه تي التي تجمع بين الدفاع عن مظلومية الكرد والشريعة الإسلامية. كانت الحركتان كلتاهما ضمن إطار الحركات الجهادية الإسلامية، فيسمي الملا سليم جيشه بـ«فدائي الإسلام»، ويطلق على الشيخ سعيد لقب «أمير المجاهدين»، وكان الأخير يسمي نفسه «خادم المجاهدين». وتتهم كلتا الحركتين السلطة المركزية، وبحق، بالإلحاد، وتنزع عنها الشرعية الإسلامية. كما أخفقت كلتا الحركتين في تحقيق أهدافهما، وذلك بسبب انطلاقهما قبل الموعد المقرر لبدئهما وتبلورهما ـ إن صحّ التعبير ـ، ولتفوق السلاح التركي الحديث قياسا إلى سلاح المجاهدين الكرد، كما ظلت كلتا الحركتين ريفية الطابع؛ ففشل الملا سليم في الحصول على الدعم الكامل من مدينة بدليس، كما يفشل بعد 12 سنة الشيخ سعيد في فتح مدينة ديار بكر، ويصبح ذلك بداية التراجع، وأعدمت القيادة في كلتا الحركتين بعد فشل محاولة الهروب إلى إيران، وهذا دليل على أنّ الثورتين كلتيهما كانتا عفويتي الطابع، ولم يسبقهما تنسيق مسبق مع وجهاء الكرد في المدن الكردية.

في الحقيقة ظل هذا الخطأ مرضا عضالاً في الحركات الكردية طيلة القرن العشرين. ودفعت الطريقة النقشبندية الكردية، برموزها وقادتها ومريديها، ثمنا باهظا في سبيل كوردايه تي، ولم تستطع أن تعيد عافيتها لحد الآن. ومما يؤسف له وكخيانة لهذا التراث الجهادي، الذي يجب أن يسطّر بأسطر من الذهب، أصبحت التكايا والطرق الصوفية في بنجول في كردستان الشمالية في

---

(101) F. o 193/2317 (General Notes on Journey Between Van and Mosul) B. Richardson. June 10, 1909 Diarbekir.

العقدين الأخيرين من القرن العشرين منبراً للدعوة الطورانية اليمينية المتطرفة، وأصبحت بعض المراكز والتكايا في كردستان العراق بؤراً يعشعش فيها كثير من أهل الارتزاق والتخلف والشعوذة، وهذا ما أعطى الكتاب اليسار والماركسيين فرصة لخلط الأوراق، ولفرض تصوراتهم الماركسية قسراً على الإسلام والمجتمع الكردستاني. فعند هؤلاء الكتاب ليس هناك شيخ أو ملاّ في كردستان إلاّ وهو خائن ومتخلف، وإذا لم يستطيعوا وصمه بتلك الأوصاف فإنهم يحاولون تجريده من عقيدته الإسلامية، ويتهمونه باستخدام الإسلام من أجل أهداف أخرى، وهذا ما حصل للشيخ عبيد الله والملا سليم والشيخ سعيد والشيخ عبد السلام البارزاني والملا مصطفى والقاضي محمد.

حركة الشيخ عبد السلام البارزاني

تعد حركة الشيخ عبد السلام البارزاني تحديا كبيرا لسلطة الاتحاديين في كردستان، لأنها اتخذت الإسلام والجهاد وسيلة في مقارعة السلطة المركزية العثمانية، التي كانت لا تزال تستمد شرعيتها من الإسلام، وبكونها تمثل سلطة الخلافة الإسلامية، رغم أنها جردت السلطان من كل صلاحياته، وقلّصت دور الشريعة كثيرا، لصالح القوانين الغربية الوضعية، كما بيناه سابقاً. وكما شكّلت حركة بارزان تحديا كرديا للدولة الطورانية، وكان من الممكن أن ينتقل تأثيرها إلى باقي أجزاء كردستان، وأن تكون حافزاً أيضاً للعرب (على أقل تقدير في العراق) بأن يحذوا حذو الكرد، ويشكلون خطراً أساسيا على الاتحاديين.

لسنا هنا بصدد كتابة تاريخ البارازنيين، ولكن من الضروري إعطاء نبذة مختصرة عن خلفية الشيخ عبد السلام البارزاني قائد الحركة التي نحن بصدد الحديث عنها. يكتب الأستاذ مسعود البارزاني عن تاريخ البارزانيين قائلاً:

«سميت عشيرة بارزان نسبة إلى قرية بارزان مركز المشيخة. وينتسب شيوخ بارزان إلى سلالة أمراء العمادية، حيث نـزح جدهم مسعود إلى قرية هفنكا القريبة من بارزان واستقر فيها. . . انتقل حفيده تاج الدين ـ وكان هذا الأخير عالما دينيا موهوبا ـ إلى بارزان، فالتف حوله عدد كبير من المريدين، وأسس تكيّة بارزان. . وبعد وفاته خلفه ابنه الشيخ عبد الله الذي اشتهر

بالتقوى، وأرسل ابنه الشيخ عبد السلام إلى مدرسة نهري ليتلقى فيها علومه على يد الشيخ الكبير سيد طه النهري... وفي إحدى زيارات حضرة مولانا خالد النقشبندي للتكايا، قام بزيارة تكية بارزان وجعل الشيخ عبد السلام خليفته... توفي الشيخ عبد السلام في 1872م. وبعده تسلم ابنه الشيخ محمد المشيخة، واشتهر بين الناس بزهده وتقواه، وأصبح يضرب به المثل في الورع، أصبحت تكية بارزان في عهده ملجأ للمظلومين من أبناء العشائر المجاورة لبارزان؛ وأدى ذلك إلى قيام رؤساء العشائر بتقديم شكاوى إلى السلطات العثمانية ضد الشيخ محمد الذي وافته المنية بعد أن خلف خمسة أولاد، وهم: (الشيخ عبد السلام، والشيخ أحمد، ومحمد صديق، وبابو، والملا مصطفى)[102].

فالشيخ عبد السلام البارزاني الذي نحن بصدد دراسة حركته، هو حفيد الشيخ العالم عبد السلام الأول الذي عرف بأفكاره الإصلاحية الجريئة، والتي سببت له الوشايا عند السلطات العثمانية، واتهامه بالخروج على الإسلام، وسبّب له ذلك السجن والتشريد في الموصل، وقد قام 300 من أنصاره بمهاجمة مدينة الموصل لإنقاذه، إلا أنهم أعتقلوا ومات معظمهم في السجون.

عرف والد الشيخ عبد السلام الثاني الشيخ محمد بدفاعه المرير عن المزارعين الذين عانوا الأمّرين من ظلم الأغوات، خاصة آغوات الزيباريين. وهذا ما حداه على تشكيل جيش من «الديوانة» الصوفية كقوة ضاربة وبدأ يرسل هذه القوات في حملات تأديبية للآغوات للحد من ظلمهم. كما دخل والده في معارك طاحنة مع شيوخ شمدينان النهرية في أِيام الشيخ محمد صديق شيخ عبيد الله. مما أجبروهم (النهرية والزيباريين) على ترك القرى الواقعة في الجهة اليسرى من الزاب الأعلى. وبذلك تحولت المشيخة إلى إمارة تشمل العديد من القرى الزيبارية والشيروانية والمزورية. وشّى الآغوات بالشيخ عبد السلام عند السلطات في الموصل واتهموه بعدم الإخلاص للسلطان، فنفي إثر ذلك إلى بدليس.

---

(102) البارزاني، مسعود. **البارزاني والحركة التحررية الكردية، انتفاضة بارزان الأولى 1931-1932م**، كردستان 1986، ص16-17.

سار الشيخ عبد السلام الثاني على نهج والده ثم أصبح مصلحا دينيا وقائدا وطنيا. وقد اكتسبت المشيخة البارزانية الحيوية والفعالية وذلك من خلال:

1) إلغاء الملكية.

2) توزيع الأراضي على الفلاحين.

3) إلغاء المهر والزواج القسري.

4) تنظيم العلاقات الاجتماعية على أساس من العدالة والمساواة.

5) تشييد مسجد في كل قرية لأداء الفرائض الدينية، وجعله مركزا للحياة الاجتماعية والروحية والسياسية.

6) تقريبه العلماء من مختلف أنحاء بهدينان إلى مدرسة بارزان الإسلامية، وبهذا أصبحت هناك ثورة علمية وروحية في المنطقة. وكان الشيخ يكرم هؤلاء العلماء ويستشيرهم دوما في أمور المشيخة السياسية والعلمية[103].

توفي الشيخ محمد سنة 1902، وقضى الشيخ عبد السلام السنوات الخمس الأولى من حكمه سائراً على نهج أبيه في بناء الإمارة من الداخل وتوسيعها. يكتب نائب القنصل البريطاني في ديار بكر تقريراً عن الشيخ عبد السلام البارزاني قائلاً:

«ظهر في السنوات الأخيرة في هذه المنطقة مصلح باسم شيخ البارزان له أتباع من قبائل كردية وأرومار وشيروان. قاد الشيخ عبد السلام حملات تأديبية ضد الشيوخ الصغار، وحقق نجاحاً ملموساً، وسحقهم واحداً بعد الآخر. للشيخ حالياً نحو 1500 مسلح من أتباعه المخلصين جدا له. وترتكز خطته الإصلاحية على سحق سلطة الآغوات، وتقديم المساعدة والدعم للمعدومين،

---

(103) بى ره ش، بارزان **وحركة الوعي القومي الكردي، 1826-1914**، كردستان: خه بات 1987، ص84-85؛ الدملوجي، ص89-91.

وإشاعة السلام والاستقرار. وقد نهب بيوت الاغوات ووزع محتوياتها على القرويين، وسحق القلاع المحصنة للآغوات، وأخذ ضرائب معقولة من المزارعين، وأعطى الحكومة نيابة عنهم ضريبة مقطوعة سنويا. إنّ الشيخ عبد السلام بحق من أحسن شيوخ المنطقة. فلم يكن له مع الحكومة إلى فترة قريبة أية مشاكل، وهو عادل في معاملة رعيته، وحام للنصارى»[104].

بدأ الشيخ عبد السلام نشاطه السياسي مدافعاً عن الحقوق الوطنية الكردية في عام 1907 حين حضر مؤتمراً لشيوخ الكرد ورؤسائهم بقيادة الشيخ محمد نور القادري في مدينة دهوك. وكان الشيخ وراء صياغة الوثيقة التاريخية التي صدرت عن ذلك المؤتمر، والتي نصت على:

1) جعل اللغة الكردية لغة رسمية في الأقضية (دهوك وعقرة وسنجار وعمادية وزاخو).

2) يكون التعليم باللغة الكردية في منطقة بهدينان.

3) تعيين الإداريين والموظفين في بهدينان ممن يحسنون اللغة الكردية.

4) تبقى ضريبة (بدل الخدمة العسكرية) كما كان متفقا عليه، ويجب أن يصرف لإصلاح الطرق وفتح المدارس في بهدينان.

5) تجري الأحكام في بهدينان بمقتضى الشرع الإسلامي.

6) تؤخذ الضرائب من المكلفين بمقتضى الشرع الإسلامي، وتلغى الضرائب غير الشرعية.

7) يعين في بهدينان لمنصب القضاء والإفتاء في بهدينان من هم من أصحاب المذهب الشافعي[105].

ينقل الأستاذان مسعود البارزاني و(ب ى ر ه ش) عن الدملوجي قوله: إنه جرى إرسال نسخة من هذه المضبطة الموقعة باسم الشيخ عبد السلام إلى

---

(104) F.O. 195/2317 No. 4, March 31, 1909, Enclosure No. 1. Vice Consul, Van.

(105) الدملوجي، ص 98.

المراجع العليا ومجلس النواب والأعيان، ونسخ إلى الشيخ عبد القادر النهري، وأمين عالي بدرخان والجنرال شريف باشا السليماني، الموجودين، آنذاك، على رأس الجمعيات والمنظمات الكردية.

يشك الكاتب في صحة هذا الادعاء. لأنه لو فرضنا أن الوثيقة كتبت في عام 1907 كما يدعي الأستاذان، (لم يعط الدملوجي سنة إعداد المضبطة) فإن الجمعيات الكردية المذكورة (جمعية التعاون والترقي وجمعية هيفي) لم تكن موجودة بعد. أسست هذه الجمعيات الكردية بعد الثورة الدستورية (عام1908)، وكذلك لم يكن السيد عبد القادر النهري وأمين عالي والجنرال شريف باشا قبل عام 1908 في استنبول. لذلك يحتمل أن تكون نسخة المضبطة قد أعدت بعد عام 1908 أو لم ترسل إلى الأشخاص المذكورين. كما لم يكن هناك مجلس المبعوثان (النواب) والأعيان، لأنّ السلطان عطّلهما حتى عام 1908.

ويذكر مكدوّل إرسال هذه المضبطة ضمن الأحداث التي وقعت بعد سيطرة الاتحاديين على الحكم في تركيا[106]. أن محتوى هذه المضبطة تنم عن ظهور شعور قومي في بهدينان في وسط علماء الدين وشيوخ الطرق الصوفية، وكان الشيخ عبد السلام على علاقة بالناشطين الكرد، خاصة سمكو والشيخ عبد القادر النهري وعبد الرزاق والجمعيات الكردية المذكورة آنفاً. كما أنّ النقاط السبع في المطالب الكردية تؤشر وبكل وضوح على الارتباط الوثيق بين الطموحات القومية والحرص على الشريعة الإسلامية. ولماذا يطالب علماء بهدينان بتطبيق الشريعة في منطقتهم؟ هذا دليل على أنّ المضبطة وجهت إلى الاتحاديين الذين كانوا بصدد تحجيم دور الشريعة، وإدخال قوانين وضرائب غير شرعية في منطقتهم، وأنّ دفاعهم عن الحقوق الكردية كانت أيضا من جانب الحرص على الإسلام. فهذا ما يصرح به الشيخ عبد السلام في مقابلته مع الدملوجي حين كان الأخير قائمقاماً في العمادية، فيسأله الدملوجي عن الأسباب التي دفعته إلى قيامه بنشاطاته المؤيدة للكرد. يرد الشيخ عبد السلام قائلا: «إننا

(106) A Modern History of Kurds, p. 98.

لم نفعل أكثر مما يقتضيه الواجب الديني من دفع الظلم عن أمة مضطهدة، وتخليصها من الرق»[107].

يعطي الأستاذ (بى ره ش) تفاصيل دقيقة عن العمليات العسكرية التي وقعت في منطقة بارزان في الفترة (1908 ـ 1914). فهناك عدة محطات مهمة في هذه المواجهات، منها: معركة بيرس الأولى في خريف عام 1908. وقعت هذه المعركة بعد أن استدعى الفريق محمد باشا الدغستاني، الوالي الشيخ عبد السلام إلى الموصل للتحقيق معه فرفض هذا الأخير ذلك، فأعلنت الحكومة الحرب عليه متهمة إياه بشق عصا الطاعة واتصاله بدولة أجنبية (قد تكون روسيا) للقيام بحركة انفصالية. حشد فاضل باشا فوجين من القوات النظامية والأسلحة الرشاشة والمدافع، وساعدت الحكومة قوات من المرتزقة من الزيباريين وريكان ومامش ومنكور وخوشناو ونيروي وهورماري وكتردي وبيرة سني وهركي، وكان هناك نفير عام في كردستان، وشُن الهجوم من عدة محاور على أتباع الشيخ عبد السلام.

بعد مقاومة جيدة كبدت قوات فاضل باشا الكثير من الأضرار اضطر الشيخ إلى الاختفاء في المناطق الجبلية الوعرة، وطلب من قواته عدم المقاومة، والعودة إلى بيوتهم. وتعد معركة (سه رى باز) في ربيع 1909 المحطة الأخرى المهمة في الصراع؛ خرج الشيخ عبد السلام من مخبئه، وبدأ بجمع أعوانه من جديد للتصدي للحكومة. وكان هذه المرة هناك خلاف بين العقيد صفوت ـ القائد العسكري في الموصل الراغب لحل المسألة بطرق سلمية ـ وبين الوالي فاضل باشا الدغستاني ـ المُصرّ على الحل العسكري ـ. وقعت القوات الحكومية هنا في فخ كبير وهزمت شر هزيمة. قُتل الكثير من الجنود والضباط وغنم البارزانيون ثلاثة مدافع، وكمية كبيرة من السلاح والعتاد. وكان من نتائج هذه المعركة أن ذاع صيت الشيخ في الأجواء الرسمية والشعبية وأرادت الحكومة أن تعقد صلحاً معه، ويقال أيضاً إنّ الحكومة برأت ذمة الشيخ عبد السلام من التهم الموجهة إليه من الآغوات. فعاد الشيخ عبد السلام إلى بارزان، والإمارة

(107) الدملوجي، ص93.

البارزانية أكثر قوة، وانتقم الشيخ من آغوات الزيبار الذين سلبوا ممتلكات أنصاره. وحل ناظم باشا محل فاضل الدغستاني، وكان الوالي الجديد من أنصار حزب الحرية والائتلاف المعارض للاتحاديين، فأرسل صفوت بيك إلى بارزان وعقد صلحا مع البارزانيين؛ إذ جرى بموجبه الاعتراف بالإمارة البارزانية، وأعطيت تعويضات مناسبة لهم. وتعهدت الحكومة بالنزول عند طلب الشيخ عبد السلام بفتح المدارس والمستشفيات لهم، وبالمقابل قرر الكرد تسليم الأسلحة الحكومية التي غنموها. وأعطي الشيخ عبد السلام وسام الدولة العثمانية من الدرجة الثالثة.

وفي عام 1914 أصبح سليمان نظيف واليا على الموصل، وكان ذلك بعد الانقلاب الثالث للاتحاديين وسيطرتهم على الحكم من جديد في عام 1913، كان سليمان نظيف على الرغم من كرديته يتشيع للطورانية أشد التشيع، وكان حاقداً على الكرد. أراد القضاء على مشيخة بارزان وإمارتها، وطلب من الشيخ عبد السلام تسليم نفسه، وحين رفض الشيخ هذا الطلب جهّز الوالي جيشا كبيرا ضده، وكان يدعم هذا الجيش قوة كبيرة من المرتزقة من العشائر الكردية التي سبق أن حاربت إلى جانب الحكومة في المعارك الماضية. فبعد مقاومة جيدة في معركة «بله» أدرك الشيخ أن القوات الحكومية والعشائر الموالية لها تحاصر قواته، كما استطاعت القوات الحكومية التي استخدمت الغطاء المدفعي لها العبور إلى الجهة الشرقية من الزاب. فقرر الشيخ عبد السلام الانسحاب إلى المناطق الحدودية مع إيران وكانت عملية الانسحاب صعبة للغاية، لأن المنطقة كانت وقتئذ مغطاة بالثلوج. ووصل الشيخ في نيسان عام 1914 إلى قرية رازان حيث مقر السيد طه داخل الأراضي الإيرانية[108].

بعد وصوله إلى إيران، وفي شهر آب، سافر الشيخ عبد السلام البارزاني إلى تفليس في آذربيجان؛ إذ التقى هناك غراندوق نائب القيصر وقائد جيوش الجنوب. يعتقد الأستاذ مسعود البارزاني أن سمكو قد صاحبه في سفره هذا. ولكن الأستاذ (بى ره ش) يعتقد أن الشيخ سافر وحده، وفي منتهى السرية،

---

(108) المرجع السابق، ص93.

واستغرق سفره أربعين يوما، وأنّ سمكو فقط قام بالاتصال بالروس وتسهيل السفر. ويذكر ف. نيكيتين أنّ الشيخ طلب الدعم الروسي في حربه ضد الاتحاديين. فقال له الروس: «بأن من الأفضل له أن يختفي، لأنه ليس من صالحهم معاداة الأتراك في هذا الظرف. وهذا من مقتضيات السياسة، وأنّ عليه أن ينتظر شهرين أو ثلاثة، فإذا تحسنت العلاقة مع الأتراك فأنهم سيتوسطون للعفو عنه. أما إذا ساءت فإنهم سيزودونه بالقوات والسلاح ويعيدونه إلى بارزان»[109]. وبعد هذه الزيارة وبعد لقاءات مكثفة مع الزعماء الكرد ورؤساء القبائل قرر الشيخ من جديد مقاومة الإدارة التركية في بهدينان. فزار الشيخ عبد السلام سمكو، وهمّ بالعودة، ولكن الحكومة التركية كانت تترقب خطاه. فاستطاعوا من خلال أحد أفراد عشيرة شكاك المدعو صوفي عبد الله وضع كمين له وأسره. يعتقد مكدّول أن سمكو كان وراء عملية أسر الشيخ عبد السلام،[110] ولكن ليس لهذا الادعاء سند. جُلب الشيخ إلى الموصل إذ حكمت عليه محكمة عرفية عسكرية بتوصية من الوالي سليمان نظيف بإعدامه، وجرى حكم الإعدام قبل إصدار موافقة السلطان على القرار. وقام سليمان نظيف بتدبير فوضى داخل الموصل، وأتهم أتباع الشيخ عبد السلام بكونهم وراء الأحداث، وذلك لتسويغ إعدامه له خلافاً للقانون[111]. وهكذا أدى الكردي المتترك سليمان نظيف في استشهاد الشيخ عبد السلام نفس الدور الذي سبق أن أدّاه ضياء كوك إلب الكردي المتترك الآخر في تأليب السلطات في القضاء على حركة إبراهيم باشا.

هناك عدة أسباب للصراع الذي دار بين المشيخة البارزانية في بهدينان، والحكومة الاتحادية. وأحد هذه الأسباب هو رغبة الحكومة والإدارة في الموصل بالذات في استغلال الصراع التقليدي بين الآغوات وشيوخ البارزان، لبثّ سيطرة الحكومة في المشيخة التي تحولت إلى إمارة مستقلة. كان الاتحاديون عازمين على فرض السلطة المركزية في المشيخة وإدماجها في

(109) المرجع السابق، ص139.

(110) A Modern History of Kurds, pp. 100-101.

(111) الدملوجي، ص102-103.

الإدارة الحكومية في عقرة. فحاولت الحكومة الاتحادية ـ وبخلاف العرف المتبع لعقود عديدة ـ استلام مقطوع سنوي من الضرائب من شيوخ البارزان، الذي أراد القيام بإجراء تعداد للسكان والمواشي في بارزان، وفرض الضرائب العديدة، ومحاولة جمعها مباشرة، وكانت الحكومة تنوي أيضاً من خلال إجراء التعداد السكاني فرض الخدمة العسكرية على البارزانيين[112].

يقول نائب القنصل البريطاني في الموصل: «إنّ الشيخ عبد السلام يعتبر الحكومة الحالية حكومة كافرة، وواقعة تحت سيطرة يهود الدونمة». وتعد هذه مسألة في غاية الخطورة، وإذا انتقلت هذه الآراء بين الكرد خارج منطقة البارزان ستهدد وجود النظام التركي في المنطقة الكردية[113] ولنائب القنصل البريطاني في وان رأي مماثل حيث كتب في آذار عام 1914 قائلاً:

«إنّ معظم الكرد هنا يكنّون عداءًا مبطنا للحكومة، ويبدو أنّ الحكومة قد وصلت مؤخرا إلى قناعة مفادها؛ أنه لا يمكن تفادي خطر هؤلاء الشيوخ، الذين لهم نفوذ سياسي وديني فعلي في المنطقة، من القيام في المستقبل إذا توافرت الظروف المواتية لهم لتحدي السلطة المركزية، وذلك بتنظيم حركة رجعية قوية معادية للدولة. اتخذ شيخ البارزان، وباستمرار، موقفا عدائيا من حكومة الاتحاد والترقي، وكانت منطقة نفوذه مركزاً لاضطرابات، ويقال بأن عبد الرزاق بدرخان، الذي كان يخطط ضد الترك في العام الماضي، قد انضم إلى شيخ البارزان، ولعل هذا هو السبب الذي دفع الحكومة باتخاذ قرار بقمعه. وكان شيخ البارزان في السابق في عداء مع شيخ الشمدينان (سيد طه ـ الكاتب) ولكن يبدو أنهما اتفقا على حل المسائل المتنازعة بينهما، وتشكيل جبهة موحدة منهما ضد الحكومة»[114].

وهكذا عدّت الحكومة حركة بارزان جزءاً من الثورة الكردية الشاملة التي

---

(112) Mcdowall, pp. 100-101.

(113) F.O. 195/2310 No 24 October 30. 1909 M. Young British Vice Consulate Mosul.

(114) F.O. 195/2458 British Vice Consul. Van March 13, 1941;
وانظر: عه بدورة زاق به درخان، بيرة وه ريى، ص 35.

خطّط لها في عام 1913 سمكو وسيد طه، وعبد الرزاق بدرخان برعاية الروس ودعمهم. لذلك حاولت الحكومة ضربها بكل قوة، كما ضربت من قبل حركة الملا سليم قبل أن تنتشر ويستفحل شرّها، بمساندة الكرد لها، ومشاركتهم الفعلية فيها من المناطق الأخرى. ولكن ليس هناك أي دليل يؤكد القلق الحكومي هذا. فثورة بارزان وإن امتلكت نقاطاً مشتركة مع الحركة الكردية العامة في أهدافها، إلاّ أنها كانت، إلى حد كبير نتيجة لإفرازات محلية ورد فعل لرغبة السلطة المركزية، ومبادرتها لقمع أية إدارة محلية كردية.

ويؤكد الشيخ عبد السلام دور الصابونجي ووجهاء الموصل والآغوات الزيبار في تأليب السلطات الحكومية ضده. حيث يقول الدملوجي:

«إنّ الطريق مسدود أمامنا، وليس لنا من يدافع عنا، . . . وكلهم أصحاب غايات ومصالح، وليس لدينا قرى نعطيها لوجوه الموصل، كما يفعله خصومنا، وإننا ندافع عن أنفسنا بأنفسنا. سألته من هم خصومكم؟ قال ليس لنا خصوم سوى آغوات الزيبار. . .»[115].

وهذا ما ذهب إليه نائب القنصل البريطاني في الموصل حيث يقول: بأن وجهاء الموصل، خاصة محمد جميل وصابونجي باشا، ذوي الأطماع في القرى البارزانية، حاولوا استغلال الصراع الدائر بين البارزانيين ورؤساء الزيبار، من أجل الاستحواذ على المزيد من القرى الزراعية. وقام المدعو عثمان آغا الزيباري بإعطاء مجموعة من القرى إلى صابونجي باشا، من أجل قيام الأخير بالتدخل لدى الوالي، لإرسال قوة لقمع المشيخة البارزانية[116].

إن الوثائق العثمانية والبريطانية المنشورة فيما يأتي تؤكد جملة أمور: إنّ الاتحاديين كانوا مصرين كل الإصرار على إنهاء الاستقلال الذي كانت تتمتع به مشيخة بارزان، فتؤكد الوثيقة الأولى بأن الاتحاديين كانوا يعدون حركة بارزان خطراً عليهم، لأنها كانت، من جانب، جزءاً من حركة قومية كردية، تقف

(115) الدملوجي، ص92.

(116) F.O. 195/2310 No 24 October 30. 1909 Milke Young. British Vice Consulate Mosul.

حجرة عثرة أمام محاولات الاتحاديين، لصهر القوميات الأخرى في بوتقة القومية التركية، ومن جانب آخر، كان معظم دعاة الحقوق الكردية من شيوخ الطرق الصوفية وعلماء الدين، وكانوا يشكلون قوة احتياطية لا بأس بها، للدفاع عن الشريعة والحركة الإسلامية المعارضة للاتحاديين. كما تؤكد الوثائق العثمانية مدى الحقد الذي كان يحرك الاتحاديين في قمعهم لحركة الشيخ عبد السلام، بحيث وصل حداً يطلب فيه وزير الحربية والداخلية من القادة العسكريين عدم منح الشيخ عبد السلام أية فرصة لعقد الصلح مع الحكومة. علما أن الوثائق المنشورة تؤكد مدى حرص الشيخ عبد السلام على تجنّب إراقة الدماء واستعداده لإعادة جميع الأسلحة الحكومية، واحترام القوانين والعيش بسلام في ظل النظام الجديد.

لذلك يمكن أن نلخّص أسباب الصراع في بارزان أيام الشيخ عبد السلام بثلاثة عوامل أساسية:

1) رغبة الحكومة الاتحادية في فرض المركزية على بارزان، وإلغاء الحكم الذاتي الذي كان تتمتع به العقود.

2) الصراع بين آغوات الزيباريين والشيخ عبد السلام حول النفوذ.

3) الصراع بين الطورانية العلمانية وكورداية تي بمحتواها الإسلامي.

■ ■ ■

لمزيد من الفائدة ننشر الوثائق التالية:

دائرة الأركان الحربية العمومية

الشعبة الثالثة

البرقية الشيفرة الواردة بتاريخ 3 كانون الأول سنة 325

(16 كانون الأول، 1909)

من فاضل باشا والي الموصل وقائدها وما حولها

ج 30 تشرين الثاني سنة 325 (13 كانون الأول 1909) على النحو الذي عرضناه أولاً وآخراً، فإنه بعد هزيمة شيخ بارزان المذكور وأعوانه، استمرت المطاردات والملاحقات في الجبال في الليل والنهار على مدى شهر تقريبا، وفي العديد من

الاشتباكات قُتل من رؤوس البغاة: فقي عبد الرحمن حاجيك، وصارم علو فارس، ويونس، كما قبض على حسن بك جريحاً، وقتل من أعوانهم الكثير، وجرى القبض على مئة منهم أحياء.

وفي نهاية الأمر تمكن الشيخ المذكور بمساعدة سعدي آغا ـ وهو من متغلبة ناحية جال بولاية وان ـ من الفرار إلى المنطقة التي يقيم فيها نصارى تموز وطياري بلواء حكاري، وهو يختفي الآن بقرية زاويته، كما جاء من أعوانه، كل من ميجو وجيجو وخالد وملا حسن وفقي خالد مع عدد من الرجال الآخرين، وأهل بيته إلى سعدي آغا المذكور. ومع أننا كررنا الطلب مرات عديدة للآغا المذكور، بضرورة القبض عليهم وتسليمهم، فإنه أنكر وجودهم عنده. وبناء على حفظه وحمايته لهم جرت الكتابة إلى ولاية وان ومتصرفية حكاري ببيان تخفيهم هناك، وضرورة القبض عليهم.

وقد أرسلنا مفرزة محمولة على البغال، بقيادة بكباشي الدرك صالح بك، حتى قضاء العمادية منتهى حدود الولاية، ونتيجة للملاحقات جرى القبض على ثلاثة من أولئك البغاة وجيء بهم إلى الموصل. ونظرا لعدم وجود أي أثر للبغاة داخل الولاية، وللمحاذير من الدخول بين نصارى طياري، فقد جرت الكتابة إلى ولاية وان ببيان ضرورة قبض سلطات تلك الولاية عليهم. وقد قررنا بعد ذلك إعادة جميع الأهالي الذين كانوا يتبعون الشيخ المذكور، خوفا منه، ثم أداروا له ظهورهم وتقدموا بالطلب إلى الحكومة السنية بالرجوع إلى بيوتهم ومساكنهم.

ونظراً لعدم وجود أي أثر للمقاومة من الأشقياء في بارزان واللواء، ولضربهم والتنكيل بهم إذا ظهروا مرة أخرى، والمحافظة على الموقع، فقد اتخذنا بارزان نقطة لموقع عسكري وأبقينا فيها طابورين من قوات الاحتياط، كما أبقينا وحدة نظامية في مركز ناحية شيروان، وعدنا إلى الموصل لمواصلة أعمال الولاية. وفور بلوغنا خبر عودة الشيخ المذكور من حكاري، أصدرنا إلى قيادة بارزان أوامر مشددة بضرورة القبض عليه، لكن حصل خطأ أدى إلى فشل العملية. وبناءً على ما عرضته، آنفا، فإنه لم يحدث من جانبنا أي تقصير أو تقاعس، بل كانت الحوادث الأخيرة نتيجة للجبن، وعدم الطاعة من أفراد القوات الاحتياطية وبعض الضباط.

وقد أرسلوا إلى ديوان الحرب لإيقاع العقوبة بهم، وقمنا بإجراء التعبئة والسوق لتدارك ما فات، ولكن تعذر القبض على البغاة المذكورين بسبب لجوئهم إلى سعدي آغا. وإذا لم توضع قوة عسكرية هناك ويبعد سعدي آغا ويعاقب، فإن الملاحقات التالية لن تأتي بنتيجة، وعليه، يجب المبادرة إلى سوق القوة المطلوبة، والبحث عن سبل لإبعاد سعدي آغا من ناحية جال. رجاء الإطلاع.

■ ■ ■

وثيقة رقم ـ 1

FO 195/2458 REF

نائب القنصلية البريطانية

وان. 13/آذار/1914

سيدي ماليت، سفير حكومة جلالة الملك بريطانيا، استنبول

لي الشرف أن أعلمكم أنه يجري الاستعداد لشن حملة عسكرية محدودة ضد شيخ بارزان وأتباعه. تشارك في الحملة كتيبة فرسان رقم 20 بتاليون الأول والثاني التابع لكتيبة97 واثنين ق. ف. المدفعية الجبلية، فضلا عن سلاحين رشاشين. تترك اليوم هذه القوة مدينة وان، وستشارك مع قوات أخرى في الموصل في الهجوم على شيخ البارزان. ونظراً للوضع السائد هنا فإن كتائب وان ضعيفة جدا ولا يتجاوز عددها 500 رجل.

يعد شيخ البارزان أحد خمسة أو ستة أقوى شيوخ كردستان، وله نفوذ بين الشيوخ والآغاوات في المنطقة الجبلية الحدودية، الممتدة بين ولاية وان والموصل. إنّ سلطة الحكومة التركية في هذا الجزء من البلد ضعيفة جدا، وإنّ القائمقامين القائل الموجودين في المنطقة قلما يتجاوز نفوذهم خارج القرى التي يعيشون فيها.

إنّ معظم مديري النواحي في المنطقة هم من الآغاوات، ولكن موقعهم الرسمي نادرا ما يردع عمليات الشقاوة والعصيان والغزو على حساب جيرانهم. ويعزى ضعف السلطة المركزية في هذه المنطقة إلى الطبيعة الجبلية الوعرة السائدة في المنطقة. وسُبل المواصلات المعروفة في هذا البلد هي الممرات والطرق الحجرية، والتي هي في بعض المناطق صعبة المرور حتى للبغال.

اعتاد الولاة العديدون في المنطقة تبني سياسة ترك رؤساء العشائر الصغار والآغاوات ـ إلى حد ما ـ أحراراً، في تصريف شؤونهم الداخلية، والخوض في المعارك الداخلية، وفض نزاعاتهم، كما يحلو لهم. فأشغلهم ذلك كثيرا، ولم يستطيعوا أن يوحدوا صفوفهم لتشكيل تحدٍ خطير ضد الحكومة، وبما أنّ المنطقة غير غنية، فلم يكن هناك الكثير للحكومة من أجل فرض الضرائب عليها، فلم تتدخل في أمورها الداخلية.

إنّ معظم الكرد هنا يكنّون عداءً مبطناً للحكومة، ويبدو أن الحكومة قد وصلت مؤخرا إلى قناعة مفادها أنه لا يمكن تفادي خطر هؤلاء الشيوخ الذين لهم نفوذ سياسي وديني فعلي في المنطقة ـ في المستقبل إذا توافرت الظروف المواتية لهم لتحدي السلطة المركزية، وذلك بتنظيم حركة رجعية قوية معادية للدولة.

اتخذ شيخ البارزان، وباستمرار، موقفا عدائياً من حكومة الاتحاد والترقي، وكانت منطقة نفوذه مركزا للاضطرابات، ويقال إنّ عبد الرزاق بدرخان، الذي كان يخطط ضد الترك في العام الماضي قد انضم إلى شيخ البارزان، ولعل هذا هو السبب الذي دفع

الحكومة باتخاذ قرار بقمعه. وكان شيخ البارزان في السابق في عداء مع شيخ الشمدينان، ولكن يبدو أنهما اتفقا على حل المسائل المتنازع عليها بينهما، وتشكيل جبهة موحدة ضد الحكومة.

إنّه من الجدير بالذكر، أن الشيخ عبيد الله، جد شيخ شمدينان الحالي، قد غزا أورمية ومعه 40000 مقاتل كردي. رغم أن أحفاده لا يملكون نفس النفوذ، ورغم أنّ الأتراك شردوهم إلى إيران فإن نفوذ سيد طه لا يزال كبيراً، وكذلك نفوذ شيخ البارزان. يستقر شيخ طه حالياً في منطقة رازان في إيران، في المناطق الحدودية مع تركيا، حيث يملك هناك عدة قرى.

تتوارد أنباء هنا - إلاّ أنني لم أتأكد منها بعد - بأن الإدارة الروسية في آذربيجان (إيران) قد عينت شيخ طه مسؤولاً عن شؤون الجمارك الإيرانية في المنطقة الحدودية، بالإضافة إلى استلامه راتبا شهريا منهم. وإذا صحّ هذا النبأ، فإن المهمة الأساسية لشيخ طه تكون منع استيراد التبغ إلى إيران من منطقة شمدينان، الخاضعة لنفوذه، لأن الحكومة التركية أعطت الأراضي إلى القرويين، وحرم الشيخ من وارد التبغ الذي يعد سنويا بآلاف الباوندات (الجنيه الإسترليني - المؤلف)، فإذا اتحدت جهود هذين الشيخين فإنهما يستطيعان (شيخ طه وشيخ البارزان - المؤلف) إعداد قوة كبيرة ويسبّبان بها الكثير من المشاكل للحكومة التركية.

ولكن ليس في هذا التمرد، بخلاف ما في الحركات الكردية الأخرى، فرصة كبيرة للحصول على الغنائم والنهب، كما كان الحال مثلا في غزو أورمية، لهذا السبب، لا يتوقع أن يجابه هجوم القوات الحكومية بمقاومة كردية كبيرة. ويتوقع أن يتمخض هذا الهجوم عن عبور شيخ البارزان إلى إيران، حيث سينضم هناك إلى الجماعات المعارضة للنظام الذين يمنحون الفرص للعودة إلى بلادهم واسترجاع أراضيهم وممتلكاتهم التي سيطرت عليها الحكومة التركية.

لي الشرف أن أكون وبكل احترام خادمكم المطيع

ج. ن. سميث

ضابط خيالة الخفيفة سمر سيت

■ ■ ■

الثورة الكردية الشاملة: عبد الرزاق بدرخان، سمكو وسيد طه

شهدت الأعوام 1910 ـ 1914 نشاطا ملحوظا للتخطيط لثورة كردية شاملة يقودها أبناء بدرخان، خاصة عبد الرزاق بدرخان وحسن بدرخان، ولكن ظروفا دولية وإقليمية وعوامل ذاتية تخص الحركة الكردية نفسها، حالت دون قيام هذه الثورة الشاملة التي لو وقعت، لكان من الممكن جدا أن تتمخض عن إنشاء كيان كردي مستقل، كما أثمرت جهود عدة شعوب عثمانية في البلقان عن تحقيق استقلالها. علما أنّه كان هناك ـ حسب تصورنا ـ فرصة حقيقية دوليا وإقليميا لقيام هذه الدولة وقبولها أمراً واقعاً من قبل الأطراف الإقليمية والدولية.

قبل أن نقّيم حركة عبد الرزاق بدرخان وزملائه من المهم أن نعيد إلى أذهان القارئ الكريم، وبإيجاز، الإطار الإقليمي والدولي لتحركهم والذي سبقت الإشارة إليه. ففي عام 1910 كانت المعارضة ضد حكم الاتحاديين في نمو مستمر. واستطاع حزب الحرية والائتلاف المعارض في حزيران عام 1912 من قيادة انقلاب عسكري وإزاحة الاتحاديين من الحكم حتى منتصف عام 1913، حيث عاد الاتحاديون بانقلاب مضاد، وبدأ عهد ثالوث الاستبداد: طلعت وأنور وجمال.

وكما حدثت عدة ثورات في الممالك العثمانية في أوروبا الشرقية. وهذا ما شجع الأرمن، وبدعم من الدول الأوروبية خاصة الروس والإنكليز والفرنسيين، وتحت ستار الإصلاحات في أناضول الشرقية، على محاولة تأسيس كيان أرمني في بعض الولايات الأرمنية والقسم الأكبر من كردستان الشمالية(117). رغم أن الروس لم يكونوا متلهفين كثيرا للمسألة الأرمنية، إلاّ إنهم كانوا يتوقعون احتلال الأناضول الشرقية حيث تعيش الأقلية الأرمنية العثمانية، وأرادوا استخدام الأرمن ـ كما يقال ـ كقميص عثمان (رضي الله عنه). فمنذ عام 1911 بدأ الروس يطرحون الملف الأرمني في الدولة

---

(117) Stanford J. Shaw, History of Othman Empire and Modern Turkey (Cambridge: University press: 1977), Vol. 2, pp. 203-207.

العثمانية[118]. ويدعمون بالمال والسلاح حرب العصابات التي كانت تقوم بها العصابات الأرمنية المعروفة بـ«فدائيي» الطاشناق، التي كانت تتسلل من الأراضي الأرمنية الخاضعة للإدارة الروسية إلى داخل الدولة العثمانية[119].

وفي عام 1914 وافقت الدولة العثمانية على مشروع روسي مدعوم من فرنسا وبريطانيا، لما يسمى بالإصلاحات الأرمنية. كانت هذه الإصلاحات تنص على تنصيب حاكم أرمني أو نصراني يكون تحت إشراف ممثلي القوى الأوروبية. وأن تفرض اللغة الأرمنية في الإدارة والتعليم، وتشكل محاكم مدنية للنظر في القضايا التي يكون أحد الأطراف فيها نصرانياً. ويوضع ما أسموه حداً للاعتداءات الكردية على الأرمن. ولم تتطرق هذه المشاريع الإصلاحية إلى الحقوق الكردية، رغم كون الكرد يمثلون الأغلبية الساحقة من سكان المنطقة. وهذا ما حصل لمقدونيا وبوسنيا وهرسك وألبانيا وصربيا وقبرص من التدخل تحت ستار الإصلاحات كخطوة أولى، ثم فصل تلك الأجزاء عن الدولة العثمانية[120]. لو توافرت الفرصة أن تنفذ الإصلاحات الأرمنية في أناضول لكان أثرها في الكرد لا يختلف كثيرا عن أثر وعد بلفور على الفلسطينيين.

إضافة إلى الأرمن حاول الروس استخدام الأثوريين كأداة لفرض هيمنتهم على كردستان الشمالية الشرقية وعلى حساب المصالح الكردية. فالتاريخ الدبلوماسي للقناصل الروسية في كردستان ونشاطات سفرائهم في استانبول مليئة بالتهويل والمبالغة «لمعاناة الأثوريين» بيد من أسمتهم بـ(المتعصبين المسلمين الكرد)[121]. ويقر بهذا الدور الروسي المعادي للكرد نائب القنصل البريطاني في الموصل، ونقتبس هنا جزءا من رسالة رئيس الأساقفة في قدشيانيس ـ جولة

---

(118) السلطان عبد الحميد. **مذكرات السلطان عبد الحميد**، ترجمة وتعليق: محمد حرب، القاهرة: دار الأنصار، 1978، ص51-53. وانظر: Jwaideh, pt. 1, pp. 350-352.

(119) F.O. 195/2317, No. 4, March 31, 1909, British Vice Consul, Van. Bertram Dickson to G. Lowther.

(120) **مذكرات السلطان عبد الحميد**، مرجع سابق، ص 54.

(121) F.O. 195/2449/45, Telegram. No. 28. Aleppo British, Vice Consul, Mosul, M. Fontana.

مرك ـ التي بعثها إلى القنصل تقول: «إنّ القزم التعيس أوليفري، القنصل الروسي في وان، هو المسؤول عن إثارة الأثوريين ضد الكرد»[122].

وإقليمياً، حدثت الثورة الدستورية عام 1907 في إيران، سبّبت حالة من الفوضى والضعف لم تنته كليا إلا قبل سنوات قليلة من الحرب العالمية الأولى، وسببت تلك الفوضى فراغا سياسيا وإداريا في آذربيجان الإيرانية والحدود الإيرانية ـ التركية، وكانت الدولة العثمانية تحاول استغلال حالة عدم الاستقرار في الحدود التركية ـ الإيرانية لبث سيطرتها على آذربيجان وكردستان الشرقية. واعتقد الروس أن الإنكليز هم الذين يدفعون الدولة العثمانية إلى التوغل داخل الأراضي الإيرانية لبث نفوذهم هناك على حساب المصالح الإيرانية، وطلب الروس غير مرة إلى الاتحاديين الانسحاب من الأراضي الإيرانية ولكن دون جدوى.

وفي الحقيقة لم يسعد الإنكليز التوسع التركي داخل إيران، بل كانوا حريصين جدا على الاحتفاظ بحالة الاستقرار على الحدود التركية ـ الإيرانية. لذلك قام الروس في عام 1909 بإرسال 10 آلاف جندي لاحتلال آذربيجان، وكما احتل خوي وأرومية وسالماس وماكو لتمكين الروس من بناء العلاقات مع رؤساء الكرد، ومنع التسلل التركي إلى المنطقة. كما أن النمو المتزايد للنفوذ الألماني، داخل الدولة العثمانية، دفع الروس والإنكليز إلى إقناع الدولة العثمانية وإيران بتشكيل لجنة ترسيم الحدود عام 1911 حتى لا يستطيع الألمان استغلال المشاكل الحدودية لصالحهم. ولكن أزمة الحدود العثمانية ـ الإيرانية التي كانت في الحقيقة جانباً من المسألة الكردية ظلت غير محلولة حتى عام 1914. باختصار، كان الوضع في داخل الدولة العثمانية في أزمة، والظروف الدولية والإقليمية غير مستقرة[123].

بما أن عبد الرزاق وسمكو وسيد طه اعتمدوا اعتمادا رئيسياً على الدعم الروسي في تخطيطهم للثورة الكردية الشاملة، فمن الضروري أن نفهم معالم

---

(122) F.O. 195/2449/45, Henry Hony. Vice Consul, Mosul.

(123) لازاريف، ص 306-307.

السياسة الروسية في هذه الفترة تجاه الكرد. كل المؤشرات تشير إلى عدم وجود سياسة واضحة المعالم عند الروس تجاه الكرد، في هذه الفترة، وهناك نزعة روسية عنصرية بصورة عامة بعدم الاعتماد على الكرد، والاعتماد على الأرمن والأثوريين لتحقيق المصالح الروسية في داخل الدولة العثمانية، وهناك حالة من عدم الثقة لديهم بالكرد(124).

ولكن على الرغم من ذلك نرى في الفترة 1910 ـ 1914 أن ظلم الاتحاديين دفع الكثير من رؤساء العشائر والقادة الكرد رغم إرادتهم إلى أحضان الروس(125). يقول لازاريف: كان هناك تعارض بين توجهات القناصل الروسية العاملة في منطقة قيادة القفقاس والعاصمة الإقليمية تفليس الداعية إلى إيجاد صلات وثيقة بالكرد ودعمهم ضد الدولة العثمانية، وتوجهات سفراء الروس في طهران واستانبول والمسؤولين في الخارجية الروسية، في بطرسبورغ المعارضة لأي التزام لدعم الحقوق القومية للكرد، أو توظيفهم كقوة ضد الدولة العثمانية. وكانت الخارجية الروسية تلتزم بهذه السياسة لأنها كانت حريصة على الاحتفاظ بتعهداتها تجاه بريطانيا كما وردت في اتفاقية التحالف والتفاهم لعام 1905(126).

وينقل الأستاذ وادي جويدة عن نيكتين، الذي كان قنصلاً روسياً في أرومية وخبيراً في الشؤون الكردية، «في الواقع لم تكن عند روسية القيصرية سياسة كردية واضحة المعالم. ولم تكن مثلا عند قواتنا في قفقاسيا حتى الخرائط الدقيقة أو من يجيد اللغة الكردية. . .»(127).

كان عبد الرزاق بدرخان شخصية مهمة وطموحة إذ أراد أن يكون أميرا على كردستان جميعاً، وتحت رعاية روسية. وكانت أهم معالم خطته التحرك لتحقيق إمارة كردستان المستقلة هي:

1) إقناع الروس والإيرانيين بأنه يعمل لتحقيق مصالحهم القومية.

---

(124) هاوار، ص 52.

(125) Longringg, pp. 67-68.

(126) لازاريف، ص350.

(127) Jwaideh, pp. 350-351.

2) بناء قاعدة في كردستان إيران لتكون منطلقا لتحرير جميع كردستان.

3) اعتقاده الراسخ أن الحركات الكردية المنفصلة هنا وهناك لن تحقق الأماني الكردية.

4) اعتبار الثورة الثقافية بين الكرد من المقومات الأساسية لتحرير كردستان.

5) إن الروس وليس الإنكليز هم الحلفاء الحقيقيون للكرد.

وقبل أن نناقش نقاط القوة والضعف في خطة عبد الرزاق بدرخان. أجد من المهم أن نعرف شيئا عن حياة هذا السياسي الكردي المخضرم والمحنك. وإن المرء أعرف بنفسه من غيره، لذا سنذكر هنا الوثيقة التي كتبها هو عن نفسه عام 1910 إلى جاريكوف السفير الروسي في استانبول، حين طلب إليه السماح له بالهجرة إلى روسيا للعيش في تفليس:

«أنا عبد الرزاق ابن نجيب باشا ابن بدرخان، عمري 46 سنة، أردت الذهاب إلى باريس بعد تعلم الفرنسية في استانبول، ولكن السلطان عبد الحميد منعني من ذلك، لأنه لم يرد أن يذهب أحد أحفاد بدرخان إلى أوروبا، ويلمع نجمه. ولكن جرى تعييني في الخارجية التركية ووعدني بإرسالي إلى الخارج في المستقبل بعد ثلاثة سنوات من الخدمة في الخارجية، أرسلت إلى بطرسبورغ للعمل هناك كسكرتير ثالث في السفارة العثمانية.

وبعد سنة من الخدمة عينت سكرتيرا ثانيا في السفارة العثمانية في طهران. ولكن بعد فترة وأنا في طريقي إلى عملي في طهران اختلقت تهمة ضدي وجرى إرجاعي من سامسون بأمر السلطان إلى استنبول. وبعد ذلك حاولت أن أعيش في تفليس لأكون قريبا من يريفان وكردستان، وبعيداً من نقمة السلطان. ولكوني شخصية يعرفها معظم دبلوماسيّ الروس في استنبول، فحال وصولي إلى تفليس استقبلني المسؤولون ووجهاء المدينة بحفاوة وتكريم بالغين. أثار ذلك نقمة السلطان وبما عرف من المكر والخداع كباقي المسؤولين الترك، وضع الكثير من الضغوط على الحكومة الروسية وأبلغني أحد المسؤولين الروس أن ليس لي حق البقاء لا في إيران ولا روسيا ولا تركيا. فأخذتني الشرطة إلى باطوم ومن هناك ذهبت إلى إنكلترا، ولكن السلطان أقنع أبي بالوعود المعسولة

بإرجاعي إلى استنبول، وجرى تعييني رئيس دائرة التشريفات حيث خدمت هناك 14 سنة.

ونلت العديد من النياشين والميداليات، ومن ضمنها ميدالية وسام الدرجة الأولى العثمانية. ووصلت إلى رتبة بالا، كما حققت سمعة جيدة في الأوساط الرسمية في أوروبا ومنحت وسام ستانسلافي. بعد فترة اغتيل رضوان بيك مدير الشرطة، وجرى اتهامي وعائلتي في المسألة، وصب السلطان جام غضبه علينا. فجرى اعتقال نحو ألف من أفراد عائلة بدرخان، وسيقوا إلى السجن والنفي إلى طرابلس الغرب، وكان السلطان يخاف من سيطرة آل بدرخان على العرش... بعد18شهراً عانينا فيها الأمرين في السجن. جاء الاتحاديون إلى الحكم، ولكنهم لم يختلفوا كثيرا عن السلطان في ظلمهم إيانا فأصدروا العفو العام الذي شمل كل المساجين الأرمن والبلغار والترك، ولكن عاملونا كمجرمين، وبعد الثورة الدستورية بقيت شهرا في السجن، ثم أصدروا عفواً عاماً خاصاً لنا. أنا على قناعة بأن تركيا لن تصلح لي ولأمراء الكرد من أمثالي كوطن... لذلك أطالب سعادتكم بقبولي كأحد أفراد الرعية الروسية، علماً أنّ السفارة الروسية تعرفني خير معرفة وسأخدم وطني روسيا بكل إخلاص... ورجاءً اسمحوا لي في السكن في تفليس...»[128].

يتبين من هذه السيرة الذاتية لعبد الرزاق بدرخان، خاصة خدمته14سنة في

(128) بيره وه ريى، عه بدوره زاق به درخان، وخر كير ئاماده كوردن جه ليل جه ليلى، ص 15-20. يقول عبدالرزاق في مذكراته: إن الاتحاديين حاولوا كسبه بكثير من المغريات المادية والجاه والمناصب الحكومية، ولكن دون جدوى وأكد لهم بأنه يسعى لتحقيق الحقوق الكردية ليس أكثر. (انظر: ص 37-38)، ولكن لازاريف ينقل عن مصدر من السفارة الروسية في طهران خبرا مفاده أنه في عام 1912 كان عبدالرزاق في مفاوضات مع الاتحاديين من أجل تسهيل عودته. وافق عبدالرزاق على العودة إلى تركيا بشرط أن يعطى له قطعة أرض و2000 ليرة، ولكن الترك رفضوا طلبه هذا. (انظر: كيشه ى كورد، ص323). كما يعتقد فانتانا نائب القنصل البريطاني في حلب بأن الخلاف بين الاتحاديين وعبد الرزاق يعود إلى قيام الاتحاديين بتخفيض المخصص الشهري الحكومي له من 40 ليرة شهريا الذي كان يتسلمه في أيام السلطان عبد الحميد إلى 10 ليرات فقط. (انظر:
F.O. 195/2445 (Kurds), No. 81, December 29, 1912, Aleppo from R. Fontana to G. Lowther.

ديوان التشريفات، وفي هذا المركز الحساس والمستوى الكبير، بأنه كان موضع ثقة السلطان عبد الحميد ومخلصاً له، وإلاّ كيف يستطيع أن يخدم هذه الفترة الطويلة مع سلطان عرف عنه إفراطه في اهتمامه بالقضايا الأرمنية. ثم لماذا لم يتحرك عبد الرزاق بدرخان كل هذه الفترة، ويطالب بالحقوق الكردية أو يدعم المعارضة قبل أن تضرب مصالح عائلة بدرخان.؟ لذلك من حقنا أن نسأل، هل كان عبد الرزاق الإداري الطموح الذي لم تشف المناصب الحكومية غليله، قد لجأ إلى الأساليب الثورية لتحقيق ما فشل عن تحقيقه في المسلك الحكومي؟

في عام 1909 كتب باسل نيكتين إلى جريدة منشستر جارديان رسالة يقول فيها: إنّ عبد الرزاق جاء إلى بطرسبورغ يحمل مشروعاً للدولة الكردية، ولم يقبل الروس مشروعه[129].

استناداً إلى الفقرة المقتبسة آنفاً من مذكرات عبد الرزاق بدرخان فإنه كان في السجن في عام 1909، لذلك من الممكن أن يكون هناك خطأ في ذكر السنة. ولكن لازاريف يقول في تشرين الثاني عام 1910، قدم عبد الرزاق طلبا كي يكون مواطنا روسيا، وأن يسكن في يريفان، لأن الاتحاديين كانوا يضيّقون عليه، وفي البداية رفض طلبه ثم قبل وجاء واستقر فترة في يريفان.

استطاع عبد الرزاق عام 1911 من القيام بزيارة إلى المدن والقرى الكردية في الجانب الإيراني والتركي، وحث الكرد في إيران على طرد القوات التركية، وعدم التعاون معهم ضد السلطة الإيرانية، وناقش مع الكرد في داخل الأراضي العثمانية مسألة الإعداد لثورة كردية شاملة. وأنذر عبد الرزاق الكرد في الدولة العثمانية بأنهم إذا لم يوحدوا قواهم فإن الأرمن، الذين يحظون بدعم العديد من الدول الأوروبية سيؤسسون دولة أرمنية على أرض الكرد. وكانت موافقة رؤساء الكرد على مشروع عبد الرزاق مشروطة بالدعم الروسي.

فيقول عبد الرزاق بدرخان عن سفرته هذه: «اتصلت برؤساء الكرد من ماكو إلى ولاية الموصل، وناقشنا مسألة إنهاء الظلم التركي علينا»[130]. ويذكر

---

(129) The Manchester Guardian, September 25, 1950.

عبد الرزاق بيك القادة الكرد الذين كانوا على اتصال بهم من ضمنهم سمكو، والذي يصفه بكونه أحد «أتباعه» وسيد علي في خيزان ورؤساء الكرد في الحكاري، واجتمع علماء وشيوخ دهوك لدراسة مشروع الثورة التي كان عبد الرزاق بصدده. ثم يتطرق إلى ذكر لقائه بسيد طه وسردار ماكو (مرتضى قولى خان) الذي يعتقد عدم كونه مخلصاً للمصالح القومية، وكرد بيك. ثم يتطرق إلى اتصالاته بشيخ البارزان. والجنرال شريف باشا الذي كان في باريس[131].

وفي نهاية عام1912 يصف تقرير لنائب القنصل البريطاني في حلب بكون الحركة[132] المعادية للترك في كردستان الشمالية، قد وصلت مرحلة تشكل فيها خطورة حقيقية على النظام التركي. كانت هناك استعدادات مكثفة لدى أبناء بدرخان، حسين باشا، وعبد الكريم باشا. وكانت مدن جزيرة وسعرت ومدياد والموصل مراكز لتحركات أبناء بدرخان. إنّ الكرد في هذا الجزء من كردستان كانوا مستائين أكثر من المناطق الأخرى من حكم الاتحاديين، ولهم استعداد كبير لتحدي الدولة، وذلك لأن سياسة الاتحاديين اتصفت هنا بالفساد المستشري، وبعدم مراعاتها حاجات المنطقة، ومشاعر الكرد القومية، وهناك عطف كبير هنا للسلطان عبد الحميد[133].

وفي عام 1912 وفي محاولة لتعبئة الكرد للمساهمة في المجهود الحربي في البلقان، عقدت الحكومة في دياربكر مؤتمراً لشيوخ وعلماء كردستان وقادة الألوية الحميدية (التي شكلت من جديد باسم كتائب فرسان القبلية الخفيفة)، وانتهى المؤتمر بدون أن يقدم الكرد أي دعم ملموس... أضف إلى ذلك كانت الحركة الأرمنية هنا قوية ومنظمة، وهذا ما دفع الكرد إلى المطالبة بالحقوق[134] نفسها، التي كان الأرمن يطالبون بها وفي عام1912 فقدت الدولة

---

(130) بيره وه ريى، ص33-34.

(131) المرجع السابق، 35-39.

(132) F.O. 195/2445, No. 78, Aleppo, December 14, 1912.

(133) F.O. 195/2182 (Current Events in Mosul Vilayets), No. 10 April 23, 1913, H. C. Honry Vice Consul Mosul; No. 78.

(134) F.O. 195/2445, No. 18 December 14, 1912 R. Fontana Vice Consul, Aleppo.

المركزية هيبتها، لأن اندحار الجيش العثماني في حرب البلقان، واستقلال العديد من الولايات العثمانية الأوروبية، كانا يحفّزان الكرد على الثورة.

يقول تقرير لنائب القنصل البريطاني في حلب إنّ الكثير من الكرد يعتقدون أنّ الإنكليز سيقومون حتما بدعم الحركة الاستقلالية الكردية، مثلما دعموا الحركات الاستقلالية في البلقان، وستلحق ولاية دياربكر وجزيرة وسعرت ببلاد الرافدين، المرشحة، آنذاك، للسقوط تحت حكم البريطانيين[135]. وكما احتفظ أبناء بدرخان هنا بعلاقات وطيدة مع الإنكليز. وقام حسين باشا بإعلام جميع رؤساء القبائل والشيوخ بالإعداد لثورة شاملة تبدأ في شهر نيسان عام 1913 بعد ذوبان الثلج. وكانت هناك شائعات بأن الروس سيبعثون بالسلاح والعتاد اللازم لتسليح أكثر من 200000 مسلح ضد الاتحاديين[136].

وحاول عبد الرزاق أيضاً كسب شيوخ كردستان الجنوبية، واستناداً إلى تقرير لنائب القنصل البريطاني في وان كان هناك في عام 1913 مؤتمر لشيوخ وعلماء الإسلام في كردستان لمناقشة الدعم لثورته. واستطاع كسب ودّ ودعم شيوخ اليزيديين والمارشمعون رئيس الطائفة الأثورية، واتصل برؤساء الطاشناق ووجهاء الأرمن، إلاّ إنّ الأخيرين تحفظاً في إعطاء الدعم له. وفي عام1913 كان عبد الرزاق وزملاؤه من القادة الكرد يقولون إنه في حالة إعلان الثورة الكردية الشاملة سيكون عندهم أكثر من 100000 مسلح[137].

وفي عام 1913 انتهى عبدالرزاق من وضع خطة للثورة، وهي عبارة عن عمليات عسكرية، تنطلق من الحدود التركية ـ الإيرانية. ووفق هذه الخطة. سيقوم سعيد بيك، أحد رؤساء العشائر المتنفذين في المنطقة الحدودية، بالهجوم على منطقة أرجاغ، لطرد القوات العثمانية من هناك، ويقود «بدالرزاق قوة عسكرية لتحرير بوتان، وسيد طه يقود قواته باتجاه باشقلا، وسمكو يهاجم في نفس الوقت منطقة سراي الحدودية[138]. وينقل لازاريف عن عبد الرزاق

(135) F.O. 195/2445, No. 73 November 18, 1912 R. Fontana.

(136) F.O. 195/2445, No. 12 May 6, 1913 British Vice Consul Mosul.

(137) F.O. 195/2445, British Vice Consul. Van No. 12 May 8, 1913; Macdowall, p. 99.

(138) F.O. 195/2445, British Vice Consul. Van No. 12 May 8, 1913.

قوله للقنصل الروسي في خوي:

نحن جهزنا كل شيء، انتظر، سيقوم الوطني موسى بيك بزيارة إلى وان والى إيران لوضع الترتيبات النهائية. أستطيع أن أحتل (وان) وهناك الكثير من الجنود العثمانيين الكرد المتعاطفين معنا في هذا المشروع، ولكن لا تعد ذلك سياسة صحيحة، لأننا لسنا قادرين على مواجهة القوات التركية إذا هاجمتنا، ولسنا سذّجا إلى درجة نعتمد على الدعم الروسي لنا في هذه الظروف. سأذهب إلى إيران فورا، وسأطالب الحكومة الإيرانية بتعييني حاكما على كردستان، وسأعطي لهم عهداً بإخراج الترك من الأراضي الإيرانية في كردستان.

أعرف نصر الملوك (حاكم آذربيجان ـ الكاتب) ولي صداقة قديمة معه. وإذا رفض الإيرانيون طلبي هذا، سأقوم باحتلال سالماس أو أرومية بالقوة، وسأرسل برقية إلى الشاه أبيّن إخلاصي له، وأبدي استعدادي لطرد الترك من الأراضي الإيرانية، وأعمل بمشورة القناصل الروسية. إنّ تحرير كردستان بحاجة إلى قاعدة للانطلاق، وإنّ كردستان إيران مهيأة أن تكون هذه القاعدة، وفي كردستان الشمالية كل شيء جاهز، وهم بحاجة إلى إشارة للانطلاق. ولكن الكرد يجمعون بأن نجاحنا مرهون بالدعم الروسي[139].

ولكن خطة عبدالرزاق وحسن وحسين بدرخان لم تنتقل إلى حيز الواقع، ولم تقم الثورة الكردية المتوقعة. وهناك عدة أسباب لهذا الإخفاق. يقدم لازاريف تقييما جيدا لخطة عبد الرزاق، ويسجل تحفظاته على العديد من النقاط فيها.

أولاً: إنّ الخطة اصطدمت بواقع التفرقة الموجودة بين زعماء الكرد. وكيف أنّ المسؤولين الترك سخروا العديد من الرؤساء الكرد ضد الحركة الكردية.

ثانياً: كانت قراءة عبد الرزاق للضعف الإيراني قراءة غير واقعية. منذ عام

---

(139) كيشه ى كورد، ص150-151.

1912 بدأت قوة الحكومة المركزية الإيرانية تزداد، وخفّت قوة الثورة الدستورية. وكان المسؤولون الإيرانيون قد اتفقوا مع الأتراك على مقاومة خطط سمكو وعبد الرزاق، وكانوا يقدمون الدعم المعلوماتي واللوجستي للقوات التركية التي كانت تتعقب تحركات قادة الكرد. علما أنّ الروس في عام1912 قد عينوا سمكو حاكما على قوتور (مدينة حدودية)، وأعطوا له ميدالية حاكم تفليس، الذي كان أيضاً قائد قوات الجيش الروسي في قفقاسيا، وصرفوا أموالا على الحرس الخاص الذي كان يعمل بأمرة سمكو. كانت كل من تركيا وإيران غير راضيتين عن تعيين سمكو في هذا المنصب.

ثالثاً: كما لم يكن لعبد الرزاق تقييم علمي وواقعي لقوته وإمكانيات الترك في المنطقة الحدودية. ورغم الوضع السيئ للكرد في إيران، فإنهم كانوا يميلون للترك، وذلك لكون الدولة العثمانية سنية المذهب مثل الكرد. استخدم الترك الدعوة إلى الجامعة الإسلامية وخطر المحاولات الأرمنية باسم الإصلاحات للسيطرة على المنطقة الكردية، لكسب الكرد إلى جانبهم واعتبار عبد الرزاق وزملائه أدوات بيد الروس لتمرير المخطط الأرمني. فمثلاً، حين وصل عبد الرزاق إلى أرومية عام1911 أقدم القنصل التركي، وبدعم القوات الموجودة في أمرته باعتقال عبد الرزاق، ولم يستطع القنصل الروسي إلاّ بعد جهد كبير إطلاق سراحه[140]. ويؤكد عبد الرزاق في ذكرياته هذا الحدث، إذ يكتب قائلاً:

«حين وصلت إلى أرومية حاولت الذهاب إلى القنصلية، ولكن القنصل لم يكن موجوداً، وبما أن المدينة كانت فعلا تحت سيطرة القنصل التركي، فحاولت نيل ثقة القنصل التركي مؤقتا. وبعد يومين عاد القنصل الروسي إلى أرومية، فذهبت إلى القنصلية وطلبت اللجوء هناك. مكثت هناك أسبوعا، وطيلة هذه الفترة حاول القنصل التركي إخراجي وبكل السبل الممكنة، حتى التهديد بالهجوم على القنصلية. . .».

أخيراً جاء القنصل التركي إلى القنصلية الروسية، وقرأ لي فرمان السلطان

(140) كيشه ى كورد، ص 253-254، 323-325.

للعفو عني. ولكن استطاع القنصل الروسي أن يرتّب هروبي رغم أن القنصل التركي قد وضع مفارز كثيرة في أطراف القنصلية، وأطراف المدينة. وتبين لي أن المسؤولين الإيرانيين كانوا يقدمون كل الدعم للقنصل التركي ضدي[141].

ورابعاً: اعتمدت خطة عبد الرزاق بدرخان خطأ على الروس،لم يكن الروس صادقين في وعودهم مع عبد الرزاق. يقول عبدالرزاق، مثلا: إن جيركوف، القنصل في خوي، كان صديقا وفيا له وحليف الكرد. ولكن ينقل لازاريف عن جيركوف قوله: «إنّ عبد الرزاق ينوي استخدام الدعم الروسي له في إحداث بعض التغييرات لصالح الكرد... يجب استخدام الكرد والسماح لهم ببناء قاعدة انطلاق، ولكن يجب ألاّ نسمح بظهور دولة كردية، لأنّ هذه الدولة ستقع تحت تأثير دعوة الجامعة الإسلامية.

«وكان مينورسكي، الذي يعده البعض من أصدقاء الكرد، يقول إن عبدالرزاق رجل «انتهازي» وإن سيد طه رجل غير موثوق به. وإن من الخطأ دعم الحركة الكردية، لأن إيجاد كردستان الموحدة توجد حالة من عدم الاستقرار على الحدود بين الدولة العثمانية وإيران، تضر بالمصالح الاستراتيجية الروسية في التحالف الاستراتيجي بين الروس وبريطانيا الموقع عام1905. وكما كانت الخارجية الروسية تؤكد منع استخدام الكرد كورقة ضد العثمانيين لكون الكرد يمثلون عامل عدم استقرار[142].

وأخيراً: كان هناك خلاف جوهري بين عبدالرزاق وسمكو حول أسلوب العمل؛ كان سمكو مستاءً من استخدام عبدالرزاق لأموال جمعية جهانداني، لصرفها على تسليح بعض أنصاره بالسلاح، في الحدود، للقيام بعمل عسكري محدود، داخل الأراضي التركية في وان وأرضروم. وكان سمكو يفضل الحركة العسكرية الشاملة[143].

إن عدم وجود الاتفاق بين الكرد في شأن الثورة الكردية الشاملة، ـ كما

---

(141) بيره وه ريى، ص 28-29.

(142) كيشه ى كورد، ص 530-531، 546.

(143) هاوار، ص168.

ألمحنا إليه حين وردنا نقد لازاريف لخطة عبدالرزاق ـ، كان أحد الأسباب الرئيسة أيضاً في فشل الثورة. كما أن هناك فرقاً كبيراً بين الرؤى في تصور حسين وحسن بدرخان وابن أخيهم عبدالرزاق بدرخان. كان عبدالرزاق يحاول أن ينفرد بقيادة الأسرة البدرخانية، ولم يكن يعطي ذلك الاعتبار لأعمامه. فمثلا لا يذكرهم في مذكراته من بين الشخصيات التي التقى بهم في كردستان تركيا. فهذا يعني إما أنّه لم يلتق بهم لوجود جفوة بينهم، أو أنه لا يعيرهم ذلك الاهتمام. علما أن كردستان الشمالية، خاصة منطقة بوتان، كانت تخضع لنفوذ حسين بيك بدرخان، ولم يكن عبد الرزاق معروفاً هناك بالقدر الكافي.

كان هناك اختلاف جذري بين تصور عبد الرزاق للثورة الكردية وتصور عميه حسن وحسين. ففي حين كان عبد الرزاق يفضل التحالف مع الروس، ويؤمن بالثقافة الروسية، كثقافة رائدة، وبدولة روسية كدولة حليفة للكرد، وكان يكرر دوما بأن ثورة عبيد الله النهري تؤكد خطأ الاعتماد على الإنكليز، وكان يسعى لدولة كردية مستقلة تحت إشراف الروس، كان حسين وحسن بدرخان يعتقدان أن بريطانيا سبق أن ساعدت آل سعود وخديوي مصر في استقلالهما عن الدولة العثمانية، وأن لها مصالح في كردستان وبلاد الرافدين المحاذية لها، وأنها ستساعدهم حتما إما في سعيهم لاستقلال كردستان، أو استغلال علاقة بريطانيا الجيدة بالدولة العثمانية للحصول على الحكم الذاتي للكرد ضمن تركيا.

وكان لحسن وحسين باشا في كردستان الشمالية وأخيهم عبد الكريم (المكتوبجي) في الموصل علاقة وطيدة بالقناصل البريطانية في دياربكر ووان والموصل[144]. وفي سعيهم لتعميق الخلافات بين القيادات الكردية المتنفذة أعلن الاتحاديون العفو من جديد عن السيد عبد القادر النهري، وأعطوا له جميع الصلاحيات في التحرك في المنطقة الحدودية بين تركيا وإيران، وكان ذلك خطوة لإضعاف نفوذ ابن أخيه سيد طه، المتحالف مع الروس

---

(144) F.O. 195/2449/45, In disclosure In Consul Fontana S. Despstch No. 1725/3/ 1913; F.O. 195/2182, No. 12 «Current Events In Mosul Vilayets» British, Vice Consul. Mosul, H. C. Hony. April 23, 1913.

وعبد الرزاق، بين القبائل الكردية[145]. وفي تشرين الثاني وكانون الأول عام 1912 كان هناك تحرك كردي آخر بمعزل عن أبناء بدرخان، يقوده شيخ بوصراوي في جرابلس (jerabius) وابن إبراهيم باشا الملي، والمدعو مصطفى باشا في الجزيرة. وكانت هذه الحركة تعادي الاتحاديين لتسببهم في موت إبراهيم باشا وابنه الكبير، وتحجيمهم لدور الشريعة، وتنحية السلطان عبد الحميد الذي كان في تصورهم الرابط الوحيد بين الكرد والترك، إن انهيار القوات العثمانية في حرب البلقان أقنعت بوصراوي وأبناء إبراهيم باشا أن «أيام الترك باتت معدودة» ووفق تقرير السيد فانتانا، نائب القنصل البريطاني في حلب، «أن الشيخ بوصراوي وأبناء إبراهيم باشا الملي ومصطفى باشا جهزوا 20ألف مسلح، وهم يفكرون بالهجوم على حلب قريبا. ويعتقد قادة هذه الحركة أن مصيرهم مرتبط بالعرب وأنهم مستعدون لإعطاء البيعة لأحد أبناء شريف مكة إذا أعلن الخلافة[146]. هذا دليل أخر على أن الحركة الكردية في صراعها ضد الاتحاديين كانت مشتتة من حيث المنطلق والأهداف والقيادة.

وفي محاولة منهم لاحتواء نقمة الكرد وإفشال مخطط الثورة الشاملة بدأت الحكومة الاتحادية باتّباع سياسة اللين تجاه الكرد. ففي آذار 1913 وقعت انتفاضة جماهيرية في مدينة جزيرة ومدياد. وبما أن هذه المنطقة كانت ضمن نفوذ الأخوين حسن باشا وحسين باشا ولدي بدرخان، لذلك طلبت الحكومة الاتحادية عن طريق والي دياربكر من حسن باشا التدخل لإعادة الهدوء للمنطقة. علماً أن شرارة الانتفاضة كانت عبارة عن معركة وقعت بين درويش آغا وقائمقام مدياد. فطلب حسين باشا من الحكومة أولا إصدار العفو بحقه ثم إصدار العفو عن الكرد المتورطين في الصراع مع الحكومة، في المدينتين المذكورتين البالغ عددهم60 آغا، وطرد قائمقام الجزيرة ومدياد واثنين من مدراء النواحي من المنطقة، وإعفاء الكرد من الضرائب الحكومية المستحقة

(145) Mcdowall, p. 100.

(146) F.O. 195/2445 Enclosure No. 5. In Number 25, 1912; F. o 195/2445 Enclosure No. 78. Vice Consul Fontana' s Despatch December 14, 1912.

عليهم[147]. جرت الموافقة على هذه المطالب جميعها وفورا. وأدى ذلك إلى زيادة نفوذ حسين باشا في المنطقة[148]. كما دفع الاتحاديون كامل طاقاتهم إلى الحيلولة دون انتشار لهب الانتفاضة إلى خارج بوتان، وزار مسؤولون عديدون المنطقة، وقدموا للكرد حسن نوايا الحكومة لحل المشاكل جميعها في المنطقة، بشكل سلمي.

ويضيف نائب القنصل البريطاني في حلب «أن الحكومة تقوم في هذه الأيام بكثير من الإجراءات من أجل إرضاء الكرد». وجرى للحكومة ما أرادت من احتواء الانتفاضة، قبل أن تنتشر وتصل شرارتها إلى باقي أجزاء كردستان. وقدر الله أن مات حسين باشا بدرخان بعد هذه الأحداث بشهر واحد، وكان ذلك خسارة كبيرة للحركة في أحرج أوقاتها، إذ كانت لا تزال الاستعدادات تجري سراً للقيام بالثورة الشاملة.

ولم يكن أخوه الأصغر حسن باشا يملك المزايا القيادية التي كان يتصف بها حسين باشا، لذلك حين التقى به القنصل البريطاني في دياربكر كانت معنويات حسن باشا منهارة تماماً، لذا أخبر القنصل أن الكرد لا يطالبون إلا بالحقوق الثقافية التي وعدت الحكومة العرب بها، وهي تعيين المسؤولين الإداريين في المنطقة الكردية من الكرد أنفسهم، وتخفيض الضرائب في المنطقة، ونقل الموظفين الفاسدين من كردستان[149].

والذي ساعد الاتحاديين على احتواء الثورة الكردية وامتصاص النقمة عليهم في كردستان هو تغيرهم الشكلي في سياستهم العدائية الصريحة تجاه الكرد التي مارسوها في بداية حكمهم. يقول مكدّول:

بعد عدة سنين من حكمهم في كردستان وإدراكهم لطبيعة التحديات

---

(147) F.O. 195/2449/45 Vice Consul, Aleppo, R. Fontana, April 22, 1913.

(148) F.O. 195/2182, No. 10 "Current Events in Mosul Vilayets", British, Vice Consul, Mosul, H. C. Hony. April 23, 1913.

(149) F.O. 195/2182, No. 12 "Current Events in Mosul Vilayets", British, Vice Consul, Mosul, H. C. Hony. April 23, 1913.

هناك، وصل الاتحاديون إلى قناعة رغماً عن أنوفهم بأن سياسة السلطان عبد الحميد تجاه الكرد هي الصحيحة، لذا حاولوا مضطرين تقليدها. فقاموا بإرسال محمد صادق النهري إلى إيران، من أجل إقناع القادة الكرد من رؤساء الحميدية السابقين بالعودة إلى تركيا، وأعادت تأسيس الألوية الحميدية المنحلة من جديد، ولكن باسم كتائب الفرسان العشائرية الخفيفة. وأعادوا لرؤساء القبائل الكردية الامتيازات السابقة. بل لم يتردد الاتحاديون العلمانيون حتى من رفع شعار الجامعة الإسلامية لكسب الكرد، والحيلولة دون وقوع الوحدة بين الأرمن والكرد، أو تقرب الكرد من الروس[150].

في حزيران 1912 وقع انقلاب عسكري في استانبول سيطر على إثره حزب الحرية والائتلاف على الحكم، وكان للقوميات غير التركية نفوذ في الحزب المذكور. وشهدت كردستان خلال العام الذي بقى فيه هذا الحزب في الحكم نوعاً من الانفراج. واصل الائتلافيون سياسة الدعوة إلى الجامعة الإسلامية، بين الكرد. ففي خلال هذه الفترة زار كل من الشيخ عبد القادر النهري والملا سعيد النورسي كردستان ودعيا الكرد إلى اليقظة والتوحد من أجل تحدي المؤامرات العديدة المتنوعة التي تحاك ضد الدولة العثمانية، وأكدا مبدأ الأخوة الإسلامية بين الشعوب الإسلامية جميعها. ومن أجل إرضاء الكرد قررت الحكومة بدلاً من مصادرة الأراضي التي كانت في حوزتهم شراء تلك الأراضي منهم، وإعطاءها للأرمن مجانا من أجل أن تحسم مسألة الأراضي في كردستان. رغم أن هذه السياسة لم تنفذ، فإنها تدلّ على أن الحكومة كانت تفكر جديا في إرضاء الكرد بصورة مؤقتة من أجل كسب الوقت لصالحها[151].

أما في كردستان إيران فلم يكن الوضع هو الآخر مهيأ لثورة كردية. يدّعي مكدّول أنّه لم يكن هناك قبل الحرب العالمية الأولى أثر لنمو الوعي القومي الكردي، وفي الحقيقة كان هناك شعور كوردايه تي في كردستان إيران ولكن لم يكن منظما، ووجدت بعض المحاولات ولكن بشكل منفرد ومتفرق هنا

(150) A Modern History of Kurds, pp. 102-103.

(151) لازاريف، ص321.

وهناك، من أجل تحقيق قدر من الحكم الذاتي.

وأهم هذه المحاولات كانت في العام1900 حين قدم القاضي فتاح مشروعا إلى الحكومة الإيرانية نيابة عن الكرد في موكريان مطالبا إياها عدم رفع نسبة الضرائب على الأكراد، وتجميدها إلى إشعار آخر، وكما طالب بأن يكون الحاكم على كردستان من أهل مهاباد. قامت الحكومة الإيرانية باعتقال القاضي فتاح، ولم يطلق سراحه إلا بعد الثورة الدستورية. عاد القاضي فتاح بعدها ليقود الجمعية الكردية من أجل الدستور (انجومن).

وعلى الرغم من فتح فروع (انجومن) في معظم مدن كردستان ـ إيران إلا أن الحركة الدستورية ظلّت حركة نخبوية فلم تهتم بها أو تؤيدها الجماهير الكردية، ووقف آغوات كردستان مع السلطة المركزية ضد أنصار الدستور. كما تميز موقف الآغوات بالحياد التام مع الحكومة المركزية. وفي البداية، وبإيعاز من الاتحاديين في تركيا، قدم سمكو دعمه لأنصار حركة الدستور في خوي وسالماس. ولكن حين عزز سمكو علاقته بالروس بدأ يدعم سردار (ماكو) مرتضى قولي خان وبقوة، ضد أنصار الحركة الدستورية[152].

قبل الحرب العالمية الأولى كان هناك في كردستان ـ إيران الظروف الذاتية المهيأة لثورة كردية، ولكن عدم تبلور الوعي القومي، وعدم وجود القيادة الموحدة القادرة على تعبئتهم وتوجيههم للثورة حالا دون ذلك. لم يكن وضع كردستان ـ إيران أفضل من وضع الكرد في الدولة العثمانية. تتفق التقارير الروسية والبريطانية على أن وضع الكرد في هذه الفترة في هذا الجزء من كردستان كان سيئا جداً. فكان الفساد الإداري وانفلات الوضع الأمني السمة الغالبة على الوضع هنا. قام الروس في عام1909 باحتلال آذربيجان (وقسم من كردستان) بحجة طرد الترك من هناك، ونصّبوا الأمير شجاع الدولة حاكما عليها. وكان هذا الأخير ضعيف الإرادة، وامتلك الروس (القناصل والقواد العسكريون) ناصية الحكم، إلا أن الحكومة كانت هي الأخرى تحاول فرض إرادتها على المنطقة. كانت عامة الناس، وخاصة الفلاحين، يخضعون للعديد

(152) A Modern History of Kurds, p. 102.

من الضرائب، وتسلك الحكومة معهم منتهى القسوة، من قبيل التعذيب والسجن والتشريد، لفرض إرادتها عليهم. كما يفرض آغوات الكرد هم الآخرون حكمهم التعسفي على القرويين[153].

وفي المناطق الحدودية مع الدولة العثمانية كان الوضع فيها أسوأ من غيرها من الأماكن، لأنها كانت ساحة جولات وصولات للقوات التركية، التي كانت تأتي هي الأخرى وتحتل بعض المناطق وتحاول فرض إرادتها عليها. ومما زاد الوضع سوءا هنا ازدياد حدة الحروب القبلية بين الكرد أنفسهم.

كانت القبائل الكردية داخل أراضي الدولة العثمانية تستغل الوضع القائم في كردستان ـ إيران، وتحاول غزو المنطقة إما بسبب ثارات الدم أو للسلب والنهب في القرى الكردية في الجانب الإيراني، خاصة في أرومية وخوي.

ويصف لازاريف هذا الوضع قائلا: «ففي السنين الأخيرة قبل الحرب العالمية كان الوضع في المنطقة الكردية في إيران من بايزيد إلى كرمنشاه سيّئا، إلى درجة أن الناس تذمّروا من هذا الوضع وأصبحوا لا يطيقونه، لذا طالبوا بالحماية الروسية (أن يكونوا رعية الروس من حيث المواطنة والضرائب والحماية من بطش الإدارة)، وطالب بعض شيوخ الكرد من أمثال سليم باشا زيلان ومامه صديق وحسين باشا حيدرانلي بأن يكونوا تحت حماية القنصل الروسي»[154]. وهذا ما يؤكده تقرير نائب القنصل البريطاني في حلب الذي يضيف:

إن شيوخ الكرد في كردستان ـ إيران اشتكوا من الوضع المزري في قراهم والضرائب الحكومية الكثيرة. وإن شيوخ ديبوكري وبكزادة يتكلمون وبكل صراحة عن انهيار الإدارة الحكومية. إن جنود الترك يعطون الحماية لفئات كبيرة من الكرد في إيران، وذلك من أجل أن لا تصلهم يد استغلال الموظفين الفرس الممقوتين كثيرا هنا، وهذه الظاهرة بدأت تزداد في الآونة الأخيرة. إن شيوخ

---

(153) British Document on Foreign Affairs Pt. 1, Ser. B, The Near and Middle East, Vol. . 19, Enclosure in Document No. 88 Tabriz, November 18, 1913.

(154) كيشه ى كورد، ص 192-193.

بكزادة وديبوكري يقولون: إنّ عشائرهم تستطيع إعداد قوة تعدادها 20 ألف مسلح، وعندهم حاليا 15 ألف بندقية ماوزر. إن الكرد مهيئون لثورة، ولكن تعوزهم القيادة لتخليصهم من الإدارة الفارسية المتطفلة عليهم، وأن الكرد مستعدون لوضع أنفسهم تحت الإدارة البريطانية[155].

كردستان أثناء الحرب العالمية الأولى

يتطرق الأستاذ الدكتور كمال مظهر في كتابه القيم «كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى» بكثير من التفصيل إلى وضع الكرد في أثناء فترة الحرب. ولكن على الرغم من ذلك نحب أن نتطرق هنا بإيجاز إلى بعض هذه الأحداث. قبل بدء الحرب العالمية الأولى انتهى الصراع على النفوذ بين الإمبراطوريتين البريطانية والألمانية لصالح الأخيرة، فجرى توقيع اتفاقية التحالف بين ألمانيا والدولة العثمانية في 2 آب 1914. وأصبح ثالوث الاستبداد (طلعت وأنور وجمال) في المعسكر الألماني كلياً.

وفي الأسابيع الأولى من الحرب سمح الألمان للعثمانيين باتخاذ موقف الحياد. ولكن في تشرين الثاني عام 1917 أقنع الألمان الدولة العثمانية بإعلان الحرب على الحلفاء (روسيا وفرنسا وبريطانيا). وكان الألمان يأملون بأن تقوم الدولة العثمانية بإجبار دول الحلفاء، خاصة روسيا، على الاضطرار إلى وضع قدر كبير من قواتها في جنوب القفقاس، ويضطر البريطانيون بدورهم إلى تسخير عدد كبير من قواتهم في الجبهة المصرية، وبذلك يقوى موقف ألمانيا على الساحة الألمانية[156].

أصبح كسب ود الكرد في أثناء الحرب من المهام الأساسية لألمانيا والحلفاء. لذلك سخّر الألمان جزءا غير يسير من طاقاتهم العسكرية الاستخباراتية لكسب الكرد، من خلال دعم مشروع الجهاد وفكرة الجامعة. ورغم أن الكرد لم يكونوا الهدف الوحيد لهذه الدعاية، إلا أنها حققت باعتراف

---

(155) F.O. 195/2449/45, No. 12 February 10, 1913, Aleppo From R. Fontana.

(156) مظهر، كمال. **كردستان في سنوات**، ص140-141.

الكثير أكثر مما حققته في مكان آخر في الدولة العثمانية. وإن سبب هذا النجاح يعود إلى قرب كردستان من استانبول وعمق الولاء للإسلام بين الكرد آنذاك، كما أعطى الترك الحكم الذاتي للكرد. ومما ساعد على ديمومة الدعم الكردي للترك هو قيام روسيا وبدعم المليشيات الأرمنية بارتكاب حروب الإبادة في كردستان. بدأت حروب الإبادة هذه بعد هزيمة الدولة العثمانية في نيسان 1915 في حرب صاري قاميش قرب أرضروم[157].

فحال وصول القوات البريطانية إلى بغداد أعطى لميجر سون مهمة كسب ود القبائل الكردية. فبعد احتلال خانقين أصبح سون ضابطاً سياسيا فيها، وقام بتشكيل لواء من المرتزقة الكرد تعداده 200 مسلح في خانقين، كما حقق نجاحا مماثلا بين قبيلة الكلهور. وبذلك أمن الإنكليز خطوط المواصلات البرية بين بغداد وكرمنشاه. واستطاع الكلهور ضرب السنجابيين الموالين للألمان. أما الروس فاستمروا في سياسة عدم الثقة بالكرد، واستعمال القوة معهم حتى قيام ثورة أكتوبر الاشتراكية عام1917. فقبل انسحابهم من الحرب بقليل، اقترح مينورسكي على حكومته منح الكرد، أو التعهد بمنحهم، الحكم الذاتي في فترة ما بعد الحرب. ولكن ذلك جاء متأخرا لتغير تصور الكرد تجاه الروس[158].

وفي اتفاقية سايكس ـ بيكو لعام 1917 لتوزيع ممتلكات الدولة العثمانية سراً، وسيراً على نهج السياسة البريطانية التقليدية، بتجنب الحدود المباشرة مع الروس، وبما أن العراق كان ضمن نفوذهم، أعطيت كردستان الجنوبية لفرنسا، وكردستان الشمالية للروس. وبما أن إيران كانت دولة صديقة لبريطانيا، فلم تمسّ وحدة أراضيها. بعد الثورة الشيوعية في روسيا انسحب الروس من

---

(157) David Lioyd George. War Memoirs, 6 Vols. IV, (Boston: Little Brawn and CO. 1934), pp. 144-146; F.O. 371/3397 Forthightly Report, May 15, 1918.

مظهر، كمال. **كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى**، ص 171-173. كان المدعو شيومان ضابط الاستخبارات العسكرية الالماني، جهزّ جيشا من المرتزقة الكرد في إيران لاحتلال همدان، وكان يعطي لكل مسلح مشاة 15 تومانا و30 تومانا لكل مسلح يجلب معه فرسه ويساعده في ذلك مجيد السلطنة الحاكم الإقليمي الإيراني، ولكن العثمانيين سيطروا في تشرين الثاني 1914، وفشل مشروع شيومان. (لازاريف، ص 600-601).

(158) Iraq 1900-1950, p. 96.

الحرب، وأدانوا الاتفاقيات السرية من ضمنها سايكس ـ بيكو، لذلك عاد الإنكليز وأقنعوا فرنسا بتغيير الاتفاقية، وذلك من أجل أن تكون كردستان الجنوبية ضمن مناطق نفوذ بريطانيا، مقابل إطلاق يد فرنسا في سورية.

فضلاً عن تقسيم كردستان سرا، كان من أهم نتائج الحرب العالمية الأولى على الكرد حرب الإبادة والمجاعة التي كادت أن تقضي على الشعب الكردي عن بكرة أبيه. قام الطورانيون، الذين تشبعوا بقيم الدولة القومية الأوروبية المبنية على العرق الواحد، وإبادة الأعراق الأخرى (جينوسايد) إما جسديا وإما بالقضاء على ثقافتهم، بنقل نحو 600 ألف كردي إلى أجزاء أخرى من تركيا، بحجة احتمال وقوع المنطقة تحت احتلال القوات الروسية، ولكن في الواقع كان ذلك مخططاً من أجل تتريكهم وتوطينهم في أماكن لا تتجاوز نسبتهم فيها 10٪.

تسببت الحرب العالمية الأولى في قتل وتشريد نحو مليون كردي[159]. وأطلقت القيادة العسكرية الروسية التي كانت تحت تأثير القادة العسكريين، من ذوي عقلية التطهير العرقي والكنيسة الروسية الأرثوذكسية، العنان لقواتها في كردستان لقتل وتخريب ونهب وهتك أعراض «الكفرة الكرد قاتلي الأرمن». وهكذا بدأت حرب الإبادة بدءً من صاري قامش وبايزيد ووان ومروراً بخوي وأرومية وراوندوز وخانقين.

ففي بايزيد وحواليها حين أجبرت القوات الروسية الكرد على مغادرة المنطقة بقي فقط عشر السكان ودمرت مئات القرى. وقتل الألوف من أطفال الكرد ونسائهم بيد القوات المرتزقة الأرمنية والروسية المنسحبة بعد ثورة أكتوبر الشيوعية عام1917 في جبهة أرضروم ـ أرزنجان. وشهدت مدينة وان في يومي 14 و15 مارس 1915 أكبر مذبحة للمسلمين بيد القوات الأرمنية التي كانت تخدم كطلائع أمام القوات الروسية. ووعد الروس بتحويل مدينة وان الكردية إلى عاصمة للدولة الأرمنية المزمع عقدها. وتجمع هناك نحو 250 ألفاً من

---

(159) بله ج شيركوة. **القضية الكردية: ماضي الكرد وحاضرهم**، بيروت، دار الكتاب، 1986، ص72-75.

الأرمن الذين جاؤوا للانضمام للدولة الأرمنية وجيشها. وأعلنت الدولة الأرمنية وجرى وضع خطة للهجوم على ولاية بدليس ودياربكر لتطهيرها عرقيا بدعم الجيش الروسي. ولكن القوات الروسية اندحرت بعد هجوم معاكس شنته القوات العثمانية[160].

تؤكد التقارير البريطانية وقوع المذابح والإبادة الجسدية الجماعية للكرد بيد القوات الأرمنية والروسية في خانقين. وتضيف أحد التقارير أن ضباط الإنكليز تأكدوا من قتل نحو500 كردي في مدينة خانقين فقط، وأن هناك أعداد مضاعفة من الضحايا في الريف المحيط بالمنطقة. وأن المئات من الكرد يهربون من المذابح الجماعية باتجاه المناطق التي يسيطر عليها الإنكليز[161]. وشهدت راوندوز ما شهدته سبرينشا عام 1997 في بوسنيا بيد القوات النازية الصربية، وقام أندرانيك، الشقي الأرمني ومصاص دماء الكرد، بجمع نحو 6000 من الأطفال والنساء والمسنين الكرد من أهالي المدينة (لأن الرجال كانوا في الجيش في أثناء الحرب) وأمر بقتلهم جميعا. ولم يبق من مجموع 3 آلاف بيت إلاّ 60 بيتا[162]، ودمر الروس والأرمن 30 قرية في برادوست. واضطر الألوف من أبناء بهدينان، وحفاظا على شرف نسائهم، إلى الهرب باتجاه الموصل، وقد مات قسم من هؤلاء جوعا في شوارع الموصل. وكانت المساجد والمناطق التاريخية الكردية هدف الحملة الأرمنية - الروسية المشتركة. وأبيد نحو 80 من أهالي السليمانية نتيجة للحرب وويلاتها خاصة المجاعة[163]. إن تدمير الروس والأرمن البنى التحتية الزراعية في كردستان ساهم كثيرا في مضاعفة أثر المجاعة وظهور التضخم والغلاء وتعقيده.

---

(160) Jwaideh, pt. 1. pp. 363-369.

(161) Colonial Office, Report of the *Administration for 1918 Khanaqin District*, London, HMS 1919, pp. 32-33; F.O. Fortnight Report, No. 4, December, 1917.

(162) Jwaideh, Pt. 1, pp. 365-366; K. Mayson, «Central Kurdistan» Geographical Journal, No. 54 (1919), pp. 331-332.

(163) Mayson, p. 28;

وانظر: الحاج، عزيز. **القضية الكردية في العشرينات**، بيروت: المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، 1984، ص 91 .

إنّ حرب الإبادة التي تعرض لها الكرد في أثناء الحرب العالمية الأولى (سواء كان ذلك بيد الاتحاديين أو الأرمن والروس) كانت جريمة حرب في كل الأعراف الدولية، ومثلما قام الباحثون والقادة الأرمن واليهود بجمع أرشيف حروب الإبادة التي تعرضت لها شعوبهم، فحري بالباحثين الكرد والقيادات والمراكز الكردية في الداخل والخارج بجمع أرشيف جينوسايد (الهولوكوست) الذي تعرض له الكرد في أثناء الحرب العالمية الأولى، ووثائق الجينوسايد التابعة للأنفال في مركز كردي للجينوسايد.

بإيجاز، كان حكم الاتحاد والترقي في كردستان فترة عاصفة ومليئة بالثورات، وشهدت الفترة بدايات انطلاق الحركة القومية الكردية، وتشهد أحداث هذه الفترة الدور الرائد والكبير الذي أدّاه الشيوخ (خاصة شيوخ الطريقتين النقشبندية والقادرية) وعلماء الإسلام في حركة كورداية تي. وواصلت الدول القومية في كل من تركيا وإيران والعراق بعد الحرب العالمية (والى ـ الآن) سياسة الاتحاديين في قمع الكرد وبالحجج نفسها التي استعملها الاتحاديون، ولكن بأسلحة العصر الأكثر تأثيراً وفتكاً ودماراً.

الفصل السابع

حكومة الشيخ محمود الأولى

1918 ـ 1920

أولاً: إدارة الشيخ محمود: النظام القبلي

كان الاهتمام الرئيسي للبريطانيين في سياستهم تجاه الكرد في الأعوام 1918 ـ 1920 ينصب في ضمان إيجاد منطقة حدودية آمنة للعراق، واتصفت هذه الفترة بالبحث المستمر عن تدابير أو خطط سياسية تضمن تحقيق هذا الهدف، وأن يكون ذلك مقبولاً لدى الكرد أيضاً. وافتقرت السياسة البريطانية إلى الوضوح والتنسيق تجاه المسألة الكردية، وكانت تتقلب ما بين السيطرة المباشرة وغير المباشرة، وأحياناً تتبع سياسات مؤقتة (ad hoc) في الرد على التطورات المحلية والإقليمية.

كان السيد أرنولد. تي. ولسن، والغالبية العظمى من موظفي الإدارة البريطانية في العراق آنذاك الذين جيء بهم من الإمبراطورية البريطانية في الهند، متمسكين بفكرة أو نظرية تدعى «نظرية مدرسة الهند الاستعمارية»، التي لا تعد سكان المستعمرات مستعدين أو مؤهلين للإدارة الذاتية، وينبغي أن يدرب هؤلاء المواطنون بوساطة وكلاء المستعمر، وأنه يمكن تحقيق هذه المهمة عن طريق مؤسسات الإدارة المباشرة في المستعمرات، ويكون دور المواطن المعني محصوراً في تقديم النصائح للحاكم العام، من خلال المجالس البلدية

والمحلية، وفي رأيهم «كفاءة الإدارة أهم من الاعتبارات السياسية»[1].

وفي جنوب كردستان إذ المجتمعات القبلية تتشابه مع نظائرها في حدود شمال شرق الهند، أراد المسؤولون البريطانيون أن يقلدوا التجربة البريطانية في الهند في سعيها لإخضاع قبائل البلوشستان المزعجة، وذلك عن طريق مؤسسات إدارية قبلية، وهي عبارة عن كيان قبلي يرأسه زعيم قبلي، ويشار إلى هذا النوع من النظام بنظام سانديمان تقليداً للسيد روبرت سانديمان (Robert sandeman).

وكانت السياسة البريطانية تهدف إلى بسط سلطتها على بلوجستان من أجل حماية سكان الأراضي الحدودية للسند، من هجمات العصابات الجبلية الذين يستخدمون مخابئهم الجبلية كملاجئ حصينة لهم.

إن الزعيم القبلي الأكبر هو الحاكم المطلق الوحيد لقومه، ويخضع فقط لرقابة الحكومة البريطانية في الهند[2]. ومع ذلك فإن القبائل المتمردة، في

---

(1) هذه المدرسة كانت تنظر إلى السياسات العربية من منظور ضمان السيطرة على الهند. وتهدف إلى إلحاق منطقة الخليج الفارسي وبلاد وادي الرافدين (العراق) عن طريق التأييد القوي لقضية الوهابية في الجزيرة العربية. وهي كانت مناهضة لمدرسة أخرى هي مدرسة الأنجلو-المصرية (أو المدرسة الهاشمية) والتي كانت تنادي بالقومية العربية، وتهدف إلى عد زعماء الدول العربية الصديقة كزعماء الاستقلال وخاصة أولئك المنتمين إلى أسرة الشريف حسين الملكي، ويكونون تحت الإدارة غير المباشرة للإمبراطورية البريطانية. مستفيدة من وجود البريطانيين وحمايتهم لقناة السويس والطريق البري إلى الهند (لمزيد من التفاصيل عن هذه المدارس الفكرية الاستعمارية وعلاقتهم بالعالم العربي إجمالاً والعراق خاصة انظر: الحسني، عبد الرزاق: **تاريخ العراق الجديد**. صيدا: مطبعة عرفان 1957، ص 56/ 57. وانظر:

- Khadim Hashim Niama. (Anglo-Iraq Relations) unpub. Doctoral Dissertation, University College of Wales Aberystwyth. 1974. pp. 25-9; Ireland pp. 101-102.
- Peter Sluglett Britain in Iraq (London: Ithca press 1979) pp. 25-7 Jwaideh, pt. 2, pp. 274-276.

(2) لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع انظر المصادر الآتية:

R. I Bruce,
- Tribes on our North -West Frontier of India, 2, (London: Green and

حدود شمال شرق الهند، كانت بمثابة شوكة مزعجة للحكومة البريطانية في الهند آنذاك. وقد أدرك المسؤولون البريطانيون في العراق أن كل الدلائل تشير إلى وجود إمكانية هائلة واحتمالات مؤكدة بأن الكرد سيخلقون لهم المشاكل والصعوبات نفسها في العراق، كما أشارت بذلك برقية من مكتب الهند بتاريخ 24 أغسطس عام 1919م[3].

وتعليقاً له على مستقبل كردستان في العراق في اجتماع عقد في مكتب وزارة الخارجية، في نيسان عام 1920، قال السيد أي. أس. منتاخ الوزير البريطاني للهند: «سيكون عمل أي شيء آخر أفضل للكثير من إنشاء مؤسسة، في شمال العراق، مشابهة لتلك المؤسسة الموجودة في حدود وشمال شرق الهند». وقد وافقه في ذا الرأي اللورد كرزن وزير الخارجية آنذاك، ومع ذلك اقترح أن تُعامل كردستان كما تعامل ما تسمى ببلاد محمد Mohamad country والمناطق المستقلة الواقعة إلى الشرق من طريق سيتال (Chitat) في الهند، وذه المنطقة عبارة عن منطقة مستقلة تماماً، وهي التي كانت الحكومة في الهند تواجه فيها متاعب كثيرة، بين الحين والآخر قبل أن تعطى الإدارة الذاتية لها. كان اللورد كرزن مع الرأي القائل بأن الكرد إذا ما أعطوا إدارة مستقلة، فإنهم لن يتركوا مناطقهم الجبلية لمهاجمة العراق[4]، لكن السياسة التي اتبعها ولسون

Company 1900).

- T. H Thornton. Colonel sir Robert Sandeman: His Life and Work on our India frontier, (London: J. Murray, 1895).

(3) Loyalties II, pp. 142.

وكان السيد أسكويت رئيس الوزراء آنذاك قد وضع مقارنة بين الكرد وقبائل الباتان في الهند وحذر القوات البريطانية في العراق من مغبة احتلال جنوب كردستان كما تنبأ بأن الكرد سوف يشكلون مشكلة للقوات البريطانية في العراق مثل ما عملت قبائل الباتان في البنجاب في الهند، انظر:

- H. H Asauith. Letters to Venetia Stanley, ed. M Micheal an F Brock (London: Oxford press 1982), p. 510.

(4) F. O. 371/5067 Inter -Departmental Conference on Middle Eastern Affairs, Draft Minutes of a meeting Held at the Foreign Office on Tuesday April 13, 1920. U. D. C. E, 37th (Minutes), p. 5.

وسون وليجمان وهاي في جنوب كردستان من عام 1918 إلى عام 1920 كانت أقرب إلى الإدارة المباشرة. وبذلك تجاهلوا تحذيرات السيد منتاغ وكرزن، ومع حلول عام 1920 بدأت الحكومة البريطانية تعاني مع الكرد المشاكل نفسها التي كانت تواجهها في الهند مع قبائل الحدود الشمالية الشرقية، واستمرت ذه المشاكل طوال فترة الانتداب كما سيأتي في مزيد من التفاصيل في هذه الدراسة.

يرى البروفسور وادي جويدة (Wadi jwaideh) أن فشل نظام سانديمان في إخضاع قبائل المسود التي تقطن وادي الهندوس، لسيطرة الحكومة البريطانية في الهند، لم يمنع الإدارة البريطانية في العراق من تطبيق النظام نفسه هناك، على الرغم من التشابه المدهش بين الشعبين «المسود» و«الكرد»، وقال في كلمة له: إن الكرد كالمسود شديدو الارتباط بحريتهم، وقد كانوا في معركة وصدام مستمر مع أولئك الذين يريدون السيطرة عليهم، وبالمثل، ومنذ أيام الشيخ عبيد الله كان الكرد يخضعون فقط لسيادة قادتهم الدينيين لا لزعمائهم القبليين[5]، شأنهم قبائل المسود.

ومع نهاية تشرين الأول 1918 تمكنت الحكومة البريطانية من إلحاق هزيمة بالجيش العثماني، في جنوب كردستان. وفي شهر تشرين الثاني، من ذلك العام، أبلغ الحاكم العثماني في السليمانية، بواسطة علي إحسان باشا، بالتخلي عن مكانه، وتسليم أمور إدارة المنطقة إلى سلطة الشيخ محمود الذي وطد نفسه في أثناء الحرب، كأقوى قائد في المنطقة. كتب الشيخ محمود، متأثراً بانتصار البريطانيين على العثمانيين، إلى أرنولد (ArnoldT). معبراً عن رغبته في إدارة جنوب كردستان باسم الحكومة البريطانية في العراق، ونظراً لبروز الشيخ في المنطقة، كأقوى شخصية سياسية، لم يكن أمام البريطانيين خيار آخر. وإلا فإن عليهم إيجاد مزيد من القوات لحماية السليمانية ودعم الأمن والنظام في المناطق الجبلية، وهذا ما لم يكن متوافراً لدى الحكومة في بغداد. ولذلك قبلت الحكومة طلب الشيخ مخرجاً من الأزمة. وأرسل ميجور نويل إلى السليمانية

(5) Jwaideh, pt. 2, p. 478.

وهو موظف في المخابرات البريطانية وله خبرة وتجارب في التعامل مع القبائل الفارسية، وذلك لمساعدة الزعيم الكردي في جهوده لإعادة النظام والقانون إلى المنطقة(6)، والتعليمات التي أعطيت لنويل، حول مهامه الجديدة، تحظى بأهمية خاصة، إذ إنها توضح ملامح السياسة البريطانية وطبيعتها التي يجب عليه اتباعها في كردستان:

«إنك عينت مسؤولاً سياسياً في لواء كركوك، مع سريان المفعول ابتداء من اليوم الأول من تشرين الثاني. إن لواء كركوك يمتد من الزاب الأدنى إلى ديالي، وإلى الشمال الشرقي للحدود التركية الفارسية وهذه كلها جزء من ولاية الموصل التي ترجع في تنظيم شؤونها إلى حكومة صاحب الجلالة، وينبغي اعتبارها واقعة تحت دائرة الاحتلال العسكري. وينبغي أن تواصل في مباشرة مهامك مع هذا الافتراض في التعامل مع الزعماء المحليين، واضعاً في الذهن أنه من غير المحتمل أن ترى المسؤولين العسكريين يسحبون قواتهم بشكل نهائي إلى السليمانية، أو إلى أماكن أخرى شرق خطنا الحالي ينبغي أن يفهم الزعماء المحليون أن أي ترتيبات جديدة قد تقوم بها في وقت لاحق هي إجراء احتياطي وضروري، وينبغي أن توضح لهم أيضا أنه لا توجد هناك نية من قبلنا، لفرض إدارة غربية عليهم أو إدارة لا يريدونها»(7).

رحب الناس بالميجور نويل ترحاباً شديداً في السليمانية، وسرعان ما بدأ في تنظيم قواعد الإدارة الجديدة، فعين الشيخ محمود حاكماً في إحدى المقاطعات (Hukumdar) (حكمدار) كما عين زعماء آخرين أمراء، على مديريات أخرى(8) وهم الذين كانوا يعملون أصلاً تحت إشراف المسؤولين البريطانيين.

ومن أجل أن يطّلع على الأوضاع بنفسه في جنوب كردستان قام السيد

(6) Air 20/512. Teleg. From Political Baghdad (pol) to India Office (I. O) no 9351, 1. no. 1918; Jwaideh. pt. 2, pp. 471f.

(7) Bell. Review of Civil Administration. pp. 59-60; Wilson. Loyalties, II, pp. 128; Jwaideh, pt. 2, pp. 473. f.

(8) Bell. Review of Civil Administration. pp. 60-1.

ولسن بزيارة مدينة السليمانية إذ حضر مؤتمر كبار زعماء القبائل الكردية في كانون الأول عام 1918. وقد قام بالإعداد لهذا المؤتمر الشيخ محمود، وحضره أغلب كبار زعماء الكرد في جنوب كردستان، وكذلك زعماء آخرون، وأصحاب النفوذ من الكرد في إيران. ناقش المؤتمر عدداً من القضايا والمسائل السياسية، وقدم الشيخ محمود مذكرة إلى وكيل المندوب السامي مشيراً فيها إلى ما يطلبه الكرد من المسؤولين البريطانيين «حكومة جلالته». وبإعلانه عن نيته لتحرير أهل الشرق من الاضطهاد التركي، وإعطاء الكرد ضمانات بمساعدتهم لنيل استقلالهم، فإن زعماء الكرد بصفتهم ممثلين لأهل كردستان يناشدون حكومته بقبولهم، ووضعهم تحت الحماية البريطانية، وأن يضمهم إلى العراق من أجل ألا يحرموا من الاستفادة من حكم الإدارة البريطانية. وطلبوا إلى الحاكم السياسي للعراق إرسال ممثل له إليهم مع المساعدات الضرورية «لتمكين الكرد ـ تحت رعاية الحكومة البريطانية ـ من التقدم والازدهار في سلام وبشكل حضاري، وإذا واصلت الحكومة تقديم المساعدات والحماية لهم فإنهم مستعدون لأخذ النصيحة منهم»[9].

في المقابل قدّم ولسن رسالة خطية إلى الشيخ محمود، تؤكد تعيينه حاكماً في جنوب كردستان. ومع نهاية شهر كانون الأول تمكن الشيخ محمود من توسيع حكمه إلى راوندوز ورانية وكويسنجق، وذلك بمساندة ميجر نويل. إلا أن أجزاء من قبيلة الجاف في حلبجة وجزءاً من قبيلة بشدر في مقاطعة رانية وكذلك بعض أجزاء كركوك وكفري رفضت الانضمام إلى الاتحاد الكردي القبلي الجديد[10].

إن تعارض التعليمات الصادرة أعلاه من ولسن إلى نويل، مع فحوى المذكرة التي قدمها زعماء الكرد إلى نويل، في مؤتمرهم في السليمانية، توضح

(9) Wilson, Loyalties II P. 129 F.O. 371/5069 Teleg. from Civil Commissioner. (C. I.) to I. O. unnumbered 3, July, 1920; Bell. Review of Civil Administration, pp. 60f; Jwaideh, pt. 2, pp. 480f.

(10) Longrigg, Iraq from 1900 to 1950, pp. 103-104; Bell, p. 60; Wilson Loyalties II, pp. 130.

بجلاء أن مصالح الإدارة البريطانية وأهدافها في العراق تختلف، بصورة كبيرة، مع تطلعات الكرد وأحلامهم. والمذكرتان أو الوثيقتان لا تمثلان اتفاقاً ثنائياً رسمياً بين حكومتين متكافئتين. فالبريطانيون من جانبهم يعدون كيان الشيخ محمود «كياناً قبلياً» مؤقتا يحكمه زعيم محلي قوي، لحفظ الأمن والنظام في كردستان[11]. أما مذكرة الكرد فقد حملت في طياتها إشارة واضحة إلى الزعماء الكرد يعتبرون أنفسهم ممثلين لأهل كردستان، ووضعت النقاط على الحروف في تطلعاتهم الواضحة نحو الاستقلال. ومع أن ولسن أعطى تأكيدات للأكراد، بأنه لا توجد نية لفرض نظام غريب عليهم، فإنه تعمد الالتزام بالغموض فيما يتعلق بطبيعة القوة التي سيتمتع بها الشيخ محمود ومصدرها؛ مع أن الشيخ ظل يؤكد كونه منتدبا من قبل كل الأكراد في ولاية الموصل، فقد رفض البريطانيون هذا الزعم واستمر ولسن يوضح قائلاً: «إن مثل هذه القوة التي يستمتع بها الشيخ ستكون متاحة، فقط، من قبل الحكومة البريطانية» مشيراً بذلك إلى أنه يمكن للشيخ التمتع بالمساندة البريطاينة، طالما بقي يعمل كعميل، ومن هنا يمكن فهم التعهدات التي قدمها الحاكم السياسي من قبل الحكومة البريطانية للكرد على غرار تعهدات كثيرة مماثلة أعطيت، بعجالة، للأرمن والعرب واليهود في أثناء الحرب، وأنها غامضة ومتناقضة ووقتية.

باشر الشيخ محمود الحكم مع مجلس من الوزراء، وعمل نويل مستشاراً سياسياً(حاكماً سياسياً) والأخير ـ وعلى حد قول حلمي ـ كان أقرب رجل موثق إلى الشيخ، وللشيخ مكانة عالية عنده[12]. وأسند مسؤولية حفظ الأمن والنظام لزعماء القبائل في مناطقهم المختلفة، خارج نطاق السليمانية. وينبغي أن يحصل كل زعيم على إعانة مالية قدرها 2000 روبية[13] شهرياً و5000 روبية لتأمين 50 من الفرسان (Suwaris) ويحصل الشيخ محمود نفسه على «معونة سخية»، وكلف بإعداد 600 (Suwaris) فارس[14]. وقد وصف ميجر سون النظام

---

(11) Jwaideh, pt. 1, pp. 438.

(12) يادداشت، ص 67

(13) الروبية عملة استعملت من قبل الإدارة البريطانية في العراق.

(14) Air 20/512 Letter. pol Sulaimani to pol. Baghdad, Nov. 19, 1918.

القبلي الذي بناه الشيخ بالآتي: «كل شخص يمكن وصفه كأحد أفراد القبيلة، جرى وضعه تحت إمرة زعيم قبلي، والفكرة من وراء هذا هو تقسيم كردستان إلى مناطق قبلية لها زعماء قبليون، فقد جرى اكتشاف زعماء لقرى صغيرة وقبائل بائدة؛ والقبائل المتفككة القديمة في بلاد كفري الحارة، أمروا أن يتحدوا من جديد، وأعيد إلى أذهانهم انتماؤهم إلى قبيلة واحدة، حيث عين لهم زعماء منهم. وكانت هناك إيرادات تدفع على حسب تحديد زعيم القبيلة، كما تكون له أيضاً سلطة الإدارة وتنفيذ القوانين، وزعيم القبيلة هو الوحيد الذي يعترف به لدى الشيخ بالحاكمية، وأن الشيخ هو الأمين والممثل الوحيد وصاحب الفضيلة لكردستان. وفي المقابل يحصل الزعيم على المعونة»[15].

والهدف الأول للنظام القبلي، ذا، هو الدعم والمساعدة في جبي الإيرادات وجمعها، وحفظ الأمن والقانون.

ويخضع زعماء القبائل رسمياً، لرقابة الشيخ محمود ويكون كل زعيم قبيلة خاضعاً لمراقبة مساعد الضابط السياسي لمكتب الحكومة البريطانية التي مقرها «القضاء»، وكانت محاولات زعماء القبائل لجمع الإيرادات من المواطنين تؤدي دائماً إما إلى التأخير الشديد في الدفع، أو إلى معاملة الفلاحين بأساليب غير عادلة ومؤسفة ومع أنه قد جرى حفظ الأمن والنظام إلا أن القرويين الذين تعرضوا لويلات الحرب والجوع ظلوا غير قادرين على الاستقرار، أو مزاولة نشاطهم الزراعي[16].

وواصل الشيخ محمود عزمه على إحكام قبضته على المناطق التي وضعت تحت سيطرته كحاكم، وسعى في ذلك إلى كسب التأييد والولاء من الزعماء القبليين عن طريق إعطاء مساعدات ومنح، قدمت له من قبل الحكومة البريطانية ليعزز بذلك مكانته كحكمدار. ولكي تكون له السيطرة المباشرة على الإدارة

---

(15) E. B. Soane. Administrative Report on Sulaimania Division 1919, (London H. M. G. Stationery Office, 1920), pp. 2-3; Bell, p. 60.

(16) F.O. 371/5069, Office of Civil Commissioner, Report on Kirkuk Division (London: H. M. G. Stationery Office, 1920), pp. 3-4.

أعطى الشيخ محمود المناصب إلى أقربائه ومؤيديه. ومن جانب آخر فقد طلب من الشبانة «القوة القتالية الوحيدة الفعالة في كردستان «إعلان الولاء والطاعة له، وقام الشيخ أيضاً بتعيين قاضي السليمانية ورئيس الشرطة من قبله[17].

كان البريطانيون على علم بأطماع الشيخ، ولكنهم في تلك الفترة كانوا يريدون الاستفادة من وجوده، ولهذا اعترفوا بنظامه.

وانتقد ميجور سون من جانبه إدارة الشيخ محمود ووصفه بالقسوة، وأوضح أن البريطانيين الذين صنعوا ذا النظام وقاموا بتأييده واختاروا الشيخ محمود منفذاً له، هم الآن في اصطدام مباشر معه في المصالح[18]. وبحلول شهر مارس 1919 شعر البريطانيون بالحاجة إلى إعادة النظر في سياستهم، تجاه الشيخ محمود، فقام السيد أرنولد ولسن بتنظيم مؤتمر عام، وحضره كل من السيد آر. ليجمان (Leachman) الضابط السياسي في الموصل والسيد دبليو هاي (W Hay) الضابط السياسي المساعد في مكتب أربيل وميجر نويل (Major Neal) والسيد لونغرغ (Longrigg) الضابط السياسي في كركوك. واتفق المؤتمرون على قرارين ينصان على تقليل نفوذ الشيخ محمود تدريجياً، وبطريقة تؤدي إلى تفادي المواجهة العلنية معه. وأن يتولى ميجور سون محل ميجر نويل كحاكم سياسي للشيخ محمود في مدينة السليمانية، حتى يمكن تنفيذ الخطة[19].

كان ميجور سون مصمماً على إبقاء قوة الشيخ محمود في حدود مدينة السليمانية فقط، حيث شرع في إبلاغ قبائل الجاف في حلبجة، وفي كفري، بأنهم ليسوا تابعين أو خاضعين للشيخ محمود بعد الآن. وفي رانية أقيل ممثل الشيخ محمود، بتدبير من سون وبالتعاون مع بعض كبار المسؤولين من المنطقة نفسها[20]. وأنشأ لواء (متصرفية) أربيل الذي يديره مباشرة المسؤولون السياسيون البريطانيون، وحتى داخل مدينة السليمانية تمكن سون من إجبار

(17) Bell, , pp. 64; Wilson, Loyalties, II, pp. 135.

(18) Soane, Administrative Report, p. 4; Jwaideh,), pt. 2, pp. 487f.

(19) G. M Lees, *(Two Years in South Kurdistan)* J. RCAS, XV (1928), pt. III, pp. 225; Wilson, Loyalties, II, pp. 134-135.

(20) Bell, p. 64.

بعض الموظفين الذين عينهم الشيخ محمود على التخلي عن مناصبهم، واستعين بآخرين ممن عينهم سون بنفسه. وكان هؤلاء الموظفون الجدد إما من الأفغان أو الهنود[21] في الغالب. وكان سون، فضلاً عن ذلك، على علاقة جيدة مع أعضاء النخبة الكردية القومية المتأثرة بالحياة الغربية، وهؤلاء كانوا مستائين من كون الشيخ محمود غريباً عنهم وعن الملالي «ملا» وطبيعة نظامهم الأرستقراطي «الطبقي»[22].

وبملاحظة كل الإجراءات والتغييرات السالفة الذكر، وصل الشيخ محمود إلى خلاصة واستنتاجات نهائية هي: إنه إذا لم يتحرك بسرعة كافية، فإنه سوف يفقد مكانته بعد فترة قصيرة، ولذلك وفي شهر مارس 1919 قام الشيخ محمود بالسيطرة على الأمور في السليمانية، وإلقاء القبض على غرين هاوس Green House الذين كان يخلف ميجورسون في السليمانية أثناء غياب الأخير. وألقى القبض على عدد من المسؤولين البريطانيين الآخرين، ووضعوا في السجون. وإثر ذلك أعلن الشيخ محمود استقلال دولة كردستان. ورفع العلم الكردي. كانت تحركات الشيخ محمود هذه خاطفة، ولم تستطع قوة الشبانة التي دربها البريطانيون قليلة العدد ووحيدة في المنطقة آنذاك المقاومة، وقد انضم رجالها إلى حكومة الشيخ[23]. وقد جرى سرد أحداث هذه الانتفاضة، وتحليلها بشكل مفصل وجيد، في عدد من المصادر[24].

(21) تقي، أحمد. **خه باتى كه كورد** (بغداد: المطبعة العربية 1970)، ص92

(22) Edmonds, Kurds, Turks and Arabs p. 30; Hawrami, (Shaikh Mahmud) the Kurdish Journal VI, 1969, No. 2, pp. 62.

(23) Jwaideh, pt. I, pp. 517-518.

(24) كوراني، ص100 - 107. وانظر:

- Wilson Loyalties II. pp. 137-139.
- Edmonds, Kurds, Turks and Arabs, pp. 31, 35-37.
- (Baghdad N/P 1966), pp. 91-98; Longrigg, Iraq 1900 to 1950, pp. 104-105; 1919-1920;
- Air 20/716, Memo, *«Operations in South Kurdistan»* G. H. Q, 18th Division, July 26, 1919;
- Bell, pp. 64f.

أرسل ولسن 2400 رجلاً من قوات المشاة وأغلبهم من الهنود، مع عدد من الكرد الموالين له، وأمرهم بالتحرك من كركوك التي تبعد عن السليمانية نحو سبعين ميلاً جنوباً لقتال المتمردين، ووصلت هذه القوات مفرق طاسلوجة الذي يبعد نحو اثني عشر ميلاً عن السليمانية إذ تعقبتهم قوات الشيخ محمود، واصطدمت معهم، فانهزمت قوات ولسن، وقد قام الكولوينل لونغريغ بمحاولات يائسة، وغير ناجحة، لمساندة القوات المتقدمة، وهكذا انتشرت الثورة إلى بقية الأراضي الكردية تحت سيطرة الإيرانيين، وانضمت بعض القبائل إلى الشيخ محمود لمساعدته. وهنا أدرك ولسن أن هذه الحادثة تؤكد الاعتقاد الذي بدأ يسود في أوساط العراقيين، وبالتحديد لدى الكرد، أن البريطانيين غير قادرين على السيطرة على الأوضاع[25].

سقوط حكومة الشيخ محمود الأولى

عدّ البريطانيون الانتفاضة في جنوب كردستان أمراً خطيراً للغاية، لأنّه يشكل تهديداً مباشراً لخطة بريطانيا الشاملة لحماية العراق، وكذلك كان يهدد الاستقرار في العراق وإيران. وإذ لم يجر قمع الثورة وإخمادها بسرعة، فإن ذلك سوف يؤدي حتماً إلى تعزيز الاعتقاد لدى قبائل العرب أنه يمكن تحدي المسؤولين البريطانيين في العراق[26]، ولهذا جرى تكوين جيش جنوب كردستان في أواسط حزيران، تحت قيادة الجنرال ثيودور فريزر (Theodore Freaser) وفي السابع عشر من حزيران طوقت القوات البريطانية قوات الشيخ محمود في منطقة مفرق بازيان في قره داغ التي تبعد نحو اثني عشر ميلاً شمال شرق جمجمال، وذلك بمساعدة رجال المرتزق مشير آغا (الهماوندي).

كانت القوات الكردية تتوقع الهجوم من الجهة الأمامية على الأسلوب العثماني في الهجوم، ولكنهم فوجئوا من الخلف، ووجدوا أنفسهم محاطين من كل الجهات. وفي هذه المعركة التي لم تكن متكافئة، من ناحية العدد والعتاد، قضي على قوات الكرد وأسر قائدها الشيخ محمود وحكم عليه بالإعدام، إلا

(25) Wilson, Loyalties II, pp. 1437.

(26) Bell, pp. 68-69; Hay, pp. 160-161.

أن الحكم خفف إلى السجن مدى الحياة، ثم نفي إلى جزيرة أندوان في الهند. قام الإنكليز بعد ذلك باتّباع سياسة الأرض المحروقة، تجاه المناطق التي ساندت الشيخ محمود. وهدأت الأوضاع في غضون خمسة وأربعين يوماً في جنوب كردستان، وتمكن ميجر سون من إتمام سيطرته الكاملة على السليمانية[27].

وتعزى أسباب فشل حركة الشيخ محمود إلى عوامل عدة، فهناك من يدّعي بأن الشيخ لم يحصل على تأييد الأغلبية من السكان، وأن حركته كانت تمثل في الحقيقة مصلحة الفصيلة التي ينتمي إليها، وهي شريحة آغا التي تمثل أربعة في المئة من السكان. ثم إن هذه الشريحة (الآغوات) كانت تنظر إليها باحتقار شديد من قبل الشرائح الكردية الأخرى الذين لا يعطون أهمية كبيرة لفكرة «استقلال كردستان» وهم في الغالب لا يعترفون بإمارة أحد عليهم، إلا زعمائهم القبليين. وبالرغم من كل هذا عقد الشيخ محمود عزمه للمضي، قدماً، بحركته دون أي استشارة مسبقة لزعماء القبائل الأخرى[28]. ولكننا نعتقد أن الأسباب الأولية لسقوط حكومة الشيخ محمود الأولى، هي:

1 - تضارب المصالح بين مشروع الشيخ محمود لاستقلال كردستان، ومخططات الحكومة البريطانية المعدة للعراق.

2 - الشعور بانعدام الثقة المتبادلة بين الشيخ والبريطانيين.

3 - الاختلاف بين الكرد أنفسهم.

4 - افتقار الحكومة البريطانية للوضوح، والتوافق في سياستها تجاه الكرد.

5 - وأخيراً وجود عوامل إقليمية غير مناسبة في المنطقة.

في الحقيقة إن تناقض المصالح البريطانية في العراق وتضاربها مع

---

(27) Air 20/716 *Memorandum General Head Quarters Mesopotamia Force* (GHQMF), No G/696, 26-7-1919, Bell, pp. 65-66; Edmonds. p. 85.

(28) Air 20/513, (Note on the Political Situation in Southern Kurdistan) Major Soane, 28-7-1920; Jwaideh, pt. 2. 527-528.

المصالح الكردية هما العامل الرئيسي والمهم في انهيار نظام الإدارة الذاتية القبلية في كردستان. ففي تموز 1919 كتب المندوب السامي لبريطانيا في بغداد، قائلاً: «إنّ المسألة الأولى في الوقت الراهن هي ضمان إيجاد حدود آمنة للعراق»، وهذا الأمر قد ساقهم إلى نتيجة منطقية هي المسألة الكردية، وكانت المنطقة التي يرغب الكرد في بناء استقلالهم فيها هي في غاية الحيوية بالنسبة للعراق. وأعطت وزارة الهند البريطانية أهمية كبيرة إلى الإيرادات الضخمة الحيوية لهذه المنطقة الغنية بالنفط، في ولاية الموصل، لتنمية العراق المستقبلي(29). كما أن الإدارة البريطانية في العراق أكدت مراراً أن حدود العراق لن تكون آمنة، إذا بقت محصورة بالمناطق السهلية.

كانت جبال كردستان المسكونة مناطق في غاية الحيوية «كقواعد عسكرية» للدفاع عن العراق، في ظل الظروف غير المستقرة والسائدة آنذاك في إيران وتركيا(30).

كما أوجست الحكومة البريطانية بعض المخاوف من الجماعات الكردية، من سكان الجبال التي يصعب السيطرة عليها، وكان الإنكليز يعتقدون أن الكرد إذا تركوا لتسيير أمورهم بأنفسهم، فإنهم سوف يشكلون في المستقبل تهديداً للأمن والاستقرار في العراق وإيران(31).

انعدام الثقة بين الشيخ محمود والبريطانيين

إنّ ما تميزت به العلاقات بين الشيخ محمود، والحكومة البريطانية، من الخطأ في الحسابات وانعدام الثقة وعدم التفاهم ساهم بشكل كبير، في فشل سياسة الإنكليز تجاه الكرد. وربما يرجع انعدام الثقة بين الطرفين إلى الأحداث التي أحاطت باحتلال البريطانيين القصير لكركوك في نهاية الحرب العالمية

---

(29) British Documents on Foreign Affair 1919-1939-Woodward, R. Butter, ed., The Near Middle East, 1st ser. vol. IV. 1952 Teleg. from Admiral S. Catherop to Earl Curzon, No. 1437, 10-7-1919, pp. 679.

(30) B. D. F. A. IV, Teleg. from M. Mohler to J. Tilley, unub, Constantinople 7-21-1919; Cab23/20 Minutes of Cabinet Meeting, March25, 1920; F.O. 371/5067, Teleg. CC. Baghdad, to I. O. 4, 2, 1920.

(31) Loyalties II, pp. 44.

الأولى. إن سرعة تقدم القوات البريطانية في جنوب كردستان ـ التي ألقت بتأثيرها على الكرد في مارس 1918م ـ دفعتهم إلى عقد اجتماع في السليمانية، تحت رئاسة الشيخ محمود، لمناقشة الوضع. وقرر الذين حضروا هذا المؤتمر إعطاء تأييدهم لبريطانيا، وكتب الشيخ محمود رسالة إلى السيد أرنولد ولسن يطلب فيها إلى البريطانيين احتلال جنوب كردستان[32]، وسرعان ما هاجم البريطانيون كركوك واحتلوها، وقد أعلن الشيخ محمود إثر ذلك، مع عدد من زعماء الكرد ووجهائهم، وقوفهم إلى جانب البريطانيين.

إلا أنه وفي غضون أسبوعين أُجبر البريطاينون على الخروج من كركوك وجرى استيلاء على الحكومة التركية على المنطقة مرة أخرى، ولقد سجن الشيخ محمود مع بعض الوجهاء الكرد مدة قصيرة، وأصبح الشيخ محمود والوجهاء المتعاونون مع الإنجليز موضع سخرية في المجتمع[33]. ويسرد ولسون، في هذه المناسبة، آثار هذه التجربة الأولى العلاقة بين الحكومة البريطانية والشعب الكردي فيقول: «يبدو واضحاً أنه قد تبين لهم أنّ وعود العون والتأييد التي أعطاها الموظفون غير المسؤولين، والتي كانت، بصورة غير مباشرة، من السيد بولارد في كركوك ولونغريغ في كفري لا يمكن الاعتماد عليها. ويبدو أننا كنا نلعب الألعوبة الروسية من خلال استخدام رجال القبائل السذج كمخالب القطط. فبعض زعمائهم، ومن ضمنهم زعيم الهماوند، الذين كانوا في طريقهم إلى كركوك عندما حدث الانسحاب، وقد أمرناهم أن يرفعوا أيديهم إلى عدوهم التركي، وتركناهم في هزيمة منكرة، لن يعفوا عنا وخاصة زعماء الهماوند وأصبحوا يعادوننا لمدة طويلة»[34]، ولعله لم يكن هناك مفر للإنكليز من هذا الانسحاب المؤقت من كركوك، فقد كان ذلك نتيجة الموقف العسكري خارج بلاد ما بين النهرين، فأدى ذلك الانسحاب إلى عدم ثقة الكرد بالبريطانيين.

---

(32) Review of Civil Administration, p. 68.

(33) Wilson, Loyalties, p. 87; G. R. Drive. "The Kurdish-Question" Persian Magazine (1921) September, No. 3, p. 255;

وانظر: س، نديم .**حرب العراق (1914-1918م)**، بغداد: دار التضامن، ص181.- 182

(34) Wilson, Loyalties II, pp. 88; *quoted in Jwaideh*, pt. 2, pp. 469-470.

ذكر درايفر (Driver) أن الانسحاب سبّب للإدارة البريطانية في بلاد الرافدين خسارة فظيعة. فلو كانوا مقتنعين بأننا كنا صادقين في سياستنا للبقاء في كردستان، لما تمكن الشيخ محمود من القيام بالثورة[35]. وقد توصل لونغريغ إلى النتائج نفسها عندما ذكر أن الانسحاب كان مأسوياً بالنسبة إلى العلاقات مع الكرد[36].

وعلى أساس هذه الخلفية من عدم الثقة تعامل الشيخ محمود مع الجيش البريطاني الزاحف. الأمر الذي زاد شكوكه، هو أن المؤيدين للنظام البريطاني في كركوك وكفري رفضوا الانضمام إلى إدارته، وأرجع الشيخ هذا الأمر إلى مؤامرة أعدّها الإنجليز والأمر الذي أكد هذا هو تعيين سون وتمتعه بصلاحيات غير محدودة، فاقتنع الشيخ محمود بأن النظام البريطاني عازم على إنهاء قوته ونفوذه[37]. ومن ناحية أخرى لم يعد الموظفون البريطانيون يثقون بالشيخ محمود، وذلك بعد الرجوع إلى تاريخه، وقد تبين لهم أنه سبق أن تورط في ثورات عديدة ضد النظام التركي. كتب ولسون عن الشيخ محمود قائلاً:

«كان رجلاً ذا طمع ودهاء، وهو معروف بانفعالاته الشديدة ووحشيته التي أقنعت سون ذي النظرة الثاقبة بأن بعض تصرفاته كانت فوق إرادته»[38].

أما السيد لي الضابط السياسي (G.M.L Less)، الذي حوصر في حلبجة لبضعة أيام في أثناء ثورة آذار؛ فقد كتب معبراً عن شعوره بكل عنف قائلاً: «السمعة السيئة للشيخ محمود في الدهاء والخداع كانت معروفة للجميع، ولسوء الحظ أُعطي الثقة الكاملة، وسمح له بالتصرف غير المحدود في الإعانة المالية. لقد تصاعدت طموحات الشيخ محمود إلى حد غير معقول، لما رأى نفسه يملك القوة والمال»[39].

---

(35) *The Kurdish Question*, pp. 255-256.

(36) Iraq from 1900 to 1950, p. 91.

(37) Hilmi I, pp. 92, Cf. Wilson, Loyalties. II, pp. 134; Jwaideh, pt. 2, pp. 490; Bell, p. 64.

(38) Loyalties II, p. 134 from 1908.

(39) *Two Years in South Kurdistan*, pp. 253-254.

وكذلك الحال مع إدموندز فلم يكن له موقف إيجابي مع الشيخ، وقال عنه: «أرهب المدينة في أثناء الحكم العثماني بعصابة غير عنيفة، ولكن حين أصبح الحاكم الرسمي أدرك قدراته المحدودة»[40]. فضلاً عن ذلك أغلب الموظفين البريطانيين على قناعة بأن شعبية الشيخ محمود قليلة بين جنوب أهالي كردستان، وادعوا أنه كان متسلطاً وداهية، وأنه غير محبوب لدى أتباعه المقربين الذين كانوا ساكنين في أراضيه، في منطقة السليمانية، وقد كان سبب انقياد المزارعين له هو تفادي بطشه وانتقامه، وعلاوة على ذلك اعتقد موظفو الإدارة البريطانية أنّ أيّ عون يجده الشيخ من الناس، كان بسبب اعتقاد الكرد أن الحكومة البريطانية ستفرض عليهم قبول سلطة الشيخ محمود، ولكن لما تبين لهم عكس ذلك، سرعان ما بدأ تأثير الشيخ محمود يضمحل ويزول[41].

لقد عبر سون عن الموقف نفسه، غير أنه قدم سبباً آخر لمساعدة الكرد لتأسيس نظام قبلي تحت إمرة الشيخ محمود، فيقول: «لقد كان الكرد متحمسين في فترة ما بعد الحرب العالمية إلى السلام، إلى درجة حيث إنهم كانوا مستعدين لقبول التوقيع على أية وثيقة من أجل الاستقرار. ولذلك كانت القبائل الكردية التي لا تعرف الشيخ محمود جيداً توقع على المضابط المؤيدة للانضمام، إلى الدولة الجديدة تحت قيادة الشيخ محمود»[42].

هذه الأوصاف عن الشيخ محمود التي ذكرها خصومه البريطانيون تحاول التقليل من شأنه بين الكرد[43]، أما المصادر الكردية فتقدم صورة مختلفة تماماً عن الشيخ، فهذه المصادر تقول: إن الشيخ منذ عام 1908م كان الزعيم الروحي لأسرة البرزنجي المشهورة[44]، أشهر أسرة في جنوب كردستان وأقواها لمدة قرن. وجاءت شهرة هذه الأسرة بسبب مكانة الشيخ معروف نودهي (1753 ـ

(40) Kurds, Turks, and Arab, p. 30.

(41) Bell, pp. 59, 64; Wilson, Loyalties II, p. 135; F.O. 371/5068 Sulaimania, 11-7-19201 Soane, Sulaymania Division, p. 1.

(42) Soane, Sulaymania Division, pp. 1-2, quoted in Jwaideh, pt. 2, pp. 489.

(43) See Waheed, pp. 163-164.

(44) Edmonds, Kurds, Turks and Arabs, p. 69.

1833م) (جد الشيخ محمود)، والشيخ سعيد (والد الشيخ محمود)، فقد كانا يحوزان على تقدير الكرد واحترامهم في أنحاء الدولة العثمانية. وكان السلطان عبد الحميد يقدرهما[45].

وفي عام 1908م اغتيل الشيخ سعيد في حادثة مبهمة، حرضت عليها ودبرتها جمعية الاتحاد والترقي في الموصل. ذلك أن الشيخ سعيد رفض المشاركة في حكومتهم ولجنتهم في السليمانية. فأشعلت هذه الحادثة انتفاضة في جنوب كردستان، وبالتالي قام الكرد بمسيرة إلى الموصل، الأمر الذي أجبر الحكومة على إقالة زكي باشا شلبي والي الموصل، والذي كان متورطاً في الحادث. ونتيجة لذلك أصبح الشيخ محمود رئيساً للبرزنجيين، وأقوى رجل في كردستان[46]. ولأجل مكانة الشيخ محمود العلمية والمالية وشجاعته وحماسته وعزمه، نظر إليه الكرد في جنوب كردستان نظرة إعجاب وحب كقائد تاريخي لهم. ولقد برهن الشيخ، بوصفه زعيماً للبرزنجيين، عن جدارته في كثير من المعارك مع قبيلة الجاف الذين كانوا يشكلون العدو التقليدي للبرزنجيين[47].

وفي أثناء الحرب العالمية الأولى مال الكرد إلى زعامته، وفي مارس 1915 ترأس 2000 فارس كردي في الشعيبة، في الفرات الأدنى، لمحاربة

---

(45) زكي، محمد، أمين. **تاريخ سليمانية**، (بغداد: دار النشر1950،)، ص 218-219؛ روزبياني، جميل، «شيخ محمود حه فيد زاده» كاروان رقم 113، (1987)؛ كمال محمد، مقابلة فريدة مع الشيخ محمود الحفيد، «من مجلة حبز بز، كاروان رقم 96 (1984)، ص 120؛ تقي، ص، 16-17؛ حلمي، ج1، ص48-49.

- Royal Institute of International Affairs. Survey of international Affairs.

- The Islamic World since the peace Treaty (London: Oxford University Press, 1927), p. 482.

- تقي، ص16-17؛ حلمي، ج1، ص48.- 49.

(46) Soane, to Mesopotamia in Disguise, p. 192; Hilmi I, pp. 39.

بزنجي، لطيف: «شيخ محمودى نه مر»، كاروان (1984)، رقم 26،ص2-4

- Bell, p. 43; Taqi, pp. 18- 21.

- Edmonds, Kurds, Turks and Arabs, pp. 77-78.

(47) حلمي، ج1، ص38-40؛ تقي، ص16.

القوات البريطانية جنباً إلى جنب مع العثمانيين في العراق، وكان أيضاً قائداً للفرسان الكرد الذين صدوا المحاولات الروسية لاحتلال كردستان الجنوبية من الشمال[48]. وكانت بريطانيا على علم بموقف البرزنجيين في كردستان. ففي أكتوبر 1918 أخبرت الحملة البريطانية في العراق وزير الدولة البريطاني في الهند أن السلطات البريطانية على استعداد تام لكسب ود البرزنجيين نحو البريطانيين، لتحديد مصير السياسة الموضوعة للكرد[49].

قدم رفيق حلمي صورة نقدية، ولكن إيجابية، عن إدارة الشيخ محمود، وعلق على شعبية الشيخ عام 1918 قائلاً: إنه في أقل من أسبوع استجاب لدعوته اثنان وستون زعيماً من جنوب كردستان وشرقها لعقد مؤتمر وطني، لبحث مصالح كردستان في السليمانية. لقد حقق هذا الهدف بدون مساعدة الحكومة البريطانية التي وصلت حديثاً إلى كردستان، والتي حاولت، بدون جدوى، منع الكرد الإيرانيين من الحضور[50]. وقد اتفق كثير من الكتاب الكرد مع حلمي بأن شعبية الشيخ محمود لا يمكن الجدال فيها. ويزعمون أن المعارضة المذكورة جاءت من شرائح صغيرة لقبيلتي جاف وبشدر[51]. وكذلك يوافق د. جويدة وأغلب المثقفين الكرد على أن الشيخ محمود تمتع بمساندة أغلب القبائل، في جنوب كردستان، غير أنه يرى أن الشيخ محمود فشل في استنفار هذه القوى بصورة جادة لمواجهة البريطانيين[52].

إن تصوير الموظفين البريطانيين للشيخ محمود كان غير دقيق، كما أن تقييم المثقفين الكرد للشيخ لا يخلو من المبالغات، كما سنبين ذلك لاحقاً. إن المعارضة الكردية للشيخ محمود كانت ملحوظة، فقد فشل الشيخ في وضع

---

(48) Hawrami, pt, pp. 58.

(49) Air 20/512, Teleg. From pol. Baghdad to Secretary of State (S. of S. O for India No. 9267, 30. 10. 1918).

(50) يادداشت، ج1، ص101.

(51) برزنجي، ص5؛ روزبهياني، ص63-62؛ شه مزيني، ص101؛ هورامي، ص135؛ تقي، ص16؛ كوراني، ص99-100

(52) "Kurdish Nationalist Movement", pt. II, p. 528.

تقييم واقعي وحقيقي عن قوته مقابل القوة البريطانية، بل بالغ في تقييم قوته، وظن أنه أقوى من أن يزيحه البريطانيون عن السليمانية. لقد قلّل من عزم البريطانيين على إزالته من السلطة، واعد إدارته ضرورية بالنسبة لإحلال السلام والاستقرار في المنطقة[53].

ولكن الشيخ محمود، في خلافه مع الإنكليز، لم يفهم جيداً الأبعاد الإقليمية والدولية، وكان ذلك نتيجة كون خبرته السياسية محدودة، وعدم وضوح السياسة البريطانية في كردستان والعراق. ولم يكن الشيخ رجلاً إدارياً محنكاً، ولم يجد المستشارين الأكفاء لمساعدته في التعامل الصحيح مع المستجدات في القضايا المحلية والعالمية التي تهدد مصير كردستان، وكانت تحيط به مجموعة جشعة وجاهلة، وكانوا يحرضونه على اتخاذ مواقف متحجرة تجاه البريطانيين؛[54] كما كان هناك تأثير من الآغاوات في تفكير الشيخ؛ فأدت كل تلك العوامل إلى المواجهة المباشرة مع البريطانيين، وقد زعم الموظفون البريطانيون أن الآغاوات قد ظنوا أن الاحتلال البريطاني قد يؤدي إلى تساؤلات، عن ملكية الأراضي التي كانت بحوزهم؛ والمعلوم أن الآغاوات كانوا يملكون الأراضي عن طريق القوة.

نعم كان البريطانيون يتطلعون إلى التقليل من نفوذ الآغوات والسادة الذين حصلوا على أراضٍ بطرق غير شرعية، ولكن في الوقت نفسه، لم يكن لهم سبيل آخر غير مساندة النخبة التقليدية، لأن ذلك كان ضرورياً للمساعدة على السيطرة على أفراد القبائل. وقد أمرت الإدارة البريطانية بدعم قوة الشيخ محمود، بعدم إرسال سجلات الطابو (سجلات الأراضي الحكومية) إلى بغداد[55].

وفي عام 1919 جلب أحمد التقي ـ الشخصية البارزة في الحركة القومية الكردية ـ رسالة إلى السليمانية من الشيخ عبد القادر النهري في استنبول، كان

---

(53) Waheed, p. 161.

(54) حلمي، ص38-85

(55) Bell, p. 63; Also quoted in Jwaideh.

عبد القادر هذا رئيساً لجمعية التقدم والترقي الكردستاني، ولمجلس الدولة العثماني، وعوناً كبيراً للقضية الكردية، وكان عالماً بكل الخطط البريطانية في الشرق الأوسط. ولقد قام الشيخ عبد القادر بتقديم بعض النصائح إلى الشيخ محمود، للتعامل الحكيم مع البريطانيين، والحيلولة دون إحداث مواجهة عسكرية، قد لا تحمد عقباها[56]، ولعل هذه النصيحة كانت النصيحة الوحيدة المجدية للشيخ محمود، ولكنه لم يعط لها قيمة. لقد كانت هناك اضطرابات كبيرة في كردستان من جرّاء سياسات الرائد سون الاستفزازية من ناحية، بسبب الانتفاضة الوطنية في المنطقة من ناحية أخرى؛ لقد بدأ الوطنيون الكرد والترك يتحدّون البريطانيين في الأناضول. ففي إبريل 1919 ثار أكراد كويان الذين يقطنون في منطقة زاخوا، وقتلوا العساكر والموظفين البريطانيين متظاهرين بأنه يمكن تحدي الحكومة البريطانية. وكان الكرد في إيران في ثورة عسكرية ضد الحكومة المركزية، المدعومة من بريطانيا. لقد أرسل الأتراك رسائل عديدة إلى الشيخ محمود، يخبرونه فيها بالزحف التركي الوشيك على العراق، وأمر فيها الشيخ محمود باستنفار الكرد المسلمين لمحاربة الكفار البريطانيين[57].

وفي النهاية أخطأ الشيخ في فهم نية البريطانيين للبقاء في العراق. وقد كتب ولسن عن هذا قائلاً: «كانت الجيوش تتغلغل في كل شهر، وبأعداد كبيرة، ولكن لم يكن هناك تخفيف مقابل في الواجبات العسكرية، وكان التجار والآخرون الذين يرجعون من البصرة وبغداد إلى السليمانية، يذكرون أن العساكر يغادرون كل يوم بالسفن والقطارات، وفي بال كثير من الناس أننا سنغادر كردستان وأهاليها ونتركهم وشأنهم، أو نترك الأمر إلى السلطة[58].

أيضاً كان هناك سوء تفاهم متبادل في الدور الذي كان ينبغي أن يؤديه الشيخ محمود ضمن السياسة البريطانية في العراق، فتأويل الشيخ لدوره كـ(حكمدار) كان يختلف عن الفهم البريطاني لذلك الدور. وعاملت بريطانيا

(56) خه باتی، ص15

(57) Bell, p. 64; Longrigg Iraq 1900 to 1950, p. 10; Mayson, p. 113; Kurdish Nationalist Movement, pt. II, p. 506.

(58) Loyalties, II, p. 135.

الشيخ محمود وكأنه راج (رئيس) هندي فحسب، والذي كان دوره هو مساعدة الحكومة البريطانية فقط في جهودها لتثبيت القانون والنظام في المنطقة. في حين ظن الشيخ محمود نفسه زعيماً لشعب فخور، وكان متأثراً بمبادئ الرئيس الأميركي ولسن في حق الشعوب في تقرير مصيرها، والذي ورد في خطابه في 8 كانون الثاني في لقاء مشترك بين الكونغرس ومجلس الشيوخ.

«ينبغي أن نحافظ على الأجزاء التركية للدولة العثمانية، ونؤمن سيادتها، أما القوميات غير التركية فينبغي أن نؤمن لها الفرصة للحكم الذاتي»[59]. إذن، كان يخيل للشيخ أن البريطانيين سيساعدونه على تأسيس كردستان المستقلة، وهذا د. جويدة يقدم لنا بعض الملاحظات عن الشيخ وأتباعه[60].

«ليس عندي شك في أن الشيخ محمود ينظر إلى نفسه، مثل عبد الرحمن (أحد أمراء بابان وأراد، من التعاون مع بريطانيا، عدم التدخل في شؤون حكومته الفردية، وعلى البريطانيين ألاّ يتدخلوا في سلطته، ولكن يجب أن يتدخلوا لمنع الإيرايين والحكومة العربية في بغداد من أن يقوموا بدور مماثل لحكومات كرمنشاه أو الباشوات في بغداد في القرن التاسع عشر، في منع استقلال كردستان. وفضلاً عن قناعة بين كل أصناف المجتمع في السليمانية بأنه ستشكل دولة كردية كبيرة، وستكون هذه المدينة عاصمة لها. يبدو إذن أن عقل الشيخ محمود كان ممتلئاً باعتقاد أن الكرد مستحقون لدولة مستقلة، وأنه قُدر إذن أن يكون هو قائدها. كما أن قوة البرزنجيين ونفوذهم في كردستان كانا السبب في رفض الشيخ عملية تقليل البريطانيين من قوته ونفوذه، وهذا ما دعا إلى عدم ارتياح البريطانيين من تصرفات الشيخ[61].

---

(59) See Royal Institute of International affairs, Memorandum on the Termination of the Mandate (London: 1932), p. 3,
- Air 20/513 Intelligence Office Report No. 499, IC. Intelligence Office Constantinople, July 13, 1919.

(60) Kurd, Turk and Arabs, pp. 59.

(61) Jwaideh, pt. II, pp. 502-505.

اختلافات الجماعات الكردية

إنّ الطبيعة القبلية للمجتمع الكردي وعدم وجود شعور قومي واضح فيه، والنزاعات بين قادته انعكست على أذهان صانعي السياسة البريطانية في العموم ما بين 1918 و1920، ففي هذه الفترة كان الكرد فاقدين لشعورهم (التضامني) القومي إلى حد ما، وكان الرضوخ المطلق عندهم للقبيلة.

ووصف بعض الموظفين البريطانيين الكرد بالضراوة، والغلظة، والكراهية للانقياد لأي نوع من الحكومة[62]، وأنّ سيطرة النظام الأبوي، للآغا، ظلّ مسيطراً إلى فترة طويلة بعد الحرب، وترك ذلك أثراً كبيراً في إدارة الشيخ محمود. فرؤساء القبائل الموالون للشيخ محمود يطالبون بالأموال والهبات والامتيازات، ولكنهم في الوقت نفسه يكرهون الولاء لموظفي الشيخ محمود. إنّ وعي الكرد السياسي والتجربة الاجتماعية وخلفية طبائعهم وعادتهم ومستوى تطورهم كل ذلك حال دون تماسك دولة الشيخ محمود ودوامها[63]. كما أنّ جغرافية جنوب كردستان ساهمت كثيراً في تكوين مجتمع قبلي، ومنعت من ظهور كردستان كدولة والكرد كشعب متجانس. إنّ المنطقة الكردية كانت عبارة عن سلسلة من الجبال، منظمة، بصورة يصعب معها وجود وحدة بين سكانها الذين يتألفون من قبائل مختلفة، يندر بينهم الاتصال. إنّ سكان كل جزء من المناطق الجبلية كانوا يتعاملون ويتاجرون مع جيران الكرد؛ وخصوصاً في المناطق السهلية في الجنوب والغرب الذين كانوا في الغالبية من غير الكرد[64].

إن سلطة الآغا كانت عقبة رئيسية في تمديد قوة الحكومة في عام 1919، وقد لاحظ ذلك العقيد نولدير مساعد الضابط السياسي البريطاني (Colonel Nolder) في العمادية فقال: «إن وضع الآغا يختلف عنا، أو عن أي حكومة أخرى، وأنها شبيهة بالإقطاعيين في العصور الوسطى، حيث يحتفظون

---

(62) Wilson, Loyalties, II, pp. 127.

(63) Iraq from 1900 to 1950, pp. 104.

(64) N. Spencer, pp. 123-124.

بمجموعة من المسلحين، ليخوفوا بهاالمزارعين»[65]. وكان تأسيس أي شكل من أشكال الحكومة يؤثر سلبياً في الآغا فالأصل عندهم هو أن الحكومة مرادفة للتسلط، والقانون مرادف للظلم، والنظام مرادف للعبودية، وكانوا ضد أي شيء يهدد قبضتهم الاستبدادية للمجتمع. لذلك أيّد كثير من رؤساء القبائل تأسيس كردستان المستقلة، من أجل معارضة الحكومة البريطانية، في جهودها الرامية إلى تأسيس النظام والقانون في المنطقة. فالاستقلال كان يعني، بالنسبة للآغا، التحرر من كل قيود القانون، والإجازة للانغماس في السلب والنهب[66].

لهذه الأسباب عدّ الموظفون البريطانيون الآغا والشيوخ مسؤولين عن التحرك القبلي، المعارض لبريطانيا في المنطقة. فظنّ البريطانيون أنّ الآغا والشيوخ فعلوا ما فعلوا، نتيجة للجشع والطمع؛ واعتقدوا أن «الآغاوات يستغلون الجهل والتطرف والطبيعة الاستغلالية للأكراد[67]. واعتقد البريطانيون كذلك أنه لا يوجد كردي واحد يحرّك إصبعه، للدفاع عن القيّم الدينية والقضايا القومية، واعتقدوا أنّ الفرد الكردي ليس له ورع ديني، ولكن طبيعته الخرافية والساذجة تجعله قابلاً للتأثر، سلباً أو إيجاباً بالشيوخ[68]. إن النفور من السيطرة والرفض للرضوخ إلى قوة خارجة من المميزات التي تميّز عامة الكرد وهي التي جعلتهم يقاومون محاولات الحكومة البريطانية، لتأسيس القانون والنظام في المنطقة.

وأثر عدم وجود شعور قومي متماسك بين الكرد في الموقف البريطاني، تجاه القضية الكردية، وقد كان البريطانيون في مكتب المندوب السامي البريطاني في استنبول وبغداد مقتنعين بأنّ الكرد يفتقرون إلى شعور قومي. لقد قال ليود جورج رئيس وزراء بريطانيا في سنة 1920: «إنّه حاول أن يبحث عن مشاعر الكرد في ذلك الوقت، وبعد البحث في القسطنطينية (استنبول) وبغداد وجد أنّه

---

(65) Wilson, Loyalties, II, p. 154.

(66) Bell, p. 63; Noel Diary, p. 15; Wilson, Loyalties II, pp. 148-149.

(67) Lees, pp. 254.

(68) F.O. 371/5068, (A note on Rawanduz) by Hay 26. 12. 1919.

من المستحيل أن يجد كردياً يحظى بتأييد غالبية الكرد»[69]. وهناك العديد من البيانات في مكتب المندوب السامي في قسطنطينية، مفادها أنّه لا يوجد إحساس برأي عام متماسك عند الكرد[70].

وأصرّ الموظفون البريطانيون، في العراق أيضاً، على أنّ الكرد يفتقرون إلى الشعور القومي؛ هذا هو العامل الذي أدّى إلى فشل الشيخ محمود في استنفار الكرد حوله، لأنّه دعا إلى مشاعر قومية كردية، ذلك الشعور الذي لم يكن موجوداً لا عند القيادة التقليدية، ولا عند عامة الشعب الذين كانوا من المزارعين الأميين[71].

وفي نيسان 1920 أبدى اللورد كرزن إرادة حكومته لمقابلة ممثلين عن الرأي الكردي من أجل الاستماع إلى آرائهم، في تشكيل حكم ذاتي للأكراد؛ وفي هذا الصدّد وجّهت أوامر إلى استنبول وبغداد، ولكن لم يكن الردّ مشجعاً. فقد أجاب الممثل السامي في استنبول بأنّه لا يوجد ممثل كردي يستطيع البريطانيون، من خلاله، تنظيم حكومة لكردستان. وأخبر المندوب السامي وزارة الخارجية أيضاً بأنّه لا يوجد كردي كفوء يستطيع أن يمثل بحق كلّ كردستان[72].

ويرجع سقوط إدارة الشيخ محمود أيضاً إلى عدم وجود وحدة حقيقية، بين الزعماء الكرد التقليديين في جنوب كردستان، وذلك في فترة ما بعد الحرب. والحقيقة أنّ الكرد كانوا منقسمين على زعمائهم الذين فرقتهم الجبال،

---

(69) F.O. 371/5069 Memorandum, from I. O to F.O. No. 1124, 21. 2. 1921; Harold Nicolson. Curzon: The Last Phase 1922-1925 (New York: Hascount Comp. 1939, pp. 3299; Halmreich, pp. 301-302; in 1915 Sir Mark Sykes. (Cab 27/206 Desideration in Turkey in Asia June 30th 1915) Note by Leut. Of Colonel Sir M. Sykes, pp. 100-101.

(70) F.O. 371/ 5068 (Turkey) teleg. From Admiral de Robeck to fo. No. 302, 3-29-1920.

(71) Lees, 254; Wilson, Loyalties II, p. 133.

(72) F.O. 371/5067, Inter-Department Conference on Middle Eastern Affairs, Minutes, 13-4-1920, pp. 3.

فجعل أمل الشيخ محمود في تأسيس دولة كردية شبه مستحيل. ويذكر مولانا محمد أفندي، العالم الديني المشهور في أربيل، أنّه لا يمكن لكردستان أن تكون دولة مستقلة، نتيجة وجود اختلافات ونـزاعات شديدة فيما بين زعمائها. فكل واحد منهم كان يرفض أن يرضخ لسلطان الآخر[73]. يقدم لنا السيد ويغرام (Wigram) صورة واضحة عن مجرى الأمور بمقارنة الكرد مع سكان المناطق العليا في اسكتلندة. ففي كلتا الحالتين لم يتمكن أيّ زعيم من أن يقهر الآخرين، بل الكل كان يطمع في الولاء لحاكم خارجي، لا يطمع في فرض أوامره عليهم[74].

وقد أظهرت الفترة القصيرة لإدارة الشيخ محمود في مارس 1919 الانقسام في صفوف الكرد، في جنوب كردستان، فقد رفضت قبيلة الجاف، وهي أكبر قبيلة في منطقة السليّمانية، أن تقبل سلطة الشيخ محمود، وكان زعماؤهم يعدون الخصوم التقليديين للبرزنجيين؛ فقد كانوا يتفاوضون مع الموظفين البريطانيين، من أجل زعزعة حكم الشيخ محمود. أمّا في منطقتي كركوك وكفري فقد كان بعض الكرد تحت تأثير الشيوخ الطالبانيين، ألدّ خصوم البرزنجيين، وقد رفضوا الانضمام أيضاً إلى إدارة الشيخ[75]. أمّا في رانية وقلعة دزه، فقد رفضت قبيلة يشدد، بقيادة أبي بكر الآغا، أن تكون تحت إدارة الشيخ محمود في أثناء ثورة مارس، فقد أيّد أبو بكر البريطانيين ضدّ الشيخ. أمّا في منطقة أربيل، فلم تعترف قبيلة ديزيي بأيّة سلطة غير سلطة زعمائهم الذين فضلوا التعامل المباشر، مع الموظفين البريطانيين[76].

أمّا في كويسنجق، فقد كانت عشيرة حما آغا غفوري مؤيّدة للحكم البريطاني المباشر، وقاومت بشدة محاولات الشيخ محمود لإدخال كويسنجق

---

(73) Air 20/512 (Note) Prepared by Nasir Efendi, Dragoman to major Noel. 5-8-1919.

(74) Wilsson, Loyalties II, p. 133; Hay, p. 174.

(75) F.O. 371/5069 (Administrative Report of Kirkuk Division) for Period January 1st, 1919 to December 31st 1919, pp. 4-5.

(76) Hay, p. 141.

ضمن إدارته[77]. وحتى في مدينة السليمانية، كان هناك نـزاع حول قوة الشيخ محمود ونفوذه. فقد عقد المتنورون الكرد (النخبة القومية) حلفاً مع تجار بازار في السليمانية.

والملاحظ أنّ كلّ من الطائفتين ساعدتا الجهود البريطانية لتقويض حكم الشيخ في المدينة[78]. وأخيراً فقد رفض الشيخ أحمد في بارزان التعاون مع الشيخ محمود، لأنّ الأخير كان لا يثق به ويعدّه عميلاً لبريطانيا[79].

عدم وجود سياسة بريطانية واضحة المعالم

إنّ عدم وجود سياسة واضحة للحكومة البريطانية تجاه الكرد، في الأعوام ما بين 1918 و 1920 أدّى إلى تبنّي سياسات متفاوتة ومتناقضة ومضطربة ومؤقتة؛ وعدم القدرة على وضع سياسة واضحة تنبع من طبيعة القضية الكردية المعقدة، توافر معلومات كافية عن المنطقة وشعوبها. وكذلك يمكن القول: إنّ ذلك يرجع إلى عدم استقرار الأوضاع في العراق، وكردستان، وتركيا، وإيران.

وأخيراً كان هناك الاختلاف في مسألة العراق، وفي مسألة تحديد الصلاحيات، بين كلّ من وزارات الخارجية والمستعمرات والحرب والهند، والاختلافات بين تلكم المكاتب والإدارة البريطانية في العراق. وفضلاً عن ذلك، فقد كانت هناك اختلافات بين الموظفين البريطانيين، داخل مكتب المندوب السامي في العراق.

---

(77) 371/5068 A. G. Rundate A. P. O (Administrative Report on Koi Sanjaq for the Year 1919), 15-1-1920, pp. 19-30; Hay, pp. 160-161.

(78) معروف، كمال نوري. «**شيخ محمودى نه مر: خه باتى دزى انكليز**» بيشكه وتن، كانون الثاني، 1980، رقم 41، ص 3؛ حلمي، ج 1، ص 72-3.

(79) F.O. 371/5068 Teleg. From Admiral De Robeck, (HC in Const) to F.O. No. 401, 3-5-1920; Air 20/517. Memo, GHQ (Bagh), 17-6-1919; Air 20-513 (Northern Kurdistan) report 18-2-1920, pp. 1-2; F.O. 371/6469 (Turkey) Annual report 1920, pp. 4243; F.O. 371/5068 Left from CC. Baghdad to F.O. 25-3-1920; F.O. 608/97. \ \Sharif Pasha A note by Toynbee, 1-1-1020; F.O. 371/5061. Inter-Departmental Conference, 13-14-1920; Minutes, pp. 3.

لقد صرّح هـ. أ. سكيتش (رئيس وزراء بريطانيا أثناء الحرب) أنّ المسألة الكردية هي إحدى «المسائل العويصة التي واجهت الإمبراطورية البريطانية الهندية»[80]. «وقد لاحظ هذه الملاحظة أيضاً السيد بونارلو (رئيس الوزراء) في آذار 1920. في قوله: «إنّ مسألة الكرد من المسائل التي جلبت انتباه ممثلي الحلفاء، في أثناء مفاوضات السلام في باريس». فالقضية ذات أبعاد، ولها تأثيرها في جملة السياسة البريطانية في الشرق الأوسط، وخاصة علاقات الحكومة البريطانية مع تركيا وأرمينيا وعرب العراق[81]. والأمر الذي جعل هذه القضية الحسّاسة أكثر تعقيداً، هو عدم توافر المعلومات الضرورية، ففي عام 1919 كانت الشكوى الرئيسية من الموظفين البريطانيين في استنبول وسوريا والعراق هي أنّ المعلومات المتوافرة عن الطوائف والقيادات قليلة وغير كافية، لتبني سياسة واضحة في كردستان، ومما جعل الأمر صعباً لوزارة الخارجية، وفق قول الموظفين البريطانيين في المنطقة؛ ويرجع الأمر في قلّة هذه المعلومات إلى الصعوبات في التثبت مما كان يريده الكرد: «يمكن للإنسان هنا أن يسمع بأنّ أيّة طائفة من الأفراد تدّعي أنّها تعبّر عن آمال الكرد بصورة واضحة، أو شبه واضحة»[82].

إنّ عدم وضوح السياسة البريطانية، تجاه كردستان، يرجع إلى عدم وضوح سياستها حول طبيعة الوضع في العراق، بصفة عامة. فقد كان أرنولد ولسون يحاول أن يؤسس سياسة بريطانية، تؤدي إلى تعزيز سيطرة بريطانيا على العراق، ظناً منه أنّ العراق في النهاية سيكون من ضمن الإمبراطورية البريطانية الهندية. ووظيفة العراقيين في سياسة ولسون هي استشارية، من خلال تأسيس البلديات ومجالس المحافظات، ورفض الموظفون البريطانيون في وزارة الخارجية البريطانية والسيدة بيل، سكرتيرة الشرق في مكتب المندوب السامي في العراق، هذا الرأي؛ إذ إن هؤلاء كانوا يفضلون التقليل من الحكم المباشر في العراق، وتشكيل الدولة العراقية تحت قيادة أحد أمراء أبناء الشريف حسين

---

(80) مظهر، كمال، م. س. ص 175.

(81) F.O. 371/5062 Parliamentary Debate Turkey.

(82) Air 20/512 Teleg. From GHQ to CC. No. C2735, 3-7-1919.

من سلالة الرسول عليه الصلاة والسلام، وخادم الأراضي المقدسة في الحجاز. فلم يتفق إذاً على سياسة واضحة المعالم في العراق.

وأما ولسن فقد آلى على نفسه الاستمرار في تطبيق السياسة الهندية على العراق، إلى أن بدأ التمرد في آب 1920 ضدّ السلطة البريطانية[83].

ويعلق اللورد كرزن على عدم الوضوح في السياسة البريطانية في العراق قائلاً: «لما أرسلنا القوات إلى البصرة، في أول مرة، لم يكن في نيّتنا السيطرة على وادي الرافدين إلى الأبد، ولكن بالتدريج دخلنا بغداد، ومناطق جبلية تقع بين بغداد والموصل والحدود الإيرانية»[84].

إنّ التأخر في توقيع معاهدة السلام، بين تركيا والحلفاء، ترك موقف ولاية الموصل الكردية في عالم النسيان، وهذا له تأثيره المباشر في القضية الكردية، فقد خلق شيئاً من القلق وعدم وضوح الرؤية عند الكرد؛ ومن ناحية أخرى، عرقلت محاولات الإدارة البريطانية في وضع سياسة واضحة للكرد، فقد أمرت موظفيها بأن يبقوا على هذا الغموض في مناقشاتهم مع الكرد، وبأن يتجنبوا أيّ وعد قد يترك انطباعاً بأنّ هناك قراراً نهائياً، قد اتخذ بشأن ولاية الموصل[85]. وقد أمروا أيضاً باتخاذ سياسة عدم الدخول في التزام، مع الزعماء

---

(83) 37115069 Teleg. From CC. to I. O. No. 4416 17-7-1920, for a detailed discussion on British policy in Mesopstamia during the year 1918 to 1920 see Ireland, pp. 109-112; Niama, pp. 25-27; Sluglett, pp. 35-38.

(84) F.O. 371/5067 Inter-Departmental Conference on Middle Eastern Affairs (Minutes) 13-4-1920, p. 3.

(85) Wilson, Loyalties II, pp. 124.

إنّ السبب في تأخر التوقيع على اتفاقية السلام في باريس يرجع إلى التأجيلات والشعور بالمرارة التي أحاطت بالمباحثات الأنجلو فرنسية حول سوريا، فالادعاء الفرنسي والعربي لسوريا كان من أشدّ الموضوعات حدّة في مباحثات البريطانيين والفرنسيين في هذه الفترة، وفور التوصل لحل لهذا الموضوع جرت المناقشة حول المواضيع الأخرى المتعلقة باتفاقية السلام مع سوريا، بصورة سهلة. غير أنّ تردّد الولايات المتحدة الأميركية وعدم رغبتها في تحمل المسؤولية في شرق الأناضول هما أيضاً من العوامل في تأخر محادثات باريس.

انظر: Halmreich, pp. 328-29; Temperly, p. 28.

الكرد الذين كانوا يطالبون بكردستان مستقلة. وطلبت إلى الموظفين البريطانيين أيضاً أن يكونوا حذرين في تعاملهم مع الكرد[86].

في هذا الموقف المبهم، لجأ الموظفون البريطانيون إلى سياسات مؤقتة، لتقديم نوع من نظام إداري في المنطقة، ولذلك لم تكن الكونفدرالية القبلية للشيخ محمود في تشرين الثاني 1918 إلاّ حلاً مؤقتاً، ولم يتضايق البريطانيون من إعلان هذه الحقيقة. يقول لونغريغ الحاكم السياسي في كفري: «إنّ المشكلة في كردستان الجنوبية كانت تنصيب نظام أفضل من الفوضى»[87]. وفي نوفمبر 1918م أوضح ولسون لـ نويل أنّه: «لا يحتمل إرسال قوات أبدية إلى السليمانية، وأنّه ينبغي أن يكون واضحاً للزعماء أنّ الترتيبات التي يفضلونها يجب أن تكون مؤقتة بالضرورة»[88].

إنّ هذا يدلّ على أنّ التعامل البريطاني مع الشيخ محمود مبني على اعتبارات عسكرية، وعلى أساس مؤقت. وقد عبّر إدموندز، الموظف السياسي أيامها، عن الموقف نفسه، بقوله: «إنّ الحكم الذاتي الكردي، تحت قيادة الشيخ محمود، فرض نفسه على الحكومة الملكية البريطانية، لاعتبارات عسكرية، وليست سياسية»[89]. أمّا الجنرال البريطاني في كردستان الجنوبية (درافير) فيقول: «إنّ نفوذ الشيخ محمود مهم جداً إلى درجة أنّه لا يمكن التغافل عنه»[90].

أمّا في أثناء الفترة من 1918 ـ 1919 فقد كانت الحكومة البريطانية تحت ضغط داخلي لتخفيف مسؤولياتها العسكرية في المستعمرات. كان يجب على الحكومة البريطانية، أن تستغل نفوذ الشيخ محمود، لإنقاذ بريطانيا من مهمة

(86) BDFP, 1st ser, Vol. IV. Letter from Mohler to J. Telly Costantinople, July 21st 1919, pp. 695; Teleg. From Admirals Calthrope, (Constantinople) to Earl of Curzon 10/7/1919 No. 1437. p. 679.

(87) Iraq from 1900 to 1950, p. 103.

(88) Bell, pp. 59-60.

(89) Kurds, Turks and Arabs, p. 59.

(90) Driver, p. 109.

عسكرية صعبة في بيئة محلية وإقليمية ودولية غير مرضية. وتؤكّد السيدة بيل هذه الظاهرة بقولها: «بدون المساعدة العسكرية، والتعاون الذي كان يقدمه الشيخ محمود كان لزاماً علينا الإتيان بقوة عسكرية، لم تكن سهلة المنال؛ فالشيخ محمود، من الناحية السياسية، كان مهماً جداً، للمحافظة على الأمن، دون استعمال القوة»[91].

يبدو أنّ السياسة البريطانية في كردستان كانت على أساس التجربة، والاعتماد على مفهوم الخطأ والصواب كما تُظهر ذلك الأحداث من مارس 1918، إلى 1920، وسرعان ما انتهت تجربة الشيخ محمود في مارس 1919، فاتصل البريطانيون بالسيد طه النهري حفيد عبيد الله النهري، وطلبوا إليه إقامة حكم ذاتي للأكراد في جنوب كردستان. وكان يفترض أن تكون مدينة راوندوز ـ التي يتمتع السيد طه النهري بنفوذ فيها ـ مركزاً لهذه الكونفدرالية.

ووظيفة الشيخ طه هي الوظيفة نفسها التي كان يفترض أن يقوم بها الشيخ محمود، وهي تأسيس حكم ذاتي للكرد، خاضع للمندوب السامي البريطاني في بغداد. ولكن الشيخ طه تنازل عن هذا المنصب، لشعوره بأنّ الحكومة البريطانية تريد استغلال نفوذه، لتهدئة أكراد الجنوب، وبأنّ وضعه لن يختلف عن الشيخ محمود، في حالة قبوله للمنصب[92].

ولم يوفق البريطانيون بعد ذلك في إيجاد زعيم كردي، يمكنه أن يؤدي دور الشيخ محمود في تنفيذ حكم بريطاني غير مباشر، وفي العام 1919 ـ 1920 حاول البريطانيون تنظيم حكم مباشر في جنوب كردستان. لقد أوجدت هذه السياسة كارثة، وتبعها عدد من الثورات كما سنناقش ذلك لاحقاً. لذلك في عام 1920 رأى المندوب السامي البريطاني عدم جدوى الحكم المباشر في كردستان الجنوبية، وعليه أَمَرَ حمدي بيك بابان أحد أمراء البابانيين، المقيم في بغداد، أن يقيم حكماً ذاتياً في جنوب كردستان، وسافر بابان على نفقة الحكومة البريطانية إلى المنطقة لكسب تأييد الزعماء. وكلّف توفيق وهبي، وهو شخص

(91) Review of Civil Administration, p. 63.

(92) Hawrami, pt. II, p. 46; Hay, , pp. 353-354.

موال للحكومة البريطانية، وأحد عناصر (المنورين) القوميين لتأسيس «كومه لى سه ربه خويى كورد» وهي جمعية كردية، قصد من تأسيسها كسب تأييد الكرد لمحمود بيك بابان الذي أخبر الحكومة البريطانية أنّه سيحكم كردستان، على أساس أنّه ملك متنوّر، نيابة عن الحكومة البريطانية؛ غير انّه سرعان ما عبّر عن قلقه من التعقيدات التي بدأت، وكانت تهدّد نجاحه في مهمته. ورأى في النهاية أنّ الرقابة البريطانية على حكومته يجب أن تكون محدودة جداً، ليتقبلها الكرد. وقد أعلن الموظفون البريطانيون الذين كانوا يؤدون مهاماً في المنطقة، بدورهم، عدم أهلية الأمير البابانى، وادّعوا أنّ غيابه الطويل، عن المنطقة الكردية، لا يؤهله لفهم الظروف السياسية الراهنة في المنطقة فهماً واضحاً؛ ونتيجة لذلك، استمر الحكم المباشر، ورفضت تجربة حمدي بيك(93).

إنّ تشكيل «كومه لى سه ربه خويى كورد» كان أوّل عملية منظمة من جانب الإنكليز، لدعم القضية القومية الكردية، كفكر في جنوب كردستان. إنّ عدم وضوح السياسة البريطانية يرجع إلى عدم الوضوح في تقسيم المسؤوليات في السياسة الشرقية، في وزارات الخارجية والهند البريطانية والحرب.

لقد كانت هناك اختلافات كبيرة في الآراء، بين الموظفين البريطانيين في لندن الذين كانوا في العراق. سيّر ولسن ـ المندوب السامي ـ السياسة الكردية التي لم تتوافق مع آراء الحكومة البريطانية في الدولة من عام 1918 حتى عام 1920، وكان رأي وزارة الخارجية البريطانية أن تنسحب قواتها من السليمانية، وفي 1919 توجّه ولسون إلى إيجاد ولاية عربية في الموصل المتاخمة للدولة الكردية ذات الحكم الذاتي تحت زعامة الكرد الذين كانوا تحت أوامر الموظفين السياسيين البريطانيين(94). ولكن وزارة الهند أيّدت رأي ولسون بأنّ وجود القوات البريطانية هناك ضروريّ، للمحافظة على السلام والأمن في العراق؛

(93) F.O. 371/5069, Letter from APO, Koi to CC. Air 20/573 (Memo) by Hamadi Beg to Lieutenant Colonel Sir Arnold T Wilson, Baghdad, 6-8-1920; Hawrami, pt. II, p. 100.

(94) Air 20/513 Teleg. From pol. Bagh. To SS. For India, 9267, 30-10-1918; Edmonds, pp. 303, Wilson Loyalties II, p. 123.

وعليه، وحتى آب 1919 ساعدت وزارة الهند المندوب السامي في العراق على التهرب من تنفيذ سياسة وزارة الخارجية تجاه الكرد[95].

ولكن انتفاضة الشيخ محمود في عام 1919، والجهاد في منطقة بادينان ضدّ القوات البريطانية، ساعدا في تغيير موقف وزارة الهند البريطانية تجاه المناطق الكردية؛ وفي آب 1919 استلم ولسون الرسالة الآتية من وزير بريطانيا للشؤون الهندية، رداً على طلبه في تمديد خط السكة الحديدية البريطانية من بغداد إلى كركوك وهي: «في السابق وافقت الحكومة على توسيع دائرة النفوذ البريطاني في كردستان، لأنّهم اعتقدوا أنّ أهلها رضوا بذلك، وعليه قبل الاقتراح ورد في التيلغراف في 9 آذار بصدد إيجاد مجموعة من الدول الكردية ذات الحكم الذاتي تحت الزعماء الكرد، ولكن الآن يبدو أنّ أهلها ليسوا راضين بالنفوذ البريطاني وأصبحت السكة الحديدية وسيلة ضرورية لفرض الإدارة الإنجليزية عليهم، لذا أليس من المفيد في هذه الظروف أن نسحب الموظفين السياسيين وحلفاءنا، ونترك الكرد وشأنهم»[96].

ويبدو أنّ آراء وزارة الخارجية ووزارة الهند قد اتفقت على فكرة الانسحاب من جنوب كردستان. أما ولسون فقد ادّعى أنّ مغادرة كردستان ستخلق نتائج سيئة على السياسة العامة لبريطانيا في العراق وإيران، ورأى أنّ لواء السليمانية، من الناحية الجغرافية والاستراتيجية، جزء من أراضي العراق، وليس جزءاً من كردستان، كما ادّعى أنّ السلام في المنطقة الحدودية هشّ، وأنّ الحكومة الإيرانية يمكنها إبقاء الأمن في حدودها فقط، إذا ما واصلت الحكومة البريطانية إدارة المناطق الحدودية الكردية؛ وزعم أيضاً أنّه لو تُرك الكرد لأنفسهم، فسوف يشكلون تهديداً مستمراً للعراق العربي، وهذا يعني جملة من المعارك القبلية؛ الأمر الذي سيجبر بريطانيا على إرسال عدد كبير من القوات للسيطرة على المنطقة[97].

---

(95) F.O. 371, Teleg. S. S for India to CC. 23-3-1920; (Kurdistan) India Office Recommendations, Memo No. 7701, 20-Dec-1919.

(96) Wilson Loyalties, II. p. 142.

(97) Ibid, p. 143.

وفي الفترة بين آب 1919 ونيسان 1920 أرسلت وزارتا الهند والخارجية البريطانية، إلى المندوب السامي في بغداد، سلسلة من الأسئلة، مطالبين إياه النظر في سبل الانسحاب من كردستان، وتقديم العون المادي والمعنوي للكرد من أجل إقامة حكومتهم الذاتية. واستطاع ولسون التهرب بمهارة من تطبيق هذا الأمر[98]. وفي آذار 1920 أرسل سكرتير الدولة للهند تلغرافاً إلى بغداد يقول فيه: إنّ الحكومة البريطانية تؤيّد سياسة الانسحاب التام من كردستان، وطلب رأي ولسون فيه. وقد أجاب ولسون، على هذه الرسالة، بالتحذير من عواقب هذه السياسة التي تنوي الحكومة البريطانية تنفيذها، وطلب التمهل في اتخاذ القرار، حتى يمكن تفادي النتائج السلبية القاتلة لهذه السياسة، وطلب أن يعيدوا النظر في تلك السياسة حتى لا تحدث مشاكل فظيعة قد تؤدي إلى سلسلة من الحوادث، حيث إنّها تجبر الإنكليز على مغادرة ولاية الموصل ولربما العراق.

ولكن السيد أرثر هرتزل، مساعد وزير الدولة لشؤون الهند، أبدى امتعاضه من رد ولسن، فقال: «عليك أن تفهم أنّ الحكومة لن تقبل أن تهدّد، وافهم موقفك وستخطئ إن لم تأخذ برأي الحكومة بخصوص السياسة في كردستان، والحكومة لن تدخل كردستان تحت انتدابها»[99]. ويظهر الاختلاف جلياً بين الساسة الإنجليز تجاه السياسة في كردستان، في الاجتماع الذي عقد في لندن يوم 13 نيسان 1920. فكان رأي الجنرال ب راد كلين من وزارة الحرب أنّه ينبغي تطبيق سياسة واضحة في كردستان، بما يوافق رأي ولسون، واقترح نظاماً عسكرياً يسمح للقوة الجويّة بأن تساهم في حفظ الاستقرار في المنطقة.

وكان مؤيّدو النظام الجوّي أشدّ الناس تأييداً للحكم المباشر، وأيّدوا إقامة «العراق الكبير: وادي الرافدين وجنوب كردستان»؛ وكان من المفترض أن يقوم النظام الجوي بتسهيل السيطرة على كردستان، فضلاً عن قلة تكاليف هذا النظام، فبدلاً من الاحتفاظ بقوات في المنطقة، يمكن أن تعالج القوة الجويّة أيّ تمرّد للقرى والمدن، وهذا أسهل بكثير من استخدام القوة البريّة. لقد كان

---

(98) F.O. 371/5067, Teleg. From CC. to I. O, No. 1558; Baghdad, 4-2-1920.

(99) Quoted in Marlow, p. 175.

يتوقع أن يقدم النظام الجوي حلاً للمعضلة الكردية، إذ إنّ الحكم المباشر باستعمال القوة[100]. وفي الحقيقة كان يتوقع أن يكون نجاح النظام الجوي في كردستان ذا أبعاد بعيدة:

«كان يتوقع أن يكون النظام الجوي في العراق وكردستان نموذجاً للسياسة الملكية البريطانية الكبرى في كلّ ممتلكاتها وفي الدول العربية والعالم الثالث، وهذا ما جعل بريطانيا تواصل سياستها لتوطيد قوتها في بعض المناطق، على الرغم من أنها بدأت تتقهقر في بعض الأماكن في العالم، وكانت كردستان أوّل تجربة لسياسة ما بعد الحرب»[101]. لقد عارض لورد كرزن النظام الجوي على أساس أنّ الموظفين الإنجليز تعوزهم التجربة، ولا يفهمون كيفية التعامل مع القبائل، وهو يقصد أنّ النظام الجوي يؤمّن بصورة غير مباشرة، احتلال دائم لجنوب كردستان؛ وهو الذي عارضته وزارة الخارجية على أساس أنّ اللورد كرزن وعد وزير الخارجية الفرنسي فيليب بير شوليت بأنّ بريطانيا على وشك الانسحاب من كردستان في أثناء الاجتماع.

تقدمت وزارتا الهند والخارجية بموقفهما الذي هو إقامة كردستان مستقلة، ولكن ولسون كرّر موقفه السابق من أنّ مثل تلك السياسة سوف ينتج عنها تأثير سلبي في السياسة البريطانية في الشرق الأوسط. وفي النهاية جرى العمل برأي ولسون، وتوصّل الاجتماع إلى القرارات الآتية: ستُبقي بريطانيا جنوب كردستان جزءاً من العراق، وتكون لتركيا شمال كردستان»[102]. وفي مارس 1920 كتب ولسون رسالة بخصوص هذه القرارات: «بالنسبة إلى كردستان فقد اقتنع لورد كرزن بالاستسلام، وحصلنا على ما كان متوقعاً وأنا مرتاح، وأكره أن أسمع من الحكومة أنّها تريد تطبيق سياسة أنا معارض لها؛ ولكنني أجبرت على ذلك، من قبل مكتب وزارة الخارجية، وأنا أعتبر سيطرة مكتب واحد في بريطانيا على

---

(100) Olson. pp. 55-56; F.O. 371/5067, Inter-Departmental Conference on Middle Eastern Affairs (Minutes), 13-4-1920, pp. 1-2.

(101) Olson, p. 57.

(102) Inter-Departmental Conference, (Minutes) PP. 2-4, 8-10; Longrigg, Iraq from 1900 to 1950, p. 107.

سياسة العراق كارثة»[103].

وفي نيسان 1920 طلب ولسن من ميجر سون أن يحكم كردستان الجنوبية، بنظام إدارة، يشبه ذلك المطبّق في مناطق أخرى من العراق[104].

لقد كانت هناك اختلافات بين البريطانيين أنفسهم، في العراق، حول السياسات التي يجب أن تتبع بصدد الكرد؛ وبما أنّ ولسن كان مسؤولاً عن سياسة العراق، فإنّه لم يؤيد فكرة إقامة دولة كردية. أمّا ميجرنويل[105] الذي كان مسؤولاً عن السياسات البريطانية في كردستان من 1918 حتى 1919 فقد كان مؤيّداً لإقامة دولة كردية مستقلة، في جنوب كردستان والمناطق التي يسكنها الكرد، وتحتلها تركيا وإيران. وكان جلّ اهتمام ولسن هو تأمين المناطق الحدودية للعراق، ولكن لا يمكن ذلك في رأيه إلا بضم كل جنوب كردستان، في المستقبل، إلى دولة العراق التي ستقام تحت نفوذ بريطانيا. ورأى أن الحركة القومية الكردية تكاد تكون مفقودة حينذاك، وكانت أهدافها غير مؤيّدة لبريطانيا، واعتقد ولسن كذلك أن أكراد الجنوب سينضمون، في المستقبل، إلى الأتراك لإخراج البريطانيين من العراق، وأخيراً اعتقد ولسن أن الدولة الكردية ستكون بالضرورة ضد أرمينيا لأن أرمينيا هي حليفة لبريطانيا، وكانت تطالب هي الأخرى بالمناطق نفسها التي تطالب بها كردستان[106].

ولكن نويل اعتقد أيضا أن الكرد مضطهدون من الأتراك منذ القرون الأربعة الماضية، ولذلك فهم يستحقون الاستقلال عن تركيا، ورأى أن الدولة الكردية ستضعف تركيا، وبذلك لا تستطيع مقاومة إقامة دولة أرمينيا، وعلاوة على ذلك فإن الكرد يطالبون بحقوقهم على أساس مبادئ الرئيس الأمريكي ولسن القاضية بإعطاء كل الشعوب الحق في تقرير المصير، وأنهم لن يستريحوا

(103) Quoted in Mrlaw, p. 176.

(104) Inter-Departmental Conference, (Minutes) April 13-1920 F.O. 371/4191 from CC. to SS1, 26th April 1920.

(105) Edward William C. Noel; Diary of major Noel on Special Duty in Kurdistan from June 14th to September 21st, 1919; (See Olson, pp. 194-195).

(106) Hawarami "Shaikh Mahmoud and the Kurdish Question", pt. I, p. 61.

حتى ينالوا الاستقلال، ومن أجل ذلك رأى نويل أن بريطانيا، بوصفها قوة متحضرة، وأنه وكيل تلك الحضارة فلذلك عليه مساعدة الكرد للحصول على ذلك الطموح(107).

لقد تذبذبت الحكومة البريطانية في سنة 1919 بين آراء ولسن ونويل، وعجزت أن تأتي بسياسة واضحة المعالم، ولكن الانتفاضات التي حدثت في عام 1920 أقنعت الحكومة البريطانية بأن كردستان نويل أمر وهمي، وأن عراق ولسن يثير اهتماماً واقعياً، والعقل لا يكاد يصدق أن الحكومة البريطانية سوف تهدد أمن العراق واستقراره لتنفيذ رأي نويل، الذي أثير حوله كثير من التساؤلات ـ وإقامة كردستان مستقلة(108).

كان للقناعات الشخصية للموظفين الإنكليز في العراق دور مهم في رسم السياسات تجاه كردستان وتنفيذها فقد عمل ولسن لتحقيق رغبته في إقامة العراق الكبير، مثلما مال نويل إلى كردستان، وقد شكا المندوب السامي إلى مكتب الهند بأن نويل مستغرق وملتزم بالقضية الكردية، ومائل إلى سياسة معينة، متعارضة، بحد ذاتها، مع المصالح البريطانية في العراق(109).

ولم يكن ولسن الوحيد الذي كان ينتقد التزام نويل بالقضية الكردية، ولكن أدموندز أيضا كان ينتقد، بشكل لاذع، تصرفات نويل بهذا الصدد، وقد صرّح أدموندز أنه لا مجال لظهور فروق جوهرية، في الآراء، بينه وبين نويل، حول السياسات تجاه كردستان؛ وذلك لأن «نويل نظر إلى المسألة بدون تساؤلات، ومن منظور كرد السليمانية»(110). وزعم العقيد ليجمان، الحاكم السياسي في الموصل، أن نويل متعاطف مع الكرد، على حساب الجاليات

---

(107) Noel, Diary, p. I. Bell, p. 7; Air 20/513; Noel, Malatia to Political Baghdad, und, (Northern Kurdish) by G. L. B. 18-2-1920, p. 24.

وانظر: تقي، ص24.

(108) L/P & S/10/781 from A. T. Wilson Teleg to Herezel 27th November 1919 Cab 23/20. (Cabinet-Meeting), March 23rd, 1920.

(109) F.O. 371/5068, Letter from CC. to FO, 19-May-1920.

(110) Kurds, Turks and Arabs, p. 303.

المسيحية في ولاية الموصل، وكان م. موهلير الموظف السياسي البريطاني في استانبول يشارك غيرهم من الموظفين في الاعتقاد أن نويل كان يحاول أن يحقق مكاسب للكرد، كما كان لورنس (Lawrence) يحاول أن يكسب مكاسب للعرب في أثناء الحرب العالمية الأولى[111].

وصودف أن كتب لورانس في عام 1919 إلى وزارة الخارجية معارضا تعاطف نويل مع الكرد الذين لم يكن لديهم شعور قومي بعد، ولا يملكون القدرة الذاتية أو القومية. وظن لورانس أن تأييد نويل للكرد غير مجدٍ، وسيؤدي إلى تحريك العرب، للتحالف مع القوى الكمالية في تركيا، ضد بريطانيا[112].

إن هذه الخلافات في السياسة البريطانية تجاه الكرد بين نويل وولسن، لم تساعد الكرد على فهم السياسة الإنجليزية، وأشعلت التناقضات في السياسة التي اتبعت في المنطقة. فمن ناحية، عامل نويل الشيخ محمود كزعيم لكردستان مستقلة؛ ومن ناحية أخرى، عامله ولسن كمجرد ممثل له في منطقة السليمانية، ولم يشجعه على أي نوع من القومية الكردية، أو الانفصال. لقد ظهر هذا الأمر، عندما بدأ الشيخ محمود يزاول منصبه(حكمدار). شجع نويل الكرد على إقامة حفلة فاخرة، تتناسب مع ولادة دولة قومية، ثم أن منصب حكمدار يعني الحاكم، وعين الشيخ محمود متصرفا وحكومة[113]. غير أن محاولات الشيخ محمود لتوسيع دائرة قوته، بالتعاون مع نويل، في أقضية جنوب كردستان، قد عَرقلها الموظفون السياسيون في الموصل، وكركوك، ورانية وراوندوز، بإيعاز من ولسن[114]. وقد ساهم تعيين اللواء سون في آذار

(111) Br. Doc. Vol. IV, 1919-39. Letter from political Mosul to Noel Rawandoz Teleg. No. 178, 11th Jan, 1919;

وانظر: مظهر، كمال. **جه ند، لابه ره**، ص154؛ وانظر:

Air 20/512, Noel, Rawandoz to Mosul pol. 12th June, 1919.

(112) F.O. 371/141159, from H. C. de Robeck. Cons. To F.O. 7th Sept. 1919; F.O. 371/6469 (Turkey) Annual Report No. 428, 17-4-1921.

(113) Hawrami, pt. I, p. 61.

(114) تقي، ص24-25.

1919 بصلاحيات واسعة في تقليل نفوذ الشيخ محمود، وأدى ذلك إلى كثير من الغموض في المنطقة، ولم تكن الحكومة البريطانية على استعداد لتوضيح هذه السياسة للكرد[115]. إن الحوار التالي بين السيد غرين هاوس (Green House) نائب سون في السليمانية عباس محمود آغا زعيم مؤيدي الشيخ محمود عن قبيلة بشدر، يقدّم لنا نبذة عن الغموض الذي أصاب الرؤساء الكرد حينذاك. سأل غرين هاوس عباس آغا عن سبب وجوده في السليمانية، فأجاب عباس آغا: «غريب! فأنتم في الأشهر القليلة الماضية، طلبتم إلينا أن نأتي إلى هنا، والعمل تحت إمرة الشيخ محمود، والآن تسألني لماذا أنا هنا في السليمانية، أتظن أننا ألعوبة في يدك؟[116].

كان الموظفون البريطانيون على علم بأن سياستهم غير واضحة المعالم، تجاه الكرد. حيث يقول هورامي (أحد كتاب الكرد): «إن المعضلة التي تواجه الكرد الآن هي أنّ بريطانيا، من ناحية، غير قادرة على البتّ في سياستها في ولاية الموصل، وفي النهاية تتردد من إقامة حكم بريطاني مباشر، ومن ناحية أخرى، فإنها ترفض التفاعل مع الخطط الكردية لإقامة كردستان مستقلة»[117].

وتعبر السيدة بيل عن الرأي نفسه، قائلة: «إنّ المشكلة الحقيقية تكمن في أننا لا نعرف ماذا نريد أن نفعل، بالضبط، في العراق. هل يمكن أن يقف الناس معكم؟ وإذا لم يقفوا فهل أنتم مستعدون للوقوف معهم؟ لا غرابة في تردّد الكرد في موقفهم تجاهكم، ونحن بحاجة إلى الكثير لإقناعهم بأن مصالحنا ومصالحهم مترابطة»[118]. ويكتب السيد ولسن في مذكراته ما يلي: «لقد عومل الشيخ محمود برفق لأنه لم يسئ في معاملة أسرى الإنجليز، في أثناء ثورة آذار 1919، ولم تكن السياسة البريطانية في ولاية الموصل المتنازع

---

(115) Afra, p. 11; Hawrami, pt. I, pp. 61;
وانظر: شمزيني، ص109-110.

(116) تقي، ص 37-38.

(117) Hawrami, pt. I, p. 61.

(118) Burgone, Lady Bell, 1914-1920, pt. I, p. 43.

عليها، والمعقدة قضيتها تسوغ إعدام زعيم الكرد»[119].

إنّ حكومة الشيخ محمود كانت حكماً قبلياً، وقد شكلتها وزارة الهند، لإدارة جنوب كردستان، وكان كل ذلك سياسة مؤقتة، لإحلال السلام والنظام عند القبائل الكردية، وقد تأثرت تلك السياسة كثيراً بالتجربة البريطانية في الهند، وفشلت تلك السياسة في تحقيق أهدافها، بسبب عدم وجود تفاهم بين الشيخ محمود الذي اعتمد عليه في إنجاح هذه السياسة، وبين البريطانيين.

كما ساهمت مجموعة أخرى من العوامل في سقوط حكومة الشيخ محمود منها: عدم الوضوح في السياسة البريطانية تجاه الكرد، وعدم وجود شعور قومي عند الكرد في تلك الفترة، والنزاعات الكبيرة بين زعماء الكرد.

إنّ انهيار النظام القبلي، والحرب التي تلته في كردستان دعّما موقف البريطانيين الذين يريدون حكماً مباشراً في العراق وكردستان. وقد أوجَدَ الفشل في السياسة جواً مناسباً، لما سنناقشه فيما سيأتي.

---

(119) Wilsson, Loyalties II, p. 145.

الفصل الثامن

إدارة ميجر سون في كردستان الجنوبية

1919 ـ 1921

بعد سقوط إدارة الشيخ محمود القبلية، وفشل الحكومة البريطانية بإيجاد زعيم موثوق به، يساعدها على تسهيل عملية حكمها غير المباشر في كردستان، لجأت الحكومة البريطانية، في العراق، إلى نظام الحكم المباشر في المنطقة. فبعد خروج الميجر نويل من المنطقة في مايو 1919 حاول الميجر سون في السليمانية، وأدموندز في كركوك، والنقيب هاي في أربيل، وكولونيل ليجمان في الموصل، والضباط السياسيون الذين نادوا بالحكم المباشر، جميعاً إحياء فكرة الحكم المركزي المباشر في كردستان، بعد إدخال شيء من التعديل على النموذج الذي كان موجوداً، أيام حكم الاتحاد والترقي التركي في المنطقة.

كان الميجر سون ناقداً لاذعاً لحكومة الشيخ محمود، ورأى أنّ تلك السياسة متخلفة، وأنّ النظام القبلي: «سيولّد الفوضى والحرية المفرطة، وسيعطي زعماء الكرد القوة للتسلط، وعموماً ستتولد عن ذلك نتائج عكسية للعملية الديمقراطية»[1]. ولاحظ هاي أيضا أنه من المستحيل إقامة كردستان بدون قوة، وادعى أنّ الحكم المباشر هو الطريقة الوحيدة لحكم كردستان. والملاحظة التالية التي أبداها هاي، تعطي لنا فكرة عن سلوك كثير من الموظفين البريطانيين في المنطقة:

(1) Soane, Administrative Report on Sulaymania Division, p. 32.

«ينبغي لنا إذا أردنا حكم أربيل ألاّ نبقيها تحت نفوذنا فقط، بل نحكم راوندوز مباشرة؛ وكلما أرى الكرد أتيقن أنهم ما كانوا يريدون، وما كانوا مؤهلين للحكم الذاتي. وقد قالوا لي في راوندوز: إن لم يكن هناك حكومة فسنكون كالخراف بدون راع، وهذا لا ينطبق على المدن فقط، بل على أهل الريف أيضا، فقد كان التجار والفلاحون يخافون الآغوات، وهؤلاء يخاف بعضهم من بعض، فلا بد من أن تكون هناك قوة خارجية للمحافظة على التوازن، والكردي يملك عقل الطالب بالمدرسة، والطالب يجب أن يرى القسوة في بعض الأحيان، كما يجب أن يرى قطعة السكر في أحيان أخرى، لأنّ القسوة المفرطة أو التدليل المفرط يجعلان الطالب غير متوازن في تصرفاته، ولكنه عندما يرى العصا في يد مولاه فإنه سيتأدب»[2].

حافظ البريطانيون على التقسيمات الإدارية العثمانية، تحت حكمهم المباشر، مع إجراء بعض التعديلات الطفيفة، وتولى الضابط السياسي البريطاني في كل مقاطعة مهام المتصرف العثماني، وعمل الضابط السياسي عمل الحاكم أيضاً، إلاّ أنّ مناصب المتصرف والحاكم لم تُلغَ. وبعد هذا الإجراء، لم يعد شمال العراق ولاية واحدة، فقد قسمت المنطقة إلى مقاطعات يديرها الحاكم السياسي، وقُسمت كل مقاطعة إلى أقضية، وعلى كل قضاء كان هناك قائمقام وأربعة وعشرون فارساً ومدير المال. وقُسم كل قضاء إلى نواحٍ تحت إدارة مأمور المال، ويعد مأمور الناحية مسؤولاً أمام مدير المال في القضاء، وفي كل ناحية يوجد مدير وكاتب ومجموعة صغيرة من الفرسان. وقسمت كل ناحية إلى قرى إدارية تحت إمرة مختار، وكان المختار يسوي النزاعات، كما كان يساعد مأمور المال في تحديد المحصولات الزراعية، ويحصل المختار في المقابل، على نسبة مئوية من بضائع التجار، وثلاثة بالمئة من المحصولات الشتوية الزراعية[3].

لم يختلف نظام الضريبة البريطاني عن النظام الضريبي المتّبع أيام حكم

---

(2) F.O. 371/5081, W. R. Hay (Note on Rawanduz), 26-12-1919, p. 4.

(3) Office of Civil Commissioner, Administrative Report on Iraq 1920, p. 48.

الاتحاديين، لقد عُمِل أيام الحكم التركي الأخير بنظام الالتزام، إذ تباع جباية الضرائب بالمزاد العلني، إلى أكبر مزايد (الذي يعرض أكبر ثمن) بغرض زراعتها، وهناك امتيازات صغيرة لبعض الملتزمين الذين اشتغلوا بالعرض السنوي للأحقّية بجباية الضرائب من القرى الصغيرة. وقد اتّبع البريطانيون نظام «الجبائية المباشرة» في البداية لجمع الضرائب، ولكنهم لم يجدوا العدد الكافي من الموظفين لتطبيق هذا النظام، ولذلك لجأوا إلى نظام الالتزام. وبما أنهم لم يطبقوا الالتزام فكان يضاف ثمن معيّن إلى كل قرية، ويجبى مباشرة. ولقد جرى الاحتفاظ بالضريبة المفروضة على الحيوانات المسماة كودا في أثناء فترة حكم الاتحاديين وهي 2/91 قرش لكل رأس، ولكن يدفع مبلغ معين إلى مأمور المال الذي يجبي الضرائب كودا[4].

لقد اتصفت فترة الحكم البريطاني المباشر، بالتطبيق الصارم للقانون المتعلق بالضرائب، ثم سرعان ما عاد الهدوء النسبي إلى كردستان، فجرى وضع نظام مفصل للضرائب على أنواع المنتجات. فكانت نسبة (10٪) عشرة بالمئة تفرض على محصولات الشتاء من الأراضي التي يملكها الناس. وإذا كانت الأراضي تسقى بالري الحكومي فتضاف نسبة (10٪) عشرة بالمئة إلى الضريبة.

أمّا الأراضي الحكومية فكانت تجبى منها الضرائب على نوعين، إمّا أن تعدّ الحكومة هي صاحبة الأرض، أو تعدّ الحكومة مشاركة في المحصولات، وتتباين هذه الضرائب من محصول زراعي لآخر، إذ يؤخذ العُشر من شعير الريم، والثلث أو النصف من الأرز، إذا كانت الحكومة مالكة لأدوات الري[5]. واستخدمت الحكومة الصرامة في جبي الضرائب، كما استحدثت ضرائب جديدة بعد سقوط ثورة الشيخ محمود، وعلى سبيل المثال، فقد دفع المزارعون تحت نظام الميجر سون 15 ضعفاً على التنباك (الدخان) مما كانوا يدفعونه أيام الاتحاديين الأتراك. ومما لا شك فيه فإن الكرد لم يحبوا هذه الظواهر، كما أنّ

---

(4) Soane, Administrative Report on Sulaymania divison, p. 5.

(5) Soane Ibid, p. 14,

وانظر: **بيشكه وتن**، عدد 192، (1920م)، حزيران، ص17.

الإنجليز لم يضعوا في حسبانهم أن المنطقة قد مرت قبل سنوات قليلة بمجاعة مريرة وخراب مدمر.

ثم إن سياسة مساندة القادة الكرد التي كانت سائدة أيام الشيخ محمود قد أُلغيت، ووجهت الحكومة البريطانية أمراً إلى الجاف وبشدر بألاّ يطالبا بولاء مرؤوسيهم لهم. وكانت السياسة المتبعة، للضبّاط السياسيين البريطانيين، هي إقامة علاقات مباشرة مع القرويين الكرد، من أجل التقليل من نفوذ زعمائهم، ولذلك منعوهم من جباية الضرائب، وباشرت الحكومة البريطانية، عبر موظفين مأجورين لها، جباية هذه الضرائب، واتبعت بذلك النظام الذي وضعته الحكومة التركية[6].

لقد رأت الحكومة البريطانية أن محاولاتها في الحكم المباشر ناجحة، وخاصة في فترة حكم الميجر سون في السليمانية، من مايو 1919 حتى نوفمبر 1920. فقد كتب الحاكم السياسي في نيسان 1920 إلى وزارة الخارجية، قائلاً: «إنّه لا يوجد منطقة في العراق يسودها النظام والرضوخ الكامل للحكم البريطاني مثل السليمانية، ولاحظ الحاكم السياسي أيضاً أنّ المساحة المزروعة بالقمح والشعير تضاعفت، وأنها زادت على المساحة المزروعة بالطباق ثلاث مرات»[7]. ولاحظ ولسن أنّ لواء السليمانية الذي كان فيه الفوضى، في أثناء فترة حكم الشيخ محمود القصيرة، والتي أصبح فيها النظام البريطاني مستقراً، ولتوكيد ما يذهب إليه استطاع سون أن يجبي 20,000 جنيه إسترليني في عام 1920 لميزانية السليمانية السنوية[8]، ثم أرسل الحاكم السياسي تقريراً إلى وزير الهند، أنّ التمرد العام في العراق لا يؤثر في مسيرة الأمور في السليمانية، وقد عدّ السليمانية أهدأ منطقة في العراق. لقد كرّر ولسن وجهة نظر سون، في أن 99 بالمئة من الكرد في كردستان لا يرغبون في تغيير الحكم المباشر للبريطانيين[9].

---

(6) Soane, Sulaymanya Division, p. 5.

(7) F.O. 371/4151 Teleg. From civil Commissioner Baghdad, April 1920.

(8) Wislon, Loyalties, pt. II, p. 143.

(9) Cab. 24/111 Teleg. From CC. To Sec. Of S for India No. C-P, 1857, 7-9-1920.

وعلى الرغم من أن سون عارض نزعات الشيخ محمود الاستقلالية، إلاّ أنّه أراد أن يزرع نوعاً من القومية الكردية، القادرة على التعايش ضمن العراق، وساعده في هذا المسعى الكرد العلمانيون مثل توفيق وهبي ورفيق حلمي وجمال عرفان والشيخ نوري. وقد شارك سون بنفسه في كتابة (بيشكوتن) وتحريرها وطبعها، والتي تعدّ أوّل دورية كردية تنشر في السليمانية، من أجل بث فكرة القومية الكردية، تحت رعاية الحكومة البريطانية. وقد أراد سون بذلك تحويل الكرد من سكان مجموعة من القرى القبلية إلى جماعة (قومية) ذات نظام سياسي، يقلّد النظام الغربي بحذافيره[10].

ولكن ولسن لم يؤيّد سون في هذا المجال، وعارض فكرته الهادفة إلى رعاية الفكر القومي الكردي وتطويره، وهكذا رفض الحاكم السياسي رأي سون الحفاظ على الوضع الخاص للمنطقة الكردية، وحاول دمج كردستان في الإدارة البريطانية في العراق، وذلك بتعيين موظفين عرب في المنطقة، غير أن سون عارض هذه الفكرة، وقدم استقالته، وقرر ترك منصبه في السليمانية. وقد قال ليس (Lees) عن ذلك: إنّ سون قدّم استقالته، ليعارض سياسة سار عليه بريسي كوكس المندوب السامي الأول في العراق، ورأى سون أنّ محاولة كوكس لدمج كردستان في العراق «ضد كل ما كافح من أجلها وقتاً طويلاً» وعد تلك السياسة مضرة للمصالح الكردية[11].

لقد كانت الحكومة البريطانية تنظر بعين الرضا والتقدير إلى سون، بسبب أعماله الإيجابية السابقة بين الكرد، على الرغم من الاختلاف بينه وبين الموظفين البريطانيين الآخرين، وكانت الحكومة ترى أنّ الأعمال التي قام بها سون تشابه أعمال لورانس بين العرب[12]. وهكذا فإنّ أحد أهم آثار الحكم

مظهر، كمال: **كردستان في سنوات الحرب الأولى**، ص 115، كمال نوري شيخ مه حمو ودى نه مر: خه باتى دزى انكليز، ص2؛ وانظر: Peshkawtin No. 14, June 1981, Hamilton, Road, p. 202.

(10) Lees, (Two Years in Kurdistan), p. 269.

(11) Main, p. 51.

(12) تقي، ص 42-44؛ حلمي، ج1، ص 36-37. ورغم آن سون لم يكن يحمل العصا، =

البريطاني المباشر هو زرع بذور القومية الكردية في المنطقة الكردية، في حين كانت هذه الفكرة محصورة في الصفوة الكردية، خارج كردستان قبل الحرب العالمية.

لقد نظر بعض المثقفين الكرد إلى أعمال سون في جنوب كردستان، بمنظور مختلف، فقد اعتقدوا أن معظم الكرد عارضوا بشدة الحكم البريطاني المباشر، وأن الأسلوب الذي استعمله سون للسيطرة على المنطقة كان من خلال الاستعمال المفرط للقوة، حيث قام بنفي الكثير من الشيوخ والوجهاء المشهورين، وصادر ممتلكاتهم. لقد رفض سون أي معارضة في السليمانية[13].

يرى «ليس»، الصديق الحميم لسون، أنّ الأخير حكم كردستان بيد المستبد في القرون الوسطى، ويرى سون نفسه أنّ الاستبداد شر لا بد منه[14].

نظراً للطبيعة القبلية للمجتمع الكردي فإنها لم تتجاوب بسهولة مع القوى الخارجية التي حاولت السيطرة على كردستان، وقد كانت سلطة الآغا التي يمكن أن تهددها القوى الخارجية، من العوامل المهمة التي ساعدت على تذمر الكرد من حكم سون. وكان أسلوب سون في الحكم مصدراً مهماً من مصادر غضب الكرد على الحكم البريطاني المباشر، لقد غضب الكرد من السياسة الاجتماعية والاقتصادية التي أتّبعت في تلك الفترة، فقد كان سون يميل إلى مضايقة الأهالي؛ فقد أجبر أهل القرى، أيام الحكم المباشر، على رفع حجم الضرائب التي كانوا يدفعونها أيام الحكم العثماني، كذلك أجبر بعض القرى الأخرى على دفع ضرائب إضافية، في سنين لم تحصل فيها زيادة في المحصول. إنّ هذه الزيادات في الضرائب لم تساعد على تحسين المستوى

= إلا أن أسلوبه في عدم احترام الكرد وخاصة زعماءهم ومعاملته القاسية للسكان، كان متشابهاً جداً مع أسلوب المسؤولين الإنكليز في معاملتهم للعراقيين، وقد قدم سون نفسه كقائد شرقي صاحب قوة مباشرة، لذلك ينبغي أن يرفع إلى مكانة عالية، وكان يطالب الكرد بالقيام له عندما يمر بهم، وكان حراسه الشخصيون يعاقبون بالضرب من يخالف هذه الأوامر، انظر: (ص حلمي، 136-137، هاوار، كويره وه رى، ص 56).

(13) Lees, (Two Years in Kurdistan), p. 269.

(14) Madhar Chand, p. 180-181; 65 هاوار، كويره وه رى، ص.

المعاشي في البلديات. لقد جمعت الحكومة البريطانية في عام 1919 ما يقرب من 200,000,3 روبية أي 250,000 جنيه إسترليني من مدينة السليمانية، ولم يصرف منها سوى 63,000 روبية على التعليم، ولم يتجاوز عدد المدارس والطلاب في 1920 العدد الذي كان قبل الحرب العالمية الأولى[15]. ومن العجب أن يرسل ميجر سون مبلغاً فائضاً قدره 20,000 جنيه إسترليني إلى بغداد، علماً أن المنطقة كانت تعاني في تلك الفترة المجاعة والدمار بسبب الحرب والإضطرابات القبلية. ويمكن القول إن الآغاوات والشعب كانوا يرون أن سلوك الموظفين البريطانيين غريب. فلم يكن صغار الموظفين الذين جيء بهم من وزارة الهند البريطانية، على المستوى المطلوب، من القدرة على التعامل مع أهل القبائل الفخورين، بل اتخذوا اليهود والنصارى الذين كانوا قبل ذلك رعايا الكرد، مستشارين لهم، وعيّنوهم في مناصب عالية؛ الأمر الذي أثار غضب آغاوات الكرد. في البداية حاولت الحكومة البريطانية استغلال الحميّة الدينية، وإثارتها عند الكرد، فزعمت أنها كانت تدافع عن الإسلام، وتعمل على رد التحريفات التركية، إلاّ أنها في أثناء فترة الحكم المباشر بدأت بتجاهل مشاعر الكرد الدينية. ففي عام1919 بدأت الحكومة البريطانية ببيع الخمر علنا في السليمانية، وفتحت بيتا للدعارة في أربيل عام 1920، وهذا يدل على عدم استطاعة الموظفين البريطانيين تفهم شعور الكرد، تجاه تلكم القضايا[16]. وأخيراً فإنّ القرار الحاسم بإقامة الحكم المباشر في كردستان والصرامة والزيادة الكبيرة في جباية الضرائب بدون اعتبار للظروف السيئة السائدة آنذاك، والجهل بكيفية التعامل مع الكرد، أدّى كل ذلك إلى الفشل الكامل للسياسة البريطانية في المنطقة، وهذه الأسباب كلها أدّت أيضاً إلى تهيئة الأجواء للثورة في كردستان ضد بريطانيا في عام 1920[17].

وبهذا أدّت رغبة الحكومة البريطانية، في إقامة الحكم المباشر، إلى إبعاد

---

(15) مظهر، جه ند، ص90-91.

(16) Ireland, p. 118-121.

(17) Wilson, loyalties, II p. 147; bell Review of civil administration, p. 62.

ثورتنا في الشمال، ص37.

الكرد عن الحكومة البريطانية، كما أدّت أيضاً إلى ثورة الشيخ محمود في مايو عام 1919، وكانت هناك مواقف عديدة، تشير إلى الاضطراب في المنطقة؛ الأمر الذي يعني فشل السياسة البريطانية، ويدعو إلى التشكيك في دعوى الموظفين البريطانيين، بأن الشيخ محمود هو السبب في انتفاضة السليمانية.

الجهاد في بهدينان ضد الإنكليز

لم تتجاوب الكونفدرالية القبلية للشيخ محمود مع كرد الموصل الذين يتكلمون لهجة كردية مختلفة. ولذلك بقيت هذه المنطقة، المسماة محلياً ببهدينان، تحت سلطة الضابط السياسي في الموصل الكولونيل ليجمان. وكان هذا الأخير مؤيداً للحكم المباشر، ورافضاً الحكم عبر الزعماء الكرد. لقد عارض ليجمان نشاطات نويل في كردستان، وطلب إلى الأخير ألا يتصل بالزعماء الكرد في لواء الموصل.

لم يكن الكرد راضين عن حكم ليجمان. ففي 6 نيسان 1919 اغتيل الضابط بيرسن، مساعد الضابط السياسي، في زاخو في جولته في منطقة غويان (كويان) بالحدود مع تركيا، وقد سجن الموظفون البريطانيون آغا عشيرة غويان، بدعوى أنه كان مسؤولا عن الاغتيال بسبب كرهه لبريطانيا، واستعداده للهجوم على القرى المسيحية المنطقة[18]. ويرى غلامي، وهو أحد المثقفين العراقيين، أن بيرسن هذا لم يكن من المراعين لمشاعر آغاوات الكرد، ويفضل السيطرة على الكرد من خلال تعيين موظفين مسيحيين ويهود، في مناصب إدارية مهمة ومرموقة، في المنطقة؛ والظاهر أنّ هؤلاء الموظفين قد استغلوا رجال القبائل[19]. بعد اغتيال القائد بيرسن حدث اضطراب في مقاطعة زاخو، وهوجمت القرى المسيحية. وعدّت الإدارة الإنكليزية هذه الثورة خطراً عليها، ولذلك يفترض أن تقتل «في مهدها قبل أن تتسرب إلى المناطق الكردية الأخرى»[20].

(18) Bell Review of civil administration, p. 62.

(19) Wilson, Loyalties, II. p. 147.

(20) Air 20/513 (Northern Kurdistan), p. 5; Wilson, Loyalties II, pp. 71-72.

لكن المنطقة الغويانية القبلية ليست ضمن خطوط الاتصال، المتيسرة في ذلك الوقت، والوصول إليها لم يكن سهلاً، ولهذا لم يتمكن الإنجليز من القيام بعمليات عسكرية ذات نطاق واسع، واكتفوا بشن غارات جوية عديدة، ضد القرى الغويانية من أجل قهر الثورة[21]. وعلى الرغم من أنّ الثورة كانت محصورة، وتمكن الإنجليز من إخمادها، لكنها عبّرت للكرد عن إمكانية تحدي القوة البريطانية. علماً أن هذه الثورة قامت، على أساس الجهاد ضد الإنكليز، لكونهم كفرة، ونتيجة تحريض الترك عبر الحدود. لقد شكلت ثورة 15 تموز 1919م، في منطقة العمادية التي تبعد 55 ميلاً إلى الشمال الشرقي من الموصل، تحدياً حقيقياً آخر للحكم البريطاني، في جنوب كردستان، وكانت أكبر من ثورة مايس في السليمانية. فقد ثارت معظم القبائل الكردية في الموصل، واستغرقت ثلاثة أشهر، مع وقوع خسائر كبيرة من كلا الطرفين، وتتماثل أسباب اندلاع هذه الثورة مع أسباب الثورات التي حدثت في السليمانية وزاخو، وذلك بسبب استياء القبائل الكردية من الحكومة المركزية. وقد قرّرت الحكومة البريطانية سحب قواتها من العمادية، في حزيران، إلى سواره توكا التي تبعد ثمانية عشر ميلاً غرب العمادية، وذلك بسبب صعوبة إيصال المدد، وإدامة الاتصال، وقد أدّى هذا الأمر إلى ترك قوة صغيرة محدودة العدد، لجباية الضرائب في العمادية، مع الفريق ويلي مساعد الضابط السياسي، والعقيد مادونيل، والرقيب تروب. لقد كان الفريق ويلي حديث التعيين، ولم تكن له خبرة طويلة، فأيّد سياسة الحكم المباشر في كردستان، مثلما فعل ليجمان. وعندما حدثت مناوشات بين اثنين من الوجهاء في العمادية، تدخل ويلي وأخذ منهما السلاح، لإبراز قوته؛ كما أخذ منهما أموالاً مقابل سلامتهما، وحتى يتأكد من حسن سلوكهما بعد ذلك، وقد أثارت هذه العملية غضب الآغا ضده[22]، ومما زاد

(21) Air 20/512 (memo) from P. O Mosul to CC. Baghdad, No. 575, 2nd Feb. 1919, Ghulami, pp. 42-44; Bell Review of civil administration, pp. 770-710.

(22) Air 20/513 (Northern Kurdistan), p. 5: Bell Review of civil administration, p. 71-72; Times London, August 8, 1919, (Kurdish Rising); Air 20/716, Amadiya Affairs), Pol. Mosul 7-10-1919; Memo No. G/696, GHQ 7, 26-1919.

من غضب الآغا أيضاً هو محاولات ويلي بتجنيد قوات شرطة (جندرمة) من أهالي القرى، وكذلك طريقة توزيع الحكومة للحبوب والمال إلى المزارعين مباشرة، فقد كانت هذه المواقف تعبّر عن محاولات الحكومة البريطانية لإيجاد اتصال مباشر مع المزارعين؛ الأمر الذي يعد انتقاصاً من شأن الآغا. لقد زاد ويلي من غضب الناس عليه، عندما أشاع أنه سوف يأخذ أراضي من الناس، ويسلمها إلى المسيحيين اللاجئين من هكارى؛ وكان الكرد يعتقدون أنّ الموظفين البريطانيين يحابون المسيحيين في توزيع الحبوب والقروض[23].

وزعم الموظفون البريطانيون أنّ تلك الادعاءات عن المحاباة، لا أساس لها من الصحة، ولم تكن إلاّ مجرد إشاعات يبثّها الآغا والشيوخ. وادعوا أيضاً بأنّ حكمهم في كردستان لم يكن مستهجناً، أو مستنكراً، من الغالبية بسبب تلك القروض، ولكن المعارضة تشتد عندما يبدأ جبي الضرائب، في المناطق الجبلية. وادّعوا أيضاً بأنّ الشيوخ والآغوات يخافون على مصالحهم المهددة، نتيجة الحكم البريطاني المباشر، ولذلك فقد بدأوا يشنون حملات التشويه ضد بريطانيا[24]. وهكذا بدأ قرار الآغوات في العمادية في محاربة السلطات البريطانية في المنطقة، وأرسلوا وفداً إلى بامرني التي تبعد بضعة أميال عن العمادية، للحصول على فتوى من الشيخ بهاء الدين، أكبر شخصية دينية في المنطقة، لإعلان الجهاد ضد بريطانيا، ولقد أيّد الشيخ الانتفاضة ضد الإنكليز.

أدرك العقيد ليجمان أنّ هناك انتفاضة، فاستدعى وجهاء مقاطعة العمادية إلى الموصل، ووبّخهم عند مجيئهم، وحذّرهم من العواقب الوخيمة التي سوف تأتي بها الإنتفاضة. ولكن هذا لم يمنع الآغوات والوجهاء من المضيّ في قرارهم، فعقدوا اجتماعاً في مساء 14 تموز، واتفقوا على إعلان الجهاد. لقد أحاط المنتفضون بالفريق ويلي في مقره بالعمادية، فقتلوه بعد معركة بسيطة هو وماكدونيل وتروب، وانضمت قوات جمع الضرائب إلى المنتفضين، وهكذا أصبحت القرى المسيحية والقوات البريطانية في العمادية أهدافا، لهجمات

(23) غلامي، ص43-46.

(24) غلامي، ص50-52، 55-56.

المجاهدين الثوار عليهم، وبقيت العمادية في حالة الثورة طوال النصف الثاني من تموز وطيلة شهر آب.

قام ليجمان بقيادة قوة عسكرية كبيرة في 3 آب إلى بامرني للإحاطة بالمدينة، فحرقها مع (التكية) المركز الديني للشيخ بهاء الدين. الذي أهين وسجن في الموصل الأمر الذي أدى إلى إثارة الكرد؛ مما جعل كل الزعماء في الموصل يؤيدون الجهاد[25].

حدثت مناوشات عديدة بين الكرد والجيش الهندي البريطاني، في أثناء الثورة في العمادية، تكبد الإنجليز نتيجتها خسائر فادحة إذ قتل ألف شخص منهم وجرح ألف آخر، ولم تكن الخسائر في الكرد أقل من ذلك. وعندما خسر الإنجليز في بعض المعارك مع الكرد، اضطروا إلى إرسال المزيد من القوات إلى المنطقة، وبدأت القوات الجوية البريطانية تقصف القرى بالقنابل، مما جعل الآغاوات يغادرون العمادية وقراهم المحروقة كذلك، واللجوء إلى الجبال المحيطة بالمدينة[26].

لقد نجح الإنجليز في قمع الإنتفاضة التي لجأ معظم قادتها إلى تركيا. ثم حاول الإنجليز تهدئة الأوضاع في المنطقة، لمدة ثلاثة أشهر، بصورة مكثفة. لقد قتل عدد كبير من الآغاوات، ودمرت عشرات القرى، وكان القصد من ذلك إدخال الرهبة في نفوس الكرد، وإقناعهم بأنه من الخطأ أن يثيروا أية مشاكل، وأنهم ضربوا بسبب صنيعهم[27].

لم يعطِ الإنجليز أهمية للإنتفاضة في العمادية كما يبدو، وتعطينا المصادر

---

(25) F.O. 371/6359, (Persoalites Mosul April and the Frontier). Wilson. Loyalties II p. 150-151.

(26) Air 20/513, (Northern Kurdistan), p. 5-6 Bell Review of civil administration. p 73.

(27) بينما قدر غلامي خسائر البريطانيين والأسرى بالمئات، ذكر من ببل عدداً قليلاً من الخسائر في الجانب البريطاني، وقدر ولسن الخسائر بما يتراوح بين 137 قتيلاً و330 جريحاً. انظر: غلامي، ص57-58.

المحلية تفصيلات فيها شيء من المبالغة في سرد الأخبار[28]، ولم يترك تعليق سير جورج ماكنون رئيس القوات البريطانية في العراق أي مجال للشك، في خطورة التحدي، حيث كتب «لو حدثت هذه المعارك قبل الهدنة، لما سيطرت تلك العمليات والإنجازات على الإعلام المعاصر فقط، بل وبدون شك لحازت على مكانة كبيرة في التاريخ الرسمي، للحملات العسكرية داخل العراق»[29].
ولم يمنع صمود البريطانيين في العمادية الكرد في عقرة غرب العمادية من مقاومة الإنجليز، لقد شكلت قبائل الزيبارية والسورجية والبارزانية حلفا، بعد الانتفاضة في العمادية بشهرين، لمحاربة القوات البريطانية. وفي أكتوبر جاء العقيد بيل مكان ليجمان، في منصب الضابط السياسي في الموصل، كان بيل مثل سلفه مؤيداً للسياسة الهجومية في كردستان. وبينما كان بيل ومساعده سكوت يتجولان في قضاء عقرة، فرضا غرامة على فارس آغا الزعيم الأعظم للزيبار، وأبي بكر آغا بيراكابرا قرب عقرة، لأن أتباعهما كانوا يهاجمون القوات البريطانية. لقد عقد العقيد بيل اجتماعاً مع زعماء القبائل في براكابرا، حيث ألقى خطاباً، واعتبر الآغوات ذلك الخطاب إساءة لهم.

لقد اضطر الزيباريون والسورجيون إلى نيسان عداوتهم القديمة لتشكيل حلف ضد بريطانيا. وغضب الشيخ أحمد البارزاني من النقيب سكوت عندما قرر الأخير ضم منطقة بارزان إلى عقرة، إدارياً وهي كانت تحت نفوذ عدوه اللدود فارس آغا الزيباري. وهذا ما دفع البارزانيين إلى نسيان عدائهم التقليدي مع الزيباريين، وان يضمّوا قوتهم إلى قوة الثوار ضد العقيد بيل ومساعده سكوت خارج بيراكابرا حيث قتلاهما، وهاجم الثوار عقرة حيث استولوا عليها[30]. وفي منتصف تشرين الثاني، استولت القوات البريطانية على عقرة مرة أخرى، وأرسلت جيوشاً إلى الداخل لتهدئتها. وفي 6 كانون الأول 1919م قاد النقيب كيرك مساعد الضابط السياسي الجديد، في عقرة، حملة ضد قبيلة

(28) Bell, Review of civil administration, p. 73; Wilson, Loyalties. 11, p. 15.

(29) Wislon, Loyalties II, p. 150-151.

(30) Hay. Two years, p. 180-181; Wilson Loyalties II, p. 154; Bell, Review of civil Administration, p. 73.

السورجية المتمردة تحت رئاسة الشيخ رجب. لقد انتصرت قبيلة السورجية، إذ قتلت وجرحت ما يقارب من 300 من البريطانيين، فاضطرت الحكومة إثر ذلك إلى إرسال المزيد من القوات والتعزيزات، وبعد أيام من الغارات الجوية اضطر السورجيون إلى الهروب والانضمام إلى متمردي البارزانيين والزيباريين، في الجبال المحيطة بالمنطقة(31).

لقد كان سبب الانتفاضات، في السليمانية وعقرة وزاخو، هو التضارب بين مصالح الآغاوات الكرد الذين أرادوا المحافظة على مصالحهم، المتميزة في المجتمع الكردي، والحكومة البريطانية التي رغبت في تأسيس النظام والقانون الغربي في كردستان، واتّباع سياسة الإدارة المركزية في إقامة الحكم المباشر في كردستان، على طريقة حكم الاتحاديين التي أدت إلى النتائج السابقة نفسها، في تغريب الكرد والانتفاضات العسكرية في المنطقة. ولكن الآغوات استفادوا من رصيد الشيوخ وعلماء الدين بين الكرد، لإثارة مشاعرهم ضد الحكم الإنكليزي.

إنّ الانتفاضات الثلاث التي حدثت، في أقل من ثمانية أشهر، كانت كافية لإقناع وزارتي الهند والخارجية البريطانية بالانسحاب من المنطقة، رغم الضمانات التي قدمها الإداريون البريطانيون، فانسحبت بريطانيا من منطقة الزاب الكبير في نهاية 1919وعادوا إلى استخدام الحكم غير المباشر، فتركوا الزعماء المحليين في العمادية وزاخو وعقرة وراوندوز يجمعون الضرائب، لتسهيل مهمة إدارة المنطقة(32). وقد ساعد هذا الأمر على سيادة الهدوء على المنطقة، ولكن المناطق التي بقيت تحت الحكم المباشر في كركوك والسليمانية وأربيل وكفري، فإنها كانت في حالة ثورة.

---

(31) غلامي، ص 75-76، 83-85.

(32) Bell, Review of civil Administration, p. 75-76; Noel Diary, p. 23l; Hamreich, p. 204.

عدم الاستقرار في منطقتي كركوك وأربيل 1920م

أصبحت منطقة أربيل التي كانت هادئة نسبياً، مركزا للتحدي الكردي للحكم البريطاني في عام 1920. فقد تبوأ نوري باويل آغا الزعيم القبلي من راوندوز[33]، منصبا مشابها للذي كان يتبوؤه الشيخ محمود. فاستطاع نوري آغا أن يجمع حوله أفراد القبائل الثائرة مثل السورجيين وخوشناو وشرائح أخرى من الكرد في حملاته المعادية لبريطانيا، لقد أثيرت هذه الانتفاضة ضد بريطانيا باسم الجامعة الإسلامية، أيضاً وفي أيلول 1920 أحاط أتباع نوري بمدينة راوندوز، وبتأييد من السورجيين. وعندما حاول النقيب هاي تشكيل قوات قبلية، موالية لبريطانيا، أصدر الشيوخ فتوى جعلت من ذلك الأمر مستحيلا، ولذلك فقد غادر البريطانيون راوندوز، وانتخب أتباع نوري مجلسا قبليا لإدارة المدينة[34].

ثم أعلن الكرد في كويسنجق، المدينة الصغيرة المتاخمة لشرق أربيل، الجهاد ضد الإدارة البريطانية في المدينة، وتعدّ هذه الفئة معادية للسياسة البريطانية، وتدعو إلى الجامعة الإسلامية، وكانت تطالب بالحقوق للكرد[35]، وقد أدّى هذا الأمر إلى مغادرة البريطانيين للمقاطعة بأكملها في 15 أيلول، فسحبت بريطانيا قواتها العسكرية من ضواحي مدينة أربيل تحت ضغوط

(33) نوري باويل آغا صاحب الاسم اللامع من أبناء راوندوز، كان من مجندي الشرطة البريطانية عام 1919، وبسبب ميله إلى الحركة الاسلامية، وإيمانه بمظلومية الكرد اندفع في عام 1920 إلى إعلان الثورة على الإنجليز، ولجأ إلى أرجاء البلاد البعيدة حول رواندوز؛ ولحشد تأييد قبائل الكرد لقضيته، وقد أعلن أن الحكومة البريطانية، لم يعد لها شيء في كوردستان، واعتبره هاي تهديدا خطيرا للسلطة البريطانية في أربيل، وكان نوري باويل آغا ثوريا يخدم الشيخ محمود بإخلاص، وهو عدو لدود لها، على الرغم من أن الأخير قد بذل جهودا كبيرا لاعتقاله، ، إلا أن باويل آغا كان يستخدم أسلوب الكر والفر، وكان ثائرا شجاعا. انظر:

F.O. 371/5068, W. Hay (Note on Rawanduz), B 71/6349; Two years, p. 261-287;

(34) Hay, Two Years, p. 303-305.

(35) Hay, two years, p. 87-89; Cab 24/111, Teleg. From civil commissioner to S. of S. for India, C. P. 1892; Ghulami, p. 89-90.

المجاهدين المكثفة، وبقيت تسيطر على مركز مدينة أربيل فقط، وأصبح موقف النقيب هاي في خطر، وكان معظم زعماء قبيلة دزيي الذين يشكلون ثقلاً في المنطقة غير راضين، عن الإدارة البريطانية، واتصلوا بنوري آغا، وطلبوا إليه أن يدخل أربيل. ونتيجة لذلك هاجمت قوة قبلية خاصة من سورجي وخوشنا وضواحٍ عديدة من أربيل، واستولوا عليها. فوجّه ولسن أمراً إلى هاي بمغادرة المدينةَ.

قام هاي، على إثر ذلك الأمر، بإرسال الخزانة، وسجلّ الحكومة إلى كركوك، وفضل البقاء في أربيل لمفاوضة المتمردين وتفريقهم. كما قام ولسن بزيارة مفاجئة إلى أربيل لتقوية معنويات الكرد الموالين لبريطانيا. فعقد اجتماعات في المدينة، ونجح في كسب ود زعيم دزيي ووجهاء أربيل لصالح بريطانيا، وكذلك عزز موقف بريطانيا وصول كتيبتين إلى المدينة. فأدّت هذه التطورات إلى إجبار المجاهدين على رفع الحصار عن أربيل(36).

إنّ أسباب الانتفاضة في مقاطعة أربيل تشبه تلك التي كانت في السليمانية وبهدينان. لقد شعر زعماء دزيي الذين أدوا دوراً رئيسياً في إدارة أربيل، أيام الحكم العثماني، أنهم منسيون عند هاي الذي عين غير الكرد لجباية الضرائب في مناطقهم. واتهمهم بالفساد واستعمال أساليب غير منصفة في جباية الضرائب، إنّ عدم رضا زعماء دزيي عن النقيب هاي جاء، بسبب حرمانهم من الامتيازات التي كان يتمتع بها رؤساء بشدر وجاف، تحت الحكم البريطاني، في لواء السليمانية. إضافة إلى ذلك طلب هاي إلى زعماء ديزيي في 8 أيلول زيارته، ووبخهم سون، وعنفهم لعدم تعاونهم مع الإدارة البريطانية؛ لقد أمر هايْ كل آغا ديزيي بدفع مئتي بندقية وتسليم وديعة 1,500 روبية لمدة ستة أشهر، مع بند ينص على أن يبقوا في أربيل إلى أن تنفذ الشروط، وكانت هذه آخر ضربة للزعماء(37).

---

(36) Wilson Loyalties II. P. 286-287;

وانظر: مظهر. **الأكراد في ثورة العشرين**، ص527-529.

(37) Air 20/513, (report on Arbil), S. Murray, APO Erbil, 15-7-1920; 20/512 Note on Unrest Amongst the Diza I kurds; Hay, Two Years, p p. 87-89.

إنّ عدم وضوح السياسة البريطانية تجاه الكرد، والتدخل الخارجي الذي أدّى دوراً مهماً في انتفاضة السليمانية، كانا العاملين المهمين في انتفاضة أربيل أيضاً.

شكل الموظفون العثمانيون والكرد، في أربيل جمعية إسلامية معادية للإنجليز، وكانوا على اتصال مع القوى القومية التركية، فكتب أعضاء هذه الجمعية أوراقا، تظهر فيها الولاء لميول الجامعة الإسلامية، وأشاعوا أيضاً أنّ الأتراك سوف يرجعون إلى المنطقة، وهذا ما جعل كثيراً من الناس يرفضون التعاون مع الحكومة البريطانية[38].

لاحظ المندوب السامي بالنيابة، في زيارته لأربيل أن عدم قدرة بريطانيا على وضع سياسة واضحة، حول مستقبل ولاية الموصل، أدّى إلى توتر كبير بين الكرد. وبالتالي ضغط وجهاء القبائل على ولسن حتى يصدر تصريحاً، يؤكد فيه أنّ حكومته لن تسمح للأتراك بالعودة. وهذا لم يكن بإمكان ولسن، فقد قال له الكرد: «إذا عاد الأتراك فسوف يقتلوننا ويغتصبون نساءنا»[39].

كان للثورة العراقية المعادية لبريطانيا في 1920 أثر في كردستان. على الرغم من رفض ولسن أن يكون هناك علاقة بين الثورة العراقية والانتفاضة في أربيل؛ ومهما يكن من أمر، فكثير من الموظفين البريطانيين أشاروا إلى النُشطاء الذين قاموا بدعايات في أربيل لصالح الانتفاضة العراقية. فقد وزعت أوراق في المنطقة تعبر عن التضامن مع الجهاد الذي أعلن ضد الحكومة البريطانية. وفي الحقيقة كانت المعارضة نشيطة في منطقة أربيل منذ آب، واستطاعوا أن يكسبوا تأييد أكثر الناس نفوذا في أربيل[40].

لقد تركت الانتفاضة العراقية أثراً في خانقين وكفري وكركوك أيضاً، وفي آب شارك جل الكرد المقيمين فيما بين بغداد وكركوك في الانتفاضة، فهاجمت

---

(38) Hay, Two Years, p. 161.

(39) Wilson, Loyalties, II. p p. 287-288.

(40) Wilson, Ibid, p. 285; Hay, Two Years, p p. 296- 97;
مظهر. **الأكراد في ثورة العشرين**، مرجع سابق، ص 528.

القبائل الكردية المنشآت البترولية، التابعة للشركة الأنجلو ـ إيرانية، في المناطق الحدودية مع إيران، وذلك في 22 آب. وحرق الثوار العلم البريطاني، ورُفِع العلم العثماني في كفري شمال خانقين، وجمعت قبائل الديلو والجاف قواتها، لإخراج الإدارة البريطانية من المنطقة، ما بين طوز خرماتو وكركوك التي تسكنها قبائل داودة وبيان وزانفانا وآل العزيز العربية، وأخيراً سقطت الناحية الشرقية لكركوك في أيدي الثوار الكرد. وهكذا أجبرت الحكومة البريطانية على الخروج من معظم هذه المناطق، وحددت سيطرتها في المدن فقط[41].

إن للعصيان المسلح في كركوك وخانقين والعصيان العراقي أسباباً كثيرة وعوامل متنوعة؛ لقد كان لتحريض علماء الشيعة في الأماكن الشيعية المقدسة في العراق أثر في الشيعة الكرد في خانقين، والناحية الجنوبية لمنطقة كركوك. وكان أعضاء العهد (التجمع القومي العراقي) في دمشق نشيطين بين الكرد في المنطقة. وكان بعض النشطاء قد مزجوا بين العداوة للأجانب وفكر الاستقلال الوطني، والبعض كان يبث أفكار الجامعة الإسلامية القادمة من تركيا. وأخيراً كان البعض من أتباع الشيخ محمود الذين كانوا يريدون خلق حالة من عدم الإستقرار في المنطقة لدفع الإنجليز على إعلان حكم الشيخ[42].

ولكن الإنجليز، من خلال إجراءات وقائية، استطاعوا احتواء الانتفاضة ومنع تسريبها إلى المناطق الحساسة في السليمانية وبهدينان. حاول الضابط السياسي في كركوك استعمال الشيخ حبيب الطالباني، ذي النفوذ الكبير بين الكرد الذين يقيمون ما بين كركوك وخانقين، لتهدئة الوضع وتسكين رجال القبائل الذين قاموا بالمقاومة المسلحة. لقد استنفرت الحكومة البريطانية700 سنجابي وبعض الكرد الإيرانيين الكلهوريين، مما دعم استنفار الحكومة، وحاول لونغريغ إخراج المتمردين من كفري وخانقين[43]، كإجراء وقائي، لعزل

---

(41) Edmonds, Kurds, Turks and Arabs, p. 299; Wilson, Loyalties, II. pp. 284-285.

(42) Wilson, Loyaltis, II. p. 290

(43) Office of civil commissioner, report on Iraq 1920-1922, p. 3.

مظهر. **الأكراد في ثورة العشرين**، مرجع سابق، ص 520؛ خواجة، ج 3، ص 20-21.

مدينة السليمانية عن العراق[44]. أخذ ميجرسون بعض الإجراءات الوقائية الأخرى في السليمانية، إذ أتى بخمسمئة من القوات العسكرية من قبيلة بشدر إلى المدينة. وبقيت القوات العسكرية طوال التوتر في اللواء، وكان الأمر مهماً في ردع الكرد في السليمانية من القيام بالثورة[45].

لذلك يمكن القول: إنّ العوامل التي سببت الانتفاضات سنة 1920 هي العوامل نفسها التي سببت انتفاضة 1919 في السليمانية وبهدينان. إنّ استياء الكرد من محاولات الحكومة البريطانية، لإقامة حكم مباشر في المنطقة، كان يشبه استياء الكرد من السياسة المركزية لحكم الاتحاديين الترك، أجمعوا على الحكم البريطاني في نهاية الحرب العالمية الأولى. وهذا إن دل على شيء فهو يدل على عدم اتّعاظ الإنكليز وعدم استيعابهم تجربة حكم الاتحاديين الترك مع الكرد.

العوامل الخارجية المؤثرة في الجهاد

كان للعوامل الخارجية في المنطقة خلال 1918 إلى 1920م أثر كبير في تشكيل السياسة البريطانية تجاه الكرد العراقيين، ومجرى الأحداث في جنوب كردستان. وأهم هذه العوامل هي: الجامعة الإسلامية، والبلشفية، والقومية الكردية في إيران وتركيا، وأهمية الاستقرار في إيران وتركيا للمصالح البريطانية، وكذلك المنافسة الأنجلو ـ فرنسية في الشرق الأوسط.

في كانون الثاني 1919 بدأ الجنرال إحسان باشا التركي باستنفار الكرد في شمال خطوط الهدنة مع تركيا، في كفاحه لإخراج الإنجليز من ولاية الموصل. ولأنه كان قائداً سابقاً للقوات العثمانية هناك، كان الجنرال إحسان خبيراً في الشؤون الكردية على الحدود، واستعمل شعارات الجامعة الإسلامية لاستنفار الكرد ضد الإنجليز. وفي 1919 اقتنعت حكومة الاتحاديين بأن إعطاء الحكم

(44) Longrigg, Iraq from 1900 to 1950, p. 125, Cab. 24/111 Teleg. From civil commissioner, Baghdad to Sec. Of State for India 10-9-1920.

(45) مظهر. **الأكراد في ثورة العشرين**، مرجع سابق، ص 535.

الذاتي للكرد سيمنع الحكومة البريطانية من ضرب الكرد بالأتراك.

ثم إنّ بعض قادة الاتحاديين نظروا إلى كردستان الكبرى كمرحلة أولى، لتشكيل كونفدرالية لدول مسلمة، تحت سلطة الخليفة[46].

إنّ التقارير القادمة، من مؤتمر السلام بباريس، كانت تشير إلى أن الدولة الأرمنية المقترحة، في شرق تركيا، ستشمل أجزاء كردية في جنوب شرق تركيا، وهذا ما دفع التجمعات القومية الكردية للتعاون مع الاتحاديين الترك، لإفشال خطط الإنجليز والحلفاء في المنطقة. لقد شجعت الحكومة العثمانية الجماعات القومية الكردية في كانون الثاني من عام 1919 على أن تطالب الحلفاء بتشكيل دولة كردية مستقلة. لقد كان هدف هذا التأييد العثماني للقضية الكردية إحباط مخطط الحلفاء. الذين كانوا يفكرون في إقامة دولة أرمنية[47].

لقد أيد القوميون الكرد الذين كانوا أعضاءً في جمعية الاتحاد والترقي قضية كردستان المستقلة التي طالب بها الاتحاديون الترك. لقد شعرت هذه

---

(46) Air 20/512, Teleg. from special service, mosul to GHQ Baghdad, No. 181, 17-2-1919.

وانظر: بدرخان، ثريا. **القضية الكردية**، ص80.

(47) Air 20/512 Teleg from policy cairo to GHQ, Baghdad, No. 39805, 6-8-1919; from GHQ to I. O. (report) 15-8-1919; Air 20/512 teleg. GHQ Mesapotamia force to India office. August 5th 1919.

في نهاية الحرب كان الرأي العام في كل من أوروبا وأمريكا يميل بشكل كبير لصالح الأرمن، وكان هناك اهتمام بالغ بمصيرهم، فوقوفهم إلى جانب قوات الحلفاء في أثناء الحرب وتضحياتهم أقنعت قوات دول التحالف في محادثات السلام، في باريس، بأخذ مسألة إنشاء دولة للأرمن بعين الاعتبار، وأن تقطع هذه الدولة من مناطق شرق الأناضول أرضروم، وطرابزون، ووان، وبدليس وتمكن الوفد الأرمني في محادثات السلام في باريس والذي كان يقوده نوار باشا من إدخال مسألة حق الأرمن في إنشاء دولة لهم في اتفاقية سيفر، غير أنه بسبب المذبحة والهجرة والقحط التي أصابت الأرمن. إن تعداد سكان الأرمن قد انخفض من مئة ألف نسمة إلى عشرين ألف نسمة فقط في عام 1919، حتى في السابق فقد كان الجزء الذي يديعه الأرمن منطقة لهم ذا أغلبية كردية، وقد حال ظهور مصطفى كمال دون إنشاء دولة أرمنية هناك. وفي اتفاقية لوزان ألغيت فكرة إقامة دولة كردية وأرمنية. انظر:

Shaw, pp. 300-301; Afra, pp. 28-30.

الجماعات بأن انهيار الدولة العثمانية يخلق الظروف المناسبة، لإقامة الحكم الذاتي، وكان بعض قادة الجماعات يؤيدون فكرة الدولة الكردية المستقلة تحت الحكم العثماني، على أمل أن ذلك سيوفر لهم الفرصة للمواصلة لاستغلال الرعايا والفلاحين أكثر مما لو بقوا تحت الحكم البريطاني المباشر[48].

لقد تطورت مسألة الجامعة الإسلامية في منتصف 1919، وذلك بظهور أنور باشا، في القوقاز، مع الجيش الأخضر الذي كان تعداده أربعين ألف جندي. فأقام أنور باشا اتصالات مع الوجهاء الكرد العراقيين، على الحدود، ووعدهم بمسيرته إلى العراق مع إعادة حكم السلطان الخليفة[49].

كانت حملات الجامعة الإسلامية المنبعثة من تركيا عاملاً أساسياً لإحداث الانتفاضات المعادية لبريطانيا، في عام 1919. وقد عقد الكرد اجتماعاً في 25 مايس بجزيرة ابن عمر، في المنطقة الحدودية، لمناقشة كيفية إمكان تحريض الكرد في ولاية الموصل، على الثورة ضد الإنجليز. ولقد جرت الموافقة على إرسال وفد سري مع رسائل إلى وجهاء الكرد، والشيخ محمود، ليحرضهم على الانضمام لحركة الخلافة وإعلان الجهاد ضد الإنجليز الكفرة[50]. كان عبد الرحمن التتاري في شرناخ الداعي لحركة الخلافة في المنطقة الحدودية وكان المحرض الأكبر للانتفاضة المعادية للإنجليز في نيسان في مقاطعة زاخو. وكان

---

(48) Bell. Review of Civil Administration p. 66-68.

(49) Air 20/513 (Northern Kurdistan) report pp. 5-6 F.O. 371/5068, (Sulaimaniyah) by E. B. Soane 11-6-1920.

أنور باشا هو أحد الزعماء الثلاثة الأكثر تأثيرا في حزب الاتحاد والترقي، وفي السنة الأخيرة للحرب، ذهب إلى قوقازيا ليقوم بإعادة بناء الإمبراطورية العثمانية هناك، وإعادة السيطرة التركية لقوقازيا وآسيا الوسطى، والعراق، وفي عام 1919م شكل حلفا مع البلشفيين، وكوّن الجيش الأخضر لمحاربة الاحتلال البريطاني لبلدان الإمبراطورية العثمانية السابقة. انظر:

F.O. 371/5069, memo No. S. C. 33897, 25 th Sept 1919; from Pol. Arbil to CC. Baghdad; History of the Ottoman Empire and Modern Turkey. Pt., pp. 326-327.

(50) F.O. 371/5068. telg. From CC. to. S. S. Col, 6-4- 1920, No. 4205; Diver, p. 111.

لمقاطعة زاخو أثر كبير في قبيلة غويان[51]. إنّ الغزو اليوناني لأزمير في مايس 1919 والمذابح ضد الأتراك أججا الشعور الكردي المعادي للمسيحيين. لقد وقع اللوم على الإنجليز وطلب من الكرد أن يطبقوا قياس إزمير على موقفهم. كان هناك إشاعات بأنّ الجيش الأرميني المؤيد من بريطانيا سوف يأتي ليقتل الكرد ويحتل أرضهم. وكانت هناك بيانات مكتوبة على الوريقات الموزعة في المنطقة الحدودية بين الكرد التي تنذرهم بأن مساجدهم ستدمّر، وتحل محلها كنائس في المنطقة الحدودية «وسوف لا يسمع بعد ذلك صوت المؤذن»[52].

لقد أكدت مخاوف الكرد هذه ما رأوه من أنّ موظفي الإغاثة البريطانية، في المنطقة، كانوا يجمعون أسماء الوجهاء الكرد الذين كانت عليهم تهمة الاشتراك في قتل الأرمن، خلال الحرب. لقد كتب نويل أنّ هذه السياسة وتصريحات الموالين للأرمن من رجال الدولة البريطانيين، خلال الفترة أثرت سلباً في الكرد[53]. أخيراً كان الكرد في ولاية الموصل هدفاً للدعايات المكثفة، عبر الحدود ضد المسيحيين، فمنذ أوائل 1919كان قائمقام الجزيرة يُراسل سيستو آغا ذا النفوذ في المناطق الحدودية ويحرض الشيخ أحمد البارزاني لاستنفار الكرد ضد الوجود البريطاني في عقرة، ثم تعاون الشيخ أحمد مع سيتو آغا لإعلان الجهاد في عقرة منتظرين وصول أنور باشا لإقامة الخلافة الإسلامية بعد إخراج الإنجليز من العراق[54].

كان للقوميين العراقيين في دمشق دور في الثورة في بهدينان إذ كان فارس آغا الزيباري ورجب آغا السورجي منذ مايس 1919 على اتصال مع جمعية العهد في الموصل. ودعت بيانات هذه الجمعية الكرد لإخراج الإنجليز، ووزعت هذه البيانات بين الكرد في بهدينان وأربيل وكركوك. كتب أعضاء جمعية العهد في

---

(51) Air 20/512, Teleg. From HC to GHQ, No. 20-21-1919; Mayson, p. 344; Diver, p. 111.

(52) Wilson, Loyalties, pt. II, p. 131.

(53) Noel, diary, p. 2.

(54) Air 20/513, memo from S. S. Mosul to CC; 29th Dec. 1919; Bell, Review of civil Administration p. 73 Wilson, loyalties, pt. II, p. 152.

تشرين الثاني 1919 إلى مقرهم في دمشق ما يلي: «يبدو أنّ معظم الشعب العراقي قابل للحكم البريطاني وأن الكرد هم الوحيدون الذين يسببون مشاكل للإنجليز، وعليه، فإننا سوف نحرضهم على ذلك»[55].

في عام 1920 كسبت حركة الجامعة الإسلامية التي تؤيدها تركيا والحركة المعادية للإنجليز قوة إضافية، بظهور القوات الكردية تحت إمرة مصطفى كمال في أواخر 1919، فشكلت الجامعة الإسلامية التركية رابطة دفاع شرق تركيا تحت قيادة سليمان نزيف.

وكانت نشاطات هذه الحركة تتركز في مناطق الكرد، وفي أيلول 1919 وقعت تركيا على وثيقة قومية في سيفاس (Sivas) تنص على أن الأجزاء غير العربية في الإمبراطورية (العثمانية بما في ذلك كردستان العراق) غير قابلة للتقسيم وهي جزء من تركيا الجديدة، وقبل هذه الأحداث وفي نيسان إبريل 1920 جرت مصادقة الحكومة في أنقرة على الوثيقة وكسبت الحركة الكمالية تأييداً واسع النطاق بين الكرد، نتيجة استخدامها الشعارات الإسلامية، كما أدّى الكرد دوراً رئيسياً في نجاحها.

وكان ثلاثة من بين ثمانية من قادة مؤتمر الأرضروم، في الحركة الكمالية من الكرد، كما كان الكرد الكتلة الأساسية في جيش الكماليين في البداية، وقبل الاستيلاء على أنقرة، وفي أثناء حملاته الدعائية في شرق الأناضول أكد مصطفى كمال الأخوة الإسلامية بين الكرد والأتراك، وأعطى وعوداً بتحقيق المساواة للكرد بعد هزيمة اليونان والبريطانيين في أزمير[56]. وبعد تحرير أزمير تمكن مصطفى كمال من مواصلة الزحف والتقدم نحو الحدود التركية العراقية، على أمل استخدام الكرد في احتلال شمال العراق. ولتحقيق هذا الغرض أرسل عدداً من الوفود لتزور الزعماء ذوي النفوذ في المناطق الكردية في العراق.

---

(55) Bell, Review of civil Administration, p. 72;

وانظر: غلامي، ص32؛ مظهر. **الأكراد في ثورة العشرين**، ص112.

(56) Air 20/513, Teleg from office const. General Staff; HQ Baghdad No. 572 4-8-1919;

مظهر، جه ند، ص72-75؛ سلوبي، ص58-61.

وناقشت هذه الوفود السبل المختلفة لإخراج البريطانيين من جنوب كردستان. وكانت جزيرة ابن عمر، على الحدود، هي المركز الرئيسي للتحريض على الجهاد ضد الإنكليز[57].

ازدادت التهديدات على العراق تعقيداً بعد سلسلة من الانتصارات للبلاشفة في القوقاز، وأصبحت الإدارة البريطانية في العراق تخاف هجوم البلاشفة على العراق عبر شمال أذربيجان، وكانت هناك أنباء عن تحالف الكماليين مع البلاشفة، وتتردد الشائعات عن وجود اتفاق بينهم لإخراج البريطانيين من العراق. وكان لتلك الأخبار آثار سيئة على المسؤولين البريطانيين والكرد في العراق. وخلال عام 1920 كله كان عملاء البلشفيين في نشاط مستمر بين الكرد في شمال العراق وفي شمال غرب أقاليم إيران المتاخمة للمناطق الكردية في العراق[58].

وفي ظل انعدام السلطة المركزية، في إيران، شعر البريطانيون بضرورة تحمل متاعب محاربة البلاشفة في المنطقة، وفي آب 1920 كتب المندوب السامي في بغداد إلى الوزير البريطاني في الهند قائلاً: «إنّ الوضع في أقاليم شمال غرب إيران آخذة في التوجه ضد المصالح البريطانية في العراق، وأردف قائلاً: إن نجاح البلاشفة في دعاواهم بين الكرد في إيران، قد مهدت الطريق لهم في كردستان الجنوبية»[59].

---

(57) F.O. 371/513, Teleg. From De Robeck (Const to F.O. 28-7-1920,
مظهر. **كردستان في سنوات الحرب**، مرجع سابق، ص173-175.
Martin Gilbert, Sir Horace Rumbold; portrait of a Diplomat, London: Heinmann, 1973), p. 229-230; Roderic H. Davison, Turkish Diplomacy.

(58) F.O. 371/5061 Teleg. From High commission (HC) Baghdad, to Sec. Of S. for colonies, 12-11-1920; F.O. 371/5068, (Sulamaniyah) EB Soane, 11-1-1920.

(59) Cab. 24/111, Teleg from CC. Bagh. To SS. For India, 10-8-1920.
كان القنصل البريطاني في تبريز يشارك بشكل نشط في مساعدة جهود الحكومة الإيرانية لمحاربة انتشار الأفكار الشيوعية، جرى نفي احد الشيوخ، ويدعى الشيخ إبراهيم من سنندج، وهي مدينة كردية في شمال غرب إيران، وذلك بمساعدة الحكومة البريطانية.
انظر: Air 20/512, Teleg. From Senna to Tehran u/a. g.

وفي عامي 1919 ـ 1920 قاد سمكو (Simko) الزعيم الكردي من قبيلة شكاك معركة استقلال كردستان في إيران، وكان لسمكو بعض الروابط مع الجيش البلشفي والكمالي، ودعا الكرد إلى الجامعة الإسلامية. إلاّ أنّ البريطانيين فهموا حركته، وعدّوها شكلاً من أشكال البلشفية في ثوب إسلامي[60].

ولهذا السبب ومن عام 1918 حتى عام 1920 كان مشروع الدولة الكردية المدعوم من بريطانيا أنسب وسيلة للرد على تأثيرات البلاشفة ودعاة الجامعة الإسلامية بين الكرد. وكذلك لحماية حدود العراق، وعدت الدولة الكردية عاملاً للتوازن بين العراق الذي تسيطر عليه بريطانيا، وبين تركيا. وفي تشرين الثاني 1918 كتب ميجر نويل المشهور بتأييده القوي لفكرة الدولة الكردية قائلاً: «إن الحركة القومية ذات قوة هائلة، ولا أرى أية صعوبة مستقبلية في إيجاد كردستان مستقلة، تحت الدعم والحماية البريطانية، تمتد من جنوب كردستان حتى شواطئ بحيرة وان في شرق الأناضول. ومشروع كهذا سوف تكون له نتائج مربحة اقتصادياً أيضاً[61]. علماً بأن الإيراد الصافي للإمبراطورية العثمانية، من هذه المنطقة، قبل الحرب العالمية الأولى كان يقدّر بـ 250,000 ألف جنيه إسترليني في العام. كما تعتبر المنطقة من أخصب الحقول التي لم تصلها التجارة البريطانية. وحقيقة الأمر أنني على يقيين كلياً من أن كردستان المستقلة أمر لا يمكن تجاهله، وأدعو الحكومة البريطانية إلى الإعلان عن قيام كردستان مستقلة، مرة واحدة، لإنهاء أمر أصبح واقعياً»[62].

أرسلت الحكومة البريطانية في عام 1919 الميجر نويل في جولة للمناطق الكردية وراء حدود الموصل، في محاولة للحصول على معلومات تتعلق بالعلاقات التركية الكردية، ومدى قوة الحركة الإسلامية بين الكرد، وعن أوضاع المجتمعات المسيحية في شمال الأناضول. وكذلك البحث عن مدى

---

(60) F.O. 371/5067 Teleg. From Sec. of. S. for India to F.O. 20-4-1919; Tele. From under S. S for India to Fo: london, No. 5803, U/A. l.

(61) Air 20/512, Teleg Noel. (Sulamaniyah) to pol, Baghdad, 17-11-1918.

(62) F.O. 371/5067 Teleg. From pol. Bagh. To India office, 16-11-1918.

استعداد الكرد للإدارة الذاتية، ورافق نويل في هذه الجولة اثنان من أمراء البدرخانيين، وشخص آخر يدعى جمال باشا، وهو من القوميين الكرد.

وكانت المعلومات التي حصل عليها نويل هي: «أنّ الحركة القومية الكردية ليست ضد بريطانيا وأن العلاقة بين الكرد وبريطانيا سوف تتحسن بشكل كبير إذا ما قدمت بريطانيا تأكيدات للكرد بأنها لا تنوي اتباع سياسة الثأر منهم، بسبب دورهم في مذبحة عام 1915 ضد الأرمن. إنّ نمو شعار الجامعة الإسلامية بين الكرد يرجع سببه إلى مخاوف الكرد من فرض إدارة أرمينية عليهم مدعومة من قبل بريطانيا. وأخيراً وجد نويل أن الكرد يريدون التخلص من هيمنة الأتراك عليهم، وإقامة دولة لهم تحت الرعاية البريطانية»(63).

وهكذا أعطت حكومة الهند البريطانية الأوامر لنويل بإعطاء ضمانات للكرد بأنه لا ولن تتخذ بريطانيا سياسة الانتقام تجاههم، بشأن دورهم في أثناء الحرب. وفي 23 حزيران 1919 أمر نويل بإخبار الكرد أيضاً أنه لم يغض الطرف عن مصالحهم في محادثات السلام، وأن هذه المسألة سوف تسوى حسب قاعدة حق تقرير المصير(64).

---

(63) Noel, Diary, p. 1-3; Air 20/512, Teleg. To Egyptian force, No. 2849, 11-3-1919. Noel.

تزامنت جولة نويل لشرق الأناضول مع محاولات الهجوم الفاشل الذي قام به داماد فريد باشا على قوات الكماليين المتمردة في شرق تركيا، ولهذا فقد وجد نويل نفسه في موقف حرج في ملاطيا، وأكدت هذه الزيارة اعتقاد الكماليين بأن فريد باشا والبريطانيين هما في مؤامرة مشتركة لتدمير حركتهم، انظر:

Noel, Diary, pp. 1-9 F.O. 371/6469, (Tukry) annual report, 1920, No. 428, No. 428 by Horace Rambold, Const. Ap. 27. 1912, p. 42-43; Air 512, Telg from Pol. Bagh. To Egypt. Force. No. 2849, 11-3-1919; Air 20/513; Northern Kurdistan) report, p. 1; Air 20/512, teleg. From GHQ, Mesopotamia Expeditionary Fore, 19-5-1919; No. 01/1962/63.

(64) Air 20/513, (Northern Kurdistan) report p. 5-6, 1915.

أيدت الجماعات الأرمنية في شرق الأناضول الهجوم الروسي مع الحلفاء على الإمبراطورية العثمانية، ولهذا فقد قررت حكومة الاتحاديين إعادة توطين المجتمعات الأرمنية على أحد أجزاء الحدود التركية، وقد ذكر أن أكثر من مليون أرمني قد لقوا حتفهم أو هلكوا في =

ومع نهاية عام 1919 تبين للمسؤولين البريطانيين في لندن والشرق الأوسط أنّ مشروع نويل «كردستان المستقلة» غير عملي. وأوضح كلمن السيد منتاغ وزير حكومة الهند والسيد ولسن، أنّ طرد الأتراك نهائياً من جنوب كردستان غير ممكن ولهذا اقترحوا إنشاء حكومة كردية صديقة يرأسها أمير بدرخاني

= أثناء هذا التهجير الإجباري، ولهذا فهناك زعم قوي جداً بأن الكرد قد استخدموا بواسطة الإمبراطورية العثمانية في انتقامها مع الأرمن، وكتب ويغرام احد المبشرين المسيحيين الأمريكيين يقول:

«كان أسلوب المذبحة متشابهاً عملياً في كل أقسام المناطق، فقد جرى أولاً احتجاز الزعماء المحلين للأرمن واغتيالهم بعد ذلك، والذين كانوا في الخدمة، نزع السلاح منهم، وزج بهم إلى فرق العمالة الإجبارية. وكلفوا ببناء الطرق وأشغال أخرى في أقسام المناطق النائية، القليلة السكان، حيث أعياهم العمل وتضوروا جوعاً، وقتل بعضهم رمياً بالرصاص، وأما الطبقات الغنية والأحسن وضعاً من سكان المدن كالأطباء والمعلمين والتجار، فقد أخرجوا من ديارهم بدون سبب إلى محطات بعيدة، وقد رتب مسبقاً على أن يهجم عليهم الكرد المسلحون، أو الحراس الذين كانوا في صحبتهم أثناء الرحلة»- من كتاب:

Cradle of mankind: Life in Eastern Kurdistan, p. 338.

لقد تعرض دور الكرد في مذبحة الأرمن إلى علامات استفهام كثيرة من قبل الكتاب والمثقفين، والذين زعموا أن الكرد أنفسهم كانوا ضحية مجزرة بشعة والتي لا تقل عن تلك التي لحقت بالأرمن فعدد الكرد الذين هلكوا في الحرب بسبب المجزرة التي ارتكبها الأرمن أو بسبب الجوع أو التهجيرز الإجباري قد قدر بحوالى 700,000 إلى مليون. انظر: Afra, The Kurds pp. 28-29, Shaw, pp. 300-305. وانظر أيضاً: أمين زكي، خلاصة ص262-264.

وقد أصاب نويل في إشارته إلى أن الأرمن بسبب ما لديهم من قوة وتأثير في الخارج، قد استطاعوا أن يعطوا قضيتهم اهتمام الرأي العام العالمي. غير أن الرأي العام الأوروبي لم يتكلم عن مجزرة الأرمن، للكرد تحت غطاء التقدم والزحف الروسي على شرق الأناضول، وهذه الجرائم التي ارتكبت في حق السكان المسلمين لا تقل عن الجرائم التي تعرض لها الأرمن، (Noel Diary, p. 3).

وقد اعترف الكتاب والمثقفون من الحركة القومية الكردية بأن الكرد أدوا فعلاً دوراً في مذبحة الأرمن إلا أنهم ادعوا أن الكرد كانوا يتصرفون وفقاً لتعليمات العثمانيين، انظر: كمال مظهر كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، ص 262-264. لكن المسؤولين الأتراك الذين اعترفوا بوقوع المذبحة قد حملوا الكرد مسؤولية الحادث بصورة كاملة. والحقيقة هي أن المسؤولين الأتراك وقسماً من آغاوات الكرد والأرمن الذين كانوا يتآمرون مع الخارج يجب أن يحملوا المسؤولية بالتساوي. انظر: سلوبي، ص 54.

وتكون جزيرة ابن عمر عاصمة لها. وتنفيذ هذا المشروع يتطلب احتلال مدينة جزيرة ابن عمر، وكذلك توفير الأموال اللازمة للأمير البدرخاني لكي يوطد إدارته. وكان الأمل يحدو الحكومة البريطانية على أنّ تنفيذ هذا المشروع يجعل الحدود العراقية آمنة من العدوان التركي؛ هذا من ناحية الشمال الغربي، أمّا من الشمال، فإن الحدود ستكون آمنة بواسطة الجيش في الموصل، ومن الشمال الشرقي بواسطة حكومة جنوب كردستان الحرة التي ستفصلها عن تركيا وإيران سلسلة من الجبال، لا يمكن عبورها[65].

وتعتقد حكومة الهند، أنّ تحقيق هذا المشروع ليس صعباً على الحكومة البريطانية. وقد صرح المسؤولون البريطانيون في ولاية الموصل بأن الحركة القومية الكردية هناك، وخاصة في الجزيرة وديار بكر قوية جداً، وتتمتع بتأييد أكثر من عشرين ألف رجل مسلح. والكرد في هذه المنطقة يريدون كردستان تحت رئاسة أمير بدرخاني. والشيخ سليمان آغا تتار في شرناخ يتمتع بتأييد قبلي قوي، وهو ضد الكماليين، وهو قومي كردي[66].

ويأتي التأييد البريطاني للدولة الكردية نتيجة لاهتمام بريطانيا بحرمان تركيا من أكبر قدر ممكن من الأراضي ومن القوة البشرية، وأنّ هذه الدولة سوف تحرم تركيا من الظهور مرة أخرى، كقوة يمكن أن تهدد الحكومة التي تدعمها بريطانيا في شرق الأناضول. وكذلك دولة العراق التي تسيطر عليها بريطانيا في الجنوب[67]. وحتى عام 1920، كانت فكرة إنشاء الدولة الكردية تناقش، وقد زادت هذه الفكرة قوة في القسم السياسي، في الإدارة البريطانية في العراق، بعد أن أضحى الأكراد في إيران على مقربة من تحقيق الاستقلال. وقد اقترح السيد روس (Rose) في القسم الكردي في مكتب المندوب السامي البريطاني في

---

(65) F.O. 371/5068 (Kurdistan) India, office, p. 7701 20-11-1919. F.O. 371/3657, Teleg, From HC (Const.) To F.O. 5-1-1919.

(66) Air 20/512, from special secret service SSO Mosul Captain A. Launder to SHQ. Mesopotamia, bagh, 12-2-1919.

(67) Noel Diary (192-22). Die welt des Islam, 47/1978, pp. 93-94.

بغداد، إقامة كردستان المستقلة، وأن تكون أرمينيا مركزاً لها[68]. إلاّ أنّ هذا الاقتراح الذي قدّمه السيد روس عدّ خرقاً للاتفاقية الأنجلو ـ إيرانية الثنائية عام 1919. وقد بنى السيد روس حجته على الاعتقاد أنّ هذا هو الخيار الوحيد الحقيقي لدى الحكومة البريطانية، في العراق، من أجل تثبيت الأوضاع في الحدود الشمالية الشرقية للعراق، ولتفادي الهجمات المستقبلية لكرد إيران على جنوب كردستان، وكتب السيد روس قائلاً:

«حيث يصعب احتمال بقائنا في تأييد الحكومة الإيرانية المنهارة التي لو سحبنا دعمنا عنها، فإن الأوضاع فيها سوف تعود إلى الفوضى... وكما ترى فإن الحكومة الإيرانية سوف تسقط عاجلاً أم آجلاً، بواسطة الكرد، إن لم نتدخل. وهذا الجزء من الشعب الكردي إن تمكن من تحرير نفسه من الحكم الإيراني الذي يرفضه بشدة، ثم عاد يطالب بالانضمام إلى دولة كردستان المستقلة التي ينتمي إليها طبيعياً، فهل نقول له: «لا»؟ ونستعد لإبعاده بالقوة. فضلاً عن أن أية محاولة لإرغام الكرد للبقاء تحت الحكومة الإيرانية التي يحاولون التحرر منها، سوف يزلزل مركزنا ونفوذنا في تلك الأجزاء من كردستان التي لسنا على استعداد لأن نبقي سيطرتنا فيها، بالاعتماد على الجيش والقوة. كما أن الكرد يعتقدون أن الحكومة الإيرانية قد بلت وتعفنت حتى النخاع»[69].

وفي سنة 1920، أدركت الحكومة البريطانية أنّ إنشاء دولة كردية هي أداة مفيدة في محاربة التهديدات البلشفية والكمالية، القادمة من تركيا. وفي أيلول عام 1920، عقد سيّد طه قائد الحركة الكردية في منطقة الحدود الإيرانية التركية مؤتمراً، حضره عدد من وجهاء الكرد وزعمائهم لمناقشة موضوع الاستقلال[70].

---

(68) See: Ramazani, foreign policy of Iran 1900-1914, university Press, 1966, p. 161.

(69) Air 20/512, (a Note on the Kurdish claims to Urmia District of Persia), M. j. Rose Baghdad, 1/c Kurdish Bureau, 8-7-1918.

(70) F.O. 371/5069, Memo, No. Sc 3389/12 from Pol. Arbil to CC. baghdad 25-9-1920; Hay Two Years, p. 333-334; Bell, Review of Civil Administration, p. 69.

وفي عام 1920، تسلم السفير البريطاني في استنبول مقترحاً من الشيخ عبد القادر النهري، حول تشكيل حكومة كردية مستقلة من الولايات الست في جنوب شرق تركيا، وقد حظي هذا الاقتراح بتأييد فريد باشا رئيس الوزراء[71].

وفي نيسان وتموز من العام نفسه، أعطت الحكومة البريطانية اعتبارات مهمة، لهذا الاقتراح الذي كان بمثابة ترتيبات فعالة لإيقاف التقدم المستمر للبلشفية نحو الحدود التركية الإيرانية، وطريقة أخرى لمجابهة القوات الكمالية في شرق الأناضول، تلك القوات التي تعارض وتعرقل رغبة الإمبراطورية العثمانية في توقيع اتفاقية سلام مع الحلفاء[72]. وكان رأي فريد باشا هو تكوين دولة كردية ذات حكم ذاتي داخل تركيا، وقال للأدميرال روبيك (Admiral Robeck) السفير البريطاني في استنبول: «إنك تكره مصطفى كمال، لأنه لا يريد الاتفاق معكم أو معاهدتكم، وزعماء الكرد يكرهونه لأنه يريد أن يأتي بالبلاشفة إلى الداخل لمساندته، إذاً لنستعمل الكرد معاً ضده» وكان السفير من مؤيدي الفكرة أو الاقتراح، ولكنه أوضح أن التعاون الفرنسي مطلوب في هذا المجال[73].

غير أن هذا الرأي قد تغير في نهاية عام 1920، وأصبح أمر كردستان المستقلة غير عملي. ويعود السبب في هذا التغيير إلى عوامل عدة، منها: تشجيع الاستقرار في البلدان المجاورة للعراق، وهي إيران وتركيا بالخصوص. والتنافس الإنجليزي والفرنسي في المنطقة، وكذلك الاختلافات بين الكرد التي كان لها تأثير سلبي على محاولات الحكومة البريطانية، لإنشاء دولة كردية.

إنّ الفكرة التي راودت الحكومة البريطانية، بعد الحرب مباشرة، هي أنّ الاستقرار في الشرق الأوسط هو الضمان الأمثل لمصالح بريطانيا في المنطقة. ولهذا السبب كانت بريطانيا تخشى من إقامة دولة في كردستان، لأن هذا العمل

---

(71) Air 20/512 Teleg. from CC to GHQ, Mesapotamia 18-4-1919; Teleg. from APO Rawanduz to pol Bagh. 17-4-1919.

(72) F.O. 371/5068. Teleg. From S. S. for Col. To HC. Bagh. 26-11-1920.

(73) F.O. 5067, Memorandum, by Mr. Rayan const. To F.O. 28-7-1920.

سوف يكون له أصداء لدى الكرد في إيران. وقبل عام 1918، كان هناك اتفاق بين بريطانيا وروسيا عقد في عام 1907، يلزم الطرفين بالحفاظ على وحدة الأراضي الإيرانية، وقد شكل كل جانب منطقة نفوذ تابعة له في داخل الحدود الإيرانية، ولكن الثورة البلشفية في عام 1917 أتت بنهاية مفاجئة لهذه الاتفاقية. وبعد الثورة مباشرة عاد الطرفان إلى التنافس القديم في إيران. وعادت السياسة الإمبريالية الروسية التقليدية، من جديد، تهدد المصالح البريطانية في إيران باعتبارها دولة قريبة ومهمة في الدفاع عن الهند(74).

ولهذا السبب فإنّ الاتفاقية البريطانية الإيرانية عام 1919 قد أعادت التمسك البريطاني التقليدي بوحدة الأراضي الإيرانية. إنّ وحدة الأراضي الإيرانية التي كانت تشكل موقعاً استراتيجياً، في التفكير السياسي البريطاني، كان عاملاً مهماً عند معالجة القضية الكردية. فتشكيل دولة كردية مستقلة في جنوب كردستان سوف تكون إشارة للكرد في إيران الذين كانوا في ثورة ضد الحكومة، إلى أنّ بإمكانهم الانفصال، وهذا يعني تفكك الدولة الإيرانية. ولهذه الأسباب رفض المسؤولون البريطانيون التأييد الذي قدمه كرد إيران، للشيخ محمود في عام 1918، وأمروهم بطاعة الحكومة المركزية في إيران. وفي آذار عام 1919 أبلغ سيد طه، بواسطة المسؤولين البريطانيين، بأنّ حكومة جلالة الملك متمسكة

---

(74) Ramazani, p. 139, 160-161; Br. Doc. 4, Memo. By Earl Curzon on Persia, No. 114911/150/33, 9-8-1919, p. 1121; Lord Curzon.

وفي معرض دفاعه عن المعاهدة قال اللورد كرزن: «إن وحدة أراضي إيران ينبغي أن ينظر إليها على أنها من أهم أولويات إمبراطوريتنا»، ومن بين سلسلة الدول المحاذية الممتدة بين الهند وأوروبا تعتبر إيران أضعف الدول، وهي أيضا أكثرها حيوية كحلقة وصل، وفي شهر آب 1919 كتب كرزن توضيحا لأهمية إيران فقال: «لماذا لا يجوز أن نترك إيران لنفسها، والجواب هو أن موقع إيران الجغرافي ودرجة مقدار مصالحنا فيها، ومستقبل إمبراطوريتنا الشرقية مسائل تدعونا إلى أن نهتم بإيران، إضافة إلى إننا دولة منتدبة للعراق، وهذا ما سيجعلنا على الحدود الشرقية في حالة شراكة في المصالح، ولا يمكن أن نسمح بوجود مناطق مضطربة، أو مناطق استفزاز، أو فوضى اقتصادية بين الحدود إمبراطوريتنا في الهند ومحمياتنا الجديدة ن فضلا عن أننا إذا تركنا إيران لنفسها نكون قد ساعدنا البلاشفة على السيطرة عليها بواسطة نفوذهم في الشمال، وأخيرا فإن لنا ممتلكات ضخمة في حقول البترول في جنوب إيران.

بالاستمرار في الحفاظ على وحدة أراضي إيران. ونصح بأن يوقف التعاون مع سمكو[75]، وفي آب 1919 كتب ولسن، قائلاً: «نحن نبذل كل ما في حوزتنا من وسيلة وقوة لإضعاف أي محاولة، من جانب الكرد في إيران، للانفصال من إدارة الحكومة هناك»[76].

فضلاً عن أنّ اتفاقية الترتيبات الأنجلو ـ إيرانية دعت الحكومة البريطانية إلى تأييد جهود الحكومة الإيرانية لتصحيح الوضع، في الحدود الإيرانية التركية، لصالح إيران. وفي أثناء مؤتمر السلام في باريس عام 1919 طلب نصرة الدولة (وزير خارجية إيران) من الحكومة البريطانية المساعدة في جهوده للحصول على أقاليم كردستان الشمالية (ولايات جنوب شرق تركيا حالياً) وكذلك معظم أجزاء كردستان الجنوبية لتكوين إقليم «اتحاد كردستان الموحدة» في داخل إيران[77]. لكن الحكومة البريطانية كانت مترددة في تأييد هذا الطلب، نظراً لوجود ثورة مستمرة في كردستان إيران، وهذا يدل دلالة واضحة على أنّ الكرد لا يريدون أن يوضعوا تحت الحكم الإيراني[78].

وزيادة على ذلك فإنّ المسؤولين البريطانيين، في طهران، كانوا على قناعة بأنه إذا لم تقدم حكومتهم مساعدة عاجلة وفعالة لإيران، فإن الكرد سوف ينفصلون ويجدون استقلالهم. وفي كانون الثاني كتب القنصل البريطاني في تبريز تقريراً، بأن المنطقة بين خوئي وسلمان (في شمال غرب إيران) هي تحت سيطرة قوة سمكو، وهذا سيشجع ثواراً آخرين للظهور في إيران، الأمر الذي سيؤدي إلى تفكيك البلاد، ولهذا اقترح القضاء على سمكو أو التعامل معه

(75) Bell Review of civil administration p. 69-71; Hay, Two years p. 353-54; F.O. 371/5069, Memo. No. SC 33879/12 25/9/1919 from BI. Bagh. To pol. Abril; High commission, Iraq, administrative report 1920-1922, p; 69-70.

(76) Wilson, Loyalties II, p. 142.

(77) Br. Doc. 4, Nesret ed Dawla, Foreign Minister of Iran Teleg, from Erarl of Ciurzon to Earl of Deby (Paris) No. 127. 25/10/1919, Persian Minister to Erarl to Curzon, 17-11-1919, No. 153036/150/34, p. 1238.

(78) Br. Doc. 4, Teleg, from Erarl of Curzon to Sir P. Cox (Tehran), un. Nob. 28-11-1919, p1284; letter from Persian Minister to F.O. , No. 877, tr. p. 1272.

بأسلوب أعنف، وهو شخص يعده البريطانيون من أشرس زعماء الكرد[79].

وفي تشرين الثاني 1919 أعطى السيد بيرسي كوكس (Percy Cok) الوزير البريطاني في إيران، رأياً مفاده أنه ينبغي على وزارة الخارجية البريطانية أن ترسل القوات مباشرة لمساعدة الحكومة الإيرانية، في الحرب ضد الثوار الكرد، فقد ظن سير كوكس والمسؤولون البريطانيون في العراق أنّ أي نجاح للكرد في إيران بالحصول على الاستقلال، سوف يكون له تبعات خطيرة على زعزعة الاستقرار في العراق، لأن سمكو لم يكن يدعو فقط الكرد في إيران فقد كانت هتافاته الإسلامية ودعواته القومية الكردية تلقى صدىً واسعاً، وآذاناً صاغيةً، في كل الأراضي الكردية[80]، فضلاً عن أن الوجود البريطاني، بما في ذلك الإدارة والقوات في جنوب كردستان، كان ضرورياً بالنسبة إلى الإيرانيين للمحافظة على النظام والقانون في كردستان ـ إيران، وأن كردستان المستقلة أو كردستان ذات حكم ذاتي في مناطق الحدود مع العراق كان يشكل تهديداً لمصالح بريطانيا[81].

ومع بقاء علاقات الصداقة بين الدول الثلاث المعنية في الأمر فإن طبيعة كردستان المقسّمة، لن تؤدي إلى الاصطدام ولا إلى الإحراج، إذا ما تمكنت كل دولة من السيطرة على قسمها بشكل فعال، ولكن انهيار أي من الحكومات الدكتاتورية في إيران أو تركيا، سيخلق وضعاً جديداً غير مناسب مع الأراضي العراقية[82].

وباستمرار مؤتمر باريس في المحادثات، حول مستقبل تركيا، فإنّ الحكومة البريطانية كانت تريد أن يسود الهدوء والاستقرار في ذلك البلد، لأنه

---

(79) Air 20/512 Ismail Agha Simko (In Personalities-mosul, Arbil and Frontier), 19-2-1919; SS. Mosul to GHQ, 29-12-1919; Teleg. From Tarbriz to Tehran, No. 89, 7-4-1919.

(80) Br. Doc. 4, Teleg, from to Sir P. Cox to Erarl of Curzon. No747, . 21-11-1919, p. 1242; Air 20/512, (Note By Major Ross), to L. 0, No. 20627, 2-7-1919.

(81) F.O. 371/4151, Teleg. From CC. Bag. To F.O. 5-4-1920.

(82) Lees, Two years in South Kurdistan, p. 253.

يعتقد بأن أية مقاومة مسلحة من جانب الكرد في تركيا، سيكون لها تأثير على عدم الاستقرار في كردستان العراق، ومع وجود هذه الحقيقة في الأذهان أرسل نويل في جولته الثانية في حزيران 1919 إلى منطقة الكرد شمال خط وقف إطلاق النار. وقد أمر بإبلاغ القبائل هناك بضرورة الحفاظ على النظام، من أجل ضمان سلامة حدود العراق الشمالية وما حولها[83].

ومن أجل تسهيل مهمته، أخذ نويل معه اثنين من الشخصيات البارزة ذوات التأثير من أمراء البدرخانيين في صحبته. وكان يأمل في أن يتمكن من استخدام نفوذهما من أجل تشجيع السلاح في المناطق الموبوءة بالمشاكل، بينما تستمر محادثات السلام. وفضلاً عن ذلك فقد عقد الكفيلة زعماء الكرد اجتماعاً في ملاتيا في شرق الأناضول في آذار 1919 من أجل مناقشة الوسائل، لتعبئة الكرد ضد القوات القومية التركية في المنطقة؛ إلاّ أنّ الكولونيل بيل (Bell)، رئيس المخابرات البريطانية في حلب، ذهب فوراً إلى المنطقة لإقناع زعماء الكرد بالتفرق، وعدم القيام بأية مقاومة مسلحة ضد الأتراك، ما دام مؤتمر السلام في باريس مستمراً. وأوضح كولونيل بيل للكرد أن الحلفاء سيقومون بحل قضيتهم، حسب الرغبة التي عبر عنها الكرد، بشرط أن لا يقوموا بخلق مشاكل في المنطقة. وألغي الاجتماع على إثر ذلك[84].

وخلال أعوام 1919 و1920 كلهما سعى الكولونيل بيل للحصول على تعاون المسؤولين الفرنسيين في منع النشاطات المعادية للكماليين، للحركات القومية الكردية وجمعياتها مثل «جمعية الاستقلال الكردي»[85]. وزيادة على ذلك فمن منتصف عام 1919 إلى نهاية عام 1920 كان كل المسؤولين البريطانيين

---

(83) F.O. 371/5068, Sulaimanyah by E. B. Soane 19-1-1919; Air 20/513, (Northern Kurdistan) report, p. 4-5; Wilson. Loyalties, II, p. 146; Br. Doc. 4: Teleg. From\ \admiral de Robeck 9 const) to Earl curzon, No. 2271, enclosure in No. 616, (Memorandum) by Ryan, 4-12-1919, p. 921-922.

(84) Noel Diary, p. 1; Br. Doc 4 Teleg from Admiral de robeck to earl Curzon, no. 2271, 4-12-1919, enclosure, No. 616, Memo. By Ryan. p. 922.

(85) Suriya Badr Khan, p. 140-41; Shirko, p. 83.

في استنبول وفي العراق يتبعون التعليمات الصادرة من مكتب الخارجية البريطانية، بأن لا يساعدوا أي جهود من أية جماعة كردية، تسعى للقيام بمقاومة مسلحة ضد تركيا، وكمثال لذلك فقد قدّم الشيخ عبد الرحمن من شرناخ عام 1919 طلبات إلى المسؤولين في الموصل يطلب فيها الأسلحة والعتاد، لاستخدامها في هجوم مسلح، ضد القوات الكمالية في شرق الأناضول، ولكن بدون جدوى(86)، وكان المسؤولون في الموصل قد وجهوا فعلاً بأن لا يقدموا أي عون مادي أو سياسي، لأولئك الذين طلبوا ذلك من أجل القيام بالنشاطات المعادية للكماليين(87). وفي كانون الأول عام 1919 كان الشيخ عبد القادر النهري على وشك استنفار الكرد في شرق الأناضول في تعاون مع الوزير العثماني ضد القوات الكمالية. غير أنّ تحذيرات وجهت إلى الزعيم الكردي من السفير البريطاني في استنبول، بأن المشروع خطير، وأن المسألة الكردية برمتها ستصاب بأذى شديد في مؤتمر السلام. وأكدت الحكومة البريطانية أنه من مصلحة الجميع حفظ السلام والاستقرار في المنطقة(88). كما أوضح ذلك علناً السيد فرنسون قائلاً: إنّ بريطانيا العظمى لا ترغب في تأييد حركة الاستقلال الكردي في تركيا والذي سيؤدي إلى انهيار ذلك البلد:

«لكن السياسة البريطانية حتى منتصف 1920 كانت تشجع الكرد للاعتقاد بأنّ بريطانيا ستؤيد جهودهم في الاستقلال. وفي أثناء هذه الفترة، كانت بريطانيا تشجع هذه الجهود في تركيا، مع اعتقاد شديد أنّ هذا لن يؤدي في النهاية إلى دولة مستقلة للكرد. لكن استغلال الكرد، بهذه الصورة، سوف يكون ذا فائدة في الحصول على تنازلات سياسية من الحركة القومية التركية، للبريطانيين، خاصة على طول الحدود العراقية ـ التركية»(89).

(86) Air 20/513, letter from Sulaymania Agha Tatar, Reis of Ashirat Shernakh to PO Mosul, 25-6-1820.

(87) F.O. 371/5069, Teleg from HC. Bagh. To SS. Col No. 115-23-12-1820.

(88) BR. Doc. 4: Teleg. From Admiral De Robeck (Cosnt). To Earl of Curzon, 9-12-1919, p. 927.

(89) Olson, Emergence of Kurdish Nationalism, p. 25.

وهذا الاستغلال الماهر للكرد للحصول على المكاسب السياسية من جانب البريطانيين في المنطقة، هو استمرار لسياستهم في استخدام الكرد داخل الإمبراطورية العثمانية، وبالتحديد في العراق للحصول على أهداف سياسية منذ منتصف القرن التاسع عشر.

وكانت المطامع الفرنسية في كردستان هي أيضاً من العوامل التي تسببت في تردد الحكومة البريطانية في تكوين دولة كردية. ووفق اتفاقية سايكس بيكو عام 1916 المسماة (Sykes Picot agreements) فإن معظم ولاية الموصل تكون ضمن النفوذ الفرنسي، بشرط أن تكون مصالح بريطانيا البترولية في المنطقة مؤمنة؛ ومعظم أجزاء كردستان الشمالية ستكون داخل دائرة النفوذ الروسي[90]. غير أنّه في تشرين الثاني 1918 تبين أنّ اتفاقية عام 1916 تحتاج إلى إعادة النظر، لأن الوضع السياسي قد تغير بصورة جذرية، وقدم المطلب البريطاني الجديد المتعلق بولاية الموصل للفرنسيين. وفي الحقيقة منذ سيطرة البريطانيين على ولاية الموصل منعوا المسؤولين الفرنسيين من توزيع المعونات المالية على المسؤولين المحليين والوجهاء[91]. وقد عبر معظم السكان من الكرد لمستر نويل بأن الموقف التقليدي لفرنسا، كحامية للمجموعة المسيحية، جعلها غير مؤهلة في نظر الكرد لمهمة رعاية الاتحاد الفدرالي الكردي[92].

إضافة إلى ذلك فقد تمكن المسؤولون البريطانيون في العراق من الفوز بولاء زعماء المجموعات المسيحية المؤيدة تقليديا لفرنسا، في المنطقة، في أثناء الحرب، كما أنّ الجاليات اليهودية، أيضاً، أعطت ولاءها للمسؤولين البريطانيين[93]، إذ أدرك الإنكليز خطأهم بوضع ولاية الموصل تحت النفوذ الفرنسي، لأنه سبق أن حصلت شركة النفط التركية ـ الإنكليزية على امتيازات للتنقيب عن النفط، لأنه كان يعني ذلك وضع المصالح الاقتصادية الحيوية

---

(90) Ca. 27/206, (British Desiderata in Turkey in Asia), 6-30-1915.

(91) F.O. 371/8593 Letter from Louis mallet to French Ambassdor in London, 14-11-1918.

(92) Air 20/512, Teleg from Pol. Bagh. To I. O, 9967, 30-10-1918.

(93) Attiya, p. 75.

لبريطانيا تحت السيطرة السياسية الفرنسية، وهذا سوف يخلق وضعا ملتهبا للغاية. وفي كانون الأول عام 1918، ومن أجل تصحيح الأوضاع، قام لويد جورج (Lioyd George) بإقناع كليمنسو (Clemenceau) رئيس الوزراء الفرنسي الذي كان في زيارة إلى لندن، بإعطاء موافقته على ضم ولاية الموصل، إلى المنطقة الخاضعة للسيطرة البريطانية، في مقابل بعض التنازلات البريطانية على الحدود الفرنسية ـ الألمانية وفي سوريا[94]. وفي أثناء مؤتمر باريس للسلام عام 1919، كان الموقف الفرنسي حول المسألة الكردية هو أن يكون جنوب كردستان تحت السيطرة البريطانية في العراق، وأن يقسم شمال كردستان مناطق بريطانية وأخرى فرنسية، وتكون في مناطق الانتداب دولتان كرديتان ذاتا حكم ذاتي. إلاّ أن مسألة السيادة على هذه المناطق ستكون نظرياً لتركيا[95]، والموقف البريطاني حول المسألة الكردية قد أوضحه كزرن في كانون الأول عام 1919، في المؤتمر الثلاثي في لندن. وأسس وزير الخارجية البريطانية السياسة البريطانية الكردية على القواعد التالية:

1) يجب أن لا توحد كردستان تحت سيطرة بريطانيا أو فرنسا؛ لأن ذلك غير ممكن، وغير مفيد للجميع، باستثناء كردستان العراق التي يجب أن تخضع للإدارة البريطانية.

2) الإدارة التركية ينبغي أن لا تستمر في كردستان، ولو بشكل اسمي.

3) الكرد قادرون على صنع ترتيبات وظائفية مع الترك والأرمن، والمسألة، في هذه الحالة، يمكن اعتبارها منفصلة عن إنشاء الدولة الأرمنية التي اتفقت فرنسا وبريطانيا عليها.

---

(94) Br. Doc. 4 Teleg. Gray to Cambon. No. 788, 15-5-1919 Liyod George, Truth, p. 1038- Shwdran, p. 193-196; Halmreich, from Paris to sevres Columbus: Ohio state university 1974), p. 206-207; Busch, p. 69-70; Henry H. Cumming, Franco - British Rivalry in the Post War near east west point greenwood press, 1938), p p. 67-68.

(95) Br. Doc. 4: French Note on Kurdistan, M. Berthelot, No. 1661 33/3050/44), Londres, Le 23rd December 1919, pp. 960.

4) ويجب ترك الكرد ليقرروا، بأنفسهم، فيما إذا كانوا يريدون دولة واحدة أو عدداً من الدويلات لأجزاء ضعيفة الارتباط.

5) ويجب إعطاء ضمانات للدولة الكردية بالدفاع عنها ضد العدوان التركي، ولكن لا يفضل تعيين مستشار هناك، سواء كان فرنسياً أو بريطانياً[96].

وبما أنّ المؤتمر الثلاثي في لندن الذي حضره كل من إيطاليا، وفرنسا، وبريطانيا العظمى، حل عدداً من المواضيع الحساسة، إلاّ أنّ المسألة الكردية ظلت غير محلولة. وما دامت الحكومة البريطانية صاحبة السيطرة الكاملة في جنوب كردستان، فإنّ مسائل قليلة لها تأثير كبير في كردستان المستقلة؛ ولهذا فقد مارس البريطانيون ضغطا لإيجاد حل سريع لهذا الموضوع، في أثناء المؤتمر، منطلقين من فهمهم أن إنشاء دولة كردية، في تلك الظروف، سوف تكون ملائمة للبريطانيين. وتمكنت الحكومة الفرنسية من الحصول على موافقة بريطانيا، بترك المسألة الكردية بدون حل[97]. وخلال عامي 1919 ـ 1920 سعت الحكومتان (البريطانية والفرنسية) إلى كسب تأييد الشخصيات الكردية البارزة، وفي شباط عام 1920 قبل الشيخ عبد القادر النهري العرض الفرنسي، بتأسيس(كردستان المستقلة) تحت الانتداب الفرنسي. وللسبب نفسه اتصل المسؤولون الفرنسيون، في سوريا، ببعض البدرخانيين، غير أن هذه الجهود فشلت في كسب الكرد إلى جانب الفرنسيين[98]. ولأن قبول هذا العرض كان يعني أن الكرد قبلوا تقسيم دولتهم مناطق بريطانية وأخرى فرنسية، وزعماء الكرد الذين كان هدفهم كردستان الموحدة المستقلة، تحت الرعاية البريطانية، مترددوفي التعاون مع الحكومة الفرنسية[99]. إنّ التباطؤ

---

(96) Br. Doc. 4: (Third meeting Turkish Settlement), (No. 166415/156711/44), pp. 966-967.

(97) F.O. 371/5068 Teleg. From S. S. for India 23-3-1920 Doc. 4 Memo. No. 7/ 1069, 2-7-1920, pp. 159.

(98) F.O. 371/5067, Teleg. From De Robeck to Curzon, 2/24/1920. Cited in Halmreich, pp. 301.

(99) F.O. 608/95/19828, 24/10/1919.

في حل المسألة الكردية، وكذلك انتشار الشائعات بأن كردستان ستقسم بين الفرنسيين والبريطانيين ولّدا شكوكا وعدم ثقة داخل الحركة القومية الكردية التي تدعمها بريطانيا. وخافت الحكومة البريطانية من أنّ الغموض المحيط بمصير الكرد، بعد المؤتمر، الثلاثي، قد يجر زعماء الكرد إلى التحالف مع الأتراك. ولهذا سارع البريطانيون إلى إعلان سياستهم فورا، بأنّ موقف حكومة جلالة الملك في المسألة الكردية هو ألاّ تقسم كردستان محمية بريطانية وأخرى فرنسية، وأن لا تقسم مجموعة دويلات، وأنّ كردستان ذات الحكم الذاتي المفصول تماما عن سيطرة تركيا هي الهدف الرئيسي الرسمي للبريطانيين الآن[100].

وفي نيسان 1920 وفي أثناء المناقشات البرلمانية البريطانية حول المسألة الكردية، كان موضوع فرنسا من أبرز الأمور لدى الحكومة البريطانية، فقد بين لورد كرزن أن أحد أبرز أسباب معارضته لإنشاء حكم ذاتي في كردستان الجنوبية، تحت رعاية بريطانيا، هو أنّ الفرنسيين قد يميلون إلى إنشاء نظام مماثل تحت الإدارة الفرنسية في كردستان الشمالية. وأوضح وزير الخارجية البريطاني أنّ الصراع الذي خاضه مع وزير الخارجية الفرنسية، كان على أساس استعداد الحكومة البريطانية للخروج من كردستان الجنوبية[101]. وجرى التوصل إلى حل في نهاية مؤتمر سان ريمو(San Remo) في نيسان 1920، وهذا يشكل انتصاراً للدبلوماسية الفرنسية. فقد أجبر البريطانيون على التخلي عن مساندتهم السابقة لفكرة كردستان، مستقلة غير مرتبطة بتركيا. بأي نوع من أنواع المساندة. وأعطوا موافقتهم للخطة الفرنسية، الداعية إلى استمرار شرعية سيطرة تركيا على كل الأراضي الكردية، مقابل ضمان درجة من الحكم الذاتي المحلي لهم. وهذه الخطة الفرنسية قد صممت، أصلاً، بواسطة لجان مشتركة فرنسية وإيطالية وبريطانية، وضمت إلى الجزء الثالث من معاهدة سيفر (Sevres) الموقعة في 15 آب عام 1920، بين الحلفاء والحكومة العثمانية. فالفقرات 62 ـ 64 من

(100) F.O. 371/5067, Teleg. From F.O. to HC (Const), 23-3-1920.

(101) F.O. 371/5068, Interdepartmental Conference on Middle Eastern Affairs, (Minutes), 13-4-1920, pp. 5.

المعاهدة كانت متعلقة بكردستان وتقول الفقرة 62، منها:

«سوف تنظم اللجنة المستقرة في استنبول، في غضون ستة أشهر، من بداية سريان مفعول المعاهدة الحالية، حكماً ذاتياً محلياً، للمناطق ذات الأغلبية الكردية، الواقعة شرق نهر الفرات، وجنوب حدود أرمينيا الجنوبية، كما سيحدّد لاحقا، وجنوب تركيا مع سوريا والعراق»[102]. أمّا الفقرة63، فقد طالبت الحكومة التركية بقبول وتنفيذ الفقرة 62، وعيّنت الفقرة 64 متى وكيف يمكن للأكراد أن يقدموا الطلب إلى لجنة رابطة الأمم، لإبداء رغبتهم في الحصول على الاستقلال عن الإمبراطورية العثمانية. وهذه الفقرة أشارت أيضاً إلى حق الكرد في ولاية الموصل بالانضمام إلى دولة كردية مستقلة ستنشأ في كردستان الشمالية[103]، (انظر الخريطة رقم: 3).

ويتضح بجلاء أن بريطانيا العظمى قد تخلت عن كل المطالب السابقة بخصوص الأجزاء الكردية، خارج ولاية الموصل. إنّ التغيير الأساسي، في الموقف البريطاني، كان نتيجة للتغيير السريع الذي حدث في داخل الإمبراطورية العثمانية في العموم. وفي كردستان بشكل خاص. ومع حلول منتصف عام 1920، فإنّ الحكومة البريطانية في لندن، والمسؤولين البريطانيين في الشرق الأوسط بدأوا يطورون أفكاراً أكثر واقعية، تجاه المسألة الكردية. فسقوط إدارة الشيخ محمود، والطبيعة الثورية لقبائل جنوب كردستان في أربيل وزاخو والعمادية وعقرة تجاه السيطرة البريطانية قد أقنعا كلاً من وزارة الخارجية البريطانية والمسؤولين في الهند بأن الاقتراح الذي قاله بعض المسؤولين، سابقا، بأن الكرد يرحبون بالانتداب البريطاني، هو تحليل غير دقيق للأوضاع[104].

فضلاً عن ذلك، فإن سيطرة القوات الكمالية على شرق الأناضول كان له

(102) Br. Doc. VIII, (Notes of a meeting of the British, French and Italian Delegations), San Remo, on April 18, 1920, I. C. P. 95, pp. 11-13, 41-43; Jwaideh, Kurdish National Mvoement". Pt. II, pp. 380-84.

(103) Jwaideh, Kurdish National Movement pt. I, pp. 380-82.

(104) Halmreich, p. 204.

دور، في إقناع الحكومة البريطانية بأن الجماعات الكردية، في استنبول، غير صادقة في ادعائها بأن الكرد، في الولايات الشرقية، في أناضوليا الواقعة تحت نفوذها يؤيدون بريطانيا، وقد انضم معظمهم إلى حركة مصطفى كمال المتسترة بالإسلام، في معركته ضد الحلفاء[105]، كما أن الانتفاضة المناوئة للبريطانيين في العراق عام 1920، والنتائج السلبية للأحداث التي تلت الحرب في كل من القوقاز وأفغانستان والشرق الأوسط، أثبتت أنّ على الحكومة البريطانية أن «تحمل مزيداً من المسؤولية للدفاع عمّا لا يمكن الدفاع عنه»[106]، ولهذا السبب فإنّ اهتمام بريطانيا بحماية حدود العراق، من التهديد الخارجي، كان هو مفتاح السياسة البريطانية في جنوب كردستان. فرغبة الحكومة البريطانية بتوطيد الاستقرار في المنطقة، في أثناء فترة ما بعد الحرب مباشرة،كانت تساوي، في الأهمية، بناء سياسة ما تجاه الكرد عامة، وفي جنوب كردستان بصورة خاصة، والتنافس الفرنسي الإنجليزي في الشرق الأوسط أوجد له أثرا وصدى، في السياسة البريطانية في كردستان.

وعلى الرغم من أن الحكم البريطاني في كردستان خلال الأعوام 1918 ـ 1920 أظهر ميلاً قوياً نحو الحكم المباشر، إلاّ أن سياستهم كانت تفتقر إلى الحزم في اتخاذ القرارات، وكذلك تفتقر إلى التناسق؛ فالتعيين السريع للشيخ محمود كحاكم لكل جنوب كردستان، ثم تنفيذ التغييرات الأساسية لسياستهم هذه بصورة مفاجئة، بعد خمسة أشهر فقط من ذلك، يشيران إلى الطبيعة المتحيرة للسياسة البريطانية، وفي غياب الشيخ محمود، وبعد فترة وجيزة من تجربة الحكم المباشر، تحت إدارة سون في السليمانية، أدركت الإدارة البريطانية أن الحكم غير المباشر، بواسطة زعماء الكرد، قد يكون هو الخيار الوحيد المتوافر لديهم.

---

(105) Fo. 371/6469, H. Rumbold (Turkey) Annual Report No. 428, 27-4-1920: F.O. 37/5068. In departmental conference on Middle Eastern affairs, (minutes) 13-4-1920 p. 5; F.O. 11931, teleg. From T. A. Wilson to I. O; Unumb. 27-11-1919; Busch, p. 187, Wilson, Loyalties, II. P. 142.

(106) Busch, pp. 238-239.

وهذا الإدراك يظهر لنا، بجلاء، في محاولاتهم تنصيب كل من سيد طه ومحمد بك بابان، حكمدار في كردستان من أجل القيام بتنفيذ السياسة نفسها التي فشلت مع الشيخ محمود، وهذه دلالة أخرى على افتقار سياستهم إلى الوضوح فيما يتعلق بالكرد. وازداد الأمر تعقيدا بسبب الاختلافات بين الكرد، وكذلك بسبب سياسة الشيخ محمود التي كانت تعوزها بُعد النظر، لكن انفجار الانتفاضات المناوئة لبريطانيا في المناطق الكردية التي كانت أبعد نطاقا من سيطرة الشيخ محمود، بعد رحيله، فنّد ادعاءات المسؤولين البريطانيين في العراق القائلة أن الشيخ محمود هو السبب في فشل سياستهم، وفي الحقيقة فإن فشل السياسة البريطانية في كردستان هو جزء من الفشل العام للتخطيط البريطاني، في العراق في أثناء فترة ما بعد الحرب مباشرة.

وزيادة على ذلك، فإن الموقف البريطاني المتعلق بالكرد، في أثناء هذه الفترة يشير إلى وجود شيء ما من الاستمرارية لموقفهم، من هذه المسألة قبل الحرب، فالخطط المختلفة التي نوقشت لاستخدام الكرد وسيلة، لتهدئة الأوضاع بين العراق الذي تسيطر عليه بريطانيا، وتركيا، هي نفس الأفكار والأساليب التي وضعها المسؤولون في الدولة في القرن الماضي، ومحاولات الحكومة البريطانية لاستغلال القومية الكردية في هجومها المضاد ضد تأثير الحركة الإسلامية والبلشفية في المنطقة، تذكرنا أيضا باستغلال البريطانيين لإمارة بابان، من أجل تحقيق مصالحهم في العراق، فانتشار الكرد وتوزيعهم بين إيران والعراق وتركيا، جعلهم في وضع يسهّل من عملية استغلال القوى الخارجية لهم وهذا ما حدث فعلاً في الأعوام 1920 ـ 1921 ـ 1922، فقد استغل مصطفى كمال الكرد، بصورة فعالة، لإخراج البريطانيين من ولاية الموصل.

ولإفشال هذه الخطة لجأت الحكومة البريطانية إلى أسلوبها القديم في تشجيع القومية، وفي عام 1922 جيء بالشيخ محمود، مرة أخرى، لحشد الكرد وإقامة دولة كردية مدعومة من بريطانيا، وهكذا بدأت إدارة الشيخ محمود الثانية. وكما أنه من اللافت أن معظم الانتفاضات الكردية الموجهة ضد الإنكليز في الفترة 1919 ـ 1920 كانت تحركها فكرة الجامعة الإسلامية (Pan-Islamism) ويقودها رؤساء القبائل وشيوخ الطرق الصوفية. الأمر الذي يشير إلى ضعف

الفكر القومي الكردي. وإنّ النخب القومية في السليمانية واستنبول كانت ضعيفة، ومنعزلة عن عامة الكرد التي كان الإسلام هو المحرك الأقوى لها.

كما تبين لنا من هذه الدراسة أنّ: الاتحاديين الترك والإنكليز هم الذين زرعوا بذور الفكر القومي بين الكرد لتحقيق مصالحهم السياسية في كردستان. وفي الأعوام 1918 ـ 1920 أراد كل من بريطانيا وفرنسا وتركيا استغلال الكرد كمخالب القط، لتنفيذ مخططاتهم السياسية في المنطقة.

كما أنّ هذه الدراسة أثبتت، أنّ الخطوات الأساسية لتقسيم كردستان الكبرى، حدثت في هذه الفترة التي تجلت فيها اتفاقيات: سايكس بيكو، وسان ريمو، واتفاقية لندن الموقعة بين دول الحلفاء. لذلك فإنّ تقسيم كردستان كان إفرازاً لصراع المصالح بين الدول الأوروبية الكبرى القوية، والدولة العثمانية المنهارة. ولم يكن للظروف الموضوعية للشعب الكردي أثر يذكر في هذا المضمار. إنّ ضعف القيادة التقليدية الكردية، وتشتتها (الآغوات والشيوخ) سهّلا تلاعب القوى الدولية بالكرد. ولكن من الإنصاف أيضاً القول إنّ وضع القيادة التقليدية العربية أو التركية أو الفارسية لم يكن أحسن بكثير من شقيقتهن الكردية، ولكن الجغرافية السياسية لكردستان والمصالح الإستعمارية للشرق الأوسط، وخاصة رغبة بريطانيا في مقاومة البلشفية (الشيوعية)، هي التي مهدت لتقسيم كردستان وظهور الدول القومية كتركيا، وإيران والعراق، حتى اتفاقية سيفر التي يتشدق بها البعض كانت خطوة استعمارية، لتقسيم كردستان، وخلق كيان أرمني على جزء غير يسير من أراضي الكرد.

الفصل التاسع

إسماعيل آغا سمكو ثعلب السياسة الكردية ورائدها في البرغماتية

لا يزال هناك جدل مثير، بين الباحثين، حول طبيعة حركة إسماعيل آغا سمكو، وأهدافها. مع العلم أنّ سمكو قاد حركة مسلحة في كردستان واستطاع أن يؤسس حكومة كردية هناك في الفترة (1920 ـ 1926م)، فالبحث محاولة لتبيان بعض الجوانب الغامضة في حركته، وذلك من خلال الاستفادة من بعض الوثائق البريطانية، ومن آراء الكتاب المعاصرين لتلك الحركة.

نقوم في البداية بعرض آراء الباحثين الكرد، وغيرهم، عن طبيعة حركة سمكو ثم يكون هناك (كرنولوجيا) في عرض الأحداث وتحليلها، وأخيراً نوجز الدروس المستقاة من هذه التجربة التاريخية.

إسماعيل آغا الشكاك، المعروف شعبياً بـ(سمكو)، هو ابن محمد آغا أحد رؤساء عشيرة الشكاك الكردية، الساكنة على الحدود التركية ـ الإيرانية، داخل ولاية حكاري في تركيا وأرومية، في أذربيجان الغربية (إيران). كان سمكو رجلاً شجاعاً، وذكياً، ووسيماً. وقد تولى، وهو شاب، رئاسة عشيرة الشكاك التي تعد ثاني أكبر عشائر الكرد في إيران، بعد الكلهور.

ينقل لنا الكتّاب الكرد، بصورة عامة، صورة سلبية عن حركة سمكو، فيصفها الأستاذ جلال الطالباني بأنها «حركة عشائرية عنيفة... وهي تجسّد اتجاهات سمكو الفردية وأعماله وتصرفاته الضارة، وظهوره بمظهر إقطاعي

طاغ»، وفي صدد تعليقه على مقتل مار شمعون ـ الرئيس الروحي والسياسي للآشوريين ـ بيد سمكو في عام 1918م يقول الأستاذ الطالباني: «إنّ عملية الغدر والإجرام التي دبرها سمكو ضد إخواننا الآثوريين تُسوّد صفحاته»[1].

ويعتقد الدكتور عبد الرحمن قاسملو أنّ مقتل مار شمعون، بيد سمكو، كان عملية خاطئة، وبتحريض من الإنكليز[2]. أمّا الأستاذ كمال مظهر، فيصف حركة سمكو قائلاً: إلاّ أنّه يجب الاعتراف، كذلك، بأنّ أحداث كردستان خلال سنوات الحرب لا تخلو، في الوقت نفسه، من بعض الصور المعاكسة القاتمة. . . لم يتورّع (سمكو) مثلاً عن اللجوء إلى أقسى الأساليب، في تعامله مع الأذربيجانيين والآثوريين وكان أسوأ ما قام به هو اغتيال المار شمعون»[3].

وأخيراً يقول الباحث جمال (نه به ز): «كان سمكو قائداً قبلياً تقليدياً، ولم يكن حكيماً في سياسته، لذلك ارتكب أخطاء عديدة. فمثلاً كان لسمكو موقف غير عادل تجاه إخواننا الآثوريين، وقد سبب هذا الكثير من الحروب والويلات، بين الشعبين الصديقين، وقوّى من نفوذ عدوهما المشترك. وكان له أيضاً ثقة مفرطة وغير مبررة بالدكتاتور مصطفى كمال أتاتورك»[4].

يعود هذا الموقف السلبي من كتّاب الكرد تجاه حركة سمكو إلى عوامل عدّة؛ أولها وأهمها: تأثّر هؤلاء الكتّاب بآراء المستشرقين الروس (قبل الشيوعية وبعدها) في منهجهم، لكتابة تاريخ الكرد المعاصر. امتاز الاستشراق الروسي بالانحياز لمصالح روسيا القومية، في أثناء العهد القيصري والبلشفي. فعدّ الكتاب الروس التدخّل القيصري في الشؤون الداخلية لإيران وتركيا وكردستان مسألة إيجابية، لأن الروس كانوا أكثر تحضراً «من الشعوب الآسيوية المتخلّفة». وعدّوا كل مقاومة إسلامية أو وطنية لهم إما نابعاً عن تخلف هذه الشعوب،

(1) **كردستان والحركة الكردية**، بيروت: دار الطليعة، 1971، ص 115.

(2) **كردستان والأكراد**، الترجمة العربية، بيروت، ص 98.

(3) **كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى**، بغداد: مطبعة المجمع العلمي، 1977، ص 221.

(4) **كوردستان وشورشه كه ى**، ستكهولم، 1985، ص 125.

وتمسكها بالعشائرية، وبعقيدتها الإسلامية «الرجعية»، أو كون هذه الحركات المناهضة للروس مؤامرة إنكليزية.

ففي رأي الكتّاب الروس أنّ حركة سمكو، مثلاً، كانت مؤامرة إنكليزية لإخضاع رضا شاه لهم[5].

يصف اليهودي الروسي لازاريف سمكو بـ: «الطائش الذي تميز على الدوام بفقدان الاستقامة السياسية»[6]. فالمتتبع لتاريخ الحركات القومية الكردية، في القرن التاسع عشر و القرن العشرين يرى أنّ المصادر الإنكليزية تنهج المنهجية نفسها، في تعاملها مع القادة الكرد، من حيث الطعن فيهم، والتقليل من شأنهم؛ فمثلاً يوصف الشيخ عبيد الله النهري قائد حركة (1880 ـ 1882م) بالتعصب والتخلف؛ ويوصف الشيخ محمود الحفيد بالشرير وعدم الاتزان في تصرفاته. كما وصفوا الشيخ أحمد البارزاني بالتعصب والجنون. ولكنهم في الوقت نفسه أعطوا الكثير من المديح والثناء للقوميين الكرد، من الذين تعاونوا معهم، وانبهروا بالحضارة الأوروبية اللادينية، فسمّوهم «المنورين» في كردستان[7].

أما العامل الثاني في تحليل موقف الكتاب الكرد السلبي، تجاه حركة سمكو، فيتلخص بالشعور (الخاطئ) بالذنب تجاه الآثوريين، ومحاولة التقريب بين الكرد والآثوريين. فقد عدّ الإنكليز وحلفاؤهم الآثوريون سمكو والكرد العثرة الأساسية، في مسعاهم لبناء كيان آثوري في كردستان الإيرانية، بعد الحرب العالمية الأولى. لذلك نرى الضباط السياسيين الإنكليز، في إيران والعراق، في تلك الفترة، يصبون جام غضبهم على سمكو، وينعتونه بأقذر النعوت كـ: «المتعصّب المحمّدي»، و«الخائن» و«الغادر» و«سفّاك الدماء» و«الانتهازي المجنون». إنّ تقديم تحليل موضوعي لتصرفات سمكو، والاتجاه الذي سلكته حركته، بحاجة إلى عرض للأحداث ووضعها ضمن السياق التاريخي العلمي، والموضوعي المنصف.

---

(5) م. لازاريف. **المسألة الكردية**، ترجمة ر. عبدي حاجي، بيروت، 1991، ص 228، 230.

(6) لازاريف، ص 229.

(7) W. Jwaideh (Kurdish Nationalist Movement), Syracuse Univ. 1961.

نشأ سمكو وترعرع في بيئة كردية عانت الأمرين بسبب تعسف شاهات إيران من الصفويين والقاجاريين، فقد تعرض الكثير من قادة الكرد، ومن أبناء عشيرته إلى حوادث القتل، نتيجة الغدر والخيانة. فينقل مصطفى باشا يامولكي (أحد قادة الحركة الكردية من السليمانية) في مقابلة تاريخية فريدة مع سمكو، عنه قائلاً: «صحيح أنّ ما يحركنا بصورة أساسية هو الشعور الوطني. ولكنني لا أنكر بأنني أريد أيضاً الانتقام من الإيرانيين قتلة آبائي وأجدادي، وأقربائي، واثنين من إخواني... وأيضاً أريد الانتقام للقادة الكرد الذين قتلوا غدراً، من أمثال سليمان خان، عه لي خان وغيرهم...»[8].

من الجدير بالذكر، أنّه في عام 1907 استدعى نظام السلطنة حاكم أذربيجان جعفر آغا (الأخ الأكبر) لسمكو، إلى تبريز بحجة مساعدته، للقضاء على أنصار الحركة الدستورية المتمردة هناك. فحين وصل جعفر آغا إلى تبريز أمر نظام السلطنة بطعنه من الخلف، ومات على الفور. وفي عام 1918، أرسل مكرم الملك حاكم تبريز رزمة من المتفجرات، مغلفة بأوراق الهدايا. فحين استلمها شعر فوراً بأن الرزمة متفجرات، فرماها في اللحظة الأخيرة، فمات على أثرها أحد إخوته، ومجموعة من أقربائه وأعوانه[9].

إنّ حوادث الغدر والخيانة التي حصلت له، ولأفراد عائلته، قد تركت بلا شك بصماتها العميقة على شخصية سمكو؛ ويبدو أنّه كان لا يثق حتى بأقرب المقربين له، فرغم تزوجه من أخت سيد طه النهري، حفيد الشيخ عبد الله، فكان يحذره، وذلك لأنّ سيد طه كان من الموالين للإنكليز.

إنّ اضطراب الحياة السياسية، على الحدود التركية ـ الإيرانية، نتيجة الصراع الساخن بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية حول النفوذ في أذربيجان، خلق حالة متشابكة من الحروب والدسائس، بين القبائل الكردية. ومن الجدير بالذكر أنّ معظم الحروب الروسية العثمانية، والحروب الإيرانية ـ العثمانية، وقعت أحداثها في داخل كردستان، وأدّى كلّ ذلك إلى صقل مواهب سمكو

(8) F.O. 371/1778. Mustafa to AbdAziz, Sulaimani, December, 12. 1921.

(9) Hasan Arfa, The Kurds, London Oxford Univ. Press. 1966, pp. 50.

السياسية، وعمّق من نـزعته البرغماتية (الواقعية). فلقد تعاون سمكو، في البداية، مع أنصار الاتحاد والترقي الذين حكموا الدولة العثمانية في الفترة 1909 ـ 1918، والذين كانوا يحاولون تقوية نفوذهم في أذربيجان، تحت ستار تقوية أواصر الأخوة الإسلامية، بين الشعوب المسلمة، في وجه الأطماع الروسية.

ولكن سرعان ما أدرك سمكو أنّ أعضاء الاتحاد والترقي يعملون للقومية (الطورانية ـ التركية)، ويريدون استغلال مشاعر الكرد الإسلامية. لذلك لم يتردد في تسليم أحد أعضاء الاتحاد والترقي البارزين، إلى السلطات الروسية في أذربيجان، وهذا ما عزز ثقة الروس به لفترة[10].

وفي الفترة (1912 ـ 1914م) جاء عبد الرزاق بدرخان (أحد أنجال الأمير بدرخان قائد نهضة 1844 في كردستان ـ تركيا) إلى أرومية، وطلب إلى سمكو العمل المشترك ضد الدولة العثمانية، وذلك بالتحالف مع الروس. علماً أنّ عبد الرزاق بدرخان اتهمته الحكومة العثمانية بالعمل للمخابرات الروسية القيصرية، وحكم عليه بالإعدام جماعة الاتحاد والترقي. وفي عام 1913 أسّس الأمير عبد الرزاق وسمكو في مدينة خوي الجمعية الكردية الثقافية التنويرية (غيخاندي) فأعلن عبد الرزاق أن أهداف الجمعية تتلخص بنشر الوعي القومي الكردي. ويبدو أنّ الأمير كان منبهراً بالحضارة الروسية (الأرثوذكسية القيصرية) فكان من الداعين إلى تقليدها في كردستان، ووصل به الأمر إلى أن دعا إلى كتابة اللغة الكردية بالأبجدية الروسية[11]. إلا أنّ الخلاف سرعان ما بدأ بين سمكو والأمير عبد الرزاق. فقد أراد عبد الرزاق تحويل الجمعية الكردية الثقافية إلى حزب سياسي موالٍ للروس، وشنّ حرب ضد الترك، ولم يقبل سمكو بذلك.

هذه أول إشارة إلى حنكة سمكو السياسية، وامتلاكه لرؤية واضحة لما يدور حوله من الأحداث، وعدم كونه ذلك المغامر السياسي المندفع عشوائياً، كما يصفه خصومه.

---

(10) Martin Van Bruinessen, (Kurdish Tribes and the State of of Iran: The Case of Simko in Conflict of Tribe and State (London, Croom Helm) p. 383.

(11) انظر: جليلي، مصدر سابق، ص172.

فقد كان سمكو واعياً للأطماع الروسية في أذربيجان الغربية، ونيّتهم لاستخدام الكرد، في ذلك المسعى. من الجدير بالذكر أنّه في الفترة (1908 ـ 1914م) كان هناك نحو عشرة آلاف خبير وجندي روسي في منطقة أذربيجان. وكان الروس يبذلون جهوداً كبيرة بين العشائر الكردية، في المنطقة الواقعة غرب بحيرة أرومية، وذلك لتجنيدهم عسكرياً، ضدّ الدولة العثمانية، واستغلالهم ضمن المخطط الروسي لابتلاع الولايات، الواقعة في شرق وجنوب شرق تركيا (كردستان ـ تركيا) وذلك لبناء كيان أرمني في المنطقة، ليكون موالياً للروس. وكانت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية العامل المحرّك للسياسة الروسية، تجاه الدولة العثمانية[12].

وفي أثناء الحرب العالمية الأولى، رغم انضمام معظم القبائل الكردية في كردستان إيران إلى الدولة العثمانية، اتخذ سمكو جانب التريث والحياد. ورغم ذلك اعتقلته السلطات الروسية، ونفته إلى جورجيا. وفي عام 1916 في محاولة منهم للاستفادة من الكرد، نصّب الروس سمكو حاكماً على منطقة خوي، وأعطوه خمسة آلاف روبل ذهبي[13]. في 1917 وقع الانقلاب الشيوعي في روسيا، وأعلنت روسيا انسحابها من الحرب. هجم سمكو وأعوانه على القوات الروسية المنسحبة، وغنموا مقادير ضخمة من الأسلحة. علماً أنّ القوّات التركية عادت مرة أخرى إلى أذربيجان الغربية، وفي تشرين الثاني 1918 وقعت تركيا معاهدة مودرس للصلح، وسحبت بموجبها قواتها من أذربيجان الغربية، ولكن انضمّ نحو ثلاثة آلاف ضابط وجندي من كردستان تركيا العاملين ضمن القوات التركية، في أذربيجان، إلى قوات سمكو. وبذلك أصبحت قوّة سمكو أكبر قوة عسكرية في المنطقة، وهو الذي كان ينوي تأسيس حكومة كردية في ولاية حكاري أو أذريجان الغربية المحاذيتين، إلاّ أنّه اصطدم بالآمال الآثورية لبناء دولة لهم في المنطقة نفسها[14].

(12) S. Shaw History of Ottoman Empire, pp. 11-12.

(13) Bruinessen, pp. 384.

(14) Bruinessen, pp. 384; Arfa P. 56.

وفي عام 1918م ظهرت القضية الآثورية والأرمنية، في شرق تركيا إلى سطح الأحداث. فقد عاش الأرمن والآثوريون مع جيرانهم المسلمين، من الكرد والترك، لمئات السنين داخل الدولة العثمانية بأمن وسلام. وهذا ما أكّده التقرير الصادر من عصبة الأمم في عام 1924م، في أثناء مشكلة الموصل[15].

ولكن في أثناء الحرب العالمية الأولى اتخذ الآثوريون والأرمن، على الرغم من كونهم مواطني الدولة العثمانية، موقفاً سياسياً وعسكرياً مؤيداً لقوات الحلفاء ضد الدولة العثمانية، فشاركت القوات المرتزقة الآثورية، بقيادة بطرس آغا، مع القوات الروسية في تدمير مئات القرى الكردية وحرقها، في منطقة حكاري وأرومية، وارتكبت القوات المرتزقة الأرمنية الأعمال نفسها، ولكن بنطاق واسع، الأمر الذي تسبب في قتل وتشريد نحو مليون كردي. وحين انسحبت القوات الروسية من كردستان سلّمت أسلحتها للمرتزقة الآثوريين. كما قامت القنصلية الفرنسية في إسطنبول بدعم القوات الآثورية وتمويلها. ووصلت قدرة القوات الآثورية بقيادة المارشمعون حداً كبيراً مكّنهم من السيطرة على مدينة أرومية وما حواليها في كردستان إيران، واغتصب المسلحون الآثوريون المئات من النساء الكرديات داخل أرومية. وحين تكاملت استعدادات القوى الآثورية بدأت الأوساط الآثورية، في لندن وباريس، تدعو إلى إنشاء كيان قومي لهم في كردستان (أرومية ـ وحكاري)[16].

وقد أوصى الإنكليز المار شمعون بالتعاون، وقتياً، مع سمكو لطرد ما تبقى من النفوذ والقوات الإيرانية من منطقة أذربيجان الغربية. أدرك سمكو أنّ الآثوريين قادرون، بما يملكون من السلاح والعتاد والدعم الغربي، على إنشاء كيان آثوري في أجزاء مهمة من كردستان. لذلك فكّر بتصفية المارشمعون بدنيا، لأن بغيابه ستضعف شوكة القوات غير النظامية الآثورية، والمتكونة من قبائل متناحرة فيما بينها. وأراد سمكو أن يضرب ضربته هذه بالسرعة الممكنة، لأنّ الإنكليز سبق أن أرسلوا قوة عسكرية، بقيادة جنرال دوينزر، لمساعدة

(15) League of nations, (Question of Frontier Between Turkey and Iraq), p. 34.

(16) Arfa, p. 53.

الآثوريين. ففي شهر آذار عام 1918 دعا سمكو المارشمعون إلى قرية (كونه شهر) قرب سالماس، للتباحث في مسألة التحالف الآثوري ـ الكردي المشترك ضد الإيرانيين. فحضر المارشمعون ومعه نحو 150 مسلحاً أرمنياً وآثورياً. وحينما كانا يسيران معاً داخل القرية أخذ سمكو سلاح أحد قوات الحماية، وقتل المارشمعون على الفور، ثم تبع ذلك معركة، فمات معظم القوات الأرمنية والآثورية المرافقة لمارشمعون. وتبع ذلك حرب أهلية في أرومية، بين الكرد والآثوريين؛ وقتل، نتيجة لذلك، المئات من الطرفين، إلا أنّ فقدان القيادة المركزية عند الآثوريين، وتأخر وصول قوات الجنرال دوينـزر أنهيا المعركة لصالح القوات الموالية لسمكو، فاضطرت القوات المندحرة الآثورية إلى الانسحاب باتجاه همدان، ونهبت وحرقت في طريقها عشرات القرى الكردية، وأخذت 250 امرأة كردية معها كسبايا. وقد طالب فيما بعد (1919) السيد طه الإنكليز، لدعم جهوده لإعادة النساء الكرديات الموجودات عند القوات الآثورية التي جلبت إلى العراق(17).

إنّ الأسلوب الذي جرى فيه اغتيال المارشمعون هو غريب عن العادات والأعراف الكردية، المعروفة بإعطائها الأمان للعدو، حين يكون في أراضيهم وحمايتهم، إلاّ أنّ سمكو نما وترعرع في بيئة كان الغدر من شيمتها، وكلهم كانوا يحاولون استغلال الكرد، ومن ضمنهم المارشمعون، لذلك فإنّ قرار سمكو التخلّص من المارشمعون كان قراراً سياسياً (ميكافيليا) وبراغماتيا، أملته الظروف عليه. فأنقذ سمكو بهذا العمل جزءاً كبيراً من كردستان، كاد أن يتحوّل إلى كيان أجنبي مدعوم من الغرب القوي.

ولو أخذنا بالحسبان ما حدث خلال الفترة التاريخية نفسها في فلسطين لوجدنا أنّ الحلم الآثوري كان من الممكن أن يتحقق، في ظل الحماية والرعاية الغربيتين. علماً أنّ المرتزقة الآثوريين، العاملين ضمن القوات البريطانية (الليفي) داخل العراق، لم يتخلوا عن فكرة كيان قومي لهم، ودعوا مراراً الإدارة البريطانية في العراق في الفترة (1918 ـ 1932م) إلى أن يُشكّل لهم كيان

(17) F.O. 371/5064, Office of Civil Commissioner, Baghdad. Oct. 8. 1920.

قومي في كل مقاطعة دهوك، ثم يضمّ إليها ولاية حكاري. وكادت هذه الخطة أن تنجح على أرض الواقع، لولا تصدّي القبائل الكردية لها، بقيادة الشيخ أحمد البارزاني والشيخ نور الدين النقشبندي في بامرني والشيخ محمود الحفيد[18].

في شباط عام 1919 أسّس سمكو إدارة حكومية في أذربيجان الغربية، وعيّن مسؤولين لحكومته في المدن والقرى التابعة له، من ضمنها مدينة أرومية... ودعا إلى اجتماع موسّع لرؤساء العشائر والمتنفذين من كردستان إيران، فجرى الاتفاق على تأسيس مجلس «رؤساء عشائر كردستان»، ونوقش موضوع إعلان الدولة الكردية بإسهاب، إلاّ أنّ المجتمعين وبإلحاح سيد طه النهري اتفقوا على تأجيل إعلان الدولة الكردية، إلى وقت آخر. وذلك من أجل دراسة وتبيان مواقف الدول الأوروبية، فكان السيد طه يرى أنّ إعلان الدولة الكردية، سيؤدّي إلى إعلان تحالف إيراني وتركي ضد الكرد. ولذلك حاول سمكو أن يضمن الحماية البريطانية للدولة الكردية التي كان يسعى إليها. ففي مايس 1919، أوفد سمكو السيد طه إلى بغداد للتباحث مع الإنكليز حول موقفهم من الدولة الكردية. وقد عرض في بغداد المطالب الكردية على المسؤولين الإنكليز، وتلخصت بما يلي:

1 - تدعم بريطانيا إنشاء دولة كردية فيدرالية مكوّنة من الولايات الكردية في إيران وتركيا.

2 - تقدم الحكومة البريطانية الدعم المالي والعسكري للدولة الكردية مقابل قبول الكرد الانتداب البريطاني عليهم، أسوة بالنظام الملكي في العراق.

3 - في حالة عدم وجود رغبة عند الإنكليز لتقديم الدعم المالي والعسكري يطلب الكرد إلى بريطانيا عدم عرقلة جهودهم لتأسيس حكومة كردية.

وقد حاول السيد طه إقناع الإنكليز بأنّ تأسيس حكومة كردية سيخدم المصالح الإستراتيجية البريطانية في الشرق الأوسط، لأنّ الدولة الكردية

---

(18) S. longrigg. Iraq 1900-1950, London, 1953.

ستتحول إلى سدّ مانع، يوجّه الزحف الشيوعي إلى العراق والمستعمرات البريطانية في الشرق. إلاّ أنّ الإنكليز لم يوافقوا على مقترحاته، لأنّه سبق لهم أن عقدوا اتفاقية الصداقة والتعاون المشترك في عام 1919 مع إيران، والتي تلتزم بموجبها بريطانيا بدعم الحكومة الإيرانية، بالاحتفاظ بوحدة أراضيها. لذلك عاد السيد طه خائباً من بغداد، إلاّ أنّ سمكو حاول الاتصال شخصياً بالسيد ت. أ. ولسن نائب الحاكم العام البريطاني في بغداد، وجدد له المطالب الكردية، ولكن دون جدوى[19].

وكان هناك اختلاف بين المسؤولين الإنكليز في إيران والعراق، حول السياسة الكردية، حيث كتب السيد م. ج. روز ضابط الشؤون السياسية في بغداد مذكرة حول الكرد في أرومية ومطامحهم، ودعا فيها السيد روز حكومته إلى تبني دولة كردية في كردستان إيران، لأسباب واقعية، لأنّ الدولة كانت موجودة على أرض الواقع، ولأنه «ليس من العدالة والإنصاف أن نساعد الحكم الإيراني الفاسد والمستبد، على شعب يرفضه، وراغب في الحرية وتقرير مصيره...».

أمّا السيد برستو توريس، الضابط السياسي في تبريز، فكان معادياً لسمكو حيث يصفه وأنصاره بـ«المحمّديين المتعصبين»، ويطلب إلى الحكومة البريطانية عدم التعامل مع سمكو قاتل المسيحيين[20].

وبعد أن يئس سمكو من الدعم البريطاني لحركته، أراد أن يعزّز من سيطرته على المنطقة؛ حيث قام أنصاره باحتلال المدن الكردية في غرب بحيرة أرومية (خوي وسالماس وأرومية ولكستان ودلمان وسقز وبانه وبوكان)، وأصبحت القوات الكردية تسيطر على الطريق البري العام المؤدّي إلى تبريز، وكادت تلك المدينة تسقط أمام القوات الكردية، إلاّ أنّ بريطانيا وروسيا هرعتا لإسناد الجيش الإيراني المنهار وإنقاذه. وأدّى الخبير الروسي فليبوف والخبراء الإنكليز في العراق وأذربيجان الغربية دوراً مهماً، في تعبئة قوات الجاندرمة والقوازق النظامية الإيرانية، لردّ القوات الكردية. ثم تابعت القوات الإيرانية

---

(19) Bruinessen, p. 387.

(20) Air 29, / 512. Teleg. Tabriz, No. 87 April 7, 1919.

هجومها على القوات الكردية في المناطق الجبلية، ثم دخل سمكو في مفاوضات مع الحكومة الإيرانية. وبما أنّ الأخيرة كانت ضعيفة فاعترفت بحكم سمكو، على معظم مناطق كردستان، بشرط أن يكون ذلك حكماً إدارياً ذاتياً[21].

وفي بداية عام 1920 تحررت ولاية حكاري الكردية في تركيا من القوات التركية، وأعلن رؤساء العشائر المتنفذة في المنطقة، خاصة الأتروشية، والحيدرانية، انضمامها إلى حكومة سمكو الكردية. وبعد معارك طاحنة استطاعت القوات الكردية من جديد في عام 1921 إعادة سيطرتها على مدن ساوجيلاق (مهاباد) وسقز وبانه وسردشت، واستطاع الجيش الكردي إحكام سيطرته على كردستان، ما عدا سنندج وكرمنشاه. وفي خريف عام 1922 عقد سمكو اجتماعاً لمجلس رؤساء العشائر الكردية، وأعلن فيه تأسيس دولة كردية، استناداً إلى اتفاقية سيفر عام 1920 الموقّعة بين الدولة العثمانية والحلفاء في باريس، وأصدرت حكومته جريدة كردستان. وكان العلم الكردي عبارة عن مدفعين جبليين، متثالبين منقوش حولهما كردستان المستقلة[22].

يبدو أنّ الإنكليز والإيرانيين كانوا يميلون إلى الرأي القائل: إنّ حركة سمكو كانت مؤامرة تركية، لإيجاد دولة كردية في كردستان ـ إيران، موالية لمصطفى كمال، وذلك للحد من النفوذ البريطاني في المنطقة، والحيلولة دون قيام الحلفاء بتأسيس كيان أرمني أو آثوري في الحدود مع تركيا، وإلى هذا الرأي يميل الكاتب الروسي لازاريف[23].

ولكن لندع سمكو يتكلم بنفسه عن أهداف حركته: «إنّنا الكرد عانينا الأمرين بسبب حكم الإيرانيين وآن الأوان لتحرير الشعب الكردي من ظلمهم». ويسأل السيد مصطفى باشا يامولكي، في اللقاء المذكور أعلاه مع سمكو عن سبب تركيزه على كردستان إيران في وقت تعاني فيه كردستان تركيا الظلم

---

(21) Bruinessen, p. 387.

(22) انظر: عه بدوول عزيز شمزيني، جوولانه وى رزكارى نيشتمانى كوردستان، ترجمة ف. ئه سه سه رد، ص 106-107؛ لازاريف، ص 239.

(23) لازاريف. **المسألة الكردية**، ص 239.

نفسه. يردّ سمكو قائلاً: «إنّ الحكومة المركزية ضعيفة هنا ويمكن أن تتحول كردستان إيران إلى قاعدة لتحرير المناطق الكردية الأخرى». ويسأل السيد يامولكي سمكو عن الادعاءات الإنكليزية بوجود تحالف بينه، وبين القوميين الترك في أنقرة. يردّ سمكو على ذلك السؤال قائلاً: «أنا أكره القوميين الترك في أنقرة، وأعتبرهم ألدّ أعداء الكرد، وحاولت مراراً كسب عطف الحكومة البريطانية. وأرسلت سيد طه لهذا الغرض وأنا أعلم نحن بحاجة ماسة إلى دعمهم. ولكن ذهبت كل جهودنا سدى مع الإنكليز... أتسلم حالياً من القوميين الترك العتاد الذي أحتاج إليه، وبدونه لا أستطيع الاستمرار في الثورة. وأنا مستعد حالياً (1921) أن أعطي لك كل الوعود والالتزامات اللازمة بأن أعمل مع الإنكليز، بشرط أن تذهب إليهم وتقنعهم بدعمنا. ونحن على ثقة أننا إذا حصلنا على الدعم الإنكليزي، نستطيع أن نطهّر المدن الكردية في وان وأرضروم، سيفاس، حكاري، بدليس، وسنلقّن الترك الدرس الذي لن ينسوه... ونقسم على الشرف بأننا قادرون حتى على فتح أنقرة...».

ويسأله السيد مصطفى باشا يامولكي: لماذا قتلت الآثوريين وخاصة المارشمعون السلمي والموالي للكرد؟ يردّ سمكو قائلاً: «إنّ المارشمعون كان ينوي استغلالنا لتصفية بقايا القوات الإيرانية في أذربيجان الغربية، ليعلن دولة آثورية، ثم ليلتفت إلى الكرد ليتخلص منهم... وهو كان مدعوماً في مسعاه هذا، من قبل بعض الضباط الروس، وبعض المسؤولين الأوروبيين. وكلنا واثقون من ذلك...». وأخيراً يسأله السيد يامولكي لماذا قتلت قواتك بعض المدنيين في مهاباد، في أثناء فتحه للمدينة؟ يردّ سمكو على ذلك قائلاً: «... إثر توجهنا نحو المدينة أرسلنا رسلاً إلى رؤساء القبائل ليأتوا إلينا فلم يأت أحد... أجبرنا القوات الإيرانية على خوض المعارك داخل المدينة، كان هناك ضحايا من الطرفين ومن أهل المدينة. كما تعلم أن الرشاشات كانت تطلق نيرانها على قوات متداخلة مع الأهليين، وفي حالة كهذه لا يمكن تجنب وقوع الضحايا بين الأبرياء، وحالات النهب والسرقة...»[24].

---

(24) F.O. 371/1778. Mustafa to Abd al Aziz, Sulaimani, December, 12. 1921, pp. 7, 11.

فيتبين من المقابلة أعلاه أنّ تعامل سمكو مع القوميين الترك، كان زواج مصلحة فُرِض عليه بحكم الظروف وعوامل الجغرافيا السياسية لكردستان. وهذه الظروف والاعتبارات نفسها فرضت على القيادات الكردية في الماضي والحاضر التعامل مع قوى إقليمية متورطة في قمع الكرد في بلادهم. وإنّ هذه الحلقة المفرغة التي تميزت بها الحركة القومية في العصر الحديث إن دلّت على شيء فإنها تدلّ على أنّه من الضروري ربط النضال من أجل رفع الظلم عن المسلمين الكرد بنضال الشعوب المجاورة، والعمل على إحداث التغيير الجذري في بغداد وأنقرة، بدلاً من حلبجة والسليمانية وشرناخ وديار بكر.

ولم يكن سمكو من السذاجة السياسية، حتى يربط مستقبله بمصطفى كمال أتاتورك، بل كان يحاول فتح قنوات الاتصال مع قوى أخرى، ففي عام 1921 جاء أحمد تقي، أحد القادة القوميين من كردستان العراق وحاول أن يسأل رأي سمكو في ثورة كردية مناهضة للإنكليز، في منطقة راوندوز، وبدعم الترك. فنصح سمكو أحمد تقي والكرد في العراق، بعدم القيام بثورة ضد الإدارة الإنكليزية في العراق، لسببين:

أولاً: أنّ مصطفى كمال لم يكن مستعداً للدخول في صراع عسكري وسياسي مع الإنكليز، داخل العراق.

ثانياً: كان الإنكليز مستعدين وقادرين على قمع الثورة الكردية.

واقترح سمكو على الكرد في العراق أن يساعدوا جهوده، في تأسيس كيان مستقل للكرد في إيران أولاً. وكلّف سمكو ضيفه أحمد تقي بالقيام بمهمة الوساطة بينه وبين الروس. فأرسله سمكو إلى تبريز لمقابلة الضابط السياسي السوفيتي في تبريز، ليطلب إليه دعم الروس للكرد. وكان ردّ المسؤول السوفيتي سلبياً كالسابق[25].

كما طلب سمكو من الشيخ عبد القادر النهري في إستنبول بالتدخل لدى

---

(25) خه باتى كه لى كورد له يادد اشتته كانى ئه حمه د تقى دا، بغداد، مطبعة العربية، 1970، ص 82.

السفير البريطاني لدعم جهود الكرد، بتأسيس دولة كردية على الحدود العراقية التركية ـ الإيرانية. وقد أكّد السيد عبد القادر النهري الذي كان يرأس جمعية تعالي وترقي كردستان، مراراً، أنّ سمكو والحركة الكردية مستعدان للتعامل مع الإنكليز لتحقيق المصالح المشتركة. وحاول السيد عبد القادر النهري تخويف الإنكليز من خطر الشيوعية على المصالح الإنكليزية ومن احتمال أن تكون الدولة الكردية السدّ المانع في وجه الزحف الشيوعي، إلاّ أنّ محاولاته هذه ذهبت أدراج الرياح[26].

إنّ محاولة سمكو للاحتفاظ بخيارات عديدة له، في آن واحد، كانت نابعة من دهائه السياسي وبراغماتيته في التفكير. فالقيادات الكردية بعد سمكو، مع الأسف، فقدت هذه الميزة الفريدة. فقيادة ثورة أيلول (1963 ـ 1975م) مثلاً، وضعت كل أوراقها في يد الولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذه الأيام لم تعتبر القيادة الكردية بهذا الدرس القاسي، فهناك ملامح في الأفق تدل على أنّ القيادة، مرة أخرى، ربطت مستقبل الكرد مع الغرب، بدون البحث عن البدائل، أو التخطيط لمرحلة حين تغادر القوى الغربية المنطقة.

وهناك مسألة أخرى لم تدركها القيادات الكردية من سمكو إلى اليوم. وهي عدم وجود الرؤية الواضحة والواقعية عندهم، لمسألة توازن القوى دولياً وإقليمياً. فنتيجة لذلك نراهم يتخبطون مع سير الأحداث، فتلقيهم أمواج البحر إلى أحضان الدول الإقليمية. ويسوّغ كلّ ذلك بالضبابية في الرؤية وبـ«التعامل التكتيكي». فمثلاً نرى السيد عبد القادر النهري وسمكو يطلبان دعم الإنكليز لهما ضد إيران وتركيا في وقت سبق أن وقع الإنكليز على اتفاقيات مع هذه الدول الإقليمية للحفاظ على وحدة أراضيها وسيادتها، وذلك لأن التوازن في القوى دولياً اقتضى هذه السياسة الإقليمية البريطانية في الشرق.

بعد الحرب العالمية الأولى كانت المصالح الاستراتيجية البريطانية الاستعمارية ممثلة في احتواء الشيوعية والتوسع السوفيتي نحو المياه الدافئة، في

---

(26) F.O. 371/17781 Memorandum by Ryan, January 20, 1922.

الخليج. لذلك أرادت بريطانيا أن تدعم الكيانات القومية الوطنية، مثل تركيا وإيران والعراق، لتكون بمثابة المانع في وجه الزحف الروسي. وأنّ إيجاد دولة كردية كان سيؤدي إلى إيجاد حالة من عدم الاستقرار، وتجزئة الكيانات القومية التي أفرزتها اتفاقية سايكس بيكو 1917 واتفاقية لوزان عام 1923.

كان الروس بدورهم يرون أنّ كسب ودّ قادة العراق وتركيا وإيران هو أفضل من كسب ودّ قادة الحركات القومية الكردية التي كانت مبنية على أساس المصالح القبلية والإقليمية. وحتى إذا طمح السوفييت إلى التغيير في بغداد وإيران وتركيا، فذلك يكون من خلال الأحزاب الشيوعية القومية، العاملة داخل تلك الدول، فذلك أفضل لهم من الاعتماد على الأحزاب الشيوعية الكردية المتناحرة فيما بينها، وذات القاعدة الضيقة إقليمياً. واليوم تقوم الكيانات القومية في تركيا والعراق بالدور نفسه المرسوم لها إقليمياً، ولكن ليس لاحتواء الشيوعية (التي احتويت وماتت) بل لاحتواء الحركة الإسلامية التي تقدم البديل الحضاري، في التنمية والنهوض في العالم الإسلامي، للنظام الغربي الليبرالي (الرأسمالي). لذلك فإنّ مسألة الدولة الكردية ستبقى على الرفوف ليتراكم عليها الغبار، حتى حدوث زلزال إسلامي في كلّ من تركيا والعراق.

إنّ إعلان الدولة الكردية، من قبل سمكو في خريف عام 1922، دفع الحكومة الإيرانية إلى مضاعفة جهودها داخلياً وخارجياً، للقضاء على حركة سمكو. وكانت هناك تغيرات داخلية وخارجية عديدة ساعدت على تغيير موازين القوى في كردستان، لصالح القوات الإيرانية. ففي شباط 1921 أعلن رضا خان (فيما بعد رضا شاه) انقلابه العسكري، وأصبح وزير الحربية في حكومة ضياء الدين الطباطبائي. اعتمد رضا خان على جهود خبراء الروس أولاً، فيما بعد الإنكليز، لتوحيد وتقوية القوات الإيرانية، من حيث التدريب والسلاح. فعقد في ذلك السياق عدداً من الاتفاقيات العسكرية والقروض التجارية مع بريطانيا والاتحاد السوفيتي. كما أعلن رضا خان نفسه قائداً وطنياً، لإنقاذ إيران من التفكك. والتفّ الإيرانيون باختلاف اتجاهاتهم السياسية حوله. وقد وصلت ثقة الإيرانيين به إلى درجة أن تطوع 700 شيوعي بقيادة هالو قربان قائد الثورة الشيوعية في جيلان، وجاؤوا إلى كردستان لمحاربة سمكو والحركة القومية

الكردية؛ إلاّ أنّ قتل هالو قربان تبعه قتل لمعظم أنصاره[27].

كما أرسلت الحكومة الإيرانية أمير الدولة مبعوثاً خاصاً إلى مصطفى كمال، واتفق الجانبان سراً على تنسيق الجهود، للقضاء على حركة سمكو. *وكما قام مسؤول الإدارة البريطانية في العراق والضباط السياسيون الإنكليز* بتكثيف جهودهم في دعم الحكومة الإيرانية، للقضاء على حركة سمكو[28].

ففي صيف عام 1922 أرسلت الحكومة الإيرانية نحو ثلثي قوتها النظامية إلى كردستان ـ إيران، وقاد الجنرال جهان باني، رئيس أركان القوات الإيرانية، العمليات العسكرية ضد قوات سمكو، وقد جرى وضع خطة عسكرية لمهاجمة القوات الكردية من أربع جهات، أمّا سمكو فجمع بدوره نحو 10 آلاف مقاتل كردي، معظمهم من أبناء العشائر الكردية الموالية له، فضلاً عن وجود المئات من الضباط والجنود الكرد النظاميين من كردستان تركيا العاملة مع سمكو. واستمرت المعارك أسابيع عدّة تكبّد الطرفان خلالها أعداداً كبيرة من القتلى والجرحى. وقد وصلت حدّة المعارك إلى درجة اضطر فيها المقاتلون الكرد إلى الهجوم بالمئات، ورغم الضحايا الهائلة وبالسلاح الأبيض والخناجر، على مواقع القوات الإيرانية. إلاّ أنّ التفوق الموجود في العدة والعتاد عند الإيرانيين مكّنهم من إجبار سمكو على الزحف تجاه الحدود التركية. وحال دخول سمكو الأراضي الكردية داخل تركيا حاصرته القوات التركية التي كانت تقف في حالة التأهب لدعم المجهود الإيراني ضد الكرد، فأسر سمكو، وأرسل مع أنصاره إلى مناطق بعيدة عن الحدود[29].

ففي تشرين الأول 1922 ظهر سمكو في منطقة رواندوز في كردستان العراق، في وقت كان هناك صراع سياسي وعسكري بين القوات التركية المتسللة إلى رواندوز، بقيادة القائد التركي أوزدمير، والإدارة الإنكليزية في العراق، حول السيطرة العسكرية والسياسية على شمال العراق، أو ما اصطلح

---

(27) Arfa, p. 61.

(28) لازاريف. **المسألة الكردية**، مرجع سابق، ص 246.

(29) Bruinessen, pp. 388-389.

عليه بـ«مشكلة الموصل». وفي أيلول عام 1922 أعاد الإنكليز الشيخ محمود الحفيد إلى السليمانية، وذلك لاستنهاض الروح القومية الكردية وتقويتها، والتصدّي للمحاولات التركية لإقناع الكرد، وتحت ستار الأخوة الإسلامية، لطرد الإنكليز حتى تستطيع تركيا ضمّ كردستان العراق إليها. وإثر وصول سمكو إلى كردستان العراق، كان هناك توتر في العلاقات بين الشيخ محمود والإنكليز، إذ شعر الشيخ محمود بأنّ الإنكليز يريدون استخدامه كآلة ضد الترك، وبأنّهم غير راغبين في دعم جهوده لتأسيس حكومة كردية، رغم الإعلان عن ذلك في كانون الأول من عام 1922، فأراد الإنكليز استخدام نفوذ سمكو، وكان على الرغم من حقده على القوميين الترك الذين خانوه، يعلم المكيدة التي نصبها له الإنكليز. لذلك قرر سمكو أن يقف بجانب الشيخ محمود، ولكن نصحه باستغلال الصراع الدائر بين الإنكليز ومصطفى كمال، حول السيادة على كردستان العراق للمصالح الكردية. وقبل الشيخ محمود بهذه النصيحة، على الرغم من أنّه كان يعلم أنّ الإنكليز عازمون على القضاء على الحكومة الكردية، واتخذ موقفاً محايداً من الصراع، ومحتفظاً بعلاقة متوازنة مع الطرفين.

وفي كانون الثاني 1923، استُقبل سمكو في السليمانية استقبالاً رسمياً وشعبياً حافلاً، إذ أعلنت العطلة الرسمية، وخرج التلاميذ والجماهير إلى الشوارع للترحيب به ووصفته صحيفة (روزي كردستان) الناطقة باسم الحكومة الكردية «حامي كردستان الذي لا مثيل له... صاحب الجلالة إسماعيل آغا سمكو»[30].

كان الاستقبال الشعبي الذي نظمه الشيخ محمود لشرف سمكو محاولة لشحذ المشاعر القومية الكردية. كما كان أيضاً تعبيراً عن امتنان الشيخ محمود لسمكو، وذلك لقيام الأخير بإيواء عائلة الشيخ محمود حين اضطروا للهجرة إلى كردستان بعد فشل حركته عام 1919 المناهضة للإنكليز. إنّ أحد أسباب عدم قطع سمكو لعلاقته مع الترك، رغم خيانتهم له، يعود وفق رأي أحمد تقي، الذي عاصره، إلى رغبة سمكو في ضمان إطلاق سراح ابنه خسرو الذي

(30) **روزي كردستان**، عدد 10، 10/6/1923.

كان أسيراً منذ عام 1921 عند الكماليين الترك[31].

ولكن الإنكليز كانوا يروجون هذه الآراء لإظهار سمكو بمظهر القائد الحريص على المصالح الشخصية والعائلية، على حساب المصلحة الوطنية الكردية، ولكن كان سمكو من أشدّ المؤمنين بفكرة الحكومة الكردية المستقلة. هذه القضية كانت شغله الشاغل. ويقول السيد س. ج. أدموندز الضابط السياسي الإنكليزي في كردستان إثر وصوله إلى كردستان العراق في تشرين الأول عام 1922 طلب سمكو إليه شخصياً دعم جهود الحركة الكردية لمواصلة الثورة ضدّ إيران، وبيّن سخطه الشديد على مصطفى كمال[32].

وفي عام 1923 عزم الإنكليز القضاء على الحكومة الكردية، بقيادة الشيخ محمود في لواء السليمانية. وحاولوا أولاً إبعاد سمكو عن السليمانية، وذلك لإضعاف نفوذ الشيخ محمود بين الكرد، فاستدرج أبو بكر آغا رئيس عشيرة بشدر الموالي للإنكليز، سمكو إلى منطقة بشدر.

وفي عام 1924 أحسّ الإنكليز بخطورة وجود سمكو في المناطق الحدودية، على العلاقات العراقية الإيرانية، لذلك طلبوا إلى الحكومة الإيرانية إعلان العفو عنه. فعاد سمكو إلى إيران، وعاش لفترة بين أبناء عشيرته. إلاّ أنّه في عام 1926 نظم حركة مسلّحة كردية لطرد الإيرانيين من كردستان، إلاّ أنّ الإنكليز ساعدوا رضا شاه لقمع حركته، واضطر سمكو إلى الانسحاب نحو تركيا ثم دخل العراق مرة أخرى عام 1930، فنسّق الإنكليز مع رضا شاه أمر تصفيته بدنياً. فأعلن الشاه العفو عنه وعاد سمكو إلى إيران، وبعد عدّة أسابيع أرسل إليه حاكم مدينة نقده للحضور إلى المدينة، بحجة مقابلة رضا شاه، وحال وصول سمكو اغتالته القوات الحكومية، وفي حادث غامض[33]. وبذلك أسدل الستار على فصل من القضية الكردية.

---

(31) أحمد تقي. خه باتى كه لى كورد، ص 70.

(32) C. J. Edmonds Kurds. Turks and Arabs, London, oxford Univ. Press, 1957, p. 307.

(33) Bruinessen, pp. 389; Afra, pp. 63.

وأخيراً لم يطرح الباحثون حتى الآن مسألة فكر سمكو للدراسة والتحليل، وهو المعروف عنه قولاً وعملاً، أنّه كان من المتحمسين لفكرة استقلال كردستان، ولكن بأي عقيدة (أيديولوجية) كان سمكو يفكر لإدارة الدولة الكردية؟ فهذه مسألة تحتاج إلى البحث الميداني العميق في المستقبل.

ينقل مصطفى يامولكي عنه ارتباط سمكو بالسلطان العثماني، واستناداً إلى التقارير التي أرسلها الضباط السياسيون الإنكليز كانت لحركة سمكو «صبغة إسلامية». وإن العشائر الكردية التي التفّت حوله، كانوا مندفعين من منطلق التخلص من النظام التعسّفي الإيراني المستغل. وكانت هناك مشاعر قويّة عند كثير من أنصار سمكو وفي رأي الكثير أنّه كان يمثل القوة القادرة، للوقوف بوجه القوى الأوروبية، في مسعاهم لفرض كيانات أرمنية وآثورية عليهم[34].

ولكن يجب أن نقيّم فكر سمكو، ضمن المرحلة التاريخية التي عاش فيها. ففي العقود الأخيرة من القرن الماضي، وبداية القرن العشرين شعر كثير من النبلاء ورؤساء العشائر من الشعوب غير التركية، بأنّ جماعة الاتحاد والترقّي حرّفت مسار الدولة العثمانية، من كونها سلطنة إسلامية، إلى دولة قومية تركية وأنّ جماعة الاتحاد والترقّي خدعوا أبناء الشعوب الأخرى برفعهم شعارات الحرية والمساواة؛ لذلك شعر بعض النبلاء الكرد ورؤساء العشائر بعلمانية هذه الجماعة، وضمن هذا الإطار يمكن وضع حركة الأمير بدرخان والشيخ عبد الله النهري وحركة سمكو.

ولكن ظهرت، في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، حركة فكرية لادينية (علمانية) بين أبناء الطبقات الأرستقراطية الكردية الذين كانوا يخدمون بصفة ضباط في الجيش العثماني أو أنّهم تخرّجوا من المدارس اللادينية التي فتحت في «مرحلة التنظيمات» داخل الدولة العثمانية. وأصبح لخريجي هذه المدارس، على الرغم من قلتهم، الصوت المسموع والداعي إلى تقليد الحضارة والفكر الغربي. أمّا سمكو فلم يكن ممن درس في هذه المدارس لذلك لم يعرف من الثقافة إلاّ الثقافة الإسلامية التقليدية التي كان يتعلّمها أبناء

---

(34) Air 20/512. R-N memo (Islamic Agha Simko) February 19. 1919.

رؤساء العشائر، على أيدي العلماء. ولم تكن مسألة عقيدة الشعب الكردي، الإسلامية، مطروحة للبحث عند سمكو.

خلاصة البحث

1 - إنّ المنهج الغربي في البحث (بشقيه الليبرالي والماركسي) على الرغم من مزاياه قد لا يكون المنهج الصحيح والموضوعي لتقييم حركة سياسية حديثة في مجتمع مسلم، كمجتمع كردستان، في بداية هذا القرن. وإنّ اتّباع الباحثين الكرد هذا المنهج الغربي، في تناولهم حركة سمكو، أدّى بهم إلى إعطاء أحكام مجحفة وغير علمية. وهذه الأحكام هي نتيجة التأثر بالباحثين الروس، والمصادر الإنكليزية التي كتبت من منطلق السياسة العدائية لسمكو.

2 - كانت حركة سمكو حركة إسلامية، ممزوجة بالمشاعر القومية. إلاّ أنّ فكر سمكو والأشخاص المتنفذين حوله بحاجة إلى دراسة ميدانية.

3 - يمتاز سمكو من غيره من القادة الكرد الذين سبقوه بالبراغماتية. وكانت تلك البراغماتية في شخصيته، نتيجة للظروف الذاتية والموضوعية التي عاشها الكرد في بداية القرن العشرين. إلاّ أنّ براغماتيته لم تفده في تحقيق أهدافه، لأنّه لم يستوعب، جيداً، لعبة توازن القوى، وخيوطها الإقليمية والدولية. لذلك أصبح سمكو ضحية هذه اللعبة.

4 - حاول سمكو ورفاقه مراراً إقناع الإمبراطورية البريطانية بأهمية الكرد والدولة الكردية، في إيقاف المد الشيوعي والزحف الروسي، باتجاه العراق والخليج. ولكن ذلك لم يقنع الإنكليز، لأنّ مصالحهم كانت تقتضي صيانة الكيانات القومية العلمانية في العراق وتركيا وإيران، ودعمها، وهي التي أفرزتها اتفاقيات سايكس بيكو ولوزان.

5 - يبدو أنّ معظم السياسيين الكرد في عصرنا هذا يحاولون (بوعي أو بدون وعي) تكرار التجربة الفاشلة التي عاشتها القيادة الكردية في العشرينيات. يقوم هؤلاء القادة اليوم بمحاولة إقناع الغرب بأهمية وجود كيان كردي

علماني وذلك للتصدي للحركة الإسلامية المتنامية في الشرق الأوسط. وإنّ هذا المسعى سيؤدّي بهم إلى التصادم مع التيار الإسلامي في كردستان، والحركة الإسلامية المعادية للغرب، والمهيمنة على الجماهير في الشرق الأوسط. ولن ينظر الغرب إلى فكرة الدولة الكردية اللادينيّة، إلاّ في حالة قيام الحركة الإسلامية باستلام الحكم في العراق وتركيا. ولنفرض أنّ الغرب سمح للكرد ببناء دولة كردية لضرب التيار الإسلامي في الشرق الأوسط، فكيف تستطيع هذه الدولة أن تبقى وتعيش في سلام مع بيئتها الحضارية الإسلامية؟

FO 371/7781

مذكرة حول السيد عبد القادر النهاري وسمكو من المندوب السامي البريطاني/ القسطنطينية

FO 371/7781

20 مايس 1922

سيدي:

إنّه لشرف لي أن أنقل إليكم، طيّاً، مذكرة السيد ريان التي سجّل فيها أحداث مناقشاته، مع السيد عبد القادر الذي يعتبر من الشخصيات القيادية الكردية، في القسطنطينية (استنبول ـ المؤلف).

ثانياً: قد يتذكّر سيادتكم أنّ السيد عبد القادر كان قد ناشد فخامة حكومة صاحب الجلالة، في عدة مناسبات سابقة، ومن خلال مكتب المندوب السامي هنا، أنّ نستفيد من نفوذه في كردستان عامّة، وخاصّة في المناطق المتاخمة للحدود الفارسية.

ثالثاً: سأكون ممتناً لتوجيهات سيادتكم، حول الموقف الذي ينبغي لي أن أتّخذ من طلب السيد عبد القادر، فيما يتعلّق بتسهيل رحلة ابنه إلى الموصل والاتصال بـ(سمكو) وبرؤساء العشائر الآخرين، تحت رعاية الحكومة صاحب الجلالة.

سيدي إنّه لشرف لي ومع بالغ احترامي أن أكون خادمكم الأكثر طاعة وتواضعاً.

هوريس رمبولد

■ ■ ■

مذكرّة السيد ريان

من جديد ناشد السيد عبد القادر، الكردي البارز والمعروف، بعد اتصال بي في 17 مايس، حكومة صاحب الجلالة السماح له بالعمل لمنع البلشفيين (الشيوعيين ـ المؤلف) الذين يعملون باتفاق سرّي مع الكماليين؛ ذلك لإيجاد موطئ قدم في شمال شرق كردستان.

وقد بدأ حديثه معي، بالسؤال عن المعلومات الجديدة التي تتوافر لدينا حول إسماعيل آغا (سمكو). فقلت له إنّه قد ظهرت حقيقتان من التقارير التي وصلتنا، الأولى: هي أنّ سمكو كان يحارب الحكومة الفارسية، وهذا كان مؤكّداً. والثانية: هي أنّه كان يعمل تحت رعاية أنقرة؛ والذي يتبيّن من الأدلة المتجمعة لدينا أنّ هذا الأمر جرى تأكيده، على أرض الواقع.

وسأل السيد عبد القادر عن موقف حكومة صاحب الجلالة؟ قلت له إنّ نشاطات سمكو كانت خارجة عن منطقة نفوذ مندوبيتا، ونحن نراقب الأحداث من بعيد. فالحقائق هي كما ذكرتها سابقاً، وحكومة صاحب الجلالة تريد أن تعرف تصوّر كلّ من بلاد فارس وبلاد الرافدين.

إنّ سمكو يحارب الحكومة الإيرانية، ونحن نأمل أن تكون لهذه الحكومة السيطرة التامّة على أراضيها. فحكومة صاحب الجلالة لا تأمل أن ترى بلاد فارس فريسة للهجمة البلشفية أو تأثيرها، كما ولا تأمل أن تتعرض للغزو التركي. وفيما يتعلّق الأمر ببلاد الرافدين، فحكومة صاحب الجلالة كانت مهتمة باستتباب الأمن ضمن حدود العراق، ولا تريد أن تورّط في المسائل التي تقع خارج هذه الحدود. وكان السبب الأخير هو الذي دفع الحكومة البريطانية في العراق إلى عدم تشجيع بعض الشخصيات الكردية (خارج العراق ـ المؤلف) لجعل العراق نقطة انطلاق لنشاطاتهم في كردستان، وبالمناسبة أنا دحضت الإشاعة التي نعلم أنها منتشرة في بلاد فارس، وقد اكتشفت أنّها قد وصلت السيد عبد القادر أيضاً، التي تقول إنّ السلطات البريطانية في بغداد تدعم سمكو في نشاطاته الحالية.

فيما يتعلّق بالشائعة الحالية، حول كَوْن سمكو قد دخل تبريز أو مدينة ميرخه (مراغة ـ المؤلف) علّق السيد عبد القادر عليها بقوله: إنّه لو كان هنالك صحة فيما ورد في هذه التقارير، من أخبار؛ فهذا يعني أنّ سمكو قد ضمن ولاء قبائل لم تكن في السابق ضمن مناطق نفوذه، وبدون دعم تلك القبائل لما كان باستطاعته أن يحقّق تلك الانتصارات الهائلة. إنّ دعم تلك العشائر كان ضرورياً من الناحية العسكرية، لأنّ عشيرة سمكو، لم تكن قادرة وحدها على شنّ علميات واسعة النطاق.

واشتكى السيد عبد القادر بأنّ كلّ المناشدات التي قدّمها للحكومة صاحب الجلالة لم تلق آذاناً صاغية، وأنّه فشل في كسب ثقة جلالته. وكرّر، كما فعل ذلك عدّة مرات، بأنّه كان في موقع يساعده على السيطرة على الأكراد، في الولايات الشمالية الشرقية، لو أعطيت له الفرصة للتحرك. وأكد هذه المرة، وبثقة، قدرته بإقناع سمكو للعمل وفق مصالحنا، وأضاف أنّه لا طائل من الاعتماد على أشخاص مثل مصطفى باشا وآخرين الذين يحومون هنا وهناك هؤلاء ليس لهم تأثير حقيقي في الكرد.

قلت له إنّ المسألة ليست مسألة ثقة أو عدم ثقة في شخصه، وإنّما هي مسألة سياسة حكومة صاحب الجلالة، والتي لا تريد أن تورط نفسها في كردستان. واتفقت معه تماماً على الأهمية الضئيلة نسبياً لمصطفى باشا، والأشخاص الآخرين الذين ذكرهم. إنّ حكومة صاحب الجلالة لم تستخدمهم، وخطة جلالته أن لا تستخدم أيّ شخص، بأيّ حال، لغرض إثارة الكرد، وعرضاً قلت، والذين هم غير متفقين أصلاً فيما بينهم. وفي هذا السياق عدت إلى الحديث حول تفاهم سمكو مع الكماليين، وموقف رؤساء عشائر معنيين، من أمثال أبناء إبراهيم باشا وعبد الرحمن من شرناخ.

أصرّ السيّد عبد القادر، بقوة، أكثر من ذي قبل، على أنّه قادر على أن يجمع الكرد الشمال الشرقيين حوله، وأنّه يستطيع أن يجعل سمكو يفعل أيّ شيء تريده حكومة صاحب الجلالة. وكان مطلبه الأخير أنّه يجب أن يسمح له بإرسال ابنه إلى الموصل، أو التسهيلات التي ينبغي أن تعطى له لنقل الرسائل إلى سمكو والآخرين، لإعلامهم بالموقف الذي تأمل حكومة صاحبة الجلالة أن يتخذوه. وقال بأن خطر البلشفية أصبح أكثر تهديداً من ذي قبل، ومن الممكن أن يشكّل الكرد حاجزاً صلباً ضدّ الاختراق البلشفي، ولكن إذا لم تتخذ الإجراءات في هذا الاتجاه فإنّ البلشفيين سينجحون بسهولة في عملهم الذي يؤدي إلى التفرقة، وقد يستغرق الأمر شهرين أو ثلاثة أشهر؛ ولن يستطيع أن يضمن أنّه حتى تأثيره الخاص يمكن أن يكون مؤثراً، إذا أتيح المجال للقوات المنافسة، لكي تعمل بحرية في هذه الفترة، فقلت للسيد عبد القادر أنني سوف أكتب تقريراً حول ما قال، كما فعلت في السابق. إنّني أعلم مع ذلك بأنّ سيادتكم لا يمكنكم إعطاء أيّ إجابة لمطالبه النهائية، دون توجهات من حكومة صاحب الجلالة.

كنت دائماً أشعر بأنّ السيد عبد القادر، بسبب مكانته الدينية بين الكرد، يمكن أن يكون عاملاً مفيداً في ظروف خاصة، في المناطق القريبة من الحدود الفارسية، ولكنني أشكّ فيما إذا كان قادراً على التأثير في سمكو نفسه، إلى الحد الذي يدعيه هو، ولكن هناك احتمال لشيء من الصحة فيما يقوله حول اعتماد سمكو على دعم العشائر التي لا تخضع لسلطته (سمكو) مباشرة.

■ ■ ■

مصطفى اشا يامولكي في لقاء تاريخي مع سمكو
رقم الوثيقة FO 371/7781
سليمانية
12/كانون الثاني/1921
ابني الأعز عبد العزيز بيك

استلمت رسالتك المؤرخة بتاريخ 20 تشرين الأول 1921، والتي كانت جواباً عن رسالتي لكم والمؤرخة في 13 أيلول 1921، واستلمت من قبل رسالتيك المؤرختين في 15 أيلول و 6 تشرين الثاني 1921. علماً أنّ الرسالتين الأخيرتين كانتا معنونتين إلى أبناء النقيب، وكان ذلك في أثناء عودتي من الرحلة إلى المناطق الخاضعة لنفوذ سمكو (إسماعيل آغا شكاك).

وسأعطيك بعض المعلومات حول الوضع الراهن الذي كنت شاهداً عليه:

غادرت السليمانية في الساعة الحادية عشرة من يوم الاثنين المصادف 31 تشرين الثاني إلى مناطق عشائر مذكور مارا بـ(وزنة).

إنّ بابكر آغا وأخاه عباس سليم كريمان وذكيّان، ويحظى بابكر آغا باحترام جيد لدى السلطات البريطانية، كما يتقاضى مرتباً جيداً منهم. ويسود الأمن والسلام في مناطق عشائرهم ويبدو أن المنطقة لم تتأثر بتحركات حزب الاتحاد والترقّي الشريرة التي تنطلق من تركيا. تعدّ عشيرة بابكر آغا من أقوى العشائر القوية، وهناك صلة القرابة بين رؤساء العشائر الأخرى في المنطقة. وإنّ عشائر مامش وكورك وديبوكري ومنكور وبكزادة هي عشائر مسالمة، وإنّ عشيرة بكزادة تعدّ أكبر العشائر، وتقطن منطقة سقز والمناطق المحيطة بها.

ولعشيرة بابكر آغا صلات وثيقة مع عشيرة زرزا القاطنة في منطقة شنو ولهم أيضاً صلات وديّة مع عشيرة شكاك التي يرأسها سمكو، والتي يمتد نفوذها إلى غرب وشمال غرب أرومية.

يرأس عشيرة نور الدين مجموعة من الرؤساء العارفين بالأوضاع في المنطقة، ولهم قوة عشائرية تقدر بنحو 2500 إلى 3000 فارس ونحو 4000 من المشاة.

إنّ هؤلاء الرؤساء واعون ومدركون جيداً أنّ الرفاهية في كردستان ـ الجنوبية وسعادة الشعب الكردي تعتمدان على قبول سياسة الإنكليز، ورفض الانصياع للسياسات المدمّرة للمصالح الكردية التي يقوم بها حزب الإتحاد والترقّي في كردستان الشمالية، وجميع تركيا، لا تتمتع منطقة بشدر وسردشت والقرى الحدودية مع إيران التي تخضع لمير آفيا ومير عبد الله بالأمان والاستقرار.

وإنّ انضواء عشيرة صغيرة من راوندوز إلى جماعة الاتحاديين، وكنتيجة للأعمال الشريرة التي يقوم بها بعض الضباط السابقين (في الجيش العثماني ـ المؤلف)، غير القادرين على العودة إلى ديارهم. يعاني أهالي راوندوز والمنطقة معاناة شديدة نتيجة هذه السياسة، ويبحثون عن وسيلة تمكّنهم من الخلاص مما هم فيه.

رغم أنّ هناك الكثير من الناس الأذكياء الواعين، والقادرين على وضع حدٍ لهذه التصرفات، إلاّ أنّ السلطات البريطانية ترى حالياً عدم اتخاذ إجراءات فعّالة بهذا الصدد، ويبدو أنّهم لا يعيرون هذا الموضوع أهمية تذكر.

أجريت مقابلة مع بايز آغا، رئيس عشيرة أوجاق كاك، والمعروف بين عشائر المنكور ومامش وبيران والذي يسكن الوتان.

يتحمل حزب الاتحاد والترقّي مسؤولية الحرب الدائرة في أناضول، والغزو اليوناني؛ لأنّ هذا الحزب قام في أثناء الحرب العالمية بارتكاب المذابح، وشنّ الهجمات، من وقت لآخر، على سكان بروسا وسميلنة بعد الهدنة؛ فضلاً عن تمرّدهم على السلطان وتجاهلهم رغبات الناس.

وزرت كيان خدرخان عزيز في منطقة ميرغيان، وعبّرت له عن ارتياحي لوجود السلام والاستقرار في منطقتهم، وعدم تأثرهم بالدعايات الشريرة التي تقوم بها جماعة الاتحاد والترقّي، علماً أنّ هذه الجماعة تقوم بارتكاب جميع أنواع القتل الجماعي، تحت شعار الجامعة الإسلامية.

وفي 9 تشرين الأول وصلت سابلاغ (مهاباد) عائداً من منكور، وشاهدت بأمّ عيني هجرة سكان سابلاغ، إلى مناطق العشائر المجاورة (مكري وديبوكري)، وأنّ سبب هذه الهجرة التي جرت في ظروف يرثى لها، يعود إلى وجود إشاعة بين الناس بأنّ هناك قوات إيرانية زاحفة على المدينة، وقوات عشيرة شكاك الزاحفة بدورها من أرومية، لتنشب المعركة المتوقعة داخل المدينة. رغم أنني بذلت ما في وسعي كي أبيّن لهم عدم صحة هذه الإشاعات، إلاّ أنّهم لم يسمعوا لي وواصلوا إخلاء المدينة. يبدو أنّ شبح المعاناة المريرة السابقة، ما زال يطاردهم. وحين كنت ممعناً النظر في مناظر دل خراسان ظهرت قوة مكوّنة من نحو 300 فارس متجهة نحوي، أدركت فيما بعد أنّ هذه القوّة هم من أتباع حمه آغا مامش، والشيخ عبد الله نصر ممثلي سمكو وسيد طه وأنّهم قادمون من أجل مصالحة قبيلتي ديبوكري ومنكور.

أمضيت الليل في مسكن الشيخ عبد الله، وكان لي حديث طويل مع ممثلي سمكو والسيد طه. وفي الليلة نفسها وصل خبر وجودي هناك عبر الهاتف إلى سيد طه وسمكو في جراك.

إنّ اليومين اللذين أمضيتهما، هناك، كانا مصدر سرور لأهالي المدينة، وعاد المهاجرون إلى قراهم، وبدأت المتاجر تفتح أبوابها.

غادرت سابلاغ متوجهاً إلى برانديز، إذ يستقر سيد طه، وبقيت هناك يوماً. وبعد أن تركت ابن أخي المريض هناك، غادرت أنا وسيد طه برانديز قاصدين سمكو، مارين بأورومية، وبينما نحن في الطريق وصلتنا برقية مفادها أنّ قوات الشكاك تتأهب للهجوم على قوات الجيش الإيراني التي كانت تتمركز في المنطقة، بين خوي وتبريز. (إنّ جميع خطوط الاتصالات قد وضعت في الأماكن المهمّة، في السنة الماضية، بعد سيطرة الشكاك على أورومية).

وفي الصباح التقيت سمكو، وخلال لقائي الطويل معه سألته الأسئلة التالية:

السؤال الأول: ماذا تأمل أن تحققه من كل هذه العمليات التي بدأت ضد الحكومة الإيرانية، خلال العامين المنصرمين؟

الجواب: تمارس الحكومة الإيرانية الظلم والعدوان ضد الكرد، وإنيّ أبذل قصارى جهدي لتحريرهم من السيطرة الإيرانية. لذلك قررت العام الماضي السيطرة على مدينة أورومية وضواحيها (التي كانت للأكراد في الماضي) ومدينة سالماس وهذه السنة أيضاً طهّرنا مدينة سابلاغ من الإيرانيين.

السؤال الثاني: في هذه الحالة يبدو لي أن هدفك تحرير كردستان، والكرد، ولكن لماذا لا تبدأ بتحرير مقاطعات وان وارضروم وحكاري وخربوت أولاً، وتحرير سكانها الذين يعانون الأمرين بسبب حكم مصطفى كمال ذي الطبيعة العدوانية تجاه الكرد والذي يرفض الاعتراف بصاحب السمو السلطان رمز وحدة الدين، ويعمل ضده؟ ولماذا لم تختر وحتى الآن علماً لتظهروا للحكومات الأجنبية إنّ هدفكم هو ليس مجرّد إراقة الدماء وإنما الحصول على حريتكم بطريقة مشروعة، أليس من الأفضل أن تنتظروا حتى تصفى مسألة مصطفى كمال، ثم تفاتح السلطات الإيرانية وتنتظر موقفهم؟

الجواب: تصوّرت أنّه من الأحسن أن يبدأ نضالنا (ضد) الإيرانيين لأنني لم أر من الحكمة قطع العلاقات مع الحكومة التركية التي تزودنا بالسلاح والعتاد في ثورتنا الحالية. ولم أر من الضرورة إرسال خطاب إلى الحكومات الأجنبية، لأنّهم ينظرون إلينا كأناس أميين وقبليين غير منظمين. وعلى كلّ حال أنا أسمع حالياً أنّ الأوضاع غير مستقرة في أوروبا، وأنّ الدول الأوروبية منشغلة بصراعاتها الداخلية. ولكننا سنبذل قصارى جهودنا للحيلولة دون عودة القوات الإيرانية إلى سابلاغ. ونقف ضدّ كلّ المحاولات الإيرانية لإعادة سيطرتها على المنطقة الكردية المحررة، وسندافع عن أرضنا إلى آخر رجل في الشكاك.

السؤال الثالث: ماذا كان الدافع وراء قتلكم لأكثر من 800 من أفراد الجندرمة الإيرانية الذين جرى أسرهم في العام الماضي؟

الجواب: بما أنّ الإيرانيين كانوا يستغلّون كلّ الفرص للنيل منّي، وبما أنّ سابلاغ مدينة كردية، رأيت من الضرورة القيام بتوجيه ضربة إلى القوات الإيرانية، في مدينة سابلاغ.

لم تقبل القوات الحكومية بإخلاء المدينة، وتحصنوا داخلها، حيث أجبرونا على اقتحام المدينة، وبعد ساعات قليلة من المعارك بالأسلحة الرشاشة والمدافع والبنادق، اضطر قسم من القوات الإيرانية إلى الانسحاب من المدينة، واستسلم قسمٌ منهم لنا ومن ضمنهم ملك زادة. وبعد ذلك تبيّن لنا أنّ قسماً كبيراً منهم كانوا من الجنود الذين سبق أن اشتركوا في المعركة الكبيرة التي دارت قرب أورومية. علماً أنّ المدينة الأخيرة كانت قد تحوّلت، في أثناء الاحتلال الروسي (خلال الحرب العالمية الأولى - المؤلف) إلى ثكنة عسكرية كبيرة للروس، وحيث جمعت فيها مقادير كبيرة من السلاح والعتاد والحديد، وكان هناك مركز كبير للعتاد الحكومي داخل المدينة يسمى حيدر آباد. وبعد انسحاب الروس احتفظت الحكومة بكل هذا السلاح هناك. لذلك حين هاجمنا أورومية وسيطرنا عليها جرى أسر معظم أفراد الجندرمة هناك. وبعد الأسر جرى إيواؤهم وتزويدهم بالطعام والملابس المناسبة، وتعهّد هؤلاء بالمقابل بعدم الاشتراك في المعارك المستقبلية ضد الكرد. ولكن في معركة سابلاغ، وخلافاً لكل وعودهم، انظمّ هؤلاء

الأسرى من جديد إلى القوات الإيرانية وذلك سعياً وراء قتل الكرد. لذلك أمرت بإعدامهم، وكان عددهم نحو 400 رجل.

السؤال الرابع: ماذا كان سبب صراعكم مع الآثوريين؟ وهل من الممكن أن تخبرنا لماذا قتل المارشمعون الذي كان مسالماً ومؤيداً للكرد؟

الجواب: إنّ معاناة الشعب الكردي في أثناء الحرب العالمية الأولى على أيدي الروس والترك موضوع طويل، ولا يسع الوقت هنا لذكرها وقد تكون على علم بذلك، ولكنني أحاول الوقوف عند مسألة المارشمعون.

لا يخفى عليكم أنّه، في أثناء الحرب وقعت مشاكل بين الترك والأرمن في كردستان الشماليّة، وادّعى الآثوريين بأنّهم ضحايا الترك أيضاً. لذلك وقفوا مع الأرمن في أثناء المعارك بين الطرفين. بعد الثورة الروسية انسحبت قوات الروس من كردستان، ولكن قبل مغادرتهم سابلاغ وأوروميه سلّموا قدراً كبيراً من أسلحتهم والعتاد الحربي، بما فيها الرشاشات الكبيرة والبنادق الكثيرة، للآثوريين. وفي هذه الأثناء كانت هناك خطة اشترك فيها بعض الضباط الروس، وبعض الشخصيات الآثورية، وبعض المسؤولين من الدول الأوروبية التي كانت تهدف إلى استغلال انهيار السلطة المركزية في إيران، وذلك للسيطرة على آذربيجان. وبما أنّ كردستان منطقة محاذية مهمة، فاقتضت الخطة المذكورة كسب ودّ الكرد أيضاً.

واستناداً إلى هذه الخطة، ففي حالة السيطرة على أذربيجان وإيران فإنّ الأجواء ستكون مهيّأة لإعلان الدولة الآثورية في ولايتي بدليس وحكاري (كوردستان الشمالية). ولهذا حاول الآثوريون، وبمختلف السبل، إخفاء نواياهم الحقيقية، وإظهار مشاعر الودّ تجاه الكرد بصورة عامّة، والشكاك بصورة خاصة، لكونها عشيرة قوية في المنطقة. في أحد هذه الأيام جاء المارشمعون، ومعه خيالة من الآثوريين والأرمنن لزيارتي (سمكو).

وقد أفصح لي المارشمعون، وبكل صراحة، عن نيته في الهجوم على أذربيجان بدعم الكرد، وطلب مني الدعم لهذا المشروع. أجبته قائلاً إنّ الفكرة جيدة، ولكنّي أحتاج إلى فرصة للتفكّير في المسألة ومفاتحة رؤساء العشائر الكردية الأخرى، وإنّني سأخبر الموقف خلال أيام قليلة. لقد علمت السلطات الإيرانية بخطط المارشمعون وطلبوا مني في رسالة بعدم دعمه، وقتله مقابل دعم مالي منهم لي. لأسباب عديدة، استقر بي الرأي على قتل المارشمعون الذي كان يخطط، وراء ظهرنا، للسيطرة على كردستان الشمالية، فقمت بقتله، وبذلك وضعت حدّاً لطموحاته السياسية. ففي البداية فرح الإيرانيون بذلك، وأرسلوا حاكماً لإدارة أوروميه ثم بدأوا فيما بعد بانتهاك كرامتي، وارتكاب المذابح في مناطق أوروميه.

بدأت علاقتي مع الحكومة الإيرانية تتدهور، وانتهت ببعض المصادمات العسكرية

التي أدّت إلى سيطرتنا في العام الماضي على أورومية وضواحيها، وعيّنا موظفاً لإدارة المنطقة.

السؤال الخامس: ألم يبق آثوريون في جولة مرك وحكاري؟ علماً أنّي رأيت عدّة آلاف منهم في بغداد منهمكين في الحصول على البغال لتنقلهم مرة أخرى إلى المنطقة، وبدأت فعلاً عدّة قوافل منهم مغادرة بغداد؟

الجواب: نعم إنّي استلمت برقية من الحاكم العسكري في وان المعين من قبل مصطفى كمال، فيما يتعلق بهذا الموضوع. وأريد من كاتبي ميرزا قراءة نص البرقية التي ورد فيها ما يلي:

«إنّ الحكومة اليونانية التي استلمت مساعدات مادية ومالية أخرى تعدّ للهجوم على القوميين الترك في انقرة. علماً أنّ الأخيرة تقوم بإعلان الحرب ضدّ اليونان وتطالب في الوقت نفسه الدول الأوروبية الأخرى بمساعدتها لعقد الصلح معهم. نعلمكم عن انتصاراتنا في كل الجبهات، وكما نعلمكم بأنّ بريطانيا تقوم حالياً بتشجيع وتسهيل عودة آثوريي كردستان ـ الشمالية وحكاري إلى مناطقهم عبر زاخو وجزيرة، ولكننا سنتخذ الإجراءات اللازمة لمنع ذلك».

هذه هي آخر الأخبار التي وصلتنا، وبما أن الآثوريين هم أعدائي الرئيسون فإنني لن أسمح بعودتهم إلى حكاري، ويبدو أنّ الأتراك يؤيدونني في هذا الأمر.

السؤال السادس: هل هناك منظمة قومية تعمل بين الكرد في منطقتكم؟ فمثلاً هل لكم علم خاص؟ وكيف تديرون شؤون المنطقة التي تخضع لسيطرتكم؟

الجواب: حالياً ليس هناك جمعية، وأنا فقط شخص في كردستان، نودّ أن يتحرر الوطن أولاً. أمّا من يكون الحاكم في المنطقة فهو أمر ليس ذا أهمية، وليس لي طموح في هذا المجال. أمّا فيما يخص العلم فإنني لا أرى داعياً له، ولكن الشكاك بدأوا يتخذون أعلاماً مختلفة، لكل فرقة من الفرق المقاتلة علمها كما ترى.

السؤال السابع: هذا يعني إذن أنّ لك طموحاً قومياً، أليس كذلك؟ ولكن إذا كان الأمر كذلك لماذا جرى حرق الأبرياء الكرد وسلبهم، وقتلهم في سابلاغ، وخاصة قاضي لطيف، أحد أعيان المدينة، الذي كان يحظى باحترام الكثيرين؟ (تقع سابلاغ في شرق موكري وتستوطن هذه المنطقة قبائل ديبوكري وبلباس ومنكور ومامش وبيران القوية، كما تعلم أنّ هناك علاقات وديّة بين سكان سابلاغ والقبائل المذكورة)، ألا ترى أنّ الموقف الذي اتخذتموه تجاه سكان سابلاغ، سيؤدي إلى سوء التفاهم بين الشكاك، وهذه القبائل؟ ألا تخشون أن تقوم الحكومة الإيرانية باستغلال هذه الخلافات القبلية لصالحهم؟ حسبما سمعت أنّه جرى سلب أموال حاجي إيلخاني زادة الرئيس القوي لعشيرة ديبوكري. لذلك لا أستبعد أن تتّحد جهود منكور وبانة زادة كورك وسكان منطقة سقز ضدكم.

الجواب: لمّا بدأنا الزحف على سابلاغ، أرسلنا نداءً إلى جميع الرؤساء ليقوموا بدعمانا، ولكن مع الأسف لم يلبّ أحد منهم طلبنا، وكذلك لم يرسل السكان ممثلاً عنهم للتفاوض معنا، وأصرّ الإيرانيون على مواصلة القتال داخل المدينة. وبعد معركة دامية سقطت المدينة بأيدينا وكان هناك الكثير من الضحايا، وقسم من هؤلاء كانوا من الشكاك. أثناء المعارك اختلط المقاتلون بالسكان داخل المدينة. وكانت المعارك تجري في الشوارع بالأسلحة الرشاشة.

رغم أنني كنت ضد السلب والنهب إلاّ أنّه في ظروف كهذه لا يمكن منع ذلك. سأحاول بصورة عامة إرضاء ما أستطيع من مشاعر المدينة. نعم إننا نشك في نوايا المنكور وديبوكري كما أشرتم، ولكننا لا نعير لهم أهمية. . . إنّ عشيرة مامش مخلصون لنا، وجرى تعيين حمزة آغا ابن الفقيد محمد آغا حاكماً على سابلاغ، وعيّن أخوه كريم آغا مشرفاً على منطقة همجان. وبعد شهر من سقوط سابلاغ قام أهالي بانه وعشيرة كورك بطرد الإيرانيين، من سقز، والسيطرة على المدينة، وبطلب من أهالي سقز أرسلت الحكومة الإيرانية 300 إلى 400 من قوات الجندرمة إلى سقز؛ واستطاعت القوات الحكومية أن تطرد البانيين من سقز، واستطاع أربعة من الشكاك الهروب.

السؤال الثامن: يرى البعض أنّ هدف حركتكم الحالية هو الانتقام الشخصي، وأنّك تحاول أن تستغل الأحداث الحالية للانتقام من الحكومة الإيرانية التي اغتالت أخاك الذي كان عزيزاً عليك، وجدّك وأفراداً آخرين من عائلتك الذين قتلوا، قبل عامين. وبالتحديد كان مقتل أخيك نتيجة إرسال رسالة كانت تحتوي على متفجرات، ويقال إنّ حركتك بدأت منذ ذلك الوقت.

الجواب: أعرف أنّك على معرفة جيّدة بهذه الأمور، فتعرف جيداً كم من أجدادي قتلوا، وكم عانى الكرد من الحكومة. فقتل من أجدادي إسماعيل خان وعلي خان وقتل العديد من أقربائي بيد الحكومة، وبأساليب وحشية ولكني أعمل حالياً لصالح الشعب الكردي، ولا شك في أن الفرصة أيضاً مؤاتية للانتقام من الحكومة.

ولدي العزيز: كان ذلك نص الحديث الذي دار بيني وبين سمكو في ليلة 19 تشرين الأول 1921. ولكن في الصبح التقينا من جديد (أنا وسمكو وسيد طه) في غرفة خاصة، وناقشنا هذه المسألة الدقيقة سراً.

قلت لسمكو: «لا يخفى عليكم أنّ الظروف التي نعيشها هي غير الظروف التي كانت سائدة أيام الشيخ عبيدالله. إنّ الحكومات الأوروبية، وحتى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، تراقب الأحداث في كردستان عن كثب، وكما تعلم أنّ السليمانية وضواحيها تديرها اليوم الحكومة البريطانية، فإنّ الأخيرة تراقب الأحداث الجارية في كردستان، وإذا وجدت أنّ هناك سياسة لا توافق مصالحها فإنّها لن تتردّد في اتخاذ موقف سياسي، أو عسكري، لحماية مصالحها.

من المعروف أنّ لكم صلات مع القوميين الترك في أناضول (تركيا)، وهذا ليس في صالحك. لأنّ الاتحاديين فقدوا مصداقيتهم في العالم المتحضّر، لذلك من المتوقع أن تنتهي ما تسميه بالأهداف القومية بالفشل الذريع، لأنّك ستنعزل عن الجميع ولن يدعمك أيّ طرف. ولا يخفى عنك أيضاً أنّ حركتك القومية لن يكتب لها النجاح ما لم تحظ بدعم إحدى الدول الأوروبية، خاصة حكومة بريطانيا العظمى التي أصبحت جارة لنا في كردستان. تنظر القوى العظمى إلى حركة الاتحاد والترقّي في تركيا كالعصاة، وعدّهم صاحب السعادة السلطان ثوريين خارجين على القانون، وهذا هو سبب زحف القوات اليونانية نحو أنقرة، وتقوم تلك القوات حالياً بأخذ الاستعداد لشنّ هجوم آخر. إنّ معظم السكان، وحتى في تركيا، يرحبون بالقوات اليونانية، ويعبرون عن عدم ارتياحهم للقوميين الترك وهم يعدّون من ألدّ أعداء الكرد.

إنّ معاناة الشعب الكردي العديدة والشديدة منذ عام 1908 غير خافية عنكم. إنّ اليونانيين هم أفضل من القوميين الترك، لأنّهم متحضّرون، أمّا القوميون الترك فهم متخلفون وجهلة.

اتصل باليونانيين وإذا أمكن خطّط معهم لإنقاذ الكرد من تعسّف القوميين الترك، وأخبر الحكومة البريطانية بذلك. أصدر تصريحاً بهذا الموضوع. اتصل بالحكومة الإيرانية وحاول أن تصفّي خلافاتك معهم بالمفاوضات، مستغلاً الأوضاع الحالية لصالحك.

حاول أن تصفّي الأجواء مع سكان المناطق التي لا يوجد فيها ممثل للحكومة البريطانية أو الحكومات الأوروبية وإذا عملت بموجب ما طلبته منك فسوف تجد آذاناً صاغية لدى الحكومات الأوروبية».

ردّ سمكو على تعليقي هذا قائلاً: «أكره القوميين الترك، أعتقد هم أكثر عداوة للكرد من الإيرانيين، ولكن أرسلت في عدة مناسبات رسائل إلى الحكومة البريطانية مؤكداً عدم رغبتي في الوقوف بوجه سياستهم في المنطقة. نعم نحتاج إلى الدعم البريطاني دوماً، ولكني أحتاج إلى تعهّد منهم بصدد استعدادهم لدعم القضية الكردية، وإذا عملوا ذلك سأتصرف بطريقة تحقق رغباتهم كلياً. ما نحتاج إليه اليوم بصورة أساسية حالياً هو العتاد، إذا لم نحصل عليه سنواجه صعوبات كثيرة.

ولتأكيد استعدادي ورغبتي للتعاون، مع الإنكليز، أرسلت سيد طه إلى بغداد، ولكن مع الأسف كان ذلك بدون جدوى، والآن أنا وسيد طه نحلف لك بأغلظ الأيمان بأننا مستعدون للعمل مع الإنكليز، فإذا استجابت الحكومة البريطانية لدعوتنا، وأرسلت لنا مباشرة، أو من خلال العشائر الكردية، خاصة بشدر، ما نحتاج إليه من السلاح والعتاد، ولم تتركنا لرحمة الحكومة الإيرانية، وأدخلتنا ضمن حمايتها ورعايتها وقبلت بالشروط التي أعطيناها لك، أو بأي اتفاق يعقد بيننا وبين أحد ممثليهم، فإنّنا قادرون على طرد القوميين الترك، من وان وسيواس وحكاري وبدليس كما وسنلقن الموجودين في رواندوز

درسا. وأرجو أن تعلمهم بأننا جادون في هذا الأمر، ونعطي لك كلمة الشرف، بأننا راغبون في طرد القوميين الترك من الأناضول، جميعها، ولنا القدرة حتى على احتلال أنقرة».

وبعد أن انتهينا من الحديث غادر سمكو وسيد طه متوجهين إلى جبهة المعارك، وانضمّا إلى قوات المدفعية والمشاة والخيالة التي بدأت تزحف نحو مقاطعة سلماس، وأنا بدوري رجعت إلى سابلاغ عبر أورومية.

هناك في أذربيجان الغربية رئيس عشرة يدعى أمير أرشد، ويقال إنّه يملك 6 أو 7 آلاف فارس شجاع، ويملك 40 أو 50 قطعة سلاح وأعداداً جيدة من الأسلحة الرشاشة. وإنّ الحكومة الإيرانية تقوم بتجهيز جيش كبير من أنصار أرشد لمواجهة تحركات قوات سمكو. أعطي لأرشد الكثير من المال والسلاح، وإنّ هذه القوة تتركز الآن، في منطقة تدعى شرق خانة التي تسيطر على الضفاف الشمالية، لبحيرة أورومية. وأنّ طلائع هذه القوات بدأت تتوافد على تبريز وخوي، وأرسلت بعض المفارز إلى سلماس.

وفي محاولة منه لإرباك قوات سمكو أرسل أرشد مفرزة لوضع كمين لقوات سمكو في منطقة شاكر ياكي الواقعة بين سلماس خوي.

في أثناء مغادرتنا كان سمكو يقود قوة للهجوم على قوات أرشد المذكورة. واستناداً إلى المكالمات العاطفية التي وصلتني بعد العودة فإنّ مجموعة من قوات المشاة التابعة لسمكو بدأت تأخذ مواقعها في التلال المحيطة بمدينة خوي، في حين يقوم سمكو حالياً بالهجوم على المناطق الأخرى مستخدماً المدفعية والمشاة، وفي معركة وقعت بين طلائع قوات سمكو وقوات أرشد في شرف خانة يبدو أن الطرفين تكبدا خسائر كبيرة، وانتهت المعركة بانسحاب قوات أرشد من المنطقة.

يبدو أن سمكو لم يلاحق قوات أرشد المنهزمة، وقد بدأ هو الآخر بالانسحاب وفي هذه الأثناء أحرقت قوات سمكو قرى سايز وتاج الدين والعديد من القرى الأخرى وأخذت قواته بعض أنصار أرشد الذين استسلموا لقواته، كأسرى حرب إلى خوي.

إنّ أيّ وصف لمدينة أورومية لا يمكن أن يجري بدون الإشارة إلى الازدهار الذي ساد في المدينة قبل الحرب، ولكن أثناء الحرب تحّول الكثير من أجزاء المدينة إلى أنقاض نتيجة المعارك التي كانت تدور بين القوات التركية الغازية، من جانب، والأرمن والآثوريين من جانب آخر. إنّ الحرب الدائرة الحالية بين الكرد والقوات الحكومية سببت الكثير من المعاناة لأهل المدينة.

في 16 تشرين الثاني غادرت أورومية متوجهاً إلى سابلاغ لإجراء بعض الاتصالات الهاتفية، مع أوروبا، وحتى أستطيع أن اطّلع على آخر مجريات الحرب، خاصة تلك المعارك التي دارت بين قوات سمكو وأرشد. نـزولاً عند رغبة بعض رؤساء العشائر،

توجهنا إلى قرية ديبري (قرية عبدالله آغا) وهناك التقيت رؤساء العشائر التالية: خاني علي خان، وكوسة كيالي كريم آغا، وعدد آخر من وجهاء عشائر المنطقة.

وصل كريم آغا وأخوه مازن آغا إلى القرية واطّلعنا على آخر أخبار المعارك علماً أنّ الكثير من رؤساء العشائر أدانوا وبشدة سمكو، وذلك لقيام الأخير بحرق مدينة سابلاغ، وأبدى الكثير منهم عدم رضاهم عن حركته.

يبدو أنّ حرق سابلاغ قد خلق استياءً كبيراً عند الكثير من الكرد، وأنّ الحكومة الإيرانية تستخدم ذلك كثيراً في حملتها الدعائية ضد سمكو. كما لاحظت أنّ الكثير من الكرد هنا متأثرون بالحركة القومية في تركيا ويؤيدونها. وحينما كان رؤساء العشائر مجتمعين في ديبوكري وصل خبر مفاده أنّه جرت معركة حامية بين قوات سمكو المتكوّنة من 3000 فارس، وقوات أرشد البالغة عددها 4000 إلى 5000 مسلح في المنطقة، الواقعة بين تبريز وسالماس.

واستناداً إلى المعلومات الواردة أنّ قوات سمكو قد تكبّدت 300 قتيل، وتكبّد الجانب الآخر خسائر أكثر، وفي نهاية المعركة اضطر أرشد إلى الانسحاب نحو تبريز، وأنّ الشكاك سيطروا على الكثير من الأسلحة والعتاد وعدد من الأسرى.

يبدو أنّ هذه الأخبار وصلت الشيخ عبدالله بعد مغادرتي لسابلاغ، وأنّه جاء بها شخص اسمه كريم آغا، وحينما قصدت مدينة السليمانية وصلت أخبار تفيد أنّ البانيون يتهيؤون للسيطرة على مدينة سقز، وأنّهم ينتظرون وصول إمدادات من سمكو.

إنني، بوسعي أن أنقل مباشرة، أو من خلال السلطات في بغداد، مطالب ووعود سمكو وسيد طه إلى الدول المعنية، ولكنني متردد فيها، لأنّهم أناس أثبتوا عدم صدقهم. يرجى نقل تحياتي إلى فهيم أفندي، مع الأسف ليس كل ما اعرفه يمكن الكتابة فيه.

أمّا فيما يخص المسألة الأرمنية، فناقشنا هذا الموضوع مع سيد طه، ويبدو أنّ لنا آراء مماثلة حول هذا الموضوع.

وأنّه كنتيجة للمؤامرات المحبوكة والتصرفات المشينة، من أنصار حزب الاتحاد والترقّي، فإنّ سمكو لا يستطيع أن يثق بالآثوريين والأرمن، وأنّ هذا الموضوع أثار قلقي، لأنّه في 27 شعبان انفجرت قنبلة بعد أن جرى تركيبها من قبل أحد الأرمن من منطقة رفند، وأنّ محمّد علي شاه زادة نيابة عن الوالي قام بنقلها إلى أحمد حسين ميرزا، وقام الأخير بإرسالها إلى مكرم الملك. ويقوم الأخير بإرسالها إلى شقات سلطان حاكم خوي، ومن هنالك أرسل إلى سمكو. وضع القنبلة في علبة جميلة للحلويات، ووكّلت المهمة لرجل ذي ثقة، ولكن حامل الهدية أدرك خطورة المهمة التي جرى توكيله بها؛ لذلك قام إثر وصوله إلى سلماس بتسليم الرزمة إلى رجل، ليأخذها إلى بيت سمكو، اعتذر بأنّه لا يستطيع الذهاب إلى هناك لعدم قدرته.

قام الرجل الفقير بتسليم الرزمة إلى شخص سمكو، وأنّ الاخير حال استلامه الرزمة شكّ في محتواها، وصرّح قائلاً: أنا خائف من أن يكون فيها قنبلة. وبينما أحد أنصار سمكو يهمّ بفتح الرزمة سمع سمكو أزيزاً فأدرك فوراً محتوى الصندوق فانبطح على الأرض فوراً، انفجرت القنبلة وأدّى ذلك إلى قتل أخو سمكو، وإصابة عدد من أنصاره إصابات خطيرة.

هزّت هذه الحادثة قبيلة الشكاك هزّاً كبيراً، وأخذ سمكو يقوم بإجراء التحقيق مع جميع الأطراف. وفي هذه الأثناء سرّبت الحكومة الإيرانية أخباراً مفادها أن أرمنيي ريفان هم الذين قاموا بصنع القنبلة. لهذا السبب رفض سمكو التعاون معي، للوصول إلى تفاهم مع الأرمن. وفي أثناء الأحداث الأخيرة قتل خطأً رجل يسمى باشيمون وهو إمّا مواطن أميركي أو فرنسي وكذلك جرى نهب أربع نساء أميركيات، ولكن حمزة آغا رئيس عشيرة مامش قام بتوفير الحماية لهؤلاء الأمريكيات.

حدث ذلك في الثامن من شهر صفر 1340 وفي السابع عشر من الشهر نفسه، جرى إرسال السيدات الأمريكيات تحت حراسة رجال حمزة آغا إلى بوغيان، لضمان سلامة وصولهن إلى تبريز. يبدو أن أسماءهن كالآتي: إلاّ أنّه من المؤسف أنّ إحداهنّ هي مس أوغوستا التي سبق أن زارتني بصحبة نجم الدين كركوكلي حين كنت في السجن، في استنبول، والثانية مس بوشيمون، والثالثة مس وأما سكوت هود، والرابعة هي مس آلما سهون. وأنّ هؤلاء السيدات قد وصلن بسلامة إلى تبريز.

ابني يرجى إعلام ذوي العلاقة بأنني صرفت في هذه الرحلة لكردستان الشرقية 200 ليرة ذهبية، وأعلمهم أيضاً بأنني مدين؛ ودعهم يكونوا على علم بأن الشخصيات الذين وصلوا إلى بغداد لا يستطيعون القيام بشيء بدوني.

من الجدير بالذكر، أنّ الكثير من الكرد من كردستان ـ إيران قد وصلتهم نداءات القوميين الترك لمساعدتهم، وأنّ رؤساء العشائر الكردية في تلك المنطقة كادوا يستجيبون لهذه النداءات، ولكنهم غيروا رأيهم بعد أن بيّنت لهم مواقف القوميين المعادية لسمو السلطان. فبدلاً من أن ينضموا إلى القوميين الترك بدأوا يكرهونهم، إنّ القوميين الترك مستاءون من رحلتي هذه كثيراً، ودفعوا فدية مقدارها ألف ليرة كهدية، لمن يلقي القبض عليّ أو يقتلني.

وجرت محاسبة بعض الضباط في مقاطعات وان ودياربكر، وذلك لأدائهم ببعض التصريحات المؤيدة لي، في تلك المنطقة، ولكن القوميين لم يستطيعوا حتى الآن إلقاء القبض على أعضائنا النشطين في تلك المنطقة. بعد أن سمعت بوصول جماعة من الاتحاد والترقّي إلى راوندوز، قمت برحلة متخفية إلى المنطقة، وجرى التباحث لاتخاذ بعض الإجراءات المناسبة مع بعض الضباط، وأبناء بلدنا هناك. إنّ سقوط أنقرة بات وشيكاً وإنّ هروب القوميين إلى أوروبا أصبح قاب قوسين أو أدنى.

إنني عانيت كثيراً في رحلتي هذه، لأنّ معظم الناس من الجهلة لم يستطيعوا استيعاب الأمور، الأمر الذي كان يجبرني على تكرار ما كنت أريد نقله إليهم، وكانت هناك صعوبة في إقناعهم، لأنّ معظمهم كانوا مصرين على ما كانوا يعتقدونه، ولكن ليس لنا خيار إلاّ أن نكون حكام كردستان.

ملاحظة: ابني العزيز إنّ هؤلاء الكرد غير المنظمين، لا يستطيعون تحقيق التطور وبتعبير آخر إنّ سمكو جاهل وأنّه على علاقة وطيدة بالقوميين الترك، بسبب الأسلحة والأعتدة التي يتلقّاها منهم، باختصار إنّ مسألة سمكو أمر ميؤوس منه.

الفصل العاشر

حكومة الشيخ محمود الثانية
القومية الكردية والجامعة الإسلامية

كان تأمين الحدود الشمالية العراقية ضدّ التهديد التركي في الفترة (1921 ـ 1923م) من أهم أولويات السياسة البريطانية في العراق، فقامت بريطانيا بدعم الحركة القومية الكردية وتطويرها، من أجل الوقوف بوجه تيار الجامعة الإسلامية بين الكرد الذي كان يشجعه وتستخدمه تركيا، لتحريض الكرد لمقاومة الإدارة البريطانية في كردستان ـ العراق. وكان على الحكومة البريطانية أن توفّق أيضاً بين آمال القوميين الكرد في الاستقلال، ومصالحها السياسية في العراق، الداعية إلى توطيد حكومة الملك فيصل في بغداد، ليصبح العراق مستعمرة تنعم بالاستقرار. فكان تأسيس حكومة الشيخ محمود الثانية سياسية وقتية، لخدمة أهداف السياسة البريطانية في العراق.

مؤتمر القاهرة 1921

إنّ الخسائر التي سببتها الثورة المعادية للإنجليز في العراق عام 1920، أدّت إلى حملة قوية في إنجلترا، للتقليل من تكاليف الحملات العسكرية في الخارج، ولقد وضعت خطة للسياسة البريطانية في الشرق الأوسط، في مؤتمر القاهرة في آذار عام 1921. إنّ مؤتمر القاهرة جاء استجابة لنجاح القوات الكمالية في أناضوليا (تركيا) والتي أدّت إلى تمزيق سياسة ليود جورج في

تركيا[1]، لقد كانت تركيا المعادية في تحدّ مستمر لمنع سيطرة الإنجليز على شمال العراق، وإنّ المطالبة بتقليل الحملات العسكرية كانت متوافقة مع المطالب الاستراتيجية البريطانية؛ وبإيعاز من السيد تشرشل (Churchill) وزير الدولة للمستعمرات، عقد مؤتمر في آذار 1921 للتباحث في أوضاع الشرق الأوسط، ووضع أسس جديدة للسياسة الإنجليزية. وقد جرى الاتفاق على تسليم الإدارة في العراق إلى حكومة عربية، واستغلال نفوذ الإنجليز لضمان ترشيح فيصل ملكاً للعراق، ثمّ الدخول في مفاوضات مع هذه الحكومة لإبرام اتفاقية التحالف، لتحلّ محلّ حكم الانتداب (Mandate).

وكان من المتوقع أن يؤدّي ذلك إلى تقليل نفقات البعثات العسكرية[2]، ومساعدة الحكومة البريطانية على تقليل النفقات، بالتدرج من 32 مليون جنيه إسترليني سنوياً في عام 1921 إلى 4.5 مليون جنيه، في نهاية العشرينيات. كما جرى الاتفاق على تخفيض عدد القوات البريطانية في العراق، من سبع وثلاثين فرقة عسكرية إلى أربع فرق فقط، وقيام الموظفين البريطانيين بتشكيل جيش محلي لملء الفراغ، قبل تكوين الجيش النظامي، وانسحاب القوات البريطانية. كما تمّ الاتفاق على تعزيز الجيش المحلي العراقي عن طريق الاستفادة من ثمانية أسراب من الطائرات، التابعة للقوة الجويّة الملكية البريطانية[3].

ومن أجل تجنّب الحساسيات القومية العربية تجاه سياسة الوصاية البريطانية على العراق، ولتمكين الملك فيصل من التعامل مع لندن، بدون أيّ تحفّظ، رأت الحكومة البريطانية عقد اتفاق التعاون المشترك مع حكومة الملك فيصل[4].

---

(1) Curzon, the Last Phase, pp. 260-262; Harold Nicolson.

(2) Ireland, p. 311-313.

(3) Bullard, Camel, p. 117; H. young, Independent Arab, pp. 324-325; Ireland. pp. 311-314; F.O. 371/6344, The Middle East Committee, minutes of a meeting held at a Colonial office on Monday 2nd 1921; Stives, p. 77; A. S. Klieman, The Foundation of British Policy in the Arab World: The Cairo Conference of 1921, (Baltimore; the Johns Hopkins Press, 1970), p. 111.

(4) Niama, pp. 59-60, 59-60; F.O. 371/23724, May 31, 1921, Teleg. Numb. From Churchill to Curzon.

وكذلك فقد كان من المتوقع عقد اتفاق للسلام بين تركيا وبريطانيا في وقت قريب؛ الأمر الذي سيجعل حكومة العراق قادرة على تطوير مواردها النفطية في الموصل، وهذا يتطلب إعطاء دعم للعراق، مما سيمكّن بريطانيا من جعل العراق مستعمرة، قادرة على الإنفاق الذاتي على نفسها[5].

مما سبق، يتبيّن أنّ التصوّر البريطاني في القاهرة، كان قائماً على وجود نوع من السلم في جنوب كردستان، ووجود علاقات ودّية مع تركيا، ولذلك فإنّ المسألة الكردية كانت من القضايا الرئيسة التي جرت مناقشتها في المؤتمر، وأكثر المسائل إثارة لوجود وجهات نظر متباينة بين الموظفين البريطانيين حول السياسة التي يجب اتّباعها في جنوب كردستان.

لقد تمركز النقاش حول محورين أساسيين:

المحور الأول: الذي نادى بإقامة كيان كردي مستقل في العراق، ومن مؤيّدي هذا الرأي تشرشل وغيره من رجال الدولة، فقد رأى تشرشل أنّ الحكومة البريطانية يجب أن تقيم دولة كردية في جنوب كردستان، بدلاً من الدولة التي جرى إقرارها في مؤتمر سيفر (Sever) والتي كان من المقرر إقامتها في أناضوليا، مع إعطاء الكرد في الموصل الخيار في الانضمام لها، تلك الدولة التي لم تقم بسبب مقاومة القوات الكمالية لها، وقد قرّر في حينه أنّ كلّ المدن التي لا تتوفر فيها الأغلبية العربية ستضم إلى الدولة الكردية[6]. لقد ناقش تشرشل ورفاقه كراهة الكرد الشديدة للعرب، وأدركوا أنّ الكرد سيصابون بخيبة أمل كبيرة، إذا أخرجوا من يد الترك، وسلّموا للعرب، والذين هم ليسوا بأكثر حضارة من الترك في نظر الكرد.

---

(5) Strivers, p. 76.

(6) British High Commissioner file, from now on BHCF.O. 13-14; Events in Kurdistan (Kurdistan Policy), vol. 1, Teleg. No. 196 June 24, 1921, Churchill to Cox.

إنّ كردستان المستقلة التي يعنيها تشرشل هي تلك التي كانت تحت الحماية البريطانية، وتدار مباشرة بواسطة المندوب السامي البريطاني، عبر جهاز مكوّن من مجلس محلّي من الزعماء، يديرون فيها شؤونهم الداخلية ويتلقون معونات من الحكومة البريطانية.

كما ناقش تشرشل إمكانية جعل الدولة الكردية أداة لعرقلة انتشار الخطط البلشفية، ومنع امتداد الإمبراطورية الروسية الجديدة[7]. وقال تشرشل: «إنّه في حالة إذا ما قرّر إثارة عداء الكرد، فإنّ عملية الدفاع عن الموصل ستكون غالية الثمن، إذا ما قرّر الترك مهاجمتها، لأنّ الكرد سيقفون بدون شك مع القوات التركية»[8].

المحور الثاني: الذي يمثّله السير بيرسي كوكس، المندوب السامي في العراق، وأغلب الموظفين البريطانيين. ومن أهم الأسباب التي يراها هؤلاء في رفض قيام الدولة الكردية هي الطبيعة الجغرافية للعراق، إذ لا يمكن الدفاع عن العراق بدون أن تكون الجبال الكردية تحت السيطرة في الشمال والشمال الشرقي[9].

ولقد شاركت مس جيرترود بيل، السكرتيرة الشرقية في المندوبية السامية البريطانية في العراق، مشاركة فعّالة في هذا المؤتمر، ورأت أنّه من الأهمية المحافظة على حدود العراق الاستراتيجية على خط الهدنة، وإلاّ فإنّ السهول العراقية حتى البصرة ستكون مفتوحة للقوات التركية. وأكّدت كذلك أنّ انفصال جنوب كردستان سيجعل حقول النفط في المنطقة بيد الأتراك، وسيهدد حقول النفط التابعة لشركة النفط الإنجليزية ـ الفارسية في جنوب إيران[10].

وفضلاً عن ذلك، فقد كانت هناك معارضة كبيرة لدى القوميين العرب في بغداد لإقامة دولة كردية، وقد كان هؤلاء القوميون يشككون في السياسة البريطانية في كردستان، ويرون أنّ بريطانيا تحاول أن تجعل كردستان السلاح الذي تعاقب به العراقيين المعارضين لها[11]. كما أنّ الملك فيصل كان متردّداً في قبول فكرة تشكيل دولة كردية، لأنّ ذلك يضعف موقفه عند القوميين العراقيين، لأنّهم سيعدّونه عميلاً لبريطانيا، ومساعداً في عملية تمزيق العراق.

---

(7) F.O. 371/634646 Teleq. Churchill to Cox, June 13, 1921.

(8) Spencer Noel, p 123; Klieman, p. 110.

(9) Cab. 24921, C. P. 2743. Feb 26, 1921, Memo. (South Kurdistan).

(10) Graves, pp. 278-279; F.O. 371/6346 Teleq. No. 201.

(11) Lady bell, Personal Papers.

يقول كوكس في هذا الصدد: «في الحقيقة كان السلاح الأنجح لمقاومة أيّ هجوم تركي، أو بلشيفي، هو تماسك التكتل القومي العربي، وينبغي لنا أن نتجه في سياستنا نحو هذا الاتجاه»[12]. كما فكّر كوكس ـ وهو الخبير في هذه المسألة ـ بعدم قدرة الكرد على القيام بالحكم المستقل، وادّعى أنّهم منقسمون جداً فيما بينهم، ويفتقرون إلى الشعور القومي المتماسك[13]، وقد أيّد هذا الرأي ستيفن لنغريغ المشرف الإداري في كركوك. ورأى أيضاً أنّ الكرد مقسّمون إلى قبائل متعددة، زعماؤها رؤساء متناحرون، ولا يملكون أيّ شيء من الشعور القومي[14].

كانت السيدة بيل مقتنعة تماماً أنّ أيّة مغامرة في كردستان العراق ستكون فاشلة، وقالت: «إنّ موضوعكم سيكتب له الفشل، فأغلب الكرد يظنون أنّهم مقدّسون، وشبه عقلاء، وشبه جياع، وبربريون تماماً، والكلّ في كردستان يعادي الكلّ، فكيف تخلقون دولة كردية؟»[15].

لقد أخذ مؤتمر القاهرة القضية الكردية بسبب حساسية القضية، وذلك بتشجيع من كوكس، الذي أراد أن يجمّد المسألة إلى حين، لكي يستطيع أن ينفّذ سياسة تهدف إلى الدمج التدريجي للمناطق الكردية في العراق. وقد كان هناك إجماع أيضاً على أنّ أيّة محاولة لإجبار الكرد على الدخول، مباشرة، تحت حكومة عربية، سيقاوم بلا شك. ولذلك فقد أوصى المؤتمر ببقاء كردستان تحت إشراف المندوب السامي البريطاني، المباشر والمستقل عن العراق[16]، إلى أن يأتي الوقت الملائم الذي يستطيع فيه الكرد تقرير مصيرهم.

ويبدو أنّ المحورين في النقاش (تشرشل وكوكس) قد تركا القاهرة، وهما

---

(12) BHCF, 13/14, Events in Kurdistan, Vol. 1, Teleg No. 201, 21 June 1921, cox to Churchill.

(13) BHCF, 13/14, Events in Kurdistan, Vol. 1, teleg No. 257, July 1, 1921, HC to Churchill.

(14) Graves, p. 284.

(15) Iraq: 1900-1950, p. 131.

(16) Lady Bell, Personal papers, 2. p. 134.

مقتنعان بأنّ الجانب الآخر قد قبل وجهة نظرهم، في السياسة التي ستتّبع في كردستان. فقد كتب كوكس إلى وزير المستعمرات قائلاً: «إنّه وتماشياً مع السياسة التي أقرّت في مؤتمر القاهرة، فقد عقد اجتماعاً مع الخبراء المحليين البريطانيين، بعد عودته إلى العراق مباشرة، للاستماع إلى آرائهم في السياسة التي ستتّبع في جنوب كردستان. وكذلك أكّد المندوب السامي لوزير المستعمرات أنّه يفكّر في إقامة منطقة يكون للكرد فيها حكم ذاتي تام ضمن العراق»[17]. ومن أجل تخفيف المخاوف التي طرحها تشرشل من إمكانية تقارب الكرد مع الأتراك قال كوكس: «أشعر بأنّ برنامجنا يجب أن يكون أكثر جاذبية من أيّ بديل، يمكن أن تطرحه تركيا، ولا بد أن يكون هذا المشروع واسع النطاق حتّى يضمّ تحت جناحيه أغلب الكرد القوميين الطموحين»[18].

وقد ردّ تشرشل على كلام كوكس قائلاً: إنّه مقتنع تماماً بأنّ ترك الكرد تحت أيّ حكومة عربية لن يكون في صالح الحكومة البريطانية، وأضاف: «لقد رجعت من القاهرة بانطباع مختلف عن كوكس، وكان رأيي متوازناً تجاه السياسة في كردستان، وقد كان في ذهني أن تقام دولة مستقلة في جنوب كردستان، لتكون حاجزاً بين تركيا والعراق»[19].

لقد كانت فكرة تشرشل هي جعل المنطقة درعاً لحماية العراق من تركيا وإيران، وهذه الدولة الكردية ستوفّر تلك الحماية، وتحرّر العراق من الدفاع عن نفسه بجيش نظامي[20]؛ وهذه الخطة هي إحياء للخطة التي وضعها السير هنري رولنس لهذا الغرض في عام 1853. ولكن كوكس كان يرفض باستمرار أن يطيع أوامر وزيره.

لقد كان للأوضاع المحلية في العراق تأثير كبير، فقد ضغط الملك فيصل

---

(17) Cab. 24/121. C, p. 2866, Report for the period March 24th to 30th 1921.

(18) F.O. 371/6346 Teleg. No. 196 June 21, 1921. Churchill to Cox.

(19) F.O. 371/6346 Teleg. No. 201, June, 9, 1921, Cox to Churchill; Administrative report on Iraq 1921, p. 7.

(20) F.O. 371/6346 Teleg. No. 196 June 21, 1921, Churchill to Cox F.O. 371/6397, Teleg. No. 503, Sept. 23, 1923, Cox to Churchill.

بمعاونة بعض رجال الإدارة البريطانيين على المندوب السامي، لتنفيذ سياسة الضمّ هذه، فقد أقنع الملك المندوب السامي بأن تكوين دولة كردية سيحرم العراق من نسبة كبيرة من السكان السنّة، الأمر الذي سيجعل حكمه في دولة أغلبيتها شيعية صعباً للغاية[21]، وكان فيصل يرى أنّه لن يقبل بفصل كردستان الجنوبية عن العراق. لكن الميجر يونغ رفض طلب الملك بضم كردستان، وبيّن أنّ الملك فيصل لم يطالب بكردستان عندما قدّم له العرش في لندن، بقوله: «نحن وعدنا بتشجيع القومية العربية وليس الإمبريالية العربية»[22]. ومع ذلك فقد قرر المندوب السامي تقوية موقف الملك فيصل، عن طريق ادعاء أنّ مصالح الإنكليز ستكون مع تقوية دولة العراق، فكتب كوكس إلى تشرشل قائلاً: «لا ينبغي لنا بأي حال من الأحوال أن نغفل عن الحقيقة التي تؤكّد أنّ قضية كردستان تأتي في المرتبة الثانية بعد القضية العربية، وإذا أردنا أن نكسب ودّ العرب في العراق، فلا يمكن لنا أن نعمل أيّ شيء يؤثر فيهم على نحو سلبي، ويبقى العراق منفذنا إلى كردستان»[23].

استطاع كوكس في آب 1921 أن يقنع تشرشل بتأييد سياسته في كردستان، فقد كتب تشرشل في يوم 25 آب مؤكداً له أنّ القضية الأساسية هي تأمين مكانة الملك فيصل، وأن القضايا الأخرى ثانوية ولكنه وفي الوقت نفسه أمره بأن لا يفضل العرب على الكرد في جنوب كردستان. وقد أمر وزير المستعمرات المندوب السامي بتنفيذ خطته، وإعطاء الكرد حكماً ذاتياً واسع النطاق لمدة سنتين، حتى يتم توطيد حكم الملك فيصل[24].

إنّ الاختلاف بين كوكس وتشرشل كان امتداداً للخلاف حول القضية

---

(21) Busch, p. 373.

(22) BHCF 13/14, Events in Kurdistan. Vol. 2. Teleg. No. 1072, May 14, 1921, Office Political Officer, Sulaimani, to HC. Baghdad; Busch, p. 373; Teleg. No. 616. Oct. 25. 1921 Cox to Churchill, cited in Aziz al Haj, p. 188.

(23) F.O. 371/6367 Teleg. No. 616, from HC to S. S. col. Col. Oct. 26, 1921; BHCF 13/14 Events in Kurdistan, Vol. 1 (Major Young s. appreciation of position as regards Kurdistan), Oct. 24, 1921.

(24) BHCF, Events in Kurdistan, Vol. 2, U/D.

نفسها بين كرزن وولسن بين عامي 1918-1920، وهذا يؤكّد عدم وجود سياسة واضحة في القضية الكردية. وربما يعود السبب في عدم الوضوح هذا إلى عدم وجود اتفاقية سلام مع تركيا.

تتكوّن خطة كوكس في الحكم الذاتي من نقاط رئيسية ثلاث هي:

1 - تكوين شبه لواء كردي يشمل أربع أقضية من ولاية الموصل، وهي: زيبار، وعقرة، والعمادية، ودهوك. وستكون المنطقة هذه تحت إمرة مساعد المتصرف البريطاني، مؤقتاً، إلى أن يوجد موظف إداري كردي كفؤ.

2 - تكوين لواء في أربيل، وتشمل هذه المنطقة، كوي، وراوندوز، وستعطى بعض التعيينات الحكومية المهمة للكرد بالتعاون بين الإنجليز والعراقيين.

3 - وأمّا منطقة السليمانية فسيحكمها متصرّف ومجلس اللواء، وسيتولى الضابط السياسي البريطاني منصب المتصرّف مؤقتاً، وسيكون المندوب السامي هو حلقة الوصل بين المتصرّف ومجلس الدولة في بغداد[25].

وقد أخبر نولد سمث الضابط السياسي في السليمانية، الزعماء الكرد أنّ سياسة الحكومة البريطانية تهدف إلى تدريب الكرد على قيادة أنفسهم، ولكن ستبقى الإدارة الإنجليزية إلى أن يجري تكوين مؤسسات الحكم الذاتي[26].

لم يقتنع الملك فيصل، ومن خلفه القوميون العرب، بالسياسة التي اتبعها كوكس، وعدّوها خطة لإقامة دولة كردية. وفي عام 1921 استفسر الملك فيصل عن هذه السياسة، وطرح الأسئلة الآتية على كوكس:

1 - هل بريطانيا مستعدة للدفاع عن كردستان إذا ما هوجمت من الخارج؟ وبالتالي هل هي قادرة على تأمين العراق من أيّ هجوم عبر كردستان؟

---

(25) BHCF, Events Kurdistan, Vol. 1 Teleg. No. 2109 August 25, 1921, Churchill to Cox; F.O. 371/6397 C. P. 3460, (Cabinet Meeting: The Military Situation in Iraq) Dispatch, No. 622, Dobbs to Churchill.

(26) Special Report on Progress of Iraq, p. 252-254.

ولو كان الأمر كذلك، فإلى متى؟

2 - هل بريطانيا مستعدة لتحمّل المسؤولية، في منع أيّة فوضى، داخل كردستان، والتي قد تكون خطراً على العراق؟ وإذا كان الأمر كذلك، فإلى متى؟ وإذا عبّرت بعض المجموعات الكردية عن رغبتها في الدمج مع العراق، فهل في نيّة بريطانيا إجبارهم على الانفصال عن العراق؟

3 - وفي حالة الانفصال، فأي نوع من الحكومة تتصوره بريطانيا لكردستان؟[27]

وقد أجاب تشرشل على هذه الأسئلة بقوله: «إنّ الحكومة البريطانية لم تكن تتطلع إلى تأسيس دولة كردية، بل كانت تفكر في إلحاق جنوب كردستان بالعراق في إطار كونفدرالي. والحكومة البريطانية لن تمنع أيّ جزء من كردستان في الانضمام إلى العراق، كما أنّ إعطاء كردستان حكماً ذاتياً، كان بمثابة إرضاء الكرد، حتى لا يتجاوبوا مع الحملات التركية عبر الحدود[28].

إنّ الأسئلة التي وجهها الملك فيصل إلى كوكس توحي بفهم الملك الدقيق للوضع الهشّ في كردستان. لقد كان الملك فيصل واعياً بأنّ الحكومة البريطانية ليست مستعدة لتحمّل المسؤولية في كردستان، ولعلّه أراد بهذه الأسئلة أن يترك الإنكليز الحرية للعراق في إقامة الحكم الذاتي في المنطقة. كما أنّ ردّ تشرشل يظهر أنّ مسألة الحكم الذاتي لم تكن أمراً ثابتاً، بل كانت حركة سياسية تهدف إلى احتواء التأثيرات التركية في الكرد.

إنّ نجاح استراتيجية مؤتمر القاهرة كان متوقفاً على وجود السلم في كردستان، وعلاقات طيبة مع تركيا، وعدم وجود معارضة من السلطات الفرنسية في الشرق الأوسط[29]. ولكن كان هناك عدم ارتياح في المنطقة من الخطة

---

(27) Peshkawtin, May 12, 1921; F.O. 371/6387, memo. p. 1954.

(28) F.O. 371/6397, Meeting of the Eastern Committee with regard to policy in Kurdistan, Nov 2, 1921 Memo. By E. G. Adam.

(29) كانت فرنسا تعارض بشدة مجيء فيصل للرئاسة في العراق، وحاولت مراراً زعزعة نظامه. وكانت فرنسا وبريطانيا تقودان سياسات مختلفة تجاه تركيا، في أثناء فترة ما بعد =

السياسية البريطانية في كردستان، وقد زاد عدم الارتياح هذه الدعوة التركية لإقامة الجامعة الإسلامية، وقد ترك هذا الأمر أثراً سلبياً في المصالح البريطانية في المنطقة. وقد ظهر عدم الارتياح في البحث الذي قام به كوكس في مايس، والاستفتاء الذي تلاه عند تتويج الملك فيصل على عرش العراق.

حاول المندوب السامي بعد عودته من القاهرة أن يتعرّف إلى شعور الكرد تجاه حكومة الملك فيصل. وقد قام بعض القوميين الكرد، في السليمانية، بالتحريض على إقامة دولة كردية، وكان هؤلاء من النخبة المثقفة والقوية، على الرغم من قلّتهم، وقد رفضوا أيّة علاقة مع بغداد، لقد كانوا واعين تماماً بأنّ هناك صلات اقتصادية قويّة بين كردستان وسائر مناطق العراق، ولكنّهم رأوا أنّ هذه العلاقات الاقتصادية يجب أن تقام على مبدأ التبادل المشترك بين دولتين

= الحرب، وكانت بريطانيا من جانبها تبدو وكأنّها ترغب في سحق تركيا وتحويلها إلى قوة ضعيفة على المستوى الدولي، وذلك عن طريق تقسيمها إلى وحدات صغيرة من الدويلات. ولهذا فقد ساعدت بريطانيا بشدة الهجوم اليوناني على تركيا في حربهما عام 1920-1922؛ والفرنسيون كانوا يرغبون من جانبهم في مساعدة الأتراك الكماليين، ووقّعوا مع تركيا اتفاقية فرنكلين بوليون في 20 تشرين الأول عام 1021، والتي تضمن لتركيا إقليم سيسليا، وممر آمن إلى آسيا الصغرى، مع الاحتلال الفرنسي لسوريا؛ وقد استنكرت الحكومة البريطانية هذه الاتفاقية بين تركيا وفرنسا، لأنّها تعطي قوة لتركيا. ولكون فرنسا لم تشاور بريطانيا في ذلك، على الرغم من كون فرنسا عضواً في دول المجموعة التي حاربت ضد تركيا في الحرب العالمية، انظر:

Lady Bell, Personal Papers, 2, p. 271.

وحاول الفرنسيون إثارة الشكوك واليب حول الملك فيصل، وذلك بتصويره للبريطانيين بأنّه شخص ضعيف، ثمّ إنّهم قالوا للبريطانيين أنّ الملك فيصل طموحاته كبيرة، وأنّه شخص خطير، ولصرف الأنظار عن مخاوف فرنسا حاول السيد ليود جورج عند توضيحه للمتاعب التي تواجه بريطانيا، في العراق، أن يبالغ في هذه المتاعب فقال: «إنّ لدى بريطانيا خيارين في العراق، فإمّا أن يكون هناك حاكم عربي في العراق أو أن تحتفظ بريطانيا فيها بأكبر عدد ممكن من القوات، والخيار الأخير لا ترغب فيه بريطانيا، انظر:

371/6350, Teleg. March 14, 1921, Churchill to Lioyd George.

وفضلاً عن ذلك فإنّ بريطانيا وعدت المسؤولين الفرنسيين بأن فيصل لا يملك أي مطالب في سوريا الآن، وأن تحركاته داخل العراق أيضاً سوف تخضع لمراقبة دقيقة، انظر:

Niama, p. 73; Noel Spencer, pp. 45-47.

ذواتي سيادة[30].

لقد عدّوا ادعاء كوكس بأنّ عدم وحدة الكرد أمر يمنع الإنجليز من تشكيل دولة قومية غير صحيح. وقد وجّه الكرد سؤالاً إلى الميجر غولد سمث، الضابط السياسي في السليمانية: «لماذا يجعل المندوب السامي إقامة دولة كردية في المناطق الكردية التي تقع تحت الانتداب البريطاني أمراً مستحيلاً؟ ولماذا لا يقدم لهم المساعدة والتوجيه لتشكيل حكومة قومية مثلما فعل مع العرب في العراق»[31]. وكانت آراء وجهاء الكرد وزعمائهم في كركوك وأربيل والموصل تتباين حول مسألة الدمج الكامل مع العراق، وفي الحكم الذاتي تحت الانتداب البريطاني[32].

إنّ الاستفتاء الذي أجراه كوكس يعطي مؤشراً واضحاً لموقف الكرد تجاه الوحدة مع العراق، فقد رفض الكرد في السليمانية المشاركة في الاستفتاء، وكانت الأصوات في كركوك تشكل أربعة بالمئة من الناخبين[33]. وصوّت الناس في أربيل للملك، ولكن هذا التصويت كان من طبخ الرائد ليون، مساعد الضابط السياسي هناك ودسيسته. وعلى الرغم من أنّ وجهاء الكرد في الموصل انتخبوا الملك فيصل، إلاّ أنّ ولاءهم كان مشروطاً بـ:

---

(30) BHCF 13/14 events in Kurdistan, Vol. 2, Dispatch, No. 1072/1/E, P. O. Sulaimani, may 14, 1921.

(31) Administrative Report Iraq October 1921 to march 1922, p. 7; F.O. 371/6345, Intelligence report Iraq No. 20, Feb. 20, 1921; The Daily Telegraph, June 13, 1921.

(32) Administrative Report Iraq October 1920 to march 1922, p. 7.

(33) في 28 تموز و 29 أجرت الحكومة البريطانية استفتاء عاماً حول صعود الملك فيصل لعرش العراق، وهذا الاستفتاء سبقته اجتماعات للحكومات المحلية (بين مراقبين من الحكومة البريطانية وبين رؤساء هذه الحكومات المحلية) حيث أوضحوا أنّهم يرغبون في التصويت بالإيجاب. والالتماس الرسمي من قبل العناصر الموالية لبريطانيا، أو العناصر المؤيّدة للانتداب قد تلقت قبولاً؛ في حين رفضت الالتماسات المقدّمة من قبل المعارضين للملك فيصل، أو المعارضين للانتداب، وتمّت معاقبة مقدّميها، انظر:
Administrative Report Iraq October 1920 to March 1922, p. 14; Spencer Noel, p. 55-7; Sluglett, pp. 332-335.

1 ـ استمرار انتداب بريطانيا في العراق.

2 ـ الاعتراف بأنّ اللغة الكردية هي اللغة الرسمية للتعليم والقضاء والإدارة.

3 ـ توفير ضمان قانوني لحقوق الكرد في العراق.

4 ـ وأنّ للكرد الحق أن ينضموا إلى شمال كردستان متى أصبحت كردستان دولة مستقلة، كما هو منصوص عليه في اتفاقية سيفر[34].

ولم يحضر أيّ وفد كردي من السليمانية أو كركوك حفلة تنصيب الملك، وذلك لإظهار عدم الرضا[35]. لقد برهن الاستفتاء الذي قام به كوكس في مايس، واستفتاء حزيران في العراق أنّ الكرد في السليمانية وأربيل وكركوك التي تشمل أكثر من ثلثي سكان جنوب كردستان، قد أجمعوا على رفض الملك فيصل، وهذا أمر طبيعي لأنّهم لم يألفوه، ولم يعرفوه من قبل. إنّ الإشارات المتناقضة التي كانت تأتي من قبل تشرشل، ومن بغداد من قبل كوكس قد سببت إلى حدّ ما الاتجاه السلبي في كردستان تجاه فيصل، وهذا مؤشر آخر على أنّ الملك لا يفضّل الكرد في حكومته، وقد استغل هذا التوتر الواضح في محاولته لإعادة سيطرته على الموصل.

مسألة أوزدمير

في الفترة بين عامي 1921 ـ 1922 حاولت تركيا استغلال عدم ارتياح الكرد للسياسة البريطانية تجاههم، واستغلال التطورات الأخيرة ونفور الكرد من تنصيب الملك، لإشعال بعض المشاكل في كردستان والسيطرة على الموصل. ويذكر أنّ الميثاق القومي التركي (1921) أعلن بأنّ ولاية الموصل جزءٌ لا يتجزأ من تركيا الأمّ. وفي الخامس من حزيران 1921 استطاع القوميون في أنقرة إزاحة

---

(34) Teleg. August 2, 1922. BHCF 13/14, Events in Kurdistan, vol. 3.

(35) F.O. 371/6397, Intelligence report, Iraq No. Nov. 1921; Iraq Administrative Report October 1920 to march 1922, p. 7; Longrigg, Iraq 1900-1950, p. 133; Graves, p. 301; Birdwood, Nori Said-A study in Arab Leadership (London: Cassell and Co. 1959).

المعتدلين، وأجبر بكر سامي وزير الخارجية المعتدل على الاستقالة، وأقنعت الحكومة الجديدة مصطفى كمال في متابعة السياسة التوسعية في الخارج. وقد دعا وزير الخارجية الجديد إلى اتخاذ سياسة هجومية في الحدود العراقية[36]. وكانت الخطة الاستراتيجية للخارجية الكمالية هي الضغط عل تركيا، كالضغط على فرنسا لاحتلالها سيليسيا (اسكندرونة)، والضغط على اليونان لاستيلائهم على سميرنة (أزمير). ونظراً لنجاحه في تحرير معظم المناطق التي كانت محتلة من قبل اليونان وفرنسا، فقد ظنّ مصطفى كمال أنّه آن الأوان للضغط على الحدود العراقية[37].

وفي حزيران 1921 صرّحت الحكومة الروسية بمساندتها للسياسة الكمالية، في إعادة السيطرة على المناطق التركية التي «لا نقاش فيها» في أرمينيا وباطوم وشرق تبريز، وكردستان، والمناطق ذات القوميات المختلطة (والعبارة الأخيرة تعدّ إشارة واضحة لولاية الموصل)[38]. كما أنّ مصطفى كمال قد رأى أنّ العراق هو «حلقة الوصل الضعيفة» في السياسة الخارجية البريطانية، وينبغي أن تهاجم حلقة الوصل، هذه، لخلق نوع من الضغط على البريطانيين الذين كانوا العقبة الرئيسية التي تمنعه من إبرام اتفاق مع القوات المتحالفة[39]. كما أنّه رأى أنّ البريطانيين يستغلون الكرد لزعزعة حكمه في تركيا. وقد أكّد هذا الاعتقاد، الانتفاضة التي حدثت سنة 1921 في ولايات جنوب شرق تركيا، (كردستان ـ الشمالية) وقد زعمت اللجنة البرلمانية التركية، التي زارت منطقة الانتفاضة، بعد أن أجرت استطلاعاتها أنّ السلطات البريطانية والملك فيصل في العراق كانوا وراء الانتفاضة. وقد أنكرت بريطانيا وحكومة العراق هذا الادعاء، وقالوا: إنّ

(36) Edmonds, Kurds, Turks and Arab p. 118: Iraq Administrative Report October 1920 to March 1922, p. 15.

(37) Lady Bell, Personal Papers, 2 p. 271.

(38) تمّ حلّ النزاع الحدودي بين روسيا وتركيا في فارس والقوقاز في آذار عام 1921 بالتوقيع على ميثاق الصداقة بني البلدين، انظر: F.O. 371/63971, Cab Pap. No. 3494, Nov. 21, 1921.

(39) F.O. 371/6397 Cab Paper No. 3494; (Possibility of Turkish offensive in Northern Iraq), memo. By S. S. war. Nov. 21, 1921.

اللجنة البرلمانية قد ضلّلتها فرنسا[40].

وبسبب هذا فقد استنفرت القوات التركية ما يقارب من ستة وثلاثين ألف جندي، في حين كانت بريطانيا تخضع لضغوط من أجل تقليل قواتها في العراق، وهذا يعني عدم قدرتها على خوض حرب جديدة مع تركيا في ولاية الموصل[41]. هذا فضلاً عن حرمانها من استغلال الكرد والقومية الكردية في نـزاعها مع تركيا في حالة هجومها على ولاية الموصل والسيطرة على الكرد بالقوة[42].

إنّ سخط وجهاء الكرد والقوميين في جنوب كردستان أعطى لمصطفى كمال سلاحاً قوياً، للضغط على السلطات البريطانية في العراق، إنّ عمليات إبعاد القوميين الكرد عن مناطقهم في أثناء قمع ثورة الشيخ محمود عام 1919 وسياسة القبضة الحديدية التي اتّبعها ميجر سون ومستر هاي، رمت معظم القيادات الكردية التقليدية، وحتى قسماً من المنورين (القوميين العلمانيين الكرد) إلى أحضان تركيا من أجل مساعدتهم في التخلص من محاولات الحكومة البريطانية بضمهم إلى حكومة الملك فيصل. وتمركزت القوات الكردية المعادية لبريطانيا حول الجمعية الكردية السريّة الجديدة (كومه لي نهيني كرد) التي أسّسها الموظفون السابقون في الحكومة العثمانية، ووجهاء الكرد الموالون لتركيا. وتمركزت الجمعية في السليمانية ورواندوز.

وكان أحمد تقي وكريم فتاح ونوري باويل آغا وعباس محمد آغا من الأعضاء البارزين في هذه الجمعية[43]. وقد وجدت تأييداً من الشيخ أحمد البارزاني والشيخ أمين سوندلان من رانية، وفارس آغا الزيباري. وفي نيسان

---

(40) F.O. 371/6391 Teleg. No. 821, Dec. 28, 1921, HC to SS. Col. 6397 Teleg. No-727. Nov. 12, 1921. H. Rumbold to F. O.

(41) F.O. 371/6397, Cab paper No. 3494 (Possibility of a Turkish offensive in Northern Iraq, memo. Nov. 21, 1921.

(42) F.O. 371/6391. Teleg. No. 821. Dec. 28. 1921 Baghdad HC. To SS. Col.
وانظر: حلمي، جزء 6، ص 22.

(43) F.O. 371/7781, teleg. No. 479 July 5, 1922.

1921 أرسلت الجمعية أحمد التقي إلى تركيا، من أجل التنسيق مع الموظفين الكماليين حول الحدود. وقد كان الأتراك منزعجين من الإنجليز إلى درجة أنّهم طلبوا إلى أحمد التقي أن يطلب إليهم الدخول إلى جنوب كردستان؛ لقد أخبر الكرد والي وان ـ ولاية تركية على الحدود ـ أنّهم مستعدون لدفع تكاليف القوات التركية التي سترسل إلى جنوب كردستان. وظنت الجمعية الكردية أنّ وجود الجيوش التركية على الأراضي الكردية سيساعد في

استنفار الكرد ضدّ الحكم البريطاني، لأنّ ولاء الكرد للخلافة كان قوياً[44]

ترك مصطفى كمال مسألة إعادة ولاية الموصل إلى علي شفيق، الذي كان يكنى بـ أوزدمير (ومعناه: ذو الكتف الحديدي)، وهو جنرال من أصل شركسي، وقد برز عندما كان في مصر. لقد تكوّنت خطة أوزدمير لإعادة السيطرة على ولاية الموصل في الضغط على السلطات البريطانية في العراق، وذلك من خلال خلق بلبلة وتوتر في جنوب كردستان. وكانت المميزات الأساسية لهذه الخطة هي إرسال قوات غير نظامية، وبصورة متكررة في عمليات عصابات داخل المناطق الكردية.

إنّ الاتصالات بين الزعماء والوجهاء الكرد وبين الترك كانت متواصلة، قبل مجيء أوزدمير إلى راوندوز. فمنذ كانون الثاني 1921 أرسل الموظفون الأتراك في وان شرق تركيا رسائل إلى بعض الشخصيات البارزة في كردستان، تعدهم بعودة السلطات التركية إلى المنطقة، وأمرت زعماء هماوند والجاف بالشروع في الانتفاضة قبل بداية الزحف التركي نحو المنطقة، لبثّ الأفكار المعادية للإنجليز، وتضمّنت الحملة أيضاً إحياء فكرة الخلافة عند الكرد، وإرسال الهدايا إلى الزعماء الكرد، ومعاقبة المتعاونين مع الحكومة البريطانية[45].

(44) تقي، ص 24-43، 53. وانظر: Edmonds, Kurds, Turks and Arabs, p. 230.

(45) F.O. 371/6333, Intelligence Rep. No. 19, Iraq, 15. 1921; Teleg. No. 29 April 19, 1921, Cox to Churchill, cited in al Haj, pp. 40-1; 371/10098 Intelligence Rep. Sept. 18, 1924, Iraq.

واستطاع أوزدمير أن يؤسّس إدارة كردية موالية لتركيا في راوندوز وبشدر في حزيران عام 1921، ولقد جرت زيادة الجيش التركي غير النظامي إلى ثمانين ألف، وانضم إليه رمزي بيغ الذي عيّن قائمقاماً لتركيا في راوندوز(46).

وفي كانون الأول ونتيجة للتعاون بين أوزدمير والشيخ عبيد الله السورجي الذي كان يملك ستمئة تابع من الجنود، فقد هاجمت القوات البريطانية في جنوب راوندوز شرق أربيل، وقتلت جنديين بريطانيين وعدد من الجباة، الأمر الذي أساء إلى سمعة الحكومة في المنطقة. ولهذا فقد استنفرت الحكومة البريطانية خمسة آلاف من العرب والكرد التابعين لقوات الشبانة، وقد جيء بهم من جنوب العراق، واستطاعت هذه القوة إلحاق هزيمة بالسورجيين، ولكنهم لم يهزموا قوّة أوزدمير نهائياً(47).

وفضلاً عن حرب العصابات المتكررة التي كانت تشجعها الحكومة التركية، فإنّ أوزدمير أقام شبكة من الاتصالات مع الوجهاء الكرد البارزين، في مدن السليمانة وكركوك وأربيل وعقرة، والموصل. وفي هذه الاتصالات أكّد أوزدمير للكرد أنّ هناك زحفاً تركياً على ولاية الموصل، ووعدهم بالحكم الذاتي في ظل الحكومة التركية(48). ولقد حاول أوزدمير كسب القرويين وذلك

---

(46) Iraq Administrative Report Oct. 1920 to March 1922 p. 78 in June 1921.

الإدارة الكردية الموالية لتركيا أنشأت في راوندوز التي تميّزت بالآتي:

1- رديف آغا السورجي، وكان رئيساً لمجلس راوندوز.
2- أحمد تقي نائب الرئيس.
3- باول آغا عضو المجلس.
4- أحمد بيك قائم مقام راوندوز.
5- نوري باول آغا رئيس الشرطة.
6- شكوت أفندي رئيس البلدية. (انظر: حلمي، ج 6، 92)

(47) Peshkawtin, 12 January, 1922; Iraq Administrative Report Oct. 1920 to March, 1922, p. 45.

(48) F.O. 371/6346, Teleg. No. 29, 19 April 1921 Cox to Churchill; 10098, Intelligence Rep. Sept. 18, 1924; Teleg. 1710, July 3, 1922, General Head Quarters, Iraq to War Office, Iraq Administrative Report October 1920 to March 1922, p. 78.

باستمالة مشاعرهم الدينية، والرسالة التالية خير مثال لما كان يقوم به: «إنّه من الضروري أن يعمل إخواننا في الدين على نيل الوحدة التي خططت لها الدولة العثمانية. إنّنا نعرف نقصكم من العتاد وبعض الحاجات الضرورية، وسنوفر كلّ شيء عن قريب، ولتكتب اللعنة على المشركين، وعلى الذين باعوا دينهم للإنجليز وعلى فيصل ومن والاه»(49).

لقد كان واضحاً أنّ الملك فيصل كان هدفاً لهجمات أوزدمير، وقد حاول الأخير أن يحرّض القبائل العربية والكردية في الحدود على الثورة. ويبدو أنّ أوزدمير كان يجد مساعدة في المال والرجال من الموظفين الفرنسيين في سوريا، وكانت المساعدة تعطى لتمول حملة الشيخ أحمد السنوسي الأمير القادم من شمال أفريقيا، الذي قدّمه مصطفى كمال ليكون بديلاً على عرش العراق. وكان السنوسي في عام 1921 مقيماً على الحدود، ليؤسس بعض العلاقات مع المعارضة العراقية في ولاية الموصل(50).

وفي مارس 1922 بدأت دسائس أوزدمير بين الكرد تأتي بثمارها، فقد دخل رئيس قبيلة جباري المتاخمة لجمجمال، في تمرّد واضح، وانضمّت إليه قبيلة هماوند ذات النفوذ الواسع، وفي النهاية قتلوا جنديين بريطانيين، وآخرين من قوة الشبانة. ولجأ الشيخ محمد زعيم جباري وكريم فتاح آغا الهموندي مع ثلاثمئة من أتباعهما إلى راوندوز(51)، وذلك بعد أن ضربتهم القوات البريطانية.

---

(49) Edmonds, Kurds, Turks and Arabs, p. 246.

كان أوزدمير على علم بأن الجيش البريطاني في العراق يشتمل على عدد كبير من المسلمين الهنود، ولذا لم يتردّد في أن يخاطبهم بعاطفة دينية في منشورات مكتوبة باللغة الأردية.

See; F.O. 371/6353, Intelligence Report, No. 19 August 15, 1921.

(50) F.O. 371/7781, Desp. No. 61, Consulate Alepo May 17, 1922; Lady Bell, Personal Paper, 2, p. 232-33; F.O. 371/6397, Teleg. No. 700, Nov 700, Nov. 21 cox to Churchill; Iraq Administrative report October 1920 to march 1922, p. 76.

(51) See: F.O. 371/6397, Teleg No. 29, April 19, 1921, cab paper. 3494. (Possibility of Turkish Offensive in Northern Iraq) a memo. By S. S. war; Nov. 21. 1921.

وقد شجعت هذه الزيادة في قوّة أوزدمير على اتخاذ موقف هجومي، فبدأ بشنّ هجوم على القوات البريطانية في رانية وحرير شرق أربيل، وسيطرت قوات أوزدمير على المكانين كليهما، وقامت القوات البريطانية بهجوم مضاد لاسترجاع رانية، ولكن دون جدوى، لقد رفعت هذه الإنجازات من مكانة أوزدمير بين الكرد ثمّ زادته قدرة على الهجوم، وبصورة مدهشة[52].

بدأت الإدارة البريطانية في كردستان بالانهيار بعد الخسائر التي تكبّدتها في رانية، ورأى المندوب السامي أنّ سقوط رانية وقلعة دزة دليل على عدم جدوى القوات العسكرية في السليمانية، وعليه فقد جرى الانسحاب من المدينة، فتقدّمت القوات الكردية الموالية لأوزدمير نحو الجنوب، واستولت على كوي وطقطق، وفي أيلول 1922، كانت قوات أوزدمير على بعد أربعين ميلاً من كركوك[53]. وتقدّم الكرد الموالون للأتراك في السليمانية بطلبات إليهم لتحرير مدينتهم من الإنكليز. وقد ترأس عباس محمود آغا القوات الزاحفة نحو السليمانية، ولكن الشيخ قادر ووجهاء السليمانية ألحّوا على عبّاس آغا، ليتوقف عن زحفه، إلى أن يصل الشيخ محمود. الذي أجرت الحكومة البريطانية الترتيبات اللازمة لإرجاعه من الكويت، ليوقف الزحف التركي[54].

والظروف نفسها كانت تسود في المناطق الكردية غرب راوندوز، فقد بدأ

المسؤولان البريطانيان اللذان قتلا في جمجمال هما الكابتن بوند والكابتن مكنت الذي كان مسؤولاً عن جمع الضرائب أو التجنيد المحلي في المنطقة نفسها، وفي 18 حزيران قدم كريم فتاح بيك دعوة لهما إلى قريته، وفي أثناء ذهابهما إليه قام بتدبير اغتيالهما وكانت الحكومة البريطانية مترددة في ذلك الوقت في إبلاغ البرلمان بكامل القصة عن الحادثة، وفي 27 حزيران سأل سكرتير المستعمرات أعضاء المعارضة عن الحادث، وأجاب سكرتير المستعمرات: «إنّه عمل خياني فردي من جانب زعيم قبيلة حدودية، ولا داعي لربطه بأيّ قضية سياسة».

See: H. C. Parl, deb, Vol. 155, . 1827.

(52) F.O. 371/7781, Teleg. No. 479, July. 5 1922, Cox to Churchill.

(53) Iraq Administrative report April 1922 to march 1923, p. 649; Edmonds, Kurds, Turks and Arabs, p. 296; Longrigg, Iraq 1960-1950, p. 44-50.

وانظر: حلمي، ج 6، ص 23، تقي، ص 61.

(54) تقي، ص 66.

الزعماء المترددون في التعاون مع تركيا، وتقديم الولاء لأوزدمير، فقدم كل من فارس آغا والشيخ أحمد ولاءهم لأوزدمير، وأرسلوا فرقاً عسكرية للانضمام إلى جيش أوزدمير[55]. وبهذا أصبح جنوب كردستان تحت سيطرة أوزدمير، عدا مدن أربيل وكركوك، التي كانت تحت إدارة بريطانية مزعزعة. وبحلول أيلول 1922 أصبحت كردستان في اضطراب متأجج، وأصبحت الإدارة البريطانية وكأنها تجلس على البركان[56].

لقد كان أوزدمير يملك قدرات سياسية عميقة، فضلاً عن الدهاء والمهارة. كتب أوزدمير إلى القيادة التركية في شرق تركيا قائلاً: «حسب علمي، فقد غادر الإنجليز السليمانية وسيخرجون من كركوك وأربيل، تمهيداً لتكوين دولة كردية، وقد استلمت رسائل من كرد عقرة وجمجمال وكركوك تطلب مني تحرير مدنهم، وإنني أظن أنّ الكرد مع علمهم بضعفنا فإنّهم سيحاولون إحياء فكرة كردستان المستقلة من خلال الخيانة»[57]. ويعلّق المندوب البريطاني على إنجازات أوزدمير ورجاله، بأنّ بضعة موظفين أتراك نجحوا في خلق نفوذ لهم على القبائل الحدودية، وإحداث انتفاضة في كردستان، أدّت إلى مراجعة السياسة البريطانية بكاملها[58]. وكتب د. وادي جويدة معلّقاً على جهود أوزدمير قائلاً: «لا شك في أنّ هناك عوامل كثيرة كانت في صالح الأتراك، والحقيقة هي أنّ قوة صغيرة الحجم ومحدودة الموارد، نجحت في إثارة أجزاء كثيرة من أرياف كردستان على التمرّد، وأنّها استطاعت قهر جيش تقوده بريطانيا، وفي مناطق كانت تسيطر عليها بريطانيا، بسبب المهارة والشجاعة والقوة عند عناصر جيش قليل العدد من الأتراك»[59]. وقد لاحظ أحمد تقي أنّ أوزدمير موهوب، ويملك قدرات فريدة، وفي المقابل كان يرى بعض الإداريين البريطانيين في كردستان أنّ أوزدمير كان ماهراً في

---

(55) Edmonds Kurds, Turks and Arabs, p. 230.

(56) Edmonds Kurds, Turks and Arabs pp. 229-230.

(57) يا داشت، ج 6، ص 68.

(58) F.O. 371/7781. Teleg. No. 479, July 5, 1922, Cox to Churchill.

(59) (Kurdish Nationalist movement), pt. 2, p. 553.

السياسة المحلية فقط، وكان حذراً في تعامله مع الزعماء الفخورين. فضلاً عن أنّ أوزدمير كان أحد «فاتحي كردستان، والذي كسب معظم السكان الكرد دون استعمال القوة»[60]. ومع ذلك فإنّ الإداريين البريطانيين، بصفة عامّة، يعزون نجاح أوزدمير إلى الظروف المناسبة التي كانت سائدة، وليس إلى مهارته. وفي تحليله لانهيار الإدارة البريطانية في الفترة التي تلت أيلول عام 1922 أوضح السيّد أدموندز بأنّ الإدارة البريطانية كانت تفتقر إلى وجود سياسة واضحة، وأضاف قائلاً: «إنّ الكردي يفهم القوة والغلظة، ويجب إخضاعه بالقوة المصحوبة بالليونة المؤقتة، ولكن السيطرة النهائية تكون بالقوة»[61]، فالشرط الأساسي الضروري لنجاح الإدارة البريطانية هي الحسم والسرعة في اتخاذ القرارات، وعلى حدّ زعم أدموندز فإنّ السرعة التي فقدوا بها رانية كانت بسبب ضعف الإدارة البريطانية، وليست بسبب مهارة أوزدمير، وقد وافقت السيدة بيل على هذا فقالت: «إن الأتراك يستعدون لشن هجوم آخر على شمال أربيل، ورغم أنّهم لا يملكون جيشاً إلاّ أنّهم حرّكوا القبائل معهم، ونحن لا زلنا حذرين ونضع أيدينا في جيوبنا، وقد فقدنا السليمانية بسبب ذلك، لأننا لا نتخذ الإجراء المناسب إلا بعد فوات الأوان بـ 48 ساعة»[62].

هناك أسباب أخرى لنجاح الأتراك في خلق حالة من عدم الاستقرار في كردستان، منها عدم وجود سياسة واضحة في كردستان، وقد جادل كنيت وليام الكاتب البريطاني قائلاً: «منذ اندلاع الحرب العالمية الأولى والسياسة البريطانية المتعلقة بالشرق الأوسط غير منتظمة، وذلك لعدم وجود خبراء في المنطقة لتنسيق سياسة بريطانية في القاهرة واستنبول وبغداد، ولهذا فالسياسة البريطانية في العراق كانت متناقضة ومترددة»[63].

وكتبت السيدة بيل في فبراير 1922 قائلة: «إنّ سبب التراجع في السياسة

---

(60) خه باتي كه لي كورد، ص 62.

(61) Kurds. Turks and Arabs, p. 336.

(62) Lady Bell: Personal Papers 2, p. 298.

(63) The Significance of Mosul), p. 350-351.

البريطانية هو انعدام السياسة، ولهذا ينبغي اتخاذ إجراءات عاجلة، لأنّنا بسبب عدم وجود سياسة واضحة لدينا، فقد فقدنا الكثير من المبادرات، وأصبحنا نردّ على الأحداث بالتكهّن، كالقافز في الظلام المرعب»[64].

إنّ عدم وضوح الرؤية قد زاد حول السياسة البريطانية بعد انسحاب البريطانيين من كردستان، فقد ترك هذا الانسحاب انطباعاً لدى الكرد بأنّه لا توجد نوايا لبريطانيا بالبقاء في كردستان، ولهذا لم يرغب أحد بالتعاون مع الموظفين البريطانيين، خوفاً من عقاب الجيش التركي[65]. وفي مراجعته النقدية للسياسة البريطانية في كردستان في عام 1922 كتب الباحث الكردي هورامي قائلاً: «إنّ السياسة البريطانية تحتوي على تناقضات شديدة، فهم يريدون إدارة كردستان وحكمها، رغم إعلانهم عكس ذلك، لكنّهم يكرهون أن يصوروا كقوة محتلة، والأكثر من ذلك كراهيتهم لفكرة الإنفاق على ما يعتبرونه مغامرة لهم، إنّهم يريدون الفوز بصداقة الشعب الكردي، لكنّهم بقوا منعزلين عن إرادة الأغلبية وحكمها، ويقومون بتغذية ما يعتقدون أنّه الأفضل بالنسبة للشعب الكردي، وفي الوقت نفسه لم يكونوا هم على يقين من نواياهم»[66].

وفي موازنة الأثر النسبي لمختلف العوامل التي أدّت إلى الانتفاضة العامّة في كردستان في أثناء الفترة من آذار إلى أيلول عام 1922، ينبغي إعطاء وزن لأوزدمير ومجموعته. كما أنّ الغموض والحيرة في السياسة البريطانية في كردستان كانت من أهم العوامل في الأحداث لأنّها خلقت أرضية خصبة لزرع بذور الخلاف والثورة. وفي تلك المعركة حول كردستان كانت السلطات البريطانية في موقع ضعيف، في حين كان أوزدمير يتمتع بدعم زعامة قومية قوية متحدة، (مصطفى كمال) وكان يحظى بعدد كبير من المتعاطفين من بين السكان في المنطقة المتنازع عليها. والمسؤولون البريطانيون في العراق قد قيّدوا،

---

(64) Lady Bell: Personal Papers 2, p. 282.

(65) F.O. 371/6346 Teleg. No. 29, April 19, 1921; Iraq Administrative report October 1920 to 1922, p. 45; E. B. Soane, (Evacuation of Kurdistan), Journal royal Central Asian Studies, vol. 10, pt. I 1923, p. 73.

(66) Hawrami, (Shaikh Mahmud and the Kurdish Question), pt. 2, p. 102.

بسبب تردّد حكومتهم في لندن، في اتخاذ مبادرة شجاعة تستوجبها الالتزامات الجديدة. زد على ذلك أنّ البريطانيين قد أجبروا على الردّ على التحدّي الذي شكّله أوزدمير في مناطق جبلية وعرة، لم ينفع معها التفوّق التقني البريطاني إذ أنّ السكان كانوا في حالة عدائية لهم، وفي مناطق معزولة تماماً.

وهكذا، تبيّن فشل السياسة البريطانية الكردية المتخذة في القاهرة إلى حدّ ما. إنّ الحيرة وعدم التثبّت التي اتصفت بها السياسة البريطانية في الفترة من عام 1918 إلى عام 1920 لم يجر إيجاد حلول لهما، فلم تكن هناك أيّة دلائل على تنفيذ خطة كوكس للحكم الذاتي. وبقي قانون السيطرة بالقوة ساري المفعول، فضلاً عن ذلك فإنّ صنّاع القرار من البريطانيين لم يعطوا الوزن المناسب لإصرار تركيا على إعادة ولاية الموصل ولم يأخذوه محمل الجدّ، وكذلك فيما يخصّ قدرة مصطفى كمال الهائلة في إحداث بلبلة وعدم استقرار في المنطقة، إضافة إلى قرار الحكومة البريطانية في إعادة الشيخ محمود إلى السليمانية مرة أخرى ليتقلّد الحكم هناك، وهذا أكبر دليل على الحيرة وعدم الثبات في السياسة البريطانية المتعلقة بالكرد[67].

إدارة الشيخ محمود الثانية

إنّ انهيار الخطة البريطانية في كردستان قد وضع السيد تشرشل في قلق شديد، وبدأ يعدّ الكيان الكمالي في كردستان أكبر الأعداء لبريطانيا وألدّها، وقرر بأن يتّخذ إجراءات سريعة لمنع الكماليين من كسب المزيد في كردستان،[68] وكان لدى المسؤولين البريطانيين في العراق الاهتمامات نفسها، فقد نصّ التقرير الإداري لعام 1922 بأنّ الوضع الحالي سوف يدعو إلى اتخاذ إجراء سريع، لأنّ جنوب كردستان ككلّ كان على وشك الانفلات والخروج من تحت نفوذ البريطانيين وسيطرتهم والانزلاق إلى الفوضى، والتي قد تنتشر بسرعة إلى كركوك، في حين استعملت الحكومة التركية إيقاظ الشعور الديني لضمان وقوف الكرد إلى جانبها، وقد أدرك المسؤولون البريطانيون في العراق

(67) Lady Bell: Personal Papers 2. p. 296.

(68) Iraq Administrative report April 1922 to March 1923, p. 64.

أنّ إيقاظ الشعور القومي عند الكرد هو الردّ المناسب المضاد للحملة التركية، وقد كتب الباحث بوش ملاحظاته قائلاً: «القومية هي البديل على ما يبدو، والاقتراح الذي قدّمه كوكس وجرى تنفيذه جزئياً مناسب لخدمة أهداف السياسة البريطانية، فاستمروا في رعاية الشعور القومي لدى الكرد، حتى يتمكنوا من ردع الترك، ودفعهم إلى القبول بالاتفاق المطلوب المناسب»[69].

وفي تموز 1922 وبينما كان الشيخ محمود في المنفى، طلب الإنكليز إلى مصطفى يامولكي تكوين جميعة كردستان، والتي كان معظم أعضائها من قدامى الموظفين في الخدمة المدنية، وبعض المسؤولين العسكريين في الجيش العثماني السابق، وقد كتب رفيق حلمي وهو عضو نشط، وأحد أعضاء هيئة التحرير (بانكي كردستان ـ الجريدة الرسمية للجمعية)، إنّ الهدف الرئيسي للجمعية هو نشر الأفكار القومية الكردية، ومقاومة النفوذ التركي. وفي عام 1922 قام توفيق وهبي ـ الضابط السابق في الجيش العثماني، وأحد الناشطين القوميين الكرد الموالين لبريطانيا ـ بزيارة إلى السليمانية، وحاول إقناع الأهالي برفض الأتراك، وعدم السماح لهم بدخول المدينة، كما شجّعهم أيضاً على البحث عن زعيم آخر، بدلاً من الشيخ محمود[70]. كم هي نسبة مصداقية هذا الادعاء البريطاني في موقف توفيق وهبي من الشيخ محمود؟ ولماذا يا ترى يكون عند الأخير هذا الموقف من الشيخ محمود؟

واستمرت الحكومة البريطانية في البحث عن زعيم لقيادة الحركة القومية الكردية، وقد كان جولد سميث المسؤول السياسي في السليمانية من المؤيدين لإعادة الشيخ محمود؛ أمّا أدموندز فقد عارض هذا الرأي، لأنّه كان يرى أنّ

---

(69) From Mudros to Lawsanne, p. 374.

(70) ياداشت، ص 68-70، 74-75، وبانكي كوردستان، ج 1، رقم 2، آب 1922.
بعد انسحاب بريطانيا من السليمانية كانت المدينة في فوضى ومشاكل، فدخل زعيم قبيلة هماوند فتاح بيك، وجرى وضع العناصر الموالية لبريطانيا في السجن، وفرّ البعض منهم، غير أنّ صحيفة جمعية كردستان ذكّرت الكرد بخطورة عودة النظام التركي إلى كردستان. (انظر: بانكي كوردستان، رقم 6، 8 أيلول 1922، رقم 8، 29 أيلول 1922، رقم 9، الأول من تشرين الأول 1922.

الشيخ محمود عنيد وغير قابل للتغير، واقترح بأن يوجّه طلب إلى سيد طه. وقد عبّر نويل أيضاً عن ريبته الشديدة في الشيخ محمود، الذي برهن في الماضي عن شراسته ومزاجه الصعب المراس. إلاّ أنّ أدموندز كتب يقول: في نهاية المطاف فإنّ أيادينا قد أجبرت مع سرعة الأحداث[71].

وهكذا، يتضح أنّ الحكومة البريطانية قد أجبرت على تقبّل حقيقة أنّ الشيخ محمود هو الشخصية الوحيدة في كردستان التي يمكنها ضمّ الكرد، تحت راية القومية الكردية، وكتبت السيدة بيل إلى كوكس تأمره بقبول إعادة الشيخ محمود بسبب: «أنّ النداءات والصراخات العامة في السليمانية تقول: إنّ الطريق الوحيد لتهدئة الوضع هو السماح بعودة الشيخ محمود. وبما أنّنا لسنا على استعداد لإعادة احتلال المنطقة في الوقت الحالي، فإنّنا لن نفقد شيئاً إذا أعطينا الشيخ محمود فرصة أخرى نختبره فيها»[72].

وعبّر ليس (Less) عن رأي مشابه لهذا، وأكّد أنّ الشيخ محمود قد جيء به في الوقت المناسب، حتى تتخلّص الحكومة البريطانية من مسؤولياتها، وحتى يكون شوكة في جانب الأتراك، ويكون عنصراً مضاداً ومزعجاً[73].

ويبدو أنّه كان هناك طلب شعبيّ لعودة الشيخ محمود، فالقوميون الكرد من جماعة راوندوز، والسليمانية قد اتفقوا على عودته، وكذلك فقد جمع المجلس القومي المنتخب عدداً من المطالب يطالبون فيها بعودة الشيخ محمود، وقد كان هؤلاء يحملون تفويضاً من الزعماء الكرد البارزين في كردستان،

---

(71) Edmonds Kurds, Turks and Arabs, p. 124.

عندما كان سمكو يسيطر على معظم كردستان الإيرانية كانت الحكومة البريطانية على اتصال وثيق به رغبة منها في استخدامه ضد الكرد، واعتقدت السيدة بيل أنّ تعيين السيد طه الذي كان رفيقاً وقريباً لسمكو كحكمدار، وسيلة للحصول على كسب ولاء سمكو المتحالف مع تركيا، وفي تموز عام 1922 انهزم سمكو أمام القوات التركية والإيرانية المشتركة، ونتيجة لذلك تخلّى الإنكليز عن فكرة طرح السيد طه مرشّحاً لمنصب الحكمدار في كردستان الجنوبية. انظر: BHCF 13/14, Tqm. 58, No. 581/5, 17 Aug. 1922, Political, Rawanduz to HC. Lady bell personal Papers, II, p. 297.

(72) Lady Bell Letters, 2. p. 534.

(73) (Two Years in Southern Kurdistan), p. 277.

وكذلك الأعضاء في جميعة كردستان كانوا يمارسون ضغوطاً من أجل عودة الشيخ[74]. ولكن كوكس على ما يبدو كان متردّداً، في إعطاء الموافقة على عودة الشيخ محمود، غير أنّه أجبر على الرضوخ لإجماع المسؤولين البريطانيين والزعماء الكرد[75].

وقد عارض الملك فيصل وعبد المحسن السعدون عودة الشيخ، وطالبا بأن يسمح للحكومة العراقية بإنشاء سلطة في كردستان وأن يواجه الكرد الأتراك بأنفسهم. وعدّت الحكومة البريطانية أنّ الطلب العراقي غير عملي[76].

وفي النهاية وكما شرح أدموندز فإنّ الحكومة البريطانية: «قد انقطع رجاؤها في مقدرتها على إبعاد الأتراك، خارج كردستان، بالاعتماد على مصادرها الذاتية؛ وجيء بالشيخ محمود، مرة أخرى، لتعزيز الشعور القومي الكردي كوسيلة وحيدة لتحقيق أهدافها. وقبلت كل مطالب الشيخ، والتي سبق أن طلبت بها الجمعية الكردية أيضاً»[77].

وكتب د. وادي جويدة قائلاً: «سواء أذعنت الحكومة البريطانية لقرار عودة الشيخ محمود قبل طلب الشعب أو بعده، فإنّ هذا يدل على أنّ الحكومة البريطانية قد اعترفت بأنّ الشيخ محمود هو أهم الشخصيات بين الكرد»[78].

ولهذا السبب وفي 12 أيلول 1922 جيء بالشيخ محمود من منفاه، في

(74) F.O. 371/7781, Teleg. No. 646. Cox to Churchill, Sept-10, 1922; Air 23/339, Teleg. From GHQ, Baghdad, June 19, 1922; Special report on Progress of iraq, p. 255; Air 23/339, memo, no. 901, July 3, 1922 from po Sulaimani: Hawarami, pt. 2 p. 105; Lady Bell personal papers 2, p. 299.

(75) BHCF 13/14, events in Kurdistan, Vol. 3 (A note on the Situation in Kurdistan) July 14, 1922. Air 23/339, Teleg. No. po/50/1162, uld, Cox to po. Sulaimania. إنّ قبول كوكس إعادة الشيخ محمود إلى السليمانية عدّت من نوادر أخطائه، انظر: (See: graves, p. 320).

(76) BHCF 13/14, Events in Kurdistan, vol. 2. 339/5 July, 1922.

(77) Edmonds, Kurds, Turks and Arabs, pp. 303-4.

(78) (Kurdish nationalist Movement) pt. 2, p. 265.

الكويت، إلى بغداد حيث أجرى عدّة مباحثات مع كوكس، والملك فيصل لعدة أيام.

وفي تشرين الأول عام 1922 وصل الشيخ محمود السليمانية، واستقبل بحماسة، بوصفه حكمدار كردستان. وحضر الزعماء الكرد كافّة من أنحاء كردستان جميعها إلى السليمانية، ليقدموا ولاءهم وتكريمهم للشيخ محمود(79). وفي تشرين الثاني أعلن الشيخ نفسه ملكاً، وكوّن مجلساً يضم تسعة وزراء، ويضم هذا المجلس عدداً من زعماء القبائل، وبعض الإداريين ذوي الكفاءة، مثل مصطفى كمال يامولكي وزير التربية، والجنرال صديقي قادري المراقب العام للإدارة. وخلال الشهر الأول من حكمه أصدر الشيخ سلسلة من الإجراءات الإدارية لتدبير شؤون العدالة والتربية. وجرى نشر صحيفة روز كردستان، باعتبارها صحيفة رسمية للحكومة(80).

ويبدو أنّ الحكومة البريطانية قد وافقت مبدئياً للشيخ محمود على الاحتفاظ بأقصى ما يمكن من قوة في السليمانية مع تدخّل محدود من قبل بريطانيا، وأصدرت أوامر لكوكس بأن: «إذا طلب الشيخ محمود مساعدة، فقدّم له مستشاراً سياسياً بريطانياً ليكون معه، ويعمل كمسؤول يربط بين الشيخ وبغداد، وأن لا يحاول أن يعمل كمدير على الإطلاق. ولنحافظ على علاقتنا الوديّة معه، ومساندته بكل ما في وسعنا، ليحافظ على استقلالية كردستان، ليكون قوّة فاصلة بين العراق وتركيا»(81).

إنّ المسؤول البريطاني الذي أرسل مع الشيخ محمود هو نويل، وكانت

---

(79) special Report on progress of Iraq, p. 255 Administrative report April 1922 to march 1923, p. 36; Longrigg, Iraq 1900-1950, p. 144.

وانظر: حلمي، ج 6، ص 9-10، بانكي كردستان، رقم 6ن 27 تشرين الأول 1922.

(80) زعم التقرير البريطاني حول العراق لشهر نيسان عام 1922، أنّه لا توجد إدارة منظمة في حكومة الشيخ محمو، الذي يبدو أنّه لم يصر أي أوامر تنفيذية أو تشريعية، انظر: (see, p. 37) غير أنّ هذا الادعاء لم يأخذ بعين الاعتبار سلسلة من الإصدارات التنفيذية والتشريعية الصادرة من الشيخ محمود، نشرت في جريدة روز كردستان. (انظر: رقم 12).

(81) Lady bell personal papers, 2. p. 286.

مهمته الوحيدة هي العمل كمستشار سياسي، وأعطي لقب القنصل في السليمانية[82].

ودامت إدارة الشيخ محمود من أيلول عام 1922 إلى تموز عام 1924. وكانت طبيعة علاقته بالمسؤولين البريطانيين في العراق، في هذه الفترة، مشابهة لعلاقته السابقة معهم في فترة حكمه الأولى، ومن علاماتها الشكوك والمواجهات والمناوءات؛ ويرجع السبب في هذا إلى عدم ثبات السياسة البريطانية تجاه كردستان من جهة، ومن جهة أخرى إلى ارتباط الشيخ محمود بتركيا.

إنّ عدم وضوح السياسة البريطانية، وسرعة إعادة الشيخ محمود إلى الحكم لم تساعدا الشيخ محمود على فهم دوره الجديد في السليمانية، وقد أكّد المسؤولون البريطانيون في العراق، أنّ الشيخ محمود، ولدى عودته من الكويت، قد أعطى وعوداً وعهوداً راسخة بطاعة الحكومة البريطانية، والملك فيصل، وأنّه لن يتدخّل في شؤون الكرد خارج نطاق السليمانية[83].

غير أنّه في تشرين الثاني أعلن في السليمانية بأنّ الشيخ محمود هو ملك كل كردستان، مع حضور نويل في حفلة التتويج «كقنصل» ودعت صحيفة (روز كردستان) كلّ الكرد في جنوب كردستان إلى الانضمام إلى المملكة الجديدة، تحت قيادة الملك محمود الأول. وخلال الأسبوع الأول من تشرين الثاني كان كلّ الزعماء من كركوك وكفري ورانية وراوندوز قد زاروا السليمانية لإعطاء الولاء للشيخ محمود[84]. وقد فسّر أدموندز هذا التغيير المفاجىء في سلوك الشيخ محمود بالآتي:

---

(82) Edmonds Kurds, Turks and Arabs, p. 301.

(83) Edmonds Kurds, Turks and Arabs, pp. 300-301; Special reports on Progress of Iraq, p. 255.

(84) Lees, p. 271; Edmonds, Kurds, Turks and Arabs, p. 301; Rozh-I Kurdistan, no. 2, vol. 1, Nov. 22, 1922. O.

في 6 تشرين الثاني نشرت صحيفة روز كردستان مقالتين في الرد على صحيفة البلاد العراقية واحتجّت الصحيفة بشدّة على إشارة صحيفة البلاد إلأى السليمانية لواء =

«قد يكون الشيخ محمود صادق النيّة قبل أن يغادر بغداد، وقد أعطى تأكيدات بأنّه سوف يحصر نشاطاته في إدارة السليمانية، لكن الترحاب الحار الذي لقيه في ساحة المحطّة قرب كركوك، كذلك أجواء كردستان، كل هذه الأمور قد أزالت أيّ عهد أو ميثاق، طلب إلى الشيخ التقيّد به»[85]. وجادل آخرون: «بأنّ الشيخ محمود كان من أقوى القوميين الكرد وهو شخص طموح، وقد وجد نفسه في قلب الفوضى التي خلقها الأتراك في كردستان، فلم يعد يستطيع أن يحرم نفسه من الاستفادة من هذه الفرصة، للقيام بمغامرة أكبر قدراً من القوة التي تسمح له بذلك»[86].

وكما أشير إلى أحداث تلك السنوات، فإنّ الشيخ محمود يملك اعتقاداً راسخاً بالقيم والمُثل القومية الكردية، ولا زالت تلك الأفكار في ذهن الشيخ محمود وكأنها لم تتضاءل أو تضمحل. وفي الحقيقة، ظلّ الشيخ محمود متعصباً، وبتطرف، لتلك الأفكار، وقد سرد نويل قصة دارت بينه وبين الشيخ محمود في السليمانية: «حاولت بالأمس، وبجهد بالغ، أن أغري الشيخ بجعل قسم من كردستان (السليمانية) مملكة صغيرة له، حيث له أن يديرها من دون التقيّد بوصايا أو سيطرة أحد، وعرضت عليه الإمكانيات التي تنطوي عليها هذه الفكرة (30000 روبية) بالشهر فلم يلق بالاً للموضوع»[87].

وتشير بعض الدلائل إلى أنّ فكرة القومية الكردية قد اكتسبت بعض القوة والنفوذ مع حلول عام 1922 في أوساط الخريجين الكرد من مدارس التنظيمات في كركوك وأربيل والسليمانية، وكذلك لدى بعض المسؤولين في الجيش

= عراقي، وكتبت صحيفة روز كردستان: «يتحدثون عن كردستان وكأنّها جزء من العراق وسمّوها بلواء السليمانية، لأنّ هناك علاقات اقتصادية وتجارية بينها وبين بغداد، وأشاروا إلى برلمان كردستان باسم مجلس الإدارة الإقليمي، وهذه الملاحظة أكثر حقارة. ما كنّا نتوقع أبداً أنّ صديقاً أو جاراً كبيراً لنا (العراق) سوف يطأ بقدمه تلك الآلاف من السنوات الحافلة، بالعلاقات الجيدة، بين هذين الحكومتين والشعبين. إلى انتهاك حدودنا». (انظر رقم 2، 1922).

(85) Kurds, Turks and Arabs p. 301 Edmonds.

(86) W. Jwaideh, (Kurdish Nationalist movement), pt. 2, pp. 561, 561, 564.

(87) BHCF 13/14 events in Kurdistan, vol. 3 Sulaimani, Oct. 12, 1922, Noel to Cox.

وبعض الأفراد الذين عملوا في الخدمة المدنية في الإمبراطورية العثمانية. وقبل حلول 1922 فإنّ جميعة كردستان قد ألهبت المشاعر القومية الكردية في العراق، وهذه الجمعية كانت موجودة قبل مجيء الشيخ محمود إلى السليمانية.

ومن أجل إبعاد العناصر المؤيدة للخلافة (تركيا) في كردستان عن الشيخ محمود، وكذلك من أجل تعبئة الزعماء الدينيين والقبليين البارزين في كردستان، تمكّنت هذه الجمعية من إقناع الشيخ محمود بأن يكون رئيساً لها؛ ومن هنا فقد صار في الجمعية قطبان أو جناحان، الجناح التقليدي والذي يمثله الشيخ محمود والشيخ عبد الكريم من قادر كرم (قرية على الشرق من كركوك)، والجناح الثاني الذي تمثله الطبقة المثقفة، ويعرفون محلياً بـ«المنورين»، أمثال الجنرال مصطفى باشا يامولكي ورفيق حلمي، وهما من أبرز أعضاء هذه المجموعة.

وفي تشرين الثاني عام 1922 استبدلت بصحيفة (رزو كردستان) (بانكي كردستان)، وأصبح اللسان الناطق باسم جمعية كردستان، واستمرّ المتنورون يسيطرون على الصحيفة، وكانت الجمعية تقوم على رعاية فكرة كردستان المستقلة الموحّدة تحت الرعاية البريطانية، وترفض أيّ ترابط مع حكومة العراق[88].

إنّ محاولة إرجاع التغيير المفاجئ في الموقف المزعوم من قبل الشيخ محمود تجاه البريطانيين إلى الانفعال العاطفي، والأهواء المسمومة المخدّرة في كردستان لن تساعدنا على فهم صفات ذلك الشخص الذي تكوّنت شخصيته نتيجة لنشأته الأميرية، وتصلّب عوده بفعل الظروف الصعبة التي كان عليه أن يمرّ بها منذ أيام طفولته. غير أنّ الطموح الشخصي قد طغى على شخصية الشيخ محمود، وقد يكون هذا هو السبب الذي جعل الشيخ محمود يخرق المواثيق المزعومة من قبل البريطانيين. وبما أنّ الأدلة على وجود تلك المواثيق مفقودة، ولا يمكن إثبات هذه الادعاءات لا من قريب ولا من بعيد، فإنّ إثبات

---

(88) روزي كردستان، رقم 1، 15 تشرين الثاني 1922، رقم 5، 20 كانون الأول 1922، رقم 8، كانون الثاني 1922.

تلك التعهدات يبقى رهن التكهنات. فضلاً عن إمكانية وجود بعض المبهمات في الوعود الشفوية، من كِلا الجانبين في بغداد.

لكن الادعاء المستمر من قبل الشيخ محمود قبل أيلول عام 1922 بكونه هو الملك الشرعي لكل كردستان، ومن ثمّ تشبثه بهذا الهدف وسعيه وراءه في الأعوام التالية كما سنشرح أدناه، لم يترك لنا أي مجال للاعتقاد أنّ الشيخ قد أعطى عهوداً معينة لحصد طموحه في السليمانية. إضافة إلى عدم احتمالية وضع ضغوط على الشيخ محمود، من قبل كوكس أو الحكومة العراقية، في ظل تلك الظروف التي خلقها أوزدمير والتدخّل التركي.

الكرد وانتخاب المجلس التأسيسي

إنّ تحديد هوية المناطق الكردية الواقعة خارج السليمانية مسألة شائكة للغاية بالنسبة للشيخ محمود من جانب، وللبريطانيين والحكومة العراقية من جانب آخر. وقد نتج هذا الجدل نتيجة للغموض في السياسة البريطانية، تجاه الكرد، وكذلك الدور الجديد للشيخ محمود في كردستان. وبدأ الصراع من أجل السيطرة على الأرض، الواقعة خارج لواء السليمانية، يظهر جلياً عندما قررت الحكومة العراقية إجراء انتخابات، لتكوين المجلس التأسيسي في تموز 1924[89].

اعتقد المسؤولون البريطانيون أنّ الشيخ محمود لا يحظى بتأييد الكرد في المناطق الواقعة خارج السليمانية، وأنّ الكرد في كركوك وأربيل لا يرغبون في الانضمام إلى مملكته الجديدة، ثمّ أكّدوا أنّ تدخّل الشيخ محمود في كركوك

(89) كان من المفروض أن يعمل المجلس التأسيسي كبرلمان للعراق ومن تشرين الأول عام 1922، كان البريطانيون يحاولون بكل جهد ضمان انتخاب هذا المجلس، غير أن الوطنيين العراقيين من جانب، وعلماء الشيعة من جانب آخر كانوا يعارضون الاشتراك في الانتخابات، هذه، بحجة أنّ الحكومة البريطانية تستغلها من أجل ضمان التصديق على الاتفاقية الأنجلو عراقية، بواسطة المجلس. وكانت المعارضة العراقية تعدّ هذه الاتفاقية وسيلة دبّرتها بريطانيا، في محاولة للاستمرار في انتدابها للعراق.
انظر: (See: Ireland, p. 391-5)

مثلاً هو العامل الرئيسي في إحداث الصراع في العلاقة بين الشيخ والحكومة البريطانية[90].

وفي 23 تموز 1923، قرّرت الحكومة العراقية إجراء الانتخابات في كلّ العراق لاختيار نوّاب في المجلس التأسيسي، وفي البداية كان الكرد مترددين في انتخاب ممثليهم للمجلس التأسيسي، بسبب المخاوف من أنّ ذلك يعني القبول بالحكم العربي لكردستان، وسيؤدي هذا إلى حرمانهم من الانضمام إلى دولة كردستان المستقلة في الأقاليم الجنوبية الشرقية لتركيا، كما نصّت بذلك الفقرة الرابعة والستون من ميثاق سيفر عام 1920[91].

وكانت النتائج الأولية للتسجيل في الانتخابات في كل من كركوك وأربيل والسليمانية والكرد في الموصل، قد أقنعت الحكومة البريطانية بأنّ الكرد في حالة إجماع في الرأي على رفض الاشتراك في الانتخابات. وكان القادة البارزون من كركوك وأربيل بشكل عام يميلون إلى جانب الشيخ محمود وحكومته،[92] وعلى وفق تفسير الحكومة العراقية لمقاطعة الكرد للانتخابات، فإنّ المقاطعة هذه لا تعني تعاطف الكرد مع الشيخ، بل يعكس خوفهم من أنّ التسجيل للانتخابات سيقودهم إلى الخدمة العسكرية الإلزامية، وكذلك إلى فرض الضرائب، وقد أجبر هذا التحفظ من قبل الكرد تجاه الانتخابات بقيام الحكومة العراقية على تأجيل التصويت إلى تشرين الثاني 1923[93].

لقد ولدت مسألة اشتراك الكرد في الانتخابات نقاشاً حاداً بين المسؤولين البريطانيين أنفسهم، وكذلك بين الملك فيصل، والمسؤولين البريطانيين في العراق. ففي تشرين الأول 1922، وجّه كوكس أدموندز ليعمل بجد، من أجل كسب تأييد أهالي كركوك من الكرد والتركمان لفكرة الاشتراك في الانتخابات.

---

(90) Special report on Progress of Iraq, p. 257.

(91) Iraq Administrative report April 1922 to march 1923, p. 14.

(92) الأدهمي، ص 301-302.

(93) الأدهمي، ص 178. وانظر: Edmonds, Kurds, Turks and Arabs. p. 303-4.

إضافة إلى أنّ المسؤولين البريطانيين في جنوب كردستان أمروا بإبلاغ الكرد هناك أنّ بإمكانهم الاشتراك في الانتخابات إذا ما اختاروا ذلك. وأنّ اشتراكهم في الانتخابات وإرسالهم لنوابهم إلى بغداد لن تحرمهم من حقهم الذي حدّد في اتفاقية سيفر[94].

وكان كوكس، وهو يعطي الخيار للكرد في اختيار نوابهم إلى المجلس التأسيسي، ينطلق من اعتبارين: ففي 11 تموز 1922 أعلن وزير المستعمرات في مجلس العموم أنّ الكرد لن يجبروا على قبول حكم العرب في العراق،[95] وفي تموز 1922 كان المندوب السامي على علم بأنّ الكرد فقدوا الأمل في إمكانية الانضمام إلى كردستان المستقلة في الأقاليم الجنوبية الشرقية من تركيا، وبالتالي فقد رأى كوكس بأنّ الكرد سوف يختارون نوابهم إلى المجلس التأسيسي، وهذا الأمر سيحقّق مصلحة مكتسبة للقوميين الكرد في الحكومة الوطنية في بغداد، والاشتراك الكردي في الانتخابات سوف يوفّر الوسائل القانونية والمتدرجة لانسجامهم النهائي في العراق، وهذه الحالة ستكون متلائمة مع السياسة التي انتهجها كوكس[96].

ومن جهة أخرى، فقد كان الملك فيصل متردداً في السماح للكرد بالحصول على حرية الخيار في انتخاب نوابهم في المجلس التأسيسي، وأكّد أنّ الحكومة البريطانية لم تكن حاسمة بما فيها الكفاية في قرارها لمتابعة عملية الانتخاب في كردستان، وكذلك في معاملتها مع الشيخ محمود. وإلى جانب ذلك أصرّ الملك فيصل على أنّ الكرد قد أعطوا خياراً مماثلاً في استفتاء عام 1921، وهم في أغلب الأحوال قد صوّتوا بشكل إيجابي[97].

وقد خالف كوكس هذا الرأي بشدّة، وقال لتشرشل: «لا يوجد شيء

---

(94) BHCF 18/14, Events in Kurdistan, vol 3, Teleg. Cox to Churchill, Oct. 1922.

(95) Spence Walter p. 124; BHEF 13/14, Events in Kurdistan, memo. No. 40/49 Secretarial of he. Bagh, to Council of Ministers. Iraq Oct, 3, 1922.

(96) graves, p. 322.

(97) الأدهمي، ص 290. وانظر: Edmonds, , Kurds, Turks and Arabs p. 318

يمكنني بواسطته إقناعه (أي فيصل) ببطلان هذا الانطباع»[98]، وذلك لأنّ الحكومة البريطانية إذا أخذت بنتيجة الاستفتاء لعام 1921، فإنّ الكرد في السليمانية والغالبية في كركوك، لن يُعدّوا عراقيين، لأنّهم امتنعوا عن التصويت،[99] وأمّا بالنسبة لقبول الكرد في أربيل بالملك فيصل، فقد كان هذا «من تدبير ليون»[100]. وهذا الأمر جعل الملك فيصل يعدّ أن تحديد هوية كردستان لم توضح بشكل مرضي. وقد تفهمت الحكومة البريطانية دوافع الملك فيصل في إصراره على إجراء الانتخابات في كردستان فكتب كوكس:

«إنّ احتواء كردستان وضمّها يكتسب أهمية لديه، وربما نحن لم نفهم دوافعه بشكل كامل. إنّ المسألة تعني ترجيح الكف السنّي أو الشيعي في المجلس التأسيسي، وهذه المسألة ذات أهمية كبيرة لصانعي القرار في السياسة العراقية. وإذا تخلّف نوّاب الكرد والذين هم في غالبيتهم من السنّة، فسوف يؤدّي ذلك إلى وجود أغلبية شيعية قويّة في المجلس التأسيسي، وهذا بدوره سوف يجعل مهام الملك في مباشرة حكم العراق أمراً صعباً، إذ إنّ الشيعة في ذلك الوقت كانوا واقعين تحت تأثير زعمائهم الدينيين المعادين لبريطانيا، وبالتالي فإنّ المجلس التأسيسي سيرفض المصادقة على المعاهدة العراقية - البريطانية لعام 1922[101].

غير أنّ المسؤولين البريطانيين كانوا متشككين فيما إذا كان للكرد رغبة للاشتراك في الانتخابات، وهناك آخرون يشككون في سلامة الفكرة ذاتها. وزعم نويل، وبإصرار شديد، أنّ خمسة وسبعين من سكان كركوك هم من الكرد الذين يميلون بعامتهم إلى تأييد الشيخ محمود، ولا يريدون المشاركة في

---

(98) BHCF 13/14 Events in Kurdistan, vol. 3 memo, by Cox to Churchill Sept. 1922.

(99) BHCF 13/14 Events in Kurdistan, vol. 3, teleg. No. po. Sulaimani 20th august, 1922.

(100) BHCF 13/14 Events in Kurdistan, vol. 3 Teleg. 11/12 po Sulaimani August 20, 1922.

(101) BHCF 13/14, Events in Kurdistan, Vol. 3 Teleg. No. 11/12 503, Sept. 22, 1922 Cox to Churchill.

الانتخابات. والكرد في كفري قد طالبوا أيضاً، بالإجماع، الانضمام إلى مملكة السليمانية[102]. وقال ليون من جانبه: إنّ الكرد في منطقته ليسوا متحمسين لهذه الانتخابات، ولو أنّهم أعطوا الفرصة فسوف يطلبون الانضمام إلى الشيخ محمود[103]. وأكّد التقرير الإداري العراقي للأعوام 1922 ـ 1923 أنّ الرغبة معدومة، بصورة نهائية، لدى الجانب الكردي للمشاركة في الانتخابات، إلاّ أنّ التقرير أرجع السبب في هذا إلى محاولة الكرد تفادي دفع الضرائب[104]. وأكّد بعض المسؤولين البريطانيين أنّ إجراء الانتخابات في جوٍ عدائي سوف يعمل على زيادة عزلة الكرد، وسيخلق وضعاً متوتراً، يزيد من الشكوك المتزايدة في أذهان الكرد،[105] وقد كتب نويل عن هذا قائلاً:

«أنا ضدّ التشكيك الشامل، وأحياناً قد أصل إلى حدّ اليقين، ذلك كوننا عازمين على ضمّ الكرد إلى العراق، إمّا باستخدام الصنارة، أو باستخدام عصا الراعي، إنّ عملية الانتخابات كلّها ما هي إلا تضليل، وأخيراً أرجو أن أشير هنا إلى أنّ أذهان الكرد لا تستوعب تأكيدات وزير المستعمرات أنّ الكرد لن يجبروا على الانضمام إلى العراق، مع جعل كركوك مركزاً للانتخابات العمومية»[106]. ووفق رأي نويل فإنّ محاولات الحكومة البريطانية لإجراء الانتخابات في كركوك سوف تؤدي إلى زيادة عزلة الشيخ محمود وأسرته وإضعاف نفوذه.

وحذّر الرائد نويل كوكس من أن البريطانيين لن يتمكنوا من إدارة كردستان

---

(102) BHCF 13/14 Events in Kurdistan, Vol 3. A note on the Kurdistan Situation. Noel to Cox Oct. 11 1922. Memo by Cox to Churchill Sept. 7. 1922. Teleg. No. 15, Oct. 11, 1922.

(103) BHCF 13/14 Events in Kurdistan. Vol. 3 teleg. 15 Oct. 11 1922. 70 371/70 teleg E 1019 memo. By Edward. 26, 1923.

(104) Iraq Administrative Report April, 1922, to March 1923, p. 36-37.

(105) BHCF 13/14 Events in Kurdistan Vol. 3, teleg. No. 15, P. O Sulaimani Oct 11, 1922.

(106) BHCf 13/14 Events in Kurdistan col. 3, The Situation in Kurdistn Oct 10, 1922 Noel to Cox.

بدون دعم شيوخ الكرد، كما حذر نويل الحكومة البريطانية أيضاً من محاولات الزعماء البارزين للتركمان، في كركوك إفساد العلاقة بين الشيخ محمود والمسؤولين البريطانيين بسبب ازدواجيتهم في التعامل علماً أن وجهاء التركمان كانوا يقولون للبريطانيين: إنّ الأسرة البرزنجية غير قادرة على إدارة كردستان، والتأييد الحالي للشيخ محمود في كركوك إنّما هو مجرد عمل عقيم لا طائل وراءه، وهو بسبب استخدامه للغش مع زعماء الكرد، والإرهاب لمعارضيه. ومن الجانب الآخر قال التركمان للشيخ محمود إنّهم سيؤيّدون رفضه السماح للملك فيصل، ليبسط سيطرته في كركوك»[107].

وقد أجبرت الحكومة البريطانية على إجراء الانتخابات لعدّة أسباب، وكان معظمها بسبب اقتناع الملك فيصل، وكثير من أرباب السياسة البريطانية، بأنّ عدم مشاركة الكرد في الانتخابات سيساعد على تقوية ادعاءات تركيا بحقها في ولاية الموصل[108].

أضف إلى ذلك أنّه إذا لم يشارك الكرد في الانتخابات، فإنّ مكانة الملك فيصل ستكون مهدّدة أمام الوطنيين العراقيين المتشككين في السياسة البريطانية في كردستان. ويخشى الوطنيون من تفكير بريطانيا في خلق شريط كردي تحت سيطرتهم في الشمال، وبالتالي تستطيع بريطانيا التحكم بالحكومة العربية في بغداد[109]. ومن أجل إقناع الكرد للمشاركة في الانتخابات طلب المندوب السامي لبريطانيا هنري دوبيس، من الحكومة العراقية إصدار مرسوم رسمي لتهدئة مخاوف الكرد. وقال الملك فيصل بأنه مستعد لإعطاء ضمان للكرد بالحصول على الحكم الذاتي إذا ما قرّروا إرسال نوابهم إلى المجلس التأسيسي، وفضلاً عن ذلك قد أصدرت الحكومة العراقية في 23 أيلول عام 1923 قراراً تتعهّد فيه:

---

(107) BHCF 13/14 Events in Kurdistan vol. 3 po Sulaimani Letter from Noel to Cox Oct. 12, 1922.

(108) Adhami, p. 297-8; Longrigg, Iraq 1900-1950, P. 100; Niama. p. 79/80.

(109) Iraq Administrative report April 1922 to march 1923, p. 6-7.

1 ـ أنّ اللغة العربية لن تفرض عل الكرد في التعليم.

2 ـ لن يعيَّنَ أيّ مسؤول عربي في المناطق الكردية.

3ـ أنّ الحقوق الشرعية لسكان منطقة كردستان ستكون مكفولة[110].

وزيادة على ذلك، ومن أجل تأمين مشاركة الكرد في كركوك، كلّف أدموندز بعقد صفقة مع التركمان، وهي الأقليّة التركية، مع كونها قليلة العدد إلاّ أنّ لها تأثيراً قويّاً في مجريات الأحداث في كركوك؛ كونهم أفنديين في الغالب، فإنّهم ينظرون باستخفاف إلى أفراد القبيلة الكردية. ويعدّون ادعاء الشيخ محمود لكركوك أمراً يدعو للسخرية. ورغم أنّ الصفوة منهم في كركوك يؤيّدون تركيا في توجّهها السياسي إلاّ أنّهم يسيرون وفق ما تملي لهم مصالحهم كمجموعة اجتماعية وعرقية.

ومع نهاية عام 1923، بدأ التركمان يدركون بصورة تدريجية أنّ عودة الأتراك إلى ولاية الموصل غير محتملة، ولذا فهم الآن يميلون أكثر لعقد صفقة مع الملك فيصل. وقد وافقت الحكومة، في ذلك العام، على احتفاظ التركمان بامتيازاتهم في لواء كركوك، وإبقاء اللغة التركية، كما كانت في أيام الإمبراطورية العثمانية، اللغة الرسمية للمدينة[111].

---

(110) Iraq Special report on progress of Iraq P. 257.

(111) BHCF 13/14, Events in Kurdistan, (Kurdistan policy), H. Dobbs, March 28, 1923.

قال ناظم بيك، زعيم تركماني مشهور، لأدموندز: «أنا صديق قديم للشيخ محمود، وأحبه شخصياً، لكن هذا لا يعني أنني أحب أن يكون حاكماً. فإنّ لكركوك ثمنها الخاص، ولا بد من أن ترى كركوك ما يعرض لها أولئك المتنافسون للفوز بها، فإنّها ستقدم نفسها فقط لمن قدّم أثمن مزايدة، وأكثرها جاذبية، وإذا كان الشيخ يرغب في احتضان كركوك، فلا بد أن يتصل برجالنا القادة، مثلاً أنا شخصياً سأطالب بضمان أن لا يكون لنا رئيس أحمق من قبيلة الجاف، أو يكون متصرفاً علينا، أعتقد أنّه غفل عنّا لعدّة سنوات، والآن يحاول مرة أخرى أن يلاطفنا. انظر:

- BHCF 13/14 Events in Kurdistan, vol. 3. Desp. No. K813. pol. Kirkuk. Division. Oct. 16, 1922.

- BHCF 13/14 Events in Kurdistan vol. 5, Teleg No. 275, May 11, 1924. Iraq

ومع فوز الحكومة بكسب كركوك إلى جانبها، وانحسار نفوذ الشيخ محمود داخل السليمانية، ذهب الكرد إلى القرى المجاورة لاختيار نوابهم إلى المجلس التأسيسي[112].

إنّ الجدل الذي قام حول الانتخابات للمجلس التأسيسي في كردستان في الأعوام 1922 ـ 1924 يشير إلى أنّ ادعاءات الشيخ محمود بحصوله على تأييد الكرد، خارج نطاق السليمانية، لم يكن بصفة عامّة غير موجود، لكن اهتمامات الحكومة البريطانية لتعزيز مكانة الملك فيصل، قد طغت على كل الاعتبارات الأخرى، فخطة الشيخ محمود للدولة الكردية كانت تتعارض بوضوح مع السياسة البريطانية الرامية إلى الاندماج التدريجي للمناطق الكردية إلى الداخل، وبناء على ذلك فإنّ الاصطدام بين الشيخ محمود والحكومة العراقية أمرٌ محتّم لا مفر منه.

الشيخ محمود وأوزدمير

إنّ نوع علاقة محمود مع أوزدمير تظهر لنا، من بين عدّة أشياء، عدم ثقة الشيخ في البريطانيين. وإذا تفحصنا بإمعان اتصالات الشيخ محمود بأوزدمير، تتضح لنا أيضاً الرغبة الشديدة لدى كل من الطرفين (الأتراك والبريطانيين) في استغلال الشيخ محمود في معركتهم من أجل السيطرة على ولاية الموصل.

Administrative report April 1923 to December 1924 (London: H. M. Stationary Office, 1925), p. 32.

(112) BHCF 13/14 Events in Kurdistan vol. 5, Teleg No. 275, May 11, 1924. Iraq Administrative report April 1923 to December 1924 (London: H. M. Stationary Office, 1925), p. 32.

أرسلت السليمانية خمسة نواب إلى بغداد، وأحدهم كان أخاً للشيخ محمود، الشيخ. (الأدهمي، ص 472) زعم الكرد أنّ لنوابهم في المجلس التأسيسي بصفة عامّة دوراً لا أهمية له، فلا توجد لهم أي تأثيرات في كردستان، وأنّهم يعملون كعملاء للحكومة البريطانية (انظر: هاوار، الثقافة الكردية، ج 1، رقم 1، ص 91-92). كان الشيخ محمود مستاء جداً من المشاركة الكردية في الانتخابات وحاول تقديم رشاوى لأخيه عبد القادر حتى لا يشترك.

(See: F.O. 371/10098, Intelligence, Report, Iraq 30th April, 1924).

فبعد رجوعه إلى السليمانية في أيلول 1922 توترت علاقة الشيخ محمود مع البريطانيين توتراً شديداً، على كوي ورانية، المدينتين الصغيرتين إلى الغرب من السليمانية، ولدى انسحاب القوات البريطانية من هاتين المدينتين عام 1922، احتلّت قوات أوزدمير هذه الأماكن. واتفق الشيخ محمود مع الحكومة البريطانية على أنّه سوف يستخدم نفوذه لدى وجهاء كلتا المدينتين، لإرغام قوات أوزدمير على الخروج من المنطقة، على شرط أن تصبحا تحت سيطرة الشيخ محمود. وأجبر الأتراك على الخروج من المنطقة بعد تفاهم الشيخ محمود ووجهاء كل من كوي ورانية، وبعد ذلك احتلت القوات البريطانية مدينة كوي ورانية نتيجة لمكيدة بين بعض الكرد من أهالي رانية وبين البريطانيين، وجرى طرد مندوب الشيخ محمود الذي أرسل هناك لإدارة المدينة، وجرى تعيين رجل كردي موال لبريطانيا كقائمقام[113]. واستقبل الشيخ محمود هذا النبأ بحزن شديد. وقد كتب نويل عن هذا الحدث قائلاً: «كان واضحاً بأنّ الأحداث في كوي ورانية عملت على زيادة اعتقاد الشيخ محمود بأننا نستخدمه لإخراج قسطلنا (أبو فروة) من النار»[114].

إنّ خيبة أمل الشيخ محمود وعدم ثقته بالبريطانيين قد برزت من خلال محتوى الرسالتين اللتين كتبهما في تشرين الثاني عام 1922. فقد كتب سمكو إلى الشيخ محمود ناصحاً له، فيها، بالتحلي بالصبر في تعامله مع البريطانيين. وكتب الشيخ محمود رداً على ذلك قائلاً: «إنّ الحكومة البريطانية لم تخلص الوفاء بعهودها إليه»[115]. وكتب الشيخ محمود رسالة أخرى إلى أوزدمير يقول فيها: «لن أنسى إذلال البريطانيين لي، وأدرك أنهم غير مخلصين في ما يتعلق باستقلال الكرد، إنّهم يريدون استخدامنا ضدّ الأتراك»[116].

والشيخ محمود لا يثق بالأتراك أيضاً، إلاّ أنّه لم يكن في موقع يمكنه من

---

(113) تقي، ص 68، حلمي، ج 6، ص 31-32.

(114) BHCF Events in Kurdistan, vol. 3, Letter, Sulaimani; Noel to the Advisor of the ministry of interior oct. 12, 1922.

(115) روزي كوردستان، رقم 7، 30 تشرين الثاني 1922.

(116) حلمي، ج 6 ص 71-3.

معاداتهم؛ وأدرك الشيخ محمود أنّ السياسة التي اتبعها المسؤولون البريطانيون في جنوب كردستان قبل أيلول عام 1922 قد عزلت كثيراً من أصحاب النفوذ من زعماء الكرد الذين تعاهدوا مع أوزدمير، وإضافة إلى ذلك، فقد تلقّى الشيخ بعد رجوعه إلى السليمانية رسالة من أوزدمير يذكره فيها بأن ولاية الموصل لا تزال تعدّ جزءاً من تركيا حتى الآن. وأنّه سوف يكون هناك تقدم وشيك للجيش التركي إلى المنطقة. ولم يتمكن الشيخ محمود من تجاهل تحذيرات أوزدمير[117]. والشيخ محمود قد أرسل ابتداءاً، من قبل البريطانيين، لإجبار أوزدمير على الخروج من المنطقة، إلاّ أنّه لم يعط مبلغاً كافياً من المال والمؤن والعتاد والأسلحة لإنجاز هذه المهمة، والتي فشل المسؤولون البريطانيون في تحقيقها مع وجود كل الإمكانات تحت تصرفاتهم.

إنّ الشيخ محمود يعدّ مهمة إخراج الأتراك من كردستان، في الوقت الراهن، أمراً بعيد المنال وغير مرغوب فيه، وذلك لأنّه مطوّق بزعماء الكرد الموالين لتركيا في السليمانية وفي كل كردستان، وهو غير متأكد من عزم البريطانيين على البقاء في كردستان، وعن نواياهم تجاهه، وقد لخّص حلمي وجهة نظر الشيخ هذه باعتبار أنّ: «الشيخ محمود جاء متأخراً، ثمّ إنّه أجبر على ركوب التيار»[118].

ولهذا السبب جاهد الشيخ محمود لتوطيد الصلات مع كِلا الطرفين (الأتراك والبريطانيين) وكان يأمل في أن يتمكن من استخدام مكانته الفريدة لإثارة الأتراك ضدّ البريطانيين، من أجل تعزيز مكانته في السليمانية، وليتمكن من إنشاء حكومة كردية في ولاية الموصل[119]. وفي تشرين الأول عام 1922 مثلاً، كتب الشيخ محمود إلى فوزي بيك، وهو مسؤول عسكري تركي، يعمل مع أوزدمير:

---

(117) حلمي، ج 6، ص 13، 35-36.

(118) حلمي، ص 13-24.

(119) F.O. 371/18824, Desp. No. 179, council of ministers, Baghdad, Jan. 17, J/1/3 1923. F.O. 371/9004, E 1619. Memo. E. j. Edmonds. Jan. 26, 1923; BHF 13/14, Events in Kurdistan, Vol. 3; HC to Air HQ BF. Baghdad. Feb. 15. 1923.

«إذا كان معك قوات كافية لاحتلال كركوك، حتى جبل حمرين، فتقدم على الفور، فسوف أكون جندياً مخلصاً للخلافة، وسأسلّم السليمانية لك. وإذا كنت غير مستعد للمجيء، وحتى أثبت لك إخلاصي في النية فأنا مستعد لمغادرة السليمانية إلى أيّ موقع تحدّده لي أنت، وإن كنت لا ترغب في ذلك أيضاً، فأرجو أن ترسل إليّ العتاد والمؤن والمال والسلاح لإخراج البريطانيين، وعند الإخفاق في عمل كل هذا، فأرجو أن تنسحب وتدخل كردستان مرة أخرى، مع جيش أكثر كفاءة. وفي غضون ذلك سأغتنم الوقت لنفسي، وآخذ المال البريطاني والأسلحة حتى تأتي»[120]. وبهذا العرض الدبلوماسي الماهر، تمكّن الشيخ محمود من منع قوات أوزدمير من دخول السليمانية، وبالتالي فقد أدّى هذا الأمر إلى انسحاب الأتراك من كويسنجق ورانية.

إنّ خطابات أوزدمير التي وقعت في يد الحكومة البريطانية، في زاخو، تحتوي على تعليمات تركية تخصّ الكرد، وأظهرت أنّ أوزدمير كان يستغل الشيخ محمود مثل الآخرين. وحينما يخاطب أوزدمير الشيخ محمود مستخدماً أسلوب الإطراء، فقد تجنّب ذكر أيّ شيء نيابة عن الحكومة التركية لصالح استقلال كردستان. وكتب إلى الموالين لتركيا في جمعية الدفاع عن الحقوق في كركوك، بأنّه لا توجد لدى الحكومة نيّة في تأييد طلب الشيخ محمود في ولاية الموصل حالياً في تركيا[121]. وعلى حدّ قول حلمي، فإنّ أوزدمير تجنّب الإدلاء بأيّ بيان يتعلّق بالحقوق القومية للكرد، رغم أنّه وعد الشيخ محمود بولاية في كردستان، شبيهة بولاية الخديوي في مصر[122]. وكان أوزدمير على إدراك أيضاً أنّ الشيخ محمود لم يكن مخلصاً في تعامله مع الأتراك، ونقل عنه قوله في وصفه للشيخ محمود: «إنّه أداة للبريطانيين، ثم هو تطوّع للموت من أجل تركيا. فنحن لا نريد هذا الشيخ فهو رجل محتال»[123]، وهكذا أراد

---

(120) حلمي، ص 72-74.

(121) Iraq Administrative report April 1922 to march 1923, p. 36; F.O. 371/18824. Desp. No. 266, Jan. 29, 1923, Secretariat of HC. Bagh. To major young (Answer to Question VII).

(122) حلمي، ج 6، ص 74.

(123) F.O. 371/9004, Memo. C. J. Edmonds, No. E 3620, April I. 1923.

أوزدمير بدوره استخدام الشيخ محمود كمخلب القط. والهدف من وراء ذلك كلّه هو إعادة احتلال ولاية الموصل[124].

وتتّفق الآراء على أنّ الشيخ محمود وفي كلّ محادثاته مع الأتراك خلال عام 1923 كان يكتب إلى أدموندز والسيد هنري دوبيس مدعياً ولاءه المتواصل للحكومة البريطانية، وكراهيته للأتراك[125]، لكنّه وكما يبدو كان يعطي وزناً أكبر لعلاقته بالأتراك. لكون السياسة البريطانية غير واضحة في كردستان، وهذا ما حمله على التفكير بأنّ البريطانيين هم الذين سيغادرون كردستان في النهاية. وهكذا كان الشيخ يظن أنّه سيحكم كردستان في ظل الحكم الذاتي، تحت الحكم التركي[126].

وكان الشيخ محمود ثاقب الفكر سياسياً، في مغازلته أوزدمير والبريطانيين، وفي محاولة منه استخدام الأول ضدّ الإنكليز. لكنّه يبدو وكأنّه وضع قدرا كَبيراً من ثقته على الكماليين الأتراك، وكان مصطفى كمال يتبع سياسة التتركة مع الكرد الموجودين في تركيا كما كان من دعاة دولة مركزية قوية لا يوجد فيها أيّ نوع من الحكم الذاتي[127]. إنّ انعدام الثقة بين الشيخ والبريطانيين، وغموض السياسة البريطانية في كردستان، والخلافات التي لم تصفّ بين تركيا وبريطانيا، حول ولاية الموصل، وكذلك رغبة بريطانيا في دمج مناطق الكرد في العراق، كلّ هذه العوامل ساهمت في تداعي العلاقة بين الشيخ

---

(124) F.O. 371/18824. Baghdad, HC. To Major young, Advisor to the minister of interior, (Aswer to Question VII), Jan. 29, 1925; Iraq Administrative report April 1922 to march 1923, p. 36.

(125) BHCF 13/14, Events in Kurdistan, vol. 3. teleg, No. 1410, Feb. 24, 1923. Al. Kik. Div. to HC. F.O. 371/18824, Baghdad, HC. To Major Young Advisor to Minister of Interior, Answer to question VII, Jan. 29, 1925, Hamilton, p. 208; F.O. 371/90101 Intelligence report, Iraq, No. 19, Oct. 4, 1923.

(126) ولكي يتظاهر بولائه لأوزدمير، عندما توجّه إليه أعضاء جميعة كردستان، يطلبون منه أن يكون رئيساً للجمعية، استشار الشيخ محمود أوزدمير بخصوص هذا العرض، لأنّه كان على علم أنّ أوزدمير يعارض سياسات الجمعية المعادية لتركيا، (انظر: حلمي، ج 6، ص 86).

(127) Hawrami, Pt. 2, p. 110.

محمود والبريطانيين، خلال الفترة بين 1918 ـ 1920. واستمرت هذه العوامل في جعل العلاقة الأنجلوكردية متوترة أيضاً خلال السنوات 1921 ـ 1923.

سيد طه، وسمكو، والشيخ محمود

إنّ وصول السيّد طه وسمكو آغا الشكاك إلى جنوب كردستان، في نهاية تشرين الأول أكتوبر عام 1922، قد ساعد على زيادة التوتر في العلاقة المتوترة، أصلاً، بين الشيخ محمود والمسؤولين البريطانيين في العراق[128]. وبما أنّ سمكو كان ذا نفوذ وتأثير أكثر من السيّد طه بين الكرد، فقد توجّه أدموندز إلى وزارة الخارجية، باقتراح، يطلب فيه الاستفادة من إمكانيات سمكو في جنوب كردستان لإشعال المواجهة بين الشيخ محمود والأتراك في راوندوز. وفي البداية أبلغ مكتب الخارجية كوكس أنّه يمكنه استخدام سمكو في متابعة تنفيذ سياستنا المتعلّقة بشأن طرد الأتراك من منطقة راوندوز[129]. لكن الوجود المستمر لسمكو على الحدود الإيرانية العراقية والتعامل البريطاني معه أدّيا إلى صدور احتجاجات شديدة من جانب المسؤولين الإيرانيين.

وفي كانون الأول 1922 أبلغت الحكومة الإيرانية وزارة الخارجية البريطانية أنّ سمكو لا يزال يقوم بنشاطات يهدف من خلالها إلى زعزعة الأمن والاستقرار في كردستان الإيرانية، ولهذا فقد أمر المندوب السامي في بغداد في 11 كانون الأول عام 1922 بألاّ يتعامل مع سمكو[130].

ظهر السيّد طه الذي كان معارضاً للأتراك، ومطلوباً عند الحكومة التركية كأنسب أداة يمكن للإنكليز استخدامها ضد مكائد الأتراك في راوندوز، وذلك

---

(128) في عام 1922 كان سمكو والسيد طه أخوين في المصاهرة، وكانا يقودان انتفاضة في الحدود التركية الإيرانية، على أمل إنشاء دولة كردية، لكن الثورة أخمدتها القوات الكمالية القادمة من الغرب، والقوات الإيرانية القادمة من الشرق، وأجبر سمكو على مغادرة ميدان الحرب، تاركاً وراءه كل شيء من العتاد والمؤن، وحتى ابنه الصغير البالغ من العمر ست سنوات. انظر: (See: Edmonds, Kurds, Turks and Arabs, p. 305)

(129) F.O. 371/7782, dispatch, Nov. 17, 1922.

(130) F.O. 371/7782, Teleg. No. 438, Persia Political, sir percy, Nov. 27, 1922; teleg no. 3933, December 11, 1922.

لكونه حفيداً للشيخ عبيد الله النهري (ابن محمد الصادق)، فإنّه كان يتمتع بشيء من النفوذ في بهدينان، وفي منطقة واسعة في أطراف راوندوز[131].

إنّ ظهور السيّد طه المفاجئ في جنوب كردستان، يبدو وكأنّه المخرج المؤقّت من الأزمات التي كانت تتنامى بين الشيخ محمود والبريطانيين. وفي باكورة تشرين الثاني عام 1922 وصلت المحادثات بين الشيخ محمود والمسؤولين البريطانيين إلى طريق مسدود، وطلب الوفد الكردي إلى الحكومة البريطانية الاعتراف بإعلان الشيخ محمود بكونه ملكاً، لكردستان المستقلّة بأسرها. كما رفض وفد السليمانية، في أثناء المحادثات مع أدموندز أيّ تعامل مع الحكومة العراقية.

وعدّ المسؤولون البريطانيون مطلب الكرد تجاوزاً للحدود؛ إنّ موقف الشيخ محمود المتصلّب يرجع إلى رغبته في استغلال وجود أوزدمير في راوندوز للضغط على بريطانيا، من أجل الاعتراف بخطته الرامية إلى إنشاء دولة كردستان المستقلة[132]. ولحرمان الشيخ محمود من استغلال هذه الوسيلة فكّرت الحكومة البريطانية في استخدام السيّد طه، في سعيها لإخراج الأتراك من راوندوز. وفي منتصف تشرين الثاني، وافق كوكس على خطة اقترحها أدموندز بتكوين جيش قبلي تحت قيادة السيّد طه، لمهاجمة قوات أوزدمير في راوندوز.

إنّ نجاح هذه الخدعة سيكون اختباراً حقيقياً لقدرات الشيخ محمود، وذلك بقطع خطوط الاتصالات بينه وبين الأتراك. فضلاً عن أنّ المثقفين الكرد الموالين لبريطانيا في السليمانية يعدّون علاقات الشيخ محمود مع الأتراك أمراً مضراً بالمصالح الكردية، ويرون أنّ السيّد طه سيوفر قيادة مستنيرة للقضية القومية لهم. وسيأخذ موقفاً متوازناً مع الحكومة البريطانية، وبما أنّ هذا المشروع سليم، من الناحية الشكلية، إلاّ أنّه فشل في التطبيق وذلك بسبب

---

(131) Edmonds Kurds, *Turks and Arabs*, pp. 306-307.

(132) BHCF 13/14 Events in Kurdistan, Vol. 3 (A note on the Kurdish Situation Jan 14, 1923.

سلسلة من العوامل غير المتوقعة. وذلك لأنّ السيّد طه بالغ في تقدير نفوذه في أوساط القبائل الكردية في الحدود، والحكومة البريطانية من جانبها لم تتمكن من الوفاء بما وعدت به من المساعدات المالية والعسكرية. فضلاً عن ذلك فإنّ سيد طه أثبت بنفسه نتيجة تصرفاته أنّه رجل لا يفهم معنى الاستراتيجية في تصرفاته، فقد أرسل بطائرة (RAF) لضرب قرى القبائل التي لم تبعث برجالها للمشاركة في جيشه القبلي، وقد عرقلت أمطار تشرين الثاني في كردستان إجراء العمليات العسكرية الفعالة في المنطقة التي تعدّ منطقة صعبة جداً، ولهذه الأسباب، وفي منتصف كانون الأول عام 1922 أدركت الحكومة البريطانية أنّ مغامرات السيّد طه قد فشلت[133].

إنّ تعامل البريطانيين مع السيّد طه الذي يعدّه الشيخ محمود منافساً له، قد أغضب الشيخ محمود. وطلب بدوره إلى أوزدمير إرسال مساعدات عسكرية ومالية إليه، لإفشال خطة السيّد طه. على الرغم من فشل مشروع السيّد طه قبل أن يقوم الشيخ محمود باتخاذ أيّ إجراء ضدّه، إلاّ أنّه ساهم إلى حدّ بعيد في توسيع الفجوة بين البريطانيين والشيخ محمود، وكذلك أضعف موقف العناصر الموالية لبريطانيا في السليمانية، في حين أنّ موقف أولئك الموالين لتركيا قد تقوّى وتعزّز[134].

وأيضاً وخلال شهر تشرين الثاني عام 1922، حاول أدموندز إضعاف عزم الشيخ محمود، عن طريق ممارسة ضغوط اقتصادية على السليمانية. وكان التبغ هو المورد الرئيسي للدخل في اللواء، وقد أعطى أدموندز تعليماته للتنفيذ

---

(133) F.O. 371/7782, Teleg. No. 878, Cox to Churchill, Dec. 16. 1922; BHCF 13/14 Events in Kurdish, C. J. Edmonds, (Kurds Frontier policy) Dec. 21. 1922; Iraq Administrative April 1922 to march 1923, p. 36-37; Edmonds, Kurds, Turks and Arabs, p. 305-308.

(134) BHCF 13/14 Events in Kurdistan, Vol 3. 969, Administrative Inspector (AI) Arbil to Baghdad, Dec. 21, 1922; Teleg. No. 332, Dec. 19, from Cox to F.O.

أبلغ الشيخ محمود أزدمير أنّ السيد طه قدّم له مئة ألف روبية لتكوين جيش نظامي، لطرد القوات التركية من راوندوز. (انظر: حلمي، ج 6، ص 89).

الفوري للخطة التي تنصّ على أنّ كل الفواتير الصادرة من السليمانية، من منتجات التبغ، لن تعترف بها الحكومة العراقية.

وقد أحدث هذا العمل أضراراً مؤقتة على إدارة الشيخ محمود، لأنّ تجّار التبغ، فيما بعد، وافقوا على دفع ضرائب إضافية في السليمانية وفي بغداد. إضافة إلى أنّ جمع الرسومات الجمركية على التبغ، والعشر على باقي المنتجات، قد مكّن الشيخ محمود من تمويل حكومته. وكذلك من جمع 300,000 روبية إضافية[135]، وهذا الإجراء العدائي العقابي، من جانب أدموندز، لم ينجح في تحقيق الغرض المقصود منه، بل ساعد على زيادة التباعد بين الحكومة البريطانية والشيخ محمود، كما أعطى قوة للعناصر الموالية لتركيا[136]. أدّت هذه الأسباب إلى توتر الأوضاع في كردستان في نهاية عام 1922، وارتفعت مكانة الشيخ محمود في أوساط الكرد. وبعد فشل السيّد طه حاول أدموندز تشجيع العناصر الموالية للإنجليز من القوميين الكرد، من بين أفراد الأسرة التي ينتمي إليها السيّد طه.

وفي محاولة منه لتقوية موقف الجماعة الموالية لبريطانيا من الكرد في السليمانية، وكذلك الموجودين حول الشيخ محمود وتحريضهم على تحرشات أدموندز ذهب أصحاب النفوذ من زعماء الطالباني والجماعة البرزنجية الموالية لبريطانيا في كركوك إلى السليمانية، وقدّموا الولاء للشيخ محمود ـ ومنهم الشيخ محمد حبيب الطالباني والشيخ عبد الكريم من قادر كرم، اللذان يعدّان من أعظم الزعماء شأناً، بين عناصر القوميين الكرد الموالين لبريطانيا ـ وقالوا

---

(135) BHCF 13/14, Events in Kurdistan, vol. 3, General Apappreciation of Sulaimani Situation, Secretariat of HC to Air HQBF, Iraq Feb 15, 1923. Desp. No. PA. 776. AI. Kirk to Cox, Dec. 26 1922; Edmonds, Kurds, Turks and Arabs, p. 304-305; CF; Jwaideh, (Kurdish National Movement), pt. 2, p. 575.

(136) BHCF 13/14, Events in Kurdistan, vol. 3 (General Appreciation of Sulaimani Situation), HC, Secretariat of HC to Air HQBF, Iraq, Feb. 15, 1923 BHCF. 13/14 Events in Kurdistan vol. 3 (Note on the Kurdish Situation) Jan 1, 1923 B C, J. Edmonds, No. 4/1; Kik Division, Teleg, No. K/91. Jan. 8 1923.

لأدموندز: ما لم تتخذ الحكومة البريطانية بعض الخطوات السريعة لإرضاء تطلعات القوميين الكرد، فإنّ العناصر الموالية لتركيا في السليمانية قد تقنع الشيخ محمود بالانضمام إلى أوزدمير، لشنّ أعمال عدائية ضدّ البريطانيين في كردستان[137].

ولدى عودته إلى السليمانية في 20 كانون الأول وجد جابمان (CHAPMAN) المسؤول السياسي هناك، أنّ جماعة الشيخ قادر وبيكات الجاف الموالين لبريطانيا، كانوا يشعرون بمرارة من جراء فشل الحكومة البريطانية في إقناع الحكومة العراقية باتّباع سياسة ما، لتبديد مخاوف الكرد وتقوية موقفهم[138].

ولهذا السبب في كانون الأول، تمكّن المسؤولون البريطانيون في العراق من إقناع الحكومة العراقية بإعلان بيان مشترك، حول سياستهم تجاه الكرد، في محاولة منهم لتشجيع القوميين الكرد الموالين لبريطانيا، والحدّ من نفوذ الشيخ محمود بين الكرد، وجاء في البيان:

«تعترف الحكومة البريطانية، وكذلك الحكومة العراقية، بحقّ الكرد الذين يعيشون في داخل الحدود العراقية، بإقامة حكومة كردية لهم داخل تلك الحدود، وتتمنى أن تصل العناصر الكردية المختلفة إلى اتفاق فيما بينها، في أقرب وقت ممكن على الشكل الذي ستأخذه تلك الحكومة، داخل الحدود التي يرغبون التوسع فيها، وأن يرسلوا وفداً مفوضاً إلى بغداد، لمناقشة صاحب الجلالة وحكومة العراق»[139].

وبإجراء تحقيق دقيق للمناقشات التي سبقت إعلان 24 كانون الأول عام 1922، بين المسؤولين البريطانيين، يتضح لنا أنّ التهديدات التركية لكردستان

(137) BHCF, Events in Kurdistan, vol. 3. Sulaim, PO. Desp. ST/92 Dec. 20, 1922; AI. Kirk Division. Teleg. P. A. 773, Dec. 18, 1922.

(138) BHCF, Events in Kurdistan, vol. 3. Sulaim, PO. Desp. ST/92 Dec. 20, 1922; AI. Kirk Division. Teleg. P. A. 773, Dec. 18, 1922.

(139) Special report on Progress of Iraq, p. 256.

هي السبب الأول في دفع الحكومة البريطانية إلى الموافقة على عمل الإعلان المشترك.

وفي كانون الأول كتب نويل إلى المندوب السامي لبريطانيا، قائلاً: «إنّ الوضع في كردستان يتدهور بصورة خطيرة جداً، فإمّا أن تتحرك الحكومة البريطانية بسرعة شديدة، ضدّ الشيخ محمود، أو تقدّم تنازلات للأتراك»(140). وفي 20 كانون الأول كتب جابمان، قائلاً: «إنّ أيّ تأخير في عمل الإعلان الذي سيعطي تعهداً للكرد، باستعداد الحكومة البريطانية في الاعتراف بحقهم القومي سيساعد على مجيء الأتراك إلى السليمانية(141). وفي 18 كانون الأول قال أدموندز لحكومته إنّه: «لا يوجد زمن نضيّعه، ونصح حكومته بعمل الإعلان حالاً... إنّ الخطر على لواء كركوك وأربيل وشيك، وأنا أنصحكم بألاّ تنتظروا طويلاً بسبب معارضة البرلمان العراقي للإعلان»(142). وفي البداية كان لدى نويل بعض التحفظات حول إعلان 24 كانون الأول، وكان يشك؛ هل سيحدث هذا الآن الأثر المطلوب، في تقليص قوة الشيخ محمود بين الكرد. وكتب نويل: «أنا أؤكّد لك معرفتي الشخصية بالشيخ محمود وعمّا يدعى بالمعتدلين، بأنّ هؤلاء لن يرضوا بأقل من جبل حمرين حدوداً، ولن يوافقوا على أيّ شكل من أشكال السيادة العراقية المطلقة عليهم، وإضافة إلى ذلك إذا لم تعترف الحكومة بهذه الحدود، فمن المشكوك فيه أن يقوم المعتدلون بالتخلي عن الشيخ محمود»(143).

واقترح نويل خطة بديلة، تتمثل في إحياء مشروع السيّد طه وسمكو، مع إعطائهما قوة دفع جديدة، وقال: إنّ جنوب كردستان يجب أن يعامل ككل لا

---

(140) BHCF, Events in Kurdistan, Vol. 3, AP Sulaimani, Desp. No. ST/92 Dec. 12. 1922.

(141) BHCF 13/14, Events in Kurdistan, Al. Kirk. Teleg. PA 773, Dec 18. 1922.

(142) BHCF 13/14, Events in Kurdistan, AI. Teleg. PA 773, Dec, 18, 1922. BHCF 13/14 Events in Kurdistan vol. 3, No. 469 Dec. 21, 1922, Arbil, Noel to Cox.

(143) BHCF 13/14 Events in Kurdistan, vol. 3, Teleg. No. 469, Dec. 21, 1922 Arbil, Noel to Cox.

أقساماً مجزأة. إذ يجب أن يخاطب بالإعلان الذي يمثل الكرد، بدلاً من الشيخ محمود، وعلّل هذا بأنّ الخطر التركي قد استغلّه الشيخ محمود، كطريقة للضغط من أجل الحصول على مطالبه، ولذا فمن الضروري بالنسبة للحكومة البريطانية ألاّ تسمح بأن يكون في ذهن الكرد أن موقف الشيخ محمود هو الذي أدّى إلى صدور الإعلان[144]. فضلاً عن ذلك، فقد كان نويل يعتقد أنّ طلب السليمانية الاستقلال كان من إملاء أوزدمير. وحذّر الحكومة البريطانية من أنّ الإعلان سيفسّر في كردستان كخطوة أوّلية، نحو الجلاء الكامل من المنطقة لصالح الأتراك. وأردف نويل قائلاً: «إنّ العدوان التركي هو المشكلة، وليس تهدئة خاطر أهالي السليمانية مسألة ذات أهمية، وإنّ للسيد طه وسمكو أهمية لا تقلّ عن أهمية الشيخ محمود في هذا المضمار»[145]. وخالف كوكس آراء نويل، ووافق مع أدموندز على أنّه ولأجل أن نتمكّن من تحديد النفوذ التركي في كردستان، فمن الضروري دعم مراكز القوميين الكرد الموالين لبريطانيا، في قادر كرم وكفري وفي السليمانية[146].

وفضلاً عن ذلك فإنّ طلب الشيخ محمود في الاستقلال ليس من إملاء أوزدمير، كما يزعم نويل، إنّ الطلب قد وجد أهميته بسبب إخلاء السليمانية في حزيران عام 1922، وكان يرجى ويتوقع أنّ الإعلان سيطمئن المعتدلين من القوميين الكرد، بأنّ الحكومة العراقية لا تعادي تطلعاتهم القومية[147]. وجاء تعليل أدموندز للإعلان، بناء على الأسباب التالية:

«يجب أن نمسك بعنان العواطف القومية الكردية، في الأماكن التي هي منتظمة فيها، ونقوم بإرشادها في حدود معينة، وأعني بذلك شريطة أن نلبي

(144) BHCF 13/14 Events in Kurdistan, Vol. 3, Teleg. No. 269, Dec. 20, 1922 Arbil, Noel to Cox.

(145) BHCF 13/14, Events in Kurdistan, vol. 3, Teleg. No. 264, Dec. 20, Arbil, Noel to Cox.

(146) Special Report on Progress of Iraq, p. 256; Iraq Administrative Report April 1922 to March 1923, p. 37.

(147) BHCF, 13/14 Events in Kurdistan, Vol. 3. Tel. No. 3111 From Cox to Adviser for Ministry of internal Affairs.

تطلعاتهم وألاّ نقفل الأبواب أو نسدّها أمامهم»[148]. وقد اشترطت الحكومة العراقية على ذلك، بأنّ الإعلان لا يعني الانفصال السياسي والاقتصادي للألوية الكردية عن العراق[149].

وكانت الحكومة البريطانية تأمل في أن يتمخض الإعلان عن ولادة كردستان، ذات حكم ذاتي تحت ظل ارتباط ضعيف مع العراق، وبعبارة أخرى كانت الحكومة البريطانية تسعى حثيثة إلى إعادة العلاقات الموجودة قبل انسحابهم في حزيران من السليمانية، مع استبدال إداريين كرد مكان البريطانيين؛ علاوة على ذلك فإنّ الإعلان كان يمثّل الملاذ الأخير، لأنّه لم يكن بمقدور الحكومة العراقية ولا الحكومة البريطانية في تلك الأيام إمكانية السيطرة على المنطقة[150].

ومهما يكن من أمر، فإنّ التقرير الإداري البريطاني حول العراق للفترة من نيسان عام 1922 إلى آذار 1923 يقول: إنّه لا شيء ملموس نتج عن الإعلان، لأنّ الإعلان جاء متأخراً جداً، وكانت مكانة الشيخ محمود كما تكهّن نويل قويّة جداً، بحيث لا يمكن أن تزحزح بواسطة الجناح القومي الموالي للإنجليز. وعلاوة على ذلك، فإنّ النفوذ التركي وتأثيره كانا عميقين وقت الإعلان، بحيث لا يمكن إجراء أيّ تغيير أساسي في الموقف[151].

كان الإعلان الذي صدر في 24 كانون الأول دليلاً آخر، على أنّ السياسة البريطانية في كردستان كانت تعدّ وتصمّم على أساس أسلوب ارتجالي، مثل خطة كوكس للحكم الذاتي التي كانت في شهر مايس عام 1922 تماماً. وكذلك قرار الحكومة البريطانية في شهر مايس إعادة الشيخ محمود إلى السليمانية، فإنّ

---

(148) F.O. 371/9004. Memo C. J. Edmonds, E 1019, Jan 29, 1923.

(149) Lady Bell: Personal Papers, pt. 2. 306 BHCF 13/14, Events in Kurdistan, vol. 3 (A note on the Kurdish Situation), by C. J. Edmonds no. K/ik. Div. jan 1. 1923.

(150) BHCF 13/14, Events in Kurdistan, vol. 3 (A note on the Kurdish Situation), by C. J. Edmondsno. K/ik. Div. jan 1. 1923.

(151) Iraq Administrative Report April 1922 to March 1923, p. 38-39; Special Report on Progress of Iraq, p. 250.

الإعلان كان تحرّكاً سياسياً، من جانب الحكومة البريطانية لجمع الكرد تحت راية القومية الكردية، لاحتواء التهديدات التركية، تحت شعار الإسلام لشمال العراق، وفي أثناء الفترة من كانون الثاني إلى آذار مارس، شهدت العلاقات بين الشيخ محمود والبريطانيين تدهوراً سريعاً وكبيراً، واقترب الجانبان نحو المواجهة العسكرية.

ومنذ وصوله إلى العراق، في تشرين الأول 1922، استقر سمكو أولاً مع البشدر، وبعد فترة من ذلك، تحرّك إلى أربيل ليقضي فيها مدة بسيطة، وفي عام 1923 ذهب سمكو إلى السليمانية، وقد حوّل وصوله إلى هذه المدينة العلاقات بين الشيخ محمود والبريطانيين إلى علاقات صعبة جداً، وبسبب رفض بريطانيا تأييده في صراعه ضدّ الإيرانيين، وكذلك دخوله في خلاف مع السيّد طه. في نهاية تشرين الثاني عام 1922 كتب سمكو إلى القائد العسكري التركي في شرق تركيا رسالة يعرب له فيها عن استعداده لمساعدة أوزدمير في حربه ضدّ بريطانيا، ولإعادة احتلال تركيا ولاية الموصل[152]. وأمر القائد العسكري التركي في الشرق، سمكو، بأن يشجع الشيخ محمود على اتخاذ موقف شبيه بموقفه المعادي لبريطانيا. ولدى وصوله إلى السليمانية جرى استقبال سمكو بوصفه بطلاً قومياً، وقد أدّى وجوده في المدينة إلى رفع معنويات القوميين الكرد، وأعطى دفعاً قوياً للشيخ محمود[153]. وأكّد أدموندز أنّ وصول سمكو

(152) أراد سمكو التعاون مع تركيا لأنّه كان يريد الإفراج عن ابنه، وعن ألفي قطعة من الذهب كانت محتجزة لدى القوات الكمالية. (انظر: تقي، ص 70). (See: Tapi p. 70).

(153) BHCF 13/14 Events in Kurdistan, vol. 3 (General Apreciation of Sulaimani Situation, (Secretarial of HC to Air. HQ BF Iraq, Feb, Feb. 15, 1923; Memo Al. Kik. Div. Jan. 13/ 1922; Teleg. No. ST/101; Pol. Sulaimani, Jan. 10, 1923; Edmonds, Kurds, Turks and Arabs. p. 313.

بإدراكه أهمية كون سمكو بطلاً قومياً في ذلك الوقت، أمر الشيخ محمود بإقامة احتفالات رسمية تكريماً له في السليمانية. (انظر: روزي كوردستان، رقم 8، 10 كانون الثاني، 1923). كانت السيدة بيل مستغربة من علاقات الشيخ محمود وسمكو الجيدة، فكتبت تقول: «لا أتخيل بأن سمكو سيعطي اعتباراً لتظاهرات الشيخ محمود، ولو تركنا الأمور تسير على شكلها الحالي فإنّ الأمور ستسوء بينهما».

(See: Lady Bell: Personal Papers, 6, p. 303).

إلى السليمانية قد عزّز، بشكل كبير، تعلّق العناصر الموالية لتركيا بالشيخ محمود، وأضاف مزيداً من الوقود في نار التمجيد القومي، وقد حذّر أدموندز سابقاً الحكومة البريطانية من أنّ وجود سمكو، في السليمانية، سيكون له عواقب وخيمة على المنطقة(154).

واستغل الشيخ محمود من جانبه سمعة سمكو الجيدة في أوساط الكرد، وفي كانون الثاني 1922 دعا الشيخ محمود جميع زعماء الكرد من كافة أنحاء كردستان لحضور المؤتمر الكردي الكبير، والذي أقرّ بدعوة الشيخ محمود بكونه ملكاً لكل كردستان(155). فضلاً عن ذلك بدأت صحيفة «روز كردستان» بنشر مقالات تدعو فيها الكرد جميعهم للوقوف، من أجل حقهم، وتدعو إلى معارضة السياسة البريطانية في كردستان، وفي إشارة واضحة للصحيفة إلى العراق، دعت الصحيفة من سمّاهم بـ«جيران» كردستان، إلى تسليم كلّ الأراضي الكردية التابعة لهم إلى مملكة السليمانية(156). وفي كانون الثاني أيضاً كان الوفد الكردي، في كركوك، يجري محادثات مع أدموندز، واتخذ وفد السليمانية موقفاً متصلباً في هذه المحادثات، وطلب من الحكومة البريطانية أن تعترف فوراً بالشيخ محمود، ملكاً لكردستان المستقلة الموحّدة.

وقال أدموندز للوفد الكردي:

1 ـ سيكون من المستحيل للحكومة البريطانية إجراء أيّ تعامل مع حكومة السليمانية، ما لم تتخلَّ حكومة السليمانية عن سياستها تجاه الحكومة العراقية.

2 ـ ينبغي أن يصرّح الكرد، وبصورة علنية، عن قبولهم بالانتداب البريطاني لهم.

(154) BHCF, Events in Kurdistan, Vol. 3, Al. Kik. Div. to Adv. Ministry of Interior, Jan. 14, 1923.

(155) BHCF 13/14, Events in Kurdistan, vol. 3, (Demands of the Council of Kurdistan), Chaponon to Al. Kik. Div. Desp. ST/103.

(156) Rozh-I Kurdistan, vol. 1. No. 8, Jan. 10, 1923.

3 ـ يجب على حكومة السليمانية أن توقّع على الاتفاقات الاقتصادية والسياسية مع حكومة العراق.

4 ـ إنّ عملية ضمّ أيّ أراضٍ جديدة إلى مملكة السليمانية، يجب أن يتم نتيجة للمباحثات مع الحكومة العراقية، وكذلك مع سكان تلك الأراضي[157].

كان موقف الوفد العراقي في المحادثات متصلباً أيضاً، وكانت حكومة بغداد تسعى، بكل جهد، إلى تغيير محتوى إعلان 24 كانون الأول الذي وافقت عليه بغداد، تحت ضغط البريطانيين. فالوطنيون العراقيون لن يسمحوا باحتضان القومية الكردية، ورفضوا السماح للملك فيصل منح الكرد ضمانات، بالحصول على الحكم الذاتي. ولذا عدّت الحكومة العراقية قضية الحكم الذاتي مسألة غير ذات أهمية[158].

أصيب أدموندز بخيبة الأمل، من جرّاء التصلّب في الموقف الذي أبداه الجانبان (العراقي والكردي) في المباحثات، وقال بعض الملاحظات التي تميط اللثام عن حيرته: «أنا لست قومياً كردياً متعصباً. . . إنّهم أناس كريهون، فيجب أن أقول لهم إلى الجحيم مع قوميتكم، وكما هي، وعلى رغبتنا الملحّة لإبعاد الأتراك من المنطقة لأطول زمن ممكن، فسأعتبر السليمانية الآن كسمكة مزلاق تريد الإفلات، لذا يجب التعامل معها بالصبر، حتى يجري القبض عليها ووضعها في السلة العراقية»[159].

إنّ فشل محادثات كانون الثاني، تلاه سلسلة من الأحداث التي عملت على زيادة التوتر في العلاقات، بين الشيخ محمود والبريطانيين. وفي نهاية

---

(157) HCF 13/14, Events in Kurdistan, Vol. 3, Desp. No. D. O. K 78, Edmonds to Bourdillon, Acting High Commissioner Jan. 30. Iraq Administrative Report April 1022 to March 1923.

(158) BHCF 13/14, Events in Kurdistan, Vol. 3, Desp. No. K 58 Al. Kik. Div. to HC Jan. 23, 1923; Desp. Jan 6, 1923, Arbil Noel.

(159) HCF 13/14, Events in Kurdistan, Vol. 3, , Desp. No. D. ϴ. K 78, Edmonds to Bourdillon, Acting High Commissioner Jan. 30.

كانون الثاني يناير زار السليمانية مجموعة من الضباط الترك، وجرى رسم خطة لشنّ هجوم مشترك على كركوك وأربيل، وفي غضون ذلك اتصل الشيخ محمود بالنجف وكربلاء وهما مركزان رئيسيان للشيعة المعادين لبريطانيا، في جنوب العراق، على أمل منه للحصول على مساعداتهم في نشاطاته ضدّ بريطانيا[160]، إلى جانب ذلك ففي شهري كانون الثاني وشباط عام 1923 كانت مكانة العناصر الموالية لتركيا حول الشيخ محمود في صعود مستمر. وقاموا بتحريض الشيخ محمود على سجن أو طرد العناصر الموالية لبريطانيا من شيوخ السليمانية أو طردهم، وإلحاق المثقفين بهم؛ وهكذا فقد أجبر المسؤولون الإداريون الكرد الذين كانوا سابقاً نواة الزعامة العصرية، لحكومة الشيخ محمود، على الفرار من المدينة. وكان مصطفى يامولكي الناطق الرسمي باسم هذه الجماعة من أشدّ المنتقدين لسياسة الشيخ محمود، الموالي لتركيا. ويعدّ في تصوّره توجّه الشيخ هذا «السبب المباشر في فقدان الكرد لرضا بريطانيا العظمى»[161].

ولهذا السبب ففي شباط 1923 عقد مؤتمر في بغداد حول القضية الكردية، لكن الشيخ محمود رفض حضور المؤتمر، بسبب خوفه على حياته الشخصية، وقررت الحكومة البريطانية، في حينها، وجوب إفشال الهجوم الذي خطط له الشيخ محمود وأوزدمير، على كركوك وأربيل بسرعة، وهكذا رسم

---

(160) Edmonds, Kurds, Turks and Arabs. P. 314; F.O. 371/18824, Dsp. No. 179/ j1113, jan. 17, 1923, Secretariat of Ministers, Iraq: Jwaideh, "Kuedish NATIONAL Movement, " pt. 2, p. 576.

(161) BHCF 13/14, Events in Kurdistan, vol. 3, Teleg. Al kik. Div. Jan. 21, 1923; Air 520/1 Desp. HQBF. Iraq To Air Ministry, Marsh 13, 1923; 94-95.

وانظر: حلمي، ج 6، ص. . . .

وفي كانون الثاني 1923 أرسل مصطفى كمال، فتاح بيك مسؤولاً عسكرياً تركياً إلى السليمانية، ليستكمل إحاطة الشيخ محمود بالعناصر الموالية لتركيا، لكونه أخاً للشيخ محمود بالمصاهرة، ويتمتع بثقة لدى الشيخ، وكان لوجوده هناك أثر بالغ على السياسة المعادية لبريطانيا، انظر:

See: F.O. 371/18824, Dobbos to Army, Jan 22, 1925; Edmonds, Kurds, Turks and Arabs. p. 314; F.O. 371/18824, Desp. No. 179/j1113, Jan. 17, 1923, Secretariat of Ministers, Iraq.

المؤتمر خطة عسكرية لإخراج الشيخ محمود بالقوة، من السليمانية، وفي آذار عام 1923 شنّت غارات جوّية على السليمانية، وأجبر الشيخ محمود على مغادرة المدينة في اليوم التالي[162].

غير أنّ احتلال معاقل الشيخ المحصّنة، وكذلك معاقل أوزدمير، أمر يحتاج إلى عملية عسكرية واسعة النطاق. فلا بدّ لهذه العملية إذن من أن تنتظر حتى تكتمل المحادثات الجارية في لوزان، بين قوات التحالف وتركيا.

ولهذه الأسباب كانت السياسة البريطانية تجاه الكرد في الفترة من عام 1921 ـ 1923 مصمّمة، جزئياً، على إبطال مفعول التهديدات التركية، لشمال العراق، وعلى حاجتهم لدعم نظام الملك فيصل في بغداد وتعزيزه؛ وخلال هذه الفترة استمرت الحكومة البريطانية في تشجيع القومية الكردية، وهي السياسة التي بدأتها سابقاً، وذلك من أجل مقاومة فكرة الحركة الإسلامية التي بدأتها تركيا في كردستان. وكان السير كوكس، مثل سابقيه، يعتمد سياسة التدرج في سبيل ضمّ كردستان الشامل إلى الأراضي العراقية، ومنذ عام 1921 إلى 1923 بقيت الحكومة البريطانية ملتزمة رسمياً، بالمحافظة على سياسة تأمين حكم ذاتي للكرد في العراق. علاوة على ذلك فإنّ الحكومة البريطانية بقيت، في هذه الفترة، بدون خطة سياسية واضحة في كردستان. إذ إنّ خطة الحكم

---

(162) Edmonds, Kurds, Turks and Arabs. P. 314-315; BHCF 13/14 Events in Kurdistan, vol. 3 (General Appreciation of Sulaimani Situation), Secretarial of HC to Air. HQ BF Iraq, Feb. 15, 1923.

الخطة العسكرية التي جرى اختيارها في المؤتمر شملت:

1. يرسل المندوب السامي خطاباً في 15 شباط إلى الشيخ محمود يعطيه تعليمات للحضور إلى بغداد.

2. وإذا لم يمتثل للتعليمات فإن سرباً من طائرات القوة الجوية البريطانية (Raf) المقاتلة ستحلق فوق السليمانية، وتسقط خطابات تعلن له فيها عن إقالته كحكمدار، وتعطيه مهلة خمسة أيام إضافية للحضور في بغداد.

3. تتحرك مجموعتان من القوات البريطانية إلى كركوك لمنعه من مهاجمة المدينة.

4. تشن غارات جوية على ثكنات الجيش ومقر الشيخ محمود إذا رفض مغادرة السليمانية.

(انظر: Edmonds, Kurds, Turks and Arabs, p. 315.)

الذاتي المعلنة في مايس 1921 وكذلك قرار شهر أيلول عام 1922 بإعادة الشيخ محمود إلى السليمانية، ثم إعلان 24 تشرين الثاني الذي اعترف بالحقوق القومية الكردية، وإعطاء ضمانات رسمية على أسس سياسية مرتجلة، كانت كلها عمليات سياسية للردّ على الأوضاع الآنية التي خلقتها الرغبة التركية، المستمرة في استرجاع سيطرتها على ولاية الموصل؛ وخلاصة القول: إنّ سياسة بريطانيا في كردستان، في أثناء هذه الفترة، هي من قبل تشجيع الطموح القومي للكرد وتوظيفه من أجل تحقيق أهداف السياسة الاستعمارية في العراق.

الفصل الحادي عشر

الكرد ومحادثات لوزان للسلام

1922 ـ 1923

بعد الحرب العالمية الأولى، كان للكرد كغيرهم من القوميات الأخرى، فرصة بإنشاء دولة قومية لهم. ولا شك في أنّ انهيار الإمبراطورية العثمانية قد ولّد فوضى وفراغاً سياسياً كبيراً في المناطق الكردية، المسكونة في جنوب شرق الأناضول (أنقرة) وفي شمال العراق. فالقوميون الكرد ـ كغيرهم من القوميين في الإمبراطورية العثمانية ـ حاولوا استغلال هذه الفرصة، بإنشاء دولة كردية. غير أنّ سياسة بريطانيا الاستراتيجية بعد الحرب العالمية الأولى كانت مشغولة باحتواء التهديد البلشفي، وهذا اقتضى منها العمل، على دعم وحدة أراضي كل من العراق وإيران وتركيا. ولهذا السبب فالحكومة البريطانية التي شجعت أولاً القومية الكردية، كرد فعل مناسب، ضد الشعار الإسلامي الذي رفعته تركيا، عارض فيما بعد فكرة إنشاء الدولة الكردية. وذلك لإرضاء الكماليين الأتراك في أثناء مفاوضات لوزان للسلام.

الكرد كبش فداء في لوزان

أجازت اتفاقية لوزان التي وقعت في 24 تموز/يوليو عام 1923 في واقع الأمر تقسيم المناطق الكردية المسكونة بين العراق وتركيا وسورية. وهذه المقالة ستوضّح لماذا استخدم الإنكليز الكرد أو القضية الكردية في أثناء محادثات لوزان، ككبش للفداء؟ وكيف جرى إدماج أراضيهم بالقوة إلى كل من العراق

وتركيا. وأخيراً كيف أثرت مفاوضات لوزان في السياسة البريطانية تجاه الكرد في شمال العراق، وبهذه الطريقة أيضاً سنلقي بعض الأضواء على بعض جذور المسألة الكردية في العشرينيات.

بدأت محادثات لوزان للسلام في 20 تشرين الثاني عام 1922 إذ مثَّل كل من لورد كرزن وعصمت باشا اينوتو الجانب البريطاني والتركي بالترتيب. والنظام الكمالي في تركيا لم يعد نفسه ملزماً، بشروط معاهدة سيفر (الموقعة في آب/ أغسطس عام 1920) وبالتالي فهو كان يطالب بكل ولاية الموصل، حتى جبل حمرين بشمال العراق. في حين كانت بريطانيا تطالب نيابة عن العراق بكل ولاية الموصل[1]. وبنت تركيا مطالبها لولاية الموصل، على عدة أسباب، أو أسس:

1 ـ العراق: زعمت الحكومة التركية أنّ العرب أقلية بسيطة في المنطقة، وأن الكرد والأتراك غير منفصلين عرقياً.

2 ـ السبب الاقتصادي: قال الأتراك: إنّ معظم تجارة المنطقة المتنازع عليها هي مع ـ الأناضول (شرق تركيا).

3 ـ قانونياً: ادّعى الأتراك أنّ الولاية احتلتها بريطانيا بطريقة غير قانونية، بعد هدنة مدروس Mudros بين قوات الحلفاء والإمبراطورية العثمانية.

4 ـ حق تقرير المصير: زعم الأتراك أنّ السكان اختاروا الانضمام إلى تركيا[2].

---

(1) أجازت الفقرتان 62 و 65 من معاهدة سيفر الموقعة عليها في 10 آب/ أغسطس عام 1920 بين الإمبراطورية العثمانية والقوات المتحالفة، إنشاء سلطة إدارية ذات حكم ذاتي للكرد في الأقاليم الكردية في جنوب شرق تركيا. وأعطي للكرد في كردستان الجنوبية(شمال العراق) الخيار في الانضمام إلى هذا الحكم الذاتي الإداري للمنطقة إذا هم رغبوا في ذلك، ولمزيد من المعلومات المفصلة عن معاهدة سيفر ومفاوضات لوزان، انظر:
William Spencer, "The Mosul Question in International Relations" Unpub. Doctoral dissertation, The American University, 1965; Great Britain: Command Papers (Parliament Foreign Office), Lausanne Conference on Near Eatern Affair 1922-1923: Records of Proceedings and Draft Terms Peace (Cmd. 1814) London: HMSO, 1923.

(2) Lausanne Conference, pp. 2652-2654.

وفي 14 كانون طعن كرزن في صحة كلّ من الأسباب التي بنت عليها تركيا ادعاءها، بقوله:

1 ـ من الناحية العرقية: فالغالبية العظمى من السكان في هذه المنطقة من الكرد الذين هم من أصل هندو أوروبي، يختلف أساساً عن العنصر أورال التايك (من آسيا الوسطى).

2 ـ أغلب تجارة ومعاملات المنطقة هي مع العراق وليست مع الأناضول كما ادّعى الأتراك.

3 ـ قانونياً: قد عهد إلى بريطانيا مسؤولية انتداب العراق من قبل عصبة الأمم.

4 ـ الثورات الكردية المتكررة في القرن التاسع عشر، وحتى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، وكذلك الفترة ما بعد الحرب مباشرة، كلها توحي بوضوح إلى أنّ الكرد غير راضين يكونوا جزءاً من تركيا[3].

وفي أثناء المفاوضات في لوزان بدأ كل من أينونو وكرزن متشدداً في موقفه على حد سواء. وجادل الأول بأن حكومته (تركيا) لن تستطيع التنازل عن حقها في الحدود المتنازع عليها[4]، وقال كرزن من ناحيته: بأنّ حكومته لن تستطيع تخيل تسليم ولاية الموصل لتركيا[5]. فكان هناك، إذاً، جمود في المحادثات. واستمر هذا الجمود يعرقل سير المباحثات حول موضوعات أخرى. ولهذا ففي 4 شباط عام 1923 اتفقت تركيا ودول التحالف على إخراج موضوع الموصل، من جدول المباحثات مؤقتاً[6].

وقد تأثر موقف بريطانيا في محادثات السلام في لوزان إلى حدّ ما بالاعتبارات السياسية الداخلية في بريطانيا. فانتصار الكماليين على اليونان في

(3) Ibid, pp. 366 - 367, 369 -370.

(4) Ibid, pp. 363, 372.

(5) Ibid, p. 363.

(6) Noel Walter Spencer, "The Diplomatic History of Iraq 1920 - 1932", Unpub. Doctoral dissertation, University of Utah, 1979, p. 131.

عام 1922 كان عاملاً ذا أهمية كبيرة، في سقوط الحكومة الإئتلافية التي يرأسها ليورد جورج في تشرين الأول 1922. وفي 15 تشرين الثاني 1922 فاز رئيس الوزراء بونار لوي من حزب المحافظين القديم الذي كان ينادي بالتقليل من الالتزامات في الخارج[7]. ويبدو أن بونار لوي قد عقد عزمه على التخلي عن ولاية الموصل. ففي 8 كانون الثاني عام1923 كتب كرزن:

«هنالك شيئان يبدو لي أنهما حيويّان جداً، الأول: هو أننا ينبغي ألاّ نخوض الحرب من أجل الموصل. والثاني هو أنّ الفرنسيين، كما علمنا بالتجربة، لا يشاركوننا في الدفاع عن الموصل، لذلك علينا أن نحارب الأتراك بأنفسنا، لإرغامهم على قبول وتنفيذ ما تبقى من معاهدة سيفر وهذا ما لا نريده. . . »[8].

فهذه الرغبة الشديدة لفك الارتباط والانسحاب مباشرة من العراق، بشكل عام، ومن إقليم الموصل، بصفة خاصة، كانت مطلباً مألوفاً لدى الجماهير في بريطانيا، وكانت الصحف البريطانية تعكس هذه الرغبة[9]، وكذلك الأمر في مجلس العموم أيضاً؛ ففي 20 شباط 1923 أعلن السيد أسكويت رئيس الوزراء السابق وعضو مجلس العموم من المعارضة، أنه لا ينبغي لبريطانيا البقاء في العراق، لأنه لا توجد مصالح حيوية تستوجب التضحيات التي يجلبها الاستمرار في احتلال العراق. ودعا بونار لوي إلى سحب القوات فوراً، وتخليص بريطانيا من أية التزامات في العراق[10]. وفي آذار 1923، وبعد ما أحضرت قيمة التكاليف من الإمدادات التي كانت معدة لإرسالها إلى الشرق الأوسط، أمام مجلس العموم لمناقشتها، كانت هناك نداءات عامة تنادي بتقليص الالتزامات في المستعمرات، وبتخفيف العبء على دافعي الضرائب البريطانيين. وقال

---

(7) Colin Davies, "British Oil Policy in The Middle East 1912-1932", Unpub. . Doctoral dissertation, University of Edinburgh, 1973, p. 199.

(8) Harold Nicholson. Curzon-The Last Phase 1919-1925; A study in Post-War Diplomacy (New York: Hascount-Comp. 1939), p. 488.

(9) Spenser, "The Diplomatic History of Iraq", p. 128.

(10) House of Commons, Parliamentary Debates, 159, p. 2134.

السيد هارنس وورث (عضو معارض في مجلس العموم): «أعتقد أنّ الشعور العام، في مجلس العموم، هو أنّ الحكومة تنوي الانسحاب من العراق». فأجاب السيد أميري الوزير لشؤون المستعمرات في ذلك الوقت قائلاً: «بينما الانسحاب الفوري من العراق في الوقت الحاضر غير وارد أو خارج عن الموضوع، فإن حكومته ملتزمة بشكل مؤكد بتقليص الالتزامات البريطانية في العراق»(11).

وفي آذار 1923 أمر بونار لوي بتشكيل لجنة برلمانية لتقويم السياسة البريطانية في العراق. وفي تقريرها قالت اللجنة: إنّ هناك تأييداً قوياً للرأي القائل بالانسحاب المبكر من العراق في البرلمان وعند الجمهور عموماً، بسبب الاعتبارات المالية. غير أنه في حالة الانسحاب فإن الدولة العربية ستسقط حتماً وسوف تلتهم تركيا كل العراق. وهذا سيشكل خطراً جسيماً على الوجود البريطاني في الخليج الفارسي.

وأضاف التقرير «أن ظهور تركيا قوية مرة أخرى ستشعل الأوضاع حول وضع المسلمين في الإمبراطورية البريطانية في الهند، والتي قد تؤدي إلى الانتفاضة ضد بريطانيا»(12). فالنتائج التي حصلت عليها اللجنة ظهرت مؤيّدة للرأي الذي ذهب إليه جورج هال السكرتير العام لوزارة شؤون المستعمرات، والذي قاله للبرلمان سابقاً في كانون الثاني: إنّ الانسحاب المبكر من العراق يمثل خرقاً واضحاً لأول التعهدات التي قدمتها بريطانيا للعرب بأنها لن تتخلى عنهم في تأسيس حكومة مستقلة لهم.

ثانياً: العهد الذي أعطي للملك فيصل المنتخب من قبل أبناء البلد كله، بما فيه ولاية الموصل؛ وقد تعهدت له بريطانيا بالحفاظ على وحدة أراضي العراق عام 1992.

ثالثاً: التعهد الذي أعطته بريطانيا لعصبة الأمم، والذي بموجبه لا يجوز

(11) Ibid. pp. 2323 -2325.

(12) F.O. 371/10097. intelligenee reportK no. 3K7, feb. 1923.

لبريطانيا التخلي عن انتدابها للأراضي التي تحت سيطرتها إلا بموافقة من العصبة»[13].

لكن الإبقاء على سيطرة بريطانيا في العراق، وكذلك في إقليم الموصل، يجب أن ينظر إليه كشيء ثانوي في المرتبة بالنسبة للمصالح الإمبريالية البريطانية، الأوسع نطاقاً في الشرق الأوسط، وكذلك بالنسبة للتنافس الإنجلو ـ الروس. ووفر مؤتمر لوزان الفرصة لبريطانيا لتحسين علاقاتها مع تركيا؛ فسياسة ليلود جورج الموالية لليونان في عام 1921 ـ 1922 خلقت عدم الثقة بين مصطفى كمال والبريطانيين. وهذه ينبغي إصلاحها قبل أن تستغلها روسيا البلشفية، بشكل فعال، وذلك لتوسيع نطاق نفوذها في تركيا. ومع أن جوزهيل أكد مراراً أن السلام مع تركيا هو مهم جداً بالنسبة لمسألة تخفيض تكلفة الإدارة البريطانية في العراق، وكذلك لجهود بريطانيا في احتواء النفوذ الروسي، الزاحف جنوباً نحو الخليج الفارسي[14].

فمسألة إرضاء تركيا إذاً ضروريّ، لحفظ المصالح الإمبريالية البريطانية في الشرق الأوسط. وقضية كردستان التي هي في غاية الأهمية بالنسبة لمصطفى كمال توفر وسيلة مثلى لتحقيق ذلك. وفي كانون الأول عام 1922 كان كرزن على قناعة تامة بأنّ الحكومة الكردية التي جرى تصوّرها في عام 1920 في معاهدة سيفر أصبحت مجرد حلم وأمرا غير معقول نهائياً. وفي محاولة من جانبه لتهدئة مخاوف تركيا فيما يتصل بالقضية الكردية اقترح على الحكومة البريطانية فكرة عرض تقسيم ولاية الموصل، بطريقة ما، حيث يحصل الأتراك على المناطق الجبلية بما في ذلك مدينة كوي، رواندوز، والسليمانية، بينما يحتفظ العراق بعمادية وأربيل وكركوك، والموصل، وكل الأراضي التي يقطنها العرب والتركمان. وادّعى كرزن بأن لهذا العرض ميزة أخرى هي تخليص بريطانيا والعراق من خطر الجماعات الكردية البدائية العنيدة والذين يعيشون في منطقة صعبة، والذين لم تتمكن بريطانيا ولا العراق حتى الآن أن تنفّذ فيهم أي

(13) House of Commons, Parliamentary Debates, 159, p. 2134.

(14) F.O. 371/10870, Turkey annual report, No. 424, 1. Jan. 1925.

نوع من النظام والإدارة الجيدة[15]. غير أن الحكومة البريطانية رفضت اقتراح كرزن لأسباب عديدة: في مقدمتها مخاوف بريطانيا من أنّ تسليم هذه المناطق لتركيا قد يجعل العراق غير قادر على الدفاع عن نفسه ضد العدوان التركي في المستقبل.

ثانياً: إنّ إعطاء ولاية الموصل لتركيا تعني أنّ الطريق الحيوي للتجارة البرية بين بغداد وإيران، المار عبر خانقين، سيكون صعباً جداً. ثالثاً: فإنّ تركيا ليست في وضع يمكنها من إنشاء إدارة، ونظام فعّال في المناطق الجبلية المعنية. وبالتالي فإنّ المنطقة ستظل في فوضى وعدم استقرار ونتيجة لذلك، ستهدّد العراق[16].

لكن كرزن كان مخوّلاً، من قبل مؤتمر لوزان، بإبلاغ الأتراك بأن الحكومة البريطانية على استعداد لإسقاط وحذف الفقرتين 62 و65 من معاهدة سيفر اللتين تدعوان إلى إنشاء كردستان مستقلة. وهذا العرض سينهي الاعتقاد الموجود لدى مصطفى كمال. أنّ بريطانيا مصرّة على تفكيك تركيا، وذلك بإنشاء دولة كردية في الأناضول وشمال العراق. وفي مقابل هذا التنازل طلب من تركيا الانضمام إلى عصبة الأمم، من أجل إكمال عزلة روسيا البلشفية. ولهذا السبب أهمل مصير الكرد في مؤتمر لوزان، وعدّت مسألتهم مسألة ثانوية، بالنسبة للتنافس الأنجلو ـ الروسي في الشرق الأوسط[17].

---

(15) F.O. 371/6967, Teleg. No. 80, 6 December 1922, Curzon to Sir E. Crowe; Documents on British Foreign Poiicy, 1st Ser. 18, Doc. No. 257, p. 271.
كان جعفر باشا يفضّل العرض الذي تقدم به كرزن. ولكن نويل سبنسر أكد أن رغبة الأول في تقديم المناطق الجبلية الكردية إلى تركيا يوضح بجلاء أن الاثنين (جعفر وكرزن) فقيران في معرفتهما الجغرافية والاستراتيجية لأن نحو 1200 ميل من الأراضي الحدودية العراقية ستكون معرضة لخطر الكرد والقوميين الترك، وبدون وجود حاجز طبيعي لتمكين العراق من الدفاع عن نفسه من الخطرين المذكورين (انظر: ص 128-130).

(16) F.O. 371/7667, Cabinet Committee on Iraq, Teleg. No. 160, 8 December 1922; Cab, 23/32, Cab. Paper No. 62, The Conclusion of a meeting of the Cabinet, 7 Dec. 1922; BDFP, 1st Ser, 18: Doc. No. 265, p. 380 -381.

(17) W. N. Howei "The Soviet Union and Kurds: A study of a National Ministry Problem in Soviet -Policy", Un. Pub. Doctoral dissertation Un: V. of Virginia, 1965; p. 328 Nicolson, p. 315.

وكان لمحادثات لوزان تأثير مباشر في مجريات الأحداث في جنوب كردستان (شمال العراق) فكلٌ من تركيا وبريطانيا تريد استغلال الكرد في محاولة لتقوية موقفها في المفاوضات في المؤتمر.

وفي 22 كانون الأول 1922، كتب وزير المستعمرات إلى السيد بيرسي كوكس المندوب السامي البريطاني في بغداد يقول: إنّ المحادثات في لوزان سوف تقرر طبيعة السياسة البريطانية في كردستان[18].

ففي أوائل شهر كانون الثاني عام 1923، وبينما كانت محادثات لوزان مستمرة في أعمالها، أدرك الإنكليز أنّ الأتراك يحشدون قواتهم في جزيرة ابن عمر، على بعد عدة أميال من زاخو. ووصلت أنباء هذه الحشود العسكرية إلى جماهير ولاية الموصل الذين فسروا هذه التحركات، بكونها دليلاً على أن محادثات السلام في لوزان قد فشلت، وأن الأتراك على وشك القيام بالزحف على كردستان. وبالفعل كان هناك جمود حقيقي في المحادثات، حتى حلول شهر شباط 1923. لكن اتفق الجانبان على تعليق قضية الموصل، وإخراجها من جدول المفاوضات مؤقتاً ولمدة سنة واحدة[19].

إنّ عملية حشد القوات في الحدود، وكذلك حملات الدعاية المعادية لبريطانيا ونشر الشائعات من اللجنة السرية الموالية لتركيا في كركوك وأربيل كان لها تأثير كبير في الجماهير. ونتيجة لذلك كتب أدموندز، أن المسؤولين الرسمين والزعماء الموالين لبريطانيا في كردستان يعيشون تحت كابوس الرعب القادم من تركيا[20] وبجانب ذلك، ففي شهر آذار كثف الشيخ محمود جهوده لتعبئة الكرد في انتفاضة شاملة ضد البريطانيين. وفي 3 آذار عام 1923 أجبرت الغارات الجوية التي أطلقتها الطائرات البريطانية، الشيخ محمود على الهرب إلى

---

(18) F.O. 371/7782; Teleg. No. 725, 22 Dec. 1922; Churchill to Cox.

(19) Elizabeth Burgoyne, Gertrude Bell: From Her Personal Papers, 11 (Lndon: Publisher Earnest Benn 1961), p. 30810; Spencer, "The Diplomatic History of Iraq", p. 131.

(20) C. Edmonds. Kurd, Turks and Arabs (London: 1957), p. 313; F.O. 371/7782, Teleg. No. 883, 16 Dec. 1922.

المناطق الجبلية القريبة. وبقيت مدينة السليمانية تحت سيطرة أنصاره، واستمر هو في السيطرة فعلاً على لواء السليمانية. وكان الشيخ محمود على اتصال بأزدمير الجنرال التركي المتمركز في رواندوز شمال العراق، والذي يقوم بتحريض الكرد ضد بريطانيا. ومن مقر قاعدته الجديدة في الجبال الحدودية بين العراق وتركيا سعى الاثنان بجد لتحريض انتفاضة قبلية عامة، ليتزامن ذلك مع الهجوم التركي المخطط له، من قبل، على مدينة كركوك وأربيل[21].

وفي أثناء ذلك نشرت الصحيفة القومية الكردية (روزى كردستان) سلسلة من المقالات متسائلة فيها عن حقوق العراق المزعومة في ولاية الموصل. واحتجت الصحيفة أيضاً على عدم وجود ممثل كردي في محادثات لوزان[22]. وفي غضون ذلك قبل الشيخ محمود الطلب التركي بإرسال اثنين من الممثلين (النواب) الكرد عن ولاية الموصل للتمركز في أنقرة للمشاركة في البرلمان التركي العام. وكانت تركيا تسعى وراء هذا لتعزيز موقفها في ادعائها الأحقية، في إقليم الموصل في محادثات لوزان[23].

ولهذا السبب، ففي آذار عام 1923 شعرت السلطات البريطانية في العراق بضرورة العمل رسمياً، بسياسة جريئة في كردستان. وحاول الإنكليز أن يبرهنوا أن الإجراءات العنيفة لقوات RAF (الطائرات المقاتلة الملكية) والحشد العسكري كانت ضرورية لإخماد شرارة لهيب الانتفاضة المعادية لبريطانيا، والتي كان يعد لها في لواء السليمانية[24]، وإن إجراء مماثلاً ضد مدينة رواندوز، والتي تخضع لسيطرة العناصر الموالية لتركيا، هو أيضاً ضروري ومساوٍ في الأهمية للإجراء

(21) British High Commission 13-14, Events in Kurdistan, Vol. 5, memo. 2, 19 March 1923, Air HQ, BF, Iraq, to Chief of Sta Memo No. 535/2 from Air Marshal Sir John M. Salmond to Sec. Of Air Ministry, 26 June 1923, Air Operation in Kurdistan; F.O. 371/ 10098, Intelligence Report, Iraq, 14 May 1924.

(22) See: No. 6, 27 Nov. 1922; No. 5, Dec. 1922.

(23) أحمد تقي. **خه باتي كه لي كورد**: بغداد. المطبعة العربية، 1970، ص 74.

(24) BHCF 13 / 14, Events in Kurdistan, Vol. 3, Memo. No. 521/1, Situation in Sulairnania, 14 March, 1922.

الأول، من أجل حرمان الأتراك من فرصة الحصول على وسيلة للعدوان والمكائد، ذلك عندما يبدأ المؤتمر الثاني أعماله في لوزان، إضافة إلى أنّ القضاء على تحريضات أزدمير والشيخ محمود في كردستان يمكن للحكومة البريطانية من إطالة أمد المفاوضات في لوزان(25).

ولهذا فقد شنت بريطانيا غارات ضخمة وقوية ضد القبائل المؤيدة للشيخ محمود في السليمانية، ونفذت عمليات جوية متتالية ضد أنصار أزدمير، في منطقة رواندز وأربيل، وأدى هذا إلى هبوط معنويات القبائل الثائرة. وفي نيسان عام 1923 قامت فرقتان من قوات المشاة تدعمها مقاتلات القوة الجوية الملكية بهجوم مفاجىء على رواندوز. ولم يتمكن أزدمير من جمع قوة كافية لمقاومة هذا الهجوم. واضطر إلى الهرب مع قواته التركية غير النظامية إلى داخل الأراضي الإيرانية. وهكذا جرى احتلال رواندوز. وحاول الشيخ، من جانبه، تكوين قوات قبلية مقاتلة من أفراد قبيلة بشدر للإعداد للدفاع عن لواء السليمانية. ولكن وبعدما جرت تهدئة رواندوز تقدمت القوات البريطانية بسرعة شديدة إلى السليمانية، من كلتا الجهتين الجنوبية والشمالية. وفي مايس رمت الطائرات البريطانية بلاغات من الجو في السليمانية، لإعلام الجماهير بزحف القوات البريطانية، وعزمها على احتلال المدينة سلمياً. وفي اليوم التالي جرى احتلال المدينة بالفعل(26). ويرجع السبب في فشل الشيخ محمود في تكوين قوات قبلية لمنع القوات البريطانية من احتلال السليمانية إلى الانهزام السريع لقوات أزدمير، وكذلك إلى السرعة الشديدة في الحسم في القرار التي تميز بها التحرك البريطاني الأخير. والاستخدام المؤثر الفعال للطائرات المقاتلة التابعة للقوة الجوية البريطانية(27).

---

(25) BHCF 13 / 14, Events in Kurdistan, Vol. 3, Teleg. No. 5495, 20 March 1922, BFHQ, Iraq, to Air Ministry; F.O. 371 / 9004, Memo. No. E 3117, Curzon, 23 March 1922.

(26) BHCF 13/14, Events in Kurdistan, Vol. 5, Memo. Air 535 / 2, Air Marshal Sir John Salmond to Sec. Of Air Ministry, 26 June. Air Operation See Edmonds, p. 328.

(27) For a detailed account of these operations See Edmonds, p. 328.

وبعد هزيمة أوزدمير سعت بريطانيا إلى إنشاء نوع من النظام الأمني يدعى المنطقة المعزولة (Cordon Sanitair)، إذ بموجبه حرم الشيخ محمود من التدخل في شؤون المناطق المجاورة. وبعد طرد أزدمير من رواندوز واحتلال السليمانية. اختلف المندوب السامي البريطاني في بغداد مع الملك فيصل حول كيفية إدارة كردستان ـ فالحكومة العراقية كانت تريد نوعاً من الإدارة التي يمكن أن تربط ـ وبشكل قوي ـ الأقاليم الشمالية مع باقي أجزاء العراق، وذلك عن طريق تعيين إداريين خاضعين مباشرة لسيطرة بغداد. أما الحكومة البريطانية من جهة أخرى ـ وعلى الرغم من كونها مقتنعة بأنّ احتمال الاستقلال أو حتى الحكم الذاتي بالنسبة لكردستان غير وارد جملة ـ أرادت أن تكون مناطق كردستان المختلفة، موضوعة تحت درجات متفاوتة من الارتباط لحكومة العراق. ويكون تنفيذ هذه العملية بطريقة تحترم المشاعر القومية الكردية[28]. وفضلاً عن ذلك، ـ وبينما كانت محادثات لوزان مستمرة ـ لم تكن الحكومة البريطانية راغبة في أن تترك لدى الكرد الانطباع بأن تطلعاتهم القومية قد تم تجاهلها وقبرها[29]. كما أنّ الحكومة العراقية لم تكن قوية بما فيه الكفاية لبسط سيطرتها على كردستان، وحتى الحكومة البريطانية لم تكن في موقف يمكنها من إنشاء الإدارة المباشرة، أو من توفير مزيد من القوات لمساعدة العراق في تلك المناطق، لأنها كانت تواجه في ذلك الوقت انتقادات من المعارضين البريطانيين أنفسهم، في مجلس العموم بسبب العمليات العسكرية في كردستان العراق، والتي فسرت في بريطانيا بأنها تعني مزيداً من الالتزامات والمسؤوليات تجاه العراق[30].

---

(28) BHCF 13/14, Events in Kurdistan, Vol. 5, Teleq. No. 275, 11 May1923 HC to S. S. Col. ; Teleg. No. 184, March 1923, Dobbs to Noel.

(29) BHCF 13/14, Events in Kurdistan, Vol. 5, Teleg. No. 184, March 1923, Dobbs to Noel.

(30) Great Britain, Colonial Office, Report by His Majesty s Government in The United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to The Council League of Nations on The Progress of Iraq During the Period 1920-1931 (Colonial No. 58), (London: HMSO, 1930), p. 255-256; BHCF 19/14, Events in Kurdistan, Vol. 5. Letter HC to CO, 12 April, 1924.

وبهذا، ففي حزيران عام 1923 بينما كان الشيخ محمود لا يزال في المناطق الجبلية شمال شرق السليمانية، طلبت الحكومة البريطانية إلى العناصر الموالية لها والمعتدلة في مجلس إدارة السليمانية القيام بإدارة المدينة، باعتبارها لواءً من العراق تحت الإشراف المباشر للمندوب السامي البريطاني. وأبدت العناصر الموالية لبريطانيا موافقتها على إدارة المدينة، بشرط أن تبقى القوات البريطانية في المدينة. وبما أنّ هذا يعني التزامات جديدة وإضافية في هذه المنطقة، والتي لم تكن الحكومة البريطانية مستعدة لتحملها. فقد انسحبت القوات البريطانية من المدينة. وفي 14 حزيران عام 1923 استقال المجلس الإداري في السليمانية. وأرسل الشيخ محمود أنصاره لإدارة المدينة. وفي 11 تموز عاد الشيخ محمود بنفسه إلى المدينة وباشر دوره كحاكم[31].

اعتقد السيد هنري دوبيس المندوب السامي البريطاني في بغداد، أنّه ما دام الشيخ محمود، لم يقتل، ولم يُلق القبض عليه فلن يكون هناك خيار أمام السلطات البريطانية في العراق إلا القبول بالتعامل مع الشيخ مؤقتاً.

ووافق ادموندز على هذا الرأي، وكان يدرك أنّ الشيخ سيرجع قريباً إلى السليمانية، ولذا رتب ادموندز التدابير التي تهدف إلى تقليل تهديدات الشيخ محمود لكركوك وأربيل. وشملت هذه التدابير فصل عدد من المناطق التي كانت تابعة للواء السليمانية فقط. وفي آب عام 1923 كتب ادموندز إلى الشيخ محمود قائلاً:

«إنّ فخامة المندوب السامي قد علم بعودتك إلى السليمانية وقد أمرني بإبلاغك بأنّه عمل ترتيبات بشأن إدارة قضاء رانية، وقلعة دزة وجمجمال وحلبجة... وفيما يتعلق بناحية ماوت أرجو ألاّ تتدخل في شؤون أي من هذه الأقسام الإدارية المذكور أعلاه... وإن خالفت أياً من هذه التعليمات ـ لا سمح الله ـ ... فإنه سوف تتخذ أشد الإجراءات ضدك وبأسرع ما يمكن ولكن إذا لم تتدخل في شؤون المناطق المذكورة ولم تقم بأية أعمال عدائية، فإنّ

(31) Report on The Period 1920-1931, p. 257; W. Jwaideh, ll, p. 588-589.

فخامته لا ينوي اتخاذ أية إجراءات ضدك»[32].

وقد جرى تكوين نوع مماثل من الإدارة القليلة الارتباط ببغداد في رواندوز أيضاً. وفي 23 نيسان جرى إعلان رواندوز قضاء تابعاً لأربيل بشكل رسمي، وجرى تعيين السيد طه الزعيم القبلي الموالي لبريطانيا في حدود العراق مع تركيا حاكماً محلياً (Qaimmaqam) مع درجة من الحكم الذاتي للمنطقة. وجرى إرسال فرقة من المجندين الآشوريين إليه لمساعدته في بسط النظام والقانون[33].

وبالنظر إلى التخفيضات في عدد القوات البريطانية والتكاليف في العراق، حذر السيد طه من أنّه يجب عليه ألاّ يتوقع مزيداً من القوات البريطانية والدعم لإدارة المدينة الحدودية. كان تعيين طه في رواندوز له بعض الأهمية لكون المدينة واقعة على نقطة تلاقي الطريق الشرقي والشمالي. وكان يعتقد أنّ هذا الإجراء لن يعزز فقط من سلطة حكومة العراق في هذه المدينة الاستراتيجية فحسب، بل إنّه سيعمل على وضع مراقبة فعالة ضد الدعايات التركية، وكذلك عودة القوات التركية غير النظامية إلى المنطقة[34].

استمرت الترتيبات المؤقتة مع الشيخ محمود التي سماها أدموندز بالمنطقة المعزولة، حتى أواسط تموز عام 1924 ويبدو أن الشيخ محمود بقي شديد

---

(32) Edmonds, p. 346.

(33) BHCF 13/14, Events in KURDISTAN. Vol. 5 Teleg. No. 275. 11 May 1923, MC to S. S. Col;

إن تعيين السيد طه قائمقاماً من قبل دوبيس لقي معارضة شديدة من قبل الملك فيصل الذي كان يرغب في تعيين شخص آخر، أقل شعبية ونفوذاً من السيد طه لذلك المنصب. إلا أن المندوب السامي (Bullet-Prof) أصر على ذلك لأنه كان يفضل أن يكون المرشح (قويا) وهذا الاصطلاح بولت بروف يستخدمه المسؤولون البريطانيون للإشارة إلى بعض الأشخاص الذين لديهم مناعة خاصة ضد الاغتيال، وذلك بسبب روابطهم القبلية. والسبب في إصرار دوبيس على تعيينه يوحي إلى اعتقاده أن السيد طه قد يكون الشخص الذي يمكنه التغلب على المشكلات والمتاعب التي تثيرها تركيا في المنطقة.

(Edmonds, P. 326; Jwaideh, pt. 2, p. 542, N. 2)

(34) Great Britain, Colonail Cffice, Report His Majesty s Government on The Administration of Iraq for The Period April 1923, December 1924 (Lnodon: HMSO. 1925), p. 32-33.

الطموح، كما كان سابقاً، في رغبته في حكم كردستان جميعها. وقد ذكر أنه في 16 آب/أغسطس أرسل قواته القبلية لإعادة احتلال حلبجة، المكان الذي جرى فيه تعيين عادلة خانم حاكمة في السابق ضد رغبة الشيخ محمود. وبعث بحملات مماثلة إلى جمجمال لإنشاء سلطته هناك. إضافة إلى ذلك أوفد الشيخ محمود مبعوثين إلى زعماء الكرد يطلب إليهم إعطاءهم الولاء له(35). غير أنّ الغارات الجوية المكثّفة بواسطة مقاتلات القوة الجوية الملكية منع زعماء الكرد من الانضمام إلى حكومة السليمانية(36).

وفي تشرين الثاني عام 1923 كثف الشيخ من حدة عدائه ضد السلطات البريطانية في كردستان، وهذا يرجع جزئياً إلى توافر كمية من الروبيات لديه التي تمكن من جمعها من الضرائب المفروضة على التبغ والضرائب الأخرى، المدفوعة من قبل القبائل في لواء السليمانية، وجزء آخر بسبب التشجيع الذي حصل عليه من السلطات التركية في الحدود(37). ورفض كثير من القبائل دفع الضرائب إلى الحكومة العراقية في تحد واضح للسلطات البريطانية. وردّت السلطات على هذا التحدي بضربات جوية بالطائرات ضد القبائل التي رفضت دفع الضرائب. وأغارت على مدينة السليمانية في مناسبات عديدة، وأدّى هذا إلى نـزوح عدد كبير من الأهالي إلى المناطق القريبة(38).

وفي مارس عام 1924، أدّت الاشتباكات العنيفة بين المجندين الآشوريين

---

(35) F.O. 371/10098, Intelligence Report, No. 5, Iraq, April 1924, Lees, p. 272.

(36) Great Britain, Coloinal Office, Iraq Administrative report April 1923, December 1924, (London: HMSO, 1925), pp. 32-33.

(37) F.O. 371/10098, Intelligence Report, Iraq. 14 May 1924; Report on The Progress of Iraq 1920-1931, p. 258, Iraq Administrative Report April 1923 December 1924, p. 31.

(38) مع أواسط تموز/يوليو عام 1924 عندما احتلت السليمانية مرة أخرى انخفض سكان المدينة من عشرين ألف نسمة إلى اقل من النصف تقريباً، وبعد شهرين من الاحتلال البريطاني ارتفع عدد السكان مرة أخرى إلى نحو اثني عشر ألف نسمة. انظر:
Iraq administrative Report April 1923- December 1924, p. 31; Edmonds, p. 3712; Jwaideh, pt. 2, p. 590.

وبين سكان كركوك إلى تقوية قوة الشيخ محمود في كردستان وتعزيزها. فأوفد بمبعوثين إلى زعماء قبائل الكرد في أنحاء كردستان كافة، يدعوهم إلى مناصرته في جهوده لمساعدة جماهير كركوك ضد القوات التي تدعمها بريطانيا، و التي قال الشيخ محمود عنها بأنها ارتكبت جرائم ضد المسلمين في المدينة. ونتيجة لذلك بدأ كثير من زعماء القبائل في لواء كركوك والسليمانية ينظرون إلى الشيخ محمود كزعيم قومي[39]. وشهد شهر حزيران كذلك عدداً من الاضطرابات في بغداد قام بها الوطنيون العراقيون الذين كانوا يعارضون موافقة المجلس التأسيسي العراقي على المعاهدة البريطانية ـ العراقية لعام 1922. والشيخ محمود فيما يظهر كانت لديه رؤيا غير سليمة ومعلومات مشوهة عن مدى قوة الوطنيين العراقيين في بغداد، وعن ضعف البريطانيين[40].

---

(39) F.O. 371/10114, Air Staff Note on The Occupation of Sulaimni, No. 4459/24, 27 Sept. 1924; 10100, Teleg. No. 66304, 30 May 1924 Air Office Command, Iarq to Air Ministry; in May 1924, A.

وفي مايس عام 1924 حدثت مجزرة في كركوك نتيجة لنزاع بين المجندين الآشوريين تجار المدينة. فالآشوريون الذين اعتدي عليهم ذهبوا إلى ثكناتهم العسكرية، وانضم إليهم زملاؤهم، وتحركوا إلى بازار، وبدؤوا يطلقون النار عشوائياً على مجموعة من الناس كانوا جالسين في أحد المقاهي. وقد حدث هذا في رمضان فتحولت إلى حرب بين المسلمين والمسيحيين. وكنتيجة للحرب قتل ثلاثون من المسلمين وجُرح ستون آخرون. ومن الآشوريين كان عدد القتلى ستة، وعدد الجرحى خمسة. وأمر المندوب السامي بإجراء تحقيقات عاجلة للحادث، لكن لم يُدَن أحد، وهذا مما أدى إلى غضب الكرد فتحركت مئات من الرجال القبليين حول مدينة كركوك إلى المدينة طلباً للانتقام. غير أنهم فرقوا بواسطة زعماء الطالبانيين. انظر:

F.O. 371 / 10098, intelligence Report No. 2, Iraq, 28 May 1924; Intelligence Report 12 June, 1924.

(40) Iraq Administrative Report April 1923, December 1924, p. 32.

ففي 27 آذار افتتح المجلس التأسيسي العراقي (الهيئة التشريعية والنيابية العراقية) رسمياً الملك فيصل. وفي خطابه قال إن مهام المجلس هي:

1. وضع دستور للحفاظ على الحقوق الفردية وتحقيق الاستقرار الداخلي.
2. وضع قوانيين انتخابية للمجلس وتوفير جهاز مراقبة لسياسات الحكومة وأشغالها.
3. المصادقة على الاتفاقية الأنجلو ـ العراق لعام 1922 والتي تنظم علاقات الحكومة العراقية بالحكومة البريطانية. عارض الوطنيون العراقيون إجازة المعاهدة الأنجلو ـ عراقية =

وفي الحقيقة كان الشيخ يعتقد أن البريطانيين منشغلون في المواجهة مع الوطنيين العراقيين إلى درجة أنهم لا يمكنهم أن يقاوموا قواته في كردستان. ولذلك فقد بدأ يسلي نفسه ويحدثها بفكرة احتلال كركوك. ولهذا السبب دعا جميع قبائل الكرد في إيران إلى مساعدته على طرد الإداريين الموالين لبريطانيا في حلبجة، وتكوين جيش كردي للتقدم نحو كركوك[41].

وعلى الرغم من أنّ السلطات البريطانية في العراق قد جرى إنذارها بخطورة نشاطات الشيخ محمود العدائية لها، إلا أنها كانت مترددة في اتخاذ إجراءات عسكرية لإجباره على الخروج من السليمانية وذلك لسببين؛ أولاً: كان البريطانيون يريدون استغلال وجود الشيخ في السليمانية، وما يترتب على ذلك من احتمالات انفصال كردستان عن العراق، كوسيلة للضغط على الوطنيين العراقيين، للقبول بالمصادقة على المعاهدة العراقية ـ البريطانية. وقد أوضحت السلطات البريطانية للمسؤولين العراقيين أن نشاطات الشيخ محمود موجهة، بشكل رئيسي، ضد الحكومة العراقية، وأن استياء الكرد وغضبهم على بريطانيا، إنما يأتيان نتيجة لمحاولة الحكومة إضعافهم وإجبارهم على الخضوع للسلطات العراقية[42].

وقد كتب هورامي هذه الملاحظات الكاشفة:

= بحجة أنها تقوي وتدعم الاحتلال البريطاني للعراق، وتحدد بذلك الحقوق الوطنية للعراق كدولة، وتضع أعباءً مالية ثقيلة على المعاهدة. وفي 2 نيسان / إبريل عرضت اللجنة التي يرأسها ياسين الهاشمي تقريراً نقدياً على المعاهدة، وطلب فيه عدداً من التعديلات على المعاهدة. لكن السلطات البريطانية لم تكن مستعدة لتلبية المطالب. فقام الوطنيون العراقيون بتنظيم مظاهرة ضخمة في 29 مارس عام 1924. واستدعت الحكومة الجيش لتفريق آلاف المتظاهرين. وتحولت هذه المظاهرة إلى مواجهة دموية. انظر:

Iraq Administrative Report April 1923 - December 1924, p. 20-21.

(41) Fo 371 / 10098, Intelligence Report. Iraq,,28 Oct, 1924.

أمرت السلطات الإيرانية المسؤولين الحكوميين، في الحدود، بتحذير زعماء الكرد في إيران بعدم مشاركة الشيخ محمود في نشاطاته المعادية لبريطانيا. انظر:

F.O. 371 / 10098, Intelligence Report. No. 10 Baghdad, 28 Oct. 1924.

(42) Gertrude Bell, Letters, II, (London: Oxford Press, 1982), p. 549.

«إنّ الموقف العدائي الكردي تجاه الحكومة العراقية الجديدة، هو ليس في الحقيقة غير مرغوب، أو مرحب به، بالنسبة للحكومة البريطانية كلياً، بل إنه يعني تذكيراً مستمراً وثابتاً إلى الملك فيصل وأصدقائه بأن. . . بريطانيا قد تعبّر عن رضاها بشأن استقلال الكرد في حالة إذا ما اتخذت الأوضاع في العراق نوعاً من التطور الذي لا يتناسب، ولا يتفق مع مصالح حكومة جلالته»[43]، ثانياً: بينما مباحثات لوزان الثانية كانت مستمرة فإنّ أي أعمال عسكرية من قبل الحكومة البريطانية في كردستان كان من الممكن أن تفهم، من قبل الأتراك، بأنها انتهاك لحالة الأمر الواقع المتفق عليها رسمياً مع بريطانيا، بالنسبة لوضع ولاية الموصل. إضافة إلى ذلك فإن أية أعمال ضد الشيخ محمود، في ذلك الوقت، كانت تعمل على دعم وخدمة موقف تركيا في تلك الفترة الحساسة؛ حيث إنّ الجانبين المتنازعين حول الموصل كانا يسعيان بحرص شديد للفوز بتعاطف الكرد معهم[44].

وإنّ التزامن المقصود الذي حدث بين مصادقة المجلس التأسيسي العراقي للمعاهدة العراقية ـ البريطانية، ومفاوضات لوزان قد مكنّت السلطات البريطانية من استغلال وسيلة التهديد بفقدان إقليم الموصل لدى الوطنيين العراقيين لإجبارهم على قبول المصادقة على المعاهدة. وفي حزيران عام 1924 طلب دوبيس موافقة السيد ل. توماس وزير المستعمرات له، بتهديد الملك فيصل والوطنيين العراقيين، بأنه إذا لم يوافقوا على المصادقة على المعاهدة، فإن ولاية الموصل سوف تفقد، ووافق السيد توماس على طلبه، وأُبلغ الملك فيصل بأنّ التصويت في المجلس التأسيسي، ضد المعاهدة، سوف يجبر بريطانيا على التقدم بطلب إلى عصبة الأمم، بخصوص إضافة ولاية الموصل في جدول الأعمال القادم المقرر تنظيمها في 10 حزيران[45]. ولهذا، فقد كتبت صحيفة

---

(43) Hawrami, "Shaikh Mahmud and the Kurdish Question, 1917-1920", pt. 2, Kurdish Journal 3, 1969, p. 10.

(44) Fo. 371 / 9010, Intelligence Report, Iraq, No. 23, 1 Dec. 1923.

(45) Iraq Administrative Report April 1923, December 1924; p. 22; F.O. 371/13034, Desp. 9 May 1924, Dobbs to Amery; 11259, Teleg. No. 12, 16 June 1994 Dobbs to Amery; Manchester Guardian, 13 June 1924.

بغداد تايمز، الجريدة الرسمية لدار المفوضية في بغداد، بأنه ما لم تُصدق على المعاهدة مع حلول 10 من حزيران فإن ولاية الموصل ستفقد[46].

وفي مواجهتهم مع الوطنيين العراقيين استخدمت السلطات البريطانية النواب الكرد في المجلس التأسيسي العراقي، وقد أصاب كل من المندوب السامي والسيد جاترود بيل بخيبة أمل من موقف الوطنيين العراقيين في المجلس التأسيسي. وفي 7 حزيران قال دوبيس لتوماس: إنّ احتمال المصادقة على المعاهدة في المجلس التأسيسي العراقي ضئيل جداً. وإنّ أفضل إجراء يمكن اتخاذه هو حمل الملك فيصل على حلّ المجلس، فوافق وزير المستعمرات على هذا الرأي[47]. وهكذا طلب دوبيس من بيل استخدام نفوذه لدى النواب الكرد في المجلس لتأييد الاقتراح الذي تدعمه بريطانيا، والذي يطالب بتأجيل الموافقة على المعاهدة إلى فترة ما بعد حل قضية النـزاع حول الموصل، في مباحثات لوزان. وظن دوبيس أنّه إذا ما أُجِّلت الموافقة على المعاهدة فإنّه سيجد عذراً مقبولاً حينئذ للتقدم بطلب إلى حكومته، بإجبار الملك فيصل على حلّ المجلس التأسيسي. وهكذا صّوت النواب الكرد لصالح الاقتراح الذي يطالب بتأجيل إجازة المعاهدة[48].

وفي المواجهة مع الوطنيين العراقيين، هددت بريطانيا بالانسحاب من العراق وتركهم تحت رحمة مصطفى كمال. وكان هذا خداعاً من بريطانيا لتخويف الملك فيصل والوطنيين، لأن البريطانيين في الحقيقة لم يكونوا يريدون أن يخسروا نفوذهم في العراق، وكذلك سيطرتهم على الاحتياطي البترولي. انظر: الحسيني، عبد الرحمن. **تأريخ العراق السياسي الحديث**، صيدا: مطبعة عرفان، 1975، ج2، ص 92.

(46) Baghdad Times. 10 June 1924.

(47) Co 730/60/2655, Teleg. No. 282, 2 June 1924, Dobbs to Thomas; Minute, 4 June 1924, Thomas to Dobbs, cited in Khadim Niama, "Anglo lraqi Relations During The Mandate", Unpub. Doctoral dissertation. Wales, Aberystwyth, 1974, p. 162.

(48) Bell, ll, p. 344:

كان النواب الكرد في المجلس التأسيسي البريطاني في العراق مختارين بصورة جيدة غالباً من قبل السلطات. ومعظمهم يخدمون السياسة البريطانية وآلة طيعة بيدهم في البرلمان، لاستخدامهم تارة ضد الكرد المناوئين لهم، وتارة ضد القوميين العراقيين. انظر: هاوار، **القضية الكردية**، ج1، رقم 1، ص 93-94.

ومن ناحية أخرى في 10 حزيران، وكنتيجة للصفقة التي جرت بين ياسين هاشمي، زعيم الوطنيين العراقيين، والحكومة البريطانية والتي تضمن للأول الحصول على منصب رئيس الوزراء، فقد دُعي إلى عقد جلسة طارئة للمجلس، للمصادقة على المعاهدة، إلاّ أن عدداً كبيراً من النواب قاطعوا الجلسة، وامتنع آخرون عن التصويت، وعارض قسم ثالث المصادقة؛ وبالرغم من ذلك، فقد جرت الموافقة على المعاهدة، وإنّ 18 من النواب الكرد صوتوا ككتلة واحدة تأييداً للمصادقة[49].

ومع حلول أواسط تموز عام 1924 جرت المصادقة على المعاهدة العراقية ـ البريطانية، وشعرت الحكومة البريطانية حينذاك بأنه لا توجد ضرورة الآن للسماح للشيخ محمود بالاستمرار، في تهديد الإدارة البريطانية في كردستان. ولذلك فقد رأى المندوب السامي البريطاني أنّه لا يوجد بديل من إعادة احتلال السليمانية.

وفي تموز انطلقت قوات مكونة من فرقة عسكرية عراقية، وفوج من قوات الشرطة، وكتيبة من المجندين الآشوريين، مع مقاتلات القوة الجوية الملكية إلى مدينة السليمانية بسهولة، وجرى ضرب المدينة أولاً بالطائرات، ففرّ الشيخ محمود إلى الجبال مرة أخرى، وجرى تعيين السيد جابمان بوصفه مساعد متصرف لإدارة اللواء، وكان يخضع مباشرة لمراقبة المندوب السامي[50].

ومن قاعدته المحصنة في شاربازير وبنجوين جنوب شرق وشمال السليمانية بدأ الشيخ ينظم هجماته العسكرية، ضد السلطات البريطانية في أقصى أجزاء كركوك والسليمانية، مستغلاً الحروب الداخلية بين أمراء قبيلة الجاف في حلبجة. وفي آب تمكن الشيخ من إنشاء سلطة في حلبجة وضواحيها[51]،

---

(49) Iraq Administrative Report April 1923 December 1924: p. 25: Co 730/6132/85. Chamberlaine to Lindsay, 6 June 1924: Edmonds, p. 383, 384: Niama, p. 165.

(50) Fo. 371/10114, Air Staff Note on the Occupation of Sulaimani Desp. 44459/24, 27 Sept. 1924, Edmonds, p. 387.

(51) BHCF 13/14, Events in Kurdistan, Vol. 5, Shaikh Mahmud: Aide Memor: by

وبذلك تمكّن من إنشاء حكومة كردية موازية للواء السليمانية. فقام بفرض واستلام الضرائب من معظم القبائل في اللواء.

وفي آب عام 1924 طلب ياسين الهاشمي، رئيس وزراء العراق الجديد من الحكومة البريطانية، قمع ثورة الشيخ، وقد حصل على التصريح بذلك. ومن آب إلى كانون الأول عام 1924 شُنَّ عدد من الحملات العسكرية لإخراج الشيخ محمود وأنصاره الموالين له، من معاقلهم في الجبال[52]. وعلى الرغم من الدمار الواسع الذي لحق بالمنطقة من جراء استخدام مقاتلات القوة الجوية البريطانية، بما في ذلك حرق معالم القرى، فإنّ قدرة الشيخ محمود على القيام بأعمال حرب العصابات لم يجرِ القضاء عليها نهائياً. فقوات الشيخ لها قابلية التحرك والانتقال بشكل جيد بسبب اطلاعها الجيد على طبيعة المناطق الجبلية.

وأمّا الجيش العراقي الذي أدّى دوراً بارزاً في هذه الحملة، فلم يجرِ إبلاغه، من قبلُ، بصورة كافية عن الطبيعة الجغرافية لهذه المنطقة. وفي كانون الأول أُجبر رئيس وزراء العراق الهاشمي على الاستقالة من منصبه، لعدم مقدرته على القضاء على ثورة الشيخ محمود ولاستعمال القسوة في حملته ضد الكرد[53].

بالرغم من ذلك ففي أواسط كانون الأول عام 1924 أرغمت الحكومة البريطانية على تعبئة مزيد من القوات، وعلى استخدام مقاتلات القوة الجوية بصورة مكثفة، وأكثر فعالية في الهجمات، من أجل تهدئة لواء السليمانية قبل حضور لجنة التحقيق لعصبة الأمم، في زيارة لكردستان. ولهذا فإنّ قدرة الشيخ

B. H. Bourdillon, 3 Nov. 1926; Great Britain Colonial Office, Report by his Majesty's Government to the Council of League of Nations on the Administration of Iraq for the Year 1925 (Colonial No. 21 London: HMSO, 1926), p. 32.

(52) Iraq Administrative Report April 1923 December 1924, p. 31-32.

(53) Report on Progress of Iraq 1925, p. 258;

س. أ. القيسي. **ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية: 1922 - 1936** (بغداد: 1975)، ص 279.

محمود على إحداث اضطرابات في المنطقة قد جرى اختزالها أو تقليلها بصورة شديدة، وأصبح الشيخ مع أنصاره من الهاربين واللاجئين إلى المناطق الجبلية في الحدود الإيرانية[54].

ولهذا السبب فإنّ سياسة بريطانيا تجاه الكرد في العراق في الفترة، من تشرين الثاني عام 1922 إلى تموز عام 1924، كانت في أغلب الأحوال متأثرة بسير مفاوضات لوزان للسلام مع تركيا، حول إقليم الموصل. إضافة إلى ذلك ففي هذه الفترة سحبت بريطانيا تأييدها لاستقلال كردستان، وهي التي كانت تناصر قضيتها في معاهدة سيفر. وقد أملي هذا الموقف على بريطانيا نتيجة قناعتها بأنها بحاجة إلى إرضاء تركيا. التي تحتاج بريطانيا إلى تعاونها في تحقيق استراتيجيته الكبرى المتمثلة بعزل روسيا البلشفية. إضافة إلى ذلك، ففي هذه الفترة استخدم الكرد كمخالب القط من قبل كلا الطرفين في النزاع الحدودي على ولاية الموصل.

---

(54) Bell, II, pp. 369-370.

الفصل الثاني عشر

العامل الكردي في قضية الموصل

1922 ـ 1925

في التسعينيات من القرن الماضي عبرت القوات التركية الحدود إلى داخل كردستان ـ العراق، في تعقّب للمقاتلين من حزب العمال الكردستاني الذي كان يقاتل من أجل إقامة «كردستان» مستقلة، في جنوب شرق تركيا (وكردستان الشمالية) منذ عام 1984، وتوقّع رجال الدولة الأتراك والبرلمانيون والمراقبون السياسيون (في الداخل والخارج) من أن تؤدي تلك العمليات إلى احتمال ضمّ تركيا لشمال العراق. وهذا التوقع مبني على أساس مطالبة تركيا التاريخية بشمال العراق، والتي كانت معروفة، في العهد العثماني الأخير، بولاية الموصل، وعلى الرغم من أن قضية الموصل قد جرت تسويتها لصالح العراق إلاّ أنّه لا يزال لها ارتباط بالعلاقات الثنائية بين تركيا والعراق، خاصة فيما يتعلق بالمسألة الكردية. وهذه المقالة محاولة للكشف عن جذور هذه القضية التي لها القدرة الهائلة على تفجير الأوضاع في الشرق الأوسط.

في بداية العشرينيات من القرن العشرين اعتقد بعض الساسة البريطانيين بنحو أكيد أنّ القضية الكردية هي العامل الأهم في قضية الموصل. ونحاول أن نحدد معالم هذا الاعتقاد، ونوضحه بالإشارة إلى الأهمية النسبية للقضية الكردية في مسألة الموصل لمرحلة (1922 ـ 1925م) بالمقارنة مع عوامل أخرى وثيقة الصلة بالموضوع كالمصالح الاستراتيجية (الحيوية) الإمبريالية البريطانية، والنفط (البترول) وكذلك عملية بناء الدولة القومية في كل من العراق وتركيا، وأخيراً

تحاول الدراسة التطرّق إلى أهمية قضية الموصل، وتبعاتها، بالنسبة لتطور المسألة الكردية في العراق.

الادعاءات والادعاءات المضادة بين تركيا والعراق

في 20 من تشرين الثاني (نوفمبر)، عام 1922، وفي أثناء مؤتمر لوزان للسلام، ناقش عصمت باشا ممثل تركيا في المؤتمر ـ وهو من المساعدين المقربين إلى مصطفى كمال مؤسس تركيا الحديثة ـ مع اللورد كرزن ـ مفوض المملكة المتحدة ووزير الخارجية آنذاك ـ مستقبل ولاية الموصل من دون أن يتوصلا إلى اتفاق. فنظام حكم القوميين الجدد، في تركيا، لم يَعُد نفسه مقيّداً بشروط معاهدة سيفر التي جرى التوقيع عليها في 10 آب (أغسطس) 1920. وكانت المعاهدة تنص على إنشاء دولة كردية في جنوب شرق تركيا، على أن يكون للكرد في ولاية الموصل حريّة الانضمام إلى هذه الدولة، إذا هم رغبوا في ذلك.

وأقامت تركيا طلبها أو حقها في ولاية الموصل، على عدّة مسوّغات، أوّلها: هي أنّ ولاية الموصل فيها أقليّة عربية، وأنّ الكرد والتركمان، الذين يشكّلون الأغلبية في هذا الإقليم ليسوا منفصلين عرقياً، ثانياً: العلاقات الاقتصادية، إذ إنّ معظم تجارة ولاية الموصل كانت مع الأناضول التركي وليس مع العراق، ثالثاً: إنّ احتلال القوات البريطانية لولاية الموصل غير شرعي، بل هو خرق لمعاهدة مودروس التي وُقّعت في أكتوبر 1918، رابعاً: حقّ تقرير المصير، حيث ادّعت تركيا أنّ معظم سكّان الأراضي المتنازع عليها، يريدون الانضمام إلى تركيا، وليس إلى الدولة العربية الناشئة التي أوجدتها بريطانيا في العراق.

وعارض اللورد كرزن الادعاءات التركية نقطة بنقطة؛ عرقياً: أكّد كرزن أنّ الأغلبية من سكان الولاية المتنازع عليها، هم من الكرد الذين هم من أصل هندو ـ أوروبي، وبالتالي فهم مختلفون أساساً عن الأورال الألتاي التركي؛ واقتصادياً، فإن معظم تجارة الإقليم مرتبطة تاريخياً بالعراق أكثر من تركيا؛ وقانونياً، فإنّ الحكومة البريطانية مفوضة من قبل رابطة الأمم بمسؤولية الانتداب

على العراق، بما في ذلك إقليم الموصل، وبالتالي فإنّ له التزامات أخلاقية بالحفاظ على وحدة أراضي العراق، وعلى أنّ الثورات الكردية المتكررة ضدّ الأتراك في الفترة 1920 ـ 1924 تفنّد الادعاءات التركية أنّ الكردي يرغبون في أن يحكمهم الأتراك[1].

الاهتمامات البريطانية والعراقية

إنّ المصالح البريطانية في الموصل كانت موضوع نقاش هام، من قبل المعاصرين والمؤرخين. لخّص بيتار جيبيك بشكل واضح هذا الجدال، وقدّم منافذ مشوّقة إلى العامل الحيوي (الاستراتيجي) في النقاش:

«. . . بينما أنجز مكتب الشؤون الخارجية الأدوار الرئيسية، فيما يتعلّق بالوجهة الدبلوماسية للصراع فإنّ لعدد من الدوائر الحكومية أثراً مهمّاً في القضية، ومن المعقول أن يُتطرّق إليها من وجهات نظر مختلفة. وقد ظهر هذا الاختلاف مثلاً في شكوى اللورد كرزن، وزير الخارجية من عام 1919 إلى 1924، إذ أشار إلى تدخلات الدوائر الحكومية الأخرى في سياسته. وهي التي أكّدت الأهمية الاستراتيجية، وركّزت على أهمية المنطقة، من حيث كونها واقعة على خطوط المواصلات مع المستعمرات البريطانية في الشرق. وقد شاركت عدّة وزارات في مشكلة الموصل في العراق كالخارجية، والحرب، ووزارة الهند، وقد ركّز الذين كانوا يعملون في وزارة الحرب والبحرية على الجانب الاستراتيجي، بأنّ السيطرة عل ولاية الموصل التي تفصلها عن تركيا طبيعياً سلاسل جبلية. . .، لن تعمل فقط على تأمين بقاء العراق، كدولة، بل ستعمل على توفير حدود أكثر أمناً ضدّ تركيا، وكان يخشى من الأخيرة، فقد كان ينظر إليها كدولة إسلامية عدوانية، قد تستعمل ولاية الموصل كنقطة انطلاق للهجوم على العراق، وفيما بعد على المصالح البريطانية في الخليج الفارسي[2].

---

(1) Great Britain, Foreign Office, Lausane Conference on Near Eastern Affairs, 1922-23; Recordds of Proceedings and draft Terms of peace (CMD. 1814) (London, HMSO, 1923: pp. 262-264).

(2) (A Tedious And Perilous Controversy: Britain And The Settlement of Mosul

ويظهر من قراءة المواد ذات الصلة في وزارة الطيران ووزارة الخارجية، ومكتب الهند، ووزارتي الهند، وشؤون المستعمرات أنّ المسؤولين البريطانيين، في الشرق الأوسط، قد قدّموا تقارير عن مخاوف مبالغ فيها عن العواقب الاستراتيجية، إذا وقعت ولاية الموصل في قبضة الأتراك. فالمخابرات البريطانية في شرق تركيا وشمال العراق مثلاً تحدّثت عن السيناريوهات التي كانت كابوساً مريعاً ومرعباً وأحياناً عن حسابات غير دقيقة عن مخططات شيوعية كبيرة محتملة، لإلحاق تركيا والعراق وإيران بالاتحاد السوفييتي، عن طريق استخدام فعّال للعناصر البلشفية من بين الكرد. وزعمت السلطات البريطانية أنّ المشروع الروسي يجري تخطيطه وتنفيذه من وان وديار بكر، وأرضروم في جنوب شرق تركيا، وتبريز في شمال غرب إيران[3].

والمسؤولون البريطانيون الذين بالغوا في الحديث عن التهديدات البلشفية كان لهم هدفان:

أولهما: أرادوا خلق عدم ثقة بين روسيا ومصطفى كمال، الذي كان لا يزال متردداً في سياسته الخارجية، بين روسيا والغرب. وقد أبلغ البريطانيون مصطفى كمال عن تفاصيل المخطط الروسي المحتمل في شرق الأناضول (تركيا). وعبّر الأخير عن المرارة إزاء تلك المخططات، غير أنّ تركيا كانت لا تزال في حاجة إلى تحالف مؤقت مع روسيا. لأنّ تركيا كانت تعاني شُحّاً مالياً ونقصاً في السلاح. فضلاً عن كونها غير متأكدة من النوايا البريطانية لذلك، أراد مصطفى كمال استخدام قوة روسيا وسطوتها في صراعه مع بريطانيا على ولاية الموصل[4]. ثانيهما: إنّ إعطاء بريطانيا الاهتمام المبالغ لموضوع الاستراتيجية للنزاع قصد منها ـ إلى حدّ بعيد ـ «التمويه» عن دوافعهم الحقيقية، والتي كانت هي رغبتهم في السيطرة على النفط (البترول) في ولاية الموصل،

Dispute, 1918-1922) Middle Eastern Studies 17 (April 1981), 257.

(3) F.O. 371/111, Memo No. E 51/G (Russia Communist Activities on Iraq Frontier) 4 January 1925, British Embassy, Constantinople.

(4) Toynbee, p. 688.

وتأكيد الاعتبارات الاستراتيجية خدمت المسؤولين البريطانيين، في تفادي المزيد من الانتقادات المحلية والدولية لسياستهم.

وينبغي الإشارة هنا إلى أنّه في كلّ مراحل قضية الموصل، كان هناك ضغط قويّ على الحكومة البريطانية للانسحاب من الموصل بصورة خاصة ومن العراق بصورة عامة. وبعد انتفاضة عام 1920 العراقية المعادية لبريطانيا، عدّ المعارضون في بريطانيا وجزء كبير من الرأي العام البريطاني العراق ومشكلة الموصل بصفة خاصة أعباء غير ضرورية على عاتق الإمبراطورية[5]. وكانت المعارضة تخشى من أنّ الموقف البريطاني غير المهادن قد يجبر مصطفى كمال على تحالف أوثق مع روسيا، معرّضاً المصالح البريطانية في الخليج الفارسي للخطر[6].

ويبدو أنّ النفط كان عاملاً حيوياً في النزاع على ولاية الموصل، فكان لوجود المخزون البترولي في ولاية الموصل تأثير إلى حدٍ كبير في سلوك صانعي السياسة البريطانية تجاه القضية. فالمسؤولون البريطانيون المعاصرون في لندن أمثال لورد كرزن، وبونار لو، وسي. ماك دونالد، وجوزيف شمبالين، وأولئك العاملون في الشرق الأوسط من أمثال إست آر. لندسي (أنقرة) وبيرسي

---

(5) House of Commons (hereafter) Parliamentary Debate 189:2080; F.O. 371/10826; Mosul, Memo No. 840. 16 November, 1925: Dudley Heathcote (Mosul and Turks), Fortnightly Review 124 (1925): 611 Spences William (The Mosul Question in International Relations) Unpub. Doctoral dissert, American University Washington, 1965:66. 7 (Mosul the Desired) Literary Digest, 17 February 1924:12: Opposition to the governments Mosul Policy was widespread throughout the country.

كانت المعارضة ضدّ سياسة الحكومة في الموصل واسعة النطاق في كل أرجاء الدولة. فقدمت عدد من الصحف والمجلات والجرائد الرئيسة تعليقاتها عن أمري مهندس السياسة البريطانية حول الموصل، ووصفوها «بالمبذّر، وبالمحترف، في هدم المباني لبناء الشوارع كما وصفوه بمثير الحرب».

See: Leo Amery, My Political Life2 Vols. (London, 1953) 2, 328.

(6) F.O. 371/10826 (Mosul) Memo. No. 840. 16 November 1995: H. C Parliamentary Debate 189, 2080.

وكوكس وس. جي. أدموندز (العراق)، أنكروا بإصرار، وبإجماع، بتأثر سياستهم في النزاع على الموصل بعامل البترول[7]. إلاّ أنّ دراسات حديثة، والتي اعتمدت، بنحو كبير، على الوثائق والسجلات البريطانية، قد أثبتت وجود ارتباطات دائمة وغير منفصلة بين المصالح الإمبريالية البترولية البريطانية، وموقف الحكومة في نزاع الموصل[8]. وجدير بالذكر أنّ نفط الموصل لم يجر تطويره في أيام النزاع بعد، وحاول بعض المسؤولين التقليل من كونه مربحاً، وعلى الرغم من ذلك، فالزعماء الحكوميون البريطانيون المشتركون في النزاع كانوا على وعي تام بالمخزونات البترولية الغنية في الولاية[9]. لذلك اعتقدوا أنّ السيطرة البريطانية على ولاية الموصل ضروري، للسيطرة على العراق. فالوجود البريطاني في العراق عُدّ ضرورياً لحماية مصالح شركات البترول الإنجليزية في جنوب إيران آنذاك[10].

---

(7) Cabinet Paper. 24/175 No 472, Iraq and the Mosul Question) 10 November 1925.

وعرضت الصحف العالمية قضية الموصل على أنها معركة بين تركيا والعراق حول السيطرة على مخزونات النفط (البترول) في المنطقة. لكن السلطات البريطانية نفت بشدة هذه المزاعم قائلاً أنّ مسؤولي الإدارة المدنية في الحكومة المدنية، سواء في المناصب العليا، أو المتوسطة، من صناع السياسة الذين سجلوا مذكراتهم وانطباعاتهم في أيام أزمة الموصل، أو ما بعدها، كانوا متفقين بالإجماع على التأكيد أنّ البترول لم يكن له أهمية في الموضوع. انظر: فاضل حسين، مشكلة الموصل،مطبعة الجامعة، 1977. وكتب رضا نور وهو مساعد مقرّب لعصمت باشا في محادثات لوزان وأحد أعضاء رئاسة البرلمان التركي يقول إنّ البريطانيين كان ينفون بإصرار أنّ موقفهم تجاه قضية الموصل متأثر بعامل البترول.

See: Rezza Nur, Hayat Ve Hatairatim, 3 Vols. (Istanbul: Isret- Yayin 1922). 11: 251.

(8) H. Mecher. Imperial Quest for Oil: Iraq 1910-1932 (London: 1976): 131-32: Peter Sluglett, Britain in Iraq 1914-1932 Ithica Press, 1976:79-80?: M. Kent. Oil and Empire British Policy and Mesopotamia Oil 1900-1920 (New York: 1976): 127: William Strivers, Supremacy and Oil (Itahica: Cornell Univ. Press, 1982), pp. 168-169.

(9) F.O. 424/256 DBF9: 165.

(10) Cab. 24/175 No 472 (Iraq and the Mosul Question) 10, November 1925.

أمّا فيما يتعلّق ويخصّ العراق فإنّ الاحتفاظ بمقاطعتها الشمالية لهي في غاية الأهمية، لبقائها دولة قويّة، وقد عبّر الملك فيصل عن هذا، بنحو صريح، في خطاب له في آذار (مارس) عام 1925 أمام لجنة تقصّي الحقائق لعصبة الأمم:

«إنّ إيجاد حكومة عراقية دائمة ومتماسكة يعتمد على حفظ وضعها الراهن (Status quo) كما أعتقد أنّه من غير المحتمل على الصعيد الاستراتيجي والاقتصادي معاً، أن تظل حكومة في بغداد على قيد الوجود إذا جرى فصل الموصل... إنّ تجربتي ومعرفتي بالعقلية والطبيعة النفسية للشعب التركي، وطموحه التاريخي في التوسع والغزو... جعلتني أعلن أنّ الموصل بالنسبة للعراق كمثل الرأس بالنسبة لباقي الجسم»[11].

إنّ هذا الاهتمام من قبل الملك فيصل والذي كانت تشاركه فيه كل قطاعات الحكومة العراقية وكذلك الوطنيون القوميون، قد عكستها وسائل الإعلام العراقية في أثناء الأزمة[12]. وكان من اعتقاد الملك فيصل الراسخ وكذلك الوطنيين في بغداد أنّ نفط الموصل ضروري لبناء كيان اقتصادي، قابل للنمو والتطور في العراق[13]. إلى جانب ذلك فقد كان من الملاحظ، سابقاً، أنّ جبال جنوب كردستان، والتي تعدّ أهم الأجزاء في ولاية الموصل، لها أهمية كبرى في توفير حدود للعراق، تكون قابلة للدفاع عنها في الشمال ضدّ مصطفى كمال. وأخيراً فإنّ السكان الكرد المنتمين إلى المذهب السنّي في ولاية الموصل، لا غنى عنهم بالنسبة للملك فيصل، في مواجهة وحفظ التوازن مع

---

(11) League of Nations, Question of Frontier Between Iraq and Turkey: Reports Submitted to the Council by the Commission Instituted by the Council Resolution of September 3ed 1924 (C. 400. N. 147. 1925 VII): 7.

(12) F. O. 371/ intelligence Report No. 12, 1 November 1923: al-Istiqal No. 202. October 1924; al-Amal. No 33. 8 November 1923; Times (London) 8 August 1925.

(13) David Lloyd George, War Memoirs of David Lloyd George 4 Vols. Boston: Brown & Company 1934), 4:1038.

الشيعة في الجنوب والوسط. فكلّ مسؤولي العراق والمسؤولون البريطانيون في العراق كانوا يؤكّدون مراراً أنّ العراق إذا فصل جنوب كردستان منه سيكون 80 من سكانه من المذهب الشيعي، وهذا سيجعل حكم العراق صعباً بالنسبة للملك فيصل والنخبة الحاكمة معه، ذات الأغلبية السنية المطلقة(14). ولهذه الأسباب كان موقف العراق تجاه نـزاع الموصل، متأثراً جزئياً، فقط بالنفط، وأمّا الاحتفاظ بالولاية كجزء من العراق، فهي الأهم في الحقيقة بالنسبة لمسألة بناء الدولة في العراق.

المخاوف التركية

يشكّل الكرد الغالبية العظمى في ولاية الموصل. ويظهر أنّ هذا السبب الأول وإن لم يكن الوحيد لإصرار تركيا المستمرة في جهدها لإعادة ولاية الموصل. وفي أثناء الحرب الوطنية للاستقلال، تمكّن مصطفى كمال من تعبئة أغلب قبائل الكرد في شرق تركيا (الأناضول) وفي عام 1918، شاركت وحدات حميدية (القوات غير النظامية من الكرد الموالين للسلطان عبد الحميد الثاني (1876 ـ 1909) بمشاركة فاعلة في معارك في الشرق ضد الأرمن والروس. واعتمد مصطفى كمال على العناصر الموالية للخلافة وكذلك استغلّ وجود المشاعر المعادية للأرمن عند الزعامة الكردية التقليدية(15). غير أنّ العلاقة بين الوطنيين الأتراك والقوميين الكرد لم تكن ودية، وهذه يعود سببها إلى أيام

(14) British High Commission Fields (hereafter BHCF) 13/14 Events in Kurdistan Vol. 2, No. 1072 14 May 1921. Political Officer (hereafter PO) Sulaimani to High Commissioner Baghdad; F.O. 371/6346 Telex. No. 201. 9 January 1921; P. Graves, The Life of sir Percy Cox (London. . . 1942), pp. 278-279.

(15) Robert Olson, the Emergence of Kurdish Nationalism and Sheik Aaid Rebellion 1880-1925 (Austin: Univ. of. Texas Press. 1989), pp. 26-27; Bulent Demirbas, Mosul Kerkük Olay?, Ve. Osmanli Imratorlu?unda Kürt-Meseles?- (Istanbul: Arab Ara?tirm Basin, 1991), pp. 38-39;

في أثناء الفترة من عام 1918 - 1921 كان مصطفى كمال يحظى بتأييد الغالبية العظمى من زعماء الكرد وشيوخهم. وقد عدّ الزعماء التقليديون الكرد مصطفى كمال، بصورة عامة حليفاً لهم ضدّ الإنكليز واعتبروا الإنكليز عدواً لهم، ومن المناصرين للأرمن . =

جمعية الاتحاد والترقّي. قبيل الحرب العالمية الأولى كان أفراد حزب تركيا الفتاة متورطين في تخطيط سياسة التتريك وتنفيذها في كردستان، وجرى إيقاف كل الدوريات وإغلاق النوادي الكردية[16].

وفي أثناء فترة ما بعد الحرب، مباشرة، أبلغ مصطفى كمال أنّ رجال المخابرات البريطانية في شرق تركيا (الأناضول) متورطون في تجنيد أعضاء الجمعية المعروفة باسم (جمعية كردستان من أجل النهوض والتقدم) (Ta ali Ve Terraqi Cem iat-I) للهجوم على القوات الكمالية، والذين كانوا يشاركون في الاجتماع الثاني في سيفاس في عام 1919[17]. مع أنّه ليست هناك أدلة قاطعة في الوثائق البريطانية أو التركية تؤيد هذه المزاعم، وساعدت الحادثة، بدرجة ما، على حصول عداء بين الوطنيين الأتراك والحركة القومية الكردية. ولهذا، فقد قامت القوات الكمالية باعتقال القوميين الكرد في المناطق الخاضعة لسيطرتهم، في السنوات (1918 ـ 1920م). وفي عام 1921 شنّ القوميون الكرد أول تحدّيهم للنظام الكمالي، عن طريق ثورة كوجكري التي اندلعت في إقليم درسيم في جنوب شرق تركيا، وطالبت بالحكم الذاتي. وأحداث هذه الثورة تزامنت مع الاجتياح اليوناني لغرب تركيا. واعتقد الوطنيون الأتراك أنّ المخابرات البريطانية واليونانية هما المحرضتان على هذه الثورة[18]. وقد أدّت

= (Martin Van Bruinessen. Agha Sheikh and the State. On the Social and Political Organization of Kurdistan (Utrecht. 1978), pp. 375-376.

(16) بلج شيركو، القضية الكردية، (بيروت: دار الكاتب، 1986)، ص 93-94.
Suriya Bader Khan, the Case of Kurdistan Against Turkey (Philadelphia, 1928), 145;
كمال مظهر، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، الترجمة العربية، بغداد، 1984، ص 117-119.

(17) Mim Kemal Öke: Mosul Kurdistan Sorunu 1918-1926, (Istanbul, Izyayinclik 1925), pp. 78-79.

(18) هذه الثورة أو الانتفاضة في كردستان جرى التحريض عليها من قبل الجماعة الكردي المتمركزة في استنبول المعروفة باسم تعالي وترقي كردستان (الجمعية من أجل النهوض والتقدم في كردستان) وكان القوميون الكرد قد أشاروا إلى معاهدة سيفر التي وعدت بحكومة كردية مستقلة في جنوب شرق تركيا المنطقة ذات الغالبية الكردية في =

الثورة الكردية إلى توسيع نطاق الفجوة، غير القابلة للسدّ، بين الكرد والقوميين الترك.

وعلى الرغم من هذا، فقد ظلت سياسة مصطفى كمال في البداية غير واضحة، وبنحو مقصود فيما يخصّ دور الكرد في تركيا الحديثة. ومن المهم هنا أن نعيد إلى الأذهان أنّه وإلى الوقت الذي جرى فيه إنشاء الجمهورية التركية وتبني الفكرة (الإيديولوجية) الكمالية، في عام 1923، كان مصطفى كمال قد عرض للجمهور إمّا ـ عن طريق الخداع أو الاقتناع ـ أنّ حكومته عبارة عن حركة تنويرية لحكومة إسلامية مؤلفة من الأتراك والكرد، من بقايا الدولة العثمانية. ويمكن إدراك هذا من خلال الطريقة التي جرت بها صياغة الميثاق الوطني التركي؛ وخطابات مصطفى كمال في الفترة الأولى من تأسيس الجمهورية هي مثال آخر لهذا[19]. وينقل مكدّول عن مصطفى كمال في أيلول

= تركيا (الأناضول) فكلا من الوثائق البريطانية والتركية تؤكد التورط اليوناني في الانتفاضة، والتي قمعتها القوات الكمالية قبل انتشارها إلى باقي أجزاء كردستان التي تخشى تركيا منها كثيراً.

ولمزيد من التفاصيل عن هذه الانتفاضة:

- (See: Olson, pp. 33-37; M. Şerif Firat Doğu lllleri Ve Varto Tarihi (Istanbul: Saka Matbacusi, 1948); Kocgiri Halk Haraket-1 1919-1921.

- (Istanbul: Kamal Basim Yayin 1992); Türk Büyük Millet Meclisi (TBMM), Gizli Celse Zabitlari, Ikinci Celse 21-12-1923. S. 951; F. O. 371/6391 Telex No. 821. (18 December 1921Cox to Churchill).

(19) وتقول الفقرة الأولى من ميثاق 1- مليلي (الميثاق القومي) بقدر ما هي ضرورية فإن مصير القسم من داخل أو خارج تلك الأجزاء المسمى بمنطقة الهدنة (مودرس) والتي تقطنها الغالبية العثمانية، متحدون في الدين والجنس والهدف، والذين أشربت قلوبهم بمشاعر الاحترام المتبادل للحقوق الاجتماعية والعرقية لكل جانب. .. من داخل مجموعة واحدة لا تعرف الفرقة. «والعبارة: الأكثرية العثمانية» في الفقرة أعلاه تشير إلى الكرد في ولاية الموصل، ولمزيد من التفاصيل عن الفكرة، انظر:

– مصطفى كمال والميثاق- الميلي وعن الكرد والترك أثناء حرب الاستقلال وفترة ما بعد الاستقلال؛

See: Ali Fuad Cebessoy, Misak-l Milli Istanbul, 1982; Mustafa Kemal, – Ataturken Soulev Ve Demecler: cilt. 5. (Ankara, Turk 10 Inklapi Tarihi Institusi, 1972.

(سبتمبر عام 1919) جزءاً من خطابه في المجلس الوطني التركي، قائلاً:

«ما دام هناك أناس أصفياء كرماء، يتمتعون بالاحترام والإجلال، فإنّ الأتراك والكرد سوف يستمران في العيش جنباً إلى جنب، كأخوة حول مؤسسة الخلافة، وسيكون ذلك بمثابة العمود الحديدي غير القابل للكسر، ضدّ كلّ الأعداء الخارجيين والداخليين.»[20]

لوزان وشؤون الموصل

كانت محادثات لوزان إحدى الفرص التي شعر فيها الأتراك بضرورة التركيز على الوحدة التركية ـ الكردية. في مناقشة حول شؤون الموصل، في أثناء انعقاد المجلس الوطني الأعلى، ينقل ديفيد مكدول عن مصطفى كمال بتعابير، لا لبس فيها، عن أهداف حكومته، في الخطاب التالي:

«فليكن معلوماً، لدى الجميع، أنّ حدودنا الشرقية تمتد حتى السليمانية وأربيل وكركوك في ولاية الموصل. فغالبية سكان هذه الولاية من الكرد والترك. لكننا لا نفرّق بينهما فالكرد والترك تربطهما روابط مشتركة، وشعبنا الذي قدّم التضحيات الكبيرة في سبيل الحفاظ على حدود أراضينا المنصوص عليها في الميثاق الوطني التركي (Misak-i Milli) لن يتردّد في عمل نفس الشيء في قضية الموصل[21].

فضلاً عن ذلك، فقد أخذ عصمت باشا اثنين من النواب الكرد من المجلس الوطني، ليرافقاه إلى لوزان. وأبلغ النواب الكرد المؤتمر أنّ الكرد والترك يشكّلان عنصرين مهمّين في شعب واحد، غير قابل للانقسام، أو أنّ المزاعم الغربية أنّ الكرد يرغبون في الاستقلال مزاعم لا أساس لها[22].

---

(20) A. Modern History of Kurds (London: 1-B. Touris, 1996), p. 187.

(21) Atatürk Soylev Ve Demecleri 74.

(22) Ismet Pasha. . .

صاحب عصمت باشا معه إلى لوزان كل من برنسي زادة، وفوزي بيك، وذولفي بيك. والأخير قال للمؤتمر: بأنّ الكرد والترك إخوان ولهم دين واحد ومصير واحد، والكرد غير راغبين في الاستقلال. وأضاف ذولفي بيك: «أنّ تركيا هي بلدنا». انظر زنار سلوبي، =

وخلال العامين 1922 و1923 عقد المجلس الوطني الأعلى مناقشات عديدة وحيوية، حول شؤون الموصل. ومارس عدد من النواب الضغط على الحكومة لإعادة ولاية الموصل، بالقوة، إذا دعت الضرورة. فقد كان هناك اعتقاد راسخ مشترك بين المسؤولين والنواب الأتراك، في المجلس الوطني الأعلى، أنّ تركيا غير قادرة على البقاء كدولة حيّة نامية، بدون امتلاك ولاية الموصل. وكان ضمّ ولاية الموصل إلى تركيا ضرورياً جداً، في بناء علاقة شراكة بين الكرد والترك. وهذا هو الشعور الحقيقي لدى كثير من النواب الكرد والترك[23]. وفي شباط (فبراير) عام 1922م، وفي محاولة لكسب تأييد الكرد

= **مكرات** (بيروت: دار الكاتب، 1087) ص 71.

وفي عام 1924 استقال ذولفي بيك من منصبه كنائب ممثل لولاية دياربكر في المجلس الوطني الأعلى، وانضم إلى القوميين الكرد الذين كانوا في ثورة ضد تركيا في تموز (يوليو) عام 1924. ألقي القبض على ذولفي بيك، وأعدم نتيجة لذلك.

See: Teleq. No. 572. (Constantinople 23 July 1924, Mr. Henderson to Mr. Macdonald cited in ed. Bilal??m??r Inqliz Belgeleriyla Turkiyede (Kurt sorna) 1924-1938 Seyh, Agri Ve Dersim Ayoklammalari (Ankara, 1975), pp. 3-5.

(23) TBMM Gizli Celse Cilt. 31 January 1923 S. 1259; Gizli Celse Zabitlari Cilt. 3. 27. February 1923;

في آذار (مارس) عام 1923 قال يوسف ضيا باشا نائب المجلس من بيفليس للمجلس القومي الأعلى: «كما لا يمكن تقسيم المادة العضوية إلى شريطين منفصلين، فكذلك لا يمكن أو لا يقبل أن تفصل ولاية الموصل عن باقي أجزاء تركيا. إنّ بعض القوى الأوروبية يزعمون أنّ الكرد والأتراك لن يستطيعوا العيش معاً، هذا ليس صحيحاً». وفي نفس الجلسة للمجلس الأعلى القومي قال السيد دوراك النائب البرلاني من أرضروم تصريحات مماثلة: «. .أنا مستعد للتخلّي عن الموصل (المدينة) لكن ليس باقي أجزاء الولاية، والتي تقطنها الغالبية الكردية. فإنّ الاحتفاظ بهذه المناطق محتاج إليها، لحماية وحدة الأتراك والكرد في تركيا».

انظر: TBMM Zabit Ceridesi, Cilt. 4. 5. 163;

وكتب رضا نور، مساعد مقرّب لكل من مصطفى كمال وعصمت باشا، يقول في مذكراته: في يوم من الأيام عندما كان هو وعصمت باشا في لوزان يناقشان شؤون ولاية الموصل مع الحلفاء، وفي زلة لسان من عصمت باشا اعترف بأنّ والده جاء من بدليس، مدينة كردية، في كردستان الشمالية، ويبدو أنّ رضا نور قد أصيب بصدمة من جراء هذا الكشف.

See: Hayat Ve Hatratim 11, pp. 333-334.

في ولاية الموصل، أصدر المجلس الوطني التركي مرسوماً يدعو إلى قيام مجلس قومي كردي محلّي، في جنوب شرق تركيا. وعلى الرغم من أنّ هذا القرار يمثل صيغة محدودة للحكم الذاتي، إلاّ أنّه دعا إلى تشجيع استعمال اللغة الكردية[24]. وفي كانون الأول عام 1923، عندما كان هناك توتر خطير بين البريطانيين والأتراك، في الحدود مع ولاية الموصل، كرّر مصطفى كمال منح الحكم الذاتي للكرد في خطاب له في إزمت (Izmit) قائلاً:

«. . . وهكذا فأيّ إقليم ذو أغلبية كردية سوف يقوم الكرد بإدارة شؤونهم ذاتياً، ولكن فيما يتعلق بغير ذلك يجب علينا أن نعتبر الجميع أتراكاً. . .»[25].

وفي كلّ هذه الوعود للحكم الذاتي كانت هناك شروط معلّقة، وجرت صياغتها بنحو مبهم، وأخيراً لم تتخذ أيّة خطوة إيجابية أو عملية في شأن تنفيذها. كان مصطفى كمال لا يزال في حاجة إلى مساعدة الكرد له لمواجهة التحدّيات الخارجية، ولذلك ربما يكون عدم الوضوح والإبهام في السياسة الكردية مسألة مقصودة.

وبعد هزيمته لليونان وعقده معاهدة لوزان مع دول الحلفاء، انتهج مصطفى كمال سياسة جادة في تغريب المجتمع التركي، وبناء الدولة الجديدة. وهذه الصفقة الإصلاحية عرفت باسم «التركيزم» (Turkizm) ويجب النظر إلى سياسة تركيا المتعلقة بالكرد من خلال هذا السياق. وقد أعطى الكاتب الكردي المتترك ضياء كوك ألب، المشهور بكونه منظّر الفكر القومي التركي، تعريفاً جديداً للقومية التركية ودور الكرد فيها، في عمله المسمى المبادئ التركية (The principles of Turksim) واقتبس الكاتب مكدّول جزءاً من أقواله في هذا المجال:

«. . . بما أنّه لا توجد علاقة بين الجنس والأثر الاجتماعي، فكذلك لا يمكن أن توجد علاقة بين الجنس والقومية أيضاً، وهي عبارة عن مجموعة الخصائص الاجتماعية. . . والتضامن الإجتماعي يرتكز على الوحدة الثقافية، والتي يجري نقلها ونشرها بواسطة وسائل التعليم. . . فأنا لن أتردّد في الإيمان

---

(24) TTBMM, Gizli Celse. 7 July 1923, pp. 550-551.

(25) McDowall, p. 190.

بأنني تركي، وحتى إذا اكتشفت يوماً أنّ أجدادي جاؤوا من من المناطق الكردية. . . »[26].

كان مصطفى كمال يرى أنّ البنية الاجتماعية والاقتصادية الخاصة لكردستان وكذلك كون اللغة الكردية متميزة عن التركية، يعرقلان بناء تركيا الحديثة (الغربية) والمتماسكة كشعب. ولذلك تخلّت الجمهورية التركية في صيف عام 1923 عن كلّ وعودها التظاهرية السابقة، بقبول الكرد شركاء الأتراك في الجمهورية التركية، وبدأت سياسة الدمج الكلي الجديدة بدرجة كبيرة وبالقوة. وهذه السياسة الجديدة حرمت استخدام اللغة الكردية في المحاكم وفي المدارس، وحذفت كلمة «كردستان» من كل كتب التعليم، والأطلس وطالبت بإعطاء المناصب الحكومية العليا مثل والي الولاية ومسؤولي الأقاليم، وأغلب السلطات الحكومية إلى الأتراك، أو الكرد الذين تخلّصوا من وجود أيّ أثر للقومية الكردية فيهم، فضلاً عن ذلك يجري «انتخاب» النوّاب من الولايات الكردية حسب أوامر أنقرة. وهؤلاء يعملون على تسيير برنامج التتريك وتسهيله[27].

وكان لعصمت باشا رئيس الوزراء التركي آنذاك، هذا التعليق على سياسة التتريك، في خطاب له أمام أوجاق التركي (النادي من أجل نشر الثقافة التركية في أنقرة وإشاعتها) قائلاً: نحن وطنيون بكل صراحة. والوطنية هي الرابطة الوحيدة بيننا، وفي وجه الأغلبية التركية لا يوجد لباقي العناصر أيّ نوع من

---

(26) المرجع السابق، ص 189.

في السنوات من عام 1921 - 1925، كانت هناك مناقشات حية مستفيضة في تركيا عن مفاهيم المصطلحات التركيزم (القومية التركية) والميليت (القوم)، وفولك (الشعب). ويبدو أنّه في عام 1924 وبسبب تأثر مصطفى كمال بأفكار ضيلاء كوك ألب والدكتور عبدالله سفدت، وهما مفكران رئيسيان في تلك الفترة، قد صمم رأيه وعزمه لبناء دولة تركيا العلمانية الحديثة.

See: Bernard Iewis, The Emergence of Modern Turkey Oxford: Univ. Press, 1961), pp. 318-355; S. Shaw, History of Ottoman Empire and Modern Turkey 2 Vols. (Cambridge:Univ. Press, 1977), pp. 375-378.

(27) Olson, pp. 43-45.

التأثير. ويجب أن نجعل كلّ السكان في أراضينا أتراكاً وبأي ثمن كان. وسوف نبيد كلّ الذين يعارضون سياسة التتريك»[28].

إنّ هذه التصريحات من أحد كبار المسؤولين، أحد المقربين من مصطفى كمال هي دلالة واضحة على مدى قوة وسرعة اندفاع سياسة الصهر التي كانت تتبعها تركيا تجاه الكرد. وهذا عصمت باشا نفسه، الذي سيكون مهندس السياسة التركية المتعلقة بشؤون الموصل.

وبينما كانت المناقشة مستمرة حول ولاية الموصل في لوزان، كانت الإدارة البريطانية في ولاية الموصل تتابع سياسة رعاية القومية الكردية، وتشجيعها. وهذه كانت كسياسة مضادة وجّهت ضدّ فكرة الدعوة الإسلامية (الجامعة الإسلامية) التي كانت تروّجها الحكومة التركية في أوساط الكرد في ولاية الموصل، في بداية العشرينيات وعلى الرغم من أنّ السياسة البريطانية ـ الكردية في فترة ما بعد لوزان كانت تتصف باللين والتسامح، فيما يتعلّق بالحقوق الثقافية الكردية، ولكن استخدم الإنكليز القوة المتناهية ضد دعاة استقلال كردستان ـ العراق. إلاّ أنّ تركيا كانت تنظر إلى أنّ أيّ إحياء للقومية الكردية عبر الحدود (داخل ولاية الموصل) يعدّ بمثابة عرقلة لسياسة الصهر القسري المتبعة في كردستان ـ تركيا. وهذا القلق من جانب تركيا عبّر عنه مراسل صحيفة الغارديان البريطانية الذي زار تركيا أثناء الأزمة: «إنّ لدى الأتراك دافعاً واحداً قوياً للمطالبة القوية بالموصل. إنّهم يخشون أن تكون في ظلّ إدارتنا وإشرافنا المتسامح ملجأً للحركة القومية الكردية. والكرد ثاني أكبر الأقليات في داخل حدودهم»[29].

ومن الجدير بالملاحظة أنّ السيّد أرنولد جي توينبي، المؤرّخ البريطاني المشهور، الذي زار تركيا في عام 1925، وقابل كبار المسؤولين الأتراك، عبّر عن وجود قلق مماثل لدى الأتراك قائلاً: «إنّ تركيا مستعدة للتخلي عن كلّ امتيازاتها البترولية لصالح الحكومة البريطانية، إذا سلّم البريطانيون الكرد

(28) F.O. 424/262 Teleq. No 331. 28 April 1925 Lindsay to Chamberlain.

(29) Manchester Gurdian, 11 June 1924.

إليهم»[30]. وقد أكّد السيد آر لندسي وبعض المسؤولين البريطانيين بإلحاح أيضاً الرأي القائل بالنسبة لتركيا، فإنّ قضية الموصل هي قضية كردية ويرى الأتراك أنّ القومية الكردية، في ولاية الموصل، تشكّل خطراً على أمن القومية التركية ومصالحها الوطنية الاستراتيجية[31].

إنّ المسؤولين الأتراك في ذلك الوقت لم يكونوا يخفون هذا الشعور، ويصرّحون وبكل وضوح أنّ قضية ولاية الموصل بالنسبة لهم هي مشكلة أمنية وأنّ أيّة مسائل أخرى، مثل البترول، هي إمّا غير متعلّقة بالأمر أو تكون ذات أهمية ثانوية. وفي برقية من لوزان قال عصمت باشا لحسين رؤوف بيك نائب رئيس الوزراء التركي: إنّ اللورد كرزن مستعد لإعطاء تركيا حصّة سخية من الامتيازات البترولية، في ولاية الموصل. وأضاف قائلاً: «بالنسبة لنا، فإنّ قضية الموصل قضية قومية؛ وأما بالنسبة لهم فهي قضية البترول»[32]. ومن خطاب له أمام المجلس الوطني الأعلى في عام 1923، ألقى عصمت باشا أضواء جديدة على هذه المسألة، فقال: «. . . إذا كان لديهم (البريطانيين) أيّ مشاريع مهمّة فيما يتعلّق بمصلحتهم الاقتصادية فسوف أقوم بتلبية تلك المسائل، على وجه مُرضٍ، وأقدّم لهم الضمانات اللازمة. . . فليحتفظوا بمدينة الموصل؛ فليكن لهم البترول فإنّنا سنرضى إن هم قدّموا لنا الحصة المماثلة لتلك التي سيقدمونها للآخرين. لكن ولاية الموصل جزء لا يتجزأ من أراضينا الوطنية»[33].

وفي 23 آذار (مارس) عام 1923، أكّد نائب رئيس الوزراء أمام المجلس الوطني الأعلى أنّ العامل الكردي ووجود الكرد في ولاية الموصل، يشكّلان نقطة مهمّة في مسألة الموصل. وأضاف أنّ البريطانيين يحاولون فصل الكرد عن

(30) Ankara and British Empire in East": 686-87; Toynbee has expressed similar views on Mousl dispute, in survey of International Affairs Vol. 25 (1927 The Islamic World since Peace Settlement, London:1928), pp. 471-521.

(31) Times (London) 12 February 1926 (Iraq and Kurds); H. C. Parliamentary Debate 189: 2100.

(32) Ed. Bilalal Simsar, Lozan Telegraflari, 1:2 (Ankara: Turk Tarih Kurumu Basimevi, 1990), No. 291. 6 January 1923, pp. 340-342.

(33) TBMM, Gizli Celse Zabitlari, Cilt. 3, February 2, 1923, S. 1923.

الترك وهما الشعبان اللذان لهما مصير واحد[34]. وفي المناقشة نفسها حول الموضوع نفسه، قال أم. ذراف نائب برلماني من ولاية أرضروم: «في (معاهدة) سيفر وعدوا (البريطانيون) الكرد بأشياء كثيرة فيما يتعلّق بالدولة الكردية. غير أنّهم فشلوا... إنّهم يحاولون مرة أخرى خلق كيان كردي في الموصل، لتدمير وحدتنا الوطنية... أستطيع أن أترك لهم بترول الموصل لكن ليس الكرد...»[35]. وقد أدلى السيد سيري (Sirri) النائب عن ولاية إزمير بتصريحات أكثر وضوحاً، حول موضوع الموصل وعلاقتها بالقضية الكردية:

«فقط إنّ البريطانيين غير مهتمين بالأرض (ولاية الموصل) للأسباب الاقتصادية وحدها. إنّهم يريدون خلق بذور شقاق وخلاف في قلب أرضنا الإسلامية. وبعد خلق حكومة كردية، في ولاية الموصل، فسيعملون على تشجيع الكرد الإيرانيين للانضمام إليهم، لكن قبل ذلك فسوف يقومون بدعوة الكرد في تركيا (سكان إقليم جنوب شرق تركيا) للانضمام إلى ذلك الكيان. وحينئذ، فإنّ تضحياتنا الكبيرة التي بذلناها منذ أيام سيفر إلى هذا اليوم سوف تضيع»[36].

ومهما يكن من أمر، فإنّ المسؤولين الأتراك في مفاوضات لوزان، لم يغب عن بالهم عامل البترول ولم يتجاهلوه. فقد حاولوا استخدامه كورقة مساومة؛ إمّا مع البريطانيين في مفاوضاتهم المباشرة، أو مع الطرف الثالث في محاولة، منهم، زرع الخلاف بين الحلفاء الغربيين وممارسة ضغط على بريطانيا. في بداية مفاوضات لوزان، قال عصمت باشا للّورد كرزن: إنّ دولته قد خرجت من حرب مدمّرة، وإنّنا ننظر إلى الموارد البترولية لولاية الموصل كي تكون من المقتنيات الفائقة الثمن، لتموين إعادة بناء تركيا. وهذه الحجة وكذلك حقيقة كون تركيا فقيرة ومحتاجة إلى البترول، عبّر عنهما في مناسبات عديدة في لوزان[37].

---

(34) TBMM Gizli Cetse Zabihari, Cilt 4, 5. 4-5.

(35) TBMM z abit cevidesi Cilt3. 5. 163.

(36) TBMM, Cilt zabit Cevidesi. 4. 5. 112.

(37) Lozan Telegraflari, 1:546.

ومع ذلك فقد كان حرص تركيا على استخدام البترول، كورقة لمساندة ودعم مخاوفه الأمنية ودعمها، أكثر من حرصه على البترول ذاته. وفي رسالة رسمية من لوزان اشتكى كرزن بمرارة قائلاً: «عصمت باشا كان يبذل مجهودات كبيرة بدون نجاح، لإقناعي أو لتهديدي أو إجباري على تسليم ولاية الموصل إلى تركيا، بما في ذلك بكل تأكيد المنطقة المحتوية على البترول... وبعدما أدرك فشله، بعث بوكلاء له، من ورائي، وبعض من هؤلاء عديمو الضمير، تماماً، وغير أمناء لنا... حيث دخلوا في اتصالات مع اثنين من نواب البرلمان «السيد واطسن روترفورد، والسيد ميزوبانيت» واللذين ناقش معهما التنازلات في البترول، وكذلك مصير المنطقة التي تحت الانتداب البريطاني...»[38]. وفي تعليق على الحادثة نفسها، قال عصمت باشا لرئيس إدارة مجلس النواب: إنّه حصل على معاهدة مؤقتة مع بعض أصحاب المصالح، من مستثمري البترول ذوي الصلة بحزب العمال البريطاني، وهؤلاء رجال الأعمال البريطانيين ووعدوه بأنّهم سوف يمارسون ضغطاً على حكومتهم، بقبول اهتمامات تركيا الأمنية في ولاية الموصل والاعتراف بكل حدود تركيا الحديثة، كما نُصَّ عليها في الميثاق القومي[39].

ويظهر أنّ استراتيجية تركيا التساومية، حول الموصل، قد بنيت إلى درجة كبيرة على الافتراض، أنّه يمكن شراء الحكومة البريطانية بالبترول. وفي مناسبات عديدة في لوزان حاول عصمت باشا إقناع كرزن بتسليم ولاية الموصل إلى تركيا، وفي المقابل ستتصرف تركيا حسب إرشادات خبراء النفط البريطانيين، فيما يتعلّق بآبار البترول في الإقليم[40].

وعندما فشلت هذه الاستراتيجية، حاولت تركيا إشراك أطراف أخرى في النزاع. ولذلك حاولت توريط حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عبر امتيازات

(38) DBFP. 1/18:445-6 Cited in lozan Telegraflari I, pp. 380.

(39) Lozan Telegraflari. INO. 177. 3 January 1923 Ismet Pasha to Rauf Hussein. 1, pp. 319.

(40) Hassan Yiliz, Fransiz Belgeler Serve Lozan- Mosul Uçinde Kurdistan (Istanbul: Koral, 1990), pp. 318-320; Reza Nur 2, pp. 251-253.

شستر (Chester) والتي منحت للبنك العثماني الأمريكي الاستكشافية حقّ التنقيب عن البترول. غير أنّ هذه المناورة فشلت، لأنّ بريطانيا امتلكت شركة البترول التركية التي كان لها امتياز في حقول بترول الموصل منذ عام 1914، وقد عقدت فعلاً صفقات مع أغلب شركات البترول الأمريكية والأوروبية، وثبت فشل امتيازات شستر Chester Concessions[41].

قضية الموصل في عصبة الأمم

وخلال محادثات لوزان الأولى أثبت الطرفان أنّهما غير راغبين في التساوم فيما يتعلّق بموضوع ولاية الموصل. ولذلك ففي 4 شباط (فبراير) عام 1923، اتفقت تركيا وبريطانيا على إخراج موضوع الموصل من جدول المفاوضات. وفي محادثات لوزان الثانية ظلّت قضية الموصل العائق الرئيسي في سبيل توقيع معاهدة سلام، بين تركيا ودول التحالف. ولهذا السبب اتفق الطرفان على الانتظار تسعة أشهر لبدء إجراءات التسوية المباشرة لقضية الموصل. ودمجت هذه ضمن الفقرة الثالثة لمعاهدة لوزان في 24 تموز (يوليو) عام 1923[42].

وبعد الفشل في إيجاد تسوية للنزاع في غضون الفترة المذكورة، أبلغت الحكومة البريطانية عصبة الأمم في 30 آب (أغسطس) عام 1924 أنّ الطرفين فشلا في تحقيق التسوية وقرّرت لجنة عصبة الأمم أنّ خطّ بروكسل (Bruxsels Line) الحالة الراهنة في الحدود بين العراق وتركيا هو الذي سيظل الفاصل

(41) William Stivers, Supremacy and Oil. Iraq, Turkey and the Anglo- American World Order 1918-1930 (Ithaca Cornell Univ. Press. 1982): 168-69; Demirgas, pp. 76-78.

(42) For text of the treaty see: Great Britain Parliament, Foreign Office, Treaty of peace with Turkey and other Instruments Signed at Lausame on Julay 24, 1923; and subsidiary Documents Forming Part of Turkish peace settlement (CMD1929) London:HMSO, 1923). article 3 of the Treaty notes:
الحدود بين العراق وتركيا يجب أن تحدّد من خلال ترتيبات وديّة، تسوّى بين تركيا وبريطانيا العظمى في مدة تسعة أشهر. .. في حالة عدم الوصول إلى اتفاق بين الحكومتين، في الفترة المحدّدة أعلاه، فإنّ النزاع سيحول إلى مجلس عصبة الأمم».

الحدودي المؤقّت، إلى حين الوصول إلى التسوية النهائية لنزاع الموصل. وفي دورتها 30 عام 1924، وافقت لجنة عصبة الأمم المعنية بالموضوع إنشاء لجنة لتقصّي الحقائق، تقوم بزيارة المناطق المتنازع عليها، لجمع المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار حول وضع الولاية[43].

وقبيل وصول اللجنة إلى ولاية الموصل في شباط (فبراير) عام 1925، اتّخذت كلٌ من تركيا والحكومة العراقية، المدعومة من جانب بريطانيا، تدابير عديدة بغرض تعزيز موقفيهما وتقويته، في أوساط الكرد. وفي كانون الثاني (يناير) عام 1925، قام وزير الداخلية العراقي بجولة في إقليم جنوب كردستان، ووعد بأنّ الحقوق الوطنية الكردية سوف يعترف بها، إذا هم قرروا البقاء داخل العراق[44]. وتبع هذا عقد مؤتمر في أربيل أعدّه المسؤولون السياسيون البريطانيون، في المقاطعات الكردية، وقرر المؤتمر:

1 - تقديم تعويضات سخيّة إلى القبائل الكردية التي تأثّرت قراهم ومحاصيلهم، في أثناء الحملات العسكرية التأديبية التي قامت بها القوات البريطانية والعراقية المشتركة، ضدّ الكرد الذين ساعدوا الشيخ محمود.

2 - قام الملك فيصل بجولة في المنطقة، لإعطاء ضمانات للكرد فيما يتعلّق بحقوقهم القومية داخل العراق.

3 - المشرفون (حكام الولايات الإنكليز) في المقاطعات الكردية في ولاية الموصل سيُمنح لهم تفويض أكبر في تسيير الأمور.

---

(43) League of Nations, (Minutes of the 30th session), Official Journal 11 (Oct. 1924): 64-65.

كانت لجنة التحقيق تتألف من تلكي رئيس وزراء هنغاري سابق، والسيد واي سين، الوزير السويدي في بوخارست، والسيد باولس عقيد في الجيش الاحتياطي البلجيكي. وكان للجنة أيضاً مساعدون بريطانيون وأتراك.

(44) BHCF 13/14 Events in Kurdistan, Vol5, (Minister of Interiors Tour of Kurdistan) Nov. 2, 1924: F. O. 371/10068, intelligence Report, No. 22 Iraq II November, 1924.

4 - سيتم وضع خطط فورية لمواصلة مدّ خط السكك الحديدية التي بناها البريطانيون إلى أعماق كردستان، من أجل إقناع الكرد بأنّ الحكومة البريطانية لا تنوي مغادرة المنطقة.

5 - وأخيراً جرى الاتفاق على اتخاذ تدابير عدّة وعاجلة، للتصدّي لأيّ جهود تركية لخلق عدم الاستقرار في كردستان، في أثناء إجراء اللجنة التحقيقات في المنطقة[45]. وفضلاً عن ذلك، وفي محاولة لنهج سياسة تقدّمية في شؤون الموصل تمكّنت المخابرات البريطانية من الاتصال بأزادي، النادي القومي الكردي في جنوب شرق تركيا، لتنظيم عصيان وتمرّد داخل الوحدة 18 من قوات المشاة المتمركزين في الحدود (حركة بيت الشباب). وكان هذا العصيان ضربة قاسية لخطة تركيا، الهادفة إلى اتّباع سياسة هجومية في ولاية الموصل، عندما تكون استطلاعات لجنة عصبة الأمم جارية في المنطقة[46].

وزعمت الحكومة البريطانية أنّ القضية المتنازع عليها هي مجرّد رسم حدود، وهي لا تستوجب إجراء استفتاء. في حين، ادّعت تركيا أنّ مسألة الموصل هي مسألة تقرير مصير بالنسب للولاية[47]. وعلى الرغم من أنّ لجنة التحقيق اتفقت مع تركيا على أنّ النزاع ليس محصوراً، على أمر رسم الحدود، وأنّ المسألة هي تقرير الوضع النهائي للولاية، وقرّرت اللجنة إجراء استطلاعات منتخبة، بدلاً من إجراء الاستفتاء العام، ولأنّ إجراء الاستفتاء كان من المتوقّع أن يواجه صعوبات فنيّة غير ممكنة الحلّ[48]. وفي المرحلة المبكرة من التحقيق

(45) F. O. 371/10068, intelligence Report, No 22, Iraq, Nov. 1, 1924, BHCF 13/14, Events in Kurdistan Vol5, Desp. No. 4455, Oct. 18, 1924.

(46) Air 23/411, Desp. No. 1/929 AHQ, B. F. Iraq, Baghdad, Nov. 5, 1924, to Advisor to minister of Interior, Desp. No. D. 16, Nov. 8, 1924, 550, Baghdad to AHQ; F.O. 371/10068, Intelligence Report, No. 22. Oct. 21/1924.

(47) League of Nations, Question of Frontier between Iraq and Turkey. 17-18; Foreign Policy Association, Editorial Information Service, Foreign Policy Report, Vols. 1-2, 1925-26 (New York, 1966), pp. 9.

(48) League of Nations, Question of Frontier between Iraq and Turkey, p. 39.

أصرّت تركيا على إجراء استفتاء في الولاية، كوسيلة لتسوية النـزاع[49].

وعارض البريطانيون هذا الرأي بحجة أنّ أغلبية السكان في ولاية الموصل أمّيون من رجال القبائل، ولعدم وجود أجهزة مناسبة لإجراء مثل هذا الاستفتاء. كما وأنّ إجراء الاستفتاء قد يؤدّي إلى تهييج القبائل، لخلق اضطرابات في الأراضي المتنازع عليها، وأخيراً، فقد أجرت عصبة الأمم استطلاعاً عامّاً لرأي السكان في الولاية، من أجل اتخاذ القرار في شأن وضع الولاية[50].

إنّ معارضة إجراء الاستفتاء تنبع من قناعة المسؤولين البريطانيين وشعورهم، بأنّ الاستفتاء سيكشف أنّ الأغلبية من الكرد يرغبون في العودة إلى تركيا. وجادل المسؤولون البريطانيون في الحال قائلين إنّ الكرد يحترمون القوّة والجاه فقط. ويقول أدموندز مؤكّداً هذا الزعم: «إنّ الكردي العادي يعرف أنّه لو صوّت ضدّ بريطانيا فإنّ احتمال معاقبته بفعله هذا، بعيد أو مستبعد، وأمّا إذا صوّت ضدّ تركيا فإنّ الأخيرة سوف «تقوم بمعاقبته»[51]. وعبّر اللورد تمسون السكرتير في وزارة المستعمرات، عن مخاوف مماثلة، وأضاف يقول: «ولذا فهو (أي الكردي) سيصوّت لصالح تركيا ويثق بطيب خلقنا»[52]. ويذكر السيد آر. كلارك جونسون سبباً مختلفاً لتردد البريطانيين في إجراء الاستفتاء، قائلاً: «إنّ وجهة نظر بريطانيا متناقضة. ومع أنّ كرزن أحجم بكل حرص عن ذكرها. لا بدّ من أن يكون قد أدرك أنّ الاستفتاء سيكون كارثة للسياسة البريطانية. إنّ الغالبية

العظمى من الكرد في الولاية يريدون الاستقلال، أو على الأقل ضمان الحكم الذاتي، ولن يقبلوا تحت أي نوع من الظروف بأن يحكمهم العرب»[53]. إنّ وجهة نظر جونسون، هذه، تعبّر عن موقف البريطانيين المتعلّق بالاستفتاء،

---

(49) League of Nations, Question of Frontier Between Iraq and turkey, pp. 18-19.

(50) C. J Edmonds, Kurds, Turks and Arabs (London, 1957), p. 402.

(51) (South Kurdistan), Journal of Royal Central; Asian Society 12(1925), p. 213.

(52) المرجع السابق، ص213-14

(53) C. Johnson: the Kurdish Question: A study in Nationalism "unpub. M. Thesis. George Town University. 1954, 809.

وتؤيّدها رسالة كتبها السيد آرجاردين مساعد المستشار البريطاني، المصاحب لوفد لجنة التحقيق. وقال إنّه إذا كانت لرغبات الكرد أن تؤخذ في الحسبان، «فإنّ عدداً ضخماً» قد عبّروا عن رغبتهم في دولة كردية ذات حكم ذاتي، تحت ظل البريطانيين، أو عصبة الأمم[54]. وفضلاً عن هذا فإنّ تقرير لجنة عصبة الأمم التي زارت ولاية الموصل والصادر في تموز عام 1925، عن نتائج تحقيقاتها في الأراضي المتنازع عليها، يؤكّد وجهة النظر هذه. ويقول التقرير إذا كانت الاعتبارات الإثنية (العرقية) ستؤخذ كعامل وحيد في تقرير مستقبل الولاية، فإنّ إنشاء دولة كردية مستقلة سيكون شرعياً[55]. ومن الأمور المستأثرة بالاهتمام أنّ الأتراك لم يكن لديهم أيّة مخاوف جديّة، من احتمال أن يختار الكرد إنشاء دولة كردية منفصلة. وسبب هذا يعود جزئياً إلى إدراكهم أنّ القوميين الكرد غير موحّدين، وأنّهم نخبة صغيرة محصورة في السليمانية، وأنّ الزعماء القبليين مع رجالهم القبائل منقسمون في ولائهم كذلك[56]. ويبدو أنّ الأتراك كانوا على يقين من حصول تصويت لصالح الرأي الموالي لتركيا، إذا جرى الاستفتاء. فقد كانت لديهم حسابات مبالغ فيها عن (عدد الأتراك التركمان) الساكنين في ولاية الموصل. والدليل على ذلك هو أنّ تركيا ادّعت باستمرار، مثلاً، أنّ عدد اللواء (محافظة) السليمانية هو 32900. غير أنّ تقرير اللجنة يقول بأنّ عدد التركمان شخصان فقط[57].

والتعليلات المختلفة المذكورة عن سبب معارضة البريطانيين لإجراء

---

(54) F.O. / 108235, Desp. No. E2731/ 62/ 65, May 9, 1925 Dobbs to Amery, Enclosure No. 1, The Final Diary of the British Assessor to the Commission of the League of nations.

(55) League of Nations, Question of Frontier Between Iraq and Turkey, p. 78; BHCF 13/14, Events in Kurdistan, Vol. 5 Conference on the Kurdish Question. Feb. 10, 1926 Baghdad.

(56) League of Nations, Question of Frontier between Iraq and Turkey, 78; Ibid. 78; BHCF 13/14, Events in Kurdistan, Vol. 5 Conference on the Kurdish Question. Feb. 10, 1926 Baghdad.

(57) League of Nations, Question of Frontier Between Iraq and Turkey, pp. 77-78.

الاستفتاء، فيها شيء من الصحة. فالغالبية من السكان كما يزعم البريطانيون أمّيون من رجال القبائل الكردية. فقد لا يتمكّنون من المشاركة في الاستفتاء، أو أنّه لا توجد الأجهزة الضرورية لإجراء الاستفتاء الذي سيكون معتمداً، وغير مزوّر، وانعكاساً حقيقياً لرغبة سكان الأراضي المتنازع عليها. ولذا فإنّ الموقف البريطاني لا يمكن إغفاله. ومع ذلك، ينبغي الملاحظة هنا أنّه في عام 1921 أجرت الحكومة البريطانية استفتاءً في كلّ العراق لانتخاب فيصل بن حسين ملكاً للعراق.

وعلى هذه الصورة فإنّ رأي تركيا أيضاً صحيح وسليم، فتقرير مصير منطقة ما، تحتوي على المليون من النفوس يستدعي استفتاء أهلها أيضاً. وصحيح أيضاً أنّه كان لدى الحكومة البريطانية بعض المخاوف من أنّ نتيجة الاستفتاء قد تدعو إلى إقامة حكم ذاتي كردي، وأنّ طلباً إجماعياً شعبياً كهذا من جانب الكرد سوف يضع السلطات البريطانية في العراق، الذين اختاروا في أثناء فترة ما بعد مؤتمر لوزان الدمج الكامل للمقاطعات الكردية بالعراق. في وضع مربك.

ومع وصول اللجنة إلى كردستان في شباط (فبراير) عام 1925، ازدادت نشاطات الجماعات الموالية لتركيا في ولاية الموصل عبر الحدود. وشرعت اللجنة السريّة الموالية لتركيا، في العمل بنشاط، وخاصة أولئك الذين يتزعّمهم زعماء تركمان مشهورون في كركوك وأربيل، مثل: أن فتاح بيك، وناظم نفطجي زاده، وهما عضوان من المنطقة، واللذان كانا يمثلان الولاية في عام 1924، في المجلس الوطني الأعلى في أنقرة، استخدما نفوذهما في ولاية الموصل لتشجيع العناصر الموالية لتركيا، بإعلان تعاطفهم معها[58].

ولذلك بدأ كثير من الزعماء الكرد في الحدود في تحدّي السلطات البريطانية بنحو علني. هذا التحدّي من جانب الكرد يرجع جزئياً إلى خوفهم من أنّ تركيا قد تعود إلى المنطقة، وتنتقم منهم. مثلاً، ونشرت بياناً في أربيل، يقول:

---

(58) Air 23/163, Desp. No. 1726, May 6, 1925.

«أيّها المسلمون الكرد اعتقد الإنكليز أنّكم لا تعرفون قداسة دين محمد ﷺ وحرمته... ومن أجل خلق العداوة والحرب بين الجماعتين (الكرد والأتراك) قاموا بإنشاء حكم ذاتي لمصالحهم فقط، متجاهلين أنّ الكرد والأتراك إخوان في الدين وأنّهم أمّة واحدة. وعندما أدرك البريطانيون هذه الحقيقة ألغوا الحكم الذاتي وقذفوا بالقنابل في قلب مدينة السليمانية، وقتلوا أولادكم ودمّروا ممتلكاتكم... إنّ الأتراك يعودون لإنقاذكم من الكفار... قولوا للجنة [لجنة التحقيق التابعة لعصبة الأمم] نحن مسلمون ونعيش معاً مع المسلمين الأتراك، الذين يخدمون الإسلام، لا نريد أن نعيش مع العرب والكفار... فإن ساندتم الحكومة العراقية فإنّكم ستكونون حلفاء للعرب والكفار... ولن ينفعكم الندم»[59].

لقد جمع هذا البيان بين إثارة العواطف الدينية والتحذير من العواقب الرهيبة والوخيمة في حالة مساندة السلطات البريطانية من قبل الكرد، وقد رافقها نشر الشائعات. فقد قيل للكرد مثلاً، إنّ الشيخ محمود قد احتلّ السليمانية مرّة أخرى، وإنّ عدداً كبيراً من القوات التركية قد عبرت الحدود في بلدة زاخو[60]. ويبدو أنّ مثل هذه الشائعات كان لها صدى كبير في سكان شمال العراق. وفي آذار (مارس) عام 1925، كتبت السيدة بيل أنّ التهديدات التركية ودعاياتها كانت لها آثار معينة في الكرد، وقد استحوذت عليهم كثيراً بمساعدة «أشخاص سيئين»[61] وقد استمرت الاتصالات التركية في أوساط قبائل الكرد في الحدود مع تركيا في بهدينان، بصفة خاصة، واجتمع الزعماء الدينيون والوجهاء في الحدود الشمالية ووافقوا على سياسة عصيان مدني عام، وذلك عن طريق رفض دفع الضرائب إلى حكومة العراق؛ فضلاً عن ذلك، قام عدد من الزعماء في المنطقة بالاتصال بالقائد التركي على الحدود معبرين عن استعدادهم للقتال إلى

(59) Air 23/308, Trans. Of undated letter, distributed by a certain Hashim Nahid Arbili.

(60) Air 23/163, Arbil Report, No. 31, May 11, 1925; F.O. 37/10837, Confid. Teleg. No. 305 (Constantinople), April 15, 1925, Lindsay to Chamberlain.

(61) Burgoyne, 2, p. 369.

جانب تركيا، إذا قرّرت عبور الحدود[62]. وفي غضون ذلك استغل مصطفى كمال حادث الثورة المعادية للكمالية التي قادها الشيخ سعيد، في جنوب شرق تركيا، ذريعة لحشد حوالي خمسين ألفاً من قواته، وقوات أخرى غير نظامية على الحدود[63]، ويبدو من هذا أنّ تركيا كانت تحاول اتّباع سياستها الهجومية المعتادة، وذلك بحشد أكبر عدد من قواتها النظامية لممارسة الضغط على العدو، وإرسال زمرة من القوات غير لنظامية عبر الحدود، لحرب الإنهاك والاستنزاف. وهذه هي الوسيلة التي استخدمتها تركيا لإجبار فرنسا على الانسحاب من منطقة غازي عينتاب (gaziantep) في شرق تركيا، وكذلك في إجبار اليونان على الخروج من أزمير. وظنّت تركيا أنّ إرسال «الجتّا» (القوات غير النظامية) عبر الحدود الشمالية، لشنّ هجمات متزامنة مع هجمات الكرّ والفرّ التي كان يشنّها الشيخ محمود، في الجانب الشمالي الشرقي للحدود، قد يجبر البريطانيين على الخروج من ولاية الموصل[64]. والقصد من حشد القوات أيضاً إظهار تصميم تركي، على ادعائها لولاية الموصل، وأراد مصطفى كمال أن يكون لهذه الدعايات «تأثيراً معنوياً» في مناقشات لجنة التحقيق[65].

ولجأت الحكومة البريطانية، هي الأخرى، إلى التلاعب مع الكرد واستغلالهم. وقبل وصول لجنة التحقيق اتفق المسؤولون البريطانيون مع الكرد

---

(62) Air 23/163, Arbil Report, No. 31, May 11, 1925; F.O. 37/10837, Confid. Teleg. No. 305 (Constantinople), April 15, 1925, Lindsay to Chamberlain (1978):195-211; Olson. The Emergence of Kurdish nationalism and sheikh Said Rebellion.

(63) For a detailed account of this revolt see: Robert Olson and W. Turker (the sheikh Said Rebellion in Turkey (1925): a study in the consolidation of a develop unstitutionalized Nationalism and the rise of innciptient (Kurdish nationalism) Die Welt des Islams 18/3-3 (1978): 195-211; Olson. The Emergence of Kurdish nationalism and sheikh Said Rebellion.

(64) F.O. 371/10837, Teleg. No. 511 confid June 30, 1925 Harace to Chamberlain, Therapia; 108826, (Appreciation of the situation on Iraq Frontier) Oct. 15, 1925.

(65) F.O. 371 / 10867, The Internal Insurrection in the Eastern Vilayets: Press Summary; from April 15 t0 21, 1925.

على عمل ترتيبات معينة وجرى تشجيع الكرد الموالين لبريطانيا في السليمانية لتكوين «جمعية مدافعي وطني سليمانية» (الجمعية القومية للدفاع في السليمانية) ونشرت صحيفة (زيانه وهـZhianawa) آراءهم. كما نشرت المجلة المذكورة افتتاحيات ومقالات تُذكّر فيها الكرد بالعذاب والشقاء، خلال فترة سيطرة الترك السابقة، وأكّدت الصحيفة الحاجة إلى وجود صداقة بين بريطانيا والكرد[66]. فضلاً عن ذلك عندما كانت لجنة التحقيق في السليمانية، وعبرت عن استعدادها للالتقاء بالشيخ محمود، قام المسؤولون البريطانيون بمعارضة ذلك محتجين بأنّ لقاء كهذا سوف يعطي الشرعية لثورة الشيخ محمود، في أعين الكرد، وسيؤدي إلى تعقيد مهام اللجنة في المنطقة.

وفي كركوك جرى اعتقال سيد أحمد خانقا الموالي لتركيا. وجيء بزعماء طالباني الكردية وعدد من الوجهاء ورجال الدين والشخصيات البارزة من قبل المسؤولين البريطانيين، ليعبروا عن استيائهم للجنة، فيما يتعلق بإلغاء الأتراك الخلافة. وجرى اتخاذ إجراءات مماثلة في أربيل. وأعطيت صلاحيات واسعة للكابتن ليون الضابط السياسي في الموصل، باعتقال كلّ العناصر الموالية لتركيا ونفيهم[67]. وفي لواء الموصل كان العرب المسلمون والمسيحيون والكرد اليزيديون، في أغلب الحالات، هم الحريصون بقوة على الوحدة مع العراق. وابتعد جزء كبير من الكرد من مصطفى كمال، بسبب إلغائه الخلافة[68]. وجرى سجن الزعماء الموالين الذين أظهروا ولاءهم لتركيا ورفضوا دفع الضرائب أو جرى نفيهم وخربت قراهم بالقنابل، وأحرقت من قبل المجندين الآشوريين المرتزقة. وكانت حملات القمع واسعة النطاق، حتى إنّ الشيخ أحمد من بارزان كتب إلى الحكومة العراقية في 10 من شهر مارس (مايو) 1925 قائلاً

(66) انظر العدد، رقم 17 شباط 23، 1925.

(67) DO 371/10825, (Extracts from the diary of liason officer to the Frontier Commission Period 17th to 21st Feb. 1925). Residency (Baghdad), March 15, 1925 Ros. S. Col.

(68) F.O. 371/10098, Intelligence Report, Iraq, No. 23, 13 November 1925; Intelligence Report No. 25, Dec. 11, 1925.

لهم: «إذا لم تتوقف حملة الغارات فسيكون هو وعدد من القبائل مجبورين على الهجرة الجماعية إلى تركيا.»[69] فضلاً عن ذلك، كانت عمليات الاعتقال والنفي تجري على نطاق واسع في ولاية الموصل، حتى إنّ لجنة التحقيق وجّهت شكاوى إلى كلّ المسؤولين البريطانيين والحكومة العراقية حول الموضوع[70].

بالمقارنة مع تركيا، كانت الحكومة البريطانية لها الأفضلية بالنسبة للعلاقة مع الكرد، في أثناء الصراع على الموصل. في عام 1925 كان بعض الكرد قد أوجدوا لأنفسهم مصالح في الحكومة العراقية، وذلك عن طريق انتخاب ممثلين من الكرد في المناطق الكردية، إلى مجلس النواب العراقي. وفضلا عن ذلك، وعد الملك فيصل بضمان الحقوق الثقافية الكردية، إذا قرّر الكرد البقاء داخل العراق. وحذّرت وسائل الإعلام البريطانية والعراقية الكرد من أنّهم إذا انضموا إلى الأتراك فسوف يفقدون حقوقهم الوطنية التي كفلت لهم في العراق[71]. وأخيراً، وفي محاولة لطمأنة وجهاء المدينة والزعماء الذين امتلكوا الأراضي بصورة غير رسمية، ومن أجل كسبهم إلى جانب بريطانيا في النزاع، طلبت الحكومة البريطانية من الحكومة العراقية ألاّ تفتح سجلات الأراضي الخاصة بالطابور، في أثناء وجود لجنة التحقيق هناك[72].

لكن الحادثة التي كانت لها آثار بالغة في موقف الكرد خلال النزاع على الموصل، هي ثورة عام 1925 في أوساط الكرد في تركيا. فمنذ مؤتمر لوزان، كان الأتراك يصرّون بكل قوة على أنّهم والكرد متحدون في الجنس والدين، وقد زعموا أنّ العلاقات التركية ـ الكردية كانت ممتازة دائمة، وثورة شهري آذار/ نيسان (مارس/ أبريل) عام 1925 التي قادها الشيخ سعيد، ومن ثم الوحشية التي جرى بها قمعها، قضت على كلّ ادعاء بوحدة الكرد والترك،

(69) F.O. 371/10837, Tele 9. No. 305, 15 April 1923, Lindsay to Chamberlain; 10825, Endosure No. 1 in No. 1, May 9, 1925, Dobbs to Amery.

(70) League of Nations, Question of Frontier, pp. 7-9.

(71) Iraq Administrative Report for the Year 1925, 22-23; Edmonds, p. 401.

(72) Iraq Administrative Report for the Year 1925, p. 97.

وهدّمت كلّ الأسس التي بنت عليها تركيا ادعاءاتها بتركية ولاية الموصل. وجاءت الثورة بصفة خاصة في زمن غير مناسب للأتراك، وبذلك أيّدت الادعاءات البريطانية القائلة: إنّ الكرد لا يريدون أن يحكمهم الأتراك[73]. وبينما كانت لجنة التحقيق تقوم بجولة في المناطق الحدودية، كان المئات من اللاجئين الكرد يعبرون الحدود من تركيا إلى داخل العراق، يحملون معهم روايات عن فظاعة الأتراك ووحشيتهم، في التعامل مع الكرد. وكانت هذه ضربة لسمعة تركيا في أوساط قبائل الكرد على الحدود، والتي كانت غالبيتها من الموالين لتركيا[74]، ونقلت صحيفة (زيانه وه أيضاً أنباء عن حدوث مذبحة واسعة النطاق، ضدّ الكرد في تركيا. وكذلك نقلت نبأ محاكمة الشيخ سعيد وإعدامه، مع عدد آخر من الكرد في شمال كردستان. وهذه الحادثة أبعدت الشيوخ الدينيين، الذين كانوا يدافعون سابقاً عن قضية تركيا في ولاية الموصل، عن موقف حكومة تركيا[75]. وفي الواقع فإنّ قيام مصطفى كمال بإلغائه الخلافة وقمعه ثورة الشيخ سعيد، قد قطع جذور ادعاءاته لولاية الموصل. ولاحظ جويدة قائلاً: إنّ قيام الشيخ سعيد بالثورة والوحشية التي جرى بها قمع الثورة، كانت لها بالتأكيد الفضل في حلّ المسألة لصالح بريطانيا[76].

الكرد وقرار حكم الموصل

في 16 كانون الأول (ديسمبر) عام 1925، تبنّى مجلس عصبة الأمم قراراً اعتمد بصورة رئيسية على توصية لجنة التحقيق، والتي قضت بضمّ ولاية الموصل للعراق. وكان هذا الحكم مرتبطاً بمجموعة من الشروط التي كانت لها

---

(73) F.O. 371/10867, Desp. 6 March 1925: 18824, (Reply to Question XXIII of the question sent to high Commissioner by his Excellency President of the Council of the League of Nations under the cover of his letter dated 21st January 1925

(74) Edmonds, pp. 426-427.

(75) انظر: الأعداد، رقم 19 ج1، 2 1 آذار، 1925 ورقم، 35، ج1، 13 آب، 1925، ورقم 39، ج19، 2 أيلول، 1925.

(76) Wadi Jwaideh, (The Kurdish National Movement: Its Origins and Development), 2Vols., Unpub. Doctoral Dissertation, Syracuse Univ. 1960, 2: 61.

آثار في مستقبل سياسة بريطانيا تجاه الكرد:

1 ـ تعيّن خط بركسل (خط الأمر الواقع) كفاصل حدودي بين تركيا والعراق.

2 ـ ويطلب من بريطانيا إعداد معاهدة جديدة مع العراق وتقديمها إلى المجلس والتي ستمدد فيها فترة الانتداب لخمس وعشرين سنة إضافية، إلا إذا جرى قبول العراق عضواً في عصبة الأمم، كما تنص على ذلك الفقرة 1 من الميثاق قبل انقضاء تلك الفترة.

3 ـ طلب الى الحكومة البريطانية تقديم تفاصيل عن التدابير الإدارية التي ستتخذ مع الأخذ بالحسبان ضمان الحقوق الثقافية للكرد وكذلك توفير التزامات التي تضمن للكرد نوعا من الإدارة الذاتية[77].

إنّ إلقاء نظرة دقيقة لشروط قرار عصبة الأمم يبيّن بجلاء أثر قضية الكرد في نزاع الموصل. إنّ الدعوة إلى وضع معاهدة جديدة لتكون أساساً للعلاقات الأنجلو ـ العراقية لفترة خمس وعشرين سنة القادمة، كما متفق عليها في الشرط رقم 2 من قرار التحكيم، تعدّ إلى درجة معينة وسيلة من قبل عصبة الأمم كي تضمن أنّ الحكومة العراقية ستقوم بتنفيذ الفقرات المتعلقة بالحقوق الكردية؛ وهذا الشرط كرّرته توصية لجنة التحقيق، بأنّه إذا انتهت فترة الانتداب بحلول عام 1928، كما هو منصوص عليها في المعاهدة الأنجلو ـ العراقية لعام 1922، بدون تكفّل الحقوق الكردية، «فإنّ غالبية السكان» يختارون الحكم التركي بدلاً من الحكم العربي[78].

وفي 13 كانون الثاني (يناير) عام 1926 جرى توقيع معاهدة جديدة بين العراق والمملكة المتحدة، وسط معارضة شعبية عامة في العراق. وطبقاً لإيرسكين صاحب كتاب ـ ترجمة حياة الملك فيصل، فإنّ الملك قد أجبر على قبول المعاهدة الجديدة، والتي تمدّد فترة الوجود البريطاني في العراق. وقد

(77) League of Nations, Decision Relating to the Turco-Iraq Frontier Adopted by the Council of League of Nations, Geneva, December 16, 1925 Miscellaneous, N. 17, 1925 (CMD. 2562) (London: HMSO, 1925.

(78) League of Nations, Question of Frontier Between Iraq and Turkey, p. 89.

قيل للملك بكل وضوح إنّه إمّا أن يوقّع على المعاهدة الجديدة، أو يفقد كردستان[79]. وهذا دليل آخر على كيفية استخدام البريطانيين للقضية الكردية ذريعة لتمديد فترة بقائهم في العراق. ومن جانب آخر استخدمت بريطانيا القوميين العرب في العراق لاضطهاد الكرد، وليكونوا سداً في وجه مصطفى كمال.

وفضلاً عن ذلك، أشارت لجنة التحقيق إلى أنّ الكرد، عامة، يفضلون الحكم الذاتي تحت الإدارة البريطانية. ومع ذلك يبدو أنّ البريطانيين استخدموا نفوذهم لدى اللجنة، وبعد ذلك استخدموه لدى المجلس أيضاً، للتغاضي عن هذا الطلب من قبل الكرد. وبعد مؤتمر لوزان، أرادت بريطانيا اختصار مطالب القوميين الكرد التي أسماها البريطانيون بـ«المطالب العملية» التي أصبحت، فقط، حقوقاً ثقافية، وإدارية محلية، وكانت هذه السياسة منسجمة أيضاً مع أهداف سياستهم في إيران وتركيا[80]. وهذه الملاحظات الآتية للسيد دوبيس في شباط (فبراير) عام 1926 تساعد على إلقاء مزيد من الأضواء على سياسة فترة ما بعد لوزان:

«. . . كانت الحقيقة أنّه في أثناء الحرب، وبينما كان التوقيع على معاهدة سيفر ممكناً، كانت حكومة جلالته تبذل جهوداً كبيرة في تشجيع القومية الكردية التي كانت لها نتائج سلبية على مصالحنا والسياسة الحاضرة. . . مهما كان فهي محاولة للابتعاد عن أيّة سياسة انفصالية من جانب الكرد في العراق. وإنّ حكومة جلالته ملتزمة بأن ترى مطالبهم المعقولة، فيما يتعلّق باستخدامهم للغتهم القومية، وكذلك تعيين المسؤولين الكرد في المناطق الكردية. . . قد نفّذته الحكومة العراقية»[81].

---

(79) Great Britain, Parliament, Colonial Office, Treaty Between the united Kingdom and Iraq Regarding the duration of the Treaty Between the united Kingdom and Iraq of October 10, 1922, Signed at Baghdad, January 1, 1926 (London: HMSO, 1926).

(80) F.O. 371/ 10826, Mosul. Desp. No. 840. Eastern Department, Nov. 16, 1925.

(81) Air. 23/411. Memo. No. G. O. 118. Secretariat of High Commissioner for Iraq, Baghdad, Feb. 26, 1926 to Air H. Q.

وطبقاً لما ينص عليه الشرط، رقم ثلاثة، من قرار التحكيم، فإنّ الحكومة البريطانية مطالبة بأن توفر «الضمانات» و«التدابير الإدارية» لكفالة حقوق الكرد في العراق. إنّ التوقيع على معاهدة عام 1926 الأنجلو ـ العراقية بعد ثلاثة أسابيع، فقط، من تسوية الموصل التي ألزمت بريطانيا، بالإشراف على سير تنفيذ الحكومة العراقية لالتزاماتها المتعلقة بحقوق الكرد، كانت الخطوة الأولى التي أشارت إلى استعداد الحكومتين العراقية والبريطانية للوفاء بالتزاماتهم[82].

وفي المأدبة التي أقيمت، في مقر المندوبية البريطانية، بمناسبة التوقيع على المعاهدة الجديدة، ألقى السيد بي. بوردلون، المندوب السامي البريطاني المؤقت خطاباً كان قد أُجيز سابقاً من قبل أميرى (وزير المستعمرات)، يذكّر فيها الحكومة العراقية بوعودها المنصوص عليها في شروط قرار تحكيم الموصل. وأضاف قائلاً:

«إنّ هدف الحكومة العراقية يجب أن يكون هو جعل كل العراقيين مواطنين صالحين. وسيصار إلى عمل هذا بصورة أفضل، عن طريق تشجيعهم لا عن طريق ثنيهم عن الاعتزاز بلغتهم أو عرقهم كأفراد. فالكردي ليس عربياً، كما أنّ الرجل الاسكتلندي ليس رجلاً إنجليزياً؛ بهذا سنجعله مواطناً عرقياً جيداً، لا عن طريق إجباره على اتخاذ الطريقة العربية في الكلام والتصرف... بل بإعطائه الفرصة، والتشجيع ليكون فرداً كردياً جيداً»[83].

وفي ردّه على هذا الخطاب، كرّر الملك فيصل استعداد حكومته لتنفيذ جميع التزاماتها، المندرجة تحت قرار التحكيم، في قضية الموصل. وأضاف الملك قائلاً: «إنّ بين أولى الواجبات على كلّ مواطن عراقي حقيقي، هو تشجيع أخيه الكردي العراقي ليتمسّك بوطنيته... وليكونوا أعضاءً نشطين في وطن مشترك لهم، والتركيز على وحدتهم وتعاونهم فيما بينهم»[84].

---

(82) الحسني. **تاريخ العراق السياسي الحديث**، مرجع سابق، ج2، ص13

(83) F.O. 371/11460, Enclosure No. 3, Letter. Feb. 10, 1926. H. B. Bourdillon to Amery Residency Baghdad.

(84) F.O. 371/11460, Enclosure No. 5, Letter Feb. 10 1926; Baghdad Times Jan. 22, 1926.

وفضلاً عن ذلك، ففي 21 كانون الثاني (يناير) عام 1926 ألقى السيد عبدالمحسن السعدون، رئيس الوزراء العراقي، خطاباً أمام مجلس النواب، كرّر فيه النقاط في الخطابين المذكورين سالفاً، من قبل المندوب السامي والملك فيصل: «نحن على وعي أنّ الحكومة قد حدّدت سياستها تجاه الكرد. . . وأنّه من واجبنا أن نعطي شعب الشمال حقوقهم، بصورة مرضية ومنسجمة مع مصالح دولتهم. . . سيداتي، إنّ هذا البلد لن يستطيع العيش ما لم يعط كلّ عناصر الشعب العراقي حقوقهم وكلّنا يعلم أنّ الحكومة التركية قد عانت الخلاف والشقاق والتمزق لكونها اغتصبت حقوق العناصر الأخرى الموجودة. . . وليكن مصير الأتراك درساً لمن اعتبر»[85].

وهذه الخطابات تبعتها أوامر الحكومة المرسلة إلى الوزارات، جمعها، بشأن تنفيذ السياسة الكردية الجديدة للحكومة. والتركيز العمومي على الخطابات الثلاثة المذكورة، فيما سبق، وهي أنّ الحكومة العراقية يجب أن تعمل على إعطاء شعور وطني للكرد، بجعلهم عراقيين، وليس بتعريبهم. فهل أُلقيت هذه الخطابات لمجرد إرضاء لعصبة الأمم، أم أنّها تعبير لسياسة بعيدة النظر؟ ومهما كانت الدوافع السياسية لهذه التصريحات، فإنّها تركت بصماتها في مجريات الأحداث في كردستان خلال السنوات (192 ـ 1931م).

في كانون الثاني (فبراير) عام 1926، كان تصوّر الحكومة البريطانية أنّ الحكومة العراقية ماضية بنفسها فعلاً في متابعة سياستها، بإعطاء ضمانات الحقوق الثقافية للكرد، وأنّ هذه السياسة ليس لها علاقة كبيرة بمسألة الالتزام بالشروط المنصوص عليها. في قرار تحكيم مسألة الموصل.

ولتجسيد وجهة النظر هذه، رفعت الحكومة البريطانية في 24 شباط (فبراير) عام 1926 مذكرة إلى عصبة الأمم والتي تحتوي على تفاصيل الإجراءات الإدارية التي اتخذتها الحكومة العراقية، لإرضاء التطلعات القومية للمعتدلين من الكرد. وأشارت المذكرة من بين أشياء أخرى إلى أنّ أغلب

(85) F.O. 371/11460, Enclosure No. 5, Letter Feb. 10 1926; Baghdad Times Jan. 22, 1926.

المسؤولين الرسميين في المقاطعات الكردية هم من الكرد، وأنّ الحكومة تحاول دائماً أن لا يجري تعيين مسؤولين عرب في هذه المناطق، إلاّ في حالة عدم وجود أصحاب كفاءات من بين الكرد(86).

الخلاصة

فمجمل القول هو أنّ سياسة بريطانيا، في أثناء أزمة الموصل، كانت إلى حدّ بعيد متأثرة برغبتها في الحفاظ على مصالحها الإمبريالية، مثل البترول، وكذلك في السيطرة على المنافذ الحيوية في المنطقة. وتركيا، من جانب آخر، كانت قلقة إلى درجة كبيرة من تشجيع الحكومة البريطانية للقومية الكردية، في ولاية الموصل التي كانت تعدّها تهديداً لمصالحها الوطنية، وكونها ضربة موجّهة إلى سياستها المتمثلة في صهر الكرد التابعين لها في دولتهم القومية التركية. وقضية الموصل كانت أوّل مناسبة دولية يكون للمسألة الكردية أثر مهمّ في سياسات الشرق الأوسط.

(86) Great Britain, Colonial Office, Report by His Britannic Majastry S Government to the Council of the League of Nations for the Administration of Iraq for the year 1926 (Colonial No. 29, London: HMSO, 1927) pp. 14-15; F.O. 371/11460, (Memorandum of the Administration of Kurdish Districts in the Iraq), 10 February 1926, by B. H. Bourdillon, the Acting H. C. Baghdad.

الفصل الثالث عشر

حركة الشيخ سعيد بيران 1925م
دور الشريعة والفكر القومي

إنّ الحركة التي قادها الشيخ سعيد بالو المعروف أيضاً بـ«بيران» في الفترة من شباط إلى نيسان عام 1925، هزّت النظام الكمالي في تركيا، وتركت آثارها العميقة في الحياة السياسية التركية، بشكل عام والحركة الكردية بشكل خاص.

شهدت الثمانينيات والتسعينيات، من القرن العشرين، ظهور العديد من الدراسات حول حركة الشيخ سعيد؛ ويعود هذا الاهتمام المتجدد بالشيخ سعيد، حسب رأي الكاتب إلى عاملين؛ أولهما: النمو المتصاعد خلال هذه الفترة للمقاومة القومية الكردية، المسلحة في كردستان ـ تركيا، وثانيهما: هو اشتداد ساعد الحركة الإسلامية في تركيا. علماً أنّ حركة الشيخ سعيد تحتوي على جذور كلّ من الحركة القومية الكردية والحركة الإسلامية المعاصرة في تركيا.

هناك مدرستان مختلفتان ـ وإلى حدٍ ما ـ متناقضتان في تحليل العوامل المؤثرة في حركة الشيخ سعيد. فيما ذهبت الأولى إلى القول: بأنّها كانت حركة قومية استخدمت الدين للوصول إلى أهدافها، تذهب الأخرى إلى القول: بكونها حركة دينية استخدمت الظلم الواقع على الكرد لتحفيزهم لمعارضة حكومة مصطفى كمال اللادينية. هذه الدراسة محاولة لشرح هذه الإشكالية التي تحيط بالأسباب المباشرة وغير المباشرة لحركة الشيخ سعيد؛ وسيتطرق الكاتب

أيضاً إلى بعض الجوانب الغامضة الأخرى للموضوع، منها: الادعاء القائل بوجود ارتباط بين حركة الشيخ سعيد، والإدارة الإنجليزية في العراق.

أحداث الثورة

يروي لنا زنار سلوبي (قدري جميل باشا) أحد معاصري الشيخ سعيد ومن دعاة الفكر القومي الكردي، القصة الآتية حول كيفية انطلاق الثورة:

«بعد سفر الشيخ سعيد إلى قرية بيران، أراد رئيس قسم الجندرمة (الشرطة العثمانية ـ الكاتب) اعتقال عدد من الأشخاص المرافقين له، ودون أيّ اعتبار لمكانة ومقام الشيخ سعيد الذي تدخّل وترجّى رئيس الجندرمة للتراجع عن عزمه.

حاول الأخير تنفيذ الاعتقال بالقوة، وإثر ذلك حصل اصطدام مسلح في 5 شباط 1925 بين الجندرمة وشقيق الشيخ سعيد، الشيخ عبد الرحمن ورفاقه، الذين قتلوا أحد الجندرمة وأصابوا اثنين آخرين منهم بجراح، ولعدم اقتناع الشيخ سعيد بإشعال الانتفاضة آنئذ، لعدم التحضير المسبق لها، ترك بيران مباشرة لتأخذ تلك الأحداث طابعاً محلياً، ولا تنتشر في المناطق الأخرى، لكنه اصطدم بالحالة النفسية الهائجة لدى الكرد. . . وكانت شرارة الانتفاضة قد انتشرت بسرعة فائقة في ليجة، جبق جور، وحينما شاهد الشيخ سعيد الوضع وتطوراته السريعة، قال: (يبدو أنّ هذا هو قدرنا)، وشرع بتبنّي الانتفاضة وتولّي قيادتها. وفي 24 شباط احتل الثائرون مركز ولاية غينج (بنجول ـ الكاتب)[1].

وبعد أن سيطر المجاهدون الكرد (هكذا سماهم الشيخ سعيد ـ الكاتب) على غينج جرى أسر موظفي الإدارة التركية وهرب الجندرمة، وجرى تعيين إدارة كردية في غنج، حيث أصبح فقي حسان (وهو عالم دين) محافظاً لغنج وأصدر مجموعة من القوانين الاستثنائية، ألغى بها الكثير من الضرائب المجحفة التي سبق أن أثقلت كاهل الناس[2].

---

(1) **في سبيل كردستان: مذكرات**، بيروت، دار الكتاب، 1987، ص 106-107.

(2) م. حسرتيان. **كردستان تركيا بين الحربين**، ترجمة سعد الدين ملا، (بيروت، دار الكاتب) 1987 ص 57.

ومن ولاية غينج انتقلت الثورة إلى الولايات الكردية الأخرى، حيث استطاع المجاهدون السيطرة على قضاء خربوط (مدينة العزيز) في ولاية أرضروم، لفترة قصيرة وامتد لهيب الثورة جنوباً إلى ماردين ودياربكر وقضاء جميتك كزك في ملاطية غرباً. ووصلت الثورة ذروتها حين حاول 5 آلاف مجاهد الهجوم على مدينة دياربكر، واتخاذها عاصمة للإدارة الكردية بقيادة الشيخ سعيد.

ولكن هذا الهجوم فشل لأسباب عدّة منها: الاستعدادات التي اتخذتها الحكومة داخل المدينة لردع الثوار، وعدم وجود تنسيق مسبق بين الثوار والأهالي، وكذلك عدم استناد خطة الهجوم إلى أسس عسكرية حديثة.

إنّ سرعة انتشار الثورة في الولايات الكردية تعود إلى عوامل عدّة، منها: حالة التذمر وعدم الرضا بين الكرد عن سياسة الحكومة المركزية، خاصة سياسة التتريك والمركزية المفرطة التي بدأ مصطفى كمال يفرضها على المنطقة الكردية. كما أنّ الحكومة الكمالية حاولت ضرب مصالح القيادة الكردية التقليدية (الشيوخ والإقطاع) وتجاهلتهم في إدارة المنطقة. أضف إلى كلّ ذلك كانت الجماهير الكردية مستاءة جداً من قيام مصطفى كمال بإلغاء الخلافة والشريعة، وبدأت الحكومة المركزية تفقد شرعيتها في نظر المسلمين الكرد، المرتبطين بالخلافة والشريعة[3].

وأخيراً إنّ سرعة الأحداث العفوية، وجماهيرية الحركة الصوفية النقشبندية داخل المنطقة، ووجود فكرة الجهاد والقائد المجاهد (المنقذ) والتكايا العديدة التي كانت تتحرك على نطاق كردستان، وفّرت آلية التحرك السريع التي لم تستطع الإدارة التركية الضعيفة الوقوف ضدها[4].

اتخذت حكومة أنقرة إجراءات عديدة، عاجلة وجديّة لمجابهة حركة الشيخ سعيد. ففي 23 شباط وضعت المنطقة الكردية كاملة تحت الأحكام

---

(3) Robert Olson The Emergence of the Kurdish Nationalist Movement and Sheikh Said Rebellion (Austin: Texas Univ. Press, 1989, pp. 34-44.

(4) Martin Van Bruinessen Agha, Shaikh and state, Utrecht, 1979, p. 385.

العرفية. كما قام مصطفى كمال بعزل فتحي أقيار (رئيس الوزراء) الذي اتهمه بالضعف، وطلب إلى عصمت أينونو أن يقود الحكومة الجديدة، ويعلن مجموعة من الإجراءات المعروفة بـ(تقرير السكون) وأصبحت مدينة آدنة في الشرق مركزاً لتجمع القوات التركية التي أرسلت من جنوب ووسط تركيا لقمع الانتفاضة في كردستان. كما سمحت السلطات الفرنسية في سورية للحكومة التركية بنقل عدّة آلاف من الجنود، عبر خط سكك الحديد الذي كان يمرّ من داخل الأراضي السورية، وذلك لمحاصرة الثوار، ثم مهاجمتهم من الخلف. وفي 27 آذار وبعد أن جمعت قوات الفيلقين الخامس والثامن في آدنة وأرزنجان، وبعد أن تحسّنت الظروف المناخية، شنّت القوات الحكومية هجوماً واسع النطاق من الجنوب والشمال والشرق، واستطاعت أن تحاصر قطعات المجاهدين التي كانت في المناطق السهلية، وسرعان ما تبيّن للشيخ سعيد أنّ ليس هناك تكافؤ بين قواته وقوات الحكومة، من حيث العدّة والعتاد. وهذا ما أجبره على سحب قواته إلى المناطق الجبلية، في ولاية غنج والاحتماء بها.

لذلك أصبحت الثورة محصورة بوادي فرات صو وهذا ما سهّل للحكومة تركيز معظم قواتها على المنطقة، ومحاصرة الثوار فيها، ولكن استمرّت المعارك الكبيرة بين المجاهدين والحكومة إلى 14 نيسان حيث وقع الشيخ سعيد أسيراً بيد القوات الحكومية على جسر جهاربور وذلك نتيجة خيانة قاسم بك جبرانلي الذي كان عديل الشيخ سعيد، ومقدّماً في الجيش سابقاً، ومن القوميين الكرد الذي حاز ثقة الشيخ سعيد، وكان مع الثورة منذ البداية[5]. إنّ وقوع الشيخ سعيد أسيراً أثّر بشكل جدّي في معنويات المجاهدين تأثيراً كبيراً، حيث بدأت القوات الحكومية تحتل مركز غنج وليجة وبالو وبيران، ولكن ذلك لم يعن نهاية الثورة، إذ استمر المجاهدون في التصدّي للقوات الكمالية في الريف حتّى 1928. إنّ أسر الشيخ سعيد نقل المقاومة من حرب الجبهات التقليدية إلى حرب العصابات. وبعد أن استطاع المجاهدون احتواء الهجوم الحكومي المكثّف بدأوا بتنظيم أنفسهم على شكل كتائب سميت بـ (الوحدات القتالية ـ جتا).

---

(5) F O 371/10867 Teleg. No2497, 27 April 1925. Lindsay to A. Chamberlain.

واستطاعت هذه الوحدات القتالية شنّ عمليات عسكرية، تميّزت بالكرّ والفرّ، انتشرت في البداية في منطقة مودكي ساسون، خنيس، فارتو، موش، سوليهان، جبق جور، غنج، وليجة[6]، وكما استطاع السيد عبدالله النهري (ابن الشهيد سيد عبدالقادر ابن الشيخ عبيد الله) الذي أعدم والده، نقل المقاومة إلى منطقة هيكاري، وبدأ المجاهدون بفرض وجودهم على الحدود العراقية ـ التركية ـ الإيرانية[7].

وبرز هاجو بيك زعيم عشيرة هافرنكي قائداً للمجاهدين العاملين في منطقة الحدود التركية السورية. وكان هاجو بيك ناجحاً في قيادة العشائر الكردية في منطقة نصيبين، وكانت الحكومة التركية قلقة جداً من نشاطاته، وطلبت إلى السلطات الإنكليزية والفرنسية، في العراق وسورية، دعم جهودها لقمعه، ويبدو أنّ هاجو بيك كان يفكر في توسيع نطاق المقاومة، وأخذ زمام القيادة. ففي رسالة منه إلى أمين بيك الراوندوزي والمؤرخة بتاريخ 26 حزيران 1926 طلب هاجو إلى قادة الكرد في راوندوز تأييده وكما طلب إليهم الاتصال بسمكو في كردستان إيران لدعم مشروعه، لتوسيع رقعة الجهاد لتشمل كردستان تركيا كلها، كما طلب هاجو إلى الشيخ أحمد بارزان دعم جهوده ففي الرسالة المذكورة يقدر هاجو عدد المجاهدين العاملين تحت إمرته بـ500 مجاهد؛ ويشير إلى الاستعدادات الجارية لإعداد 10 آلاف مجاهد، ويضيف هاجو أنّ محمود إبراهيم الملي (ابن القائد الكردي الشهيد إبراهيم باشا الملي) الساكن في رأس العين في قضاء مدياد، قد وعده بدعم الجهاد وتزويده بـ1500 مقاتل. أضف إلى ذلك أنّه في عام 1926 كان هناك 550 مجاهداً من الكرد زازا يقودهم الشيخان عبدالرحيم وطاهر (أخوا الشيخ سعيد). ويبدي المجاهدون في هذه الوثيقة التاريخية (رسالة هاجو) استعدادهم لإدامة الجهاد، ولكنهم أيضاً يشكون من قلة السلاح[8].

وكان هاجو بيك يعلّق الآمال الكبيرة على جهود الشيخ مهدي (أخو

---

(6) Air 23/411 Secret No. 1618. Baghdad 22 July 1926.

(7) F.O. 371/10867 No. 576 July 1925.

(8) المرجع السابق.

الشيخ سعيد) الذي تسلّل إلى داخل الحدود العراقية، وسلّم نفسه للسلطات البريطانية. حاول الشيخ مهدي كسب تأييد الإنجليز، ودعمهم للثورة الكردية، ضدّ مصطفى كمال. ولكن الإنجليز طلبوا إليه تجميد كافة نشاطاته السياسية وعدم استعمال الحدود العراقية منطلقاً للتحرّك ضدّ الحكومة التركية.

ولكن استطاع الشيخ مهدي التسلل سراً عبر سنجار إلى داخل كردستان - تركيا، وبدأ التحرك مع المجاهدين العاملين على الحدود التركية - السورية، وفي رسالته المؤرخة في 31 حزيران 1926، والموجهة إلى أمين بيك الراواندوزي يعطي الشيخ مهدي تفاصيل كثيرة عن العمليات الجهادية، المكثفة في المنطقة، حيث يقول: «إنّ الوحدات الكردية المقاتلة مهيمنة على الريف الكردي الذي يصفه بـ(كردستان المستقلة)[9].

واستمرت العمليات الجهادية إلى بداية عام 1928. ولكن مع عام 1928 أصبح تحرّك المجاهدين أمراً عسيراً للغاية، وذلك لأسباب عديدة، منها: بطش القوات الحكومية الكمالية بالقرى التي كانت تدعم المجاهدين بطشاً كبيراً، واستعمال سياسة الأرض المحروقة، بحيث كانت المصادرات تمتد إلى ممتلكات الفلاحين المنقولة وغير المنقولة، وحرق المحاصيل الزراعية، ومصادرة المواشي، وسياسة إفراغ المنطقة.

وكما حُرم المجاهدون من أيّ دعم خارجي فلم يصلهم أيّ دعم من سمكو والكرد في راوندوز. ومما زاد الأمر صعوبة توقيع العراق وإيران وتركيا في عام 1926 اتفاقيات التعاون وحسن الجوار. وكانت هذه الاتفاقيات نتيجة المبادرات الإنجليزية، ووجهت معظم بنودها ضدّ الثوار الكرد. ونتيجة لهذه الظروف القاسية من الحصار الداخلي والخارجي واضطرار العديد من قادة الكرد إلى الاستجابة لقرار العفو الذي أصدرته الحكومة في عام 1927م[10]، انتهت صفحة من المقاومة الكردية لتبدأ صفحة أخرى بعد ستة أشهر فقط، على جبهات أخرى، بقيادة الجنرال إحسان نوري باشا.

---

(9) المرجع السابق.

(10) Olson, p. 152.

أسباب فشل الانتفاضة

إنّ فشل حركة الشيخ سعيد في تحقيق أهدافها رغم مكاسبها الجدية في البداية يعود إلى أسباب ذاتية وموضوعية. ويقصد بالعامل الذاتي تركيبة الحركة، من حيث القيادة والقاعدة، وأسلوب إدارة الحرب. ويعزو البعض فشل الحركة إلى اندلاعها قبيل أوانها، أي أنّ الثمرة قطفت قبل أن تنضج، فغلب عليها طابع العفوية، وكان الكثير من تصرفات المجاهدين وحركاتهم ردود أفعال للظروف المستجدة التي أوجدتها انطلاقة الحركة في الظروف غير المواتية. ولم تكن القيادة في مستوى الأحداث على الرغم من أنّ الشيخ سعيد كان يمتلك شخصية كرزماتية (جذابة أو ملهمة) إلا أنّه لم يكن في مستوى سياسيي أنقرة من حيث الحنكة السياسية والإلمام بالأحداث الداخلية والدولية.

وحركته كانت شبيهة جداً بالحركات الصوفية المجاهدة، في القرن التاسع عشر، في العالم الإسلامي. في الحقيقة يبدو أنّ الشيخ عبيدالله النهري كان أكثر إلماماً بالأمور السياسية الداخلية والخارجية من الشيخ سعيد، وقد لا نبتعد من الحقيقة كثيراً، إذا قلنا أنّ حركة الشيخ سعيد ولدت متأخرة بقرن من الزمن، كما لم يكن الشيخ سعيد ولا أحد غيره من القادة المجاهدين ملمين بالأمور العسكرية البحتة، في فنون إدارة القتال، فمثلاً صرف المجاهدون جهوداً كبيرة في الهجوم على مراكز المدن، على الرغم من أنّه لم يكن في حوزتهم الأسلحة الهجومية، ولم يكن يخطر على بالهم كيف يمكن الدفاع عن هذه المدن أمام القوات التركية النظامية، الأكثر خبرة، والمالكة للعتاد والسلاح الأقوى. إنّ الهجوم على دياربكر، العاصمة الإقليمية مثلاً، لم يكن مبنياً على أسس عسكرية عصرية، في أسلوب حصار المدن، واستنزاف العدو من الداخل، ثم إحداث ثغرات في الأنظمة الدفاعية في المدينة، كما يبدو أنّ المجاهدين لم ينسقوا مع الداخل، علماً أنّ أهالي المدن الكردية كانت هي الأخرى مستاءة من تصرفات الحكومة المركزية[11].

كانت الحركة، إلى حدٍ كبير، ريفية الطابع من حيث القيادة والقاعدة

---

(11) شيركو: ص 94-95.

(الشيوخ، علماء الدين، المريدين، الفلاحين، القرويين)، لم يكن للأرستقراطية المدنية دور مهم لا في القيادة، ولا تركيبة حركة الشيخ سعيد. إنّ عدم اشتراك الأرستقراطية المدنية في الثورة يعود لأسباب عديدة، منها أنّ الطريقة النقشبندية استحوذت على الثورة وتجاهلت طبقة التجار والنخبة داخل المدن، أو أنّه لم يكن هناك الحد الأدنى من التفاهم بين القيادة المدنية والقيادة التقليدية الريفية[12]. علماً أنّ القيادة المدنية (النخبة والتجار) كانوا إلى حدٍ ما منضوين إلى لواء منظمة آزادي. لذلك فإنّ غلبة الطابع الريفي على الثورة تشير إلى ضعف دور آزادي في الثورة. وأنّ عدم إمكان القيادة المدنية من أخذ المبادرة في قيادة الثورة، أو الاشتراك الفعال فيها، مؤشر واضح على ضعف النخبة، أو بالأحرى ضعف الفكر القومي الكردي آنذاك، وعدم تنظيمه داخل المدن.

ولدت حركة الشيخ سعيد في ظروف اجتماعية واقتصادية استثنائية وصعبة للغاية والجدير بالذكر أنّ كردستان ـ تركيا في عام 1925م كانت قد خرجت لتوها من حربين مهمتين: الحرب العالمية الأولى وحرب الاستقلال الوطني التركي، وكان لهاتين الحربين تبعات كثيرة. فمن الناحية الاقتصادية مثلاً، كانت لا تزال هناك حالة شبه مجاعة تهدد الأمن والاستقرار وخلق حالة نفسية فريدة، إذ كان من الصعب بمكان القدرة على ضبط السكان والمجاهدين والحفاظ على الأمن في المدن التي وقعت تحت سيطرة المجاهدين. فمثلاً بعد سقوط مدينة العزيز، بأيدي الثوار، انهار النظام الأمني وسادت الفوضى في المدينة، وكثرت فيها حوادث السرقة والنهب وهذا مما دفع أهالي المدينة إلى الانضواء إلى لواء سيد محمد بيك (أحد وجهاء المدينة) الذي استطاع إخراج الثوار من المدينة وإعادة سلطة الحكومة المركزية إلى المدينة.

ومن العوامل الذاتية التي ساهمت في فشل الحركة هي عدم الوحدة بين الكرد، فلم يكن هناك ما يصطلح عليه بالشعور التضامني (القومي) بين القبائل الكردية المتناحرة. وتجلّى ضعف الشعور القومي عند الكرد، في أثناء ثورة كوجكري (1920 ـ 1921م)، إذ ظلّت هذه الثورة مقتصرة على درسيم والقبائل

(12) Olson, pp. 98-99.

العلوية الشيعية الكردية، مما سهّل مهمة الحكومة المركزية في القضاء عليها؛ وكانت حركة الشيخ سعيد مناسبة أخرى لإظهار ضعف الوحدة القومية بين الكرد، ولم تقتصر القبائل العلوية الكردية على عدم تأييدهم لحركة الشيخ سعيد السنية، بل أصبحوا عوناً مهمين للحكومة المركزية، لقمع هذه الحركة التي عدّتها القبائل الشيعية الكردية كلولان وخورمك حركة سنية متعصبة. لقد حاول الشيخ سعيد كسب ودّ رؤساء القبائل المذكورة، ولكن دون جدوى، وذلك لوجود نزاع قبلي حاد بين عشائر علوية في ديرسيم ورئيس قبيلة جبرانلي الذي كان يساند الثورة. واستطاعت الحكومة استغلال هذه النزاعات إذ قامت بتسليح لولان وخورمك في منطقة ديرسم ليكونوا سداً منيعاً أمام حركة الثوار في منع التحرك باتجاه الشمال والغرب نحو ملاطية وأرضروم. كما هاجمت العشائر الشيعية مواقع ثوّار الكرد، واستنفذت الكثير من طاقاتهم[13].

ولم يكن النزاع مقتصراً على أسس طائفية فقط، بل كانت هناك نزاعات قبلية تقليدية التي كادت تفتك بالكرد فتكاً كبيراً، كما أنّ الحكومة المركزية استطاعت أن تشتري بالأموال والألقاب الفخرية والسلاح ودّ كثير من رؤساء القبائل. لذلك لم يشارك الكثير منهم في الثورة، وحين وصلت القوات الحكومية إلى كردستان شارك معها قسم من هذه القبائل، ببعض المسلحين، لمهاجمة الثوار أنفسهم من أبناء جلدتهم[14].

كما لم تكن هناك وحدة، داخل الطريقة النقشبندية التي كانت بمثابة الحزب الذي قاد الثورة. لم يكن الشيخ سعيد بلا منازع في قيادة الحركة النقشبندية في كردستان ـ تركيا. كان شيوخ نورشين، القريبة من هاموش، مثلاً من الشيوخ المتنفذين داخل الطريقة النقشبندية، وكانوا يفضّلون مسايرة الحكومة المركزية والاهتمام بالأمور الروحية، ولم يكن الجهاد من أولوياتهم، لذلك طلبوا من مريديهم عدم الانضمام إلى حركة الشيخ سعيد[15].

(13) Bruinessen, pp. 400-401.

(14) المرجع السابق.

(15) حسرتيان، ص 84.

أمّا الظروف الموضوعية المتعلقة بخارج كردستان، فلم تكن هي الأخرى لصالح حركة الشيخ سعيد، إذ كان الثوار في كردستان. يواجهون الحكومة المركزية التي كانت تملك الطائرات والأسلحة المتطورة، والجيش التركي ورث خبرة طويلة من المعارك من الجيش العثماني المنحلّ، وقد استطاع مصططفى كمال تسخير الفيلقين الخامس والثامن من الجيش التركي لقمع الانتفاضة. وكان عدد قواته نحو 55 ـ 60 ألف جندي نظامي مجهز بالأسلحة الحديثة، في حين لم يبلغ عدد المجاهدين في كل الجبهات 10 آلاف مجاهد[16].

كان هناك في استنبول وأنقرة في عام 1925، معارضة تركية إسلامية واسعة النطاق، ضدّ مصطفى كمال. إذ إنّ الأخير بدأ يتخلّى أو يصفّي زملاءه وينفرد بالحكم. كما أنّ قيام الثنائي مصطفى كمال وعصمت أينونو بإلغاء الخلافة وقوانين الشريعة أثار استياء كثير من المسلمين في تركيا، وبدا هذا الاستياء يتجلّى بوضوح في البرلمان التركي، وفي الصحافة التركية، وخصوصاً في الجرائد والمجلات الصادرة في استنبول من أمثال (سبيل الرشاد)، و(توحيدي أفكار)، و(صن تلغراف)[17].

وكان السيد عبدالقادر النهري، رئيس مجلس الأعيان السابق في الدولة العثمانية، على اتصال بالمعارضة التركية الإسلامية، وكان السيد عبدالقادر من دعاة إعادة الخلافة، وأن يعيش الكرد والترك في ظل السلطة العثمانية، ولكن في نظام يتصف باللامركزية (الفيدرالية). ففي شهر تشرين الثاني 1924، أرسل الشيخ سعيد ابنه الشيخ علي رضى إلى استنبول، وحلّ الأخير ضيفاً على السيد عبدالقادر النهري. وجرت دراسة الأوضاع في تركيا. وكيف يمكن أن يستفيد الشيخ سعيد في حركته من المعارضة التركية الإسلامية[18]. ولكن ليس هناك حتّى الآن أيّ دليل يؤكّد وجود اتفاق مسبق بين المعارضة التركية وحركة الشيخ سعيد. كلّ الدلائل المتوفرة والمتجسدة، في صحافة المعارضة ومذكرات

(16) Bruinessen, p. 402.
(17) Olson, pp. 108-109.
(18) حسرتيان، ص 98-99.

السياسيين المعارضين، تشير إلى عدم وجود دراية أو تصور واضح عند المعارضة، تجاه الأهداف الحقيقية لحركة الشيخ سعيد. كما أفلح مصطفى كمال في تصوير الثورة في كردستان بكونها مؤامرة قومية انفصالية مدعومة من قوى أجنبية معادية للترك والإسلام. فنشرت جريدة (الوقت) التركية في عددها الصادر بتاريخ 18 حزيران 1925 ادّعاء النائب العام ضدّ الشيخ سعيد و53 من رفاقه قائلة:

«النائب العمومي: إنّ الثورة الأخيرة التي قامت في الولايات الشرقية التي هي أهم جزء من الوطن التركي الخالد... كانت منبعثة من ذلك الروح الخبيث الذي دفع بلاد البوسنة والهرسك عن الترك والإسلام إلى الثورة على الترك، والذي حمل الأرانطة، الذين كانوا تشرّفوا منذ خمسة قرون بشرف الوطنية التركية والإخاء العثماني، على طعن الأتراك الذين ما برحوا يعاملون إخوانهم بالعطف... من خلف ظهورهم في حرب البلقان، والتي طغت على السوريين والفلسطينيين في الحرب العالمية.

فالغاية التي حرّكت الكرد على الترك، الآن، هي الغاية الممقوتة نفسها التي حرّكت هؤلاء الأقوام، والقائمون بهذا العمل في الداخل والخارج، هم من الخونة الذين اتحدوا مع كثير من الذين لا وطن لهم، على مقربة من حدودنا الوطنية بحماية من أعدائنا [المقصود هنا الإدارة الإنجليزية في العراق - الكاتب]». وإزاء هذا الوضع الحرج لم يستطع أي طرف في المعارضة التركية أن يعبّر عن مساندته لحركة الشيخ سعيد، فأعلن كاظم قرة بكر رئيس الحزب الجمهوري التقدمي المعارض عن اتفاق مع الحكومة لتصفية (خونة) الوطن ممن يستغلون الدين لأغراض سياسية(19).

لذلك استطاع مصطفى كمال حصر الثورة بالمنطقة الكردية، وحتى داخل المنطقة الكردية أصبحت الثورة محصورة ببقعة صغيرة (وادي فرات صو). وسهّل بذل تصفيتها بالأساليب العسكرية الصارمة. وهناك عامل موضوعي آخر

(19) Mehmet Bayrak. Kürtler Ve Ulusal Democratik Mucadeleri, (Ankara, ABC Matbacilik, 1993), p, 328.

وهو الذي ساهم في تسهيل مهمة الحكومة التركية، في القضاء على الجهاد في كردستان، وأعني به العامل الإقليمي. وإن هذا العامل ـ كما سنشرحه فيما سيأتي ـ كان مهماً ولصالح مصطفى كمال. ففي عام 1921 وقّع كلٌ من تركيا وفرنسا اتفاقية الصلح والتعاون؛ وأصبحت هذه الاتفاقية منطلقاً للتعاون الفرنسي ـ التركي ضدّ المصالح البريطانية في الشرق الأوسط. وكما توصّل الاتحاد السوفيتي ومصطفى كمال في العام نفسه إلى توقيع اتفاقية مماثلة، وقد تعهّد كلٌ من الروس والفرنسيين بدعم جهود مصطفى كمال، ضدّ القوميين الكرد الذين كانوا يتحركون بدعم بريطانيا.

وكما سبق لرضا شاه في الفترة 1920 ـ 1924، قمع الثورة الكردية التي كان يقودها سمكو، لذلك كانت إيران وتركيا تشعران بخطورة القضية الكردية عليهما. ومما ساعد مصطفى كمال ورضا شاه على التعاون بالنسبة للقضية الكردية هو إعجاب رضا شاه بشخصية مصطفى كمال، وسياساته اللادينية. حيث كان الاثنان يريان أنّ الكرد شعب متخلف، ومتعصب للإسلام الذي هو عامل معيق ـ حسب نظرهما ـ لإصلاحاتهم الغربية اللادينية.

ومن الجدير بالذكر أنّ بريطانيا كانت تشجع الدول الإقليمية (إيران وتركيا والعراق) على التعاون والتنسيق بينهم ضدّ الحركة الكردية التي أصبحت، من وجهة نظر الإنجليز، بعد اتفاقية لوزان عام 1923 عاملاً لعدم الاستقرار في المنطقة. بإيجاز ولدت حركة شيخ سعيد في بيئة إقليمية معادية، وكانت تحاول أن تتجه وتقود الكرد باتجاه معاكس لمصالح القوى الغربية القوية المتحالفة مع نظام مصطفى كمال.

هناك إشكالية واضحة، فيما يتعلّق بانتفاضة الشيخ سعيد، إذ ليس هناك إجماع بين الباحثين حول بواعث الانتفاضة. يميل معظم الباحثين الكرد من ذوي الاتجاه العلماني إلى كون الانتفاضة ثمرة لتخطيط الحركة القومية الكردية وخاصة آزادي وجمعية تعالي وترقي كردستان. وهناك بعض الباحثين الغربيين والروس الذين نحوا المنحى نفسه. ولكن ظهرت مؤخراً بعض الوثائق والدراسات في تركيا وخارجها تبين كون الانتفاضة حركة إسلامية أرادت إرجاع الخلافة الإسلامية وإعادة الاعتبار للشريعة، وإن لم يكن البعد القومي غائباً كلياً عن الحركة.

إنّ لهذه الإشكالية أسباباً عديدة، منها: أنّ القادة والمنفذين الرئيسيين للحركة قد أعدموا جميعاً، ولم يترك هؤلاء مذكرات مكتوبة. كما أنّ الحكومة التركية حتّى الآن (2005) تعدّ الوثائق المتعلّقة بحركة الشيخ سعيد، من الأمور السرية التي تخصّ أمن البلاد، لذلك لم تفتحها كلياً، للباحثين للاستفادة منها. كما لم يحسم الباحثون جوانب كثيرة من الثورة، خاصة تلك التي تتعلق بعلاقة جمعية آزادي الكردية بالانتفاضة. وعقّدت مهمة الباحثين البلاغات الرسمية الحكومية، والصحافة التركية الرسمية، وغير الرسمية التي كانت أصلاً موجهة من أجل تدعيم التصور الرسمي للحكومة، حول الانتفاضة. وأخيراً ساهمت المنهجية الغربية في البحث عند دراسة انتفاضة الشيخ سعيد مساهمة غير يسيرة، في خلق الإشكالية حول بواعث الانتفاضة.

إنّ الخلط بين نشاط جمعية آزادي في بداية العشرينيات، والتي انتهت بحركة بيت الشباب في عام 1924، وحركة الشيخ سعيد سببٌ مهم في خلق الإشكالية حول حركة الشيخ سعيد.

في عام 1923، وبعد أن شعر القوميون الكرد بأنّ مصطفى كمال قد استغلّهم في تحقيق مآربه. اجتمعت مجموعة من الضباط والمثقفين الكرد (الأنتلجنسية الكردية) في أرضروم، وشكلوا جمعية سرية للعمل من أجل تحقيق الأماني القومية الكردية. وكان من أبرز الناشطين في هذه الجمعية رئيسها العقيد خالد بيك جبرانلي، وهو ابن رئيس عشيرة جبرانلي، وأحد قادة الألوية الحميدية، ويوسف ضياء بيك نائب بتليس في البرلمان التركي، وهو من عائلة أمراء بدليس، كما كان إحسان نوري باشا، والضابط إسماعيل حقي شاويس من أهم مؤسسي آزادي. وعقدت الجمعية مؤتمرها التأسيسي الأول في عام 1924. وجرى في ذلك المؤتمر الاتفاق على خطة عمل لمواجهة السياسة القمعية الصهرية التي كانت تتّبعها الحكومة تجاه الكرد وكانت هناك في عام 1924 ظروف موضوعية وذاتية مهيّأة للعمل في كردستان تركيا، ضدّ مصطفى كمال وذلك لأسباب شتّى، منها:

إلغاء مصطفى كمال الخلافة في 4 آذار 1924 ثم إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية. إنّ إلغاء الخلافة وإعلان الدولة القومية التركية اللادينية، كانا إلغاء

للصلة الوحيدة والمهمة التي كانت تربط الكرد والترك أكثر من ثمانية قرون. إنّ الخلافة والهوية الإسلامية اللتين جمعتا الكرد والترك خلال هذه القرون، خلقتا إطاراً شاملاً جامعاً ناجحاً، رغم بعض الصور السلبية. وتحت ذلك الستار حارب الكرد والترك دفاعاً عن الإسلام، في حروب الدولة العثمانية التاريخية والمهمة في أوروبا الشرقية. وفي الصراع بين الدولة العثمانية السنية والدولة الصفوية الشيعية في إيران، أدّى الكرد، من أهل السنة، دوراً بارزاً في رجحان كفة الميزان لصالح العثمانيين.

إنّ إلغاء الخلافة أثار حفيظة المسلمين الكرد المتعلقين بها إثارة كبيرة، وعدّوا حكومة أنقرة حكومة غير شرعية.

أصدرت الحكومة التركية عام 1923 قانون رقم 1505 القاضي بمصادرة أراضي رؤساء العشائر الكردية والشيوخ الدينيين، وكان هذا القرار غطاء آخر لتتريك المنطقة، لأنّه كان من المقرر إعطاء تلك الأراضي المصادرة إلى المهاجرين الترك الذين طردوا من أوروبا إلى تركيا.

وإنّ منع استعمال اللغة الكردية في المحاكم والإدارة والتعليم، وحذف كلمة «الكرد» و«كردستان» من جميع الكتب والخرائط التركية وتتريك الإدارة في كردستان بتعيين الموظفين الترك أو الكرد المتعاونين مع الحكومة في السياسة الحكومية الرامية إلى صهر الكرد في بوتقة الأمة التركية، بشتى أساليب الترغيب والترهيب، وعلى رأسها القوة، ساهمت في خلق استياء بين مختلف الشرائح التركية ضدّ الحكومة التركية. وحتّى إنّ ممثلي الكرد في المجلس الوطني التركي تختارهم الحكومة وفق ولائهم لها، ولم يكن للانتخابات أيّة مصداقية في المنطقة الكردية.

ثم كانت هناك قناعة راسخة بين القوميين الكرد بأنّ الحكومة غير راغبة في تطوير منطقتهم، رغم أنّ الكرد كانوا يدفعون العديد من الضرائب الحكومية المجحفة، وكانت الحكومة تستغل ثروات المنطقة الكردية، وتنهبها نهباً واضحاً في الوقت الذي حرمت المنطقة من التمتع بنصيب عادل من هذه الثروات[20].

(20) Bruinessen, p. 395.

لهذه الأسباب كانت هناك قناعة راسخة، ومعقولة، عند القوميين الكرد بأنّهم إذا لم يتحركوا فإنّ مصطفى كمال سيستمر في سياسة الصهر والقمع في كردستان. وفي آب 1924 عقد في مدينة دياربكر (العاصمة الإقليمية في كردستان ـ تركيا) مؤتمراً حضره وجهاء الكرد وقياداتهم التقليدية والحكومة المركزية لبحث المطالب الكردية. وطالبت القيادة الكردية بالمطالب الآتية:

1 ـ أن تكون لكردستان إدارة ذاتية يديرها الكرد.

2 ـ إعطاء قرض كبير للمزارعين في كردستان، لتجاوز الأزمة الاقتصادية الخانقة التي كانت تعصف بالمنطقة، منذ الحرب العالمية الأولى.

3 ـ وإعلان عفو عام عن جميع السجناء الكرد السياسيين.

4 ـ والإيقاف المؤقت للتجنيد الإجباري للخدمة العسكرية، في كردستان.

5 ـ إعادة المحاكم الشرعية إلى كردستان والتي كانت قد ألغتها الحكومة[21].

ولكن الحكومة المركزية لم تكن مستعدة لتلبية أيّ من هذه المطالب الكردية، وحذّرت قادة الكرد من عواقب مقاومة سياسة الصهر القومي.

إنّ فشل مؤتمر دياربكر كان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير بين القوميين الكرد والترك، واقتنع قادة الكرد بأنّه لم يبق أمامهم إلا الخيار العسكري المسلح. لذلك بدأ الضباط الأعضاء في آزادي بأخذ الاستعدادات الأزمة، لانتفاضة مسلحة. وعقدت عدة اجتماعات سرية في المدن الكردية لهذا الغرض. وبينما كانت هذه الاستعدادات جارية على قدم وساق، أرسل ضياء بيك البدليسي رسالة إلى أخيه رضا بيك الذي كان ضابطاً في بيت الشباب، مبيناً له الحالة السياسية. ويبدو أنّ رضا بيك قد أخطأ فهم تلك الرسالة وحثّ الضباط الكرد، في الكتيبة المتمركزة في بيت الشباب، على التمرد. لذلك قام الجنرال إحسان نوري باشا ورفاقه الضباط في الكتيبة المذكورة بإعلان التمرد، وأخذ بعض الأسلحة الخفيفة معهم إلى الجبال القريبة. ورغم النداءات العديدة

(21) Oslon, pp. 44-45; Bruinessen, pp. 378-380.

التي أرسلها ضباط آزادي إلى فروعها، وإلى القبائل الكردية إلا أنّه لم يلبها أحد. وبدأت القوات التركية تلاحقهم في الجبال، الأمر الذي أجبر إحسان باشا ورفاقه على دخول كردستان ـ العراق، وتسليم أنفسهم للإدارة الإنجليزية في العراق[22].

ثمّ في شهر تشرين الثاني 1924 وبعد التحقيقات الحكومية في حادثة بيت الشباب، تبيّن للحكومة أنّ الضباط المذكورين كانوا منتمين إلى آزادي وكانوا على اتصال بـ(خالد بيك جبرانلي) و(يوسف ضياء بيك) فجرى اعتقال القائدين المذكورين ومعظم العناصر النشطة في آزادي. وحسب رأي الأستاذ برونسن فإن معظم قادة وكوادر آزادي غير المعتقلين تخلوا عن قياداتهم، ودبّت الفوضى بينهم. ويبدو أنّ الشيخ سعيد هو الذي أراد أن يضع خطة لإنقاذ خالد بيك جبرانلي من السجن، وذلك بسبب القرابة التي كانت بين الاثنين[23].

كان لتمرد بيت الشباب رغم فشله ومحدوديته أبعاد كثيرة. فقد أثبت للأنتلجنسيا (المثقفين والضباط الكرد) بأنّهم غير قادرين على تحريك الجماهير بشكل واسع النطاق. كما أنّه لفت الحكومة التركية إلى جدية آزادي في العمل ضدها. لذلك بدأت السلطات التركية تراقب الحركة القومية الكردية مراقبة دقيقة، وتضايق وجهاء الكرد وتقيّد حركتهم، كما أبعدت العديد منهم إلى خارج كردستان.

دور الشيخ سعيد في الانتفاضة

ينتمي الشيخ سعيد، حسب رواية حفيده السيد عبدالملك فرات، إلى عائلة دينية عريقة خدمت العلوم الإسلامية والطرق الصوفية لأكثر من 500 سنة. كان الشيخ سعيد الحفيد الأول للشيخ علي السبطي النقشبندين ومن ساكني قرية سبط القريبة من دياربكر، وقد كان الشيخ سعيد يوقع رسائله أحياناً باسم سعيد محمود علي السبطي الآمدي. هاجر جده علي السبطي إلى قرية بالو في ولاية غنج، واستطاع أن يكسب ولاء عشائر زازا.

---

(22) Oslon, p. 45.

(23) Agha, Shaikh and the State, p. 383; سلوبي، ص104-105.

درس الشيخ سعيد على يد عمه العلوم الإسلامية، كالفقه وأصول الدين والمنطق والنحو والفلسفة وأجاد فيها، ونال تقدير العلماء في عصره. وفضلاً عن ذكائه الحاد وشخصيته الوقورة فقد كان الشيخ سعيد بشوشاً، وسيم الطلعة، وزاهداً، وتقياً؛ وقبل كلّ شيء كان مؤمناً بأنّ الطريقة النقشبندية بحاجة إلى الإصلاح، لتواكب العصر، وتحيي فيها قيم الجهاد. شارك الشيخ سعيد مع أقربائه ومريديه، في العديد من الحروب العثمانية - الروسية وأبلى فيها بلاء حسناً. أضف إلى ذلك، فقد كان الشيخ من أحد كبار ملاكي كردستان[24].

كان الشيخ سعيد رجلاً حركياً وواعياً، حيث استاء كثيراً، من عدم اكتراث الطرق الصوفية لمأساة المسلمين الكرد، وعبث مصطفى كمال بالخلافة والشريعة. وساهم مساهمة كبيرة في إقناع ضباط الألوية الحميدية الكردية بتأييد آزادي، في نضاله ضدّ مصطفى كمال. علماً بأنّ ضباط الألوية الحميدية كانوا قد تشربوا بأفكار السلطان عبدالحميد الثاني في تأييد الجامعة الإسلامية والدفاع عن الشريعة. يبدو أنّ هؤلاء الضباط كانوا متحفظين في التعامل مع آزادي لعدم علمهم بأهدافه وارتباطاته الخارجية، ولكن تدخّل الشيخ أنهى هذا التحفظ. ومن الجدير بالذكر أنّ العقيد خالد بيك جبرانلي كان من ضباط الحميدية، ومن أقرب المقربين إلى السلطان عبدالحميد ومن دعاة الجامعة الإسلامية[25].

إنّ مذكرات ضباط حركة بيت الشباب ووثائق آزادي التي استطاع الإنجليز الحصول عليها، تقطع بأنّ الشيخ سعيد لم يكن عضواً في آزادي[26]. ولكنه كان على صلة بـ(آزادي) من خلال العقيد خالد بيك جبرانلي الذي كان عديل الشيخ والأستاذ برونسن محق في قوله أنّ الشيخ سعيد كان أكبر من أن ينتمي إلى حركة، مجموعة من الضباط، وهو محقّ أيضاً في مقارنة موقع الشيخ سعيد داخل آزادي بموقع كل من مصطفى البارزاني داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق، وموقع القاضي محمد داخل الحزب الديمقراطي

---

(24) Girişim, No. 4-1989.

(25) Bruinessen, pp. 381-382.

(26) O. 371/1924 (E11 093/11093, A Report on Kurdish Nationalist Society in East Anatolia.

الكردستاني في إيران. فعلى الرغم من أنّ كلاً من البارزاني والقاضي محمد أصبح رسمياً رئيساً لحزبه، إلاّ أنّ كلّ واحد منهما كان يرى نفسه أكبر من الحزب الذي يمثله، لأنّ الرصيد الديني لكل واحد منهما كان أكبر من رصيده، كرئيس لحزب[27].

بعد اعتقال خالد بيك جبرانلي ويوسف ضياء بيك، وفي أثناء المحاكمة في كانون الثاني 1925 طلبت المحكمة التركية إلى الشيخ سعيد المثول أمامها في بدليس للاستجواب. إلا أنّ الشيخ شعر بأنّ ذلك الطلب محاولة لاعتقاله بعيداً من مركز نفوذه وتكيته في بالو، لذلك اعتذر عن الحضور أمام المحكمة، بحجة مرضه.

ويبدو أنّه أدرك أنّ مسألة اعتقاله أصبحت مسألة وقت، لذلك عجّل في اتخاذ الخطوات الكفيلة بإعلان الانتفاضة. وفي تلك الفترة قام الشيخ سعيد بزيارة العديد من رؤساء القبائل يحثّهم على الجهاد، ضدّ النظام الكمالي. كما أرسل ابنه الشيخ علي رضا إلى حلب لبيع 20 قطيعاً من الغنم، ليوفر المستلزمات المالية لحركته. وبعد عودة علي رضا من حلب أرسله الشيخ سعيد إلى استنبول، للالتقاء بالسيد عبد القادر الشمزيني (الشخصية الكردية البارزة هناك، ورئيس جميعة تعالي وترقي الكردي المحظور). ويبدو أنّ علي رضا تلقى التأييد والتشجيع من السيد عبد القادر النهري الشمزيني، وقال الأخير بأنّه سيدعم الحركة شخصياً، إذا جمعت بين المطالبة برفع مظلومية الكرد وإعادة الخلافة[28].

لذلك فإنّ زيارة الشيخ سعيد من بالو إلى بيران في شباط 1925 كانت ضمن الإجراءات التي اتخذها استعداداً للانتفاضة، وإنّ حادثة الاعتداء على اثنين من مرافقيه، والتي فجرت الثورة قبل أوانها، إنّما كانت خطة حكومية مقصودة لاستفزاز الشيخ سعيد ودفعه إلى التحرّك قبل استكمال التدابير اللازمة.

وعلى الرغم من أنّ الشيخ لم يكن ملماً بالأمور العسكرية من قبل، فقد

---

(27) Agha, Shaikh and the State, p. 354.

(28) حسرتيان، ص 73-72.

شكّل هيئة أركان حربية من خلفائه ومريديه في الطريقة النقشبدية، وقسّم قواته إلى خمسة قواطع وعيّن أميراً على كلّ قاطع من القواطع الآتية:

- قاطع خربوط ـ العزيز ـ الشيخ شريف من جقوردرة.
- القاطع الشمالي وكان أميره الشيخ عبد الله من ملكان، ووضع تحت إمرته معظم المجاهدين في منطقة موش، فارتو، وجياجقور. ووضع الشيخ علي رضا تحت إمرة الشيخ عبد الله في هذا القاطع.
- قاطع ديار بكر ـ الشيخ حقي.
- قاطع سلفان ـ الشيخ شمس الدين.

وقد منح المجاهدون لقب «أمير المجاهدين» إلى الشيخ سعيد، إلاّ أنّه كان يوقّع توجيهاته باسم «خادم المجاهدين»[29]. ولكن يدّعي الأستاذ نورالدين الديرسمي العلوي أنّه بعد اعتقال قادة آزادي، انتخب الشيخ سعيد رئيساً لـ(آزادي)، واتّخذت الإجراءات اللازمة بإطلاق سراح قادة آزادي وقد شملت هذه الإجراءات تسليح العشائر، وكسب ودّهم كما جرى تحديد 21 آذار يوم انطلاق الانتفاضة[30]. ويكتب الأستاذ ج. بله ج شيركو (الأمير جلادت بدرخان) بأنّ الثورة كانت من تخطيط المرحوم الشهيد مير آلاي (العقيد) خالد بيك جبرانلي الذي أرسل أعضاء آزادي إلى رؤساء القبائل الكردية يحثّهم على الانتفاضة. كما قام العقيد خالد بيك بتوزيع الأسلحة والذخائر الحربية على الجبهات المهمة. غير أنّ الثورة انفجرت قبل الميعاد المقرر (21 آذار) بخمسة عشر يوماً، وبدأ خالد بيك ومجموعة من الضباط الكرد الذين كانوا بعيدين عن موقع اندلاع الانتفاضة السفر فوراً إلى ولاية غنج للإشراف على الثورة، وإدارة دفة القتال حسب البرنامج الموضوع سابقاً، غير أنّ السلطات التركية ألقت القبض على أكثرهم قبل الوصول إلى هناك[31].

---

(29) Bruinessen, p. 385.

(30) Kurdistan Tarihinda Darsim, (Alepo: Ari Matbasi, 1952), pp. 174-175.
وانظر: سلوبي، ص106-108.

(31) القضية الكردية، ماضي الكرد وحاضرهم، (بيروت: دار الكاتب 1986)، من إصدارات جمعية خويبون ترجمة ونشر. ، ص94.

إنّ المعلومات التي وردت أعلاه من كلٍ من الديرسيمي والأمير جلادت بدرخان، والذي بنى عليها كثير من الكتّاب (من الكرد وغيرهم) تقييمهم لحركة الشيخ سعيد، بحاجة إلى دراسة وتحليل ونقد. صحيح أنّ الكاتبين كليهما كانا من معاصري الشيخ سعيد. إلاّ أنّ أحداً منهما لم يكن من مخططي ولا منفذي الثورة ولم يكن أياً منهما عضواً في أزادي، ومن الصعب بمكان، معرفة ما كان يجري داخل جمعية سرية كجمعية آزادي. لقد أورد الأمير جلادت بدرخان معلومات خاطئة حين ادّعى أنّ العقيد خالد بيك جبرانلي وغيره من الضباط كانوا في طريقهم إلى منطقة الثورة، حين ألقي القبض عليهم. لأنّنا نعرف بأنّ العقيد خالد بيك جبرانلي سبق وأن اعتقل في شهر تشرين الثاني من عام 1924 وذلك بعد حركة بيت الشباب.

يورد الأستاذ برونسن بعض المعلومات الشفهية من المدعو الملا حسين الذي كان عمره عشرين سنة، في أثناء حركة الشيخ سعيد، والذي سبق أن شارك في الحركة. وفق هذه المعلومات، كان هناك في شهر كانون الثاني 1925 اجتماع لرؤساء العشائر الكردية في منطقة زازا قبل انطلاق الثورة بأسابيع قليلة، وحسب شهادة الملا حسين كان ذلك الاجتماع لأعضاء آزادي[32].

لم يكن الملا حسين عضواً في آزادي، لذلك فمن المتوقع أنّه قد خلط بين اجتماعات آزادي واجتماعات رؤساء العشائر الكردية، بدعوة من الشيخ سعيد، والذي ـ كما ذكرنا ـ لم يكن هناك دليل على عضويته في آزادي. ويقول البروفسور أولسن في حاشية له في فصل الخامس من كتابه المشار إليه أعلاه «لم يكن معلومات ملا حسين دقيقة وحاول أن يؤثر علي وتصوير الثورة حسب قناعته وكان هناك الكثير من التناقضات في أقواله»[33].

إنّ سير الأحداث والسيطرة الكاملة للشيخ سعيد على الثورة، وكذلك تركيب القيادة والقواعد تؤكد، بما لا شك فيه، على أنّ الثورة كانت من

(32) Agha, Shaikh and the State, p. 354.

(33) The Emergence of the Kurdish Nationalism and the Sheikh Said Rebellion p. 456.

تخطيط الطريقة النقشبندية في كردستان ـ التي كانت حتماً متأثرة بدعوة آزادي للثورة ـ إذ سمي الثوار بالمجاهدين، وسمي قادة الجبهات بالأمراء، واستعمل الشيخ سعيد الخطاب الإسلامي، وليس الدعوة القومية (الخاصة بآزادي) لتشجيع الجماهير على الثورة. وكما عرضنا، فيما سبق، لم يكن للمثقفين (الضباط والمهنيين الكرد) في المدن أية مشاركة في تلك الثورة، وإنّ المناطق التي خضعت للثورة، شكّلت فيها إدارة كردية يغلب عليها الطابع الديني، وهنا أيضاً لم يكن لأبناء المدن دور مذكور في إدارة تلك المناطق.

وتعدّ شهادة زنار سلوبي مسؤول آزادي ـ فرع ديار بكر ـ حول حركة الشيخ سعيد، شهادة مهمة تزيل كثيرا من الإبهام عن موقف آزادي من حركة الشيخ سعيد حيث يقول سلوبي (قدري جميل باشا): «عندما عرفنا في ديار بكر في شباط 1925 بمقتل عدد من أفراد الجندرمة في قرية بيران، لم نكن نحن أعضاء منظمة آزادي فرع ديار بكر نعلم شيئاً، عن أسباب ذلك الحادث. . . نظراً لاعتقال رئيس الجمعية خالد بيك جبرانلي، مع عدد من الأعضاء النشطين، توقفت النشاطات التنظيمية في الجميعة، وكنّا نجهل أنّ الحركة بدأت بقرار من الجمعية»[34].

يتبين من هذه الشهادة لأحد معاصري الأحداث، أنّ الانتفاضة لم تكن من تخطيط القيادة في آزادي. ولكن عبارة «وكنا نجهل أنّ الحركة بدأت بقرار من الجمعية» توحي بأنّ الشيخ سعيد أو فرع الجمعية في قرية بيران وبالو قد خططا للثورة. ولكن سبق أن ذكرنا أنّ تلك الثورة لم تكن من تخطيط الشيخ سعيد ولا بقرار من آزادي بل انطلقت عفوياً.

يكشف لنا هذا العرض الموجز أنّ الشيخ سعيد، وليس آزادي، هو الذي أدّى الدور الرئيس في التخطيط للثورة وتنفيذها، وليست هناك دلائل قاطعة على أنّ الشيخ سعيد كان عضواً في آزادي، رغم وجود الصلة بينهما. كانت آزادي قد شلّ دورها بعد حركة بيت الشباب الفاشلة. ولكن كثيراً من الباحثين لا يميزون بين استعدادات آزادي، قبل حركة بيت الشباب ونشاطات

---

(34) **في سبيل كردستان،** ص 113.

الشيخ سعيد، والحركة النقشبندية التي تمخضت عنها انتفاضة بيران؛ وهذا الخلط بين الحركتين ساهم إلى حدٍ ما في خلق الإشكالية، حول أسباب انطلاقة ثورة الشيخ سعيد.

هناك جانب آخر ساهم في خلط الأوراق، فيما يتعلّق بحركة الشيخ سعيد، وتجسّد ذلك في قيام الحكومة التركية بإقحام مسألة القادة القوميين الكرد، من أعضاء جمعية تعالي وترقي كردستان في استنبول، في مسألة حركة الشيخ سعيد. سبق أن أشرنا إلى أنّ حركة بيت الشباب وانتفاضة الشيخ سعيد كانتا الدافعين لمصطفى كمال إلى اتخاذ إجراءات صارمة، ضدّ الحركة القومية والمنظمات والشخصيات الكردية.

وبعد وقوع الشيخ سعيد وقادة انتفاضة بيران في الأسر، شعرت الحكومة التركية بالقوة، لذلك استغلت الانتفاضة والاتصالات التي كانت جارية بين الشيخ سعيد والشيخ عبد القادر النهري قبيل الانتفاضة فاعتقلته كما اعتقلت القادة والكتّاب الكرد من أمثال كمال فوزي محرّر جريدة «زين» و«روزي كرد» والدكتور فؤاد وحاجي آختي، وكورسعيد بالو، وأكرم جميل باشا. ما عدا الشيخ عبد القادر النهري، لم يكن لأي من هذه الشخصيات الكردية الأعضاء في جمعية تعالي وترقي كردستان ومنظمة آزادي ضلع في حركة الشيخ سعيد. وقد أكّدوا أمام محكمة الاستقلال التركية التي حاكمتهم في ديار بكر، أنّهم لم يكونوا من مخططي الثورة ولا من منفذيها[35]، وكانوا صادقين في ذلك. ولكن مع ذلك أصدرت محكمة الاستقلال قرارها بإعدامهم مع الشيخ سعيد ورفاقه من قادة المجاهدين.

إنّ محاكمة قادة الحركة القومية مع الشيخ سعيد ورفاقه وفّرت الغطاء التي كانت الحكومة تحتاج إليه في إعطاء الصبغة القومية لحركة الشيخ سعيد بهدف عزلها عن المسلمين الترك. وقد أدّت البيانات الحكومية والصحافة التركية في استنبول دوراً مهماً في تجهيل هوية الانتفاضة الحقيقية، فكانت تلك البلاغات

(35) Bayrak, pp. 145, 158 313; Malmisanij. Bitlisi Kamal Fauzi (Istanbul: Firat Yayin), p. 68.

وتصريحات المسؤولين الحكوميين تشير إلى دور القوى الأجنبية الطامعة في الأراضي التركية، وسعيها لتأسيس دولة كردية بمساعدة «الخونة الكرد».

ويبدو أنّ الحكومة التركية في حربها الإعلامية، ضدّ الشيخ سعيد، سلكت خطة ترتكز على إعطاء صبغة قومية للحركة في الإعلام الداخلي والتركيز على الهوية الإسلامية «ارتجاعي» للانتفاضة في تصريحات المسؤولين والبلاغات الحكومية الموجهة للخارج[36]. كانت هذه الخطة تهدف إلى عزل الثورة عن بيئتها الإسلامية التركية وحصرها بالمنطقة الكردية في الداخل، كما كانت تهدف إلى حرمانها من أيّ دعم خارجي، وذلك بوصفها بحركة رجعية متعصّبة تريد إعادة الخلافة الأمر الذي كان يرهب القوى الأوروبية.

وفي 3 مايس1925 أي بعد السيطرة الكاملة على المعاقل الرئيسية للثورة وأسر قادتها، عقد مجلس أركان الحرب التركية جلسة سرية أقرّ فيها، بعد دراسة خيوط الثورة جميعها من خلال شهادات المعتقلين والوثائق، بأنّها كانت ثورة إسلامية تريد إعادة الخلافة والشريعة وعمّم ذلك القرار (رقم 1845) على دوائر الدولة المعنية بالموضوع. وقد حصل الكاتب الكردي في تركيا المدعو محمد بايراك على جزء من هذه الوثيقة وقام بنشر هذا الجزء من الوثيقة في كتابه حول حركة الشيخ سعيد[37]. ومما سهّل عملية التضليل هذه التعاون بين سلطات الأمن التركية والمدعو الرائد قاسم بيك جبرانلي الذي كان أخاً لعقيد خالد بيك جبرانلي عديل الشيخ سعيد.

كان قاسم بيك من القوميين الكرد النشطين وكان يستغل صلة القرابة بينه وبين الشيخ سعيد، لينال ثقة الأخير. فأصبح من مساعدي الشيخ سعيد، ولكنّه اتصل بالحكومة المركزية، في أثناء الثورة، وبدأ يزودها بتفاصيل تحركات الشيخ، وأدّى دوراً مهماً في مساعدة الحكومة على إلقاء القبض عليه، كما ذكرنا آنفاً. لا نعرف بالضبط أسباب سرّ خيانة قاسم بيك للشيخ سعيد وللانتفاضة؛ ولكن من الممكن أن يكون السبب إدراكه، بوصفه قائداً عسكرياً

(36) Girişim, no. 4-1989.

(37) المرجع السابق، ص407

محترفاً، أنّ فشل الثورة أمرٌ محتوم، لذلك أراد التعاون مع الحكومة للمحافظة على حياته ومصالحه الشخصية.

هناك العديد من الدلائل التي تشير إلى وجود تعاون سري بين أعضاء هيئة محكمة الاستقلال في ديار بكر، والرائد قاسم بيك. فحسب شهادة المدعو عوني دوغان، نائب المدعي العام في محكمة الاستقلال في ديار بكر، كان عصمت باشا على اتصال مع أعضاء هيئة المحكمة في ديار بكر يومياً، وكان يقوم بإرسال التعليمات (عن طريق الشفرة) وطلب فيها من المدعي العام وأعضاء الهيئة التحكيمية استنطاق قادة المجاهدين، بطريقة تؤدّي بهم إلى توريط بعض أعضاء المعارضة، والشخصيات الإسلامية، في أنقرة واستنبول[38]. وليس من المستبعد أن يتعاون قاسم بيك مع الحكومة، في أثناء فترة التحقيق مع المعتقلين، مثلما تعاون معهم في أثناء الثورة، ويمكن ملاحظة هذا التنسيق بين قاسم بيك والحكومة في فقرة من شهادته أمام محكمة الاستقلال التي نقلتها جريدة «الوقت» التركية في عددها الصادر في 9 حزيران 1925، إذ يقول فيها قاسم بيك ما يلي:

«. . . والحقيقة أنّ السيد عبد القادر والبدرخانيين الذين كانوا يقيمون في الآستانة (استنبول ـ الكاتب) عادة كانوا يقومون بالدعايات للحركة القومية الكردية، منذ سنوات، فأدّت جهودهم إلى تأسيس جمعية تعالي وترقي في الآستانة، وأظن أنّ لها فروعاً تأسست في الأقاليم. وقد فترت أعمال هذه الجمعية قليلاً أثناء الحرب العامة. ولكن بعد الهدنة، انتهز أعضاؤها فرصة ضعف الحكومة التركية والشعب التركي فأعادو تنظيمها من جديد. . .».

وينقل السيد بايراك في كتابه عن حركة الشيخ سعيد الفقرات التالية من محاكمة قاسم بيك:

رئيس المحكمة: يبدو أنّ هناك ثلاثة أسباب دفعت الشيخ سعيد إلى التمرد: الدين، والصحافة، وخاصة بعض المجلات والجرائد الصادرة في (استنبول) والمعارضة.

(38) المرجع السابق، ص 96-70.

قاسم بيك: نعم، إنّ العوامل التي ذكرتها كان لها دور في الثورة، ولكن أحب أن أؤكّد هنا أنّ السبب الأصلي للثورة، كان رغبة قادتها في تحقيق استقلال كردستان وعملت جميعة آزادي لتحقيق هذا الهدف، ولكننا لا ننكر أنّ المواضيع التي كانت تطرحها المعارضة الإسلامية لمصطفى كمال، على صفحات الجرائد والمجلات الصادرة في كل من أنقرة واستنبول، خاصة جرائد «توحيدي أفكار» و«سبيل الرشاد» و«صون تلغراف»، كان لها تأثيرها الكبير في قادة حركة بيران.

رئيس المحكمة: يبدو أنّ الشيخ سعيد اتّخذ بعض الإجراءات المسبقة للثورة أليس كذلك؟ ومن كان يشاركه في تنفيذ ذلك؟ وما هي الأسباب الكامنة وراء التمرد؟

قاسم بيك: إنّ قادة الثورة استخدموا الدين كأداة ليشوشوا على السذج من الناس ولكن الهدف كان تحقيق الآمال القومية.

رئيس المحكمة: ومن هم المنفذون الحقيقيون للثورة؟

قاسم بيك: كان هناك السياسيون والدينيون، والسياسيون هم الذين استخدموا الدينيين في تنفيذ الثورة»[39].

لو ألقينا نظرة فاحصة على الشهادات التي أدلى بها قاسم بيك أمام المحكمة يمكننا إدراك جملة من الأمور، فيما يتعلق بالتعاون والتنسيق بين قاسم بيك وأعضاء المحكمة، وذلك لتأكيد التصور الرسمي الحكومي حول الانتفاضة. فتركيز قاسم بيك على البعد القومي الكردي للثورة كان يتماشى مع التصور الحكومي الرسمي، المذكور في الإعلام والبلاغات الرسمية. وكما ورد على لسان قامس بيك عبارة (استخدام الدين كآلة) وهذا ما كانت ترددها البلاغات الرسمية الحكومية. وإنّ عبارة (بأنّ الكرد انتهزوا فرصة ضعف الحكومة والشعب التركي) تدلّ بكل وضوح على أنّ قاسم بيك كان يتبرأ من الكرد، ويتملق للحكومة.

---

(39) المرجع السابق، ص 322-323، 328-329.

ومن الجدير بالذكر أنّ محكمة الاستقلال قد حكمت بالإعدام على الشيخ سعيد ورفاقه، وأنّ قاسم بيك كان الوحيد الذي برأته المحكمة، وأطلقت سراحه، من مجموع 47 الذين أدانتهم المحكمة، وحكمت عليهم بالإعدام. وهذا دليل آخر على التعاون بين قاسم بيك وسلطات الأمن التركية، في أثناء التحقيق أمام محكمة ديار بكر. ومن المؤسف أنّ كثيراً من الكتّاب يستدلّون بشهادات قاسم بيك على تأكيد الهوية القومية للثورة دون أن يمعنوا النظر فيها بدقة.

وفي 29 حزيران 1925 أصدرت المحكمة في ديار بكر قراراً بإعدام قادة الثورة، وهذه فقرة من خطاب رئيس المحكمة الذي وجهه إلى الثوار، في أثناء قراءة القرار:

«إنّ بعضاً منكم استخدم الناس لأغراضه الشخصية الدنيئة، وإن آخرين منكم وضعوا نصب أعينهم تحقيق أطماع سياسية، بتحريض من الأجانب. وهكذا اتفقتم على نقطة واحدة، وهي تأسيس كردستان مستقلة، وستنالون الآن عقاب الدماء التي أرقتموها، والبيوت التي خربتموها فوق هذه المشانق المنصوبة لتحقيق العدالة»[40]

وكان ردّ الشيخ سعيد على هذا القرار هو «يشهد الله أنّ الثورة لم تكن لا من صنع السياسيين الكرد، ولا من تدخل الأجانب».

ولكن العديد من الكتّاب الذين أرادوا تأكيد الهوية القومية للثورة يستدلون بهذا القرار المجحف الذي أصدرته المحكمة التركية بحق الشيخ سعيد ورفاقه غير آخذين بالحسبان، مسألة بديهية، وهي أنّ القرار الصادر عن الخصم لا يمكن أن يكون حكماً نزيهاً في تقييم هوية الطرف الآخر من النزاع. علماً أنّ قرار المحكمة كان تأكيداً، للمزاعم الحكومية، المسبقة حول الثورة.

وهناك جانب آخر من الإشكالية المتعلقة بحركة الشيخ سعيد والتي تستحق الوقفة الجدية عندها. ويتعلّق ذلك بالارتباط المزعوم بين الحركة المذكورة والإنكليز، وبالتحديد الإدارة الإنكليزية في العراق.

---

(40) سلوبي، ص 125.

إنّ الحكومة التركية هي التي وجّهت تهمة ارتباط حركة الشيخ سعيد بالإنكليز، وذلك لحرمان الثورة من عطف المسلمين الكرد والترك. وكانت الظروف السياسية في عام 1925 مهيأة لقبول هذا النوع من التهم من قبل الرأي العام في تركيا. وذلك لوجود صراع بين الحكومة التركية والإدارة الإنجليزية في العراق حول السيطرة على ولاية الموصل. رغم أنّ مشكلة ولاية الموصل هي مدار بحث آخر لنا منشور في هذا الكتاب، ولا يضر أن نعيد إلى الأذهان هنا بعض الملامح الأساسية لهذه المشكلة. فقبل التوقيع على هدنة مودرس عام 1918 بين الدولة العثمانية المهزومة في الحرب العالمية الأولى، ودول الحلفاء، استطاعت القوات البريطانية أن تصل إلى مشارف المنطقة الكردية، واحتلت مدينة كركوك. وكانت المنطقة الكردية في شمال العراق تطلق عليها في تلك الفترة ولاية الموصل؛ ومدينة الموصل كان مركز هذه الولاية. لذلك أدخل الإنجليز بنداً في اتفاقية مودرس يمكّنهم من الاستمرار في الزحف شمالاً، حتى بعد الهدنة، ووقف إطلاق النار، لأنّهم كانوا مدركين وجود المخزون النفطي في شمال العراق. لذلك استغل الإنجليز هذا البند، وطلبوا إلى القوات العثمانية الانسحاب من كافة ما يعرف اليوم بشمال العراق (ولاية الموصل سابقاً).

لم يكن للقوات العثمانية المهزومة آنذاك حيلة أمام هذا الإصرار الإنجليزي، فانسحبت من المنطقة ولكن في عام 1922، وبعد إلحاق مصطفى كمال الهزيمة باليونانيين وحلفائهم الإنكليز شعر بالثقة بالنفس، وبدأ من جديد بطالب بانسحاب الإدارة الإنكليزية، من شمال العراق، لكونها، وفق رأيه، جرى احتلالها بطريقة مخالفة لاتفاقية مودرس ولكون المنطقة وفق ادّعائه منطقة ذات أغلبية تركية وكردية، ولأنّ الشعبين الأخيرين هما من جنس واحد، وفق قناعته.

ولم تحسم اتفاقية لوزان للسلام التي وقعت بين تركيا ودول الحلفاء هذه المشكلة، لذلك أحيلت مشكلة الموصل عام 1924 إلى عصبة الأمم للفصل فيها. وشكّلت عصبة الأمم لجنة دولية لزيارة ولاية الموصل، لتقصّي الحقائق. فوصلت اللجنة المذكورة في آذار عام 1925 إلى المنطقة. لذلك تزامن وصول اللجنة إلى ولاية الموصل مع حدوث حركة الشيخ سعيد. وهذا مما حدا الحكومة التركية والإعلام التركي على الادعاء أنّ الثورة الكردية هي جزء من

محاولات الإنجليز لخلق النزاع بين الكرد والترك ليصوّت الكرد أمام اللجنة الدولية ضدّ عودة القوات التركية إلى شمال العراق. ويمكن أن نورد، على سبيل المثال، وليس الحصر، ما أوردته جريدة غازتيه الصادرة باللغة الفرنسية، عن الحكومة التركية، وذلك في عددها الصادر في 19 نيسان 1925، أي بعد قمع الثورة بشهر:

«إنّ الوثائق التي جرى ضبطها مع قاسم بيك أحد قادة الثوار الذين ألقي القبض عليهم، تبيّن أنّه كان على اتصال مع الإنجليز، في أثناء الثورة. وهناك وثائق أخرى تثبت أنّ الشيخ سعيد كان على اتصال مسبق بالإنجليز، وأنّهم وافقوا على حركة التمرد».

وكما نشرت جريدة «توحيدي أفكار» في عددها الصادر بتاريخ 5 شباط 1925 أنّ الطائرات البريطانية تسقط بيانات الشيخ سعيد على المناطق الكردية وتضيف الجريدة المذكورة: «ومن المؤسف أنّ إخواننا الكرد يخلقون لنا المشاكل في هذا الوقت الحرج، حيث يهددنا اليونانيون في الغرب، والإنجليز في جنوب شرقي البلاد».

كما أنّ البلاغات الحكومية الرسمية أشارت، وباستمرار، إلى ارتباط الشيخ سعيد بالأجانب، كما شهدت تصريحات المسؤولين الترك ومناقشات المجلس الوطني التركي في أثناء الأزمة تأكيداً، وإصراراً على كون حركة الشيخ سعيد مؤامرة أجنبية[41].

ويؤكد الدكتور روبرت أولسن في دراسته المبنية على الوثائق البريطانية والتركية حول حركة الشيخ سعيد، على عدم وجود أيّ دليل للتورط البريطاني، في المعركة الكردية، ويكتب المؤلف المذكور قائلاً: «ليس هناك أيّ دليل أو إشارة في الأفق على العلاقة بين الشيخ سعيد والإنكليز، وأنّ المزاعم التركية كانت إعلامية فقط...»[42].

---

(41) سلوبي، ص: 125؛ وشيركو. **القضية الكردية**، ص 100.

(42) The Emergence of the Kurdish Nationalism and the Sheikh Said Rebellion. p. 128.

كما أنّ الكاتب (عثمان علي) قضى فترة في لندن وقام بفحص العديد من الملفات البريطانية الموجودة في دائرة الوثائق الملكية البرياطانية (Public Record Office) حول حركة الشيخ سعيد، ولم يجد أيّ أثر لوجود علاقة بين الشيخ سعيد والإدارة الإنجليزية في العراق، وإنّ الوثائق الموجودة تبيّن أنّ الإنجليز كانوا يراقبون الأحداث عن كثب، ولكنّ العديد من المذكرات المتبادلة بين المسؤولين الإنجليز في كل من استنبول وبغداد ولندن، حول أحداث حركة الشيخ سعيد، تبدي عجز المسؤولين المذكورين عن تقييم الدوافع الحقيقية للثورة. كما أبدى المسؤولون الإنجليز استغرابهم للادعاءات التركية، حول وجود علاقة بين الشيخ سعيد والإنجليز. فمثلاً اختلقت الصحافة التركية الرسمية قصة السيد تامبلون وعلاقته بالسفارة البريطانية في استنبول، والقادة الكرد.

واستناداً إلى الرسالة السرية الموجّهة من لندسوي، السفير الإنجليزي في تركيا، إلى السيد جوزيف شامبرلين وزير الخارجية البريطانية بأنه ليس هناك شخص باسم «تامبلون» كما تبدي الرسالة المذكورة استغرابها عن قيام المسؤولين الترك باختلاق هذه المزاعم. ويضيف السفير البريطاني: أنّ الصحافة التركية لم تقدّم حتى الآن أيّ دليل ملموس، حول التورط البريطاني. وإنّ كلّ ما فعلته الصحافة التركية هو إيراد بعض الحوادث عن علاقة الكرد بالإنجليز في الأعوام 1921 ـ 1922؛ وفي تلك الفترة كان الإنجليز فعلاً يدرسون تأسيس دولة كردية. أمّا اليوم (1925 ـ الكاتب) فإنّ حكومة جلالة الملك تفكر بطريقة أخرى، ولا تدعم دولة كردية مستقلة[43].

وفي لقاء بين السيد لندسوي، السفير البريطاني في أنقرة، ورئيس أركان القوات التركية عبّر السفير البريطاني عن امتعاضه الشديد، لما تردده الصحافة التركية حول الاتهامات الموجّهة للإنجليز، في دعمهم للشيخ سعيد. وكان ردّ رئيس الأركان التركي هو أنّ القيادة التركية لا تأخذ هذه الإشاعات محمل الجدّ[44]. ومن اللافت أنّ التصريحات التي أطلقها عصمت أينونو حول حركة

---

(43) F.O. 371/262 No. 468, Constantinopole Quoted in Simsir, pp. 63-64.

(44) F.O. 371/1086, No. 1, March 9, 1925, Lindsay to Austen Chamberlain.

الشيخ سعيد لم تتجرأ على تسمية الإنجليز بالاسم. إذ اقتصر أينونو على الادعاء أنّ: «هناك قوى أجنبية متورطة مع الشيخ سعيد».

وكما توّصل العديد من الكتّاب الترك في دراساتهم الحديثة، عن حركة الشيخ سعيد، إلى ما توصل إليه د. روبرت أولست، وهو أنّه لم يكن هناك أيّ ارتباط بين الإنجليز وقادة ثورة بيران.

حيث يذهب ميم كمال أوكة، الكاتب القومي التركي، إلى القول بأنّ الإنجليز كانوا قلقين جداً على ثورة الشيخ سعيد، وظنوا أنّها مسرحية دبرها مصطفى كمال، بالتعاون مع القادة الكرد؛ وذلك لإعطاء الحكومة التركية غطاء الغزو لولاية الموصل[45].

والحقيقة التي يجب ألاّ تغيب عن بالنا والتي تؤكّدها الوثائق البريطانية أنّ الإنجليز كانوا قلقين جداً، من تبعات حركة الشيخ سعيد. لأنّ السياسة البريطانية في فترة ما بعد اتفاقية لوزان (تموز 1923) كانت تهدف إلى احتواء الخطر الشيوعي الممثل بروسيا السوفيتية والأحزاب الماركسية الشرق الأوسطية، المتحالفة مع الدول. واقتضت هذه السياسة قيام الحكومة البريطانية، بدعم الحكومات المركزية القومية، في كلّ من تركيا وإيران والعراق، لتكون بمثابة سدّ أمام الزحف الشيوعي المهدّد للمصالح البريطانية، في مضايق الدردنيل والخليج الفارسي.

لذلك كانت السياسة البريطانية، في الفترة ما بعد لوزان، تجاه الكرد، مبنية على إعطائهم حقوق ثقافية محدودة ضمن العراق، ودعم جهود الحكومات الإقليمية في قمع الحركات القومية التي كانت تطالب بالاستقلال، والتي كانت وفق التصور البريطاني عاملاً لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط[46].

ويقدم لنا الكاتب التركي عمر كوركجو أغلوا تفسيراً معقولاً، لعدم رغبة

---

(45) Musul-Kürdistan Sorunu, 1918-1920 (Istanbul Iz Yayin, 1925), pp. 280-282.

(46) Air 23/411, Desp. No. 30254, Baghdad, Oct. 21-1926; F.O. 371/ 11480-Desp. N. S. B/ 724 Criminal Investigation Department, AUG. 21-1926.

بريطانية في تأييد حركة الشيخ سعيد؛ إذ يعتقد كوركوجو أغلوا أنّه، على الرغم من وقوع صراع مرير بين بريطانيا والحكومة التركية حول ولاية الموصل، في أثناء وقوع حركة الشيخ سعيد، فإنّ الإنكليز امتنعوا عن تأييد الحركة الكردية، لقناعتهم بأنّ تركيا الكمالية كانت تسير بخطى وئيدة نحو الحداثة الغربية، وكما أنّ مصطفى كمال سبق أن وعد بعدم تأييد تركيا للحركات التحررية الإسلامية المعادية لبريطانيا.

ويضيف كوركجو أغلو: «أنّ بريطانيا كانت غير راغبة بتفكيك تركيا، أو خلق حالة سياسية صعبة لمصطفى كمال من الممكن أن تدفعه إلى التحالف مع الروس. وإنّ الإنجليز قد عانوا الأمرين في التعامل مع القادة الكرد، في شمال العراق، خاصة الشيخ محمود الحفيد الذي تمرّد ضدّهم، مرات عديدة. لذلك، في عام 1925، اقتنع الإنكليز بأنّه ليس هناك جدوى من دعم القادة الكرد الانفصاليين...»[47].

وفي الواقع نجد في الوثائق البريطانية صدى وتأكيداً لما ذهب إليه كوركجو أغلو. ففي آذار 1925، كتب لندسوي مذكرة إلى وزير الخارجية البريطانية واصفاً فيها انطباعه عن حركة الشيخ سعيد، قائلاً: «إنّ الكرد شعب متخلّف ومتعصّب للخلافة؛ وإنّهم سذّجٌ، يمكن أن يستخدموا بسهولة. وإنّ مصطفى كمال، على الرغم ممّا بيننا وبينه حالياً، رجل عصريّ، وأنّه اقتدى بالغرب، وهو مصرّ على عملية الحداثة. وأنّ تركيا عامل استقرار وحاجز قوي بوجه البلشفية (الشيوعية ـ الكاتب)، لذلك ليس أمامنا إلا دعمه. وإنّ حركة الشيخ سعيد هي حركة القوى الرجعية والظلامية، وإنّ نجاحها لا يحمد عقباه، خاصة وأنّها تريد إعادة الخلافة العثمانية...»[48].

وفي لقاء تاريخي فريد من نوعه، لمجلة (جيرشيم) التي كان يصدرها

---

(47) Omer Kürkocoglu. Türk-Inglis Iliskileri-1919-1926 (Ankara University, Basim Evi, 1978), pp. 311-13.

(48) Documents on British Foreign Policy, Ser. Vol. 1-819, Feb. 8, 1926. Desp. No. 570 memo by R. Lindsay- U. S. Confidential, Stat Department, "The Uprising in Kurdistan" No. 371. Allepo- Syria -March, 3, 1925.

الطلبة والشباب الكرد في استنبول، مع الأستاذ عبدالملك فرات، حفيد الشيخ سعيد والنائب السابق لحزب الرفاه عن أرضروم، يقول الأستاذ فرات: «بأنّ الإنجليز لم يكتفوا فقط بعدم دعم حركة الشيخ سعيد، بل قدّموا كلّ الدعم للحكومة المركزية لقمعها؛ وإنّني أمتلك الكثير من الأدلة لتأكيد ما أقول، ولكن الظروف السياسية الحالية لا تسمح بذلك»[49].

وجد المؤلف في بحثه في الوثائق البريطانية في لندن، ما يؤكّد رأي الأستاذ عبدالملك. كما قلنا فيما مرّ سابقاً، بأنّ الإنجليز كانوا يراقبون الأحداث بدقة. وكما عبّروا عن قلقهم تجاه تطور الأحداث في المنطقة الكردية. لذلك نلاحظ وقوع العديد من اللقاءات الاستشارية بين السفير البريطاني في استنبول والمسؤولين الترك، لدراسة تطورات حركة الشيخ سعيد. وكما التقى السيد ج. هارنك، الملحق العسكري البريطاني في استنبول، القادة العسكريين الترك، ونصحهم بأفضل السبل لإنهاء المقاومة الكردية[50].

على الرغم من أنّ الإنجليز لم يتدخلوا مباشرة لدعم مصطفى كمال، ضدّ حركة الشيخ سعيد، وذلك لوجود النزاع القائم بينهم آنذاك حول ولاية الموصل، إلاّ أنّهم لم يعترضوا على الدعم الذي قدّمته الإدارة الفرنسية في سورية، للقوات الكمالية، باستخدام خط سكك الحديد (بغداد ـ برلين) من داخل الأراضي السورية، لإرسال قوات تركية، لمحاصرة المجاهدين من الخلف[51].

يتجلّى الموقف البريطاني المعادي لحركة الشيخ سعيد، وبكلٍ وضوح، بعد هروب بعض قادة الحركة والتجائهم إلى المناطق الواقعة في كلٍّ من إيران والعراق، الواقعين تحت نفوذ الإدارة البريطانية، آنذاك. فحال عبور الشيخ مهدي، أخي الشيخ سعيد، إلى داخل كردستان العراق اعتقلته السلطات البريطانية، ومنعته من الاتصال بالقادة الكرد في المناطق الحدودية، واعتقل لفترة في بغداد[52].

---

(49) Girişim, No. 4, 1984.

(50) F.O. 371/10867, No. 1 March 4, 1925, Mr. Lindsay to Austen Chamberlain.

(51) F.O. 371/10867, No. 1 March 9, 1925, Mr. Lindsay to Austen Chamberlain.

(52) Air 23/411, No. S. C. 1618. Baghdad. July 22. 1926.

وبتوجيه من الإنجليز، أقدم رضا شاه على مذبحة مروعة بحق ما لا يقل عن 100 من قادة المجاهدين الذين اضطروا إلى العبور، إلى داخل الأراضي الكردية في إيران في منطقة سالماس. ونجا الشيخ علي رضا (ابن الشيخ سعيد) من هذه المذبحة، بأعجوبة، وأودع في السجن لفترة، ثم أطلق سراحه[53].

وفي 23 آب، 1925 أرسل القنصل البريطاني في تبريز (مدينة آذرية في شمال غرب إيران) رسالة إلى السفير البريطاني في طهران، مبيناً فيها طلب علي رضا لزيارة بريطانيا، لتقديم تصوّر الكرد حول أحداث ثورة بيران. كما أبدى علي رضا في هذا اللقاء مع القنصل البريطاني استعداد القادة الكرد، للتعاون مع الإنجليز في حال قيام الأخير بدعم جهودهم، لتأسيس دولة كردية مستقلة. ففي تشرين الأول ردّ السيد لوراين، السفير البريطاني في طهران على رسالة قنصله في تبريز، قائلاً: «بلّغ الشيخ علي رضا أنّ الحكومة البريطانية لديها معرفة كاملة بأحداث الثورة، وفيما يخص الكرد حالياً، فلا داعي لزيارته إلى لندن، كما نبلغكم أن توضح للقادة الكرد أنّ حكومة جلالة الملك لا تؤيد أيّ مشروع لدولة كردية مستقلة، أو حتى مشروع الحكم الذاتي»[54].

ويورد الأستاذ أولسن وثيقة في كتابه الشامل، عن حركة الشيخ سعيد، يبيّن فيها موقف الحكومة البريطانية من حركة الشيخ سعيد. استناداً إلى هذه الوثيقة في 8/ نيسان عام 1926 أي بعد القضاء على الثورة بعام، وفي مناسبة توقيع بريطانيا وتركيا والعراق على اتفاقية للتعاون وحسن الجوار، خاطب السيد لندسي عصمت أينونو، رئيس وزراء تركيا آنذاك، قائلاً:

«لو كنّا نريد إثارة المشاكل لتركيا، كان بإمكاننا نقل شرارة الثورة (حركة الشيخ سعيد ـ المؤلف) إلى بقعة واسعة من الأراضي التركية، ولكننا لم نفعل ذلك، ويجب أن تعرف ذلك. وقال لندسي له (عصمت باشا ـ الكاتب): هل تتذكر ما قلته لك في 8 آذار عام 1925؟ قلت لكم حين كانت الثورة الكردية في

---

(53) Girişim, No. 4, 1989.

(54) F.O. 371/108. 35, E 6730/193/65. No. Persia Nov, 3, 1925, Percy Loraine to Austen Chamberlain.

أوجها بأنّ تركيا ستسحق الثورة قريباً وأنّكم ستعتقلون العديد من المتمردين، وستحققون معهم، ولكن أقولها لكم مقدّماً، سوف يتبيّن لكم، وبكل يقين، أننا لا نتدخل في الثورة الحالية، والآن (1926 ـ المؤلف) هل وجدتم أيّ أثر لتدخلنا في حركة التمرد؟... بعد أن أقحم عصمت باشا بهذه الأسئلة، ظلّ مبهوراً، ولم يستطع أن يقدّم دليلاً يثبت تورطنا في الحركة الكردية»[55].

لهذه الأسباب التي ذكرناها آنفاً، كانت في علاقة الإنكليز بحركة الشيخ سعيد إشكالية خلقها الإعلام التركي، لإثبات التصور الرسمي للحكومة حول الأحداث، ولم تكن تستند على أدلة ملموسة، لا من الوثائق البريطانية، ولا الحكومة التركية التي لم تستطع أن تقدم أيّ دليل معقول وملموس على ادّعائها.

كما أنّ الإشكالية التي أحاطت بالأسباب الحقيقية لحركة الشيخ سعيد كانت منبعثة، إلى حدٍ ما، من المنهجية الغربية في التعامل مع الثورة الكردية التي استعملها العديد من الكتّاب (الكرد وغيرهم). إذ إنه من البديهي أن يكون استعمال الأدوات والمفاهيم الغربية الحديثة، في تقييم حدث وقع في رحم مجتمع غير غربي، نتائج غير علمية، وأحياناً متناقضة. فمنهم من قال بأنّ الحركة كانت حركة رجعية (إسلامية) واستخدم الكرد فيها لتحقيق مصالح القوى الدينية المحافظة، ومنهم من قال إنّ الحركة كانت قومية بحتة، فاستغلّت الدين ورموزه، لتحقيق مصالح قومية لا دينية[56].

إنّ هذه النتائج المتناقضة التي توصّل إليها الباحثون، كانت إلى حدٍ ما نتيجة للمنهجية الغربية. لأنّ الدين والقومية مسألتان متناقضتان، ضمن مجموع القيم في الحضارة الغربية. وتعود جذور هذه المسألة في الفكر الغربي إلى أيام الإغريق. حيث أنّ هناك صراعاً دائماً بين الإله والبشر، وبالتالي الدين

---

(55) The Emergence of the Kurdish Nationalism and the Sheikh Said Rebellion, p. 130.

(56) Kendal "Kurdistan in Turkey" in People Without A Country, ed. Gerard Challiand, (London, Zed Press, 1993); B. Lewis. The Emergence of Modem Turkey (London, 1961); Blanco V. G. Atatürk (London, 1964);

والحرية. وكان للدين والكنيسة عندهم تاريخياً عامل معرقل في نمو الحرية والعلوم ونمو الدول القومية. ولكن لم يكن للإسلام ومجموعتها القيمية، ضمن الحضارة الإسلامية، هذه الثنائية. فالإسلام هو وئام بين الإله والبشر أنفسهم، وبين الإنسان والبيئة، وبين العلم والعقيدة، وبين الحرية والدين. ولم يكن للإسلام الأثر السلبي في نمو الشعوب وظهور الخصائص القومية الخاصة، ضمن الحضارة الإسلامية العامة.

إنّ الحضارة الغربية المبنية على المركزية العرقية (الجنس الأبيض الأنكلو سكسوني) والمركزية الجغرافية [وأوروبا الحضارية في صراع مع غيرها من الحضارات التي أسمتها بـ(البربرية) ليست بقادرة على فهم المميزات الحضارية للشعوب الأخرى، فهماً حقيقياً؛ بعكس الحضارة الإسلامية التي ليست لها مركزية عرقية؛ لذلك فليس من الغريب أن نرى أنّ العرب هم سادة المسلمين في عصر الرسالة، وعصر الخلفاء الراشدين والأمويين، ثم تنتقل السيادة إلى العنصر الفارسي أيام العباسيين؛ فالعنصر التركي أيام السلاجقة، والعثمانيين والعنصر الكردي أيام الدولة الأيوبية. ومنذ نهاية العصر الأموي، وحتى نهاية الدولة العثمانية كان للكرد دور بارز في مراكز السلطة الرئيسية في بغداد واستنبول وفي إماراتهم المستقلة في كردستان.

إنّ الجمع بين رغبة الكرد في التحرير من الظلم القومي الذي لحق بهم، نتيجة السياسة العنصرية للدول التي تحكم كردستان، وبين حميتهم الإسلامية، ليس مسألة جديدة في التاريخ الكردي المعاصر. فبما أنّ عقيدة الغالبية العظمى من هذا الشعب هو الإسلام، فمن البديهي أن تعبّر عن نفسها وذاتها المظلومة بالإسلام، بما يملك هذا الدين من ذخيرة ورصيد غني في الكيان الكردي. فالإسلام يحثّ على الحرية والثورة على الطواغيت من البشر. لذلك فليس من الغريب أن نجد أنّ معظم قادة الحركات الكردية في القرن التاسع عشر، كانوا من القادة الدينيين. وتستمر هذه الظاهرة إلى أيامنا هذه.

إنّ خطبة الشيخ عبيد الله النهري في آب 1881 في ناوجيا (كردستان تركيا) تجسّد هذه الحقيقة بكل وضوح؛ حيث خاطب رؤساء الكرد قائلاً: «إنّ أجدادنا

لم يقبلوا الظلم، وإنّنا اليوم ننتفض للدفاع عن حقوقنا المهضومة، وإسلامنا الذي يتعرّض للخطر»[57].

وكما أنّ أحد مطالب الشيخ عبد السلام البارزاني في حركته (1908 ـ 1914م) هو إزالة الظلم الواقع على الكرد من حكم الاتحاديين، وتطبيق الشريعة الإسلامية في المنطقة الكردية.

وكما أشرنا إليه، فيما سبق، أنّ العقيد خالد بيك جبراني، مؤسس آزادي ورئيسها، كان من ضباط الألوية الحميدية الكردية التي عملت للدفاع عن سياسة الجامعة الإسلامية، للسلطان عبد الحميد، وظلّ خالد بيك جبرانلي، رجلاً مؤمناً ومخلصاً للسلطان عبدالحميد إلى يوم استشهاده. لذلك ليس من المستغرب أن نجد أنّ أحد المطالب التي قدّمتها آزادي في مؤتمر دياربكر في آب 1924 للحكومة التركية كان إعادة فتح المحاكم الشرعية في كردستان.

ويجب أن ننظر إلى حركة الشيخ سعيد، ضمن هذا السياق التاريخي الخاص بالكرد. إذ أنّ الانتفاضة التي قادها الشيخ سعيد هي امتدد طبيعي وشرعي للحركات الكردية التي سبقتها. لا يستبعد الأستاذان أولسن وبرونسنان أن يكون في نيّة الشيخ سعيد تأسيس دولة كردية. ويؤكّد الأستاذان المذكوران وجود الحسّ الإسلامي عند الشيخ سعيد وزملائه من قادة الثورة، ويصف الأستاذ أولسن الإدارة المؤقتة التي أسّسها الشيخ سعيد في قرية غينج بـ«دويلة الخلافة في غينج»[58]، كما وردت، في مصادر عدّة، الإشارة إلى وجود علاقة بين الشيخ سعيد ودعاة الخلافة في الخارج، وبالتحديد محمد سليم أحد أبناء السلطان عبدالحميد، الساكن آنذاك في بيروت[59].

ولكن الكاتب لم يجد الدلائل المؤكّدة على وجود ارتباط وثيق بين الشيخ

---

(57) Jwaideh, pt. 1, pp. 283.

(58) Agha, Shaikh and State, pp. 404-405. The Emergence of Kurdish nationalism, pp. 108.

(59) FO-371/10867 Desp. No. 1, March 9, 1925.

سعيد وأيّ طرف من الأطراف الخارجية، ورفض الشيخ سعيد في شهاداته أمام المحكمة وبإصرار، وجود أيّ ارتباط بينه وبين القوى الخارجية. ولكن يحتمل أنّ قيام علي رضا، وفي أثناء سفره إلى حلب كان بغرض الاتصال بالأطراف القومية الكردية، أو بدعاة الخلافة. ولكن الوثائق البريطانية التي جمعها الباحث التركي بلال شمشير عن الشيخ سعيد، وكذلك تلك التي اطّلع عليها روبرت أولسن والمؤلف، لم يثبت في أيّ منها وجود أيّ اتصال بين الشيخ سعيد والأطراف الخارجية.

على الرغم من إصرار الشيخ سعيد على عدم وجود تخطيط مسبق للثورة، فإنّ الكاتب محمود بايراك حصل على وثيقتين تكشفان عن وجود نوع من التخطيط بين القيادات الكردية التقليدية (رؤساء العشائر والشيوخ) للقيام بعمل مسلح، ضدّ الحكومة التركية. إنّ محتوى هاتين الرسالتين يقطع، بما لا شكّ فيه، أنّه في الفترة من كانون الثاني إلى شباط 1925 تجوّل الشيخ سعيد بين القبائل الكردية، وحثّهم على القيام بثورة ضدّ الحكومة. وكانت نتيجة إحدى هذه الجولات التوقيع على اتفاقية (تعهد نامة) بين عدد من رؤساء العشائر والشيوخ، في ولاية غينج للقيام بحركة مسلحة. ونص (التعهد نامة) هو:

«نظراً لقيام الحكومة التركية باتخاذ مجموعة من الإجراءات المعادية للإسلام وخاصة عداءهم وتحقيرهم وظلمهم لمحبي الإسلام، من الشخصيات الإسلامية الكردية المرموقة، وبما أنّ الحكومة التركية تفكر بمعاملة قادة الكرد معاملة مماثلة لمعاملتهم للأرمن، ومناقشتهم لهذه المسألة في مجلس المبعوثان، بطريقة تنمّ عن عدائهم لقادة الكرد، وأخيراً إنّ قيامهم بإبعاد العديد من القيادات الكردية بدون حق، وانطلاقاً من الصلابة الإسلامية في إيماننا واعتزازنا بكرديتنا، نحن الموقعين أدناه قرّرنا تشكيل جمعية إسلامية كردية، ستسعى لتحقيق دولة إسلامية مستقلة. آمين».

علماً أنّ هذه الرسالة وجدت في حوزة الشيخ عبد الرحيم، في أثناء تفتيش قوات الأمن التركية لبيته، ووجدت نسخة أخرى لها مع أحد المجاهدين بعد استشهاده، ووقوع جثته، بيد قوات الأمن، وإنّ هذه الرسالة غير مؤرّخة

ولكن يقطع بايراك بكونها كتبت قبل وقوع الانتفاضة[60]. ولعلّ هذا ما أشار إليه الملا حسين حين ذكر اتفاق رؤساء العشائر الكردية في غينج، على محاربة الحكومة؛ ولكن الملا حسين اعتقد خطأً أنّ ذلك الاجتماع كان لفرع آزادي في المنطقة.

إنّ دراسة متأنّية لمحتوى هذا «التعهد نامة» يثبت لنا أنّ حركة الشيخ سعيد لا تختلف عن الحركات الكردية التي سبقتها، وذلك في جمعها بين مظلومية الكرد والدفاع عن الإسلام.

ولكن الأستاذ برونسن وضع الحركة في إطارها العام والصحيح، حين عدّها جزءاً من الحركات الصوفية الجهادية المعادية للاستعمار. إذ شبّه برونسن حركة الشيخ سعيد بالحركة السنوسية المعادية للاستعمار الإيطالي، في المغرب العربي. ففي كلتا الحالتين استعملت الحركة الصوفية كوعاء، لاحتواء المقاومة وتوجيهها ضدّ العدو المغتصب للحقوق[61]. ويعطي الأستاذ عبدالملك فرات، في المقابلة المذكورة، التصوّر نفسه، في تقييم حركة جدّه الشيخ سعيد: «وإن حركة جدّي كانت شبيهة بالحركات الإسلامية المناوئة للاستعمار كالحركة السنوسية في ليبيا، والحركة المهدية في السودان، وحركة الخلافة في الهند. ولكن الفرق بين هذه الحركات وحركة الشيخ سعيد أفندي أنّ الأول كان موجّهاً ضدّ الاستعمار المباشر، في حين كانت حركة الشيخ سعيد موجّهة ضدّ الاستعمار الجديد التركي، والذي تجسّده حكومة مصطفى كمال اللادينية الغربية[62].

الشيخ سعيد هو خير من يعبّر عن نفسه، في هذه الخطبة التي ألقاها في قرية بيران في بداية الانتفاضة وذلك في 13 آذار 1925:

«. . . إنّ حكومة أنقرة ألغت المدارس الإسلامية، والإدارات والمؤسسات المتعلّقة بالإسلام، وخاصة الأوقاف؛ وربطت تلك المدارس بالمدارس القومية

---

(60) Bayrak, pp. 401-402.

(61) Agha, Shaikh and the State, pp. 404-405.

(62) Girişim, No. 4, 1989.

الحديثة. وفي هذه الأيام بدأ بعض الملحدين يطاولون اللسان على الدين والرسول الكريم. فأني سأبدأ الجهاد، إذا استطعت، ولن أدّخر جهداً في هذا، إن شاء الله»[63].

النتائج والعبر

كان لثورة الشيخ سعيد نتائج هامة، على تاريخ الحركة القومية الكردية، والحركة الإسلامية في تركيا. إنّ انهيار الثورة ووقوع كردستان تحت حكم حراب القوات الكمالية. كانا إيذاناً ببدء مرحلة حرجة وصعبة جداً، في تاريخ الكرد في كردستان الشمالية. ، مع إنتهاء ثورة الشيخ سعيد بدأت حرب الإبادة المنظمة في كردستان الشمالية. حيث دخلت المنطقة تحت الأحكام العرفية، من ذلك اليوم (وإلى الوقت الحاضر). وكان من أهم مظاهر هذه السياسة الإرهابية تشكيل ما سمّي في حينه بـ(محاكم الاستقلال) التي كانت تنتقل بين المدن الكردية، وتحكم بالإعدام على العشرات، كما أنّ القوات الكمالية العسكرية تحوّلت إلى كلاب سائبة إذ بدأت تفتك بالأخضر واليابس، وتنشر الرعب بين القرويين المدنيين الكرد، وذلك من خلال الاعتقالات العشوائية، ومصادرات الأموال المنقولة وغير المنقولة، وأصبحت مشاهدة الآلاف من القرويين النازحين من قراهم، المهدمة على رؤوسهم، من المناظر اليومية المألوفة في كردستان الشمالية في السنين (1925 ـ 1931م)، وكان ضباط الكماليين الترك ينهبون أثاث المنازل والمحاصيل الزراعية وحتى المواشي، ويبيعونها في المزادات العلنية في المدن التركية[64]. فضلاً عن كثير من المظاهر غير الإنسانية، كرؤية آلاف الناس من الأبرياء المدنيين الكرد يجبرون على السير على الأقدام، في ظروف مناخية قاسية جداً، لتفتك بالمئات منهم، قبل أن يصلوا إلى المناطق المخصصة لهم في غرب تركيا، هذه المظاهر حرّكت، حتى، بعض الضمائر الميتة عند بعض القوميين الترك، من أمثال الدكتور رضا نور الذي أدان هذه العمليات في مذكراته، ووصفها بالوحشية. ليس هناك

(63) Girişim, No. 4, 1989.

(64) شيركو، ص 104؛ سلوبي، ص 125-127.

إحصائية دقيقة عن عدد القتلى والجرحى والمشردين والمعتقلين ولكن كان الضحايا بالألوف، إذ أصبح الشعب الكردي بكردستان الشمالية مستهدفاً، في وجوده، وتعرّض لحملة إبادة منظمة وواسعة[65]. ومن الجدير بالذكر أنّ المسؤولين الكماليين لم يخفوا نواياهم النازية، في إبادة الكرد. ففي نيسان 1925 خطب عصمت أينونو (الكردي المتترك ورئيس وزراء تركيا) أمام النادي القومي التركي قائلاً:

«بصراحة نحن قوميون. . . والقومية هي العامل الوحيد الذي يجمعنا كأمة، وأنّ هذا الشعب يتكون من أغلبية تركية، وهي التي يجب أن تكون السيد، وما على الآخرين إلا الطاعة. ويجب علينا تتريك القوميات الأخرى، وبكل السبل الممكنة، وإبادة من يقاوم سياسة التتريك؛ نحن ملزمون بخدمة الوطن جميعاً، وكأتراك ليس أكثر، إننا سنسحق الذين يستخدمون الدين ضدنا»[66].

وفي لقاء له مع هنري دوبس، المندوب السامي البريطاني في العراق، في تشرين الثاني 1927، وصف توفيق سراج أوغلو (وزير خارجية تركيا آنذاك) الكرد بالعبارات التالية:

«إنّ الشعب الكردي شعب بدائي ومتخلّف وغير قادر على التطور الحضاري، لدرجة يكاد معها أن يكون من الصعب دمجهم في الدولة التركية العصرية، أو التنافس مع الترك المتفوقين عليهم حضارياً وعقلياً واقتصادياً. وإنّ كثيراً منهم سيضطرون في المستقبل إلى الهجرة إلى إيران والعراق، وما بقي منهم سينقرض أو ينصهر في المجتمع التركي، وهذه نتيجة حتمية في قانون الصراع حيث يكون البقاء للأقوى، لذلك فإنّ مصيرهم لن يختلف كثيراً عن مصير الأرمن، أو الهنود الحمر في أمريكا»[67].

---

(65) F.O. 371/10863, R. Lindsay to Austen Chamberlain No. 1 Des. 1, 1925.

(66) F.O. 424/262, No. 331 Lindsay to Austen Chamberlain No. April 28-1925, Cited Şimşir, pp. 97-98.

(67) F.O. 424/265, Desp. No. 21 Angora, Cited Şimşir, pp. 98-99.

ومن الجدير بالذكر أنّ حملات الإبادة، هذه، كانت تجري على مسمع ومرأى القوات الغربية كبريطانيا وفرنسا. وإنّ الدولتين المذكورتين كانتا تمدّان نظام مصطفى كمال بالدعم الاقتصادي والسياسي في المحافل الدولية، ولم يحركا إصبعاً لإيقاف هذه المجازر الرهيبة، ولكن ظلّت النخبة المتغربة بين الكرد تنخدع بشعاراتهما ومفاهيمهما المتعلّقة بحقوق الإنسان، وحق الشعوب في تقرير مصائرها.

إنّ الوثائق البريطانية والفرنسية المتعلقة بالشرق الأوسط في فترة العشرينيات تبيّن وبكل وضوح أنّ الفرنسيين والإنكليز كانوا مطلعين على تفاصيل حرب الإبادة في كردستان، ولكن فضلوا السكوت؛ لأنّ مصطفى كمال كان بالنسبة إليهم، آنذاك حصان طروادة في مقاومة المدّ الشيوعي. وما أشبه اليوم بالبارحة (الأمس) حملات الأنفال السيئة الصيت (1986 ـ 1988م)، التي كانت هي الأخرى حرب إبادة جماعية في كردستان الجنوبية نفذها صدام حسين ومعاونوه المجرمون، بمباركة أكثر العرب ودعمهم له آنذاك، لأنّ صدام حسين كان أيضاً حصان طروادة بالنسبة إلى الغرب، في ضرب الإسلام في إيران والعراق.

إنّ انهيار حركة الشيخ سعيد آذنت بانتهاء مرحلة، وبداية مرحلة أخرى جديدة، في تاريخ الحركة الكردية، إذا انتهى معها دور شيوخ الطرق الصوفية كقيادة تقليدية للكرد، إلى حدِ كبير، والتي دامت أكثر من مئتي عام، وبدأت الأنتليجنسية (المثقفون والضباط العسكريين) تتبوأ مكان الصدارة داخل الحركة، ويمكن ملاحظة بداية هذا التطور في تشكيل خويبون وقيادة حركة آغري داغ (ثورة آرارات).

إلاّ أنّ أهم أثر لحركة الشيخ سعيد والإجراءات القمعية التي واكبتها، كان حدوث ثغرة كبيرة في صرح الأخوة الإسلامية، بين الكرد والترك، علماً أنّ هذين الشعبين قد عاشا لمئات السنين تاريخاً مشتركاً، اختلطا اختلاطاً اجتماعياً وسياسياً كبيراً، وكما ساهما في بلورة الحضارة الإسلامية أيام العثمانيين. ولكن صرح الأخوة الإسلامية، بدأ في عهد حزب الاتحاد والترقي الماسوني (1909 ـ

1918م) يتشقّق، نتيجة للسياسات العنصرية للاتحاديين تجاه العناصر غير التركية. أدّت ثورة الشيخ سعيد وحملة الإبادة التي تعرّض لها الكرد بعد فشل الثورة، إلى توسيع الفجوة بين الشعبين، وحدوث شروخ خطرة في علاقات الأخوة بينهما فحملات الإبادة الجماعية وسياسة الصهر بالقوة أيقظتا الشعور القومي عند الكثيرين من الكرد. فالحس القومي كان، قبل ثورة الشيخ سعيد، محصورا بالنخبة المغتربة، والذين كانوا يعيشون بصورة عامة خارج كردستان؛ لذلك كانت الإجراءات العنصرية لحكومة مصطفى كمال إجراءات مساندة، لجهود الإنكليز والفرنسيين في زرع الفكر القومي العلماني بين الكرد، وتحول كوردايه تي من محتواه الإسلامي إلى محتوى علماني.

يقول قدري جميل باشا، أحد رواد الفكر القومي في العشرينيات: «رغم أنّ التهجير القسري من كردستان أدّى إلى خسارة مادية وبشرية كبيرة، إلاّ أنّه جلب فائدة كبيرة لبلورة الوعي القومي. وأعتقد أن الوطنيين الكرد لو صرفوا الملايين لما قدروا على تحقيق هذه النجاحات المهمة، ولن أبالغ حينما أقول، إنّ هذه السياسة القاسية بحق الكرد، قوّت من وعيهم القومي وأسرعت بنضجه، وقدّمته على أقل تقدير نصف قرن إلى الأمام»[68]. واستغل الثنائي مصطفى كمال وعصمت أينونو حركة الشيخ سعيد، لتعزيز حكمهما الفردي الاستبدادي. وفي صدر تعليقه على آثار انتفاضة الشيخ سعيد يقول زنار سلوبي: «لقد كانت انتفاضة الشيخ سعيد، بمثابة الوسيلة التي أنقذت مصطفى كمال باشا من الانهيار، فالغازي مصطفى باشا الذي ازداد غطرسة بعد انتصاره في حرب اليونان، لم يعد يولي اهتمامه لرفاقه الذين شاركوه في الكفاح، في تلك الظروف. فقد اتفق كلّ من قائد الفرسان الحميدية رؤوف بيك... وغيرهم من العسكريين القريبين منه سابقاً، على تأسيس منظمة معارضة تحت اسم (الحزب الجمهوري التقدمي) بقيادة كاظم قره بكر باشا، وبتأييد قطاع واسع من الرأي العام، ووقتها تقلّصت بشكل ملحوظ هيبة وسمعة مصطفى كمال باشا، فأخذ يستغل انتفاضة الشيخ سعيد ليستعيد المبادرة في كيل الضربات للمعارضة، وأراد

---

(68) سلوبي، ص 128.

إنشاء محكمتين ذات صلاحيات استثنائية في أنقرة وديار بكر لهذه الغاية. . . ومن جهة أخرى عزل أنصار الحزب التقدمي الجمهوري في ظروف استثنائية»[69]. وبحجة حماية البلد من القوى الرجعية وأعوان الاستعمار أمر عصمت أينونو مهاجمة مقر الحزب التقدمي الجمهوري ومصادرة ممتلكاته، واعتقل 22 من قادته البارزين. كما أغلقت حكومة اينونو حزب الاتحاديين واعتقلت 11 من قادته. وتبع حظر الأحزاب المعارضة، مجموعة من الإجراءات القمعية ضدّ الصحافة واتحادات نقابات العمال، وبذلك جرى تثبيت دكتاتورية الحزب الواحد.

يربط الكثير من الباحثين، بين حركة الشيخ سعيد وقيام مصطفى كمال بحملة من الإجراءات التي عدّتها الحكومة محاولة لاستئصال كلّ جذور التخلّف والإقطاعية والنظام القديم (الخلافة). وإنّ هذه الإجراءات كانت في مجملها إجراءات قسرية لمحاربة الإسلام، والرموز والمؤسسات الإسلامية. ففي 30 تشرين الثاني 1925 أصدرت الحكومة قانوناً حظر بموجبه الطرق الصوفية، فأغلقت التكايا، وأعدم العشرات من الشيوخ وعلماء الدين البارزين في كردستان الشمالية. ولم يكن أثر هذه الإجراءات محصورة بالمنطقة الكردية، حيث أعلنت الحكومة مجموعة قوانين مضادة للإسلام، كخطوات جذرية لتغريب المجتمع التركي. ومن أهم هذه القوانين «القانون المدني» الذي أصدر في 4 نيسان 1926، والذي كان مجموعة قوانين منسوخة من القانون المدني الفرنسي والسويسري، ليحل محل قوانين الشريعة في تركيا. وفي 25 تشرين 1925 شرع «قيافة قانون ريفرمي» قانون اللباس المدني الذي حظر الحجاب الإسلامي، وفرض اللباس الغربي على الرجل والمرأة في تركيا. وكما صدر في الأول من تشرين الثاني 1928 «حرف قانوني» بموجب هذا القانون حظر استعمال الحروف العربية، في كتابة اللغة التركية، وقام مصطفى كمال، وبدعم مجموعة من المستشرقين اليهود، صياغة ألف باء لاتينية للغة التركية[70].

---

(69) المرجع السابق، ص 115-116.

(70) David Mcdowal. A Modem History of the Kurds, (London: I-B Tauris, 1996),

إنّ في حركة الشيخ سعيد الكثير من العبر، للحركة الكردية، بصورة عامة. وهي أنّ حلّ المسألة الكردية في الدول التي تدير أجزاء مختلفة من كردستان مرتبط بحل المسألة الديمقراطية في تلك البلدان، وهذا في بقاء تلك الأنظمة القومية. إنّ هذه الثورة ـ وكذلك الثورات التي تلت ثورة الشيخ سعيد وإلى يومنا هذا ـ تظهر بل وتؤكّد لنا أنّه في حالة الصراع بين الكرد والدول القومية، فإنّ الغرب سيقف مع الدول القومية وليس مع الشعب الكردي، لأنّ هذه الدول هي من إفرازات المصالح الغربية. لذلك يتوهم ويخطئ من يتصور أنّ الغرب هو حليف للكرد. وسيظل الوضع على هذا الحال حتى حصول تغيير حاسم في خريطة الشرق الأوسط، وحدوث خلل جدي في الترتيبات التي أحدثتها المصالح الغربية، بعد الحرب العالمية الأولى. ونعتقد أنّ الثورة الإسلامية الشاملة، ضدّ هذه الأنظمة القومية، قد تكون أحد الخيارات لتغيير هذا الواقع، ولكن هذه الثورة تقوم بإعطاء الشرعية لحدود الدول القومية القائمة، والتي لا يعتبر الكرد ملزمين بالتمسك بها عقلاً وشرعاً.

قبل القيام بأية حركة مسلحة، أو المطالبة بإحداث تغيرات سياسية، في الدول التي تتقاسم كردستان، على الشعب الكردي أن يوحّد صفوفه وأن تتهيأ جماهيره (وليس النخبة) لمستلزمات الصراع وتوعيته بكل أبعاده. كما أنّ وجود القائد الملهم (الشيخ أو العالم المجاهد أو أية شخصية تحظى بشعبية واسعة) ضروري جداً لتحريك الجماهير التي بدونه لا يمكنها خوض الصراع. ولكن وجود القائد الملهم يجب أن لا يعمي أعيننا عن رؤية حقيقة أخرى، ألا وهي ضرورة إحداث المؤسسات التي تمكّن القائد من تحريك الشرائح المختلفة، نحو أهداف الثورة، ويجب أن تكون لهذه المؤسسات قدسيتها، واستقلاليتها عن القائد الملهم، فإذا مات أو أسر أو مرض القائد الملهم، قامت هذه المؤسسات بملء الفراغ بالعطاء والديمومة. كانت مشكلة القائد الملهم هي مشكلة الكثير من الحركات الكردية في القرنين التاسع عشر والعشرين، وكثيراً

pp. 196-168; Metin Toke. Seyh Sait Ve Isyani, (Ankara, Ruzgarli Matbaasi, 1968), pp. 60-62.

ما نرى أنّ غياب القائد الملهم (أسره أو قتله) كان يؤدي إلى انهيار الثورة، ثم إصابتها بالفشل.

على التيار الإسلامي في كردستان أن يدرك أنّ تجربة الشيخ سعيد، مثال حيّ يبين كيف أنّ مستقبله مرتبط ارتباطاً، لا تنفصم عراه عن الحركات الإسلامية داخل الدول التي تتقاسم إدارة كردستان. وإنّ نجاحها في مجهودها لبناء التجربة الإسلامية في كردستان، مرتبط بمدى علاقتها مع الحركات الإسلامية في المركز (بغداد ـ أنقرة ـ طهران). لأنّه لا يمكن أن تكون كردستان، بما تملك من ظروف ذاتية وموضوعية، قاعدة لبناء الحكومة الإسلامية في المركز.

ولكن على الحركة الإسلامية، في المركز، أن تدرك أنّها لن تستطيع الاستفادة من كردستان، إذا لم تستجيب للمطالب المشروعة للشعب الكردي. وكما أنّ إضعاف الإسلام السياسي أو الإسلام، بعمومه، في كردستان سيكون له آثار وخيمة على المركز، فإنّ إضعاف الإسلام السياسي في كردستان ـ إيران مكّنت القوى العلمانية الشيوعية والقوى الغربية من استغلال مظلومية الكرد، لضرب الإسلام السياسي في إيران. كما أنّ قضاء مصطفى كمال على حركة الشيخ سعيد، مكّنته من ضرب الإسلام بعمومه في تركيا، وبشدّة. ماذا كان يحدث لو نجح الشيخ سعيد في بناء دولة إسلامية في كردستان تركيا؟

هل كان بإمكان مصطفى كمال ضرب الإسلام في عموم البلد؟

وأخيراً هل يمكن القول: إنّ حركة الشيخ سعيد، رغم سلبيتها المذكورة آنفاً، إلاّ أنّها كانت هزّة للنظام الكمالي وتحدّياً كبيراً للنظام الإقليمي السياسي الذي أفرزته اتفاقيتا سايكس بيكو ولوزان. وإنّ هذه الثورة أعلنتها القيادة التقليدية (شيوخ الطريقة النقشبندية ورؤساء القبائل) وليس النخبة الكردية، الأمر الذي يحضّ على ضرورة الاستفادة من جميع الطاقات الكردية، وعدم الاستهانة بأهمية أيّة شريحة من شرائح المجتمع الكردي، أو العمل على عزلها في المشروع الوطني الكردستاني.

محاكمة الشيخ سعيد بإيران أمام محكمة الاستقلال في دياربكر 1925

نشرت وقائع المحكمة كاملة باللغة التركية في مجلة جيرشيم، العدد 4، 1989، التي كان يصدرها طلبة الكرد في جامعة استنبول وقمنا بترجمتها.

سؤال (س): أين درستم؟

الجواب (ج): كانت دراستي في المدارس العلمية الإسلامية، في موش وملازكورد وبالو.

س: هل تعلّمتم هناك في المدارس الدينية أو الحكومية وعلى يد من درستم؟

ج: نعم، تلمذت في المدارس الدينية وكان عمي الشيخ حسين بالو هو أستاذي الاول، ثم درست على يد الشيخ محمد أمين أفندي المفتي في بالو، والشيخ عبد الله في ملازكورد، والشيخ موسى أفندي في خنس.

س: ماذا درست؟

ج: الأنوار، المحرر، النحو، الصرف، المعاني، الإشارة، البيان، البديع، والعقائد.

س: كيف خطرت على بالكم فكرة العصيان؟ وهل كان هناك شيء مشجع عليه أم جاءكم الإلهام؟

ج: لم يصلني الإلهام ولكن تعلّمت من الكتب التي قرأتها أنّه في حالة عدم قيام الحاكم بتطبيق الشريعة، يجب التمرد عليه. فكنت أريد أن أشرح للحكومة تصورنا حول المسألة، وعلى الأقل فيما يتعلّق بتطبيق الشريعة، ولكن الله شاء أنّ نتورط في هذه الثورة التي لم نقدر على الخروج منها، بعد اندلاع الأحداث.

س: قلتم في حالة عدم تطبيق الحاكم الشريعة وجب الخروج عليه، أليس هناك ضوابط لهذه المسألة؟

ج: أعلم بأنّ تطبيق الشريعة واجب، ولا أعلم بوجود الضوابط التي أشرتم إليها.

س: نفهم من هذا إذاً أنّه في حالة وجود زلّة من الإمام، فمن حقّ كلّ إنسان أن يعلن التمرد عليه؟ أليس كذلك؟

ج: لا، ليس هذا ما قلته، ولم يكن في نيتي في البداية التمرد. وقعت تحت وطأة الظروف التي غلبتني، ولا أقول بخروج الناس على الحاكم كيفما شاؤوا، ولكن قلت: الخروج واجب على الحاكم، في حالة تعطيل الشريعة.

س: هل كان إعلانكم العصيان بأنّكم وصلتم إلى قناعة تامة بأنّ تطبيق الشريعة غير محقّق في هذا البلد؟

ج: إنّ الكتاب (القرآن الكريم ـ المؤلف) يؤكّد الخروج على الحاكم في الظروف التي أشرنا إليها أعلاه. وتطبيق الشريعة يعني منع القتل والزنا والمسكرات... الخ. وبحمده كلنا مسلمون، وعليه يجب ألاّ يكون هنا تمييز بين الكرد والترك؛ وحسب اعتقادنا أنّ هذه الامور حالياً متروكة (المقصود هنالك التمييز العنصري المخالف للشرع ـ المؤلف) إننا انطلقنا من هذه القناعة، وعلى أساس القرآن الكريم.

س: سماحة الشيخ دعنا من هذه المواضيع، واذكر لنا الأسباب الحقيقية للثورة.

ج: حدثت في بيران واقعة، والتي كانت عبارة عن وقوع اشتباك مسلح، وكان هناك إصابات من الطرفين (الجندرمة والكرد من أنصار الشيخ ـ المؤلف) وقد نسب هذا الحادث إليّ، علماً أنّنا طلبنا وبإصرار من ضباط الجندرمة إطلاق سراح المعتقلين، ولكن الجنود والضباط حلفوا إيْمان الطلاق الثلاثة وأصروا على أخذ المعتقلين بالقوة.

س: هل كنتم تفكرون في العصيان قبل وصولكم إلى بيران؟

ج: نعم، كنت أفكر فيه، ولكن لم تخطر على بالي قيادة حركة مسلحة، كنت أفكر بمفاتحة الحكومة بضرورة مطابقة القوانين الصادرة في هذا البلد لأحكام الشريعة وكنت أنوي إرسال هذه المطالب إلى مجلس (المبعوثان).

س: لماذا لم تستطع مفاتحة الحكومة بالكتابة؟

ج: إذا لم تطبق الشريعة فإنّ الخروج عليها واجب، وحاولت أن أبرئ ذمتي أمام الله في هذه المسألة.

س: ولكن سماحة الشيخ قلتم قبل قليل بأنّ المسلمين أخوة. فهل من الجائز أن نحرضهم على قتال بعضهم بعضاً؟

ج: إنّ المؤمنين أخوة في الدين ولكن يمكن محاربة الإمام في بعض الظروف، هكذا يقول القرآن.

س: ولكن كيف يمكن تشجيع المسلمين على القتال بينهم، طالما هم أخوة في الدين؟

ج: ألم يكن الذين حاربوا علياً أخوة له في الدين؟ فالقتال، إذاً يحدث أحياناً بين الأخوة في الدين.

س: تفضلتم بالقول إنّ الجهاد واجب في الظروف المذكورة أعلاه. ولكن ما موقف الجهاد حين يسيطر الكفار على أراضي المسلمين، وتنتهك حرمة القرآن؟

ج: الجهاد واجب في تلك الحالة أيضاً.

س: حين سيطر اليونانيون على كافة أراضي هذا البلد، لماذا لم تذهب أنت وأربعة آلاف من رجالك إلى الجبهة؟

ج: في ذلك الوقت كنّا مشتاقين جداً للذهاب إلى الجبهة، ولو كنّا نملك فرصة لما تأخرنا. أخذنا الاستعدادات ولكنهم قالوا أنهم لا يريدوننا، وعلى الرغم من فقرنا وكوننا مهاجرين، لم نكن ندخر جهداً لو طلب منا ذلك.

س: أين خططتم لهذا العصيان؟ ومن كان معكم؟

ج: لم تكن هناك ترتيبات أولية، حدثت واقعة بيران وتورطنا فيها ولكن حين وصلت إلى ليجة (قرية في غينج) لم أتحدّث مع أيّ إنسان سراً أو جهراً، حول العصيان ولم أتخذ قبل الثورة الاستعداد لها.

س: كم يوماً بعد عودة ابنكم علي رضا، من استنبول، حدث العصيان؟

ج: بعد شهر تقريباً.

س: مع من تحّدث علي رضا، في أثناء وجوده في استنبول، حول العصيان وما هي الأخبار التي جلبها لكم؟

ج: لم يتحدّث في موضوع العصيان في استنبول مع أحد، وحين وصلت إلى أرضروم كنت أتوقع وصول خالد بيك، ولكن لم يأت، فجاء ابنه ممثلاً عنه، وقال بأنّ أباه قد اعتقل، ولم أسمع عن ذلك من قبل.

س: ولكن بعد عودة ابنكم، بدأنا نسمع فجأة الحديث عن الشريعة، أعتقد أنّه قد نقل إليكم شيئاً من استنبول، أليس كذلك؟

ج: نعم قال: إنّه كان في استنبول ضيفاً على أحد الكرد من خنيس، ثم زار السيد عبدالقادر أفندي.

س: لماذا ذهب علي رضا إلى حلب؟

ج: أخذ قطعان من الأغنام، وباعها للتجار هناك.

س: بعد عودة ابنكم من استنبول أين التقيتموه؟

ج: التقيته في شوشر.

س: قلتم بأنّ الجندرمة جاءت إلى القرية، وحدثت الحادثة، هل هذا صحيح؟

ج: لو لم تكن هناك إصابات بين الجندرمة لأمكن أداء واجبنا بصدد الشريعة، من خلال الكتابة إلى السلطات.

س: لماذا حرّضتم الناس على الجندرمة الذين كانوا يؤدّون واجبهم.

ج: لم تكن المسألة متعلّقة بقيام الجندرمة بأداء واجبهم. ولكن وقع النزاع نتيجة إصرار الجندرمة على اعتقال بعض الأشخاص، رغم رجائي بالتريث في ذلك.

س: هل حدث شيء رغم نصيحتك هذه؟

ج: نعم بدأ العراك.

س: هل ما حدث من المعارك كان يستحق أن تحرّض الناس على العصيان؟

ج: تركت القرية، وبعد مغادرتي إيّاها حدث العصيان، وأصبحت على رأس الحركة.

س: حدثت الثورة أم لا؟ ثم قمتم بقيادتها أليس كذلك؟

ج: قبل أن أدخل دارهانية (قرية في غينج) كان الثوار يحاصرونها.

س: لم يكن قدوم الجندرمة هو السبب في حدوث العصيان. هل كان هناك إعلام وتخطيط مسبق له؟

ج: لو لم تقع الحادثة، ولم يكن الجندرمة السبب، كان بالإمكان حلّ الخلاف مع الحكومة، عن طريق الكتابة والخطاب، أو كان من الممكن تأجيل الثورة ستة أشهر، أو سنة، أو قد لا تقع أبداً.

س: إذا كانت حادثة الجندرمة وسيلة لتحقيق تصور ما لكم، فإذا لم يكن هناك الجندرمة، كان العصيان ليقع بعد ستة أشهر أليس كذلك؟

ج: لو لم يأتوا لكان بالإمكان ألاّ يحدث ما حدث، ولكنّ قدّر الله وقع، على الرغم من كلّ شيء.

س: أرى أنّكم ترجعون كلّ شيء إلى القضاء والقدر، ولكن هل يمكن إنكار الإرادة الجزئية هنا للإنسان؟

ج: نعم، هناك مسألة الاختيار، إنّي لا أنكر بأنني إنسان ولي شعور وإرادة، ولست خالياً من كلّ هذا.

س: هل قمتم بالعصيان لوحدكم؟ لا أعتقد ذلك بل كان هناك من يساعدكم؟

ج: لم يكن هناك من يحرّضنا على العصيان، لا من الداخل ولا من الخارج، وأصرّ على أنّه لم يكن هناك دعم أجنبي لنا، وكذلك لم تكن هناك قوّة تركيّة تحركنا بالسرّ أيضاً.

س: نفهم إذاً، من كلّ ذلك أنّ الإعداد للثورة كان محصوراً في ذاتكم.

ج: نعم، كان ذلك في ذهني، وكنت أتمنى أن ألتقي العقلاء والعلماء الأفاضل والوكلاء (المقصود هنا الوزراء في الحكومة) وأناقش معهم الأمر، وأطالب بتطبيق الشريعة ومنافع الدين، وكان الأمل يراودني كثيراً في ذلك.

س: هل قمتم باستشارة العلماء والوكلاء؟

ج: ما قمت بها، لأنّ الحادثة في بيران ما تركت أمامنا فرصة للقيام بذلك.

س: في الرسائل الموقّعة باسمكم، أعطيتم لأنفسكم لقب «أمير المجاهدين» هل يليق للمرء أن يعطي لقباً كهذا لنفسه؟

ج: في البداية عند مخاطبتي للأمراء الذين كانوا تحت إمرتي، كنت أوقّع على الرسائل باسم أمير المجاهدين، ولكن بعد فترة لم أرتح إلى ذلك كثيراً فبدأت أوقّع رسائلي باسم «خادم المجاهدين» لأنّي أصبحت خادمهم.

س: هل شاورتم عقلكم قبل الإقدام على الهجوم على دياربكر من أجل السيطرة عليها؟

ج: لم أكن طرفاً في الهجوم على دياربكر، كان هناك بعض الآغوات الذين كانوا يخططون لاحتلالها.

س: فهمتم الآن بأنكم لم تسطيعوا فتح دياربكر. ولكن السؤال هو ما الذي دفعكم إلى الاعتقاد بأنّ فتحها سهل المنال؟

ج: كنّا نتوقع أن تحدث هناك بعض المعارك، ولكن لم يحدث ذلك.

س: هل كنتم تتوقعون أن يصلكم الدعم من داخل دياربكر؟

ج: نعم، كنا نتوقع الدعم، وكان لنا أمل في أهالي المدينة.

س: يقال بأنّ جميل باشا ونقيب زادة كانا من الموالين لكم، أليس كذلك؟

ج: إنّني لا أعرف أحداً ولكن حسب ما سمعت أنّ أكرم جميل ونقيب زادة كانا من دعاة الشريعة، وقيل بأنّهما سيدعمانني في حالة هجومي على المدينة، ولكني سمعت ذلك فقط، ولست أدري أكان ذلك صحيحاً أم لا.

س: ولكن أليس من الأجدر أن تتأكد من صحة معلومات، مهمة، كهذه؟

ج: كان هناك، في أثناء الثورة، الكثير من الأقاويل والأكاذيب التي لم يكن لها أيّ حد، أو رقيب. فمثلا قيل: جرى فتح موش، وجرى فتح بدليس، ولكن تبيّن فيما بعد عدم صحة هذه الإشاعات، فلم يكن عندنا بريد أو وسائل اتصال للتأكّد من هذه الشائعات.

س: إذا لم يكن كلّ ذلك صحيحاً، ولم يكن هناك داع لها، فكيف يمكن تبرير هدر هذه الدماء وإسالتها بين أبناء أمة محمد (ﷺ)؟

ج: ولكن حدث ذلك، حيث جرى الهجوم على دارهيني، وحدثت انتفاضة في خنيس أنا أعرف أنّ إسالة الدماء مسألة غير شرعية، ولكنّي حصلت على الفتوى.

س: من كان قائد الهجوم على مدينة العزيز؟

ج: سبق أن عيّنت الشيخ شريف على تلك الجبهة.

س: ومن القادة الآخرون؟

ج: أعطيت جبهة غازيك إلى الشيخ شريف أيضاً، وقلت بأنّ صلاحيتك تمتد إلى بالو، وعيّنت الشيخ عبد الله مليكانلي على كيرفاني وموش، وأمّرت الشيخ حسن علي كيفي على نفس المنطقة، ولكن لم يصل الأخير إلى ذلك المكان، وكان القواد من رؤساء العشائر ومختاري المنطقة. ولم يكن عندي جيش محترف، لذلك اضطررت إلى أن أكتب لهم باستمرار لتوجيههم.

س: لنفترض بأنّكم استطعتم فتح دياربكر، ماذا كنتم تنوون بعد ذلك؟

ج: كنّا نفكر بعد فتحنا لدياربكر أن نجتمع مع العلماء الأفاضل في المدينة، ونفاتح الحكومة بالمسائل المهمة، ومن ضمنها منع دور الدعارة ومحلات بيع الكحول وشربه، وإعادة فتح المدارس الدينية.

س: هل كان فتح دياربكر خطة تمهيدية لتأسيس كردستان مستقلة؟

ج: لم يكن تأسيس كردستان مستقلة، أو ما شابه ذلك، أمراً يخطر على بالنا، في أثناء الانتفاضة. كنّا نفكر فقط في تطبيق الشريعة، ولم أكن قابلاً برئاسة دولة كردية، ولا أنا بقادر عليها.

س: هناك بيان يتعلّق بهذا الموضوع، هل أنت مطّلع عليه؟

ج: لا أعرف بأمر هذا البيان، ولا أعلم من كتبه.

س: لنفرض بأنّكم استطعتم فتح دياربكر، وقمتم بالمفاوضات مع الحكومة، ولكنّ الأخيرة لم تلبّ مطالبكم، هل كنتم مستعدين للانسحاب من المدينة؟

ج: لم أفكر في هذا الاحتمال، ولكنّ الذي أعلمه أنّ أعضاء مجلس المبعوثان (البرلمان التركي) أناس متديّنون، لذلك كنّا نأمل الخير فيهم، وأنّهم سيوافقون على مطالبنا، ويعيدون فتح المدارس الدينية.

س: كيف تجرأتم على مواجهة قوات الجمهورية التركية المسلمة، وأنتم تعلمون أنّ هذه القوات قادرة على القضاء الكليّ عليكم؟

ج: لم يكن عندنا أيّ مؤشرات دقيقة، أو دلائل، على مدى قوة الجيش، إنّي لم أتوقع اندفاع كلّ هذه القوات لمحاربتنا وبهذه المعنويات.

س: رغم أنّك لم تتوقع هذا من قبل، ولكن هل أدركت ذلك الآن؟

ج: نعم.

س: سماحة الشيخ يرجى إعلامنا، إن كان العصيان نتيجة تخطيط مسبق أم كان حادثة عفوية؟

ج: لا أعرف من المسؤول عن ذلك.

س: كيف يمكن فصل جزء من الوطن عن الحكومة، ثم تفاتحها، وتأمرها بتلبية هذا الطلب أو ذاك. ألم يكن من الأحسن مراجعة الحكومة، حول تلك المطالب قبل العصيان؟

ج: أدركنا الوقت.

س: في حالة عدم تلبية طلبكم من قبل الحكومة، ماذا كنتم ستفعلون؟

ج: لو رفضت الحكومة مطالبنا كنّا، على الأقل، قد برّأنا ذمتنا، وجلسنا في بيوتنا؛ وإذا لم تلبِّ الحكومة مطالبنا، كانت أمامنا فكرة الهجرة، وإذا لم تعط لنا الحكومة رخصة للهجرة، كنّا عل الأقل نتبرّأ من ذلك.

س: يتبيّن من الرسالة التي بعثتها إلى قرية ليجة، أنّه كان هناك بعض تدابير تقومون بها، من قبل الاستعداد للعصيان.

ج: لست كاتب تلك الرسالة، ولست مسؤولاً عن مضمونها.

س: قلتم إنّكم، بعد انطلاق حركة العصيان، أصبحتم قائداً لها، إذا لم يكن بينكم وبين المتمردين تخطيط مسبق، كيف يقبلك كلّ هؤلاء الناس قائداً رغم عدم معرفتهم بك؟

ج: حين وقعت حادثة بيران كنت في المنطقة، وكان ذلك من تقدير الله تعالى، لذلك أصبحت في قيادة الانتفاضة، ولكن لو كان هناك تدابير مسبقة للثورة، لما آلت إلى ما آلت إليه.

س: أيّة مسألة من الأحكام الشرعية، كانت موضوع اهتمامكم؟

ج: منع بيع المشروبات الكحولية، وتناولها.

س: أليس هناك حالياً قانون لمنع هذا؟

ج: كان هناك قانون، ولكن سمعنا أنّه ألغي، كما أوقف العمل بالحدود الخاصة بالقتل والزنا والردّة.

س: كيف كنت ترى الجنود الذين جاءوا إلى المنطقة لمواجهة العصيان؟ هل تعتقد أنّهم كفرة أم مسلمون؟

ج: إنّي رأيتهم وقابلتهم كمسلمين.

س: هناك حديث نبوي يقول: من سلّ سيفاً علينا فليس منّا، هل هذا صحيح؟

ج: نعم هناك حديث من هذا القبيل.

س: رجاء استمر في شرح الحديث.

ج: نعم، إنّ هذا الحديث موجود، ولكن إذا كان سلّ السيف من أجل الدين فذلك ممكن، وأنا لم أسلّ السيف من أجل حقوقي الخاصة. بل كنت أدافع عن الدين.

س: أليس هناك، من بين المسلمين من هو أكثر منك علماً وتديناً؟ وإذا كان هنالك من هو على هذه الصفة، فلماذا قمت وحدك بهذا الأمر؟

ج: نعم، هناك الكثير من العلماء، ولكن قد يكون ذلك بسبب خوفٍ أو أسباب أخرى لا أعلمها.

س: وإذا كان حقاً ما تدّعيه من انتهاكات للشريعة، لماذا لم يتحرك العلماء الآخرون؟

ج: هناك إجماع بين أهل الشريعة وطلابها، في هذا البلد، بصدد ضرورةإعادة تطبيق الشريعة، ولكن العلماء خائفون على حياتهم وأرزاقهم.

س: أنت، إذاً، أعلم العلماء وأجرأهم، أليس كذلك؟

ج: أنا لست أعلمهم، ولكن وقعت في المهالك.

س: متى بدأتم بمغادرة بالو إلى بيران؟

ج: في شهر كانون الأول سنة 1924.

س: هل من المعقول أن يغادر شخص مثلكم محل إقامته، في ذروة فصل الشتاء؟

ج: إنّ عدم وجود الأمكنة المناسبة، والأحوال الجوية السيئة، وقلّة المؤن دفعتنا إلى السير يومياً ثلاث ساعات فقط.

س: ألم يكن من الأفضل، أن تغادر في بداية فصل الربيع أو الصيف أو الخريف؟

ج: ننشغل في بداية فصل الصيف، بأمور الزوار والضيوف، وبأمر التجارة، ولكن عندنا متسع من الوقت في فصل الشتاء.

س: كم استغرق العصيان من الوقت؟

ج: استغرق أكثر من شهرين.

س: بدأتم إذاً مغادرة محل إقامتكم قبل شهرين من انطلاق العصيان وبحجة السياحة. ولكن بعد فترة وجيزة بدأت حركة العصيان. ألا ترى أنّ هناك نوعاً من الاتفاق بين وقت مغادرتكم، ووقت انطلاقة حركة العصيان؟ وحسب ما قلتم بأنّكم في الفترة التي سبقت العصيان كنتم تقرؤون جريدة (سبيل الرشاد)، ألا تعتقد أنّ ذلك أعطاكم نوعاً من الإلهام والتشجيع لبدء حركة العصيان؟

ج: نعم كانت الانتفاضة تخطر على بالي بعد قراءة أخبار الوضع، ولكن لم يكن عندي نيّة في البدء بها، في الوقت الذي بدأت، فقد حدثت تلقائياً.

س: هل زار ابنكم حلب؟

ج: نعم زار ابني حلب لأجل قضاء أمور تجارية، وذهب بعد ذلك إلى استنبول ليتسلّم الأموال التي بعثت له، بحوالة مالية من حلب.

س: غادر علي رضا حلب إلى استنبول، لعقد بعض الصفقات المالية هناك، والتقى أثناء الرحلة بعض الناس. ألم يبدأ العصيان نتيجة ما جرى عليه الاتفاق في تلك اللقاءات؟

ج: حين وصل ابني كنت خرجت من بالو، لذلك التقينا في شوشر، وكان ذلك قبل أربعين يوماً من بدء الثورة.

س: حين سئلتم لماذا هاجمت دياربكر، قلتم بأنّ المدينة المذكورة تقع على طريقكم، هل هذا ما قلتم؟

ج: أردنا دخول ولاية دياربكر، لكن الولاية قريبة منّا، ولوجود الكثير من مخازن العتاد فيها التي كنا نحتاج إليها.

س: حين فشلتم في الهجوم على دياربكر، واضطررتم إلى الانسحاب، ماذا كنتم تنوون فعله، بعد ذلك؟

ج: عدنا إلى جبق جور في دارهيني، وهناك استقبلنا أهالي المنطقة الذين جاءوا لزيارتنا، وطلبوا إليّ زيارة ليجة، ولكن لم يكن عندي نيّة الزيارة إلى هناك، وأعطيت الرخصة للكرد في العودة إلى ديارهم، وحين ذهبت إلى إيجل سمعت هناك خبر سقوط وان، وأرغني، في يد قوات المجاهدين.

س: كان هناك الكثير من الترك في أيجين، لماذا لم تشاركوهم في حركة العصيان؟

ج: ذهبت إلى أطراف إيجل في أرغني، وهناك طلبت إلى الترك أسوة بالكرد أن يدافعوا عن الشريعة.

س: هل شارك الترك في تلك المناطق معكم في العصيان؟

ج: كان هناك في أرغني شوقي أفندي وحميد أفندي وحاجي حسني.

س: هل كان هؤلاء أتراكاً أم من الكرد؟

ج: كانوا أتراكاً وشاركوا جيمعاً في الثورة.

س: هل سمعت بوجود أيّة جميعة قومية كردية؟

ج: لم أعلم بوجود أيّة جميعة.

س: ألم تعلم بجمعية تعالي الكردية؟

ج: لم أعلم أين هذه الجمعية، ومن هم القائمون بها.

س: من كنتم تطالبون تطبيق قوانين الشريعة؟

ج: إنّ قوانين الشريعة اليوم مهملة. نعم بدأ هذا الإهمال في فترة بعض السلاطين من قبل، ولكن لم يلغ أحد قوانين الشريعة، أليس من المطلوب أن نلبّي نداء الله سبحانه بتطبيق قوانينه المنبثقة من الشريعة، إنّ تنفيذ هذه المهمّة هي من مسؤولية الخلفاء.

س: ما المقصود بالخلفاء؟

ج: المقصود بالخلفاء الذين يقودون الأمة، ويقومون بتطبيق القوانين المنبثقة من الشريعة.

س: هل كنت تريد أن تصبح خليفة؟

ج: إنّ وجود الخليفة هو ضمانة أساسية لتطبيق قواعد الدين، وإنّ المسألة مطلوبة شرعاً.

س: قلتم بأنّكم لا تعرفون شيئاً عن جمعية التعالي والترقي الكردية، ولكن قل لنا ما الأمور التي ناقشتموها مع يوسف ضياء بيك البدليسي، حين قام الأخير بزيارتكم؟

ج: نعم، أعرف يوسف ضياء بيك الذي زارني وكانت تلك الزيارة بطلب حيدر أفندي البدليسي، أستاذي السابق، وحيث قال لي إنّ يوسف ضياء بيك والسيد رشيد موشلي يريدان زيارتكم، ثم قال لي أيضاً إنّ السيد يوسف ضياء بيك هو عضو مجلس (المبعوثان) من بدليس، فرحبت بهما. مكث الضيفان عندنا ساعات قليلة وغادرا المكان بعد تناول الشاي. وبعد فترة قصيرة كانت بالتحديد في أيام الربيع، جاء يوسف ضياء بيك، مرة أخرى، إلى خنيس وزارني، وهناك أخبرني أنّه مع مجموعة من رفاقه، يعملون لتأسيس دولة كردية مستقلة؛ قلت أنّ الأمر مستحيل، ولم أقبل بالأمر.

س: كيف كنت تعرف أنّ الحكومة لا تراعي قوانين الشريعة؟

ج: قرأت كتباً لأحمد، وعبد الله جودت، الذي لا أعرف اسمه بالضبط، ولكن هذا الشخص كتب في جريدة سبيل الرشاد أنّ السيد موسى عليه السلام كان متكبراً، وأنّ عيسى (عليه السلام) كان مشهوراً، ومحمداً (ﷺ) أميناً؛ وأنّ كلاّ منهم جاء بدين؛ هل المقصود بهذا أنّ كل عقلاء الأمّة لا يستطيعون أن يأتوا بدين جديد. إنّ قراءة هذا النوع من المقالات كانت تثير استيائي كثيراً، وكما نشرت جريدة سبيل الرشاد خبراً مفاده أنّ كليج زادة حقي مراسيل أزمير، في الجريدة المذكورة، قد كتب مقالاً أطال فيه اللسان على رسول الله (ﷺ)

وأنّ حسن فهمي، وهو مفتٍ اشتكى عليه في المحكمة، ولكن المحكمة برأت المفتري على رسول الله (ﷺ)، وعاقبت المفتي بغرامة مالية مقدارها مئة ليرة نقداً، وأخيراً برأت محكمة التميز ذمته من الغرامة. ومثال آخر هو أنّ الحكومة حوّلت دار المشيخة إلى مدرسة للفتيات. وأنّ الطالبات، في هذه المدرسة، يتعلّمن العزف على البيانو والكمان. إنّ قراءة هذه الأمور كانت تقلقني كثيراً. كما سمعت أيضاً أنّ إلياس سامي مبعوث موش في مجلس (المبعوثان) واثنين من زملائه كتبوا كتاباً بعنوان «الردّة»؛ وفيه الكثير من الإساءة إلى خلفاء رسول الله. ولم يخل أيّ عدد من جريدة (سبيل الرشاد) من أخبار هذه المقالات المشينة التي كانت تثير غضبي. أضف إلى ذلك أنّ ما لمسته في صحافة استنبول، من مدح ودعوة إلى الماسونية والعلمانية، أثار غيرتي على الإسلام، ولم أرَ من السهولة السكوت على ذلك.

الفصل الرابع عشر

حركتي الشيخ محمود (الثالثة) والشيخ أحمد البارزاني

1930 ـ 1932م

جرى رسم السياسة البريطانية في كردستان خلال سنوات 1927 ـ 1931، مع النيّة في إكمال ضمّ المناطق الكردية إلى دولة العراق، ومنع القوميين الكرد من زعزعة الأمن في المنطقة. في غضون ذلك، وفي كل الفترة، مارست السلطات البريطانية ضغوطاً مستمرة على الحكومة العراقية، لإرغامها على تنفيذ وعودها السابقة للكرد، فيما يتعلّق بتحقيق الإدارة الذاتية، في الألوية الكردية.

ولكن الحكومة العراقية كانت تستمر في تجاهلها للحقوق الكردية، وفرض التعريب على كردستان، وحتى أنّها سحبت الحقوق القومية التي حصل الكرد عليها، في بداية العشرينيات، وتمخّض عن كلّ ذلك قيام انتفاضتي أيلول 1930 في السليمانية بقيادة الشيخ محمود، وانتفاضة بارزان بقيادة الشيخ أحمد البارزاني، وقامت الإدارة البريطانية من خلال مقاتلات القوة الجوية الملكية (RAF) بقمع هاتين الانتفاضتين كلتيهما، وبهذا أكملت سياستها في إلحاق كردستان ـ الجنوبية بالعراق. نتناول في هذه الدراسة أسباب ثورة أيلول، وحركة الشيخ محمود الثالثة من خلال تأكيد دور النخبة القومية المتنامية في السليمانية. ثم نقف مع انتفاضة بارزان، ونحاول تناول إشكالية متعلقة بهذه الانتفاضة؛ فإلى أيّ مدى كانت هذه الانتفاضة قومية أو هي مجرّد تمرّد قبلي؟ ثم نبيّن في ضوء الوثائق البريطانية دور الحكومة البريطانية، في تضليل عصبة الأمم، حول

حقيقة القمع الذي كانت الحكومة العراقية تمارسه بحق الكرد، وقيام تلك الحكومة بانتهاك البنود الخاصة بالحقوق الكردية، التي سبق أن وافقت عليها العصبة في قرارها في عام 1925، بحل قضية ولاية الموصل.

أسباب ثورة أيلول عام 1930

على الرغم من أنّ فترة ما بعد تسوية قضية الموصل حتى عام 1930، قد وصفت بأنّها «سنوات هدوء نسبي»[1] فإنّ الكفاح الكردي من أجل الحصول على الحكم الذاتي والاستقلال لم يهدأ. وفي الحقيقة فإنّ النصف الثاني من العشرينيات شهد تنامياً ملحوظاً للفكر القومي الكردي في العراق وتركيا. ففي العراق مثلاً، وفي مناسبات كثيرة، تحرّك النوّاب الكرد في المجلس (البرلمان) كتلةً واحدة، في المطالبة بالحقوق القومية الكردية، وجرى تكوين العديد من الجمعيات الكردية القومية. ففي نيسان من عام 1926 أسست طبقة الأفندية والتجار، في السليمانية، نادي زانستي (Zanisty) الثقافي. وكان هدفه نشر القيم العلمانية في أوساط الكرد، ولكن سرعان ما تحوّل إلى وسيلة دعائية للأفكار القومية، عن طريق الفصول الدراسية الليلية، وكذلك عن طريق هيئة زيان (Zhiyan). وأنشئ للزانستي فروع في كلّ من الموصل، وأربيل وكركوك. وفي عام 1927 أدركت الحكومة أنّ النادي تحوّل إلى شبه منبر حزبي للقومية الكردية، لذلك جرى إغلاقه[2].

وفضلاً عن ذلك، ففي 2شباط/ فبراير عام 1926 عقد ستة أشخاص من النواب البرلمانيين الكرد، مع بعض الوجهاء من السليمانية وكركوك، اجتماعاً سرياً أعدّوا خلاله صيغة طلب إلى عبدالمحسن بيك السعدون رئيس الوزراء العراقي، آنذاك، يعرضون تأييدهم له، شرط تنفيذ الحقوق الكردية التي نصّ عليها قرار عصبة الأمم، الخاص بالموصل، المتضمن ما يلي:

---

(1) Arnold. J. Toynbee. Survey of International Affairs, 1934, (London: Oxford University Press), 1935, p. 128.

(2) BHCF 13/14. Events in Kurdistan, Vol. 6. Desp. 1/407 March 30, 1927, (The Kurdish Movement) From AHC to S. S. CO. khawaja, p. 41.

1 ـ أن تكون اللغة الكردية هي اللغة الرسمية الثانية في البرلمان العراقي.

2 ـ أن يكون كلّ المسؤولين في الألوية الكردية من الكرد.

3 ـ أن يكون أحد نوّاب رئيس الوزراء الثلاثة من الكرد، وكذلك المسؤولون في الحكومة المركزية من الكرد.

واتفق الأعضاء البرلمانيون الكرد، على أنّه إذا لم تستجب الحكومة لمطالبهم، فإنّهم سوف يتركون الحزب الحاكم «الحزب التقدّمي» (Hizb al-Taqaddum) والذي ترأسه كتلة عبدالمحسن. واجتمع رئيس الوزراء العراقي بمقدمي الطلب، وأكّد لهم أنّه سوف تُعطى اعتبارات مهمّة لمطالبهم[3].

وفي هذه الفترة لم يكن الفكر القومي الكردي منحصراً في المثقفين الكرد فقط، فقد أكّد التقرير الذي أعدّته وزارة الطيران عام 1927 أنّ زعماء أقوى القبائل الكردية، مثل: بشدر، وديزيي، والجاف، والهورامان، وخوشناو، هم قوميون جداً. وأضاف التقرير: «... إنّ لدى كلّ كردي إيماناً قويّاً بفكرة استقلال كردستان، وهو على استعداد لخوض القتال من أجله»[4]. وجاء في تقرير آخر كتبه خبراء بريطانيون:

«إنّ مسألة استقلال كردستان، وربما في المستقبل البعيد، وعدم قدرة الكرد والأتراك والعرب والفرس على التعايش سلمياً، مسألة مؤكّدة. كما كان مؤكّداً نهوض وظهور بولندا وشيكسلوفاكيا، فإنّ تطوّر كردستان وظهورها هو المرحلة الأخيرة في التفكك المحتوم للإمبراطورية العثمانية»[5]. وهذه الحركة لم تكن مقتصرة على الكرد العراقيين فقط. ففي عام 1926، كوّن عدد من الكرد المنفيين المهاجرين من تركيا، وإيران والعراق (خويبون) الحزب القومي الكردي. وفي تشرين الأول عام 1927 جرى إعلان نشأة خويبون رسمياً في

---

(3) Air 23/411 Desp. No. D/6 Feb, 5, 1926. S. S. O. Baghdad; F. O. 371/11468, Intelligence Rep. No. 4, Feb. 18, 1926.

(4) F. O. 371/12255 A. H. Q. British Force Baghdad. Desp, No. 1/407, "Report on Kurdish National Movement" March 30, 1927.

(5) Air 32/411. Desp. No. D/6. Feb 5, 1926, S. S. O. Baghdad.

اجتماع في بيروت. وانتخب الأمير جلادة بدرخان أوّل رئيس للجمعية. وعمل أعضاء (خويبون) جنباً إلى جنب مع (Dashnak) الحزب القومي الأرمني.

ويبدو أنّ القوميين الأرمن كانوا ذوي أثر كبير في إنشاء (خويبون) الذي ثار على الأتراك عام 1928، في منطقة جبال أرارت (Ararat) في الحدود العراقية، الإيرانية التركية. وقد حصل القوميون الكرد على معونات مالية من خلال علاقاتهم بالأرمن، من كلّ من الحكومة اليونانية والإيطالية اللتين كانتا تأملان في استخدام الكرد من أجل إضعاف حكومة مصطفى كمال. وكان أعضاء (خويبون) نشيطين في كردستان الشمالية وإيران، وراوندوز بين المهاجرين الكرد في استنبول، وحلب، وتبريز، وبغداد، والقاهرة، وباريس[6]. مع أنّ (خويبون) لم تحصل على عضوية واسعة النطاق في كردستان العراق، إلاّ أنّ السيد طه النهري وعدداً من وجهاء الكرد في الحدود كانوا على اتصال بثوار الأرارت، وانضم اثنان من المسؤولين العسكريين الكرد في الجيش العراقي إلى الثوار[7].

---

(6) F.O. 371/13032. Desp. No. 1532, July 4, 1928, Secretariat of H. C to Col. O;
وانظر: نيكتين، الأكراد، ص 174.
كان القوميون الأرمن يحاولون استخدام الكرد للانتقام من الأتراك، بسبب الجرائم التي ارتكبت ضدهم في أثناء الحرب العالمية الأولى. الأغنياء أو الأثرياء من الأرمن أمثال بوغوس نوبار والدكتور يابازيان، النائب السابق لمدينة وان، التي تقع في جنوب الشرق تركيا، بنوا علاقات ودية مع الزعماء القوميين الكرد أمثال الأمير جلادت بدر خان وممدوح سالم. انظر:
BHCF 13/14, Events in Kurdistan Vol. 6, «Kurdish Nationalism» June 14, 1928. A. G. C.
وكان إحسان نوري باشا، الضابط العثماني السابق، القائد الأعلى للقوات الكردية، والتي تتكون من عدد آلاف من المقاتلين المدربين جيداً. وتمكّن الثوار الكرد من تحرير أراضٍ واسعة وأسسوا فيها إدارة انتقالية، والتي استمرت حتى أيلول/ سبتمبر عام 1930 عندما جرى القضاء على الثورة نهائيا مُن قبل القوات الكمالية. انظر:
R. How *«Kurd's Revolt Against Turkey»*, Current History, Sept, 1930, p. 123; Arfa, p. 39-40; Jwaideh pt 2, p. 617; زيان، تموز 21، 1930، رقم 252.

(7) F.O. 371/13032. Teleg. Secret. No. S. O. 1587, Baghdad, July 10, 1928 Secretariat of H. C. to Col. O.

وشكّلت نشاطات (خويبون) تحدّياً خطيراً للسلطات البريطانية، في العراق، وكذلك لكلّ سياسات بريطانيا المتعلّقة بحفظ الاستقرار في المنطقة، في النصف الثاني من العشرينيات. وكان هذا هو الهدف الاستراتيجي لبريطانيا في محاولتها لاحتواء التهديد الشيوعي. كما اعتقد البريطانيون أنّ القومية الكردية توفّر الآلية، وإن كانت لا تزال في مرحلة البداية لثورة منظمة.

وكانت السلطات البريطانية تخشى من أنّ المتمرسين المهرة المزودين بالذهب، والقوميين الكرد المتفوقين الذين يحلمون باستقلال كردستان، سيجعلون شمال العراق، وشمال غرب إيران وجنوب شرق تركيا في حالة فوضى، وعدم استقرار؛ الأمر الذي سيكون له آثار خطيرة في المنطقة. غير أنّ روسيا البلشفية، لم يكن لديها رغبة في خلق عدم استقرار في العراق، وفي جيرانها أيضاً. فلو أرادت تحطيم التوازن الذي صنعته بريطانيا في المنطقة، لكانت الحركة القومية الكردية من أكثر الأدوات فعالية بأيديها لعمل ذلك[8]. فضلاً عن ذلك، ففي عام 1928 كان بعض النشيطين من (خويبون) يستخدمون الحدود العراقية - التركية لمساندة ثورة أرارت. ومثل تلك النشاطات كانت تشكل خطراً على الجهود الأنجلو - العراقية، لبناء علاقة صداقة بين تركيا والعراق[9].

إلى جانب ذلك، كانت نشاطات (خويبون) القومية توفّر الأمل للكرد العراقيين الذين يكرهون العرب كرهاً عميقاً. وعلى حدّ قول السلطات البريطانية فإنّ الإدارة العراقية التي أنشئت في كردستان، بعد فشل إدارة الشيخ محمود الثانية، «لم تكن بصورة عامّة، تتمتع بشعبية لدى الكرد»، إلاّ بالنسبة للذين تقلّدوا المناصب الحكومية العالية، أو الذين لهم علاقات تجارية مفيدة مع العرب العراقيين. وإنّ عدداً قليلاً من الكرد كانوا راضين من تلك الإدارة آنذاك في كردستان. فإنّ قوة الحكومة العراقية في المناطق الكردية وسيطرتها على

(8) F.O. 371/13032. A. H. Q. British Force Iraq, Baghdad, Desp. No. 1/407, "The Report on Kurdish Nationalist Movement", March 30, 1927.

(9) F.O. 371/13032. Dep. No. S. O. 1532, July 4, 1928, Secretariat of H. C.

الأوضاع ترتكز إذن كلياً على إدراك الكرد، وكذلك على استعداد بريطانيا المستمر في مساندة العراق، وقدرة المقاتلات (RAF) الملكية في إخماد أيّ تمرّد، أو عصيان قد يقوم بها الكرد، عن طريق تدمير مزارعهم ومساكنهم ومدنهم[10].

فضلاً عن ذلك، فإنّ إنشاء (خويبون) قد أعاد إلى أذهان الكرد في العراق، «حلمهم في الاتحاد» مع الكرد في تركيا، لهذه الأسباب عدّ الإنكليز (خويبون) تهديداً لوحدة العراق الداخلية، وبذلت السلطات البريطانية والعراقية جهوداً كبيرة للقضاء عليها[11].

ولهذه الأسباب، في عام 1928، أقنعت الحكومة البريطانية السلطات الفرنسية في سورية، حيث اتخذها بعض النشيطين من حزب خويبون مقراً لهم، بمساعدة الحكومة التركية في قطع خطوط إمدادات ثوار أرارت من حدود سورية مع تركيا[12]. وقام المندوب السامي البريطاني في بغداد وبمساعدة وزارة المستعمرات، بإعداد قائمة بأسماء أشخاص يعتقد أنّهم غير مرغوب فيهم، بسبب صلاتهم مع حزب (خويبون)، في عدم إصدار تأشيرات لهم إلى العراق، وأبلغت السلطات البريطانية، في إيران، بمراقبة النشاطات المعادية لتركيا التي كان يقوم بها أعضاء حزب (خويبون)[13].

إنّ تهديد القومية الكردية للسلام في الألوية الشمالية قد ازداد تعقيداً، بسبب إدراك الكرد أنّ حكومة بغداد مترددة في تنفيذ الوعود السابقة التي قطعتها على نفسها، تجاه الكرد، وخاصة فيما يتعلّق بتلك الحقوق التي نصّ عليها قرار

---

(10) DBFP. Ser. B. vol. 6; 198. Memorandum. Secret. A. Dec. 4, 1928. Dobbs to Amery; BHCF, 13/14, Events in Kurdistan, Vol. 6. Desp. 1/407, "Report on the Kurdish Movement", March 30, 1927, A. H. C to S. S. Col.

(11) BHCF 13/14, *Events in Kurdistan*, Vol. 5, Memo, March 19, 1926. A. H. Q. British Force Iraq, Baghdad, to Air Ministry.

(12) F. O. 371/13037, Memo. No. B/L/10, Sept. 5, 1928. R. A. F. Trans Jordan.

(13) F.O. 371/1359. Desp. No. Secret. A. Sept, 4, 1928. Dobbs to Avery; 13032, Desp. S. O. 1532 July 4, 1928, Secretariat of H. C.

عصبة الأمم في كانون الأول عام 1925، والذي يدعو إلى إدارة ذاتية في كردستان. وفي تشرين الثاني عام 1926، لاحظ هنري دوبيس أنّ الحكومة العراقية غير مهتمة بالوفاء بالتزاماتها لعصبة الأمم، فيما يتعلّق بتعيين المسؤولين الكرد في الألوية ذات الأغلبية الكردية، وأجبر على تذكير الحكومة العراقية بتعهداتها تجاه الكرد(14).

كما قدّم أحد عشر نائباً كردياً مذكرة إلى البرلمان، وإلى دارالمندوب السامي البريطاني في بغداد، يوضحون فيها قلقهم من عدم وجود رغبة ملحّة من جانب الحكومة في بغداد، لتنفيذ تعهداتها التي قدّمتها إلى الكرد. واقترحوا؛ أولاً: إنشاء «قسم إداري كردي» إمّا في كركوك، أو في أربيل يكون مسؤولاً، بصورة كاملة، عن إدارة كلّ جنوب كردستان. وثانياً: أن تكون الألوية الكردية مرتبطة بالسلطات المركزية (بنحو ضعيف) عبر المندوب السامي فقط. إن طلب النوّاب الكرد هو، بنحو عام، دعوة إلى إعادة إنشاء نظام شبيه بنظام الولاية (Wilayah) العثماني القديم(15).

خلال السنوات 1928 ـ 1930 كانت شكاوى الكرد ضدّ الحكومة تزداد باطّراد، وكان أعضاء نادي زانستي وبيشكوتن (جمعية سريّة تكوّنت عام 1927) متورطين في نشاطات معادية للحكومة، وتشمل بعض هذه النشاطات تحريض الكرد على إظهار احتجاجهم ضدّ تعريب كردستان(16).

وفي حزيران قدّم النوّاب الكرد بزعامة محمد أمين زكي من السليمانية، وهو من السياسيين المخضرمين، ومسؤول عسكري سابق في إدارة الحكومة العثمانية، تقريرين إلى البرلمان وإلى وزارة التربية، يعبّران عن سخط الكرد لفشل الحكومة، فيما يبدو، في تنفيذ التزاماتها تجاه الكرد، وخاصة فيما يتعلّق

---

(14) Great Britain. Col. Office, Iraq Administrative Report for the year 1926, p. 96; F. O. 371/13759, letter No. N. P. O. 439, Dobbas to Abd al Muhsin.

(15) BHCF. 13/14 *Events in Kurdistan*, Vol. 1/407 March 30, 1927, «Report on the Kurdish Movement», A. H. C to S. S. Col; Air 23/411, Desp. No. D/6. Feb. 3, 1926. Kurdish Affair. S. S. O. Baghdad.

(16) خواجة، ص 30-31.

بحقوقهم التعليمية. وأوضح التقرير أنّ التعليم الكردي لم يُعط الاهتمام المطلوب حتى الآن. واقترح إنشاء «لجنة دائمة» في وزارة التربية والتعليم، تتولى وضع الكتب المنهجية للمدارس الكردية. واقترح التقرير أيضاً إنشاء مناطق للتربية والتعليم للكرد، تقوم بإدارة شؤون التربية والتعليم في الألوية الكردية[17]. وفي أثناء ذلك قام بعض القوميين الكرد، المستائين من النظام، بإرسال وفد إلى قرية ببران في إيران، إذ كان الشيخ محمود مقيماً لإبلاغ الأخير بالاستياء المتنامي في أوساط الكرد. وقد عبّر الشيخ محمود بكل وضوح عن استعداده للعودة، لقيادتهم ضدّ الحكومة في الفرصة المناسبة[18].

وفي عام 1929، أبلغ جلبرت جلايتون، المندوب السامي الجديد الحكومة العراقية، أنّه يتلقّى بصورة مستمرة عريضة طلب ومضابط (تقرير أو برتكول أو مذكرة رسمية) من الزعماء والوجهاء الكرد، يشكون فيها من استبدال الحكومة الإداريين الكرد بغير الكرد في الإدارات الكردية المحلية[19]. وفي نيسان 1929 قدّم ستة نواب أكراد يمثلون السليمانية، وأربيل، وكركوك والأقضية الكردية في الموصل مذكرة رسمية إلى المندوب السامي، وإلى حكومة العراق جاء فيها أنّ التعهّدات المقدّمة للكرد قد جرى تجاهلها «في نطاق واسع» من قبل الحكومة. واقترحت المذكرة:

1 - وبما أنّ لواء الموصل إقليم كبير جداً، بنحو استثنائي، حيث يضم أربعة وعشرين قضاء، تسعة منها تضمّ أغلبية كردية، وهذه يصعب إدارتها، ويجب أن تضمّ الأقضية الكردية لواءً جديداً باسم دهوك.

2 - وأنّ المناطق الإدارية لكركوك، والسليمانية، وأربيل وكذلك إدارة دهوك الجديدة المقترحة، يجب أن تتوحّد، ويقوم برئاستها إداري كردي كفء مراقب.

3 - وبما أنّ وزارة التربية والتعليم قد فشلت، في تحقيق الحقوق الثقافية

---

(17) زيان، رقم 118، حزيران 21/ 1928.

(18) خواجة، ص 26.

(19) F. O. 371/13759. Desp. No. S. O. 8959. April 22, 1929. Residency Baghdad.

للكرد التي منحتهم عصبة الأمم، ولذا يجب أن تشكّل «مديرية» التربية والتعليم الخاصة بالكرد، وتكلّف بأمور الشؤون التعليمية في الألوية، ذات الأغلبية الكردية.

4 ـ وأن يطبّق الشروط والترتيبات المتعلّقة بالأراضي، وأن تُرفع رسومات الطابو لمدّة سنتين، من أجل تشجيع السكان على تسجيل أراضيهم.

5 ـ وأن تتبنى الحكومة طريقة توزيع الثروة، في كلّ العراق، اعتماداً على احتياجات كلّ منطقة[20].

وتشاور رئيس الوزراء مع المندوب السامي حول الردّ الذي سيقدّم إلى النوّاب الكرد، واتّفق الاثنان على أنّ خلق وحدة إدارية كردية موحّدة، في داخل العراق سيكون صعباً لأنّ ذلك سيساعد على إحياء الميول الانفصالية في المنطقة. ورفضوا أيضاً فكرة إنشاء لواء كردي في دهوك. وأمّا فيما يخصّ المقترحات الأخرى المذكورة، فإنّ الحكومة البريطانية والعراقية اتفقتا على تنفيذها في المستقبل[21]. وفي أوائل عام 1926 لاحظ جي هول، وهو مسؤول عالي المستوى في إدارة المستعمرات، أنّ إنشاء أيّ «جيب كردي» سوف يضع حتماً وحدة الأراضي العراقية في خطر[22].

إنّ أحداث الأعوام (1926 ـ 1929م) توضح لنا أنّ سياسة الحكومة العراقية تجاه الكرد رسمت بمشاورة دقيقة مع السلطات البريطانية، وأنّ ظهور الجمعيات القومية الكردية الجديدة، وكذلك المذكرات العديدة المقدّمة من قبل الكرد، والمطالبة بالحقوق الكردية، هي إشارات لتنامي القومية الكردية، وكذلك الشعور المتزايد بالسخط والاستياء في أوساط الكرد. وقد بلغ الاستياء والسخط أوجهما عندما جرى التوقيع على معاهدة التحالف لعام 1930 بين العراق

---

(20) زيان، رقم 165؛ نيسان، 8/1929. انظر:

Great Britain Colonial Office. Special Report on Report on Progress in Iraq, p. 262; F. O. 371/13792. intelligence Report, . For the Fortnight ended the 12th of April 1929.

(21) BHCF 13/14, Events in Kurdistan, Vol. 6, No. DO. 139. April 20, 1929.

(22) BHCF 13/14, *Events in Kurdistan Minutes*, March 20, 1929, Col. O.

والمملكة المتحدة، والتي كانت في نظر العديد من الكرد تخلّياً بريطانياً عن حمايتها المزعومة، للحقوق القومية الكردية.

الكرد ومعاهدة عام 1930

وعلى الرغم من أنّ معاهدة عام 1926 التي وقعت بين العراق وبريطانية اشترطت، أن تمدّد فترة الانتداب على العراق لخمس وعشرين سنة أخرى، ففي 4 كانون الأول عام 1927، وقّعت حكومة العراق وبريطانية على معاهدة جديدة، والتي بموجبها تلتزم بريطانية بتقديم توصية إلى عصبة الأمم، تطالب فيها بانضمام العراق إلى العصبة في عام 1932، ولكن الخلافات بين العراق والمملكة المتحدة أدّت إلى عدم المصادقة على المعاهدة، بسبب العوامل الآتية:

1 - الخلافات المالية المتعلّقة بالتجنيد الإلزامي.

2 - التوقيع على ترتيبات مالية جديدة بين الطرفين.

3 - وكذلك رفضت حكومة العراق أن يكون انضمامه إلى عصبة الأمم، في عام 1932، مشروطاً باقتناع الحكومة البريطانية، «بأنّ الأمور تسير على ما يرام» في الشؤون الداخلية، وتمكّنت الدولة من تحقيق درجة معينة من التقدّم.

في آذر عام 1929 وصل جلبرت كلايتون، الأكثر تعاطفاً تجاه رغبة العراق، في التخلّص من الانتداب من سابقه السيد هنري دوبيس، وكذلك تولى حزب العمال البريطاني في لندن الحكم. وكان الأخير الأكثر رغبة في التحرّر من الأعباء العسكرية في العراق، وأدّى ذلك إلى إصدار إعلان تشرين الثاني عام 1929 من قبل الحكومة البريطانية الذي نصّ على موافقة الحكومة البريطانية، على انضمام العراق إلى عصبة الأمم، بدون شروط في عام 1932[23].

---

(23) Arnold J. Toynbee, Survey of International Affairs For the 1930. (London: Oxford

وفي آذار قام نوري السعيد باشا بتشكيل برلمان جديد، في بغداد، وكان قد وضع نصب عينيه التوقيع على المعاهدة الجديدة، وكذلك تنظيم العلاقة بين بريطانيا والعراق، في الفترة ما بعد الانتداب. وضمّ البرلمان الجديد جعفر باشا العسكري، رئيساً للوزراء بشكل مؤقّت ووزيراً للدفاع، وجميل المدفعي في منصب وزير الداخلية، وفي حزيران، قام الملك فيصل بحلّ البرلمان وضمن انتخاب النواب المؤيدين للمعاهدة. وفي الأول من تموز جرى التوقيع على المعاهدة بين البلدين وسط معارضة شعبية شاملة في كلّ العراق[24].

إنّ توقيع معاهدة تموز عام 1930 قد جلبت الأنظار إلى القضية الكردية في العراق، من جديد، حينما كانت المعاهدة في مرحلة المناقشة خلال شهر شباط إلى تموز، فإنّ الأوضاع في الشمال كانت متوترة جداً. وكان هناك قلق في أوساط الكرد؛ ويطرح بينهم دائماً سؤال، فحواه هو ماذا سيحدث للكرد، عندما تنتهي السيطرة البريطانية؟[25].

وتجلّى هذا القلق في عدد من المظاهرات والإضرابات الصغيرة التي نظّمها القوميون الكرد، في المدن الكردية، وكذلك ظهور عدد من الجمعيات

University Press, 1931), p. 317-320; Great Britain. Colonial Office Report the Council of League of Nations on the Administration of Iraq for the year 1929. (London; H. M. Stationary Office, 1930), p. 2.

(24) Sluglett, pp. 181-182.

تضمنت معاهدة التحالف التي وقّع عليها البلدان شروطاً عديدة، كانت غير مقبولة لدى القوميين العراقيين (الوطنيين). وكان من المقرر أن يبدأ سريان مفعول تلك الاتفاقية في عام 1932، وأن تعطي تلك المعاهدة حقّ السيطرة الكاملة للمملكة المتحدة على سياسة العراق الخارجية، لمدة خمسة وعشرين سنة قادمة. كما أعطت المعاهدة البريطانيين حقّ استئجار القواعد الجويّة العراقية بدون مقابل، وعدّت أيضاً غير متكافئة مع الاستقلال الحقيقي.

(25) CO. 730/157/5. Extract from Intelligence Report No. 8, May 4, 1930; Great Britain, Colonial Office, Report to the Council of League of Nations for the Year 1930. (London: H. M. Stationary Office, 1931), p. 25; Confidential, U. S. Diplomatic Post Records; The Near and Middle East, Teleg, No. 1113, August 12, 1930;

جياووك، معروف. **مأساة بارزان المظلومة**، بغداد، المطبعة العربية 1954، ص 84-85.

الكردية السريّة، بعضها قديمة وبعضها جديدة، والجديدة منها مثل (سه ركوتن)، و(اتحاد شعب كردستان)، و(نادي الترقّي الكردي)، وكانت هذه الأندية (في تصوّر الإدارة البريطانية) متورطة في نشاطات معادية للعراق وبريطانية، وشجعت هذه الجمعيات الشعب الكردي على كتابة التماسات إلى عصبة الأمم، كما قاموا بتوزيع منشورات تتحدّث عن خيانة البريطانيين للكرد[26].

وفي شباط عام 1930 سأل معروف جياوك، نائب كردي في البرلمان من أربيل، نوري سعيد باشا، في البرلمان، هل ستتضمّن المعاهدة الجديدية نصوصاً تحمي الحقوق الكردية؟[27]. وفي خلال الشهور التي سبقت التوقيع على المعاهدة، تلقّت دار المندوب السامي في بغداد وابلاً من الأسئلة والمضابط والالتماسات المرسلة من الزعماء والوجهاء الكرد يناشدون فيها الحكومة البريطانية ألاّ تتجاهل هذه المرة، كسابقاتها، حقوق الكرد في مناقشاتهم مع حكومة العراق. في الثامن من نيسان قابل المندوب السامي بعضاً من مقدّمي هذه الالتماسات، وقال لهم: إنّه يمكنهم الاعتماد على نفوذه لدى العراق، في الحصول على حقوقهم[28].

وفي محاولة لتهدئة الموقف الحرج، عمل ميجر يانغ، المندوب السامي البريطاني المؤقت آنذاك، على إقناع نوري سعيد باشا، بعمل إعلان سياسي حول سياسة العراق نحو الكرد. وكرّر رئيس الوزراء، بشكل فوري، تعهّدات حكومته ورغبته في تنفيذ كلّ وعودها التي أعطتها للكرد، كما وعد أيضاً بأنّه سيأمر بمراجعة سياسة حكومته في الشمال، وخاصّة فيما يتعلّق بقضية استبدال

---

(26) مأساة، ص 65.

(27) Great Britain Special Report. p. 262-64; CO. 730/157/5, Teleg, From notables to Sulaymania to S. S. Col. July 10, 1445. 62, Teleg. No. 257, Oct. 18, 1930, Office of the Council of Minsiters to J. H. C. Baghdad; Ahmad Zaki;
صباح غالب. **دووته قه لاى بي سوود، لندن**، جابخانه يى هه لويست، 1984، ل 23.

(28) CO. 730/157/8. Teleg. 2957, Oct. 18, 1930; 144350, Kurdish Madhbata, August 24, 1930.

المسؤولين غير الكرد بالكرد في دوائر كردستان[29]. وفي الأول من تموز نشرت المعاهدة، لكنّها لم تتضمن أيّ ذكر للحقوق الكردية، وادّعى كلّ من العراق وبريطانية بأنّ المعاهدة تقصد فقط تنظيم العلاقة بين دولتين ذات سيادة، بعد انقضاء فترة الانتداب[30]. ولم يقبل القوميون الكرد هذا الرأي المزعوم؛ لأنّهم أكّدوا أنّ وثيقة قرار كانون الأول لعام 1925 من قبل عصبة الأمم دعت إلى توفير «الضمانات» من قبل حكومة بريطانية، في أنّ حكومة العراق ستقوم بتنفيذ التزاماتها تجاه الكرد[31].

ونتيجة لذلك قام القوميون الكرد بتنظيم حملة، من الإضرابات والالتماسات. وفي 16 تموز قرّر المجلس المحلّي للسليمانية مقاطعة انتخابات نواب البرلمان. واتّبع الكرد في لواء أربيل الخطوة نفسها[32]. وفي 22 تموز يوليو، قدّم القوميون الكرد التماساً إلى عصبة الأمم، يحتجّون فيه على سكوت المعاهدة على التطرّق لحقوق الكرد، وهذا الالتماس وجد دعماً له وتأييداً لدى أصحاب النفوذ من الزعماء الكرد، وكذلك الشخصيات الدينية في كردستان وطالب قادة الكرد في هذه العرائض بإعطائهم الحكم الذاتي، لأنّهم يعتقدون أنّ قرار عصبة الأمم لعام 1925 منح لهم ذلك[33]. وبعث وجهاء السليمانية طلباً خاصاً إلى عصبة الأمم، يكرّرون فيها الشكاوى الكردية فيما يتعلّق بالمعاهدة الجديدة. وادّعوا فيها أنّ السلطات الإدارية في كردستان، والذين هم في أغلبهم ليسوا كرداً، كانوا يقومون بمضايقة الكرد، وإرهابهم، ليتخلّوا عن مطالبتهم بحقوقهم القومية ومضى الطلب يقول:

«لو أخذنا في الاعتبار تصرفات المسؤولين العرب، في الوقت الذي ما

(29) CO. 730/157/8, Extract From Intelligence Report. No. 8, May 14, 1930.

(30) Iraq Administrative Report, 1930, p. 250.

(31) BHCF. 13/14, *Events in Kurdistan,* Vol. 6, Press coverage of Kurdish Situation from June 1 st to December 4th 1930, A. H. Q. British Force, Baghdad.

(32) CO. 730/1157/5, 144350 Sulaimaniya Petition to the League of Nations, July 26, 1930.

(33) Ibid. CO. 730/1157/5, 144350 Sulaimaniya Petition to the League of Nations, July 26, 1930.

يزال فيه الانتداب ساري المفعول، فيجب علينا أن نتوقّع أنّ الإدارة المحلية في كردستان سوف تكون أسوأ من الإدارة التركية، عندما ينتهي الانتداب». وأضاف زعماء السليمانية أنّ قرار عصبة الأمم، حول ولاية الموصل، أعطاهم ضماناً بإنشاء حكومة كردية[34].

ويبدو أنّ الذين وقّعوا الالتماسات قد انطلقوا، وبدرجة معينة، من خطأ في تفسيرهم لوثيقة القرار، المتعلّق بتسوية مسألة الموصل. وكان هناك اعتقاد واسع الانتشار في أوساط الكرد، وإلى درجة كبيرة، بأنّ قرار العصبة قد ضمن لهم الحقّ في تأسيس حكومة كردية، مستقلّة في الشمال، وكان الإنكليز يتصورون بأنّ نشر هذه الاعتقادات جرى بشكل مقصود بين الكرد، من قبل الناشطين القوميين، الذين ساقوا شعبهم إلى الاعتقاد بأنّه، مع انقضاء الانتداب، فإنّ الحكومة البريطانية مصمّمة على إنشاء حكومة كردية في الشمال، أو الاستمرار بتعزيز وجودهم الحالي في كردستان[35]. وقد أكّدت السلطات البريطانية والعراقية أنّ هذا التفسير الخاطئ كان إلى حدٍ كبير، السبب في عدم الارتياح لدى الكرد، وكذلك في كتاباتهم والالتماسات والشكاوى المقدّمة إلى عصبة الأمم؛ وفضلاً عن ذلك، فإنّ الاعتقاد أنّ بريطانيا على وشك إنشاء حكومة كردية، كان يعمل على جعل علاقات بريطانيا متوترة مع دول الجوار، خاصة تركيا وإيران، اللتين كانتا تنظران إلى ذلك بمزيد من القلق بسبب المسألة الكردية في بلديهما. ولذلك فقد شعرت بريطانيا بأنّها ملزمة بتنفيذ ذلك الاعتقاد الخاطئ تنفيذاً كاملاً وتصحيحه بأسرع وقت[36].

لتطبيق هذه السياسة وبعد مناقشة مستفيضة بين المندوب السامي والحكومة العراقية اتفق ميجر يونغ وجعفر باشا على القيام بجولة في الألوية الكردية.

---

(34) خواجة، ص 55 -56.

(35) CO. 730/157/6. 1446350, J. Hall.

«تعليق حكومة جلالته في المملكة المتحدة لبريطانيا الكبرى وشمال إيرلندا على الالتماسات (مضابط) المؤرّخة بتاريخ 26 تموز قدّمها أرمني بابازايان وأعوانه» Oct. 22, 1930.

(36) Ibid.

وتمكّن ميجر يونغ من إقناع البرلمان العراقي، باستغلال الفرصة والإعلان عن سياسة لينة تجاه الكرد. وتضمّنت هذه السياسة نيّة الحكومة في إصدار قرار لتنفيذ المقرّرات الخاصة بقرار عصبة الأمم لعام 1925، المتعلّق بالكرد؛ وذلك بجعل اللغة الكردية اللغة الإدارية الرسمية في الألوية ذات الأغلبية الكردية. وكذلك في القضاء والعدل، والتربية والتعليم وسمّي هذا بقانون اللغة الكردية(37). وفي 10 آب إلى 13 وعندما كان ميجر يونغ يرافق جعفر باشا في جولة في الألوية الشمالية، قرأ على زعماء الكرد في كركوك والسليمانية وأربيل البيان الآتي:

«يبدو لي أنّ بعض الأفراد غير المسؤولين، نشروا شائعات مفادها أنّ الحكومة البريطانية تقوم بتشجيع القومية الكردية، ليس فقط لإيقاع حكومة العراق في أزمة فحسب، بل أيضاً الحكومتين التركية والإيرانية الصديقتين. ولا شيء يمكن أن يكون أبعد من الحقيقة، أن يتخيّل شخص أنّه بالحضور إليّ، سوف يجد التشجيع على سياسة كتلك التي أشرت إليها، فإنّه سيرتكب خطأ فادحاً»(38).

وقال جعفر باشا: إنّ سياسة حكومته لن تتغير فيما يتعلّق بالحقوق الكردية، بسبب التوقيع على معاهدة 1930 وأردف قائلاً:

«إنّ حكومة العراق عازمة على الأخذ بالحسبان الوعود التي قدّمت للكرد فعلاً، وذلك بهدف إرضاء أو إشباع تطلّعات إخواننا... وأعلن عن استعدادنا لتمهيد العمل لوضع قانون اللغة الكردية، ووضعه موضع التنفيذ... ويجب أن تشعروا بصورة مؤكّدة بأنّ بريطانيا والحكومة العراقية على اتفاق تام حول

---

(37) CO. 730/157/5, Teleg. No. 280, august 12, 1930, A. H. C to S. S. Col, 144350 Letter, August 6, 1930 from Office of the Council of Ministers to A. H. C. Baghdad; Times (London), Aug. 9, 1930.

وانظر: زيان، 28 آب، 1930.

(38) U. S. State Department, Confidential. U. S. Diplomatic Post Records Middle East 1925-1941, Teleg. No. 111, August 12, 1930, American Consulate Baghdad, To Sec. of State.

السياسة التي أعلنت عنها الآن»[39].

إنّ الجولة المشتركة لم تعمل على تهدئة الموقف، بل إنّها زادت من تعقيده، وكانت بمثابة صبّ المزيد من الوقود على الوضع المشتعل. فاستقبال الكرد رئيس الوزراء المؤقّت، والمندوب السامي المؤقّت كان بعيداً عن الودّية. وتصرفات السلطات الحكومية في السليمانية كانت «استفزازية». فقبل وصول جعفر باشا وميجر يونغ إلى المدينة، كان هناك تمركزات للجيش في داخل السليمانية، وحولها، وأغلب أجزاء المدينة جرت مرابطة الجيش المسلح بالبنادق الرشاشة فيها وطلب ميجر يونغ إلى جعفر باشا إصدار أوامر للجيش بالانسحاب. وكان لهذا «أشدّ الأثر السلبي» في الجوّ العام، وكان استقبال الضيوف بعيداً من الودّ والترحاب[40].

وازدادت الحالة اشتعالاً أكثر، عندما هدّد جعفر باشا القوميين الكرد، بأنّه إذا لم يوقفوا نشاطاتهم، فإنّ مذبحة مثل المذبحة التي حدثت سابقاً بين العناصر المعادية للمعاهدة العراقية ـ البريطانية لعام 1922، وقوات الحكومة في كربلاء سوف تحدث في السليمانية. وقد أغضب هذا التهديد القوميين الكرد. وردّ رمزي بيك، الناطق الرسمي للقوميين الكرد، على ذلك، فقال: «إنّه لو لم يكن هناك تأييد ومساندة بريطانية، فإنّ الجيش العراقي لن يتمكّن من الوصول إلى السليمانية».

واستمرّ يقول: «ما لم تضمن الحقوق الكردية، فإنّ عصياناً مدنياً في صورة رفض دفع الضرائب سوف يحدث»[41]. وعلاوة على ذلك، ففي خلال الجولة كلّها كانت الاحتجاجات، ضدّ سياسة الحكومة تجاه الكرد أمراً ظاهراً، ففي السليمانية كانت هناك تظاهرات طلابية، في حين أظهر الكرد في الألوية

---

(39) Ibid.

(40) CO. 730/157/5, Teleg. No. P. O. 165, August 15, 1930, Residency to the Council of Ministers; 144350. Letter from Brooke-popham to S. S. Col. Sept. 10, 1930.

(41) CO. 730/157/5. 144350, Intelligence Report, Dated for the period ending Augusr 12, 1930. Desp. No. 115/1/111;

خواجة، ص 77؛ جياووك، ص 104-105.

الكردية الأخرى إجماعاً غير عادي في الطلب إلى ميجر يونغ القبول بإنشاء حكومة كردية مستقلّة، تكون تحت انتداب عصبة الأمم، وكان ميجر يونغ يجيب بقوله: «إنّ حكومته ستؤيّد، فقط، أولئك الذين يؤمنون بوحدة العراق»[42].

وبعد عودته إلى بغداد أمر جميل المدفعي وزير الداخلية، الذي كان يرافق جعفر باشا في جولته التي مرّ الكلام عليها للمناطق الكردية، بإقالة توفيق وهبي المتصرف في السليمانية، بحجة «عدم الكفاءة». وكان هذا العمل بمثابة القشّة التي قصمت ظهر البعير، بين المعتدلين من القوميين الكرد والحكومة، لأنّ توفيق وهبي كان ذا شعبية في السليمانية. وقد عُدّ بطلاً لجناح المعتدلين الذين وقفوا سابقاً، أمام سياسة الشيخ محمود الموالية لتركيا[43].

واتهمت الحكومة العراقية المتصرف السابق، بأنّ له ضلعاً في المظاهرات التي حدثت، في أثناء الجولة المشتركة، كما اتهمته أيضاً بكونه الطرف المخطّط سراً، والمشجّع للكرد لمقاطعة حملة الانتخابات، ولكتابة الالتماسات إلى عصبة الأمم. والقوميون الكرد من جانبهم عدّوا إقالة المتصرّف ضربة لتطلّعاتهم القومية، وهي إشارة أخرى إلى أنّ الحكومة غير راغبة في تنفيذ السياسة الليّنة التي جرى إعلانها للكرد، في أثناء الجولة المشتركة[44]. ولذا فقد تمكّن القوميون من الحصول على تأييد وجهاء السليمانية، ومعظم زعماء الكرد في الألوية الكردية، بكتابة الالتماسات، وأرسلت إلى دار المندوب السامي، يطالبون فيها بإعادة توفيق وهبي إلى منصبه[45].

---

(42) CO. 730/157/7. 144350. Desp. Secret. No. D. O. S. 450 August 11, 1930, G. Kitching A. I. Arbil; 144350, Teleg No. 373, Aug 13, 1930, A. H. C to S. S. Col. .

(43) زيان، رقم 159، أيلول 4، 1930. وانظر:
CO. 730/157/6, 144350. Extract from Gazette No. 891, Aug. 28, 1930 (al waqai al Iraqiya).

(44) جياووك، 210.

(45) C. . O. 730/157/6, Extract from Intelligence Report, No. 18. August 23, 1930.
وانظر: زيان، آب 20، 1930.

ومن الواضح أنّ الجولة المشتركة في 10 ـ 13 من آب فشلت في تهدئة التوتر أو المساعدة على إزالة المظالم، وبدلاً من ذلك فقد أضافت مزيداً من التوترات إلى الوضع. فإنّ التوقيت للجولة جاء «متأخراً جداً» ويجب عدّها هنا مثالاً آخر على كون السياسة البريطانية يخطّط لها على أساس التجربة والخطأ[46].

هل كانت الحكومة العراقية مقصّرة، حقاً، في تنفيذ التزاماتها نحو الكرد إلى حدّ أيلول عام 1930، كما زعمت العديد من الالتماسات التي قدّمها الكرد؟ ما هي الدوافع والاهتمامات التي شكّلت موقف الحكومة في الألوية الكردية في فترة السنوات (1927 ـ 1930م)؟ ماذا عملت الحكومة البريطانية، بصفتها القوّة المستعمرة، لكي تضمن وفاء الحكومة العراقية لوعودها المقدّمة للكرد؟

ولمناقشة المسألة الأولى، من المفيد مراجعة الوعود نفسها التي قدّمت إلى الكرد قبل عام 1930، من قبل كلّ من العراق وبريطانيا، ولا سيما الوعود الآتية:

1 ـ خطة السيد بيرس كوكس في مارس عام 1921، والتي وعدت بالحكم الذاتي للكرد، وكذلك إنشاء لواء دهوك في الأقضية الكردية في الموصل.

2 ـ إعلان 24 كانون الأول لعام 1922 المشترك بين الحكومة البريطانية والعراقية، والذي ينصّ على أنّهم سينشئون حكومة كردية في جنوب كردستان.

3 ـ قرار مجلس الوزراء في 11 تموز عام 1923، في أثناء انتخاب المجلس التأسيسي، والذي أوضح أنّ الحكومة العراقية لا تنوي تعيين مسؤولين عرب، في الألوية ذات الأغلبية الكردية.

4 ـ خطاب يوم 21 كانون الثاني عام 1926 لعبد المحسن السعدون، والذي وعد فيه بضمان حكم إداري ذاتي للكرد.

(46) Confid. U. S. Diplomatic Post Records, Teleg, No. 54, Nov. 14, 1930, Baghdad American Consulate; P. O. 730/157/8144350; hall to Flood, Oct. 13, 1930.

5 ـ القرار الذي صدر بالنسبة لقضية الموصل 15 كانون الأول عام 1925 من قبل عصبة الأمم، والذي يحتوي على وثيقة توفر «ضمانات» و«معايير إدارية» لحماية حقوق الكرد في داخل العراق.

ويبدو أنّ السلطات البريطانية في العراق قدّمت في خلال السنوات 1927 ـ 1930 صورتين مختلفتين تمام الاختلاف عن سياسة الحكومة العراقية في الشمال. فمن جانب كانوا يقولون لعصبة الأمم: إنّ الحكومة العراقية مستمرة في الوفاء بالتزاماتها نحو الكرد. وفي الجانب الآخر، في اتصالاتهم مع لندن والحكومة العراقية، كانوا يجادلون بشدّة في أنّ الحكومة العراقية لم تكن وافية لوعودها تجاه الكرد.

وقد لوحظ فعلاً أنّه في عام 1926 قدّمت الحكومة البريطانية تقريراً إلى عصبة الأمم، تقول فيه: إنّ الحكومة العراقية «ملتزمة تماماً» بوثيقة عصبة الأمم المعنية بحقوق الكرد. وفي تقريرهم السنوي إلى عصبة الأمم، حول العراق لعام 1927، كتبت الحكومة البريطانية بأنّ سياسة العراق المتعلّقة بالمعاملة الخاصة بالمناطق، ذات الأغلبية الكردية والملخّصة في التقرير الأخير «قد بقيت بدون تعديل»[47].

ووصف التقرير الإداري لعام 1928 حول العراق لواء السليمانية بأنّه من «أفضل المناطق إدارياً وأقلّها مشاكل» في العراق. على الرغم من أنّ التقرير ذكر بعض عدم الرضى من الحكومة العراقية، في سياستها التعليمية، تجاه الكرد، لكنّه يميل إلى الاتفاق مع رأي الحكومة الذي يقول بأنّ المطالب الكردية غير معقولة؛ لأنّ الدولة العراقية ليست في وضع مالي لتتمكّن من إنشاء معاهد تدريب، منفصلة ومدارس عليا للكرد. وذكر التقرير أيضاً أنّ الحكومة تبذل قصارى جهدها في ترجمة الكتب المقرّرة للكرد وطبعها[48]. ويقول التقرير الإداري لعام 1930 بأنّ الحكومة ماضية في تنفيذ برنامج «بناء» لإشباع طموحات الكرد[49].

(47) Iraq Administrative Report for the year 1927, p. 26.

(48) Iraq, Administrative Report for the year 1928, p. 18.

(49) Iraq, Administrative Report for the year 1930, p. 132.

والتقرير الخاص حول التقدّم في العراق للأعوام (1921 ـ 1931م) والذي أعدّته الحكومة البريطانية لعصبة الأمم، أكّد أنّه «بصفة عامّة يمكن اكتشاف عيوب بسيطة جداً، في موقف الحكومة العراقية» فيما يتعلّق بتنفيذ وثيقة عصبة الأمم المعنية بحقوق الكرد[50]. وفضلاً عن كلّ ذلك، ففي تشرين الأول عام 1930، وفي ملاحظاتهم على التماسات الكرد الموجّهة إلى عصبة الأمم، حاولت السلطات البريطانية أن تبرهن على أنّ الادعاءات الكردية بأنّ أغلب المسؤولين في الألوية ذات الأغلبية الكردية هم من غير الكرد مقولة «لا وجود لها»، وأنّ وزارة نوري باشا متعاطفة جداً تجاه الكرد، وأنّ أغلب المسؤولين الإداريين في الشمال إمّا هم من الكرد أو من الذين يتكلّمون اللغة الكردية. وواصلت المذكرة البريطانية حول الالتماسات الكردية في تأييد موقف الحكومة العراقية قائلة بأنّ الصعوبة في تنفيذ وثيقة عصبة الأمم، حول الكرد، تعود في الغالب إلى تخلّف الكرد، وعدم وجود لغة كردية موحّدة.

وفي ما يتعلّق بزيادة إداريين غير الكرد في الألوية الكردية المذكورة في الالتماس، تؤكّد المذكّرة أنّ ذلك لا يمكن تفاديه، نظراً للتوسّع في الخدمات في الشمال، وكذلك لعدم وجود الكوادر الكردية العلمية المؤهلة لإدارة هذه المناطق[51]. واعتماداً على المعلومات التي قدّمتها بريطانيا بشكل رئيسي، قرّرت اللجنة الدائمة للانتداب، في دورتها التاسعة عشرة تشرين الثاني عام 1930، التعبير عن رضاها لكون الحكومة العراقية قد قامت، بصورة حقيقية، باتّباع سياسة مدروسة جيدة، وبنحو سمح تجاه القضية الكردية المعنية بها[52].

وعلى الرغم من ذلك، ففي اتصالاتهم السريّة الخاصة، كانت السلطات البريطانية تشعر بمرارة شديدة، وخيبة أمل، من فشل الحكومة العراقية في الوفاء

---

(50) Special Report on Progress in Iraq, p. 261.

(51) CO. 730/157/6. 144350, J. Hall.

«تعليق حكومة جلالته في المملكة المتحدة لبريطانيا الكبرى وشمال إيرلندا على الالتماسات المؤرّخة بتاريخ 26 تموز قدّمها أرمني بابازيان وأعوانه» . Oct. 22, 1930.

(52) BHCF 13/14, Events in Kurdistan, Vol. 10, (A Note on Kurdish Situation), by K. Cornwallis, Adv. To Min. Of Interior, Feb. 4, 1931.

بوعودها السابقة، وكذلك فيما يتعلّق بوثيقة عصبة الأمم المعنية بحقوق الكرد.
في نيسان عام1930، أرغمت الشكاوى العديدة المقدّمة إلى دار المندوبية كنهان كورن والس، المستشار لوزارة الداخلية، على كتابة تقرير حول أداء الحكومة العراقية في الشمال. وهذا التقرير الذي نتج من عديد من الجولات الميدانية والتحقيقات التي قامت بها السلطات البريطانية بالفوز، قدّم الجدول الآتي حول نسبة الكرد، إلى غيرهم من المسؤولين في الألوية ذات الأغلبية الكردية:

	بيان رسمي				بيان غير رسمي			
	K	T	A	C/J	K	T	A	C/J
كركوك	16	11	18	2	29	107	40	12
أربيل	18	5	4	1	95	23	34	–
السليمانية	9	8	1	2	90	14	12	12
أقضية الكرد في الموصل	11	3	14	4	46	8	43	35

ملاحظة: K = كرد؛ T = أتراك؛ A = العرب؛ C/J = مسيحين أو يهود.

وكما هو مبين في الجدول، فإنّ تعيين هذا العدد الكبير من غير الكرد يعدّ «خرقاً واضحاً للوعود». ففي السليمانية، حيث إنّ تسعة وتسعين بالمئة من السكان فيها من الكرد، ومع ذلك فإنّ ثلاثين بالمئة، أو أكثر، من مسؤوليها هم من غير الكرد. وبالجملة فهناك 324 مسؤولاً كردياً، و165 من العرب، و180 من التركمان والمسيحيين واليهود في الألوية الكردية فقد فاق أعداد المسؤولين من غير الكرد في الألوية الكردية أعداد مسؤولي الكرد أنفسهم بثلاثة وتسعين؛ فضلاً عن ذلك فكلّ التداولات والاتصالات في المحاكم العدلية في المنطقة هي باللغة العربية، ولم يكن هناك ترجمة لنظام القوانين الموجودة. وختم التقرير بحثه بالقول: «لا يمكن تعليم أيّ طفل كردي بصورة مناسبة اللغة الكردية»[53]. وكان إدموندز الذي كان يعمل مستشاراً لوزير الداخلية غير راضٍ

(53) CO. 730/157/5, 144360, (note) by Sir K. Cornwallis, Desp. No. 68338/79 April 23, 1930.

أيضاً من أداء الحكومة العراقية، في تنفيذ التزاماتها نحو الكرد. وكتب قائلاً: «إنّه من عام 1928 إلى عام 1929 حاول العديد من وزراء التربية والتعليم خرق مواد الوثيقة لعصبة الأمم، المتعلقة بتعليم الكرد ففي عام 1929 مثلا حاول وزير التربية والتعليم إقناع السليمانية وأربيل باستخدام اللغة العربية وسيلة للتعليم. وبعد فشله في إقناع الكرد بذلك، أخّر الموافقة على إجازة الكتب المدرسية باللغة الكردية، ورفض تعيين مترجمين متفرغين للعمل في الوزارة. وأضاف إدموندز: «عامّة كلّ الأقسام الأخرى في الإدارة، ستقوم بتنفيذ واتّباع أمثلة مماثلة»[54]. وفي كانون الأول من عام 1930، رفع السيد فرنسيس همفيري، المندوب السامي تقريراً إلى وزير الدولة للمستعمرات، أوضح فيه بأنّه، وعلى الرغم من التأكيدات العديدة من نوري باشا، فإنّ الحكومة لم تنفذ سياستها المعلنة تجاه الكرد. ويكتب السيد همفيري، كمثال، بأنّه كان هناك مئة مسؤول غير كردي في الألوية الكردية والأمر الذي يمثّل خرقاً واضحاً لوثيقة عصبة الأمم، التي تنص على تحويل هؤلاء إلى أماكن أخرى، أو يجري تعليمهم اللغة الكردية[55].

إنّ هذه الحقائق الخفية أدّت إلى نقاش شديد بين موظفي الإدارة البريطانية في العراق أنفسهم من جهة، وكذلك بين الحكومة البريطانية والسلطات العراقية من جهة أخرى. وكانت حدّة هذا النقاش تعبيراً عن حجم الخلاف بين الطرفين، ولكن السلطات في وزارة الخارجية وشؤون المستعمرات كانت متردّدة في الضغط على الحكومة العراقية، بشدّة، فيما يتعلّق بحقوق الكرد، بسبب مخاوفها، من أنّ وزارة نوري باشا الموالية لبريطانية، قد تسقط بسبب تصاعد نفوذ الوطنيين السياسيين العرب في بغداد، والذين ينظرون إلى اهتمام بريطانيا بحقوق الكرد بالشك والريبة[56]. فالإدارة البريطانية في العراق كانت في صالح

(54) BHCF. 13/14, Events in Kurdistan, VOL, 6, C. J. Edmords, "a note on the Kurdish Situation" May 11, 1929.

(55) BHCF. 13/14, Events in Kurdistan, Vol. 10, Residency, Baghdad, Dec. 19, 1930.

(56) Confid. U. S. Diplomatic Post Record. Teleg. No. 605, May 1930; U. S. Consulate, Baghdad, Iraq Administrative Report 1930, p. 26.

ممارسة الضغط المستمر على المسؤولين الحكوميين، للتأكّد من أنّ حقوق الكرد قد جرى تنفيذها. والملاحظات الآتية للسيد همفيري تعبّر عن ذلك الوضع بجلاء:

«أيّ تعليق قد تفكّر فيه حكومة جلالته (البريطانية) وتراه مناسباً في إضافته أو حذفه من تقاريرهم السنوية إلى عصبة الأمم، فإنّ المندوبين الساميين المتعاقبين لم يخفوا، ولو مرة واحدة، في محادثاتهم مع الملك فيصل أو رئيس الوزراء رأيهم بأنّ وثيقة عصبة الأمم في الحقيقة، لم يجر تنفيذها بنحو مرض»[57].

وفي تشرين الأول عام 1930، كتب السيد هول في وزارة المستعمرات مذكرة إلى دار المندوبية السامية، في بغداد، يعبّر فيها عن تعاطفه مع الإدارة البريطانية في العراق، وعن حول عدم وجود تحمّس لدى الحكومة العراقية في تنفيذ التزاماتها. وأضاف هول بأنّ فشل الحكومة العراقية في الوفاء بوعودها إلى الكرد قضية «لا يمكن حجبها أو إخفاؤها للأبد». فالاعتناء غير الكافي للتطلعات الشرعية للكرد لا يمكن أن تنفلت من الوصول إلى انتباه عصبة الأمم، في وقت قريب جداً. فضلاً عن ذلك فقد اعترف هول بأنّ مواطن ضعف الحكومة العراقية «لم تواجه بصورة صريحة»، عندما بعثت الحكومة البريطانية بتعليقاتها وملاحظاتها، على الالتماسات الكردية إلى عصبة الأمم[58].

وكان النقاش بين الحكومة البريطانية والعراقية شديد اللهجة، ويرجع السبب في هذا، جزئياً، إلى عدم الثقة المتبادلة، والآخر إلى الخلافات

= كان أعضاء الحزب الشعبي في المجلس، والذين كانوا يعارضون معاهدة التحالف الموقّعة 1930، يحاولون إسقاط حكومة نوري باشا، عن طريق نشر إشاعات بأنّ العراق على وشك التفكك بسبب رغبة بريطانيا في فصل كردستان عن العراق، وبعد ذلك تقوم بحكمها بصورة مشابهة لإدارة بريطانيا للسودان، بعد نزعها من الحكم المصري. انظر: (Air 32/ 411, Memo, (Kurdish Affairs) No. 016, Feb. 6, 1930).

(57) BHCF. 13/14, *Events in Kurdistan*, Vol. 10, Dec, 19. 1930, Letter from H. C. Baghdad to S. S. Col.

(58) CO. 730157/6. 14435, Desp. No. 783/5/35, Oct. 23, 1930, Hall to A. H. C. Iraq.

السياسية في الشمال. وكان هناك اعتقاد شائع لدى السياسيين العراقيين بدرجة ما، أنّ كلّ المشاكل نتجت من تحريض المسؤولين البريطانيين للكرد على التمرّد. وهي شبهة تطورت في أوساط السياسيين في بغداد، بما في ذلك الملك فيصل ونوري باشا، بأنّ بريطانيا تريد أن تعرّض انضمام العراق إلى عصبة الأمم للخطر، وذلك بتحريض الكرد ضدّ الحكومة، واشتكت الحكومة العراقية في مناسبات عديدة، بأنّها تشك في أنّ المخابرات البريطانية تقوم بتشجيع الكرد على القيام بطلبات تعجيزية، أو باهظة من الحكومة[59].

وهذه الشكوك من العراقيين لها مسوغات وأسباب كثيرة. ففي الماضي كما، ذكر آنفاً، استخدم البريطانيون، بصورة متكرّرة، التهديد بتشجيع القومية الكردية، المهدّدة لوحدة الأراضي العراقية، وذلك بهدف إجبار الحكومات العراقية السابقة على التوقيع على المعاهدات، وتقديم التنازلات التجارية، والتي كانت في صالح بريطانيا. وفضلاً عن ذلك، ففي السنتين 1928 ـ 1929، وبينما كان الشيخ محمود في إيران، فقد واصلت السلطات البريطانية إجراء اتصالات سرية معه.

وحسب تقرير المخابرات البريطانية في 1928، قام الشيخ محمود بجولات في الحدود، وأجرى لقاءات عدّة مع بعض الزعماء الكرد، والمسؤولين الإداريين البريطانيين. وفضلاً عن ذلك في ربيع عام 1929، بعث مكتب المخابرات البريطانية في السليمانية بمئة بندقية خرطوشة، هدية للشيخ محمود. وفي تشرين الثاني اجتمع الكابتن غربن، الضابط الإداري في لواء السليمانية، بالشيخ محمود مرة أخرى، وقد طلب الشيخ محمود إليه، بنحو واضح، كمية كبيرة من المعونات[60]. وحول أثر هذه الاجتماعات في العلاقات الأنجلو ـ

---

(59) Special Report on progress in Iraq, p. 264; C. O. 730/151/6 Letter No. S. A. 491, July 19, 1930; A. d. Min. OF Interior to S. S. Col; 157/5, Memo No. D. O. S. 492, Adv. Minister of Interior. July 27, 1930; BDFP. Ser. B. Vol. 6: 373 Memo. E2553/ 151/44, April 29, 1930;

وانظر: جياووك، ص 100؛ حسن، ج 2، ص 1949.

(60) Delhi BHCF. 13/22 Shaikh Mahmud, Vol. 2, Teleg. No. 504, 5, 1929, Clayton

العراقية كتب بيتر سلوغلييت العبارات الآتية:

«ليس من الواضح إلى أيّ مدى كان المسؤولون العرب في بغداد على علم بتلك العلاقات الوديّة، لكن هناك بعض المبررات الأساسية على الشبهات الموجودة لدى العرب، بأنّ البريطانيين يمارسون سياسة سريّة في كردستان. إن لم يكن هناك حلف على الأقل، فهي تسوية خلاف مع الشيخ محمود، بصورة كريمة. إنّ هذه الشكوك يمكن أن تساعد على توضيح أسباب العداء الواضح، لسياسيي بغداد، وكذلك الإداريين في الحكومة في وجه أيّ تنازل حول كردستان»[61].

ومن الممكن أن تكون السلطات البريطانية قد حاولت، من خلال الإبقاء على اتصالات وديّة مع الشيخ محمود، عبر الحدود جزئياً، إقناعه بعدم اتخاذ موقف عدائي تجاه العراق، الأمر الذي قد يؤدّي إلى خلق عدم استقرار في الحدود مع إيران. وقد بذلت السلطات البريطانية جهوداً كبيرة في السنتين 1926 ـ 1927 لتحقيق الاستقرار في المنطقة، كما أشير إلى ذلك قبل. وأيضاً أدركت السلطات البريطانية أنّه ما دام الشيخ محمود باقياً في الحدود، ويقوم باتصالات مع كرد العراق، فإنّ الحركة القومية الكردية ستبقى حيّة؛ ونتيجة لذلك، فإنّ الحكومة العراقية ستظل تشعر بالقلق نتيجة التهديد بالانفصال الكردي على وحدة الأراضي العراقية. ولذلك سيدرك الملك فيصل ونوري باشا أهمية المساعدة البريطانية لهما، وبالتالي لن يتنازلا للوطنيين العراقيين العرب.

ومن الواضح أنّ الشيخ محمود كان على علم بهذا الأمر، وفي الحقيقة حاول الشيخ محمود استغلاله لمصلحته الخاصة. وفي مارس عام 1929 بعث جلبرت كلايتن للشيخ محمود بعض الأموال، وخطاباً يطلب إليه فيه الإبقاء خارجاً عن دائرة السياسة، وأن يطيع الحكومة. وردّ الشيخ: «لا تعتقد أنّ طاعتي للحكومة البريطانية، هي من أجل منافعي... إنّ طاعتنا للحكومة

---

to *Shaikh Mahmud*; Shaikh Mahmud, Vol. 3, Teleg. No. 4217. Jan. 4, 1930.

Adv. Minister OF Interior, in Sluglett, p. 185.

(61) Iraq, p. 185.

البريطانية. . . وليس للعراق. أرجو أن تفكر في هذه النقطة لمدة. فإذا كنّا مطيعين للعراق بشكل كليّ، فلن يكون ذلك لصالح المصالح البريطانية»[62].

كانت الحكومة البريطانية أيضاً غير واثقة من نيّة الحكومة العراقية، تجاه الكرد. ففي أيلول عام 1930 كتب وزير الدولة لشؤون المستعمرات إلى المندوب السامي المؤقّت في بغداد يقول: «أنا أشكّ في كون الحكومة العراقية ماضية في تنفيذ وعودها بشكل كامل»[63]. وفي العديد من الملاحظات كانت السلطات البريطانية في وزارة شؤون المستعمرات تعبّر بشكل واضح عن شعورها، بأنّ الحكومة العراقية غير «صادقة» في سياستها في كردستان[64]، وكانت تشكو بصورة متكرّرة، من أنّ الملك فيصل ونوري باشا وأغلب الوزراء كانوا يؤخّرون، بشكل متعمّد، تنفيذ بنود عصبة الأمم، الخاصّة بحقوق الكرد[65].

كان لدى كلّ من العراق وبريطانيا مفاهيم مختلفة عن القضية الكردية، وكان لهما سياسات مختلفة تجاهها. فسياسة الحكومة المتعلقة بالكرد كانت متأثرة بقضية الوحدة الوطنية في العراق، والمشاعر المعادية من قبل القوميين العرب تجاه القوميين الكرد، وكذلك علاقة العراق بجارتيه تركيا وإيران. فالقوميون العرب والكرد لن يتمكّنا من توحيد هدفيهما.

وقد أوضحنا سابقاً كيف أنّ القوميين الكرد في السليمانية رفضوا أن يدعوا أنفسهم عراقيين، واحتجوا على ذكر صحيفة بغداد أن السليمانية هي أحد ألوية العراق. وفي عام 1926 لاحظ هنري دوبيس أنّ السياسيين العرب، وعلى الرغم

---

(62) New Delhi, BHCF 13/22, Shaikh Mahmud, Vol. 2, Shaikh Mahmud to Clayton, May 27, 1929, Cited in Slaglett, p. 184.

(63) CO. 730/157/5. Teleg. No. 333, Sept. 3, 1930.

(64) CO. 730/157/6. A. (Note) by Hall, No. 75, August. 27, 1930; 157/6, (Note) May 5, 1930, Col. O.

(65) BHCF. 13/14, *Events in Kurdistan*, Vol. 8, Teleg No. 38, Aug. 18, 1930. AH. C. to S. S. Col; Teleg. No93. Feb. 1930, H. C. to S. S. Col; CO. 730/157/5, Teleg. No. 340. July 23, 1930.

من كونهم متعصبين لقوميتهم، فشلوا في قبول وجود المشاعر نفسها عند الكرد[66].

وفضلاً عن ذلك فالوطنيون العرب، في العراق، كانوا ضدّ أيّ تنازلات تقدّم للكرد، لأنّهم كانوا يعدّون وجود الكرد تهديداً لهوية العراق العربية. فمواقفهم تجاه الكرد تراوح ما بين رغبة بعضهم بترك الكرد ينفصلون عن العراق، «ليتحملوا نتائج أعمالهم» إلى رغبة بعضهم برؤيتهم «على أعواد المشانق بسبب الخيانة»[67].

وكان جميل المدفعي وعبد العزيز القصاب، الوزيران في وزارة الداخلية في الفترة من عام 1927 ـ 1930، من أشدّ المعادين للكرد. وكان الأول تحت تأثير ياسين الهاشمي، أشهر الوطنيين القوميين، والذي كان يفضل استخدام القوة العسكرية، دائماً، في مواجهة القضية الكردية... وحاول المدفعي، بإصرار شديد، مقاومة تنفيذ السياسة السمحة في الشمال[68].

وفضلاً عن ذلك، فقد كانت السلطات المسؤولة عن التربية والتعليم في منطقة الموصل، وفي أربيل، وأقضية الموصل الكردية، غير متعاطفين مع الكرد[69]. ولم يكن الملك فيصل هو الآخر متلهفاً كثيراً لاسترضاء الكرد الذين سوف ينضمون في نهاية المطاف ـ وحسب رأيه ـ إلى إخوانهم عبر الحدود، في إيران وتركيا، عندما تتهيأ لهم الفرصة؛ لذلك فبالإضافة إلى أنّ كلاً من الملك فيصل ونوري باشا يشتركان في الرأي بأنّ أيّ تنازلات للكرد سوف تشجعهم على طلب المزيد[70]. فإنّ السياسيين في بغداد ومعهم كبار موظفي الدولة عامّة

---

(66) F. O. 371/11460. Desp. Ea7714. March 2, 1926, Dobbs to Spring Rice. Col. O.

(67) BHCF. 13/14, *Events in Kurdistan*, memo. by Cournwallis, Adv. Min. Of Interior, No. S. A. 321, May 12, 1929.

(68) CO. 730/157/6, Teleg. No. S. A. July 7, 1930, From Adv. Min. O F Interior to A. H. C Teleg. S. O. 1372, June 25, 1926, Dobbs to Cornwallis;
القصاب. **من ذكرياتي**، ص 281.

(69) BHCF. 13/14, *Events in Kurdistan*, Vol. 6. memo. by. C. J. Edmonds May 11, 1929.

(70) BHCF. 13/14, *Events in Kurdistan*, Vol. 6, Teleg No. S. A. 321 May 12, Adv.

ينظرون إلى الكرد على كونهم «إخواناً للعرب» وأنّ العدو البغيض زرع بينهما بذور الخلاف والنـزاع المؤديين إلى التفرقة من أجل إضعاف العراق، أو «أنهم عبارة عن قبائل بربرية على الحدود» وأكثر المعتدلين العراقيين يعدّون الكرد شركاء أو رفقاء أدنى مرتبة، والذين يجب التسامح معهم إذا هم «سلكوا سلوكاً حسناً وأقرّوا بالجميل» بسبب الامتيازات التي يتمتعون بها الآن[71].

وكانت الحكومة تخشى من أنّ تنفيذ وعودها تجاه الكرد، والتي كان معظمها فقط في الألوية الكردية سوف يعمل على إبقاء نـزعة الانفصال حيّة في الشمال[72]. وكان العراق قلقاً أيضاً من ألاّ تؤدي سياساته السمحة (اللينة) في كردستان إلى آثار سلبية معاكسة في علاقاته مع تركيا وإيران. ففي كانون الأول عام 1929 عرضت الحكومة الإيرانية اعترافها الرسمي، بحكومة العراق. وتلا هذا الإجراء تعيين ممثلين دائمين في كلا البلدين، وكذلك تشكيل لجنة حدودية دائمة، والتي جاء تشكيلها بعد تشكيل اللجنة الحدودية التركية العراقية المشتركة.

وكانت قضية وجود سمكو في الحدود الإيرانية العراقية تمثل شوكة في العلاقات الثنائية، بين البلدين. وفي عام 1930 جرى القضاء في إيران على الزعيم الكردي الذي كان مصدر إزعاج في المناطق الحدودية[73]. إلا أنّ الحكومة الإيرانية ظلّت، في أغلب الأحوال، غير واثقة من سياسة الحكومة البريطانية في كردستان العراق. وقد قامت السلطات الإيرانية بإرسال بلاغات عديدة إلى الحكومة العراقية تعبّر فيها عن عدم ارتياحها حيال التسامح العراقي

To Minister of Interior. C. O. 730, 15715, 144350, «note of Interview of His Exellency King on 20th May 1930», May 5, 1930.

(71) CO. 730/1611/1. 144277, extract from) Near East), March 5, 1931.

(72) CO. 730/157/5, 144350, Memo. No. 2422, Councilof Ministers, to AHC, Aug. 17, 1930.

(73) F. O. 371/13782, Persia. Confid. (E20118/279/34), Teleg No. 166, April 22, 1929. Edmonds to A. Chamberlains Toynbee, Survey of International Affairs for the year 1938, p. 293-294.

مع القومية الكردية، التي تعدّها السلطات الإيرانية تهديداً لأمنها القومي[74].

وشهدت العلاقات التركية العراقية تطورات مماثلة في السنوات (1928 ـ 1930م). ففي حزيران عام 1928، رفعت تركيا مكانة بعثتها التمثيلية في بغداد، من قنصلية عامّة إلى ما دون منصب السفير. وفي أيلول عيّن العراق السيد صبيح نشأت الوزير السابق، سفيراً في أنقرة مع مطلق الصلاحية[75]. ومنذ ذلك الحين، سجّلت العلاقات الثنائية بين البلدين تقدّماً. وكانت الحكومة العراقية عازمة على عدم تعريض هذه العلاقة المهمة والحساسة، بين البلدين، للحرج والمشاكل من قبل الكرد «. . . فالمصالح العراقية التركية في انسجام تام فيما يتعلّق بـ(مسألة) الكرد»، كما قال المسؤول عن الشؤون العراقية في أنقرة[76].

وفي عام 1930 أثارت نوايا الحكومة العراقية في اتّباع سياسة سمحة، في شمال العراق، غضب الأتراك الذين انتقدوها بصورة «عنيفة»، ووصفوها بأنّها مفروضة من بريطانيا، لخلق عدم استقرار في دولتهم تركيا. ومن الجدير بالذكر أنّ تركيا عدّت أيّة تنازلات لصالح الكرد «عملاً غير ودّي»[77]. والحكومة العراقية مقيّدة بأخذ الانتقادات التركية محمل الجدّ، لأنّ الأخيرة كانت متورطة في قمع ثورة الكرد في مناطق أرارت الجبلية. وفي 1 أيلول من عام 1930، بينما كان نوري باشا في أنقرة، وجّه إليه رئيس الوزراء التركي طلباً بإعطاء موافقته لعبور القوات التركية الحدود العراقية إلى داخل العراق، في محاولة لتطويق الثوار الكرد في أرارت. ووافق نوري باشا مبدئياً على الطلب التركي، لكنّه طلب أن يكون هذا الطلب خطياً. وشاور نوري باشا المسؤولين البريطانيين

(74) F. O. 371/13791, Intelligence Report, No. 17 For Fotnight Ending August 16, 1929; F. Gunleff-Owen, "Note on Iran-Turkey Treaty of Alliance", Journal of Royal Central Asian Studies, Vol. 17, (1930), p. 397; J. Walter Collins, "Modern Turkey", JCRAS, pt. II, April 1932, p. 234; وانظر: شه مزيني، ص93-94.

(75) Iraq, Administrative Report for the year 1928, p. 29.

(76) FO: 371/13032, Iraq Charge Affairs, Angora, April1, 1928, Letter. R. Chadirchi to Nuri.

(77) CO. 730, 157/5, 144350, Teleg. No. 2271, Aug. 2, 157/7 Teleg. No. 343, July 21, 1930, A. H. C to. S. S. Col. Teleg. No. P. O. 165, July 28, 1930.

في بغداد، والذين أجابوه بأنّ تركيا متورطة في سياسة إبادة الكرد، وأنّ سماح الحكومة العراقية للقوات التركية باستعمال أراضي العراق، في حملتها هذه، سيكون له عواقب سيئة على صورة العراق، والتي قد تؤثر على طلبه العضوية في عصبة الأمم؛ ولذلك رفض نوري باشا الطلب التركي بعد أن علم بذلك[78]. ومن الجدير بالذكر أنّه في عام 1930، كانت تركيا وإيران تقومان بتنسيق جهودهما، في قمع ثوار أرارت. فقد سمحت إيران لتركيا بإرسال قواتها إلى داخل الأراضي الإيرانية، لتطويق الثوار، في حين تحرّكت القوات الإيرانية إلى الحدود لمساعدة القوات التركية[79].

وصاغت الحكومة البريطانية وجهة نظر مختلفة تماماً من مجريات الأحداث، في الألوية الكردية، في السنوات من عام (1927 ـ 1930م). ويعتقد العراق أنّ الأغلبية من الكرد باستثناء بعض الأفراد المتهورين، مقتنعين بسياسة الحكومة. وهكذا عدّ الوزير المسؤول عن الشؤون الكردية أنّ أيّ اضطرابات تحدث في الألوية الكردية هي من تشجيع المسؤولين البريطانيين، الحريصين على رؤية العراق «ضعيفاً». وشعر المسؤولون البريطانيون من جانبهم بأنّ ارتباط المناطق الكردية بالعراق «بروابط ولاء ضعيف جداً». وأنّ هناك خطراً وثيقاً لأن تنفصم عرى هذه الروابط، ما لم تنتهج الحكومة سياسة التعاطف والتسامح في كردستان[80].

فضلاً عن ذلك، زعم السياسيون العرب أنّه بإمكانهم السيطرة على الألوية الكردية، باستخدام القوة المفرطة فقط، وكانوا يعارضون سياسة المصالحة. مثلاً، فقد نقل عن جميل المدفعي قوله: «سيكون كلّ شيء على ما يرام، إذا

(78) CO. 730/157/5. 144396, "Memo. On a conference held at Angora Between Nuri Pasha as-said and Turkish prime Minister", very secret. Desp. No. 3031, Sept. 20, 1930; F.O. 371/1932, Desp. No. 350. G. Clerk Angora to Henderson (F. O) SEPT. 4. 1930.

(79) Collins, pt. 2 (1932).

وانظر: شمزيني، ص 3-4.

(80) CO. 730/157/6, Desp. No. S. A. 492, July 27, 1930, Cornwallis to Holt.

فُوّض الأمر إلى مجلس الوزراء للتسوية مع الكرد». والبريطانيون من جانب آخر أكّدوا أنّه إذا حدثت أعمال استفزازية كافية ضدّ الكرد، فإنّ بإمكان القوميين الكرد خلق اضطرابات واسعة النطاق في الشمال. وفضلاً عن ذلك، كانت الحكومة البريطانية على دراية واضحة أنّ القوميين الكرد منقسمين إلى معسكرين، هما: جماعة المتشدّدين الموالين للشيخ محمود، والذين يرجون إقامة كردستان مستقلة حتى الآن، وجماعة المعتدلين، الذين أدركوا أنّ بإمكانهم التمتع بالحقوق الكردية، في إطار العراق الموحّد. وهذا المعسكر الأخير هو الذي كانت الحكومة البريطانية تحاول كسبه إلى جانبها[81].

وأخيراً، فالحكومة العراقية، وللأسباب التي جرى سردها سابقاً، كانت تعارض أيّ نوع من «كيان خاص» أو «حكم ذاتي» بالنسبة للكرد، وكانت مصمّمة على إقامة حكم مباشر على الألوية الكردية. غير أنّ الحكومة البريطانية، كانت معارضة لسياسة الإلحاق الفوري، وتحبّذ سياسة دمج كردستان مع العراق، بأسلوب مشابه للسياسة التي انتهجتها بريطانيا نحو اسكتلندا، في ضمّها إلى المملكة المتحدة.

فانتهاج سياسة الإلحاق التدريجي، وكسب ودّ القوميين الكرد، بدلاً من دمج كردستان في داخل العراق بالقوة، بالاستفادة من التجربة البريطانية في اسكتلندا سوف يعملان على الإبقاء على الهوية الكردية في الشمال، في حين أنّ المطلوب هو العمل على تقوية وحدة العراق. غير أنّ الحكومة العراقية كانت تعتقد أنّ الوضعين لا يمكن المقارنة بينهما[82].

وهذه الخلافات الأساسية بين الحكومتين (العراقية والبريطانية) في ما يتعلّق بسياسة كلّ منهما، تجاه الكرد، قد قادت إلى مواجهات دائمة في علاقاتهما. فالحكومة البريطانية اتخذت سياسة ممارسة الضغط المستمر على

---

(81) C. O. 730/197/5, 144360, (note) by Cornwallis, AUG. 18. 1930; DBFP. . SER. b. Vol. 16; 191. Teleg. No. 206, Dec. 4, 1928, Dobbs to Avery.

(82) C. O. 730/ 157/ 5, 144350 "Note on Kurds", by J. Hall, March 20, 1930; DBFP, ser. Vol. 6: 191. Teleg. No. 206, Dec. 4, 1928, Dobbas to Amery.

العراق، في إجباره على انتهاج سياسة معتدلة، في حين لجأ العراق إلى اتخاذ سياسة التماطل في تنفيذ الوعود. ففي ربيع عام 1928، اشتكى المندوب السامي المؤقّت حينذاك إلى الحكومة العراقية، بأنّه لا توجد أيّة دلالات من جانب العراق على وجود رغبة في تنفيذ السياسات التي طالبت بها عصبة الأمم العراق بتنفيذها. فمثلاً، إنّ مكتب الترجمة لم يُنشَأ بعْد، ولم تتخذ إجراءات جادة في إعداد كتب المقررات الدراسية باللغة الكردية.

وردّت الحكومة على ما تقدّم، بزعمها أنّ الصعوبة الرئيسية في تعليم الكردية هي عدم وجود لغة كردية رئيسية، بسبب أنّ الكتّاب الكرد حتى العشرينيات كانوا يكتبون باللغة العربية والتركية والفارسية. وأكّدوا أنّ الميل في الوقت الحاضر في أوساط الكرد للكتابة باللغة الكردية هي، في الغالب، بسبب جهود السلطات الاستعمارية البريطانية في العراق[83]. والسلطات البريطانية من جانبها، اعترضت على وضع علامة استفهام، عن حقيقة إخلاص موقف الحكومة العراقية في التعليم الكردي. وكتب إدموندز: «لا أحد ينكر أنّ التنفيذ العملي للحقوق الثقافية الكردية محفوفة بالمصاعب. لكن كلّ الجهود مركزة على ألاّ يتغلب عليها». وبالمثل، عندما زعمت السلطات العراقية، في مناسبة أخرى، أنّه لا يوجد أساتذة أكفاء في اللغة الكردية، ردّ المسؤولون البريطانيون، على هذا الزعم العراقي، أنّ الحكومة العراقية لم تقم بتدريب أحد منهم[84].

وفضلاً عن هذا، فإنّه كان من اعتقاد السلطات البريطانية أنّ محاولات الحكومة العراقية لتعريب الإدارة، سوف تعمل على تقوية معسكر الانفصال. وقد نقل عن إدموندز قوله في عام 1930 أنّ «قبل سنتين لم تكن هناك قضية كردية، لكن الآن، وفي كلّ كردستان توجد هناك حركة قومية وانفصاليون». وما دام لم يجر التعامل مع هذا بحكمة، قال إدموندز: سوف يؤدّي هذا إلى انتفاضة مسلحة، مشابهة لتلك الجارية حالياً في أرارت[85].

---

(83) Iraq Administrative Report for the year 1928, p. 132; BHCF 13/14, *Events in Kurdistan*, Vol. 6, D. O. S. A. 232, May 9, 1928; Sluglett, p. 184.

(84) BHCF. 13/14, *Events in Kurdistan*, Vol. 5, Teleg. No. D. O. S. A. 322, May 9, 1928.

(85) CO. 730/157/6. 144350, (Note) by J. Hall. Oct. 13, 1930.

وفي نيسان عام 1930، جرى إعداد مذكرة مفصلة عن رأي الحكومة البريطانية حول القضية الكردية من قبل كورن واليس، وقدّمت إلى الحكومة العراقية. وكورن واليس، مثل إدموندز، حذر من مخاطر وشيكة في الألوية الكردية. وأشار بوضوح إلى سياسة الحكومة المتمثلة في تعيين أناس تركمان، غير متعاطفين لإدارة المناطق الكردية، ومن المرفوضين لدى الكرد. ودعا، مثلاً، إلى الإبعاد الفوري لعبد المجيد بيك التركماني المعادي للكرد، كمتصرف للواء أربيل. كذلك، اشتكى المستشار لوزير الداخلية بأنّ الكرد لم يجر تمثيلهم، بصورة كافية، في المناصب الحكومية العليا في بغداد، وقدّم الاقتراحات الآتية إلى الحكومة من أجل معالجة الموقف:

1 - وبما أنّ الشؤون التعليمية في كردستان يقوم بإدارتها إداريون غير أكفاء وغير متعاطفين مع الكرد، في كلّ من بغداد والموصل، فمن المرغوب فيها إنشاء مناطق تعليمية كردية، يوفّر لها إداريين كرد أكفاء ويدعمون بمصادر مالية معينة.

2 - نشر قانون اللغة الكردية الذي قدّم للكرد أثناء جولة آب لجعفر باشا.

3 - تعيين مدير مساعد عام كردي في وزارة الداخلية.

4 - فتح مدرستين ثانويتين في أربيل والسليمانية.

واختتم كورن واليس تقريره بقوله: «. . . قد سمعت، قبل، أنّه لا توجد قضية كردية. وأعتقد أنّ هذا بعيد عن الواقع. . . ولو سمح لهذا بالاستمرار بدون المعالجة. . . فأنا متأكّد بأنّه ستكون هناك مشكلة»[86].

وهذه المقترحات المقدّمة رفضتها الحكومة لعدّة أسباب.

أولاً: إنّ عدد المدارس الكردية في الألوية الشمالية، لا تسوّغ إنشاء مناطق تعليم كردية.

ثانياً: إنّ الخزينة العراقية في أزمة مالية.

(86) CO. 730/157/5, 144350, Desp. No. 6837/79, April 23, 1930.

ثالثاً: إذا قدّمت عروض سخية كهذه للكرد، فإنّ سياسة الحكومة تلك ستفسّر بصورة خاطئة، في كلّ من تركيا وإيران.

رابعاً: كان الملك يخشى من أنّه لو قبل بمقترحات كورن واليس، فإنّ الوزراء من القوميين العرب في حكومته، سيستقيلون من مناصبهم، ثمّ سيجد صعوبة في تشكيل وزارة جديدة، موالية للمعاهدة(87).

ولم يقبل المندوب السامي المؤقّت حجة الحكومة في عدم قبول مقترحات كورن واليس. وكتب ميجر يونغ أنّ نوري باشا «غير مخلص» في ذكر الأسباب المالية، كحجة في عدم فتح مديرية كردية تعليمية، وذلك أنّ الحكومة قد وافقت، فعلاً، على تعيين مراقب كردي للتربية والتعليم. والفرق في التكلفة لن يزيد على مئة روبية، غير أنّ مهام «المراقب الكردي» محدودة جداً، وفي دائرة قسم واحد، في حين أنّ المديرية التعليمية الكردية سيكون لها ميزانيتها الخاصة. وستكون مهامها هي إدارة شؤون التعليم في الأقاليم الكردية المختلفة(88).

وخلال شهري تموز وآب، تدهورت الأوضاع في كردستان على نحو سريع، بسبب قلق الكرد من معاهدة عام 1930 والتي جرت مناقشتها آنفاً. ومرة أخرى فقد وجدت الحكومة العراقية تفسيراً مغايراً عن سبب الاضطرابات عن تلك التي لدى الحكومة البريطانية. وتعتقد الحكومة العراقية أنّ ثورة الكرد وكتابتهم للالتماسات إلى العصبة، كانت نتيجة «الإذعان» للكرد. والحكومة البريطانية من جانبها أكّدت أنّ الاضطرابات كانت أمراً لا مفر منه، بسبب رفض الحكومة العراقية تنفيذ السياسة المعتدلة تجاه الكرد، على الرغم من التحذيرات والتنبيهات البريطانية المتكررة لها.

وفيما بعد في آب 1930، حدث خلاف خطير بين الحكومتين حول كيفية

---

(87) CO. 730/157/7. 14435, Teleg. No. 274, July 22, 1930, A. H. C to S. W. Col.

(88) CO. 730/157/5. 144350. Teleg. No. 155, July 21, Secretary of HC to the Council of State, Baghdad; Teleg No. 240, July 23, 1930, A. H. C to s. s. Col; Teleg No. 240, July 22, 1930, S. S. Col to A. H. C.

التعامل مع الوضع المتفجر، وأراد جميل المدفعي نهج سياسة متطرفة في كردستان، والتي تتضمن:

1 - إقالة توفيق وهبي بشكل فوري كمتصرف... وهذه نفذها كما سبق ذكرها.

2 - اعتقال كلّ أولئك الذين نظموا المظاهرات، في أثناء الجولة ما بين 10 - 13 آب في الألوية الكردية من قبل جعفر باشا وميجر يونغ ومحاكمتهم، واحتجاز كلّ الذين كتبوا الالتماسات إلى عصبة الأمم ودار المندوب السامي.

3 - إقالة قائد الشرطة الكردي في السليمانية من منصبه، واستبداله بقائد آخر غير كردي.

4 - إقالة كلّ المدراء والقائمقاميين الكرد الذين لا تتوافق آراؤهم السياسية مع رأي الحكومة.

5 - نهج سياسة قوية في التعامل مع كلّ زعماء الكرد، ورجال الدين المشهورين والموظفين الإداريين الذين يضمرون الأفكار الانفصالية[89].

إنّ كورن واليس، وميجر يونغ الذي كان يعمل مندوباً سامياً مؤقتاً بعد موت جلبرت كلايتن المفاجئ، عارضا بشدة سياسة المدفعي المذكورة آنفاً، محتجين بأنّ ذلك سوف يؤدي إلى نتائج معاكسة في أوساط الكرد، بدلاً من تهدئة الموقف، فإنّ تلك السياسة ستؤدي إلى تفجير الموقف. وأبدى كورن واليس ملاحظته قائلاً: «يجب على الحكومة أن تقرر هل تنوي أن تحكم الكرد بالقوة ضدّ رغبتهم، أم أنّها تريد أن تفوز بحسن نواياهم. فإذا اختير الأسلوب الأول، فإنّ على حكومة العراق أن تقرر هل لديها قوة كافية لعمل ذلك؟ واعتقدت السلطات البريطانية أنّ الحكومة العراقية تريد مواجهة المسألة الكردية، بنفس الأسلوب الذي استخدمته حكومة الاتحاديين الأتراك، بشكل غير ناجح،

---

(89) BHCF 13/ 14, *Events in Kurdistan*, Vol. 10. Memo. No. 5/631, Oct. 6, 1930, Insp Mousl to Adv. Minister of Interior.

والذي كان عبارة عن: «إرسال فوج من القوات المسلحة بالبنادق، إلى القرى المتحدّية للنظام، والتعامل مع الثوار بصورة سريعة»[90].

وأخيراً، كانت الحكومة البريطانية قلقة من أنّ انفجار الأوضاع في كردستان العراق سوف يؤدي إلى إحراج الحكومة البريطانية أمام عصبة الأمم. وجدير بالملاحظة، أنّه في تشرين الثاني عام 1930 كان من المقرر أن تناقش اللجنة الدائمة للانتداب الالتماسات الكردية. وخشي البريطانيون من أنّ الاضطرابات في الألوية الكردية، وكذلك الإجراءات العقابية التي قد تجبر الحكومة العراقية على اتخاذها ضدّ الكرد، قد تجعل الكرد يبدون في جنيف «الطرف المظلوم». وإنّ رضا وارتياح (اللجنة الدائمة للانتداب) كان ضرورياً جداً، في تسهيل قبول انضمام العراق إلى عصبة الأمم، والذي ينتظر مناقشته في دورة حزيران عام 1931 للجمعية؛[91] ولهذا قرّرت الحكومة البريطانية ربط تأييدها، لطلب العراق بالحصول على عضوية في العصبة، واتّباع العراق سياسة معتدلة تجاه الكرد. وهكذا، في 18 آب حذّر ميجر يونغ جعفر باشا، ونوري باشا والملك فيصل أنّه إذا ما لم يلتزم بمقترحات كورن واليس، فيما يتعلّق بالسياسة المتبعة في الشمال، وبإعطاء أدلة مقنعة على تأييد ذلك، في شكل إصدار قانون اللغة، وإقالة المسؤولين غير الكرد من الألوية الكردية، وكذلك إقصاء الوزراء المعادين للكرد أمثال المدفعي من المجلس، فإنّ الحكومة البريطانية ستعد نفسها غير مسؤولة في جنيف، عن سياسة العراق في كردستان[92].

---

(90) C. O. 730/ 157/ 6, 144360, (note) by Adv. to the Minister of Interior, Aug. 18, 1930; BHCF 13/ 14, *Events in Kurdistan*, Memo. No. Aug. 13, 1930, Conwallis.

(91) CO. 730/ 157/5, 144350, Note by Adv. to the Minister of Onterior. Aug. 18, 1930.

(92) BHCF 13/14, *Events in Kurdistan*, Vol, 9, Desp. No. 333, Sept. 2, 1930, Minutes by Sturges. Residency, Baghdad; CO. 730/157/5. 144350, Teleg. No. 38. Aug. 18, Young to S. S. Col; Teleg No. 366. sept. 20, 1930, Passfield (S. S. Col) to Brooke-Popham, Residency, Baghdad.

وكنتيجة للضغط المستمر من بريطانيا، فقد بدأت الحكومة العراقية في انتهاج سياسة المصالحة في المناطق الكردية. وكانت هذه السياسة تقوم على:

1 - قبول نصيحة كورن واليس بعدم تنفيذ اقتراح جميل المدفعي، القائل باتخاذ إجراءات عقابية ضدّ القوميين الكرد.

2 - تعيين صالح زكي (كردي)، مديراً عاماً مساعداً في وزارة الداخلية، ليكون مسؤولاً عن الشؤون الكردية، مع تعيين اثنين يعملان كامل الوقت مترجمين في الوزارة.

3 - تعيين سعيد نوري برزنجي مراقباً في الشؤون الكردية، في وزارة التربية والتعليم[93].

ومن خلال الضغط على الحكومة العراقية للمصالحة مع الكرد، لم تكن السلطات البريطانية تشجع الانفصاليين الكرد، كما كان يظن بعض السياسيين العراقيين، بل إنّ الحكومة البريطانية كانت في الحقيقة، تهدف من وراء ذلك العكس تماماً؛ وفي اتّباع السياسة المعتدلة في كردستان كانت السلطات البريطانية تأمل في أن تتمكّن من «سحب البساط من تحت المتشدّدين»[94].

ويبدو أنّ فكرة كردستان مستقلة في عام 1930 كانت مسألة غير مرغوب فيها «وحلم غير عملي». وفي تشرين الأول كتب ميجر يونغ إلى وزارة شؤون المستعمرات، مؤكداً أنّه إذا كان سيعطى الحكم الذاتي الكردي، فإنّ كردستان ستتحول إلى «ملجأ للعصابات» والذين سيعيشون على سرقة المدن العربية القريبة في العراق، والنتيجة ستكون مشابهة للوضع الذي قام في الأراضي الشمالية الشرقية في الهند، قبل احتلال وزيرستان[95]. وعبّر السيد نيغل

---

(93) Special Report, p. 263, BHCF 13/ 14, *Events in Kurdistan*, Vol. 10. Desp. Secret A. Oct. 23, 1930. Baghdad A. H. C to S. S. Col; R. S. M. Sturges "Note on promises made to Kurds", Oct. 10, 1930.

(94) CO. 730/157/5, 144350, Desp. very secret. Aug. 19, 1930; Desp. D. O. S. A. No. 492. July 7, 1930, Cornwallis to Council of Ministers, Baghdad.

(95) CO. 730/157/6. 144356, (Iraq And Frontier Provinces) Oct. 16, 1930, A. H. C to S. S. Col.

دافيدسون المستشار القانوني في العراق، للملك فيصل، عن رأي مشابه، مشيراً إلى أنّ فكرة الحكومة الكردية، أو الحكم الذاتي، أو مجرّد شبه حكم ذاتي غير موجود، في فكر المسؤولين البريطانيين: «إنّها كانت حقائق منطقية قوية، وليست سمة ميل لصالح التطلعات الكردية... والتي برهنت بأنّ حلولاً كتلك هي حلم غير عملي». على حدّ زعم دافيدسون[96]. ومن الأمور المثيرة للملاحظة أنّ البريطانيين كانوا ينظرون إلى استقلال كردستان، من خلال التجربة السلبية لهم، في وزيرستان، واستخدموا نفس المواصفات لكل من وزيرستان وكردستان. وهذا يشير إلى الاستمرارية في سياسة الحكومة البريطانية، والمدى الذي كانت فيه الإدارة البريطانية في العراق، متأثرة بتجربة الهند.

وبعد نجاحهم في إقناع الحكومة العراقية باتّباع سياسة معتدلة، في كردستان قرّرت السلطات البريطانية إعطاء تأييدهم الكامل للعراق، في أثناء مناقشة الدورة التاسعة عشرة للجنة الانتداب الدائمة في جنيف، في تشرين الثاني عام 1930[97]. واتفق المسؤولون البريطانيون والعراقيون، مقدّماً، على اتخاذ موقف مشترك حول الالتماسات الكردية. وطالب ميجر يونغ، وبقوة، لجنة الانتداب الدائمة برفض إقامة دولة كردية، لأنّ الكرد لا توجد لديهم خبرة في الحكم الذاتي، ولأنّ التماساتهم أمليت عليهم نتيجة للفهم الخاطئ بأنّ عصبة الأمم على وشك إنشاء حكومة كردية، وأكّد المسؤولون البريطانيون بأنّه إذا لم يجر إثبات خطأ تصوّر الكرد حول قرارات عصبة الأمم لعام 1925 المعنية بالكرد، فإنّ الاحتجاجات الدموية ستستمر في الشمال[98]. ولهذا، فقد اتخذت عصبة الأمم قراراً تدعمه بريطانيا، حول الالتماسات الكردية والذي نصّ على أنّه:

«... لا يوجد قرار تستند إليه عصبة الأمم، يمكن تفسيره لتبرير طلب

---

(96) Iraq: The New State", JRCAS, Vol. 39, (1932), p. 229.

(97) League of Nations. Permanent Mandate Commission, Minutes of the Nineteenth Session Held In Geneva, Dec. 29th. 1930. C. 643 M. 262. Appendix 2, "Observation by His Majesty's Government Representative", p. 186.

(98) C. O, 730/ 157/ 6. 144350, Memo. byJ. Hall, Oct. 13, 1930, CO.

الملتمسين بإنشاء حكومة كردية، تحت رعاية (عصبة) الأمم».

«. . . تأخذ اللجنة بالحسبان حقيقة كون تلك القرارات، توفّر معاملة خاصّة للكرد، والمعاملة التي، وحسب أحدث المعلومات التي في حوزة القوة المنتدبة، لم يجر ضمانها بالكامل، ومن أجل ضمانات معينة للإدارة المحلية التي لا تبدو أنّها قد توفّرت»، لذلك قرّرت اللجنة الدائمة للانتداب ما يأتي:

1 ـ رفض التماس زعماء الكرد ما دام يهدف إلى إنشاء حكومة كردية تحت رعاية عصبة الأمم.

2 ـ مطالبة القوة المنتدبة، بالتأكيد أنّ الإجراءات القانونية والإدارية التي ستضمن للكرد الوضع الذي حدّد لهم، سيجري وضعه في التنفيذ الفوري، وأن يكون أيضاً بصورة مناسبة.

3 ـ النظر في إمكانية مراجعة تلك الإجراءات وتقييمها، لتضمن للكرد مسألة إدخال تحسينات على وضعهم، في حال أنّ العراق سيضعها يوماً ما، تحت رعاية بريطانيا الكبرى في النهاية[99].

ولهذه الأسباب، وفي خلال العام 1927 إلى 1930، كانت هناك جملة من العوامل التي مهّدت لانتفاضة كردستان في عام 1930، نتيجة لوجود شعور قومي قوي في أوساط الكرد، والذين كانوا غير مرتاحين من جرّاء عدم قدرة الحكومة على الوفاء بوعودها، وفشل الحكومة في تنفيذ وعودها للكرد كان جزئياً بسبب نفوذ بعض الوزراء العراقيين أو تأثيرهم؛ وبسبب الضغط الواقع على الحكومة العراقية من جراء الحاجة إلى عدم جعل العلاقة متوترة مع جارتي العراق إيران وتركيا. فعلاقة عدم الثقة المتبادلة بين السلطات البريطانية والعراقية تسببت، إلى حدٍ ما، بفشل الحكومتين في القيام باتخاذ سياسة ما، لتهدئة الوضع المائل للانفجار؛ فالجولة المشتركة بين جعفر باشا وميجر يونغ في آب 10 ـ 13 لم تفشل فقط في تهدئة الوضع، بل زادته تعقيداً.

---

(99) League of Nations. PMC, Minutes of the Nineteenth Session, pp. 84-6; BHCF 13/14, Vol. 10, Teleg. No. 623, Dec. 31, 1930, H. C. Baqh. S. S. C.

ومع حلول أيلول، كان الموقف المتوتر في الألوية الكردية يحتاج فقط، إلى شرارة لكي ينفجر. وقرار الحكومة بإجراء الانتخابات في الشمال، قد وفّر تلك الشرارة.

انتفاضة أيلول عام 1930 في السليمانية

على الرغم من أنّ المجلس المحلي في السليمانية، والذي يسيطر عليه النواب القوميون، من أعضاء اللجنة القومية الكردية، قد قرروا مقاطعة الانتخابات العامة للنواب في العراق، فإنّ المفتش الإداري البريطاني في السليمانية والحكومة العراقية قرّرا معاً إجراء الانتخابات، من غير مبالاة بهذه التطورات، وبمشاعر الكرد. ففي السادس من شهر أيلول، جرت دعوة ثلاثين من وجهاء السليمانية إلى مقر الحكومة المحلية (السراي) لانتخاب لجنة المراقبة حسب قانون الانتخاب. وبينما كان انتخاب اللجنة مستمراً، تقدّمت جموع من الناس، الذين قدّروا في البداية بمئتين (والتي تطورت فيما بعد إلى مظاهرة تضمّ المئات) عبر شوارع المدينة مردّدين الشعارات المعادية للانتخابات. وعند توجّههم إلى دار الحكومة، قام المتظاهرون برشق قوات الشرطة الذين كانوا يحرسون المبنى بالحجارة، وقامت السلطات البريطانية باستدعاء القوات العراقية إلى المكان. وجرح شرطي واحد؛ وهكذا اصطدمت القوات مع المتظاهرين.

وكنتيجة، قتل عدد من المتظاهرين والقوات الحكومية، وجرح البعض الآخر[(100)]؛ أمر مستر ألبان، المفتش الإداري الذي كان يقوم مقام المتصرف مؤقتاً، بإلقاء القبض على مئة رجل، لدورهم في تأجيج المظاهرة. وأطلق سراح تسعة وثمانين منهم فوراً، وحجز أحد عشر شخصاً. وكان المحتجزون من أعضاء اللجنة القومية الكردية، حيث اقتيدوا إلى كركوك، وحوكموا، وأفرج عنهم أيضاً[(101)]. بسبب عدم وجود أدلة ضدّ الشيخ قادر (شقيق الشيخ محمود)

(100) CO. 730/157. 144350, (Note) Oct. 13, 1930. Hall to flood.

(101) CO 730/157/6. 144350, Memo. Secret. Urgent. No. C. /235/D/6. Sep. 11, 1930 "Report on the Riot al-sulaimani Town on 6th September 1930", by A. I. Sulaimani.

الذي كان عضواً نشطاً في اللجنة القومية، وقد أُخذ القرار بعدم محاكمته لكي يجري إرساله إلى المنفى مؤقتاً، في جنوب العراق. وبعد عشرة أيام أجريت الانتخابات في السليمانية، تحت حراسة القوات العراقية والبريطانية، ووصفت هذه الانتخابات في السليمانية والألوية الكردية في المصادر الغربية، بكونها سلمية[102].

وقدّمت حكومتا العراق وبريطانيا بيانات مختلفة أكثر من تلك التي قدّمها الكرد عن تطورات الأحداث، أثناء الانتفاضة. وحسب ما جاء في رواية ألبان، والذي كان يشغل منصب المتصرف المؤقت في السليمانية، منذ إقالة توفيق وهبي في آب، فقد حاول إقناع الشيخ قادر وأعضاء اللجنة القومية بالمشاركة في الانتخابات، لكن بدون جدوى. وقد جرى تحذير الزعماء الكرد من العواقب الوخيمة، إذا هم حاولوا عرقلة سير الانتخابات، وقد وافقوا على الابتعاد عن الشؤون الانتخابية. وبعد فشلهم في إقناع السكان بمقاطعة الانتخابات، قرّر الزعماء الكرد عرقلتها كما زعم ألبان. ووفق روايته التي تقول: «إنّ التجار الذين رفضوا الانضمام إلى المظاهرات، عوملوا بخشونة شديدة»[103].

وكان هناك أيضاً عوامل مساعدة أخرى للانتفاضة، وقد جرى نشر الأفكار القومية الكردية الداعية إلى الاستقلال، بواسطة النخبة القليلة من الموظفين السابقين في الإدارة التركية، وكذلك عن طريق بعض المسؤولين العسكريين الذين استطاعوا استقطاب الطلاب، إلى صفوفهم. وفي الماضي كانوا يستخدمون الطلاب في مظاهراتهم، مثل تلك التي حدثت في 16 تموز، في أثناء زيارة رئيس الوزراء العراقي إلى المدينة، وكان الطلاب العمود الفقري

(102) CO. 730/161/1. 144272, Trans. Letter. No. C/117, Jan. 4, 1931, Office of the Council of Ministers, Baghdad; 157/ 6. 144350. Extract from summary of Intelligence by Wing Commander K. C. Bruss. Riot in Sulaimani, Sept. 8, 1930.

(103) CO. 730/157/6. 144350, "Report on the Riot at Sulaimani Town on the 6th September 1930"; Letter. Secret A. I. Brook-Popham to Passfield, Sept. 1930; Special Report, p. 265.

للمظاهرة التي حدثت في آب، في مناسبة الجولة المشتركة بين ميجر يونغ وجعفر باشا؛ لذلك اعتادت النخبة القومية في السليمانية على تنظيم المعارضة، وهم الآن أكثر استعداداً لاستخدام النهج نفسه لعرقلة الانتخابات، على حدّ قول السلطات البريطانية(104). وفضلاً عن ذلك فقد كان لانتفاضة أرارت في كردستان الشمالية صداها، في رفع معنويات الكرد في العراق. وأشاع القوميون الكرد نبأ تلك الثورة في أوساط الشعب الكردي(105).

فاستعمال الجيش ثم اعتقال زعماء الكرد من اللجنة القومية، كان لهما الكثير من المسوّغات في تصوّر الحكومة البريطانية، وفي مقدّمتها الاعتقاد أنّه إذا لم يجر التعامل مع المتظاهرين بصورة حاسمة، فإنّ الاضطرابات سوف تنتشر، بصورة سريعة، إلى باقي أجزاء كردستان، وأجزاء أخرى من العراق، إذ توجد مشاعر معادية مماثلة ضدّ الانتخابات، وضدّ معاهدة 1930. وقد عدّ أنّه من الضروري جداً، اتخاذ تدابير وقائية مثل الاستطلاعات الجوية، من أجل منع الاضطراب من الانتشار إلى المناطق الكردية(106).

وفضلاً عن ذلك كان يخشى من أنّ انتشار الاضطرابات إلى الألوية الكردية قد يعمل على تعقيد الجهود البريطانية، في مساعدة الأتراك على تهدئة الجماعات الكردية في تركيا، والذين كانوا يخوضون ثورة آرارت(107).

إنّ الأسلوب الحازم الذي تعاملت به السلطات البريطانية، مع زعماء الكرد في أثناء انتفاضة أيلول كان إشارة واضحة، إلى الكرد، بأنّ البريطانيين

---

(104) CO. 730/157/6. 144350, "Report on the Riot at Sulaimani Town on the 6th September 1930".

(105) BHCF 13/14, *Events in Kurdistan*, Vol, 16 Desp. No. 5/621. Oct. 6, 1930.

(106) CO. 730/157/6. 144350 "Report on the Riot at Sulaimani Town on the 6th September 1930". Extract from summary of Intelligence dated 15th September 1930. S. S. Q. Sulaimani Letter Secret A. Brook-Pohom to Passfield, Sept. 12, 1930.

(107) Confid. U. S. Post Diplomatic Records, Desp. No. 123. Sept. 18, 1930. "Election Disturbances; Serious Riot in Sulaimani", CO. 730/157/5. 144350, Teleg. No. 347, July 21, 1930, A. H. C to S. S. Col.

مصمّمون على تثبيت سيطرة الحكومة في المنطقة الكردية بشتى الأساليب. وكذلك دحض الشكوك التي كانت لدى بعض السياسيين العراقيين حول سلامة النوايا البريطانية في كردستان(108). وأخيراً أكّد المندوب السامي البريطاني أنّ التدابير الحاسمة التي اتخذها المراقب الإداري كانت دفاعية، لأنّ المتظاهرين كانوا مسلحين بالخناجر والمسدسات، وأنّه لم تكن هناك أيّة أدلة تشير إلى أنّ «الجيش العراقي قد استخدم قوة، أكثر من اللازم لإعادة النظام»(109).

والقوميون الكرد، من جانبهم، أكّدوا أنّ ما حدث، في السادس من أيلول، كان بسبب رغبة الحكومة في فرض الانتخابات على السليمانية، وكذلك الإجراءات الاستفزازية التي اتخذت لضمان ذلك. ووفق روايتهم، فإنّ أعداداً كبيرة من القوات العسكرية العراقية والشرطة قد نشرت في كلّ أرجاء المدينة. فضلا عن ذلك فإن أعضاء مجلس بلدية السليمانية، وكذلك أعيان المدينة قد جرى تجاهلهم؛ في حين طلب من بعض «الأفراد غير المهمين» الإشراف على الانتخابات والتلاعب بها(110).

ولإثبات رأيهم هذا، أشار القوميون إلى حقيقة أنّه لم تجر إعادة انتخاب أحد من النواب الذين كتبوا الالتماسات إلى عصبة الأمم(111). كما عارضوا

(108) CO. 730/ 157/6. 144350. "Report on the Operation in southern Kurdistan Against Shaikh Mahmud" No. 5, 10648/4, Oct, 1931; A. H. Q. Iraq Command. Hinaidi, E. R. Ludlow-Hewlt. ; Special Report on Progress in Iraq, p. 265.

(109) CO. 730/157/6. 144350. Letter Secret. Sept. 17, 1930, Brook-Poham to passfield.

(110) خواجة، ص84. وانظر:

CO. 730/157/6. 144350 Trans. Letter Hafsah Naqib Zadeh to HC, Sept. 11, 1930, Intelligence Report, No. 1/5/1/11 Dated for period ending, August 12, 1930.

(111) Times (London), Sep 12, 1930, "Kurds Battle with Iraq Troops"; CO. 730/157/6, Letter Secret. Sept. 10, 1930, Brook-Poham to Passfield.

مثلاً إسماعيل الرواندوزي ومعروف جياووك لم ينتخبا للمرة الثانية بسبب دورهم في كتابة الالتماسات. وقد نقل عن إسماعيل الرواندوزي قوله: «أنا ليس لي شعبية في بغداد، لذا لم يجر انتخابي مرة ثانية».

see: Hamilton, p. 298.

الادعاءات البريطانية القائلة بأنّ المظاهرة كانت عنيفة. وأول شرطي عراقي قد أصيب بجراح من رصاصة أطلقها زميل له؛ والمظاهرة كانت سلمية، والمتظاهرون كانوا غير مسلحين؛ وجادل الكرد قائلين: «إنّ ارتفاع عدد الإصابات من بين المتظاهرين، تشهد على زعمهم هذا»[112].

إنّ حقيقة وجود بعض الإصابات من بين القوات العراقية، لهي دلالة على أنّ المظاهرة لم تكن سلمية تماماً. كما أنّه من الصعوبة، بمكان، قبول الموقف البريطاني على حدّ سواء، بأنّ الإنكليز لم يكونوا متورطين في فرض الانتخابات على الكرد في السليمانية، والذين عبّروا في مناسبات عديدة قبل أيلول، عن عدم رضاهم عن سياسة الحكومة. ومع ذلك، فإنّ الأسباب وراء الانتفاضة في السليمانية، ينبغي أن يبحث عنها من الأسباب غير المباشرة لها... التوقعات العالية بين القوميين الكرد التي كانت نتيجة للاعتقاد الراسخ الذي وجد لدى كثيرين، والذي بدوره يعود جزئياً إلى التفسيرات الخاطئة لتعهدات عصبة الأمم، تجاه الكرد، وكما تعود إلى محاولة القوميين الكرد تضليل شعبهم، عن المخطط البريطاني المزعوم، بإنشاء حكومة كردية.

إنّ انعدام الثقة الظاهرة بين الكرد والحكومة، والذي ظهر بصورة واضحة في الالتماسات، كذلك الشكاوى المتزايدة، لدى الكرد، بسبب فشل الحكومة في تنفيذ وعودها بشكل كامل، وكذلك الحيرة والقلق في أوساط الكرد بعد توقيع المعاهدة عام 1930 بين الحكومة والبريطانيين، وعدم تمكّن السلطات البريطانية من تهدئة التوتر في كردستان، كلّ هذه العوامل، مجتمعة، جعلت المواجهة في 6 أيلول أمراً محتّماً (لا مفر أو مناص منه). إنّ طريقة تعامل الحكومة البريطانية مع الانتفاضة هي دلالة على أنّها كانت ولا تزال ملتزمة بسياسة ما بعد تسوية الموصل في كردستان، من حيث الاستمرار في الضغط على الحكومة، من أجل تنفيذ السياسات الاسترضائية تجاه المعتدلين من

(112) خواجة، ص 82-4. وانظر:

CO. 730/157/6. 144350. Desp. No. Sept 26, 1930, Brook-Poham to Passfield; "Extract from the summary of intelligence, Dated 5th September 1930", S. S. O. Sulaimani.

القوميين الكرد، وكان البريطانيون عازمين على قمع الانفصالية الكردية، والتي كانت تهدّد مصالحهم في العراق، وتركيا، وإيران. ومن أبرز النتائج المباشرة لانتفاضة أيلول هي عودة الشيخ محمود، ليتزعم ثورته الثالثة والأخيرة ضدّ الحكومة.

ثورة الشيخ محمود الثالثة

في 17 أيلول عام 1930، عبر الشيخ محمود الحدود، ومعه مئة من أنصاره مرة أخرى، إلى داخل العراق. ومن أيلول عام 1930 إلى مارس عام 1931 تورّط الإنكليز في لواءَي السليمانية وكركوك، في حرب عصابات، شنّها أنصار الشيخ محمود. ومرّت هذه الثورة، خلال مرحلتين: الأولى، من أيلول عام 1930 إلى شباط عام 1931، ولكن بقيت الاضطرابات محصورة، بشكل رئيسي، في الأجزاء الشمالية والشرقية للواء السليمانية. وبدأت المرحلة الثانية في آذار، وانتهت في مارس عام 1931 باستسلام الشيخ محمود.

في أثناء المرحلة الأولى، قام الشيخ محمود بإجراء عملية تنسيق وتزامن، بين حرب العصابات التي كان يقودها، والحملات الدعائية السياسية المكثفة التي كان يهدف من ورائها إلى تعبئة الكرد، وإلى نصرة قضيته، والحصول على تعاطف عصبة الأمم، ومحاولة وضع السلطات البريطانية في وضع محايد، في نزاعه مع الحكومة. وكما جرت الإشارة إليه فيما سبق، منذ عام 1929، كان الشيخ محمود في اتصال مع القوميين الكرد في السليمانية، في محاولة منه لنيل تأييدهم لخوض ثورة ضدّ الحكومة العراقية. فتنحية الوزير العراقي جميل المدفعي توفيق وهبي، المتصرف المعتدل في 18 آب، والذي كان يحظى بتأييد الزعماء المعتدلين، من أمثال الشيخ قادر، أدّى بالقوميين في السليمانية، بالتحول والتوجّه إلى الشيخ محمود ليقودهم[113].

وبعد حصوله على التأييد السياسي في السليمانية، عشية رجوعه إلى

(113) CO. 370/157/7. 144637. Sec. Teleg. No. 11, Jan. 10, 1931, Humphrys to Nuri, (Report on operation Against Shaikh Mahmud from 17th. Sept. 1930, to 14th. May, 1931). G. Robinson, General Inspector of the Iraq Army.

الأراضي العراقية، قام الشيخ محمود بجولة في بلاد بشدر، وتمكّن من الحصول على التأييد السياسي، من أغلب زعماء القبائل الأقوياء هناك. ومن تشرين الأول، بدأ أنصار الشيخ محمود في شنّ هجمات الكرّ والفرّ، ضدّ قوات الحكومة في الحدود[114].

في غضون ذلك، تحرّكت الحكومة العراقية بسرعة شديدة لمعالجة التهديد الجديد للشيخ. ومن 22 إلى 27 تشرين الأول جرى توزيع ثلاثة ألوية من الجيش حول مدينة السليمانية. وفيما بعد جرى دعم هذه القوات وتقويتها بعدد آخر من القوات، يقدّر بخمسة ألوية، وستمئة من قوات الشرطة المتحركة القوية، والتي جرى تسليحها بشكل خفيف، لمواجهة العصيان أو التمرد. وقد تمكّن الثوار من احتلال بعض المدن الصغيرة في الحدود مثل مدينة كول عنبر وبنجوين، ولكن أجبروا فيما بعد على التخلّي عن مواقعهم، في وجه الغارات الجوية المكثفة لطائرات القوة الجوية. فضلاً عن ذلك، فمن تشرين الأول عام 1930 إلى آذار عام 1931 قامت قوات الحكومة بمحاولات عديدة لتطويق الشيخ محمود، لكنها كانت كلّها بدون جدوى[115].

وفي خلال شهري تشرين الأول وكانون الأول بلغت الانتفاضة ذروتها القصوى، ووصلت إلى درجة خطيرة، في معظم المناطق التي حدثت فيها العمليات العسكرية، وتجاوزت منطقة التضاريس الصعبة التي تضمّ الجبال والوديان، حيث يصعب تحرك الجنود فيها. إلى جانب ذلك فإنّ الشيخ محمود وأنصاره يعرفون كلّ «شبر من هذه المناطق»، وقد تمكّنوا في غير مناسبة، من تفادي القوات الزاحفة[116].

(114) CO. 730/163/5. 144637, "report on operation Against Shaikh Mahmud from 17th. Sept, to 30th. May 1931".

(115) CO. 163/6. 144637 SECRET. S. 10648, Oct. 16, 1931, . A. H. Q. British force Iraq Command E. P. Ludlow-Hewltt "Report by the air office Commanding Iraq on the Operation in Southern Kurdistan Against Shaikh Mahmud from October 1930 to May 1931"; Confid. U. S. Diplomatic Post. Teleg. No. 54. Nov, 1930. Baghdad.

(116) CO. 163/6. 144637, "Report on operation Against Shaikh Mahmud from 17th.

وفضلاً عن ذلك، فإنّ معظم سكان هذه المناطق ومنهم بعض المسؤولين الحكوميين، كانوا من المتعاطفين مع الثوار. وهذا ما مكّنهم من الحصول على معلومات دقيقة وشاملة، لكلّ الخطط.والتحرّكات الاستخباراتية الحكومية؛ وبالمقابل أخفقت الحكومة في الحصول على المعلومات اللازمة عنهم[117].

أمّا بالنسبة لموقف السلطات البريطانية من هذه القضية، فإنّها في الحقيقة لم تكن راغبة، في بداية الأمر في اتخاذ خطوات فعالة ضدّ الثوار. والسيد بروك ببهام، المندوب السامي المؤقّت، في ذلك الوقت، علّل هذا الموقف على أساس الاعتبارات الآتية: بعد توقيع معاهدة 1930، كان من سياسة السلطات البريطانية ترك مسؤولية حفظ الأمن الداخلي وخاصة في كردستان، على نحو أساسي للحكومة العراقية. ولن تتدخل القوات البريطانية إلاّ إذا ساءت الأمور، فتساند حينئذ القوات الحكومية.

وكان هذا جزءاً من سياسة بريطانيا لإعداد العراق للاستقلال؛ وكما لم يكن من السهولة على السلطات البريطانية أن تقرر الإجراءات التي ينبغي اتخاذها، ضدّ الشيخ محمود في البداية، لأنّ الأخير كان يبقي تحركاته، على نحو مقصود، متاخمة للحدود الإيرانية، من أجل أن يتمكّن من العبور إلى داخل إيران، عندما تستدعي الحاجة إلى ذلك. وأنّ سلسلة الجبال الوعرة جعلت استخدام الطائرات عديمة الفائدة، في أثناء تحركات الشيخ محمود في المناطق الحدودية[118].

وعلى الرغم من أنّ الشيخ محمود لم يبذل جهوداً كبيرة لكسب تأييد الكرد له في كلّ أنحاء كردستان، لكنّه استطاع أن يحصل على تأييد عدد لا يستهان به. وخاصة من طبقة الأفندية، في السليمانية، المشمئزين من المواجهة

Sept, 1930, to 14th. May, 1931", by Robinson.

(117) Ibid. pp. 2-3.

(118) CO. 730/157/6. 144350, Teleg No. 123, Sept 26, 1930, Residency, Baghdad from Brooke-phpham Passfield.

الدموية التي دارت في أيلول، فناصروا، فوراً، قضية الشيخ محمود. وكانت حفصة خان النقيب، زوجة الشيخ قادر من أنشط الأعضاء، وكانت تعدُّ إلى حدٍّ ما العقل المسيّر للحركة القومية الكردية في السليمانية. فزارت المدن الكردية وقراها، وتحدّثت عن المذابح التي ارتكبتها قوات الحكومة في أيلول. وساعدت جهودها الشيخ محمود على إعداد ثورته الجديدة، وذلك بتهيئة الرأي العام الكردي، وتعبئته[119]. فضلاً عن ذلك، وبعد عودة الشيخ محمود، مباشرة من إيران، انضم ثلاثة من الضباط الكرد في الجيش العراقي إلى حركته[120]. وعلاوة على ذلك، حاولت الحكومة تجاوز زعماء الكرد والقيام بإنشاء إدارة مباشرة عبر بعض الموظفين... أحياناً من غير الكرد... وقد أدّى ذلك إلى عزلة الزعماء الذين تمسّكوا «بذريعة القومية» التي يعتنقها الشيخ محمود»[121]. ولم تكن الدعوة الأخيرة مقتصرة على الزعماء والمثقفين بل جرى توزيع البيان الذي وقّعته لجنة الدفاع عن الشعب الكردي بصورة واسعة. ويدعو هذا البيان الكرد، جميعهم، لتأييد حركة الشيخ محمود التي تهدف إلى الحصول على حق تقرير المصير، للشعب الكردي، أسوة بالشعوب الأخرى. وهكذا استطاع الشيخ محمود إضفاء صفة الشرعية، على حركته القومية[122]. وإلى هذا، ففي أثناء مقابلاته الرسمية والخاصة واتصالاته مع زعماء الكرد والوجهاء، كان الشيخ يحاول أن يترك انطباعاً بأنّ بريطانيا تساند جهوده، في إنشاء دولة كردستان المستقلة. فمثلاً في كانون الأول، سأل الشيخ أحمد، في

---

(119) CO. 730/157/6. 144350. extract from Summary of Intelligence Dated 15th Sept, 1930. S. S. O. Baghdad; Teleg. No. 123. Sept. 26, 1930. Brooke-Poham to Passfield.

(120) CO. 730/157/6. 144350. extract from Summary of Intelligence Dated 15th Sept 1930, S. S. O.

(121) CO. 730/157/6. 144350, Extract from Summary of Intelligence Dated 15th Sept 1930, Sulaimani.

وانظر: خواجة، ص92.

(122) CO. 730/763/5. 144637, Extract from Summary of Intelligence Report, No. 14, Feb. 18, 1931.

بارزان، المساعد الإداري البريطاني، فيما إذا كانت ادعاءات الشيخ محمود صحيحة، بأنّه يتلقّى مساندة سريّة من بريطانيا[123].

ولهذه الأسباب، وخلال شهر تشرين الأول إلى آذار عام 1931، كتب زعماء الكرد ووجهاؤهم، من كلّ الألوية الكردية رسائل إلى المندوب السامي وكذلك إلى عصبة الأمم يعبرون فيها عن تأييدهم ومساندتهم للشيخ محمود. وذهب هذا التأييد السياسي أبعد ما يمكن، حتى وصل إلى الكرد في لواء الموصل. وكمثال لذلك، ففي 17 تشرين الثاني أبلغ المساعد الإداري، في الموصل، المندوب السامي البريطاني، بأنّ معظم رؤساء القبائل في لواء الموصل أعطوا مساندتهم لقضية الشيخ محمود[124].

ويمكننا ملاحظة هذا التأييد من خلال العديد من الالتماسات التي أرسلها الكرد إلى عصبة الأمم. ففي 10 من تشرين الأول قدّم الالتماس الذي وقّعه أقوى زعماء الكرد في السليمانية، وكركوك، وأربيل الذين يشكّون فيه من عدم وجود رغبة صادقة، لدى الحكومة، في تنفيذ وعودها المقدمة للكرد. وكتب الملتمسون بأنّه عندما طلب الكرد، في السليمانية، من الحكومة إيقاف سياستها المتعلقة بتعيين غير الكرد، في الألوية الكردية، ردّت الحكومة على ذلك بتنحية متصرفهم من عمله. وفي أيلول، «عندما تظاهر جماهيرنا سلمياً، ردّ العرب على طلبنا، بمذبحة عامّة ضدّ الأبرياء»، على حسب زعم الالتماس. ولذلك، فقد طالب الملتمسون، إلى حين استجابة عصبة الأمم لمطالبهم، بإقامة حكومة كردية، أو بوضع الألوية الكردية تحت نظام انتدابي منفصل[125]. وفي آذار عام 1931 بعث زعماء الكرد والشخصيات الدينية في الألوية الكردية العديد من الالتماسات الكردية إلى عصبة الأمم، ويشمل ذلك بعض الزعماء الكرد في

---

(123) C. O. 731/163/5, 144637, Extract from Intelligence Report, No. 26, Dec. 25, "Operation Against Shaikh Mahmud", by Ludith -Hewltt.

(124) BHCF 13/ 14, *Events in Kurdistan*, Vol. 6, Dec. 13, 1930.

(125) CO. 730/157/8. 14452. trans. Letter sent by Kurdish notables Sulaimani to Secretary of the League of Nations. Geneva, Oct. 10, 1930;

وانظر: خواجة، 88-91؛ Special Report on Progress in Iraq, p. 266.

إيران، وكانت هذه الالتماسات تدعو إلى إنشاء دولة كردية، برئاسة الشيخ محمود[126].

وبصورة مشابهة لسلوكه، في أثناء ثورته السابقة، حاول الشيخ محمود تأكيد ولائه الظاهري للحكومة، وبالأخص للسلطات البريطانية؛ ففور دخوله الأراضي العراقية، بعث الشيخ محمود برسالة إلى المندوب السامي المؤقت، مشيراً فيها إلى أنّه سوف يظل موالياً ومطيعاً له، وفي الوقت نفسه، انتقد «المجزرة» التي حدثت في السليمانية. وقال: إنّ ثورة أيلول 1930، أثبتت رأيه، بأنّه من المستحيل للعرب والكرد أن يعيشا معاً سلمياً، تحت حكومة العراق. وأعلم الشيخ السلطات البريطانية، أيضاً، أنّه في طريقه إلى منطقة بشدر، لتقديم العزاء لرؤسائهم بمناسبة وفاة أحد أفراد العشيرة[127]. طلبت السلطات البريطانية إلى الشيخ محمود مغادرة الأراضي العراقية في الحال، إلا أنّ الأخير تجاهل هذا الطلب، واستمرّ في اتصالاته مع زعماء الكرد؛ وعلى الرغم من ذلك واصل الشيخ إرسال الرسائل إلى دار المندوبية، يعرض فيها استعداده للتصرف بأوامر السلطات البريطانية في كردستان العراق؛ فمثلاً في شهر كانون الثاني عام 1931 طلب إلى المندوب السامي المؤقت إيفاد ممثلين لمقابلته، غير أنّ الأخير فضّل تجاهل مناشدات الشيخ، لتفادي إعطاء الشرعية لثورته، في أعين الكرد أو إعطاء مصداقية لادّعاءات الشيخ محمود بأنّ السلطات البريطانية تسانده[128]. وفي شهر كانون الثاني عام 1931 عقد مؤتمر في دار المندوب السامي في بغداد، لمراجعة شؤون جنوب كردستان، وكانت السلطات البريطانية في إجماع، بأنّه ما لم يتخذ إجراءات فعالة لمراقبة انتشار الثورة، فإنّها سوف تنتشر إلى كلّ الألوية الكردية، والتي ستكون فضيحة كبيرة للعراق في عصبة الأمم. وكانت الثورة في السليمانية قد شجعت، فعلاً، الشيخ

---

(126) CO. 730/161/3. 144272, March 28, 1931.

(127) BHCF 13/22, Shaikh Mahmud, Vol. 3, Letter. trans. Shaikh Mahmud to A. H. C. Setp. 17, 1930, Cited in Sluglett, p. 192; Special Report, p. 266.

(128) Special Report; p. 266; BHCF13/ 14. *Events in Kurdishtan*, Desp. 43872. Nov. 15, 1930.

أحمد في بارزان على اتخاذ موقف أكثر تصلباً تجاه الحكومة في لواء الموصل. ولذلك اتُّفق على اتخاذ سياسة حازمة تجاه الكرد؛ غير أنّ السلطات البريطانية أكّدت أنّه إن لم تقمع ثورة الشيخ محمود فليس من الممكن اتخاذ أيّ إجراء عسكري ضدّ الشيخ أحمد، ولكن، بسبب حالات الطقس، فقد اقترح المؤتمر ألاّ يبدأ بأيّ أعمال عسكرية قبل حلول الربيع[129]. وفي آذار، بلغت الثورة في كردستان مرحلة حرجة، بسبب العديد من الأسباب: أولاً: كان الشيخ محمود يحاول توسيع نطاق الثورة، لتصل إلى الألوية الكردية الأخرى. ودعا الشيخ زعماء الكرد للانضمام إلى الانتفاضة القومية. ثانياً: في أوائل آذار قام الشيخ محمود بتحركات نحو الجنوب، باتجاه قره داغ، في الجزء الجنوبي من لواء السليمانية. ومع حلول أواسط آذار، وصل أنصار الشيخ محمود إلى كفري، على نهر ديالي، وبدؤوا يهددون خانقين. وفي تحرّكه نحو الجنوب كان الشيخ ينوي تجنيد قبيلة الجاف القوية[130]. وهذه القبيلة كان لديها 2500 مقاتل، وكانت مستاءة من محاولة الحكومة الحالية فرض الإدارة المباشرة عليهم، بدلاً من زعمائهم التقليديين، والذين كانوا يحكمون القبيلة، ويدفعون مبلغاً محدداً للحكومة سنوياً. وفي أواسط آذار قدّم رجال قبيلة الجاف طلباً إلى المتصرّف والمفتش الإداري البريطاني في كركوك، يطالبون بإلغاء محاولات الحكومة، في جبي الضرائب مباشرة. وعدّت الحكومة هذا الطلب من إملاء الشيخ محمود. ولذلك استخدمت الجيش لجمع الضرائب «الكودة»، المفروضة على الحيوانات بالقوة.

وهذه الحادثة ولّدت استياءً شديداً، في أوساط قبيلة الجاف، فضلاً عن ذلك، فقد أراد رجال قبيلة الجاف إبقاء أحد زعمائهم رئيساً لهم يدعى محمد بيك بدلاً من مرشحي الحكومة. ولهذه الأسباب، رحّبت قبيلة الجاف بالشيخ محمود وأنصاره، في مناطقهم، وكان هناك فرصة جيدة لانتشار الانتفاضة إلى

(129) CO. 730/163/5, A Conference held in Residency in Baghdad on Kurdish Question, Jan. 13, 1931.

(130) CO. 730/163/5, 14637. Extract from summary of Intelligence Report No. 8, March 18, 1931; Iraq Administrative Report for the year 1931, p. 17.

الضفة الشرقية لنهر ديالي، غير البعيد من بغداد(131).

ثالثاً، قام الثوار الكرد بإنشاء إدارة عريضة القاعدة في الأراضي التي يسيطرون عليها، والتي تمتد من الحدود الإيرانية شمالاً، إلى المناطق الجنوبية الشرقية لمدينة كركوك جنوباً. وبعث الثوار أوامر إلى لواء أربيل، يأمرون فيها بألاّ يدفع أيّ كردي الضرائب إلى الحكومة، ويؤكّدون فيها أنّ التعاون مع الحكومة هي خيانة عظمى(132).

ولهذه الأسباب، عقد في 5 آذار مؤتمر في بغداد، ورسمت خطة لإنهاء الثورة في الألوية الشمالية. وهذه السياسة الحازمة تضمّنت بذل جهود منظمة للحكومة، لتفنيد ادعاءات الشيخ علنياً، بأنّ البريطانيين يؤيّدونه. ولهذا أرسلت الرسائل إلى زعماء الكرد وضّحت فيها أنّ الشيخ محمود وجماعته محظورون، ويجب على الجميع إطاعة الحكومة بصورة صارمة، وهي التي تحظى «بالتأييد الكامل» من بريطانيا(133). ومن أجل إبعاد الشكوك عن أذهان رجال القبائل، عن نيّة الحكومة البريطانية تجاه الشيخ محمود، فقدتمّ تحذير سكان القرى، في منشورات ألقتها طائرات القوة الجوية الملكية البريطانية، وفيها أنّه إذا ساعدوا الثوار فإنّ قراهم سوف تقصف بالقنابل(134).

وبعد تبنّي الخطة العسكرية عقدت الحكومة البريطانية عزمها، على أن تكون العمليات العسكرية ضدّ الثوار حاسمة وسريعة، ويجب استخدام أدنى قدر من القوة العسكرية حتى لا تؤدّي إلى «استقطاب» الثورة، لأنّه من المقرر أن تنظر عصبة الأمم في شهر حزيران عام 1931 في الالتماسات العديدة التي أرسلها الكرد وكذلك في طلب العراق للحصول على عضوية عصبة الأمم. وأكّدت الحكومة البريطانية أنّه يجب حرمان الثوار من النجاح، ويجب تجنّب

(131) CO. 730/163/6 Desp. S. 10648. "Report by air Officer Command Iraq on Operation Against Shaikh Mahmud" Ludith-Hewltt.

(132) C. O. 730163/5. 144637, extract from Intelligence Report No. 6, March 3, 1931; Air 23/311 Desp. No. Ref. 1/A/38. S. S. P. Arbil.

(133) CO. 730/163/5. 133637, extract from Intelligence Report, No. 8, April 8, 1931.

(134) CO. 730/161/2. 144396, Teleg, Secret. A. Jan. 19, 1931.

ارتكاب أيّ أخطاء من جانب الحكومة، التي قد تساعد على خلق مزيد من التمرد. لأنّ الثورة عامّة، وكانت تتطلب القيام بعمل عسكري حكومي، على نطاق واسع مع المشاركة البريطانية. كانت السلطات البريطانية قلقة جداً، من أنّ مواجهة عسكرية كتلك، ستعطي انطباعاً لعصبة الأمم بأنّ العراق ليس دولة مستقرة، وأنّ مشاركة القوات البريطانية تعطي مصداقية لادّعاءات الملتمسين، بأنّ وجود القوات البريطانية هناك هي من أجل مساعدة حكومة العراق في تطبيق سياسات، لا تحظى بشعبية في كردستان[135]. وأرسلت هذه الملاحظات في رسالة من مكتب وزارة الخارجية إلى وزارة شؤون المستعمرات التي تقول: «وينبغي أن نتفادى تصويرنا في جنيف، كأنّنا حاولنا تطبيق السياسات على الكرد عن طريق القنابل والحربة[136]. إنّ القصف المكثّف، بواسطة سرب من طائرات القوة الجوية الملكية البريطانية، أبقى الشيخ محمود في حركة مستمرة، وأجبرته، في النهاية، على مغادرة ميدان القتال، في 5 نيسان؛ إلى القرب من قرية أوه باريكا، الواقعة على بعد نحو عشرين ميلاً شمال شرق طوزخورماتو، في لواء كركوك. وفي هذه المعركة قام طابور، من قوات المشاة، مكوّن من أربعمئة جندي، وبدعم فعّال، وإسناد من وحدات طائرات القوة الجوية، بهجوم مفاجئ على الشيخ محمود، في هذه القرية. على الرغم من أنّ الشيخ محمود، ومعظم رجاله، تمكّنوا من النجاة والهرب، من القرية، بعد معركة دامت طوال اليوم، فقد تكبّد الثوار ستة عشر قتيلاً وعدداً من الجرحى. في خلال ذلك، واصلت قوات الحكومة، مع سرب من مقاتلات القوة الجوية الملكية مطاردتهم للثوار، الذين كانت خسارتهم المعنوية أكبر من خسارتهم المادية. وبدأ معظم رجال الشيخ بالتخلي عنه. ولاستمرار القصف من قبل الطائرات وزحف القوات الحكومية، أجبر الشيخ محمود على الانسحاب نحو الشمال والشمال الشرقي من لواء السليمانية. وبعد فشله في إقناع أهالي بشدر بفتح جبهة جديدة ضدّ الحكومة، وفي 15 نيسان أرغم الشيخ محمود على عبور

(135) CO. 730/163/5. 144637, Teleg. Secret. March 26, 1931. Col to H. C. Baghdad; Desp. 88069/ Iraq. March 20, Hall to Cadogran, Baghdad Residency.

(136) CO. 730/ 163/5. 144637, E1239/ 3/ 43 March 18, 1931. Hall to CO.

الحدود إلى داخل إيران واتخاذ قرية بيران، ملجأ له(137). وبعد التوقيع على معاهدة التحالف مع العراق، عقدت الحكومة البريطانية عزمها على إغلاق ملف الشيخ وإنهائه إلى الأبد. كان من رأي الحكومة البريطانية أنّه ما دام الشيخ محمود باقياً في جنوب كردستان، أو في ملاذه الحدودي في إيران، فلن يكون هناك سلام في كردستان، لأنّه سيشكّل خطراً على الاستقرار في الحدود الإيرانية ـ العراقية. مثلاً، كتب السيد فلود، كبير المسؤولين في مكتب شؤون المستعمرات قائلاً: «إنّ وجود الشيخ، في الحدود، سوف يعمل على بقاء حركة الانفصاليين على قيد الحياة في العراق. ولهذا اقترح إبعاد الشيخ محمود عن كردستان، وإن أمكن عن العراق نفسه»(138). ولذلك، وبمجرد وصول الشيخ محمود إلى إيران، قامت السلطات العراقية بإجراء اتصالات مع الحكومة الإيرانية، عبر القنوات الدبلوماسية، يطلبون فيها إلقاء القبض على الشيخ. وفي هذه المرة خلافاً عن السنوات 1956 ـ 1958، إذ كانت السلطات الإيرانية إمّا غير قادرة أو غير راغبة في تنفيذ الطلب العراقي أبدت السلطات الإيرانية استعدادها للتعاون، في بذل الجهود لإنهاء حركة الشيخ محمود. ومع حلول شهر نيسان 1931 كانت العلاقات الإيرانية العراقية في تحسّن مستمر(139). وعُدّ الشيخ محمود في إيران عنصراً مهدداً للأمن الداخلي للبلد، وعاملاً لخلق عدم الاستقرار، في علاقة الصداقة الجديدة المبنية مع العراق.

كما قام بعض زعماء الكرد في الحدود الإيرانية، وبتشجيع من الشيخ محمود بثورة، وأدّى هذا إلى تنبيه رضا شاه وحكومته، على خطورة الوضع. وفي نيسان 1931 عندما كان الملك فيصل والمندوب السامي البريطاني في

---

(137) CO. 730/163/6. 144637 Desp. S. 10648. "Report by air Officer Command Iraq on Operation against Shaikh Mahmud", Ludith-Hewltt. Teleg secret May 5, 1931. A. M TO Hall (CO); Iraq Administrative Report for year 1931, p. 18; CO. 730/161/1. 144272, Extract from summary of Intelligence Report, Apr. 22, 19.

(138) C. O. 730/163/6. 144637, Letter Secret. May 21, 1931.

(139) C. O. 730/163/5. 144637, Teleg. No. 23, April 24, 1931, Humphrys British Minister in Tehran.

العراق، في طهران، قدّمت السلطات الإيرانية إلى المسؤولين البريطانيين والعراقيين شكوى، مفادها أنّ الأراضي العراقية استعملها الكرد الإيرانيون، ضدّ القوات الحكومية الإيرانية. ولهذا اتفق على بدء عمليات عسكرية ضد الزعماء المتمرّدين، على جانبي الحدود في الحال[140]. وفي 25 نيسان اقترحت الحكومة العراقية على الحكومة الإيرانية، بأن يجري لقاء بين العقيد خالد زكي، قائد القسم الشرقي، ونظيره القائد الإيراني في المنطقة الحدودية. ونتيجة لذلك، اجتمع القائدان مع المراقب العام البريطاني للجيش العراقي ورسموا خطة عسكرية ضدّ الثوار. وتقرر أن تبدأ العمليات في 16 مارس. وفي 13 مارس بدأت القوات الإيرانية في التجمع، في مريوان، للقيام بهجوم على بيران، الواقعة على بعد نحو ثمانية أميال إلى الشرق. «كانت هذه آخر ضربة كسرت ظهر البعير»، كما كتب الوكيل المساعد لقائد القوات الجوية في العراق[141]. وقد تسلّم الشيخ محمود الإنذار المشترك في 2 مارس الذي بعث إليه كلّ من همفوريس والملك فيصل، والذي يطلب فيه إليه الاستسلام، مقابل الإبقاء على حياته الشخصية. وفي 14 مارس 1931 اضطر الشيخ محمود الذي كان تحت ضغط شديد، لتسليم نفسه للكابتن هولت، السكرتير الشرقي للمندوب السامي، والذي كان يراقب حركات الشيخ محمود في بنجوين[142].

كانت هناك عوامل شتّى ساهمت في هزيمة الثوار، وأكّد المراقب العام للجيش العراقي سي روبنسون، أنّ الشجاعة واليقظة والصبر، مع السلوك المؤدب للجيش العراقي تجاه الكرد غير المعادين، ساعدت الجهود لاحتواء الثورة بشكل كبير4[143]. واعترف فيصل لهمفوريس أنّ أثر القوة الجوية

(140) سويدي، ص 208-209. وانظر:

Cof. U. S. Diplomatic post Records. U. S. Legation Baghdad. Desp. No. 2. June 11, 1931.

(141) CO. 730/163/6. 144637 Desp. No. 5/10648. Report by Air Officer Command. Iraq on Operation Against sheikh Mahmud.

(142) CO. 730/163/5. 144637, Letter. Secret. May 29, 1930, Humphrys to Passfield.

(143) CO. 730/163/6. 144637. "Report on Operation Against Shaikh Mahmud", Sept. 17, 1930 to 14th May 1931", p. 30.

البريطانية كان حاسماً في المعارك. وكتب يقول: «إنّ إنهاء الانتفاضة في الألوية الكردية، تعود، إلى درجة كبيرة، إلى الجهود المتميزة للمقاتلات الجوية البريطانية التي كانت تساند القوات العراقية، بصورة جيدة»[144]. وأعطى إي آر لوديت - هيويت، القائد المساعد للقوات البريطانية الملكية في العراق جائزة التقدير، لميجر إف سي الضابط البريطاني، والموكّل على القوات العراقية في كردستان[145]. وقال الملك فيصل: «إنّ ثورة الشيخ محمود كانت «من أشدّ المشاكل صعوبة» في الشؤون العراقية التي انتهت بسبب التعاون والتنسيق الودّي بين القوات البريطانية، وقوات الحكومة العراقية[146]. وعلى الرغم من هذا التنسيق والتعاون بين الطرفين، كان هناك الكثير من الشكوك والخلاف، بين المسؤولين البريطانيين والحكومة العراقية التي ظهرت، بجلاء في أثناء الأحداث التي أدّت إلى انتفاضة أيلول، واستمرت في الوجود، في أثناء الثورة. وهذه الخلافات تتعلق بالمفهوم الخاص لكلا الجانبين عن الثورة، وعن أحسن طريقة، وأنسبها لتهدئة الكرد. وزعمت السلطات البريطانية أنّ سبب عودة الشيخ محمود، يرجع، إلى حدٍ كبير، إلى السلطات العراقية الذين لم يستجيبوا استجابة كافية وسريعة للمطالب الكردية، على الرغم من تحذيرات البريطانيين وتنبيهاتهم المتكررة[147]. وظنّ السياسيون في بغداد، وعلى رأسهم كبار المسؤولين في الحكومة، أنّ الأحداث في كردستان، كانت من تدبير الحكومة البريطانية، وأنّها ساعدت على عودة الشيخ محمود، من أجل خلق عدم الاستقرار في الشمال، ليكون ذلك ذريعة لبقائهم في العراق؛[148] وكان قادة الجيش، وكذلك المعارضة والأعلام مستائين من الأسلوب الذي كانت

(144) CO. 730/163/6. 144637, Letter. N. ya/25, 14. 1931, Faisal to Humphrys.

(145) CO. 730/163/6. 144636, Desp. No. p. 185, May, 29, 1931, Faisal to Humphrys.

(146) CO. 730/163/6. 144637, Letter. N. ya/25, 14. 1931, Faisal to Humphrys.

(147) BHCF 13/ 14, *Events in Kurdistan*, Vol. 10, Desp. No. D. O. S. A. 627, Dec. 10, 1930, Adv. Minister of Interior to A. H. C to A. H. C; CO. 730/157/ 6. 144356. Desp. 78315/ 30 Hall to A. H. C; Oct. 23, 1930.

(148) CO. 730/161/1. 1442272, Private and Confid. March 6, 1931, Humphrys to Williams, Editor of Near East and India.

السلطات البريطانية تفرضه على الجيش العراقي، لاحتواء الثورة. وكان الملك فيصل غير واثق من دور المستشار العسكري البريطاني، في العمليات ضدّ الثوار الكرد؛ واعتقد أنّ الإنكليز يضعون عراقيل أمام جهود الجيش لإنهاء الثورة الكردية(149). وكان نوري باشا، والوزراء، يرون إعلان الأحكام العرفية العسكرية، في الألوية الكردية، ضرورياً، لكي تستطيع الحكومة التعامل بصورة حاسمة مع الثوار. وذهب رئيس الوزراء إلى أبعد من ذلك، فأبلغ الملك فيصل أنّ لدى الحكومة خيارين، إمّا أن تعلن عن حكم عسكري لوضع حد للثورة، أو تتخلّى الحكومة عن الألوية الكردية التي أصبحت غير قابلة للحكم، وتشكّل عبئاً كبيراً على الخزينة العراقية العاجزة(150). وقد نقل عن نوري باشا قوله، أيضاً: إنّهم كانوا «مقيّدين في تعاملهم مع الثوار، من خلال ضرورة اتّباع الأساليب الأوربية [محاكمات، شهود، الخ] بدلاً من إنزال العقاب الجماعي»(151).

وهذه الاهتمامات للملك فيصل ونوري باشا وجدت صداها في أقوال أعضاء المعارضة في البرلمان، وكذلك في الإعلام في بغداد وكتبت عدد من المقالات الافتتاحية، في صحف بغداد، عن الثورة زاعمين أنّ النفوذ البريطاني كان مسؤولاً، ليس فقط، عن الثورة المسلحة، بل أيضاً عن عرقلة جهود الحكومة، للقضاء عليها. مثلاً، قام جليل خليل وصالح جابر، عضوا البرلمان، في إعطاء تصريحات مفادها أنّ قوة الشيخ محمود تكمن في المساندة التي تلقاها الشيخ من «أشخاص من غير أنصاره»، وزعموا أنّ الشيخ محمود كان «أداة لقوة أجنبية»(152).

(149) CO. 730/163/5. 144637. Letter. Humphrys to Fisal, March 31, 1931.

(150) CO. 730/163/5. 144637, Desp. No. V/99, Secretariat of the Council of Ministers to Reis of Royal Diwan, March 25, 1931.

(151) CO. 730/163/51. 44637.
المؤتمر الذي عقد في مقر المندوبية السامية في 12 تموز لمناقشة الإجراءات التي تتخذ للتعامل بالتحديد مع الشيخ محمود.

(152) CO. 730/163/5. 144637. Extract from Intelligence Report No. 7, Dated 1st April, 1931.

وكتبت صحيفة عراقية:

«فوجئنا، بدرجة كبيرة، بسكوت الحكومة المتواصل فيما يتعلّق بالمؤامرة ضدّ العراق التي قام بها العملاء المرتزقة للسياسة الأجنبية... كيف سيكون تقويم الحكومة التركية والإيرانية لفعالية جيشنا الباسل... إنّ هناك جمعيات ومنظمات في إنجلترا تساعد الثوار... إنّ تلك الأيادي النشطة تعمل وراء الكواليس لخلق الخلاف»[153].

والحكومة البريطانية، من جانبها، أصرّت على ضرورة اتّباع سياسة المصالحة مع الكرد، ويجب بذل كلّ الجهود لعزل الشيخ محمود عن التيار الرئيسي للحركة الكردية المعتدلة، وعن أصحاب النفوذ، ومارست السلطات البريطانية ضغطاً على الحكومة العراقية لاتّباع السياسة المعتدلة، المعلنة في آب عام 1930. وادّعت السلطات البريطانية أنّه لو سمح الإنكليز للسلطات العراقية بالتصرف وبالحرية مع الثوار الكرد، وباتخاذ سياسة العقاب الجماعي للمتمردين، من القبائل، والاعتقال العشوائي من قبل الحكومة للمشتبه بهم، كل ذلك قد يؤدّي إلى «دفع الآلاف من الكرد» إلى حركة التمرّد والثورة[154].

فضلاً عن ذلك، فقد رأت الحكومة البريطانية أنّ الموافقة على اقتراح نوري باشا، بتشكيل جيش قبلي، على غرار ما فعلته تركيا، لمحاربة الثوار، أمرٌ غير عملي. إنّ تشكيل جيش، من ذلك النوع، كان من الممكن أن يؤدّي إلى توسيع نطاق الثورة، وقد يكون عاملاً آخر من العوامل المؤدية إلى التنافس القبلي، وإلى استمرار الاضطرابات في المنطقة[155].

إنّ ثورة الشيخ محمود الثالثة لها أوجه شبه عديدة، مع ثورتيه السابقتين، في الطريقة التي بدأت، وكذلك في الطريقة التي انتهت. فهنا، وكما في

---

(153) CO. 730/163/6. 144637, Extract from Iraqi Press dated February 27th to March 1931.

(154) CO. 730/163/6. 144637, Desp. No. 5/10648, "Report by Air Officer Command. Iraq on Operation Against sheikh Mahmud", Ludith -Hewitt.

(155) CO. 730/163/5. 144637.

الثورات السابقة، اضطرّ الشيخ محمود لقيادة ثورة، لم تكن من صنع إرادته. وكالثورات السابقة، فهذه الأخيرة كانت محصورة، بصورة رئيسية، في لواء السليمانية، وجهود الشيخ محمود في جعل ثورته ثورة قومية شاملة لكلّ كردستان كانت بدون جدوى، بسبب ضعف الحسّ القومي بين عامة الكرد آنذاك.

فضلاً عن ذلك، كانت لمقاتلات القوة الجوية البريطانية في أثناء هذه الثورة، وكالثورات السابقة، أثر مهم في إنهائها. مع ذلك، فإنّ ثورة عام 1930 ـ 1931 كانت فريدة في بعض الوجوه. ومختلفة عن الثورات السابقة التي قادها الشيخ محمود، والتي يرجع سببها في الغالب إلى الدعاية التركية، واندفاع الناس تحت تأثير فكرة الجامعة الإسلامية؛ فهذه الثورة هي نتيجة التضارب بين أهداف القومية الكردية، وأهداف التحالف الأنجلو ـ العراقي إلى حد بعيد. وأيضاً، وفي أثناء الثورة، أدّى الجيش العراقي الدور الذي كانت تقوم به إلى حدٍ غير قليل، قوات الليفي الآشورية في الثورات السابقة.

حركة الشيخ أحمد البارزاني

أدركت الحكومة العراقية والإدارة الإنكليزية في العراق، أنّ القضاء على حركة الشيخ محمود الثالثة لن يضمن لها فرض إرادة الحكومة العربية في بغداد، على كردستان، إلاّ بإخضاع بارزان أيضاً. فمنذ عام 1927 بدأ الشيخ أحمد البارزاني يشكّل، في تصوّر الحكومة العراقية، تحدّياً لها؛ واستمرّ هذا التحدّي إلى عام 1932 وكان لهذا التحدّي جانبان أساسيّان:

أولهما: كان نجاح الشيخ أحمد في تحدّيه للسلطة المركزية، وانتقال أثر حركته إلى باقي أجزاء كردستان، عاملين يمكنهما بدرجة كبيرة عرقلة مسألة دخول العراق إلى عصبة الأمم؛ لأنّ العصبة اشترطت مسألة استتباب الأمن والاستقرار في العراق كشرط لقبولها لانضمام العراق إلى عضويتها والتي كانت العصبة بصدد مناقشته، في الجلسة المزمع عقدها في أيلول عام 1932.

ثانياً: كانت العلاقة بين العراق وتركيا لمّا تزل في ذلك الوقت مبنية على سلام هشّ، وكانت هناك مخاوف في الأوساط البريطانية من أن يكون للحركة

في بارزان تبعات داخل كردستان تركيا، وبذلك تعرّض العلاقات التركية ـ العراقية إلى الخطر[156].

يتطرق الأستاذ مسعود البارزاني والأستاذ وادي جويدة بالتفصيل إلى أحداث حركة الشيخ أحمد، ولسنا هنا بصدد إعادتها، ولكن نحب أن نضيف بعض التفاصيل في ضوء الوثائق البريطانية التي صدرت مؤخراً، ولم تكن متوافرة للأستاذين الفاضلين. وأستسمح عذر القارئ في اقتباس فقرات طويلة من كتاب الأستاذ مسعود.

كانت مساحة المنطقة الواقعة تحت سلطة الشيخ أحمد بارزان في عام 1931 نحو 50 ميلاً بالطول و80 ميلاً بالعرض، وتشكل جزءاً من المثلث في المنطقة الحدودية بين العراق وتركية وإيران، وهي بصورة عامة منطقة جبلية وعرة. وكان أنصار الشيخ المعروفين «بالديوانة» يسكنون في شيروان، ومزوري بالا وباروش.

يصنّف وادي جويدة الباحثين الذين تناولوا الموضوع صنفين: أولاً: الصنف الذي يميل إلى عدّ الحدث نابعاً من تصرفات الشيخ أحمد، المعادية للسلطة المركزية ومحاولة فرض اعتقاده الديني الغريب على الكرد، في بارزان وزيبار وبرادوست (ضباط الإدارة البريطانية في كردستان والمسؤولين العراقيين). ثانياً: الصنف الثاني (الكتّاب الكرد بصورة عامة) الذين يعتقدون أنّ حركة بارزان محصلة نهائية لقرار الحكومة العراقية بفرض إرادتها بقوة على بارزان، ومحاولة إسكان الآشوريين في برادوست، جنوب منطقة بارزان. رغم أنّ جويدة يقرّ بأنّ للصنفين كليهما بعض المصداقية، إلاّ أنّه يميل إلى الاتّفاق مع الكتّاب الكرد بكون حركة الشيخ أحمد نابعة من رغبة الحكومة المركزية بإنهاء الحكم الذاتي «dere Bey» الذي كانت تتمتع به منطقة بارزان[157]. وإنّ الوثائق البريطانية التي نشرت بعد دراسة جويدة (1960) تؤكّد صواب رأيه. ونذكر رأي

(156) CO. 163/5. 144637, Humphrys to Passfield February 6, 1931; Longrigg, Iraq, 1900-1950, p. 217.

(157) The Kurdish National Movement", pt. 2, pp. 644-647.

ديفيد مكدّول في حركة بارزان، كنموذج لكتّاب الصنف الأول. يذهب مكدّول إلى القول بأنّ حركة البارزاني كانت نتيجة للصراع بين الحكومة، والتقاليد القبلية. وقد لخّص مكدّول جميع الآراء السلبية تجاه حركة الشيخ أحمد في الفقرة التالية: «ولم تكن هذه الحركة بأيّ حال من الأحوال نتيجة للوعي القومي... ليس هناك أيّ إشارة إلى اهتمام الشيخ أحمد بالوضع الكردي، خارج بارزان. في الحقيقة عارض الشيخ أحمد في عام 1930 طلباً للشيخ محمود لمساعدته في حركته الثالثة... وظهر في منطقة بارزان رجل باسم ملا عبدالرحمن (قد يكون المقصود ملا جورج - المؤلف وادّعى النبوة وألوهية الشيخ أحمد، وقتله فيما بعد الشيخ محمد الصادق، لأنّ الملا المذكور حاول أن يدخل اسمه مع اسم الشيخ أحمد في الآذان... ومما زاد الصراع تعقيداً محاولة الحكومة في عام 1927 إسكان الآشوريين اللاجئين في برادوست والذي عدّه الشيخ تهديداً لنفوذه...»[158] وفي عام 1928 اتهمت الحكومة العراقية الشيخ أحمد بعدم دفع ضريبة «الشتوي» (ضريبة حكومية على المحصول الزراعي الشتوي). وحاولت الحكومة أيضاً إجبار الشيخ، على الموافقة على تمركز وحدات من الجيش والشرطة والليفي في بارزان وبرادوست، وإجراء إحصاء حكومي عام في بارزان. فعدّ الشيخ أحمد تلك الإجراءات استفزازية، وعقد العزم على مقاومتها[159].

وبدأت الحكومة تستعد للهجوم على بارزان، إلاّ أنّ المندوب السامي البريطاني كان يتوقع أن تقوم الحكومة التركية بدعم الشيخ أحمد، علناً، في حالة بدء العمليات العسكرية العراقية ضدّه. لذلك طلب إلى الحكومة العراقية التريّث حتى تحسم المسائل المتنازع عليها بين تركيا والعراق، وأعطي البارزاني الأمان، وبأنّه ليس هناك نيّة لفرض الإرادة الحكومية بالقوة[160].

---

(158) A Modern History of the Kurds, pp. 178-179.

(159) Air 23/184 xc 145167. 145167 Report on the meeting held at Bileh on 31st march 1928 between Administrative Inspector, Mosul, and Shaikh Ahmed Barzan.

(160) Air 23/184 Dispatch 5/1086 July 28, 1928; Iraq Administrative Report for the year 1928, p p. 52-53.

ولكن في نهاية عام 1931، قرّرت الحكومة العراقية لاعتبارات داخلية وخارجية شنّ الهجوم العسكري على بارزان، وتتلخص الاعتبارات الداخلية بقلق الحكومة من حالة عدم الاستقرار التي كانت تهدّد المنطقة، نتيجة اندلاع المعارك بين أنصار الشيخ أحمد وأنصار الشيخ رشيد لولان النقشبندي (العدو التقليدي لشيخ بارزان) في برادوست. كما ادّعت الحكومة أنّ التحالف القبلي المعادي للبارزان في عقرة كانت مستاءة من الوضع، ويفكر أنصاره، جدّياً، بالهجوم؛ ومن الممكن أن يلحق ذلك أضراراً كبيرة بالمنطقة من الناحية المادية والمعنوية. كانت الحكومة تدّعي أنّ الشيخ أحمد يحرّض الكرد على الآشوريين، النازحين من تركيا، والتي كانت الحكومة بصدد إسكانهم في برادوست[161].

ومنذ نهاية عام 1930 بدأت الحكومة العراقية تطالب الشيخ أحمد دفع ضريبة المواشي، على أساس كلّ رأس من الغنم، والمسمّى بـ«عد الكودة»؛ اعترض الشيخ أحمد على ذلك، قائلاً: إنّ لبارزان ظروفاً خاصة، وليس هناك عدد محدّد للحيوانات في المنطقة، نظراً لوجود الهجرة المستمرة بين المراعي والمشاتي؛ كما أنّ هذا الطلب كان بخلاف العادة المتّبعة في بارزان، منذ عقود، وهي دفع كمية محدّدة مسبقاً من الضرائب تسمى المقطوع[162].

وكان هناك سبب داخلي آخر للحرب التي شنّت على بارزان، ويتلخّص ذلك بوجود رغبة عند الإدارة البريطانية في العراق، بتوريط الجيش العراقي في حرب بارزان، وذلك بتدريبه على حرب الجبال. كان المندوب السامي البريطاني وضباط الإنكليز يدعون إلى تهيئة الجيش العراقي وإتمام تدريبه، قبل مغادرة الإنكليز للعراق عام 1932. كما اعتقد الإنكليز أنّ من الضروري تخويف الكرد وإشعارهم بقوة الحكومة المركزية، قبل مغادرة البريطانيين

(161) R. Ludlow-Hewitt, Air HQ. Iraq Command "Report on operation Against Bazan Carried out by the Iraq Army and Royal Air Force, 9th-15th December, 1931 Honaid 17th February, 1932".

(162) Air 23/184 XC/145167, Translation of Qaimaqam of Amadiya, Letter No. 632 Dated 6th February, 1928, Addressed to Mutasarrif of Mousl.

البلد[163]. وينقل الأستاذ مسعود البارزاني عن هاملتون في كتابه (طريق في كردستان) رأياً مماثلاً:

«إذ، مرّة، عندما جرّدت الحكومة حملة العام 1931 على الشيخ أحمد البارزاني جوبهت بالرأي التالي: (حسناً وماذا نفعل بالجيش العراقي الذي صرف على إعداده وتجهيزه المال الطائل، إن لم نبعث به إلى طريقك طريق رواندوز، ليتعلّم فنون القتال وليتدرب بحرب يشنّها على الكرد؟)، وإليك جوابي التالي الذي قوبل بالضحك: (أقرب من هذه المنطقة إلى بغداد والموصل توجد مساحات شاسعة من المناطق الصحراوية الخالية التي يملكها العراق، بين دول قلّة، وهي صالحة لتجربة البنادق ومدافع الميدان، وتحريك الدبابات، وتحليق الطائرات. فلتطلق المدافع هناك حيث لا يخشى أن تصيب أحداً. ولكن لا ترسلوها إلى كردستان، فهناك عرب أيضا من الجنوب، قد يتعرضون أيضاً للإصابة)»[164].

وقد لجأت الحكومة إلى خلق الأعذار في منطقة بارزان وبرادوست، من أجل تسويغ سياستها الرامية إلى القضاء على نفوذ الشيخ أحمد. فقام ضباط الاستخبارات البريطانية في مدن كردستان بحملة الدعاية المضادة للشيخ أحمد. ويجب أن ننظر إلى الادعاءات التي تناولت انحراف الشيخ أحمد عن الإسلام ضمن هذا السياق، وضمن التنافس التقليدي حول النفوذ، أيضاً، والذي غالباً ما نجده بين شيخين في الطرق الصوفية ضمن منطقة جغرافية واحدة أو قريبة.

كما أنّ الصوفية، خاصة النقشبندية في كردستان وفي هذه الفترة بالذات، بطبيعتها تنتهي في كثير من الأحيان إلى تقديس الشيخ إلى حدود قد تتجاوز في بعض أبعادها المسموح به شرعاً (أو هكذا يفهمه الناس العاديون الذين لا يفهمون الرموز والطقوس الصوفية) خاصة في بعض المناطق النائية. وهذا ما

---

(163) CO. 730/174/11. 144637, Air Command Hinaid E. R. Ludlow Hewitt «Extract from a personal Letter. S. 1037/4, Dated 6th April, 1932, from A. O. C. Iraq to the chief of the Air Staff».

(164) البارزاني، مسعود. **البارزاني والحركة التحررية الكردية، انتفاضة برزان الأولى (1931-1932م)**. مرجع سابق، ص30.

نوّه به كلٌ من الأستاذين المرحومين عباس العزاوي وسعيد الدملوجي عند تناولهما مسألة بارزان، أيام الشيخ أحمد.

يجب أن نلفت القارئ الكريم إلى أنّ الشيخ أحمد لم يكن الأول من شيوخ البارزان الذي تلحق به تهمة الانحراف، فقد سبق أن وجّهت التهمة نفسها إلى الشيخ عبدالسلام الأول (جدّ الشيخ أحمد) وكذلك إلى الشيخ محمد؛ وفي كلتا الحالتين كانت هناك دوافع سياسية من أجل إلحاق الأذى بهم. أعلن علماء الإسلام في الموصل براءة الشيخين من الادعاءات الموجهة ضدّهم من قبل أعدائهم. (انظر: إمارة بهدينان، ص 63 ـ 66). ينقل هاملتون عن إسماعيل باشا الراوندوزي، ابن عبدالله باشا من سلالة أمراء سوران وكان لفترة قائمقام راوندوز قوله:

«إنّ الشيخ أحمد عرف عنه بعض الآراء غير العادية عن الإسلام، كان لفترة وجيزة تقريباً نصف نصراني ودعا إلى تحالف بين الكرد والآشوريين. وإنّ دعوته هذه أدّت فجأة إلى انتشار شائعة بين الكرد، مفادها أنّ الشيخ أحمد يتآمر مع النصرانيين لاضطهاد المسلمين...»، طبعاً هذا افتراء محض ليس أكثر. ولكن هذا الأمر خلق الأجواء المناسبة لتشجيع جيرانه الشيخ رشيد لولان المتعصّب، الذي كانت تحرّكه أصابع القوة السياسية الخفية التي أشرت إليها من قبل (المقصود هنا ضباط الاستخبارات البريطانية في كردستان ـ الكاتب)، لشنّ هجوم على أنصار الشيخ أحمد الذين نعتهم الشيخ بـ«الكفار». وكان الشيخ رشيد على درجة كبيرة من السذاجة، بحيث تصوّر أنّ رصاص القوات البارزانية سيتحول برداً وسلاماً، وسوف ينهزم عدوّه بسرعة. ولكن على العكس هزم الشيخ رشيد شرّ هزيمة، وجاءت القوات العراقية لنجدته فتورطت، بدورها، واندحرت، وهذا ما دفع الإنكليز إلى القيام بعمليات القصف الجوي العشوائي وتدمير الأخضر واليابس[165].

هذا يؤكد رأي الأستاذ مسعود البارزاني في كون الشيخ رشيد لولان هو المبادر في العدوان.

---

(165) Road Through Kurdistan, p. 299.

وحين أراد الإنكليز عزل الشيخ محمود الحفيد عن الكرد، والتشكيك بمصداقيته التجأوا أيضاً إلى نعته بكثير من الصفات السلبية والسيئة، من قبل الجنون والطغيان والسذاجة وحتى التعصّب الديني. لذلك فإنّ قضية اتهام الشيخ أحمد كانت مخططاً بريطانياً معروفاً لدى الكثيرين، يراد به دغدغة مشاعر المسلمين وتوظيفها لصالح الإنكليز، ولم تكن بدون سوابق في كردستان.

يدّعي ضابط الاستخبارات البريطانية في أربيل بقيام الشيخ أحمد، في 29 تموز 1931 بإرسال رسالة إلى الشيخ رشيد برادوست المستقر في قرية لولان، يطالبه بالدخول إلى دينه الجديد. وحين رفض الشيخ رشيد هذا الطلب قام الشيخ بإرسال مصطفى البارزاني على رأس قوة مسلحة مقدارها 300 رجل لإخضاعه بالقوة[166].

ولكنّ الأستاذ مسعود البارزاني يرى أنّ الحكومة هي التي افتعلت هذه الأزمة، وأنّ البرادوستيين كانوا هم الذين بادروا بالهجوم على أنصار الشيخ أحمد البارزاني، إذ نجده يقول:

«ففي صيف عام 1931 قام البراد وستيون بالإغارة على قرى منطقة بارزان، من عشيرة شيرواني ونهبوا ممتلكات أهالي قرى (كركال، كوله ك، بابكي) وأحرقوا البيوت. كان البارزاني في ذلك الوقت، يقوم بزيارة لتلك المنطقة، فجمع عدداً من الرجال وتعقّب الغزاة إلى أن عثر عليهم في (ده شته هيرت)، وبعد اصطدام سريع استعيدت أموال أهل تلك القرى ومواشيهم، وتكرّرت عملية الغزو وفي المنطقة نفسها مرة أخرى في 25/ 11/ 1931. وفي هذه المرة أيضاً انبرى البارزانيون للغزاة حيث أرسل الشيخ أحمد البارزاني ولي بك على رأس قوة كبيرة يوم 27/ 11/ 1931، وفي أوّل اصطدام هرب البرادوستيون تاركين الأموال التي نهبوها ولم يكتف ولي بك بذلك، بل واصل ملاحقتهم حتى عقر دارهم، وأصيب البرادوستون بهزيمة مؤلمة في هذا القتال»[167].

---

(166) Air 23/311, memorandum from, S. S. O. 29-7-31.

(167) البارزاني، مسعود. **البارزاني والحركة التحررية الكردية**، مرجع سابق، ص26.

كما أقنعت الحكومة رؤساء عشيرة ريكان والزيبار، لاتخاذ مواقف عدائية من الشيخ أحمد، وحرّضوا العشائر الأخرى لاتخاذ موقف مماثل من الشيخ. ومما تجدر الإشارة إليه هو أنّ الشيخ أحمد استطاع في عام 1928 توحيد جميع عشائر بهدينان ضدّ خطة الحكومة المركزية. فكان التحالف بين الشيخ أحمد والشيخ فارس الزيباري هو الذي أجبر الحكومة على إعطاء بعض التنازلات لرؤساء الكرد في المنطقة، وتأجيل حربها عليهم إلى عام 1931، ولكن هذه المرة كانت الحكومة عازمة على عزل الشيخ أحمد وبكل السبل عن شيوخ الكرد الآخرين[168]. ولم يكن الشيخ أحمد جاهلاً بنية الإنكليز والحكومة فبذل جهوداً كبيرة في إعادة بناء تحالف عام 1928، وأرسل مبعوثين إلى رؤساء الكرد، يبيّن لهم خطر المؤامرات الحكومية في شقّ الصف الكردي[169]. فاستناداً إلى تقرير ضابط الاستخبارات البريطانية في الموصل المعدّ في 13 كانون الثاني عام 1932 أرسل الشيخ أحمد وفداً إلى الشيخ رشيد لولان، لعقد الصلح، وكبادرة لحسن النية أعاد بعضاً من أموال البرادستيين التي سيطر عليها البارزانيون، في المعارك الماضية[170].

وقد أعطى البعض لمسألة استيطان الآشوريين (النازحين من حكاري وأرومية إلى العراق، في أثناء الحرب العالمية الأولى) في برادوست أهمية، في اندلاع الأزمة في بارزان. فكما ذكرنا ادّعاء الحكومة العراقية أنّ الشيخ أحمد يحرّض الناس على حرب ضدّ الآشوريين. إنّ الملف الآشوري في العراق هو ملف خاص وجدير بالدراسة في ضوء الوثائق البريطانية والروسية المنشورة حديثاً. ولكننا نتفق هنا مع الأستاذ جويدة على عدم كون المسألة عاملاً أساسياً في بدء الصراع في بارزان[171]. في الحقيقة كان هناك نحو 20 ألف لاجئ آثوري، وكان في نية الحكومة العراقية أن تعمل على استيطان قسم منهم في

---

(168) Air 23/184 XC/145167 Translation of Qaimaqam of Amadiya's Letter. dated 6th February, 1928, addressed to Mutasarrif of Mousl.

(169) CO. 174/11. 144637, Intelligence Report No. 422, February 1932.

(170) CO. 174/11. 144637, Intelligence Report No. 1, Jan. 13, 1932, S. S. O, Mosul.

(171) "Kurdish Nationalist Movement", pt. 2, p. 654-655.

منطقة برادوست، في القرى المتنازع عليها بين الحكومة والشيخ أحمد. وكان الشيخ أحمد يرى (وبحق) أنّ الحكومة تسعى وبمساعدة بعض القادة الآشوريين إلى استخدام وجود الآشوريين في برادوست، كمحاولة لتقويض سلطته علماً أنّ المستوطنين الجدد كانوا إمّا أعضاء في الجيش الليفي الآشوري الموالي للإنكليز أو ممن يحملون السلاح. وكان ذلك يخلّ بتوازن القوى في المنطقة(172).

الشيء اللافت أنّ الشيخ أحمد والكرد لم يكونا الوحيدين اللذين يشكّان في نوايا الحكومة بصدد استيطان الآشوريين في كردستان. ففي تقرير لضابط الاستخبارات البريطانية في الموصل يعبّر الضابط المذكور عن قلقه من قيام متصرف لواء الموصل بتنبيه الشيخ أحمد من الخطر المحدق بالعراق، في حالة إسكان الآشوريين في برادوست(173).

وفي جلسة برلمانية في بغداد في عام 1932 يعبّر صالح جبر، أحد البرلمانيين المعارضين للحكومة، عن قلقه فيما إذا كان الإنكليز قد أشعلوا الحرب مع الشيخ أحمد، من أجل تفريغ بارزان واستيطان الآشوريين(174). ليس هناك أدنى شك في أنّ الشيخ أحمد قد ربط في ذهنه بين إصرار الحكومة على وضع مزيد من القوات العسكرية في بارزان وبرادوست، والمحاولات الرامية للقضاء عليه. ويقول ستيفن لونغريغ: «مما زاد هذا الشعور عنده، قيام بعض الأطراف المغرضة في الدوائر السياسية في بغداد، الراغبة في إثارة المشاكل بين الكرد والآشوريين، ببعض التلميحات والتحريضات لتحقيق أهداف سياسية خاصة بهم(175).

أمّا الاعتبارات الخارجية، فكانت هي الأخرى مهمة، في توقيت قرار الهجوم على بارزان. وكانت الحكومة العراقية تعتقد وجود دعم سري من

---

(172) F. O. 730/178 Despatch, Residency Baghdad, Aug. 3, 1932.

(173) F. O. 371/ 16045, Extract from Intelligence Report, E. 3952/ 179/ 93 December 8, 1931.

(174) C. O. 174/11. 144637, Residency Baghdad, April 4, 1932, Intelligence Report No. 7.

(175) Iraq 1900-1950, p. 198.

الحكومة التركية للشيخ أحمد؛ لأنّ تركيا كانت تحتج بشدة على تعيين الحكومة العراقية لسيد طه (ابن الشيخ محمد الصادق النهري) قائمقاماً على رواندوز. علماً أنّ هذا الأخير كان منافساً تقليدياً للشيخ أحمد، في المنطقة الحدودية. لذلك كانت الحكومة العراقية تشك بقيام الأتراك بدعم الشيخ أحمد نكاية بالعراقيين، ومن أجل إضعاف السيد طه(176). ولم يخف الشيخ أحمد علاقته بالأتراك في عام 1928. فقد أقرّ في لقاء له مع المفتش الإداري البريطاني في الموصل، بهذه العلاقة، ويقول: «لو عاملتني الحكومة العراقية بقليل من اللطف لما التفتّ قطّ إلى تركيا». وحتى عام 1928 كانت الحكومة التركية تنظر بعين الشك إلى نوايا الإنكليز، وتعتقد أنّ الحكومة البريطانية تحاول توطين الآشوريين النازحين من تركيا في بارزان، من أجل أن تكون هذه المنطقة الحدودية وطناً للآثوريين، ومنطقة عازلة بين النفوذ البريطاني في العراق، والحكومة التركية(177). كانت الاستخبارات العراقية تراقب تحركات الشيخ أحمد، باتجاه الحدود التركية بكثير من الاهتمام. ففي نيسان عام 1928 كتب متصرف لواء الموصل رسالة إلى والي حكاري يشتكي فيها من قيام الشيخ أحمد، بشراء الأسلحة في شمدينان، وبكون الشيخ قد اتصل بقائمقام شمدينان ليضمن له الملاذ، في حال فشل ثورته. أرسل الشيخ أحمد شريف آغا البارزاني إلى شمدينان، ويبدو أنّه حصل على تعهّد من الحكومة التركية بدعمه بالسلاح والعتاد(178).

وفي الحقيقة، وبخلاف تصورات الحكومة العراقية، كان الأتراك ينظرون إلى الشيخ أحمد، بعين الشك. ففي أيلول عام 1930 زار نوري سعيد رئيس الوزراء العراقي، تركيا، وفي أثناء الزيارة عبّر الأتراك عن عدم رضاهم لقيام الشيخ أحمد، بدعم ثوار أورامار في كردستان تركية. وإنّ الشيخ أحمد كان

---

(176) Slugglett. Iraq 1900-19500, p. 198.

(177) Air 23/184xc/145167. S. S. O Mousl No. 1, June 14, 1928; Air 23/184xc/14516 Administrative Inspector Mousl Liwa, April 3, 1928, No. C/488.

(178) Air 23/184xc/145167. S. S. O Mousl No. 1, June 14, 1928; Air 23/184xc/14516 Administrative Inspector Mousl Liwa April 3, 1928, No. c/488.

متهماً في نظر الأتراك، لأنّه سبق أن أرسل عدّة مئات من المسلحين لدعم ثوار آرارات. ادّعى الأتراك أيضاً أنّ بارزان أصبحت مأوى للأشخاص المطلوبين للحكومة التركية. وطلبت تركيا إلى رئيس الوزراء العراقي السماح لقواتها بالتوغل داخل الأراضي العراقية، لمطاردة ما أسمتهم بالعصاة الكرد. رفض نوري سعيد الطلب التركي، وقال: إنّ حكومته أعدّت خطة عسكرية للقضاء على الشيخ أحمد[179]. وفي شباط عام 1931 زار المفتش العام للقوات المسلحة العراقية البريطاني تركيا، وعرض على الحكومة التركية خطة عسكرية يقوم بها الأتراك والحكومة العراقية، ضدّ بارزان. ولكن، فيما بعد، ولأسباب غير واضحة، تخلّت الحكومة العراقية عن الخطة[180].

وبخلاف ما يعتقده مكدّول وزملاءه الباحثون الذين يعتقدون عدم اهتمام الشيخ أحمد بالقضايا الكردية، كان الشيخ أحمد، مثلما يدّعي الأتراك، مهتماً جداً بالحركة الكردية في كردستان. في الحقيقة كان الشيخ على علاقة وطيدة بكل من الشيخ محمود الحفيد، وخسرو ابن سمكو وثوار آرارات، ويعمل لدعم الحركة الكردية ولكن بأسلوبه الهادئ والمحنّك. فهو دائماً يدعي كونه رجل دين بسيط، وضحية مكائد الآخرين، ويبدي أيضاً، وفي الظاهر دوماً الطاعة للحكومة المركزية. إنّ علاقته بالشيخ محمود الحفيد، مثلاً، لا تزال يكتنفها بعض الغموض. ينقل جياووك عن الشيخ أحمد في ردّه على طلب الشيخ محمود للالتحاق بثورة 1930، قائلاً: «إنّي أفخر أن أكون خادماً عند سائقك، لكنّي في الوقت نفسه لا تطاوعني نفسي على محاربة المسلمين العرب»[181]. إن صحّ هذا الادعاء فنحن أمام احتمالين: إما أن الشيخ أحمد قد قال هذا الكلام في مكان لم يثق فيه بالناس الموجودين؛ وعدّهم عملاء الإنكليز، وأراد أن يرسل كعادته رسالة إلى الإنكليز بأنّه بريء من حركة الشيخ

---

(179) CO. 730/174/11. 144637, Extract from personal, Letter No. S/10371, Dated April 6, 1932.

(180) CO. 730/163/5. 144837, Dispatch No. 88069, February 6, 1931, Humphrys to passfield.

(181) جياووك، معروف. **مأساة بارزان المظلومة**، ص9.

محمود، وأنّه لم يقل ذلك. وحتى الآن لم يجد أحد نصّ الرسالة المزعومة التي قيل أنّها رسالة خطية، كما لم يكن هناك أكثر من شاهد يؤكّد وجود هذه الرسالة شفهياً أو خطياً، لذلك لو استعملنا مصطلح علم الحديث، لقلنا: إنّ هذا القول غير متواتر، ولا يمكن أن يؤخذ به. ولكن لاحظ ضباط الاستخبارات البريطانية، في كردستان، وجود الكثير من الاتصالات بين الشيخ محمود والشيخ أحمد. وصل المندوب السامي البريطاني في بغداد خبراً مفاده أنّ الشيخ محمود كان في عام 1931 يطلب إلى الشيخ أحمد دعمه لمشروع دولة كردية، وكان يدّعي أنّ الإنكليز يدعمونه سراً. لذلك يضطر المندوب السامي إلى الكتابة إلى الشيخ أحمد يخبره بأنّ ادّعاء الشيخ محمود المذكور لا أساس له من الصحة[182]. وفي شباط عام 1930 كتب ضابط الاستخبارات في فرع السليمانية بأنّ الشيخ محمود بعث برسالة إلى الشيخ أحمد، يطالبه بالتحرك فوراً في حالة إعلان الثورة الكردية[183]. استمرت هذه الاتصالات بينهما إذ أرسل الشيخ محمود رسالة إلى الشيخ أحمد، من خلال قادربيك ميران، رئيس عشيرة خوشناو في شقلاوة. وقام الأخير بإيصال الرسالة تلك إلى بارزان، من خلال كاتبه رسول علي أفندي، وردّ الشيخ أحمد عليها بإيجاب. وفي آذار عام 1931 يبعث الشيخ أحمد بخالص بيك حيدرانلي لكي يلتقي الشيخ محمود سراً، من أجل تنسيق الجهود للحركة الكردية التي كان يقودها الشيخ محمود. وبعد وصول خالص بيك يرسل الشيخ محمود بدوره كلّ من المدعو قال كور وسعيد إلى الشيخ أحمد للتباحث في مستقبل الحركة الكردية[184].

لم يستطع الكاتب الحصول على محتوى ما دار في هذه المراسلات بين الشيخين، ولكننا نعلم أنّ بارزان ظلّت لأسباب، غير واضحة، غير مشاركة في حركة الشيخ محمود الثالثة. قد يعود ذلك إلى حرص بريطانيا على عزل الشيخ أحمد عن حركة محمود الثالثة. علماً أنّ ضباط الإدارة البريطانية كانوا دوماً

---

(182) CO. 163/5. 144637, "Extract from Intelligence Report" No. 5, March 4, 1931.

(183) CO. 163/5. 144637, Air Staff Operation & S. S. O, February 4, 1930, Sulaimani Southern Kurdistan.

(184) Air 23/311. 145295, Intelligence Report No. 3, March 17, 1931.

ينصحون قادة الجيش العراقي بالتريث، وعدم السماح بتفجير الأوضاع في بارزان، قبل القضاء على حركة الشيخ محمود؛ لأنّ الجيش العراقي لم يكن عنده القدرة على خوض المعارك في جبهتين في آن واحد. ومن الممكن جداً، أنّ الشيخ أحمد كان ينتظر الفرصة المؤاتية للانضمام إلى الثورة الكردية بعد وصول لهيب الثورة إلى لواء أربيل أو بهدينان، وهذا ما لم يحصل كما بيناه سابقاً. إنّ حجم الاتصالات المكثفة بين الشيخين يدل على وجود تصورات وثقة مشتركة بينهما. وكما لم يقتصر اهتمام الشيخ أحمد بالحركة الكردية على كردستان الجنوبية فقط. كان بارزان مأوى لكلّ العاملين للحركة الكردية؛ ويقدم الشيخ أحمد لهؤلاء كلّ أنواع الدعم. ورد في تقرير للاستخبارات البريطانية في نيسان عام 1931، أنّ الشيخ أحمد ترأس اجتماعاً لقادة الكرد في بارزان إثر مقتل سمكو بيد الحكومة الإيرانية. حضر الاجتماع أرملة سمكو وابنه خسرو والشيخ فارس آغا الزيباري، وأحد أبناء سيتو آغا أوراماري (كان سيتو آغا كردياً وطنياً ورئيس عشيرة أورامار القريبة من بارزان، داخل كردستان - تركيا).

وعد الشيخ أحمد بإرسال 400 مقاتل، لدعم هذه الثورة، وكما أرسل رسائل إلى قادة الكرد في إيران، ومن ضمنهم سيد مصلح، (أخو سيد طه) يدعوهم إلى الثورة

في كردستان إيران، للانتقام لدم سمكو، والثأر من قاتليه[185].

وأدّى الشيخ أحمد دوراً مشرّفاً، أيضاً في ثورة آرارات في كردستان الشمالية، وتمثّل هذا الدور بالدعمين المعنوي والعسكري. خدمت بارزان الكرد خدمة عظيمة، فقد كانت بمثابة قاعدة خلفية للثوار واللاجئين. ففي شهر آب عام 1930 بعث الشيخ أحمد بـ 100 مقاتل لدعم الثوار، في منطقة أورامار. ودخل البارزانيون أتون المعركة في غير مناسبة. وأرسل الشيخ أحمد مئات من

---

(185) CO. 730/161/1. 144272, (Extract from Intelligence Report) No. 7, April 1, 1931; Air 23 /311. 145295, S. S. O Mousl to Aviation Baghdad No. Y 202, August 13, 1930.

المقاتلين في شهري أيلول وتشرين الأول عام 1930[186]. وعقد اجتماعاً لرؤساء العشائر في بهدينان مؤكداً لهم ضرورة إعطاء كلّ الدعم للثوار. وفي تشرين الأول عام 1930 حين اقتربت القوات التركية من حدود كردستان الجنوبية، عقد الشيخ أحمد اجتماعاً آخرا لدعم الثوار، والعمل على وقف زحف القوات التركية. استطاع التحالف القبلي الذي كان يرأسه حشد 1500 مسلح، وكان 300 منهم من البارزانيين[187].

وحين علم الشيخ أحمد أنّ نوح بيك (أخو موسى بيك) متورط مع الحكومة التركية، في قتل كور حسن باشا، وفي خيانة ثوار الكرد في أرارات حاكمه، أصدر قراراً بإعدامه، ونفّذ القرار[188]. كما قدّم الشيخ أحمد الملاذ لنحو 1000 كردي من لاجئي ثوار أورامار. فكتب رسائل إلى الشخصيات الكردية العراقية، من ضمنهم إسماعيل بيك رواندوزي، وسيد حسام بدعم إخوانهم الكرد من اللاجئين[189].

وكان قسم من هؤلاء اللاجئين من القيادات العسكرية الذين اضطروا إلى الدخول إلى كردستان الجنوبية، بعد انهيار الثورة وإعدام 11 شخصاً منهم، بيد السلطات التركية، حين اضطر الشيخ أحمد إلى دخول أراضي كردستان ـ تركيا. كان هذا الموقف الوطني الجريء يقضّ مضاجع الحكومة التركية التي اشتكت مراراً عند الحكومة العراقية منه، وكذلك مارست الحكومة العراقية الكثير من الضغط، من خلال الضباط الإنكليز في كردستان، لإقناع الشيخ أحمد بتسليم اللاجئين لهم، حتى يقوموا بدورهم بتسليمهم لتركيا.

(186) F.O. 371/16045, No. 295, "operation Against Shaikh Ahmad of Barzan", August 21, 1932, from G. Clerk (Angora); Air 23/311. 145295, October 15, 1930, H. M. Burton, Air staff Intelligence, Iraq Command.

(187) F.O. 730/161/1, Intelligence Report No. 5, April1, 1931, S. S. O Mosul; CO 730/161/1. 144272, (Extract from Intelligence Report) No. 7, April 1, 1931; Air 23/311. 145295, S. S. O. Mousl to Aviation Baghdad, No. Y 202, August 13, 1930.

(188) F.O. 730/161/1, Intelligence Report No. 3, February 25, 1931. S. S. O Mousl.

(189) F.O. 730/161/1, Intelligence Report No. 3, February 25, 1931. S. S. O Mousl.

ولهذه الاعتبارات الداخلية والخارجية، وفي الفترة بين تشرين الأول عام 1931 إلى آذار 1932، بدأت الحكومة العراقية تمارس ضغطاً كبيراً على الشيخ أحمد والسماح بتمركز وحدات من القوات العراقية (الشرطة والجيش والليفي) في بارزان وحواليها، ولكن دون جدوى. فالشيخ، حسب تصوّر الدائرة البريطانية في العراق، كان يبدي في الظاهر القبول، ولكنه في الحقيقة كان يحاول التملص من قبول طلب الحكومة هذا.

لذلك أصدر مجلس الوزراء القرار التالي:

بالنظر لتمادي الشيخ أحمد في تمرّده، واستمراره على مهاجمة قرى العشائر التي لم تذعن لنفوذه، ولامتناعه عن دفع الضرائب، ولغرض تأسيس إدارة مدنية منظمة في منطقة بارزان، قرّر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في 12/ 1/ 1932، أن تشكّل ناحية في كلّ مناطق شيروان وباروش (بارزان) ومزوري بالا وأن يؤسس في كلّ منطقة من هذه المناطق بناية، لمركز الناحية، مع مخفري شرطة، على أن تجري الحركات ضدّ الشيخ أحمد البارزاني، في الوقت الذي تتفق عليه وزارتا الداخلية والدفاع العراقيتان.

قرّرت الحكومة شنّ الهجوم العسكري على بارزان في نيسان 1932. وقام ناجي شوكت، وزير الداخلية بالتنسيق مع الضباط الإنكليز في العراق بإعداد الخطة العسكرية اللازمة لذلك. ووفق هذه الخطة، كان من المفروض أن يكون هناك هجوم شامل على بارزان، ومن ثلاث جبهات: رواندوز وعقرة وعمادية. إنّ عدد القوات التي شاركت في الهجوم كانت، في زمانه، تقدّر بنصف جميع القوات المسلحة العراقية. وفي صدد تقييمه لأداء الجيش العراقي، في المعارك ضد الشيخ أحمد، يكتب حسن مصطفى الذي كان قائداً عسكرياً في الجيش العراقي عن حركات بارزان الأولى، قائلاً:

«استغرقت هذه الحركات ثلاثة أشهر وخمسة أيام، وإن كانت ذيولها استمرت مدة أطول. وقد اشترك فيها ستة أفواج مشاة، وبطريتان جبليتان، وكتيبة خيالة مع بعض القطعات، والخدمات الأخرى التي كانت تؤلف في حينها أكثر من نصف الجيش العراقي. وكان مجموع المشتركين في هذه

الحركات 205 من الضباط، و4437 من المراتب، وبلغت خسائرها 48 شهيداً (من ضمنهم 3 ضباط) و 78 جريحاً، هذا عدا خسائر الشرطة. في حين أنّ خسائر العصاة قدّرت بـ350 قتيلاً وجريحاً. فالجيش العراقي استطاع أن يحقق أهداف الحكومة تحقيقاً تاماً، بخسائر قليلة...»[190].

ويقدّم الأستاذ مسعود البارزاني صورة مغايرة، تماماً، لما ذكرناه ونقتبس هنا المعلومات الواردة منه، إذ يقول:

«في 10/3/1932 وجّهت وزارة الداخلية إنذاراً إلى الشيخ أحمد البارزاني، بوجوب الحضور أمام قائمقام الزيبار، في موعد أقصاه يوم 14/3 لإعلان الولاء والطاعة للحكومة. كما أنّ الحاكم السياسي البريطاني أرسل رسالة مشابهة إلى الشيخ... رفض الشيخ أحمد الإنذار، لأنّه كان يدرك تماماً أنّه سيلقى القبض عليه. حيث كانت لديه معلومات كاملة عن نوايا الحكومة. وشرع البارزانيون من جانبهم باتخاذ الحيطة والحذر، والاستعدادات اللازمة، لصدّ العدوان. وقسّموا قوّاتهم ثلاثة أقسام) وكما يلي:

1 ـ القوة الرئيسية بقيادة الملا مصطفى البارزاني أنيطت بها مسؤولية الدفاع عن محور ميركه سور ـ شيروان. مقابل قوة داي (أحد الألوية العراقية المهاجمة).

2 ـ قوة أخرى بقيادة محمد صديق البارزاني، يعاونه حاجي طه العمادي لمحور بالندة ـ عمادية مقابل (رتل بول).

3 ـ احتفظ الشيخ أحمد بقوة، تحت إشرافه، أمام فوج بله شبه المحاصر، ولقطع طريق بيرس أمام التعزيزات القادمة من عقرة.

لم تكن قوة البارزانيين تتجاوز 1000 مسلح، وسلاحهم كان عبارة عن بنادق مختلفة (ماوزر جامبيزار وإنكليزية وبعض رشاشات لويس، من التي غنموها من معركة 9/12/1931، من القوات الحكومية)، وكانوا يشكون من قلّة

(190) مصطفى، حسن. **البارزانيون وحركات بارزان، (1932-1947م)**، بيروت: دار الطليعة، 1963، ص 49.

العتاد، والمصدر الوحيد كان ما يحصلون عليه من المعارك، وأول قتال جرى في 3/18 في أطراف قرية (كوركي) شرق ميركه سور، حيث تقدّمت وحدات من قوة (داي) إلى ذلك المحور وتصدّت لها قوة من البارزانيين، بقيادة أحمد نادر، وبعد معركة عنيفة، انسحبت قوة داي إلى ميركه سور تاركة وراءها عدداً من الجثث والمعدات. وانتقاماً لهذه الهزيمة ولرفع المعنويات، دخل سلاح الجو الملكي البريطاني (F. A. R.) في المعركة يوم 3/19، وقام بغارات عنيفة على معظم قرى بارزان، وبالأخص على المركز بارزان نفسه.

وفي ليلة 3 ـ 4/ نيسان جمع البارزاني كلّ قوة المحور، وشنّ هجوماً عنيفاً على (رتل داي) الذي كان قد وصل إلى بيرسياف. وجرى عزله عن بقية قوات المحور، وبعد معركة التحامية قضي على الرتل بكامله، ولم ينج منه سوى عدد قليل جداً. فقتل عدد كبير بلغ (253) قتيلاً، وجرح عدد كبير من الجرحى، وأسر عدد آخر، واستولوا على جميع أسلحة الرتل وتجهيزاته. لقد سميت هذه المعركة الخالدة بمعركة (دولا فازي) وأصبحت مفخرة من مفاخر البارزانيين. وألّفت الأشعار والأغاني الشعبية عن هذه المعركة»[191].

وقام الجنرال البريطاني روبنسون بالإشراف، شخصياً، على هذه المعركة، وكان في مؤخرة القوات. ولدى ملاحقة فلول رتل داي المنهزمة، وصلت طلائع قوات البارزانيين إلى مقر روبنسون الذي جرح هو نفسه، في أثناء ذلك الهجوم، ولكن لسوء الحظ لم يعرفوه آنئذ، واستولوا على معدات المقر بكامله. وسمح البارزانيون للجرحى بالعودة إلى ميركه سور مقر قوة داي، وساعدوا غير القادرين على المشي، حتى وصلوا إلى مقرّهم في ميركه سور»[192]. ويقدّم أر. لودلو هيوت قائد القوة الجوية الملكية ـ فرع العراق تقريراً مفصلاً، عن المعارك التي دارت أعلاه، ويتفق في نقاطها الرئيسية مع المعلومات التي وردت عن الأستاذ مسعود البارزاني؛ ولكن يحاول قدر الإمكان التقليل من هول الهزائم المتتالية التي لحقت بالقوات العراقية، ولكن ليس هناك

---

(191) **البارزاني والحركة التحررية الكردية، انتفاضة برزان الأولى**، كردستان: 1986، ص 34-36.
(192) المرجع السابق ص36-38.

ذكر لإصابة المدعو ميجر روان روبنسون[193].

كان وقع هذه المعركة كالصاعقة على الإنكليز وعملائهم، وقد حاولوا تعزيز قوة داي بقوات إضافية سحبت من كركوك وبغداد، ولكنهم فشلوا في استئناف أيّ هجوم آخر على هذا المحور. فلجأوا إلى تكثيف الغارات الجوية في النهار والليل، بشكل وحشي. بعد هذه المعركة كانت هناك جولات عديدة، وانتهت معظمها، وبخلاف ادعاء القادة العسكريين العراقيين، لصالح البارزانيين. فاقتنع الإنكليز بأنّ الجيش العراقي غير قادر على دحر البارزانيين، لذلك حاول الاستفادة من جهود الشيخ بهاء الدين البريفكاني، للتوسط لإقناع الشيخ أحمد، للخضوع للحكومة العراقية بطرق سلمية.

جاء الشيخ نور الدين إلى الشيخ أحمد، وأخبره بموافقة الحاكم السياسي والمتصرف بالمجيء إلى المنطقة، ولقاء الشيخ أحمد، بشرط أن يجري الاجتماع في قرية (هوستان) وعلى ألاّ يصطحب الشيخ أحمد أكثر من ثلاثة حراس معه.

فأخبره الشيخ أحمد أنّه لا يثق بالإنكليز إطلاقاً، ولا يمكن أن يوافق على هذا الشرط. واقترح عليه أن ينقل وجهة نظره حول اللقاء. إمّا أن يتمّ في مكان بعيد من مقرات الجيش، أو يجلب معه العدد الذي يشاء من المقاتلين، حتى يطمئن إلى سلامته وعدم الغدر به. وإذا رفضوا الاقتراحين، فليكن معلوماً أنّه لن يكون هناك لقاء بشروطهم. وأكّد الشيخ أحمد استعداد البارزانيين لمواصلة القتال والدفاع، وعندما يتعذر عليهم مواصلته فإنّهم مستعدون للخروج من العراق، ولن يرضخوا للإنكليز. فقال الشيخ نورالدين وعلامات الألم والتأثر باديتان عليه:

(إنّ قلوبنا وعواطفنا معكم يا سماحة الشيخ. ولكنني لا أفهم كيف يمكننا مقاومة حكومة بريطانيا التي تستعمر نصف الكرة الأرضية. فهي ستدمرنا وتبيدنا، ولنقبل بالأمر الواقع وننتظر مشيئة الله).

---

(193) CO. 730/174/11. 144637, Extract from personal Letter No. S/10371, dated April 6, 1932.

فأجابه الشيخ أحمد:

(أشكر عواطفكم النبيلة، ولا شك في إخلاص نواياكم وصدقها ولكن حتى لو وافقوا على عودتنا إلى بارزان، وألقينا السلاح، وانصرفنا إلى شؤوننا، فإنّ الإنكليز لن يقبلوا منّا ذلك أبداً. إنّهم يريدوننا بلا حقوق ولا آراء. إنّهم غاصبون لأرضنا وأعداء لديننا، وإنّي أعلم جيداً أنّه ليس بإمكان عشيرة صغيرة كعشيرتنا مقاومة قوة بريطانيا وقهرها. ولكن الحياة هي وقفة شرف، أريد أن أرضي الله وأرضي ضميري، ويهمني أن يسجل التاريخ أننا قاتلنا الاستعمار البريطاني وعملائه، بإمكاناتنا القليلة. ولم نركع لهم. بإمكان الإنكليز حرق قرانا وتدميرها وطردنا وقتلنا، ولكن ليس بإمكانهم كسب ولائنا لهم، سنظل نعاديهم؛ هذا هو قرارنا، ولسنا نادمين عليه. وبإمكانك نقله إلى الإنكليز حرفياً)[194].

إنّ هذه الصلابة والمبدئية الصارمة ونكران الذات في سبيل كوردايه تى التي يبديها الشيخ أحمد كانت نتاجاً طبيعياً للتربية الصوفية الإسلامية الصارمة التي تربّى عليها الشيخ أحمد والبارزانيون، وستكلفهم جيمعاً الكثير من العذاب والهوان والفقر والإذلال، ولمدة 11 سنة من النفي في تركيا، والناصرية، والحلة، وكركوك.

وفي 6/22 اضطر الشيخ أحمد إلى دخول تركيا، ومعه إخوانه وولي بك وعدد من الرجال. وبقي حوالي (250) مسلحاً في القرى الحدودية في المنطقة الجبلية الوعرة. وكان ذلك وفق اتفاق مسبق. كما جرى إخفاء مقدار من السلاح، وبعد فترة وجيزة عاد مصطفى البارزاني، وخليل خوشفي يقودان حرب العصابات، وكبدا القوات الحكومية المزيد من الخسائر. اشتكى الإنكليز والحكومة العراقية عند الحكومة التركية، فتدخّلت الأخيرة وأبعدت الثوار إلى مناطق بعيدة من الحدود.

وبعد وصول الشيخ أحمد إلى أدرنة بدأت السلطات التركية بنقلهم إلى أرضروم عن طريق (كفر ـ وان) وعند وصولهم وان أخذوا الشيخ أحمد، ومعه

(194) البارزاني، مسعود. **انتفاضة بارزان الأولى**، ص41-42.

الحاج طه العمادي، إلى أنقرة. واستمروا في نقل العوائل إلى أرضروم. وفي الطريق بدأ الأتراك بعزل العوائل بعضها عن بعضها الآخر والعوائل التي وصلت إلى أرضروم كانت عوائل (الشيخ أحمد وأشقائه محمد صديق وبابو والملا مصطفى وأولاد الشهيد الشيخ عبدالسلام شقيقهم الأكبر) ونقلوا معهم ولي بك وعائلته، مع عشر عوائل أخرى، فقط، من بينها عائلة الحاج طه العمادي. وأمّا العوائل الأخرى فقد جمعهم الأتراك وسلموهم إلى العراق، خلافاً للوعد الذي قطعوه على أنفسهم، في البداية. وتسلّمت الحكومة العراقية العوائل، وسمحت لهم بالعودة إلى قراهم دون أية مشاكل.

إنّ التقريرين اللذين كتبهما كلّ من المندوب السامي البريطاني في العراق وقيادة القوة الجوية البريطانية ـ مقر قيادة فرع العراق ـ حول المعارك في بارزان، تؤكّد إلى حدٍ كبير، ما ورد في كتاب الأستاذ مسعود. يقول المندوب السامي في التقرير المذكور:

«كان من المفروض أن يكون للقوات البريطانية في العراق دور ثانوي في المعارك، وأن يكون مقتصراً على تقديم الغطاء الجوي فقط، في العمليات العسكرية ضدّ الشيخ أحمد. إلاّ أنّ القوات العراقية منيت بخسارة فادحة، وكانت معنوياتها منهارة، خاصة بين ضباط الجيش العراقي الذين كان معظمهم من الجيل العثماني القديم، وكانوا يعرفون جيداً أنّ الحكومة على وشك أن تحيلهم إلى التقاعد وتعيّن محلّهم ضباطاً تدربوا جديداً تحت إشراف الإدارة البريطانية، وتفادياً للكارثة اضطرت القوات البريطانية إلى التدخل المباشر من حيث التوجيه والإشراف على القوات الموجودة في ساحة المعارك، وتكثيف العمليات العسكرية الجوية»[195]. كما قام البريطانيون بإقناع حكومات إيران وتركيا بإرسال قوات عسكرية إلى المناطق الحدودية المتاخمة للبارزان، وذلك من أجل إشعار الشيخ أحمد بأنّهم محاصرون من جميع الجهات، وليس هناك

---

(195) CO. 730/174/11. 144637, Extract from personal Letter No. S/10371 dated April 6, 1932. From Humphrys to Sir John Salmond, Chief of Air Staff, Air Ministry; 16045 No. 995, (Operation Against Sheikh of Barzon) by Major Gen. Rowan. Robinson October 12, 1932.

أمل لوصول الإمدادات لهم عبر الحدود أو الانسحاب إلى كردستان في إيران أو تركيا»[196].

على الرغم من هذا الدعم غير المحدود الذي كانت تقدمه الإدارة البريطانية في العراق للحكومة في صراعها في البارزان، كانت الحكومة العراقية وخاصة القادة العسكريين العراقيين يعتقدون أنّ الإنكليز يحاولون، عمداً، إطالة أمد المعارك من أجل التملّص من مسؤوليتهم، في دعم مسألة قبول العراق في عصبة الأمم، وخروج الإنكليز من البلد. علماً أنّ العمليات العسكرية استغرقت 6 أشهر. وكان القادة العسكريون يرددون بين وقت وآخر الادعاء التالي: «لولا الاستشارة البريطانية لاستطعنا إنهاء المعارك في بارزان، خلال أسابيع قليلة». وكانوا يعترضون على محاولة ضباط الإنكليز بوضع بعض الضوابط للقادة العسكريين العراقيين، في أسلوب التعامل مع العشائر الكردية، ذات العلاقة، وعدم السماح لهم بالقصف العشوائي أو إجراء العقوبات الجماعية ضد القرويين[197].

كان الضباط الإنكليز قلقين من أنّ إطلاق يد القادة العسكريين والإداريين العراقيين، في اتخاذ الإجراءات ضدّ القرويين، بدون تمييز قد يؤدي إلى إثارة الكرد جميعاً ضدهم، ومساندتهم للثوار، خاصة العشائر المحايدة. لذلك أعطيت الصلاحيات السياسية في بارزان لكابتن لاين، الضابط السياسي البريطاني في أربيل[198].

(196) FO371/16045 Dispatch. . Ministry of Foreign Affairs, Baghdad, to Iraq legation Ankara; CO. 730/16045, No. 995 «Operation Against Sheikh of Barzon» by Major Gen. Rowan Robinson October 12, 1932.

(197) United States Department, Confidential U. S. Central files, Despatch No. 605, May 6, 1932; Confidential U. S Diplomatic Post Records, Ser No. 172, June 2, 1932, "Campaign against Shaikh Ahmad and Public Opinion" U. S Legation. Baghdad.

(198) CO. 730/16045, No. 995 "Operation Against Sheikh of Barzon" by Major Gen. Rowan. Robinson, October 12, 1932.

وحين طال أمد العمليات العسكرية في بارزان بدأ الساسة والبرلمانيون العراقيون في بغداد، خاصة المعارضة القومية العربية، يرددون شعارات، مفادها أنّ الإنكليز كشفوا مؤخراً حقول نفط جديدة، وأنّهم لن يغادروا العراق، وأنّهم يحاولون استخدام حركة البارزان ذريعة، لتمديد بقائهم في العراق. وقد ذهب قسم من هؤلاء إلى القول:

إنّ الطائرات البريطانية تسقط سراً العتاد والغذاء، من أجل إحراج القوات العراقية وبيان ضعفها[199].

لو أردنا تقييم حركة الشيخ أحمد هنا، نقول قبل كلّ شيء: صحيح أنّ البارزانيين كانوا يشكلون القوة الضاربة في هذه الحركة، ولكن الأدلة التي أوردناها قبل أسطر قليلة، تبين أنّ مهمة الشيخ أحمد كانت استمراراً لمهمة الشيخ عبدالسلام (وشيوخ الطرق الصوفية في كردستان) بتحويل البارزان إلى مركز رائد للكوردايه تى، ولم تكن المسألة مجرد صراع القبيلة، من أجل البقاء ضدّ السلطة المركزية العصرية، وإن احتوت في جانب منها هذا البعد.

كان الضباط الإنكليز يقولون، في أثناء تخطيطهم لضرب الشيخ أحمد، بأنّ «نهاية حركة الشيخ أحمد ستكون نهاية الحركة الكردية في العراق»[200]. لكن أحداث القرن العشرين تؤكّد خطأ ما ذهب إليه هؤلاء. وإنّ قمع حركة بارزان الأولى أوقع الحركة الكردية فعلاً في سبات نسبي لمدة عقد تقريباً.

وإذا كان الإنكليز لقبوا الشيخ محمود الحفيد بلقب «مدرب» القوة الملكية الجوية البريطانية، فإنّه مما لا شك فيه أنّ كردستان أصبحت، منذ أيام حركة الشيخ أحمد، ساحات تدريب، أو مختبراً للحكومات العراقية لتدريب جيوشها وأسلحتها الفتاكة فيها. ولم يكن استعمال نظام صدام حسين لأسلحته الكيمياوية إلا النتيجة المنطقية والحتمية للعقلية والممارسة اللتين مكّنتا الحكومات العراقية

---

(199) CO. 730/16045, No. 995 "Operation Against Sheikh of Barzon" by Major Gen. Rowan. Robinson October 12, 1932.

(200) CO. 730/174/11. 144637, April4, 1932, A. O. S (Situation Report).

وبدعم من بريطانيا من قمع الحركات الكردية في العشرينيات وقمع ثورتي شيخ محمود وشيخ أحمد.

وتتحمل الحكومة البريطانية المسؤولية المعنوية والمادية لثمانية عقود من حرب الإبادة في كردستان بيد الأنظمة القومية العربية المتتابعة على الحكم في العراق، منذ 1932 إلى 2003. ومن حق الشعب الكردي أن يجمع هذه الأدلة ويوظفها لمطالبة الحكومة البريطانية اليوم بتحمل تبعات هذه السياسة، كما يحق لليهود أن تطالب ألمانيا بدفع تعويضات هولوكست (حرب الإبادة) ضدهم.

ولكن إذا كان لكل مأساة أو فتنة (كما يسميها القرآن الكريم) جانب خير إيجابي، فإنّ فتنة بارزان الأولى وأحداثها المؤلمة كانت بمثابة المخاض للشعب الكردي الذي سبق ولادة مصطفى البارزاني، ليكون قائداً وموجهاً لهم، ليقودهم وبجدارة، في أحرج عقود تأريخهم. لمع نجم مصطفى البارزاني سياسياً، وصقلت مواهبه العسكرية في أثناء هذه الانتفاضة. وعلى الرغم من إقرارنا بهذه الحقيقة، إلاّ أننا لا نزكّي أحداً، فالله (سبحانه) أعلم بخلقه؛ ولا ندّعي أنّ أحداً من قادة الكرد (البارزاني أو من سبقه) كان معصوماً من الخطأ في اجتهاداته.

باختصار كانت السياسة البريطانية ومصالحها الاستعمارية في الشرق الأوسط هي أهم عامل في التأثير في الحركة الكردية في الفترة (1930 ـ 1932م). كانت السلطات البريطانية تحاول تنفيذ سياسة الحكم الذاتي الإداري المحدود في كردستان والتي اتّفق عليها، في أثناء تسوية قضية الموصل عام 1925.

وعند تنفيذ هذه السياسة واجهت صعوبات عديدة: كان على المسؤولين البريطانيين المشي على حبل البهلوان، في محاولتهم إيجاد توازن بين تطلعات القوميين الكرد، والذين ما فتئوا يطالبون بالاستقلال (نتيجة فهمهم الخاطئ لقرار عصبة الأمم بصدد قضية الموصل)، وبين الوطنيين العراقيين (العرب) الذين ينظرون إلى أهداف السياسة البريطانية في كردستان بعين الريب والشك، ويعملون على عرقلة تنفيذ أبسط الحقوق الثقافية التي أعطيت للكرد، في قرار العصبة.

إلى جانب ذلك واصلت تركيا وإيران الضغط على السلطات البريطانية والعراقية، بعدم إعطاء المزيد من التنازلات للكرد.

الرسالة كانت معنونة إلى / السيد ونستون تشرشل - وزير الدولة لشؤون المستعمرات داوننغ ستريت، لندن.

■ ■ ■

CO/370/157/7

سري للغاية

رقم 3031 ـ 20 أيلول 1930

إلى سعادة وزير **PLENIPOTENTIARY**

والمفوض فوق العادة للسفارة العراقية في أنقرة ـ تركيا.

أرسل لكم، طيّاً، نسخة من مذكرة كتبت عن اللقاء الذي دار في بداية هذا الشهر بين رئيس الوزراء (العراقي ـ المؤلف) من جانب، وعصمت باشا [رئيس وزراء تركيا ونائب مصطفى كمال ـ المؤلف] والسيد توفيق رشدي من جانب آخر، بخصوص بعض القضايا ذات الاهتمام لكم.

رجاءاً أكّد لي الاستلام

توقيع/نوري سعيد
وزير العراق للشؤون الخارجية/ بغداد
20 أيلول 1930

وزارة الشؤون الخارجية ـ العراق: سري للغاية

بغداد NO. 3032

20 أيلول 1930

نسخة للاطلاع إلى: رئيس الديوان الملكي

وزارة الداخلية

المستشار السياسي ـ المندوبية السامية

توقيع نوري سعيد
الوزير للشؤون الخارجية

■ ■ ■

مذكرة حول المحادثات في أنقرة

بين نوري سعيد باشا، ورئيس الوزراء التركي، والوزير للشؤون الخارجية

ركّزت المحادثات مع عصمت باشا والدكتور توفيق رشدي بيك على ثلاثة مواضيع ويمكن أن نوجز النقاط الواردة فيها على الشكل التالي:

1 ـ مسألة الأمن على الحدود العراقية ـ التركية، وعلاقاتها بالاتفاقية الثلاثية. وقد

تبين من المحادثات أنّ الحكومة التركية عازمة جداً على ألاّ تعطي أيّة فرصة للأشرار في منطقة الشيخ بارزان من الإقدام على أيّ عمل معادٍ. وقد عبّرت عن دهشتي لرؤية اندفاعهم الجاد في هذه المسألة، لأنني أدرك جيداً أنّ شيخ البارزان يتسلّم ومنذ فترة الكثير من الدعم والسلاح، من المناطق الواقعة ضمن الحدود التركية.

سألني عصمت باشا، فيما إذا كان عندي أيّ دليل على ادّعائي، بالنسبة للدعم لشيخ بارزان أم كان الدليل مجرد تصورات، من جانبنا. قلت: لست متأكداً جداً، ولكن عندنا بعض الأسباب التي تجعلنا نعتقد بذلك، وقلت: قد يكون هناك بعض رؤساء القبائل الكردية الذين يقومون بإرسال الدعم لشيخ بارزان، وقد عبّرت السلطات في أنقرة عن استعدادها لوضع القوات على الجانب التركي، إذا اقترحت السلطات العراقية أيّ إجراء ضدّ الشيخ البارزاني. وإنّ وضع تلك القوات على الحدود ستمكّن الحكومة التركية من إلقاء القبض على العصاة، وتسليمهم إلى السلطات العراقية، شكرتهم على عرضهم هذا، وقلت: إذا قرّرت الحكومة العراقية اتخاذ إجراءات تأديبية ضدّ شيخ البارزان، فإنّ الربيع هو الوقت المناسب وليس الخريف، لأسباب عدّة، ومن هذه الأسباب كون فصل الخريف فصل سقوط الأمطار بغزارة، وخشونة الطرق وعدم تعود أهل المناطق النائية على حكم السلطة المركزية بعد كل هذه الأسباب تعيق قيام الحكومة بشنّ العمليات العسكرية، كما ينبغي.

وفي حال بدء العمليات ثم اضطرارها إلى الوقوف للأسباب المذكورة سيؤدي ذلك إلى زيادة تعقيد وإطالة العمليات العسكرية، ويصعب نجاحها. ففي أيلول 1930، قابلني القائم بالأعمال التركية وأخبرني أنّ العمليات العسكرية التي بدأت مؤخراً ضدّ المتمردين الكرد في آرارات قد انتهت، وبدأ الجيش بالهجوم على منطقة في غرب بحيرة وان، وكان يأمل أن تنتهي تلك العمليات بالسرعة الممكنة. ثمّ أكّد لي القائم بالأعمال التركي، من جديد، مسألة استعدادهم لوضع القوات التركية على الجانب التركي من الحدود، ليساعدوا الحكومة العراقية في حال شنّها العمليات العسكرية ضدّ شيخ البارزان، فشكرته على ذلك العرض، وأعطيته التأكيدات أنّه ليس هناك حالياً أيّة فكرة للقيام بالهجوم المذكور، وذلك للأسباب التي سبق الإشارة إليها، ولكن إذا قرّرت الحكومة العراقية القيام بتلك العمليات، فسيكون شهر مارس أنسب وقت لذلك.

2 ـ مسألة النفط: وفي صدد الردّ على المذكرة التي قدمتها الحكومة التركية، لكل من وزارة الخارجية البريطانية، والحكومة العراقية، بالنسبة لموضوع النفط، وكذلك الأسئلة التي وجهها لي رئيس الوزراء ووزير الخارجية التركي، حول هذه المسألة، فشرحت لهم موقفنا، وقلت لهم: إنني طلبت من شركة النفط البريطانية بعض الشروط الإضافية، وذلك قبل بدء عمليات التنقيب مبكراً، وكذلك تقديم كمية من الأموال مقدّماً، وأن تكون منطقة الامتياز محصورة بمنطقة أصغر من الامتياز القديم، حتى يتسنى

للحكومة العراقية بنفسها القيام باستخراج النفط وتصفيته في المنطقة، بشكل أكثر فائدة للعراق، مما تقدمه شركة النفط العراقية التي يملكها الإنكليز. وبينت للحكومة التركية بياناً واضحاً وكاملاً، أنّ مصلحة الحكومة العراقية في البدء المبكر باستخراج النفط أكبر بكثير من مصلحة الحكومة التركية، وأنّ الحكومة العراقية ستبذل ما في وسعها، لتحقيق هذا الغرض، وبالسرعة الممكنة.

3 ـ الاتفاقية الاقتصادية وكانت مسألة الاتفاقية الاقتصادية بين العراق وتركيا المقترحة أيضاً مدار البحث، فقلت لرئيس الوزراء التركي: إن المشروع وشكله الأخير قد جرى تقديمه قبل خمسة أسابيع إلى الحكومة التركية، ولكن يبدو أنّ الدوائر المعنية في أنقرة لم تستطع بعد إعداد الردّ لنا، بالسرعة الممكنة. وألمح وزير الخارجية التركية إلى رغبته في أن يرى في الصيغة الأخيرة للاتفاقية المذكورة بنداً يتعلّق بحق السكن، فوعدته بأن أدرس الموضوع حال عودتي إلى بغداد، وأن أرد عليه، كما أريد أن أشير هنا إلى أنّه، وفي أثناء لقائي القائم بالأعمال التركية في 18 أيلول 1930، عبّر الأخير عن رضاه التام عن الاتفاقية القضائية الجديدة التي وقعتها الحكومة العراقية، وأنّه هنأ الحكومة العراقية على هذا الإنجاز.

نوري سعيد/ توقيع

الفصل الخامس عشر

حركة بارزان الثانية

1942 ـ 1945م

شهدت الفترة (1942 ـ 1945م) صراعاً عسكرياً وسياسياً، بين الحركة الكردية بقيادة مصطفى البارزاني، وحزب هيوا من طرف، والحكومة العراقية المدعومة من الإنكليز، من طرف آخر. كان هذا الصراع فصلاً من فصول إتمام إلحاق كردستان بالعراق كدولة قومية (عربية)، رغم وجود أسباب ذاتية وموضوعية ساهمت في إخفاق حركة البارزان الثانية، كان دور الإنكليز ـ في تصورنا ـ هو الفيصل في إدارة الصراع وحسمه، لصالح الحكومة المركزية في بغداد.

تعدّ هذه الدراسة محاولة لإعادة النظر في بعض القضايا المتعلقة بهذه الحركة. ونحاول بالتحديد، تناول إشكالية وردت في كثير من الدراسات المتعلقة بالموضوع، حول طبيعة الحركة وأهدافها التي كانت تأمل تحقيقها: فيذهب فريق من الباحثين إلى الرأي أنّ الحركة كانت قبلية الطابع والمنطلق. في حين يرى آخرون منهم أنّها كانت قومية ووطنية كردستانية كما ننشر في ثنايا البحث مجموعة من الوثائق البريطانية حول الأحداث. ونؤكد هنا أنّ هذه الدراسة غير كاملة، لأننا لم نستطع الاستفادة من وثائق البلاط الملكي الموجودة في بغداد. نتبع المنهج التحليلي والكرنولوجي (السرد التدريجي للأحداث) في البحث.

عودة الملاّ مصطفى البارزاني

في عام 1933، وبعد سنة من نقل البارزانيين إلى أدرنة قرب الحدود التركية البلغارية، قامت الحكومة العراقية، وبتوجيه من الإنكليز، بتوطين قسم من الآشوريين اللاجئين، على الحدود مع تركيا. كانت الحكومة التركية تشك في نوايا الإنكليز، وتعتقد أنّهم يستغلون فرصة غياب البارزانيين، لبناء دولة قومية للآثوريين في المنطقة. وهذا الاعتقاد التركي للمسألة، لو تحقق، لكان ذلك وفق تصورهم تهديداً، لأمنهم القومي التركي، لأن اللاجئين الآشوريين كانوا أصلاً من كردستان في تركيا. فقامت الحكومة التركية بإقناع الحكومة العراقية، بإصدار العفو عن البارزانيين؛ لتسهيل عودتهم، فعاد الشيخ أحمد والملا مصطفى و90 من أتباعهم إلى الموصل، استقبلهم المتصرف. وعلى الرغم من قرار العفو، المارّ ذكره، عومل أعضاء القيادة البارزانية كأسرى حرب ومجرمين، ونفوا من أجل ذلك إلى الناصرية. وعاشوا هناك تحت الإقامة الجبرية في شظف العيش والفقر والحرمان. ثم نقلوا من هناك إلى السليمانية، ولبثوا فترة. قضت العائلة البارزانية ما مجموعه 11 عاماً صعباً في الغربة[1].

إلا أنّ السنوات الثلاث من 1940 إلى 1942 كانت من أصعبها للغاية؛ لعوامل عديدة ساعدت على تعقيد الوضع في السليمانية، ودفعت الملا مصطفى إلى الهروب والعودة إلى بارزان؛ أولاً: سوء معاملة المدعو الشيخ مصطفى القرة داغي للشيخ أحمد والملا مصطفى، وتعريضهما للإهانات والمضايقات المستمرة، وبإيحاء من المسؤولين العراقيين. ويصف الأستاذ مسعود البارزاني هذا الموقف قائلاً:

«كان الشيخ مصطفى القره داغي متصرفاً للسليمانية في ذلك الوقت، وعرف عنه حبّه العميق للكرسي، وولاؤه المطلق للبريطانيين، ولكونه كردياً فقد كان يبالغ في إخلاصه للحكومة، ويشعر بالنقص تجاه رؤسائه. لاحظنا تكرار هذا الموقف مراراً من بعض الموظفين الأكراد الذين كانوا يتسلّمون مناصب هامة، على حساب قضية شعبهم، ليبدوا وكأنّهم ملكيون أكثر من الملك»...

(1) جياووك، معروف. **مأساة بارزان المظلومة**، بغداد، المطبعة العربية، 1954، ص 185.

واشتط القره داغي كثيراً في إجراءاته القاسية ضد البارزانيين، حتى قبل خروج البارزاني، فقطع عنهم المخصّصات التي كانت الحكومة تصرفها، لمن تفرض عليه الإقامة الجبرية، خارج منطقته[2].

وقد فرض القره داغي حصاراً اجتماعياً واقتصادياً على أفراد العائلة البارزانية؛ لإذلالهم قدر الإمكان. فمن جانب يقطع المتصرف عنهم المخصّصات، ومن جانب آخر يفرض حظراً على أيّ دعم يقدّمه أهل السليمانية للبارزانيين. علماً أنّ السليمانية كانت، والعراق بصورة عامة، ولظروف تتعلّق بالوضع الداخلي في العراق، والحرب العالمية الثانية في حالة مجاعة وغلاء فاحش. وبما أنّ البارزانيين كانوا مقطوعين من كلّ سبل العمل، فكان ذلك يثقل كاهلهم كثيراً.

ويشرح لنا الشيخ أحمد الموقف في حديث له في السليمانية مع معروف جياووك، الناشط القومي والنائب الكردي في البرلمان، «هل يصحّ أن يأتي كابتن لاين (الضابط السياسي الإنكليزي في أربيل ـ المؤلف) ويضع الدنانير تحت الفراش، وقره داغي لا يسمح للناس بمساعدتنا»، ويضيف جياووك: «قلت: إنّ معاملة لاين دسيسة لا محبة، وإنّ هروب ملا مصطفى إلى بارزان هو سبب لطفه». يبدو أنّ الحكومة والإنكليز كانا حاقدين على شخص الملا مصطفى البارزاني، بالذات، ويحاولان تركيعه بكل السبل. فكان الملا مصطفى يتعرض وباستمرار للإهانات والمضايقات المالية والنفسية. وفي حديثه مع جياووك، يصف الشيخ أحمد الحالة النفسية الصعبة للملا مصطفى البارزاني قائلاً:

---

(2) البارزاني، معروف. **ثورة بارزان، 1943-1945**، ص 17-18، يكتب الأستاذ نوري شاويس عن مصطفى القرة داغي قائلاً: «في تلك الفترة عيّن الشيخ مصطفى قره داغي متصرفاً للواء السليمانية، وقبل تعيينه في ذلك المنصب، كان المعاون الثاني للمدير العام في وزارة الداخلية، وبدون شك، في تلك الفترة كان المعاون الأول والثاني مأمورين تحت إشراف (أدمونس) المستشار البريطاني في وزارة الداخلية العراقية، يعني ذلك أنّ مصطفى قره داغي كان متدرباً على يد (أدمونس) ويتصرف بمشورة الإنكليز، عدا أنّه كان مرتبطاً بالإنكليز سابقاً، وقد خان شعبه. . .،» (انظر: من مذكراتي، من منشورات حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني، 1985، ص27-28.

«إنّه شاب لا يتحمل الإهانة والقسوة، ويرجّح الموت لحفظ العنعنات والشرف، تعدّي عليه في حمام أحد الأرذال، وعند خروجه ذهب إلى المتصرف فشكاه في الحال، فلم يهتم بشكواه، كما وأنّه لم يبق عنده من المال شيء. حيث باع طاقية زوجته وصرفها وعندما طلب منها شيئاً من الغازيات (وهي المصاغات الذهبية التي تربط الطاقية للزينة) رمت بالطاقية، فوجد فيها نعلين من نعال الخيل، فطار عقله وهرب ليلاً مع ثلاثة من مريديه[3].

ونجد لهذا الوضع الصعب للبارزانيين، قبل هروب مصطفى البارزاني من السليمانية، صدى في تقرير ماجد مصطفى، حول الوضع المقدم للحكومة العراقية، الذي جاء فيه: «في أثناء إقامتهم في السليمانية كانوا يعيشون في ظروف صعبة، إلى درجة أنّ الحكومة شعرت بضرورة تحسين حالتهم هناك. ونظراً لقلّة المخصّص الشهري المقطوع لهم، وارتفاع مصاريف المعيشة، كان ملا مصطفى وأصحابه في فقر مدقع. ولكن الحكومة أخفقت في تحسين مستواهم المعيشي... وأنّ للملاّ مصطفى مجموعة من التصريحات التي جاءت في مناسبات، وكذلك الرسائل التي كتبها والتقارير التي بعث بها الآخرون، تؤكّد جميعها تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية للبارزانيين، وكان من المتوقع أنّه في حالة عدم استجابة الحكومة لطلبات الإغاثة من مصطفى البارزاني... سيدفع الأخير بالتأكيد إلى محاولة الهروب..»[4].

وإنّ هذا الحقد على البارزاني يعود في تصورنا إلى إنزال الملا مصطفى الكثير من الخسائر بالقوات العراقية في حرب (1931 ـ 1932م) بعد عودة الملا مصطفى البارزاني إلى منطقة بارزان في نهاية شهر تموز 1943، بفترة قليلة، تبدأ صفحة أخرى من حركة المقاومة الكردية، والتي كانت بصورة عامة عبارة عن حرب عصابات، والهجوم على مخافر الشرطة والجيش في المنطقة، وتنتهي بهزيمة القوات الحكومية، وإجبار الحكومة العراقية على إصدار قرار 25 كانون الثاني 1944 الخاص بحركة بارزان، من قبل حكومة نوري السعيد. كيف

(3) جياووك، معروف. **مأساة بارزان المظلومة**، 1954، ص 154.

(4) F.O. 371/40038 No. 570, Baghdad, British Embassy, February 15, 1944.

استطاع البارزاني في ظروف قاهرة تحقيق نصر ضد القوات الحكومية؟ ولماذا اضطرت الحكومة إلى إصدار قرار 25 كانون الثاني؟ نحاول الإجابة عن ذلك بالأسطر التالية.

كانت المواهب القيادية والعسكرية للملا مصطفى البارزاني فائقة للغاية، وعدّ البارزانيون المعركة، مع القوات العراقية، معركة حياة أو موت، ليس لهم فحسب بل للكرد أيضاً؛ لذا كان ذلك عاملاً من أهم العوامل المساعدة والمشجعة على تحقيق النصر. وكما أشرنا إليه في البحث الخاص بحركة الشيخ أحمد، كان من أهم نتائج تلك المعركة صقل المواهب العسكرية للقائد الشاب مصطفى البارزاني الذي قاد شخصياً معظم المواجهات العسكرية، فحال عودته إلى بارزان 1943 أدرك البارزاني أنّه بحاجة لفترة زمنية لإعداد قوة عسكرية، لشنّ حرب العصابات.

ولتحقيق ذلك كان البارزاني بحاجة إلى تفادي المواجهة قدر الإمكان مع القوات الحكومية، وكسب الوقت، وخلق نوع من المصالحة والود بين العشائر الكردية، وتحييد الإنكليز من الصراع بينه وبين الحكومة العراقية، بقدر الإمكان. لذلك فحال وصوله إلى بارزان يقوم البارزاني بإعلام السلطات الحكومية في ميركه سور، أنّه لم يأت عاصياً إلى بارزان، ولكن سوء معاملة الشيخ القرة داغي له في السليمانية، وخاصة قطع المخصّصات الحكومية عنه، بخلاف القانون، ومنع الأهالي من مساعدته هما السبب وراء هروبه من هناك. قضى البارزاني الفترة، من نهاية تموز إلى نهاية أيلول، محاولاً تجنّب الصراع مع الحكومة، ويجمع البارزانيين الشباب حوله، ويعدّهم لمهام قتالية. وقد جرى توزيع البارزانيين إلى مفارز عسكرية، قوام كلّ منها من 30 إلى 40 مسلّحاً.

وبعد شهرين، إذ تأكّد الملا مصطفى من قدرة قواته على بدء حرب العصابات، طالب الحكومة الاستجابة لمطالب البارزانيين المشروعة. ولكن الحكومة لم تستجب، بل قامت بفرض الحصار على مناطق وجود الثوار، وفي خطة عسكرية محكمة قام البارزاني، شخصياً بقيادة مجموعة من العمليات الاقتحامية الجريئة، لمخافر الشرطة والجيش في منطقة بارزان.

كان شهرا تشرين الأول والثاني شهري الانتصارات العسكرية المتتالية. ويصف الأستاذ مسعود البارزاني معركة خيرزوك في 12 تشرين الأول 1943 بكونها «أشجع وأنجح» معركة حيث كبدت القوات العراقية خسائر فادحة: 120 قتيلاً، 65 أسيراً، وعدداً ضخماً من العتاد والأسلحة التي كان البارزانيون بأمس الحاجة إليها، في معاركهم المقبلة مع القوات العراقية.

ويبدو أنّ هزيمة القوات العراقية في معركة (مه زنه) 10 تشرين الثاني وفرض طوق الحصار على حامية ميركه سور، وتطهير الجانب الأيمن من نهر روكوجك، أقنعت الحكومة بأنّها فقدت جولة من الحرب مع البارزاني، من الناحية العسكرية[5].

ولكن رغم هذه الانتصارات واصل البارزاني سياسته الداعية إلى الحوار مع الحكومة والإنكليز، وادّعى أنّ القوات العراقية هي التي أجبرته على استخدام السلاح. ويمكن لنا ملاحظة معالم هذه السياسة في الوثائق البريطانية والأميركية التالية:

(ترجمة رسالة من اللغة الإنكليزية)

من: ملا مصطفى البارزاني

إلى: إين. ج. أي سيركنهان كورن والس

تاريخ 25/ 12/ 1943

ونسخ إلى: ب. ني. س. أين. سني. أو. العقيد ود. مستر أدموندز، س. ج.

اسمح لي بأن أعلمكم أنني تسلّمت أمركم الوارد ذكره في رسالتكم المؤرخة 21/ كانون الأول/ 1943. إنّني أقبل كلّ أمر منكم، كما يقبل الطفل الأوامر من الوالد الحنون، وعندي الثقة المطلقة بعدالة حكومة جلالة الملك، ونحن نكنّ كلّ الودّ للحكومة البريطانية الكريمة. أمّا فيما يتعلّق بنصائح الضباط الإنكليز العادلة المعقولة، فنحن نتسلّمها باستمرار ونتّبعها. ولكن تصرفات المسؤولين العراقيين، غير العادلة، قطعت كلّ باب للأمل لنا، لذلك اضطررنا إلى أن نتحرك، دفاعاً عن النفس.

أمّا بالنسبة لعفو الحكومة العراقية عنا، فإنّ ذلك مع الأسف كلمات فارغة ليس لها

---

(5) البارزاني، مسعود. **ثورة بارزان، 1943-1945**، مرجع سابق، ص 18-23.

أيّ مصداقية، لأنّها لا تترجم إلى الأفعال. وينوي هؤلاء المسؤولون أن ينالوا منا. ففي السابق سمعناهم كثيراً يقولون: أصدرنا قرار العفو عنكم» وفي الوقت نفسه يحرضون القبائل ضدنا، ويوزعون السلاح لهم، لاستخدامه ضدنا. لذلك يشعر قسم من الناس من أمثالنا بأنّ الحكومة العراقية لها نوايا سيئة. على كلّ حال، نحن ننحني، وبكل فخر واعتزاز، أمام الأوامر الصادرة عنكم، ونضع أوامركم على الرأس والعين، ورغم كلّ ذلك، استناداً إلى ما نسمعه بآذاننا، ونراه بأعيننا، بأنّ الحكومة البريطانية عادلة وكريمة، تدافع عن المظلومين، وتقف بوجه الظالمين، وتستمع لدعاوى الذين يعانون الظلم اللاحق بهم، وتقدّم الدعم والإغاثة للذين لا يجدون من يقدم لهم ذلك.

عليه بكوني عانيت أشدّ أنواع الظلم، على يد قسم من المسؤولين العراقيين، أستغيثكم لنصرتي، وإنّي على ثقة بأنّ الحكومة الملكية البريطانية لن تغلق الباب في وجه المستغيث؛ لهذه الأسباب أطرق على بابكم للاستغاثة، في الوقت الذي أدعو، وبكل صدق وإخلاص، أن تقبل استغاثتي، ويُنظر بعين العطف للظروف السيئة التي أعانيها وتكرّمني بإرسال ميجر استينغ (الضابط الإداري البريطاني في أربيل ـ المؤلف) وممثل عن الحكومة العراقية إليّ، وأنا عبدكم المطيع حتى يكون هنا ميجر استينغ حكماً بيني وبين العراقيين، ويحكم استناداً إلى قوانين حكومة بريطانيا العظمى. وإذا كان حكم ميجر استينغ أنني مذنب، فسأقبل ذلك حتى وإن كان حكم الإعدام، وإذا كان حكم استينغ أنني مظلوم، فأدعو الله تعالى أن تطلب حكومة جلالتكم إلى الحكومة العراقية إصدار العفو عني، وإطلاق سراح سجنائنا، وإعادة المعتقلين إلى ديارهم. وإذا أعيدوا وجرى ذلك كما ينبغي، وعاد الناس إلى بيوتهم، فسنعيش بسلام ونخدم الحكومة بكل إخلاص، ونكون رهن إشارتكم في هذا المجال. وأتعهّد شخصياً بالمقابل، بألاّ يكون هناك أيّ تمرّد وعصيان في هذه المنطقة طالما أنا على قيد الحياة. ويمكن أن يقدّم سعادتكم للحكومة العراقية باعتباركم تمثلون قوة عظمى (بريطانيا)، نيابة عني، ضماناً بأنني صادق في تعهدي هنا. أنتظر أوامر سعادتكم لأقوم بتنفيذها مهما كلّف ذلك. أتضرّع إلى الله (سبحانه) أن يعطي النصر لقوات بريطانيا ضدّ أعدائها.

المخلص لكم

مصطفى البارزاني

■ ■ ■

وفي تقرير أعدّه ماجد مصطفى، وزير الدولة للشؤون الكردية في حكومة نوري سعيد، في زيارته إلى كردستان في كانون الثاني 1944 يلخص الوزير ماجد مصطفى، أسباب التفاف الكرد حول قيادة مصطفى البارزاني في عام 1943 بجملة أمور:

1 ـ الوضع الاقتصادي الصعب الذي كان يعيشه البارزانيون.

2 ـ سوء الإدارة والمجاعة والخراب الذي كان يسود في المنطقة.

3 ـ وأخيراً إبعاد الشيوخ البارزانيين عن المنطقة الذي أثار غضب الناس واستياءهم، لأنّه بخلاف كثير من شيوخ كردستان، كان شيوخ بارزان محبوبين من قبل مريديهم.

وفي الفقرة التالية، من التقرير، تصور، إلى حد ما موضوعي عن وضع البارزانيين: إن عدم قدرة السلطات المحلية العسكرية والإدارية في أربيل والموصل على فهم أبعاد الموقف دفعهم إلى تجاهل المسألة وعدم إعطاء أيّة أهمية لها، وكذلك لم يتخذوا أيّة إجراءات احتياطية للقضاء على حركة مصطفى البارزاني، من قبل أن تكبر، وتأخذ أبعاداً جدية. وكذلك فشلت السلطات الإدارية في استيعاب العوامل التي استفاد منها البارزاني لتقوية حركته، وخاصة مسألة عدم رضى الناس عن الحكومة واستيائهم من تصرفات ومواقف المسؤولين الحكوميين.

ورفعت ذلك من مكانة البارزاني بين الناس في المنطقة، وأكسبته التأييد العام هناك. وتبيّن لي أنّ متصرف الموصل طيلة خدمته، كمتصرف في اللواء، وخلال مراحل العمليات العسكرية المختلفة لم يقم ولو بزيارة إلى منطقة بارزان، والشيء نفسه يقال عن متصرف أربيل. ومن الطبيعي أن يحذو المسؤولون الإداريون الآخرون والشرطة حذو المتصرفين. واكتشفت أمراً غريباً كما يبدو، وهو أنّ كميات الحنطة التي أعطيت لأهالي القرى الجبلية، كمساعدات للطعام والزراعة، ظلت في مخازنها، ولم توزع لهم، في وقت كان من الممكن استخدام هذا الدعم الحكومي كسلاح لكسب ودّ القبائل، وعزلهم عن الثورة. وعرفت فيما بعد، أنّ المساعدات الحكومية من الحنطة والسكر، لم تصل للناس المستحقين، وأنّ مجموعة صغيرة من ذوي الشأن، وذوي العلاقة بالمسؤولين، هم الذين وصلهم هذا الدعم فقط. إنّني لا أذكر هذه الحقائق من أجل النيل من أحد، وإنما لأؤكد أنّ هناك إهمالاً من قبل المسؤولين في مستوى أقضية وألوية، في المسائل الإدارية الخاصة بالدولة،

وفي مراقبة تصرفات المسؤولين المعنيين في المسائل المتعلقة بالظروف المعيشية للناس. وهناك عوامل أخرى بالإضافة إلى الحركة الدعائية الجيدة التي يقوم بها ملا مصطفى، والتي ساعدت على زيادة أنصاره وإدامة الثورة، لذلك فشلت الشرطة المحلية في إثبات وجودها في أعين الناس[6].

كما أنّ التطورات الإقليمية وأحداث الحرب العالمية الثانية لم تكن تساعد الإنكليز والحكومة العراقية في نهاية عام 1943 على الإصرار على خيار الحل العسكري في بارزان. كانت بريطانيا تفكر بمصالحها الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وكانت تقلق من أنّ الحرب الكردية في العراق، قد تستغلها ألمانيا، وتعرقل مجهود دول الحلفاء في إرسال الدعم لروسيا عبر إيران، كما أنها كانت تراقب، بقلق بالغ توسع النفوذ الروسي بين الكرد في كردستان إيران وكانت تخاف من تبعاتها في كردستان العراق. وأيضاً كانت بريطانيا تقلق من أنّ الحرب الكردية في العراق، قد تؤثر سلباً في الأوضاع في كردستان ـ تركيا، ولم تكن غافلة عن تحركات الكرد لاستغلال انشغال الناس بالحرب العالمية، للقيام بثورة كردية شاملة، وبدعم روسية الشيوعية.

ويمكن ملاحظة صدى هذا القلق في الرسالة التحذيرية الصارمة التي أرسلها كورن والس، مستشار وزارة الداخلية في الثلاثينيات في العراق والسفير البريطاني في بغداد، في أثناء حركة بارزان الثانية، إلى مصطفى البارزاني طالبا إليه إيقاف الحرب في كردستان، لأنّها تضر بمصالح بريطانيا الاستراتيجية الدولية، ووعد كورن واليس البارزاني ببذل كلّ الجهود مع الحكومة العراقية لإيجاد حلّ سلمي لمشكلة بارزان[7].

ويمكن أيضاً الاستدلال بالقلق البريطاني حول تطور الأوضاع في بارزان، والمسألة الكردية، في كتاب استقالة نوري السعيد، المقرّب جداً للإنكليز،

---

(6) F.O. 371/40038, Iraq Confidential, No. 570 February 15, 1944, Baghdad British Embassy.

(7) كوجرا، ص36-37؛ وانظر:
Borhandin Yassin. Vision or Reality, The Kurds in the Policy of the Great Powers, 1941-1947, p. 130.

الذي كتبه في حزيران عام 1933. «يجب على الحكومة أن تتروى في إدارة الأكراد في المنطقة الشمالية، خاصة إذا علمنا أنّ الفوضى ضاربة أطنابها داخل الحدود الإيرانية؛ ورؤساء العشائر هم المسيطرون على مناطقهم، وإن الحكومة الإيرانية تجاريهم وتسايرهم، وقد بلغني أنّه قد تأسست مجالس من الأكراد لتنظيم إدارة شؤونهم. فقد حشد جيش تركيا، أكثر من المعتاد، للسهر على استتباب الأمن والنظام في المناطق التركية المتاخمة لإيران والعراق. وقد قيل: إنّ الاتصالات بين الأكراد على اختلاف طبقاتهم جارية في الأيام الأخيرة وبشكل لافت. وإنّ هذه الاتصالات تسيرها وتنظمها الدول ذات الشأن[8].

إنّ المخاوف البريطانية من انتصارات البارزاني، هذه، ازدادت حين أصدر حزب هيوا في بغداد منشوراً، يشيد بثورة بارزان التي عدّها ثورة من أجل الحقوق الكردية المشروعة. ففي منتصف كانون الأول عام 1943، التقى كورن والس رئيس الوزراء العراقي، وأكّد له أنّ الثورة البارزانية أصبح لها طابع كردستاني، وأنّ هزيمة القوات العراقية في المعارك، خلال شهري تشرين الأول والثاني، تثبت أنّه من الضروري سحب القوات الحكومية من بارزان، إلى مناطق يمكن الدفاع عنها.

وقام الإنكليز بإرسال الإمدادات العسكرية، وقوات تعزيز إضافية إلى ديانة وراوندوز، كان الهدف من هذا الإجراء حماية ضباط الارتباط الإنكليز في المنطقة، وكذلك حماية الآشوريين. كما كان المسؤولون العراقيون قلقين من أنّ استمرار المعارك في كردستان قد يحرج الحكومة ويظهرها بدور الضعيف، أمام الرأي العام العراقي. فقال أرشد العمري، وزير الخارجية، لكورن والس: إنّ الأوضاع في كردستان أصبحت «خطرة وتهدد بانقلاب عسكري ضدّ الإنكليز»[9]. وكتب سير كينهان كورن والس، في أثناء حركة بارزان الثانية، رسالة شديدة اللهجة إلى الملا مصطفى البارزان، يقول فيها:

«1 ـ لقد عبّرت، لمرات عديدة ومتكررة، في رسائلكم الموجهة إلى

(8) البارزاني، مسعود. **ثورة بارزان، 1943-1945**، مرجع سابق، ص46-47.

(9) كوجرا، ص 225.

المسؤولين عن صداقتكم وثقتكم في الحكومة البريطانية. وأنّها بدورها قدّمت في جوابها النصيحة القوية بالتخلّص من أعمالكم المخلّة بالنظام، والقبول بالمضامين التي عرضتها لكم الحكومة العراقية، ولكن لم تقبلوا بهذه النصيحة، وبدلاً من ذلك فقد دأبتم على توسيع نشاطاتكم اللاقانونية.

2 ـ لقد حان الوقت لأحذّركم بأنّ هذا الوضع قد أصبح محرجاً للمجهود الحربي للحكومة البريطانية، فإذا استمررتم في نشاطاتكم الحالية فستكون الحكومة البريطانية مرغمة على اعتبار نواياكم عدوانية تجاهها. إذ سيؤدي ذلك إلى نتائج مدمّرة بالنسبة لكم... وأعتقد أنّ عرض العفو والوعود الأخرى التي قدّمتها الحكومة العراقية لكم من خلال الشيخ أحمد كانت كلها عروضاً كريمة»[10].

أجاب مصطفى البارزاني بطريقة إيجابية، وقال: «إنّه مع الحل السلمي بشرط إصدار العفو عنه، وعن المسلحين، وعن السجناء والمبعدين من العائلة البارزانية وأن يكون هو المسؤول عن إدارة منطقة البارزان». وذكر البارزاني في رسالته: «أنّه يقبل الأوامر من كورن والس، كما يقبل الطفل الأوامر من الوالد الكريم»، وهذا ما أشرنا إليه فيما سبق، وفي 29 كانون الأول بدأت الحكومة أول مفاوضات مباشرة مع مصطفى البارزاني، من خلال نوري باويل آغا. قبل البارزاني طلب الحكومة للمفاوضات وأبدى أسفه للأضرار التي لحقت بالطرفين، نتيجة المعارك.

لهذه الأسباب اقتنعت الحكومة العراقية، خاصة نوري السعيد، بأنّ الحلّ العسكري لمسألة بارزان بات مستحيلاً، وكما اقتنع البارزاني بدوره بأنّ الإنكليز هم القوة الفاعلة وراء القرار العراقي، وأنّه لا مناص من قبول الصلح مع الحكومة. ففي 15 كانون الأول عام 1943، شكّل نوري السعيد وزارة جديدة، ولم يكن من الصدفة ـ وبخلاف العرف المتبع في بغداد في إعطاء حقيبتين

(10) F.O. 371/35013 No. 1218, December 21, 1943, Baghdad; F.O. 371/40038, From Mustafa Barzani to Cornwallis, December 25, 1943.

وزاريتين فقط للكرد - أن تحتوي التشكيلة الوزارية الجديدة على ثلاث حقائب للكرد، هي: أحمد مختار للعدلية وعمر نظمي للداخلية، وماجد مصطفى وزير بلا حقيبة؛ ولكن وكّل إليه مسألة التعامل مع المسألة الكردية. بعد تعيينه في المنصب الجديد، حاول ماجد مصطفى التقرّب من قيادة حزب هيوا الذي كان يدعم الحركة البارزانية، وطلب إليهم إرسال ثلاثة من الأعضاء للسفر إلى بارزان، ودراسة مطالب البارزاني. واستجابة لذلك بعث البارزاني مذكرة الحقوق الكردية إلى الحكومة العراقية، والتي تضمنت:

1 - تشكيل ولاية كردستان من الألوية الكردية، (كركوك، سليمانية، أربيل. وأقضية الموصل الكردية) وتدار ولاية كردستان من قبل وزير كردي.

2 - تعيين معاون وزير كردي لكل وزارة عراقية.

3 - تكون اللغة الكردية لغة الإدارة والتعليم في المنطقة الكردية.

4 - تبقى مسائل الدفاع والشؤون العسكرية والمالية والعلاقات الخارجية من اختصاص السلطة المركزية.

5 - إعادة المبعدين وإعطاء التعويضات للمتضررين، وإطلاق سراح السجناء وإصدار العفو العام[11].

وفي 7 كانون الثاني 1944، وصل ماجد مصطفى إلى بارزان، وتباحث مع البارزاني في المطالب الكردية، المتضمنة في مذكرة البارزاني وجرى الاتفاق على تعيين موظفين نـزيهين في المنطقة الكردية، وبناء الطرق وفتح المدارس، وإعادة الشيخ أحمد إلى بارزان. وقدّم ماجد مصطفى إلى الحكومة العراقية والسفير البريطاني التقرير التالي، في 18 كانون الثاني عام 1944، عن الأوضاع في بارزان. ننشر هنا نص التقرير:

1 - «ألفت نظركم إلى برقيتي رقم 74 والمؤرخة 27/ 1/ 1944، يشرفني أن ألحق طياً ترجمة التقرير المعدّ من قبل ماجد مصطفى للحكومة حول الوضع في البارزان، وقد ترك نسخة منها عندي.

(11) أردلان. **بارزان ونهينيه كانى**، (به غدا، جابخانه ى مه عارف)، ص33.

2 ـ وقد أخبرني ماجد مصطفى أنّ الحكومة وافقت على التوصيات، لتحسين الأوضاع الموجودة في التقرير، خاصة النقاط الأساسية منها، وأنّه حاضر شخصياً أن يذهب إلى المنطقة الشمالية بعد عدّة أيام، وذلك لإعطاء الرعاية الشخصية، لمسألة تنفيذ التوصيات المذكورة.

3 ـ إنّ إصدار العفو لأنصار ملا مصطفى، المسألة المعقدة نوعاً ما، ومسألة إعادة الأسلحة التي أخذت من قوات الشرطة المذكورة في الفقرة ـ أ ـ من تقرير الوزير قد تركت معلقة لحلّها في المستقبل، وهو واثق بأنّه يستطيع إعادة نسبة كبيرة من الأسلحة التي وقعت بيد أفراد القبائل، وأنّه يدرس ملفات الرؤساء الكرد بكلّ جدية، لينظر وبعين إيجابية إلى ملف كلّ واحد منهم، حتى يستطيع مساعدتهم.

4 ـ وفي الوقت نفسه، يعطي الوزير (ماجد مصطفى ـ المؤلف) اهتماماً جدياً بالسبل الكفيلة لتطوير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة الكردية، ولأجل ذلك يجري حالياً مفاوضات واستشارات مع النواب الكرد، ومستشار وزارة الداخلية، المستشار السياسي (البريطاني ـ المؤلف) وكلّ ذوي الخبرة للاطّلاع على القضية الكردية.

5 ـ إذا سمحت له الظروف المتقلبة في الوضع السياسي العراقي، أن يبقى لفترة طويلة في منصبه؛ آملاً أن تحقّق جهوده قدراً من النجاح.

6 ـ أرسل نسخة من التقرير إلى وزير الدولة المقيم في الشرق الأوسط، قاهرة.

النسخة المترجمة من تقرير الوزير ماجد مصطفى
إلى مجلس الوزراء
«قضية بارزان»

وقد سبق أن أعطيت مجلس الوزراء شفهياً نتيجة التحركات التي قمت بها، وآرائي حول أحسن السبل لمعالجة قضية بارزان، وفي التقرير الشفهي الذي أعطيت، بيّنت أنّ هذا التقرير لم يتطرق إلى جميع المشاكل والمسائل المتعلقة بقضية الشمال، والتي يجب أن توضع لها حلول. كذلك فإنّ هذا التقرير يختص بقضية بارزان. وإذا استدعى الأمر فبإمكاني أن أقدّم في وقت لاحق تقريراً يتناول الجوانب الأخرى من قضية الشمال.

تفيد المعلومات الموجودة لدى الدوائر الرسمية، وتلك التي حصلنا عليها من الأشخاص المعنيين بقضية بارزان، أنّ القضية برزت وتطورت إلى الشكل التالي:

1 ـ بعد انتهاء ثورة البارزان الأولى، نُقل ملا مصطفى البارزاني ورؤساء البارزانيين الآخرين إلى الإقامة في السليمانية، وفي أثناء إقامتهم في السليمانية كانوا يعيشون في ظروف صعبة، إلى درجة أنّ الحكومة شعرت بضرورة تحسين حالتهم هناك، ونظراً لقلة المخصص الشهري المقطوع لهم، وارتفاع مصاريف المعيشة، كان ملا مصطفى وأصحابه في فقر مدقع. ولكن الحكومة أخفقت في تحسين مستواهم المعيشي. وصل كلّ من أعضاء الحكومة والناس الذين كانوا على اتصال بالبارزانيين إلى قناعة، مفادها أنّ الفقر والمشاكل المالية قد تدفع البارزانيين إلى ارتكاب أعمال إجرامية. وأنّ لملا مصطفى البارزاني مجموعة من التصريحات التي جاءت في عدّة مناسبات، وكذلك الرسائل التي كتبها، والتقارير التي بعث بها الآخرون تؤكّد، جميعها، تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية للبارزانيين. وكان من المتوقع أنّه في حالة عدم استجابة الحكومة لطلبات الإغاثة من مصطفى البارزاني، سيدفع الأخير بالتأكيد إلى محاولة الهروب. ولكن الخوف من الحكومة وعدم وجود قناعة كاملة عنده بأنّه سيتوفق في مسعاه، ضدّ الحكومة المركزية، ومعارضة إخوانه له كانت من العوامل الأساسية التي حالت دون قيام ملا مصطفى بعمل مناهض لفترة ضدّ الحكومة. ولكن سوء الإدارة مصحوبة بالعوامل التي أشرنا إليها دفعت العديد، من ضمنهم الملا مصطفى، إلى أخذ الأمور بأيديهم. وبعد الشعور بنوع من الطمأنينة بأنّ خطة هروبه ستنجح وشعوره باليأس من إقدام الحكومة على أيّ عمل، لتغيير الظروف الصعبة التي كان البارزانيون يعيشون فيها، كلّ هذا دفع ملا مصطفى البارزاني إلى الهروب.

2 ـ وبعد فترة وجيزة من هروبه من منفاه في السليمانية، استطاع مصطفى البارزاني الوصول إلى منطقة بارزان. وحاول، فترة من الزمن، التنقل في المنطقة متفادياً المواجهات العسكرية، ومحاولاً الاتصال بمسؤولي الدولة في المنطقة، من أجل تحقيق المطالب نفسها التي كان يسعى إليها في السليمانية. وفي هذه الأثناء هدّد مصطفى

البارزاني في غير مناسبة، أنّه في حالة عدم قبول الحكومة رفع المظالم والاستجابة لمطالبه، فإنّه سيضطر لتكوين قوة عسكرية مسلحة، وما سيترتب على ذلك من الضرر.

3 ـ إنّ عدم قدرة السلطات المحلية العسكرية والإدارية في أربيل والموصل على فهم أبعاد الموقف دفعهم إلى تجاهل المسألة وعدم إعطاء أيّة أهمية لها، كذلك لم يتخذوا أيّة إجراءات احتياطية، للقضاء على حركة مصطفى البارزاني من قبل أن تكبر وتأخذ أبعاداً جدية. وكذلك فشلت السلطات الإدارية في استيعاب العوامل التي استفاد منها البارزاني لتقوية حركته، خاصة مسألة عدم رضى الناس من الحكومة واستيائهم من تصرفات ومواقف المسؤولين. ورفعت ذلك من مكانة البارزاني بين الناس في المنطقة، وأكسبته التأييد العام هناك. وتبين لي أنّ متصرف الموصل طيلة خدمته، كمتصرف في اللواء، وخلال مراحل العمليات العسكرية المختلفة، لم يقم ولو بزيارة إلى منطقة بارزان، والشيء نفسه يقال عن متصرف أربيل. ومن الطبيعي أن يحدو المسؤولون الإداريون الآخرون والشرطة حذو المتصرفين. واكتشفت أمراً غريباً كما يبدو، وهو أنّ كميات الحنطة التي أعطيت لأهالي القرى الجبلية، كمساعدات للطعام والزراعة، ظلت في مخازنها، ولم توزع لهم، في وقت كان من الممكن استخدام هذا الدعم الحكومي كسلاح لكسب ودّ القبائل، وعزلهم عن الثورة. وعرفت فيما بعد، أنّ المساعدات الحكومية من الحنطة والسكر، لم تصل للناس المستحقين، وأنّ مجموعة صغيرة من ذوي الشأن، وذوي العلاقة بالمسؤولين، هم الذين وصلهم هذا الدعم فقط. إنّني لا أذكر هذه الحقائق من أجل النيل من أحد، وإنما لأؤكد أنّ هناك إهمالاً من قبل المسؤولين في مستوى أقضية وألوية، في المسائل الإدارية الخاصة بالدولة، وفي مراقبة تصرفات المسؤولين المعنيين في المسائل المتعلقة بالظروف المعيشية للناس. وهناك عوامل أخرى بالإضافة إلى إعلام ملا مصطفى، والتي ساعدت على زيادة أنصاره وإدامة الثورة، لذلك فشلت الشرطة المحلية في إثبات وجودها في أعين الناس.

4 ـ ولم تستطع الحكومة المركزية في أثناء بدء الحركة البارزانية، وفي مراحل تطورها تأسيس مركز قيادة موحدة للقوة المكلفة للتصدي لها، لذلك كان هناك فوضى في التصورات والإجراءات المتخذة لقمع الحركة البارزانية.

5 ـ باختصار إنّ الوضع في الشمال، وفي منطقة بارزان بالتحديد، سيء. وإنّ ذلك نتيجة لسوء تصرفات المسؤولين الحكوميين وموظفي الدولة في الألوية وفي مقرات القيادة. لذلك من صالح الحكومة أن تعالج المسألة بتفادي الأخطاء، وأن تصحح ما وقعت فيه من الأخطاء، وأن تتوجّه إلى المنطقة الكردية توجّهاً إصلاحياً سليماً، حتى لا تبقى هناك الظروف الصعبة التي تجبرهم على تقديم التضحيات المادية والمعنوية الكبيرة للثورة، ضدّ الحكومة. وقبل أن أقدّم توصياتي لكيفية حلّ المسألة البارزانية أحب أن أعطي الحكومة ملخصاً دقيقاً حول الوضع في منطقة بارزان:

(أ) إنّ القرى خالية من ساكنيها، وإنّ قسماً منها مدمّر.

(ب) ليس هناك أيّ أثر للزراعة في المنطقة كلها.

(ج) ينتشر الجوع والحرمان وبدرجة مروعة بين أهالي المنطقة.

(د) دمّرت جميع وسائل الاتصالات والطرق في المنطقة، وكذلك دمرت جميع المباني الحكومية، وإن الأبنية غير المدمرة الوحيدة الباقية في المنطقة هي تلك التي تسكنها القوات الحكومية.

(هـ) هناك تعاطف مع الرؤساء المنفيين. وإنّ هذا العطف والتأييد لهؤلاء المنفيين هو العامل الأساسي الذي دفع القبائل بأن يلتفوا حول زعامة ملا مصطفى البارزاني.

(و) يشتكي المواطنون من مسائل عدّة، وإنّ هناك دوماً الإشارة إلى الأخطاء العديدة للمسؤولين الحكوميين، وكيفية معالجتهم للأمور في المنطقة.

(ز) التقيت ملا مصطفى البارزاني ورأيت كيف يؤيده رؤساء العشائر في المنطقة. وأنّ هؤلاء جميعاً مصرون على عدم إلقاء السلاح، وذلك لما لقوا من تبعات سوء الإدارة، وليس لهم الثقة بالحكومة؛ وذلك لوجود سجل كبير من خرق الوعود لدى المسؤولين الحكوميين. قالوا بأنّهم اختاروا هذا الخيار الصعب (خيار المقاومة المسلحة - المؤلف) وذلك؛ لأنّ الحكومة أجبرتهم، وأكّدوا لي إخلاصهم، والطاعة للعرش، وللحكومة واستعدادهم لخدمة الاثنين بكل صدق وقالوا: «إنّهم يضعون مستقبلهم وحياتهم رهن أوامر الحكومة وعدالتها». أعطيت لهم الوعد بأنّهم في حالة تسليم أنفسهم، بأنّ كلّ الأمور ستكون بخير. لذلك، فقد ذهبوا إلى حامية ميركه سور، وسلموا أنفسهم هناك، وهذا ما سبق أن نقلته لهم شفهياً. وبعدها طلبت إلى البارزانيين تطبيق الشروط التالية:

أولاً: التخلي عن المواجهات العسكرية، ورفع الحصار عن جميع الحاميات ونقاط السيطرة العسكرية.

ثانياً: إعطاء المساعدة الفورية للسلطات المحلية من أجل تصليح الطرق وإعادة خطوط الهاتف إلى المنطقة.

ثالثاً: يجب عودة القرويين وعوائلهم وحيواناتهم إلى قراهم، والانشغال بأشغالهم العادية.

رابعاً: يجب بناء علاقات جيدة مع ضباط الجيش والمسؤولين الحكوميين في المنطقة.

خامساً: يجب أن يساعد سكان المنطقة السلطات الحكومية لإعادة بناء النقاط العسكرية، وبالسرعة الممكنة، حسب ما تقتضيه الحاجة.

سادساً: على مصطفى البارزاني أن يبتعد من مناطق العمليات العسكرية ويمارس حياته وعمله اليومي وبكل هدوء، وأن يمتنع من التدخل في الأمور التي لا تعنيه كشخص عادي، وأن يتوجه فوراً إلى بغداد، ويقدم الطاعة لسعادة الوصي على العرش شخصياً، حالما أستطيع أن أحصل على رضا الوصي على العرش لاتخاذ الترتيبات اللازمة لهذا الغرض.

وأرسلت ثلاثة من الضباط المنتمين أصلاً إلى القبائل الكردية في المنطقة، ليراقبوا سير الأحداث، ويكتبوا لي تقارير حتى تتخذ الوزارة قراراً. استناداً إلى المعلومات الواردة إلينا حتى هذا الوقت لم يخترق أيّ شرط من شروط الاتفاقية، ولم يتخذ أي إجراء خلافاً لما اتفقنا عليه، ومن المحتمل أن نواجه في المستقبل بعض الصعوبات. ولكن رغم ذلك، أعتقد أنّ من الممكن تجاوز جميع العراقيل وسيادة السلام والاستقرار في المنطقة إذا كان هناك اهتمام ومراعاة لما أبديته من الملاحظات، وتنفيذ التوصيات التالية التي أضعها بين أيديكم.

توصيات لتحسين الأوضاع

قد يقترح بعضهم أنّ اتخاذ الإجراءات التأديبية في المنطقة من قبل معاقبة الرؤساء المسؤولين بالغرامات المالية، وإعادة الأمن وسيطرة الحكومة بالقوة إلى المنطقة، يكون من المفيد لتحسين صورة الحكومة في أذهان الناس. إنّ الإجراءات من هذا القبيل قد يغرّني أيضاً لأوّل وهلة، ولكن نظرة متفحصة إلى الظروف السائدة في المنطقة، تدفعني إلى أن أكون ضدّ اتخاذ هذه الإجراءات من حيث المبدأ. ويجب أن تأخذ في الحسبان مسائل أخرى من قبيل الطبيعة الجبلية الوعرة، وعدم إمكانية تحقيق الأهداف الحكومية من خلال استخدام القوة، وعدم وجود القوة العسكرية الكافية لتحقيق المهام العسكرية، وكثرة عدد المتمردين المتمركزين في المنطقة، ووجود القيادة الموحدة والاندفاع القوي والاستعداد للمقاومة؛ خاصة في هذه الأيام، حيث ترك المتمردون قراهم استعداداً للمعارك. قد يقترح بعضهم أنّه من الممكن تأخير العمليات العسكرية إلى فصل الربيع، حيث يكون الطقس أكثر ملاءمة للقيام بالعملية العسكرية. أعتقد أنّ فكرة كهذه تعقّد الأمور أكثر مما تسهّله؛ لأنّ ذلك يمكّن القبائل المتمردة من إيجاد الأكل والمأوى المضمون، في ظلّ أحوال جوية أكثر ملاءمة لهم. أضف إلى ذلك أنّ تأخير العمليات العسكرية، يعطي المتمردين فرصة لإمكانية زيادة عددهم وتوسيع نطاق التمرد. وقد تظهر تعقيدات أخرى في المسألة.

لهذه الأسباب أقترح القيام بالإجراءات التالية:

(أ) إطلاق سراح رؤساء البارزانيين المنفيين، رغماً عن حركة التمرد والظروف الحالية. إنّ عملاً كهذا سيكون لصالح الحكومة لسببين:

أولاً: سيخلق ذلك نوعاً من البلبلة داخل حركة التمرد، وسيؤثر بطريقة سلبية في وضع قيادة التمرد. لأنّه أساساً ليس هناك الانسجام التام بين الأخوة ملا مصطفى، وشيخ أحمد، وصديق بابو. فرغم أنّ ملا مصطفى يدّعي دوماً أنّه يحارب لدعم موقف أخويه، إلا أنّه هناك دائماً خلاف في التصورات، وكلّ من هؤلاء الإخوة يحاول أن يفرض زعامته الفردية المطلقة.

ثانياً: في حالة عودة رؤساء القبائل المنفيين، ستفقد حركة التمرد الغاية من وجودها.

بالإسراع في إعادة المؤسسات الحكومية المدنية إلى المنطقة، المتأثرة بحركة التمرد وتعيين المسؤولين الأكفاء فيها، ستتمكّن الحكومة من الاتصال برؤساء القبائل الذين لا يكنّون الولاء لشيخ البارزان. وهذا ما سيتمخّض عنه حتماً التقليل من نفوذ شيخ بارزان.

(ب) تسخير المبالغ المالية اللازمة، مع تيسير سبل صرفها لإعادة خطوط الهاتف المقطوعة، وكذلك تصليح الطرق المدمرة، ونصب خط الاتصالات التلفونية، وفتح طرق لربط بله بالعمادية وعقرة، ووضع نقاط السيطرة العسكرية على طول هذه الطرق، لضمان السيطرة الحكومية وربط سكان المنطقة بالمدن الكبيرة. على الحكومة أن تعتمد على العمالة المتوافرة في المنطقة، في بناء الطرق وإعمار المنطقة، حتى يشعر سكان المنطقة بأنّ من صالحهم مادياً وجود السلطة الحكومية في منطقتهم.

(ت) يجب إيصال المواد الغذائية المخصصة لأهل المنطقة، بطريقة سريعة وكفوءة، إما مجاناً أو بكلفة قليلة؛ ومن الضروري زيادة كمية الحصة الحالية، وذلك لإشعار سكان المنطقة بأنّ وجود الحكومة بينهم هي مسألة مفيدة لهم.

(ج) لو جرى اتخاذ الإجراءات المذكورة، وتصرّف المسؤولون بصورة جيدة، وذلك من خلال تطبيق العدالة والتواصل مباشرة مع سكان المنطقة، فتستطيع الإدارة المحلية السيطرة على المنطقة، وملاحقة المذنبين، وجمع السلاح من القرويين، ويكون بإمكانها إبعاد الأشخاص الذين يعكرون أجواء السلام والاستقرار عن المنطقة، إما لفترة محدودة، أو بصورة دائمة.

(د) الطلب إلى ملا مصطفى زيارة بغداد، لتسليم نفسه إلى الوصي على العرش، والحصول على الموافقة المسبقة من الأخير، لقبول استقبال مصطفى البارزاني. وبعد فترة وجيزة يرجى السماح لملا مصطفى البارزاني بالعودة إلى الشمال؛ وذلك لإزالة الشبهات الموجودة في أذهان الناس في المنطقة، عن عدم قيام الحكومة بالوفاء بعهودها والتزاماتها تجاههم.

إنّني على ثقة، أنه، إذا لم تؤدّ هذه الاقتراحات إلى تحقيق أهدافنا كاملة في الأمد القصير، فإنّها ستساعد حتماً على تمكين الحكومة من اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتحطيم

روح التمرد، من جانب، وتسهيل إقامة إدارة عادلة ونظامية في المنطقة، من جانب آخر، إنّ تنفيذ التوصيات المذكورة ستؤدّي في خاتمة المطاف إلى حصر الثورة في منطقة محدودة، ويمكّننا من ضمان دعم المناطق الأخرى المجاورة لها.

ماجد مصطفى
وزير بلا حقيبة
18/كانون الثاني/1944

■ ■ ■

ولكن في 25 كانون الثاني 1944 أصدرت الحكومة (في غياب نوري السعيد الذي كان في الخارج) قراراً بصدد المسألة الكردية، والتي احتوت على النقاط التالية:

1 ـ تنسيب عناصر جديدة ونزيهة، للأجهزة الإدارية في أقضية الزيبار وراوندوز وعمادية.

2 ـ القيام بتأسيس ما يلزم، من مخافر الشرطة، في المناطق الحدودية.

3 ـ إنشاء الطرق العامة، في منطقة بارزان.

4 ـ إبعاد ملا مصطفى، وإسكانه في بيران في منطقة بشدر.

5 ـ إعادة الشيوخ البارزانيين المبعدين من منطقة بارزان، وقبول حضور ملا مصطفى البارزاني إلى بغداد، وطلب الدخالة من الحكومة العراقية.

6 ـ استرداد الأسلحة والتجهيزات الحكومية التي وقعت بيد البارزانيين.

7 ـ الموافقة على مبدأ استصدار العفو العام، عن العصابات البارزانية، باستثناء أفراد القوات المسلحة، الملتحقين بهم.

كما وافقت الحكومة العراقية على اقتراح من ماجد مصطفى بالاستعانة بخدمات مجموعة من الضباط الكرد، في الجيش العراقي من أجل تعيينهم في المنطقة الكردية، كضباط الارتباط مع العشائر الكردية[12].

---

(12) محمد، سعاد رؤوف شير. **نوري سعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1945**، بغداد، ص190-191.

يبدي الأستاذ مسعود البارزاني اندهاشه لقرار الحكومة المذكور، بصدد المسألة البارزانية. ويضيف قائلاً: «لا أدري هل إنّ ماجداً نقل هذه القرارات بأمانة إلى البارزاني وإلى (هيوا)، أم لا؟ ذلك لأنّها لا تتفق والنقاط التي سلّمها البارزاني إلى ماجد»[13].

إنّ هذا السؤال الذي يسأله مسعود البارزاني هو تشكيك صريح في مصداقية الوزير ماجد مصطفى، كوسيط بين البارزاني والحكومة. في الحقيقة إنّ التقرير الذي رفعه ماجد مصطفى عن الأوضاع في كردستان (المنشور آنفاً) والذي أصبح أساساً لقرار الحكومة في 25 كانون الثاني 1944، يحتوي على أمور لم يرد ذكرها في المصادر الكردية، عن مباحثات ماجد مصطفى والبارزاني. وهناك فجوة واسعة لما يذكره الأستاذ مسعود عن أبيه، عن محتوى اللقاء وعمّا يورده ماجد في تقريره عن اللقاء نفسه. فالأخير لا يذكر في تقريره شيئاً عن المطالب الكردية التي قدمها له كلّ من البارزاني وهيوا، كما يحتوي التقرير على بنود لم يوافق عليها البارزاني، مثل نفي البارزاني إلى خارج بارزان. ليس من المعقول أن يوافق البارزاني، وهو المنتصر في جبهات المعارك، على شروط مذلة كهذه.

في الحقيقة يذكر الدكتور برهان الدين ياسين نقلاً عن الدبلوماسين الإنكليز في بغداد، أنّه في نيسان عام 1944 يقوم أدموندز بصياغة مسودة لحل المسألة البارزانية، وتتضمن تلك المسودة عدّة شروط، أهمها استعداد البارزاني لترك منطقة بارزان، وقيام البارزاني ورجاله بتسليم أنفسهم للحكومة بدون قيد أو شرط، وإعادة جميع الأسلحة والعتاد للحكومة، وستنظر الحكومة بالمقابل إلى مسألة إعادة الأموال المحجوزة للبارزانيين، وإصدار قانون عفو عام لرجال البارزاني، بشرط ألاّ يشمل هذا العفو مراتب الجيش والشرطة الذين التحقوا بالثورة في بارزان. رفض البارزاني هذا المشروع بشدة، وقال بأنّه: «يفضّل الموت على هذه الشروط»[14].

---

(13) البارزاني، مسعود. **ثورة بارزان، 1943-1945**، مرجع سابق، ص 43.

(14) Vision or Reality, P. 126.

إنّ هذه البنود هي شبيهة جداً بمحتوى التقرير الذي أعدّه ماجد مصطفى، وبيان 25 كانون الثاني الذي رفضه البارزاني؛ لهذه الأسباب فإنّ السؤال الذي سأله الأستاذ مسعود البارزاني، حول مدى أمانة ماجد مصطفى وصدقه، هو سؤال مشروع.

هناك شبه إجماع في المصادر الكردية على عدم إخلاص ماجد مصطفى للأهداف القومية الكردية، وفي تعامله مع البارزاني، بالتحديد، في أثناء حركة بارزان الثانية. وحتى مصطفى البارزاني شخصياً يحذر ماجد مصطفى، بطريقة غير مباشرة، من مغبة التلاعب بالحقوق الكردية، من أجل تحقيق مصالح شخصية. فيسأل ماجد مصطفى البارزاني؛ لماذا أطلق اسم «جاش بوليس» على المرتزقة الكرد؟ ويرد البارزاني؛ لأنّ هؤلاء سمحوا لأنفسهم بأن يكونوا في خدمة أعداء الكرد. ويضيف البارزاني إذا لم يخلص ماجد للحقوق الكردية، فيسميه «جاش وزير» (الوزير المرتزق)[15].

وينقل معروف جياووك، النيابي والناشط السياسي القومي الكردي في الثلاثينيات والأربعينيات، عن الشيخ محمود، وصفه لماجد مصطفى أنّه سياسي مخادع ويشبهه بجده الذي قطع لسانه في السليمانية، لإيقافه عن نشر النفاق والتفرقة بين الناس هناك ويضيف جياووك، كان ماجد يعرف جيداً بأنّه مشتبه به في الأوساط الكردية، بكونه عميلاً للإنكليز. فقبل سفره إلى كردستان، حاول ماجد التقرب إلى هيوا دفعاً لتهمة الخيانة عن نفسه[16].

إنّ مسألة انتماء ماجد مصطفى إلى حزب هيوا هي مسألة مثيرة للجدل، في المصادر الكردية. فيذكر صالح الحيدري (أحد أعضاء هيوا) في مذكراته كون ماجد أحد أعضاء هيوا[17]. وتذكر الأستاذة الدكتورة باكزة رفيق حلمي طرفاً من الحوار الذي جرى بين أبيها (رفيق حلمي)، أحد مؤسسي حزب هيوا ورئيسه، وماجد مصطفى في فترة حركة بارزان الثانية:

---

(15) البارزاني، مسعود. **ثورة بارزان، 1943-1945**، مرجع سابق، ص 39.

(16) مأساة بارزان، ص 128.

(17) حمدي، وليد. **الكرد**، ص 243.

حين رأى الإنكليز بأنّ هيوا تدعم حركة بارزان، لتحويله من حركة عشائرية إلى حركة قومية، حاول الإنكليز تقريب ماجد مصطفى، رفيق نضال رفيق حلمي، وكان الهدف أيضاً القضاء على الصلة التي كانت موجودة بين هيوا والبارزاني. ففي البداية طلب ماجد مصطفى إلى رفيق حلمي الانضمام إلى هيوا. وبالمقابل يقوم ماجد مصطفى بالتوسط لدى الحكومة لتعيين رفيق حلمي وزيراً، فردّ عليه الأخير: «رأيت وسمعت منك الكثير من الأكاذيب، وهذه واحدة منها... وأضرّ ماجد كثيراً بوحدة هيوا...»[18].

ويؤكد أردلان هذه الحقيقة قائلاً: «بأنّ ماجد مصطفى مكّار، وذو لسان سلس وأنّه محترف للكذب والخديعة. حاول بمختلف الحيل والذرائع التسلل إلى هيوا وخداعهم بكونه مخلصاً للكرد»[19]. ويصرّح نوري شاويس، الذي كان هو الآخر عضواً ومؤسساً في هيوا، في لقاء له مع الباحث كريس كوجرا بكون ماجد مصطفى «عميلاً للإنكليز»[20].

ولكن رغم عدم ثقة هيوا بماجد مصطفى، فإنّها لم تمانع في السماح للضباط الكرد الأعضاء في هيوا بالعمل معه في لجنة الارتباط التي عينتها الحكومة باقتراح من ماجد مصطفى. من الجدير بالذكر أنّ نظام الارتباط الذي أوجده ماجد مصطفى، كان تقليداً للنظام البريطاني الإداري في العراق الذي استند على تعيين ضباط الإنكليز في العراق، في مهام إدارية. وكان هؤلاء الضباط يقومون أيام الانتداب بالمهام التي يقوم بها القائمقام، ومدير الناحية. كان ماجد مصطفى يسعى لاستخدام لجنة الارتباط كوسيلة لعزل العشائر عن مصطفى البارزاني، بينما كانت هيوا تعتقد أنّ وجود الضباط من أعضائها، في وسط العشائر، ستساهم في رفع الشعور القومي في وسط العشيرة[21].

ولكن المصادر البريطانية تقدّم صورة مختلفة عن ماجد مصطفى، فيقول

---

(18) حليم، باكزة رفيق. **«يادى سه د ساله ى له دايكبوونى ماموستاى كوردايه تى ره فيق حلمي»**، رابوون، زماره 26، 1999، ص 34.

(19) بارزان وه نهينيه كانى، ص 32.

(20) ميزووى كورد دا، ص 226.)

(21) ميزووى كورد، ص 226.

مكدّول: كانت مشكلة ماجد مصطفى هي مشكلة كلّ وسيط يحاول أن يرضي الطرفين حتى ينال ثقتهما. ويبدو أنّ ماجداً قد أخفق في نيل ثقة أيّ من الطرفين. فاعتبرته الأطراف الكردية عميلاً للحكومة والإنكليز، ففي حين اعتبره معظم الوزراء من العرب في حكومة نوري السعيد، بكونه عضواً في هيوا، ويستغل منصبه لتشجيع النعرة القومية الكردية[22].

يقول كورن واليس، بأنّ ماجد مصطفى دبلوماسي ممتاز، ولو أعطي الوقت والصلاحية الكافية لاستطاع أن يحقق سلاماً حقيقياً في كردستان. وينقل كولونيل ميد، معاون المستشار السياسي في الموصل؛ هذا الحوار الذي جرى بين ماجد مصطفى ونوري السعيد، في أثناء زيارة مشتركة لهما إلى كردستان في نيسان عام 1944:

نوري: هل من الممكن أن تبقى هنا وتحاول جمع السلاح من جماعة ملا مصطفى؟

ماجد: كيف يمكن لي أن أحقق ذلك، في وقت لا ألمس فيه وجود رغبة من طرف الحكومة للاستجابة لشكاوى الكرد ككل؟

نوري: إنّ ذلك لا يرتبط بالمسألة بأيّة صلة، وعلى كلّ حال، لا يمكن البت فيه هنا.

ماجد: أختلف معكم، هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ بعض المبادرات إذا أردنا خلق شعور إيجابي تجاه الحكومة في المنطقة.

نوري: أكرر، لا أستطيع أن أقدم على أيّ إجراء من هذا القبيل، وأنا في الموصل، ولكن أعتقد أنّه لا زال بإمكانك تحسين الظروف هنا كثيراً في الحديث مع ملا مصطفى.

ماجد: كيف تعتقد يكون ذلك بإمكاني في وقت أقدمت فيه حديثاً على نقل 30 أو 40 ضابطاً، من المنطقة لا لذنب إلا لكونهم من الكرد.

نوري: ليس لذلك أيّة علاقة بالموضوع الذي نحن بصدده.

---

(22) A modern History of Kurds (London: I. B. Tauris Publishers, 1997), p. 291.

ماجد: أنتم مخطئون في ذلك بالذات، لأنّ عملية نقل الضباط الكرد ترك انطباعاً سيئاً جداً، ويساهم ذلك في تكوين شعور عند الكرد بأنّ الحكومة تمارس التمييز ضدهم، وتسيء معاملتهم.

نوري: أنا لست مستعداً لأن أتدخل هنا، وأثير عدم رضا الجيش، حتى أرضي ملا مصطفى.

ماجد: لن يطلب ذلك منك أحد، فإذا كنت غير مستعد لأن تقرّ بأنّ هذا التصرف والتصرفات المماثلة ستخلق انطباعاً سيئا هنا بين الكرد، فلما تسألني، إذن، مساعدتك لحل المسألة، قل لي ماذا قدمت حتى الآن للكرد؟ هل ممكن أن تذكر مشروعاً زراعياً للري واحداً، والذي يكلف 15 ديناراً عراقياً، والذي بنيته للكرد؟

نوري: وهل اقترح لي أحد شيء من هذا القبيل؟

ماجد: ليس هذا هو القصد. أنا فقط أردت أن أبيّن لك أنّ الحكومة لم تقدم على شيء، حتى تخلق شعوراً لدى الكرد بأنّ الحكومة لها مواقف ودية تجاههم، وتهتم بهم وأنّ عددا قليلاً جداً من الكرد لهم الفرصة، للحصول على التعليم العالي، أليس كذلك؟ وحتى هؤلاء يكملون دراستهم، في ظروف قاهرة جداً. وكما لم يرسل طلبة الكرد في بعثات دراسية.

وهناك قال رئيس الوزراء: إنّه لا يعتقد بأنّ هناك استفادة من الاستمرار في الحديث؛ لأنّ النقاش مستند إلى أسس غير مجدية، وأضاف بأنّ الحكومة لها نواقص كثيرة. إنّ الحكومة ارتكبت الكثير من الحماقات، وليس عندي أدنى شك في أنّها سترتكب العديد في المستقبل.

وقال رئيس الوزراء: إنّه شخصياً عانى أكثر من أيّ شخص في العراق إهانات الآخرين، ولكن ذلك لم يثنه عن عزمه في بذل قصارى جهده في ضوء الفرص المتاحة. وعاتب رئيس الوزراء ماجداً على استسلامه بهذه البساطة للنقد. واقترح عليه أن يترك النقد الموجّه إليه جانباً، ويواصل العمل في ملف بارزان بزيارة ملا مصطفى البارزاني، ويحاول أن يصل معه إلى نتيجة. وقال عليه فقط المحاولة، وحتى إذا فشل مجهوده، فإنّه سيترك انطباعاً جيداً عند

المعنيين لأنه حاول، وكذلك إذا لم يستجب ملا مصطفى فإن الحكومة ستحمله المسؤولية في عدم استجابته للمساعي الحكومية. وافق ماجد على البقاء في الموصل، ووضع خطة العمل للإجراءات، التي كان هو بصددها[23].

إنّ هذا الحوار له مدلول واضح، وهو أنّ ماجد مصطفى لم يكن عميلاً لا للإنكليز ولا للحكومة العراقية، وإنما كان يريد تحقيق الأماني القومية الكردية من خلال العمل ضمن الجهاز الحكومي العراقي، وربط كردستان بالعراق، وتحقيق مشاريع تنموية فيها، والإقدام على جملة من الإجراءات الإدارية والاقتصادية التي تحافظ على الهوية القومية الكردية، وتخلق في الوقت نفسه شعور الانتماء للعراق. وإنّ مثل ماجد مصطفى هنا كمثل زميله سعيد قزاز ومحمد أمين زكي وتوفيق وهبي وغيرهم من السياسيين الكرد، في العهد الملكي الذين يسميهم الأستاذ (جمال نه بز) بـ: «البرجوازية الكردية الصغيرة» والذين كانوا يعتقدون أنّ تعاونهم مع الإنكليز والعمل ضمن مؤسسات الدولة العراقية المدعومة، من قبل الإنكليز، سيضمنان حقوقهم القومية، ومن الممكن حلّ المسألة الكردية ضمن الدولة القومية العراقية[24].

لنعد إلى سرد الأحداث، حيث جرى إصدار قرار 25 كانون الثاني 1944، ورغم عدم رضى الكرد عن جملة من الإجراءات والوعود للتخفيف من حدة الأزمة الكردية، فقد قامت الحكومة بتشكيل لجنة الارتباط من الضباط الكرد الأعضاء في هيوا، على الشكل التالي:

---

(23) F. O. 371/ 40038 نسخة إلى رئاسة مكتب المستشار السياسي، المنطقة الشمالية، الموصل، د. أيم. 15/ 11316/ مارس 1944، كولونيل ميد.

(24) جه مال نه بز، كوفارى ز كاف نايديولوجى هورده بورجوازى روشنبيرى ناسيونالست له كوردستاندا.

اسم الضباط	المنطقة
اللواء بهاء الدين شيخ نوري	السليمانية
العقيد أمين رواندوزي	رواندوز
النقيب سيد عزيز سيد عبد الله	ميركه سور
النقيب ميرحاج أحمد	عقرة
النقيب مصطفى خوشناو	بارزان
لرائد عزت عبد العزيز	بله

كما شرعت الحكومة بتجهيز المنطقة الكردية، خاصة بارزان، بالحاجيات الضرورية التي كانت محرومة منها، وخصوصاً المواد الغذائية والأقمشة وقامت ببعض إجراءات إصلاحية لتحسين الإدارة، ونقل قسم من الموظفين الذين، عرفوا بالفساد والرشوة. وفي مارس زار نوري السعيد برفقة ماجد مصطفى كردستان، وعقد اجتماعات عديدة مع وجهاء الكرد ورؤسائهم وشيوخهم، ووعد بتحقيق جميع الحقوق القومية الكردية في إطار العراق الموحّد، وأكّد أنّه يحمل مشاعر جيدة تجاه الكرد؛ لأنّ والدته كانت كردية.

ولكن الانفراج كان لفترة قليلة، وسرعان ما جوبهت جهود نوري السعيد بعدّة عراقيل. فشهدت الفترة من مارس 1944 إلى مارس 1945، حالة من اللاحرب واللاسلم، واتهم كلّ طرف الآخر بعدم الجدية في نيته للسلام. ولكن هناك عدّة عوامل دفعت الطرفين باتجاه الحرب. ويمكن أن نوجز تلك العوامل بـ: الطبيعة الغامضة للقرار الصادر في 25 كانون الثاني، ومسألة الصعوبة في تطبيقه، وعدم وجود الثقة بين الكرد والحكومة المركزية، وعدم وجود وحدة في الصف الكردي. ومعارضة القسم الأكبر من الوزراء العراقيين العرب، وقادة الجيش لإعطاء أيّة حقوق قومية للكرد. وأخيراً رغبة بريطانيا بإنهاء الحركة القومية الكردية، بقيادة البارزاني خوفا مَن أن تتحول إلى آلة بيد الروس.

كانت المعارضة الداخلية الحكومية والمعارضة القومية في بغداد لقرار 25 كانون الثاني 1944، سبباً لكثير من التوتر والمجابهات. علماً أنّ القرار المذكور صدر من جانب واحد، ودون مفاوضات مع القيادة الكردية. أما عن خلفية

القرار فيكتب الأستاذ جويدة قائلاً: «إنّ معظم وزراء نوري السعيد كانوا معارضين، لما أسموه بالتنازلات لملا مصطفى البارزاني، ففي بداية نيسان عام 1944 سافر نوري السعيد إلى فلسطين، وقام نائبه توفيق السويدي، المعارض للسياسة الكردية لنوري بترأس جلسة في 25 كانون الأول، وصدر القرار المذكور آنفاً، حول كيفية حلّ المسألة الكردية»[25].

يبدو لنا أنّ قرار 25 كانون الأول لم يصدر بحسن النية، وإنما كان أساساً مبادرة لسبق الأحداث، والحيلولة دون موافقة نوري السعيد على اقتراحات ماجد مصطفى التي كانت، بصورة عامة، أكثر قبولاً عند الكرد. في الحقيقة حتى نوري السعيد لم يكن جاداً في مسعاه لحلّ مسألة بارزان، بالطرق السلمية، ولكنّه كان تحت الضغط الكبير من بريطانيا، لعدم إثارة الوضع في كردستان قبل وصول الحرب العالمية الثانية إلى نهاية، لصالح دول الحلفاء. وكما كان نوري نفسه يخاف من إثارة العسكر ضده في العراق، إذا وافق على إعطاء الكرد الحقوق القومية التي كانوا يطالبون بها. وهو لا زال يتذكر شبح انقلاب 1941 الذي كلّفه والإنكليز كثيراً.

ولعلّ هذا الاقتباس من الحوار الذي جرى بين ماجد مصطفى ونوري السعيد (المذكور في الوثيقة المنشورة سابقاً) يبيّن هذه الحقيقة بوضوح:

«ماجد: أنتم مخطئون في ذلك بالذات، لأنّ عملية نقل الضباط الكرد ترك انطباعاً سيئاً جداً، ويساهم ذلك في تكوين شعور عند الكرد بأنّ الحكومة تمارس التمييز ضدهم، وتسيء معاملتهم.

نوري: أنا لست مستعداً لأن أتدخل هنا، وأثير عدم رضا الجيش، حتى أرضي ملا مصطفى.

فبمحاولة منه لإقناع الجيش والمعارضة، حاول نوري السعيد التخفيف من أهمية بيان 25 كانون الثاني، فأعلنت وسائل الإعلام بأنّ حركة بارزان لم تكن إلا شأناً قبلياً محدوداً، وقد بدأ البارزاني حركة العصيان «لأسباب شخصية بحتة».

---

(25) «Kurdish Nationalist Movement», pt. 2. p. 682.

كما أشاعت الحكومة، في أوساط الجيش، بأنّ ملا مصطفى ندم على تصرفاته، وسلم نفسه للحامية العسكرية في ميركه سور. كان حرص المعارضة والضباط هو أنّه في حالة قبول عصيان البارزاني، وتكريمه، سيشجع الشيعة على تقديم طلبات للحصول على امتيازات مماثلة، وكما سيشجع القبائل على التمرد على السلطة المركزية[26]. وكان المسؤولون البريطانيون يعرفون، جيداً، عدم استعداد الحكومة العراقية لتنفيذ، حتى بنود قرار 25 كانون الثاني التي كانت دون الحد الأدنى، للحقوق التي طالب بها الكرد، كما هو واضح في الفقرة المقتبسة من الوثيقة التالية:

من بغداد إلى وزارة الخارجية

سير كورن والس

رقم 3170، 15 نيسان 1944

مكرر إلى م. أي. من سنغ

أنقرة، موصل

برقيتي رقم 168

رغم تذكيراتي المكررة، لم تقدم الحكومة العراقية على أيّ إجراء لتهدئة الأوضاع في المنطقة الكردية، حيث ظلت الأوضاع راكدة منذ استطاع الوزير ماجد مصطفى في شهر شباط الماضي إقناع ملا مصطفى في القدوم إلى بغداد، لتسليم نفسه إلى الوصي. ومنذ ذلك الوقت يعيش البارزاني في بغداد، بدون أن يتسلم أي توجيهات أخرى. لذلك هناك مؤشرات تدهور خطير، في الأوضاع في المنطقة. وأن سبب الجمود في الموقف الحكومي يعود لوجود حالة من عدم الاستقرار في الحكومة، والنقد اللاذع الذي وجهته الدوائر المتنفذة جداً هنا (بغداد) ضد الإجراءات الأولية التي أقدم عليها الوزير ماجد مصطفى (لحل قضية بارزان ـ المؤلف)، وحتى الوصي متردد في حث الحكومة على اتخاذ أيّ إجراء، من شأنه استمالة الكرد... من المحتمل أن الآخرين أقنع بأنّ ماجد مصطفى يسعى لخدمة أهداف القوى الانفصالية الكردية.

(26) مصطفى، حسن. ص 58-59، شير محمد، ص 192-193؛ وانظر:
Longrigg, Iraq, 1900-1950, pp. 335-326.

كانت زيارة مصطفى البارزاني لبغداد مناسبة، لشن القوميين العرب في بغداد جام غضبهم، على حكومة نوري السعيد. كانت الصحافة العراقية، وحتى بعض البرلمانيين في بغداد، مستائين من الاستقبال والحفاوة اللذين قوبل بهما البارزاني في بغداد. قال القوميون: إنّ الطريقة التي عومل بها ملا مصطفى في بغداد، توحي للجميع أنّه لم يأت مستسلماً بل جاء كقائد منتصر. ولم يطق القوميون في بغداد رؤية ملا مصطفى البارزاني وحاشيته الكبيرة المرافقة له بالملابس الكردية، يطوفون شوارع بغداد. وهذا ما دفع الدوائر الرسمية والسفارة البريطانية بالطلب إلى بارزاني مغادرة بغداد[27].

إنّ هذه الحجة التي تستعمل غالباً في الدول القومية، لتبرير عدم إعطاء الكرد حقوقهم القومية، حجة واهية، لأنّ المسألة الكردية - في العراق مثلاً - تختلف كثيراً عن المسألة المذهبية (الشيعة) والمسألة التركمانية، رغم وجود بعض القواسم المشتركة بينهما، وأنّ هذه الحجة تستخدم من أجل إطالة أمد دولهم القومية الاستبدادية الطابع، والتي لا تتقبل التعددية الإثنية والمذهبية، وحتماً ستتفكك هذه الدول إذا أصرّت على طبيعتها الأحادية المبنية على الإكراه، بدلاً من أن تقر بتركيبتها الواقعية، وتنسجم معها كما أثبتت الأحداث بعد سقوط نظام صدام حسين.

جرت صياغة قرار 25 كانون الثاني بطريقة غامضة وغير واقعية، وهذا مما ساعد على عدم تسهيل تطبيقه. يلزم القرار ملا مصطفى البارزاني، مثلاً، باسترجاع كافة الأسلحة والأسلحة التي استولى عليها البارزانيون، في أثناء المعارك. ولكن هذه الفقرة لم ترفق بتفاصيل تبين كيف يجري تنفيذها وكما لم يحدد السقف الزمني لها. ادّعى البارزانيون أنّهم أرجعوا معظم الأسلحة، ولم يتبق إلا جزء يسير منها في يد بعض الأشخاص في المناطق الوعرة الصعبة، ومن الصعوبة استرجاعها جميعاً. ولكن الحكومة ادّعت أن البارزاني لم يرجع إلا الجزء اليسير منها.

وإنّ الفقرة المتعلقة بإصدار العفو، على المشاركين في الحركة البارزانية،

---

(27) جياووك، ص 165. وانظر: Jwaideh, pt. 2. p. 686.

كانت هي الأخرى مسألة نقاش. فكان هناك تأخير، غير مسوّغ له، في إصدار الحكومة قرار العفو العام في عمّا أسمتهم بـ«العصابات» البارزانية. واستثنى قرار العفو أفراد القوات المسلحة (من الجيش والشرطة) من الكرد الذين انضموا للثورة الكردية. كانت صياغة القرار بهذه الطريقة، كما يقول كلّ من الأستاذين جياووك ووادي جويدة، غير حكيمة؛ لأنّ من الصعب على البارزاني أن يسلّم رفقاءه في النضال للحكومة. لم يكن ذلك ممكناً لا أخلاقياً ولا العرف القبلي الموجود في بارزان يسمح بتسليم من وثق بهم، فطلب لذلك إليهم الأمان. وأخيراً، أكّد القرار السماح للضباط الكرد بالعمل ضمن لجنة الارتباط، لتسهيل تطبيع الأوضاع في المناطق القبلية.

ولكن الحكومة عادت في 21 مارس، وألغت القرار وطلبت إليهم العودة إلى وحداتهم العسكرية فوراً. وجرت محاسبة ومحاكمة واعتقال هؤلاء الضباط الذين قاموا بالترويج للقومية الكردية، والتقاء ممثلي الدول الأجنبية، وتجاوز صلاحياتهم الإدارية المحددة لهم. أثارت هذه الإجراءات، ضدّ الضباط الكرد، مشاعر البارزاني والكرد بصورة عامة، ضدّ الحكومة، وساهمت في التشكيك في نية الحكومة في التعامل مع الكرد بنوايا صادقة. لم يحدد قرار 25 كانون الثاني مهام ضباط الارتباط بطريقة واضحة، حتى لا يتورط هؤلاء الضباط في الحركة الكردية[28].

وأخيراً، كان الإنكليز وراء دفع الحكومة في عام 1945 إلى حسم الموقف في بارزان عن طريق الحل العسكري. صحيح أنّ الإنكليز كانوا وراء الصلح مع الملا مصطفى البارزاني في عام 1943. كما مرّت الإشارة إليه فيما تقدّم، لأنّ المصالح الاستراتيجية للحكومة البريطانية، المنشغلة آنذاك في الحرب العالمية الأولى، اقتضت ذلك. ولكن انتهاء الحرب في عام 1944، ولصالح الحلفاء غيّرت من نظرة الحكومة البريطانية تجاه القضية الكردية.

كان الإنكليز ينظرون إلى القضية الكردية بنفس منظار العشرينيات والثلاثينيات، ويعدونها عامل عدم استقرار في الدول القومية الواقعة تحت

(28) جياووك، ص 181، 186؛ Jwaideh, pt. 2. pp. . 694-96.

نفوذهم، في العراق وتركيا وإيران. وكما كانوا قلقين جداً من تنامي النفوذ الروسي داخل الحركة الكردية. إنّ اللقاءات التي جرت بين ميرحاج ومصطفى خوشناو ومامند المسيح والضباط الروس في كردستان إيران، بأوامر من البارزاني، أثارت غضب السفارة البريطانية والضباط السياسيين الإنكليز في كردستان ـ العراق. كما أنّ الإنكليز كانوا يراقبون وبقلق بالغ اجتماعات قادة الكرد في إيران وتركيا والعراق، لتنسيق مواقفهم، وعدّت الحكومة البريطانية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية هذه اللقاءات جزءاً من المخطط السوفيتي، لبسط نفوذها في العراق، ولتهديد حقول النفط التابعة للشركة الإيرانية ـ البريطانية الاستراتيجية، واستخدام الكرد لزعزعة الأوضاع في العراق وتركيا وإيران، واستغلال الفوضى لفرض أنظمة شيوعية موالية للروس في تركيا وإيران والعراق(29). ويقول مكدّول في هذا الصدد:

«قال مصطفى خوشناو بكل سذاجة لأحد ضباط الإنكليز في كردستان: كان هدفنا من هذه اللقاءات بالكرد في إيران هو جمع الكرد في كردستان الكبرى، في نظام سياسي، تحت إدارة الوصاية البريطانية، لأننا شعب واحد، وعائلة واحدة، بلدنا واحد، ولا نقر بالحدود المصطنعة التي وضعها الشاه»(30).

وبقدوم مستر ستون هيوت، السفير البريطاني الجديد في بغداد، تبدأ سياسة الدعم الصريح وغير المشروط من الحكومة البريطانية للحكومة العراقية في قمعها للحركة الكردية. ففي منتصف نيسان 1945 أصدر السفير الجديد الخطوط العريضة، للسياسة البريطانية في العراق، إذ طلب في ضوء السياسة الجديدة عدم اللقاء بالشخصيات والقادة الكرد قدر الإمكان، وحثّ الكرد على

---

(29) State Department Foreign relations, 1946, The near east and Africa. Washington, 1969. Memorandum by the state War- Navy Coordinating Committee to Major general John H. Hilldring Washington, 12 October 1946; F.O. 371/52667 Persia, Confidental March 15, 1946 No. 65 Sir Bullard to Mr. Bevin.

(30) A Modern History of Kurds, p. 282.

الخضوع غير المشروط للحكومة العراقية[31]. لهذه الأسباب أسقط الإنكليز حكومة نوري السعيد وجاؤوا بحكومة حمدي الباججي في 2 حزيران 1944 إلى الحكم، وتنصلت من الحقوق الكردية المنصوص عليها في قرار 25 كانون الثاني عام 1945 والوعود التي أعطتها الحكومة، من أجل تطوير المنطقة الكردية. كان مصطفى العمري وزير الداخلية وتحسين علي وزير الدفاع من الصقور، أي من الجهة التي كانت تقف ضد أيّ إجراء لصالح الكرد[32].

إنّ عدم وجود حزب جماهيري كردي قومي يقف ويساند الثورة في بارزان، وعدم وجود وحدة بين رؤساء الكرد، دفعتا الحكومة العراقية إلى ترجيح الحل العسكري. كان هيوا الذي يساند الثورة حزب النخبة المدنية الكردية، ولم يتجاوز دعمه للثورة الكردية نشر المنشورات وإرسال المعلومات. فحتى حزب هيوا لم يكن بصوت واحد في دعمه للثورة في بارزان. فانشق الحزب إلى خط يميني يقوده الرئيس، رفيق حلمي، وكان غير مستعد لدعم الثورة في بارزان الذي عدّها حركة قبلية، ولن تخدم المصالح القومية. وكما أنّ هذا الخط من الحزب لم يكن مستعداً لأن يثير غضب بريطانيا لأنّ قادته كانوا على صلة بها[33].

---

(31) كوجرا، ص 234.

(32) Jwaideh, pt. 2. p. 689.

(33) باكزة رفيق حلمي، ص 53. إنّ تأييد هيوا لحركة بارزان قسّم الحزب جناحين، الجناح الأول كان من الأعضاء ذوي الميول اليسارية المؤيدة لروسيا السوفيتية، ويرى هذا الجناح ضرورة التخلص من رفيق حلمي وماجد مصطفى حتى لا يقع الحزب تحت سيطرة الإنكليز. وكان هذا الجناح هو المهيمن، ففي خريف عام 1945، حين انشق هيوا، انضم 350 عضواً منهم إلى حزب شوش الماركسي، أما الجناح اليميني الذي كان يقوده رفيق حلمي «القائد الأعلى» فكان يؤكّد أنّ بريطانيا هي صاحبة السيادة في العراق، ويجب أن يكسب الكرد ودّها لتحقيق الأماني القومية، وأنّ روسيا هي قوة كبرى، ولكنها بعيدة عن الأوضاع في كردستان. وكان هذا الجناح يفقد أهميته داخل هيوا، لأنّ الإنكليز فقدوا مصداقيتهم مع الكرد في دعمهم غير المشروط للحكومة العراقية، ضدّ الكرد. في الحقيقة كان هيوا حزباً أسس، بإيعاز من الإنكليز، لظروف اقتضتها متطلبات الحرب العالمية، وكان من المفروض أن ينتهي بانتهاء الحرب، لأنّ الإنكليز أدركوا أنّهم ليسوا بحاجة إلى الدعم الكردي بعد الحرب وأنّهم كانوا واثقين من أن الحكومة العراقية المدعومة من =

لذلك كلّه، شلّت طاقة هيوا نتيجة الانشقاق، وظلّ دوره هامشياً وإعلامياً فقط. ولكن انضمّ أعضاؤه من الضباط إلى الحركة في بارزان. كان الضباط الكرد من أعضاء هيوا يعملون ضمن لجنة آزادي التي تشكلت في 12 كانون الثاني 1945، بقيادة مصطفى البارزاني، لإدارة الثورة في بارزان. لذلك ظلّت الثورة، بصورة أساسية، بقيادتها ومسلحيها من البارزانيين، وإن الضباط الكرد أدّوا دوراً لا يمكن نكرانه في القيادة العسكرية للثورة.

إنّ الرأي أنّ البارزانيين أدّوا الدور الأساسي في القيادة، وأنّهم شكّلوا القوة الضاربة لحركة بارزان الثانية شيء، والادعاء أنّ الثورة كانت قبلية ولم تحمل هموم وطنية كردستانية شيء آخر. يقول مكدّول: إنّه ليس هناك أيّة أدلة ملموسة على وجود أهداف قومية لحركة بارزان الثانية. وإنّ القوميين من أمثال هيوا اختاروه ولم يختر هو القومية، وظلّت الحركة قبلية الطابع في الأهداف والمنطلقات[34].

ويشارك الأستاذ الدكتور برهان الدين ياسين، مكدّول هذا الرأي. ويستند كلّ من الأستاذين في رأيه إلى الوثائق البريطانية المتعلقة بمراسلات البارزاني، مع الضباط والسياسيين الإنكليز في العراق. ويكتب الأستاذ ياسين قائلاً: «إنّ مراسلات البارزاني مع السفارة البريطانية في بغداد، تبيّن أنّ مطالبه كانت محلية، ولم يذكر الحقوق القومية»[35].

عقد البارزاني في خريف 1943، جولة من المفاوضات مع الحكومة العراقية ممثلة بمحمد سعيد التكريتي، قائد القوات العراقية المتمركزة في كردستان. واقتصرت أهداف البارزاني على:

1 - إعلان العفو عنه وعن أتباعه البارزانيين.

2 - عودة البارزانيين المنفيين في الحلة إلى ديارهم.

= قبلهم قادرة على حلّ المسألة الكردية حلاً عسكرياً. (انظر: نه جاتي عه بدوالا، «حزبي هيوا، 1939-1945، دوو ره وت يه ك كوتايي»، رابوون، زمارة، 26، 1999، ص 62.

(34) A Modern History of Kurds, p. 293-296.

(35) Vision or reality? P. 124.

3 ـ العفو العام عن البارزانيين من منتسبي الشرطة الذين التحقوا بالثورة.

4 ـ إعادة أملاكه الشخصية، المصادرة من قبل الحكومة.

وتخلو هذه الأهداف من أيّ مضمون قومي[36].

ولكن هذه قراءة سريعة لأهداف الثورة، ولو أمعنّا النظر في الأحداث، لرأينا أنّ البارزاني كان يخفي عن الحكومة نواياه الحقيقية حتى يستطيع أن يثبت قدميه في بارزان. هذا من جانب، ومن جانب آخر قررت الحكومة العراقية والسفارة البريطانية شنّ حرب إعلامية ضدّ البارزاني، ركّزت هذه الحملة على تشويه الصورة الحقيقية للثورة في بارزان، فصوّرتها كحركة قبلية لعزلها عن الجماهير الكردية. وكما أشرنا إليه فيما سبق، وصفت الحكومة، في أول إعلان لها، عن الثورة، بأنّها حادث محليّ؛ وأنّ ما دفع البارزاني إلى التمرد «أسباب شخصية بحتة وضيق العيش بسبب قلة الموارد»[37].

يقول الأستاذ مسعود البارزاني في هذا الشأن: «كان الضباط البريطانيون يحاولون بشتى الوسائل دقّ الإسفين بين بارزان والضباط الوطنيين، وكانوا يبذلون المستحيل لتجريد بارزان من العناصر المثقفة، وحرمانهم من خبراتهم، وكفاءاتهم، وعزلها عن محتواها القومي الذي ترسخ وتعزز في 1943، ليسهل لهم ضربها وحصرها في نطاق ضيق، ولتبدو وكأنها حركة تمرّد قامت بها عشيرة اعتادت التمرد»[38].

ففي منتصف كانون الأول 1943، التقى سير كينهان كورن والس بنوري السعيد، وأبدى قلقه الواضح من الثورة في بارزان، والتي أصبحت «ثورة من أجل الحقوق القومية الكردية»[39]. ولم يكن ذلك خافياً على البارزاني فيكتب

---

(36) F.O. 371/140041 «Review of events in Iraq during 1943", January 24 1944. From British Embassy in Baghdad to Foreign Office. DSDF. 890G/1674, NA From the American Legation in Baghdad to the Department of state November 13, 1943 Cited in Yassen, p. 125.

(37) شير محمد، ص 192.

(38) ثورة بارزان، 1943-1945، ص 65-66.

(39) كوجرا، ص 225.

في بيان لجنة آزادي الصادر في بارزان في 15 شباط 1945، «أنا أعرف أنّ الحكومة تحاول نشر ادّعاء أنّ مسألة بارزان والحركة الكردية مسألتان منفصلتان. ولكن نحن ضدّ ذلك وهدفنا تحرير كردستان». وحتى أعداء البارزاني ممن حاربه، من أمثال الزعيم مصطفى حسن، يقرون بأنّ الحركة تحولت بعد التحاق الضباط الكرد من أعضاء هيوا إلى بارزان إلى حركة قومية[40]. وللأستاذ وادي جويدة رأي آخر، إذ يقول: حتى لو شكّكنا بالنوايا الوطنية للثورة في بداية انطلاقها في بارزان، فليس هناك أدنى شك في أنّ نجاح حركة التمرد التي قام بها ملا مصطفى، أقنعه بأنّه صاحب رسالة لتحقيق الأماني القومية الكردية[41].

في الحقيقة، لم يكن البارزاني هو القائد الكردي الوحيد الذي نعته الإنكليز بالقبلية، فحين يريد الإنكليز سحب المصداقية من خصومهم القادة الكرد، أو غيرهم يصفونهم بالقبلية والجنون وارتداء رداء الوطنية لتحقيق مآرب شخصية وقبلية، وهكذا تعاملوا مع كلّ من سمكو والشيخ محمود الحفيد والشيخ أحمد. إنّه ليس من المعقول أنّ الملا مصطفى البارزاني وهو الرجل المرهف في الحسّ والمراقب الجيد للأحداث وذو الذكاء غير العادي وصاحب الرؤية الثاقبة، ورغم الحياة العاصفة الصعبة التي عاشها حتى عام 1943، أن يبقى شخصاً قبلياً لا يتحرك إلا بنوازع قبلية. وكيف يمكن أن نتصوره رجلاً فاقداً للكردايه تي، وهو من عائلة تحمل تراث الشيخ عبد السلام الثاني الذي مات شهيداً للكردايه تي، ورأى بأمّ عينيه أحداث ثورة آرارات. وذاق هو وإخوته الأمرين من الحرمان والتشريد، منذ صباه نتيجة تورط عائلته في الحركة الكردية. وكيف لا يتأثر البارزاني بكردايه تي، وهو الذي عاش لسنوات عديدة في السليمانية مهد الكردايه تي، منذ أيام عبد الرحمن باشا بابان. يؤكّد معاصروا لملا مصطفى البارزاني أنّه، في أثناء وجوده في السليمانية، درس تراث الشيخ محمود الحفيد وتأثر به كثير من عائلته، خاصة الشيخ لطيف الحفيد الذي كان من أكثر المقربين له. وفي أثناء وجوده في السليمانية، كان

(40) البارزانيون، ص 65.

(41) Kurdish Nationalist Movement", pt. 2. p. 694.

الملا مصطفى يحضر لقاءات لتنظيم برأيه تى القومية، ثم وطّد علاقته بحزب هيوا. وساعده الشيخ لطيف على عملية الهروب إلى بارزان[42].

لو أخذنا في الاعتبار أنّه مع انطلاقة الثورة في بارزان، جاء الدعم الفوري من هيوا، فإنّ ذلك يدلّ على احتمال وجود التخطيط المسبق بين البارزاني وهيوا، قبل هروبه من السليمانية.

ومنذ انطلاقة الثورة في بارزان، وفي كلّ المفاوضات والمراسلات مع المسؤولين في العراق، أكّد البارزاني أنّه يعمل لصالح قضية قومية. ففي لقاء ماجد مصطفى والملا مصطفى البارزاني في 7 كانون الثاني عام 1943، في ميركه سور قدم البارزاني مطالب الثورة البارزانية للحكومة، واحتوت تلك المطالب على تشكيل ولاية كردستان يحكمها مسؤول كردي بصفة وزير، وأن يكون هناك مشاركة كردية قوية في مختلف الوزارات في العراق[43]. هذه المطالب التي تقدم بها البارزاني، قبل 60 سنة، هي المطالب نفسها التي تطالب بها الأحزاب الكردية ممثلة بالفيدرالية. وفي 15 شباط 1945، شكّلت لجنة آزادي برئاسة مصطفى البارزاني، وكان

أحد أهداف اللجنة هو تحرير كردستان بالطرق السلمية[44]. لو كان البارزاني رجلاً قبلياً لماذا يقوم بتشكيل حزب سياسي (آزادي) جديد لإدارة الثورة. ولماذا يكون أحد أهداف الحزب تحرير كردستان؟ في الحقيقة يقوم البارزاني، وبخلاف نصيحة معروف جياووك له (في حين كان الأخير متصرفاً في السليمانية ومن محبي عائلة البارزاني) بتوريط قبيلة بارزان في مهالك، لم يكن احتمالها خافياً عليه مسبقاً من أجل الكردايه تي. لنرى ما يقول جياووك في مكالمة هاتفية له مع البارزاني، في هذا الموضوع، «دقّ الجرس، وأنا في مقام المتصرفية، فرفعت السماعة، فسلّم عليّ صوت يشبه صوت الملا مصطفى، فقلت له: أظنّك ملا مصطفى، فقال: كيف عرفتني؟... فقلت له:

---

(42) كوجرا، 218؛ وانظر: «Kurdish Nationalist Movement», pt. 2. 671-674.

(43) «Kurdish Nationalist Movement», pt. 2. 678.

(44) أردلان، ص 42

لا يمكنني أن أذكر لك كل ما فيه (كتاب أرسله جياووك إلى الشيخ أحمد ـ المؤلف) بالتلفون، لأنّه طويل ومسهب ولكن عليك أن تلاحظ وتدبر الأمور قبل وقوع نازلة أو حادثة، لأنّي أرى في سمائكم غيوماً، ستعقبها زوابع شديدة، فأرجو أن تستعرض أمام عينيك ما جرى لكم سنة 1932 (ثورة الشيخ أحمد ـ المؤلف) والأيام الأخيرة عند نفيكم في السليمانية من قتل وجوع وذلّ، وبعد ذلك اعمل وتوجّه إلى الطريق السوي. . .»[45].

وفي الفترة نيسان 1944 إلى نيسان 1945، أجرى البارزاني مراسلات ومفاوضات عديدة وأكّد في جميع هذه المفاوضات أنّ المسألة ليست متعلقة بالقضية البارزانية، بل بالحقوق الكردية، بصورة عامة. ففي كانون الأول 1944، طالب البارزاني في مراسلة له مع الحكومة استحداث لواء دهوك (كما وعد ذلك نوري السعيد) من الأقضية الكردية التابعة إدارياً للموصل، وتعيين معاون كردي لكل وزير في بغداد، وإعطاء قرض مقداره 144000 باون استرليني لمكتب البارزاني لصرفه، كقروض زراعية لتفادي المجاعة في كردستان[46].

أجرى ملا مصطفى البارزاني العديد من المقابلات في الفترة قبل اندلاع الحرب من جديد في مارس وآب عام 1945، بين قواته والقوات الحكومية، مع متصرفي أربيل والموصل والضباط الإنكليز العاملين في كردستان، بصفة معاوني المستشار السياسي؛ وفي جميع هذه اللقاءات قيل للبارزاني، إنّ الحكومة مستعدة بأن توفر له ولقبيلته الأمان والازدهار الاقتصادي مقابل تخليه عن الحقوق الكردية. ولكن البارزاني أكّد لهم أنّ المسألة ليست مسألة شخصية، أو مسألة عشيرة، بل مسألة حقوق شعب. وفي خطبه ومراسلاته يشير إلى حقوق الكرد كما أقرّ بها ميثاق الأطلنطي لحقوق الشعوب التي كانت بريطانيا طرفاً رئيسياً فيه: كما وجه البارزاني فرع هيوا في بغداد لمفاتحة سفارات الدول الغربية للمطالبة بالحقوق الكردية، باسم الديمقراطية[47]. لذلك نجد أنّ أسلوب ملا مصطفى لإدارة الصراع أيضاً لم يكن أسلوباً قبلياً.

(45) **مأساة بارزان المظلومة**، ص 179.

(46) Mcdowall, p. 292.

(47) أردلان، ص 63-65، 92.

كان البارزاني ثاقباً في نظرته المستقبلية لتطور الأحداث، وأدرك جيداً أنّ الحكومة غير جادة في تنفيذ وعودها، وأنّ بريطانيا ستدعم الحكومة في هجومها على بارزان؛ لذلك اتصل بممثلي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا السوفيتية مبيّناً لهم الموقف من التصور الكردي. ومن الجدير ذكره هنا أنّ البارزاني اتصل بفترة قليلة من بدء المعارك بالسلطات العسكرية الروسية، في كردستان إيران وبالتحديد مع الجنرال سيماندوف، وذلك لضمان ملجأ آمن لقواته في حالة اضطراره إلى الانسحاب؛ فيكتب لسفير الحكومة الأمريكية في بغداد، بطريقة غير مباشرة، عن اتصالاته بالروس، قائلاً: «إنّ الحكومة البريطانية والعراقية تنويان شنّ عدوان سافر علينا، بحجة وجود تدخّل خارجي لتحريضنا ضدّ العراق. نحن ننكر ذلك، وليس هناك أيادٍ أجنبية خفية تحركنا[48].

وفي لقائه بسعيد قزاز، متصرف أربيل، في 17 حزيران 1945 في ميركه سور، حاول الأخير أن يوبخ البارزاني لاتصاله بممثلي الروس، وهدّده بأسلوب غير لائق. ردّ البارزاني عليه قائلاً: «لقد خنتم الوعود والمواثيق، وأغلقتم كلّ الأبواب، ولذلك لم يعد في وسعي، إلاّ أن أطرق كلّ باب آخر من أجل قضية الشعب الكردي العادلة. إنّني لم أخش تهديدات أسيادك، فكيف أخشى تهديدك؟ وأنت خادم ذليل لهم»[49].

منذ بداية تأسيس حكومة الباججي، بدأت الحكومة تتهيأ، علناً، للحرب في كردستان من أجل إرضاء الإنكليز والصقور في الجيش العراقي. علماً أنّ الصقور «من قادة الجيش العراقي كانوا يعتقدون أنّ الجيش لم يعط له الفرصة الكافية لتأديب المتمردين في بارزان، ويتهمون الحكومة بالتهاون مع البارزاني. ففي رأي هؤلاء كان البارزاني رجلاً عاصياً، ومن الخطأ أن يستقبله الوصي والوزير، والسماح لما أسموهم «بالضباط المتطرفين الكرد»، بالالتحاق بملا مصطفى؛ وأعدّوا كلّ ذلك بمثابة إعطاء الشرعية للتمرد ضد الحكومة[50].

(48) البارزاني، مسعود. **ثورة بارزان، 1943-1945**، ص 67.
(49) المرجع السابق، ص67.
(50) مصطفى حسن، ص 61-62.

واشتكى هؤلاء ومن وقف معهم من الساسة القوميين العرب في بغداد، في الحكومة، والمعارضة، من أنّ على الحكومة استدعاء الضباط الكرد، وإنهاء الهدنة المعلنة في كردستان فوراً؛ لأنّ البارزاني يستفيد منه في تعزيز نفوذه بين العشائر. يكتب حسن مصطفى قائلاً: إنّ البارزاني استغل 10 أشهر من الهدنة (من أواخر عام 1944 إلى بداية آب عام 1945) وقام بزيارة القبائل من بارزان ماراً بدهوك وعقرة وسهّل حرير وشقلاوة. وإنّه اصطحب معه المئات من المسلحين لإقناع العشائر أو إرهابهم للانضمام إلى حركته، والدعاية ضد الحكومة. فأكسبته هذه الجولات دعم محمود آغا الزيباري و600 من مسلحيه، ومحمود خليفة و400 مسلح، ودينو سيد طه و100 مسلح. وتأيّد العديد من رؤساء العشائر في زاخو والعمادية[51]. ونرى في جريدة التايمس البريطانية (المقربة من الحكومة البريطانية) الصادرة في 6 حزيران 1945، صدى للادعاءات العراقية ضدّ البارزاني، إذ كتبت الجريدة المذكورة: «يتصرف ملا مصطفى كحاكم للإقليم، ويتدخل في شؤون القبائل، ومسائل الإدارة والتموين، ويمنع المقاولين من بناء الطرق والمدارس والمستشفيات؛ واحتفظ بمجموعة من المسلحين لإرهاب خصومه». كان هذا الرأي الحكومي الرسمي، وهو بدوره كان حملة إعلامية لتشويه الحقائق. كان البارزاني يطالب وبإلحاح ببناء الطرق والمدارس والمستشفيات في المنطقة. وفي محاولة منه لاحتواء الأزمة، وتجنب انفجار الموقف، أمر البارزاني الضباط الكرد من أعضاء لجنة الارتباط بتسليم أنفسهم للضباط المشاورين للسياسيين الإنكليز، لتسهيل عودتهم إلى وحداتهم العسكرية. ولكن وبخلاف الوعود جميعها جرى سجن مير حاج ومصطفى خوشناو ومحمد قدسي. وبعد ذلك أحيل هؤلاء إلى وظائف مدنية، وكان هناك محاولة لإعادة اعتقالهم من جديد، فهرب الضباط، جميعهم، المعروفون بولائهم للحركة الكردية إلى منطقة بارزان[52]. وفي 20 حزيران 1945، كتب البارزاني مذكرة إلى سفير بريطانيا في بغداد، وصف فيها جميع الخروقات الحكومية لاتفاقية الهدنة الموقعة بينه وبين حكومة نوري السعيد. وجاء في

---

(51) المرجع السابق، ص 68-72.

(52) أردلان، ص 39-41.

المذكرة تلك: «وبخلاف كلّ الوعود تقوم حكومة الباججي بأعمال عدوانية ضدّ الكرد. حيث أقدمت الحكومة على جملة أعمال استفزازية، من قبيل بناء المزيد من المخافر العسكرية والشرطة في بارزان، محاولة القيام باحتلال المرتفعات الاستراتيجية المتاخمة للبارزان بحجة القيام بتدريبات الحروب الجبلية، وإصدار الأوامر بإلقاء القبض على كل بارزاني يراجع الدوائر الحكومية، وقيام القوات الحكومية بقصف غير مبرر له لقرى بارزان، وحاولت الحكومة، بدون مبرر قانوني، منع ملا مصطفى من زيارة رؤساء الكرد[53].

حاول الضباط البريطانيون إقناع البارزاني بأنّ الحكومة لا تخطط لاحتلال المنطقة الكردية، وإنما تحاول القيام ببعض التدريبات الجبلية. ولكن ردّ البارزاني كان صارماً، وقال: إنّ هناك توتراً في الموقف، وإنّ هناك مناطق جبلية أخرى في العراق للقيام بتلك التدريبات، ولن يسمح بذلك[54]. مهّدت هذه الأسباب لوقوع المجابهة العسكرية بين القوات الحكومية وقوات ملا مصطفى البارزاني، علماً أنّ الطرفين كانا كما أشرنا إليه يستعدان للمواجهة التي أصبحت محتومة، منذ نهاية عام 1944.

لذلك أصدرت حكومة الباججي، في 8 آب، قراراً بإعلان الحرب على الحركة الكردية، وتضمّن القرار النقاط التالية:

1 ـ إنّ تطور الأوضاع في زيبار وأطرافها، وصلت حدّ التدهور والخطورة.

2 ـ يقوم البارزاني وأعوانه بأعمال إجرامية ومخلة للأمن.

3 ـ لإعادة الامن ومنع تكرار الإجرام، قررنا احتلال المنطقة البارزانية احتلالاً عسكرياً، والقبض على المجرمين وسوقهم للعدالة.

وكما يبيّن الأستاذ جياووك، لم يحدّد القرار نوع الجريمة التي اقترفها البارزانيون، ولتنفيذ القرار أعلن سعيد قزاز بياناً دعا فيه العشائر إلى عدم التعاون مع البارزانيين ووعد الوعيد لمن يخالف ذلك. وفي 19 آب 1945،

---

(53) «Kurdish Nationalist Movement», p. 698.

(54) البارزاني، مسعود. **ثورة بارزان**، 1943-1945، ص 58-59.

أعلن الأحكام العرفية في كل من راوندوز، عمادية، دهوك، عقرة، وفي 1 كانون الأول 1945، أصدر المجلس العرفي العراقي حكم الإعدام غيابياً على 35 شخصاً، من بينهم الضباط الكرد والشيوخ البارزانيون[55]. بدأت الطلقة الأولى من المعارك بقيام الحكومة بقتل أولو بيك، خال مصطفى البارزاني، في داخل مخفر الشرطة، في ميركه سور، وكان ذلك بمثابة القشة التي قسمت ظهر البعير بين الطرفين.

لسنا هنا بحاجة إلى ذكر أحداث المعارك وتفاصيلها التي تلت قرار 8 آب، والتي يمكن أن يرجع إليها القارئ الكريم في كتابي الأستاذين مسعود البارزاني ومعروف جياووك المذكورين سابقاً. ولكن كما يتبيّن للقارئ من الوثائق المنشورة، فيما يلي، استطاعت قوات مصطفى البارزاني في هذه المعارك أنّ تلحق عدّة هزائم مدمّرة بالجيش العراقي. ولم ينقذ الحكومة من الهزيمة المؤكدة إلا عاملان أساسيان: أولهما هو دور المرتزقة من العشائر الكردية، المعادية للثورة البارزانية[56]. وثانيهما تدخّل الإنكليز بكلّ ثقلهم العسكري، خاصة القوة الجوية الملكية، وضباطها العسكريين الخبراء الذين خططوا ونفذوا معظم الحركات العسكرية في جبهات المعارك.

■ ■ ■

(55) جياووك، معروف. **مأساة بارزان المظلومة**، ص 184-186.

(56) يكتب الأستاذ مسعود البارزاني: «ولم يبق من رؤساء العشائر أميناً على العهد إلا القليل، ولفترة قصيرة، أمّا القسم الأعظم، فقد حمل سلاح الخيانة إلى جانب الحكومة؛ وتحوّل إلى مرتزقة لها» (انظر: ثورة بارزان، 1043-1935، ص 77 .

FO, 624/91

موضوع: الجيش العراقي، العمليات العسكرية في الشمال، سري للغاية.

45 ـ 31 ـ 1577.

وزارة الدفاع

البعثة العسكرية البريطانية ـ بغداد

رقم التقرير 137 ـ ج ـ 130. تاريخ 24 ـ 9 ـ 1945

سفارة جلالة ملك بريطانيا ـ بغداد.

نسخة منه: العقيد 20. سيفري. MC/DSO/CB.

طياً أبعث إليكم نسخة لمحضر الجلسة الحكومية التي وقعت في القصر الملكي في بغداد بتاريخ 23 ـ 9 ـ 1945، كما أبعث لكم في كتابنا المرقم 133 130/G

4522 ـ 30 ـ 1077 والمؤرخ 22/9/1945.

العقيد B

رئيس البعثة العسكرية البريطانية

HHC/JJW

■ ■ ■

محضر الجلسة التي عقدت في القصر الملكي في بغداد في 23 أيلول 1945.

1 ـ سأل الوصي على العرش [عبد الإله ـ المترجم] رئيس الوزراء ما الفرق في وجهات النظر بين الحكومة العراقية ورئيس البعثة العسكرية البريطانية في العراق، حول الوضع في الشمال؟ وطلب رئيس الوزراء من وزيري الدفاع والداخلية الرد على السؤال.

2 ـ أعطى وزير الداخلية توضيحاً حول وضع القبائل في بداية شهر آب مؤكداً أن هناك ازدياداً ملحوظاً، في قوة مصطفى البارزاني العسكرية، وأنّ هناك توجهاً عاماً بين القبائل للانضمام إليه. كما عبر وزير الداخلية عن شعوره بضرورة بدء العمليات العسكرية فوراً، والخطورة الناجمة من تأخير تلك العمليات العسكرية إلى 1/1/46 قد يؤدي إلى انتشار حركة التمرد إلى منطقة أوسع. ولكن وزير الداخلية قال: إنه يفهم حرص رئيس البعثة البريطانية لاعتبارات عسكرية لتأخير بدء العمليات العسكرية. وأضاف وزير الداخلية أن كسب دعم العشائر الكردية للحكومة مسألة في غاية الأهمية، وأن هذا الدعم هو الذي أنقذ اللواء الحكومي في دينارتا من الانهيار.

وقال: لم يكن بإمكاننا الحصول على هذا الدعم من العشائر، لو لم نقم بشن العمليات العسكرية.

3 ـ قال وزير الدفاع: كان ذلك أول مرة يقع فيها اختلاف في التصور بينه وبين المفتش العام (البريطاني ـ المؤلف). ولكن بعد سماع رأي العميد ريد في نهاية شهر تموز وصل وزير الداخلية إلى قناعة بضرورة بدء العمليات العسكرية فوراً. وأكد وزير الدفاع، مراراً، أن المعلومات التي أعطاها مستر ريد، هي التي أقنعته بضرورة بدء العمليات. وكما أعلن وزير الدفاع عدم اتفاقه مع خطة المفتش العام(البريطاني ـ المؤلف) للهجوم من عمادية، لأنه عدّ تلك المنطقة خطرة، ولكون القبائل الساكنة في المنطقة معادية. وبعد ذلك سأل الوصي عن رأي المفتش العام الذي قام بدوره بقراءة المذكرة المعدة في هذا المضمار.

4 ـ وقد رد وزير الداخلية أولاً على المذكرة وقال: إنه من الضروري بدء الهجوم فوراً من دينارتا على بيراكابرا. وأضاف يجب أن يكون هناك هجوم على جبل بيرس، ومهما كلف ذلك، وفي نفس الوقت، من الضروري أن تهاجم مزنا من ميركه سور. كما يبين الوزير أنه جرى اتخاذ الإجراءات لضمان دعم القبائل، في منطقتي الهجوم، ووضّح الوزير قائلاً: إنه يفهم جيداً أنه هناك نقصاً في القوى البشرية اللازمة لضمان سلامة خطوط الاتصالات للجيش، في حالة الهجوم على بيراكابرا وبيلة، ولكنه قال: إنه سيحاول تجنيد المزيد من قوات الشرطة، من بين أفراد القبائل الموالية للحكومة، لحراسة خطوط الاتصال، كما اعتقد أنّ دعم تلك القبائل سيغطي هذا النقص. وأضاف الوزير أنه إذا لم يجرِ الهجوم الآن فإن موقف القبائل الموالية سيتغير من تأييد إلى الحياد أولاً ومن ثم العداء، ويستطيع ملا مصطفى إعادة صفوف قواته في أثناء الشتاء وإن وجود القوات في بيراكابرا وبيلا كان ضرورياً خلال الشتاء. وصرح الوزير قائلاً: إذا كان المفتش العام يعتقد أن الجيش سيكون مستعداً للهجوم في 1/ 1/ 1964: فلماذا لا يتم الهجوم الآن؟ وعلق الوصي قائلاً: إن تقرير المفتش العام يبينّ أن القوات ستكون مهيئة للهجوم في الأول من تشرين الأول، ولكن بشرط أنّ تكون هناك الإجراءات اللازمة من الإعداد والتدريب.

5 ـ وقد ساند وزير الدفاع وزير الداخلية في دعوته إلى ضرورة بدء الهجوم فوراً ولكنه فضل أن يجري الهجوم على طريق خالان ـ ريزان بدلاً من الطريق الذي اقترحه وزير الداخلية. وتطرق وزير الدفاع بإسهاب إلى عملية الهجوم، على عقرة التي تمت في أيلول الماضي، وأوعز كل ما حدث في تلك العملية إلى قصور القائد العسكري المسؤول هناك، ثم برر كل أوامر التعيينات الجديدة التي اتخذها بضرورة وجود ضباط من ذوي الخبرة الحربية، ولكن ليسوا بالضرورة جيدين. ولكن الوزير قبل التوصية بتعيين رفيق عارف. كان هناك معارضة شديدة لهذا التعيين من قبل هيئة الأركان العامة (CGS) التي اعتقدت أن رفيق عارف رجل نظري، وتعوزه الخبرة.

6 - كما انتقدت هيئة الأركان العامة، وبشدة، خطة المفتش العام قائلة: إن هدف الهجوم ليس ضرب بارزان بل البارزانيين، وإن الهجوم إذا جرى عن طريق ميركه سور فهو أكثر ملاءمة من كونه من طريق خالان المحاطة بالغابات الكثيفة. فندت هيئة الأركان العامة وبكل شدة ادعاء وزير الداخلية بأن دعم عشائر زيبار وتجنيدها هما اللذان أنقذا لواء الجيش في دينارتا من الإبادة، وادعت هيئة الأركان، أنها هي التي أنقذت اللواء في دينارتا وذلك باتخاذها قراراً بنقل اللواء الأول من عقرة إلى هشتكة، وذلك من أجل مساندة اللواء في دينارتا. ولكن هيئة الأركان لم تذكر أن القوات القبلية الموالية للحكومة هي التي قامت بترتيب قوافل الإمدادات، ونقل الجرحى، ثم عرض رئيس الوزراء آراءه بشيء من الإسهاب، ولكن بصوت خافت حول الموضوع، وتكلم على خبرته في حركات بارزان الأولى.

7 - ثم اتخذ الوصي قراراً بأن يقوم كل من وزير الداخلية والدفاع وهيئة الأركان العامة والمفتش العام بالتوجه إلى الشمال، وإعداد تقرير عن الوضع الميداني. واتخذت الحكومة قراراً بأنها لن تقدم على أي إجراء قبل وصول تلك الجهات إلى الشمال، وإعداد التقرير المذكور. ثم ختم الوزير النقاش بعرض أسماء قائمة من المعدات التي تسلّمها من (U.C.I.G.S) والعائدة لوزارة الحرب وقد أثار ذلك غبطة كبيرة في وسط الحاضرين (من ضمنهم وزير المالية)، وانتهى اللقاء وكان الجميع سعداء.

8 - وحينما كان الحاضرون يهمون بالمغادرة، أعطى وزير الدفاع إلى الوصي على العرش مذكرة حول (Ansons).

9 - وفي مرات عديدة أكد الوصي أن الحكومة حرة في إعلامه بتطور الأوضاع، لكنه سيطر على سير النقاش، كما أبدى في أكثر من مرة ملاحظاته، ويبدو أنه قرأ واستوعب المذكرة الملحقة التي أعدها المفتش العام قبل الاجتماع بعدة أيام، عن الوضع في الشمال.

مذكرة حول الوضع العسكري الحالي في كردستان.

بدأت العمليات العسكرية في 6 آب بالهجوم من قبل لواء من باقيستان إلى سيدكه. وبعد أن تكبد اللواء بين 90الى 100 إصابة، وتقدم فقط نحو 5 أميال، اضطر اللواء إلى الانسحاب إلى بافيستان.

وفي 4 أيلول بدأت العمليات العسكرية بالهجوم من قبل لواء من عقرة إلى بارزان، ولوائين من باقيستان باتجاه ميركه سور.

أعتقد أنّ الحكومة كانت تأمل السيطرة على وادي بارزان، قبل 20 أيلول. وفي 20 أيلول أحرزت القوات المتقدمة من عقرة تقدّماً في حدود 7 أميال، وحققت قوات باقيستان تقدماً في حدود 8 أميال. كانت الإصابات في كلّ قوة نحو 100 شخص،

وفقدان 3 أسلحة رشاشة، ولم تستطع أيّ من القوتين تحقيق أيّ تقدّم آخر، ما عدا السيطرة على جسر مزنته في 7 أيلول.

إنّ أسباب هزيمة الهجوم هي كالآتي:

1 ـ بدأت العمليات العسكرية، بعجالة، وإنّ كلّ لواء كان يفتقد إلى نحو 500 جندي من أفراده، وهذا مما سبب إرسال ربيا (سيطرة) ضعيفة سيطر عليها المتمردون بسهولة.

2 ـ استخدام عدد كبير من المجندين غير المتدربين، من العمارة، في الهجوم، وفي أحد الربايا لم يستطع أحدهم استعمال الأسلحة ما عدا (N. 205).

3 ـ الخطة العسكرية الخاطئة، إنّ الهجوم الجبهوي، على عقرة وجبل بيرس، كان محتوماً بالفشل، كما أنّ الهجوم على طريق ميركه سور اقتضى وجود أعداد غفيرة من القوات المهاجمة، على سيدكة؛ وكانت هناك خسائر فادحة؛ لأنّ الخطة العسكرية كانت أساساً خاطئة.

4 ـ تعيين ضباط غير مدربين:

(أ) إنّ الزعيم إسماعيل صفوت الذي يقود قوة رواندوز لم يقم بتدريب القوات؛ وحسب ما فهمت أنّه تقدّم بدون أن تكون عنده خطة للهجوم، ولم يكن عند قواته فرصة للاطّلاع على المعلومات الاستطلاعية، ولم يسمح بإطلاق النار على الربايا (الخاصة بالثوار ـ المؤلف) التي كانت تسيطر على الربايا العسكرية التي نصبته. وأخيراً قام بحركة ليلية دون إعلام الربايا الحكومية القريبة.

(ب) العقيد أحمد حمدي لم يكن عنده خبرة تدريبية، وقد أصيب العام الماضي بانهيار عصبي، وكان يرأس اللواء الخامس.

(ج) المقدّم عاصي حمود كان يقود فصيل المشاة، ولم تكن عنده خبرة تدريبية، وكان في السابق فصيل لواء الحرس في بغداد.

(د) الرئيس الأول حسن مصطفى ضابط مدفعي ممتاز، وقد أنيط به قيادة فصيل من المشاة لأول مرة، يوم بدء العمليات، وليس له أيّة خبرة في صنف المشاة.

(هـ) المقدّم عبد الرزاق عبد الوهاب، لم يكن ذا خبرة من قبل، وقد أنيط به قيادة فصيل المدفعية الجبلية الرابعة.

(و) المقدّم خير الله حسين عُيّن آمراً لفصيل المشاة، وقد سبق له أن فشل في وضع الخطط العسكرية في المناورات التي أقيمت باسم (الصداقة) ولم يهتم خير الله حسين بمصلحة رجاله أبداً.

إنّ وجود حالة عدم الفعالية في جانب الثوار هو الذي حال دون وقوع الكارثة كاملة، إنّه من غير الحكمة الاعتماد على هؤلاء بعد الآن.

التوصيات:

يمكن أن تنتهي العمليات العسكرية بنجاح، في الربيع القادم، إذا أُخذ بالحسبان ما يلي:

* أن تقوم الفرقة العسكرية والفصائل الملحقة في الشتاء، باتخاذ مواقع دفاعية على خط بافيستان، واحتمال جسر مزنة، عقرة. ثم يقوم اللواءان بالاستراحة بالتناوب في مواقعها لمدة 6 أسابيع. ويقوم كلّ فترة أحد (الألوية) بالتدريب، بالتناوب؛ وقد أعطي الوزير خطة تدريبية مفصلة.
* أن تنفّذ الأوامر بحق الذين حان موعد خروجهم من الجيش، وأن تقوّى الفرقة بتعيين لجنة التجنيد، (وأقترح أن يكون أمير اللواء نورالدين محمود وأحد أعضاء البعثة العسكرية عضوين في اللجنة المذكورة)، وتكون مهمة هذه اللجنة إعداد جرد عام عن الفصائل والوحدات التابعة للفرقة الثالثة والوحدات الملحقة مباشرة بوزارة الدفاع، وإرسال القوات الإضافية للتدريب، حتى تتحول إلى قوة مقاتلة:

  1 ـ حملة تجنيد جديدة.

  2 ـ زيادة رواتب المتطوعين.

  حسب رأيي هناك حاجة إلى تعيين معاون عقيد، نشط، ليقوم بالمهام الجديدة.
* إبعاد الضباط غير المدربين المذكورين عن موقع العمليات، خاصة الزعيم إسماعيل صفوت.

  أقترح تعيين رفيق عارف قائداً للفرقة الثانية. وتعطى قيادة اللواء الخامس إلى المقدّم غازي الداغستاني، ويعفى المقدّم محمود سرت من مسؤولية قيادة اللواء الأول. إذا تبيّن بعد التحقيق أنّ العقيد ياسين حسن قد فشل في أداء مهمته، في أثناء العملية في دينارتا، يجب أن يعفى من منصبه. أنا لست في موقع لأن أعطي رأياً في هذا الموضوع، تشكيل فصيل إسناد في المنطقة الجبلية المحصورة بين بيرمام وشقلاوة وخليفان من أجل تدريب وإعداد 10من قوة الاحتياط، ليحلوا محل الأفراد المصابين أثناء العمليات.
* يجب إلحاق قوات اللواء الخامس ببقية قوات الفرقة في المنطقة خليفان، بافيستان.
* يجب بدء الهجوم في بداية فصل الربيع، قبل أن تجف الأغصان في (OAK) وتكون مسرح العمليات على طول الطريق خليفان، خالان، ريزان، وستشارك جميع قوات الفرقة الثانية في الهجوم. هناك طريق جبلي يمكن أن تستخدم لجلب الإمدادات إلى بيلة. حسب ما فهمت أنّ الحكومة لا تنوي فتح طريق عمادية، بيلة، والتي يفضل أن يستخدم.
* أن يكون موقف القوات الحكومية، في هذا الشتاء دفاعياً، ولن تكون هناك هجمات

محدودة تكتيكية، من قِبَل شنّ عمليات الإغارة على تجمعات ومواضع قوات العدو.

أحب أن أؤكّد هنا بأنّ في تصوري ـ من الناحية العسكرية فقط ـ أنّ أيّة محاولة لتقديم موعد بدء العمليات العسكرية إلى فصل الشتاء، أو الخريف، سينجم عنها فقدان الجزء الأكبر من هذه القوات، في خسارة كبيرة، وذلك يعود إلى المستوى التدريبي والعددي المتدني للقوات في الظروف الحالية.

* من الضروري اتخاذ قرار هذا الأسبوع، بما يتعلق بالخطوط العريضة للهجوم، حتى تتخذ الإجراءات اللازمة لضمان العدد المناسب من الخيم، والبطانيات، . . . الخ. وحتى تؤمّن احتياجات السكن للقوات في فصل الشتاء؛ من الضروري أن تتخذ هذه الإجراءات قبل قدوم الشتاء.

* إنّ وضع العدو سيّئ حالياً وإذا أصبحت المدن التي يعتمد عليها في تجارته ـ عقرة، عمادية، وزاخو ـ محاصرة، وقصفت القرى في المنطقة، فإنّ ذلك كلّه سيؤدّي إلى إضعاف العدو كثيراً، خلال فصل الشتاء، وذلك بشرط أن يعمل بالتوصيات المقترحة.

JMLR/OUFI
2/91945

■ ■ ■

الدروس والعبر

أدى مصطفى البارزاني الدور الرئيسي كقائد عسكري وسياسي في الإعداد لثورة بارزان الثانية. إنّ الانتصارات العسكرية في الجولة الأولى من المعارك في تشرين الأول وتشرين الثاني عام 1945، وفي الجولة الثانية في مارس ـ آب 1945، دليل على العقلية والعبقرية العسكرية لملا مصطفى البارزاني، وتفوق مقاتلي بارزان آنذاك على الجيش العراقي، من حيث القدرة القتالية العالية. ولم ينقذ الجيش العراقي في هذه المرة من الهزيمة المحتومة إلاّ القوات البريطانية، خاصة وحدات القوة الجوية الملكية. لذلك يعود الفضل في النصر النهائي، في هذه المعارك، كما كان في ثورة 1930 ـ 1931، إلى السفارة البريطانية والبعثة العسكرية الملحقة بها في بغداد.

وهكذا ألحقت وأخضعت بارزان بالحكم العراقي بالطريقة نفسها التي ألحقت وبها ألحقت وأُخضعت السليمانية وما حواليها أيام ثورة الشيخ محمود 1918 ـ 1932. وهذا يفند ادعاءات الحكومات العراقية المتعاقبة أنّ الإنكليز كانوا وراء الحركات الكردية. في الحقيقة لو لم يكن الدعم الإنكليزي قوياً للحكومة العراقية لم تكن كردستان ـ الجنوبية جزءاً من العراق، ككيان سياسي بحدوده الحالية، كما أنّ إخفاق هيوا في تعبئة الجماهير الكردية خارج بارزان، وتحريكها، دليل على ضعف الفكر القومي، واقتصاره على النخبة المدنية.

اصطدمت ثورة بارزان الثانية بالأهداف والمصالح البريطاينة في العراق، ومصالح آغوات زيبار وهركي وسورجي وشيوخ لولان؛ وكان ذلك من العوامل الأساسية في انهيار هذه الثورة. وهذا ما يفرض على قادة الحركة الكردية كسب تأييد إحدى القوى الكبرى إن كانت تتحرك ضد مصالح القوى الإقليمية أو الدولية الأخرى. كما أنّ ترتيب البيت الكردي من الداخل، والذي لا يفرق عن الخارج، يعدّ من أهم مقومات النجاح في المعارك المصيرية.

الفصل السادس عشر

جمهورية كردستان في مهاباد
ملاحظات في أسباب الظهور والسقوط

لا شك في أنّ هناك منعطفات مهمة في تاريخ الكرد في القرن العشرين؛ وإن عامي 1945 و 1946 اللذين شهدا ولادة جمهورية كردستان في مهاباد أهمّ هذه المنعطفات. هناك الكثير من الدراسات حول تجربة مهاباد التاريخية، لكن أهمية الحدث تستحق منا وقفة جدية بين حين وآخر مع هذا الحدث، وفي ضوء الوثائق الرسمية التي بدأت تظهر في كلّ من روسيا وإيران وبريطانيا وأمريكا. وهذا ما أشار إليه الكاتب محمود ملا عزت في كتابه (كوماري مهاباد: نامه ودوكيمنت، الجزء الثالث). فإنّ هذه الدراسة استفادت من هذه الوثائق الجديدة، وتحاول تقييم الأحداث بنظرة نقدية جديدة. ولكن أيّة دراسة موضوعية وحاسمة للبحث لحل كثير من الغموض والإشكاليات الموجودة حول أسباب ظهور جمهورية كردستان وانهيارها، لا بد لها من الاستفادة من الوثائق، ذات العلاقة، والتي لا يزال معظمها في غير متناول الباحثين في باكو وطهران.

يعتقد كاتب الأسطر أنّ هناك جملة عوامل محلية وإقليمية ودولية ساهمت في تمكين الكرد من تحقيق الحلم الذي راودهم، لأكثر من مئة عام، وهو تأسيس كيان قومي كردي لهم، ولو لفترة وجيزة. وبالمقابل توجد عوامل أخرى، أيضاً محلية وإقليمية ودولية. أدّت إلى وأد التجربة مبكراً، والقضاء على الجنين قبل أن يتكامل ويقوى للوقوف على رجليه. يبدو أنّ الكرد بتأسيسهم جمهورية مهاباد أرادوا القضاء ـ بوعي أو بدون وعي ـ على النظام

الرسمي والأمني الإقليمي الذي أفرزته أحداث الحرب العالمية الأولى، واتفاقيات سايكس بيكو ولوزان في العشرينيات من القرن الماضي وكان ذلك مرفوضاً من القوى الإقليمية والدولية.

في بحث آخر لنا منشور في هذا الكتاب، والذي هو عبارة عن وضع الكرد في العشرينيات في كردستان الشرقية (كردستان إيران) وحركة سمكو، تطرقنا إلى بعض جوانب القضية الكردية في إيران. إنّ اغتيال سمكو عام 1930 على يد قوات رضا شاه دليل واضح على سياسة حرب الإبادة والصهر الكامل التي كان يمارسها رضا شاه تجاه الكرد. فلا بأس في أن نلقي نظرة موجزة على الوضع السياسي في كردستان، بعد مقتل سمكو.

رضا شاه والكرد

كان رضا شاه معجباً بسياسة مصطفى كمال التركي، في كثير من جوانبها، خاصة فيما يتعلق ببناء الدولة العلمانية القومية على الطراز الغربي. فاقتضت هذه السياسة صهر القوميات غير الفارسية في بوتقة الأمة الفارسية التي سمّاها رضا شاه ب(الإيرانية). ولتطبيق هذه السياسة، أيضاً، أقدم رضا شاه على تحويل إيران من دولة لامركزية ومقسمة إيالات (ولايات) إلى دولة اتحادية ذات مركزية مفرطة. وكان ذلك التغيير ضد الدستور الأساسي الإيراني الصادر عام 1907، والذي ينصّ على تقسيم إيران إيالات، وضمان حقوق القوميات غير الفارسية، خاصة الحقوق الثقافية والتحدث بلغتهم الأم[1]. ولم تؤدّ ما يسمى بإصلاحات رضا شاه إلا إلى المزيد من التخلف والمعاناة، لأنها كانت مثل إصلاحات ابنه (محمد رضا شاه) قسرية وتغريبية، ولم تمسّ إلا القشور، ولم تمتد إلى صلب المشاكل الاجتماعية والاقتصادية. ولتحقيق هذه السياسة في كردستان تبنّى رضا شاه سياسة زرع التفرقة العشائرية بين الكرد. وحاول عزلهم عن قياداتهم التقليدية (رؤساء العشائر وعلماء الدين). فقام الشاه بشراء ذمم بعضهم بإعطائهم الألقاب الفخرية والهدايا المعنوية والمادية السخية، كالخاتم الذهبي، أو الخاتم

---

(1) Atabaki Touraj. Azerbaiyjan Ethnicity and Autonomy in Twentieth Century Iran(London: British Academy Press. 1993), pp. 11-13;

المصنوع من الماس. أما القادة وعلماء الدين الذين رفضوا الخضوع له فنفاهم إلى الولايات البعيدة، كشيراز وخراسان وطهران[2]. وبعد مقتل سمكو شنّ رضا شاه حملة واسعة النطاق، لتجريد الكرد من السلاح. فكان في البداية يعرض أسعاراً سخية، مقابل تسليم كلّ سلاح، ثم أطلق العنان لأفراد الجندرمة الإيرانية بسجن أو نفي، أو قتل كل من يشتبه في حوزته سلاحاً[3].

وتبنى رضا شاه أيضاً سياسة التجويع والتجهيل، وإبقاء المنطقة الكردية متخلفة؛ فلم تكن هناك مشاريع لتطوير الزراعة، ولم تُبنَ البنى التحتية للصناعة المحلية. فظلت كردستان مصدراً رخيصاً للثروة الحيوانية والمواد الزراعية، خاصة التبغ. وكان وكلاء الحكومة يشترون الحنطة والتبغ عنوة من الفلاحين الكرد (دائرة انحصار التبغ الإيراني) ويبيعونها بأسعار مضاعفة في السوق الإيراني أو في الخارج[4].

---

(2) كردستان، (جريدة حكومة كردستان)، عدد1/ 11/ 1946، صدر هذا التشريع في عام 1911 من قبل الشاه القاجاري بعد ضغط كبير من العلماء والضغط الشعبي الذي سمي بحركة المشروطية (الحركة من أجل الدستور) ويصف مستر بولارد، السفير البريطاني في طهران، هذا المشروع بكونه مليئاً بالتناقضات وعدم الانسجام بين بنوده، فمثلاً أعطى الدستور الصلاحية للإدارة المحلية في الولاية، ولكن لا يوضح كيفية ممارسة هذه الصلاحية. كما أعطى الدستور كلّ الصلاحيات المتعلقة بالمسائل المالية إلى السلطة المركزية، وإنّ صلاحيات مجلس إدارة اللواء، حسب الدستور، هي ذات طبيعة استشارية، وإنّ الحاكم في الولاية هو القوة الحاسمة.

ولم تؤدّ ما يسمى بإصلاحات رضا شاه إلا إلى المزيد من التخلف والمعاناة، لأنها كانت مثل إصلاحات ابنه (محمد رضا شاه) قسرية وتغريبية، ولم تمسّ إلا القشور، ولم تمتد إلى صلب المشاكل الاجتماعية والاقتصادية. يكتب كورديل هال، نائب وزير الخارجية الأمريكي في أثناء الحرب العالمية الثانية، «إنّ إيران دولة في غاية التأخر، وإنّ 99٪ من السكان يعاملون كرقيق 1٪». انظر:

C. Hull. The Memories of Cordel. Hull, The Near East Looms Big (New York. The McMillan, co), Vol. 2., pp. 507; (1946, F.O. 371/52667, Persia No. 65, March 3.

(3) Department of State Officer of Strategic Services (OSS), No. 2707, March 5, 1945), "Tribal Policy in Irans Domestic and Foreign Policy". Washington, 1945.

(4) يغما رقم 80، مجلد 2، 1052.

وأصبحت سياسة التجويع بمثابة سياسة الإرهاب تجاه الكرد، فسلط رضا شاه الموظفين الآذريين الذين يسمون محلياً بـ(العجم) على الكرد، وهؤلاء العجم الذين كان بينهم وبين الكرد صراع تاريخي (له جذور قبلية) واقتصادية (كالصراع على ملكية الأراضي) واجتماعية (الآذريين كانوا أهل المدن والكرد أهل الريف بصورة عامة) ومذهبية (العجم ينتمون للمذهب الشيعي والكرد من السنة)، أذاقوا الكرد الأمرّين، كما يصف (هزار) الشاعر الكردي المعاصر هذه الحالة قائلاً:

«إنّ مأموري العجم والشرطة والجندرمة في كردستان كانوا فاسدين ومرعبين وظلمة. وكانوا يأخذون الرشوة من الكرد، أو يعذبونهم لأسباب عدة، منها ارتداء الملابس الكردية، وعدم تسليم التبغ للحكومة أو التجارة بقطعة من القماش، عدم خدمتهم أو إعطاء الخدمات الكافية لحصنهم؛ والويل كل الويل إذا مات موظف أو شرطي أذري في كردستان - حتى وإن كان موته نتيجة مرض عادي - فالكرد يدفعون العقوبة الجماعية، ووصل بهم الأمر إلى أنّهم كانوا يضعون السلاح في بيتك، ليحاسبوك فيما بعد من أجل ابتزاز المال منك»[5]. ويضيف الدكتور عبد الرحمن قاسملو إلى هذا قائلاً «أزعجت مظالم الجندرمة التي كانت تسمى محلياً آنذاك بـ «الأمنية» جماهير كردستان، فكانوا يأخذون شباب الكرد قسراً إلى العسكرية، وكانت الرشوة تسود بينهم إلى درجة كبيرة»[6].

واعتمد الشاه على ضباط الجيش في كردستان، لترتيب فوز انتخاب الشخصيات الكردية الموالية له، ولإيران في المجلس (البرلمان الإيراني). لذلك لم يكن لهؤلاء (أعضاء المجلس) أيّة مصداقية في عين الكرد. وكما طبّق رضا شاه سياسة الاستيطان القسري للقبائل الكردية الرحل الذين كانوا يشكلون من أهالي عبر الحدود إلى العراق وتركيا. وقد ألحقت هذه السياسة خسارة

---

(5) هه زار، جيشتى مجيور، باريس 1997، ص 54-55.

(6) أربعون عاماً من الكفاح من أجل الحرية، ترجمة الدكتور عزالدين مصطفى رسول، الجزء الأول ص 26.

كبيرة بالمجتمع، لأنّها دمّرت أحد أنماط الحياة المعتادة، فعانت القبائل الكردية كثيراً من ذلك[7].

ولم يحرم الكرد فقط من الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل حرموا أيضاً من هويتهم القومية. وكانت الحكومة الإيرانية تدّعي في هذه الفترة أنّ الكرد شعب إيراني أصيل، وأنّ كردستان جزء لا يتجزأ، وإلى الأبد، من أرض إيران. وأنّ اللغة الكردية هي في الواقع لهجة فارسية، ليس لها أدبها الخاص وتراثها المستقل بها[8]. ففي الفترة من 1925 إلى 1941، كان هناك برنامج مسبوك وطويل الأمد، للقضاء على التاريخ والثقافة والتقاليد الكردية. فمثلاً في عام 1934، أصدر رضا شاه مرسوماً بإلغاء اللغات غير الفارسية في إيران. وكان يكتب على أبواب دوائر الدولة والمدارس «فارسي سخن كونيد» تكلموا بالفارسية. وبإيعاز من الحكومة نشر رشيد ياسمي بحثاً باسم «الكرد وارتباطاتهم العرقية والتاريخية» يدّعي فيه الباحث بكون الكرد من أصل فارسي، ويشوّه التاريخ القديم والحديث لكردستان[9].

ألحقت هذه السياسة المجحفة، والتي تسمى في تعبير عصرنا بال «جينوسايد»، أو التطهير العرقي، (المحاولات المنظمة للقضاء على ثقافة وهويات الشعوب تعد نوعاً من جينوسايد وفق تعريف ميثاق جنيف الدولي) أضراراً بالغة بالمجتمع الكردستاني في إيران، لذلك ليس من العجب أن تكون نسبة الأمية بين الكرد، عشية تأسيس جمهورية كردستان 95 بين الرجال و98 بين النساء. وكان الشاه متعمداً تجهيل الكرد وإشاعة التخلف الثقافي بينهم، فلما حاول القاضي محمد ـ مثلاً ـ دعم جهود ممثل كردستان في المجلس الذي كان مع الإصلاح السياسي والثقافي في كردستان، في فتح متوسطة واحدة في

(7) Department of State Officer of Strategic Services. Research and Analysis Branch, No 2707. "Tribal Problem in Iran s Domestic and Foreign Politics" Washington, March 15, 1945.

(8) Amir Hassan Pour, "The Nationalist Movements in Azerbaijan and Kurdistan", 1941-1946). p. 54.

(9) قاسملو، ص 25.

مهاباد، وكانت الوحيدة في عموم كردستان؛ رشح أحد أنصار الشاه نفسه منافساً له، ووعد بأنّه إذا ما فاز فسوف يعمل على إغلاق هذه المتوسطة[10]. وحتى هذه المتوسطة كانت ذات صف دراسي واحد، وتتوافد عليها الطلبة من مهاباد وسنة وسقز وبوكان وبانة، ومعظم المعلمين فيها كانوا من الآذريين[11].

وعلى الرغم من هذا الظلم الكبير الذي كان يمارسه النظام البهلوي عليالكرد، لم يقف هذا الشعب مكتوف الأيدي، فقام بعدة انتفاضات للدفاع عن حرمته. ففي أعوام 1918 ـ 1929، انتفض الكرد في موكريان، بقيادة العالم المجاهد الملا خليل، وتحركت هذه الانتفاضة في منطقة عشائر منكور، ثم انتشرت إلى مناطق واسعة من كردستان إيران. فجمعت انتفاضة الملا خليل بين الدفاع عن السلام والدفاع عن مظلومية الكرد؛[12] لذلك فإنّ هذه الحركة كانت شبيهة جداً، في طبيعتها وأهدافها وأسلوب إدارتها، بحركة شيخ سعيد بيران والحركات الكردية في القرن التاسع عشر. كان المجاهدون الكرد يرفعون شعار «عاشت الشريعة» و«لا إله إلا الله» و«الموت لرضا شاه والملاحدة في طهران»، فكان لعلماء الدين في كردستان إيران والعراق دور مشرف في دعم هذه الانتفاضة. وهو لا يزال بحاجة إلى دراسة جدية من الباحثين الكرد الذين مروا عليها مرور الكرام.

إلا أنّ هذه الانتفاضة قمعها رضا شاه، وبدعم من الإدارة الإنكليزية في العراق وإيران، كما قمعت من قبل، حركة سمكو، وجعفر سلطان، ومحمود خان كاني سانان، ومحمود دزلي، وبمنتهى الوحشية. وتبعت هذه الانتفاضة مجموعة من الإجراءات القمعية ضد الإسلام والرموز الإسلامية الكردية في كردستان إيران مثلما قام مصطفى كمال بعد قمعه حركة شيخ سعيد بالهجوم على المراكز الإسلامية في كردستان في تركيا، خاصة المدارس الإسلامية

---

(10) سه يد موحه مه د سه مه دى، زى. كاف. جيبوو؟ جى ده ويست؟ وه جى لي به سه رهات؟ (مهاباد/ 1981)، ص 18.

(11) غه نى بلوريان، ئاله كوك، به سه رهاته كانى سياسى زيانم، (ستوكهولم)، ص 61

(12) عمر عارف. **ياددا شتها أزكردستان، خاطرات رنوف ضياء الدين**، (سنندج، 1367)، ص 113-115.

العلمية ومراكز (تكايا) الطريقة النقشبندية في المنطقة. ولكن استمرت المدارس الإسلامية العلمية في كردستان إيران في الثلاثينيات من القرن العشرين تقود الحركة العلمية والثقافية الكردية رغم الضغوط السياسية والاقتصادية والمعنوية القاهرة. ففي هذه المدارس ـ فضلاً عن اهتمامها بالعلوم الإسلامية ـ كان أطفال الكرد يتعلمون القراءة والكتابة باللغة الكردية رغم حظرها من قبل رضا شاه، كما اهتمت هذه المدارس اهتماماً خاصاً بالأدب والتاريخ الكردي.

ويقول الشاعر هيمن (أحد قادة ز.ك): إنّ هذه المدارس العلمية التي كان معظمها في الريف الكردي مركزاً لحركة الكردايه تي؛[13] لذلك ليس من المصادفة أن يكون معظم كتاب وقادة «كومه لي زيانة وه ي كرد» أصحاب (نيشتمان) من خريجي هذه المدارس، من أمثال حسن قزلجي، وشيخ الإسلام موكري (هيمن) وهزار والقاضي محمد، ومعظم قادة وكوادر جمهورية كردستان. ولكن مما يؤسف له هو أنّ المدارس الإسلامية في كردستان إيران، لم تستطع الصمود كثيرا خاصة بعد سيطرة رموز الطريقة النقشبندية الموالية للحكومة المركزية عليها، وبعد سقوط جمهورية كردستان. لذلك نرى في كتاب «جيشتي مجيور» نقداً لاذعاً وساخراً لما وصلت إليه هذه المدارس من الهبوط في المستوى العلمي، والجهود الفكرية، وتسلل البدع والخرافات إليها.

وهذا ما يدفع بهيمن إلى الاعتزاز بتخلصه من اسم «شيخو ل ئيسلام» وانبهاره بالفكر العلماني لفترة، وتأثر هزار، لفترة، بالعلمانية، إلاّ أنّه يقول في مذكراته: «لم يصل الانحطاط الخلقي بي إلى درجة أصبح فيها يوماً ما ماركسياً»، وفي العقد الأخير من عمره اهتم هزار بالعلوم الإسلامية والفكر الإسلامي اهتماماً كبيراً وترجم معاني القرآن الكريم، وبعض كتابات علي شريعتي إلى اللغة الكردية[14].

(13) تاريك وروون، (بغداد 1947)، ص 9-11.

(14) هيمن، ص11.

الطريق إلى جمهورية كردستان: 1941 ـ 1945

يمر الطريق إلى جمهورية كردستان بعدة محطات مهمة، أهمها:

أولاً: سقوط إدارة شاه في كردستان بعد احتلال قوات الحلفاء، خاصة الروس والإنكليز، لإيران، ونفي رضا شاه.

وثانياً: أحداث رضائية عام 1942 .**وثالثاً**: تأسيس (كومه له ي زيانه وه ي كرد) 1943 .**ورابعاً**: تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني ـ إيران عام 1945.

الوضع في إيران وتداخلاته الإقليمية والدولية

في عام 1921 استطاع رضا خان، أحد ضباط القوات الإيرانية، ذو الأصل المغمور، السيطرة على الجيش، ثم خلع آخر ملوك القاجار، وأصبح يعرف فيما بعد برضا شاه؛ وبدأ العهد البهلوي في إيران. لا يخفى على أحد أنّ رضا شاه كان يحظى بدعم الإنكليز وتوجيهاتهم في العشرينيات، ولكنّه بخلاف ابنه محمد رضا شاه (1941 ـ 1979) كان ذا شخصية قوية، ويحاول تقليد مصطفى كمال في تركيا في السياسة الداخلية والخارجية. أما في الداخل، فبدأ بسياسة تغريب المجتمع الإيراني باسم العصرنة، وأراد، في هذا المضمار، تحقيق تقدم في الصناعة ووسائل المواصلات.

حين ظهرت ألمانيا كقوة عالمية في الثلاثينيات على المسرح الدولي، أراد رضا شاه استخدام هذه القوة العالمية الجديدة للتقليل من النفوذ الروسي والبريطاني في إيران، لأنّ ألمانيا لم يكن عندها بعدُ مصالح استعمارية. وفي النصف الثاني من الثلاثينيات أرادت ألمانيا ترسيخ نفوذها في الشرق الأوسط، مستغلة حاجة إيران إلى التصنيع في الجيش وتطوير وسائل المواصلات. كما أنّ رضا شاه كان يؤكد ـ كما سبقت الإشارة إليه سابقاً ـ تحويل الدولة الإيرانية ذات الشعوب المتعددة إلى دولة قومية، وتفريس الشعوب غير الفارسية، وهنا عزف الألمان على وتر «الأريانية» التي كانت تدغدغ مشاعر رضا شاه.

مع انطلاق الحرب العالمية الثانية، حاول رضا شاه تقليد تركيا في السياسة الخارجية، من خلال إعلان الحياد في الحرب، وجاء ذلك في البيان

الرسمي الإيراني في أيلول 1939. وفي عام 1940، أغلق رضا شاه المدارس الأمريكية والإنكليزية في إيران. كما عبّرت إيران عن تأييدها لسياسة الألمان، في التوسع في أوروبا، خاصة للحصول على ما يسمى بالممر البولوني، كما أراد هتلر اتّباع سياسة واضحة نحو الهيمنة في الشرق الأوسط، ومحاولة السيطرة على الخليج الفارسي، بعد دخول روسيا الحرب، لصالح دول الحلفاء، فأرسل بالعديد من الجواسيس إلى المنطقة، وكان هؤلاء يعملون في الخفاء لتدبير انقلاب في العراق، من جهة، والسيطرة الكاملة على رضا شاه في إيران، من جهة أخرى. فجاء انقلاب عام 1941، على يد رشيد عالي كيلاني الموالي لهتلر، ومحاولات بعض الضباط الألمان للتغلغل بين العشائر الكردية في إيران، كمؤشرات خطرة للغرب.

وبما أنّ إيران كانت المعبر الاستراتيجي لنقل المساعدات من دول الحلفاء إلى روسيا، ومن أجل الحفاظ على مصالح شركة النفط الإيرانية ـ الإنكليزية، ومصالح الإنكليز في العراق، اتفقت روسيا وبريطانيا على تقسيم الأراضي الإيرانية وفق المصالح الاستعمارية التقليدية القديمة (الروس في الشمال والإنكليز في الجنوب) واحتلالها مباشرة في عام 1941، وخلع رضا شاه وتنصيب ابنه محمد رضا ـ والذي كان في الحادية والعشرين من عمره ـ محله ملكاً. وفي 29 كانون الثاني 1942 أراد الحلفاء إعطاء صبغة رسمية لاحتلالهم، فوقعوا مع الحكومة الإيرانية على الاتفاقية الثلاثية (إيران وروسيا وبريطانيا) ونصّت المادة الأولى من تلك الاتفاقية على أن تحرص الدول الموقعة على الاتفاقية على صيانة وحدة أراضي إيران مقابل سلامة وصول الإمدادات الحربية إلى روسيا. والمادة 4 تنص على عدم تدخل قوات التحالف في الشؤون الداخلية.

وفي عام 1943 وقّع كلّ من ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا والرئيس الأمريكي روزفلت والرئيس السوفيتي ستالين في طهران على ما عرف، فيما بعد، بـ(تصريح طهران) والذي نصّ على وجوب انسحاب قوات الاحتلال التابعة لدول حلفاء (روسيا وبريطانيا) من إيران، بعد خمسة أشهر من انتهاء الحرب العالمية الثانية.

كردستان أثناء الحرب العالمية الثانية

كان أهم تبعات الحرب وسقوط رضا شاه ظهور المسألة الكردية، مرة أخرى، في صدارة الأحداث المحلية والدولية. علماً أنّ الإنكليز سيطروا على المناطق الكردية من عيلام وكرمانشاه إلى سنندج. ووقعت المناطق الكردية في أذربيجان الغربية، من خوي وسلماس ورضائية إلى مياندوب، تحت سيطرة القوات السوفيتية الروسية. وكانت هناك منطقة كردية عازلة بين المنطقتين المذكورتين، حيث لم توجد فيها قوات احتلال مباشر، وكانت تلك المنطقة هي مدينة مهاباد و 20 إلى 40 كم شمالاً وشرقاً وغرباً وجنوباً تقريباً. وشملت فضلاً عن مهاباد بوكان واشنوية ونغدة. كما سيطر الكرد على معظم الريف الكردستاني في أطراف خوي وسلماس ورضائية وسقز وبانه، إلا أنّ مدن سردشت وسقز وبانه وسنندج ظلت، إلى نهاية حكم جمهورية كردستان، تحت سيطرة السلطة المركزية في طهران.

وكان أهم نتائج سقوط رضا شاه ظهور القيادة التقليدية الكردية مرة أخرى، في مواقع القوة والقيادة، وهذا إن دلّ على شيء، فإنما يدل على هامشية سياسة التغريب في إيران، وفشلها في كردستان بالذات[15].

كما برز دور القبيلة كعامل أساسي في السياسة الكردية، كما كان في السابق. وكانت الخارطة السياسية للقبائل الكردية تبرز الدور المهم الذي أدّته تلك القبائل، ومنها قبيلة شكاك التي كانت قوتها تتكون من 40 ألف مقاتل،

(15) Borhanedin Yassin. Vision or Reality: The Kurd in the Politics of Great Power, (Lund Univ. Prss, 1995), pp. 63-65.

ورغم سياسة التغريب القسرية، والتي كانت محاولة لفرض التغيير على المجتمع المسلم في إيران، على طراز ما أقدم عليه مصطفى كمال، في تركيا، فظلت هذه التغييرات سطحية ومقتصرة على النخبة في طهران وبعض المدن الرئيسية، وكتب كورديل هاي، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في الأربعينيات من القرن الماضي، واصفا إيران أنّها «مجتمع قبلي أساساً، ولم تتحول إلى شعب متقدم، وهو مجتمع متخلف جداً وأنّ 1٪ من السكان يملكون 99٪ من موارد إيران وهم يعاملون أفراد الشعب كالعبيد».

-Reader Bullard. The Camel must go (London: Faber and Faber. 1961).

وكذلك قبيلة الجلالي التي كانت تسكن شمال قبيلة شكاك، ويبلغ عدد نفوسها نحو 20 ألف نسمة. أدّى رؤساء الشكاك دوراً مهمّاً في السياسة الكردية، بدءاً من سمكو وانتهاء ب (عمر خان).

وكانت قبيلة هركي التي تسكن جنوب قبيلة شكاك، في غرب وجنوب غرب رضائية في منطقة ترغور وميرغور، عاملاً مهماً أيضاً في السياسة الكردية، بفضل الدور البارز الذي أدّاه رؤساؤها خاصة زيرو بيك ورشيد بيك رغم صغر حجم القبيلة في كردستان إيران. وإذا اتجهنا جنوباً نجد مساكن قبائل «بكزاده وزازا» بين أرومية وأشنويه في المناطق الغربية، على المثلث الحدودي بين تركيا وإيران والعراق. وإلى جنوب هذه المنطقة، وباتجاه الحدود العراقية الإيرانية، تقع ديار قبيلة قره باغ التركية التي تسكن في نغدة وأطرافها. وفي المنطقة الواقعة جنوب نغده ومهاباد، وباتجاه الحدود العراقية توجد مساكن قبيلتي مامش ومنكور اللتين كانتا حتى عام 1800 جزءاً من إمارة بلباس الكردية، وتسكن ديبو كري جنوب مهاباد. وأدّى قرني آغا مامش وأمير أسعد ديبوكري دوراً مهماً في السياسة الكردية، الموالية للسلطة المركزية، والمعادية للمصالح القومية الكردية. وفي المنطقة الواقعة في الجنوب وباتجاه الشرق أيضاً نرى قبائل بكزادة في بانه والهورامانية المهمة في مريوان[16].

مع سقوط رضا شاه ودخول قوات الحلفاء إلى إيران، تفككت مؤسسات الدولة البهلوية في كردستان. فسلم الجنود الإيرانيون ترسانات الأسلحة والعتاد للقبائل الكردية، مقابل الإبقاء على حياتهم، ولأجل رغيف من الخبز ذابوا كذوبان الثلج في الماء، كما يروي الشاعر هه زار، في مذكراته[17]. فحكم كردستان بعد انهيار الإدارة البهلوية في عام 1941 رؤساء العشائر أمثال أمير الكلّ في كرمانشاه، آغاي آصف في سنندج، مظفر أردلان في سقز، القاضي محمد

(16) William Eagleton. The Kurdish Republic of Mahabab 1946. (London Oxford Press. 1963), pp. 17-19; M. Izady, The Kurd (Washington, Taylor and Francis International Publisher, 1992), pp. 80-86.

(17) جيشتي، ص59.

في مهاباد، قرني آغا مامش في منطقة مامش. وعبدالله منكور في المناطق التي تسكنها عشائر منكور[18]. وعيّن أمير أسعد ديبوكري في طهران حاكماً على مهاباد وحواليها، فجلب أمير أسعد 300 رجل معه لفرض إدارة حكومة طهران بالقوة، على أهالي مهاباد الذين طردوهم من مهاباد فتولى القاضي محمد، والذي كان من قبل أحد وجهاء مهاباد، الإشراف الفعلي على أمور المدينة في وجود فرماندار إيراني باسم سريع القلم[19]. حيث سبق للقاضي محمد أن خدم، كمدير للتربية والتعليم، ثم أصبح فيما بعد قاضياً لأمور المدينة، وشكّل إدارة من أهالي مهاباد لمساعدته[20]. ومن جانبه هرب حمه رشيد خان، رئيس البكزادة، من منفاه في كردستان العراق، وعاد إلى بانه، وفرض نفسه حاكماً عليها، واعترفت السلطة المركزية به حاكماً رسمياً هناك.

وفي الفترة (1941 ـ 1945م)، كان هناك صراع مرير بين القيادة الكردية الراغبة في فرض نوع من الإدارة الذاتية مدعومة من الروس، إلى حدٍ ما، وبين السلطة المركزية الراغبة في إعادة سيطرة الحكومة على المناطق الكردية، مستغلة الدعم المقدّم لها من الحكومة البريطانية، وخاصة الإدارة البريطانية في العراق، والمسؤولين الإنكليز في إيران، والحكومة الأمريكية، ومستغلة كذلك فقدان الانسجام، والفرقة والخصومات بين القبائل الكردية.

وكان للروس دور حاسم في الصراع بين الكرد والحكومة الإيرانية. فلم يكن للروس في السنين (1941 ـ 1943م)، سياسة واضحة المعالم تجاه الكرد والحكومة الإيرانية. وكلّ ما كان يهم الإدارة السوفيتية في تلك المرحلة هو ضمان عدم استخدام القبائل الكردية السلاح الذي وقع في حوزتهم ضدّ

---

(18) ياسين سه رده شتى «دووته له كرافى كاربه ده ستي نيراى وخوفروشيكى كرد وساغكردنه وه ي ميزووى رووداوي جه ككردني شاره وانى مهاباد» عدد 120 مايس رامان، 2000 ص 113.

(19) هه زار، ص 69.

(20) Hasan Arfa. The Kurds: A Historical and political Study (London:University Press), pp. 72.

الحلفاء، وكذلك الحفاظ على تأمين خطوط المواصلات التي كانت تنقل دعم دول الحلفاء للروس، عبر الأراضي الإيرانية، ومن خلال المنطقة الكردية[21]. كما كان الروس حريصين على حفظ الأمن والاستقرار في إيران، بالتعاون مع الإنكليز؛ لذلك جرى توجيه الضباط الروس في شمال إيران لعقد علاقات وطيدة مع الكرد، من خلال رؤساء العشائر[22].

وزيادة على ذلك، كانت القوات الروسية ضعيفة في كردستان، فكان خير وسيلة لحفظ الأمن، هو العلاقات الجيدة القوية مع عمر خان شكاك وزيرو بيك الهركي والقاضي محمد. وجاءت دعوة السوفييت 30 رئيس قبيلة كردية في بداية عام 1942، لزيارة باكو عاصمة أذربيجان الروسية، خطوة لكسب ودّ الكرد، بهدف عدم إثارة المشاكل للروس، حيث منحوا الضيوف الكرد الهدايا الشخصية الثمينة، وأُعدّ لهم برنامج ترفيهي، فضلاً عن برامج مخططة بهدف توعية الكرد، بالتطور الصناعي والزراعي والعسكري في أذربيجان السوفيتية، ليكسبوا إعجابهم بنظام السوفييت[23]. فاعتقد الإيرانيون أنّ الزيارة كانت محاولة روسية لحثّ الكرد على التمرّد ضدّ الحكومة، وترويجاً للنظام الشيوعي الروسي. وحين عبّرت الحكومة البريطانية عن قلقها إزاء الزيارة، كان ردّ السوفييت أنّ الزيارة لم تكن ذات طابع سياسي، وإنما كانت ضمن نظام المجاملات وتوطيد العلاقات الثقافية مع الكرد، لصالح قضية دول الحلفاء[24].

وفي 12 أيلول عام 1942، عقد الضباط الروس في كردستان في أشنوية مؤتمراً كردياً، بعنوان «التضامن والصداقة مع الكرد». وكان الروس مدركين أنّ كلمة الكرد ليست واحدة، وأنّ هناك عداء مستحكماً فيما بينهم، مثلاً بين قرني

---

(21) F.O. 195/52667, Persia, Confidential, No65, Tehran. 3rd March 1946 Sh. R Bullard to Mr. Bevin.

(22) W. N. Howell "The Soviet Union and the Kurds; A Study of National Minority Problems in Soviet Policy", (unpublished Ph. D. Dissertation. University of Virginia, 1965, pp. 281-283.

(23) F.O. 95/52667, Persia. No. 65, March 3rd, 1946, Sir R. Bullard to Mr. Bevin.

(24) F.O. 371/1388, Britsh Legation in Tehran, January 14, 1924. Cited in Yaisn; Bullard, p. 239.

آغا مامش وأمير أسعد ديبوكري، وبين عائلة القاضي محمد في مهاباد ورؤساء ديبوكري[25]. ولكنهم مع ذلك كانوا متحمسين جداً للتقرب من رؤساء العشائر الكردية، وكسب ثقتهم، لاعتقادهم أنّ السلطة المركزية كانت ضعيفة، ولا تستطيع فرض سيطرتها الممقوتة على الكرد.

وفي الفترة 1941 ـ 1945، نرى أنّ الحكومة الإيرانية كانت تتهم روسيا، وباستمرار، بأنّها تحرّك المشاعر القومية بين الكرد وتحضّهم على الاستقلال، وبأنها تمنع الحكومة في طهران من إرسال القوات العسكرية، لإعادة سيطرة الحكومة على المنطقة الكردية. وأمّا الروس فبدورهم أنكروا هذا الادعاء، وقالوا: إنّ سياستهم في إيران، بصورة عامة، وفي كردستان بصورة خاصة، مبنية على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لإيران. وأنّ عدم السماح أحياناً للقوات الحكومية الإيرانية بالدخول إلى بعض المناطق الكردية هو من أجل ضمان الاستقرار، وتفادي اندلاع الحرب بين الكرد والسلطة المركزية[26].

ولكن مؤشرات الأحداث والوثائق المنشورة حديثاً، لا تشير إلى عدم وجود رغبة لدى روسيا في دعم تأسيس حكومة كردية مستقلة قبل عام 1945، فحسب، بل أيضاً إلى جهودهم المستمرة لوضع حدٍ لأي نشاط كان يستهدف خلق كيان قومي كردي، أو محاولة زعزعة الوضع الداخلي في إيران. وهذا ما نلاحظه في تصرفات الروس مع العشائر الكردية على الحدود التركية ـ الإيرانية، وأحداث أرومية عام 1942، وعلاقات الروس مع كومه له، خلال هذه الفترة، كما سنتطرق إليها بالتفصيل فيما يأتي:

أحداث انتفاضة أرومية عام 1942

في ربيع عام 1942 حدثت الانتفاضة الكردية في أرومية التي تسلط الكثير من الضوء، على أهداف الجهات المعنية، ونيّاتها: الكرد، إيران، الروس، والأمريكان، والإنكليز. ففي نيسان 1942، شكّلت الحكومة الإيرانية قوة

(25) كريس كوجرا، ميزووى كرد له سه ده ى 20-19 دا ترجمة محمد رياني من الفرنسية 1939، تاران، ص258-260.

(26) Yassin, pp. 84-85.

حكومية متكونة بصورة رئيسية من الآذريين، لفرض السيطرة الكاملة على مدينة أرومية. علماً أنّ سقوط رضا شاه دفع الكرد في داخل أرومية وأطرافها، إلى تأكيد هويتهم القومية وحمل السلاح داخل المدينة، ومحاولة إعادة بعض الأراضي التي صادرها رضا شاه في حينه، واستولى عليها الآذريون في المنطقة. فقامت القوة الآذرية الحديثة بإهانة بعض الكرد، داخل أرومية، وقتل أحد الوجهاء، فثارت العشائر الكردية المحيطة بالمدينة، وجاءت لنجدة إخوانهم داخل أرومية. فقام 10 آلاف من المسلحين الكرد بمحاصرة المدينة، ثم السيطرة عليها، فهربت الإدارة الآذرية، والقوات الحكومية، وسقطت المدينة بيد الكرد. وهذا ما دفع الضباط الروس إلى المجيء فوراً إلى أرومية مصطحبين معهم ممثل حكومة طهران، للتفاوض مع الكرد. فقدم الكرد المطالب الآتية:

1 - رفع المعسكرات الحكومية بين خوي ومهاباد.

2 - السماح للمسلحين الكرد بدخول المدينة في أيّ وقت يشاؤون.

3 - يكون للكرد ممثلون في دوائر الدولة في أرومية.

4 - يتمتع الكرد بكافة حقوقهم الثقافية والقومية.

5 - يسمح لأطفال الكرد في أرومية وحواليها، بالدراسة باللغة الكردية.

6 - إعادة الأراضي الكردية المصادرة.

7 - إطلاق سراح 21 كردياً اعتقلتهم السلطات الحكومية في أرومية.

وبعد مفاوضات بين الروس والإيرانيين والكرد جرى قبول بعض الحقوق الكردية، وسمح في حزيران من العام نفسه للحكومة بإعادة الإدارة والقوات إلى أرومية[27]. وبصدد التعليق على هذا الحدث، يقول الدكتور قاسملو: «كانت الانتفاضة ذات طابع عفوي ولكنها ذات مغزى سياسي. فتشاجر مسلحو الكرد بينهم وقاموا بنهب الناس، وتركون المدينة بدون تحقيق أيّ هدف»[28].

---

(27) نه وشيروان مسته فا نه مين، حكومة تي كوردستان ريبه ندانى 1324-1325؛ كرد له كه مه ى سوفيتيه اتروحت هولندا، 1993، و ص 53-45؛ كوجرا، ص 156-58.

(28) أربعون سنة، ص 39-40.

وقد أثارت أحداث أرومية اهتمام حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. مع العلم أنّ حكومة الولايات المتحدة دخلت إيران منذ عام 1942، على شكل إرسال المساعدات الإنسانية الكبيرة لإيران، لتكملة الجهود البريطانية، لمساعدة الحكومة الإيرانية للوقوف على قدميها من جديد. فكان الأمريكيون منهمكين في إعادة تنظيم قوات الجندرمة، وعملوا أيضاً كمستشارين ماليين، وكانوا ينسقون مع الحكومة البريطانية للحيلولة دون استغلال الروس وجودهم لفرض هيمنتهم على إيران(29).

وخلال أحداث أرومية، طلبت الحكومة الإيرانية من القوات الروسية السماح لها بإرسال المزيد من القوات لدعم القوة الحكومية المحاصرة في أرومية، ولكن الروس رفضوا ذلك، فعدّت حكومة إيران هذا الرفض الروسي تدخلاً سافراً في شؤونها الداخلية، وخرقاً للاتفاقية الموقّعة بين إيران وروسيا وبريطانيا. فكتبت مذكرات إلى حكومات بريطانيا وتركيا وأمريكا، تقول فيها بأنّ الروس هم الذين يشجعون الكرد على التمرد على الحكومة المركزية، وذلك بغرض تأسيس دولة كردية، لتهديد الأمن الإقليمي(30). ولكن الروس بخلاف الحكومة الإيرانية، كانوا يدركون جيداً أنّ إرسال 1500 جندي وجندرمة إيرانيين من ذوي المعنويات المنهارة، وغير القادرة على الوقوف بوجه 10 آلاف مسلح كردي، مسألة جدُّ خطيرة، فحاولوا لذلك حسم المسألة عن طريق المفاوضات مع الكرد(31). ولكن في 6 مايس، واستجابة لشكوى رئيس وزراء إيران علي سهيلي، أرسل كورديل هال، وزير خارجية أمريكا، برقية عاجلة إلى سفيرها في موسكو تعبر عن قلق الحكومة الأمريكية الشديد، إزاء عدم سماح الروس للحكومة الإيرانية، بإرسال قواتها إلى أرومية، وطلب إلى السفير تبيان الأمور التالية للروس:

1 - إنّ دول المحور (ألمانيا) ستستفيد من الأحداث في كردستان.

---

(29) Bullard, pp. 24-25.

(30) F.O. 195/2477. No. 29. 2nd. 1943, British Consulate General, Tabriz.

(31) F.O. 371/52707, "Kurdish Problem" Research Department. 2nd April, 1946.

2 ـ إنّ حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تعبّر عن عدم رضاها عن المحاولات الروسية لدعم جهود رؤساء الكرد، للانفصال عن إيران، والتي ستهدد أمن دول المنطقة، خاصة تركيا. علماً أنّ رشيد عالي كيلاني الموالي لهتلر، والذي تسلّم الحكومة مؤخراً في العراق، ادّعى أنّه على اتصال مع الشخصيات الكردية.

3 ـ تقديم اعتراض على الإدارة الروسية، في أذربيجان إيران، لأنّ الثوار الكرد قتلوا زوجة مراسل صحفي أمريكي، في المنطقة[32].

كما راقب الإنكليز أحداث أرومية، عن كثب، وطلبوا أيضاً بدورهم إلى الروس اتخاذ موقف أكثر حسماً مع الكرد، وتجريدهم من السلاح فوراً، والسماح للحكومة المركزية بإرسال قواتها إلى المنطقة، بدون أيّة عرقلة من جانب الروس[33]. كما عبّرت الحكومة التركية أيضاً عن قلقها البالغ، إزاء الأحداث في أرومية، وادّعت أنّ الروس يقومون بتسليح الكرد، وتشجيعهم على الهجوم على الأراضي التركية، في مناطق الحدود، بغرض إثارة أكراد تركيا[34].

ولكن الحقيقة أنّ الروس لم يشجعوا المطالب الكردية، ودعموا الموقف الرسمي الحكومي بانسحاب الكرد، وترك المفاوضات، لتأخذ مجراها بالنسبة للحقوق الكردية، والتي كانت مؤامرة على حقوقهم، لصالح السلطة المركزية. وقد هددوا رؤساء الكرد، بأنّه في حالة عدم انسحابهم من أرومية، فإنّهم سيضطرون للتدخل فوراً بالقوة، لحسم الصراع. ففهم القادة الكرد الموقف الروسي، وانسحبوا من المدينة مقابل السماح لهم ببعض الحقوق غير الأساسية، كحق حمل السلاح داخل أرومية[35].

---

(32) O. S. S Confidential Files, Teleg. No. 23, May 6, 1942. Washington.

(33) دكتور عزيز شمزيني. **جوولانه وه ى رزكارى نيشتمانى**، كردستان: الترجمة الكردية، ف ته ساسه ود. كوردستان، جايحانه ى شه هيد نيبراهيم عه زو 1085، ص 164-65.

(34) O. 371/31390, Teleg, No. 1687, May 4, 1942. Persia. From His Majestys Embassy. Ankara to London.

(35) F.O. 195/52667, Persia, No. 65. March 3rd, 1946, Sir R. Bullard to Mr Bevin.

وكما استجاب الروس لمطالب الحكومة الإيرانية، إذ طلبوا من الحكومة الإيرانية إرسال لواء من قوات الجيش للتمركز في أرومية، إلاّ أنّ الإيرانيين قالوا: إنّهم لا يملكون هذه القوة الإضافية، في تبريز. وصرّح جنرال درخشاني قائد القوات الإيرانية في أذربيجان، بأنّه لم تكن عند الإيرانيين أيّة قوة إضافية، أو نية لإرسال قوات إلى أرومية لأنه كان بإمكان الكرد دحر أية قوة ترسل إلى هنا[36]. ولكن الحكومة الإيرانية ادّعت بأنّ الموافقة الروسية جاءت متأخرة، وأنّها اشترطت إرسال قوات من تبريز. وأنّ لواءاً واحداً غير كاف لصدّ الكرد، وأنّ الروس يريدون أن يقوم الكرد بتدمير تلك القوة، حتى تقتنع الحكومة الإيرانية بصواب الرأي الروسي، بعدم إرسال قوات إلى أرومية[37]. ولكن كاتب السطور يميل إلى رأي الدكتور برهان الدين ياسين القائل: إنّ الإيرانيين كانوا يعرفون، جيداً، أنّهم لا يملكون القوة الكافية لإرسالها إلى أرومية فأرادوا توريط الأميركيين والإنكليز، بالتدخل في الصراع، من أجل إنهاء الوجود الروسي، في أذربيجان. فقاموا بتضخيم حجم الأحداث، والادّعاء أنّ الروس يدعمون الكرد، لتأسيس كيان لهم، وإضعاف الحكومة الإيرانية[38].

باختصار، لو لم يكن هناك الدبلوماسية والضغط الروسي لما ترك الكرد أرومية، ولكانت هي وريفها الغني جزءاً من جمهورية كردستان، كما كانت، ولو لفترة وجيزة، مركزاً لحكومة سمكو الكردية.

جمعية (ز. ك.) والروس وهيوا

إنّ علاقات الروس بـ(كومه له ي زيانة وه ي كرد) ـ من الآن فصاعداً نشير إليها بـ(ز.ك.) ـ تبيّن بصورة أوضح جوانب عدّة من سياسة الروس تجاه الكرد. ففي 16 آب 1942، اتفق أحد عشر وجيهاً من وجهاء الكرد في مدينة مهاباد على تأسيس جمعية سميت بـ(ز.ك.)، وكان من بين المؤسسين حسين فروهر (زيرنكر)، وعبدالرحمن ذبيحي، والملا قادر مدرسي، وداودي، ونانه وازاده.

(36) المرجع السابق.

(37) المرجع السابق.

(38) Yassin, pp. 88-89.

وتعدّ هذه المنظمة في وجوه عدّة استكمالاً لجمعية (خويبون) من حيث التركيب والأهداف. فالجمعية كانت قومية، وتسعى لخلق كيان كردي، عن طريق جمعهم في الأجزاء المختلفة من كردستان. وفي البداية كانت (ز.ك.) ذات أهمية خاصة، لأنّها الجمعية الكردية الوحيدة التي لم يكن مؤسسوها من القيادة التقليدية الكردية (الآغوات والشيوخ). إذ كان معظم مؤسسيها من المثقفين والتجار وعلماء الدين الإسلامي، أو ما يسميهم بعضهم بالطبقة البرجوازية الصغيرة.

ونظراً للطبيعة السرية لـ(ز.ك.) وعدم وجود مذكرات، أو كتابات كافية، بقلم مؤسسيها (الجيل الأول) عن طبيعة وأهداف (ز.ك.) ما عدا بعض اللقاءات مع الملا قادر مدرسي، ومذكرات هيمن وهزار، فإنّه لا تزال هناك عدّة مسائل غامضة في طبيعة (ز.ك.) وأهدافها وعلاقاتها الخارجية. فمثلاً هل كانت (ز.ك.) من صنع جمعية (هيوا) أم من صنع الروس؟ ماذا كان موقف الإنكليز من (ز.ك.)؟ ما الطبيعة الأيديولوجية لـ(ز.ك.)؟ هل تحوّلت الجمعية بطريقة اختيارية إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني ـ إيران، أم كانت هناك أسباب محلية ودولية للقضاء عليها، لأهداف سياسية؟ نحاول هنا تقديم أجوبة عن هذه الأسئلة. في معرض حديثهم عن بدايات تأسيس (ز.ك.) يقول كلّ من هزار وهيمن، العضوين الأساسيين والشاعرين في (ز.ك.)، إنّ المثقفين الكرد في كردستان إيران وفي مدينة مهاباد بالذات، قد استفادوا كثيراً من أدبيات الحركة القومية الكردية في كردستان ـ العراق، و التي كانت تصل كردستان إيران سراً، عن طريق المهربين الكرد. خاصة مجلة كلاويز ومنشورات هيوا[39] وخويبون وزاري كرمانجي التي كان يصدرها حزني موكرياني.

وبعد عام 1941 أصبحت كردستان إيران خارج سيطرة الحكومة الإيرانية، وساد جو من الحرية. فكان المثقفون الكرد في مهاباد يتداولون أدبيات الحركة القومية الكردية، بحرية كاملة. وصودف في هذه الفترة وجود عدد من المثقفين الكرد من كردستان العراق في مهاباد، من أمثال دلشاد رسولي. وإن الاتصالات

---

(39) تاريك وروون، ص 19؛ جيشتى، ص53-55.

بين هؤلاء المثقفين وهيوا مهّدت الأرضية لظهور (ز.ك.) وحضر مير حاج عضو (هيوا) بعض اللقاءات. وفي أحد الأيام، والقول لهزار: «ولم يكن عندنا تنظيم آنذاك، فأخذنا ذبيحي إلى بيته، حيث قال: سنتحول إلى تنظيم»، فشكّل أولاً حزب (آزاد يخوازي كردستان) ثم فشل هذا التنظيم في القيام بأيّ نشاط مهم، ما عدا بيان الترحيب بالروس.

وبعد ذلك أدّى عزيز كرمانج وعبدالرحمن ذبيحي دوراً مهماً في تشكيل (ز.ك.)[40]. لذا لا يمكن تجاهل دور الأشخاص، وبالتحديد دور ذبيحي الذي أصبح فيما بعد السكرتير في (ز.ك.) ومسؤول العلاقات فيها لفترة، والمكلف بالاتصالات بالمسؤولين الروس والإنكليز، بصورة دورية. وكان لذبيجي - فضلاً عن دوره التنظيمي الكفوء - دور المنظر الفكري، والمحرر لمجلة نيشتمان الصادرة باسم (ز.ك.) ولقد كان أثر الماركسية والنزعة اليسارية الخليطة بالفكر القومي، واضحاً جداً في كتابات ذبيحي، في نيشتمان التي كان يكتب فيها باسم «بيزه ن»[41]. في الحقيقة، علينا، في أثناء الحديث عن (ز.ك.) أن نميز بين مرحلتين في حياة هذه الجمعية، ففي المرحلة الأولى المتمثلة في الإعداد 1934 و 1944 كان يهيمن فيها ذبيحي على (ز.ك.)، وكما يقول د. عزيز شمزيني: إنّ (ز.ك.) في هذه المرحلة تبنت كثيرا مَن المواقف السياسية، لحزب تودة الإيراني[42]. فكانت تدعو إلى الإصلاح الزراعي والنضال ضدّ الشيوخ والإقطاعيين الذين كانوا هم في نظر (ز.ك.) سبب تخلف الكرد. وفي هذه المرحلة، كان يمكن للآغوات والشيوخ الانضمام إلى (ز.ك.) ولكن منع عليهم تبوّؤ موقع في القيادة[43].

وسعت (ز.ك.) لنشر الفكر والوعي القومي في الوسط الفلاحي، لبلورة فكر قومي كردي، وتجاوز الروابط القبلية. وفي أطروحات نيشتمان ترى

---

(40) جيشتى ص73.

(41) كريمى ص31، 407، 516.

(42) جولانه ودى رزكارى نيشتمانى ص20.

(43) ثه فراسياو هه ورامى «هينديك به لكه و بوجوون له سه ر كومه له ى زيكاف» به شى دووه م، ترجمة من اللغة الروسية رابوون(سويد) زمارة 23، 1988.

إشارات مستمرة، وإعجاباً بمنجزات الثورة البلشفية في روسيا، وبقيادة لينين وستالين. وتؤكد (ز.ك.) أهمية الصناعة في كردستان واحتكار الدولة للتجارة الداخلية والخارجية، وعقدت (ز.ك.) اجتماعات جماهيرية طالبت فيها بدعم طلب روسيا السوفييتية، للحصول على امتياز نفط في إيران، وذلك من خلال كتابة مذكرات والتماسات إلى الحكومة في طهران[44].

وفي عام 1945 أشار السفير الروسي، في إيران، في تقرير له، إلى أوجه الشبه العديدة بين (ز.ك.) وبرنامج الحزب الشيوعي العراقي - فرع كردستان، الذي كان ينشر آراءه في جريدة «يه كيتي تيكوشين». ويضيف قائلاً: إنّ برنامج الحزب الشيوعي العراقي - فرع كردستان الذي وصلت نسخة منه إلى المسؤولين الروس يؤكّد وجوه التشابه العديدة، بل وحتى التشابه المطلق بين هذا الحزب وجماعة (ز.ك.)»[45].

أما المرحلة الثانية في حياة (ز.ك.) فتتجسد في النصف الثاني من عام 1945. حيث هيمن فيها القاضي محمد عليها هيمنة كاملة، بعد فترة وجيزة من دخوله فيها كعضو. وهنا تحولت (ز.ك.) إلى جبهة كردية عريضة، [46] تجمع في صفوفها ثلاثة تيارات: التيار الإسلامي القومي يقوده القاضي محمد وعلماء كردستان الذين دعموا (ز.ك.) دعماً قوياً، وتركوا بصماتهم في أطروحاتها، أما التيار الثاني، فيمثل في البرجوازية الصغيرة (العلمانية) المتأثرة بالفكر القومي الغربي، والتيار الثالث هو تيار رؤساء العشائر الكردية.

انضم رؤساء العشائر (التيار الثالث) إلى (ز.ك.) لأسباب عديدة، منها رغبة الكثير منهم في عدم التأخر عن الانضمام إلى قافلة دعاة الاستقلال، وما يعني ذلك لهم من التخلص من ظلم السلطة المركزية، والحصول على الامتيازات الشخصية والقبلية. أو رهبة من (ز.ك.) التي بدأت تسيطر على معظم الريف الكردي، وكثير من مراكز المدن[47]. وكما انضم عدد كبير من

---

(44) ئه فراسياو هه ورامى، و به شى يه كه م، رابوون، زمارة 22، 1997، ص49.

(45) ئه فراسياو هه ورامى به شي سييم، رابوون، زمارة 24، 1998، ص78.

(46) Arfa, p. 77.

(47) ئه فراسياو،به شى دووه م، ص 73.

رؤساء العشائر الكردية إلى (ز.ك.) لأنّهم كانوا يظنون أنّ الروس يقفون وراءها، ووصل الأمر إلى حدٍ كان العديد منهم لا يريد الانضمام إلى (ز.ك.) إلا بعد استشارة السلطات السوفيتية في أذربيجان[48]. أما التيار الثاني فكان يمثل المثقفين الكرد والكسبة، والتجار الصغار، والطلبة الذين كانوا من الرعيل الأول في (ز.ك.)، وتحركهم المشاعر القومية والرغبة في استغلال ظروف الحرب العالمية الثانية وتبعاتها، لتحقيق حلم استقلال كردستان الكبرى، بدعم الروس أولاً، وبريطانيا ثانياً. ويعدّ هذا التيار استمراراً لخط خويبون، وموازياً لخط هيوا داخل الحركة القومية الكردية[49].

وقد انبهر هذا التيار بشعارات الحلفاء، في أثناء الحرب العالمية الثانية المؤيدة للديمقراطية والمناهضة للفاشية، واعتقدوا أنّ ميثاق الأطلنطي ومؤتمر سان فرانسيسكو للسلام عام 1945 سيضمنا الحقوق القومية للكرد[50]. أما التيار الأول الذي كان يقوده القاضي محمد، فكان تياراً إصلاحياً ضمن الإسلام، وامتداداً لحركة كوردايه تي الإسلامية التي قادت معظم حركات القرن التاسع عشر، والنصف الأول من القرن العشرين، فاستند هذا التيار إلى هذا التراث التاريخي الغني، واستعمل الرموز الإسلامية في أدبياته[51]. وكان انضمام القاضي محمد في تشرين الأول 1944، إلى (كومه له) دافعاً قوياً ومشجعاً لهذا التيار، داخل (ز.ك.) وفي تحويلها، خلال فترة وجيزة، من تنظيم نخبوي مقتصر على أعضاء الطبقة المتوسطة المستقرة في المدن

بصورة عامة[52]، إلى حركة جماهيرية تضم معظم علماء الإسلام ورؤساء العشائر والفلاحين والعمال والطلبة وشيوخ الطرق الصوفية؛ وأصبحت حركة كردستانية من ماكو وخوي شمالاً، إلى باوه وبانه وسرده شت ومهاباد جنوباً؛

---

(48) عباسي وه لي. «ده سه لاتي سياسي و حاكمية ت له كوماری كردستان دا» كزينك، زمارة 13 ص31-32؛ ئه فراسياو به شي دووه م، ص 72.

(49) ئه فراسياو، به شي دووه م، ص كردستان عدد 23 مايس 1946.

(50) ئه فراسياو، به شي دووه م، 74 نه به ز، ص 33.

(51) ئه فراسياو،به شي دووه م، ص 76.

(52) ئه فراسياو،به شي دووه م، ص 76.

يقول تقرير للإدارة السوفيتية في إيران عام 1945، بأنّ 70من الرجال والشباب الكردي في موكريان هم أعضاء في (ز.ك.)[53]. ويبدو أنّ انضمام القاضي محمد ذي الشخصية الكاريزماتية (الفذة) أحدث تغييراً جوهرياً في (ز.ك.) ولفهم أهمية هذا التغيير الجذري الذي حصل في (ز.ك.). يجب أن نشير هنا إلى خلفية القاضي محمد، وكذلك إلى مسألة انضمامه إلى هذه الحركة، وأسلوب إدارته لها، وتبعات هذا الانضمام على أهداف (ز.ك.) وطبيعتها.

القاضي محمد و (ز.ك.)

ولد القاضي محمد في سنة 1901، من أسرة عريقة في خدمتها للإسلام والعلوم الشرعية وكوردايه تي، فهو ابن القاضي علي ابن القاضي قاسم. كان للقاضي علي وعمومته دور قيادي في الحركة المحمدية الإسلامية، وتأييد جهاد الشيخ محمود ضد الإنكليز[54].

كما كان القاضي فتاح، عمّ القاضي محمد، رجلاً ذا شأن في كردستان أيام الثورة الدستورية (المشروطية). و«قد أقسم اليمين ألاّ يدع أقدام الجنود الروس تطأ أرض مهاباد، ما دام حياً، فارتدى الكفن، ودعا أهالي كردستان معلناً الجهاد، وقاتل حتى استشهد على هذا الطريق. تعلّم القاضي محمد العلوم الشرعية في المدارس الإسلامية «التي تعرف بالحجرة»، وكان له إلمام جيد بعلوم أصول الفقه، وعلم الكلام، وعلم النحو والصرف. وكان معجباً بشيخه الملا علي (من أهالي السليمانية بالأصل) فتعلم منه فضلاً عن العلوم الشرعية روح الكوردايه تي[55].

وينقل الباحث كريس كوجرا أوصاف القاضي محمد لنا أيام جمهورية كردستان ويقول: «إنّه كان في السادسة والأربعين من عمره، وكان يتقن

---

(53) نجفقولي بسيان، من مهاباد الدامية إلى ضفاف اراس، تيلي أمين، الترجمة الكردية، (طبع هذا الكتاب من الانترنيت فرقم الصفحات ليست بالضرورة هنا أن تكون مطابقة لصفحات الكتاب الأصلية باللغة الكردية) ص 134، كوجرا، ص 276.

(54) جريدة كردستان، عدد 12، 1946.

(55) كوجرا، ص277-278.

بالإضافة إلى اللغة الكردية، الفارسية والعربية والتركية. وكان قد تعلّم شيئاً من الفرنسية والروسية. وكان محباً للأدب والأدباء، ويعشق الأدب الكردي، وشعراء الإسلام في إيران خاصة حافظ وسعدي. وقد عرف عنه استدلاله بأحاديث السيرة النبوية وأشعار سعدي وحافظ لتأكيد أقواله. ويصفه كوجرا أنّه كان «وسيماً، ورفيعاً، وذا لحية وعيون تلمع كالنجوم»، وكل ذلك جعل منه رجلاً ذا شخصية. وكان تقياً، ويمتنع عن التدخين والخمر، وكانت شخصيته المفضلة صلاح الدين الأيوبي، فكتب مسرحية عن حياته وجهاده ضدّ الصليبيين[56].

وقد أكّد القاضي محمد هويته وانتماءه الإسلامي في العديد من المرات. فيقتبس علاء الدين سجادي عن كريس كوجرا عن القاضي قوله: «نحن حين نريد حكماً ذاتياً لا يعني ذلك إقرارنا بالمبادئ الغربية أو النظام السوفييتي، بل على العكس من ذلك أنا أرفض الجوانب البربرية، في تلك الحضارة، ولكن رفاهية الكرد تقتضي منا التنسيق معهم»[57].

أدرك القاضي محمد أنّ للإسلام ذخيرة ثورية، يمكن أن توظف لخدمة كردايه تي، فطلب إلى علماء الإسلام أن يدخلوا في تنظيم (ز.ك.) فأصبح كل عالم من علماء كردستان مسؤولا عن تنظيم (ز.ك) في قريته[58]. وحين جرى انتخابه رئيساً لجمهورية كردستان أصرّ في مناسبة إعلان الجمهورية، وبعد أسابيع منه، على أنّه يتصرف كمسؤول إسلامي، وأنّه ملزم بأن يحكم بالشورى، وعلى أساس الشرع الإسلامي وكان يطالب وجهاء الكرد بإعطائه «البيعة» على الطريقة الإسلامية[59]. وهذا الأمر أقلق بعض الباحثين العلمانيين

(56) ميزووى كرد، ص 80، يقول المدعو نصير الدين البرزنجي الذي أرسله الإنكليز في العراق إلى مهاباد في عام 1946، بأنّ القاضي محمد درويش تابع إلى الطريقة النقشبندية؛ وانظر:

(F.O. 624/91, 1946), Secret British Embassy Baghdad, Septemeber 30.

(57) علاء الدين سجادي، **شورشه كاني كوردو كومارى عراق**، بغداد، 1959، ص 277.

(58) كريمى، ص 27-28.

(59) المرجع السابق.

الكرد الذين يريدون فصل الإسلام عن حياة المجتمع الكردي، بحجة فصل الدين عن السياسة[60]. وهذا المبدأ العلماني المتّبع في الغرب يريد بعضهم تطبيقه في كردستان، لتحويل الكرد إلى دمى فارغة (عن هويتها وذاتيتها) من أجل ملئها بالقيم الماركسية، أو الليبرالية الغربية، وخلق الضياع، وأزمة الهوية، كما فعل مصطفى كمال أتاتورك، والحركة الكمالية العلمانية في المجتمع التركي؛ لذلك كتبت مجلة نيشتمان في عدد يوم 8 تموز 1943 بأن (ز.ك.) تستند على ثلاثة مبادئ أساسية: الإسلام والكردايه تي والعصرنة. وسيراً على نهج الخلفاء الراشدين، استمر القاضي محمد بعد تسلم منصب رئاسة الجمهورية، في إلقاء خطبة الجمعة في المسجد الكبير، في مهاباد. وكان يتطرق في خطبه على أسس التقوى والوضع الكردي، ويدعو إلى الوحدة والتكاتف بين الكرد[61]، وكان يحثّ كوادر (ز.ك.) على الالتزام الكامل بالإسلام وعباداته. فينقل لنا غني بلوريان كيف أنّ القاضي محمداً، كان يشجع أعضاء الفرقة المسرحية «دايكي نيشتمان» على الالتزام الكامل بالأدب الإسلامي، والتقيد بصلاة الصبح، في أثناء تنقلاتهم في المناطق الكردية، الواقعة تحت سيطرة جمهورية كردستان[62].

سبق أن أشرنا إلى أنّ القاضي محمداً كان الرئيس الفعلي لمدينة مهاباد، منذ سقوط إدارة رضا شاه في كردستان عام 1941، وكانت له قوة مسلحة بحدود 50 رجلاً للحفاظ على الأمن داخل المدينة. وكان فرماندار (حاكم مهاباد) في هذه الفترة (1941 ـ 1945) هو المدعو سريع القلم، أكّد في أكثر من مناسبة للحكومة المركزية والضباط الروس، أنّه لا يملك أيّة سلطة فعلية، وأنّ القاضي محمداً هو الحاكم الفعلي في مهاباد[63].

في 12 شباط 1945، هاجم أهالي مهاباد الفرماندارية (البلدية) التي كانت رمزاً للسلطة المركزية في مهاباد، فأدّى هذا الحادث إلى مقتل خمسة من أعضاء

(60) نوشيروان، ص130-132.

(61) كردستان، عدد 19، 25/ 2/ 1946، هة زار، ل 52.

(62) ثالة كوك، ص 41.

(63) ئه فراسبياو به شى سييه م، ص77-78.

الشرطة الآذرية، وإصابة اثنين آخرين، ومقتل أحد المتظاهرين، كما جرى حرق البلدية وما فيها من الوثائق[64]. وهناك جوانب غامضة في الأسباب التي أدّت إلى حدوث هذه الانتفاضة. فهل كانت الحادثة من تدبير (ز.ك.) أم كانت انتفاضة عفوية؟ أو هل كان الحادث من تدبير حسين فروهر وعزيز خان كرمانج لتحقيق أهداف ومصالح شخصية، كما ادعت الحكومة الإيرانية،؟ وهل كان للروس دور في الحادث أم لا؟

ومن الجدير بالذكر أنّ هذه الانتفاضة وقعت في وقت كان فيه القاضي محمد ومجموعة من وجهاء مهاباد ورؤساء العشائر الكردية يزورون طهران، للتباحث مع الحكومة المركزية حول الحقوق الكردية. فالرواية الرسمية (الحكومية) هي كالتالي:

عندما كان المدعو فهيمي عضو البرلمان (المجلس) الإيراني يزور المنطقة الكردية، طلب الكرد إليه إرسال المزيد من المواد الغذائية الأساسية إلى المنطقة الكردية من أجل السلام في كردستان. وبعد عودة فهيمي إلى طهران أرسلت الحكومة كميات من السكر والشاي والمأكولات، إلى بلدية مهاباد. وأقدم حسين زيرنكر، مدير توزيع الإعاشة فيها، على إعطاء كميات من هذه المأكولات بالرشوة، إلى بعض الآغاوات المنفذين الكرد من أطراف مهاباد، وعمل هويات مزورة لخداع الحكومة.

وحين علمت السلطات المعنية في تبريز (كانت مهاباد تابعة لمحافظة رقم 4 التي كانت تبريز مركزها) بالأمر، أمرت بإجراء تحقيق في الحادث. ولما علم حسين زيرنكر بالمسألة، أعطى كمية من المال (4000 تومان إيراني) لعزيز كرمانج، وذلك كي يحث أهل مهاباد على الهجوم، على دائرة البلدية، وحرق الوثائق، وبذلك تختفي الخيوط والأدلة التي تدينه، وتؤدي إلى محاكمته.

---

(64) ياسين سه رده شتى. ل 7-12: دكتور مصطفى الموتي، إيران در عصري بهلوي، جلد جهاره م. بيره وه رى روونامه نووسى نيراني له مه ر كومارى كردستان 1946، وه ركيرانى نه نوه رى سولتاني، وتارى يه كه م، حيكايه تى برخه مى منو إيراني من نيسماعيل بوور والي (بامشاد) ل 14-17، (أشكر الأستاذ أنور سلطاني للسماح بالاستفاة من هذا المخطوط قبل نشره).

فجلب عزيز خان 8 من المسلحين الكرد، وهاجموا البلدية، وحرقوا الوثائق، وقتلوا، وأصابوا القوات الحكومية هناك. وهذا الأمر أجبر الحكومة على الطلب إلى القاضي محمد ورؤساء الكرد بالعودة فوراً إلى مهاباد للسيطرة على الأمور، واعتقال مرتكبي الحادث.

واستناداً إلى وثيقة رسمية حكومية نشرها ياسين سردشتي في مجلة (رامان العدد 112) فإنّ قرني آغا مامش وبعض رؤساء الكرد شكّلوا قوّة مسلحة وهاجموا مهاباد، وسيطروا عليها، وأطلقوا سراح المسؤولين وأعضاء الجندرمة والشرطة الإيرانية، المحتجزين عند المتظاهرين[65].

وبعد هذه الحادثة اشتكى الإيرانيون عند الروس، عن الوضع الأمني في مهاباد، وجرى الاتفاق بين الطرفين على أن يكون علي ديبوكري (أمير أسعد) حاكماً على مهاباد، يساعده في ذلك 300 من قواته القبلية. وكانت تصرفات أفراد هذه القوة التي عرفت بشاراتها البيضاء، غير مقبولة عند أهل مهاباد. فاتفق وجهاء المدينة على انتخاب القاضي محمد، لينوب عنهم، ويمثل مصالحهم، ويعمل لإخراج هذه القوة الغريبة من المدينة[66]. وجاءت محاولة أمير أسعد لإغلاق نادي الشباب الكرد في مهاباد الموالي لـ(ز.ك.) بأمر من حكومة طهران، كفرصة لتعبئة أهل المدينة ضده. فانتفض أهل المدينة بقيادة القاضي محمد ضدّ هذا الإجراء، واضطرب الوضع الأمني. وهذا ما دفع عبدالله أوف، الضابط الروسي، المعني بأمر مهاباد، إلى إجبار أمير أسعد وقواته على ترك المدينة[67]. وبعد ذلك شكّل القاضي محمد، بدعم الروس، قوة قبلية قوامها 50 رجلاً، لحفظ الأمن والنظام، ولردع قوات الحكومة المركزية، أو قوات القبائل الموالية للحكومة من دخول مهاباد[68]. علماً أنه طالما أن صدر القاضي

---

(65) نظر: ياسين سه رده شتي. ص 77، يعتقد القنصل الروسي في رضائية أنّ قرني آغا مامش كان يعمل بتوجيهات هوشمند الأنصاري الضابط العسكري الإيراني المعروف بعدائه الشديد ضد الكرد. (ئه فراسياو به شى سييه م. ص 43).

F.O. 371/45446, Teleg. No. Feb 18, 1945. British Consulate General.

(66) بلوريان، ص 30-31.

(67) ئه فراسياو، به شى دووه م، ص 76، بلوريان، ص 26027. هة زار، ص 69.

(68) ئه فراسياو، به شى دووه م، ص 77.

أخا القاضي محمد كان قد سبق أن انتخبه كرد مهاباد لتمثيلهم في المجلس الإيراني الرابع العشر؛ وبهذا يكون القاضي محمد قد أحكم سيطرته على مهاباد.

إنّ انتفاضة 12 شباط كانت نتيجة حتمية لظلم الإدارة الآذرية - الإيرانية في العشرين سنة السابقة لها في مهاباد، ولكن تفاصيل هذه الانتفاضة، لم تذكر في مجلة نيشتمان أو أدبيات (ز.ك.)؛ الأمر الذي يؤدي إلى بعض الشكوك حول مدى تورط (ز.ك.) فيها وعلمها بها. كما أنّ الروس أنكروا تورطهم في هذه الحادثة. وكتب القنصل الروسي في ارومية تقريراً، يفند ادعاء حسين زيرنكر وعزيز كرمانج، بأنّهما قاما بذلك بالتنسيق مع الروس[69]. لذلك فمن المحتمل جداً أن يكون إقدام حسين زيرنكر، على هذه العملية، نوعاً من المبادرة الفردية، إما لقناعته بضرورة إخراج الإدارة الآذرية - الإيرانية من مهاباد، أو بسبب تورطه في تهمة الفساد. ومن الجدير بالذكر أنّه قبل هذا الحادث، قدّم حسين زيرنكر وعزيز كرمانج إلى مسجد هباس آغا وخطب عزيز كرمانج، قائلاً: إنّ الأمريكيين والإنكليز يعملون لإعادة دكتاتورية النظام البهلوي، من خلال دعمهم لمحمد رضا شاه، على الشعب الإيراني. فمن سمح للعجم أن يقوموا من جديد، بإعادة فتح مديرية البلدية، والأجهزة القمعية الأخرى، في كردستان؟ هل نسيتم أيها الكرد ما أصابكم أيام رضا شاه، حتى تنتظروا ليعيدها محمد رضا شاه؟» وبعد ذلك توجّه الجمهور من المسجد إلى البلدية، فحرقوها[70].

---

(69) ياسين سەردەشتی، ل7-12: دكتور مصطفى الموتي، ايران درعصري بهلوي، جلد ئهارەم، بيرەوەري رووٚنامەنووسي ئيراني لەمەر كوماری كوردستان 1946، وەركيراني ئەنوەري سولتاني، وتاري يه كه م، حيكايەتي ضرخەمي منو ايراني من، ئيسماعيل ضوور والي (بامشاد) ل14- 17، (أشكر الأستاذ أنور سلطاني للسماح ليللأستفادة من هذا المخطوط قبل نشره).

(70) F.O. 371/45446, Teleg. No. 2 February 28 1945, British Consulate General. Tabriz;

ياسين سه رده شتی، ص 77، يعتقد القنصل الروسي في رضائية بأن قرني آغا مامش كان يعمل بتوجيهات هوشمند الانصاري الضابط العسكري الايراني المعروف بعدائه الشديد ضد الكورد. (ئه فراسياو، به شي سيه م، ص43.

من المحتمل أن يكون هذا العمل مبادرة فردية، من حسين زيرنكر، من أجل حرمان الإدارة الحكومية الإيرانية، من التحقيق في مسألة الرشوة. والذي دفعنا إلى هذا الاحتمال أمور عديدة، منها أنّ حسين زيرنكر قد سبق أن أقدم على أعمال فردية لتحقيق أغراض شخصية، وجمدت عضويته من قبل (ز.ك.)، وكما أنّه طرد من منصب مدير عام شرطة مهاباد، لسوء سلوكه وعدم انضباطه[71]. كما أنّه عزيز كرمانج كان رجلا انتهازيا إذ اشتبه بأمره من قبل (ز.ك) واكتشف الكرد أنه رغم دوره في تأسيس حزب (آزاديخوازي كرد) عام 1939، كان على علاقة سرية بالسلطة المركزية، فطرد من (ز.ك.) هو الآخر[72].

لذا كانت انتفاضة 12 شباط 1945 في كردستان إيران كانت تجسيداً للمقاومة الكردية، الرافضة لسياسة الصهر القسري. وبهذا، فهي وانتفاضة آذار عام 1991 تتشابهان، من حيث الحدث والأهداف، بحيث كانت المناسبتان كلتاهما إفرازاً لأحداث دولية، أعطت الكرد فسحة للتعبير عن شعورهم، تجاه السلطة المركزية المبنية على القمع. ولكن، وجدت في كلا الانتفاضتين، أيضاً، عناصر حاولت أن توظفها لأهداف ومصالح شخصية. يكتب روزفلت إيجلتون عن انضمام القاضي محمد إلى (ز.ك.) قائلاً: إنّ مسألة انضمامه كانت، لمدة، مدار البحث بين تيار يدعو إلى ضرورة ضم القاضي محمد إليهم، لما يتمتع به من رصيد شعبي ومعنوي في كردستان، وتيار آخر كان يتردد كثيرا في الموافقة على ذلك، لأنّهم كانوا قلقين من سطوة القاضي محمد، وفرضه الزعامة الشخصية (الفردية) داخل (ز.ك.)، علماً أنّ (ز.ك.) سبق أن أكّدت على أنّ الشيوخ والآغوات (وكان القاضي محمد ملّاكاً كبيراً) هم سبب تأخر الكرد، وأنّه وإن قبل بالقيادة الكلاسيكية، كأعضاء في عضويتها، فإنّها لن تسمح لهم بتسلم مواقع قيادية. ويقول عزيز شمزيني: إنّ (ز.ك.) رفضت عدّة طلبات من القاضي محمد للانضمام إليها[73]. وهذا

---

(71) بلوريان، ص 46.

(72) هه زار، ص 57، سجادي، ص 275-276.

(73) شه مزيني، ص 163.

الادّعاء غير مدعوم بالوثائق والأدلة، وغير محتمل كذلك، وسوف نشير إلى هذه المسألة بشيء من التفصيل لاحقاً.

يعتقد الدكتور أمير حسن بور أنّ انضمام قاضي محمد إلى (ز.ك.) هو الذي سبب انهيارها وانصرافها عن مبادئها الأساسية، لأنّه كان آغاً ورجل دين. ويضيف إلى ذلك، أنّ قبوله في (ز.ك.) كان، بالنسبة إليها، خطوة إلى الوراء[74]. ويشاركه في هذا الرأي الأستاذ جلال الطالباني، إذ يقول: إنّ انضمام القاضي محمد إلى (ز.ك.) ومن ثم تحولها إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني ـ إيران كان «خطأً تاريخياً، أدّى إلى عرقلة النمو الطبيعي لـ(ز.ك.)»، وهو نفس الخطأ الذي وقعت فيه أحزاب رزكاري، وشورش، وهيوا في قبولها في عام 1946 الملا مصطفى البارزاني، وكاكه زياد، وشيخ لطيف، رغم خلفيتهم الدينية والإقطاعية، في قيادة الحزب الجديد (الحزب الديمقراطي الكردستاني ـ العراق «البارتي») حيث حرم ذلك رزكاري والقوى القومية الكردية الثورية الأخرى من النمو الطبيعي[75].

وفي صدد التعليق على مسألة قبول القاضي محمد في (ز.ك.) يقول الدكتور عبدالستار طاهر شريف، بأنّ فرض القاضي محمد وجناح عشائري على (ز.ك.) كان إيذاناً لبداية فترة «القائد الفرد» وقد حدث ذلك «بسبب قوة شخصيته وسمعته بين الجماهير، إذ كانوا يخافون من طغيانه وسيطرته على الجمعية... وهذا ما حدث فعلاً»[76].

إنّ عرقلة النمو الطبيعي التي أشار إليها كلٌ من الأستاذ الدكتور أمير حسن بور وجلال الطالباني داخل رزكاري و(ز.ك.) مسألة غامضة وغير مؤكّدة. فلم يكن هناك أي دليل في الأفق، عام 1946، على أنّ جماعة رزكاري الشيوعية تستطيع أن تنمو وتنتشر في كردستان العراق، لأنّ العامة من الناس كانوا ينظرون

---

(74) كريمى، ص 27. 28

(75) المرجع السابق، ص 325-27.

(76) الجمعيات والمنظمات والأحزاب في نصف قرن 1908-1958، (بغداد) الطبعة الأولى، ص 222-224.

إلى الشيوعيين، على كونهم كفرة وملاحدة؛ ويكرهون الماركسيين الذين كانوا يسمون «بولشويك». علماً أنّ قسماً من الشيوعيين الكرد، الأعضاء في جماعة شورش الماركسية الذين رفضوا الانضمام إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني، من أمثال صالح الحيدري ونافع يونس قد اختفوا في الساحة الكردية وانتهوا داخل الحزب الشيوعي العراقي[77] لذا نستطيع القول: إنّ الملا مصطفى البارزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني قد وافقا، وسمحا للعناصر الشيوعية الشرعية بالانضمام إلى ح. د. ك. وبذلك أعطى للشيوعيين الكرد والأفكار الماركسية الشرعية بين الناس والفرصة للانتشار بين النخب الكردية، رغم أنّ مصطفى البارزاني كان يكره الشيوعية لمخالفتها عقيدته الإسلامية. وفي غياب مصطفى البارزاني في مؤتمر عام 1953 عاد الماركسيون الكرد بقيادة إبراهيم أحمد فحولوا الحزب الديمقراطي إلى حزب ماركسي، وقاموا بالتنسيق وتوحيد المواقف مع الحزب الشيوعي العراقي، في كثير من المسائل المطروحة؛ لذلك تحول البارتي في غياب البارزاني عام 1946 ـ 1959، إلى حزب نخبوي صغير، انكمش على نفسه؛ ولم يستطع أن يتحول إلى حزب جماهيري، إلا بعد عودة البارزاني إليه.

أما فيما يخصّ (ز.ك.)، فكانت هناك ظروف موضوعية وذاتية قاهرة، دفعت أعضاءها إلى الموافقة الجماعية؛ على قبول القاضي محمد عضواً فيها. أما فيما يتعلق بالظروف الذاتية، فإنّ أسلوب إدارة ذبيجي وحسين زيرنكر ل (ز.ك.) كان يعوزه الديناميكية، حيث شكلت (ز.ك.) أساساً من قبل النخبة نفسها في عام 1939 باسم حزب آزاديخوازي كردستان الذي ظل حزباً مغموراً، وغير فعال، حتى وصول قوات الحلفاء عام 1941 حين أصدر بيانا للترحيب بهم؛ ورغم تحول الحزب في عام 1942 إلى (ز.ك.)، فإنّها كانت بصورة عامة مقتصرة حتى عام 1944 على النخبة (المثقفين والتجار الصغار، وبعض الموظفين). وأخفقت (ز.ك.) في التجاوب مع متغيرات الأحداث بعد سقوط رضا شاه، وفي التحول من جمعية سرية إلى حزب علني، حيث كان ذبيحي

(77) نه به ز، ص 20.

من دعاة السرية وتقليد الأحزاب الشيوعية في تبني أسلوب السرية، على شكل تنظيم خلايا سرية أفقية.

ففي عام 1944[78]، ـ كما يقول هزار ـ توصلت (ز.ك.) إلى قناعة بأنّ ذبيحي وحسين زيرنكر المنتمين إلى عائلتين من أصل شعبي ومكانة اجتماعية متواضعة، والمتصدرين لقيادة (ز.ك.) غير مؤهلين اجتماعياً لكسب رؤساء العشائر والشيوخ الكرد. لذلك وقع الاختيار على القاضي محمد الذي كان في الفترة الماضية لا يعير أهمية كبيرة لـ(ز.ك.)، ولكن توسع الجمعية أقنعه بأنّه لا يستطيع أن يتجاهلها، إلى الأبد، لذلك قبل العضوية، وأصبح بعد فترة وجيزة الناطق الرسمي والمحرك الأساسي لـ(ز.ك.)[79]. وتعتقد الأوساط الرسمية الإيرانية أنّ انضمام القاضي محمد إلى (ز.ك.)، كان محاولة روسية لتقويتها، وتحويلها إلى ورقة سياسية ضاغطة، بيد الروس لاستخدامها ضده[80].

في الحقيقة كان القاضي محمد في غنى عن (ز.ك.) في عام 1944، حيث سبق له، كما مرّت الإشارة إليه، أن سيطر على مدينة مهاباد، وكان بيته بمثابة مقر سياسي يرتاده الدبلوماسيون الروس، والإنكليز، ورؤساء العشائر الكردية، وممثلو السلطة المركزية، في الفترة 1941 ـ 1945. فقد سبق له أن أصبح الناطق باسم 31 رئيساً من رؤساء العشائر الكردية في الزيارة الأولى إلى باكو عام 1942. وفي تشرين الأول من العام نفسه التقى الضباط الإنكليز، وعبّر عن رغبته في رؤية الضباط البريطانيين في بغداد، لشرح الموقف الكردي ومطالب الكرد[81].

وفي بداية عام 1944، وفي محاولة من الإيرانيين لفرض سيطرتهم على كردستان، استدعى القاضي محمد على رأس وفد كردي إلى طهران. فطرح

(78) هاوجرسه كي له كه ل، د. كولمراد. كولمرادى سه باره ت به كومارى كردستان «كزينك- زمارة 130، ص 8-9، كوجرا، ص 260.

(79) جيشتى، ص 69.

(80) Arfa, p. 77.

(81) كوجرا، ص 260.

القاضي المطالب الكردية ـ قبل انضمامه إلى (ز.ك.) ـ إلى الشاه، وجنرالات الجيش الإيراني. وأراد كسب ودّ الشاه الجديد، بقوله بأنّ الكرد يعتزون بإيرانيتهم، ولكنهم مستاؤون بسبب الإهمال والتخلف الصحي والاقتصادي والتربوي الذين تعانيهما المنطقة. وعزا القاضي حالة عدم الاستقرار في المنطقة الكردية بصورة رئيسية إلى تصرفات ضباط الجيش السلبية في المنطقة، وخاصة الجنرال هوشمند أفشاري الذي كان وراء حادثة مذابح مريوان، وبانة، وحرق عشرات القرى، بدعم بعض القبائل المرتزقة من الآذريين والكرد. وقد حاول الجنرال رازمارا رئيس هيئة أركان القوات المسلحة عزل القاضي محمد، من منصب رؤساء الكرد الآخرين، ضمن الوفد؛ ولكن دون جدوى[82].

تدلّ هذه المؤشرات، على أنّ القاضي كان قائداً وطنياً معترفاً به، لدى العديد من الأطراف، قبل أن ينضم إلى (ز.ك.)، وأنّ انضمامه، هذا، أعطاه الوسيلة العصرية (الحزب) لتحقيق التعبئة الشاملة للكرد، وقيادتهم، نحو تحقيق الأهداف القومية. ولا نبتعد من الحقيقة كثيراً إذا قلنا: إنّ (ز.ك.) هي التي انضمت إلى القاضي محمد وخضعت فيما بعد لتصوراته وبرامجه وأهدافه السياسية، خضوعاً كاملاً، إلى درجة اختفى فيها دور القادة لمؤسسين لها، من دون أن يقوم القاضي محمد بأيّ أعمال قمعية أو إقصائية، ضدّ أحد. فلم يكن القاضي محمد من دعاة التطهير الجسدي أو إبعاد أو عزل رفاقه من القادة المؤسسين، بل إنّ أسلوبه الديمقراطي في إدارة دفة الأمور وقدرته البالغة في الإقناع، وشخصيته المهيمنة، وإخلاصه وجرأته وقيمه الإسلامية الرفيعة هي التي مكّنته من إدارة (ز.ك.) بطريقة أدّت إلى دفع القيادة القديمة إلى هامش الأحداث. ومع ذلك، لم نسمع صرخات الاعتراض على أسلوب قيادته لـ(ز.ك.) لا قبل استشهاده ولا بعده.

ولكننا بدأنا نسمع مؤخراً بعض التفسيرات السلبية حول هذه المسألة، في كتابات بعض الماركسيين الكرد، من أمثال السيد عزيز الشمزيني الذي كانت عائلته في صراع مع عائلة القاضي، من أجل النفوذ في كردستان إيران،

---

(82) ئه فراسياو، ، به شى سى يه م، ص 38، كوجرا، ص 262.

والأستاذ كريمي ابن أخت عبد الرحمن ذبيحي، السكرتير السابق في (ز.ك.) والذي اعتقدت عائلته بأنّ القاضي محمداً لم يبذل جهداً كافياً لإطلاق سراحه من السجون الإيرانية. وفي الحقيقة لا يمكن فهم زعامة القاضي محمد لـ(ز.ك.) ثم (ح.د.ك.) وجمهورية كردستان، إلا إذا نظرنا إلى هذه الزعامة ضمن إطار الحركة القومية الكردية، في القرنين التاسع عشر والعشرين بصورة خاصة، والعالم الإسلامي في الفترة التاريخية نفسها، بصورة عامة. فالعلاقة بين القاضي و (ز.ك.) هي ظاهرة، سبق أن تكررت مراراً داخل الحركة الكردية في الفترة المشار إليها. ففي عام 1923 تشكل حزب آزادي في كردستان تركيا من النخبة (الأنتليجنسيا) الكردية، والتي كان معظمهم من الضباط. ففشل حزب آزادي في كسب الجماهير الكردية. لذلك اضطر إلى كسب ودّ الشيخ سعيد بيران للحزب. وبعد انضمام شيخ سعيد له حدث للأخير ما حدث لـ(ز.ك.) بعد انضمام القاضي محمد لها. وفي المضمار نفسه، سبق أن أشرنا إلى العلاقة بين حزب رزكاري وبقايا حزب هيوا، والملا مصطفى البارزاني.

ويفسر الأستاذ جمال نه بز هذه الظاهرة من وجهة نظر طبقية، فيقول: إنّ (رزكاري) و(ز.ك.) كانا يمثلان البرجوازية الصغيرة الضعيفة، في النصف الأول من القرن العشرين، في المجتمع الكردي، فاستندت إلى القيادة الكلاسيكية من أجل الوقوف على رجليها. وإنّ القيادة الكلاسيكية هي بدورها أدركت أنّها بحاجة إلى آلية عصرية لإدارة حركة الكردايه تي؛ وهذه الآلية هي الحزب السياسي.

لذلك نرى أنّ الأحزاب اللادينية في كردستان تلجأ دوماً إلى الرموز الإسلامية، وتحاول أن تستخدمهم كقنوات من أجل الوصول إلى ضمير الجماهير الكردية المسلمة. وما هذا إلا إقرار بأنّ للإسلام ذخيرة ثورية غنية وشرعية، في عين الجماهير الكردية. وما حصل في كردستان في هذا المجال حصل على نطاق العالم الإسلامي كله، فحركات المقاومة في الجزائر وفلسطين ومصر وتركيا والمغرب قادها علماء مجاهدون، إما مباشرة أو من خلال أشخاص أخذوا شرعيتهم من الإسلام، ولكن حاولوا فيما بعد إرجاع النصر وتوظيفه للقضايا القومية، وأهدافهم العلمانية المناقضة للإسلام. هناك جملة من

المسائل المهمة لا تزال بحاجة إلى المزيد من البحث والتحليل، فمثلاً ماذا كانت خصوصية (ز.ك.) لو قارناه مع الأحزاب الكردية الأخرى؟ وهل كانت (ز.ك.) فرعاً لحزب هيوا في كردستان العراق؟ وكيف كانت طبيعة العلاقة بين (ز.ك.) والروس من جهة ومع الإنكليز من جهة أخرى؟ وكيف ولماذا تغيرت (ز.ك.) إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني - إيران؟

(ز.ك.) وأهدافها والعلاقة مع هيوا

إنّ الإجابة المفصّلة أو كما يقال الكافية الشافية عن الأسئلة السابقة، قد تحتاج إلى مجال أكبر من الدراسة؛ ومما تسمح به هذه العجالة المقتضبة، ولكن لا بأس من إعطاء بعض الملاحظات حول المسائل المطروحة. لو قارنا حزب (ز.ك.) بالأحزاب الكردية الأخرى في القرن العشرين، نرى أنّ لها بعض الخصوصيات التي تميزها من غيرها من الأحزاب. إنّ (ز.ك.) كانت حزباً قومياً مثل باقي الأحزاب الكردية الأخرى، وكانت منبهرة بالفكر الغربي، كمبادئ الثورة الفرنسية، ومبادئ الرئيس ولسن، والميثاق الأطلنطي للحقوق. وكما أشرنا آنفاً فإن (ز.ك.) قد تأثرت بفكر الحركة القومية في كردستان العراق خاصة أفكار مجلة كلاويز، ومنشورات هيوا، وخويبون، وفكر الأحزاب الماركسية في كردستان العراق، وحزب تودة. يقول هاشموف، القنصل الروسي في أرومية الذي كان يدرس ويراقب (ز.ك.) عن كثب بأنّ (ز.ك.) كانت وريث حزب خويبون، إلاّ أنّها كانت تبتعد من العنف في سبيل تحقيق أهدافها القومية. وركزت على تحرير كردستان الكبرى وذلك من خلال التركيز على قضايا التغيير الاجتماعي والثقافي والإصلاح الزراعي[83]. لذلك كانت (ز.ك.) في الواقع حركة سياسية إصلاحية، وبخلاف كلّ الحركات الكردية التي سبقتها كانت تؤخّر العمل المسلح إلى مرحلة لاحقة. ففي مقابلة خاصة مع الأستاذ حمدي يقول الملا قادر مدرسي، أحد المؤسسين القلائل الأحياء: كان في تصور (ز.ك.) أنّ السلاح غير مفيد، ومضر بالحركة الكردية، لأنّ الشعب الكردي لم يكن مهيأً من الناحية الفكرية والاجتماعية للاستقلال، والعمل

---

(83) ئه فراسياو، ، به شى دووه م، ص 76,.

المسلح. ويضيف مدرسي قائلاً: «كنّا نعتقد بأنّنا نبدأ العمل المسلح بعد انتشار تنظيماتنا الحزبية في جميعأنحاء كردستان، ونعلن الكفاح المسلح في جميع أجزاء كردستان وفي آن واحد»[84]. ولكن الأستاذ نبز يقول بأنّ تأجيل العمل المسلح في (ز.ك.) كان نتيجة وجود قناعة خاطئة، لدى البرجوازية الصغيرة، بأنّ الإنكليز سيساعدونهم بعد الحرب العالمية الثانية، لبناء دولة لهم[85]. وإنّ تركيبة القيادة والقواعد في (ز.ك.) في المرحلة الأولى كانت هي الأخرى تميزها من الأحزاب الكردية السابقة الأخرى. حيث اعتادت القيادة الكلاسيكية (الآغوات والشيوخ) أن تتصدر قيادة معظم الحركات الكردية، ولكن قيادة (ز.ك) كانت من أبناء الطبقة البرجوازية الصغيرة (الموظفين والتجار الصغار).

وكان معظم أعضاء قواعدها من هذه الطبقة أيضاً، في المرحلة الأولى من حياة (ز.ك.) التي عدّت الآغاوات والشيوخ هم العقبة الأساسية أمام تطور الشعب الكردي. ففي العدد الأول من مجلة نيشتمان يناشد ذبيحي آغاوات الكرد في التفكير بمستقبل الكرد، وأن يكون عندهم بعد النظر، وأن لا ينخدعوا بمغريات الأعداء. وفي العدد السادس من المجلة نفسها شبههم ذبيحي برؤساء قريش الذين عادوا الإسلام. وكان آغاوات الكرد بدورهم يعادون (ز.ك.) عداءاً كبيراً. وقد سبق، لقرني آغا مامش، العدو اللدود لـ(ز.ك.) أن اعتقل ذبيحي، وأراد قتله، إلا أنّ الروس تدخلوا وأنقذوا حياته[86]. ويقول هزار بهذا الصدد: «بأنّه سمع علي خاني زادة، أحد الآغاوات في إيران، يبعث برسالة شفهية إلى بابكر سليم آغا البشدري طالباً إليه عدم تأييد (ز.ك.) لأنّه حزب تسيطر عليه الأفندية ويعمل ضدّ مصالح الآغاوات[87]. وفي الحقيقة إنّ السلطة المركزية أدّت دورا مّهماً في إثارة الآغاوات ضد (ز.ك.)، ففي سفرة عضو البرلمان الإيراني فهيمي إلى كردستان عام 1944، قال لمجموعة من

(84) سه مه دى، ص 13-14.
(85) نه به ز، ص 35.
(86) جيشتى، ص 69.
(87) المرجع السابق، ص 70.

آغوات الكرد: إنّ دستور الاتحاد السوفييتي يقول: «إننا دولة العمال والفلاحين» فأين أنتم من ذلك؟»[88].

ويقول هيمن: كانت (ز.ك.) حزباً أخلاقياً واجتماعياً بالإضافة إلى كونها حزباً سياسياً. حيث كان أحد شروط العضوية فيها هو أداء القسم بعدم خيانة الكرد و (ز.ك.) وكان الهدف من القسم هو أن يكون بمثابة رادع أخلاقي ضدّ القيم غير الأخلاقية كالسرقة، وإفشاء أسرار (ز.ك.) والخيانة للشعب، إما من أجل المال أو الجاه أو المنصب[89]. أما هزار فيقول: «لم أر طيلة حياتي جماعة سياسية تسود بينهم المودة والأخوة والإيثار، مثلما رأيت في جماعة (ز.ك.)[90].

إنّ التركيز على الجانب الأخلاقي في المرحلة الأولى من حياة (ز.ك.) مسألة جديرة بالاهتمام، لدى الباحثين جميعهم، لأن مما يؤسف له أنّ الحركة الكردية المعاصرة أهملت هذا الجانب، وتمخّض عن هذا الإهمال أزمة أخلاقية داخل هذه الحركة وكانت تبعات هذه الأزمة كبيرة، وكثيرة على الشعب الكردي. إنّ الخيانة والسرقة والظلم والانشقاقات والانتكاسات في كلّ حركة سياسية، هي معالم ومؤشرات على وجود أزمة أخلاقية. وإنّ أيّة دراسة متأنية للحركات الكردية في القرن التاسع عشر، ولثورة أيلول والانتفاضة، وتجربة حكومة إقليم كردستان في التسعينيات من القرن العشرين، تؤكّد ما نقوله.

يقول الدكتور كولمرادي في صدد تعليقه على برنامج (ز.ك.)، وأهدافها: «كانت (ز.ك.) أول منظمة كردية ذات برنامج ورؤية واضحة»[91]. ولكن للدكتور قاسملو رأي آخر، إذ كتب يقول: «لم يكن لدى (ز.ك.) برنامج واضح رغم أنّها وضعت بعض الأهداف، وكان أسلوب تنظيمها يدلّ على كونها

(88) ئه فراسياو، به شى ية كةم، ص 55.

(89) تاريك وروون، ص 20.

(90) جيشتى، ص 60.

(91) هلواجرسه كيَ لهَ كهَ ل، د. كولمراد كولمرادى سه باره ت به كومارى كردستان، ص 9-10.

جمعية قومية مغلقة»[92]. ويصف الدكتور شفيق قزاز (ز.ك.) بكونها «حزباً غير عقدي، يغلب عليه الشعور القومي المجرد، وأنّه كان تجمعاً قومياً أكثر من كونه حزباً، بالمعنى المتداول للحزب»[93]. على الرغم من هذه الآراء تبدو لأول وهلة، كأنها متناقضة، إلا أنّها تعبر عن جوانب مختلفة من حياة (ز.ك.)، فالأستاذ كولمرادي محق في قوله بكونها أول حزب وضع نصب عينيه أهدافاً مطاطية، تراوح بين طلب الاستقلال الكامل والحكم الذاتي. ولكن (ز.ك.) حتى وإن دعت إلى نوع من الحكم الذاتي، فقد كانت تحتفظ لنفسها بالحق في المطالبة بالاستقلال لجميع أجزاء كردستان في فترة لاحقة.

والدكتور قاسملو محق أيضاً في قوله إنّه لم يكن لـ(ز.ك.) برنامج واضح المعالم. فإنّها كانت تتكلم عن أهداف عمومية، ونقرأ في مجلة نيشتمان بعض معالم الحزب وأفكاره، إلاّ أنّ (ز.ك.) لم يكن لديها نظام داخلي مكتوب ولم تكن الأهداف محدودة. أمّا ادعاء الدكتور قزاز بكون (ز.ك.) تجمعاً قومياً أكثر من كونها حزباً، فينطبق ذلك تماماً على المرحلة الثانية من حياة (ز.ك.)، أما في المرحلة الأولى فكان لـ(ز.ك.) أهداف ونظام إداري وضبط تنظيمي واضح للعيان، وتمتلك بعض مقومات الحزب.

اعتقد بعض الباحثين أن (ز.ك.) كان جزءاً من حزب هيوا المؤسس في كردستان العراق منذ عام 1939، والذي كان يترأسه رفيق حلمي. عرف عن هيوا صلاته الوثيقة بالإدارة الإنكليزية في العراق، وتبنيه السبل الدبلوماسية والسياسية لتحقيق حلم كردستان المستقلة، بمساعدة بريطانيا[94]. فطلبت (ز.ك.) من هيوا إرسال ممثليه إلى مهاباد، وذلك لتعبئة الكرد في كردستان الشرقية (إيران). وقد كان مير حاج، أحد أعضاء هيوا، حاضراً بصفته ضيفاً في المؤتمر التأسيسي لـ(ز.ك.)، عام 1943 وليس في الاجتماع التأسيسي، المنعقد

---

(92) أربعون سنة، ص 26.

(93) Shafiq Qazaz. "The Kurdish Question", unpublished ph. D. Dissertation, p. 81.

(94) هة زار، ص 64-65، عة بدولا ه مردوخ «كومه له ى ز. ك. وكومة ى هيوا» كزينك، زمارة 13، ص 55-63.

عام 1942. لذلك لا يمكن اعتبار مير حاج أحد مؤسسي (ز.ك.)، وكما أنّ مجلة نيشتمان كانت تكتب في الصفحة الأولى «عاش القائد»، حيث كان المقصود هو رفيق حلمي. وهذا ما دفع كوجرا وسجادي إلى الاعتقاد بكون (ز.ك.) جزءاً من هيوا[95].

ولكن الوثائق الروسية والبريطانية تؤكد عدم كون (ز.ك.) جزءاً من هيوا، إداريا وتنظيميا، على الرغم من تماثل أهداف الحزبين. واستناداً إلى المصادر الحكومية الإيرانية الرسمية كانت (ز.ك) ظاهرة محلية، ولم ترتبط تنظيمياً بالخارج[96]. في الواقع يمكن ملاحظة استقلالية (ز.ك.) عن هيوا في علاقاتها العامة، أو بالأحرى في النفور والبرود في علاقتها مع الإدارة الإنكليزية، في كل من العراق وإيران؛ الأمر الذي يؤكد وبكل وضوح عدم كون (ز.ك.) جزءاً من هيوا. ففي حين كان الإنكليز يسمحون لحزب هيوا بحرية التنظيم والحركة في كردستان العراق، كانوا يحضرون على الكرد في إيران الانضمام إلى حزب (ز.ك.) وكانوا يرفضون اللقاء في العديد من المناسبات مع قادتها[97].

ولكن في غياب هيوا وانشقاق داخله استطاعت (ز.ك.) أن تفتح فروعاً لها في بعض المدن الكردية في كردستان العراق، وكان فرع السليمانية الذي كان يقوده الأستاذ إبراهيم أحمد أنشط الفروع، والذي بقي نشيطاً إلى حين تحول (ز.ك.) إلى (ح.د.ك.) في كردستان إيران. وبعد تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي أصرّ الأستاذ إبراهيم أحمد على عدم حل فرع (ز.ك.) لفترة، وكان يقول: إنّه وجماعته لن يدخلوا (ح.د.ك.) إلا بعد موافقة القيادة في مهاباد. ولكن تحت ضغط الأعضاء في السليمانية، وافق في النهاية على حل (ز.ك.)[98]. ويقول الأستاذ إبراهيم أحمد في لقاء معه عام 1998: «كان الارتباط بين (ز.ك.) المركز، وفرع السليمانية ضعيفاً جداً، لذلك

---

(95) نه به ز، ص 33.

(96) Arfa, p. 72.

(97) ئه فراسياو، بة شى يه كه م، ص 51.

(98) ييراهيم ئه حمه د «لة بيره وه ريية كانم: د امه زرانى لقى كومه له ى (ز. ك.)»؛ كزينك، زمارة 13، ص50-51.

كنا ندير (ز.ك.) في السليمانية، كتنظيم مستقل، وكان فرع السليمانية نشيطاً جداً في تزويد المركز بالأدبيات الكردية وجمع التبرعات[99].

وفي محاولة منها لتوسيع نشاطاتها إلى كردستان الكبرى دعت (ز.ك.) الكرد من كردستان تركيا والعراق وسورية لزيارة مهاباد. فزار قدري باشا والقاضي وهاب من الكرد النشطين مهاباد، كما أرسلت (ز.ك.) محمد أمين شريفي إلى كردستان العراق للتنسيق مع هيوا. فاتفق الطرفان على عقد اجتماع كردي موسع لممثلي أجزاء كردستان جميعهم في «دالانبر»، وهي نقطة حدودية واقعة في المثلث الحدودي بين العراق وتركيا وإيران. فمثّل قاسم قادري وهزار (ز.ك.)، ومثّل القاضي وهاب الكرد في تركيا، كما حضر الشيخ عبد الله زينوي ممثلاً عن الكرد في العراق. وصدر عن هذا

الاجتماع عدة قرارات أهمّها تشكيل لجنة، لتنسيق نشاط الحركة الكردية في كردستان الكبرى. فعاد ممثلو (ز.ك.) ونشروا بياناً عن اجتماعاتهم. إلاّ أنّ قيادة هيوا المرتبطة بالإنكليز رفضت نشر البيان، حتى لا يثير سخط الإنكليز، ولكي لا يعرفوا بأنّ الكرد في العراق ينسقون مع (ز.ك.) المدعومة من الروس[100]. لذلك أحبط رفيق حلمي مسعى (ز.ك.) لجمع شمل الكرد، في ظل قيادة واحدة. وهذا يعدّ أول مؤشر على أنّ مصالح أجنحة الحركة الكردية وعلاقاتها الخارجية، تحول دون قيام قيادة كردية موحدة. وتستمر هذه الأزمة في الحركة الكردية، في النصف الثاني من القرن العشرين، وبنسبة أكبر. ولكن عقد الاجتماع في دلانبر أثار حفيظة كل من تركيا وإيران، والإنكليز.

باختصار، نقول: إنّه على الرغم من ادعاءات (ز.ك.) بكونها حزباً لجميع الكرد «بان كرديزم»، إلا أنّ التقسيم الحاصل حال دون تطبيق الشعار على أرض الواقع، وأخفقت (ز.ك.) كما أخفق خويبون، فظلت (ز.ك.) تنظيماً محصوراً بالكرد في كردستان إيران، كما ظلّ خويبون حزباً محصوراً

---

(99) كريمي، ص 46.

(100) محمود ملا عزت، كوماری میللی مه هاباد، لیکولینة وه یة کی میزوویی سیاسی، سوید، 1986، ص67-68.

بصورة رئيسية بأكراد تركيا ومن هاجر منهم إلى سورية. ولكن مع ذلك قام الإيرانيون والترك بتضخيم نشاطاته لأسباب سنوضحها فيما يأتي:

(ز.ك.) والسوفييت

كانت العلاقة بين الروس والإنكليز و(ز.ك.) مثار نقاش كبير، قبل أن ينشر الأستاذ أفراسياب هورامي مجموعة من الوثائق (الروسية المترجمة) في مجلة رابون وكزنك. فهذه الوثائق مع مذكرات هزار وغني بلوريان تغني هذا النقاش، وتصحّح كثيرا من الآراء حوله، إذ تبين من قراءة هذه المصادر المذكورة، أن (ز.ك.) لم تكن لا من صنع الأنكليز، ولا الروس. ولعل هذا الأمر هو الذي يفسر لنا السبب في محاولة كل من الدولتين احتواء (ز.ك.) أولا، ثم القضاء عليها ثانيا. وبما أن مهاباد كانت منطقة كانت منطقة معزولة واقعة بين منطقتي النفوذ الروسي في الشمال، والإنكليزي في الجنوب، لذا فمن الطبيعي أن تحاول كلتا الدولتين مد نفوذهما السياسي، إلى تلك المنطقة، من خلال الشخصيات المعروفة، ورؤساء القبائل و(ز.ك.).

كان جعفر باقروف، رئيس جمهورية أذربيجان السوفييتية، مهندس السياسة الروسية في كردستان، والذي أرسل مجموعة من ضباط الاتصال السوفييتي من الناطقين باللغة الأذرية، للتنسيق مع الكرد. سبق أن أشرنا، فيما مضى، إلى الموقف الروسي من الكرد في الأعوام 1941 ـ 1943 والذي كان شبيها بالموقف البريطاني من حيث تأكيده على حفظ الأمن والاستقرار في كردستان وعدم السماح للكرد بتفجير الوضع أو استغلال ضعف السلطة المركزية لإعلان دولة كردية مستقلة.

ولكن المهتمين بالموقف الروسي تجاه الكرد يلاحظون تغيرا ملحوظا، في السياسة الروسية، في عام 1944 فالأستاذ هاويل والدكتور برهان الدين ياسين يتفقان على أن هذا التغير جاء عقب رفض الحكومة الإيرانية إعطاء امتياز النفط للروس، في شمال إيران[101]. علما أن الحكومة الإيرانية كانت قد أعطت، في

(101) Howell, pp. 281-284; Yassin, pp. 114.

العام نفسه، عدة امتيازات للتنقيب عن النفط، للشركات البريطانية والأميركية.

لذلك نرى أن الروس قد استاؤوا من موقف الحكومة الإيرانية. فبدأت إذاعة باكو تبث برامج تطالب، صراحة، بضرورة توحيد أذربيجان الإيرانية مع أذربيجان الروسية. كما امتنع ستالين في عام1944، بخلاف العرف الروسي المتبع، كل عام، عن إرسال برقية تهنئة للشاه، بمناسبة عيد رأس السنة الإيرانية (نوروز). وبعد إعلان الحكومة الإيرانية رسميا موقفها الرافض في تشرين الأول من عام 1944، إعطاء امتياز النفط للروس، قام الروس بدورهم بمجموعة من الإجراءات في أذربيجان، للضغط على الحكومة المركزية، مثل تجريد القوات الإيرانية (الجيش والشرطة) في أذربيجان من بقايا الأسلحة التي لديهم، وإعطاء الضوء الأخضر لأعضاء تودة (الحزب الشيوعي الإيراني) بأخذ مواقف أكثر عدائية تجاه الحكومة المركزية، من مثل تشكيل الميليشيات الخاصة بهم، وتكوين الحزب الديمقراطي الأذربيجاني، وتشجيعهم على طلب الحكم الذاتي ضمن إيران، ثم إعلان جمهورية أذربيجان الشعبية الديمقراطية في تبريز[(102)].

لذلك يمكن فهم موقف الروس، تجاه (ز.ك.) ضمن سياق السياسة الروسية في إيران، في العامين 1944 و1945. ويعبر هزار عن موقف الكرد و(ز.ك.) تجاه الروس بقوله:

«لم يصنع الروس (ز.ك.) وفي الحقيقة كان السوفييت، على الدوام، يرفضون التعامل معنا، وحين لمسوا قوتنا أرادوا السيطرة علينا، من أجل تحقيق أهداف السياسة الروسية هناك. وكنا ننظر إلى الروس، كفاتحين جاءوا لتحريرنا من ظلم رضا شاه، وكنا نعتقد أنهم سيساعدوننا لتأسيس دولة كردية. وكنا نسمع بأن هناك أشخاصا باسم ستالين ولينين في القيادة السوفييتية، ورغم أننا لم نعرف عن خلفيتهم العقدية، وممارساتهم اليومية، شيئا، فقد كنا نمدحهم (أنا وهيمن) ليلاً ونهاراً»[(103)].

---

(102) F.O. 371/52667. Persia, Confidential. Teleg. No. 65, March 3rd, 1946; R. Bullard to Mr. Bevin.

(103) جيشتي، ص66.

ويؤكد رأي هزار هذا، التقرير الذي أعده القنصل السوفييتي في أرومية في 9 ايلول 1944 عن نتيجة لقائه بقادة (ز.ك.) خاصة قاسم ألخاني زاده، ذبيحي، وعلي ريحان. يقول ألخاني زاده للقنصل «نحن نرى في السوفييت أمل الكرد» ويرد القنصل قائلاً: «إن الروس لا يزالون متورطين في الحرب، وليس لهم مجال لدراسة المسألة الكردية»[104].

وفي تقرير آخر لـ(هاشموف)عن لقائه مع قادة (ز.ك.) يقول: «في كل لقاء مع رؤساء الكرد كنا نقول لهم نحن نعتبر مسألة تحرير كردستان واستقلالها مسألة غير واقعية، وقبل أوانها، وطلبنا إليهم ربط أنفسهم بالأحزاب الديمقراطية الإيرانية»[105].

وفي عام 1944 يكتب هاشموف عن موقفه تجاه (ز.ك.)، قائلاً:

«إن رؤساء الكرد و(ز.ك.) يريدون حاليا التعاون معنا بكل الوسائل، ولكن لهم أهداف خبيثة. يريدون أن يستغلوا دعمنا لهم، لتحقيق أهدافهم المرحلية، بصورة مؤقته، ولن يكونوا أوفياء لنا أبدا، إنهم عملاء الإنكليز. والاستقلال يعني، بالنسبة لهم، الاحتفاظ واحتكار الثروة التي جمعت بطرق الاستغلال. وإن الإنكليز هم الذين يشجعون الكرد، من أصدقاء السوفييت، لطلب الاستقلال بالدعم السوفيتي حتى يبرّئوا أنفسهم من التهمة الموجهة لهم من قبل حكومات تركيا وإيران والعراق، بأنهم يدعمون الانفصال بين الكرد.يريد الإنكليز توريط الروس، في هذه المسألة الخطرة»[106].

إن شكوك هاشموف حول وجود علاقات سرية بين (ز.ك.) والإنكليز لم يكن لها أي أساس من الصحة، ما عدا بعض الاتهامات التي كانت ترددها حكومة إيران والصحافة الإيرانية، بين وقت وآخر. ففي عام 1944 نشرت جريدة كيهان الإيرانية خبرا، مفاده أن الكرد يحصلون على السلاح من العراق، للقيام بحركة عسكرية ضد المصالح الروسية في إيران، وبدعم من الإنكليز.

(104) ئة فراسياو، به شي يه كه م، ص53.
(105) ئة فراسياو، به شي دووه م، ص72.
(106) ئة فراسياو، به شي دووه م، ص56.

وادّعت الجريدة أن الإنكليز بعثوا بالسيد طاهر ابن سمكو إلى كردستان إيران، بقوة عسكرية كبيرة في المناطق الحدودية، وأن حكومة السيد ضياء الدين في طهران تنسق مع الكرد، الموالين للإنكليز لإضعاف تودة[107].

رغم هذا الحذر والشك، وعدم الثقة بالكرد، كان رؤساء الكرد بشكل عام وأعضاء (ز.ك.) خاصة، ينظرون إلى الروس كحليف لهم. فعينت (ز.ك.) ذبيحي منسقا للعلاقات مع الروس، وهو الذي كان يرتاد القنصلية الروسية في أرومية وتبريز بصورة مستمرة، طلبا للنصيحة في المسائل السياسية المطروحة على الساحة الإيرانية، وهذا دليل على الأهمية الكبيرة التي كانت (ز.ك.) تعطيها لهذه المسألة. وفي غير مناسبة، كان ذبيحي يطالب القنصل الروسي بالدعم المالي والمعنوي لهم. وفي أحد هذه اللقاءات، قال ذبيحي للقنصل الروسي إن الإنكليز يمنعون انتشار مجلة «نيشتمان» في المناطق الكردية، الواقعة تحت نفوذهم، ويوزعون جريدة باللغة الكردية تؤيد الموقف البريطاني، وذلك لكسب الكرد، فطلب إلى الروس أن يساعدوه بتزويده بـ(تبوغراف). وحين اعتذر القنصل عن ذلك، عاد وقال ذبيحي: نحن مستعدون أن نعطي لكم بالمقابل مبلغا من المال والذهب[108]. وفي مناسبة أخرى سأل قادة (ز.ك.) القنصل فيما إذا كان الروس يسمحون لهم بنقل تنظيمات (ز.ك.) إلى كردستان تركيا وكردستان العراق، غير أن موقف القنصل ظلّ غامضا[109].

ولكن في عام 1944، وبعد دخول القاضي محمد إلى (ز.ك.) وبعد حدوث التغيير السلبي في العلاقات الإيرانية ـ الروسية نرى تغييرا في الموقف الروسي، تجاه (ز.ك.) فنلاحظ هنا رغبة السوفييت في استغلال الورقة الكردية، لإضعاف السلطة المركزية، ولدعم الموقف الروسي في مسألة طلب امتياز النفط، وموقف تودة، ومسألة أذربيجان ضمن السياسة الإيرانية.

سبق أن أشرنا إلى أن الروس قد تدخلوا، في مناسبات عدة، لمنع

---

(107) ئة فراسياو، به شى دووه م، ص53.

(108) المرجع السابق.

(109) المرجع السابق.

القوات الإيرانية من دخول مهاباد وما حواليها، وكيف أنهم أنقذوا ذبيحي من الموت بيد قرني آغا. فهذا دليل على أنهم كانوا يريدون الاحتفاظ بالورقة الكردية، كعامل ضغط على السلطة المركزية. وفي مايس عام 1945 حين استشارهم بعض رؤساء العشائر في الانضمام إلى (ز.ك.) أم لا، كان ردهم بالإيجاب، لذلك انضم زيرو بيك هركي المقرب من الروس وفوزي بيك، وحسن يتلو، وعمر خان شكاك إلى (ز.ك.) على أمل أن ينالوا رضى السوفييت والامتيازات[110]. وقد حاول الروس إغراء رؤساء العشائر بتنفيذ الأوامر، من خلال توزيع الأراضي وإعطاء الهدايا الرمزية والسلاح[111].

وكانت (ز.ك.) تساند السياسة السوفييتية في إيران. ففي تقرير للسيد حسن أوف، القنصل السوفييتي في تبريز المؤرخ 26/ 2/ 1944، يذكر جملة من الإجراءات التي أقدمت عليها (ز.ك.) لصالح الروس في تلك الفترة. ففي شهر شباط يلقي محمد نانه وازاده، أحد الأعضاء البارزين في (ز.ك.)، خطبة في اجتماع حضره 300 شخص في مهاباد، طالب فيها الحكومة الإيرانية بإعطاء امتياز النفط للروس[112]. ويعد ذلك خدمة لمصالح جميع الشعوب الإيرانية. وتجمع (ز.ك.) في ذلك العام نفسه عريضة موقعة من 123 شخصية كردية، تطالب حكومة ساعيدي، رئيس وزراء إيران آنذاك، بالموافقة على إعطاء امتياز النفط للروس. ورغم أن الكرد سبق أن طلبوا من الروس فتح ملحقية ثقافية سوفييتية في مهاباد عام 1941، إلاّ أن الروس رفضوا هذا الطلب، ولكنهم في مايس 1945 عادوا فأرسلوا وفدا إلى مهاباد، لفتح الملحقية. فكانت (ز.ك.) مرتاحة للقرار، وألحت على تسمية المركز باسم (الروابط السوفييتية الكردية في مهاباد)، لكن الروس أصروا على تسميتها بـ(الملحقية الثقافية السوفييتية الإيرانية). فاعترض الكرد بشدة على كلمة «إيران»، فوافق الروس على حذف كلمة «إيران»، ولكنهم مع هذا لم يضعوا مكانها كلمة «الكرد» في الاسم[113].

(110) F.O. 371/4559. No. 26, Military Attaches reports, July 8, 1945.

(111) هة زار، ص 70؛ ئة فراسياو، به شى دووه م، ص75.

(112) ئة فراسياو، به شى دووه م، ص55.

(113) ئة فراسياو، به شى دووه م، ص70.

إن هذا الحوار بين الوفد الروسي وقادة (ز.ك.) حول التسمية، يدل على عدم اعتراف (أو حتى وجود نية في الاعتراف) بحقوق الكرد كشعب مستقل، من قبل الروس. وفي هذا اللقاء قال القاضي محمد للوفد الروسي، بأنه يريد تمثيلا روسيا كبيرا في مهاباد، من أجل تمكينه من استشارة الروس في كل الأمور، وبسهولة، والاستفادة من التجربة السوفييتية[114].

وفي تقرير صادر من مكتب ويلجنسكي، وزير شعبة الشعوب الصديقة للسوفييت في الخارجية الروسية، يؤكد ويلجنسكي أن (ز.ك.) متعاونة مع الأحزاب الديمقراطية (الموالية للروس)، إذ تنسق مع هذه الأحزاب من أجل المطالبة باستقالة وزارة ساعدي (الموالية للإنكليز)، وأن (ز.ك. حزب يساري يجاهد ضد الإقطاع ويطالب بالإصلاح الزراعي[115].

ويبدو أن قيادة (ز.ك.) بخلاف ما كان يعتقده هاشموف، كانوا صادقين في مواقفهم الموالية للروس، فقد قامت فرقة فنية تابعة لها بعرض مسرحية «دايكي نيشتمان» في جميع المناطق الواقعة تحت نفوذ (ز.ك.) وهناك طفل في المسرحية يقوم بفتح الأغلال عن «دايكي نيشتمان» (الأم) وهي رمز لكردستان، ويرتدي هذا الطفل الملابس الحمراء، وهو زي القوات الروسية، وكان ذلك إشارة رمزية إلى كون الروس محررين للكرد[116]. لذلك يتفق كاتب هذه السطور مع الأستاذ أفراسياب هورامي في قوله:

«كان موقف الروس طيلة القرن العشرين غير ودّي، تجاه الكرد. فلم يردوا في بداية العشرينيات على رسائل الشيخ محمود، ولم يترددوا في دعم مصطفى كمال لقمع حركة الشيخ سعيد بيران، ودعم رضا شاه ضد سمكو، وحل جمهورية كردستان الحمراء. ويبدو أن المظاهرة من أجل إعطاء امتياز النفط للروس في إيران والإستشارات المستمرة بين(ز.ك.) والمسؤولين الروس، ورفع صور لينين وستالين في العديد من المناسبات، لم تكن كافية

(114) ئة فراسياو، به شى دووه م، ص41.
(115) ئة فراسياو، به شى دووه م، ص76.
(116) ئة فراسياو، به شى دووه م، ص40.

لإقناع الروس بحسن نوايا(ز.ك.) تجاههم، وإثبات استقلالية(ز.ك.) ولكن هذه الإعمال كانت كافية لإثارة غضب السلطات الإيرانية والإنكليز والأميركيين تجاه (ز.ك.)[117].

(ز.ك.) والإنكليز

أما العلاقة بين (ز.ك.) والإنكليز فكانت هي الأخرى سّيئة جدا. كانت بريطانيا حذرة في علاقاتها مع الكرد، في أثناء الحرب العالمية الثانية لأنها كانت ترغب في عدم إثارة المخاوف التركية والإيرانية والعراقية، في هذا المجال[118]. علما أن تلك الدول. ورغم دعم بريطانيا لها في العشرينيات والثلاثينيات لقمع الحركة القومية الكردية، وقيامها برعاية ميثاق سعد آباد المعادي للأماني القومية الكردية. كانت تعتقد بأن الإنكليز وراء كل حركة قومية كردية. وكانت أهم المصالح الاستراتيجية لبريطانيا في إيران، في هذه الفترة، هي حماية حقول النفط العائدة لشركة النفط الأنجلو ـ إيرانية، وحماية خطوط المواصلات بين روسيا وإيران، لإرسال المساعدات البريطانية لروسيا ضد هتلر. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، كان دعم الحكومة المركزية في طهران ضد محاولات روسيا. لاحتوائها، من خلال حزب تودة والأحزاب اليسارية الأخرى، أهم أهداف الاستراتيجية للحكومة البريطانية في إيران. علما أن الإنكليز كانوا على دراية أن الشيوعيين الروس لهم مصالحهم الاستعمارية في مياه الخليج الدافئة، وقد سبق أن عقدوا معاهدة سرية مع هتلر عام 1940 لتحقيق هذا الهدف[119].

وخلال العشرين عاما من حكم رضا شاه، دعم الإنكليز جهود الحكومة الإيرانية للقضاء على الحركة الكردية، وأيدوا سياستها تجاه قمع القبائل الكردية. وفي أثناء الحرب العالمية الثانية، وبعد سقوط رضا شاه، لم تتغير

---

(117) ثة فراسياو، به شى دووه م، ص49.

(118) F.O. 371/52702 "Kurdish Problem", Research Department, State Department, 2nd April, 1946.

(119) Eagletan, p. 14.

هذه السياسة. ففي 15 كانون الثاني 1942، أعطى آيدن، وزير خارجية بريطانيا، مذكرة إلى مولتوف، وزير الخارجية السوفييتية عبر فيها عن قلق الحكومة البريطانية، من قيام الكرد باستغلال وجود الجيش الأحمر ودعمه لإثارة المشاكل، على الحدود الإيرانية ـ التركية[120].

أما بالنسبة لـ(ز.ك.)، فكانت الحكومة البريطانية تعتقد أنها صنيعة الروس، وتتحرك ضمن مخطط السياسة الروسية في إيران. لذلك اهتمت الإدارة البريطانية في العراق، اهتماما خاصا، بشؤون المنطقة الكردية في إيران. وقد زار ضباط المخابرات البريطانية من أمثال العقيد ليون، المقيم في كركوك، وشوكس المنطقة الكردية في إيران عدة مرات للاطلاع على الموقف، ودعم جهود الحكومة الإيرانية، للقضاء على الحركة القومية الكردية، ورؤساء قبائلها الثائرين ضد السلطة المركزية، من أمثال حمه رشيد خان، ومحمود خان، وكاني سنان وجعفر سلطان دزلي[121].

ويذّكر يوركات، القنصل الإنكليزي في تبريز، القيادات الكردية بأن دعم الروس لهم لا يحقق لهم شيئا، كما أن دعم حكومة فرنسا للحركة الاسكتلندية القومية لم تحقق أي مكسب لها[122]. ويعتقد روزفلت، الملحق العسكري في طهران، أن عبدالله أوف هو الذي التقى ذبيحي في حانة للمشروبات الكحولية واكتسبه كعميل[123]. وتجسد الدعم الإنكليزي للحكومة الإيرانية في معارك بانة وسقز، عامي 1942 و1944.

وبعد سقوط رضا شاه استغل حمه رشيد ظروف الحرب، وهرب من منفاه، وتحدى قوات الحكومة الإيرانية ذات المعنويات المنهارة، فحقق بالفعل انتصارات عسكرية، بفضل دعم قبائل بكزادة بانه، على الجيش الإيراني، الذي كان يقوده الجنرال إبراهيم أرفع، وهو شمند أفشاري، سفاك كردستان. فدمرت

---

(120) ئة فراسياو، به شى دووه م، ص

(121) شمزينى، ص 165.

(122) كوجرا، ص 260.

(123) A. Roosevelt. Jr, The Kurdish Republic of Mahaba), pp. 125.

قوات حمه رشيد خان القوات الإيرانية، فاضطرت الحكومة الإيرانية إلى الاعتراف به حاكما على بانه، إلا أنه قام عام1944 بالهجوم على مريوان، ولكن القوات الإيرانية استطاعت هذه المرة، وبدعم بعض العشائر الكردية، تدمير قوات حمه رشيد خان، وإجباره على الهروب إلى العراق من جديد(124). إنّ مراسلات الإدارة البريطانية في العراق، والمسؤولين الإنكليز في إيران، تشير إلى الدعم المعلوماتي المهم الذي كانت تقدمه بريطانيا لإيران في أثناء المعارك. وكان بابكر آغا البشدري، ذو النفوذ في المناطق الحدودية بين إيران والعراق، أحد الأعمدة المحلية المساندة للسياسة الإنكليزية في كردستان إيران(125). كانت(ز.ك.) بقيادة كل من ذبيحي في المرحلة الأولى، والقاضي محمد في المرحلة الثانية، تحاول اتخاذ موقف متوازن من الإنكليز. فكما أن ذبيحي كان يتردد على القنصلية الروسية، فإنه كان يزور القنصل الإنكليزي، على الدوام، في أرومية. وفي عدة مناسبات أرسل القاضي محمد قيادات من (ز.ك.) إلى القنصل الإنكليزي، لتحقيق الأهداف القومية الكردية(126).

وينقل كوجرا، عن القاضي محمد، قوله بأن المصالح القومية الكردية لن تتحقق في العراق بدون دعم الحكومة البريطانية لها(127). وقد كتبت مجلة نيشتمان في العدد 3/4 عام 1943 تقول بأن حكومة بريطانيا هي محررة الشعوب المستضعفة، ويشيد بمجلة (ده نكى كيتى تازه) ويطلب إليهم تأسيس إذاعة بريطانية للكرد. ولكن محاولة (ز.ك.) للتظاهر بالحياد وإظهار الاستقلالية لم تقنع الإنكليز بعدم كون (ز.ك.) من صنيعة الروس. وفي الحقيقة كانت (ز.ك.) بصورة عامة تميل إلى الروس وسياساتها المذكورة كانت تصب في مجرى السياسة الروسية العامة، إلا في مسألة واحدة، هي إصرار (ز.ك.) على

---

(124) O. S. S. Department State. «The Tribal Problems in Iran's domestic and Freigin Policy». وانظر: مستة فا، ص 48-49.

(125) عة بدولا ثة حمة د رة سوول بشده رى، يادداشتة كانم، بة شى يه كه م، بغداد، 1993، ص 41.

(126) بلوريان، ص 52.

(127) كوجرا، ص 28.

تحقيق استقلال كردستان الكبرى، الأمر الذي لم يكن يلتقي مع المصالح الروسية الرافضة لتقسيم إيران.

كان السوفييت يعملون من أجل كسب الأكثرية(التركية والعربية والفارسية) في كل من العراق وتركيا وإيران. واعتمدوا على حزب تودة في إيران، واستعمال الورقة الأذرية والكردية لتحقيق النفوذ في المركز. وكان مطمح الروس هو إلحاق أذربيجان، ومن ضمنها كردستان إلى أذربيجان السوفييتية، فكانوا قلقين جدا من تعامل (ز.ك.) مع الإنكليز[128].

وهناك من يعتقد أن (ز.ك.) وسكرتيرها الأول ذبيحي، كانا على علاقات سرية مع الإنكليز. ولكن لو كان الأمر كذلك، كما أدّعى هاشموف والحكومة الإيرانية؟ لماذا رفضت الإدارة الإنكليزية انتشار مجلة نيشتمان في المناطق الكردية التي كانت خاضعة لنفوذها؟ وأخيرا، لماذا رفض الإنكليز التدخل لدى السلطات الإيرانية، رغم صلاتهم الوثيقة بها، لإطلاق سراح ذبيحي الذي قضى أكثر من سنة في سجون طهران؟ هذه الأسئلة التي يطرحها الأستاذ أفراسياو أراها معقولة ومنطقية جداً[129].

تحول (ز.ك.) إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني

إن مسألة تحول (ز.ك.) إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني (ح.د.ك.) لا تزال تثير بعض الجدال. وإن كتاب علي كريمي المنشور حديثا (زيان وبه سه رهاتى عبدالرحمن ذبيحي) أثار المزيد من المسائل، فيشير الأستاذ كريمي إلى محاولة انقلابية على (ز.ك.) في غياب القيادة الثلاثية في السجن وهم: دلشاد رسول وذبيحي وقاسم قادري. فقد قام القاضي محمد ـ استنادا إلى هذا الرأي ـ بعد توليه رئاسة (ز.ك.) إلى إبعاد العناصر الأساسية في (ز.ك.) وأحلّ محلهم أناساً غير كفوئين، ولكنهم كانوا موالين له، وكان في عمله ذلك يحظى بدعم الروس الذين لم يكونوا راضين عن دعوة (ز.ك.) لاستقلال كردستان الكبرى،

---

(128) F.O. 371/52702, No. 201, British Embassy Moscow to State Departement. 4th, June, 1946.

(129) ئه فراسياو، به شى دووه م، ص 51-52.

فيضيف كريمي بأن تحول (ز.ك.) إلى (ح.د.ك.) جرى في الظلام، وبمؤامرة واضحة، وإلا فكيف يجري حل حزب في غياب سكرتيره، والأعضاء الرئيسيين فيه؟[130]

ويشارك افراسياو كريمي في هذا الرأي، قائلاً: «ليس هناك أدنى شك بأن انحلال (ز.ك.) كان مؤامرة من السوفييت، لأن استقلال كردستان لم يتفق مع المصالح السوفيتية. وقد أدّى حزب تودة دورا في هذه المسألة وذلك بقيامه بتشويه سمعة (ز.ك.) عند السوفييت»[131].

علماً بأن السيد عزيز شمزيني سبق أن أشار إلى هذا الموضوع، قبل عقود، فقد كتب قائلا: إن القاضي محمد أبعد ذبيحي ودلشاد وقاسم عن المسؤولية، ووضع محلهم أناساً غير مخلصين. وحين اعتقل ذبيحي وزملاؤه حاول أهل مهاباد اعتقال موظفي العجم في مهاباد، إلا أن القاضي محمد أحبط هذه العملية، بحجة أنه سيحاول إطلاق سراحهم بطرق سلمية. ويبدو أن القاضي محمداً كان يريد بقاء ذبيحي في السجن لفترة، حتى يمرر سياساته على(ز.ك.)، علما أن القاضي كان يريد تغيير برنامج الحزب واسمه، إلا أن ذبيحي كان يمانع هذا التغيير[132].

كما يشير تقرير للقنصلية السوفيتية في أرومية، كتب عام 1945، إلى اعتقال ذبيحي. وحسب رأي هاشموف في هذا التقرير، كانت (ز.ك.) إلى حد ذلك العام حزباً يسارياً ومعادياً للإنكليز. ولكن الإنكليز، خاصة عن طريق المستر كنك بالكونيك ضابط المخابرات في كركوك، استطاعوا التسلل إلى (ز.ك.) وخلقوا داخل (ز.ك.) جناحا يمينيا، كان يطالب بالصداقة مع الإنكليز، ودبروا مع السلطة المركزية خاصة خلعت بري (عضو المجلس الإيراني والذي زار كردستان في تلك الفترة) واليمين داخل الحكومة مؤامرة اعتقال ذبيحي وزملائه[133].

---

(130) كريمي، ص 17، 116-117.

(131) ئة فراسياو، به شى دووه م، ص 50.

(132) جولانه وه ى رزكارى، ص 110-111.

(133) ئة فراسياو، به شى دووه م، ص 79. وفي الحقيقة ليس هناك دليل قاطع على وجود =

إن الادعاءات المذكورة آنفاً تشير إلى وجود ارتباط واضح بين اعتقال ذبيحي وحل (ز.ك.) وتأسيس (ح.د.ك.)، وجميع هذه الاتهامات موجهة إلى شخص القاضي محمد. وبما أن القاضي محمداً قد عرف بالنزاهة والإخلاص والصدق والإيثار والديمقراطية، فإنه من الضروري أن نقف هنا وقفة جدية وموضوعية مع هذه الاتهامات، لا لتبرئة ذمة القاضي محمد، لأنه إنسان معرض في اجتهاده، كأي قائد للخطأ والصواب، بل لفهم حقيقة الحدث.

إن ما نراه من تهم موجهة إلى القاضي محمد من قبيل الانقلاب على قيادة (ز.ك.) وحل الحزب، نرى جذوره في كتاب د. عزيز عبدالله الشمزيني[134]. ولا يخفى أنه كان هناك نوع من الصراع الخفي على النفوذ، بين عائلة الشمزيني والقاضي، على زعامة الحركة الكردية في كردستان إيران، حيث كان السيد عبدالله والد السيد عزيز متنفذا في الأربعينيات في المجتمع الكردي في إيران، وهو من أحفاد الشيخ عبيدالله النهري، واعتقد بعضهم أنه جدير بقيادة الحركة الكردية، ولكن كانت عليه شبهة الارتباط بالإنكليز[135].

ويبدو أنه لم يكن راضيا عن قيادة القاضي محمد لـ(ز.ك.)، ففي مايس عام 1945 زار السيد عبدالله هاشموف، وقال له: «إن القاضي محمداً ليس معروفا، لأنه على علاقة بالإنكليز والسلطة المركزية، وأنه يصرف الكثير من الأموال على أنصاره المسلحين، ولا أحد يعرف من أين حصل على هذه

= جناح يميني داخل (ز. ك)، ولكن هناك رواية في مذكرات هة زار تشير إلى وجود عناصر موالية للإنجليز في حدك، خاصة أنصار الشيخ معصوم الصوفي. كان القاضي يعرف بحقيقة ارتباط الشيخ معصوم بالإنجليز، لكنه كان يخاف أن يعاقبه، لأنه كان للشيخ الكثير من الأنصار. (انظر: جشيتي، ص 73).

(134) ينقل عزيز الشمزيني في كتابه المشار إليه أعلاه، جميع المعلومات السلبية حول شخصية القاضي محمد الواردة في الدراسات والكتب التي ألفها فريق من الإيرانيين الحاقدين على القاضي محمد، ويضيف إليها أحقاده الشخصية، ويتهم القاضي محمد بالخيانة، وبأنه انتهازي لأنه سبق وأن قبل خاتما ذهبيا من الشاه. (انظر: ص 157-159، 163-164،.).

(135) في هذا المهرجان هاجم زيرو بيك الهركي السيد عبد الله الشمزيني، وعدّه خائنا، ونشر هذا الكلام فيما بعد في جريدة كردستان الرسمية، وهذا دليل على أنه كان هناك في حكومة كردستان من يشارك رأي زيرو بيك. (انظر: مستقفا، ص126-127).

الأموال؟!»[136]. لذلك فإن هذا التشنج في الموقف من القاضي محمد انتقل من الأب إلى الابن (السيد عزيز)، ولهذا نرى في كتابه عبارات صريحة، تستهدف النيل من شخص قاضي محمد، ومكانته يكفي أن نذكر بعض الأمثلة الصارخة على هذا الموقف السلبي، من قاضي، حيث سبق أن أشرنا إلى أن السيد عزيز يتهم القاضي بإبعاد ذبيحي وزملائه، وتدبير مؤامرة اعتقاله، ويذكر في وصفه لخليفة القاضي محمد بأنه «عين قاضيا بأمر شاهاني» للإيحاء بأن القاضي كان مقربا من الشاه.

وفي صدد تعليقه على زيارة القاضي محمد، ووجهاء مهاباد لهمايوني (قائد القوة الإيرانية المهاجمة في مياندواب في عام 1946) قبل هجومه على مهاباد، يقول: «وبهذه الطريقة المشينة استقبل القاضي محمد جيش إيران المحتل» (ص109). علما أن الظروف التي أجبرت القاضي على زيارة همايوني كانت ظروفا في غاية التعقيد، وستتطرق إليها بعد قليل، لذلك فإن شهادة السيد عزيز في القاضي محمد ليست، بالضرورة، شهادة خالية من أثر هذه الخلفية التي جاء منها الكاتب، ويجب أن يعامل بحذر.

أمّا بالنسبة لمسألة اعتقال ذبيحي في صيف عام 1945، فهناك رأيان في ذلك:

أحدهما: هناك الرواية الإيرانية الرسمية التي ينقلها القائد العسكري الإيراني أحمد زنكنه، إذ يقول: علمت السلطات الإيرانية سرا بمقدم ذبيحي وزملائه إلى أرومية بمهمة، كلفهم بها القاضي، لمقابلة القنصل الروسي، وبمعيتهم بعض الوثائق، فوضع كمين له، وجرى اعتقاله مع من كان معه، ونقلوا فوراً إلى سجون طهران. يعارض الأستاذ كريمي هذه المعلومات، ويعدها خاطئة، وذلك استنادا إلى عدة اعتبارات:

أولاً: لم يعتقل ذبيحي في سفره إلى أرومية، بل اعتقل في تاريخ آخر. فاستنادا إلى رواية محمد شاهبسند، الذي كان عضوا بارزا في (ز.ك.)، فإن

---

(136) ئة فراسياو، به شى دووه م، ص41.

ذبيحي قد اعتقل، في أثناء عودته من اجتماع دلانبه ر.

ثانياً: جرى الاعتقال في فترة متأخرة جداً، عما ذكره زنكنة.

ثالثاً: لم يقم ذبيحي في حياته بالقيام بتنفيذ أية مهمة، يكلفه بها القاضي محمد. لأن القاضي محمداً لم يكن بعد في موقع قيادي داخل (ز.ك.) يؤهله تكليف ذبيحي بالمهام. وبما أن الحكومة المركزية كانت ضعيفة جداً، فلا بد من أن يكون هناك طرف يسّر للسلطة المركزية أمر اعتقالها ذبيحي، من أجل تحقيق هدف ما. ولكن الأستاذ الملا عزت يرفض تورط أي طرف كردي في عملية اعتقال ذبيحي وزملائه، ويقول: «لو كان هناك أي طرف كردي لانكشفت المسألة. ثم لماذا سكت ذبيحي ودلشاد رسولي وقد كانا جديرين وقادرين في الحديث عن هذه المسألة الحيوية في كتاباتهما، ولماذا سكت هيمن وهزار وأنصار (ز.ك.) بعد سقوط الجمهورية».

أما الرأي الثاني، والذي سبق الإشارة إليه أيضا، فهو أن المسؤولين السوفييت يوحون بأن اعتقال ذبيحي جرى بمؤامرة إنكليزية، من خلال إدخال جناح يميني إلى (ز.ك.)، لأن ذبيحي كان يمثل الجناح اليساري داخل (ز.ك.)، فاعتقاله يكون قد جاء للتخلص منه، وتسهيل سيطرة الجناح اليميني داخل (ز.ك.).

في كلا الرأيين ليس هناك أية أدلة قاطعة، على دور القاضي محمد، في اعتقال ذبيحي وسواء كان هذا الاعتقال بمبادرة من الحكومة الإيرانية، أو بمبادرة قادة (ز.ك.) الموالين للإنكليز. وفق رأينا لم يكن هناك خط موال للإنكليز داخل (ز.ك.)، وأن هاشموف مخطئ فيما يظن، وأن القاضي محمداً لم يبعد ذبيحي وقاسم قادري أو دلشاد عن مواقعهم، كما يدّعي السيد عزيز شمزيني، وإنما اعتقلوا في مهام، كانوا يقومون بها لـ(ز.ك.)، حين كان القاضي محمد عضوا بارزا في (ز.ك.)، وأن هؤلاء الأشخاص تولوا مناصب في جمهورية كردستان التي كان القاضي الرجل الأول فيها كما سنأتي على تفصيله لاحقاً. لذلك فإن نظرية الربط بين اعتقال ذبيحي وزملائه في (ز.ك.) لا تستند إلى أرضية صلبة، وإنما هي مجرد تصورات ليست أكثر. وادّعاء

كريمي أن القاضي محمد لم يكن في أثناء فترة اعتقال ذبيحي قائدا مهما في (ز.ك.) حتى يكلف ذبيحي بمهام، أيضا هو مسألة تختلف عن جميع الروايات، والتي من ضمنها (رواية هيمن وهزار) والتي تؤكد أن القاضي محمداً أصبح خلال فترة وجيزة الرجل الأول في (ز.ك.)، فالاعتقال جرى ـ حسب رواية كريمي ـ في حزيران عام 1945، في حين لم ينضم القاضي إلى (ز.ك.) إلاّ في تشرين الأول عام 1944.

ويعتقد كاتب هذه السطور أن كريمي يتصور أن قاضي محمداً، إن لم يكن متورطا في اعتقال ذبيحي، فإنه في أحسن الأحوال، لم يكن حريصا على العمل، من أجل إطلاق سراحه. وسبب ذلك يعود إلى عدم قيام القاضي بالضغط على الروس، لضمان إطلاق سراح ذبيحي إلا بعد قيام أهل مهاباد بمظاهرة، أمام بيت القاضي. وهذا ما دفعه إلى مطالبة الروس للتدخل لضمان إطلاق سراحه، وهذا ما حدث فعلا[137]. كما منع القاضي محمد، في بداية اعتقال ذبيحي، محاولة أهل مهاباد احتجاز موظفي العجم، لإجبارهم على إطلاق سراح ذبيحي وزملائه. ولكن جريدة كردستان التي كانت تصدر تحت رعاية القاضي محمد، تنقل في عددها الصادر في شباط عام 1946 خبر إطلاق سراح ذبيحي، كبشرى سارة إلى كردستان جميعاً، ويذكر قيام الاحتفال بهذه المناسبة، ويصف هزار هذه المناسبة، وكأنها كانت يوم استقلال جديد لكردستان[138]. وإذا لم يكن قاضي محمد سعيدا، بإطلاق سراح ذبيحي وزملائه، لما سمح بهذه الحفاوة وهذا التكريم بعد إطلاق سراحهم في جريدة كردستان، ومدينة مهاباد.

لو تركنا نظرية المؤامرة في قضية تحول (ز.ك.) إلى (ح.د.ك.) نرى أن هناك أسبابا تتعلق بـ(ز.ك.) نفسها، وبالوضع في إيران، وبالظروف الدولية التي أملت على الكرد تحويل (ز.ك.) إلى إطار لمواصلة حركة الكردايه تى التي أخذت من قبل (ز.ك.) عدة إطارات أخرى لها. ليس هناك شك في أن

---

(137) كريمي، ص109.

(138) جيشتي، ص72.

الروس وبالتحديد جعفر باقروف في باكو، المخطط والمنفذ للسياسة السوفييتية تجاه الكرد، وكابتن هاشموف كانا العامل المباشر والحاسم في حل (ز.ك.) وتأسيس (ح.د.ك.).

فبعد تشكيل الحزب الديمقراطي الأذربيجاني برعاية باقروف وتشكيل جمهورية أذربيجان الديمقراطية في تبريز، كان باقروف يخطط لإلحاق كردستان بهذه الجمهورية. ولكنه كان يعلم جيدا بأن (ز.ك.) ذات النزعة القومية القوية وذات العلاقات المشبوهة ـ في رأيه ـ ستكون العقبة الأساسية في تنفيذ سياسته تلك. فطلب باقروف إلى الضباط الروس في إيران تشكيل وفد كردي وإرساله على الفور إلى باكو. وعهد إلى كابتن نمازوف ضابط الإرتباط الروسي في 12 أيلول 1945 بالطلب إلى القاضي محمد، بتشكيل وفد من رؤساء العشائر الكردية، والتوجه إلى تبريز، ومن هناك جرى إرسالهم فورا إلى باكو، للتباحث حول مستقبل الكرد. وإثر وصول الوفد الكردي المكون من 50 شخصية كردية بقيادة القاضي محمد، قال باقروف لهم: إن حق تقرير المصير للكرد مسألة، لا يمكن المساس بها، ولكن الظروف الحالية وحتى تبلور فكر قومي منظم وقوي، وفي جميع أجزاء كردستان في آن واحد، فإنه من صالح الكرد أن يكونوا جزءا من جمهورية أذربيجان الديمقراطية، في إيران. رفض القاضي محمد هذا الاقتراح، كما رفضه الأعضاء الآخرون في الوفد، واحتدم النقاش بين القاضي وباقروف. وأخيراً، قال باقروف بأن روسيا السوفييتية ستدعم مطالب الكرد في حكم ذاتي خاص، بشرط ألاّ يعلنوا دولة كردية مستقلة. وطلب باقروف أيضا إلى الوفد الكردي حل (ز.ك.) الموالية للإنكليز ـ حسب رأيه ـ وتأسيس حزب آخر ذي أهداف غير انفصالية ويكون مستعداً للعمل مع الأحزاب اليسارية الإيرانية الأخرى، من أجل الديمقراطية. ووعدهم مقابل ذلك بإرسال الأسلحة، والدعم المالي، ومطبعة[139].

يكتب بشدري الذي كان أحد القادة العسكريين في جمهورية كردستان:

(139) F.O. 371/52667. Persia, Confidential. Teleg. No. 65, March 3rd, 1946; R. Bullard to Mr. Roosevelt, pp. 126-128.

وانظر: ملا عزت. **كوماری**، ص 92-93.

«بعد وصول طلب الروس، لتشكيل وفد كردي، لزيارة باقروف، شكّل القاضي محمد وفداً ضم 30 شخصية كردية، وأصر باقروف، في أثناء الزيارة على أن تقوم (ز.ك.) بإسقاط شعار الاستقلال، ووعد بالمقابل بتقديم الدعم المالي والعسكري والثقافي للكرد[140]. ويكتب هزار عن انطباعاته عن سفرة باكو الثانية، قائلاً: بعد عودته قال القاضي محمد لأعضاء (ز.ك.) إن الروس غير مرتاحين من (ز.ك.) لأنها تطالب بتوحيد أجزاء كردستان جميعها، وهذا يخلق مشكلة للروس مع الحلفاء والأتراك، لذلك علينا أن نشكّل حزبا جديدا على أنقاض (ز.ك.) يطالب بالديمقراطية لإيران، والحكم الذاتي لكردستان[141].

أما بلوريان فيروي لنا في مذكراته انطباعاته عن سفرة باكو الثانية بالقول: كان مطمح الروس إلحاق كردستان بأذربيجان الإيرانية، وذلك من أجل إلحاقهما بأذربيجان الروسية. وكان باقروف قلقا من تعامل (كومه له) مع الإنكليز. وبعد عودة القاضي محمد من باكو، التقى اللجنة المركزية لـ(ز.ك.) وقال لهم:

«نحن نسعى لدولة كردية لعموم كردستان، وهذا حق مشروع، ولكن يجب أن نكون واقعيين، بأن نعمل في الظروف الحالية لحقوق قومية ضمن إيران، حتى تدعمنا دولة كبرى في مسعانا هذا. لذلك يجب تغيير اسم(ز.ك.). فمع أن السوفييت هم الوحيدون الراغبون هذه الأيام في دعمنا، ولكن ضمن مصالحهم»[142].

إضافة إلى هذا العامل الخارجي، كانت هناك عوامل داخلية أيضا أقنعت القاضي محمد والقادة الكرد بتغيير هدفهم الاستراتيجي، من دولة كردية مستقلة إلى حكم ذاتي ضمن إيران. فكانت هناك في طهران وعموم إيران نزعة عارمة نحو الديمقراطية، وعدم السماح لمحمد رضا شاه، بإعادة تجربة أبيه في الدكتاتورية، وكان لحزب تودة الموالي للروس سيطرة كاملة على نقابات العمال في إيران، خاصة نقابة عمال النفط. وكما أن هذه الأحزاب كانت تهيئ نفسها

(140) بشده رى، ص 45-47.

(141) جيشتى، ص 72.

(142) ثالة كوك، ص 57.

لخوض الانتخابات، والفوز بمقاعد كثيرة في البرلمان، تمكنها من تشكيل أجواء ديمقراطية.

وكانت هناك أيضا أحزاب قومية إيرانية ليبرالية تشكلت بعد سقوط رضا شاه، وتدعو إلى الديمقراطية الليبرالية. لذلك كان من الطبيعي أن يعلق الكرد آمالهم على هذا الانفراج. علما أن كثيرا من هذه الأحزاب الإيرانية كانت تطالب بتفعيل الدستور الإيراني (القانون الأساسي لعام 1911) والذي كان يدعو إلى قدر كبير من اللامركزية، وتشكيل الإيالات، لذلك طالب الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني الجديد، في بيانه التأسيسي بتحويل إيران إلى إيالات، وتشكيل إيالة كردستان[143].

تأسست (ز.ك.) في ظروف بالغة السرية، وإن التطورات التي حدثت في أثناء الحرب العالمية في إيران والعالم لصالح الديمقراطية،كانت تستدعي تشكيل حزب جديد ليتجاوب مع هذه التغيرات[144]. ينقل الأستاذ الملا عزت عن رحيم قاضي قوله: إن البيان الأول للحزب الديمقراطي الكردستاني في نوفمبر 1945 كتب في اجتماع سري لـ(ز.ك.)، ويضيف الملا عزت أنه في الآونة الأخيرة من حياة (ز.ك.) كان وضع الحزب في منتهى الجمود. وحتى هذا النشاط أصبح بطيئا جدا، فجرى إصدار الأعداد 7 و8 و9 في عدد واحد[145]. ويقول الأستاذ هيمن: إن (ح.د.ك.) أسسه مجموعة من المثقفين داخل (ز.ك.) الذين اقتنعوا بأن (ز.ك.) لم تعد تتجاوب مع مقتضيات النضال، من أجل الكردايه تى في الظروف الدولية الجديدة. وأن (ح.د.ك.) بني على أسس (ز.ك.)، وأصبح القاضي محمد الذي كان عضوا في (ز.ك.) رئيسا وأصبح الرئيس السابق لـ(ز.ك.) عضواً عادياً، ولكن مخلصاً لـ(ح.د.ك.)[146].

إن رفع شعار الحكم الذاتي من قبل (ح.د.ك.) وذكر عبارة «وشعارنا في

---

(143) جه ليل كادانى، 50 سال خه بات. كورته ميژوويه كى حيزبى ديمو كراتى كوردستانى ئيران به ركى يه كه م، جابخانه ى وه زاره تى روشنييرى، هه ريمى كوردستان، ص26.

(144) قاسملو، ص29-30؛ كولمرادي، ص 10؛ كادانى، ص26.

(145) ملا عزت، بة لكة و ج، ص690-692.

(146) تاريك روون، ل 23.

المرحلة الحالية» في مقدمة البيان التأسيسي، يعني أنه سيحق للكرد أن يرفعوا شعارات أخرى في المراحل القادمة لذلك كان هناك نوع من الاستمرارية في الشعارات والأهداف. ولتأكيد هذا الرأي، يشير الأستاذ نوشيروان مصطفى إلى المذكرة التي قدمتها (ز.ك.) عام1944 إلى فهيم الملك، عضو البرلمان الإيراني الذي زار كردستان، والتي احتوت على المطالب الآتية الشبيهة جدا، بمطالب (ح.د.ك.):

1) تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية في كردستان، 2) تنشأ إدارة حكومية تدار من قبل الموظفين الكرد، 3) تصرف ضرائب كردستان على المنطقة الكردية، 4) تناقش هذه المطالب في البرلمان الإيراني، ويشرع قانون جديد لضمان هذه الحقوق، والحفاظ عليها،5) ونحن نطرح هذه الحقوق حاليا، والتي هي مشروعة، نحتفظ بالحق لأنفسنا في طرح شعار حق تقرير المصير في المستقبل[147].

وفي الحقيقة إن تغيير (ز.ك.) إلى (ح.د.ك.) كان منعطفا في تاريخ الحركة الكردية، إذ تحولت (ز.ك.) ذات النزعة النخبوية والمفرطة في السرية في العمل إلى حزب جماهيري علني. يقول الأستاذ كولمرادي كانت (ز.ك.) في نهاية الحرب العالمية الثانية، تتكون من منظمة صغيرة مجموع أعضائها72 عضوا، ومن سكان المدن. وفي 16آب 1946 أي بعد سنة من تحولها إلى (ح.د.ك.) أصبحت حركة شعبية تضم شرائح عديدة، من المجتمع الكردي، ووصل عدد أعضائه إلى 20 ألف شخص[148].

جمهورية كردستان

يقول الأستاذ الملا عزت إن هناك جوانب كثيرة من حياة جمهورية كردستان في مهاباد، بحاجة إلى الدراسة والبحث، خاصة فيما يتعلق بأمر

(147) حكومة تى كوردستان: ريبه ندانى 1324-1325؛ كورد له كه مه ى سوفيتدا، اتروحت هولندا، 1993. ص62-63.

(148) كولمرادى، ص 10.

علاقات الجمهورية بأذربيجان وطهران والروس. وإن الكتّاب المعاصرين بحاجة إلى وقفة جدية لشرح أسباب انهيار الجمهورية، في ضوء الوثائق المنشورة في الدول المعنية[149]. ففي هذا الجزء من البحث سنلقي الضوء على طبيعة جمهورية كردستان وعلاقاتها، مع أذربيجان والروس، وسنتناول الأسباب المحلية والإقليمية والدولية التي كانت وراء سقوطها.

كانت جمهورية كردستان ثمرة نضال (ز.ك.) التي استأنفها (ح.د.ك.) من يوم إعلانه 16آب 1945، لذلك من المفيد هنا أن نعود إلى أهداف الحزب وكيفية تكوينه. سبق أن أشرنا إلى أن السبب الرئيسي لتكوين (ح.د.ك.) يعود إلى السفرة الثانية إلى باكو عام 1945، لقادة الكرد في إيران، وحيث ورد في مقدمة البيان التأسيسي أن الحزب سيسعى إلى ضمان الحقوق الكردية في إيران التي ضمنها القانون الأساسي الإيراني (دستور عام 1911)، والذي يدعو إلى تشكيل إيالات (ولايات) داخل إيران. وكانت أهداف الحزب:

1 ـ استعمال اللغة الكردية في التعليم والإدارة والقضاء.

2 ـ الحكم الذاتي ضمن إيران.

3 ـ موظفو الدولة في المنطقة الكردية يجب أن يكونوا من الكرد.

4 ـ ضمان حقوق فلاحي كردستان.

5 ـ تطوير الزراعة والتجارة والنجارة.

6 ـ العمل لضمان الديمقراطية في إيران.

7 ـ دعم وضمان الديمقراطية في كردستان والحفاظ على حقوق الإنسان، الكردي بمنأى عن معتقده الديني والسياسي والعرقي.

8 ـ السعي لتطوير الخدمات الصحية والثقافية في كردستان.

9 ـ صرف جميع الضرائب في المنطقة الكردية وإرسال نسبة 30٪ فقط إلى خزينة الدولة المركزية.

---

(149) ملا عزت، بة لكه و ج، ص 697-714.

10 ـ دعم الحقوق القومية للشعوب الإيرانية الأخرى[150].

إن نظرة متفحصة إلى هذه الحقوق، تبين أن (ح.د.ك.) الإيراني كان حزبا علمانيا كباقي الأحزاب الكردية القومية الأخرى، خلال القرن العشرين، يسير وراء سراب الديمقراطية في إيران، ويؤكد الحكم الذاتي هدفاً استراتيجيّاً، ويعد كردستان إيران جزءا من الأراضي الإيرانية. وإن تحقيق هذا الهدف كان يرتبط ارتباطا جوهريا بشيوع الديمقراطية في عموم إيران، والذي لم يتحقق لا في إيران ولا في الدول التي تدير أجزاء مختلفة من كردستان، لذلك فإن شعار الحكم الذاتي، الذي كانت ترفعه الأحزاب الكردية، كان شعارا قد أثبت عقمه، مرارا وتكرارا. ولكن لنرى لماذا فشل هذا الشعار في كردستان إيران؟

في 11/ 12/ 1945 أعلن الحزب الديمقراطي الأذري حكومة جمهورية أذربيجان بقيادة جعفر بيشاوري. وفي 22/ 1/ 1946 أعلن القاضي محمد في مهاباد احتفالاً مهيبا، وبحضور عدد غفير من رؤساء العشائر الكردية، وقيادة (ح.د.ك.) ونحو 10 آلاف مواطن ميلاد «جمهوري كردستان ميللي» جمهورية كردستان الوطنية. وبعد إعلان الجمهورية انتشرت قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني التي أصبحت تسمى قوات كردستان، على جميع المناطق الكردية التي لم توجد فيها القوات الروسية، أو البريطانية، ما عدا الحاميات الإيرانية الصغيرة، في سردشت وسقز وبانه، والتي أصبحت عمليا تحاصرها القوات الكردية.

ولكن إعلان الجمهورية كان إعلانا لحكومة الأمر الواقع، في كثير من الوجوه. لأنه، كما أعلن القاضي محمد في خطبته، كان الكرد يديرون تلك المناطق منذ عام 1941. وأعطي القاضي محمد لقب «بيشه وا» (الرئيس) وشكّل إدارة حكومية، باسم «هيئة تى ره ئيسى ميللى كردستان»، والتي كانت بمثابة هيئة وزارية. ورفع العلم الكردي بدلا من العلم الإيراني، فوق مباني مدينة مهاباد. وتبع ذلك مراسم رفع العلم في القرى والمدن الكردية الأخرى.

ورغم أن الدبلوماسيين الروس في كردستان وأذربيجان لم يحضروا احتفال

(150) كادانى، ص28-29.

إعلان الجمهورية، إلا أن صلاح الدين، الضابط الروسي المتخفي باسم تاجر، والذي كان يعرف بـ(كاكه آغا)، كان موجودا في مهاباد يوم إعلان الجمهورية. وقد خطب القاضي في 22/ 1/ 1946 في الاحتفال الجماهيري قائلاً:

«إن الشعب الكردي له كل مقومات القومية، كالذاتية الخاصة، ومنطقة جغرافية خاصة به، وله حق تقرير المصير أسوة بالشعوب الأخرى. يستيقظ شعبنا اليوم من نوم عميق، ويجد له حليفا قويا، ومن اليوم فصاعدا، فإن مهاباد مستقلة عن الحكومة المركزية، في إدارة شؤونها، وإن لشعب كردستان تراثا عميقا في حكم نفسه بنفسه، حيث كانت مهاباد جزءا من الدولة الكردية الموكريانية(أردلان). والتاريخ الكردي حافل بالأسر الكردية الحاكمة، كالأيوبيين مثلا، فحين اختفت أردلان ظهرت بابان، وحين اختفت بابان ظهرت سوران. وهكذا حكم أمراء بدليس أجزاءً من كردستان، ليثبتوا للعدو بأن هذا الشعب لا يمكن القضاء عليه، فأدعوا جماهير كردستان للحفاظ على الوحدة، وعلى علم كردستان المقدس، حتى يبقى مرفوعاً إلى الأبد»[151].

إن هذه الخطبة تشير وبكل وضوح، إلى أن القاضي محمداً كان عالما من طراز علماء الإسلام الأوائل الذين أبدعوا في العلوم الشرعية والعلوم الاجتماعية. فإشارته، في الخطبة المارّة، إلى المقومات الذاتية للكرد كاللغة والمنطقة الجغرافية تبين اطلاعه على المسائل السياسية في عصره، وحين يتكلم على تاريخ الكرد يبين عمق فهمه في هذا المجال. وكأن لسان حاله يقول إن إعلان جمهورية كردستان حق طبيعي وتاريخي، ويجب أن يدرس ضمن سياق تاريخ الكرد.

وفي 26/ 1/ 1946 أعلن القاضي محمد إتمام تشكيل الحكومة الكردية، والتي كانت على الصورة التالية:

---

(151) بلوريان، ص 64؛ ملا عزت، بة لكه و ج 3، ص 693.

الاسم	المنصب	المهنة
حاجي بابه شيخ بوكان	رئيس وزراء	عالم دين
محمد حسين سيف قاضي	وزير الحرب	
محمد أمين معيني	وزير داخلية	تاجر
أحمد آلهي	وزير اقتصاد	تاجر
كريم أحمد يان	وزير البريد والبرق	موظف
مناف كريم		ملاك
صديق حيدري	وزير ثقافة	
حاجي عبد الرحمن الخاني زاده	وزير أعلام	ملاك رئيس عشيرة
وزير مشاور	وزير زراعة	تاجر
محمد ولي زاده	وزير عمل	تاجر
خليل خسروي	وزير تجارة	تاجر
حاجي مصطفى داودي	وزير عدل	عالم دين
ملا حسين مجدي	وزير صحة	
سيد محمد أبو بيان		

وكانت هناك عدة مديريات عامة:

1 ـ مديرية تسجيل الأراضي.

2 ـ مديرية الشباب.

3 ـ مديرية البلديات.

4 ـ مديرية الشؤون المالية.

وكلّف سيف قاضي في الإسراع في تشكيل قوة مسلحة، للدفاع عن الجمهورية. مع العلم أنه كان هناك أعداد كبيرة من المسلحين في خدمة الجمهورية، ولكنهم كانوا بحاجة إلى تدريب وتنظيم. فأعطيت هذه المهمة للضباط الكرد الذين التحقوا مع الملا مصطفى البارزاني بالكرد في إيران في

تشرين الثاني عام 1945، بعد أن أجبرهم قصف القوة الجوية الملكية البريطانية على ترك أراضي كردستان العراق. ومن الجدير بالذكر أنه في الأعوام 1943 ـ 1945 قامت في كردستان العراق ثورة البارزان بقيادة الملا مصطفى البارزاني، وتلقت الثورة دعما من حزب هيوا، واستطاعت قوات المقاومة الكردية ضد هجوم الجيش العراقي، ولكن الإنكليز تدخلوا لمساندة الجيش العراقي، ولإنقاذ الحكومة العراقية من الوضع السّيّئ، ودخل مصطفى البارزاني إلى جمهورية كردستان إيران، ومعه الضباط الذين أصبحوا جزءا من قوات الجمهورية فيما بعد، وفيما يلي أسماؤهم:

1 ـ العقيد مصطفى خوشناو

2 ـ المقدم خير الله عبد الكريم

3 ـ النقيب محمد محمود قدسي

4 ـ العقيد عزت عبد العزيز

5 ـ النقيب بكر خوشناو

6 ـ المقدم سيد أحمد

7 ـ العقيد مير حاج

8 ـ الملازم أول نوري أحمد طه

9 ـ الملازم أول جلال أمين

10 ـ العقيد سيد عبد العزيز كيلاني (شمزيني)

11 ـ النقيب نوري أمين

وكإجراء من أجل إعطاء نوع من الرسمية، والتنظيم، للقوات القبلية الكردية المساندة للجمهورية، أعطيت رتبة الجنرال للأشخاص التالية أسماؤهم:

1 ـ محمد حسين سف قاضي

2 ـ عمرخان شكاك

3 ـ حمه رشيد خان

4 - ملا مصطفى البارزاني

وأعطيت الرتب العسكرية لمجموعة من الكرد من إيران، فقد أعطيت رتبة العقيد لـ(محمد نانه وازاده) الذي أصبح فيما بعد (المساعد السياسي لسيف قاضي) الذي كان بدوره القائد العام للقوات المسلحة. كان هناك 12750 مسلحاً على أتم الاستعداد للدفاع عن الجمهورية، و2000 مسلح نظامي[152].

وقد اهتمت حكومة كردستان منذ البداية اهتماما خاصا بالثقافة، وأعطي للشعراء الشباب الثلاثة هيمن وهزار وحسن قزلجي دور مهم في إحياء الأدب والثقافة الكردية. وكان ذبيحي ودلشاد رسولي وقاسم قادري يعملون في مطبعة كردستان، وأعطي لهؤلاء المثقفين مهمة إصدار دوريات متنوعة، منها: جريدة كردستان، هاوارى نيشتمان، هه لاله، وكانت مهمة هؤلاء المثقفين أيضا كتابة الكتب المدرسية[153].

كما اهتم القاضي محمد اهتماما كبيرا بمسألة التجارة والاقتصاد، ويعتقد الأستاذ الملا عزت أن القاضي محمداً كان متأثرا باقتصاد هتلر، وكان ينوي جمع مجوهرات كردستان ورهنها، لتكون في خزينة الدولة، وذلك من أجل الحصول على أموال نقدية من البنوك العالمية. كما أصدر بيانا لتأسيس شركة ترقي كردستان من أجل تنشيط التجارة الداخلية والخارجية، وكان من المفروض أن تكون الشركة المذكورة شركة مساهمة، لكي يستطيع المواطن الكردي وضع أسهم فيها من أجل التوظيف والإستثمار. وجرى ادخار4ملايين تومان، ولكن الحرب وسقوط أذربيجان أفسدا المشروع[154].

إن هذه الإجراءات لبناء مؤسسات الدولة الكردستانية لها العديد من المدلولات، فقبل إعلان الدولة، كان القاضي يوصي بحضور أكبر عدد من جمهور الكرد من مختلف الشرائح في أثناء الاحتفال بإعلان الدولة ورفع علمها، فجاءت وفود إلى مهاباد من مختلف أجزاء كردستان، وبالألوف، وأصر

---

(152) كاداني، ص47.

(153) كوردستان، عدد 23، مايس 6-1946.

(154) ملا عزت، به لكه و. ج3، ص733-734.

القاضي محمد على أخذ البيعة أولا من الوجهاء، كأفراد. وفي إعلانه ولادة الجمهورية في ساحة (جوارجرا) أمام الألوف، ووسط الحفاوة والتصفيق الحار، وتلاوة القرآن والأناشيد الوطنية، أخذ القاضي محمد البيعة من الجمهور، لذلك أصبح لحكمه شرعية مستمدة من تأييد الجماهير الكردية. وهذه الطريقة في أخذ الشرعية، والتأييد، تذكّرنا بنهج الخلفاء الراشدين (رضي الله عنهم أجمعين) وهو ما يسمى في فقه السياسة الشرعية بالبيعة الخاصة والبيعة العامة. وكان الخلفاء الراشدون يطلبون إلى وجهاء البلدان والأقاليم الإسلامية القدوم إلى المدينة لإعطاء البيعة في مسجد المدينة المنورة.

وما أقدم عليه القاضي محمد من إعلان ولادة الجمهورية في حفل جماهيري، ومن كسب تأييد الجماهير يسمى في المصطلح السياسي المعاصر بـ(الشعبية) في إدارة أمور الرعية. ويقول علي ابن القاضي محمد: «كان أبي يتنكّر ليلاً، ويذهب إلى الأسواق والمحلات العامة، ليحس حس الجمهور»[155]. وكان ذلك تقليدا آخر للخلفاء الراشدين، كما أن الخلفية الاجتماعية والاقتصادية لأكثر من ثلثي أعضاء الوزارة المشكّلة، كانت من الطبقة المتوسطة أو ما يسمى بـ(البرجوازية الصغيرة) أي الموظفين والتجار والملاكين الصغار. وهذا مؤشر على الاستمرارية مع نهج (ز.ك.) في إعطاء أمور السياسة لهذه الطبقة. وبخلاف ما ذكرنا من ادعاءات بعض المتحاملين، من غير وجه حق، على القاضي محمد، نرى أن معظم قيادات (ز.ك.) كُلفوا بمهام رسمية في جمهورية كردستان. فالمثقفون أمثال هيمن وذبيحي ودلشاد رسولي وهزار كانوا مشغولين انشغالا كبيرا بالمهام الثقافية الجسيمة التي كلّفتهم بها، بصفة رسمية، حكومة كردستان. وأعطي لحسن زركه رى منصب نائب قائد قوات الشرطة، ولكنه أقيل من منصبه، بعد أن ثبت عدم صدقه وأمانته وأهليته للعمل، كما أعطي لمحمد نانه وازاده، أحد الأعضاء المؤسسين لـ(ز.ك.)، منصب نائب قائد قوات كردستان وبقي يشغل هذا المنصب إلى حين وفاته، في حادث سيارة.

(155) جان دوست، «جافى من كرى نه ده ن، بلا ئة ز سبه ها مه هابادي ببينه م»، رامان 2000، ص7.

إن وجود حاجي بابه شيخ على رأس التشكيلة الحكومية لم يكن مجرد مصادفة، فبابه شيخ كان عالماً فاضلاً، ورجلاً تقياً وصارماً، مع أعداء الكرد، ومحبوباً في عموم كردستان. وبقي يزاول مهامه بكل كفاءة وإخلاص إلى آخر يوم في حياة الجمهورية، وكان حريصا جدا على أن يراقب أعمال الوزراء ويحاسبهم بنفسه، (رغم سنّه) محاسبة دقيقة.،وإن هذه الصرامة والإتقان في العمل كانا بمثابة همّ كبير يثقل كاهل المسؤولين. وهذا ما دفع هيمن، الذي كان سكرتيره الشخصي، إلى عدم تحمل المواظبة في العمل معه، لذا تفرغ للأمور الثقافية[156].

إن وجود القاضي محمد وبابا شيخ على رأس حكومة كردستان دليل بيّن، كضوء الشمس، على قدرة علماء الإسلام، على قيادة الكرد في الأمور الدينية والدنيوية. وما أرى هذا إلا استمراراً لنهج الشيخ عبيد الله النهري والشيخ عبد السلام البارزاني والشيخ سعيج بيران، كما أن العلماء والدعاة المجاهدين ضمن التيار الإسلامي المعاصر في كردستان، هم أيضا يمثلون هذا الاستمرار. وكل محاولة لفصل الإسلام عن الحياة السياسية للمجتمع الكردستاني، وخلق ازدواجية مزيفة باسم «الإسلام الديني» و«الإسلام السياسي»، هي خيانة لهذا التراث المشّرف في تاريخنا المعاصر، وقراءة غربية ومسيحية للإسلام والحكم، يحاول بعضهم فرضها على الشعب المسلم في كردستان.

كما يلاحظ على القاضي محمد وقادة الجمهورية النظرة القطرية المؤسفة. فرغم وجود أربعة عقداء وخمس من المراتب العسكرية العليا من الكرد المهاجرين من العراق في مهاباد، ورغم الدور الكبير والمشّرف الذي سيؤدّيه هؤلاء في الدفاع عن الجمهورية، فلم تُعطَ لهم أية مهام مهمة في الحكومة. إن بعض المناصب العسكرية التي أعطيت للقادة العسكريين الكرد العراقيين، كأمراء أفواج للقوات البارزانية مثلا، كانت إجراءات فرضها الأمر الواقع، وكان هؤلاء القادة العسكريون يملكون خبرات إدارية وسياسية، ولكنها مع الأسف لم تستغل استغلالا جيدا. فأعطيت وزارة الثقافة مثلا لمن لا يعرف حتى القراءة والكتابة

(156) هيمن، ص23.

باللغة الكردية! وكان من الأولى أن يعطى هذا المنصب لدلشاد رسولي (كاتب من السليمانية) أو لأحد العلماء الذين كانوا يملكون خبرات ثقافية وإدارية جيدة.

وبما أن الحديث لا يزال عن طبيعة جمهورية كردستان وكيفية تكوينها، فلا بأس هنا أن نعطي بعض الملاحظات عن الجدال الدائر بين الباحثين الكرد، حول جمهورية كردستان الوطنية، أكانت جمهورية مستقلة أم حكومة كردية محلية، تطالب بالحكم الذاتي «خودموختاري» ضمن إيران؟ فليس من السهولة وصف جمهورية كردستان وصفا دقيقا، فيما إذا كانت كيانا ذا حكم ذاتي، أم حكومة لدولة مستقلة؛ ويعود ذلك إلى الأسماء التي استعملت لتعريف الجمهورية التي توحي بشيء من جهة، والتصرفات والتصريحات المتعارضة التي صدرت من بعض المسؤولين، والتي توحي بشيء آخر.

من جهة أخرى. فقد كتب على العلم الخاص بالجمهورية «ده وله تى جمهورى كوردستان ـ دولة جمهورية كردستان» و«كوماري ديمو كراتي كوردستان ـ جمهورية كردستان الديمقراطية» و«كوماري ميللي مهاباد ـ جمهورية مهاباد الوطنية». أما في الصحافة الرسمية، خاصة جريدة كردستان الناطقة باسم الحكومة الكردية، فقد استعمل اسم «جمهوري ديموكراتي كوردستان»[157].

إن استعمال كلمة «دولة» في الخطاب السياسي العربي يعني كيانا ذا شخصية دولية ومستقلة. أما كلمة «جمهورية» فإنها تحمل مدلولات مزدوجة، إذ تعني، في الغرب ودول العالم الثالث، حكومة ذات سيادة وشخصية دولية. ولكن استعمال كلمة «جمهورية» في المعسكر الاشتراكي، الموالي للاتحاد السوفييتي السابق، كان لوصف كيانات إقليمية، تتمتع بنوع من الإدارة الذاتية، ضمن الكيان السوفيتي المنحل.

إن استعمال عدة أسماء من قبل المؤسسات والشخصيات السياسية والثقافية الكردية، أيام الجمهورية، دليل على عدم وجود مرجعية قانونية،

---

(157) ملا عزت. **كوماری**، ص 109-101.

لحسم هذه المسألة، ووجود نوع من اللامركزية الممزوجة بالفوضى، عند القائمين بأمر الجمهورية. فلو كان هناك دستور للجمهورية، أو مؤسسة تشريعية، أو وقت كافي في عمرها، لأمكن تقنين هذه المسألة وحسمها.

وللأستاذين كريم حسامي وكولمرادي رأيان مختلفان في هذا المجال. يقول حسامي إن: «القاضي محمد أعلن دولة كردية مستقلة، في وضح النهار، وأمام مرأى ومسمع 20 ألف كردي، والرأي العام العالمي، وسميت هذه الدولة بحكومة (كردستان الوطنية)». ويضيف حسامي قائلاً: «إن رفع العلم، وتأسيس جيش كردي مستقل، وتطهير المنطقة الكردية من الجيش الإيراني والسلطات الحكومية، وأخيرا الدخول في علاقات دولية مع دول أخرى، كلها مؤشرات على كون جمهورية كردستان كيانا مستقلا وشخصية دولية».

كما أن الخطباء لم يذكروا، يوم إعلان الجمهورية، كلمة «خودمو ختاري» أي «حكم ذاتي»، لأنهم كانوا يعرفون جيدا معنى هذه العبارة، وإنما أعلنوا ولادة حكومة كردستان الوطنية المستقلة، وورد في خطاب القاضي محمد يوم إعلان الجمهورية قوله، بأنه سيبذل آخر قطرة من دمه في سبيل استقلال كردستان[158].

أما كولمرادي، فيرى أن استعمال كلمة«جمهورية» أو «رفع العلم» في القانون الدولي لا يعني بالضرورة إشارة إلى وجود دولة مستقلة، فهناك الكثير من الدول الفيدرالية التي تسمح لبعض الكيانات الداخلة فيها، استعمال كلمة جمهورية، أو رفع أعلام إقليمية، بجانب علم الدولة الفيدرالية[159].

ويتفق الكاتب الكردي عوله مع رأي حسامي في عدّه جمهورية كردستان دولة مستقلة، لأنها فضلاً عن إلغائها لعلم الدولة المركزية، واتخاذ علم خاص بديل عنه، فإنها أيضا أوقفت العمل بالقوانين الإيرانية، في جميع المناطق الخاضعة لسيطرة الجمهورية[160]. أما الأستاذ نوشيروان مصطفى فإنه يتخذ

(158) كه ريم حسامي، «كزينك زمارة 13- نامولة ناوة روكي»، كزينك. زمارة-14، ص 47.
(159) كولمرادى، ص11.
(160) عولة،ساليك بوو كورد ئازاد بو، ئوستوكهولم (سويد: 1988)، ص 91.

منهجا وسطا بين منهجي حسامي وكولمرادي المار ذكرهما، إذ يكتب: «إن جمهورية كردستان لم تكن تملك مؤسسة تشريعية حتى تشرع لها القوانين، ولم تأخذ شرعيتها من القانون الإيراني الأساسي، بتأسيس حكومات خاصة بها. ورغم أن مسؤولي الجمهورية كانوا يتكلمون عن حكومة (خودموختاري) (محلية) لكن تصرفاتهم وإجراءاتهم، كانت توحي إلى كونها صادرة عن مؤسسة أكبر من إقليمية، أو فيدرالية»[161].

ربما كان القاضي محمد قد فكر بأن الأحداث الإقليمية والدولية السائدة آنذاك، حين إعلانه جمهورية كردستان، قد تمكّنه من تأسيس كيان كردي مستقل. ولكن إخفاقه في نيل الدعم السوفييتي أو الإنكليزي أو الأميركي، لاستقلال كردستان أجبره على تغيير هذه الفكرة، بعد فترة وجيزة، من إعلان الجمهورية، فبدأ يركز جميع تصريحاته على الحكم الذاتي.

ومن الجدير بالذكر أن خطاب القاضي محمد واسم الجمهورية قد أحدثا قلقا بالغا، ليس في وسط الحكومة المركزية فحسب، بل حتى عند حكومة أذربيجان الشعبية. فدعا جعفر بيشاوري، رئيس جمهورية أذربيجان، القاضي محمداً إلى تبريز، واحتج بشدة على إعلان استقلال كردستان، فقال بيشاوري للقاضي: «نحن نعلن الحكم الذاتي، ولكنكم أنتم تعلنون دولة مستقلة»، فكان رد القاضي عليه هو أن «السلطات السوفييتية على علم مسبق بأحداث مهاباد، وأنهم يؤيدونه»[162].

لو وضعنا استعمال الكلمات ومدلولاتها القانونية والسياسية جانبا، نرى أن القاضي محمداً كونه رئيسا لحكومة، وناطقا رسميا باسمها، يؤكد في العديد من المناسبات أن جمهورية كردستان تسعى للحصول على اعتراف رسمي من الحكومة الإيرانية، ومن حكومة أذربيجان، بكونها حكومة إقليمية ذات حكم ذاتي، ليس أكثر. فبعد أقل من شهر من إعلان حكومة كردستان نشرت جريدة

---

(161) حكومة تى كوردستان. ص130-131.

(162) كوجرا، ص273.

كردستان في عددها الأول افتتاحية تقول، بكل صراحة، إن الكرد لا يريدون إلا الحكم الذاتي[163].

وفي تموز عام 1944 زار القاضي محمد، محمد رضا شاه في طهران، وأكد له ولاءه وولاء الكرد للحكومة المركزية في طهران. وقال القاضي للشاه: «كوننا مسلمين من أهل السنة، نحن ملزمون بالطاعة لأولي الأمر، وإن شعب كردستان يعتز بإيرانيته». وفي أثناء وجوده في طهران عقد القاضي محمد لقاءً صحفياً مع جريدة (إيران ما) قال فيه: «إن الكرد ضد الانفصال عن إيران، وإنهم فقط يريدون حكم الإدارة المحلية، وانتخاب مجلس إيالة كردستان، كما نص عليه القانون الأساسي»[164].

وفي لقاء مماثل مع صحيفة (شاهباز) الإيرانية الطهرانية في آب 1946، ذكر القاضي محمد أنه، وقادة الكرد، يعملون ضد انفصال كردستان، عن إيران. ولكن أعداء الكرد يروجون دعايات عكس ذلك. وفي حزيران 1946 نقلت دورية فرانس بريس عن القاضي محمد، قوله إنه يطالب بالديمقراطية لإيران، والحكم الذاتي لكردستان، وإنه لا يمانع قيام السلطات المركزية بإجراء انتخابات المجلس الإيراني في كردستان، بشرط ألا يتدخل الجيش في الانتخابات[165].

وفي آب عام 1946 اقترح قوام السلطنة على القاضي محمد في طهران تشكيل محافظة باسم كردستان، تضم كل الأقاليم التي يقطنها الكرد، ويكون القاضي محمد محافظا عليها، وترتبط بالحكومة المركزية، فقبل القاضي محمد بهذا الإقتراح الذي كان خطة تكتيكية من قوام السلطنة، لكسب الوقت، وشق الصف الكردي ـ الأذري، وفصل المناطق الكردية عن أذربيجان[166].

وفي تموز 1946 كانت هناك مفاوضات بين وفد الحكومة المركزية

---

(163) كوردستان، عدد-1/ 11، 1946.

(164) بامشاد، ص88-90.

(165) كولمرادى، ص11.

(166) قاسملو، ص 56.

والإدارة الكردية في مهاباد، حيث عرضت الحكومة المركزية، بلسان العقيد فيوضي، الحكم الذاتي على الكرد، مقابل تخليهم عن السلاح. فقبل القاضي محمد بعرض الحكم الذاتي، ولكنه رفض تجريد الكرد من السلاح، لأنه لا يأمن من بطش السلطة المركزية[167]. وظل صدر القاضي طيلة عمر الجمهورية يمثل مهاباد وما حواليها في البرلمان الإيراني وكان بإمكان القاضي محمد أن يطلب إلى أخيه الانسحاب من المجلس الإيراني، لتأكيد استقلالية كردستان، ولكن بدلا من ذلك أعطى له القاضي محمد كل الدعم والمساندة[168].

في الحقيقة لم تكن جمهورية كردستان الوطنية من الناحية النظرية والقانونية إلا ولاية، حاولت أن تؤكد استقلاليتها، مستدلة بالدستور الذي تجاهلت الحكومة المركزية تطبيقه. أما من الناحية الواقعية، فكانت دولة مستقلة وتتعامل في علاقاتها الداخلية والخارجية، وكأنها حكومة ذات سيادة كاملة. وإن تسمية جمهورية كردستان الوطنية كانت، ولا تزال، مصدر جدال لظروف وأسباب عدة. فاعتاد الكتاب الغربيون من تقليل قيمتها، وسموها بـ«جمهورية مهاباد» للإيحاء بأنها كانت دولة المدينة، ولم تحظ بدعم الكرد. علما أن حكومة كردستان لم تطلق على نفسها هذه التسمية. وحاولت في الكثير من المناسبات فرض سيادتها وسلطتها على مدن كردستان جميعها، وكانت قواتها تفرض سيطرتها العسكرية على معظم الريف الكردستاني، ومن ضمنه أرومية باتجاه الحدود التركية والعراقية، وإن أهالي مدن سقز وبانه ومريوان خضعوا لنفوذها، مع أن قوات كردستان الوطنية، لم تدخل هذه المدن، كما سنبين ذلك لاحقاً.

وهناك في كردستان العراق اليوم المشكلة نفسها، فيما يخص الاسم. فلأكثر من عقد لم يستقر الكتاب، عامة الناس، على إطلاق تسمية دقيقة على الحكومة المشكلة في المنطقة، بعد فرض الحماية الغربية عليها، وحظر الطيران فوقها. فهناك من يسميها حكومة كردستان الفيدرالية، ويسميها آخرون بحكومة

---

(167) عه بدولا ئةحمه د رة سوول بشده ری، يادداشتة كانم، بةشى يه كه م، بغداد، 1993، ص71-72.

(168) المرجع السابق، ص72.

الإقليم واعتاد بعضهم على تسميتها بعد معارك 1996 الداخلية بحكومة أربيل وحكومة السليمانية. ولكن إضافة كلمة الفيدرالية إلى الحكومة الإقليمية لا تمت، بأية صلة، إلى الواقع.

مع أن حكومة كردستان عاشت لفترة 11 شهراً، ولكن لم تعط لها الفرصة لتنفيذ برامجها لبناء مؤسسات الدولة، وتطوير المنطقة اقتصادياً. ولكن ـ وكما أشرنا إليه سابقاً ـ فقد شهدت كردستان في هذه الفترة انتعاشا ثقافيا، لم تشهد له مثيلا من قبل، فانفجرت الطاقات الثقافية، التي كانت محصورة أيام رضا شاه، كما تنفجر المياه من خلف السد، بعد أن تفتح بعض أبوابه. فتحولت مدينة مهاباد إلى مركز إشعاع حضاري، حيث أقيمت فيها المؤتمرات الثقافية، خاصة الأدبية والفكرية. وأصبحت مسرحية (دايكي نيشتمان) لفرقة شباب مهاباد، موضع رضا وتقدير جميع أهالي مدن وقرى كردستان.

وكان مصدر هذه الثورة الثقافية الحرية الفكرية التي وفرتها الحكومة ووجود خيرة شعراء الكرد، من التيار القومي في القرن العشرين، من أمثال هزار وهيمن في قلب مهاباد. والأكثر من ذلك، كانت هناك نخبة متنورة من الكرد المهاجرين من العراق، فضلاً عن وجود المفكر والمصلح الثوري القاضي محمد ذي الشخصية المؤثرة على رأس الحكومة، والذي كان يولي الثقافة والعلم اهتماماً خاصاً.

إن الانتعاش الفكري والثقافي يحتاج إلى بيئة يسود فيها الأمان والاستقرار وحرية الرأي. وقد وفرت حكومة كردستان كل هذه المقومات المطلوبة، للثورة الثقافية. ففي أثناء حكم الجمهورية، وحتى قبلها، حكم القاضي محمد المنطقة حكما عادلا، وكان حريصا على عدم مصادرة الحريات وممتلكات الناس، ولم يكن هناك في مهاباد لجان ثورية، مثل جمهورية أذربيجان، والتي كان الناس تعاني الأمرّين من إرهابها. وكان القاضي محمد محبوبا لدى الجماهير، بدليل أن الأسواق جميعها أغلقت يوم إعدام القاضي محمد، وكانت الشوارع خالية من الناس[169].

(169) نجفقولي، ص 141.

يرى الدكتور أمير حسن بور أن حكومة جمهورية كردستان كانت حكومة ديمقراطية، ومستقلة، في قرارها، عن أي قوة أجنبية، ولكن الكتاب الغربيين والدبلوماسيين الإنكليز والأميركيين حاولوا نعت الجمهورية وقادتها بالثوريين، وبكونهم لعبة بيد السوفييت[170]. ولتأكيد هذه الاستقلالية، أكد القاضي محمد لدوهلر مساعد القنصل الأميركي في أرومية عن رغبته في بناء علاقات ثنائية بين حكومة كردستان والولايات المتحدة الأميركية. وعبّر القاضي محمد عن أمله بأن يساهم الدعم المقدم من حكومة الولايات المتحدة الأميركية في تطوير البلد ثقافيا وصناعيا[171].

وحين اكتشفت حكومة كردستان أن محمود غفوريان، الشاب الماركسي من أهالي مهاباد، يزود هاشموف، القنصل السوفييتي في أرومية، بتقارير سرية عن وضع الكرد، جرى اغتياله في ظروف غامضة، ولم يدِن القاضي محمد اغتياله[172]. ولو كان القاضي محمد عميلاً كما زعم بعضهم، أو آلة بيد الروس، لكان له موقف آخر؛ علما أن هاشموف وباقروف كانا من ألد أعداء الكرد رغم إبدائهما الود والتأييد الظاهرين للقضية الكردية.

ومما يجدر ذكره، هنا، أن إعدام غفوريان هو الدم الوحيد الذي أريق، خلال 11 شهراً، في جميع المناطق الواقعة تحت سيطرة حكم الجمهورية. وقد كان القاضي محمد رجلا مصلحا، يؤمن بالتغيير الشامل، ولكن بطرق سلمية، ويحاول تفادي إراقة الدماء. ففي عام 1946 كانت هناك خطة من قبل حكومة أذربيجان، لقتل مجموعة من الإقطاعيين الكرد، فذهب القاضي محمد شخصيا إلى تبريز لإقناع بيشاوري، للعدول عن تلك الفكرة[173]. كما حاولت مجموعة

---

(170) Amir Hassan, Pour "Two Nationalist Revolutions in Azerbaijan and Kurdistan", pp. 80-81.

(171) F.O. 371/52702, Mr. le Rougete (No. 572, from Tehran to Foreign Office, 29 April, 1946.

(172) Hengaw (Kurdish Magazine). No. 23, and 24 Feb; F.O. 371/05667. Vice Consul Tabriz. Feb 23/1946; وانظر: بلوريان، ص 55.

(173) **هه زار**، ص 87.

من رؤساء عشائر مامش ومنكور، بدفع من الإنكليز والحكومة المركزية، القيام بتجميع قوة مسلحة للهجوم على الجمهورية. فأرسل القاضي محمد قوة لردعهم، ولكن نصحهم بعدم إراقة الدماء، وفرّ المتآمرون إلى مناطق بشدر الموالية للإنكليز[174].

ورغم صبر القاضي، وحلمه من أذى طبقة الآغاوات الذين لم يكفّوا طيلة عمر الجمهورية عن تدبير المؤامرات، كان يؤمن بكسبهم، أو على الأقل تحييدهم في الصراع مع الحكومة المركزية. كما كان يحاول تدمير المؤسسة الإقطاعية، من الداخل، من خلال فتح المدارس، وإرسال أبناء الآغاوات للدراسة في تبريز وروسيا[175].

ويصف (نجفقلي) الكاتب الإيراني الذي راقب تلك الأحداث عن كثب، قائلاً:

«تصرف القاضي محمد بحكمة وخبرة وعقلانية، فلم يسلب أموال الآخرين ولم يُرِق قطرة من الدم. لذا أحبه الناس بشكل كبير، وهذه السياسة أجبرت الدولة على التصرف معه بعقلانية واحترام، فعندما دخل اللواء همايوني مهاباد ذهب إلى بيت القاضي، وتناول الغذاء معه»[176].

يقارن البروفيسور وادي جويدة بين جمهورية مهاباد وجمهورية أذربيجان من وجوه عدة:

1) كانت حكومة أذربيجان حكومة قمعية، فالحريات السياسية فيها مقيدة وكانت هناك حالة من الإرهاب تمارس ضد الملاكين والإقطاع والمعارضين. وكان الحزب الحاكم شيوعيا، أما في جمهورية كردستان، فلم يكن هناك شيوعية، ولم يكن هناك تقييد للحريات، ولم يكن للروس حضور أو نفوذ ملموس.

---

(174) **بشده رى**، ص 73؛ هه زار، ص 79.

(175) **بشده رى**، ص73.

(176) من مهاباد الدامية إلى ضفاف آراس، ص141.

2) كانت حكومة أذربيجان صنيعة خطة روسية سياسية، لإلحاقها بروسيا السوفييتية، في حين أن جمهورية كردستان كانت ثمرة نضال القوميين الكرد، لبناء دولة كردستان الكبرى.

3) كانت حكومة أذربيجان مكروهة لدى الجماهير ومعزولة عنها، في حين أن حكومة جمهورية كردستان كانت ذات شعبية عالية، وكان ذلك يعود إلى الشخصية الرفيعة للقاضي محمد(177).

وفي لقاء لوكالة الأنباء الفرنسية مع القاضي محمد، حول استقلاليته بالقرار في جمهورية كردستان، صرّح قائلا: «بعد انسحاب قوات رضا شاه، سيطرت قواتنا على كردستان، ولا نسمح بأي تدخل خارجي، ووضعنا يختلف كلياً عن الوضع الأذري»(178).

ويدلي الأستاذ الدكتور جمال نبز بدلوه في هذه المسألة، حيث يضيف قائلا: «لو درسنا القوانين والدستور والتشريعات في جمهورية كردستان، نرى أنها كانت خالية من الماركسية، بعكس جمهورية أذربيجان الشيوعية»(179).

إن عمر الجمهورية القصير حال دون إحداث التغييرات السياسية والاجتماعية التي كان القاضي محمد يطمح لتحقيقها، في المجتمع الكردستاني. لذلك ليس من الموضوعية الحكم على الجمهورية وقادتها وإنجازاتهم وإخفاقاتهم، دون أن نأخذ عامل الوقت بالاعتبار، والذي يشكل مسألة حيوية في أي مشروع اجتماعي. فإن بناء المؤسسات الحكومية وإحداث التغييرات الاجتماعية الجذرية التي كان القاضي محمد وقادة الجمهورية بصددها، في ظل الأحداث العالمية والإقليمية والقطرية والمحلية، البالغة الصعوبة، كان أمراً بمثابة النحت على الصخر، أو السباحة ضد التيار، فتقاذفت الأمواج القوية بالجمهورية الفتية، وهزّتها بشكل عنيف، حتّى استطاعت في النهاية أن تقلعها من الجذور.

(177) Jwaideh. Vol. 2, pp. 771-772.

(178) كوجرا، ص 280.

(179) نه به ز، ص22.

ومن المستغرب جدا أن تكون الأحداث العالمية والتغييرات الإقليمية والقطرية والمحلية التي مهدت لظهور الجمهورية هي العوامل نفسها التي ساعدت، في النهاية، على القضاء على الجمهورية، لذلك فرغم ابتهاج الكرد في كردستان الكبرى بالمولود (الجمهورية) فإنه كان يحمل الكثير من الأمراض الفتاكة. وفي السطور القادمة نحاول عرض العوامل التي مهّدت لسقوط جمهورية كردستان، وتقييمها.

الوضع السياسي في إيران (1945 ـ 1946م)

كان لتطور الأحداث السياسية في إيران تأثيره الواضح في الوضع السياسي في كردستان. ففي عام 1945 أزيح حكيم الملك من الحكم، وحل محله أحمد قوام السلطنة رئيساً للوزراء. وكان هذا الأخير سياسياً محنكاً وبراغماتياً طموحاً. أراد قوام السلطنة أن يفرض هيمنته الكاملة على السياسة الداخلية والخارجية في إيران. ولكن كانت هناك ثلاثة عراقيل أساسية تحول دون تحقيقه لمشاريعه السياسية: الشاه حزب تودة، الوجود العسكري الروسي في المقاطعات الشمالية.

أراد قوام السلطنة فرض هيمنته الكاملة على محمد رضا شاه، الشاب ذي التجربة القليلة، فوجد أن جنرالات الجيش الإيراني يؤثرون فيه، من اجل ممارسة نفوذهم في السياسة الإيرانية. فأقال قوام السلطنة (حسن أرفع) من منصب القائد العام للقوات المسلحة، وأحل محله الجنرال رازمارا الذي كان في البداية يبدي الطاعة له. وكان التحدي القادم من حزب تودة «الحزب الشيوعي الإيراني» تحدياً جدياً، إذ كانت لهم السيطرة الكاملة على نقابات العمال، خاصة نقابة عمال النفط في الجنوب، ونفوذ سياسي كبير في أصفهان ومازندان والسيطرة الكاملة على أذربيجان، وقد حصل بعض أعضاء تودة على مقاعد في المجلس الإيراني أيضاً. فأراد قوام السلطنة إضعاف تودة واحتواءه، وذلك من خلال إعطائهم بعض المقاعد الوزارية في حكومته وإعطاء امتياز النفط للروس، لضمان انسحاب القوات الروسية من شمال إيران، وبذلك يكون

قد أزال جميع العراقيل من طريق تحقيق برنامجه السياسي الطموح[180].

وفي 28/ 2/ 1946، غادر قوام السلطنة إلى موسكو وحل ضيفاً على ستالين ومولوتوف، فأكد للروس استعداد حكومته لإعطاء الروس امتياز النفط في شمال إيران، مقابل ضمانات من الروس بسحب قواتهم من إيران، في الموعد المحدد، وتأييد الروس له لحل مسألة أذربيجان وكردستان، وبشكل سلمي، وعدّها مسألة داخلية، ومساعدة الروس للحكومة الإيرانية لإجراء انتخابات المجلس القادم في جميع أجزاء إيران، وانسحاب جميع القوات الأجنبية منها[181].

وفي نيسان 1946 وقّع صاد جيكوف وقوام السلطنة على اتفاقية التفاهم، والتي نصت على تشكيل الشركة الإيرانية السوفيتية للنفط وإعطائها الأمتياز، لاستخراج النفط من شمال إيران. أن هذا الامتياز كان بمثابة فرض السلطة السوفييتية على مناطق واسعة من الشمال إذ تكون الشركة معفاة من جميع أنواع الضرائب والقوانين الإيرانية. ولكن قوام السلطنة أصر على شروطه للمصادقة الثنائية، على امتياز النفط للسوفيت؛ حيث نصت على موافقة السوفييت لحل المسألة الأذربيجانية حلاً سليمياً، وعدّها مسألة داخلية، والموافقة على إجراء الانتخابات في جميع أجزاء إيران، ومصادقة البرلمان الإيراني على الامتياز لتكون نافذة المفعول[182].

وبعد الحصول على امتياز النفط، أعطى السوفييت توجيهات إلى حزب تودة، وقادة أذربيجان، وبالتعاون مع قوام السلطنة. ففي 12 حزيران 1946 وقعت الحكومة المركزية ممثلة بمظفر فيروز، مساعد قائد قوات الجيش، مع حكومة أذربيجان ممثلة بجعفر بيشاوري، معاهدة لحل المسألة الأذربيجانية حلاً سليمياً، وتعيين د. جاويد من الحزب الأذربيجاني محافظاً على أذربيجان[183].

---

(180) Evand Abrahamian. Iran Between two Revolutions (Princeton University, 1982), p. 185.

(181) سجادي، ص 304-305، ملا عزت. **كوماري**، ص 107-109.

(182) Yassin, pp. 208-209.

(183) كوجرا، ص275.

كما دخل أعضاء حزب توده في حكومة قوام السلطنة. وفي أيلول علم 1946 أرسل القاضي محمد برقية إلى قوام السلطنة يساند فيها سياسة الحكومة، تجاه الروس، وحزب تودة، ويعلن تأييده للحزب الديمقراطي الإيراني الذي كان قوام السلطنة يرأسه(184).

لم تحظ سياسة قوام هذه، تجاه الروس وحزب تودة، بتأييد محمد رضا شاه الذي عدها استسلاماً من قوام السلطنة للسوفييت، وإقراراً بفصل أذربيجان وكردستان عن إيران. لذلك شجع الشاه الجيش والعناصر اليمينية في البرلمان، على مقاومة هذه السياسة تجاه الروس(185). كما أثارت هذه السياسة حفيظة الإنكليز. ولأجل ممارسة الضغط على قوام السلطنة، شجع الإنكليز رؤساء العشائر في جنوب إيران، لتشكيل ما سمي فيما بعد بلجنة عشائر الجنوب، وطالبت هذه اللجنة بالحكم الذاتي أسوة بالآذريين والكرد. كما جلب الإنكليز المزيد من القوات إلى الخليج، كإنذار لقوام السلطنة(186).

في الحقيقة لم تكن سياسة قوام السلطنة، تجاه أذربيجان وتودة والسوفييت، سياسة استسلامية، بل كانت سياسة براغماتية لامتصاص المد الثوري السائد آنذاك في الشارع الإيراني، واحتواء حزب تودة. وهولم يكن صادقاً وجاداً في سياسته تجاه أذربيجان وكردستان، لأنه لم يكن من دعاة الديمقراطية في إيران، ولا مؤيداً لحق الأذربيين والكرد. وإنما حاول تحييد السوفييت في موقفهم من أزمة أذربيجان من جهة، وكسب تودة مؤقتاً من جهة أخرى، لكي يستطيع القضاء على الجمهوريتين في

أذربيجان وكردستان وكانت سياسته تجاه هاتين الجمهوريتين اقتضت فرض إدارة الحكومة المركزية من خلال الجيش، في كل من تبريز ومهاباد. كما

---

(184) The Foreign Relation of the United States (FRUS), STATE department. Confidential File, No. Septemeber-7-1946, Tehran Embassy to Washington.

(185) Muhammad Reza Shah Pahlavi. Mission for my Country(London: Hutchinson et CO.)1961 pp. 116-118.

(186) Fakhreddin Azimi. Iran the Crisis of Democracy London (1. B Tauris co. ltd), 161-163; Howell, p. 384.

شجع على إثارة الفتنة بين الكرد والأذريين، من أجل فصل بعضهم عن بعض، ثم القضاء عليهم منفردين. كما اقتضت هذه السياسة، إطالة أمد المفاوضات مع الكرد والأذريين، حتى تهيئة الجيش للقضاء عليهم[187].

وفي تشرين الأول عام 1946 أدرك قوام السلطنة، أنه إذا استمر في سياسة الانفتاح تجاه الروس وتودة، فإن الإنكليز وأنصار الشاه، ومن ضمنهم المستشارون الأميركيون، الذين كانوا يزدادون بسرعة، سيقضون على حكمه. علماً أن القوات الروسية قد تركت إيران في نيسان 1946. لذلك أدار قوام السلطنة ظهره لحزب تودة، وطرد وزراءه الثلاثة من حكومته، وشن حملة شرسة على اليسار الإيراني وقمع المظاهرات، وإضرابات نقابات العمال. وأصبح الحزب الديمقراطي الإيراني منبراً لقوى اليمين، في أثناء انتخابات أعضاء المجلس الإيراني[188]. وبدأ قوام السلطنة يطلب إلى كل من بيشاوري والقاضي محمد السماح بدخول الجيش للإشراف على الإنتخابات. وكان رد بيشاوري بأنه استناداً إلى اتفاقية فيروز ـ بيشاوري فإن قوات اذربيجان هي جزء من الجيش الإيراني، فليس هناك حاجة لمزيد من القوات. ورد القاضي محمد قائلاً: نحن نرحب بالانتخابات، ولكن ليست هناك حاجة لمجيء قوات الجيش إلى كردستان[189].

لذلك يمكننا أن نقول بأن وجود سياسي محنك وبراغماتي كقوام السلطنة في طهران، والذي استطاع بفطنته السياسية عزل جمهورية كردستان عن الروس، بواسطة امتياز النفط، كان عاملاً مهماً يضاف الى العوامل الأخرى التي مهدت لسقوط الجمهورية، وإن موقفه من الكرد وحزب تودة يذكرنا بموقف الرئيس العراقي صدام حسين من الكرد والشيوعيين في الأعوام 1970 ـ 1975. ولكن علاقات جمهورية كردستان بالسوفييت وأذربيجان تحتاج الى تفاصيل أكثر، لأن هذه العلاقة كانت مهمة جداً في ولادة الجمهورية كما بينا سابقاً،

---

(187) بشده ری، 70، قاسملو، ص 56، افراسياو، به شى دووه م، ص74.

(188) Howell, p. 384.

(189) ملا عزت كومارى، 179-180؛ سجادي، ، ص 308.

وإن التغيير الذي حصل في طبيعة العلاقة في عامي 1945 و1946 ساهم الى حد غير قليل، في انهيار جمهورية كردستان.

جمهورية كردستان والسوفييت

يقول الدكتور هاويل، الباحث المتخصص في العلاقات الكردية والسوفييت، بأنه لم يكن هناك أدنى شك في أن الورقة الكردية كانت تستعمل فضلاً عن الورقة الآذرية من قبل السوفييت، للضغط على إيران، للحصول على امتياز النفط في إيران[190]. ولتأكيد رأي الأستاذ هاويل هذا، نعود قليلاً إلى الوراء، ونذكر القارئ الكريم بأن باقروف صرح للوفد الكردي، الذي زار باكو للمرة الثانية في أيلول علم 1945، وبالحرف الواحد، أنه «طالما بقي حكم السوفييت فلن نتخلى عن الكرد، وسيحقق الكرد جميع أهدافهم»[191].

كان إعلان جمهورية كردستان أحد أصداء هذا التصريح لباقروف. وقد وعدهم باقروف بالكثير من الدعم العسكري والاقتصادي، وكان الكرد يبنون عليه الكثير من الآمال. فقد كتبت جريدة كردستان في 6 مارس 1946 في افتتاحيتها «كانت دول حلف الأطلنطي يعتقدون أنهم سيخدعون الشعوب بعد الحرب العالمية، وانتصارهم على الفاشية، ولكن تجاهلوا مدى التزام السوفييت بمسألة الديمقراطية، وحقوق الشعوب الصغيرة كالشعب الكردي.

ولكن بعد مرور فترة قصيرة من إعلان الجمهورية، بدأت الآمال الكردية تتلاشى وتتحطم على صخرة السياسة البراغماتية السوفيتية في إيران. فلم يصل إليهم من الدعم السوفيتي إلا 1200 قطعة من السلاح، وإرسال 50 شاباً للدراسة، وكميات قليلة من العتاد وقنابل مولوتوف و400000 تومان إيراني، ومطبعة صغيرة مع كميات من الورق[192]. ووصول هذه المساعدات الطفيفة إلى جمهورية كردستان لم تغير شيئاً من الناحية العسكرية، لأن الكرد، مسبقاً، كانوا

---

(190) Howell, p. 384; Azimi, pp. 160-61.

(191) ملا عزت. **كوماری**، ص 96.

(192) O. S. S, State Department, Intelligence Residence Reports Vol. 11. University Publication, 1977, Teleg. No. 587, April 25, 1946.

يملكون الألوف من هذه الأسلحة، ولكن المطبعة كانت مفيدة لتحريك النقلة الثقافية هناك.

ولكن رغم ذلك فإن وصول هذه الكمية، المتواضعة جداً من السلاح والدعم المالي، أعطى للحكومة المركزية في طهران تسويغاً قوياً، لتضخيم ادّعائه لدور السوفييت، في محاولة تجزئة إيران، واستخدامهم الكرد لضرب المصالح الغربية في الشرق الأوسط، ففي 25 تشرين الثاني أي بعد وصول المساعدات بأيام قليلة، فقط، قدمت الحكومة الإيرانية احتجاجاً إلى السفارة السوفييتية، لقيام السوفييت بإعطاء مطبعة، ومجموعة من السلاح الخفيف للكرد[193]. وكتبت جريدة تايمز البريطانية، في عددها الصادر 4 نيسان 1946، بأن الروس أرسلوا 20 دبابة، ومجموعة من السلاح الثقيل إلى حكومة مهاباد، وأن هناك مؤامرة روسية لتخريب تركيا وإيران والعراق، من خلال استخدام الورقة الكردية. ولا شك في أن هذا التضخيم المتعمد للدعم الروسي للكرد، كان مؤامرة اشتركت فيها حكومتا إيران وتركيا، لإجبار الغرب للضغط على الروس لسحب دعمهم للكرد. أما دوهلر، القنصل الأميركي في أرومية، فقد كتب في الشهر نفسه تقريراً سرياً إلى السفارة الأميركية، قائلاً فيه: «في الحقيقة لم يصل شيء يذكر من المساعدات الاقتصادية والسلاح الموعود من روسيا، وإن الكرد يشعرون بالمرارة من الموقف الروسي، وهم مستعدون للتعاون الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب»[194].

وشعر الكرد بإحباط آخر، حين أرسلوا وفداً إلى البرلمان الأذري بطلب من الروس. فلم تتعامل حكومة أذربيجان الشيوعية مع وفد جمهورية كردستان كوفد دولة، بل كممثلي مهاباد في البرلمان الأذري. وكان هذا إعلاناً صريحاً بعدم الاعتراف من قبل أذربيجان بجمهورية كردستان. فبعد حضور ثلاث جلسات فقط في تبريز غادر الوفد الكردي، محتجاً على الطريقة التي عومل بها[195].

---

(193) F.O. 371/4559, "Persia: Internal Security A note addressed to Soviet Embassy in Tehran", November 17-1945.

(194) F.O. 371/14559, Teleg. 135, April 26-1946.

(195) Eagleton, p. 60.

وقد كان هناك تدهور تدريجي غير معلن في العلاقات بين الروس وجمهورية كردستان، طيلة عام 1946. وكتب دهلر، الذي زار مهاباد مرة أخرى في تشرين الثاني عام 1946 بأن القاضي محمد، ورؤساء العشائر في الغرب (أرومية وحواليها) خاصة عمر خان، «يعتبرون أنفسهم ألد أعداء الماركسية، ويشعرون بالمرارة والإحباط من عدم قيام السوفييت بالوفاء بوعودهم تجاه الكرد، وأنهم مستعدون للتعاون مع السلطة المركزية في حالة الهجوم على أذربيجان، بشرط أن تنسق الحكومة العمليات العسكرية معهم، ويتعهد محمد رضا شاه بعدم اتّباع سياسة والده القمعية، تجاه القبائل الكردية»[196].

وفي أيلول علم 1946، زار أرجفيلد روزفلت، مساعد الملحق العسكري في السفارة الأميركية في طهران، مهاباد وقال له القاضي محمد: «يعتقد البعض خطأ أننا عملاء الروس». وسأله القاضي محمد: «أين الروس أو القوات الروسية؟»[197] إن الشعور بعدم الثقة كان متبادلاً، إذ شعر الروس بالمرارة تجاه القاضي محمد، وكانوا بالتحديد يشكون بعلاقاته مع الدبلوماسيين الأميركيين في إيران[198]. وكان بابا شيخ، كونه عالماً إسلامياً، من ألد أعداء الروس والشيوعيين في أذربيجان، وقد حاول إقناع القاضي محمد بعدم الأخذ بنصيحة بيشاوري والروس، بعد السماح لوحدات من القوات الإيرانية للتمركز داخل كردستان، للإشراف على الانتخابات، إلا أن أسدوف، القنصل الروسي هناك، هدد القاضي محمداً، وطلب إليه عدم السماح لمجيء القوات الحكومية إلى مهاباد. وإن مصطفى البارزاني، الرجل المتنفذ في جمهورية كردستان، كان بدوره، وانطلاقاً من عقيدته الإسلامية، غير مرتاح للعلاقة بين الكرد والسوفييت[199].

---

(196) Foreign Relation of the United States (FRUS). Vol. VII, pp. 545-46. Teleg No. 1450, Novemeber 1946, G. Allen, Tehran Embassy to state Department.

(197) كوجرا، ص 283.

(198) FRUS, Voc-11, Dispatch, October 14, 1946. From vice consul. G. Doohler to Tehran.

(199) نجفقولي، ص 148.

إن أسباب هذه الأزمة هو التغيير الذي طرأ في الموقف الروسي من القضية الكردية، بعد الحصول على امتياز النفط من الحكومة الإيرانية، والتوقيع على اتفاقية فيروز - بيشاوري، فأصبحت أولوية السياسة الروسية بعد هذه الفترة، هي الحفاظ على هذين المكسبين. لذلك نرى، في فترة ما قبل الحصول على امتياز النفط، نشاطاً محموماً للمسؤولين الروس في المنطقة الكردية، وذلك من أجل استخدام الورقة الكردية، لدعم موقفهم التفاوضي مع الحكومة الإيرانية. وقد أدّى الدبلوماسيون الروس دوراً كبيراً في إقناع رؤساء العشائر الكردية، في أرومة وماكو وسلمان، بدعم جمهورية مهاباد، وكان تأييد عمر خان وزيروبيك الهركي ورؤساء العشائر الجلاليين، لجمهورية كردستان، ثمرة هذا المجهور الروسي[200].

وفي آذار عام 1946، وبينما كان الروس والإيرانيون يتفاوضون على بنود التفاهم على امتياز النفط، استخدم الروس الورقة الكردية كورقة ضاغطة على الإيرانيين. فأمر ستالين القوات الروسية بإجراء بعض المناورات في المنطقة الكردية، وكان هناك حشود من القوات الكردية القبلية الموالية لهم، والقوات الروسية على الحدود مع تركيا.

ويبدو أن الروس كانوا يوحون للإيرانيين وحلفائهم الغربين، بأنهم في حالة عدم حصولهم على امتياز النفط، فإنهم سيساعدون الكرد في إيران، بدعم الكرد في تركيا والعراق للحصول على الاستقلال، وبذلك يتحقق الكابوس الذي كان يلاحق الساسة الغربيين طيلة وجود القوات السوفييتية في شمال إيران. وهو إقامة دولة كردية مستقلة تحت الحماية السوفيتية، وإضعاف الأنظمة الموالية للغرب في تركيا وإيران والعراق. لذلك اهتمت كل من بريطانيا والولايات المتحدة، اهتماماً كبيراً، بالتحرك المكثف للدبلوماسيين الروس والقوات الروسية في المنطقة الكردية. فأرسلت الخارجية الأميركية احتجاجاً إلى الحكومة الروسية قالت فيه إنها لن تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي، حين

---

(200) F.O. 371/52702, No. British Consulate General, Tabriz, September 11-1946; Pahlavi, p. 191.

يتماطل الروس من انسحاب إيران، وتحرّض الكرد على ما سمته بتهديد الأمن والاستقرار في المنطقة. وقد أولت الإدارة الإنكليزية في العراق والدبلوماسيون الإنكليز هذه المسألة أهتماماً كبيراً[201].

وبعد التوقيع على امتياز النفط بين السوفييت والإيرانيين، عادت القوات الروسية إلى مواقعها الأصلية، وتبين، فيما بعد، أنّه لم تكن هناك أية خطة عند السوفييت، ولا عند قادة جمهورية كردستان للتدخل في شؤون الكرد، في تركيا أو العراق. وقد أصبحت المسألة الكردية، بعد ضمان امتياز النفط، مسألة ثانوية، وإلى حد ما، كشوكة في طريق الروس، لاحتواء نظام قوام السلطنة.

كانت القيادة السوفييتية مستاءة جداً من قادة جمهورية كردستان، وذلك للاستقلالية التي كانوا يتصرفون بها، واتصالاتهم بالدبلوماسيين الإنكليز والأميركيين؛ وعدم الخضوع لأوامر جمهورية أذربيجان الشيوعية. فكا أشرنا سابقا، لم يكن بيشاوري ورفاقه مستعدين للتعامل مع جمهورية كردستان، على قدم المساواة.

وصرّح حاجي بابا شيخ رئيس وزراء كردستان، قائلاً: «إذا كان مفروضاً علينا أن نتلقى الأوامر، فمن الأفضل والأولى أن نبقى - كما كنا - نتلقى الأوامر من طهران»[202].

وكان الخلاف بين جمهورية كردستان وأذربيجان مسألة حتمية، لأنّ أذربيجان كانت تريد فرض هيمنتها على مناطق كردية بحتة، مستغلة وجود أقليات أذرية فيها، كمدينة أرومية وخوي ومياندوب ونغدة وسالماس[203].

إنّ هذا الخلاف بين الكرد والآذريين يعود إلى فترة ما قبل عام 1941، إذ كانت الحكومات المركزية تستغل الأقلية الأذرية الشيعية، لفرض هيمنتها على الأكثرية الكردية السنية. وكان الأذريون، الساكنون بصورة عامة في المدن،

---

(201) O. S. S. State Department, Confidential files, Teleg. 385. March 5-1946 from state Department to Tehran.

(202) نجفقولي، ص 148.

(203) كوجرا، ص 273.

ينظرون للكرد الرحّل والقرويين، نظرة استعلائية. ورغم كون الحزب الديمقراطي الأذري حزباً شيوعياً، فإنه ورث هذه النظرة الاجتماعية والعرقية تجاه الكرد. وقد استنفد الصراع الكردي ـ الآذري وقتاً وطاقات غير يسيرة، من جمهورية كردستان. ففي غير مناسبة، كانت هناك حشود عسكرية على خطوط المواجهة بين الطرفين(204).

وهذا الصراع كان يقلق بال الروس كثيراً، لأنّ الروس كانوا حريصين على إبقاء جمهورية أذربيجان وتقويتها، كموقع قدم لهم داخل إيران، وكقاعدة للسيطرة على تطورات الأحداث في باقي أجزاء إيران. إضافة إلى أنّ اندلاع المعارك بين قوات الجمهوريتين كان يعني فشل السياسة الروسية، في شمال إيران. فكلف هاشموف بالوساطة بين الكرد والآذريين، ثم بالتدخل لحسم الصراع. وفي نسيان 1946 حُسِمَ الصراع، بعد مفاوضات مضنية، وكانت أهم نقاط الاتفاق هي:

1 ـ أن يكون للأقلية الآذرية في المناطق الواقعة تحت سيطرة جمهورية كردستان حق الدراسة بلغتهم، والتمثيل الرسمي في الإدارة، وأعطي نفس الحق للكرد الساكنين في الأماكن التي تقع تحت سيطرة حكومة أذريجان.

2 ـ قيام الطرفين بمساعدة بعضهم بعضاً، عند تعرّض أيّ منهما للعدوان.

3 ـ عدم المفاوضات أو التوقيع على اتفاقيات مع الحكومة المركزية إلا برضا الطرفين(205).

لم تكن هذه الاتفاقية إلا تجميداً للصراع الكردي ـ الآذري تحت ضغط الروس، وفي الواقع أبقت هذه الاتفاقية جميع المناطق الكردية المتنازع عليها تحت سيطرة الشيوعيين العجم. ولم يكن الطرف الكردي راضياً عنها، ولكنه لم يكن لديه أيّ خيار لمقاومة الضغط والتهديد الروسي، وهذا ما عبّر عنه عمر خان شكاك أحد موقّعي الاتفاق، من الجانب الكردي(206).

---

(204) F.O. 371/52702, British Consulate General, Tehran. No. 6, Feb 8.

(205) F.O. 371/52702, Le Rougetel Tehran, No. 618, May 6th, 1946.

(206) كان الخلاف بين الآذريين والكرد يعود إلى بدايات تأسيس كومه له، وكان الروس وتودة =

كما تصرّف الآذريون بلا مبالاة كاملة، مع هذه الاتفاقية، فاستمروا في رفض منح الحقوق القومية للكرد في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم، واستمروا مع حزب تودة، في بذل جهود حثيثة لتشويه سمعة قادة جمهورية كردستان، عند السلطات السوفيتية. وأخيراً قاموا بالتوقيع على اتفاقية فيروز - بيشاوري التي سبقت الإشارة إليها في حزيران 1946، والتي كانت خرقاً صارخاً لاتفاقية نيسان مع جمهورية كردستان، لأنّ حكومة بيشاوري لم تتشاور مع حكومة كردستان بصدد الاتفاقية. والأغرب من ذلك عين جاويد محافظاً على أذريجان وحدد صلاحياته لتشمل المناطق الواقعة تحت سيطرة قوات كردستان، ومن ضمنها مهاباد[207].

لم تكن اتفاقية فيروز - بيشاوري إلا سياسة روسية نفذتها حكومة أذربيجان؛ وهي مؤشر آخر على أنّ الروس لم يعدّوا المسألة الكردية إلا مسألة هامشية في سياساتهم المرسومة تجاه إيران. وكما يقول الكاتب الأمريكي تورنر: «أصبحت القضية الكردية في منتصف عام 1946، حجر عثرة في طريق فرض الهيمنة الروسية على جميع مناطق إيران». ويضيف تورنر: «لم تكن السياسة التي يتبعها الكرد تصبّ في خدمة المصالح الروسية في إيران، بل كانت تسير بعكس اتجاه هذه المصالح، وكان الكرد يعملون عكس ما طلب منهم الروس تماماً، وذلك بعدم خضوعهم لجمهورية أذريجان، واحتفاظ بعض قادتهم بخط الاتصال مع الإنكليز»[208].

ونستطيع القول إنّ عدم خضوع جمهورية كردستان للسوفييت كلياً كلّفت

= يريدون أن تحلّ كومه له نفسها، وينضم أعضاؤها إلى تودة. يقول هزار: عاد القاضي محمد من تبريز، حيث التقى قوليف، القنصل الروسي في تبريز، وقال له الأخير إنّهم لا يعرفون غير تودة، ولكن القاضي محمد أجابه بصرامة وحزم، وهذا ما دفع قوليف إلى القبول ب (ز. ك.)»، جيشتي، ص 72.

(207) O. S. S. State Department, Confidential Files. American Embassy Tehran No, 776. Oct 14, 1946:

مستة فا ئه له مووتى «بة ثاواتى سة ربخوبى كوردستانة وه» ترجمة أنور سولتاني، إيران در عسري بهلوي، جلد نهارم، تاريخ استشارات، لندن 1988، ص 481-85.

(208) Arthur Turner, "Kurdish Nationalism" in ed. Chelkawisiki C p. 400.

هذه الجمهورية الفتية الشيء الكثير، إذ كان هناك حصار اقتصادي خفي من السوفييت على كردستان. فلم يشتر الروس التبغ الكردي كما وعدوا، وقطعوا جميع المعونات المالية للكرد. وفي أيلول عام 1946 كانت جمهورية كردستان تعيش أزمة مالية خانقة. فاضطر القاضي محمد إلى أن يطلب من القادة العسكريين الكرد جمع أموال وإعانات من العشائر الكردية، لتمويل أنفسهم، وكانت هناك أيضاً حاجة ماسة للسلاح لتسليح الألوف من الكرد الذين أبدوا استعدادهم، للدفاع عن الجمهورية، في وجه الحشود والعمليات الاستفزازية التي تقوم بها القوات الإيرانية في جبهات سقز وبانة وسردشت[209].

إنّ هذا الشعور بالعزلة والاختناق الاقتصادي تجاه الروس والآذريين، دفع القاضي محمد إلى التوجه إلى طهران في صيف عام 1946، لفتح المفاوضات مع قوام السلطنة لحلّ مسألة كردستان سلمياً، مع الحكومة المركزية. فاقترح القاضي محمد على قوام السلطنة جمع المناطق الكردية في إيران، (أذربيجان الغربية، سنندج وكرمانشاه) في أيالة واحدة، وأن يكون لها حكم ذاتي، ضمن إيران. ولكن قوام السلطنة الذي كان يؤمن بالحكم العسكري المباشر في كردستان، رفض ذلك بحجة كون المناطق الكردية داخلة ضمن محافظة أذربيجان، وكونها مشمولة باتفاقية فيروز ـ بيشاوري. وادّعى بأنّه يحبذ الفكرة، بشرط أن يوافق عليها جاويد محافظ أذربيجان[210].

كان موقف قوام السلطنة، من العرض الكردي، يهدف إلى إطالة المفاوضات مع الكرد، من أجل كسب الوقت حتى تقوم القوات الإيرانية بأخذ الاستعدادات العسكرية اللازمة، شراء ذمم آغاوات الكرد للانقضاض على الجمهورية، في الوقت المناسب[211]. وأيضاً كان قوام السلطنة يحاول إثارة الفتنة والنزاع بين جمهورية كردستان وأذريجان. وإزاء هذه الأزمة الخانقة، والعزلة الكاملة، وعدم رغبة السلطة المركزية في إيجاد حلّ سلمي للمسألة،

---

(209) كوجرا، ص 275.

(210) بشده رى، ص 67-8.

(211) F.O. 371/912, No. 294. Sept 7, 1946. From Embassy, Tehran to F.O.

والحشود العسكرية في جبهات سقز وبانه وسردشت، قرر القاضي محمد حشد 10 آلاف مسلح كردي في تلك الجبهات. وكانت القوات الكردية على أهبة الاستعداد للانقضاض على الحاميات العسكرية الإيرانية، المعزولة والمحاصرة في تلك الجبهات، وذات المعنويات المنهارة(212).

إلا أنّ الروس أدركوا أنّ ذلك سيخلق حالة من عدم الاستقرار في المنطقة، ويفسد المخططات الروسية البعيدة المدى، في احتواء حكومة قوام السلطنة، ثم تندلع الثورة الشعبية وتسقط ما أسماه ستالين بـ«تفاحة إيران» في السلة السوفييتية. لذلك وجّهت الحكومة السوفيتية عن طريق القنصل الروسي إنذاراً شديد اللهجة إلى القاضي محمد في تبريز، وهدده بالتدخل ضد الكرد، إذا ما أقدمت القوات الكردية على تنفيذ خطتها للهجوم على القوات الإيرانية في كردستان(213).

وبهذا ساهمت السياسة الروسية المعادية لجمهورية كردستان، بدرجة غير قليلة في إسقاطها. ويمكننا هنا ملاحظة الاستمرارية في هذا الوضع في الحركة الكردية، فيما يتعلق بعلاقاتها مع القوى الكبرى. فقد أسس الشيخ محمود الحفيد حكومة كردية بعد فترة وجيزة من نهاية الحرب العالمية الأولى، إذ كان هناك فراغ سياسي وعسكري في كردستان. وكان الإنكليز يلوحون بين فترة وأخرى بفكرة تأسيس حكومة كردية، وذلك لكسب القوميين الكرد، واستخدام الورقة الكردية ضد الحكومة العراقية من أجل الحصول على امتيازات استعمارية هناك. ولكن ما أن سيطروا على الوضع في العراق وأسسوا حكومة موالية لهم، حتى أداروا ظهرهم للشيخ محمود.

من هنا يبدو أنّ الحركة الكردية كانت فقط ورقة ضاغطة بيدهم، يلوحون بها كلما أرادوا فرض المزيد من الاستسلام. وهكذا استخدم الإنكليز عام 1925 الورقة الكردية، للحصول على امتياز النفط من الحكومة العراقية، بالطريقة نفسها التي استخدم بها الروس جمهورية كردستان للحصول على الامتياز نفسه

(212) Arfa, pp. 90-92.

(213) O. S. S. Confidential Files, N. 903, June 28, 1947.

في إيران. وهذا مثال صارخ على التشابه بين الاستعمار الأوروبي الشرقي (الروسي) والاستعمار الغربي.

ومنذ حرب الخليج الثانية (1990 ـ 1991م) أدّت حكومة الولايات المتحدة الامريكية مع الكرد وحكومة الإقليم في كردستان العراق الدور نفسه الذي كان الإنكليز والروس يؤدّونه مع الكرد فيما مضى. فوضع حكومة الإقليم اليوم (عام 2001) لا يختلف من الناحية السياسية والقانونية عن حكومة الشيخ محمود. فإنّ حكومة كردستان الجنوبية تعيش مثل جمهورية كردستان تحت الحصار المفروض عليها، ولا يوجد هناك اعتراف دولي بها، ويرتبط مصير الحكومتين (في أربيل والسليمانية) بإرادة قوى عالمية، تحركها مصالحها المرتبطة بمصالح الدول التي تدير أجزاء مختلفة من كردستان.

جمهورية كردستان والحرب الباردة:

ساهمت الظروف الدولية، ولا سيما الحرب الباردة (1946 ـ 1991) مساهمة مباشرة في إسقاط جمهورية كردستان الوطنية ومن قبلها جمهورية أذربيجان. ولكن سرعان ما أدرك الغرب، في نهاية الحرب العالمية الثانية، أنّهم تخلصوا من النظام النازي الاستبدادي، ليحل محله النظام الشيوعي الذي كان كالنازية في شموليته، إذ كان النظام الشيوعي يركز على ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، ونظام الحزب الواحد، ويعدّ الغرب عدواً له، ويعمل بالقوة لبث مبادئ الثورة البلشفية الروسية في العالم، خاصة أوروبا الغربية، عن طريق الغزو أو إحداث ثورات شيوعية داخل الدول الواقعة خارج المنظومة الاشتراكية الشيوعية.

وبما أنّ بريطانيا خرجت منهكة القوى من الحرب، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تقود العالم الغربي للتصدي للنظام الشيوعي. ففي آب 1946 أعلمت بريطانيا، سرّياً، حكومة الولايات الأمريكية المتحدة بأنها غير قادرة على القيام بدورها التقليدي في قيادة الغرب وحماية مصالحها الاستعمارية. ثم تبلورت هذه السياسة في بداية عام 1947، والتي عرفت فيما بعد بـ«عقيدة ترومان» في السياسة العالمية. وبموجبها تسلّمت الحكومة الأمريكية مسؤولية

قيادة العالم الغربي ضدّ المعسكر الشيوعي. ويقول عدد من المتخصصين في الشؤون الدولية إنّ الحرب الباردة قد بدأت من إيران[214]. فقد كان هناك عدّة بوادر في الأفق تشير إلى رغبة السوفييت في السيطرة على إيران. وهذه الرغبة كانت لها جذور تاريخية، حيث سبقت لروسيا القيصرية أن عبّرت في القرن التاسع عشر عن رغبتها في مدّ سيطرتها الاستعمارية إلى مياه الخليج الفارسي الدافئة، لذلك أصبحت السيطرة على إيران مسألة مهمة ضمن الطموح الاستراتيجي للروس. وبعد وصول البلشفيين للحكم في روسيا، أصبح هذا الطموح الاستعماري يتغطى بستار الثورة الأممية (الشيوعية العالمية).

وعليه وقع السوفييت مع هتلر النازي في عام 1941، على اتفاقية سرية لتقسيم النفوذ في العالم، فكانت السيطرة على إيران ومياه الخليج من نصيب السوفييت. وفي أثناء الحرب العالمية الثانية، استغل الروس وجود الجيش الأحمر لتعزيز نفوذهم داخل إيران، فاستخدموا فيما بعد حزب تودة وجمهورية أذربيجان، وحاولوا استغلال جمهورية كردستان الوطنية، لترسيخ هذا النفوذ. وقد ورد في تصريح ستالين المشهور، والمشار إليه سالفاً، أنّ إيران، كدولة، هي بمثابة تفاحة ستسقط عاجلاً أم آجلاً في السلة السوفيتية.

وفي بداية عام 1946 أبدى الغرب، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، قلقاً بالغاً حول تماطل السوفييت في انسحاب قواتهم من إيران على الرغم من انتهاء الحرب العالمية الثانية، وكان هذا خرقاً واضحاً لاتفاقية طهران عام 1942. فحاولت الأوساط اليمينية، والجيش، والشاه، وحكومة تركيا، الترويج لدى الغرب، بأنّ السوفييت لن ينسحبوا من إيران قبل أن ينصبوا حكومة موالية لهم في طهران، تضمن الاعتراف بجمهوريتي أذربيجان وكردستان الموالية لهم، وتقسيم إيران دويلات صغيرة ليسهل احتواؤها فيما بعد من قبلهم[215]. وكان لإيران موقع مهم في الاستراتيجية الغربية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكي،

---

(214) Eagleton, pp. 97-98.

(215) Louiso L. Estrance Fawcett. Iran and the Cold War (Cambridge University Press), pp, 72-74.

إذ كان لموقعها الاستراتيجي الجغرافي أهمية كبيرة في نظرية الأمن الخليجي التي كانت في دورها تتبلور شيئاً فشيئاً. ويمكن ملاحظة الاهتمام الأمريكي المتزايد بإيران بوجود البعثة الأمريكية الكبيرة، بقيادة شوارسكوف،

والتي كانت تشرف على تدريب 20 ألف جندرمة إيراني(216). هذا لأنّ إيران كانت مصدراً كبيراً للنفط، بالنسبة للغرب في عام 1946، كما كان موقعها الجغرافي مهماً جداً للحفاظ على المصالح الاقتصادية الغربية، وخصوصاً النفطية منها في الجزيرة العربية والعراق. لذا كانت شركة النفط الإنجليزية - الإيرانية قلقة جداً بسبب احتمال وقوع حقولها النفطية، جنوب إيران، وحقول النفط في كركوك في العراق، تحت سيطرة السوفييت. وقد وصل عدّة محللين ودبلوماسيين غربيين إلى قناعة، مفادها أنّ إيران هي مفتاح الشرق الأوسط(217). لذلك كان الرئيس الأمريكي ترومان يبدي قلقاً بالغاً من الوضع الإيراني، وكان حريصاً جداً على ألا تقع إيارن ضحية للأطماع الروسية، فلقد نقل عنه في عام 1946 قوله:

«ليس هناك أدنى شك في أنّ روسيا تنوي غزو تركيا واحتلال المضايق في البحر الأسود والأبيض، وإذا لم يجابه الروس بالقوة، وبلغة صارمة، ستكون هناك حرب كبيرة. إنّ اللغة الوحيدة التي يفهمها السوفييت، هي كم فرقة عندكم، أنا ضدّ التساوم معهم من الآن. سوف نرفض الاعتراف بالحكومات الشيوعية الموالية للروس، في بلغاريا ورومانيا، ما لم يحترم الروس مسؤولياتهم في أماكن أخرى، خاصة إيران... لقد تعبت من تحمل فساد الطفل الروسي»(218).

وفي حزيران عام 1946 تكلّم ستالين بغضب على القوى الاستعمارية التي بدأت تتحرك في إيران ضدّ المصالح السوفيتية، وذلك رداً على وضع الولايات

(216) O. S. S. . State Confidential Files, State Department, Teleg No. 385, March 5, 1946 from state Department to US. Embassy In Mosccow.

(217) FRUS Vol. VLL. PP. 529-31, Memo No. 4818, October 12, 1946.

(218) Fawcet, pp. 80.

المتحدة في قضية إيران والانسحاب الروسي منها، ضمن جدول أعمال الجمعية العمومية للأمم المتحدة[219]. ولكن الموقف الغربي في إيران كان موقفاً صارماً، فقد اعتقد بعضهم أنّ إيران ستتحول إلى «ستالينغراد الديمقراطية الغربية»[220]. ومنذ نهاية آذار بدأ الروس يتكلمون على نيتهم الجدية في الانسحاب من إيران. وليس هناك وضوح كامل عن السبب الذي دفع الروس إلى اتخاذ قرار الانسحاب الفوري، بعد مناورات ومماطلات في المسألة. وكان هناك في بعض الأوساط اعتقاد خاطئ أنّ ترومان هدد الروس بضربهم بالسلاح النووي، في حالة عدم انسحابهم من إيران. ولكن الباحث كوروس سامي يؤكد في دراسة له عن هذه المسألة، أنّ كل ما كان هنالك هو فقط رسالة مهمة بعث بها ترومان، عن طريق السفير الأمريكي في طهران في 23 آذار، يقول فيها بأنّه «اعتبر دوماً ستالين رجلاً يحترم وعوده» فيطالب ستالين من بالإيفاء بوعده، بالانسحاب من إيران[221].

ولسوء حظ جمهوريتي كردستان وأذربيجان، فقد عدّهما الغرب جزءاً من لعبة الصراع الجديد بين المعسكر الاشتراكي بقيادة روسيا، والمعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فأصبحتا ضحية لهذا الصراع. ليس هناك أدنى شك في أنّ جمهورية أذربيجان كانت جزءاً من المخطط الروسي في إيران، ولكن جمهورية كردستان، حتى وإن تلقّت في البداية تشجيعاً، ودعماً من الروس، فإنّها كانت كما بيّنا سابقاً، مستقلة في القرار، وكانت متحمسة لإيجاد صلات وثيقة مع الغرب، وأقحمت في الصراع الروسي ـ الغربي في إيران، بغير حق.

وكانت تقارير الدبلوماسيين الإنكليز في إيران والعراق وتركيا عاملاً مهماً في إعطاء هذا التصور الخاطئ عن الجمهورية. فتجمع تقارير الدبلوماسيين على وجود خطة عند قادة جمهورية كردستان، لتحرير كردستان العراق، وتركيا،

(219) Juross Samii "Truman Against Stalin Iran: A Tale of Three Messages" Middle Eastern Studies Vol. 23, pp. 107-108.

(220) U. S. Conf. Print. From Allen to Sec State, Dec 17, 1946. No, 1597.

(221) Sami, p. 100; O. S. S. British Embassy in Iran, No. 1597, Dec. 17, 1946.

وإلحاقها بجمهورية كردستان، وإنّ حكومة كردستان الكبرى، ستكون حتماً موالية للروس وإنها ستكون عاملاً في تفكيك العراق وتركيا وإيران، مما يسهل على روسيا ابتلاعها جميعاً ووصولها إلى مياه الخليج، وحرمان الغرب عندئذ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية من الموارد النفطية في المنطقة(222). ففي مارس عام 1946 أصدر قسم البحوث التابع لوزارة الخارجية البريطانية تقريراً، يفيد أنّ الروس يريدون استغلال الكرد، وتأسيس دولة أرمنية ـ كردية موالية لهم، تشمل المنطقة الكردية في إيران، زيادة على كردستان تركيا، وستصل حدود هذه الدولة المزعومة إلى ميناء الإسكندرية، في الحدود التركية ـ السورية(223). كما أكّدت هذه التقارير السرية أنّ الوضع الكردي في العراق سيّئ جداً، لعدم قيام الحكومات العراقية المتعاقبة على الحكم في بغداد، والموالية للإنكليز بتنفيذ الوعود في إعطاء الكرد حقوقهم. لذلك بدأ الكرد ينظرون إلى السوفييت، وحكومة كردستان في مهاباد، كأمل لهم لتحريرهم، من ظلم الحكومة العربية في بغداد(224). وشعرت الإدارة الإنكليزية بخطر حقيقي من جمهورية كردستان، على كردستان العراق، لذلك بدأ الإنكليز يتناقشون مع رؤساء عشائر البشدر، الموالية لهم، من أجل تأسيس حزب كردي، باسم «حزب ده ستى راست ـ حزب اليد ليمنى» ليكون بمثابة عامل ردع للنفوذ الروسي، وقوة عازلة بين النفوذ السوفييتي في كردستان إيران، والنفوذ الإنكليزي في كردستان العراق(225).

وكان ضباط الاستخبارات الإنكليز ينشرون أخباراً مفاده أنّ مصطفى

---

(222) Sami, p. 109.

(223) F.O. 371/ Persia. Tel. No. 104, April 6, 1946; Top Secret. Of Middle East to WO. April 26, 1946. General HQ FORCE. Jan 27, 1946. Foreign Relations, Vol. V11. pp. 364-365; Locen. (Murray) to See, state. Tehran. March 18, 1946. No. 362; Foreign Relation 1971. Vol. 5; Foreign Relation. Vol. V11, pp. 364-365, the march Jan, 1946.

(224) F.O. 371/52369, "tour Notes: Deputy Assistant Political Adisor in Arbil", Rowanduz, January 6-9, 1946.

(225) المرجع السابق.

البارزاني اتصل بالكرد في العراق، يعدهم بالعودة قريباً بجيش من كردستان إيران، لتحرير كردستان العراق[226]. علماً أنّ الإدارة الأمريكية كانت تعتمد بدرجة غير قليلة على المعلومات التي كان يزودها بها الدبلوماسيون الإنكليز، لانّ الحكومة الأمريكية فرضت حظراً على سفر دبلوماسييها إلى كردستان، منذ كانون الثاني عام 1946 إلى نيسان العام نفسه[227].

كما ضخّمت حكومتا إيران وتركيا من حجم العلاقات بين جمهورية كردستان والسوفييت. وكانت تلك محاولة لتوريط الأمريكيين للتدخل في الشؤون الإيرانية، ومساعدة حكومة طهران للقضاء على جمهورية كردستان؛ وذلك لأنّ القوات الإيرانية كانت ضعيفة جداً، لا تتمكن من الهجوم على مهاباد بمفردها، دون دعم دولة عظمى[228].

وكانعكاس وصدى لمحاولات التشويه والتضخيم لحقائق الواقع، وتأثراً بتقارير الدوائر الرسمية البريطانية، كتبت جريدة (ديلي تلغراف) اللندنية، تقول: إنّه في حالة حصول كردستان على الاستقلال التام، ستقع حقول النفط في كركوك في يد السوفييت[229]. وأدّى القنصل التركي في تبريز دورا كَبيراً في التضخيم من الدور السوفييتي في جمهورية كردستان. وهذا ما يقرّ به الدبلوماسيون الإنكليز في تقاريرهم السرية. وبعد انسحاب القوات الروسية من المنطقة كتبت الجرائد التركية مقالات، أكّدت فيها أنّ هذا الحدث يعدّ نصراً لتركيا وهي الخطوة الأولى للقضاء على الحكومة الكردية في مهاباد، وشكرت هذه الجرائد الحكومة الأمريكية على جهودها، في هذا المجال[230].

والكرد بدورهم أدّوا أيضاً دوراً غير هيّن في إعطاء انطباع سيّئ للدبلوماسين الأمريكيين، عن جمهورية كردستان بكونها، خاصة رئيسها القاضي

---

(226) المرجع السابق.

(227) F.O. 371/52702 Top Secret. Midddle East to War Office 26 April 1946.

(228) FRUS, Vol. Vll, pp. 364-365, Tehran, British Embassy, March 18, 1946.

(229) Yassin, pp. 141.

(230) شمزيني، ص 153.

محمد، آلة بيد الروس. فينقل الدكتور برهان الدين ياسين عن الجنرال شريف باشا قوله، للسفير البريطاني في القاهرة، إنّ للروس حالياً السيطرة الكاملة على الوضع في كردستان إيران، وإذا لم يتدخل الإنكليز لصالح الكرد، عند الحكومات (في تركيا وإيران والعراق) فإنّ الروس سيصلون قريباً إلى كركوك[231].

وقد كتب القنصل البريطاني في تبريز في12 أيلول 1946 عن لقائه بقاسم آغا الخاني زادة. فيقول في التقرير إنّ الخاني زادة قال له إنّ القاضي محمداً ليست له أيّة سلطة فعلية، على رؤساء القبائل الذين يتحركون بإيعاز من الروس، وإنّ القاضي لا يستطيع أن يحسم أمراً بدون موافقة مسبقة من روسيا. وأضاف الخاني زادة للقنصل البريطاني في سفره إلى تبريز بأنّ الكرد يدعون في الظاهر إلى الحكم الذاتي، إلا أنّهم يعملون وينسقون مع قادة الحركة الكردية في اجزاء مختلفة من كردستان، لتأسيس دولة كردستان المستقلة والموحدة[232].

وحتى صحافة كردستان الرسمية كانت تقلد أحياناً، بدون وعي، صحافة تودة وتبريز، في استخدام العبارات والشعارات الشيوعية، كشعار «عاش القائد العظيم ستالي». ولا شك في أنّ هذه الصحف كانت تصل إلى القنصليات البريطانية والأمريكية. وهذا ما أدّى إلى تكوين فهم خاطئ عندهم، عن حقيقة جمهورية كردستان.

كما أنّ القاضي محمداً علّق خريطة كردستان الكبرى، في مكتبه الرسمي، وظلّت لفترة، ثم أدرك خطورة هذا الأمر، وأمر برفعها، وكانت صحيفة كردستان، في بداية عهد الجمهورية، تنقل مقابلات مع القاضي محمد والقادة الآخرين في جمهورية كردستان، عن مأساة الكرد في تركيا والعراق وحقّهم في

---

(231) F.O. 371/52702, Mr. Shone. No. 3. 28 th, Jan, 1946 Dept. State Conf. Prin. Ankara. Beirut. Oct22, 1946. Teleg. 7530.

(232) F.O. 371/ 52702, British Consulate General. No. 30 Tabriz Sep 11, 1946. O. S. S. Confidential files, Teleg. From Tehran to state Department, May 2, 1946.

أن يتوحدوا كشعب في كيان سياسي واحد[233]. فأضاف كلّ هذا قلقا أكثر للحكومة المركزية، والدوائر الغربية، والدول الإقليمية، بأنّ جمهورية كردستان في مهاباد، ما هي إلا خطوة لتوحيد كردستان الكبرى.

وقد استدرك القاضي محمد، متأخراً هذا الخطأ في منتصف عام 1946، وعرف أنّ هذه التصريحات تكلف جمهورية كردستان الكثير وتكثر عليها الأعداء الإقليميين والدوليين. لذلك نراه في مناسبات عديدة، بعد هذه الفترة، ينكر أن يكون لجمهورية كردستان أيّ طموح للانفصال عن إيران، أو أن تكون لها أيّة علاقة بقادة الحركة القومية الكردية في خارج إيران. وحين سأله دوهلر، الدبلوماسي الأمريكي، عمّا إذا كانت له أيّة علاقة بقادة الكرد في تركيا والعراق، أجاب بالنفي القاطع[234].

ولكن الإعلامين التركي والإيراني كانا أقوى منه، فاستطاعا تحريك هاجس الخوف عند الغربيين من جمهورية كردستان، ولا سيّما أنّ حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لم تكونا مستعدتين للاعتراف بالحقوق القومية الكردية، ففضلوا تصديق الموقف الرسمي الإيراني وعدّوا جمهورية كردستان لعبة سوفيتية، فأصروا على إعطاء الدعم المطلق للشاه، للقضاء عليها.

وفي آذار عام 1946 وقّع كلّ من تركيا والعراق اتفاقية تنص على التعاون المشترك، بصدد القضية الكردية. وكانت هذه الاتفاقية مشابهة جداً لاتفاقية سعد آباد عام 1937 واتفاقية عام 1926 من حيث كونها موجهة ضدّ المصالح القومية الكردية، وبإشراف الحكومة البريطانية.

كانت تركيا تعتقد أنّ جمهورية كردستان كانت مطوقة من جميع الجهات من قبل السوفييت. وقد نسق الإنكليز بين إيران والعراق بغية تقريب وجهات نظرهما حول هذه المسألة ومساعدتهما على بلورة موقف موحد ضدّ الحركة الكردية. ففي كانون الأول عام 1946 وقبل بدء القوات الإيرانية بالهجوم على

---

(233) . كوردستان، عدد 24، 13 مايس، 1946

(234) O. S. S. Confidential files, Dispatch April, 26, 1946. Sect. 135. Consulate General. Tabriz. From Vice Consul.

مهاباد، رتّب الدبلوماسيون الإنكليز لقاء بين القادة من الجيش العراقي، والقادة العسكريين الإيرانيين، لتنسيق الجهود، ولحرمان جمهورية كردستان من دعم الكرد في العراق وتركيا، إذا وقعت المعارك[235].

وكان توقيع هذه الاتفاقية الإقليمية ضدّ جمهورية كردستان، تحت إشراف بريطانيا؛ وقد جاءت في ظل الحرب الباردة بين روسيا والغرب. فلما اجتمع الناس في كانون الأول، في مسجد هباس آغا، لمناقشة مسألة الاستسلام أم الدفاع عن جمهورية كردسان، ضدّ القوات الإيرانية بقيادة الجنرال همايوني، أدرك القادة الكرد أنّ هناك حشوداً عراقية وتركية على الحدود[236]. فكان هذا سبباً من أسباب الشعور بالخيبة، والعزلة، والضعف، واتخاذ قرار الاستسلام.

الوضع الداخلي كعامل في سقوط جمهورية كردستان

إنّ المذكور سابقاً عن العوامل الإقليمية والدولية التي ساهمت في سقوط جمهورية كردستان، ليس محاولة للتنصل وتبرئة الكرد، ولا سيما قادة جمهورية كردستان، من المسؤولية؛ لأنّه من السهل ـ كما اعتاد عليه بعض الكتّاب والمسؤولون في دول العالم الثالث ـ إرجاع كلّ نكبات شعوبهم إلى الاستعمار.

ولكن وإن أدّت القوى الكبرى والدول الإقليمية بعض الدور في نكبات الكرد، فإنّه من الضروري أن نقف عند نقاط الخلل في الذات الكردية، في جمهورية كردستان، أي دراسة العوامل الذاتية في سقوط الجمهورية. إذ إنّ هناك شعوباً وقفت على رجليها، رغم الإرادة الدولية، في وجود التلاحم الداخلي والقيادة ذات النظرة الاستراتيجية والمخلصة.

وعند الإشارة إلى الظروف الذاتية، فمن الضروري أن نبين أنّ بعض الباحثين الذين تطرقوا إلى أسباب سقوط جمهورية كردستان عدّوا عدم الوحدة والتناحر فيما بين قادة جمهورية كردستان، وعدم وجود جيش نظامي للدفاع

(235) O. S. S. Confidential files, Sect. 7530, Oct 22, 1946.

(236) O. S. S. Confidential files, Sect. 7530, Oct 22, 1946.

عنها، والظروف الاقتصادية، وأخيراً شخصية القاضي محمد، من العوامل المهدّمة لسقوط الجمهورية[237].

القاضي محمد ومصطفى البارزاني

عند الإشارة إلى قادة الجمهورية، علينا أن نشخّص القادة المنفذين الذين تولوا السلطة السياسية والعسكرية في الجمهورية، وهم القاضي محمد، الملا مصطفى البارزاني، حمه رشيد خان، عمر خان شكاك. والعلاقة بين هؤلاء كانت أمراً حاسماً في بناء الجمهورية، أو في سقوطها. يشير بعض الكتّاب و تقارير الدبلوماسيين الإنكليز، إلى وجود نوع من المنافسة والبرود بين القاضي محمد ومصطفى البارزاني. إذ يزعم هؤلاء أنّه كانت لدى البارزاني رغبة قوية في أن يعطيه الروس القيادة العليا في جمهورية كردستان. ويعزو هؤلاء هذا البرود والتنافس بينهما، إلى كون مصطفى البارزاني رجلاً طموحاً، وكان يعدّ نفسه أولى من القاضي محمد بالقيادة[238].

ولكن المصدر الكردي الوحيد الذي يشير إلى وجود هذا التنافس ـ حسب علم الكاتب ـ هو قاسم الخاني زادة ديبوكري الذي كان ضمن حكومة كردستان، ولكنه كان من ألد أعداء القاضي محمد ـ كما أشرنا سابقاً ـ بسبب الصراع العائلي حول الأراضي والنفوذ (بين الديبوكرية وعائلة القاضي)، وكان قاسم يعطي تقارير سرية، عن جيمع حركات القاضي محمد، للإنكليز والحكومة المركزية. كما كان ضمن الوفد الذي زار باكو في المرة الثانية عام 1942، وحال عودته أعطى تقريراً مفصلاً، للإنكليز وللشاه، عما دار في الزيارة؛[239] لذلك لا يمكن عدّه مصدراً موثوقاً به في هذه المسألة. أما نجفقلي، في روايته عن وجود عداء وتنافس بين القاضي والبارزاني، فهو يستند إلى رواية الشيخ أحمد البارزاني، الشقيق الأكبر لمصطفى البارزاني، الذي التقى نجفقلي بعد سقوط جمهورية كردستان. وقد اتهم الشيخ أحمد القاضي محمد

(237) بلوريان، ص 74-75.

(238) A rfa, p. 79.

(239) F.O. 371/52707, British Consulate General Tabriz. No. 30 September 11, 1946.

بإعطائه أوامر للبرزانيين بالهجوم على قوات الحكومة المركزية والقبائل الموالية لها، وادّعى أنّ البارزانيين رفضوا هذه الاوامر فحرمهم القاضي محمد من كثير من الامتيازات[240].

من الممكن جداً أن تكون هذه الرواية، عن الشيخ أحمد، تعبيراً عن رغبته في رفع اللوم عن البارزانيين عمّا وقع أيام الجمهورية من معاقبتهم لبعض القبائل الكردية الموالية للحكومة المركزية، وليست بالضرورة تعبيراً عن وجود خلاف أو تنافس بين القاضي والبارزاني. ولكن القاضي لم يكن دكتاتوراً يقمع الآراء المعارضة له، ويبدو أنّ البارزاني كان يفضل تقارباً وتنسيقاً مع الروس أكثر مما كان يحبذه القاضي محمد. ولكن ليست هناك مؤشرات، قاطعة، على وجود خلاف حاد بين القاضي والبارزاني. بل في الحقيقة كانت هناك علاقة وثيقة بينهما، فإنّه حال وصول البارزانيين إلى مهاباد، أمر القاضي محمد لجان الحزب باستقبالهم وإيوائهم، وبدأ يشعر بالثقة بالنفس، أكثر من ذي قبل، حيث كان يعتقد أنّ القوة البارزانية ستعطي الجمهورية الحماية العسكرية الكافية في المستقبل، إذ حدثت مواجهات عسكرية مع الحكومة الإيرانية. علماً أنّه كان من بين البارزانيين 1500 إلى 2000 مسلح مجرب فضلاً عن الضباط النظاميين الكرد العراقيين الذين رافقوا البارزانيين إلى كردستان إيران.

فكلف البارزاني بتأسيس الجيش الكردستاني، وأصبح مشرفاً عليه. لذلك كان هناك في نيسان عام 1946 جيش مسلح متكون من 1500 مسلح برزاني و 3 أفواج نظامية و 700 جندي في جيش كردستان في مهاباد، وأعطي للبارزاني لقب الجنرال في هذا الجيش. ونظراً لعدم انتماء القاضي محمد إلى طريقة صوفية كبير، أو عشيرة قوية، فقد كان البارزانيون له بمثابة السند الذي يستند إليهم[241]. وظلت هذه العلاقة الصميمية إلى آخر يوم، في حياة الجمهورية. ففي 16 كانون الأول 1946، حين كان الجيش الإيراني يحاصر مهاباد قام البارزاني - رغم وجود الكثير من المخاطر - بزيارة إلى القاضي محمد، واقترح

(240) من مهاباد الدامية إلى ضفاف آراس، ص 36.

(241) نجفقلي، ص 141.

عليه عدم تسليم نفسه، والصعود معه إلى الجبل لمقاومة القوات الإيرانية؛ ولكن كان للقاضي رأي آخر[242]. فإنه لو كان هناك خلاف كما يزعم بعضهم بين القاضي محمد والبارزاني، لما أقدم الأخير على هذه الرحلة، فيطلب إلى القاضي مصاحبته. علماً أنّه لم يكن للقاضي محمد جيش أو قبيلة كبيرة يستفيد منها البارزاني. ولكنه كان يعرف حرص القاضي للكرد وإخلاصه لهم، فأراد إنقاذ حياته من الموت المؤكد. وفي أثناء محاكمة القاضي محمد، قال وبكل صراحة، إنّه أعطى راية الكرد للبارزاني، وهو رجل عظيم وذو أخلاق حميدة[243]. وهذا الكلام يؤكده السيد مسعود البارزاني نقلاً عن أبيه[244].

لذا نستطيع القول بأنّه لم يكن هناك أيّ دور للخلاف المزعوم بين البارزاني والقاضي محمد في سقوط الجمهورية، لا سيّما بعد أن عرفنا أنّه قد دافع عن البارزاني في محاكمته دفاعاً مستميتاً، بقوله: لم يكن البارزاني أجنبياً على أرض كردستان إيران، بل كان كردياً يحق له أن يعيش في هذا الجانب من الحدود، في مهاباد أو في الجانب الآخر في كردستان العراق. وقد عرض عليه البارزاني، وهو في السجن، إنقاذ حياته، ولكنه لم يرد ذلك. وقد وصف القاضي محمد مصطفى البارزاني بالعبارات التالية:

«... حسناً، ولكنني لن أقول أكثر من بضع جمل، الملا مصطفى يتصف بكل صفات الرجولة، والكرم، والشرف، والإنسانية، والشجاعة، والإقدام، والجرأة، والتي اتصف بها من خلّدهم التاريخ، كما إنّه يتصف بصفات مسلمي صدر الإسلام من إيمان، وصدق، وطهر، وإخلاص لله تعالى والدين والناس الفقراء»[245].

وفي مقابلة صحفية له ينكر علي قاضٍ ابن قاضي محمد، والذي كان شاهداً على الأحداث وجود أيّ خلاف، أو نفور، بين أبيه، ومصطفى

(242) بشده ری، ص 91.
(243) كيومرس، ، ص 5.
(244) مسعود البازاني، ص 39.
(245) كيومرس، ص 5.

البارزاني؛ ويورد القصة الآتية، دليلا على ذلك ويقول: «كنت مرة مدعواً في تعزية لدى أحد الأشخاص، فدخلت البيت، وذهبت إلى غرفة الضيوف، ولما لمحني البارزاني الذي كان حاضراً هناك، وقف على رجليه تكريماً لي، وأعطاني مقعده، قائلاً: نحن مدينون لكم فأنتم تمثلون القائد»[246]. كما لم يجد الكاتب في الوثائق المنشورة من قبل الأستاذ الملا عزت في المجلدات الثلاث، أيّة وثيقة توحي بوجود خلاف، أو نفور، بين القائدين التاريخيين. ولكن من الطبيعي أن يكون لهما آراء مغايرة في خضم تلك الأحداث الساخنة التي مرة بالجمهورية.

وقد كان للبارزاني والبارزانيين والضباط الكرد من كردستان العراق، الدور المشرف في الدفاع عن الجمهورية. لذا لا نجد أدلة تذكر عن الخلاف المزعوم بين البارزاني والقاضي محمد، قبل سقوط الجمهورية. وفي الحقيقة لم يكن هناك أيّ داعٍ أو سبب يمكن أن يسبب تنافساً بين القاضي والبارزاني، لأنّ البارزاني كانَ يعلم جيداً بأنّ الكرد في إيران يطالبون فقط بالحكم الذاتي، وبما أنّه لم يكن إيراني الجنسية، فإنّه كان يعرف حتمية مغادرته مهاباد إلى كردستان العراق، في المستقبل. ولتأكيد هذا الرأي نذكر القارئ الكريم بأنّ البارزاني قد أرسل حمزة عبدالله في آب 1946 إلى كردستان العراق، لتأسيس البارتي - الحزب - (الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق) وقد أصبح رئيساً للحزب بعد تأسيسه.

عمر خان شكاك

كانت علاقة عمر خان شكاك بجمهورية كردستان، هي الأخرى، مسألة مهمة في تأسيس جمهورية كردستان وسقوطها. فمع أنّ عمر خان كان يرأس فرعاً من عشيرة شكاك، إلا أنّه كان رجلاً متنفذاً في كردستان؛ وذلك لكونه ذكياً وطموحاً وذا قابلية دبلوماسية رائعة، وشخصية محترمة بين القبائل الكردية. كما اهتمت السلطة المركزية اهتماماً كبيراً به، فحاولوا كسبه إلى جانبهم أيام

---

(246) جان دوست، ص 4-5.

الصراع مع الجمهورية في كردستان. وقد قيل الكثير ـ سلباً أو إيجاباً ـ عن عمر خان، وعن موقفه من الجمهورية في كردستان. فنرى قاسم الخاني زادة يصفه بأنّه كان «شخصاً لا يفكر إلا بمصالحه الخاصة، وكان يغيّر ولاءه بسرعة، فقد كان لفترة غير وجيزة يعمل لصالح الروس مقابل المال والهدايا السخية. ورغم أنّه جلب قواته القبلية إلى جبهة سقز وبانة، مقابل مبلغ من المال، إلا أنّه لم يحارب، وسرعان ما سحب قواته»(247).

ولكن (كوري ره ش علي قاضي محمد) يرى عكس ذلك. فهو يعتقد أنّ عمر خان ظلّ مخلصاً للجمهورية، ولوالده حتى النهاية، وأنّه كان رجلاً وطنياً مخلصاً(248). كان قاسم الخاني زادة، العضو في حكومة مهاباد، حاقداً على القاضي محمد، وذلك للعداء التقليدي الذي كان بين رؤساء ديبوكري، وعائلة القاضي. فكان من المنطقي ألا يحبّ هذا الشخص مؤيدي الجمهورية. وخلافاً لما يقول قاسم الخاني زادة، ظلّ عمر خان في جبهة سقز، حتى أجبر الكرد على إلغاء الهجوم على سقز(249). وفي أثناء وجود القاضي محمد في السجن، هدّد عمر خان مساعد القنصل الأمريكي في تبريز، قائلاً: «إذا أعدم أحد القاضي محمد، أو مسّ شعيرة من رأسه، فسنحول جميع كردستان إلى نار»(250). ورغم الإغراء والضغوط الكثيرة، رفض عمر خان دعم مجهود الحكومة الإيرانية في ضرب مصطفى البارزاني، في أثناء رحلته التاريخية إلى روسيا، حين كان يمر بالأراضي التابعة لقبيلة الشكاك.

وفي منتصف عام 1946، وصل عمر خان إلى قناعة، مفادها أنّ الروس لا يمكن الاعتماد عليهم، حيث كان يرى أنّ الضباط الروس، الذين كانوا وقتها في كردستان، كانوا يفضلون الأذريين على الكرد في أرومية، وذلك لكونهم ينتمون جميعاً إلى أصول أذرية. وعدّ عمر خان الاتفاقية التي وقعت بين

F.O. 371/52707, British Consulate GeneraL Tabriz. No. 30, September 11, 1946. (247)

(248) جان دوست، ص5.

F.O. 371/52369, Tabriz General Consulate. No. 30, 11-09-1946; Eagleton, pp. 97-98. (249)

F.O. 371/52369, Tabriz General Consulate. No. 30, 11-09-1946. (250)

أذربيجان وكردستان اتفاقية محايدة، للمصالح الأذرية[251].

لذلك بدأ بفتح قناة اتصال مع دوهلر، مساعد القنصل الأمريكي في تبريز، وكذلك طلب إلى الإنكليز أن يطلبوا إلى حكومة قوام السلطنة، إعطاء الحقوق القومية للكرد. وأراد عمر خان أن يحذوا حذو رؤساء البختيارية والقشقائية في الانضمام إلى الجبهة التي أعلنها قوام السلطنة، ضد تودة والروس. وقد وظف عمر خان علاقته بالأمريين لصالح جمهورية كردستان، فقام بتشجيع الاتصالات مع مهاباد، وهذا ما أسفر عن زيارة أرشي روزفلت، مساعد الملحق العسكري الأمريكي في إيران، إلى جمهورية كردستان. ومما يجدر ذكره هو أنّ القاضي محمد كان على علم باتصالات عمر خان، ولكنه لم يقف ضده[252].

وحين هاجمت القوات الإيرانية تبريز في كانون الأول عام 1946، أرسل عمر خان مسلحي الشكاك لدعم القوات الإيرانية، لذلك نرى، في نيسان عام 1947، رازمارا، قائد القوات الإيرانية، يثني على عمر خان ودوره المساعد للحكومة أثناء أزمة آذربيجان[253]. في الحقيقة، الكاتب لم يستطع أن يحدد كيف ساعد عمر خان الحكومة المركزية في أثناء بدء الهجوم الإيراني على مهاباد. ولكن كيومرس صالح، مراسل جريدة أرتشي شاهنشاهي، يقول في كراس له ألّفه عن محاكمة القاضي محمد وجمهورية كردستان، بأنّ هناك حوالي 17 رسالة كتبها عمر خان إلى الشاه في الفترة التي كان يخدم بها في جيش جمهورية كردستان. وفي تلك الرسائل يبدي عمر خان الطاعة المطلقة للشاه، وأرسل اثنين من أولاده إلى طهران ليكونا رهائن عند الشاه، لإثبات إخلاصه له، قبل سقوط الجمهورية بعدة أشهر. ويتحدث في هذه الرسائل عن الوضع المتردي في كردستان، ويطالب الحكومة بالتدخل، وهذا دليل آخر على أنّ

(251) O. S. S. Confidential files, memo- from Tehran to state Department, May 9, 1947.

(252) O. S. S. Confidential files, Teleg, No. 776, October 14, 1946. from Vice Consulate, Tabriz G. Doohler., Eagleton, p. 110.

(253) O. S. S. Confidential files, Teleg. 294 April, 18, 1947. From Tehran Embassy to state Department.

عمر خان كان يحاول، كباقي رؤساء العشائر الكرد المتنفذين، أن يحتفظ بقنوات الاتصال مع الحكومة المركزية، وأنّ ولاءه للجمهورية في كردستان مثار التساؤل والشك[254]. لذا فمن الضروري الاطلاع على الوثائق والرسائل المكتوبة المتعلقة بعلاقة عمر خان بالشاه، قبل إعطاء الكلمة الأخيرة عن إخلاص عمر خان، أو عدمه لجمهورية كردستان.

حمه رشيد خان بانيي

كان حمه رشيد خان أحد أبرز القيادات العسكرية في جمهورية كردستان، وإنّ هروبه المفاجئ من جمهورية كردستان إلى العراق في وقت حرج، وقد أخذ معه مجموعة من الوثائق والعتاد والأموال، كان في نظر بعضهم ضربة مؤلمة، وفي الصميم لمعنويات القوات الكردية، وكان أحد الأسباب الممهدة لسقوط الجمهورية.

ينتمي حمه رشيد خان إلى إحدى عوائل البكزادة، في بانة، وكان له سجل حافل بالثورات ضد الحكومة الإيرانية؛ إذ قام بالثورة في سنوات 1925 و1929 و1930 و1931، وفي كُلّ مرة كان يلجأ إلى كردستان العراق، حيث كان يعيش بعض أقربائه. وقد نفي من العراق إلى الموصل وكركوك. وفي عام 1941 استغل حمه رشيد ظروف الفوضى التي ولدتها ثورة رشيد عالي الكيلاني، فهرب عائداً إلى إيران. وحال وصوله إلى إيران، أطلق نداء إلى القوات الإيرانية لتسليم أنفسهم له، فاستطاع أن يفرض سيطرته على بانة وضواحيها. وقد حاولت القوات الإيرانية بقيادة حسن أرفع، أن تسترد تلك المناطق منه، ولكنها هزمت، وباءت محاولتها بالفشل. وفي عام 1943، اضطرت القوات الإيرانية إلى الاعتراف به حاكماً على بانة، وبعد فترة وجيزة بسط حمه رشيد خان سيطرته على بانة وسقز وسردشت، وكانت لديه إذاعة محلية، وكان يتصرف كحكومة مستقلة. وهذا ما أدّى إلى قلق الحكومة الإيرانية التي أرسلت

(254) حقائق دفينة عن محاكمة الزعيم القاضي محمد وصدر القاضي وسيف القاضي»، ترجمة عبدالله بابان، خه بات، العدد 4576، ونشرت الترجمة الكردية للنص في «خه باتي قوتابيان» العدد 37 في 14/ 8/ 2000.

جيشاً كبيراً ضده، وأجبرته مرة أخرى على الفرار إلى العراق عام 1944. ولكن بعد إعلان جمهورية كردستان عاد حمه رشيد، ثانية، إلى كردستان إيران. في البداية شكّ السوفييت في أمره، ولكن بعد فترة قُلّد سيف الشرف، وقد كرّمته جمهورية كردستان، أيضاً، بإعطائه رتبة جنرال في الجيش، فأصبح قائداً لقوات بوكان وما حواليها، ومساعداً لمصطفى البارزاني.

أبلى حمه رشيد خان بلاءً حسناً في المعارك التي خاضها، دفاعاً عن الجمهورية. وفي شهر تشرين الأول عام 1946، هرب بصورة مفاجئة من بوكان، وأخذ معه مجموعة من الوثائق وأموال الجمهورية وسلّم نفسه للسلطات العراقية، إذ نفاه العراقيون إلى محافظة الرمادي في جنوب العراق[255].

إنّ هذا العرض الموجز، لحياة حمه رشيد، يبيّن مقدار طموح هذا الرجل، وإنّ هذا التاريخ الحافل بالحركات يساعدنا على فهم موقفه من الجمهورية الكردية، ويبيّن، بكل وضوح، قدرته الفائقة في البقاء، كسياسي. والغريب في المسألة هو أنّه كيف ولماذا سمح له الإنكليز بالقيام بكل هذه الحركات، ضدّ حكومة إيران التي كانت موالية للإنكليز، خلال عامي 1925 ـ 1946، والتي كانت لها السيطرة الكاملة على العراق، وما كتب عن حركات حمه رشيد خان وأهدافها، يشير إلى أنّ جميعها كانت ذات طابع قبلي، ومحاولة منه لتحقيق مكاسب شخصية.

وفي رأي البشدري يدخل هروب حمه رشيد خان من جمهورية كردستان، ضمن نطاق سعي رؤساء العشائر الكردية في النصف الثاني من عام 1946، إلى البحث عن بدائل أخرى لضمان مصالحهم القبلية والشخصية. فقد جاء هروبه بعد أن يئس من الروس، ودعمهم للكرد[256]. أما شمزيني، فيعتقد أنّ هروب حمه رشيد خان من العراق في عام 1944، أساساً، كان مؤامرة إنكليزية لوضع العراقيل أمام المخطط السوفيتي، في شمال إيران، وبأنه نفذ ما وكّل إليه وعاد

(255) ملا عزت به لكه وج. ص 723-724.

(256) يادداشتة كانم، ص 75-76.

إلى العراق[257]. يلاحظ أنّ هذا التحليل الأخير فيه شيء من الموضوعية، لأنّ الإنكليز كانوا حريصين جداً على ألا تصل سيطرة الروس، أو حتى نفوذهم غير المباشر إلى المناطق الحدودية مع العراق، فحقق حمه رشيد خان لهم ذلك لفترة من الزمان. وينقل هزار عن حمه رشيد قوله، لقيادة الجمهورية في كردستان: «الإنكليز بعثوني لأخرب عليكم وعلى السوفييت، ولكنني أتعهد بأنّي لن أطيعهم»[258]. هذا الاعتراف يحمل في طياته مدلولين:

الأول، هو أنّ الإنكليز قد أرسلوه فعلاً للتآمر على الروس، وإفساد مشروع جمهورية كردستان، ولكنه لما دخل كردستان، ولقي استقبال المسؤولين الكرد له بحفاوة وتقدير لم يكن يتوقعها، وفي الوقت نفسه، لم يلاحظ التأثير الروسي المبالغ فيه في الدعاية الإنكليزية عن جمهورية كردستان، حينئذ شعر بالذنب وأقرّ بخطئه.

والمدلول الثاني، هو أنّ الإنكليز لم يبعثوا به أصلاً، وإنما هو أراد أن يبالغ في أهمية نفسه، لأنّ اهتمام الإنكليز بشخص ما آنذاك، كان يعدّ دليلاً على أهمية هذا الشخص، من حيث المكانة الاجتماعية، فاختلق لنفسه مسألة الارتباط بالإنكليز. وهذا الاحتمال أقرب إلى الواقع، لأنّ الإنكليز لم يكونوا من البلاهة بمكان، حتى يبعثوا شخصاً ساذجاً، مثله لمهمة خطرة كهذه، فيكشف المهمة من أول وهلة. كما أنّ قراءة الوثائق البريطانية التي سنعرضها فيما يأتي، لا تقدّم دليلاً قاطعاً على دور الإنكليز في قدوم حمه رشيد خان إلى جمهورية كردستان.

يعالج الأستاذ الملا عزت مسألة حمه رشيد بشيء من التفصيل، ولكننا نحب أن نوردها هنا بإيجاز. ينقل عن منكوري (سكرتير حمه رشيد خان) قوله بأنّ الضباط الكرد العاملين في فرقة بارزان كانوا يكتبون التقارير ضد حمه رشيد خان، ويرسلونها إلى مهاباد، لتشويه سمعته. وكان هناك خلاف بينه وبين مصطفى البارزاني، بصدد عدة مسائل: كان أهمها مسألة تحرير سقز، إذ كان

---

(257) جولانه وه ى. ص 165

(258) جيشتى، ص 86-87.,

البارزاني يريد الاستعجال بالأمر، في حين كان حمه رشيد يفضل أسلوب التريث، لأنّ الأخير كان يريد أن يؤمّن الجبهة الخلفية، حتى لا يتعرض لهجوم من قبيلة الديبوكري المترصدة له، فقد كان يخاف أن يهجم عليه أبناء ديبوكري من الخلف، ويحتلوا مقره غفلة.

وقد وجه إليه بعض المسؤولين في الجمهورية التهم التالية أيضاً: جمع المحاصيل والأتاوات غير القانونية من القبائل غير المؤيدة له، أو سلب الناس، وعدم إعطاء الدعم لمصطفى خوشناو في معركة مامشة، ضد القوات الإيرانية، عمداً، من أجل إيقاع الضرر بفرقة بارزان المختلفة معه، والاتصال سراً بالحكومة المركزية، والدخول معها في مفاوضات لتحقيق مصالحه الشخصية، وأخيراً الاتصال بالعقيد علي الحجازي (مسؤول في وزارة الداخلية العراقية) وتسليم وثائق الجمهورية للإنكليز.

وقد نقل الملا عزت عن حمه رشيد خان دفاعه عن نفسه هذه التهم الموجهة إليه، فأما فيما يتعلق بأخذ الضرائب غير القانونية، فلقد كان ذلك نتيجة الحاجة الماسة إلى العتاد والمؤن، التي كانت فرقته بأمسّ الحاجة إليها، ففي 9 أشهر لم تستطع حكومة كردستان توفير المؤن والعتاد إلا لـ45 يوماً فقط. وأما عدم إعطائه الدعم لقوات مصطفى خوشناو في معركة مامشة، فيعود السبب إلى خوفه من هجوم قبيلة ديبوكري على مقره[259].

وكان البارزاني، بدوره، يشك في أمر حمه رشيد خان، وقد طلب إلى القيادة في مهاباد، التحقيق في أمره. ولعلّ سبب هروبه المفاجئ إلى العراق، يعود إلى إدراكه أنّ البارزاني، كان يخطط لهجوم مباغت ضده[260].

وكانت الحكومة الإيرانية هي الأخرى قلقة، من عودة حمه رشيد خان إلى إيران، وقدعبّروا عن قلقهم هذا للإنكليز في غير مناسبة. ونفى الإنكليز أن يكونوا على علم بعودته إلى إيران نفياً قاطعاً. ولكن لتوضيح حقيقة العلاقة بين

(259) ملا عز ت، به لكه وج. 3، ص 624-628.

(260) عولة، ص 57.

رشيد خان والإنكليز والحكومة العراقية نورد، أدناه، النصوص المترجمة لبعض الوثائق ذات العلاقة بالموضوع:

■ ■ ■

وزارة الخارجية، ملحق FO- 624189 1

السيد سعادة السفير البريطاني، بغداد

«حين كنت في السليمانية، بالطبع ناقشنا المسألة الكردية بصورة عامة مع الميجر هيتشاو، ورغم أنّني سوف أكتب لكم عن ملاحظاتي حول الوضع في تقرير آخر، ولكن هناك نقطة أخرى أعتقد من الضروري أن تعرفها. يعيش حمه رشيد خان، كما تعلم، منذ فترة في الجانب الإيراني من الحدود؛ ولمّا وصلت إلى هناك سمعت بأنّه طلب من المسؤولين العراقيين السماح له بالعودة إلى العراق. وقيل بأنّ وزير الداخلية العراقي ردّ على طلبه بالإيجاب، وطمأنه بأنّه سيضمن شخصياً سلامة حياته، في حال عودته إلى العراق. ولكني علمت من الميجر هيتشاو، فيما بعد، أن متصرف السليمانية هو الذي شجع حمه رشيد على العودة.

وكان ردّ حمه رشيد خان أنّه مستعد للعودة ولكن بشرط أن يضمن سلامة حياته، وأن تسحب الحكومة العراقية مراكز الشرطة التي وضعت في المناطق التابعة لنفوذه، داخل الحدود العراقية. فكانت الشروط المذكورة غير مقبولة لدى الحكومة العراقية، ولكن المفاوضات بقيت جارية. هناك نقطة مهمة، وهي أنّ صديقاً كردياً للميجر هيتشاو، تحاور مع الميجر برادبورن؛ فتوصلا إلى قناعة، مفادها أنّ الإنكليز يرغبون في عودة حمه رشيد خان، ولكن الميجر برادبورن ينكر أيّة إشارة من طرفه، في أثناء الحديث بهذا الصدد، وإنّ المسألة لا تتعدّى كونها سوء تفاهم لا أكثر.

ولكن المشكلة الآن هي أنّ الميجر هيتشاو تسلّم رسالة من صديقه الكردي يقول فيها بأنّ حمه رشيد قد كتب له رسالة يقول فيها بأنّه على استعداد لتنفيذ أوامر الإنكليز، ولكنّه يضع بعض الشروط لعودته إلى العراق، لا أنا ولا الميجر هيتشاو سعيدان بتطورات هذه المسألة. فاقترحت على الميجر هيتشاو، أن يتصل بصديقه الكردي، ويعلمه أنّ الإنكليز لا يستطيعون التدخل في هذه المسألة، وإذا أراد حمه رشيد خان العودة، فعليه مناقشة الأمر لوحده مع المسؤولين العراقيين. ولكن ما يهم الإنكليز هو أن يسود السلام والاستقرار في كردستان وفي جميع أنحاء العالم. ورغم أنّ صديق الميجر هيتشاو كان يعيش في منطقة كردية نائية، ومن الصعب الاتصال به، إلا أننا اتفقنا بعد الحديث بيننا على أن يرسل إليه رسالة بهذا المعنى.

وكان الميجر هيتشاو مترددا في البداية في إرسال الرسالة، لأنّ هناك أوامر واضحة موجهة إليه بعدم التدخل مطلقاً، في المسائل المتعلقة بالقضية الكردية، التي تعدّ من شؤون العراق الداخلية. ورغم كوني متفقاً مع رأي الميجر هيتشاو بصدد هذه المسألة، إلا أنني رأيت أنّه من الضروري وضع حدِ للإشاعات القائلة، بأننا نعمل كوسطاء بين

الحكومة العراقية وحمه رشيد خان. لذا اقترحت على أن تكون صيغة الرسالة صريحة، بأنّ الإنكليز لا يرغبون بإعطاء وعود لأحد، وتبعث الرسالة إلى الميجر هيتشاو، ليرسلها هو بدوره إلى صديقه الكردي. وقد وعدت الميجر هيتشاو بأن أدعم موقفه إذا واجه مشاكل من مسؤوليته في هذا الصدد.

27/نيسان/ 1946

توقيع ديجبورن

الضابط السياسي، في العراق

■ ■ ■

من الكردي حمه رشيد خان

FO. 624/189

رقم 112/21/46

8 أكتوبر 1946

محضر اجتماع، سليمانية

«زارني السيد ديجبورن في السابع من شهر أكتوبر، وأعلمني أنّ رئيس الوزراء (العراقي ـ المترجم) دعاه لمناقشة بعض المسائل معه، وكانت المسألة الأولى تتعلق بحمه رشيد خان، إذ أخبر رئيس الوزراء السيد ديحبورن بأنّه على قناعة ثابتة بأن حمه رشيد هو عميل إنكليزي، وبأن الإنكليز هم الذين أرسلوه إلى إيران، وأنّه يعتقد أنّ حمه رشيد قد أدّى المهمة المكلف بها، والإنكليز الآن يريدون عودته.

فردّ ديجبورن على رئيس الوزراء العراقي، قائلاً: إنّه مخطئ في تصوره هذا، وأنّ المسألة غير معقولة. وأضاف ديجوبرن أنّه أخبر رئيس الوزراء العراقي أنّه يعلم أنّ بريطانيا كانت أساساً قلقة من هجرة حمه رشيد إلى إيران، وقد سأله عدّة مرات عن مكان وجوده وعن وقت عودته. ولو كان ممثلو الحكومة البريطانية يعرفون بوجوده لما سألوا مرات عديدة عن مكان وجوده.

ولقد اتفقت مع السيد ديجبورن على الكيفية التي رد بها على رئيس الوزراء العراقي، وقلت له إنّه يجب إعلام كلّ المعنيين بذلك. كان هدف رئيس الوزراء من إثارة المسألة، هو أن يعلم مسبقاً فيما إذا كان حمه رشيد خان يعمل لصالحنا أم لا، قبل أن يوافق على طلب عودته إلى القرية، في المنطقة الحدودية، فيصبح ذا نفوذ قد يستفيد منه الإنكليز.

وأكّدت له أنّ المسألة التي نحن بصددها، هي مسألة عراقية داخلية بحتة، وأنّي لست في موقع أستطيع فيه، أن أؤكد لرئيس الوزراء فيما إذا كان حمه رشيد خان رجل

ثقة أم لا. وقلت له إذا كنت تسأل عن رأيي الشخصي، فأعتقد أنّه ليس ذاك الشخص الذي يمكن الاعتماد عليه كلياً، لأنّه سبق أن نقض عهده، وهرب من كركوك بدون علم أحد.

توقيع الرائد هينشاو

الضابط السياسي. السليمانية

■ ■ ■

FO 624/89

(وثيقة محضر اجتماع)

السيد سعادة السفير البريطاني، بغداد

«أخبرني عبد الحميد رفعت، المدير العام في وزارة الداخلية (العراقية ـ المترجم)، حين كنا معاً في حفلة السيد واكر في 14أيلول أن حمه رشيد خان كان موجوداً وقتها في بغداد، وأنه سلم نفسه دون شروط. وقال عبد الحميد إنه يتمنى أن يسمح الإيرانيون لحمه رشيد خان، بالعودة إلى قريته الحدودية التي تفصل الكرد بين إيران والعراق. واعتقد عبدالحميد أنّ حمه رشيد سيرضي الإيرانيين، إذا سمحوا له بالعودة إلى بلده.

ولكن فيما يتعلق بالظروف، بصورة عامة، فلم يعطِ الإيرانيون أي نوع من المساعدة، أو أية معلومات للعراقيين. ولكن نعرف على الأقل أن الإيرانيين اقترحوا تشكيل منصب ضابط الارتباط على الحدود، ولكن العراقيون لم يستجيبوا لهذا الاقتراح. ولا أعتقد بوجود شيء نستطيع نحن تقديمه في هذا الشأن.

أبدى المدير العام قلقه فيما ينوي الروس عمله (للكرد ـ المترجم)، ولكنه لم يعطِ تفاصيل محددة. وقال المدير العام: إن 120رجلاً من أنصار الملا مصطفى و300 عائلة، عبروا الحدود، وعادوا إلى العراق من إيران. وقد وصل هؤلاء إلى العراق في حال يرثى لها، فقدم لهم العراقيون الملابس والطعام. كان الملا مصطفى والشيخ أحمد في خصام، وكان الروس يحاولون إصلاح ذات البين.

توقيع الرائد ديجبورن

8 تشرين الأول 1946

■ ■ ■

إنّ قراءة هذه الوثائق تثير تساؤلات عديدة: هل عاد حمه رشيد إلى العراق دون أن يطلب منه الإنكليز ذلك؟. وبمن اتصل أول مرة من أجل ترتيب عودته إلى العراق؟ وكيف؟ ولماذا سمح المسؤولون العراقيون بعودته إلى العراق.

ولم نقرأ في الوثائق المدرجة أعلاه، عن طبيعة المهمة التي كُلف بها في كردستان إيران، إن كانت هناك من مهمة، لذلك يميل الكاتب إلى تأييد رأي الأستاذ الملا عزت بأن حمه رشيد خان قد استغل ظروف الحرب العالمية، وهرب من العراق بدون علم الإنكليز، ولكن يحتمل أن تكون عودته إلى العراق قد جرى ترتيبها بين الضباط الإيرانيين والعراقيين بدون علم الإنكليز، لأن الدولتين كانتا في شك من أنّ الإنكليز هم الذين دبروا هروب حمه رشيد خان من العراق، من أجل تحقيق مصالحهم. علماً أن الإيرانيين قد طلبوا في غير مناسبة من الإنكليز الطلب إلى السلطات العراقية نيابة عنهم بإجبار حمه رشيد خان على العودة إلى العراق، وذلك محاولة منهم شق الصف الكردي الذي بدأ بالتكاثر والتصلب.

ومما يحسن ذكره هنا، أن حمه رشيد خان كان يملك عدة أراضٍ في كردستان العراق، وكانت زوجته تعيش في العراق. ففي نيسان 1946 قال الجنرال جهانباري قائد القوات الإيرانية في المنطقة الكردية للقنصل البريطاني في كرمنشاه، إنه من الضروري جدا أن يقوم الإنكليز بالضغط على السلطات العراقية، لتشجيع حمه رشيد خان على العودة إلى العراق، لأن بقاءه في بوكان بهذه القوة ستشجع الكرد على الهجوم على سقز وبانة وسردشت، الأمر الذي سيجبر الحكومة الإيرانية على سحب قواتها من تلك المناطق الحدودية مع العراق. وإذا وقعت تلك المناطق تحت سيطرة الكرد، فإن هذا سيعرض مصالح الإنكليز إلى الخطر، لأنه سيكون بإمكان الكرد العراقيين الموجودين مع البارزاني في إيران، كذلك العودة إلى العراق، والبدء بالتمرد من جديد[261].

W. O. 327/829. Teleg No. 26, February 4, 1946. from Tehran Embassy to (261) Foreign Office; Teleg. No. 54, February 5th, 1946.

(W.O. 327/829. Teleg No. 26, February 4, 1946. From Tehran Embassy to Foreign Office; Teleg No 54, February 5th, 1946.

ويبدو أن حمه رشيد خان قد بدأ منذ نيسان عام 1946 ببحث الخيارات المتوفرة له لضمان مصالحه الشخصية. ففي هذا الشهر فاتح السلطات الإيرانية وأبدى استعداده لترك جمهورية كردستان، والانضمام إلى السلطة المركزية شرط أن يعين حاكماً على بانة، مع مرتب شهري قيمته 171 ألف تومان. إلاّ أنّ الإيرانيين رفضوا هذا العرض، لأنهم لم يثقوا به، ولأنهم عدّوا إعطاء تلك المنطقة الحدودية له في ذلك الوقت مسألة خطيرة، ولا يخدم استراتيجيتهم في إعادة بسط السيطرة على المنطقة الكردية[262].

يعتقد الكاتب بصحة هذا التقرير، لأن شهر نيسان كان بداية الأزمة لجمهورية كردستان، وبدء رؤساء العشائر المتنفذة في المنطقة بفتح قنوات مع السلطة المركزية، سراً، لضمان مصالحهم الشخصية.

ومما يجدر ذكره أنّ هناك سبباً آخر للنفور الذي حصل بين رشيد خان وقيادة جمهورية كردستان، وهو أن حمه رشيد كان مستاءً من المفاوضات الجارية بين قوام السلطنة، والقاضي محمد. ففي شهر تموز عاد القاضي من طهران، فزاره حمه رشيد خان في مهاباد، فوجده قد رفع علم كردستان وخريطتها من على منضدته. وأعلمه القاضي بأنّ الحكومة الإيرانية غير راغبة في إعطاء الكرد أية امتيازات، ما عدا تحويل مهاباد إلى ولاية خاصة، ووضع 2500 جندرمة من الكرد فيها، وتكون الولاية تحت إشراف سيف قاضي، ولكن شرط أن تعود القوات الإيرانية إلى مهاباد، وما حواليها، وسأل حمه رشيد خان عن رأي القاضي في الموضوع، فأجاب بأنه لا خيار له إلاّ قبول العرض. فاستاء حمه رشيد خان من ذلك كثيراً[263].

يبدو أن حمه رشيد خان الذي كان له حس سياسي مرهف، وقدرة على

(262) W. O. 327/829. Teleg No. 26, February 4, 1946. from Tehran Embassy to Foreign Office; TelegNo. 54, February 5th, 1946.

(263) بشده رى، ص 70-73.

تشخيص الأحداث، ونظرة براغماتية إلى الأمور، أدرك أن مصير جمهورية كردستان محتوم بالسقوط. فخطط لعودته إلى العراق، قبل فوات الأوان. ويبدو أنه كان على علم بأن الإنكليز لا يمانعون في عودته. فأقدم على الهروب المفاجئ لتفادي المواجهة مع القوات البارزانية. ومهما يكن من أمر حمه رشيد خان، فإنه قضى الأشهر الأخيرة في بوكان يهاجم خصومه، وكان في حالة من نفور صريح بينه وبين قوات الجمهورية، خاصة تلك التي كان يقودها مصطفى خوشناو. وقد كان ذلك استنزافاً كبيراً لطاقات الجمهورية. كما أنّ هروبه المفاجئ أثّر في معنويات القوات الكردية تأثيرا سلبيا، علما أنه كان هناك الكثير من القبائل ذات الولاءات المتذبذبة، وأنّ هذا الهروب كان دليلاً آخر لهؤلاء على أن الرياح بدأت تهب عكس مصالح الجمهورية.

باختصار، إن هروب حمه رشيد خان كان بمثابة خسارة ثلث قوات جمهورية كردستان، ويشكل ذلك عاملاً آخر، من العوامل التي دفعت قادة الجمهورية، إلى عدم تبني خيار المقاومة، أمام القوات الإيرانية المهاجمة لمهاباد.

العامل الاقتصادي وانهيار الجمهورية

أدى العامل الاقتصادي أيضاً دوراً مهماً في انهيار جمهورية كردستان. فقد كانت الجمهورية تعيش في ظروف اقتصادية صعبة للغاية، لأنّ كردستان - بل العالم بأسره - خرج لتوه من الحرب العالمية، وكان الناس يتخلصون من المجاعة والموت الجماعي، بما يحصلون عليه، من بطاقات الإعانة التموينية التي كانت توزعها الحكومة المركزية، لفترة، ثم الروس، والإنكليز. كان الجوع والمجاعات السلاح التقليدي لكل القوى الأوروبية المستكبرة والمستغلة، فلم يُستثنَ الروس من ذلك، إذ كان ضباط السوفييت يشرفون على توزيع السكر والشاي والحنطة والسكائر، وهددوا في غير مناسبة بقطع هذه الإعانات، إذا لم يطع رؤساء القبائل الكردية أوامرهم، بعدم مهاجمة القوات الإيرانية[264].

(264) ملا عزت، به لكه و ج. 3، ص723-724.

لم تكن لجمهورية كردستان الموارد المالية الكافية للصرف، على مؤسساتها الناشئة كالجيش وموظفي الدوائر. وكانت الموارد الوحيدة والمحدودة التي تصل ميزانية الدولة هي الضرائب والجمارك، وواردات التبغ والاشتراك الحزبي لأعضاء (ح.د.ك.). أما بالنسبة للجمرك فلم تحصل الجمهورية على الكثير منه، لأن الحكومة الإيرانية فرضت حصاراً اقتصادياً شاملا عليها، فلم تكن هناك تجارة مع المناطق غير الكردية. كما لم تكن هناك معابر حدودية (مراكز جمركية) بيد قوات جمهورية كردستان.

أمّا الضرائب، فقد فرضت الحكومة الكردية قانون الضريبة الإيرانية في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرتها، ولم تحصل إلاّ على القليل، لأن الكرد لم يتعودوا على إعطاء الضريبة إلا بالوسائل القمعية، لأنهم لم يجربوا الشعور بالمواطنية وذلك لأن الحكومة لم تعاملهم كمواطنين متساوين في الحقوق أصلاً، فاعتاد الكرد على الرشوة والتهرب من دفع الضرائب.

وكان الروس يأخذون خمسة بالمئة، ضريبة المحاصيل الزراعية، في المناطق الكردية، الواقعة تحت سيطرتهم العسكرية، وذلك كتبرعات للهلال الأحمر الروسي. كما أقدمت الحكومة الكردية على فرض الأتاوات أو غرامات مالية على أغنياء الكرد، وبعض القبائل المعادية لحكومة كردستان من أجل الصرف على القوات الكردية. ولعدم وجود قانون أو عرف متبع فقد كانت هذه الطريقة في جمع الضرائب، تثير المشاكل للحكومة الكردية، وهذا ما حصل لحمه رشيد خان[265].

وأحب هنا أن أذكّر القارئ الكريم بأنّ أكثر من نصف أراضي كردستان الزراعية الغنية، كانت خارج سيطرة حكومة كردستان، أو في الريف الواقع حولها في بانة وسقز وسردشت، إذ كانت منطقة غير مستقرة من الناحية الأمنية، لوجود الحروب أو حالة التوتر (اللاحرب واللاسلم). وقفت هذه الظروف في طريق الاستثمار والتجارة داخل الجمهورية. ولتشديد الحصار الاقتصادي على الجمهورية كان الضباط الإنكليز يشجعون الإقطاعية الكردية على حث أتباعهم

(265) ملا عزت، به لكه و ج. 3، ص723-724.

وأهالي المدن الكردية، على عدم بيع محاصيلهم، خاصة الحنطة منها، لجمهورية كردستان[266].

كانت حكومة كردستان تعلم جيداً، أنّ الحكومة المركزية ستحاول ما في وسعها لخنق الجمهورية، عن طريق فرض الحصار الاقتصادي. نشرت جريدة كردستان في عددها رقم 23 بتاريخ 6 مارس 1946 تعليقاً مفاده أنّ الحصار المفروض على الجمهورية حصار ظالم، وأنّ الحكومة تستخدم صادرات محصول التبغ، واعتماد المنطقة الكلية عليها، كسلاح لتركيع الكرد. وهذه صفة أخرى للمستعمرين تعلمتها الحكومة الإيرانية، لتستعملها ضد الكرد. ويؤكد ذلك من جديد بأن الدول المقسمة لكردستان، كانت ولا تزال تتعامل معها كمستعمرة داخلية، وإن ادّعوا في مواقفهم الرسمية أن كردستان جزء من بلادهم. ومن الجدير بالذكر أنه كان هناك مليونا تومان من مستحقات مهاباد من التبغ في الخزينة المركزية، رفضت الحكومة إعطاءها لمستحقيها الكرد. وفي السنة التالية كان من المفروض أن يقوم الروس بشراء التبغ من المنطقة الكردية، ولكنهم لم يفوا بهذا الوعد إلاّ جزئياً[267] لذا كانت هناك أزمة مالية خانقة في مهاباد، فحاولت الحكومة الكردية اللجوء إلى القروض الخارجية، لتجاوز الأزمة. فاقترضت من حكومة أذربيجان 20000 تومان، ولكن هذا المبلغ كان كقطرة في بحر من المصروفات اليومية لدوائر الدولة، ومصروفات أكثر من 12 ألف مقاتل كردي. وحاول القاضي محمد بناء بعض المؤسسات الحكومية، الوطنية التي تعطي الجمهورية نوعاً من الاكتفاء الذاتي، فاقترح تشكيل شركة ترقي كوردستان، وطالب من جميع أبناء كردستان المساهمة في هذه الشركة بالأسهم. وكان من المفروض أن تكون شركة (ترقي كوردستان) بمثابة اللولب لإنعاش التجارة والزراعة. وكان القاضي ينوي تأسيس مصرف للرهائن والعقارات، فيقوم بخزن الذهب الموجود في كردستان فيه[268]. أنّ الإجراءات الاقتصادية المذكورة، تشير إلى تأثر القاضي بالمنهج الاقتصادي لهتلر. في

---

(266) F.O. 371/52702. Memo, February 13, 1946. From K. Cornwallis.

(267) ملا عزت، ص143.

(268) المرجع السابق.

الحقيقة أن هذه المشاريع الاقتصادية تبين، بكل وضوح، إيمان القاضي محمد برأسمالية الدولة كعامل محرك لإنعاش الاقتصاد الوطني. ولو لم يكن عمر الجمهورية قصيراً جداً، لأثبت القاضي محمد بأنه بمثابة (محمد علي باشا الألباني)، باني دولة مصر الحديثة، بالنسبة لكردستان.

ولكن مع هذه الظروف الاقتصادية الصعبة لم تحصل هناك اضطرابات أو مجاعة. إذ كان القاضي محمد والقادة الآخرون في الجمهورية، يشجعون الناس على التكاتف والصبر. وكخطوة احتياطية للدفاع عن المستضعفين أعلنت الحكومة الكردية، استناداً إلى الشرع الإسلامي، ولتحقيق العدالة الاجتماعية، أن الراشي والمرتشي يعدمان، إذا عليها جرم.

ويثني س. ج. أدموندز على قدرة حكومة القاضي محمد على استغلال المبلغ القليل الذي كان يأتي إلى خزينة كردستان، استغلالاً جيداً، وإدارة الحكومة بكفاءة نادرة[269].

دور القاضي في سقوط مهاباد

لا ريب في أن القائد والقيادة يتحملان المسؤولية ـ قليلاً أو كثيراً ـ في كل نصر أو هزيمة تحدث لأية دولة أو جماعة سياسية. ويجب عدم تبرئة ذمة أي قائد من أي إخفاق أو هزيمة. ومما يؤسف له بأن الحركة الكردية أصيبت بهزائم عديدة في القرنين الماضيين، وفي كل مرة صوّرت الهزيمة نصراً. وهذا مخالف لنهج العقل والموضوعية في كتابة التاريخ والتصور الإسلامي لهذا الموضوع، ولا يفيد الأجيال القادمة بشيء. ولكن السؤال الذي نحن بصدده، هو تحديد حجم مسؤولية القاضي محمد في الهزيمة. وهل الخلفية الاجتماعية (الطبقية) لقيادة جمهورية كردستان، بصورة عامة، أدّت دوراً مهماً في الهزيمة، كما يشير إليه كتّاب اليسار الكردي.

يرى كل من (كا داني وبشدري) أن القاضي محمداً لم يملك بعض الصفات القيادية، كالحزم والحسم، فضلاً عن عدم إعطاء المسؤوليات

---

(269) C. J. Edmonds, Kurds, Turks and Arabs, (London: 1957), pp. 97.

لأشخاص مؤهلين. وتتبين صفة عدم الحزم عند القاضي، في عدم قدرته على اتخاذ قرارات حاسمة في المعارك، في جبهة سقز وسردشت وبانه. ويُتهم القاضي، أيضا، بتفضيله أهل مهاباد على غيرهم في إعطاء الوظائف والمهام في جمهورية كردستان[270].

ويشارك الملا عزت الباحثين الآخرين في هذا الرأي، فيقول: «إنه رغم وجود العديد من الكوادر الثقافية والعسكرية من الكرد في كردستان الجنوبية (العراق)، فلم يوكل لهم مهام رسمية في الجمهورية»[271].

أما (عولة) فيعيد، في كتيب صغير له عن جمهورية كردستان، ما يردده الكثير من الكتاب، حول خطأ القاضي محمد، في عدم تشكيله جيشاً نظامياً والاعتماد عليه، بدلاً من القوات القبلية، في الدفاع عن الجمهورية. كما لم يكن للجمهورية خطط عسكرية للدفاع عن مهاباد. ويشارك الدكتور قاسملو هؤلاء الكتاب في هذا الانتقاد ويضيف: «كانت القوات الكردية يعوزها الضبط والتدريب والتخطيط العسكري. ولم يكن لهذه القوات أسلحة وعتاد جيدين»[272]. وفي صدد تقييمه لقيادة القاضي محمد للجمهورية يكتب بشدري، قائلاً:

«لم يكن القاضي محمد ثوريا، إلى الحد المطلوب، وكان يريد حل المسائل السياسية والاقتصادية عن طريق التصور الإسلامي، وعن طريق الحلول السلمية، وهذا لم يكن مناسبا مع متطلبات الثورة الشعبية، لأن القائد يجب أن يكون ثورياً»[273].

كما يجمع كتاب اليسار الكردي في أنّ كون القيادة من الإقطاع والشيوخ ورجال الدين في جمهورية كردستان كان سببا في انهيار الجمهورية. وفي تصور هؤلاء لو كان هناك تنظيم وحزب ثوري من أبناء الطبقة الكادحة (العمال

---

(270) كادانى، ص73؛ بشدري، ص111.

(271) ملا عزت، بة لكه و ج3، ص692.

(272) ساليك بو كورد آزاد زيا، ص 98- 99، 111.

(273) باددشته كانم، ج1، ص111 .

والفلاحين) لكانت هناك مقاومة للجيش الإيراني، ولم يحدث استسلام كالذي حدث، وذلك لكون طبقة الإقطاع والشيوخ طبقة انتهازية، ليس لها القدرة على المقاومة[274]. من الضروري الانتقادات - ذات المنطلق الماركسي - تقييماً موضوعياً، دون الخوض في جدال عقدي عقيم. أولاً إن كلمة «شورش»، ومرادفتها في العربية «ثورة» هي ليست بالضرورة تعبير عن ظاهرة إيجابية. بل الثورة تعني الانقلاب رأسا على عقب، وكذلك تعني في القاموس العربي «الهيجان»، ولا تنم دائماً عن العقل والموضوعية. وفي الإسلام هناك مصطلح أكثر مناسبة للتعبير عن (التغيير الشامل أو الجزئي) وهو «الإصلاح». فهل كان القاضي محمد مصلحا، يريد إصلاحات جذرية في المجتمع الكردستاني؟. للإجابة عن هذا السؤال نحن بحاجة إلى دراسة فكره وعرض موجز لأعماله في أثناء توليه مهام منصب الرئاسة في مهاباد. في تصورنا أن تولي القاضي محمد قيادة الكرد هو عمل ثوري جدا. فبدلا من أن ينشغل، كعالم ديني، بقضايا فقهية أو بمسائل الوعظ فقط، تأهب لمسؤولية القيادة السياسية للكرد، في فترة حرجة، وعدّ ذلك واجباً إسلامياً. وأحيا بعمله هذا سُنة الخلفاء الراشدين داخل كردستان.

فلقد أكد الرسول محمد (ﷺ) أن العلماء ورثة الأنبياء، وهكذا أصبح الخلفاء الراشدون بعده خلفاءَ لرسول الله، في قضايا العقيدة والقيادة السياسية للدولة. فلم يكن هناك ما يسمى بالإسلام الديني، والإسلام السياسي، بل يمكن أن يكون العلماء في مكان القيادة، إذا أصلحوا في المسائل الدينية والدنيوية. وبما أنه لم يكن هناك ما يسمى بطبقة العلماء في زمن الرسول والخلفاء الراشدين، فالقيادة في الإسلام لا يمكن حصرها بعلماء الدين، ولكن لا يمنع عالم دين أو أي عالم في أي تخصص آخر من قيادة شؤون الأمة سياسيا، بشرط أن يكون القائد عالماً بأسس الشرع الإسلامي، ومقيماً للعدالة، فضلاً عن معرفته بفقه الواقع السياسي والاجتماعي في بلده.

وسار القاضي محمد على نهج الشيخ عبيد الله، والملا سليم خيزان،

(274) شمزيني، ص111؛ ملا عزت، كوماري، ص199؛ قاسملو، ص64.

والشيخ سعيد بيران، والشيخ عبدالسلام البارزاني، والملا خليل منكوري، والملا مصطفى البارزاني (رحمهم الله أجمعين). ولم يكن من المصادفة أن يختار القاضي محمد الحاج بابا الشيخ لمنصب رئاسة وزراء كردستان. ولكن لم تكن حكومة القاضي محمد حكومة ثيوقراطية (حكومة علماء دين أو آخوند كما يسمى بالفارسية). فأكثر من ثلثي الأعضاء كانوا من الطبقة المتوسطة ـ إن صح التعبير ـ . كما كان القاضي منفتحا على الأفكار الأخرى. فلم يتردد في إرسال ابنه (علي كوري ره ش) إلى مدرسة عصرية في تبريز، وكان يلح على الكثير من العوائل الكردية لإرسال أبنائهم إلى روسيا، للتزوّد بالعلوم العصرية، وسبقت الإشارة إلى جهوده في بناء شركة (ترقي كوردستان) لإحداث نقلة جذرية في حياة المجتمع الكردي بتبني فكرة اقتصاد السوق.

كان القاضي محمد رجل دولة، ويملك تصوراً شاملاً، وبرنامجاً لمستقبل كردستان ولكن عمر الجمهورية القصير، وتكالب الأعداء من الداخل والخارج، حالا دون تحقيق ذلك البرنامج. وفي تصور الكاتب، فإن تقلب الروس على الكرد قد أربك جميع خطط القاضي محمد، وحين حاول إيجاد البدائل، لم يصدّقه الآخرون. لذلك لم تكمن المشكلة، في عدم ثورية القاضي محمد، وإنما كانت المشكلة في كون الروس قد جاؤوا باسم الثورية، والشعارات البراقة، والوعود المعسولة، ولكنهم كانوا لا يراعون إلا مصالحهم القومية.

وكان القاضي محمد مصرّاً على الإقدام على خطوات حاسمة، تصب في مصلحة الكرد في مناسبتين، كما ذكرنا آنفاً، ولم يثنه عن تلك الخطوات «الثورية» إلاّ الروس. وليس هناك أي شك في أن القاضي محمداً، أخطأ في استراتيجيته، في الاعتماد على دعم الروس اعتماداً كبيراً. ولكن طعنه السوفييت من الخلف، فبدأ القاضي يطلب إلى الحكومة المركزية حل المسألة، في إطار إيران، وبكل السبل الممكنة. إلا أنّ قوام السلطنة كان يفهم ذلك، فتظاهر بأنه مهتم بحل المسألة بالطرق السلمية وإحقاق حقوق الكرد.

واعتقد القاضي محمد بأن الأمريكيين سيشفعون له ويضغطون على قوام السلطنة، لمنح الحكم الذاتي للكرد. وقال القاضي محمد لأرشي روزفلت بأنه معجب بالنظام الفيدرالي الأميركي، وقد كان يردد قبل ذلك إعجابه بالنظام

السوفيتي. وكان الأولى بجمهورية كردستان أن تقطع علاقتها ببيشاوري، وتطرد الضباط الروس من المنطقة الكردية، من أجل أن تعطي المصداقية لادعائها بالاستقلالية. ولكن القاضي كان رجلا مثاليا، فلم يستطع أن يقنع نفسه بالخيانة، حتى مع الذين خانوه. وبما أن الحرب الباردة قد بدأت، فلم يكن بإمكان الأمريكيين أن يصدقوا ما يقوله القاضي، وعاملوا جمهورية كردستان كما مرّ سابقاً، كجمهورية أذربيجان الشيوعية.

أمّا الادعاء بأنّ القاضي محمداً لم يكن يملك صفة الحسم أو الحزم في إدارة شؤون الجمهورية، فذلك ادعاء لا تدعمه الحقائق والأحداث. ففي بداية انتفاضة الكرد، وحين حاولت السلطة المركزية إعادة سيطرتها على كردستان، بتعيين المرتزق أمير أسعد حاكماً على مهاباد عام 1941 وقف القاضي محمد، الخالي اليدين، موقفا حاسما مع أهالي مهاباد، وأدّى دورا مهما في طرد المرتزقة منها. وفي آذار 1945وقف مع انتفاضة الكرد موقفا حاسما، فأنهى موقفه هذا كل وجود رسمي للسلطة المركزية.

وفي زيارة باكو الثانية، في أيلول عام 1945، وحي حاول باقروف إقناع الكرد بعدم المطالبة بحكومة مستقلة والارتباط بأذربيجان، ردّ عليه القاضي محمد بصوت جهوري وحازم: «ليست هناك قوة تستطيع أن تثني الكرد عن المطالبة بحكومة مستقلة»[275]. ولم يكن تحدي باقروف آنذاك شيئا هينا، لأنه كان مقربا للطاغوت ستالين.

أمّا بالنسبة لعدم اتخاذه موقفا حاسما، في معارك جبهات بانة وسقز وسردشت، فيتّفق الكاتب مع القائلين إنه كانت هناك فرصة تاريخية، لتوحيد جميع كردستان الشرقية، ولكن مما يؤسف له بأن هذه الفرصة لم تستغل. ولكن قيادة جمهورية كردستان بأجمعها كانت وراء ضياع هذه الفرصة، وليس القاضي محمد وحده، كما سنأتي على شرحه لاحقاً.

كان من الضروري اتخاذ موقف حاسم هنا، لأن الحكومة الإيرانية التي

---

(275)

كان يهيمن عليها الجيش والشوفينيون الفرس، لم تكن تفهم أية لغة غير القوة، ولم تكن الحكومة تفكر آنذاك إلاّ بإعادة الجيش وإعادة فرض النظام الاستبدادي الذي كان رضا شاه يفرضه من خلال العسكر في كردستان. وبما أنّ المنطقة الكردية التي كانت خاضعة للجمهورية لا تتجاوز 30٪ من أراضي كردستان إيران، فتأسيس كيان كردي له مقومات البقاء على تلك البقعة الصغيرة لم يكن مسألة عملية. فلو استطاع القاضي محمد أن يحرر المناطق الكردية في كرمنشاه، وسنه، وبانة، وسقز، وسردشت وأرومية، لخلق دولة الأمر الواقع الكردستاني. وبذلك كان يمكن للقاضي محمد أن يحقق للكرد ما حققه غاريبالدي للإيطاليين، وبسمارك للألمان، ومصطفى كمال للترك.

ولكن هل كان ذلك ممكنا عسكريا آنذاك؟ يميل الكاتب إلى الإجابة بالإيجاب، وذلك لجملة من الأسباب. أهمها أن إيران كانت في تلك الفترة دولة ضعيفة ومشتتة بين الولاءات القبلية، وصراع العسكر والأحزاب، ووجود محمد رضا شاه على الحكم وهو لا يزال في مقتبل عمره، ولم تكن له السيطرة الكاملة على البلاد. كما لم يستطع بعد الجيش الإيراني إعادة صفوفه، وتثبيت سيطرته في المنطقة الكردية. ينقل نجفقلي، مراسل جريدة الإطلاعات الإيرانية مع الجيش الإيراني في كردستان، عن أحد قادة الجيش الإيراني في المنطقة الكردية قوله: «إنه تسلّم في حزيران 1946 أمراً من الحكومة بإخلاء موقع سقز. إلاّ أن القائد الإيراني رفض تنفيذ الأمر، لأن إخلاء المنطقة كان يعني الانسحاب، فيما بعد، من بانة وسردشت أيضا. وإنّ سبب الأمر بالانسحاب كان لقناعة الحكومة بأن المنطقة الكردية أصبحت ساقطة عسكريا، بيد القيادة الكردية التي حشدت 10 آلاف مقاتل كردي هناك»[276].

وينقل كوجرا تصريحا مماثلا للقاضي محمد: «إذ أصدر أمراً بأن يزحف 4000 بيشمركه إلى كرمنشاه النفطية، ولكننا لا نريد إشاعة عدم الاستقرار في المنطقة»[277].

---

(276) Arfa, pp. 92-95.

(277) ميژرووی کورد، ص279.

لماذا لم يهاجم الكرد إذاً تلك الجبهة، وضيّعوا فرصة لا تعوض. .؟ لقد قلنا سابقاً: إنّ قادة الكرد أوقفوا هذا الهجوم، بعد أن وصل هاشموف إلى الجبهة، وهدد قادة الكرد بالويل والوعيد، وتدخل الروس والإنكليز ضدهم، إذا نفذوا الهجوم. ونستميح القارىء عذرا، هنا، لننقل تفاصيل كيفية اتخاذ القرار حتى نبين أسلوب القاضي محمد، في إدارة حكومة جمهورية كردستان. فحين وصل هاشموف إلى الجبهة، كان القاضي هناك، ليشرف بنفسه على العمليات العسكرية، فبدأ هاشموف يهدد الكرد. فطلب القاضي محمد إلى القادة العسكريين الكرد تأخير الهجوم حتى يتم اتخاذ قرار سياسي في مهاباد. عقد القاضي محمد مجلس شورى الحرب، للبت في المسألة. وقال لوزرائه أمامنا الخيارات التالية: إمّا أن نهاجم ونتجاهل تهديد السوفييت، وتتحمل الجمهورية نتائج القرار، أو نستسلم للسلطة المركزية، أو نؤخر الهجوم إلى إشعار آخر. فتضاربت الآراء، وكان حاجي بابا الشيخ ـ الذي يحلو للبعض أن ينعته بالمتعصب والمتخلّف ـ مصرّاً على تنفيذ الهجوم، وعدم تأخيره، وقال: ليعمل الروس ما يشاؤون، ولنستمر في الهجوم. وفضّل القاضي أن يكون رأيه مع الأكثرية في تأخير الهجوم[278]. إنّ هذه الحادثة تبين لنا عدة أمور، فقبل كل شيء تبين كيف أن القاضي محمداً كان يتبع مبدأ الشورى، وهو أسلوب ديمقراطي في إدارة الدولة. وثانياً، فإن القيادة في جمهورية كردستان كلها كانت مسؤولة عن ضياع هذه الفرصة وليس فقط القاضي محمد. لذلك فإن (كه رداني) ظلم القاضي محمد، في قوله عنه إنه لم يكن حازما، وأضاع فرصة الهجوم على جبهة سقز. في حين نقل نجفقلي لنا الأسلوب الحازم الذي كان يتكلم القاضي محمد به في شهر آب عام 1946 مع فيوضي، أحد قادة الجيش الإيراني في كردستان، قائلاً له: «إمّا أن تتوقف القوات الإيرانية عن استفزازاتها للكرد، وتعطي السلطة المركزية حقوق الكرد، أو نضطر لأن نأمر قواتنا بحسم الموقف عسكريا، ونحن قادرون على ذلك»[279].

يقول الباحثون في اليسار الكردي إن قادة جمهورية كردستان كانوا ينتمون

---

(278) Eagleton, pp. 97-98.

(279) من مهاباد إلى ضفاف آراس. ص149.

إلى الإقطاعية الرجعية، ومن الشيوخ وعلماء الدين، ولم يفكر هؤلاء إلاّ بمصالحهم، ولم يكن لهؤلاء القدرة والرغبة في مقاومة أعداء الكرد. ولو كان هناك حزب ثوري وعقيدة ثورية، لأمكن تنظيم مقاومة ضد القوات الإيرانية، في هجومها على مهاباد.

قبل كل شيء يميل الكاتب - والله أعلم - إلى القول إنه كان بإمكان قوات الجمهورية تنظيم مقاومة فعالة ضد القوات الإيرانية، وياليت القيادة اتخذت قراراً بهذا الصدد. ولكننا نسأل هؤلاء الكُتاب كيف يفسرون انهزام القوات الشيوعية في آذربيجان، في الفترة نفسها، وأمام القوات الإيرانية نفسها. ألم يكن بيشاوري قائدا ثوريا (ماركسيا). ألم يكن الحزب الآذري الديمقراطي حزبا ثوريا، يمثل الطبقة العاملة والفلاحين. وأخيرا ألم يكن لجمهورية أذربيجان الشيوعية 18ألف فدائي وجيش وعتاد أحسن من الذي لدى جمهورية كردستان. لماذا فضلوا إذن الاستسلام رغم كل ذلك. يجمع الباحثون على أنّ أحد الأسباب الرئيسية لسقوط جمهورية كردستان كان انهزام القيادة والحكومة الثورية في أذربيجان، وفرارهم أمام القوات الإيرانية، إذ عدّ ذلك بمثابة ضربة قاصمة لمعنويات الكرد.

يقول الدكتور قاسملو: إنّ أحد عوامل سقوط الجمهورية في كردستان كان عدم وجود دعم ريفي للجمهورية[280]. في تصورنا هذه محاولة، لإسقاط رؤية ماركسية أوربية، على الواقع الإسلامي الكردستاني الشرقي. ولم تكن في الأربعينيات من القرن العشرين لا طبقة عاملة ولا مصانع في كردستان. والجهل والأمية كانا متفشيين في وسط الطبقة الفلاحية. ولم تكن هناك نقابات فلاحية، أو مؤسسات مهنية حتى تحاول قيادة جمهورية كردستان استمالتها. كما كان الفلاحون في كردستان، بخلاف أوربا، مرتبطين بطبقة الأغوات والشيوخ، بروابط عديدة، كرابطة النسب، والمصالح المشتركة، علاوة على العوامل الدينية والاجتماعية.

ورغم إقرارنا بأنّ هذه الروابط تعد استغلالية، بصورة عامة، إلا أنها

(280) قاسملو، ل 53.

روابط من الصعب فصم عراها في مجتمعنا. كان الفلاحون الكرد يربطون مصيرهم وموقفهم من الجمهورية بالقرارات التي كان الآغوات يتخذونها.

ويعتقد بعض الباحثين أن توزيع الأراضي في كردستان على الفلاحين كان يمكن أن يؤدي إلى ارتباطهم أكثر بالجمهورية، وحتى لو فرضنا صواب هذا الرأي، فذلك لم يكن ممكنا في الفترة القليلة من حياة الجمهورية. وكان يمكن لقرار، مثل هذا، أن يؤثر سلبا في جهود القاضي محمد، في تعبئة كل الطاقات لخدمة الجمهورية، وكسب أو تحييد الآغوات في الصراع، مع السلطة المركزية. فقد كان أحد أخطاء جمهورية أذربيجان محاولتها توزيع الأراضي، ومصادرة الأملاك الكثيرة، وكان هذا ما جلب نقمة جماهير أذربيجان على الشيوعيين. فما إن وصلت القوات الإيرانية إلى تبريز حتى بدأ عامة الناس يلتقطون أفراد الجيش الشيوعي الأذري، ويقتلونهم شر تقتيل.

والغريب أيضاً، أن كتّاب اليسار الكردي لم يقيّموا الموقف الروسي، من جمهورية كردستان، تقييما موضوعياً، صحيحاً، بعيدا عن التعصب العقدي. فنراهم مثلا، كيف تحدثوا عن استغلال الولايات المتحدة الأمريكية للبارزاني، وثورة أيلول عام1975من أجل تحقيق مصالحها الاستعمارية، وعدّوا ذلك دليلا على أن الغرب والليبرالية الغربية، كعقيدة، هما ألد أعداء الكرد. ولكن في تقييم هؤلاء لخيانة الروس تجاه جمهورية كردستان لا نرى منهم إلا إيجاد الحجج الواهية، والمفتعلة، لتبرئة السوفييت، أو الدفاع المستميت عن الماركسية، وأقصى ما نجده هنا هو العتاب الخفيف، للروس. فلم يهاجموا الروس أو الماركسية أو شخص ستالين الذي ضحى بقضية الكرد، من أجل تحقيق المصالح الروسية الاستعمارية النفطية في إيران، تحت ستار الأممية. وفي محاولة منهم لإيجاد تسويغات للموقف الروسي، أشاع الكتاب الماركسيون بين الكرد رأياً، مفاده أن الروس انسحبوا من إيران، تحت تهديد الأمريكان، باستعمال السلاح النووي ضدهم. وكما بيّنا فيما مضى معنا، فإنه لم يكن هناك أي تهديد من هذا النوع، ما عدا رسالة ترومان الصارمة اللهجة.

من هؤلاء الكتاب الماركسيين الكرد نرى مثلا الدكتور أمير حسن بور، يحاول تبرئة الماركسية في خيانة الروس للكرد، حيث يكتب: «أخطأ ستالين

حين اعتقد أنه يجب أن ينسحب من إيران بسبب عدم توافر الشروط الموضوعية للثورة الشعبية آنذاك في إيران، استنادا إلى النظرية الماركسية». هنا يحاول حسن بور أن يفند رأي ستالين في الرسالة التي كتبها إلى جعفر باقروف، محاولا إيجاد عذر لانسحابهم من إيران. يعتقد حسن بور أنه كانت في الأربعينيات في إيران جميع الظروف المذكورة متوافرة عند ماركس، لاندلاع ثورة شعبية[281].

ويروي لنا الأستاذ هزار كيف أنّ الماركسيين الكرد لم يكونوا مستعدين، للإقرار بأن السوفييت (دولة العمال والفلاحين) قد خانتهم بعد سقوط جمهورية كردستان، وكانوا يحاولون إيجاد مسوغات وهمية لستالين، يقول هزار: إنه بعد أن وصل إلى السليمانية في بداية عام 1947، كان الماركسيون الكرد من أمثال حمزة عبد الله وغيره يدافعون دفاعا مستميتا عن الروس. وكان حمزة عبد الله يقول: اتخذ ستالين قرار الانسحاب من إيران حتى لا يعطي الغرب، وخاصة الأمريكان، حجة لعدم الانسحاب من مستعمراتهم، خاصة في الصين، وفي آسيا وأمريكا اللاتينية[282]. لنفرض أن هذا العذر كان صحيحا، لماذا لم يترك السوفييت إذن بعض الأسلحة لجمهوريتي أذربيجان وكردستان ليدافعوا بها عن نفسيهما أمام القوات الإيرانية، مع العلم أن الروس كانوا يعلمون جيدا أن الحكومة الإيرانية ستهاجمهم جمهورية كردستان بعد انسحابهم.

وأخيرا يؤخذ، على القاضي محمد، عدم إسراعه في تأسيس جيش نظامي والاكتفاء باعتماده كثيرا على الجيش القبلي، ذي الولاء المتذبذب. لا شك في أن تأسيس الجيوش الوطنية ليس بعملية سهلة، يمكن تحقيقها، بين ليلة وضحاها، بل هي عملية تحتاج إلى وجود بعض المقومات الأساسية في المجتمع، وهنا نخص بالذكر عامل الوقت والمال ووجود الكوادر. وفي تجربة الكثير من بلدان العالم الثالث، نرى أيضا أن الدعم الخارجي لا يمكن الاستغناء عنه. فلو توافر للقاضي محمد مثلا، ما توافر لرضا شاه أو مصطفى كمال في

(281) ئه مير حه سه ن بوور، «ستالين: قه يراني شورش»، كزينك. زمارة-13، ص16-17.

(282) يشتى، ص102

تركيا، أو للملك فيصل في العراق، من المصادر المالية والوقت والكوادر والدعم الخارجي، لأمكن لنا أن نعاتب القاضي محمداً على هذا الإهمال، في عدم تأسيسه جيشا نظاميا.

استفاد القاضي محمد من الموارد المحدودة جداً، ورغم وجود الكثير من العقبات، فلقد كانت المؤسسات والنواة الأساسية لجيش كردستان موجودة قبل سقوط الجمهورية. وبدلا من أن يقوم الإنكليز والروس بدعم جمهورية كردستان، لبناء جيشها الوطني كما سبق لهم أن دعموا الملك فيصل، ومصطفى كمال، ورضا شاه، كانوا يبذلون قصارى جهدهم، لوضع العراقيل أمام هذه المسألة.

احتلال مهاباد وإعدام القاضي محمد

كان هناك خلاف بين الشاه المدعوم من الجيش والأمريكيين من جانب، وقوام السلطنة والساسة الليبراليين من جانب آخر، على كيفية حل مسألتي أذربيجان ومهاباد. ففي حين كان الشاه يميل إلى الحل العسكري، كان قوام السلطنة يعتقد بأن إنهاك تبريز ومهاباد بالحصار الاقتصادي والمفاوضات، وعزلهما عن الروس، ثم إعادة السلطة المركزية مع إعطاء بعض الحقوق الثقافية، ونوع من اللامركزية، هو الحل. وفي كانون الأول عام1946 استطاع قوام السلطنة أن يقطع شوطا كبيرا، في هذه الاستراتيجية. ولكن جنرالات الجيش كانوا يريدون الحل الحاسم.

كما كان محمد رضا شاه يتحين الفرص ليفرض شخصيته وسلطته في الحكم، ويتحدى قوام السلطنة، ويضع حدا لطموحاته. فبما أنه قد سبق للجيش الروسي أن أنهى انسحابه من إيران في حزيران 1946، وكان الروس حريصين على الاحتفاظ بعلاقة جيدة مع إيران من أجل الحفاظ على امتياز النفط الذي حصلوا عليه في نيسان، لذلك كان الوقت ملائما للشاه للقيام بهجوم مباغت على الجمهوريتين[283].

(283) شمزيني، ص160-161،.

ومما زاد كفة اتخاذ الخيار العسكري، هو الدعم غير المحدود الذي كان يعطيه مستر آلن، السفير الأميركي في طهران، للشاه في اتخاذ الخيار العسكري[284]. ففي كانون الأول عام1946، وحينما كان قوام السلطنة لا يزال يتفاوض مع قادة أذربيجان، أمر الشاه، وبدون علم قوام السلطنة، جيشه بالهجوم على أذربيجان. فزحفت قوة مقدارها 20 ألف جندي باتجاه زنجان ومن ثم تبريز. وعلى الرغم من أن الشيوعيين أعلنوا حالة الطوارىء، وعاهدوا على المقاومة، إلاّ أنه سرعان ما انهارت معنوياتهم، وهرب قادتهم إلى روسيا. وهاجم الناس عامتهم، مقرات الديمقراطيين الأذريين قبل دخول الجيش الإيراني إلى تبريز، وقتل العشرات من الكوادر الشيوعية الأذرية بيد الناس شر قتلة، وسحل جثة وزير التربية محمد بيريا[285].

كانت هناك أسباب كثيرة لانهيار الشيوعيين في تبريز، ولكن هذا الموضوع لا يدخل ضمن نطاق هذا البحث. ويبدو أن الروس لم يكتفوا بعدم تقديم الدعم العسكري لهم، بل أيضا أرسلوا توجيهات إلى قادة أذربيجان بعدم المقاومة. وكان الشاه واثقا من الدعم الغربي، وتبين ذلك له أثناء الضغط على الروس بالانسحاب من إيران، في شهري آذار ونيسان عام 1946. وبعد هجوم القوات الإيرانية على تبريز طلب السفير الروسي مقابلة عاجلة مع الشاه. فاحتج السفير في تلك المقابلة، قائلاً: «إن تحركات قوات إيران، باتجاه تبريز تهدد السلام العالمي». فرد شاه قائلاً: «إن عدم حل المسألة هي التي تهدد السلام، وأرفض سحب القوات». كما عرض شاه رسالة استسلام من حاكم أذربيجان، نيابة عن الحكومة التي فرت قياداتها. وأضاف الشاه، قائلاً: إنّ الاتفاقية الروسية ـ الإيرانية التي حصلت روسيا بموجبها على امتياز النفط عدت قضية أذربيجان مسألة داخلية[286].

كان سقوط تبريز المفاجىء أمرا غير متوقع في جمهورية كردستان،

---

(284) F.O. 371/2074. Persia, No. 141, March 6, 1946. From Angora to Foreign Office.

(285) Fawcett, pp. 78-79.

(286) Mission, pp. 117-178.

وأربكت القيادة واضطربت الأمور اضطرابا كبيرا. ويصّور لنا هيمن الذي كان شاهد عيان، أحداث تلك الأوضاع:

«بعد سماع خبر سقوط تبريز، اجتمع الجميع في بيت القاضي محمد، وكانت معنويات الجميع عالية. وجرى تشكيل مجلس الحرب بقيادة بابا شيخ، واتفقوا بالإجماع على الدفاع عن الجمهورية، ولكن في اليوم الثاني هرب قادة المجلس إلى طهران، وبدأ بعض التجار يشيعون روح الاستسلام بين الناس»[287].

ففي 6 كانون الثاني دعا القاضي محمد إلى عقد مجلس شورى كبير، في مسجد هباس آغا في مهاباد، لإقرار القرار الذي اتخذه مجلس حرب حكومة كردستان لمقاومة القوات الإيرانية، بقيادة همايوني، وقوات المرتزقة الكبيرة المرافقة للقوات الإيرانية، والتي كانت جميعها تقف على أهبة الاستعداد للهجوم على مهاباد، من مدينة مياندواب القريبة.

واستناداً إلى بلوريان كان هناك حوار ساخن بين مؤيدي الاستسلام ومؤيدي المقاومة. فخطب قاضي فيهم قائلاً: «إن أذربيجان استسلمت والجيش الإيراني في تبريز وأرومية، ويقف همايوني بمعية قوات من القبائل الكردية في مهاباد، ينتظرون منا جوابا. كما أحب أن أعلمكم بأن هناك حشوداً للقوات التركية والعراقية، وإن الروس صامتون، وليس لنا من السلاح إلا القليل، ولكن بعد أن وضعتكم في الصورة أقول: إن القرار لكم فإما الاستسلام وإما المقاومة». فأجاب البارزاني قائلاً: «ليس هناك شعب يريد حقه في الحياة إلا وقدّم تضحيات. ولكن كان هناك آخرون صرخوا قائلين: إنّ الدفاع بالأيادي الخالية يعني الانتحار»[288].

يبدو أنّ الاجتماع العام في مسجد هباس آغا لم يصل إلى قرار حاسم. وبعد أن درس القاضي محمد الوضع المتردي للكرد، دعا قادة الجمهورية لاتخاذ قرار الاستسلام. وفي اليوم التالي، قام وفد من أعيان مهاباد، من

(287) تاريك وروون، ص27.

(288) ثاله كوك، ، ص75.

الموالين للحكومة المركزية، من أمثال رحمت شافعي، والشيخ حسن برهان، وعلي آغا الخاني زادة بزيارة همايوني، ليقدموا له الولاء باسم أهل مهاباد. ثم أرسل القاضي محمد وفدا، مؤلفا من حاجي بابا شيخ، وسيف قاضي، لمناقشة شروط الاستسلام، والتمهيد لزيارة القاضي محمد بعد يوم، إذ قام فعلا بزيارة همايوني، فأكرمه الأخير. وكان همايوني ينوي جلب قوات المرتزقة الكرد معه، لنهب مهاباد، فأقنعه القاضي بالعدول عن هذا الرأي. وفي15 كانون الثاني دخل همايوني مهاباد، بدون أية مقاومة من الكرد، وبذلك أسدل الستار على أول حكومة كردية مستقلة في العصر الحديث، وعند وصوله وجد أنّ معظم الناس في المدينة قد أغلقوا أبوابهم. ولم يكن هناك الترحيب الذي استقبلت به القوات الحكومية في تبريز. وحال وصوله المدينة توجه همايوني إلى بيت القاضي، وتناول الغداء معه هناك. ولكن بعد يومين، وحينما كان القاضي محمد جالسا في مكتبه، اعتقلته القوات الإيرانية بمعية28 من قادة الجمهورية. وأحيل المعتقلون إلى محكمة عسكرية وحكم عليهم بالإعدام، وجرى تنفيذ الحكم بالقاضي، وأخيه صدر القاضي، وابن عمه سيف القاضي، في ساحة (جوارجرا) في مهاباد في30 آذار عام1947. وأقدمت القوات الإيرانية على إعدام مجموعات عديدة من كوادر (ج.د.ك.) الإيرانية في المدن الأخرى[289].

وبدأ عهد من الاستبداد والظلم في كردستان من جديد. فدامت فترة الحرية بين استبداد رضا شاه وبداية عهد ابنه محمد رضا شاه فقط 11 شهرا، وكأن الشعب الكردي كان في حلم جميل، أيقظته منه صرخات الواقع المحلي والإقليمي والدولي المر.

إنّ هذا العرض الموجز لكيفية سقوط مهاباد، يطرح عدة تساؤلات، مثل:

(289) يورد ثه له موتى القصة الآتية عن لقاء همايوني بالقاضي محمد نقلاً عن همايوني، «كنت جالساً في دائرة البريد في ماندواب، فتقدم إلي رجل قائلاً: «إن الرئيس يريد أن يتحدث معك:، فقلت: «أي رئيس؟»، فقال: «قاضي محمد»، فقلت: «هو ليس رئيساً بل مجرد قاضي محمد». وفي الهاتف قلت للقضي: إن كردستان جميعها ستأتي قريبا، تحت سيطرة الجيش، وأجاب القاضي قائلا: لنوقع اتفاقية الصلح، قلت: إن اتفاقية الصلح توقع عادة بين دولتين، ومن الأحسن أن تسلموا أنفسكم للجيش قبل الحرب».

لماذا لم تقاوم جمهورية كردستان القوات الإيرانية المهاجمة؟ ولماذا سلّم القاضي محمد نفسه للجيش؟ ولماذا أعدم القاضي محمد وكيف؟ ولو ألقينا نظرة فاحصة على خطاب القاضي محمد في مسجد هباس آغا المذكور سابقاً، نجد أنه يشير إلى عوامل أساسية متعددة؛ منها: سقوط تبريز، خذلان الروس له، جيش من المرتزقة الكرد الذين جاؤوا مع الإيرانيين لنهب مهاباد، عدم وجود السلاح والعتاد الكافيين لمثل هذه المواجهة الكبرى، والحشود التركية والعراقية على الحدود. لا شك في أن كل هذه العوامل ساهمت، بقدر أو بآخر، في اختيار سبيل الاستسلام، ولكن لا بأس من محاولة تحديد العامل أو العوامل التي كانت حاسمة في سقوط الجمهورية.

رغم إشارة البعض إلى خطأ القاضي محمد، بعدم تأسيس الجيش النظامي، وعدم وجود السلاح الكافي، وعدّ هذا السبب عاملا مهما في سقوط الجمهورية، إلا أن للكاتب تحفظاً على هذا الرأي، وذلك لأسباب عدة:

أولاً: لم يكن عامل السلاح وحده، أو وجود الجيوش النظامية في تاريخ الحروب عوامل أساسية في الانتصار أو الهزيمة، فكم من جيوش نظامية ومزودّة بأحدث الأسلحة انهارت أمام قوات المقاومة غير النظامية، في التاريخ الحديث والقديم!

ثانياً: في الحروب تؤدي المعنويات والعقيدة التي تولّد المعنويات، والقيادة أو القائد الملهم، دورا أساسيا في صنع النصر، وهذا ما لم يتطرق إليه الباحثون الذين تناولوا أسباب سقوط الجمهورية بإسهاب.

في الحقيقة لم يكن الجيش الإيراني المهاجم كردستان، بذاك الجيش النظامي القوي، ولم يكن يملك حتى السلاح القوي. فقد وضعت إيران 20 ألف جندي للهجوم على جمهوريتي كردستان وأذربيجان. وكان 3000 آلاف رجل من هذه القوة، ممّن يسمّون بجريك (الجيش غير النظامي). وخصص نحو نصف هذه القوة للهجوم على كردستان، وكانت معنويات هذه القوة والقوات الموجودة في الحاميات المحاصرة، في كردستان، منهارة جدا. كما، وكانت القوة التي يقودها همايوني، منهكة معنويا، فقد كانت تعتقد أن القاضي

محمداً سيختار خيار المقاومة[290].

كانت جمهورية كردستان تملك نحو 10 آلاف مقاتل، وكانت تقاتل في أرضها دفاعا عن شعبها، وكانت تملك حليفا لم يخنها على مدى الأجيال، وهي جبال كردستان الوعرة. ومن الجدير بالذكر، أن القوات البارزانية التي كانت في حدود ألف مقاتل استطاعت أن تقاوم القوات الإيرانية، في عدة جبهات، ولمدة عدة أشهر، وألحقت بها غير هزيمة، قبل رحلتها الأسطورية إلى الاتحاد السوفيتي. وهذا ما دفع (نجفقلي) إلى القول: «إن القوات البارزانية حاربت الجيش الإيراني، حربا عوّض عن سقوط مهاباد». علما أن القوات البارزانية، كانت تحارب في ظروف في غاية الصعوبة. حيث تفشى بين البارزانيين الجوع والمرض، وكان عليهم أن يحسبوا حسابا لثلاثة آلاف طفل، وامرأة، وشيخ، من البارزانيين المهاجرين معهم. أضف إلى ذلك أن بعض القبائل المرتزقة، من الكرد، كانت تلاحقهم وتطعنهم من الخلف[291]. فماذا كان سيحدث لو صمدت قوات جمهورية كردستان، ولو لفترة واتبعت نهج البارزانيين؟ علماً أن مصطفى البارزاني قد جاء إلى مهاباد، قبل تسليم القاضي محمد نفسه للإيرانيين بأيام قليلة، وقال له إنه مستعد أن يواصل المقاومة الكردية، وتحت قيادته.

نرى أنه لو اختار القاضي سبيل المقاومة، لأنهك الجيش الإيراني. ثم كان من الممكن أن تستخدم المقاومة الكردية قدرتها على البقاء، لفترة، لفرض حل سياسي على طهران. ولم يكن ذلك مستبعدا جدا، لأن السلطة المركزية لم تكن قوية، وكان هناك صراع مكشوف على السلطة، بين الشاه وقوام السلطنة، كما أن المجلس الإيراني قد رفض المصادقة على امتياز النفط للروس، في عام 1947، وبذلك ألغي هذا الامتياز، وكان بإمكان المقاومة الكردية أن تستخدم هذا الاضطراب، في العلاقات الروسية ـ الإيرانية، لصالحها.

---

(290) نجفقلي، ص 24.

(291) النضال من أجل الحرية»، ص 153، الملحق الأول لكتاب من مهاباد الدامية إلى ضفاف آراس.

يصف الدكتور شمزيني زيارة القاضي، إلى مياندواب بالعبارات التالية: «وبهذه الطريقة المشينة استقبل القاضي محمد وقادة مهاباد جيش إيران المحتل، وسلموا أنفسهم بطريقة طوعية، ولم يطلق هؤلاء ولو طلقة. وهذا عمل فظيع، ومخز. ولم تكن كردستان قد رأت انتكاسة من قبل هذا... وهذا دليل على أن البرجوازية الوطنية تفضّل مصالحها على المصالح الكردية العامة»[292]. ونجد في لقاء الزعيم الكردي الأستاذ جلال الطالباني، مع الأستاذ علي كريمي، صدى لرأي شمزينى هذا. حيث يقول الطالباني: «كيف يليق لرئيس دولة أن يذهب لاستقبال قادة الجيش الغازي لبلده، ويذبح له القرابين». لسنا هنا بصدد إيجاد المسوغات للقاضي محمد، فقد أشرنا سابقا، أننا كنا نحبذ لو أن القاضي قد اختار خيار المقاومة، ولكن الحقيقة ينبغي أن تقال؛ أولاً: إن القاضي لم يكن رئيسا لدولة مستقلة، فلقد كان يصرّح علناً، وبملء فمه، أنه يعد كردستان جزءا من إيران، وأنه يريد تحقيق حقوق الكرد فقط، بنوع من الإدارة الذاتية التي أعطاها الدستور الإيراني. وثانياً: فإن مصطفى البارزاني في عام 1975 كان في موقف لم يختلف كثيرا عن موقف القاضي محمد، فرغم ما عرف عن البارزاني من الجرأة والشهامة، إلاّ أنه اضطر إلى قبول الأمر الواقع، وإطاعة الأمر الصادر له من أمريكا والشاه، في إعلان انتهاء ثورة أيلول ضد النظام العراقي. وفي عام1991 اضطر قادة الكرد، ومن ضمنهم الأستاذ الطالباني، إلى زيارة صدام حسين ومصافحة يده الممرغة بدماء الشعب الكردي، في أبشع حرب إبادة، يشهدها تاريخ الكرد، والجلوس معه على طاولة المفاوضات غير المجدية، والمضرة بالحركة الكردية في رأي الكثيرين. هناك نوع من الإجماع بين معاصري القاضي محمد بأنه كان في البداية مع خيار المقاومة، وعدم تسليم مهاباد[293]. ولكن الروس خذلوه إذ غادر أسدوف مهاباد، وكانت هذه إشارة للكرد، بأنهم سيواجهون الجيش وحدهم، كما خذلهم بعض قادة مهاباد وأعيانهم. ولكن أول من انهار هو صدر القاضي الذي هرب إلى قوام السلطنة لإنقاذه، إذ كان صدر القاضي بخلاف القاضي محمد رجلاً مهزوزا (وسنأتي إلى

---

(292) جولانه ووه ى، ص109.

(293) كوجرا، ص 284-285؛ ملا عزت، كوماری، ص184-185.

تفاصيل انهياره قبل الإعدام). كما استطاع التجار وأصحاب المصالح، من أغنياء مهاباد، ترهيب الناس ونشر روح الخذلان بينهم. وأخيرا لم تكن قيادة (ح. د. ك.) متفقة على رأي واحد. وكان القاضي يريد، وفق اجتهاده، إنقاذ الكرد، وخاصة أهل مهاباد، من النهب، والسلب، وهتك الأعراض، والحرب الأهلية بين الكرد التي كان قادة الجيش الإيراني، ولاسيما العقيد علي الغفاري، يخططون لها داخل مهاباد[294].

باختصار أدرك القاضي أنه لم يكن لمهاباد المقومات التي وجدت في مدينة الرسول (ﷺ) في عشية هجوم الأحزاب عليه، في أثناء معركة الخندق، رغم تشابه التحديات. إذ كان المسلمون محاصرين من جميع الجهات، وطعنهم اليهود من الخلف ومن الداخل. وإذا كانت لمهاباد قوة عسكرية وأنصار في خارج مهاباد، فإنه لم يكن للمسلمين قوة خارج المدينة المنورة. ولكن وجود الإيمان بالقضية التي يقاتلون من أجلها، والعقيدة القوية الممجدة للشهادة والموت في سبيل الله، والوحدة بين المسلمين داخل المدينة أهلّت المسلمين للدعم الرباني، ثم النصر.

أما الفكر القومي المجرد من عقيدة تدعمه، وتوجهه، فيعدّ جدارا هشا لا يصمد أمام رياح التحديات. وهذا ما يمكن أن نلمسه في مهاباد، إذ كان القاضي محمد، وبعض قادة الجمهورية، يملكون عقيدة إسلامية راسخة، ورغم وجود المقاتلين الكرد المستعدين للتضحية بحياتهم للدفاع عن الجمهورية، إلا أنه لم تكن هناك النخبة القيادية المؤمنة، المستعدة للجهاد حتى الموت. فكثير من قادة (ح. د. ك.) من أمثال عبد الله المدرسي والملا حسن مجدي ووجهاء مهاباد، عدوا المقاومة انتحارا.

وفضّل أعيان مهاباد الذل والهوان في ظل القوات الإيرانية، على المقاومة التي لم تكن تؤمن النصر المؤكد. وبدلا من أن يختار قادة مهاباد أن يحولوا مدينتهم إلى ستلينغراد ثانية، فقد اختاروا ما اختاره أعيان باريس، في أثناء

---

(294) نجفقولي، ص142؛ ئة لة مووتي، عزت، ص18.

الحرب العالمية الثانية، وهو تسليم باريس لجيش هتلر، بدلاً من أن يقاوموا الجيش الألماني النازي، لأن المقاومة كانت، من المحتمل، أن تؤدي إلى دمار معالم باريس السياحية.

ولكن حين أجبر القاضي محمد، بعد الشورى الخاصة مع قيادة الجمهورية في بيته، والشورى العامة مع أهل مهاباد في مسجد هباس آغا، على تسليم مهاباد للجيش الإيراني. لم تحركه مشاعر الخوف والجبن، بل كان ذلك أبرع برهان على احترامه وتقديره لإرادة الشعب، حتى لو كان مخالفاً لرأيه، ويكلفه حياته، وهذا يعد منتهى الديمقراطية. كما يعد ذلك برهانا صارخا على أن عالم الدين المسلم المسيس - إن صح التعبير - يمكن أن يكون ديمقراطيا، كما يمكن ذلك لأي أفندي، درس في الجامعات العلمانية في كردستان أو في الخارج. وإن الديمقراطية أو الاستبداد ليسا حكرا على شريحة اجتماعية دون أخرى. وإن الأسلوب الشوروي (الديمقراطي) للقاضي محمد جدير بالدراسة، من قبل المختصين بالسياسة، كعلم، ومن قبل الحركة الكردية. علماً أن هذا الأسلوب في اتخاذ القرار شرّعه الرسول (ﷺ) لأول مرة، وسار عليه الخلفاء الراشدون، رضوان الله عليهم أجمعين، من بعده.

إنّ محاكمة القاضي محمد واستشهاده يبرزان جوانب أخرى من شخصيته، ومن عقلية الجيش الإيراني، وجوانب خفية من القضية الكردية. فرغم أن الجنرال همايوني قد وعد القاضي في لقائهما في مياندواب، بأنه لا ينوي الانتقام من أحد في مهاباد، فبعد أيام من وصوله إلى مهاباد، اعتقل القاضي محمد وسيف قاضي، و38 من قادة الجمهورية. وكان صدر قاضي في طهران يحاول أن يحصل على قرار، لإطلاق سراح القاضي فكان يحاول أن يحمي نفسه من الاعتقال، بدعم من قوام السلطنة. فأرسل همايوني بكتاب لجلبه إلى مهاباد لاستجوابه، فوعد قوام السلطنة صدر قاضي، بأنه سيطلق سراحه بعد التحقيق. وحين جلب صدر قاضي إلى مهاباد، أصر الضابط على أن عنده أوامر بإعادته، فأعطى همايوني له وصل الاستلام، وقال له: إن أوامر اليوم تقول بأن صدراً سيبقى عندنا. عبّر صدر قاضي لقوام السلطنة عن خوفه، من الذهاب إلى طهران، فقال له الأخير: «اذهب فإن العسكر أقوياء، وسيأخذونك

في كل الأحوال»[295]. هذا دليل آخر على وجود خلاف صريح بين الجيش والحكومة، وعلى أن ملف كردستان كان قد أعطي للجيش كليا. وكان همايوني وزملاؤه يريدون أن يصفوا الحساب مع الكرد، ليس على أساس القانون، بل على أساس الأحقاد والهزائم التي لحقت بهم في كردستان. وكانوا يستلمون الأوامر مباشرة من رازمارا، قائد الجيش المتحالف مع الشاه ضد قوام السلطنة. ويمكن ملاحظة الحرص الشديد للعسكر على عدم إفلات القاضي محمد من الإعدام. وهذا دليل آخر على أنّه كان هناك أناس من أعلى المستويات، خاصة رازمارا والشاه، مصرين على التخلص من القاضي. يقول همايوني: «لما زارني قاضي محمد في مياندواب، قبل دخول الجيش إلى مهاباد، وسمحت له بالعودة، كتب رازمارا برقية شديدة اللهجة إلّي يحتج فيها على سماحي للقاضي بالعودة إلى مهاباد، وكان المطلوب مني أن أعتقله... وكما أعطانى عائلة القاضي مبلغا من المال فرفضته. ووصلت لنا عدة برقيات تطلب إطلاق سراح القاضي. وأحيانا كانوا يطلبون إلينا في طهران إرسال الأخوة القاضي إلى هناك ويطلبون إلينا إطلاق الرصاص عليهم في الطريق. وكنت ضد كل هذه الأوامر لا لشيء إلا لكوني على قناعة بأنهم سيهربون في الطريق، وهناك احتمالات أخرى في طهران..»[296].

أما فيما يتعلق بالمحاكمة، فإن كيفية محاكمة القاضي، وتركيب الهيئة التحكيمية، كانا تعبيرا عن عدم شرعيته. فأنيطت رئاسة المحكمة إلى العقيد بارسي نيا، وأصبح العقيد فيوضي ـ رئيس أركان قوات كردستان ـ مدّعيا عاما، وكان هناك أعضاء آخرون. هناك ملاحظة منصفة أبداها نجفقلي، بقوله: «إن جميع أعضاء المحكمة كانوا ممن حاربهم القاضي محمد، خلال السنوات الماضية»، وطلب إلى القاضي محمد اختيار محام دفاع عنه، من أحد الضباط الإيرانيين. فقال قاضي بأنه لا يقر بشرعية هذه المحكمة العسكرية، لأنه مدني.

(295) ايران در عصرى بهلوى؛ جلد حهارم،لندن، جابخانه بكا «ا به ثاواتى سه ر به خويى كوردستان»، ترجمة أنور سلطاني ص 18. أشكر الأستاذ أنور سلطاني لاعطائي المخطوطة قبل النشر.

(296) نجفقلي، ص9.

وفي خاتمة المطاف، وحين أجبر على اختيار محام، اختار القاضي بعض الضباط الحقوقيين الذين كان يعرفهم في طهران. ولكن المحكمة طلبت إليه اختيار ضباط من الثكنة العسكرية في مهاباد، فرفض ذلك. وقال رئيس المحكمة وهو يستخف بالقاضي: «لماذا لا تختار محامي الدفاع من لندن». فرد عليه القاضي «احترم نفسك هذه قاعة أنتم تسمونها محكمة. افعلوا ما تريدون، لكن لو كانت لي سلطة بلندن، لما وصل الحال بي إلى ما هو عليه اليوم...»[297].

كانت المحكمة تريد أن تنهي أعمالها بأقصى سرعة ممكنة، لأنها كانت صورية، وقرار الإعدام كان قد أعدّ سلفا من قبل الشاه، بعد استشارة الأمريكيين. وقد قال القاضي في صدد الدفاع عن نفسه:

«من هذه الزنزانة المعتمة أعلن للدولة المركزية بأنها هي المسؤولة، أقول بأني لست مذنبا، بل أنتم المذنبون، فلو كانت للدولة في السنوات الأخيرة قوة ومقدرة ورغبة في إرسال قواتها إلى هذه المنطقة، للتعبير عن سلطاتها، والسيطرة على الأوضاع، لما اشتد ضغط الأجانب على المنطقة... ولما اضطررت إلى أن أقدم على هذا العمل للمحافظة على حياتي وحياة أسرتي. لقد أوصلت من ناحيتي كل ما هو ضروري إلى كبار المسؤولين، عما هي عليه الأوضاع. لكن أنتم تظلموننا، وتمارسون القوة ضدنا. لقد سلمت الدولة الشاهنشهاية إرادتها مرات ومرات، راضخة لضغط السوفييت، وأصبحت مؤتمرة بأمرهم، بالرغم من وجود كل هذا العدد من السفارات الأجنبية في طهران، وأمام أنظار الدول المختلفة، وإنها امتنعت عن إرسال القوات إلى المناطق المختلفة، من الوطن، فوضعت أموال المواطنين وأرواحهم، وثرواتهم، بين أيدي الروس... ونحن أيضا اضطررنا... أنا الذي لم أملك قواتا ولا جيوشا، اضطررت إلى أن أنفذ أوامرهم، وكنت مجبرا على ذلك»[298].

يقول كيومرس: إن الجرائم التي اتهم بها القاضي محمد، والتي بموجبها

(297) المرجع السابق.

(298) المرجع السابق، ص144.

أصدر قرار إعدامه، هي ما يلي:

1 ـ التجارة بالنفط مع روسيا بنسبة 51٪ لروسيا و49٪، دون إعلام الدولة المركزية، والحصول على الموافقة الرسمية.

2 ـ محاولة تغيير خريطة إيران، وفصل الولايات الكردية عنها.

3 ـ استحداث علم خاص بجمهورية كردستان، يحتوي على شعار المطرقة والمنجل، على شاكلة العلم الروسي.

4 ـ صك النقود لحكومة كردستان باسم كردستان على شاكلة الروبل الروسي.

5 ـ تحديد خريطة كردستان الكبرى التي تشمل أجزاء من العراق وتركيا وإيران وسورية.

6 ـ جلب أجانب إلى إيران، خاصة مصطفى البارزاني وإسكانهم بدون موافقة الحكومة المركزية.

7 ـ تهديد الشاه، وإعلان الحرب، وتحريض الكرد ضده.

8 ـ عقد اتفاقيات مع الحكومة الروسية، والتعاون معها ضد إيران.

9 ـ إعلان استقلال كردستان واحتلال جزء من أراضي إيران، باسم كردستان.

10 ـ إرسال بعثات إلى روسيا، وزيارة باقروف، وإجراء المباحثات معه.

11 ـ اعتقال موظفي الدولة وقتلهم.

ويضيف كيومرس: «رغم أن المتهمين دوّنوا مذكرة الدفاع عن أنفسهم، بكل دقة، وردّوا على تلك الاتهامات في 14صفحة وقدموها في الجلسة الأولى لمحكمة التمييز، وطالبوا بإثبات الاتهامات، إلا أن طلبهم ذلك، بقي مدة ثلاثة أشهر في المحكمة الميدانية، في قيادة الجيش، كما أغلق الملف في مهاباد. . «لذلك فإن محكمة التمييز شكلت من قبل الجيش، ووافق عليها الشاه، وأوصاهم بتأكيد قرار المحكمة الميدانية الأولى. فوصل أعضاء محكمة التمييز إلى مهاباد في24 آذار. وكانت عضوية المحكمة مؤلفة من العقيد نيكوزادة بصفة المدعي العام، والعقيد رجب عطا رئيساً، والملازم حسين صالح والملازم نبوي

محاميين للدفاع. ينقل لنا كيومرس وقائع مثيرة من المحكمة، والتي تسلط بعض الضوء على طبيعة القاضي، وأعدائه:

بما أن القاضي محمداً كان مصراً على رد جميع اتهامات المحكمة، صرخ المدعي العام بوجهه، وكلّمه بغضب. فغضب القاضي، ورد على المدعي العام، باللغة الفارسية، وقال: «إنك تجتر ما اجتر من قبلك» وقال له أيضاً: «إذا لم يكن لكم دين، ولا تؤمنون بالله ولا تؤمنون بالحساب والكتاب، فلتكن لديكم ذرة من المروءة»... وبما أن هذه الكلمات تعد إهانة كبيرة عند الفرس، فلقد غضب المدعي العام، وقال: «أنتم الكرد لكم صفات الكلاب»... فانتفض القاضي في وجهه، قائلاً له: «أنتم الكلاب، وأنتم من لا شرف له، ولا حياء، لأنكم لا تحترمون أنفسكم، ولا الناس، أو القانون، لأنك يا عديم الشرف، ليس بإمكانك إلا إصدار حكم أصدره عديم شرف آخر، وأنت تنفذه... وبما أنني بريء، وأقتل من أجل حرية شعبي، فتلك نعمة من الله، وأفخر بهذا الموت الشريف»... وفي إجابته عن سؤال حول السماح للأجانب مثل الملا مصطفى بدخول الأراضي الإيرانية، رد القاضي: «ليس الملاّ مصطفى أجنبيا، بالنسبة لكردستان، لأن كردستان بيت كل كردي، ثم أن أحدا لم يطلب منه المجيء، بل إنه تحول من جزء من بيته إلى جزء آخر»... أخرج العقيد نيكوزادة، الذي رد عليه القاضي محمد قبل ذلك بشدة، قطعة قماش من حقيبته، لونها أحمر، وأبيض، وأخضر، وعليها شعار المطرقة والمنجل، وقال للقاضي محمد: «أليس هذا العلم لحكومتكم وتشكيلاتكم.!» ثم بصق العقيد نيكوزادة على العلم، ووضعه تحت قدميه... فقال القاضي محمد رداً على ذلك التصرف: «أولاً، ليست هذه راية كردستان أبدا، لأن رايتنا ليس عليها شعار المطرقة والمنجل، إنّ تصرفك يدل على قصور عقلك وشعورك. فلتطمئنوا. إن راية كردستان لن تصلها أياديكم، حتى تدنسوها، وسيأتي اليوم الذي ستخفق فيه تلك الراية على هذا المبنى الذي أحاكم فيه. لقد سلمت راية كردستان، كأمانة لملا مصطفى البارزاني، وسيأخذه من جيل إلى آخر..»[299].

(299) حقائق دفينة عن إعدام الزعيم القاضي محمد وصدر القاضي وسيف القاضي، ص4-5.

إن نظرة متفحصة إلى التهم الموجهة ضد القاضي محمد، وخاصة تلك المتعلقة بإعطاء امتياز النفط للروس، وصك النقود، وقتل موظفي الدولة واعتقالهم تدل على أنها، كما وصفها القاضي محمد، عاريةً عن الصحة، وبعيدة عن المنطق. وإن هذه التهم أعدت بشكل سريع من قبل الضباط في كردستان، لتشويه سمعة القاضي وتخويف الشاه والأمريكيين منه. كما أن وقائع الجلسة تبين النظرة الشوفينية الفارسية تجاه الكرد. والغريب هنا أن القاضي محمد يتهم بجريمة إعطاء امتياز النفط للروس. فإذا كانت تلك جريمة، فمن الأولى أن يحاكم رئيس الوزراء قوام السلطنة الذي أعطى الروس، بالفعل، امتياز النفط، أو القاضي الذي لم يعرف شيئا عن الامتياز المذكور إلا من خلال الصحافة. ولكن رغم كل هذا، وكما كان متوقعا، صادقت محكمة التمييز على قرار المحكمة الأول.

والسؤال الذي يتبادر إلى ذهن القارئ هو: لماذا أصرت الحكومة الإيرانية على إعدام القاضي محمد، وقادة (ح. د. ك.)، وكوادره؟. وهل كان القاضي محمد يعرف مسبقا بأنه سيعدم؟. من الجدير ذكره هو أن اللواء همايوني قد وعده بأن الحكومة لا تنوي الانتقام من أحد. يقول نجفقلي: إن همايوني كانت له خطة مسبقة لاعتقال وإعدام القاضي محمد وإخوانه، وإعدامهم، ولكنه حين دخل مهاباد كان الوضع الأمني غير مناسب، إذ كانت القوات البارزانية تستقر على مسافة، لا تبعد كثيرا عن مهاباد. فأراد همايوني إزالة خطر البارزانيين أولا، ثم البدء بتصفية الحساب مع أهل مهاباد. فإنه بعد وصول همايوني إلى مهاباد، جلب رئيس عشيرة قرة باباغ الأذرية، الموالية للحكومة، وذات العلاقة الجيدة مع البارزانيين، رسالة من الملا مصطفى البارزاني يطلب فيها اللقاء مع همايوني، فوافق على طلبه، ودعا البارزاني إلى أن يرسل وفداً للحديث معه. فوصل ميرحاج لهذا الغرض فوراً إلى مهاباد. ثم تبعت، ذلك، زيارة الملا مصطفى بنفسه إلى همايوني الذي عدّ هذه الزيارة مسألة في غاية الأهمية، لأنها كانت تخدم أهدافه. فعمد همايوني إلى الالتقاء بميرحاج في المكان نفسه الذي كان يلتقي فيه برؤساء القبائل الكردية، ووجهاء مهاباد، حتى يوحي للبارزانيين، من جهة، بأن الكرد في مهاباد دخلوا طاعة الحكومة، ومن جهة أخرى يوحي

لرؤساء القبائل وأهل مهاباد، بأن البارزانيين في طريقهم إلى الاستسلام للحكومة أيضا، ولا خيار أمام أهل مهاباد إلاّ الطاعة المطلقة للحكومة.

وبعد أن لعب هذه اللعبة اتفق على إرسال الملا مصطفى إلى طهران، للتباحث مع السلطة المركزية، ليطمئن على سيطرته الكاملة على مهاباد. لذلك أقدم على اعتقال الأخوة من عائلة القاضي، و30 شخصية قيادية في جمهورية كردستان. يقول نجفقلي: «كان همايوني غاضبا على القاضي محمد، لأنه تبين له بأن الأخير كان يخطط لمقاومة الحكومة، ولم يقطع اتصالاته مع القوات البارزانية، حتى بعد دخول القوات الإيرانية إلى مهاباد»[300].

كان إعدام القاضي محمد مَطْلَبَ ضباط الجيش الإيراني، ويبدو أن الشاه كان يشارك العسكر في هذه الرغبة. وكان الجنرال رازمارا، المقرب من الشاه، يحقد كثيرا على القاضي محمد، ويصرّ أيضا على إعدامه. فهو الذي كان يثير مخاوف الشاه من الكرد والشيوعيين، وهو الذي كان ينقل تقارير غير حقيقية عن علاقة القاضي في السجن بالبارزانيين، من أجل تعكير الأجواء. كما كان رازمارا مهندس مؤتمر رؤساء العشائر الكردية في طهران، في كانون الثاني عام1947، والذين أحضروا إلى هناك من أجل تكريمهم ظاهريا، لدى الشاه، وإعطاء النياشين البطولية لهم. ولكن في الواقع كان هدف رازمارا هو استغلال هذه المناسبة، من أجل دفع رؤساء العشائر للمطالبة بتنفيذ حكم الإعدام الصادر بحق القاضي محمد. كما طلب رازمارا من ضباط الجيش إعداد التماسات خطية، من رؤساء العشائر الكردية، تطالب بإعدام القاضي محمد»[301].

علماً بأن عمر خان، وبعض رؤساء العشائر الكردية، كانوا يهددون بتفجير الأوضاع في كردستان، في حالة إعدام القاضي محمد. فناقش السفير الأمريكي في طهران مع الشاه مسألة إعدام القاضي، ونصح الشاه بالتأنّي والصبر قبل الإقدام على تنفيذ حكم الإعدام. وكان رد الشاه هو أن مسألة إعدام القاضي محمد مطلب كل رؤساء العشائر الكردية. وقد أجرت القنصلية الأمريكية في

---

(300) من مهاباد الدامية إلى ضفاف آراس. ص 143-44

(301) State Department, Confidential Report, Teleg. No. 5133 K, May 29, 1947.

تبريز بعض التحقيقات، حول مسألة إعدام القاضي محمد والآثار المترتبة عليها. وأكدت التقارير أن رازمارا هو الذي دبر كتابة هذه التقارير، من خلال عمليات الترهيب والترغيب وحتى التزييف[302].

وهناك ربط واضح بين إعدام القاضي محمد والمعارك التي اندلعت بين الجيش الإيراني والبارزاني. فالهزائم العديدة والمذلة للجيش الإيراني، على يد البارزانيين، أدت إلى أن يكون إعدام القاضي، بالنسبة لهم متنفساً، وروحاً للانتقام من البارزانيين. كما أن احتمال قيام البارزانيين بعملية عسكرية، لإنقاذ حياة القاضي بإخراجه من السجن كان يقض مضاجع القادة العسكريين الذين كانوا يرون أن إعدامه، هو خير وسيلة، للتخلص منه[303]. يدّعي بعض الكتاب أن القاضي محمداً، لم يتوقع إعدامه، وكان يأمل أن يستطيع أخوه صدر القاضي، من خلال علاقاته، أن يضمن إطلاق سراحه من السجن. وكما كان هناك صراع خفي بين قوام السلطنة والشاه، والذي كان في الواقع صراعا بين بريطانيا وأمريكا، فاختار القاضي محمد وأخوه أن يكونا مع قوام السلطنة والإنكليز، فأخطأوا تقدير الحسابات. لا يمكن أن ينكر المرء بأنه كان هناك صراع من هذا القبيل في إيران. ولكن في الحقيقة لم يكن هناك أي اختلاف جوهري بين أمريكا وبريطانيا بالنسبة للسياسة المتبعة في كردستان[304].

يورد الأستاذ مسعود البارزاني في كتابه، نقلاً عن والده مصطفى البارزاني، أنّ الأخير حاول المستحيل من أجل إقناع القاضي محمد لمصاحبته إلى خارج مهاباد، لأن الفرس أو العجم سينتقمون منه شر انتقام. ولكن القاضي ألحّ على عدم ترك مهاباد، لأنه وعدهم أن يكون معهم في السراء والضراء[305]. ويؤكد هيمن هذه الحقيقة أيضاً بقوله: إنه سمع القاضي يقول: إنني أعرف أني سأقتل، ولكني أريد أن أبقى وفيا، لأهل مهاباد، وألاّ أتركهم في أيام المحنة.

---

(302) State Department, Confidential Report, Teleg. No. 5133 K, May 29, 1947.

(303) بامشاد، ص91.

(304) State Department, Confidential Report, Teleg. No. 5133 K, May 29, 1947.

(305) مسعود البارزاني، ص 39.

وينقل كيومرس عن القاضي محمد، قوله للمحكمة: «لا تعتقدوا أني لم أكن أعلم بهذه الحالة والمصير. كنت قادرا في أية لحظة على عبور الحدود. ولكني فضلت التضحية بحياتي من أجل الكرد، وهذه كردستان أرضي وفيها قبور أجدادي»[306].

ويورد مصطفى (ئه له مووتى) تفاصيل دقيقة عن إعدامهم. فحال انتهاء وقائع محكمة التمييز أعيد القاضي محمد وأخواه إلى السجن، الذي كان في ثكنة عسكرية، قريبة من مهاباد. وجاءت الأوامر، من طهران، بتنفيذ الإعدام بهم فورا. وطلب إلى أعضاء المحكمة في الليلة نفسها مغادرة مهاباد، في الساعة الحادية عشرة ليلاً. وفي الصباح الباكر قيل للقاضي محمد وأخويه: إن الدولة قررت إرسالهم إلى طهران، وبعد ساعة ستتحركون. سعد الأخوة بهذا الخبر، وتعانقوا فيما بينهم، وبدؤوا بجمع أمتعتهم.

ووفق الخطة وضع كل واحد منهم داخل سيارة، وجلبوا إلى مركز مهاباد سراً. وحين دخل القاضي محمد الصالة المعدة له، وجد ضابطا عسكريا من الطب العدلي وملا (عالم دين) من مهاباد ونسخة من القرآن. فهم القاضي محمد فوراً أنه أحضر لتنفيذ حكم الإعدام فيه. فطلب القاضي إلى الملا الكردي أن يكتب وصيته، قال: لا أعلم الكردية، فقال القاضي: وهذا هو الشر الذي ابتلي به الكرد، أن أبناءه لا يعرفون الكتابة بلغتهم الأم. فأملى القاضي على الملا الوصية بالفارسية، والتي كانت طلبا عاجلا إلى الكرد بالتمسك بوحدة الصف، كما أوصى أهله بتخصيص بعض أمواله للمدارس والمستشفيات المخصصّة للكرد. ثم أمضى القاضي محمد ساعتين ونصف الساعة في صلاة القيام.

وحين أنهى صلاته جاء إليهم، وقال لهم إنه مستعد للإعدام، ولكن نصحهم بأن الإعدام شنقا في الإسلام مكروه، واقترح الرمي بالرصاص بدلا من ذلك. ولكن طلبه لم يتحقّق فاتجه القاضي نحو المشنقة بكل هدوء ووقار، وصرخ قبل إعدامه «تحيا كردستان». ولما وصل سيف القاضي مكان الإعدام،

---

(306) حقائق دفينة عن أعدام الزعيم القاضي محمد وصدر القاضي وسيف القاضي، ص5-6.

ورأى جثة القاضي محمد معلقة صعد هو الآخر إلى المشنقة بكل وقار وصرخ قبل أن يعدم «عاش الرئيس القاضي محمد». وفي الساعة الخامسة، جلبوا صدر القاضي. فحالما رأى المشانق انهار، وبدأ يبكي ويقبل أحذية الجنود الإيرانيين. فصرخ بوجهه الملاّ الكردي «اسمع إن هؤلاء الجنود، وأنا غير قادرين على إنقاذك، وإن الحكم هو حكم المحكمة فتصرّف كرجل»[307].

وهكذا انضم القاضي محمد مع أخويه إلى قافلة الشهداء من أجل الحق، ليلتحق بإخوانه الشهداء من العلماء الأفاضل كالشيخ عبدالسلام البارزاني، والملا سليم، والملا خليل المنكوري، والشيخ سعيد بيران، وهم الذين يمثلون دليلا صارخا على أن الإسلام في كردستان، كان ولا يزال ذخرا غنيا للكردايةتي، ومحرّكا قويا للمطالبة بالحقوق، والاستشهاد من أجلها، إن تطلّب الأمر ذلك.

---

(307) «به ئاواتى سه ر به خويى كوردستان»، ص 21-22

خلاصة البحث

كانت جمهورية كردستان محاولة فريدة، في تاريخ الكرد لتأكيد هويتهم القومية، وبناء كيان سياسي خاص بهم (الدولة القومية) أسوة بالشعوب الأخرى، إلا أن هذه المحاولة فشلت، كالمحاولات الكردية الأخرى، في القرنين التاسع عشر والعشرين، لأنها اصطدمت بمصالح القوى الأوروبية المستكبرة، والمستغلة للشعوب، ومصالح الدول القومية التي خلقتها الأحداث في الشرق الأوسط، بعد الحرب العالمية الأولى.

إن الروس والمصالح الروسية النفطية سببوا القدر الأكبر من الهزيمة، لأن الجمهورية ما تأسست إلاّ على الوعود الروسية، وتوقعات القيادة الكردية بأن الدولة السوفيتية، بخلاف الدول الغربية، تنطلق من أرضية عقدية إنسانية، لن تتخلى عنهم أبدا. فقد أخطأت القيادة في وضع كل ثقتها في الروس، وعدم إيجاد بدائل جدية لهم. في الحقيقة أن الروس أنهوا تحالفهم مع الكرد ـ أو بالأحرى استغلالهم للورقة الكردية ـ من جانبهم منذ نيسان 1946.

وكانت أمام القيادة الكردية فرصة للبحث عن البدائل، من قبل قطع الصلة الكلية بالشيوعيين الروس، والأذربيجانيين، وإيجاد حل وسط مع السلطة المركزية، أو إعلان حكومة مستقلة كليا عن إيران، ونقل القيادة إلى مواقع عسكرية محصّنة، وبدء المقاومة العسكرية في كردستان الكبرى، والاعتماد على الذات كليا لفترة. علما بأن القوى الكبرى تتعامل مع معطيات الأحداث على أرض الواقع. فلو كان الكرد يثبتون أنفسهم ـ ويعتقد الكاتب أن ذلك كان ممكنا في الأربعينيات كما كان ممكنا في العشرينيات ـ على أرض الواقع لتعامل القوى

الدولية والإقليمية معهم رغم إرادتها، وهذا ما حصل لحركة مصطفى كمال، في تركيا، في عشرينيات القرن الماضي.

وتبين تجربة جمهورية كردستان، وبكل وضوح، أن الفكر القومي العلماني المجرد ـ كما تجسّد في الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران، في هذه الفترة ـ كان فكرا نخبويا، وإلى حد ما، محصورا بالمدن، وأن ولاء الجماهير الكردية ظل محصورا في نطاقها القبلي، وأن رؤساء القبائل والشيوخ كانوا المهيمنين والمحتكرين لهذا الولاء. ولم يستطع القاضي محمد طرح البديل الواقعي للقبلية الكردية. فشعار الكرداية حتى الذي طرحه كان مزيجاً من الإسلام والفكر القومي الكردي. ولكن رؤساء القبائل لم يتبنّوا هذه الشعارات لتحقيق مصالح الكرد، بل لمصالحهم الشخصية.

وبما أن المصالح الشخصية هي المرجعية هنا، فإن اقتضى ذلك تعاون رؤساء القبائل الكردية ـ من أمثال حمه رشيد خان، وعمر خان وغيرهما من الذين كان يعوّل القاضي محمد عليهم كثيرا، للدفاع عن جمهورية كردستان في المعارك ـ منذ نيسان 1946، مع السلطة المركزية. لذلك لم يكن لجمهورية كردستان الترابط والوحدة العقدية لخلق الوحدة السياسية، أو ما يسمى بتبلور المصالح القومية التي تكون فوق الاعتبارات الفردية والقبلية والإقليمية.

فقد كان من الأجدر بالقاضي محمد بناء صلات مباشرة، مع الجماهير الكردية، فضلاً عن رؤساء العشائر، مستغلاً رصيده ورصيد عائلته المعنوية الغنية، والزخم الغني في الولاء للإسلام الذي كان موجوداً، في أعماق نفوس الجماهير الكردية. وهذا ما كان يقتضي وقتا أكبر، مما سمحت به الأحداث، خلال الحرب العالمية. فكان من الممكن مثلا، استغلال الفترة من 1941 إلى 1946 التي ساد فيها الفراغ السياسي والعسكري، لبناء شبكة من العلاقات مع الجماهير، وتهيئتهم للجهاد، ونشر الوعي الإسلامي من أجل زعزعة الكيان والولاء القبليين السائدين في كردستان. ورغم ما عرف عن القاضي محمد من اطّلاعه الجيد على التاريخ الكردي، فإنه ـ وللأسف ـ كرّر خطأ عبيد الله النهري، إلى حد ما، في الاعتماد على رؤساء العشائر الذين تخلوا عنه، عندما بدأت شوكة الحكومة تقوى تدريجياً.

هناك استمرارية ملحوظة في تكرار الأخطاء في القرن العشرين، من التاريخ الكردي. وقد أشرنا إلى بعض منها، فيما مرّ في ثنايا البحث، ونريد التأكيد هنا أن الكرد دفعوا ثمنا غاليا، في القرن العشرين، نتيجة عدم إدراكهم لاعتبارات السياسة الدولية، وحقائق توازن القوى الدولية، وإفرازاتها على الساحة الكردستانية. كما عانوا الإحباطات المتكررة، نتيجة وضع كل ثقلهم في ميزان دولة من الدول الكبرى، وعدم موازنة هذه العلاقة بشبكة من العلاقات مع القوى الأخرى الإقليمية والدولية، وعدم تهيئة المقوّمات الذاتية للبقاء، في حالة انقطاع الدعم الخارجي.

كيف يكررمن يملك تجربة جمهورية كردستان مع الروس عام 1946، المأساة نفسها مع الأمريكيين، وبالطريقة نفسها، في عام 1975؟.

وثيقة ـ 1 ـ

العلاقات الروسية ـ الكردية وجمهورية مهاباد

2 ـ آذربيجان

أثمرت اللقاءات التي جرت عن طريق المصادفة في قرية شيخ زينو على الحدود العراقية ـ الإيرانية، بين كابتن جاكسون (ضابط سياسي بريطاني ـ المترجم) وثلاثة من رؤساء العشائر الكردية، القادمة من الأراضي الكردية في إيران، عن نتائج مهمة. وقد حظر اللقاء كل من حمد أمين آغا شنو، رئيس عشيرة بيران، وقرني آغا شيخ قلعة رش، والشيخ مصلح، أحد أقرباء شيخ عبدالله زينو. ورغم أن هناك أحداثاً مهمة وسريعة تحدث في المنطقة الكردية في إيران، وأن لهؤلاء الرؤساء دوراً فيه، فقد تكلّفوا عناء السفر الكبير، وعبروا الحدود العراقية ـ الإيرانية، ووصلوا إلى رانية، ليطلبوا يد بنت سوارا آغا بيران.

بخلاف ما كان شائعا، إلى فترة قريبة، عن تردد الكرد في إيران عن الخوض في السياسة، والتحدث إلى الأجانب، لم يكن هناك أي تردد هذه المرة عند هؤلاء من رؤساء العشائر القادمين، في التحدث إلينا، حول الأوضاع السياسية. في الحقيقة كان رؤساء الكرد يتصرفون، وكأنهم مدفوعون، ومكلفون لنشر هذه المعلومات. وأورد، أدناه، قسماً من الحوار الذي دار بيننا، طبعاً بعد تبادل المجاملات المعروفة هنا:

كابتن جاكسون H. M. J (أصلاً في الوثيقة): أين قريتكم في إيران يا آغا؟.

قرني آغا: إنها في قلعة رش، ولكن اسمح لي بأن أقول: إنها ليست في إيران، إنها في آذربيجان.

كابتن جاكسون: وكيف ذلك؟ اعتقدت أن أذربيجان هي جزء من إيران، وأنها المحافظة الشمالية.

قرني آغا: أوه ألم تسمع. الآن عندنا حكومة مستقلة.

كابتن جاكسون: نعم سمعت شيئاً عن ذلك، ولكن أليس هناك معارك دامية أيضاً.

قرني آغا: لا، كانت تلك معارك جولات سريعة وحاسمة ولم يكن هناك أية مقاومة تذكر للقوات الإيرانية، في معظم الجبهات.

كابتن جاكسون: يعني هذا أنكم كنتم مزوّدين بأحدث الأسلحة والعتاد، فمن أين حصلتم على ذلك؟. هل سرقتم تلك الأسلحة؟

قرني آغا: (يجيب وبكل اعتداد بالنفس) لا بالتأكيد، حصلنا على الأسلحة من أصدقائنا الروس.

كابتن جاكسون: هل ما تقوله حق؟ لأنني كنت أعتقد أن الروس لا يتدخلون في الأحداث الداخلية في آذربيجان، لأنهم باستمرار يصرون على هذا الادعاء.

قرني آغا: أوه، نعم ما أقوله هو الحقيقة، أعرف أن الروس يكرّرون سياسة عدم تدخلهم في الشؤون الداخلية الإيرانية مراراً، ويمكن ملاحظة ذلك في صحف تبريز ورضائية (أورمية حالياً ـ المترجم)، ولكن ذلك الادعاء هو خدعة سياسية لإرضاء الحلفاء. ولكن مثلاً في Q. T (هذه الموجزات غير معلومة ـ المترجم) زوّد الروس منطقتنا (مهاباد) بخمسمئة قطعة سلاح، وتسع لوريات من العتاد. في الحقيقة يقوم الروس بتوزيع السلاح والعجلات العسكرية والعتاد بين الكرد، بسخاء نادر، وفي كل المناطق.

كابتن جاكسون: أين بدأت المشاكل أولاً؟.

قرني آغا: أوه في مهاباد. حيث كنا أول من أجبر القوات الإيرانية والمسؤولين الإيرانيين على مغادرة المدينة، وحدث الشيء نفسه، فيما بعد، في المناطق الكردية الأخرى.

كابتن جاكسون: الآن عندكم إذن حكومة مستقلة. أعتقد هذا ما تفضلت به قبل قليل.

محمد أمين آغا: لا ولكن قريباً ستكون لنا حكومة مستقلة، لأن الروس قالوا لنا ذلك، ليس هناك بيننا وبين الترك (الآذريين ـ المؤلف) أية مشكلة، فالترك يريدون أن يستقلوا في تبريز، وستكون هناك حكومة مستقلة في مهاباد ولكن الترك الذين يشكلون الغالبية في آذربيجان، يريدون حكومة مستقلة واحدة، ويكون مقرها تبريز.

كابتن جاكسون: كيف ستحسم هذه الخلافات بينكم وبين الترك؟.

قرني آغا: غادر قائدنا القاضي محمد إلى موسكو، للتشاور مع ستالين، حول هذه الأمور، وإنّه سيجلب بالتأكيد رداً إيجابيا، لأن الروس يتعاطفون مع الكرد ويدعمونهم

كابتن جاكسون: يبدو أن قائدكم هنا القاضي محمد رجل مهم جداً. أليس هو رئيس كومه له؟.

محمد أمين آغا: انحّل تنظيم (كومه له) وحل محله الديمقراطي (الحزب الديمقراطي الكردستاني ـ المؤلف)، ولكن لا يزال القاضي محمد رئيساً لنا، وإنّه قائد عظيم، فهو يعرف اللغات الإنكليزية، والفرنسية والروسية، ولغات أخرى.

كابتن جاكسون: هل لكم جريدة محلية في مهاباد؟.

قرني آغا: نعم، وقد بدأت الجريدة بالصدور حديثاً. زوّدنا الروس بجهاز، وبالأوراق.

كابتن جاكسون: هل عندكم قيادات مهمة بمستوى القاضي محمد؟.

قرني آغا: نعم، يشرف الجنرال مصطفى البارزاني على الشؤون العسكرية في الحكومة، وإنّه مقرب جداً من الروس. وقد أعطى قاضي محمد له، ولرجاله، قطعا كبيرة من الأراضي حول آشنويه، وجمع له ولرجاله، نحو تسعة ملايين ريال إيراني.

كابتن جاكسون: هل يشارك مصطفى البارزاني ورجاله في المعارك الجارية الآن؟.

قرني آغا: نعم، بالتأكيد. . . يشرف كل من أحمد آغا ميركه سور، والشيخ أحمد البارزاني، على المعارك في قاطع رضائية. وإنّ الملا مصطفى البارزاني يقوم حالياً بالعمليات الاستطلاعية، حيث زار شيناوه قبل يوم، وغادرها إلى سردشت.

كابتن جاكسون: هل هذا يعني أنكم تنوون نقل المعارك إلى سردشت أيضاً؟.

قرني آغا: نعم، وكذلك إلى سنندج.

كابتن جاكسون: ومتى تصل هذه المعارك إلى نهايتها؟.

قرني آغا: (وبكل اعتداد بالنفس) إن ذلك لن يستغرق وقتاً طويلاً.

كابتن جاكسون: هل هناك من يتعاون معكم في تلك المناطق؟.

قرني آغا: نعم يشترك معنا حمه رشيد خان، في تلك المعارك.

كابتن جاكسون: هل حمه رشيد خان حالياً في إيران؟.

قرني آغا: هرب حمه رشيد خان مؤخراً إلى العراق. وحسب الادّعاءات الروسية فإن الإنجليز في العراق هم الذين سمحوا له، بمغادرة البلد إلى إيران، وذلك من أجل تمكينه من بسط نفوذه في المنطقة الحدودية، ضد السلطة المركزية في إيران.

كابتن جاكسون: هل عندكم إداريّون أكْفاء، لتولي زمام الأمور في حالة تشكيل الحكومة المستقلة لكم؟.

محمد أمين آغا: نعم عندنا الكثيرون منهم. أضف إلى ذلك أن الروس وعدونا بالكثير من الدعم، في هذا المجال. وإن المسؤولين الإداريين السابقين من الأصل الأذربايجاني لا زالوا في المنطقة.

كابتن جاكسون: كيف تستطيعون الاستغناء عن الدعم المالي من الحكومة المركزية. علماً أن السلطات في طهران، قد قامت بتجميد كافة الأموال التابعة لكم في الخزينة المركزية في طهران؟.

قرني آغا: نعم نستطيع أن نستغني عن دعمهم. ويقول الروس في حال اعتراف الحكومتين البريطانية والأمريكية بحكومتنا المستقلة (في مهاباد ـ المؤلف)، فإنهم سيقومون بطبع النقود المالية لنا.

كابتن جاكسون: وماذا ستحصل لو لم تقم الحكومتين المذكورتين بالاعتراف بكم.

قرني آغا: ولماذا لا تعترف الحكومتان المذكورتان بحكومتنا. ألم تكرر هاتان الحكومتان في إعلاميهما مراراً استعدادهما للاعتراف بالحقوق المشروعة للشعوب الصغيرة.

كابتن جاكسون: ألا تعتقدون أن بيع محصول التبغ سيكون صعباً هذا العام.

قرني آغا: نعم نعتقد كذلك. لا تزال حكومة طهران ترفض أن تدفع لنا مليوني ريال ثمن التبغ الذي أخذته منا العام الماضي. وترفض حتى الآن شراء محصول التبغ في العام الحالي. ولكن الروس يقولون: إذا رفضت طهران شراء محصول التبغ، فسوف يقومون هم بدورهم بشراء ذلك وسيدفعون لنا مليوني ريال تعويضاً، عن ثمن التبغ الذي رفضت الحكومة دفعه لنا.

كابتن جاكسون: يبدو أن الروس هم الذين يقومون بإدارة الحكومة نيابة عنكم.

قرني آغا: نعم، إنهم جيدون جداً، وإنّ الروس هم أخلص أصدقاء الكرد، حيث إنهم مستعدون لتلبية كافة متطلباتنا.

كابتن جاكسون: ماذا قدمتم، أنتم الكرد، مقابل كل هذا الدعم؟.

قرني آغا: أوه، إنهم حصلوا على امتياز النفط.

كابتن جاكسون: هل بدأ الروس يفكرون باستخراج النفط من شمال إيران؟.

قرني آغا: إنهم جلبوا مؤخراً، العديد من المهندسين إلى إيران لهذا الغرض.

كابتن جاكسون: ماذا سيكسب الإنسان الكردي العادي، من هذه التغيرات في منطقتكم؟.

قرني آغا: إنهم سيحصلون على الأراضي التي كان يملكها ملاّكو الأراضي الأغنياء، الساكنين في طهران. كما وعدنا الروس ببناء المدارس، والمستشفيات، والطرق البرية، وسكك الحديد.

كابتن جاكسون: هل يعني ذلك أنه في المناطق الكردية التي لا توجد فيها أراضٍ لملاّكي طهران، ستقوم أنت وأمثالك من الإقطاعيين الكرد، بتوزيع أراضيكم على الفلاحين؟

محمد أمين آغا: (وبكل حماس) لا نحن لسنا شيوعيين، بل ديمقراطيين.

كابتن جاكسون: يبدو لي أن استقلالكم غير كامل. ويسيطر الروس حالياً على مصيركم، وإنّكم مضطرون في الاعتماد المطلق، في المستقبل، على الروس.

قرني آغا: سيكون هذا الاعتماد لفترة وجيزة، حتى نستطيع الوقوف على أرجلنا، هذا ما وعدنا الروس به.

كابتن جاكسون: ولكن أنتم الآن بين نارين (نار السلطة المركزية ونار الروس - المترجم) أعلن الروس مؤخراً بأنهم سينسحبون من إيران، في الأول من آذار (عام 1946م المترجم).

قرني آغا: هذا مجرد وعد من الروس، ولكننا على ثقة بأن الروس سيظلون في المنطقة، طالما أردنا ذلك.

كابتن جاكسون: من هي القوميات الأخرى الساكنة في آذربيجان؟.

قرني آغا: هناك الآشوريون والأرمن.

كابتن جاكسون: ألا تعتقد أن الأرمن، في إيران، سيهاجرون إلى أرمنستان السوفيتية؟.

قرني آغا: قلنا للروس إن إسكان الأرمن، في أرمنستان السوفيتية، سيؤدي حتماً إلى نقص في السكان، وهذا ليس في صالح الحكومة المستقلة. فالروس وعدونا بإبقاء الأرمن في آذربيجان، كما وعدونا بإلحاق ثلاث مناطق، داخل الأراضي التركية على الحدود، إلى حكومة آذربيجان المستقلة في المستقبل القريب.

نستنتج من هذا الحوار، أن الإعلام الروسي موافق ومناسب جداً للتأثير في العقلية القبلية الكردية، وأن هذه العقلية الساذجة التي لا تفكر بالمستقبل وتعيش ليومها، لا تستطيع أن تستوعب سياسة الإنجليز في العراق وإن كانت تلك السياسة صادقة وواقعية في الأمد الطويل. ولكن الروس بدورهم يقومون بإعطاء الكرد الوعود المعسولة، والتي قد لا تكون معقولة، بتحقيق مطالبهم فوراً، لهذا فإنهم حققوا نفوذاً كبيراً بينهم.

لو قمنا بمقارنة الحماس القومي الصاعد، والآمال المنعشة بين الكرد، في إيران، بالإحباط والتشاؤم السائدين بين الكرد، الساكنين في راوندوز، لأدركنا أنه ليس من المستبعد أن يحدث تحرك بين الكرد في العراق، لتحقيق المطالب القومية.

تقرير الكابتن جاكسون: 1946/2/13م

راوندوز

■ ■ ■

المختصرات

ACH: Acting High Commissioner	نائب المندوب السامي
Adv. Min: Advisor to Minister	مستشار وزير
A. I: Administrative Inspector	المفتش الإداري في اللواء
APO: Assistant Political Officer	مساعد الضابط السياسي
BDFA: British Documents on Foreign Affairs:	الوثائق البريطانية الخاصة بالشؤون الخارجية
BOAS: Bulletin of the School of Oriental and African Studies.	
BHCF: British High Commission Files:	وثائق المندوبية السامية
Cab. Pap: Cabinet Papers	جلسات الحكومة البريطانية
CC: Civil Commissioner	الضابط السياسي المدني
CO: Colonial Office	وزارة المستعمرات
Desp: Despatch	رسالة رسمية
FO: Foreign Office	وزارة الخارجية
HC: High Commissioner	المندوب السامي
Memo: Memorandum	مذكرة
PMC: Permanent Mandate Commission:	لجنة الانتدابات الدائمة
RAF: Royal Air Force	القوة الجوية الملكية (البريطانية)
S.S.O: Special Service Officer	ضابط الاستخبارات
S.S.COL: Secretary for state for Colonies S.S for India: Secretary for State for India	وزير شؤون المستعمرات
Teleg: Telegram	برقية

قائمة المصادر والمراجع العربية

- أبو بكر، أحمد عثمان. **أكراد الملي وإبراهيم باشا**، بغداد: مطبعة دار الجاحظ، 1973.
- البارزاني، مسعود. **البارزاني والحركة التحررية الكردية، انتفاضة بارزان الأولى 1931 ـ 1932**، كردستان 1986.

  ـــــ. **ثورة بارزان**، 1943 ـ 1945.

  ـــــ. **البارزاني والحركة التحريرية الكردية ـ ثورة بارزان 1945 ـ 1958**، كردستان 1987.
- البدليسي، شرف خان. **شرف نامة في تاريخ الدول والإمارات الكردية**.
- بني المرجة، موفق. **«صحوة الرجل المريض»**، كويت، مؤسسة صقر.
- به ى ره ش. **بارزان وحركة الوعي القومي الكردي، 1826 ـ 1914**، كردستان: خه بات 1987.
- جليلي، جليل. **من تاريخ الدول والإمارات الكردية في الإمبراطورية العثمانية**، دمشق، الترجمة العربية، 1987م.

  ـــــ. **«نهضة الأكراد الثقافية والقومية»** ترجمة بافي نازي د. ولاتو، بيروت دار الكاتب.
- جياووك، معروف. **مأساة بارزان المظلومة**، بغداد، المطبعة العربية 1954.
- الحاج، عزيز. **القضية الكردية في العشرينيات**، بيروت، المؤسسة العربية للنشر 1984.

  ـــــ. **«حقائق دفينة عن محاكمة الزعيم القاضي محمد وصدر القاضي وسيف القاضي**: ترجمة عبدالله بابان، خه بات، عدد 4576، ونشرت الترجمة الكردية للنص في «خه باتي قوتبيان» العدد 37، في 14/ 8/ 2000.
- حسرتيان، م. **كردستان تركيا بين الحربين**، ترجمة: سعد الدين ملا، بيروت، دار الكاتب 1987

- الحسني، عبد الرزاق. **تاريخ العراق السياسي الحديث**، جزء الثاني، صيدا: مطبعة عرفان، 1957.
- خالفين، ن. **الصراع على كردستان**، بغداد، مطبعة الشعب، 1963.
- الدملوجي، صديق. **إمارة بهدينان**، موصل، مطبعة موصل، 1952.
- سلوبي، زنار. **في سبيل كردستان: مذكرات**، بيروت، دار الكتاب، 1987.
- سليمان، نوار. **تاريخ العراق الحديث**، القاهرة، دار الكتاب، 1968.
- الشاوي، عبد العزيز. **الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها**، الجزء الرابع، القاهرة، 1980، 1830، 1834.
- شير محمد، سعاد رؤوف. **نوري سعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1945**.
- شيركو، بيله. **القضية الكردية**، بيروت، 1956، الترجمة العربية.
- شيركوه، بله. ج. **القضية الكردية في العشرينات**، بيروت، المؤسسة العربية للنشر 1986.
- عبد الحميد. السلطان. **مذكرات السلطان عبد الحميد**، ترجمة وتقديم محمد حرب (القاهرة، دار الأنصار، 1978.
- عثمان، محمد فتحي. **من أصول الفكر السياسي الإسلامي**، بيروت، 1989.
- فريدبك، محمد: تاريخ الدولة العلية، ص 711 ـ 713، **جريدة المقطم**، 20 نيسان، 1909.
- قاسملو، عبد الرحمان. **أربعون عاماً من الكفاح من سجل الحرية**، ترجمة د. عز الدين مصطفى رسول، الجزء الأول.
- القضية الكردية، **ماضي الكرد وحاضرهم**، بيروت، دار الكاتب 1986، من إصدارات جمعية خويبون.
- القيسي، س. أ. **ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية**، 1922 ـ 1936 (بغداد: 1975).
  - ــــ. **كردستان والحركة الكردية**، بيروت دار الطليعة، 1971.
  - ــــ. **كردستان**، عدد 23، مايس 6 ـ 1946.
  - ــــ. **كردستان**، جريدة حكومة كردستان، عدد 1/ 11/ 1946.
- كوراني، سيدو علي. **جولة في كردستان الجنوبية**، القاهرة، 1930م.
- لازاريف، م. س. **المسألة الكردية 1917 ـ 1923**، ترجمة م. حاجي، بيروت 1991.
- محمد علي، أورخان. **السلطان عبدالحميد الثاني، حياته وأحداث عهده**، دار الوثائق، كويت.

- مصطفى، حسن. **البارزانيون وحركات بارزان، 1932 ـ 1947**، بيروت، دار الطليعة، 1963.
- مظهر، كمال. **كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى**، ترجمة: محمد الملا عبد الكريم، بغداد، دار آفاق عربية للطباعة والنشر.
- نديم، س. **حرب العراق، 1914 ـ 1918**، بغداد، دار التضامن.
ـــــ. **النضال من أجل الحرية**، الملحق الأول لكتاب من مهاباد الدامية إلى ضفاف آراس.

قائمة المصادر والمراجع الكردية

- أحمد تقي، خه باتی كه لی كورد، بغداد: المطبعة العربية 1970.
- ئ ه مير حه سه نبوورو، «ستالين: قه يرانی شورش»، كزينك، زماره 13.
- ئه فراسياو هه ورامى «هينديك به لكه وبوجوون له سه ركومه له ی زيكاف «به شی دووه م، ترجمة من اللغة الروسية، رابوون (سويد) زماره 23، 1988.
- ئه فراسياو هه ورامى، به شی سييم، رابوون، ذمارة 24، 1998م.
- ئه فراسياو هه ورامى، وبه شی يه كه م، رابونن، زماره 2، 1997.
- باكزة رفيق حلمي، «يادی سه د ساله ی له دايكبوونی ماموستای كوردايه تی ره فيق حيلمی. رابوون.
- بانكی كردستان، رقم 6ن أيلول 1922، رقم 8، 29 أيلول 1922، رقم 9، 1 تشرين الأول 1922.
- بيره وه ريى، عه بدوره زاق به درخان، وخركير اماده كردن جه ليل جه ليلی.
- جان دوست «ئافين من كری نه ده ن«بلا به زسبه ها مه هابادی ببينم»، رامان، 2000.
- جمال نه بز، كوفاری ز. كاف وأيديولوجي هورده بورجوازي روشنبيربي ناسيوناليست له كردستاندا.
- جه ليل كادانی، 50 سال خه بات. كورته ميزوويه كی ميزوويه كی حيزبی ديموكراتی كوردستانی ئيران» به ركی يه كه م، جابخانه ی وه زاره تی روشتبيری، هه ريی كردستان.
- جه مال ميرزا عه زيز، له تاريكی يه وه بو رووناكی، به لكه نامه كانی شرشی 1880، سليمانی، سه رده م، 1999.
- حسين حزني موكرياني، ميانی سوران، هه ولير، 1962.
- حمه رسول هاوار، سمكو (ئيسماعيل ئاغاي شوكاك)، استوكهولم: نابيك 1995، ص 168.

- حه مه ى باقى، شورشى شيخ عبيداللاى نهري (1880)، له به لكه نامه ى قاجاريدال، جابى يه كه م، هه ولير، 2000م.
- د. كاوس قه فتان، جه ند ليكولينه وه يه ك له ميزووى بابان، سوران، بوتان ـ بغداد 1985.
- دكتور عزيز شمزينى، جولانه ووه ى رزكارى نيشتمانى كردستان، الترجمة الكردية، ف ئه سه سه رد، كردستان. جابخانه ى ه شهيد ئيبراهيم عه زو 1985.
- رؤزى كردستان، رقم 8، 10 كانون الثاني، 1923.
- روزى كردستان، رقم 1، 15، تشرين الثاني 1922، رقم 5، 20 كانون الأول 1922، رقم 8، كانون الثاني 1922.
- روزى كردستان، عدد 1، 6 حزيران 1329 ـ 1013.
- روزى كردستان، عدد 3، 1. أغستوس 1329 ـ 1913.
- سه يد موحه مه د سه مه دى. زى كاف. جيبوو، جى ده ويست، وه جى لى به س ه رهات؟ مهاباد، 1981.
- شرف نامة في تاريخ الدول والإمارات الكردية، الترجمة الكردية.
- صباح غالب، دووته قه لا ى بى سوود، لندن، جايخانه ى هه لويست، 1984.
- عباسي ولي، «ده سه لاتى سياسى وحاكمية ت له كومارى كردستان دا» كزينك، زماره 13، ص 31 ـ 32.
- علاو لادين سجادى، شوش ه كانى كوردو كومارى عيراق، بغداد.
- عمر عارف، يادداشتها ازكردستان، خاطرات رئوف ضياء الين، سنندج، 1367، ص 113.
- عه بدولا ئه حمه دزره سوول بشده رى، يادداشته كانم، به شى يكه م، بغداد، 1992، ص 41.
- عه بدولا مه ردوخ، «كومه ز. ك. وكومه لى هيوا» كزينك، زماره 13.
- عوله «ساليك بوو كورد نازاد ئه زيا» سويد 1988.
- كردستان وشورشه كه ى، ستكهولم، 1985.
- كردستان، عدد 19، 25/ 2/ 1946.
- كريس كوجرا، ميثرووى، كورد له سه ده ى، 20 ـ 19 دا ترجمة محمد رياني من الفرنسية 1369 تاران، ص 258
- كمال نوري معروف، «شيخ محمودى ئه مر: خه باتى دزى إنكليز»، بيش كه وتن، كانون الثاني، 1980، رقم.
- كه ريم حسامى: كزنك زماره 13 ـ ناموله ناوه روكى: كزينك. زماره 14.

- لازاريف، م. س: كيشه ی كرد، ترجمة ج. كاوس قه فتان، بغداد: مطبعة الجاحظ 1998، ص 530 ـ 531.
- لطيف برزنجى، «شيخ محمودى نه مر»، كاروان (1984)، رقم 26.
- محمد أمين زكي، ناوداراني كورد، وآية الله مردوخى، علماء وأدباي كرد طهران، 1985.
- محمود ملا عزت، كوماري ميللى مه هاباد، ليكولينه وه يه كی ميزوويی سياسي، سويد. 1986، ص 67 ـ 68.
- محمود ملا عزه ت، ده وله تى جمهوری كردستان، نامه ودوكيومينت، ستوكهولم: إيبك 1995، به ركی سی يه م.
- مسته فا به له مووتى «به ثاواتى سه ربخويى كوردستانه وه: ترجمة أنور سولتانى، إيران در عسرى بهلوي، جلد ئهارم.
- ملا عز ت، كوماری.
- نه و شيروان مسته فا ئه مين، حكومة تی كوردستان: vيبه ندانى 1324 ـ 1325: كورد له كه مه ی سوفيتدا، اتروحت هولندا، 1993.
- نيبراهيم ئه حمه د، «له بيره وه رييه كانم: دامه زرانى لقى كومه له ى (ز.ك.)». كزينك، زماره 13، ص 50 ـ 51.
- هه ار، يشتى مجيور، باريس 1997.
- هه زار، ص 64، ملا عزه ت، به لكه وج، 3.
- هيمن، تاريك و روون، بغداد 1974 ص 11.
- ياسين سه رده شتى «دوو ته له كرافى كاربه ده ستى نيرانى و خوفروشيكى كورد و ساغكردنه وه ی ميزووی رووداوی جه ككردنى شاره وانى مهاباد» عدد 120 مايس رامان، 2000 ص 113.
- «جه ند به لكه يه كى ميزوويي» و/ له توركييه وه: مسته فانه ريمان «2 ـ 2، رامان، دهوك كردستان، 2001، مجلة الإرشاد، (الصادرة باسم الاتحاد والترقي فرع بغداد) عدد 19، نيسان 1325.

قائمة المصادر باللغة الإنكليزية والتركية

الوثائق

- 1922; Air 23/339, Teleg, from GHQ, Baghdad, June 19, 1922; Special Report on Progress of Iraq, p. 255; Air 23/339, memo. No. 901, July 3, 1922, from po Sulaimania.
- Air 23/163, Arbil Report, No. 31 May 11, 1925; FO. 37/10837, Confid. Teleg. No. 305 (Constantinople), April 15, 1925, Lindsay to Chamberlain.
- Air 535/2, Air Marshel Sir John Salamond to Sec. of Air Ministry, 26 June 1923. Air Operation See.
- BHCF 13/14, Events in Kurdistan, Vol. 10, Memo No. 5/631, Oct. 6, 1930. Insp. Mosul to Adv. Minister of Interior.
- BHCF. 13/14 Events in Kurdistan, Vol. 10, Residency, Baghdad, Dec. 19, 1930.
- BHCF 13/14, Events in Kurdistan, Vol. 10, «A note on Kurdish Situation» by K. Cornwallis, Adv. To Min. of Interior, Feb. 4, 1931.
- BHCF 13/14, Events in Kurdistan. Vol. 2. Teleg. No. 1072, may 14, 1921, Office Political Officer, Sulaimani, to HC. Baghdad; Busch, P. 373; Teleg. No. 616, Oct. 25
- BHCF 13/14, Events in Kurdistan. vol 3, Teleg, August 2. 1922.
- BHCF 13/14, Events in Kurdistan. Vol. 3, Teleg. No. 1410, Feb. 24, 1923, AL. KIK. Div. to HC. FO. 371/18824, Baghdad, HC. To Major Young, Advisor to Minister of Interior, Answer to question Vll, Jan. 29, 1925, Hamilton,
- BHCF 13/14, Events in Kurdistan. vol. 3. Teleg No. 15, po Sulaimani Oct. 11, 1922.
- BHCF. 13/14, Events in Kurdistan. vol. 3. The Situation in Kurdistan Oct. 10, 1922 Noel to cox. [1] BHCF. 13/14 Events in Kurdistan vol. 3 po. Sulaimani Letter from Noel to cox Oct. 12, 1922.
- BHCF, 13/14 Events in Kurdistan, vol. 3, «A note on the Kurdish Situation Jan. 14, 1922.
- BHCF 13/14, Events in Kurdistan. vol. 5, Letter HC to CO, 12 April 1924.
- BHCF 13/14, Events in Kurdistan, Vol. 5, Memo.
- BHCF 13/14, Events in Kurdistan. Vol. 5, Shaikh Mahmud: Aide Memo: by B. H. Bourdillon, 3 Nov. 1926

- BHCF 13/14, Events in Kusrdistan. July 14, 1922, Air 23/339, Teleg. No. po/50/ 1162, uld, cox to po. Sulaimania.
- BHCF 13/14, Tqm. 58, No. 581/5, 17 Aug. 1922 Political, Rawanduz to FO. 371/ 7781, Teleg, No. 646. cox to Churchill, Sept-10, 1922
- British High Commission (BHCF) 13-14 Events in Kurdistan, vol. 5, memo. 2, 19 March 1923, Air HQ, BF, Iraq, to Chief of State Memo No. 532/2 from Air Marshal Sir John M. Salmond to Sec. of Air Ministry, 26 June 1923, Air Operations in Kurdistan.
- British high Commissioner file (from now on BHCFO 13-14; Events in Kurdistan, «Kurdistan Policy», vol. 1, Teleg. No. 196 June 24, 1921
- C. O. 730/157/5, 144360, Note by Sir K. Cornwallis, Dispat.. No. 68338/79, April 23, BHCF. 13/14, Events in Kurdistan Vol. 6, C. J. Edmords, «A note on the Kurdish Situation», May 11, 1929.
- Cab. 24, 921.c.p.2743. feb.26,1921, Memo. «South Kurdistan».
- Cabinet Paper. 24/175 No. 272, Iraq and the Mosul Question 10 November 1925.
- C.O. 730, 157/5, 144350, Teleg. No. 2271, Aug. 2, 1930; 157/7 Teleg. No. 343, July 21, 1930, A.H.C. to S.S. Col.; teleg. No. P.O. 165, July 28, 1930.
- CO. 730/157/5. 144396, «Memo on a conference held at angora between Nuri Pasha and as-Said and Turkish Prime Minister», Very Secret. Dispat.. No. 3031, Sept. 20. 1930; O. 371/1932, Dispat.. No. 350. G. Clerk Angora to Henderson (F.O) Sept. 4, 1930.
- CO. 730/157/6. 144350 Memo. By J. Hali, Oct. 13, 1930, C. O..
- CO 730/16045 No. 995 «Operation Against Sheikh of Barzan» By Major Gen. rowan Robinson. October 12, 1932
- C.O. 730/163/6. 144637 Dispat... No. 5/10648. Report by Air Officer Command, Iraq on Operation against Shaikh Mahmud.
- CO 730/174/11 144637 April 14, 1932 A.O.C «Situation Report»
- CO 730/174/11 144637 Extract from Personal letter No. S/10371 Dated April 28, 1932 From Humphrys to Sir John Salmond Chief of Air Staff, Air Ministry.; 16045 No. 995 «operation Against Sheikh of Barzan» by Major Gen. Rowan. Robinson October 12, 1932
- CO 730/60/4 June 1924, Thomas to Dobbs.
- Co 730/6132/85. Chamberlaine to Lindsay.
- Colonial Office. Iraq Administrative Report April 1923- December 1924(London: HMSO, 1925) pp. 32-3.
- Colonial Office. Report by his Majesty's Government to the Council of League of Nations on the Administration of Iraq for the year 1925 (Colonial No. 21 London: HMSO, 1926)
- Colonial Office. Report His Majesty's Government on the Administration of Iraq for the Period April FO. 371/10098, Inteligence Report No. 5 Iraq, April 1924.
- Confid U.S. Diplomatic Post Records, Teleg. No. 54. Nov. 14, 1930; Baghdad American Consulate; P.O. 730/157/8144350; Hall to Flood, Oct. 13/, 1930.
- Confid. US. Diplomatic Post Records. U.S. legation Baghdad. Dispat.. No. 5/ 10648. Report by air Officer Command, Iraq on Operation against Shaikh Mahmud.

- Confid, U.S. Doplomatic post Record. Teleg. No. 605, May 1930, U.S. Consulate, Baghdad, Iraq Administrative Report 1930, p. 26.
- Confidential U.S Diplomatic Post Records, Ser. No. 172. June 2, 1932, «Campaign Against Shaikh Ahmad and Public Opinion» U.S Legation. Baghdad
- FO 371/11460, «Memoradum of the Administration of the Kurdish District in Iraq». 10. February 1926, by B. H. Bourdillon, the Acting H. C. Baghdad.
- FO 371/16045 Dispatch. Ministry of Foreign Affairs, Baghdad to Iraq Legation Ankara; CO 730/16045 No. 995 «Operation Against Sheikh of Barzan» by Major Gen. Rowan. Robinson October 12/ 1932
- FO. 371/18824. Baghdad, HC. To Major Young, Advisor to the minister of Interior, «Answer to Question Vll», Jan. 29, 1925
- FO. 371/18824, Dispat.. No. 179, Council of Ministers, Baghdad, Jan. 17, J/1/3 1923. FO. 371/9004, E 1619. Memo. E.J. Edmonds. Jan. 26, 1923; BHF 13/14, Events in Kurdistan. vol. 3; HC to Air HQBF. Bagh. Feb. 15, 1923;
- FO. 371/18824. Dispat.. No. 226, Jan, 29, 1923, Secretariat of HC. Bagh. To major young «Answer to Question VLL».
- FO. 371/23724, May 31, 1921, Teleg. Numb. From Churchill to curzon.
- FO. 371/6344, The Middle east Committee, Minietes of a Meeting held at a Colonical office on Monday 2sea\[nd] 1921
- FO. 371/6353, Intelligence Report, No. 19. August 15, 1921
- FO. 371/6367, Teleg. No. 616, from HC to S.S. Col. Oct. 26, 1921; BHCF 13/14 Events in Kurdistan, vol. 1 «Major Young, s appreciation of position as regards Kurdistan», Oct. 24, 1921.
- FO. 371/6391 Teleg. No. 821, Dec. 28, 1921, HC to SS. Col; 6397, Teleg. No. 727. Nov. 12, 1921. H. Rumbold to F.O.
- FO. 371/6397, Cab paper, 3494 «Possibility of a Turki4 Offensive in Northern Ir4». Mem41 By 5.5. War. Nov. 21, 1921.T3494 «Possibility of Turkish O.
- FO. 371/6397, cab paper. No. 29, 19 April 1921 cox to churchill; 10098, Intelligence Rep. Sept. 18, 1924; Teleq. 1710, July 3, 1922, General Head Quarters, Iraq to War Office, Iraq Administrative Report October 1920 to March 1922
- FO. 371/6397 C.P. 3460, « Cabinet Meeting: The Military Situation in Iraq» Dispatch No. 622, Dobbs to Churchill.
- FO. 371/6397, Iel40gence Report, Iraq No. Nov, 192440 > u02 > 10.
  FO. 371/7781, Cab. Paper . 40847, March 20, 1922
- FO. 371/6397, Teleg. No. 700, Nov, 21. cox to Churchill;
- FO. 371/63971, Cab paper No. 3494 Nov. 21, 1921.
- FO. 371/7781, Dispat.. No. 61, Consulate Aleppo May 17, 1922; Lady Bell Personal Paper, 2, pp. 232-33
- FO. 371/7781. Teleg. No. 479, July 5, 1922, cox to Churchill
- FO. 371/7782, Teleg No. 3933, Decoll, 1922.
- FO. 371/7782, Teleg. No. 878, Cox to Churchill, Dec. 16, 1922; BHCF 13/14, Events in Kurdistan. C.J. Edmonds, «Kurdish Frontier Policy» Dec. 969, Administrative Inspector (AI) Arbil to Baghdad, Dec. 21, 1922; Teleg. No. 332, Dec. 19, from Cox to FO.
- FO. 371/9004, Memo. C.J. Edmonds, No. E 3620, April 1, 1923

- FO. 371/90101 Intelligence Report, Iraq, No. 19., Oct. 4, 1923.
- FO. 371/BGG£ïçffensive in Northern Iraq», memo. By S.S. War. Nov. 21, 1921.
- FO.371/13032, Iraq Charged Affairs, Angora, April 1, 1928, Letter R. Chadirchi to Nuri.
- General Inspector of the Iraq Army. «Shaikh Mahmud from 17th September, to 30th May 1931».
- Great Britain,
- Great Britain,
- Great Britain. Colonial Office, Report by his Britannic Majastry's Government to the Council of the League of Nations of the Administration of Iraq for the year 1926 (Colonial No. 29) (London: HMSO, 1927), 14-15
- Great Britain. Colonial Office, Report by his Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council League of Nations on the Progress of Iraq During the Period 1920-1931 (Colonial No. 58) (London: HMSO, 1930), pp. 255-6
- Great Britain. Foreign Office. Lausane Conference on Near Eastern Affairs, 1922 - 23; Records of Proceedings and Draft Terms of Pease (CMD. 1814) (London: HMSO, 1923: 262-64).
- H. C. Parliamentary Debate 189-2080.
- House of Commons (hereafter H. G) Parliamentary Debate 189: 2080; FO 371/ 10826 «Mosul» Memo No. 840. 16 November 1925.
- Iraq Administrative report April 1922 to March 1923.
- Iraq Administrative Report April 1922 to March 1923 (London: H.M. stationary office, 1924.
- Iraq Administrative Report April 1923 December 1924; p. 25.
- League of Nations. Permanent Mandate Commission, Minutes of the nineteenth Session Held in Geneva, Dec. 29th, 1930, C. 643 M. 262. Appendix 2, «Observations by his Majesty's government representative» P.186.
- League of Nations. PMC, Minutes of the Nineteenth Session, pp. 84j6; BHCF 13/ 14, Vol. 10, Teleg. No. 623, Dec.31, 1930, H.C., Baqh, S.S.c.
- League of Nations. Question of Forntier Between Iraq and Turkey: Reports Submitted to the Council by the Commission Instituted by the Council Resolution of September 3rd 1924(C. 400.N.147. 1925 VII): 7.
- Special Report on Progress of Iraq, p. 255; Iraq Administrative Report April 1922 to March 1923, 1923,
- United States State Department, Confidential U.S Central Files, Dispatch No. 605. may 6, 1932; Confidential U.S Diplomatic Post Records, Ser. No. 172. June 2, 1932, «Campaign Against Shaikh Ahmad and Public Opinion» U.S Legation. Baghdad.
- «A Tedisus and Perilous Controversy: Britain and the settlement of Mosul Dispute, 1918 - 1922», Middle Eastern Studies 17 (April 1981)

الكتب والدوريات

- . Elie Kedourrie. «Young Turks, Freemasons and Jews» Middle East Studies. No. 3, 1973
- *37. Modern History of Kurds* London: 1-B, Touris, 1996
- Ali Fuad. *Cebesoy, Misak-I Milli,* Istambul, 1982
- A.S. Klieman. *The Foundation of British Policy in the Arab world: The Cairo Conference of 1921*, Baltimore; The Johns Hopkins Press, 1970
- Atabaki touraj. *Azerbaijan: Ethnicity and Atonomy in.1 Twentieth Century Iran*, (London: British Academy Press. 1933)
- Bernard Lewis. *the Emergence of Modern Turkey*, Oxford: Univ. Press, 1961.
- Bernard Lewis. *The Emergency of Modern Turkey*, (London: Oxford University press 1961).
- Borhanedin Yasin. *Vision or Reality: The Kurd in the politics of Great powers,* Lund Univ. Press 1995.
- British Documents on Foreign Affairs. The Ottoman Empire 1860-1880, University Publications of Amrica. 984. P. 291. Telegram No. 113, June 2/1848)
- Bulent Demirba. *Mosul Kerkük Olay Ve Osmanli ImratorLudunda Kürt-Meselesi*, Istanbul: Arab Aratirm Basin, 1991.
- C. Edmonds, *Kurds, Turks and Arabs,* London: 1957
- Colin Davies, "British Oil Policy in the Middle East 1912-1932" Unpub. Doctoral Dissertation, university of Edinburgh, 1973.
- David Lioyd George. *War Memories of David Lioyd George*, 4 Vols. Boston: Brown & Company 19341038
- David McDowall *A Modern history of the Kurds,* London: I.B. taurs, 1996
- Dickson. «Journey in Kurdistan» Geographical Journal 35 (1910) pp. 370-1: Van Bruinessen; Robert Oison, The Emergence of Kurdish nationalism and the Sheikh Said rebellion Texas, University of Texas Press. PP. 32-4.
- Ed. Bilalaimir. *Lozan Teleqraflani, I: 2 Vols. (Ankra: Turk Tarih Kurumu Basimevi, 1990) No. 291. 6 TBMM. Zabit Cerides Cilt 4.5.112.*
- Elizabeth Burgoyne. *Gertrude Bell: From her Personal Papers, 11* (London: Publisher Earnest Benn 1961).
- E.M. Earl Turkey, Great powers and the Baghdad raiway Company (New york: MavMillan 68)
- *England and the Near East, The Crimea,* London: frank Cass and Company Ltd. 1964
- .Eugene L. Rogman, «Asiret Mektebi: Adbulhamid Its School for tribes (1892-1907), International Journal of Middle East Studies 28 (1996).
- Evand Abrahamian. *Iran Between two Revolutions*, Princeton University, 19829.
- Fakherddine Azimi. *Iran the Crisis of Democracy*, London; 1.B. tauris & Co. Ltd. 161-63.
- G. Lenczowski. *The Middle East in World Politics*, Cornell University press 1980.
- H. Layard. *Nineveh and Lts Remains*, New york: 1850,).
- H. Meycher. *imperial Quest for Oil: Iraq 1910-1928*, London: 1976.

- Harold Nicholson. *Curzon - the last phase 1919-1925: A Study in post-War Diplomacy,* New york: Hascount-Comp. 1939
- Hasan Arfa, *The Kurd: A Historical and political Study,* London: University Press, 1966.
- Hassan Yildiz, *fransiz Belgelerignde Serve Lozan - Mosul Uçinde Kurdistan,* Istanbul: Koral, 1990
- Henry H. Cumming. *Franco-British Rivalry in the Post-War Near East west point:* Greenwood Press, 1938.
- H.H Asquith, *Letters to Venetia Stanley,* ed. M. Michael an F. Brock (London: Oxford Press 1982).
- Hull,c.*the Memories of Cordel Hull,* New York: The McMillan Co). Vo. I. el Must go London, Faber and Faber, The 1961
- *Iraq from 1900 to 1950,* Oxford University Press, 1953.
- J. Joseph. *The Nestorians and their Muslim Neighbours,* Princeton University, 1961. PP. 54-56.
- J.B. Fraser. *Travels in Kurdistan,* (London).
- Joan Hoqsip, *The Sultan: The life of Abdul Hamid,* London. 1958.
- Kamal Kociri. *Halk Haraket-I 1919-1921,* (Istanbul: Kamal Basim Ya yim 1992), Türk Büyük Millet medisi (TBMM).
- Khadim Hashim Niama «Anglo-Iraqi Relations" Unpub Doctoral Dessertation, University of College of Wales Aberystwyth.
- Khadim Niama, «Anglo-Iraqi Relations During the Mandate' Unpub. Doctoral Dissertation, Wles, Aberstwyth. 1974.
- Leo Amery, *My Political Life,* 2 Vols.London, 1953
- Lord Birdwood. Nori Said- *A study in Arab Leadership* (London: Cassell and Co. 1959)
- Louiso L. Estrance Fawcet. *Iran and the Cold War,* Cambridge University.
- M. Izady. *The Kurds.* Washington, Taylor and Francis International Publisher, 1992.
- M. Ken. *Oil and Empire British Policy and Mesopotemia Oil 1900-1920,* (New York: 1976): 127;
- M. Van Bruinessen. *Agha, Shaikh and State: on the Social and Political organization of Kurdistan,* Utrect, 1978.
- M. Van Bruinessen, agha, Sheikh and State, Utrecht. 1978
- M.aerif Firat *Dodu IIleri Ve Varto Tarihi,* (Istanbul Saka Matbacsi, 1948);
- Major Fredrick Millingen. *Wild Life Among the Kurds,* London. 1870. P272.
- Martin Van Bruinessen *Agha Shaikh and the Sate. On the Social and political Organization of Kurdistan,* (Utrecht. 1978).
- Mehmet Bayrak. *Kurtler ve ulusal Democratic Mucadeleri,* Ankara, ABC Matbacilik, 1993.
- Mim Kemal Öke: *Mosul Kurdistan Sorunu 1918-1926,* (Istambul: Iz Yayinclik 1925)
- Missionary Herald Letter from Dr. Grant XXXIX, No. 11. November. 1843.P. 434).
- Missionary Herald XLII, No. 11. November 1846. P. 379 Letters from Mr. Wright and Mr. Breath.

- Muhammad Reza Shah. Pahlavi, *Mission for My Country*, London: Hutchinson & Co.) 1961.
- Mustafa Kemal, *Atatürken Soulev Ve Demecler*: Cilt, 5 (Akara, turk 10 Inklapi Tarihi Institusi, 1972.
- Naci Kutlay, *Ittihat terakki Ve Kurtler*, Bedun Yayinalari Ankara
- Noel Walter Spencer, "the Diplomatic history of Iraq 1920-1932", Unpub. Doctoral Dissertation, University of Utah, 1979,
- Noel Walter Spencer. «The Diplomatic history of Iraq 1920-1932» unpub. P.H.D dissertation. University of Utah. 1979.
- Omer Kurkocuoglu, *Turk-Inglis (Iliskileri-1919-1926)* Ankara: University Basim Evi, 1978.
- P. Wallen. *Caucasian Battlefields*, Cambridge University Press, 1937.
- P.Aviaov. *Osmanli-Rus Ve Iran Sava«larnda Kürtler*, trs. From Russian, Muhammad Varli, (Ankara: Sipan, 1995), pp. 172-311.
- Peter Shuqlett. *Britain in Iraq 1914-1932,* Ithica press, 1976.
- Peter Sluglett. *Britain in Iraq* (London: Ithaca Press 1979)
- Reza Nur. *An Aide of Reza Nur, Hayat Ve Hatairatim*, 3 Vols. Istambul: Isaret-Yayin 1922.
- R.I. Bruce, the forward Policy and its results or thirty finn years, of work amongst the tribes on our North-West Frontier of India, 2 Vols (London Green and Company 1900).
- Robert Olson. *The Emergence of Kurdish National and Shaikh Said Rebellion 188-1925*, Austin: Univ. of Texas Press. 1989.
- Rohat Alakom.*Bir Kürt Diplomatinin Fritanali Yellari: Generalaerif Pasa* (Stockholm: Apec 1995)
- S, Shaw. *History of Ottoman Empire and Modern Turkey*, 2 Vols. Cambridge; Univ. Press, 1977.
- Salih Haider «land problems of Iraq» Doctoral Dissertation; London University, 1942.
- Sheikh Waheed, *The Kurd and Their Country* Lahore 1958.
- Sir Edwin Pears. *Life of Abdul hamid.* New York. ARNO Press, 1973.
- S-Longrigg. *Four Centuries of Modern Iraq*. Oxford university Press, 1925, PP. 310-12
- Spences William «The Mosul Question in International Relations» Unpub. Doctoral Dissert, American University Washington, 1965.
- Suriya Badr Khan. *the case of Kurdistan against Turkey*, (Philadelphia, 1928)
- T.H. Thornton. *Colonel sir Robert Sandeman: His Life and Work on Our India Frontier,* (London: J Murray, 1895).
- W. N.. Howell «The Soviet Union and the Kurds: A Study of National Minority Problems in Soviet Policy» (unpublished Ph.D. Dissertation, University of Virginia, 1965.
- W. N. Howell «The Sovit Union and Kurds: A Study of a National Ministry Problem in Soviet - Policy» UnPub. Doctoral Dissertation Un: V. of Virginia, 1965.
- Wadi Jwaideh «The Kurdish Nationalist Movement: Its Origins and Development»

unpublished Ph.D. Dissertation, Syracuse Univ. 1960.
- Waheed, *The Kurds and their History,* Lahore: Univ. Book Agency.
- Wigram and D. Lambeth. *The Cradle of Mankind life in Eastern Kurdistan,* London. PP 144-48.
- William Spencer, «The Mosul Question In International Relations» Unpub. Doctoral Dissertation, The American university, 196).
- William Stivers. *Supremacy and Oil, Iraq, Turkey and the Anglo-American World Order 1918-1930,* (Ithaca \ Cornell Univ. Press..).
- William Stivers. *Supremacy and oil,* itahica: Cornell Univ. Press, 1982.
- Ziya Gokalp, *The Principles of Turkism*, tr. R. Devereux Ankara 1968.

مكتب التفسير
للنشر والاعلان
اربيل - شارع المحكمة - تحت بناية فندق شيرين بالاس
ت: 2518138
موبايل: 07504605122
www.tafseer-pub.com
tafseeroffice@yahoo.com

